

(فصل في اليمين المؤقتة)

التسوية مرة يكون بالشا
التوقيت مرة يكون بالتقييس
بالوقت * وألفاظ التوقيت ما
دام وما دمت وما لم وإلى وحسنى
وقبل * رجل قال ان فعلت كذا
ما دمت بخارا فامرأته طالق
فخرج من بخارا ثم عاد وفعل ذلك
لا يحنث في يمينه لان يمينه كانت
مؤقتة الى غاية فلا تبقى بعد الغاية
وكذا لو قال ان تزوجت امرأة ما
دمت بالكوفة فهي طالق ففارق
الكوفة ثم عاد اليها وتزوج لا
تطلق لانه تزوج بعد انتهاء اليمين
* ولو حلف لا يشرب البيرة ما دام
بخارا ففارق بخارا ثم عاد وشرب
قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى ان فارق
بخارا بنفسه لا غير ثم عاد وشرب لا
يحنث الا ان يوسى لا يشرب ما دام
بخارا وطنه فان نوى ذلك ثم فارق
بخارا ثم عاد وشرب حنث لبقاء
وطنه بها * رجل قال لابويه ان
تزوجت امرأة ما دمت مساحيين
فهي طالق فتزوج امرأة في
حياتهما طلقت فان تزوج أخرى
في حياتهما لا تطلق لان كلمة ان
لا توجب التكرار * ولو قال كل
امرأة أتزوج ما دمت مساحيين أو
قال بالعربية هرزني كه تجواهم
تأان بشأن زنده اند تطلق كل
امرأة يتزوجها في حياتهما لان
كلمة كل توجب تعميم النساء
* وان مات أحد أبويه فتزوج
امرأة تسكن موافقه * وعن محمد

ما شاء الله

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب العتق وفيه سبعة أبواب)

(الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه وسببه
وألفاظه وفي العتق بالمال وغيره)

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه قوة حكمية تحدث في المحل من المالكية وأهلية الولايات والشهادات
هكذا في محيط السرخسي حتى يصير به قادرا على التصرف في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار
في نفسه هكذا في التبيين (وأما ركنه) فاللفظ الذي جعل دلالة على العتق في الجملة أو ما يقوم
مقامه كذا في البدائع (وأما حكمه) فهو زوال الملك والرق عن الرقيق في الدنيا ونيل المثوبة
في الآخرة اذا اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي (وأما أنواعه) فأربعة واجب ومندوب
ومباح ومحظور أما الواجب فالاعتاق في كفارة القتل والظهار واليمين والافطار الا أنه في باد
القتل والظهار والافطار واجب مع التعيين عند القدرة عليه وفي باب اليمين واجب مع التقيد
وأما المندوب فالاعتاق لوجه الله تعالى من غير إيجاب وأما المباح فهو الاعتاق من غير نية وأما
المحظور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البصر الراقي * فن اعتق عبده للشيطان أو للصم
عتق الا أنه يكفر هكذا في السراج الوهاج (وأما شرطه) فهو أن يكون المعتق حرا بالغاعاقلا
مالك المالك اليمين هكذا في النهاية * الصبي والمجنون ليسا من الادل ولهذا أضافوا الى تلك الحالة
بأن قالا اعتقته وأما صبي أو مجنون وحنونه معهود لم يعتق وكذا اذا قال في حال صباه أو جنونه
اذا بلغت أو أفقت فهو حر لم يعتق كذا في التبيين * الأصل أنه اذا أضاف الاعتاق الى حال معلوم

الكون

وجه الله تعالى أنهما لا تطلق وتسقط اليمين بموت أحدهما وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لان

شرط الحنث الزوج في حياتهما ولم يوجد ولو قال لامرأته والله لا أكلمك ما دام أبو الحنين فكلمها بعد ما مات أحدهما لا يحنث
قلنا * ولو قال كل امرأة أتزوج بموتها حتى يتزوجها في حياتهما لا يحنث لان شرط الحنث ههنا الزوج قبل موتهما *
رجل حلف أن لا يصطاد ما دام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الأمير الى بلدة أخرى لا يمر ثم اصطاد الحالف قبل عود

فخولا من تلك الجيرة ووطئها في جيرة أخرى أو نحو ذلك الجيرة ولم يطأها حتى عاد إلى تلك الجيرة ووطئها فيها لا يعتق لأن الجيرة تثبت
بالقول عن تلك الجيرة * رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار مادام فلان في تلك الدار ونفخ فلان باحله ثم عاد ودخل الخائف لا يعتق
كذا لو قال لا مرآته ان دخلت دار فلان مادام فلان فيها فانت طالق فتقول فلان (٣) من تلك الدار زمانا ثم عاد ودخلت تلك الدار

لا يعتق * وفي النوار لرجل قال
لغيره والله لا أكلمك ما دمت في
هذه الدار فاليمين على الكلام ما
دام ساكنا فيها ولا يبطل اليمين الا
بانتقال يبطل به السكنى لان معنى
قوله ما دمت في هذه الدار ما سكنت
في هذه الدار وما بقي في الدار من
قصب أو وتديكون ساكنا في
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعلى قول صاحبيه لا يكون ساكنا
بذلك والفتوى على قولهما
والمسئلة تأتي بعد هذا في موضعها
ان شاء الله تعالى هذا اذا كان
فلان من ينسب اليه الدار بالسكنى
وان لم يكن بان كان فلان في عيال
غيره أو كان ابنا كبيرا يسكن مع
أبيه أو كانت امرأة تسكن
في بيت زوجها فخرجت بنفسها
وبقيت أفشتها في تلك الدار لا تبقى
ساكنة * وهذا اذا كان اليمين
بالعربية * وان كانت بالفارسية
نفخ بنفسه على عزم أن لا يعود
لا يبقى ساكنا بقاء الامتعة على كل
حال * رجل حلف أن لا يأكل من
هذا الطعام مادام في ملك فلان
فباع فلان بعضه ثم أكل الخائف
ما بقي لا يعتق لان شرط الخلف
الاكل حال بقاء الكل في ملك فلان
ولم يوجد * رجل حلف أن لا ينام
على الفراش مادام في العربية
فتزوج امرأة في بلد ونام على

السكون وهو ليس من أهل الاعتاق فيها يصدق ولو قال أعنته وأنا مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق
كذا في البدائع * والذي يعتق فهو في حال افاقة عاقل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر
الرائق * وعنت المكره والسكران واقع كذا في الهداية * ومن شرط المعتق أن لا يكون معنوها
ولا مدهوشا ولا مبرهما ولا مغشى عليه ولا ناعسا حتى لا يصح الاعتاق من هؤلاء * ولو قال رجل
أعنت عبدي وأنا نائم كان القول قوله * ولو قال أعنته قبل أن أخلق أو قبل أن يخلق لا يعتق وأما
كونه طائعا فليس بشرط عندنا وكونه جادا ليس بشرط بالإجماع حتى يصح اعتاق الهازل وكذا
كونه عامدا حتى يصح اعتاق الخاطي وكذا الخلو من شرط الخيار ليس بشرط في الاعتاق بعوض
وبغير عوض اذا كان الخيار للمولى حتى يقع العتق ويبطل الشرط وان كان الخيار للعبد فلو عن
نسياره شرط لصحته حتى لو رد العبد العتق في هذه الحالة ينفسخ العقد وكذا السلام المعتق ليس بشرط
فيصح الاعتاق من الكافر الا أن اعتاق المرتد لا يفسد في الحال في قول أبي حنيفة رحمه الله بل هو
موقوف وعندهما نافذ واعتاق المرتدة نافذ بخلاف وكذا صحة المعتق فيصح اعتاق المريض
مرض الموت الا أن الاعتاق من المريض يعتبر من الثلث وكذا التكلم باللسان ليس بشرط فيصح
الاعتاق بالكناية المستبينة والاشارة المفهمة هكذا في البدائع * ولو قال العبد لمولاه وهو مريض آخر
أنا فرك رأسه أي نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج * رجل له عبد في يده قيل له أعنت هذا العبد
فاومر رأسه نعم لا يعتق لانه قادر على العبارة كذا في فتاوى قاضخان * ولا يشترط أن يكون عالما
بانه مما لو كره حتى لو قال العاصب للمالك أعتق هذا العبد فاعتقه وهو لا يعلم انه عبده عتق ولا يرجع
على العاصب بشئ وكذا لو قال البائع للمشتري أعتق هذا وأشار إلى المبيع فاعتقه المشتري ولم يعلم
أنه عبده صح اعتاقه ويجعل قبضا ويلزمه الثمن كافي الكشف الكبير كذا في البحر الرائق * قال أبو
بكر لو قال لرجل قل كل عبيدي أحرار فقال وهو لا يحسن العربية عتق عبيده قال الفقيه وعندي
انهم لا يعتقون ولو قال له قل أنت حر وهو لا يعلم بان هذا عتق عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين
الله تعالى كذا في الينابيع * ومن شرط النية في أحد نوعي الاعتاق وهو الكناية دون الصريح
كذا في البدائع (وأما سببه) المثبت له فقد يكون دعوى النسب وقد يكون نفس المالك في القريب
وقد يكون الاقرار بحرية انسان حتى لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان
الحربي اشترى عبدا مسلما فدخل به الى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا
زوال يده عنه بان هرب من مولاه الحربي الى دار الاسلام كذا في فتح القدير * وان أسلم عبدا الحربي
ولم يخرج اليه لا يعتق فان أسلم مولاه ثم طهر المسلمون على دارهم فعبده يكون عبدا له ولو أسلم عبدا
الحربي فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل أن يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة
رحمه الله خلافا لصاحبيه وكذا لو باعه من ذمي ولو عاد الحربي الى دار الحرب وخلف أم ولده أو
مدبر ادبره في دار الاسلام حكم بعتقه ما كذا في فتاوى قاضخان (وأما ألفاظه فثلاثة أنواع)
صريح وملحق به وكناية (الصريح) كلفظ الحرية والعتق والولاء وما اشتق منها وان لا يفترق الى

المراس قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان تزوج على عزم أن يطلقها أو يذهب بها فهو في العربية وان لم يكن من عزمه ذلك فليس
بحريب * رجل حلف أن لا يعمل عملا ما لم يأت فلان فاليمين على العمل الذي كان يعمل في سائر الايام لا على مطلق العمل من صلاة وطهارة
أو أكل أو نحو ذلك * رجل قال ان أكلت من خبز والدي ما لم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوج بها فهي طالق فكل من خبز والده شيئا
فقبل أن يتزوج فاطمة ثم تزوج فاطمة طلقته لانه علق بالاكل قبل نكاح فاطمة طلاق كل امرأة تزوجها إذا أكل به برقائلا كل امرأة

أثروها فهي طالق يذلل في اليمين فاطمة وغيرها * ولو قال كل جارية أشترى بها مائة أو ثلث مائة من جارية فهي حرة ثم غابت المحلوف عليها أو ماتت فاشترى جارية أخرى في الغيبة تعتق لوجود الشرط حال بقاء اليمين * وفي الموت لا تعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لأن عندهما قنات المحلوف عليه يبطل اليمين * مديون قال لصاحب دينه والله لا أقضي دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس جنت في عينه لأنه جعل يوم (٤) الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية إذا لم تكن غاية أخرج * ولو قال

لا أقضي دينك إلى خمسة أيام لا يعتق مالم تغرب الشمس من اليوم الخامس لأنه وقت اليمين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس لا تكون خمسة أيام فصار كأنه قال لا أقضي دينك قبل مضي خمسة أيام * وكذا لو حلف أن لا يكلم فلانا إلى عشرة أيام كان اليوم العاشر داخلا في اليمين وكذا لو قال لغيره لا يجيئك إلى عشرة أيام يدخل فيه اليوم العاشر * وكذا لو قال إن تزوجت امرأة إلى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لأن السنة الخامسة داخلة في اليمين * وكذا لو أجرداره إلى خمس سنين تدخل السنة الخامسة في الإجارة * ولو قال أكرم من أمسال زن خواهم كانت اليمين على بقية السنة إلى انسلخ ذي الحجة كما لو قال لا صوم هذه السنة كان عليه صوم بقية السنة التي هو فيها * رجل قال كل عبد أشترى به فهو حرة إلى سنة فاشترى عبدا قبل السنة لا يعتق حتى يمضي عليه سنة بعد الشراء لأنه ذكر السنة بعد العتق فلا يعتق قبل السنة كما لو قال لامرأته أنت طالق إلى سنة عندنا يقع الطلاق بعد السنة * رجل قال كل عبد أشترى به إلى سنة فهو حرة فاشترى عبدا قبل السنة عتق من ساعته

النية وصفه به أو أخبر أو نادى كقوله لعبد أو أمة أنت حر أو معتق أو عتيق أو محرر أو قد حررتك أو أعتقتك أو يا حر أو يا عتيق أو يا مولى أو هذا مولى ولو فوى بهذه الألفاظ غير العتق لا يصدق قضاء كذا في الفتاوى القدسي ولو فوى أنه كان حرا إن كان مسييا يصدق ديانة لا قضاء وإن كان مولدا لا يصدق أصلا ولو قال أنت حر من هذا العمل أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل عتق العبد في القضاء كذا في محيط السرخسي * رجل قال لعبد أنت حر البتة فمات العبد قبل أن يقول البتة فإنه يموت عبدا كذا في فتاوى قاضخان * رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه يا حر لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * فان أراد به الانشاء يعتق هكذا في الاختيار وشرح المختار * ولو دعاه بالفارسية يا آزاد يعتق ولو سماه آزاد ثم دعاه يا آزاد لم يعتق ولو دعاه بالعربية يا حر يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * رجل بعث غلامه إلى بلدة وقال له إذا استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد أنا حر إن كان المولى قال له حين بعثه سميتك حرا فإذا استقبلك أحد فقل أنا حر لا يعتق وإن لم يكن المولى قال له سميتك حرا وانما قال له إذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد إن استقبله أنا حر يعتق قضاء والم يقر العبد أنا حر لا يعتق كما لو قال لعبد قل أنا حر لا يعتق مالم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل لغلامي إنك حر أو قال إنه حر عتق للعالم ولو قال للمأمور قل لغلامي أنت حر لا يعتق مالم يقل المأمور له ذلك هكذا في فتاوى قاضخان * ولو دعاه عبده سالما فقال يا سالم فأجابه مرزوق فقال أنت حر ولانية له عتق الذي أجابه ولو قال عنيت سالما عتق في القضاء وأما بينه وبين الله تعالى فأنما يعتق الذي عنناه خاصة ولو قال يا سالم أنت حر فإذا هو عبدا آخره أو لغيره عتق سالم كذا في البدائع * رجل قال لغيره ألبس هذا حرا وأشار إلى عبده نفسه عتق في القضاء كذا في الطهيري * وفي فتاوى أبي الليث إذا قال لعبد أنت حر أو أمة أنت حر عتق كذا في المحيط والفتاوى الكبرى * ولو قال لعبد العتاق عليك يعتق كذا في الفتاوى الكبرى ولو قال عتقك علي واجب لا يعتق كذا في فتاوى قاضخان * قال لعبد عتقك واجب لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال أنت عتق يعتق وإن لم ينو كذا في محيط السرخسي * إن قال لعبد أنت حر ولا يعتق أجاءا كذا في السراج الوهاج وإذا قال لعبد أنت أعنتق من فلان يعني به عبدا آخر وعني به أنت أقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ويعتق وقال أنت أعنتق من هذا في ملكي أو قال في السن لم يعتق أصلا وكذا إذا قال أنت عتيق السن كذا في المحيط * ولو قال أنت حر يعني في الحسن لا يدين في القضاء ولو قال أنت عتيق ولو قال عنيت به في الملك لا يدين في القضاء * رجل قال لعبد أعتقك الله عتق وإن لم ينو هو المختار كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال أنت حر السن أو حر الحسن أو حر الوجه جمالا وتحسنا لم يعتق ولو قال أنت حر النفس يعني في أخلاقك لم يعتق كذا في محيط السرخسي * قال في الأجnas لو قال يا حر النفس عتق في القضاء كذا في غاية البيان * في المنتقى رجل له عبد قد حل دمه بالقصاص فقال له قد أعتقك ثم قال عنيت العتق عن الدم فإنه في القضاء على الرق ويلزمه العفو بأقراره لأنه

١ قوله يا آزاد بفتح الهمزة مع المدمعناها يا حر

عناه

لأنه ذكر السنة قبل العتق فكانت السنة غاية اليمين * رجل قال إن رزقني الله تعالى امرأة موافقة

قبل وقوع الثلج فعلى أن أصوم كل خميس إن أراد به وقت وقوع الثلج لأنفس الوقوع فهو على وقت وقوع الثلج وكذا إذا لم يكن له نية ووقت وقوع الثلج هو أول الشهر الذي يقال بالفارسية أدر * وإن أراد به حقيقة الوقوع فهو على حقيقة الوقوع وذلك بان يقع على الأرض من الثلج ما يحتاج الناس إلى كتسه وإن طار في الهواء ولم يستقر على الأرض أو استبان على الحشيش أو على رأس الجسد وإن لم يلبس

والمرأة الموافقة هي العفيفة الراضية بما ينق عليها زوجها بإذلة نفسها إذا أراد الزوج التمتع بها فان تزوج مثل هذه قبل وقوع الثلج أو قبل وقت الوقوع يلزمه الوفاء بما التزم * ولو قال بالفارسية بافلان محض نكويم تبارف بر زمين نيمايد ونوى الوقوع حقيقة لا وقت الوقوع فوق الثلج في بلد آخوشت كام الخالف محض لان مراد الناس من هذا وقوع الثلج في البلد الذي فيه الخالف حتى لو كان في بلد لا يقع فيه الثلج يتباد اليهم * ولو حلف لا يكاه فلانا الى الصيف أو الى الشتاء أو الى الخريف أو الربيع (٥) ان كان الخالف من بلد لهم حساب يعرفون

المصيف والشتاء بالحساب ينصرف
اليمين الى ذلالتوان لم يكن لهم
حساب اختلف الناس في معرفة
هذه الاوقات قال محمد رحمه الله
تعالى الصيف ما يشتد فيه الحر
على الدوام والشتاء ما يشتد
فيه البرد على الدوام والربيع ما
ينكسر فيه البرد على الدوام
والخريف ما ينكسر فيه الحر على
الدوام وقال بعضهم الصيف ما
يكون على الاشجار ثمار وأوراق
والشتاء ما لا يكون على الاشجار
ثمار وأوراق والخريف ما لا يبقى
فيه الثمار ويبقى الاوراق
والربيع ما يخرج فيه الاوراق
ولا يخرج الثمار وهذا أقرب
الاقاويل الى الضبط والاحاطة
وقلما يختلف باختلاف البلدان
الا أنه يتقدم في بعض ويتأخر في
بعض * ولو حلف لا يدخل فلانا
الى النيروز فهو على نيروز المسلمين
لا على نيروز المجوس ، ولو حلف
لا يفعل كذا الى قدوم الحاج او الى
الحصاد والدياس ولم ينو شيأ فهو
على أول الحصاد والدياس وعلى
أول حاج يقدم اذا وجد ينتهي به
اليمين لان اليمين ينتهي بأول جزء
من الغاية * ولو حلف لا يقضي
دين فلان اذا صلى الاولى ولم ينو
شيأ فله وقت الظهر الى آخره لان
صلاة الاولى صلاة الظهر فصار

عناؤه ولولم يقل عنيت العتق عن القتل لم يلزمه العفو ولوقال أعتقته لوجه الله عن القصاص بالسلم
كان كما قال كذا في المحيط * ورجل قال لعبدته نسيتك حراً وقال أصلك حران علم أنه سبي لا يعتق وان لم يعلم
أنه سبي فهو حر ولوقال أبوالحران لا يعتق لأحتمال انهما عتقا بعساو اد * ورجل له عبد ولعبدته
ابن فقال المولى لعبدته ٢ ابنك ابن حريعتي الابن ولا يعتق الاب ولوقال ابنك ابن حريعتي الاب
ولا يعتق الابن كذا في فتاوى قاضيهان * ولوأضاف العتق الى جزءه بربيه عن جميع البدن كقوله
رأسك أو رقبته أو لسانك حريعتي ولوأضافه الى جزءه من لا يعبر به عن جميع البدن لم يعتق كذا
في محيط السرخسي ولوقال فرجك حراً قال للعبد والأمة عتق بخلاف الدكر في ظاهر الرواية ولوقال
لامته فرجك حر من الجماع عن أبي يوسف رحمه الله انها تعتق في القضاء كذا في فتاوى قاضيهان
* والأصح في الدبر والاستأنه يعتق كذا في النهر الفائق وقيل لا يعتق وهو الأصح ولوقال عنقك
حر قيل يعتق كفاي الرقبة وقيل لا يعتق فانه لم يستعمل ذكر العتق عبارة عن البدن كفاي الدبر كذا في
محيط السرخسي * لوقال رأسك رأس حراً أو وجهك وجه حراً أو بدنك بدن حراً بالاضافة لا يعتق
وكذا اذا قال له مثل رأس حراً ومثل وجه حراً ومثل بدن حراً بالاضافة لا يعتق وان قال رأسك رأس
حراً أو وجهك وجه حراً أو بدنك بدن حراً بالتشوين عتق وكذا اذا قال فرجك فرج حراً بالتشوين
عتقت كذا في السراج الوهاج * ولوقال أنت مثل الحر لم يعتق بلانية كذا في المجموع وهكذا في
الكافي * ورجل قال عبداً أهلك أحراراً أو قال عبداً أهلك بغداد أحراراً ولم ينوع عبده وهو من أهل
بغداد أو قال كل عبداً أهلك أحراراً أو قال كل عبداً أهلك بغداد أحراراً أو قال كل عبداً أهلك
الدنيا قال أبو يوسف رحمه الله لا يعتق عبده وقال محمد رحمه الله يعتق والفتوى على قول أبي يوسف
رحمه الله ولوقال كل عبد في هذه السكة حر وعبده فيها أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على
هذا الخلاف ولوقال كل عبد في هذه الدار حر وعبده فيها عتق عبده في قولهم ولوقال ولد آدم كلهم
أحرار لا يعتق عبده في قولهم كذا في فتاوى قاضيهان * ولوقال لعبدته ما أنت الا حريعتي كذا في
الهداية * ولوقال لامرأة حرة أنت حرة مثل هذه وأراد بقوله هذه أمة فان أمة تعتق ولوقال لم أرد
العتاق لم يصدق في القضاء * قال لامته أنت حرة مثل هذه لامة الغير تعتق كذا في التتارخانية ناقلاً
عن جامع الجوامع * ورجل قال لامته أنت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق أمة الا أن ينوي العتق
وكذا لو قال حرة أنت مثل هذه لامته لا تعتق أمة الا أن ينوي العتق كذا في فتاوى قاضيهان * قال
أبو يوسف رحمه الله رجل قال لثوب خاطه مماو كهذه خياطة حراً أو قال لداية مماو كهذه دابة حراً أو
قال لثوب عبده هذه مشية حراً أو لكلامه هذا كلام حر لم يعتق الا بالية كذا في محيط السرخسي *
رجل قال حر فقبل له ما عنيت فقال عبدي عتق عبده كذا في فتاوى قاضيهان (المحقق بالصرح)
كقوله وهبت لك نفسك أو وهبت نفسك منك أو بعث نفسك منك عتق به قبل العبد أو ولا نوي
أو لم ينو كذا في الحاوي القدسي * وكذلك اذا قال وهبت لك رقبته فقال لا أريد عتق كذا في المحيط

٣ قوله ابتك ابن حرا الخ يفتنون لفظ ابن في الاول وعدمه في الثاني اه بحر اوى

كانه قال اذا صلى الظهر ولو قال ذلك كان له وقت الظهر الى آخره ولو قال الى ليلة القدر فان كان الحالف عاميلا يعرف اختلاف العلماء فيه فيمينه ينصرف الى ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان يكون بعد اليوم لان ليلة القدر عند العامة تهى ليلة السابع والعشرين من رمضان * وان كان الحالف فقيها عند أبي حنيفة روجه الله تعالى ان كانت يمينه في النصف من رمضان لا يفعل شرط الحنف ما لم يحض كل رمضان من السنة الثانية لان عنده ليلة القدر تنقدم وتتأخر فعمى بذكر ليلة القدر في السنة الاولى في النصف الاول من رمضان وفي

السنة الثانية تكون في النصف الآخر من رمضان فلا ينتهي اليه بين يمين حتى يمضي كل يوم من رمضان من السنة الثانية وهو المختار للفقهاء
 رجل قال لغيره لا تخرج من البلد حتى أريك نفسي فأراه نفسه في مكان بعيد فان عرفه فلان لا يحسن الخالف وكذا لو أراه من فوق حائطاً وقال
 أنا فلان لا يحسن وان كان لا يصل اليه فلان لأنه قد أراه * رجل قال لامرأته ان وضعت جنبك الليلة حتى أضربك فانت طالق فلم يقدر على
 ضربها في تلك الليلة ونامت جالسة ولم تضع (٦) جنبها لا يحسن الخالف لانهم لم تضع جنبها * رجل حلف لا ينام حتى يقرأ كذا وكذا

فنام بها لسان من غير قصد لا يحسن لان
 هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه فيكون
 مستثنى عن اليمين * رجل قال
 لا تخرج من بيتي حتى أضربك فكل
 مملوك لي فهو حر فبأن الخالف ولم
 يضرب لم يعتق ماله لانه نكح
 بعد الموت * رجل حلف لا يدخل
 هذه الدار حتى يدخلها فلان
 قد انحلاها مع عالم يحسن الخالف وكذا
 لو حلف لا يشترى أمة حتى يشترى
 عبداً فاشترى عبداً وأمة في عقد
 واحد لا يحسن * وكذا لو قال
 لا أكلمك حتى تكلمني فوق
 كلامهما معا * وكذا لو حلف لا
 يصلي حتى يصلي فلان فاقتضاه في
 الصلاة معه معار وكما وسجد
 لم يحسن في قول أبي يوسف رحمه
 الله تعالى وكذلك جميع الأفعال
 وقال محمد رحمه الله تعالى يحسن في
 جميع ذلك * ولو قال ان كلمتك
 الآن تكلمني فكذلك ولو قال
 ان ابتدأت بك كلام فعبدي حر
 فالتقيا وسلم كل واحد منهما على
 صاحبه مع لا يحسن عندهما *
 وكذا لو قال ان كلمتك قبل أن
 تكلمني فوق كلامهما معا
 لا يحسن في قولهما * رجل قال ان
 خرجت من هذه الدار حتى أكلم
 الذي هو فيها فأمرأته طالق وليس
 في الدار رجل فخرج لا يحسن في
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى *

وهو الامح هكذا في شرح أبي المكارم للنقابة * واذا قال بعث نفسك بكذا فانه يتوقف على القبول
 كذا في فتح القدير * ولو قال تصدقت عليك بنفسك غرق نوى العتق أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل
 ولو قال وهبت لك عتقك وقال عتبت به الأعراض عن العتق في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى لا يعتق ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتيق فلان عتق قضاء ولو قال أعتقك فلان
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيان (وأما كتابات العتق) فكقوله
 لأمك لي عليك ولا سبيل لي عليك أو قد خرجت عن ملكي أو خلعت سيلاك ان نوى به الحرية عتق
 وان لم ينو لم يعتق كذا في الحاوي القدسي * واذا قال لا سبيل لي عليك الا سبيل الولا يعتق في
 القضاء ولا يصدق أنه أراد به غير العتق ولو قال لا سبيل الموالاة دين في القضاء كذا في البدائع *
 رجل قال لعبده لارق لي عليك ان نوى العتق عتق والا فلا هكذا في فتاوى قاضيان * قال لغلامه
 انت لله لا يعتق في قول الامام ابو ان نوى هو المختار كذا في جواهر الاحكام * ولو قال جعلتك لله
 خالصا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق وان نوى وعنهما انه يعتق كذا في فتح القدير *
 رجل قال لعبده في مرضه أنت لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال جعلتك لله تعالى في صحته أو في مرضه
 أو في وصيته وقال لم أنو العتق أو لم يقل شيئا حتى مات فانه يباع وان نوى العتق فهو حر كذا في
 فتاوى قاضيان * ولو قال أنت عبد الله لا يعتق بلا خلاف كذا في الغياثية * ولو قال لعبده أو أمة
 أنا عبدك يعتق اذا نوى كذا في الوجيز للكردي * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال اذا
 قال لامته اطلقتك يريد به العتق تعتق ولو قال اطلقتك يريد العتق لا تعتق عندنا كذا في البدائع
 ولو قال لها فركب على حرام ونوى العتق لا تعتق ولو قال أعبد بالهجرة أنت حر وان نوى العتق
 عتق والا فلا ولو قال لعبده لا سلطان لي عليك أو قال اذهب حيث شئت أو قال توجه أين شئت لا يعتق
 وان نوى ولو قال لامته أنت طالق أو أنت بائن أو بنت مني أو حرمتك أو أنت خطيبة أو برية أو اختاري
 فاختارت أو قال ارحي أو استبرقي ففعلت ذلك لا تعتق عندنا وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة
 لي أو قال لا حق لي عليك لا تعتق وان نوى كذا في فتاوى قاضيان * ولا يعتق بصريح الطلاق
 وكتاباته وان فراه كذا في محيط السرخسي * ولو قال له أمرك بيدك أو قال له اختر وقف على
 النية ولو قال له أمر عتقك بيدك أو جعلت عتقك بيدك أو قال له اختر العتق أو غير ذلك في عتقك
 أو في العتق لا يحتاج في ذلك كله الى النية لانه صريح لكن لا بد من اختيار العبد العتق ويقف على
 المجلس كذا في البدائع * رجل عاتبته امرأته في جارية فقالت لا امرأته أمرها بيدك فاعتقها المرأة
 فان نوى المولى العتق عتقت والا فلا فان هذا يكون على البيع ولو قال لها أمرك فيها جارية فهذا
 على العتق وخبره كذا في فتاوى قاضيان * ان قال لامته أعنتي نفسك فقالت قد اخترت نفسي
 كان باطلا كذا في المبسوط * رجل قال لعبده افعل في نفسك ما شئت فان عتق نفسه قبل أن
 يقوم عن مجلسه عتق ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن له أن يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس وله
 أن يهب نفسه وان يبيع نفسه وأن يتصدق بنفسه على من يشاء كذا في فتاوى قاضيان * رجل

رجل قال لا تخر والله لا أعطيك مالا حتى يرضي علي قاض فوكل وكيلان فاصمه الى القاضي فقاضى علي
 وكيل الخالف فهو قضاء على الخالف ولا يحسن بعد ذلك * رجل قال لغيره والله لا أفرقك حتى آسئ وفي منك حتى ثم انه اشترى من مديونه
 عبدا بذلك الدين قبل أن يفارقه ولم يقبض دينه حتى يفارقه قال محمد رحمه الله تعالى على قول من لا يجعله حاشا اذا وهب الدين منه قبل المفارقة
 وقبل المديون ثم يفارقه لا يحسن وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه يفارقه وليس عليه شيء فلهذا ينبغي أن لا يحسن لان المديون حين باع العبد

منه يدعيه ماله على وجهه فلا يحسن الخلف وعلى قول من جعله شافيا للهبة وهو قول أبي الوفاء رحمه الله تعالى يكون حاشاها الزاوية
قبيل أن يقبض المبيع وان لم يفارق حتى مات العبد عند البائع ثم فارقته حنت ولو باع المدين عبد الغير بذلك الدين ثم فارقته الخالف عليها
قبض العبد ثم ان المولى استغقه ولم يجر البيع لا يحسن الخالف لان المدين ماله شافيا فمات بهذا البيع لان من المستحق ماله ملكا سدا فلا
يحسن الخالف * ولو باع المدين عبدا على انه بالخيار فيه وقبضه الخالف (٧) لو فارقته حنت * ولو كان الدين على امرأة خلف

لا يفارقها حتى يستوفي حقه منها
فزوجها الخالف على ما كان له
من الدين عليها فهو استيفاء لما
عليها من الدين * ولو باع المدين
بماله عبدا أو أمه فاداه هو مدير
أو مكاتب أو أم ولد أو كان المدير
وأم الولد لغير المدين لو فارقته
الطالب بعد ما قبضه لا يحسن
الخالف * ولو وهب الطالب
الالف من الغريم فقبلها منه أو
أحال الطالب برجله عليه مال
بماله على مدينه أو أحال المطلوب
الطالب على رجل وأبرأ الطالب
المطلوب الاول لا يحسن الخالف
في هذا كله * مدين قال لرب الدين
والله لا قضيت ماله اليوم فأعطاه
ولم يقبل ان وضعه بحيث لو أراد
أن يأخذه تناله يده لا يحسن *
والمغضوب منه اذا حلف أن لا
يقبض المغضوب من الغاصب تجاه
به الغاصب وقال سلمته اليك فقال
المغضوب منه لا أقبل لا يحسن ويبرأ
الغاصب من ضمان الرد كما لو حلف
الرجل أن لا يودي زكاة ماله غر
على عاشر فأخذ العاشر زكاة ماله
لا يحسن الخالف وتسقط الزكاة
* مدين قال لرب الدين ان لم أقضك
مالك غدا فعبدى حرقاب رب
الدين قالوا يدفع الدين الى القاضي
فاذا دفع لا يحسن ويبرأ عن الدين
لان القاضي نصب ناظر للمسلمين

قال لعبدك أنت غير مملوك فهذا لا يكون عتقانه وليس ليس له أن يدعيه وان مات لا يرثه بالولاء وان
قال المملوك بعد ذلك اني مملوك له فصدقه كان مملوكا له رواه ابراهيم عن محمد بن جعفر الله تعالى كذا في
المحيط * رجل قال لعبدك هذا ابني أو قال لجليته هذه ابنتي ان كان المملوك يصلح ولدا له وهو
مجهول النسب يثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد أحميا جليبا أو مولدا وان كان العبد
يصلح ولدا له لكنه معروف بالنسب يعتق العبد في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولدا
له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * وهو
الصحيح كذا في الزاد * ولو قال لعبدك هذا أبي أو قال لجليتي هذه أمي ومثلها ما يلد مثله عتق وان لم
يكن له أبوان معروفان ومصدقاه يثبت النسب منهما والا فلا قال بعض مشايخنا في دعوى البتوة
أيضا لا يثبت النسب الا بتصديق الغلام والصحيح انه لا يشترط تصديقه كذا في فتاوى قاضيان * ولو
قال لعبدك هذا أبي ومثله لا يلد مثله عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق كذا في
الجوهرة النيرة * ولو قال لصبي صغير هذا جدي قيل هو على هذا الخلف وقيل لا يعتق بالاجماع كذا
في الهداية * ولو قال هذا عمي ذكر في بعض الروايات أنه يعتق والصحيح أنه لا يعتق كذا في فتاوى
قاضيان * ولو قال هذا عمي أو خالي يعتق وهو المختار كذا في الغياثية * ولو قال لغلامه هذه ابنتي أو
قال لجليتي هذه ابنتي فانه لا يعتق ومن مشايخنا من قال هذه المسئلة على الخلف أيضا ومنهم من
قال لا بل تلك المسئلة على الاتفاق وهو الاظهر كذا في المحيط * وان قال هذا أخي أو أختي لا يعتق في
ظاهر الرواية وهي رواية الاصل الابالية كذا في غاية السروجي * ولو قال هذا أخي لأبي أو قال
لأخي يعتق عليه كذا في المحيط * ولو قال لعبدك هذا ابني من الزنا ثم اشتراه عتق عليه ولا يثبت نسبه
كذا في السراج الوهاج * ولو قال لامته هذه خالتي أو عمتي من زنا عتقت وكذا لو قال هذا ابني أو
أختي أو أختي من زنا كذا في محيط السرخسي * ولو قال يا ابني أو يا أختي لم يعتق وهو الصحيح كذا في
السكافي وهو الظاهر الآن ينوي ذكره في التحفة كذا في غاية السروجي * ولو قال لعبدك يا ابني
أو قال لامته يا بنية لا يعتق وان نوى كذا لو قال يا ابن أو قال يا ابنة ولم يصف الى نفسه فانه لا يعتق وان نوى
كذا في فتاوى قاضيان * في نوادر ابن رستم عن محمد بن جعفر الله تعالى لو قال يا أبي يا جدي يا خالي يا عمي
أو قال لجليتي يا عمي يا خالي يا أختي لا يعتق في جميع ذلك زاد في تحفة الفقهاء الابالية كذا في
النهر الفائق * حتى عن أبي القاسم الصفار أنه سئل عن رجل جاء بجليته بسراج فوقفت بين
يديه فقال لها المولى ما أصنع بالسراج ووجهك أضواء من السراج يا من أنا عبدك قال هذا كله لطف
لا تعتق هذا اذا لم ينو العتق فان نوى عن محمد بن جعفر الله تعالى فيه روايتان كذا في فتاوى قاضيان
* اذا قال لعبدك يا سيد أو قال يا سيدي أو قال لامته يا سيدة أو قال لها يا سيدي فان نوى العتق في هذه
المسائل ثبت العتق بخلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ رجحهم الله تعالى فيه واختار الفقيه
أبو الليث أنه لا يعتق كذا في الذخيرة * اذا قال ١ يا آزاد مرء أو قال لها ٢ يا آزاد مرء أو قال

١ أيتها الرجل المعتوق ٢ أيتها المرأة المعتوقة

فقبله القاضي نظرا للخالف وذكر الناطق رحمه الله تعالى أن القاضي ينصب وكيله عن الغائب ويدفع المال الى الوكيل * وقال بعضهم
اذا غاب الطالب لا يحسن الخالف وان لم يدفع الى القاضي ولا الى الوكيل وفي بعض الروايات يحسن الخالف والدفع الى القاضي ليس بشئ
والمختار هو الاول فان كان في موضع لم يكن هناك قاض حنف الخالف * رجل حلف أن لا يأخذ ماله من غيره اليوم وقد كان وكل وكيله
يقبضه فقبض الوكيل بعد الميسر ذكر في المنتقى أنه لا يحسن في يمينه قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي ان يحسن في يمينه كل وكل وكيله

بالنكاح ثم حلف أن لا يتزوج فتزوج الوكيل حنت الخالف ولو لم يقبضه وكيلاه ولكن أجاز الدين عليه وجلاله على المحيل ذين قبل
اليمن فأخذ المحتال من الغريم لا يحنت الخالف ولو أخذ الخالف من مديونه رهن بالدين فذلك الرهن في يده لا يحنت * رجل حلف أن يؤخر
عن فلان ماله = ليه شهر فاستكن عن التقاضي حتى مضى شهر لا يحنت وهو كالحلف أن لا يسلم الشفعة فلم يخاهم حتى بطالت شفعته
لا يحنت * وكذا لو أجزأه كل شهر ثم حلف (٨) أن لا يؤخر هذه الدار فتركهها عند المستأجر شهرا ولا يحنت وان كان يتقاضى أجز

كل شهر بأجرة ماضى وان سأل
أجز شهر لم يسكنه المستأجر فأعطاه
المستأجر حنت لانه اذا طاب الأجر
وأعطاه بصيرا آجرا * وكذا لو أخذ
الرجل ثوبا امرأته وذهب به الى
الصباغ وأمره أن يصبغ فأنتمنه
امرأته في ذلك فقال الرجل ان
صبغته فأنت طالق ثم صبغه
الصباغ لا يحنت لانه لم يأمر الصباغ
بعد اليمن بان يصبغ * رجل
حلف أن لا يقبض دينه من غريمه
اليوم فقبض من وكيلاه حنت وان
قبض من متبرع لا يحنت وكذا
لو قبض من وكيله حنت اذا كانت
الكفالة بامرءه وكذا لو أحاله الغريم
على رجل فأخذ الطالب من المحتال
عليه حنت * وكذا لو أحال
الطالب بعد اليمن رجلا ليس له
على المحيل دين فقبض المحتال له
حنت الخالف لان المحتال له وكيل
ولو اشترى الطالب من الغريم شيئا
في يومه وقبض المبيع اليوم حنت
وان قبض المبيع غدا لا يحنت ولو
خط الطالب بعض حقه وقبض
البعض اليوم لا يحنت لانه لم
يقبض جميع ما عليه في اليوم ولو
اشترى شيئا منه بعد اليمن في يومه
شراء فاسد او قبضه فان كانت
قيمتة مثل الدين أو أكثر حنت
* وان كانت قيمته أقل من الدين
لا يحنت لانه لم يقبض جميع حقه

لها ١ يا كذبانوى من ٢ أو يا كذبانوى فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بالاختلاف
وان لم ينو العتق اختلف المشايخ فيه واختار المقيمه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه لا يعتق ولو قال
لغلامه يا زادمرد بدون الالف لا يعتق وان نوى العتق هكذا حتى عن المقيمه أبي بكر كذا في المحيط
* قال بخاريته ٣ يا مولى زاده لا تعتق كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لعبد ٤ يا نيم آزاد
قالوا هذا بمنزلة ما لو قال لعبد نصفك حر * رجل قال لعبد ٥ نا تو بنده بودى بعد ذاب تو اندر بودم
٦ كون كه نيسى بعد ذاب تو اندر بودم قالوا هذا اقرار منه بعتقه فبعث في القضاء * رجل قال لعبد
٧ تو آزاد ترا منى * ان نوى العتق عتق والافلا * عبد قال لمولاه ٨ آزادى من ييدا كن فقال المولى
٩ آزادى تو ييدا كردم ولم ينو العتق لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له يا مالسى لا يعتق
بلانية كذا في الكافي * رجل له عبد واحد فقال أعتقت عبدى يعتق كذا في محيط السرخسى * رجل
قال لا تسروا نامولى أبيتك أعتق أبوك أبى وأمى لم يكن القائل عبدا للمقره وكذا لو قال أنا مولى
أبيتك ولم يقل أعتقتي أبوك فانه يكون حرا ولو قال أنا مولى أبيتك أعتقتي فهو مملوك اذا جحد الوارث
اعتاق الاب الآن يأتي المقر بيينة * رجل أعتق عبده وله مال فسأله لمولاه الا تو يا وارى العبد أى
قرب شاء المولى كذا في فتاوى قاضيخان * قال لثلاثة أعتقه أتم أحرار الا فلانا و فلانا فاعتقوا
جميعا كذا في الفتاوى الكبرى * رجل له خمسة عبيد فقال عشرة من ممالىكى الا واحدا أحرار
عتقوا جميعا ولو قال ممالىكى عشرة أحرار الا واحدا عتق أربعة كذا في فتاوى قاضيخان *
و يستحب أن يعتق الرجل العبد والمرأة الامه ليحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء كذا في الظهيرية
ويستحب للرجل اذا استخدم عبده سبع سنين أن يعتقه أو يبيعه من غيبه لعبد يعتقه كذا في
التاريخانية ناقلا عن الحجة * ويستحب للمعتق أن يكتب للعبد كتابا أو يشهد عليه شهودا وثقا
وصباره عن التجاهد والتنازع فيه كذا في محيط السرخسى * والله أعلم بالصواب

(فصل في العتق بالملك وغيره) من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه صغيرا كان المالك أو كبيرا
صحح العقل أو مجنوناً كذا في غاية البيان * وصفة ذى الرحم المحرم أن يكون قريبا حرم نكاحه أبدا
فالرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة التناكح والمحرم بالرحم نحو أن يملك زوجة
ابنه أو أخته أو بنت عمه وهي أخته رضاعا لا يعتق وكذا الرحم بالحرمة كبنى الاعمام والانحوال
لا يعتق كذا في الكافي * ولو ملك محرما له رضاع أو مصاهرة لم يعتق عليه ولو ملك أحد الزوجين
صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط * ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما أو كافرا في دار الاسلام
وكذا لا فرق اذا كان المملوك مسلما أو كافرا كذا في غاية البيان * فاذا ملك الحر بي ذارحم محرم
منه في دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهرة النيرة * ولو ملك الحر بي قريبا ودخل اليها بامان عتق

١ يا سيدة بنتى ٢ أو يا سيدة البيت ٣ يا بنت المولى ٤ يا نصف حر ٥ لما كنت عبدا كنت
في عذابك والآن معك لست عبدا أنفى عذابك ٦ أنت أعتق منى ٧ أظهر عتقى
٨ أظهرت عتقتك

عليه

وكلمة ماله ميم * وان استهلك شيئا من ماله اليوم فان كان المستهلك شيئا من ماله لا يحنت الخالف لانه

يجب عليه مثله لا قيمته فلا يصرف فساد دينه وان لم يكن مثليا فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حنت لانه صار قابضا بطريق المقاصة أكثر
بشروط أن يغصب أولا ثم يستهلكه فان استهلكه ولم يغصبه بان أحرقه أو ما أشبه ذلك لا يحنت الخالف لان شرط الحنت القبض فاذا غصب
أولا وجد القبض الموجب للضمان فيصير قابضا دينه بذلك أما اذا استهلكه من غير غصب لم يوجد القبض حقيقة فلا يصير قابضا دينه

القاضي * رجل حلف أن لا يفارق
شريكة ففارقته شريكه لا يحنت
* رجل حلف أن لا يفارق شريكه
حتى يستوفي ماله عليه ففقد به حيث
براهو يحفظه فهو غير مفارق وكذا
لو حال بينهما ستر أو سطوة من
أساطين المسجد لا يكون مفارقا
وكذا لو قعد أحدهما داخل المسجد
والآخر خارج المسجد والباب
بينهما مفتوح بحيث يراه وان
تواري عنه بمحائط المسجد والآخر
خارج المسجد فقد فارقته وكذا لو
كان بينهما باب مغلق الآن يكون
المفتاح بيده الحالف إذا أدخله
بيتا وأغلق عليه وقعد على الباب
فهذا لم يفارقه * وان كان المحبوس
هو الحالف والمحالف عليه هو
الذي أغلق الباب وأخذ المفتاح
فقد حنت الحالف إذا كان الحالف
هو الذي فارقته * مدون قال الرب
الدين ان لم أدفع اليك حقل قبل
الجمعة فعبدى حرقان الذي له
الدين قبل الجمعة لا يحنت الحالف
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
ان دفع الى وراثته أو وصيه بر وان
لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حنت
* رجل لزم مديونه خلف المزوم
ليأتيه غدا فاتاه في الموضع الذي
لزمه فيه لا يبر حتى ياتي منزله فان
كان لزمه في منزله خلف ليا تينه

عند افتتاحه الطالب الى منزل آخر فاني الحالف المنزل الذي كان

فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى يأتي منزله الذي تحول اليه * فلو قال لغريمه والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونوى أن لا يترك لزومه حتى يعطى حقه فحضى اليوم ولم يعارقه ولم يعط حقه لا يجتنب أن يفارقه بعدما مضى اليوم حيث ولو قال والله لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى اليوم وهو نوى أن لا يترك لزومه فحضى اليوم ثم يفارقه لا يجتنب ولو قال لغريمه والله لا أفارقك حتى آخذني إلى عليك ففر منه الغريم

لا يحنث * ولو كان قال لا تفارقني حنث ولو قال والله لا آخذ مالي عاينك الا ضررة وله عليه عشرة دراهم فجعل وزن درهما ودرهما بعينه
عدا أن يكون في وزنها لا يحنث * وان أخذ في عمل آخر في ذلك المجلس فهو حانت ولو قال ان قبضت مالي على فلان شيئا دون شيء فهو في
المساكين يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فوهبها لرجل فاقبض الدراهم الباقية فانه لما قبض التسعة حنث ووجب عليه التصديق
بها فاذا وهبها لغيره يحنث مثلها و يلزمه التصديق (١٠) بالدراهم الباقية أيضا اذا قبض * ولو قال والله لا أزاله تخرج من هذه الدار فطلب

اليه فقال قد تركتك ثم أبي أن
يخرج فانه يحنث اذا قال تركتك
ولو قال لغيره ان لم ألامك حتى
تقضي حق فامرأته طالق فامتنع
عن الملازمة قبل قضاء الدين حنث
* وكذا لو قال ان لم أضربك حتى
يدخل الليل أو يشفع لي فلان أو
حتى تبكي أو حتى تصبح فامتنع عن
الضرب قبل ذلك كان حانتا *
وكذا لو قال حتى تبول أو حتى
تتغوط أو حتى تستغيث ولو
قال ان لم أضربك بالسياط حتى
تموت أو لم يقل بالسياط فهو على
المبالغة في الضرب ولو قال ان لم
أضربك بالسيف ضربة حتى تموت
أو حتى أقتلك فهو على القتل ولو
قال ان لم أخبر فلانا بما صنعت حتى
يضربك فامرأته طالق فاحبسه
برفي عيونه وان لم يضربه وكذا لو
قال ان لم أضربك حتى تضربني أو
ان لم آتاك حتى تغدني أو ان لم
تأتني حتى أغدبك * اذا ذكر
فعلين كلاهما من واحد والاول
مما لا يعتدي به على البر وجودهما
جميعا * ولو قال ان لم آتاك اليوم
حتى آتغدي عندك فامره ولم يتغد
عنده ثم تغدي عنده في يوم آخر من
غير أن آناه برفي عيونه

(فصل فيما يكون على الفور أو
على الابد) رجل قال لغيره ان
فعلت كذا فلم أفعل كذا قال أبو
حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يفعل

قال في الجنين غرة حرة ويعتق نصف الامية وتسعى في نصف قيمتها ولا سعاية على الجنين كذا في محيط
السرخسي * ولو أعتق الحر في عبده الحرب في دار الحرب لا ينفذ اعتاقه في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى خلافا لصاحبيه ولو أعتق عبده المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قولهم جميعا ويكون
الولاء للحربي * اذا مات الحربى أو قتل أو أسر لا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكتابة لورثته اذا مات
المولى * وجل دخل دار الهند ثم خرج الى دار الاسلام ومعه هندي يقول أنا عبده ثم أسلم الهندي قالوا
ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا وقول الهندي أنا عبدك يكون باطلا
وان أخرجه مكرها كان عبدا له كذا في فتاوى قاض خان * الحربى لو عرض عبده المسلم على البيع
يعتق وان لم يبعه قال بعض مشايخنا هذا هو الصحيح كذا في شرح المجمع والله أعلم بالصواب

(الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه)

من أعتق بعض عبده سواء كان ذلك البعض معيناً كربعك حراً ولا كبعضك أو جزء منك أو شقص
غيره يؤمر بالبيان لم يعتق كله عند الامام وقال يعتق كله ويسعى فيما بقي من قيمته لمولاه عنده كذا
في النهر الفائق والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المضمرة * وأما سهمك حراً فليس
عنده وكذا الشيء كذا في العتائية * ومعتق البعض كالمكاتب في توقف عتق كله على أداء البدل
وكونه أحق بمكاسبه ولا يدول استخدام وكون الرق كاملاً هكذا في النهر الفائق * ولا يرث ولا يورث
ولا تجوز شهادته ولا يتزوج الا اثنتين كذا في التمار خاتمة * ولا يجوز له التزوج الا باذن المولى ولا
يهب ولا يتصدق الا الشيء اليسير ولا يتكفل ولا يقرض الا أنه اذا عجز لا يرده الرق كذا في غاية
البيان * ويجب ازالة المالك من الباقي بالاستسعاء أو الاعتاق واذا زال كل ملكه يعتق حينئذ كله
كذا في الكافي * واذا كان العبد بين شريكين فاعتق أحدهما نصيبه عتق فان كان موسراً
فشريكة بالخيار ان شاء أعتق وان شاء ضم من شريكه وان شاء استسعى العبد كذا في الهداية
* واذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن الا تخراً ببيع نصيبه ولا يهيبه ولا يهجره
لانه صار بمنزلة المكاتب كذا في الميسوط للامام السرخسي * وفي التحفة للشريكة فيه خمس خيارات
ان كان المعتق موسراً ان شاء أعتق نصيبه وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعاء وان شاء
ضمن شريكه المعتق غير أنه اذا دبره يصير نصيبه مدبراً ويجب عليه السعاية له حال فيعتق ولا يجوز
له أن يؤخر عتقه الى ما بعد الموت كذا في غاية السروجي * وان كان معسراً فكذلك الا أنه
لا يضمن كذا في خزانة المفتين * وليس للشريك الساكت خيار الترك على حاله كذا في البدائع
* واختياره أن يقول اخترت ان أضمنك أو يقول أعطني حق أما اذا اختاره بالقلب فذلك ليس
بشيء كذا في النهاية * والولاء بينهما في الاعتاق والكتابة والتدبير والسعاية من شريكه وفي
التضمنين الولاء كله للمعتق كذا في محيط السرخسي * ولا يرجع المستسعى على المعتق بما أدى
بالاجماع كذا في الجوهر النيرة * واذا ضمن الذي أعتق فالمعتق بالخيار ان شاء أعتق ما بقي وان شاء
دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعى كذا في البدائع * وان أبرأ الشريك عن الضمان فله أن يرجع

ما قال على أثر الفعل المحلوف عليه حنث في عيونه ولو قال ان فعلت كذا ثم لم أفعل كذا
فهو على الابد * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على الفور أيضاً * رجل قال لغيره ان فعلت كذا
القيام ان قام قبل أن يضربه حنث ولو قال ان فعلت فان لم أضربك فقام ولم يضربه لا يحنث حتى يموت أحدهما ولو قال ان فعلت فلم أضربك
فهذا على فور القيام * امرأة قالت لزوجها ان لم تحرم جاريتك على نفسك فامكنتك من نفسي فبقيت قبل التحريم قال

مجدد وجه الله تعالى لا يحنث حتى يموت الرجل أو الجارية قبل التحريم فهو على الأبد * رجل قال أن رأيت فلانا فلم أضربه فترأى من قدر رجل
أو أكثر قال مجد وجه الله تعالى لا يحنث لأنه لم يره * رجل قال لغديره أن لقيت بك فلم أسلم عليك ينبغي أن يكون السلام ساعة بلقاءه فإن لم
يفعل حنث * وكذا لو قال أن استعرتك ذابتك فلم تعرفني ينبغي أن يكون مع الفعل فإن نوى غير ذلك لا يدين في القضاء * وكذا لو قال
أن دخلت هذه الدار فلم أفعل كذا ينبغي أن يفعل مع الدخول وعن أبي يوسف (١١) رحمه الله تعالى إذا قال لجاريته أن لم تحبيني

الليلة حتى أجامعك مرتين فانت
حرة بخاءته من ساعته بخاءتها
مرتين في موضعه من لا تعتق وقال
مجد وجه الله تعالى إذا قال لجاريته
أن لم تاتيني الليلة حتى أغشاك
فانت حرة فانت في تلك الليلة فلم
يغشها لا يحنث وكذا في الضرب
وغیره وهو نظير ما ذكر في الزيادة
إذا ذكر فعلين أحدهما منه
والآخر من غيره وبينهما كلمة
حتى وآخرهما لا يصلح غاية للاول
ويصلح جزاءه لا يشترط لابر وجود
الثاني * رجل قال لغديره أن
بعثت إليك فلم تاتي فعبدي حر
فبعث اليه فاتاه ثم بعث اليه ثانيا
فلم يات حنث ولا يبطل اليمين بالبر
حتى يحنث مرة فينشد يبطل
اليمين * وكذا لو قال أن بعثت إلى
فلان أنك ولو قال أن أتيتني فلم آتتك
أو قال أن زرتني فلم أزرك فهو
على الأبد * رجل قال لامرأته أن لم
تطلق نفسك فعبدي حر قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى هو على
النجاس وهو اذن لها في الطلاق إذا
طلقت نفسها في المجلس طلقت
* وكذا لو قال لغديره أن لم تبع
عبدي هذا فعبدي الآخر هذا حر
فهو اذن له في البيع وهو على الأبد
* ولو قال لغديره أن دخلت دارك
فلم أجلس فهو على الفور ولو قال
أن دخلت الكوفة ولم أتزوج

على العبد والولاء للمعتق وبطل استسعاء الساكت على العبد كذا في العتابة * ولو باع الساكت
نصيبه من المعتق أو وهب على عوض فالقياس أنه يجوز كالتضمين وفي الاستحسان لا كذا في
العتابة * وإذا اختار الساكت ضمان المعتق إذا كان المعتق موسرا ثم أراد أن يرجع عن ذلك
في شئسعي العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان أو يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سماعة عن
مجد وجه الله تعالى * ذكر في الأصل إذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل
* ولو اختار استسعاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضى العبد بالسعاية أو لم يرض
باتفاق الروايات كذا في المحيط إذا مات العبد كذا في العتابة * والخيار في هذا عند السلطان
وغیره سواء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولو أن المعتق رجع على العبد بما لزمه من
الضمان ثم أحال الساكت عليه ووكاه بقبض السعاية منه اقتضاء من حقه كان حائزا والولاء كله
للمعتق وإن لم يختار شيئا حتى حوجه كان الارش عليه للعبد ولا تكون جنايته اختيارا منه للسعاية
وكذلك لو اغتصب منه ما لا فيه وفاء بنصف قيمته أو أقرضه العبد أو بايعه كان ذلك عليه للعبد كذا
في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * المعتق في البسار كونه مالسا كما قد ارقية نصيب شريكه عند
الشيئاني وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * وذكر في العيون والمختار أن الموسر في زمان العتق
من عاتك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخدم ومتاع البيت وثياب الجسد كذا في الكافي * ولو
كان بين اثنين عبدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان عتق أحدهما نصيبه وعند المعتق
ألف درهم فهو معسر رواه ابن رستم عن مجد وجه الله تعالى * ولو كان عنده أقل من ألف ضمن
أقلهما قيمة ولو كان بين اثنين غلام قيمة ألف وبين الآخر غلام قيمة خمسة خمسمائة أعتقه
وله خمسمائة فهو معسر ولو كان له أقل من خمسمائة فهو موسر لصاحب خمس المائة كذا في
الظاهرية * ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو علمت قيمته يوم أعتقه ثم
ازدادت أو انتقصت أو كانت أمة فولدت لم يلتفت إلى ذلك كذا في البدائع * ولو كان في يوم الاعتاق
صحها ثم عصى يجب نصف قيمته صحها ولو كان أعشى يوم العتق فأنجلي بيباض عينه يجب نصف قيمته
أعشى كذا في فتح القدير * وكذلك يعتبر بسار المعتق وأعساره يوم الاعتاق حتى لو أعتق وهو موسر
ثم أعسر لا يبطل حق التضمين ولو أعتق وهو معسر ثم أسر لا يثبت لشريكه حق التضمين ولو اختلفا
في قيمة العبد يوم العتق فإن كان العبد قائما بقوم العبد الحال وإن كان العبد هالكا فالقول قول
المعتق وإن اختلفا على أن الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق سواء كان العبد قائما أو
هالكا وإن اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق أعتقته يوم كذا وقيمته مائة وقال الساكت أعتقته
للهال والقيمة مائتان يحكم بالعتق للحال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في
قيمه كذا في محيط السرخسي والجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق
في قيمة العبد نظير الجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قيمة العبد كذا في
المحيط * ولو اختلفا في البسار والأعسار فإن كان اختلافهما في حال الاعتاق فالقول قول

فعبدي حر فهو على أن يتزوج قبل الدخول * وإن قال فلم أتزوج فهذا على أن يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم أتزوج فهو على الأبد بعد
الدخول * رجل قيل له تزوج فلانة فقال أن تزوجت أبدا فعبدي حر فتزوج غير فلانة حنث * رجل قال أن تركت أن أمس السماء
فعبدي حر لا يحنث أبدا * رجل قال عبدي حر أن لم أمس السماء حنث من ساعته ولو قال أن لم أمس السماء غدا فامرأته طالق طلقت غدا
في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تطلق الساعة * رجل أفطر يوما ثم قال والله لا صوم من هذا اليوم

بلغوا النكاح الآية لم يرض بحكمه والرضا ليس بشرط لصحة النكاح فيحتمل في عينه * ولو علق الرجل أن لا يتزوج عبده فزوجه فبطل
فأجاز المولى بالقول حنث ولو حلف أن لا يتزوج ابنته الصغيرة أو أمته عن محمد رحمه الله تعالى في إحدى الروايتين لا يحنث بالتوكيل ولا
بالأجرة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث بهما * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يحنث بالتوكيل في الصغيرة
خاصة ولو حلف أن لا يتزوج ابنته الكبيرة (١٤) أو ابنته الكبيرة لا يحنث الأب إلا أن يباشر العقد بنفسه ولو حلف أن لا يتزوج ابنة

أخيه أو ابنته فوكلت المرأة وكيلًا بالشكاح فزوجه الوكيل ثم قبض المولى الخالف مهرها أو طالب الزوج بذلك صح النكاح ولا يحنث الخالف وإن حلفت امرأة أن لا يتزوج فوكلت وكيلًا بالنكاح ففعل الوكيل حنثت والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا * رجل حلف أن لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس للدار أهل ثم سكنها قوم فتزوج منهم أو قال لا أتزوج من بني فلان وليس لفلان بنت ثم ولد له بنت فتزوجها الخالف لا يحنث في عينه * إذا حلف أن لا يتزوج من أهل الكوفة فتزوج امرأة من أهل الكوفة لم تكن ولدت قبل اليمين حنث الخالف في عينه وإذا حلف أن لا يتزوج بالكوفة ثم أراد أن يتزوج ذكرا خالصا رحمه الله تعالى في الحيل وقال بولكل الرجل وكيلًا والمرأة وكيلًا ثم يخرج الوكيلان من الكوفة ويعقدان النكاح خارج الكوفة فلا يحنث الخالف لأن المعتبر مكان العقد ومكان العقد مكان العاقد * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة على أربعة دراهم فتزوج امرأة على أوبسة وأكمل القاضي عشرة فلا يحنث الخالف وكذا لو زاد الزوج بعد العقد على مهرها لا يحنث * رجل حلف أن لا يتزوج من نساء أهل البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة يحنث الخالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن بعده وطئت بالكوفة لأن عنده المعتبر في هذا الولادة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وهو على الوطن * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج قبله فطلق امرأته تطليقة بائنة ثم تزوجها قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في عينه لأن يمينه يتصرف إلى غيرها * ولو حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة هي في البصرة فزوجهامنيه فضولي بعير أمهرها فجازت هي في البصرة حنث الخالف

فإن اختار تضمين الأول فالأول أن يعتق وإن شاء مديروا وإن شاء كاتب وإن شاء استسعى وليس له أن يضمّن المعتق الثاني كذا في البدائع * وإن أعتق أحدهم وكاتب الآخر والثالث معاف ليس لواحد الرجوع وإذا دبر أحدهم أولا ثم أعتق الثاني ثم كاتب الآخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه ولا يرجع المكاتب على أحد فان دبر ثم كاتب ثم أعتق فحكم المدبر والمعتق ما ذكرنا وأما المكاتبان عجز العبد برجع على المعتق بقيمة نصيبه وإن كاتب أولا ثم دبر ثم أعتق فان لم يعجز العبد عتق عليه ولا ضمان عليه وإن عجز برجع على المدبر بثلاث قيمته لا على المعتق كذا في محيط السرخسي * وإن كان العبد بين ثلاثة نفر فدبره أحدهم ثم أعتقه الثاني وهما مومنان عند أبي حنيفة رحمه الله تدبر المدبر يقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح ثم للساكت أن يضمّن المدبر ثلث قيمته وليس له أن يضمّن المعتق وإن شاء استسعى العبد في ثلث قيمته وإن شاء أعتقه والأضامن المدبر فلا مدبر أن يرجع بذلك على العبد فيسعى له فيه كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * إذا كان المدبر معسرا فلا ساكت الاستسعاء دون التضمين ثم الساكت إذا اختار تضمين المدبر كان ثلثا لولاء المدبر والثالث للمعتق وإن اختار سعاية العبد كان الولاء بينهما أثلاثا كذا في غاية البيان * والمدبر أيضا أن يضمّن الذي أعتق ثلث قيمته مديرا وليس له أن يضمّن المعتق ما أدى إلى الساكت من قيمة نصيبه ويكون الولاء بين المدبر والمعتق أثلاثا لثلاثاء المدبر وثلث للمعتق كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * وإن شاء المدبر أعتق نصيبه الذي دبره وإن شاء استسعى العبد فان اختار الضمان كان للمعتق أن يستسعى العبد كذا في البدائع * أما إذا كان المعتق معسرا فلا مدبر استسعاء العبد دون التضمين كذا في غاية البيان * ولو ضمن الساكت المدبر نصيبه ثم أعتقه كان للمدبر أن يضمّن المعتق ثلث قيمته مديرا وثلثه قنا كذا في النهاية ناقلا عن الثمر تاشي * وقيمة المدبر ثلثا لثلاثاء قيمته لو كان قنا وقيل نصفها لو كان قنا واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي * إذا كان العبد بين ثلاثة رهط فاعتق أحدهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق المعتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على أحد وتدبر المدبر في نصيبه أيضا نافذ وهو مخير إن شاء استسعى العبد في ثلث قيمته مديرا أو يرجع على المعتق بسدس قيمته ويستسعى العبد في سدس قيمته استحسانا فاما المكاتب فان مضى العبد على كتابته يؤدي إليه مال الكتابة والولاء بينهما أثلاثا وإن عجز كان للمكاتب أن يضمّن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين إذا كانا مومنين ويرجعان على العبد بما ضمنوا ويكون ولأوه بينهما نصفين كذا في المبسوط * وإن شاء أعتقه وإن شاء استسعاء كذا في الينابيع * وإن كان العبد بين خمسة رهط فاعتق أحدهم ودبر الآخر وكاتب الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على نصيبه ولم يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكم العتق والتدبير على ما بينا في الفصل الأول الآن التضمين والاستسعاء هنالك في الثلث وهنالك في الخمس فاما في البيع فان تصدقانه كان بعد العتق والتدبير أو قال البائع كان قبل العتق والعبد في يده وقال المشترى كان

أهل البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة يحنث الخالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن بعده

وطئت بالكوفة لأن عنده المعتبر في هذا الولادة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وهو على الوطن * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج قبله فطلق امرأته تطليقة بائنة ثم تزوجها قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في عينه لأن يمينه يتصرف إلى غيرها * ولو حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة هي في البصرة فزوجهامنيه فضولي بعير أمهرها فجازت هي في البصرة حنث الخالف

ويقترب في هذا المكان الققدور زمانه لا يمكن الا بارة وزمانها ولو خلف أن لا يترجح امرأة فتزوج صغيرة حنت في عيته وعن محمد بن حماد أنه تعالى في رواية لا يحنت المرأة في النكاح لا تنال الصغيرة * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة على وجه الأرض ونوى امرأة بعينها يدن فيها بينه وبين الله تعالى في القضاء وان نوى كوفية أو بصريّة لا يدن أصلاً * وكذا لو نوى امرأة عوراء أو امرأة كان أبوها يعمل كذا ولو نوى عريسة أو حبشية دين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه نوى جنساً دون جنس والطلاق (١٥) بمنزلة النكاح في جميع ما ذكرنا * إذا حلف

لا يطاق فوكل بذلك فطلق الوكيل لا يحنت * وكذا لو طلقها فزول أو خلعها فاجاز بالقول حنت * وكذا لو قال لها أنت طالق ان شئت فشاءت أو قال لها اختاري فاختارت أو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت أو آلى منها فحنت مدة الإبراء عندنا يحنت في عيته وقال زفر رجه الله تعالى لا يحنت ولو كان الحالف عتيقاً ففسق القاضى بينهما بعد الاجل على قول زفر رجه الله تعالى لا يحنت في عيته وعن أبي يوسف رجه الله تعالى روايتان ولو جن الحالف فطلق امرأته لا يحنت ولو قال لها طلق نفسك ان شئت أو قال اذا شئت أو قال لعبد أعنتك نفسك ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا يعتق فطلق نفسه حنت الحالف وعن محمد رجه الله تعالى لا يحنت ثم رجس * ولو قال لها أنت طالق ان شئت أو قال لعبد أنت حر ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا يعتق فشاءت المرأة طلاقها أو شاء العبد عتقه وقع الطلاق والعتاق ولا يحنت في عيته وهو كولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار يقع الطلاق ولا يحنت الحالف * رجل حلف ليطلق فلانة اليوم وفلانة

بعده فالبيع باطل وان تصادقا أنه كان قبل العتق والتدبير فالمشترى بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء أمضاه وأعتق نصيبه أو استسعاه فيكون ولاؤه وان شاء ضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه ان كانا موسرين ويرجعان به على العبد وأما المرأة فان تصادقا أن الزوج كان بعد العتق أو التدبير فالنكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج وان تصادقا أن الزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار ان شاءت تركت المسمى وضمنت الزوج خمس قيمته وان شاءت أجازت وأعتقت أو استسعت العبد في خمس قيمته ولا مدخر له وان شاءت ضمن المعتق والمدبر خمس قيمته نصفين ثم لا تصدق هي بالزيادة ان كانت بخلاف المشتري فلما نصيب المكاتب فهو على ما ذكرنا أن أدى البذل اليه عتق من قبله وان عجز كان له أن يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ولو كان في العبد شريك سادس وهب نصيبه لابن له صغيراً لا يعلم قبل العتق كان أو بعده فالقول فيه قول الاب فان قال الهبة بعد العتق فهو باطل وان قال الهبة قبل العتق فالهبة جائزة ثم يقوم الاب في نصيب الابن مقام الابن أن لو كان بالغاً في التضمين أو الاستسعاء وليس له حق الاعتاق فان كان المعتق والمدبر موسرين ضمنهما سدس قيمته للابن بينهما نصفين وان شاء استسعى العبد في سدس قيمته للابن كذا في المبسوط لشمس الأتعة السرخسي * هشام عن محمد رجه الله تعالى اذا كان المالك بين ثلاثة لأحدهم نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدس فاعتق صاحب النصف والثلث ضمنا نصيب صاحب السدس نصفين ولصاحب النصف نصف الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن ولصاحب الثلث ثلث الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في محيط السرخسي * ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر بالشراء أو الهبة أو الصدقة أو الوصية أو الامهار أو الارث عتق نصيب الاب ولا فرق في ذلك بين أن يعلم الآخر أنه ابن شريكه أو لم يعلم ولم يضمن الاب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكنتز * موسرا كان الاب أو معسرا كذا في التناوخانية ناقلاً عن الينابيع * ولشريكه أن يعتق نصيبه ان شاء أو يستسعى العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال يضمن الاب في غير الارث ان كان موسرا وان كان معسرا استسعى الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكنتز * وأجمعوا على أنه لو ورثناه لا يضمن وكذا في كل قريب يعتق كذا في فتح القدير * وان بدأ الاجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصفه الآخر وهو موسر فالاجنبي بالخيار ان شاء ضمن الاب وان شاء استسعى الابن في نصف قيمته وهذا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في الهداية * وان شاء أعتقه كذا في غاية البيان * ولو باع رجل نصف عبده أو وهبه من قريبه لم يضمن من عتق عليه لشريكه علم شريكه بذلك أو لم يعلم وسعى العبد في نصيبه عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * أجمع أصحابنا على أن أحد الشريكين لو باع نصيبه من قريب العبد كان لشريكه أن يضمن المشتري اذا كان موسرا وليس له تضمين البائع كذا في غاية السروحي * وسعى العبد ان كان معسرا بالاجماع كذا في الينابيع * أخوان ورثا عبداً من أبيهما فقال أحدهما هو أخي لأبي ووجد الآخر لم يضمن المقر وسعى العبد في نصيبه وان قال هو أخي لأبي وليس أخوه معروفاً له ضمن نصيبه كذا في

أجنبية أو مطلقاً ثلاثة أو من لا يحل نكاحها فالبر في ذلك أن يطلقها بلسانه وان كان لا يقع وفي النكاح الغاسد يقع على المشاركة وجلة المسائل التي يحنت الحالف فيها بالباشرة والنكاح والطلاق والعتاق بمال أو بغيره والكتابة والابداع والاستيداع والاعارة والاستعارة والهبة والصدقة والاقرض والاستقراض والضرب في العبد والخيطة والذبح والبناء والقضاء والاقتضاء * رجل حلف أن لا يصلح فلاناً من حق بدعيه فوكل الحالف رجلاً فصالح الوكيل يحنت عند محمد رجه الله تعالى لا يلهى له الهدية في الصلح وعن

أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان وفي الصحيحين ثم العمد يحنث الخالف بصلح الوكيل * ولو حلف أن لا يخاصم فلا فوكل بخصومته
وكيف لا لا يحنث * ولو حلف لا يقضي فلان ناديه فأمر غيره فقضاءه حنث وكذا لو حلف لا يقضي من فلان شيئا فوكل بفعل الوكيل حنث * ولو
حلف لا يهب لفلان هبة فوهدب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث عندنا خلافا لفر رحمه الله تعالى * وكذا لو وهب هبة غير مقسومة حنث عندنا
* وكذا لو عمره أو نخله أو بعث بها إليه (١٦) مع رسوله أو أمر غيره حتى وهب حنث الخالف ولا يحنث بالصدقة في عين الهبة عندنا ولو

حنث لا يهب فأعار لا يحنث ولو
حنث أن لا يتصدق أو لا يقرض
فلا يفتصدق أو لا يقرض ولم يقبل
فلان حنث في عينه وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى في القرض لا يحنث
إذا لم يقبل * وقال في القرض إذا
قال أقرضني فلان فلم أقبل أو قال
ولم أقبل صدق وفي الهبة لا يصدق
وعلى قول محمد رحمه الله تعالى كالا
يصدق في الهبة لا يصدق في القرض
ولو حلف لا يستقرض فاستقرض
وم * يقرضه حنث في عينه ولو حلف
أن لا يهب عبده لفلان فوهدب غيره
بغير أمره فأجاز الخالف حنث في
عينه كما يحنث إذا وكل غيره بالهبة
ولو حلف لا يهب لفلان فوهدب على
عوض حنث في عينه * رجل قال
ان وهب لي فلان هذا العبد فهو حر
فقال فلان وهبته لك فقال الخالف
قبلت وقبضه قال أبو يوسف رحمه
الله تعالى لا يعتق العبد لالهبة
قبل القبول * رجل حلف أن لا
يكاتب عبده فكاتبه غيره بغير
أمره فأجاز الخالف حنث في عينه كما
يحنث بالتوكيل * رجل حلف أن
لا يعتق عبده فأدى العبد مكاتبته
يعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين
حنث الخالف وان كان قبل اليمين
لا يحنث ولو حلف لا يسلم الشفعة
فسكت ولم يخاصم حتى بطلت
شمعته لا يحنث في عينه * وان

يحيط السر نخسى * وإذا أعتق أمة يتيمة وبين آخر ثم ولدت فلا شريك أن يضمن المعتقد قيمة
نصيبه يوم أعتق ولا يضمنه شيئا من قيمة الولد كذا في المبسوط * ولو أعتق أحد شريكي الأمتة ماني
بطنها فولدت توأما ميتا لا ضمان عليه ولو ولدت توأما حيا يضمن كذا في البحر الرائق * وإذا أعتق
أحد الشريكين الجارية وهي حامل ثم أعتق الآخر ماني بطنها ثم أراد أن يضمن شريكه نصف قيمة
الأم لم يكن له ذلك وهو اختيار من له السعاية ولو أعتق جميعا ماني بطنها ثم أعتق أحدهما الأم وهو
مومر كان لصاحبه أن يضمنه نصف قيمته إن شاء والحبل نقصان في ثبات آدم فأنما يضمنه نصف
قيمتها مالا كذا في المبسوط * ولو عاق أحد الشريكين عتق العبد المشترك بينهما بفعل فلان غدا
بان قال ان تدخل زيد الدار غدا فانت حرو عكس الآخر بان قال ان لم يدخل زيد الدار فانت حرو ومضى
الغد ولم يدرك زيد الدار أم لا عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانا مومرين أو معسرين أو أحدهما مومرا أو الآخر معسرا وكذا
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانا معسرين كذا في العيني شرح السكت * قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى في عبيدين بين رجلين قال أحدهما لأحد العبيدين أنت حر ان لم يدخل فلان هذه الدار اليوم
وقال الآخر للعبد الآخر ان تدخل فلان هذه الدار اليوم فانت حرو فمضى اليوم وتصادقا ثم مالا
يعلمان دخل أولم يدخل فان هذين العبيدين يعتق من كل واحد منهما أربعة وبسعي في ثلاثة أو باع
قيمتهم بين المومنين نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يسعي
كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في البدائع * اذا قال أحد الشريكين للعبدان دخلت
الدار اليوم فانت حرو وقال الآخر ان لم تدخل فانت حرو فمضى اليوم ولا يدري أحد هل أم لا عتق نصفه
ويسعى في النصف بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مومرين كانا أو معسرين كذا في محيط
السر نخسى * ولو أن عبد بين رجلين حلف أحدهما بعته أنه قد دخل الدار وحلف الآخر أنه لم
يدخل فقد عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته بينهما مومرين كانا أو معسرين في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الايضاح * عبيدين رجلين قال أحدهما لصاحبه ان كنت اشتريت
منك نصيبك أمس فهو حر وقال الآخر ان لم أكن بعثك نصيبك أمس فهو حر فان العبد يعتق لان
كل واحد زعم أن صاحبه حانث فيقال للمدعي اليسم أقسم البينة فان أقام قضى بالبيع والتمن
وعتق العبد على المشتري بغير سعاية وان لم يكن له بينة وأراد أن يحلف المشتري فسله ذلك فان نكل
المشتري فكذلك وان حلف لا يترك رقيقا ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعى العبد في نصف قيمته
للمنكر سواء كانا مومرين أو معسرين أو كان المدعي للبيع مومرا أو معسرا وعند هسما ان كانا
معسرين أو كان مدعي البيع معسرا فكذلك وان كانا مومرين أو كان مدعي البيع مومرا لا يسعي
وأما مدعي البيع فقد ذكر في رواية أبي حفص أن العبد لا يسعي له سواء كانا مومرين أو معسرين
أو أحدهما مومرا أو الآخر معسرا عندهم وهو الصحيح ثم اذا حلف منكر الشراء كان له أن يحلف
البائع اذا كان مومرا فان نكل لزمه وان حلف كان الجواب كالسعاية على ما ذكرنا وليس للقاضي

وكل وكيل بالتسليم حنث في عينه * وكذا لو حلف أن لا يأذن لعبده في التجارة
فراء يبيع ويشترى فسكت لا يحنث * وكذا البكر اذا حلفت أن لا تأذن في تزويجها فسكت عند الاستئثار لا يحنث * رجل حلف
ليضر بن عبده فامر غيره فضر به بر الخالف * ولو حلف على حر ليضر بنه فامر غيره فضر به لا يبرأ الا اذا كان الخالف سلطانا أو قاضيا لان في
العبد صم الامر حتى سقط الضمان عن الضارب * وفي الحر لا يصح لانه لا يسل له ضربه فلا يملك التفويض الى غيره * رجل حلف

لا يبيح هذا الذوب أولاً بين هذه الأركان فليس به ذلك ففعل الخالف يستحق ذلك أو لا يحسن فان نوى أن لا يلي ذلك بنفسه دين في القضاء * وفيما إذا حلف أن لا يطلق فامر غير وقال نويت أن لا أطلق بنفسى لا بد من في القضاء وهو في الصحيح * ولو حلف الاب أن لا يضرب بولده الصغير فامر غير فضر به ينبغي أن يحنث الخالف لأن الاب يملك ضرب ولده الصغير فملك التقويض الى غيره ويكون بمنزلة القاضي والسلطان ذكر في الجامع الصغير أنه لا يحنث ولم يفصل بين (١٧) الصغير والكبير * ولو حلف أن لا يجدد لامته ثوباً

فامر غير فاشترى بحال المولى حنث * رجل حلف أن لا يبيع ثوبه من فلان فبعث فلان الى الخالف وكيله واستعاره فاعاره الخالف حنث لأن الوكيل بالاستعارة صغير محض يحتاج الى الاضافة الى الموكل فكان بمنزلة الوكيل بالاستعارة من * رجل حلف أن لا يستعير من فلان دابة فاردفه فلان على دابته لا يحنث لانه لم يستعير ولا اعارة لا تتم الا بالتسليم ولم يوجد * رجل حلف أن لا يأخذ من فلان على شيء فادى فلان درهمين وقال انظر اليه ولم يفارقه لا يحنث لانه لم يأخذه ولم يدفع اليه دابته وقال أمسكها حتى أصلي يحنث في العين لانه ائتمنه * رجل قال لا خبيثه وهو شر بكم ان شاركتم في حلال الله على حرام من المال والمرأة ثم بدا لهما أن يشتركا قالوا ان كان للخالف ابن كبير ينبغي أن يدفع المال الى ابنه مصاربة ويحفل لانه شيا يسيرا من الربح فيأذن لابن أن يعمل فيه برأيه ثم ان الابن يشاركه فاذ عمل الابن مع العم كان لابن ما اشترطه الاب من الربح والفاضل على ذلك الى النصف يكون للاب ولا يحنث الاب لانه لم يشاركه المحلوف عليه * فان كان المضارب حلف لا يشارك المحلوف عليه والمستهلة بحالها يحنث المضارب ولو كان كان الابن أجنبي فالجواب

أن يحلفه الا يطلب منكر الشراء واذا قال البائع ان كنت بعثك نصيبى من هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان لم تكن بعثت نصيبك فهو حر يؤمر مدعى الشراء باقامة البيعة فان أقام فالعبد رقيق وان لم يكن له بيعة حكى عن الفقيه أبي اسحق أنه لا يجبر على الحلف لكن لو حلف لا ينعى واذا حلف المدعى عليه لم يثبت البيع فيسعي العبد في كل القيمة بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مؤسرين كانا أو معسرين وعندهما كانا مؤسرين يسعي لهما وان كانا مؤسرين أو مدعى الشراء مؤسرا يسعي في نصف قيمته مدعى الشراء وان قال أحدهما اشتريت نصيبك ان لم أكن اشتريته فهو حر والآخري ما بعث نصيبى منك وانما اشتريت منك نصيبك ان كنت بعته فهو حر يأمرهما القاضي بالبيعة فان أقاما البيعة تطهران كل واحد منهما بار في يمينه وبقي العبد رقيقا بينهما وان أقام أحدهما البيعة فالعبد كله رقيق له وان لم يقيما البيعة لا يحلفهما القاضي لكن لو حلف جازان ذلك بقي العبد رقيقا بينهما كما لو أقاما البيعة وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه فيقضى بالعبد الذي حلف وان حلفا جميعا يخرج العبد عن السعاية بالعتق كذا في شرح الجامع الكبير للحميري * وفي الجامع الكبير ان أحد الشرى بكن اذا قال لصاحبه ان ضربت العبد الذي بيننا فهو حر فضر به حتى عتق على الخالف نصيبه بضمن الخالف ان كان مؤسرا نصيب الضارب كذا في غاية البيان * عبيد بينهما قال أحدهما لصاحبه ان ضربته فهو حر وقال الآخر ان لم أضربه اليوم فهو حر فضر به فان الخالف الاول بضمن نصيب الضارب كذا في التمر تاشي * واذا قال كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر فلك مملوكا مملو غيره لا يعتق فان اشترى نصيب شرى بكم عتق وان باع نصيبه أو لاثم اشترى نصيب شرى بكم لم يعتق ولو قال لمملوك بعينه اذا ملكتك فانت حر فاشترى نصفه ثم باع ثم اشترى النصف الباقي عتق كذا في المبسوط ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في عبد بين رجلين زعم أحدهما ان صاحبه أعتقه منذ سنة وأنه هو أعتقه اليوم وقال شرى بكم لم أعتقه وقد أعتقت أنت اليوم فاضمن لي نصف القيمة بعثتك فلا ضمان على الذي زعم أن صاحبه أعتقه منذ سنة وكذا لو قال أنا أعتقته أمس وأعتقه صاحبي منذ سنة وان لم يقر باعتاق نفسه لكن قامت عليه بيعة انه أعتقه أمس فهو ضامن لشرى بكم كذا في البدائع * ولو قال أعتقه شرى بكم منذ شهر أو ما منذ يومين لم يضمن لانه لم يضر على نفسه بالضمان كذا في الظهيرية * أمة بين اثنين زعم أحدهما أنها أم ولد لصاحبه - وأنكر ذلك صاحبه - فهي موقوفة يوما وتخدم للمنكر يوما ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل للمقر عليها كذا في السكافي * ونصف ولائها ونصف كسبها للمنكر ونصفه موقوف ونفقة نفقاتها كسبها فان لم يكن فنفقة على المنكر ولا يضمن للمقر ولو مان المنكر عتقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لزعم المقر وتسعي في نصيب المنكر لو رثته ولو أقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاء وصاحبه ينكر فانها توقف ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الأمة فان مات أحدهما عتقت ولو أقرها موقوف كذا في التمر تاشي * ولو قال أعتقت هذا العبد أنا وأنت أو عكسه وقال أعتقنا فان صدقة عتق منهما وان كذبه في الاول كذا في التتار حانية ناقلا عن جامع الجوامع * واذا شهد أحد الشرى بكن على الآخر باعتاق

(٣ - (الفتاوى) - ثانی)

كذلك * رجل حلف أن لا يشارك فلان ثم ان الخالف دفع الى رجل مالا بضاعة وأمره أن يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل الذي حلف برب المال أن لا يشاركه يحنث الخالف لانه صار شريكا للمحلوف عليه لان المبيع لاحقه في الربح وكان العامل شريكا لرب المال أما المضارب فله حق في الربح وكان المحلوف عليه شريكا للمضارب فان كان المبيع حلف أن لا يشارك أحد فدفع المال شرى بكم لا يحنث في يمينه * رجل حلف أن لا يعمل مع فلان شيئا في قصارة ونحوها فعمل مع

شريك فلان حنث ولو جعل مع عبده المأذون لا يحنث لان كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه فيصير الخالف عاملا مع الخالف عليه حكاه في حنث * وأما العبد المأذون لا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير الخالف شريكا له ولا يشاركه فلانا في هذه البلدة وعقد عقد الشركة ثم دخلوا البلدة وعملوا فلان كان الخالف قويا في عينه أن لا قد عقد الشركة في البلدة لا يحنث * وان قوى أن (١٨) لا يعمل بشركة فلان حنث * وان دفع أحدهما الى صاحبه مضاربة فهذا هو الاول

سواء لان المضاربة شركة في عرفنا ولو حلف أن لا يشارك فلانا فأنه با المراهم واشتر كل حنث في عينه قبل خلط المال * وجعل حلف أن لا يشارك فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحنث في عينه لانه ليس بشريك للمعروف عليه انما الشريك هو الابن * وجعل حلف رجلا أن يطيعه في كل ما يأمره وينهاه عنه ثم نهى عن جماع المرأة فجاء لا يحنث لانه لا يراد به هذه اليمين ذلك * وجعل حلف أن لا يخدم فلانا فحلف فلان قيصا باجر لا يكون حائلا ان الحياطة بأجر لا تعد خدمة * وان خاطه بغير أجر قالوا يخاف أن يكون حائلا * قال المصنف رحمه الله تعالى و ينبغي أن لا يحنث لان الحياطة الثوب عند الناس لا تعد خدمة * وجعل حلف أن لا يعمل يوم الجمعة وعنده كرباس يريد أن يجعله قيصا فحمله الى الحياطة يوم الجمعة وأمره أن يخط له ثوبا لا يكون حائلا في عينه هذا يقع على ما كان يعمل في سائر الايام * وجعل قال ان عمرت في هذا البيت عمارة فامر أنه طالق فحرب حائط بينه وبين جاره في هذا البيت فبنى الحائط وقصد عمارة بيت الجار كان حائلا في عينه لان شرط الحنث العمارة في هذا البيت وقد وجد * وجعل حلف أن لا

بان كان العبد بين رجلين فشهد أحدهما على صاحبه يجوز اقراره على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويسعى العبد في قيمته بينهما موسرين كانا أو موسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أعتق كل واحد منهما بما بعد ذلك نصيبه قبل الاستيعاء جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصيب المنكر على ملكه وكذلك نصيب الشاهد عنده لان الاعتراف يتجزأ فاذا أعتق ففقد جازعتهم ما والولاء بينهما وكذلك ان استسعى وأدى السعاية فالولاء لهما كذا في البدائع * واذا وجبت السعاية لهما لو شهد أحدهما على صاحبه أنه استوفى السعاية من العبد لا تقبل شهادته وكذلك اذا استوفى أحدهما نصيبه من السعاية ثم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا تقبل كذا في المحيط * ولو شهد أحدهما الشريكين مع الآخر على شريكه باستيفاء السعاية لم تجز شهادته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو شهد عليه بنصيب أو جراحة أو شيء يجب له عليه مال فشهادته مردودة كذا في المبسوط * وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وأنكر الآخر حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه واذا اتحا القاسي العبد لكل واحد منهما في نصف قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا فرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بين حال اليسار والاعسار كذا في البدائع * وهو الصحيح كذا في المضمرات * والولاء لهما كذا في الهداية * ولو اعترفان هما أعتقاه معا وعلى التعاقب وجب أن لا يضمن كل للآخر ان كانا موسرين ولا يستسعى العبد ولو اعترف أحدهما وأنكر الآخر فان المنكر يجب أن يحلف كذا في فتح القدير * واذا كان العبد بين ثلاثة نفر شهد اثنان منهم على صاحبه أنه أعتق نصيبه وأنكر المشهود عليه فالعبد يسعى بينهما أثلاثا واذا استوفى أحدهم شيئا من السعاية كان للآخرين أن يأخذوا منه ثلثي ما أخذ كذا في المحيط * ولو كان الشركاء ثلاثة فشهد كل اثنين أنه أعتق لم تقبل كذا في فتح القدير * واذا شهد أحدهما الشريكة على أحد شريكيه أنه أعتق نصيبه وشهد الشريك الآخر على الشاهد الاول أنه أعتق نصيبه فالقاضي لا يقضي على واحد منهما بما بالعق كذا في المحيط * وان شهد اثنان منهم على الآخر أنه استوفى منه حصته لم تجز شهادتهما وكذلك ان شهد انه استوفى المال كله بوكالة منهما لم تجز شهادتهما عليه ويرى العبد من حصتهما ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشاركه في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط * أمة بين رجلين شهد رجلان على أحدهما بعينه أنه أعتقها وكذبته الأمة وادعت على الآخر العتق وحجدا الآخر وحلف عند القاضي انها أعتقها فانها تعتق بشهادة الشهود وان لم يوجد منها الدعوى كذا في الذخيرة * واذا كانت أمة بين رجلين فشهدا بنأجدهما على الشريك أنه أعتقها فشهادتهما باطلة ولو شهدا على أبيهما أنه أعتقها جاز ذلك فان كان الابن موسرا ثم ماتت الخادمة وتركتها الا وقد ولت بعد العتق ولدا فأراد الشريك أن يستسعى الولد فليس له ذلك كفاي حياة الام لم يكن له سبيل على استيعاء الولد كذلك بعد موتها اذا خلفت مالا ولا يمكن له أن يضمن الشريك كما كان يضمنه في حياتها ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركتها كما كان يرجع عليها

لو يستعير من فلان شيئا فاستعار منه حائطا ليضع عليه جذوعا كان حائلا وان استسقى من بئر أو دخل عليه فاضافه لا يكون حائلا * وجعل حلف أن لا يعمل فلانا في شيء ندفع اليه مالا مضاربة لا يكون حائلا ان المعاملة على مباشرة ذلك الفعل بنفسه * وجعل قال والله لا أشارك فلانا ثم انهم ما ورنا دارا أو عبدا لا يكون حائلا لانه لم يشاركه وانما لم يغير اختياره * وجعل قال أو رقية فقال أحدهما والله ما بيني وبين فلان شركة في شيء كان حائلا ولو قال والله ما بيني وبين فلان شركة

ولم يقل في شيء لا يكون حائشا * رجل حلف أن لا يكتسب فلا يعطى فلا يادراهم يشتري بها كسوة لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يكتسب فلا يادراهم يشتري بها كسوة لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يكتسب فلا يادراهم يشتري بها كسوة لا يكون حائشا * رجل حلف أن لا يكتسب فلا يعطى فلا يادراهم يشتري بها كسوة لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يكتسب فلا يادراهم يشتري بها كسوة لا يكون حائشا * رجل حلف أن لا يكتسب فلا يعطى فلا يادراهم يشتري بها كسوة لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يكتسب فلا يادراهم يشتري بها كسوة لا يكون حائشا * رجل حلف أن لا يكتسب فلا يعطى فلا يادراهم يشتري بها كسوة لا يكون حائشا

لو كانت حية فمات في فمها ميراث لابن وان لم تدع مالا ترجع ذلك على الابن واذا لم تمت فاختار الشريك أن يستعبد بها في منزلة المكاتب في تلك السعاية كذا في المبسوط * واذا كان العبد بين رجلين شهد شاهدان على أحدهما أنه أقر أنه أعتق وهو موسر القاضى يقضى بعتقه وكان الشريك أن يضمنه كذا في المحيط * ويرجع به على الغلام والولاءه وان كان جاحدا للعتق كذا في المبسوط * ولو شهدوا عليه أنه أقر أنه حر الأصل فالقاضى يقضى بحريته ولا ولاءه عليه وليس للشريك أن يضمنه ولو شهدوا على أقراره أن الذي باعه قد كان أعتقه قبل أن يبيعه عتق من مال المشهود عليه كذا في المحيط * ولو لاقوه موقوف لان كل واحد منهما ينفقه عن نفسه فان البائع يقول أنا ما أعتقته وانما عتق باقرار المشتري فله ولاؤه والمشتري يقول بل أعتقته البائع فالولاءه فلهذا توقف ولاؤه على أن يرجع أحدهما إلى تصديق صاحبه فيكون الولاءه وان شهدوا على أقراره بأن البائع كان دبره أو كانت أمة وأقر أن البائع كان استولاه قبل البيع فانه يخرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالعتق ولا يعتقان حتى يموت البائع فاذا مات عتقا إذا كان المدبر يخرج من ثلث مال البائع والجناية عليهما كالجناية على مملوكين قبل موت البائع وتوقف جنايتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * اذا أقر أحد الشريكين أن صاحبه أقر عليه بعتق نافذ فانه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسى * اذا كان العبد بين ثلاثة غاب أحدهم فشهد الحاضران على الغائب أنه أعتق حصته من هذا العبد فانه يحال بين العبد وبين الحاضرين واذا حضر الغائب يقال للعبد أعاد البيعة واذا أعاد البيعة عليه يقضى بعتق نصيبه كذا في المحيط * واذا شهد شاهدان على أحد الشريكين أن شريكه الغائب أعتق نصيبه من هذا العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية * ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضر أن يسترقه أو يوقف حتى يقدم الغائب استعسانا واذا حضر الغائب فلا بد من إعادة البيعة عليه للحكم بعتقه فان كانا غائبين فقامت البيعة على أحدهما بعينه أنه أعتق العبد لم تقبل هذه الشهادة إلا بخصوصة تقع من قبل قذف أو جناية أو وجه من الوجوه فينبذ تقبل البيعة اذا قامت على أن المولى أعتقه أو أن أحدهما أعتقه واستوفى الاخر السعاية منه كذا في المبسوط * اذا كان العبد بين ثلاثة نفر ادعى أحدهم أنه أعتق نصيبه على كذا وقال العبد أعتقني بغيري وشهد الشريك أن أعتقه على كذا فشهادتهما جائزة وكذلك ان شهد أبو الشريك أو ابناهما بذلك واذا أعتق بعض الشركاء العبد وفي يد العبد أموال اكتسبها ولا يدري متى اكتسبها واختلف فيه الشركاء والعبد قال الشركاء اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالقول قوله كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

(الباب الثالث في عتق أحد العبدین)

العتق اذا أضيف إلى المجهول صح وثبت للمولى اختيار التعيين سواء قال أحدكم حرا أو قال هذا حر أو هذا أوسى فقال سالم حر أو بزيغ كذا في الإصحاح * ولو قال هذا حر والآخر كذا فلهذا كقوله أحدكم

الدار فقام للخروج فاذا الباب مغلق فلم يقدر على الخروج أو قيد ولم يقدر على الخروج ثم تكلم وأفاه قال بعضهم يحنت في الباب المغلق ولا يحنت في القيد والصحيح أنه لا يحنت فيهما والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى سوى بين ما إذا حلف أن لا يسكن هذه الدار وبين ما إذا حلف أن لم يخرج من هذه الدار وقال اذا منعه مانع لا يحنت في المستملتين والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فرق وقال في قوله ان لم يخرج اذا منعه مانع حنت وفي قوله لا أسكن اذا منعه مانع عن الخروج لا يحنت والفتوى على قوله لان في قوله لا أسكن شرط الحنت السكنى

وبالأرض وناقضه لا يكون حائشا لان ذلك القدر مستثنى عن اليمين عادة وان كان وبالأرض خارج المصر فقام للخروج اليه فإدام مشتغلا بالخروج من طلب المداية ونحو ذلك لا يكون حائشا وان اشتغل بعمل آخر يصير حائشا وهو كالمحلف لا يسكن هذه الدار فقام للخروج فإدام في طلب المفتاح لا يكون حائشا وان اشتغل بعمل آخر حنت ولو منعه انسان عن الخروج الحرج وبالأرض لا يحنت في يمينه * وكذا لو كان صاحب الأرض في المصر فنهه انسان عن طلب صاحب الأرض لا يحنت ولو أن هذا المزاد حلف وقال ان لم أترك المزادة يميني وبين فلان فنهه انسان عن الخروج إلى رب الأرض حنت في يمينه لان شرط الحنت في هذا عدم ترك المزادة والعدم يحصل بدون الاختيار وهو كقوله ان لم أخرج من هذه الدار اليوم فامرأته طالق فقيده ومنع عن الخروج حنت * وكذا لو قال الرجل لامرأته وهي في منزل والدها ان لم تحضري الليلة منزلي فانت طالق فنهها والد عن الحضور قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يحنت في يمينه وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحنت كالحلف أن لا يسكن هذه

والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وفي قوله ان لم أخرج شرط الحنف عديم الخروج والعدم يتحقق بدون الاختيار * رجل قال لا امرأته ان
تسكن لي بمال فانت طالق فقالت اشهدوا اني كفلت لفلان بماله على زوجي قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الضمان باطل واليمين باقية
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الكفالة جائزة واليمين منتهية لان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى شرط صحة الضمان اجازة المكفول له في
المجلس فاذا لم يوجد لم يصح الضمان فيبقى (٢٠) اليمين وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ذلك ليس بشرط فلا يبقى اليمين * رجل

قال ان كفلت لرجل بعدي او
بنصف عدي فامرأته طالق ثم
كفل بعشرة دراهم غطرية لا
يحت في يمينه لان في الايمان يعتبر
الله فلا يحنث كلو حلف أن لا يهب
لفلان درهم فوهبه دينارا لا
يكون حائثا * رجل حلف أن لا
يعمل لفلان وهو خوار فاشترى
من صاحب الدكان آلات الخرز
وخرز ثم باعه من المحلوف عليه لا
يحنث في يمينه * رجل له مستعلات
في أيدي الناس بالغلة فقال لزن
ازوي بسه طلاقا كريش وي
أن غله خاذه رابعه دهن فاحدث
المرأة الغلات من الناس وأنفقت
بعضها وأعطت بعضها الزوج لا
يحنث في يمينه لانه حلف على العقد
ولم يعقد فكذا لو تركها في أيديهم
واستوفى غلته كل مدة عند انقضاءها
* رجل قال اكريش وي وكيلى
فلان كنديا كندى فلان كند
فامرأته كذا اما اكرى
فرمادش نكند فينصب الموكل
وكيلا آخر وجعل غيره كندى
ثم أمر الخالف أن يعمل له عملا
ففعّل حنث الخالف لانه عقد اليمين
على أن لا يكون وكيلا ومن عمل
لغيره بأمره يكون وكيلا فيكون
حائثا الا اذا حلف أن لا يكون
وكيلا له في الاشياء التي كان وكيلا
فيها قبل ذلك

حز كذا في خزانة المعتين * واذا خاصم العبدان الى الحياكم أجبره على البيان كذا في محيط السر نحسى
* وان لم يخصهما واختارا يقع العتق على أحدهما وقع عليه حين اختار وهما قبل ذلك
بغزلة العبدان مادام خيار المولى باقيا وهذا على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هكذا في
السراج الوهاج * والمولى أن يستقدمهما قبل الاختيار وله أن يستغللهما ويستكسبهما
وتسكون الغلة والكسب للمولى ولو جنى عليهما قبل الاختيار فان كانت الجناية من المولى فان
كانت على مادي النفس بأن قطع يدي العبدان فلا شيء عليه سواء قطعهما معا وعلى التعاقب
وان كانت جناية على النفس فان قتلتهما على التعاقب فالاول عبدا والثاني حرة فاذا قتله قتل حرا فعليه
الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وان قتلتهما معا بربة واحدة فعليه نصف
دية كل واحد منهما ورثته وان كانت الجناية من الاجنبي فان كانت في مادي النفس بان قطع
انسان يدي العبدان فعليه أرش العبد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون أرشهما
للمولى سواء قطعهما معا وعلى التعاقب وان كانت في النفس فالقاتل لا يتخاوما أن يكون واحدا
واما أن يكون اثنين فان كان واحدا فان قتلتهما معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما
وتكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون لورثتهما وان قتلتهما على التعاقب
يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما
رجلا فان وقع قتل كل واحد منهما معا فعلى كل واحد من القاتلين العينة نصفها للورثة ونصفها للمولى
وان وقع قتل كل واحد منهما على التعاقب فعلى قاتل الاول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية
للورثة كذا في البدائع * ولو قال لامتيه احدا كاحرة فولدت كل واحدة منهما ولدا أو ولدت
احدا هما فانه يعتق ولدا التي اختار المولى ايقاع العتق عليها ولو ماتت الامتان معا وقتلتهما معا
المولى في أن يوقع العتق على أي الولدين شاء ولا يرث الابن المعتق شيئا يريد به أن الابن الذي عينه
المعتق بعد قتل الامتين معا لا يرث من بدل الام شيئا كذا في الظهيرية * فان مات أحد الولدين حال
حياة الامتين لم يلمت الى ذلك بخلاف ما اذا مات أحد الولدين بعد موت الامتين كذا في المحيط * ولو
وطئت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقرا متين ويكون للمولى كذا في البدائع * ولو جنت
احدا هما جناية قبل أن يختار المولى ثم اختارا يقع العتق عليهما بعد علمه بالجناية كان مختارا
للجناية وان مات المولى قبل البيان عتق من كل واحدة منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في
نصف قيمتها للورثة للمولى * وكان على المولى قيمة التي جنت في ماله كالأعتق الجانية قبل أن يعلم
بالجناية كذا في المبسوط * ولو باعهما صفقة واحدة بطل البيع فيهما كذا في الايضاح * ولو
باعهما من رجل صفقة واحدة وسلمهما اليه فاعتقهما المشتري أجبر البائع على البيان فاذا عين
البائع العتق في أحدهما عين الملك الماسد في الآخر وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فاذا مات
البائع قبل البيان يقال للورثة بينوا فاذا بينوا عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشبع
العتق فيهما كذا في المحيط * فان لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم ينقسم العتق فيهما حتى يفسخ

القاضي

(مسائل اليمين على الترك) رجل آجر داره سنة ثم قال للمستأجر والله لا أتركك

في دارى ثم قال له اخرج من دارى بصير بارا * رجل حلف أن لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للحالف فنعه بالقول ولم يمنعه
بالفعل حتى دخل جنت في يمينه فيكون شرط بطلان القول والفعل بقدر ما يطبق وان لم تكن الدار للحالف فنعه بالقول دون الفعل حتى
لودخل لا يكون حائثا * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلانا يجر على هذه القنطرة فنعه بالقول يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل * رجل

قال لابنة الزنا كذا كذا على منع فافهموا منه كذا فان كان الابن بالغ لا يقدر على منعه بالفعل فتمسكه بالقول يكون بارا وان كان الام صغيرا كان شرط بزه المنع بالقول والفعل جميعا * وجعل عاتبة امرأته في شرب الشراب فقال الزوج ان تركت شربها ابدا لم يترك شربه وفي عزمه ان لا يترك شربها ابدا لا يكون حاشا وان كان لا يشرب في بعض الاوقات لان العادة فيها يشرب في بعض الاوقات لا يشرب على الدوام فلا يراد باليمين ذلك وانما يراد باليمين الترتل من حيث العزم (٢١) * رجل ادعى أرضا في يد صهره وقال ان تركت

هذه الدعوى حتى آخذها فامرأته كذا قالوا ان خاصمه في كل شيء مرة ولم يترك الخصومة شهرا كما لا يكون حاشا وجعوا هذه المسئلة فرعا لمسئلة معروفة * رجل حلف ليقضين حق فلان عاجا فقضاه في بادون الشهر برقي عينة * رجل لازم غريمه وقال والله لا أدعك تذهب حتى تعطيني حق ثم نام فذهب الغريم لايحنت اذا انتبه وتبعه حتى أعطاه حقه وار انتبه ولم يتبعه وتركه الا ان يصير حاشا * رجل قال لغريمه والله لا أدع مالي عليك اليوم فقدمه الى القاضي وحلفه فحلف برقي عينة وكذا لو اقر غريمه برقي عينة وان لم يجبه بلزمه الى الليل وان كان الدين مؤجلا لم يحل بقوله اعطوني مالي فاذا قال ذلك يصير بارا ولو قال والله لا أدعاه يخرج من الكوفة فخرج وهو لا يعلم ذلك لايحنت وان رآه يخرج فتركه حنت وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لايحنت ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فامرأته كذا فدخل فلان ولم يعلم به الخالف لايحنت وان علم ولم يمنعه حنت ولو قال ان ادخلت فلانا بيتي فامرأته كذا فشرط الحنت ان يدخل فلان بأمره * رجل قال لامرأته ان تركت هذا الصبي يخرج من باب الدار فانت طالق

القاضي البيه فاذا فسخته انقسم وعق من كل واحد منهما نصفه ولو وهبهما قبل الاختيار أو تصدق بهما أو تزوج عليهما يجبر فيعتق العتق في أيهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والامهارة الا نحو ان مات المولى قبل ان يعين العتق في أحدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل امهارة كذا في البدائع * ولو أسرهما أهل الحرب كان للمولى أن يوقع العتق على أحدهما ويكون الا نحو لاهل الحرب فان لم يعين المولى حتى مات بطل مالك أهل الحرب فيهما لأن الحرية قد شاعت فيهما ولو اشتراهما رجل من أهل الحرب فالمراد أن يوقع العتق على أيهما شاء ويأخذ الآخر بحصته من الثمن فان اشترى رجل أحدهما من أهل الحرب فاختار المولى عتقه عتق وبطل الشراء فان أخذه بالثمن الذي اشتراه به عتق الا نحو ولو أسرهما أهل الحرب أحدهما لم يعتق كذا في الظهيرية * وان اشترى المولى أحدهما من الكافر فالأخر حر كذا في خزائن المفتين * رجل قال في صحته أحديكم حر ثم مرض مرض الموت فصرف ذلك الى أحدهما عتق ذلك من جميع المال وان كانت قيمته أكثر من الثلث كذا في شرح الطحاوي * (البيان أنواع ثلاثة نص ودلالة وضروية) * (أما النص) * فتحو أن يقول المولى لأحدهما عينا بالعتق أو نويت أو أردت بذلك اللفظ الذي ذكرت أو اخترت أو تكون حرا باللفظ الذي فات أو بذلك اللفظ الذي قلت أو بذلك الاعتاق أو أعتقتك بالعتق السابق وغير ذلك من الالفاظ فلو قال أنت حر أو أعتقتك ولم يقل بذلك اللفظ أو بالعتق السابق فان أراد به عتقا مستأنسا باعتقاجيهما هذا بالاعتاق المستأنف وذلك باللفظ السابق وان قال عتبت به الذي لم يبق بقولي أحديكم يصدر في القضاء ويحمل قوله أعتقتك على اختيار العتق أي اخترت عتقتك * (وأما الدلالة) * فهو أن يخرج المولى أحدهما من ملكه بالبيع أو برهن أحدهما أو بواجر أو يكاتب أو يدبر أو يستوليان كانت أمة كذا في البدائع * واذا باع أحدهما أو باع بشرط الخيار لنفسه أو للمشتري أو باع بيعا فاسدا ولم يسلم أو سلم أو ساوم أو وصى به أو زوج أحدهما أو حلف على أحدهما بالحرية ان فعل شيئا فهذا كله اختيار للعتق في الاخر كذا في المحيط * ولو قال لامتيه احدا كجيرة ثم جامع احدهما ولم تعلق لم تعلق الاخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما لو علق عتقت الاخرى اتفاقا كذا في فتح القدير وحل وطوهم على مذهبه الا انه لا يفتي به هكذا في الهداية * ولو قال لامتيه احدا كجيرة فاستخدم احدهما لم يكن اختيارا في قولهم جميعا كذا في الظهيرية * (واما الضرورية) * فتحو أن يموت أحدا العبد من قبل الاختيار فيعتق الاخر وكذا اذا قتل أحدهما سواء قتله المولى أو أجنبي غير أن القتل ان كان من المولى فلا شيء عليه وان كان من الاجنبي فعليه قيمة العبد المقتول للمولى واذا اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق عن الحي ولكن قيمة المقتول تكون لورثته فان قطعت يد أحدهما لا يعتق الاخر سواء كان القاطع من المولى أو من أجنبي فان قطع أجنبي يد أحدهما ثم بين المولى العتق فان بينه وبينه غير المجنى عليه فالأرش للمولى بلا شبهة وان بينه وبينه المجنى عليه ذكر القدر في شرحه أن الارش للمولى أيضا ولا شيء للمجنى عليه من الارش وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن الارش

يهرب منها أو قامت لتصلي فخرج الصبي لايحنت في عيئه * رجل قال لعيره والله لا أرافقك فان كان معه في محمل أو كان كريمهما واحدا قطارهما واحدا فهو مرافق وان كان كريمهما مختلفا فليس بمرافق (مسائل في السرقة والاخذ والعصب) رجل حلف أن لا يأخذ من فلان ثوبا هرويا فاخذ منه جرابا هرويا وفيه ثوب هروى دسه المحلوف عليه ولم يعلم به الخالف يحنت في عيئه قضاء لوجود الاخذ وكذا لو حلف أن لا يأخذ من فلان درهمين فاخذ منه فلوسا في كيس جعل فيه المحلوف عليه درهمين ولم يعلم بذلك الخالف يحنت في عيئه ولو قبض الخالف

منه فقير دقيق فيه درهم ولم يعلم به لا يحنت أصلاً لأن الدرهم قد يجعل في الفلوس عادة وتؤخذ منه فكان أخذ الفلوس أخذ الدرهم وأما الدرهم لا يجعل في الدقيق عادة ولا يؤخذ فيه فلم يكن أخذ الدقيق أخذ الدرهم * وكذا لو أخذ ثوباً فيه دراهم مصرورة ولم يعلم به الخالف لا يحنت كما في الدقيق وإن علم الخالف بذلك يحنت في هذه المسائل لأنه لما علم فقد صدأ أخذه * ولو حلف أن لا يأخذ من فلان درهما به لا يحنت في جميع ذلك علم بالدرهم أو لم يعلم (٢٢) لأن شرط الحنت الأخذ بجهة الهبة والدافع لم يهب منه الدرهم فلا يحنت ولو حلف أن

لا يأخذ منه درهما ودينه فأنخذ درهما فيما قلنا فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة * وتو حلف أن لا يشرب ماء فلان والماء كان يحبس في حانوت المسالوف عليه فاشترى كوزاً ووضع في ذلك الحانوت فاستقى أجراً لوف عليه بذلك الكوز ماء من النهر فوضعه في الحانوت ليس لفلان أصبح الخالف دعا بالكوز فشرب الماء قالوا إن كان الخالف اشترى الكوز فوضعه في الحانوت ليس يستی له الاجبر بذلك الكوز ماء مرجح أن لا يكون حائثاً لأنه صار شارباً ماء نفسه * رجل أخذ من مال والده شيئاً فغضب الأب وقال إن كنت ترت من مالي غير ما أخذت فعلى كذا مات الأب فورث منه الابن لا يحنت الخالف لأنه لو كان حائثاً يكون حائثاً بعد الموت * رجل قال لو ألدني والله لا آكل من مالكا فمات فورث الخالف منه مالا لا يحنت لأنه أكل من مال نفسه ولو قال من مالكا بعد موتها كان حائثاً وكان يمينه على أكل مالهما بطريق الارب * امرأة قالت لو ألدني في صحتها بعث منسكاً كل شيء بدوهم فقبلا ثم ماتت المرأة خلف الأب أن ابنته لم تترك مالا قال أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى بيعها باطل فإن سلمت جميع ما

يكون المجنى عليه وهكذا ذكر القاضي فيما إذا قطع المولى ثم بين العتق أنه إن بينه في المجنى عليه يجب أورش الاحرار ويكون للعبد وان بينه في غير المجنى عليه فلا شيء على المولى كذا في البدائع * روى ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى فيمن قال أحد هذين ابني أو إحدى هاتين أمي ولدي فمات أحدهما لم يتعين القائم للحرية والأسني لا كذا في الإيضاح * ولو قال عبدى حر وليس له العبد واحد عتق فإن قال لي عبد آخر وياه عتبت لم يصدق في القضاء الابيمنة تقوم على أن له عبداً آخر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في البدائع * ولو قال أحد عبدى حر أو أحد عبيدى حر وليس له العبد واحد عتق ذلك العبد كذا في المبسوط * ولو قال لعبدى أحدكم حر فقبل له أيهما فويعتق فقال لم أعن هذا عتق الآخر فإن قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق الأول أيضاً كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كان لرجل ثلاثة عبيد فقال هذا حر أو هذا عتق الثالث ويؤمر بالبيان في الأولين * ولو قال هذا حر وهذا أو هذا عتق الأول ويؤمر بالبيان في الآخرين ولو اختلط حر بعبد كرجل له عبد فاختلط بحر ثم كل واحد منهما يقول أنا حر والمولى يقول أحدكم عبدى كان لكل واحد منهما ما أن يحلفه بالله تعالى ما يعلم أنه حر فإن حلف لأحدهما ونكل للآخر فالذي نكل له حر دون الآخر وإن نكل لهما فهما حران وإن حلف لهما ما فقد اختلط الأمر فالقاضي يقضى بالاحتياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير مؤثر ونصفه بنصف القيمة وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو على هذا الاعتبار كذا في البدائع * وإذا جع بين عبده وبين ماله لا يقع عليه العتق كالبهيمة والحيوان وقال عبدى حر وهذا أو قال أحدكم حر عتق عبده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * نوى أو لم ينو كذا في البدائع * ولو قال لعبدى وعبد غيره أحدكم حر لم يعتق عبداً أجماعاً بالنية وكذا إذا جع بين أمة حية وأمة ميتة فقال أنت حر أو هذه أو أحداً كما حره لم يعتق أمتهم ولو جع بين عبده وحر فقال أحدكم حر لا يعتق عبده إلا بالنية كذا في السراج الوهاج * في فتاوى أهل سمرقند رحمه الله إذا قال أمة وعبد من وقيق حران ولم يبين حتى مات وله عبدان وأمة عتقت الأمة ومن كل واحد من العبدین نصفه ويسعى كل واحد في نصفه ولو كان له ثلاثة عبيد وأمة عتقت الأمة ومن كل واحد من العبيد ثلثه ويسعى كل واحد منهم في ثلثيه ولو كان له ثلاثة عبيد وثلاث أماء عتق من كل واحد من العبيد والاماء الثلث ويسعون في الباقي ولو كان له ثلاثة عبيد وأمتان عتق من كل أمة نصفها وسعت في النصف وعتق من كل عبد ثلثه ويسعى في الثلثين وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط * وإذا قال لعبدى أحدكم حر لا ينوى أحدهما بعينه ثم مات قبل البيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته كذا في البدائع * ولا يرقوم الوارث مقامه في البيان كذا في محيط السرخسى * رجل له ثلاثة عبيد دخل عليه اثنان فقال أحدكم حر ثم خرج أحدهما ودخل عليه الثالث فقال أحدكم حر فمات أحدهما يؤمر بالبيان فإن عني بالكلام الأول الثابت عتق الثالث وبطل الكلام الثاني وإن عني بالكلام الأول الخارج عتق الخارج بالكلام الأول ويؤمر ببيان الكلام الثاني هذا إذا بدأ بالكلام الأول

كان لها إلى أبو جهم بحيث لم يبق في يده شيء لا يحنت الأب ولا يكون حائثاً * رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده خلف أنه ذهب ماله ثم وجد بعد ذلك قال محمد بن جهم الله تعالى إن لم يكن أخذ انسان ذلك المال ثم أعاده أخاف أن يكون حائثاً الآن ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده * قصار ذهب من حانوته ثوب فقال لاجبره تؤمر أريان كرده فقال الاجبر اكتر ترايان كرده أم فعلی كذا فتبين أن الاجبر رفعه قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائثاً لأن يمينه يقع على ما في يد القصار دون ملكه * رجل حلف أنه لم

يسرق من فلان شيئا ولم يبرأ وقد كان الخالف غرا قبل ذلك عند صاحب السرقة قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يحنث في عينة لان عينة يقع على النظر وقت السرقة * أكارأ ووكيل حلف أن لا يسرق وهو يحمل العنب والعواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا ما يحمل الا كرا والوكيل لا كل لا يكون سرقة فأما ما كان من الجبوب اذا أخذ شيئا لينفرد به لا لحفظه فهو سرقة وغيره الا كرا والوكيل اذا أخذ شيئا على وجه الخفية فهو سرقة وأما الا كرا والوكيل اذا أخذ شيئا لورآه (٢٣) صاحبه لا يظن بذلك قال الولاء ان سرقت من مالي

شيئا فامك طالق فسرق من داره آخرة روى عن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فلم يجد شيئا فسئل أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد ذلك فقال ان كان الخالف يحمل بذلك القدر يحنث فأخبر محمد بن سلمة رحمه الله تعالى بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا أبو يوسف رحمه الله تعالى * رجل غاب فرسه عن خان فقال اكرأ ابن اسب من برده باسند فوالله لا أسكن هنا قالوا يرجع الى الخالف ان نوى بقوله ان يجانبنا شيم الحجر والخان أو البلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف بعينه الى الخان * امرأة لها ابن يسكن مع أجنبي فقال لها زواجها ان لم يأت ابنك فلان يبيتنا ويسكن معنا فتى أعطيته شيئا قليلا من مالي فانت كذا فجاء الابن فسكن معهم ما سنة ثم غاب فقالت المرأة اني كنت أعطيت ابني شيئا من مالي وحنثت في عيني ان كذبها الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته قبل أن يجيء الابن ويسكن معها طلقت * سكران صحاف قال لصاحبه كان في جيبى خمسة وأربعون درهما فاخذتوها مني فانكروا الخلف وقال اكرأ مروءة رجب من جهل وبخج درهم بنوه است جهل غطريفي وبخج

فان بدأ بالكلام الثاني وقال عني به الثابت عتق الخارج بالكلام الاول ولا يبطل الايجاب الاول وان قال عني بالكلام الثاني الداخل عتق الداخل ويؤمر ببيان الكلام الاول وان لم يبين المولى شيئا ومات أحدهم فالموت بيان أيضا فان مات الخارج يعتق الثابت بالايجاب الاول وبطل الايجاب الثاني وان مات الثابت يعتق الخارج بالايجاب الاول والداخل بالايجاب الثاني وان مات الداخل خير في الايجاب الاول فان عني به الخارج يعتق الثابت بالايجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الايجاب الثاني وان لم يموت واحد منهم ولكن مات المولى قبل البيان شاع العتق بينهم على اعتبار الاحوال فيعتق من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثابت ثلاثة أرباعه وان كان القول منه في المرض فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رقبة وثلاثة أرباع رقبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أو لم يخرج ولو لم يكن أجازت الورثة فالجواب كاذ كرا وان لم يكن له مال سوى العبيد ولم يجز الورثة قسم الثلث بينهم كما وصفتنا وبيانه أن يقال حق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلاثة الأرباع وحق الداخل في النصف أيضا فاحتاج الى مخرج له نصف وربع وأقله أربعة احق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال أربعة عشر وهي سهام السعاية وصار جميع المال أحد عشرين وماله ثلاثة أعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهمان ويسعى في خمسة وبعث من الداخل سهمان ويسعى في خمسة وبعث من الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان كذا في الكافي * رجل له ثلاثة أعبد سالم وزبيغ ومبارك فقال في صحته سالم حر وأوسالم وزبيغ ومبارك أحر اخرج فان أوقع على سالم عتق وحده وان أوقع على زبيغ عتق سالم معه وان أوقع على مبارك عتقوا وكذا لو قال اخترت الكلام الاول أو الثاني أو الثالث وان لم يبين حتى مات لا يخبر الوارث فنقول عتق كل سالم ونصف زبيغ وثلث مبارك لان أحوال الاصابة حالة واحدة وأحوال الحرمان أحوال وان كان القول في المرض ان كان له مال غيرهم حتى يخرج رقبة وخمسة اسداس رقبة من ثلثه فكذلك الجواب وان لم يكن له مال غيرهم وأجازت الورثة فكذلك وان لم يجيزوا ضربوا بقدر حقوقهم في الثلث وطريقه أن يجعل ثلث مال الميت على ستة لاحتنا الى النصف والثلث فيضرب سالم في ستة وزبيغ في نصفه ثلاثة ومبارك في ثلثه اثنان فيصير أحد عشر فيجعل ثلث المال أحد عشر وثلثا المال ضعف ذلك اثنان وعشرون فيصير جميع المال ثلاثة وثلاثين وماله ثلاثة أعبد فصار كل عبد اثنان وعشرون ويسعى في خمسة ومن زبيغ ثلاثة ويسعى في ثمانية ومن مبارك سهمان ويسعى في تسعة فبلغ سهام الوصايا أحد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك اثنان وعشرون فاستقام الثلث والثلثان ولو قال سالم حر وأوسالم وزبيغ وسالم حران أو مبارك وسالم حران يخبر وقيل له أوقع على أيهم شئت فعلى أيهم أوقع عتق من تناوله ذلك الايجاب وان مات قبل البيان عتق كل سالم وثلث كل واحد من الآخرين وان كان القول في

عدلى فامر أنه كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أو بعون عدلية وخمس غطارفة قاصاب في الاجال وأخطا في التفسير قالوا ان وصل التفسير حنث لان الكل كلام واحد فاذا كان كاذبا في عينة كان حائشا وان فصل التفسير لا يحنث لان التفسير اذا لم يتصل باول الكلام صار كأنه لم يفسر وان كانت في جيبه غطارفة وعدليات لو ضمت قيمة العدليات الى الغطارفة تصير أربعين غطارفة فجمع وقال اكرأ رجب من جهل غطريفي وبخج درهم بنوه است جهل غطريفي وبخج

في التفسير أو الخطأ أو فصل لأنه قال أو بعون فخطر بغيره ولم يكن ذلك فصار حاشا * في رجل حلف أن لا يعصب فلان ولا يعصب فلانة
الحالف على المحلوف عليه لئلا يفسد متاعه ولم يعلم المحلوف عليه أو جاءه الحالف في صغره أو سرق رداءه من تحت رأسه ولم يعلم المحلوف عليه
أو صرصة دراهم في كفه أو دخل عليه لئلا يفسد كاره وضربه وأخرج متاعه وذهب به فإنه لا يكون غاصبا بل يكون سارقا يقطع به * ولو
قطع عليه الطريق فأخذ متاعه كرها يكون (٢٤) حاشا في عين الغصب ولو كان حلفا أيضا أن لا يقطع عليه الطريق يكون حاشا في

عين القطع وهو حاشا في عين
الغصب أيضا لأن قاطع الطريق
قاطع وغاصب * رجل قال إن
ذهب لي فلان عبده فامرأته طالق
فذهب فلان فلم يقبل الحالف
أنحت الحالف * رجل عليه دين
خلف أن لا يدفع إلى فلان ماله أو لا
يقضي أيام دينه أو لا ينقده أيام ثم
أمر رجلا حتى ضمن عنه ونقده
الضامن بضمانه حنت الحالف لأن
الضمان إذا كان بامرء كان له أن
يرجع عليه فكان فعله كعمل
الأمر * وكذا لو أقال الحالف
صاحب دينه على رجل فأعطاه
المحتال عليه حنت وإن كانت
الكفالة والحوالة بغير أمر الحالف
لا يحنت الحالف كما لو تبرع رجل
بالإداء * وأما العقود التي تتعلق
حقوقها بالعقد فمسة البيع
والشراء والإجارة والاستجار
والصلح عن المال * رجل حلف
أن لا يشتري من فلان شيئا فاسلم
الحالف إليه في ثوب كان حاشا لأن
السلم بيع وكان الاسلام شراء
* رجل حلف أن لا يشتري عبدا
فلان فأجر داره من فلان بعبده
لا يحنت لأن الإجارة ليست ببيع
مطلق * ولهذا لو أجرد داره بدار
لا يستحق الشفعة في الدار *
رجل حلفه السلطان أن
لا يشتري طعاما للبيع فاشترى

المرض ويخرج رقبته وثلاث رقبته من ثلث ماله أو لم يخرج وأجازت الورثة فكذلك وإن لم يجزوا
يضاربوا بحقوقهم في الثلث فحق سالم في كل الرقبته وحق بزيع في ثلثه وكذا حق مبارك وأقل
حساب له ثلث ثلاثة فصار حق سالم في ثلاثة وحق كل واحد منهما في سهم فبلغت سهام العتق خمسة
فهو ثلث المال والمال كله خمسة عشر كل رقبته خمسة يعتق من سالم ثلاثة ويسعى في سهمين ومن
بزيع سهم ويسعى في أربعة وكذا مبارك فبلغت سهام العتق خمسة وسهام السعاية عشرة هكذا في
شرح الجامع الكبير للحصري * ولو قال سالم حراً أو بزيع وسالم أو مبارك وسالم قدر الحسم بمعدا بعد
اسم أو وهو بزيع ومبارك وكانت إيجابات مختلفة وكلمة أو في الإيجابات المختلفة توجب التخيير
فسالم يعتق على كل حال وكل واحد من بزيع ومبارك يعتق في حال ولا يعتق في حالين فيعتق سالم وثلث
الآخرين وقيل سالم نانيا مبتدأ وآخره معطوف عليه فيعتق هو به والاخوان بالتعيين لكن
جواز العتق قبل العطف يمنع العتق به ولو قال سالم حراً وسالم وبزيع أو سالم ومبارك عتقوا لأن
أولغت الاتحاد الاسم والخبر لكانه كالسكوت لا يمنع العطف ومنهم من قال إن المذكور هنا قولهما
أما عنده فلا يعتق بزيع ومبارك والاصح الأول ولو قال لسالم وبزيع أحدكما حراً وسالم عتق ثلاثة
أربع سالم وربيع بزيع ولو قال سالم حراً وبزيع أو سالم عتق ثلاثة
كذا في شرح تلميح الجامع الكبير * رجل له أربعة عبيد سالم وبزيع وفرقد ومبارك وثلاثتهم
على السواء فقال في صحتهم سالم وبزيع حراً أو بزيع وفرقد حراً أو وفرقد ومبارك حراً من صح
الإيجابات الثلاث فيخير المولى فأى إيجاب اختار يعتق من تناوله ذلك الإيجاب وبطل الباقي وإن مات
قبل البيان عتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثه وكذلك مبارك وأما بزيع فيعتق في حالين لأنه داخل
تحت الإيجابين الأول والثاني فيعتق ثلثاه ويسعى في ثلثه وكذلك فرقد لأنه داخل تحت الإيجاب
الثاني والثالث وأحوال الإصابة أحوال في رواية هذا الكتاب وإن كان القول في المرض وخرجوا
من الثلث أو لم يخرجوا وأجازت الورثة فكذلك الجواب وأما إذا لم يخرجوا ولم يجزوا ورثة قسم
الثلث على قدر سهامهم فحق سالم في سهم وكذلك حق مبارك وحق بزيع وفرقد كل واحد منهم ما في
سهمين ولو قال لثلاثة أعبد قيمتهم على السواء سالم حراً أو بزيع حراً أو بزيع ومبارك حراً فيخير
فأى إيجاب اختار عتق من تناوله ذلك الإيجاب وإن مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه وكذلك مبارك
ويعتق من بزيع ثلثاه وإن لم يكن له مال سواهم ولم يجزوا ورثة قسم الثلث على قدر سهامهم ولو قال
لثنتين سالم حراً أو بزيع حراً أو هما حراً وإن مات قبل البيان عتق من كل واحد ثلاثة أو أربعة وإن لم
يكن له مال سواهما فالثلث بينهما نصفان ولو قال لثلاثة منهم سالم حراً أو بزيع حراً أو مبارك وبزيع
وسالم حراً فيخير فأى إيجاب اختار عتق من تناوله ذلك الإيجاب وإن مات قبل البيان عتق من مبارك
ثلثه وعتق من سالم وبزيع من كل واحد ثلثاه وإن لم يكن له مال آخر سواهم ولم يجزوا ورثة قسم
الثلث على قدر سهامهم كذا في شرح الزيارات للعتابي ولو كان له عبيدان سالم حراً وسالم وبزيع
حراً ثم مات من غير بيان عتق كل سالم ونصف بزيع وإن كان القول في المرض ولا مال له غيرهما

طعاما لبيته ثم بدله فباعه لا يحنت لانه ما اشترى بالبيع * هذا كالحلف المرأة أن لا تخرج
إلى بيت والدها فخرجت للمعاس ثم ذهبت إلى بيت والدها لا يحنت * رجل قال إن اشترى بهذه الدراهم شيئا فهذه الدراهم صدقة
فاشترى بها شيئا لم تصدق لانه اشترى بها وبعد السراء بقيت على ملكه لانها لا تعين بالبيع وكان له أن يدفع غيرها مكانها * رجل
حلف أن لا يشتري لأمته ثوبا جديدا فاجلدي في العرف ما لا يكون غسلا * رجل حلف أن لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة

ضربا

لا يكون حائنا * بخلاف ذلك وحلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان حائنا لأن النكاح لا يكون إلا للمرأة فلا يفيد كسر المرأة
وكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشراء لأنه لا يختص بالمرأة فاعتبر كسر المرأة * ولو حلف أن لا يشتري جارية فاشترى
رضيعة أو عبدة كان حائنا * وحل - حلف أن لا يشتري بقلا فاشترى أرضا بما فيها من الزرع والزرع بقل كان حائنا لأن الزرع لا يدخل في
بيع الأرض من غير ذكره في بيع عام مقصود بالذكر فيكون حائنا ولو حلف (٢٥) أن لا يشتري رطبا فاشترى نخلا عليها وطب

بوطيه كان حائثا * رجل حلف
 أن لا يبيع داره فسترزج امرأة
 على داره لا يحنث * وان تزوجها
 بالدرهم ثم جعل الدار عوضا عن
 الدرهم كان حائثا * رجل
 حلف أن لا يبيع عبده أو ثوبه
 فامر غيره فباعه المامور لا يحنث
 الا امر لان حقوق البيع تتعلق
 بالعقد وحكم العقد واقع للامر
 فلم يكن الخالف بائعا من كل وجه
 فلا يحنث فان كان الخالف من
 الاشراف لا يبيع بنفسه حنث
 لان عين مثله ينصرف الى الامر
 بالبيع وان كان الخالف ممن يباشر
 العقد بنفسه مرقو يفوض الى
 غيره أخرى تعتبر الغلبة * رجل
 حلف أن لا ياكل لحما يشترى به فلان
 فاشترى فلان سحله وذبحها فأكلمها
 الخالف لا يحنث * رجل قال ان
 آتت داري هذه فهي صدقة في
 المساكين ثم احتاج الى الاجارة
 فالوا يبيعها الخالف من غيره ثم يوكل
 المشتري الخالف فيؤاجرها بعد
 القبض ثم يشتريها فيخرج عن
 يمينه بالاجارة على مالنا المشتري
 * رجل حلف أن لا يشتري طعاما
 فاشترى حنطة ذكر في الكتاب
 أنه يكون حائثا * قال الفقيه أبو
 بكر البلخي رحمه الله تعالى في عرفنا
 الحنطة لانه متى طعاما انما الطعام
 هو المطبوخ وخ فلا يحنث بشراء

ضربا في الثلث بقدر حقه ما وحق سالم في كل الرقبة وحق بزيع في نصفه فصار حق سالم في سهمين وحق بزيع في سهم فصار ثلاثة فهو ثلث المال وجميع المال تسعة كل رقبة أربعة ونصف عتق من سالم سهمان ويسعى في سهمين ونصف ومن بزيع سهم ويسعى في ثلاثة ونصف كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * وان قال لثلاثة أعبد أنت حراً وأحدكم غيره أو أحدكم وما قبل البيان عتق أربعة أتباع الأول وتسعة ونصف من الآخرين وان قال أنت حراً وأحدكم وهو منهما أو أحدكم عتق خمسة أتباع الأول ونصف تسعة وتسعة والثاني ونصف تسعة وتسعة الثالث وان قال أنت حراً وانت لغيره أو أحدكم عتق أربعة أتباع كل وتسعة الثالث كذا في الكافي * وان قال أنت يا سالم حراً وانت يا بزيع حراً وأنت يا مبارك حريخير فان جمع بين سالم وبزيع وقال أحدكم أعبد خراج أحدهما من البين وبقى العتق دائرا بين مبارك وبين أحدهما بين في أيهما شاء وان مات قبل البيان عتق من مبارك نصفه والنصف الآخر بين سالم وبزيع لكل واحد الربع لاستوائهما * وذكر في الجامع أن قوله أحدكم أعبد لغو وان لم يقل أحدكم أعبد ولكن قال أحدكم مدبر صار أحدهما مدبراً والعتق البات يكون دائرا بين أحدهما وبين مبارك فان مات قبل البيان عتق نصف مبارك ويسعى في نصف قيمته ومن سالم وبزيع من كل واحد الربع بالاجاب البات وصار نصف كل واحد مدبراً أيضاً ويعتبر من الثلث وان كان له مال آخر يخرج رقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه الربع بالعتق البات والنصف بالتدبير ويسعى كل واحد في ربه وان لم يكن له مال آخر كان الثلث بينهما نصفين ومال الميت عند الموت رقبتان فثلثه ثلثا الرقبة بينهما لكل واحد الثلث فيحتاج الى حساب له ثلث وربع وأقله اثنا عشر جعلنا كل عبد اثني عشر عتق من مبارك نصفه ستة بالاجاب البات ويسعى في نصف قيمته وهو ستة ومن سالم وبزيع من كل واحد الربع بالاجاب البات والثلث بالتدبير أربعة ويسعى كل واحد في خمسة فباع سهام الوصايا انما هي وسهام السعاية ستة عشر فاستقام التخرج فان جمع بين سالم وبزيع فقال اخترت أن يكون أحدكم عبداً ثم جمع بين بزيع ومبارك فقال اخترت أن يكون أحدكم عبداً ومات بطل اختياره الأول فكان العتق دائرا بين سالم وأحدهما فاصاب سالم النصف والنصف الآخر بينهما كذا في شرح الزيارات للعتابي * وان قال لأربعة أحدكم حر ثم قال لسالم وبزيع أحدكم عبداً ثم قال لبزيع وفرق أحدكم عبداً ثم قال لفرقد ومبارك أحدكم عبداً ومات قبل البيان فالاختيار الأخير ناسخ لما قبله وخرج من فرق ومبارك أحدهما من البين ودار العتق بين سالم وبزيع وأحد الآخرين فعتق ثلث سالم وثلث بزيع وسدس فرق وسدس مبارك وصار كل عبد ستة ولو قال في صحته لامرأته وعبدته أنت طالق أو هو حر وهي غيرة مدخول بها ومات بلا بيان عتق نصف العبد ويسعى في نصف قيمته ولها كل المهر والارث وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو قال لسالم وبزيع أحدكم حراً وسالم حر يقال له أوقع فان اختار الاجاب الأول يؤمر بالبيان ثانياً فان مات قبل البيان عتق ثلاثة أرباع سالم وربع بزيع وان مات قبل البيان ولا مال له غيرهما ضربا بمائة في الثلث وحق أحدهما في ثلاثة الأرباع وحق الآخر في

(٤ -) (الفتاوى) - (ثانی)
 الحنطة * رجل حلف أن لا يدخل دارا اشتراها زيد فاشتري زيد دارا ثم
 ان الحالف اشتراها من زيد فدخلها لا يحنث ولو وهبها منه زيد فدخلها كان حائلا لان حكم الشراء يبقى بعد الهبة ولا يبقى بعد البيع *
 رجل قال ان لم أبع هذه الجارية اليوم فهي حرة فباعها على أنه بالخيار ثم فسخ البيع ومضى اليوم لا تعتق لانه خرج عن بيعته بالبيع
 بشرط الخيار * رجل قال كل عبد اشتريه فهو حر فاشتري عبدا اشترا فاسدا ولم يقبضه ثم اشتراه من غيره جازر الا يعتق لانه رجاؤه ما بالاشراء

العاسد فأنجحت اليين لا إلى خواء لعسهم الملك فلا يحنث بالشراء الثاني مرة أخرى * وبسبب قاله لا يجوز بيعك إلى شهرين ثم ظهر من منجبل في الشهر قبله أن يطأها في الشهر ثم يبطل اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد وجه الله تعالى إذا جاهد بالولد أقل من ستة أشهر ويحل له وطؤها بعد ذلك وعلى قول أبي يوسف وجه الله تعالى يحنث ولا يحل له وطؤها إلا أنها صارت حرة * ولو قال لامته إن لم أبعك فأنجحت فديرها أو وليت منه قال أبو (٢٦) حنيفة رحمه الله تعالى تعتق * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تعتق ثم يرجع إلى قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال والله لا يبعن أم ولد فلان أو قال والله لا يبعن هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسد أن يباعه ببيع فاسد أو بغير عينه * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الرجل كذا أمافي المرأة الحرة وأم الولد فالبيع جائز متصور بعد الردة والسبي فلا يخرج عن اليمين بالبيع الفاسد * رجل باع عبدا من رجل وسلمه إلى المشتري ثم خلف البائع أن لا يشتريه من فلان ثم إن المشتري أقال البيع وقبل البائع لا يحنث ولو كان الثمن ألف درهم فأقاله المشتري بمائة دينار حنث * وكذا لو أقاله بأكثر من الثمن الأول أو بأقل حنث هكذا ذكر في المتن قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون هذا الجواب قول أبي يوسف ومحمد وجه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا قاله تكون بالثمن الأول على كل حال ويبطل ذكر الثمن الثاني * رجل قال لامته إن بعت منك شيئا فانت حرة ثم باع نصفها من زوجها الذي وليت منه أو باع نصفها من أبيها لا يقع عتق المولى عليها بحكم اليمين لأن الولادة من الزوج والنسب من الأب مقدم فلا يقع عتق المولى * وكذا لو قال إن اشتريت شيئا من هذه الجارية فهي مسدرة ثم

الربع فأجعل كل ربع سهما فصار حق أحدهما في ثلاثة وحق الآخر في سبعة فهو ثلث المال وجميع المال اثنا عشر كل رتبة ستة فعتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه ومن بربع سهم ويسعى في خمسة كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * وإن أضاف صيغة الاعتاق إلى أحدهما بعينه ثم نسيه فلا خلاف في أن أحدهما حر قبل البيان * (والاحكام المتعلقة به ضربان) * ضرب يتعلق به في حال حياة المولى وضرب يتعلق به بعد موته * أما الأول فبقول إذا أعتق أحدي جاريته بعينها ثم نسيها أو أعتق أحدي جواربه العشر بعينها ثم نسي المعتقة فإنه يمنع من وطئهن واستخذلمهن ولا يجوز أن يطأ واحدة منهن بالتجري والحيلة في أن يباح له وطئهن أن يعقد عليهن عقد النكاح ففعل له الحرة منهن بالنكاح والرقبة بملك اليمين ولو خاصم العبدان المولى إلى القاضي وطلبامنه البيان أمره القاضي بالبيان ولو امتنع حبسه ليبين كذا ذكر الكرنخي * ولو ادعى كل واحد منهما أنه هو الحر ولا يبينه له ويحسد المولى وطلبامنه استخلفه القاضي لكل واحد منهما بالله عز وجل ما أعتقته ثم إن نكل لهما اعتقا وان حلف لهما يؤمر بالبيان وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن المولى لا يجبر على البيان في الجهالة الطارئة إذا لم يذكر ثم البيان في هذه الجهالة نوعان نص ودلالة أو ضرورة أما النص فهو أن يقول المولى لأحدهما عينا هذا الذي كنت أعتقه ونسيت وأما الدلالة أو الضرورة فهي أن يفعل أو يقول ما يدل على البيان نحو أن يتصرف في أحدهما تصرفا لا صحة بدون المالك من البيع والهبة والصدقة والوصية والاعتاق والجارة والرهن والكتابة والتدبير والاستيلاء إذا كانا جاريين وإن كن عشر افوطى أحدها نعتبت الموطوءة للرق وتعتبت الباقيات لكون المعتقة فحين دالة أو ضرورة فتعين بالبيان نصا أو دالة وكذا لو وطئ الثانية والثالثة إلى التاسعة فتعين الباقية وهي العاشرة للعتق والاحسن أن لا يطأ واحدة منهن فلا وأنه وطئ فحكمه ما ذكرنا ولو ماتت واحدة منهن قبل البيان فلا حسن أن لا يطأ الباقيات قبيل البيان فلا وأنه وطئهن قبل البيان جاز ولو كانتا اثنتين فماتت واحدة منهما لا فتعين الباقية للعتق وتوقف تعيينها للعتق على البيان نصا أو دالة ولو قال المولى هذا مملوكي وأشار إلى أحدهما فاعتق الآخر للعتق دالة أو ضرورة ولو كانوا عشرة فباعهم صفقة واحدة يسمع البيع في الكل ولو باعهم على الانفراد جاز البيع في التسعة وتعين العاشر للعتق * عشرة نفر لكل واحد منهم جارية فاعتق واحد منهم جاريته ولا يعرف العبد فكل واحد منهم أن يطأ جاريته وإن يتصرف فيها تصرف المالك ولو دخل الكل في ملك أحدهم صار كأن الكل كن في ملكه فاعتق واحدة منهن ثم جهلها وأما الثاني فهو أن المولى إذا مات قبل البيان يعتق من كل واحد منهما نصفه بمجانبة غير شئ ونصفه بالقيمة ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته للورثة لما ذكرنا في الجهالة الأصلية كذا في البدائع * رجل أعتق العبد الذي هو قديم الصفة تكلم وافية واختار أن تكون صحبته سنة كذا في التجنيس والمزيد في باب التدبير ولو قال أنت حرة أو جلات المولى بعد الولادة فالولد حر وعتق نصف الام كذا في خزنة المفتين * رجل قال لامته إن كان أول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فوالت غلاما

اشترأها هو وزوجها الذي وليت منه فهي أم ولد لا يقع عليها تدبير المشتري كرجلين بينهما عبدة أحدهما وجارية وأعتقه الآخر كان العتق أولى * وكذا لو حلف أحد الرجلين بتدبيره أن اشتراه وحلف الآخر بعتقه أن اشتراه ثم اشترياه فاعتق أولى * رجل حلف أن لا يشتري اليوم شيئا فاشتري عبدا بخمرا أو خنزير أو قبض أو لم يقبض حنث في عيونه لوجود البيع والشراء وهو عليك المال بالمال فإن اشتري بمائة أو بدينار لا يحنث ولو اشتري بمائة أو بدينار أو بدينار أو بدينار لا يحنث

في عينه * وكذا لو حلف أن لا يبيع اليوم ببيع الدار أو أم الوفا أو كذا لا يفتق بغيره ولو قضى القاضي ببيع الدار بغيره فلو كان
و يكون ذلك لشغل التدبير ولو باع على أنه بالخيار كان حاشا في عينه في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يكون حاشا في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى ولو قضى القاضي ببيع أم الولد لا يفتق بغيره فلو ظهر الر وايات والمكاتب اذا أجاز بيعه لا يفتق في الصحيح من الرواية
وعليه عامة المشايخ وان يبيع المكاتب برضاء جازي يعمو بكون ذلك فصحا (٢٧) للكتابة * رجل حلف أن لا يشتري لامرأته ثوبا

فاشتري ثوبا فاعطى النصف
جاريته والنصف امرأته لا يكون
حاشا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله تعالى الحمار
في عرفنا لا يسمى ثوبا * ولو حلف
بالغارسية وقال اكبر من وزن واجاهه
خرم فعلى كذا فاشترى لها خجارا
قال القاضي الامام أبو علي النسفي
رحمه الله تعالى لا يكون حاشا * رجل
قال لامرأته ان اشترى ثوبا فانت
طالق فاشترت الماء قالوا ان اشترت
قربة أو أنيسة طلقت وان دفعت
الجرة الى السقاء وخبرنا حتى يحمل
لها الماء لا يقع الطلاق * رجل
قال والله لا أبيع لفلان ثوبا فباع
الحالف ثوبا للمخوف عليه لم يبيز
صاحب الثوب حنت الحالف أجر
المخوف عليه أو لم يبيز * ولو باعه
الحالف وهو لا يريد بذلك أن يكون
البيع للمخوف عليه وانما يريد
بيعه لنفسه لا يكون حاشا * رجل
قال لغيره ان يبتك ثوبا فبعتي
حر فهدا على أن يبيع ثوبا بأمر
المخوف عليه كان الثوب للمخوف
عليه أو لم يكن * ولو قال ان يبت
ثوبا لك فهو على أن يبيع ثوبا بمالوكا
للمخوف عليه * رجل قال ان
اشترت اليوم شيئا فهو صدقة
فاشتري غلاما بجارية لزمه التصديق
* رجل قال والله لا اشتري لفلان
شيئا فاشترى لابنه الصغير أو لعبده

وجارية ولم يدرا أيهما أول مع تصادقهما به عتق نصف الام ونصف الجارية والغلام عبدا وان ادعت
الام ان الغلام أول والبة صغيرة فانكر المولى ذلك وقال البنت هي الاولى فالقول للمولى مع عينه
ويحلف على علم فان حلف لم يعتق واحدة منهما الا ان تقيم الام البينة بعد ذلك على أنها ولدت الغلام
أولا وان نكل عتقت الام والبنت وان وجد التصديق بأولية الغلام تعتق الام والبنت ويرق الغلام
وان وجد التصديق بأولية البنت لم يعتق احد وان ادعت الام أولية الغلام ولم تدع البنت شيئا وهي
كبيرة يحلف المولى فان حلف لم يثبت شيء وان نكل عتقت الام دون البنت وان ادعت البنت وهي
كبيرة أولية الغلام دون الام تعتق البنت دون الام هكذا في الكافي * ولو قال لها ان كان أول ولد
تلدني غلاما فهو حر ولو كانت جارية فانت حرة فولدت غلامين وجارية فانت حرة فان علم ان الغلام أول
ما ولدت فهو حر والباقيون أرقاء وان علم ان الجارية أول ما ولدت فهي محسنة كقول الباقر مع الام
احرار وان لم يعلم أيهم أول يعتق من الام نصفها ويعتق ثلاثة أرباع كل واحد من العلامين ويسعى
في ربيع قيمته ويعتق من كل واحدة من الجاريتين ثمن ربعها وتسعى كل واحدة في ثلاثة أرباع القيمة
وان تصادق الام والمولى على أن هذا الغلام أول عتق ما تصادق عليه والباقيون أرقاء وان اختلفا فيه
فالقول قول المولى مع عينه وانما يستخلف على العلم بالله ما يعلم أنها ولدت الجارية أولا * واذا قال لها
ان كان جلدك غلاما فانت حرة فان كان جارية فهي حرة فكان جلد غلاما وجارية لم يعتق أحد
وكذلك قوله ان كان ماقى بطنك ولو قال في الكلامين ان كان في بطنك عتق الجارية والغلام واذا قال
ان كان أول ولد تلديني غلاما فانت حرة وان كان جارية فهي حرة فولدت غلاما فانت حرة وان علم ان
الغلام أول عتقت هي مع ابنتها والغلام رقيق وان علم ان الجارية ولدت أو لا عتقت الجارية
والام مع الغلام رقيقان وان لم يعلم وانفق الام والمولى على شيء فكذلك وان قال لا تدري فالغلام
رقيق والابنة حرة ويعتق نصف الام كذا في المبسوط * وان ادعت الام سبق الغلام فالقول للمولى
مع العين كذا في الثمراني * ولو قال لامته ان ولدت غلاما ثم جارية فانت حرة وان ولدت جارية ثم
غلاما فالغلام حر فولدت غلاما وجارية فان كان الغلام أول عتقت الام والغلام والجارية رقيقان
وان كانت الجارية أول عتق الغلام والام والجارية رقيقان وان لم يعلم أيهما أول وانفق على
انهما لا يعلمان ذلك فالجارية رقيقة وأما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى
في نصف قيمته وان اختلفا فالقول قول المولى مع عينه على علمه هذا اذا ولدت غلاما وجارية قاما
اذا ولدت غلامين وجاريتين والمسألة بحالها فان ولدت غلامين ثم جاريتين عتقت الام وعتقت
الجارية الثانية بعنتقها وبقى الغلامان والجارية الاولى أرقاء وان ولدت غلاما ثم جاريتين ثم غلاما
عتقت الام والجارية الثانية والغلام الثاني يعتق الام وان ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما ثم جارية
عتقت الام والغلام الثاني والجارية الثانية يعتق الام وبقى الغلام الاول والجارية الاولى أرقاء وان
ولدت جاريين ثم غلامين عتق الغلام الاول لغيره وبقى من سواه رقيقا وكذلك اذا ولدت جارية ثم
غلامين ثم جارية عتق الغلام الاول لغيره وكذلك اذا ولدت جارية ثم غلاما ثم جارية ثم غلاما عتق

بأمره لا يحنث * رجل قال ان يبت غلامي أحدا من الناس فعليه كذا فباعه من رجلين حنت * ولو قال ان يبت غلامي أحدا من الناس
فباعه من رجلين لا يحنث * رجل قال والله لا اشتري بهذه الدراهم الا لحما فاشترى ببعضها لحما وببعضها غير لحم لا يكون حاشا حتى يشتري
ببعضها غير لحم * ولو قال والله لا اشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها لحما وببعضها غير لحم لا يكون حاشا في الاستحسان
يكون حاشا * رجل حلف أن لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشترى رمانا مع غيره رمانا أو كل الحالف حنت ولو قال والله لا آكل من رمانة

اشترى فلان والمسله بحاله لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يشتري الذهب والفضة يدخل فيه التبر والصوغ والقرامهم والذهب فيقول
أبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال مجاهد رحمه الله تعالى لا يدخل فيه القرامهم والذهب والفضة في جنس هذه
المسائل ومجاهد رحمه الله تعالى يعتبر فيه الشائع * ولو اشترى خاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفاً محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما
إذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة (٢٨) وقد اشترى مع السيف أن كان الثمن ذهباً أو فضة وإن كان الثمن حنطة أو غير ذلك

لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا
يشتري حديد يدخل فيه المعمول
وغير المعمول والسلاح في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى * وقال مجاهد
رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى
بائع حداد ولا يدخل فيه السلاح
كالسيف والسكين والبيضة والدرع
ولا تدخل فيه الابرة والمسالك قالوا
في عرف ديارنا لا يحنث في المسامير
والاقفال والاسفر والشبه بمنزلة
الحديد * إذا حلف لا يشتري صفراً
يدخل فيه المعمول وغيره والعلوس
وغيرها في قول أبي يوسف رحمه
الله تعالى قال مجاهد رحمه الله تعالى
لا يدخل فيه العلوس * ولو حلف
أن لا يشتري حديداً فاشترى باباً
معدداً قل مما فيه ذكر في المواد
أنه لا يجوز أن يشترى ما كان
فيه جاز البيع ويكون حائثاً في
يمينه * رجل حلف أن لا يشتري
قصفاً فاشترى خاتماً فيه فص كان
حائثاً وإن كان ثمنه قل من ثمن
الحلقة * رجل حلف أن لا يشتري
ياقوتة فاشترى خاتماً فيه ياقوتة
كان حائثاً * ولو حلف أن لا يشتري
زجاجاً فاشترى خاتماً فيه من زجاج
أن كان القص لا يزيد على ثمن
الحلقة لا يكون حائثاً وإن كان يزيد
عليه كان حائثاً * ولو حلف أن
لا يشتري لبناً أو آجراً أو طيناً
فاشترى داراً مبنية بذلك لا يكون
حائثاً ولو حلف أن لا يشتري حائطاً

الغلام الأول لا غير وإن لم يعلم فإن اتفقوا على أنه لم يعلم الأول يعتق من الأولاد من كل واحد ربعه
وأما الأم فيعتق منها نصفها وتسعى في نصف قيمتها وإن اختلفوا فاقول قول المولى مع يمينه على علمه
كذا في البدائع * ولو قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتاً ثم حيا عتق الحى ولو قال فانت حر مع
ذلك عتقت بالميته كذا في خزانة الممتين * وإذا قال الرجل لامتني له ماني بطن احداً كما حلفه أن يوقع
العتق على أبيه ما شاء فأن ضرب بطن احداً من بطن بطنين له ماني بطن احداً كما حلفه أن يوقع
بالعتق فهو رقيق ويدعيه الآخر للعتق ولو ضرب رجلاً من كل واحد منهما بطن احداً من بطنين له ماني بطن احداً
كل واحد منهما بطن احداً من بطنين له ماني بطن احداً من بطنين له ماني بطن احداً من بطنين له ماني بطن احداً
كذا في المحيط * ولو قال لثلاث أماء ماني بطن هذه حر وماني بطن هذه أو ماني بطن هذه عتق ماني بطن
الأولى وهو مخير في الباقيين كذا في الظهيرية * ولو قال إن كان ماني بطن جاريتي غلاماً فاعتقوه
وإن كانت جاريتي فاعتقوهما ثم مات وكان في بطنها غلام وجارية فعلى الوصي أن يعتقهما من ثلثه وإن
قال إن كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت حر وإن كان جارية ثم غلاماً فانت حران فولدت غلاماً وجاريتين
لا يعلم أيهما أول عتق نصف الأم ونصف الغلام أيضاً ويعتق من كل واحد من الجاريتين ربعها
وتسعى في ثلاثة أرباع قيمتها قال أبو عصمة رحمه الله تعالى وهذا غلط بل الصحيح أنه يعتق من كل
واحدة منهما ثلثاً وأربعها وتسعى في الربع ومن أصحابنا رحمه الله تعالى من تكافأ لصحيح جواب
الكتاب وقال أحدي الجاريتين مقصودة بالعتق في حالة فلا يعتق مع هذا جانب التبعية فيها وإذا
سقط اعتبار التبعية فاحداً منعتق في حال دون حال فيعتق نصفها ثم هذا النصف بينهما وإن كان
هذا يكون مخالفاً للخبر للمسائل المقدمة فالاصح ما قاله أبو عصمة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط
* وإذا شهد رجلان على رجل أنه أعتق أحد عبديه فاشتهاده باطله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو
شهد أنه أعتق أحدي تمتيه لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم تكن الدعوى شرطاً فيه
وهذا كله إذا شهد في صحته أنه أعتق أحد عبديه وأما إذا شهد أنه أعتق أحد عبديه في مرض موته
أو شهد على غيره في صحته أو في مرضه وأداء الشهادة في مرض موته أو بعد الوفاة تقبل استحساناً
ولو شهد بعد موته أنه قال في صحته أحدكم حر قد قبل لا تقبل وقيل تقبل كذا في الهداية * والاصح
أن تقبل كذا في الكافي * ولو شهد أنه أعتق أحدهما بعينه إلا أناسيناهم تقبل ولو شهد أن أحد
هذين الرجلين أعتق عبده لم تقبل كذا في التمر ناشي * ولو شهد أنه أعتق عبده سالم ولا يعرفون
سالم ولا عبده أو أحدهما سالم عتق ولو كان له عبدان كل واحد اسم سالم والمولى يحسم لم يعتق واحد
منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو شهد بعينه وحكم بشهادتهما ثم رجعا
عنه فضمنا قيمته ثم شهد آخر أن المولى كان عتقه بعد شهادتهما لم يسقط عنهما الضمان اتفاقاً
وإن شهدا أنه أعتقه قبل شهادتهما لم يقبل أيضاً ولم يرجعاً بما ضمنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في الكافي * في الجامع إذا قال الرجل لعمدين له إذا جاء غداً فاحدكم حر ثم مات أحدهما اليوم
أو أعتقه أو باعه أو وهبه وقبضه الموهوب له ثم جاء الغدي عتق الثاني فإن قال المولى قبل مجيء الغد

انحدرت

فاشترى داراً مبنية كان حائثاً استحساناً فاشترى الدار يكون مشترى لا حائط ولا يكون مشترى بالخص

والطين * رجل حلف أن لا يشتري نخلاً فاشترى حائطاً فيه نخل حنث * وكذا لو حلف أن لا يشتري شجرة فاشترى أرضاً فيها شجر كان حائثاً
لأن الشجر هكذا يشتري * ولو حلف أن لا يشتري صوفاً فاشترى شاة على طهرها صوف لا يكون حائثاً وكذا لو اشترى صوف بجزء وزني
ظاهر الرواية * وكذا لو حلف أن لا يشتري لبناً فاشترى شاة في ضرعها لبن لا يكون حائثاً وكذا لو اشترى لبناً من جنسه في ظاهر الرواية

هذا * ويبيع الشاة بالحم سواء قال أبي حنيفة وأبي يوسف وبنيهما الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائشا في عين أبي حنيفة ولا يشترى لبنا * ولو حلف أن لا يشتري قصباً أو نحوها فهو على غير الميع ولا حتى لا يحنت بشرائه البوارى والزنبيل ولو حلف أن لا يشتري لحافاً اشتري شاة حية لا يحنت في عينه وكذا لو حلف أن لا يشتري جدياً فاشترى شاة حاملاً بجدي لا يكون حائشاً * ولو حلف أن لا يشتري صوفاً أو شعرافه فهو على غير المعمول ولا يحنت بشرائه المسح والجوارب * رجل حلف أن لا يشتري (٢٩) كناناً فهو في عرفنا على ثوبها السكتان * ولو حلف

أن لا يشتري ألية فاشترى شاة مذبوحة كان حائشاً * وكذا لو حلف أن لا يشتري رأساً ولو حلف أن لا يشتري شعيراً فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحنت * ولو حلف أن لا يشتري بنفسجاً أو خطمياً ذكر في الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يحنت بشرائه دهن البنسج * ولو حلف أن لا يشتري صوفاً فاشترى اهايا حنت في عينه ولو أشار إلى شاة وقال لا أبيع هذا الصوف فباعها بدراهم حنت في عينه * ولو حلف أن لا يشتري زراً قالوا في عرفنا إذا اشترى دهن البر لا يحنت وانما يحنت بشرائه البر وجواب الكتاب

على العكس بناء على عرفهم * رجل حلف أن لا يتوضأ بكون زفلان ولم يتوضأ فصب فلان عليه الماء من كوزه فتوضأ حنت في عينه * رجل أراد أن يشتري ثوباً فقال البائع والله لا أبيعك بعشرة ثم باعه بتسعة لا يكون حائشاً ولو قال المشتري والله لا أشتريه بعشرة فاشتراه باحد عشر كان حائشاً ولو قال البائع والله لا أبيعك الا بعشرة فباعه بتسعة كان حائشاً وكذا لو باعه بدينار وخمسة دراهم ولو باعه بدينار وعشرة دراهم لا يكون حائشاً ولو قال والله لا أبيعك بعشرة حتى تزيد فباعه بتسعة لا يكون حائشاً قياساً

ويحنت استحساناً * رجل حلف أن لا يشتري الخبز فاشترى القطائف لا يكون حائشاً * رجل قال ان اشتريت بهذا الثوب شيئاً فهذا الثوب صدقة لا يلزمه شيء لانه صار حائشاً بعد خروج الثوب عن ملكه * رجل حلف أن لا يشتري بيضا فهو على بيع الدجاج في الشراء وفي الاكل على بيع الطير والرأس في الاكل والشراء على ما يباع في الاسواق عادة * ولو حلف أن لا يشتري قيصاً فاشترى قيصاً مقطوعاً غير مخطط لا يكون حائشاً (فصل في الاكل) رجل حلف أن لا يأكل من هذا اللبن فشر به لا يحنت وانما يحنت اذا أترد فيه وأكل ولو حلف أن

اشترت أن يقع العتق اذا جاء غداً على هذا العبد بعينه كان باطلاً * وفي الجامع أيضاً اذا قال الرجل لعبد له اذا جاء غداً فاحدك حر ثم باع أحدهما ثم اشتراه قبل مجيئ الغد ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان اليه ولو باع أحدهما ثم اشتراه قبل مجيئ الغد ثم باع الآخر ولم يشتره حتى جاء الغد عتق الذي في ملكه عند مجيئ الغد ولا يبطل اليمين بالبيع ولو باع نصف أحدهما ثم جاء الغد عتق الكامل ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان اليه كذا في المحيط * رجل له أربعة أعبد أسودان وأبيضان فقال هذان الابيضان حران وهذان الاسودان وكذا لو أضافه الى الوقت بان قال هذان الابيضان حران وهذان الاسودان اذا جاء غداً ففان أحد الابيضين أو باعه ثم جاء غداً عتق الاسودان ولا خيار له ولومات أحد الابيضين وأحد الاسودين ثبت له الخيار ولومات الابيضان عتق الاسودان كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو قال هذا حر وهذا عتقاً ولو قال هذا هذا حر عتق الثاني ولو قال هذا حر هذا ان دخل الدار عتق الاول في الحال والثاني عند الشرط كذا في الظهيرية * ولو قال أحدكم حر اذا جاء غداً أحدكم حر فباع غداً عتق ولومات أحدهما أو باعه ثم جاء غداً عتق الباقي وكذا لو باع بعض أحدهما كذا في خزانة المفتين * ولو جمع بين عبيدين وحر فقال اثنان منكم حران يصرف أحدهما الى الحر والاخر الى العبد فعتق أحد العبيدين لا غير كأنه يقول أحد العبيدين حر فيؤمر بالبيان فان مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه كذا في شرح الطحاوي (الباب الرابع في الحلف بالعتق)

رجل قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر وليس له مملوك فاشترى مملوكاً ثم دخل عتق ولو كان في ملكه يوم حلف عبيد فبقى على ملكه حتى دخل عتق سواء دخلها ليلاً أو نهاراً ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الذي ملكه بعد اليمين كذا في الكافي * ولو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فباعه قبل دخول الدار يبطل اليمين ولو لم يدخل حتى اشتراه ما ينافي دخل الدار عتق لان اليمين لا يبطل بزوال المالك كذا في البدائع * روى خالد بن صبيح عن أبي يوسف رحمه الله في رجل قال كلما دخلت هذه الدار فعبدي حر وله عبيد فدخلها أربع مرات وجب عليه لكل دخلة عتق يوقعه على أيهم شاء واحداً بعد واحد كذا في المحيط * ولو قال لامته ان دخلت الدار فانت حر فاعتقها ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب فسبيت وملكها ودخلت الدار لم تعتق عندنا كذا في الينابيع * قال لعبد ان دخلت الدار اليوم فانت حر فقال بعده في اليوم دخلت فانكر المولى والقول قول المولى واذا قال ادخل الدار فانت حر فهو بمنزلة قوله اذا دخلت الدار فانت حر كذا في السراجية * ولو قال لعبد ان دخلت هاتين الدارين فانت حر فباعه قبل دخول الدارين فدخل إحدى الدارين ثم اشتراه فدخل الدار الاخرى عتق عندنا * ولو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حران كلمت فلا ياعتق بقيام المالك في الدخول أيضاً كذا في البدائع * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا قال أول عبدي دخل على فهو حر فدخل عليه عبدي ثم حو عتق الحى ولم يذكرفيه خلافاً منهم من قال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال هذا قولهم وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحلف بعتق مافي البطن

لا يشرب فأنه فيسه وأكاه لا يكون فانه على هذا أكل التوتون وغير ذلك مما يؤكل ويشرب بالكلية هذا إذا كانت الحرب بالحرية تارة كانت بالغاوسية فأكل أو شرب كان حائثا عليه الفتوى * ولو حلف أن لا يذوق اللبن فأكل أو شرب كان حائثا عليه * ورجل حلف أن لا يأكل طعاما فهو على كل ما يحوم وهذا يخالف التوكيل بشراء الطعام * ورجل حلف أن لا يأكل خبزا فأكل خبزا حنطة أو شعير كان حائثا وإن أكل خبزا الذرة والارز كان حائثا ولا فلا * ولو أكل قمرضا وهو الذي

يقال في الفارسية كايجه أو سوز
ينجا أو جيسرا وهو الذي يقال له
بالفارسية نواله قال محمد بن سلقه
الله تعالى لا يحنت في جميع ذلك
* وقال الفقيه أبو الليث سرجه الله
تعالى لا يحنت في الجوزينج لانه
لا يسمى خبزاً مطلقاً ويحنت فيما
سوى ذلك من القسوص والميسر
والرفاق لانه أكل ما هو خبز مطلقاً
وشياً آخر معه ولا يحنت بأكل
ما يقال له نان زرد الو * رجل حلف
أن لا يأكل هذه الرمانه فصها
مصلاً يكون حائثاً لانه لم يأكل * رجل
حلف أن لا يأكل هذا الرغيف فاكل
وبقي منه شيء يسير حنت في يمينه
فان نوى كله صحت نيته فيما بينه
وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء
في إحدى الروايتين * رجل حلف
أن لا يأكل حراماً فاضطر الى ميتة
فاكلها تكاموافيه قال بعضهم
لا يكون حائثاً لانه مستثنى من
الحرام وقال بعضهم يكون حائثاً
لانه حرام الا أنه رخص في أكلها
* ولو حلف أن لا يأكل من مال
فلان فاعتصب منه حنطة وطمعها
ونخبزها وأكلها أو اعتصب منه
دقيقاً ونخبزها وأكله حنت في يمينه
وقيل بأنه لا يحنت * ولو قال والله
لا آكل من طعام فلان واعتصبه
منه والمسئلة بحالها كان حائثاً
* رجل حلف أن لا يأكل لحم شاة

* وان أدخل عليه عبدان شيان جميعا مع ما لم يعتق واحدا منهما فان أدخل بهما عبدا آخر لم يعتق كذا في المبسوط * ولو قال لعبد أنت حران دخلت الدار لابل فلان لعبد آخر لا يعتق الثاني لا بعد دخول الدار كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الخنث الذي يقع به الطلاق على الأولى ثم الأخرى * ولو قال كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق وعبد من عبيدي سوف تدخل امرأتان مطلقا ولا يعتق إلا عبدا واحدا واليه خيار التعيين ولو قال كلما دخلت امرأة لي الدار فهي طالق وعبد من عبيدي سوف تدخل امرأتان أو واحدة مرتين مطلقا وعنتق عبدان * رجل له جوار ولهن أولاد وله عبيد فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وابتنها وعبد من عبيدي سوف تدخل عتقن وأولادهن وعبد واحد ثم لا يعتق لكل جارية الأولاد واحد ولو كان العبيد أزواجاً للاماء فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وزوجها وأولادها فدخلت عتقن وأزواجهن وأولادهن ولو قال كلما دخلت جارية لي هذه الدار فهي حرة وزوجها وأولادها وعبد من عبيدي أحرار فدخلت عتقن وأزواجهن وأولادهن وعنتق بعدد كل جارية عبد * وفي شرح الكرنخي لو قال كلما دخلت هذه الدار وكلمت فلانا أو تكلمت مع فلان فعبد من عبيدي سوف تدخل الدار دخلت وكلم مرة لا يعتق إلا واحد كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الخنث في اليمين ما يقع على مرة أو مرتين * وان قال لعبد أنت حران دخلت هذه الدار أو هذه الدار فابهما دخل عتق ولو قال هذه الدار وهذه الدار لم يعتق حتى يدخلهما جميعا وان قال أنت حر اليوم ان دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار كذا في الحاوي القدسي * ولو قال كل مملوك اشتريته اذا دخلت الدار فهو حر فهذا على ما يشتري بعد الدخول كذا في الايضاح * رجل قال ان دخلت هذه الدار فعبد من عبيدي حراً وان كلمت فلانا فامرأتى طالق فان دخل الدار أو لا عتق عبده ولم ينتظر كلام فلان وان كلم فلانا أو لا طلق امرأته ولم ينتظر الدخول فاذا نزل أحدهما بطل الآخر ولو وجد الشرطان معاً نزل أحدهما والتعيين اليه كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * رجل له جاريتان فقال ان دخلت واحدة منهما هذه الدار فهي حرة فباع واحدة منهما فدخلت الدار ثم دخلت التي بقيت عنده لم تعتق وان دخلت التي عنده قبل المبيعة عتقت كذا في الظهيرية * رجل قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعبد من عبيدي فلانا فباعها عتقت أمهما وجد شرطه نزل جوارؤه ولو ذكر في آخره ان شاء الله فلا يستثنى عليهما وكذا اذا علق بمشيئة فلان ينصرف إلى اليمينين أيضاً فان قال فلان لا أشاء بطلت اليمينان وكذا ان لم يشأ أحدهما وان شاء في المجلس مع اليمينان فبعد ذلك ان دخل الدار طلق المرأة وان كلم عتق العبد * رجل قال ان دخلت الدار فامرأتى طالق وعبد من عبيدي حراً لم يقع شيء الا بدخول الدار فاذا دخل وقعا وكذا لو قدم الجزء بان قال امرأته طالق وعبد من عبيدي حران دخلت الدار أو وسط الشرط بان قال امرأته طالق ان دخلت الدار وعبد من عبيدي حران دخلت الدار فامرأته طالق وعليه المثنى إلى بيت الله وعبد من عبيدي حران كلمت فلانا ولا نية له فالمثنى والطلاق على الدخول والعشاق على كلام فلان * ولو قال امرأته طالق ان دخلت الدار وعبد من عبيدي حران شاء الله كان عينا واحدة والاستثناء عليهما وكذا لو قال ان شاء فلان * رجل قال ان

فأكل لحم غنم كان حائشاً في جواب الجامع لأن الشاة اسم الجنس وفي الفتاوى لا يكون حائشاً سواء دخلت
كان الحائف مصرياً أو قرى أو عليه الفتوى لأن جميع الناس يفرقون بينهما * رجل حلف أن لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ
اختلفوا فيه قال أبو بكر الاسكاف لا يحنث في عيئه لأن اليمين بنصرف إلى الأكل المعتاد فلا يحنث كمن حلف أن لا يأكل هذا الدقيق فأكل
بغيره فإنه لا يكون حائشاً * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يحنث بأكل اللحم وإن لم يكن مطبوخاً لأن اللحم قديم وكل بدون الطبخ إلا أنه

فمن عاهدوا لعمادهم فبهم عاهدوا الله لا يورثون ولا يرثون ولا يورثون ولا يرثون ولا يورثون ولا يرثون
ثم قالوا والله لا آكل من هذا القديس ثم كل ما كان في المذبح لا يكون حلالا ولا يبيعه ولا يبيعه ولا يبيعه ولا يبيعه ولا يبيعه
فأكل هذا من إناء وهذا من إناء آخر لا يكون حلالا مالم يأكل من إناء واحد * ولو حلف أن لا يشرب مع فلان فالشرط أن يشرب مع واحد
ولأن اشتغاب الآية * وجعل حلف أن لا يتعدى فالمتعدى هو إلا كل المتراخي (٣٤) الذي يقصد به الشبع في وقت تهاين وهو

بعد طلوع الفجر إلى زوال الشمس
بما يتعدى به عادة وغذاء كل ليلة
ماتعارفه أهل تلك البلدة * وجعل
حلف أن لا يأكل طعاما كل
دواء ليس له طعم أو كان مالا يكون
حاشا لانه لا يسمى طعاما وإن أكل
دواءه حلاوة مثل الخلعين حنت
في عينيه لانه طعاما يصلح غذاء
* وجعل حلف أن لا يأكل من طعام
فلان فأكل من خسله طعام نفسه
أو ريشه أو ملحه كان حاشا لانه
أكل من طعامه * وجعل حلف
أن لا يأكل طعاما كل طعاما إن لم
يكن مالحا لا يكون حاشا وإن كان
مالحا كان حاشا كما لو حلف أن لا
يأكل اللحم فأكل طعاما فيه
فلفل إن وجد طعمه حنت والافلا
* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى لا يحلف مالم يأكل عين الملح
مع الخبز أو مع شيء آخر لأن عينه
ما كحل بخلاف الغفل وعليه
الفتوى فإن كان في عينه ما يدل
على أنه أراد به الطعام المالح فهو
على ذلك * حلف أن لا يأكل خلا
فأكل سكباجة لا يكون حاشا لانه
لا يسمى خلا * حلف أن لا يأكل
الحلوا فأكل البطيخ لا يكون حاشا
* وجعل حلف أن لا يأكل عنبيا
فأكله ورعى بقشره وجبه وابتلع
ماءه لا يكون حاشا وإن رعى بقشره
وابتلع ماءه وجبه كان حاشا لانه
أكل إلا كثر منه * ولو حلف

لدخلت الدار أن كلمت فلانا أو إذا قدم فلان فعبدي حر ولا يبيعه
فالمين على دخول الدار بعد كلام فلان وبعد قدوم فلان فدخل ثم كلم لا يعتق وإن كلم ثم دخل
يعتق ولو قدم الجزاء على الشرطين فقال عبدي حر إن دخلت الدار أن كلمت فلانا يشترط أن يكون
الدخول بعد الكلام هكذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في اليمين التي يكون فيها
الوقت بعد الوقت * ولو نوى في قوله أن دخلت الدار أن كلمت فلانا فأنشأ أن يكون الدخول مقبلا
ويكون هو شرط الالاء فادوا الكلام مؤخرًا حثت نيتيه وكذا في صورة تقديم الجزاء إن نوى أن
يكون الكلام آخرًا حثت نيتيه إلا إذا كان فيما نوى نفع له بأن يكون فيه تخفيفه فترد نيتيه قضاء
للثمة * وإذا قال في دار بن أن دخلت هذه الدار أن دخلت هذه الدار الأخرى فأنت حر يكون شرط
الحنث دخول الأخرى أولا فلا يدخل الأولى قبل الأخرى لم يحنث ولو دخلها بعد دخول الأخرى حنت
ولو قال في دار واحدة أن دخلت هذه الدار أن دخلت هذه الدار ودخلها مرة حنت سواء كان الجزاء
مقبلا أو مؤخرًا كذا في شرح تخيص الجامع الكبير للعصيري * وأما إذا وسط الجزاء بأن قال أن
دخلت الدار فعبدي حر أن كلمت فلانا فعبدي حر إذا قدم فلان فالمين على أن
يفعل الفعل الأول ثم يكون الفعل الثاني كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو قال كل مملوك لي
ذكر فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكر لم يعتق وإن ولدته لقل من ستة أشهر من وقت اليمين كذا في
شرح الجامع الصغير لقاضي خان رجل قال كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر إلا أوسطهم فاشترى عبدا
عتق ساعته ملكه فان اشترى آخر لا يعتق فان لم يشتر حتى مات عتق فان اشترى ثالثا لا يعتق واحد
منهما كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * فإذا مال عبدا رابعا يعتق العبد الثاني وكذا يعتق
الرابع حين يملك تامنا ولم يجرأ على هذا القياس كذا في شرح تخيص الجامع الكبير * والحاصل أنه
إذا اشترى من العبيد عددا هو زوج فكل من وقع في النصف الأول يعتق في الحال لانه لا يتصور أن
يصير أوسط وكل من وقع في النصف الثاني فحكمهم موقوف حتى لو اشترى ستة أعبدوا أحدا بعد
واحد عتق الثلاثة الأول وحكم الباقين موقوف فان اشترى آخر لا يعتق الرابع لأن ما تأخر منه مثل
ما تقدم فيكون مستثنى فان مات وقدم ملك من العبيد ستة عتقوا ولو ملكوا تراعتقوا إلا الأوسط ونم
بذكر أنهم يعتقون من وقت الشراء أو قبيل الموت وكان الفقيه أبو جعفر يذكرون الشيخ أبي بكر
ابن أبي سعيد رحمه الله تعالى أن على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعتق قبيل الموت
بلا فصل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من وقت الشراء وقال بعضهم الأصح أن هناك يعتق
مقصورا عندهم لأن شرطه من وجه من الاستثناء انتفاء صفة الوساطة وانما يندم ذلك بشراء
ما بعده فيقتصر الحكم عليه ولو ملك عبدا ثم عبدا ثم عبدا مع عتقوا ولو قال كل عبدا اشتر به فهو
حر إلا أولهم فاشترى عبدا لا يعتق وما سواه يعتق كيفما اشترى ولو اشترى أول عبدين معا عتقا ولو
قال لا آخرهم فاشترى عبدا عتق ولو اشترى آخر لا يعتق ولو اشترى آخر عتق الثاني على هذا
القياس ولو اشترى عبدا ثم عبدين عتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو قال كل مملوك

ن لا يأكل كل شهدا فأكل العسل لا يكون حاشا لأن العسل اسم للصافي والشهد اسم للمختلط ولو حلف أن لا يأكل خلا فأكل بصل لا يكون
حاشا إلا إذا فواه * وجعل حلف في رمضان أن لا يتعشى الليلة فأكل بعد مضي نصف الليل لا يكون حاشا لانه لم يتعشى بل تسهر فلا
يكون حاشا كما لو حلف أن لا يتعدى اليوم فأكل بعد انتصاف النهار لا يكون حاشا * وجعل قال لامرأه أن لم تتعشى الليلة فعبدي حر فلم
ياكل اللقمة واحدة كان حاشا لأن اللقمة الواحدة لا تكون عشاء * وجعل حلف أن لا يأكل حراما فأكل لحما أو خبزا اغتصبه حنت

في يمينه فان باع الغصب بشئ واكل ذلك الشئ لا يحنث لان الثاني ليس بحرام مطلقا وان غصب حنطة قطعها ان اعطاه مثلها قبل ان يأكل لا يحنث في يمينه لانه ملكه اباداء الضمان وان اكلها قبل اداء الضمان وقبل قضاء القاضى عليه حنث في يمينه لان الحرمة باقية ما لم يؤد الضمان وقالوا فمين غصب طعاما فأكاه وقد كان حلف أن لا يأكل ٢ لا يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه استهلك بالمضغ فصار آكلا مال نفسه ولا اعتماد على هذا لان (٣٢) بالاستهلاك لا يملك المغصوب بخصوصا على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده

المغصوب بعد الهلاك باق على مالك المالك حتى لو صالح على أضعاف قيمته جاز ويكون ذلك صالحا عن الغصب لاعتن القيمة اذ لو كان صالحا عن القيمة لا يجوز كإلصاح بعد قضاء القاضى على أكثر من قيمته ولا به لو صار مالكا بالمضغ لا يتصور أكل مال الغير وقد قال الله تعالى ان الدين باق كون أموال اليتامى ظلما انما باق كون في بطونهم نارا وقال عليه السلام كل لحم نبت من الحرام فالنار أولى به * رجل معه دراهم حلف أن لا يأكلها فاشترى بها دنائير أو فلو سائم اشترى بالدناير أو بالملوس طعاما فأكاه قال محمد رحمه الله تعالى يكون حاشا في يمينه وان حلف أن لا يأكل هذه الدراهم أو الدناير فاشترى بها عرضا ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حاشا وكذا لو اشترى بالدراهم شعيرا ثم اشترى بالشعير طعاما فأكاه لا يكون حاشا * قال اذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى به شيئا مما يؤكل وأكاه حنث وان حلف على ما يؤكل أن لا يأكله فاشترى ما لا يؤكل فأكله لا يكون حاشا * رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان ثم تناهده فأكل الخالف لا يحنث في يمينه لانه بعد آكله مال نفسه عرفا * رجل حلف أن لا يأكل من

أملكه فاشترى مملوكا فاشترى مملوكا كاعتق من كان في ملكه ولا يعتق من يملكه بعد اليمين الا اذا عني فيعتق كالأهمل ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير قاضيان * ولو قال كل مملوك أملكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استغنى عنه فاعتق به الساعة الزمانية التي يذكرها المنحومون يصدق في ادخال ما يستغنى عنه بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه كذا في فتاوى قاضيان * وان قال كل مملوك أملكه رأس الشهر فهو حر فكل مملوك حاء رأس الشهر وهو يملكه في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حر في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ما يستغنى عنه في تلك الليلة ويومها كذا في المحيط * ولو قال كل مملوك أملكه غدا فهو حر ولم ينوشيا قال محمد رحمه الله تعالى يعتق من كان في ملكه للعالم ومن ملكه لى العدو غدا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعتق ما يستغنى عنه في الغد لا غير ولو قال كل مملوك أملكه يوم الجمعة فهو حر يعتق من يملكه يوم الجمعة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال كل مملوك لى فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه للعالم ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك أملكه فهو حر اذا جاء غدا فهو على ما كان في ملكه للعالم في قولهم ولو قال كل مملوك أملكه الى ثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستغنى عنه في الثلاثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقابلة وعلى هذا اذا قال الى سنة أو أبدا أو الى أن أموت يدخل ما يستغنى عنه في تلك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال أردت بقولي سنة من ينقضي ملكي سنة لا يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال كل مملوك أملكه حر بعد غد أو قال كل مملوك لى فهو حر بعد غد وله مملوك فلا آحر ثم جاء بعد غد عتق من كان في ملكه منذ حلف لامن ملكه بعد الحلف كذا في الكافي * ولو قال كل مملوك أملكه أو قال كل مملوك لى فهو حر بعد موتى وله مملوك فاشترى آخر فالذى كان عنده وقت اليمين مدبر والا فليس مدبر فان مات عتق من الثالث كذا في الهداية * هذا اذا لم يكن له نية وأما اذا نوى فيما يملك الكل لانه نوى التشديد على نفسه فيصدق كذا في التبيين * رجل قال كل عبد اشتريته فهو حر الى سنة فاشترى عبدا لا يعتق حتى ياتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاضيان * وان قال لعبد أنت حر اليوم أو غدا لا يعتق ما لم ينجى الغد الا اذا نوى مولا العتق عليه اليوم بقوله أنت حر اليوم أو غدا يعتق اليوم ولو قال أنت حر اليوم يعتق اليوم ولو قال أنت حر غدا اليوم يعتق غدا كذا في التتارخانية * ولو قال تصبح غدا حرا أو تصبح غدا تشرب الماء حرا يعتق غدا وان لم يشرب وكذا يوم حرا أو تقعد حرا يعتق للعالم ولو قال أنت حر أمس وأمام ملكه اليوم عتق وكذا قوله أنت حر قبل أن أشتريك عتق ولو قال كلما مضى يوم فاحد كما حرضي يوما عتقا كذا في العتابية * ولو قال عبد حرا لم يكن فلان دخل هذه الدار أمس وامرأته طالق ان كان دخل ولا يدري أنه دخل أم لا وقع العتق الطلاق لانه في اليمين الاولى أقر بدخول الدار وأكده باليمين فيكون اقرارا منه بالطلاق وفي الثانية أنكر الدخول وأكده بما فيكون اقرارا بالعتق كذا في

هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعضه ثم أكل ما بقي ذكر نصير عن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه * قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا انما يصح اذا حلف أن لا يأكل هذا الطعام وأما اذا حلف أن لا يأكل من هذا الطعام ينبغى أن يحنث * رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان مات المولى عليه فوريته الخالف وأكل قال نصير رحمه الله تعالى يحنث في يمينه وقال غيره لا يكون حاشا اذا لم يكن له وارث سوا أو قسموا الميراث لانه كل مال نفسه * رجل حلف أن لا يأكل من مال

شرح

انه وبينهما حجب من مثل قال عصام رجه الله تعالى ان كان الابن كبيراً يقاسمه ثم ياكل نصيب نفسه وان كان صغيراً يبيع نصيب نفسه ثم يقاسمه ويشترى نصيب الابن فبأكل كل قال المصنف رجه الله تعالى وينبغي أن لا يحتاج الى هذا التكليف وله أن ياكل قدر نصيب نفسه ويكون ذلك منزلة القسمة وأخذ الشرير يكتسب في المكيل والموزون منقرد بالقسمة اذا كان أجنياً فالأب أولى * وجعل حلف أن لا ياكل هذا الشيء فاكل بعضه قال أبو بكر الاسكاف رجه الله تعالى ان كان الشيء (٣٣) يمكنه أن ياكل كله في مرة لا يحنت باكل بعضه وقال

بعضهم اذا أكل بعض ما لا يمكن أكل كله في مجلسه يحنت في عينيه وهو الصحيح * حلف أن لا ياكل المسكين فطبخ به أوزافاً كله قال أبو بكر البجلي رجه الله تعالى لا يحنت في عينيه وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه كالمسكين أن لا ياكل هذا الخل فأتخذه سكباجة وأكلها لا يحنت في عينيه * رجل حلف أن لا ياكل هذا اللبن فجعله جبناً وأكله لا يحنت في عينيه إلا أن ينوي أكل ما يتخذ منه وهو كالحلف أن لا ياكل من هذه الخنطة فاكل خبزها أو سويقها لا يحنت في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وانما يحنت باكل الحرف في قول صاحب رجهها الله تعالى لان عين الخنطة لا يؤثر كل عادة فانصرف اليه الى خبزها * رجل حلف أن لا يأكل كل السمك فاكل سمكاً لم يتو بالسمك ذكر في الاصل ان كان السمك مستيناً بحيث يجد طعمه كان حاشاً في عينه لانه ليس بمستهلك وذكر الحاك في المختصر ان كان السمك مستيناً بحيث لو عصر يسيل منه السمك حنت وان لم يكن كذلك لا يحنت وان وجد طعمه * قال المصنف رجه الله تعالى وينبغي أن يكون الخواص في مسألة الارز على هذا التفصيل * ولو حلف أن لا يتناول هذا اللبن فخطه بالماء أو

شرح لميخ الجامع الكبير في باب اليمين تنقض صاحبها * ولو قال لعبدك أنت حر قبل موت فلان وفلان بشهر فمات أحدهما التمام شهر من وقت هذه المقالة عتق العبد كذا في المحيط * رجل قال لعبدك أنت حر قبل الفطر والاضحى بشهر يعتق في أول رمضان كذا في فتاوى قاضيجان * في الجامع اذا قال العبد المأذون أو المكاتب كل مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فلك مملوك كالعبد ما عتق لا يعتق عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما يعتق وعلى هذا الخلاف اذا قال كل مملوك أشتريه فهو حر واشترى مملوك كالعبد ما عتق وأجمعوا على أنه اذا قال اذا عتق فكل مملوك أملكه فهو حر أو قال اذا عتقت فكل مملوك أشتريه فهو حر فلك مملوك كالعبد ما عتق أو واشترى مملوك كالعبد ما عتق وأجمعوا على أنه اذا قال كل مملوك لي فهو حر أو قال كل مملوك أملكه فهو حر فلك مملوك كالعبد ما عتق لا يعتق كذا في المحيط * واذا قال الحربي كل مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فخرج اليه وأسلم واشترى عبداً لم يعتق عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما يعتق ولو قال ان أسلمت فكل مملوك أملكه فهو حر ثم أسلم واشترى مملوك كالعبد ما عتق بالاجماع كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت في ملك العبد والمكاتب * ولو قال رجل لحره اذا أملكك فانت حر فارتدت ولحمت ثم سببت فاشترها لا تعتق عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وان قال اذا ارتدت وسببت فاشترى منك فانت حر فكان ذلك عتق اجماعاً كذا في السراج الوهاج * ولو قال انت حر ان شئت تعلق بمشيئته في المجلس وان قال ان شاء فلان تعلق بمشيئته في المجلس ان كان حاضراً وبمجلس علمه ان كان غائباً كذا في السراج الوهاج * ولو قال انت حر ان لم يشأ فلان فان قال فلان شئت في مجلس علمه لا يعتق وان قال لا أشاء يعتق لك لا يقول لا أشاء لانه أن يشاء في المجلس بل سلطان المجلس باعراضه واشتعاله بشئ آخر كذا في البدائع * ولو علق بمشيئة نفسه فقال انت حر ان شئت فان لم يشأ في عمره لا يعتق ولا يعتصر على المجلس ولو قال ان لم أشأ فان قال شئت لا يقع وان قال لا أشاء لا يقع أيضاً لانه أن يشاء بعد ذلك حتى يموت كذا في السراج الوهاج * فاذا مات تحقق عدم فيعتق قبل موته بلا فصل ويعتبر من ثلث المال كذا في البدائع * ولو قال لامي من امائه انت حر فولاة ان شئت فقالت قد شئت عتق نفسي لا تعتق قال محمد رجه الله تعالى في الجامع اذا قال الرجل لعبد من شئت عتقه من عبيدي فاعتقه فشاء المخاطب عتقهم جميعاً معاً عتقوا جميعاً الا واحداً منهم عند أبي حنيفة رجه الله تعالى والخياري المولى وعندهما يعتقون جميعاً كذا ذكر المسئلة في رواية أبي سليمان وذكر في رواية أبي حفص فاعتقهم الماء ورجعوا معاً عتقوا الا واحداً منهم عند أبي حنيفة رجه الله تعالى والصحيح رواية أبي حفص رجه الله تعالى لان المعلق بمشيئة المأمور الاعتاق دون العتق وعلى هذا الاختلاف اذا قال من شئت عتقه من عبيدي فهو حر فشاء عتقهم جميعاً عتقوا عندهما وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى يعتق الكل الا واحداً منهم وأجمعوا على أنه لو قال من شئت عتقه من عبيدي فاعتقه فاعتقهم جميعاً عتقوا جميعاً ولو قال لا متين له أنتم احتران ان شئتم فشاءت احداً ههنا هو باطل ولو قال لهما أبتكما شاءت العتق فهي حرة فشاءت جميعاً عتقا ولو شاءت احداً ههنا عتقت التي شاءت ولو شاءت

(٥ - (الفتاوى) - ثانی)

بالجران كان المحلوف عليه غالباً حنت في عينيه وان كان مغلوباً لا يحنت

لان المغلوب في مقابلة الغالب كالمستهلك وان استويا حنت استهماً فانما ذكر محمد رجه الله تعالى في الاصل ما يدل على أنه يعتبر بالعبادة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون والطعم جميعاً وعن أبي يوسف رجه الله تعالى يعتبر بالعبادة من حيث اللون والطعم جميعاً غالباً أو مغلوباً أو قبيحاً أو حسناً لا يكتفى ولا يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء * ولو حلف أن لا يشترى لبن هذه البصرة وخطه بلبن بصرة أخرى فعند أبي يوسف رجه

الله تعالى هذا وما لو خطه بالماء سواء * وعند محمد بن حنبل في عينة الجنس لا يغلب الجنس فيعتق على كل حال * رجل حلف أن لا يأكل اللحم فأكله حراما كان أو حلالا نيا كان أو مطبوعا ومشويا حنت في عينة الا السمك وعن محمد بن حنبل في عينة الماء لا يحنت باكله والكبد والطحال وجب ما كان في البطن كالكرش ونحوه لحم قيل هذا في بلاد يباع ذلك مع اللحم وان كان في بلاد لا يباع مع اللحم كالكرش والامعاء ونحو ذلك لا يكون لما (٣٤) والرأس والا كارع لحم في عين الا كل وليس بلحم في عين الشراء وشحم البطن ليس

بلحم والالبسة ليست بلحم ولا شحم وشحم الظهر لحم اذا حلف أن لا يأكل شحما فكل شحم الظهر وهو اللحم السمين لا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحنت عندهما * رجل حلف أن لا يشرب من دار فلان فكل منها شيا قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى يحنت في عينة لان المقصود من هذه البنية الامتناع عن جميع المأكولات والمشروبات وقال غيره لا يحنت في عينة الا أن ينوي بيع المأكولات والمشروبات قال المصنف رحمه الله هذا اذا كانت البنية بالعربية فان قال بالفارسية اترخان فلان هيج جبر نخورم يتناول المأكول والمشروب * رجل وضع لقمته في فمه فقال رجل ان أكلتها فمراة طالق فقال له آخر ان أخرجهما فعدى حرقا لولا بلقي بعضها وياكل بعضها ولا يحنت أحدهما * رجل حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يحنت ما لم يأكل كلها * ولو حلف أن لا يأكل الخلل الذي في هذه الخابية فكل بعضها حنت لانه لا يمكن أكل كلها في مجلسه * رجل حلف أن لا يأكل من لبن هذه البقرة فكل من خيضها حنت وان أكل مرقعة اتخذت من خيضها لا يحنت * رجل حلف أن لا يأكل أو حلف أن لا يشرب

فقال المولى أردت احداهما صدق ديانة لا قضاء كذا في المحيط * رجل قال لغيره جعلت عتق عبدى اليك فليس له أن ينهيه وهو اليه في مجلسه وكذلك اذا قال أعتق اى عبدى هذين شئت قال وكذلك العتاق يجعل ولو قال لرجل في محبة أو مرض اذا مت فاعتق عبدى هذا ان شئت أو قال اذا مت فامر عبدى هذا في العتق بيدك أو قال جعلت عتق عبدى هذا بيدك بعد موتى فلم يقبل الذي جعل اليه ذلك في مجلسه حتى قام منه كان له أن يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبدى هذا حر بعد موتى ان شئت كان حرا بعد موته ان شاء ذلك الذي جعل اليه بعد الموت فان قام من مجلسه بعد موت المولى قبل أن يقول شيئا ثم قال بعد ذلك قد شئت وجبت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعتقه الوارث أو الوصى أو القاضي ولو نهاه عنه قبل موته جازئ به كذا في الذخيرة * ولو قال اذا جاء غدا فانت حر ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طوع الفجر من الغد كذا في فتاوى قاضيخان * فان شاء في الحال لا يعتق ما لم يشأ في الغد ولو قال أنت حر ان شئت غدا فالمشيئة اليه في الحال فاشاء في الحال عتق غدا كذا في البدائع * في الاصل اذا قال لعبدك انت حر متى ما شئت أو اذا شئت أو كما شئت فقال العبد لا أشاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو حر ولو قال له أنت حر حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له أنت حر كيف شئت فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من غير مشيئة وعلى قواهما لا يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط * والله أعلم بالصواب

(الباب الخامس في العتق على جعل)

حر عبده على مال فقبل عتق مثل أن يقول انت حر على الف درهم أو بالف درهم أو على أن تعطيني ألفا وعلى أن تؤدى الى الف أو على أن تجيئني بالف أو على أن لي عليك الف أو على الف تؤدى الى أو قال بعث نفسك ملك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوضني كذا وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة له به وكما تصح به الكفالة جاز أن يستبدل به ما شاء ايد ايد ولا خير فيه نسيئة ولا بد من القبول فان كان حاضرا اعتبر مجلس الايجاب وان كان غائبا اعتبر مجلس علمه ولا بد أن يقبل في الكل * فلو قال لعبده أنت حر بالف فقال قبلت في النصف فانه لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما يجوز ويعتق كله بجميع المال كذا في البحر الرائق * ولأولئك يكون للمولى كذا في البدائع * ويلزمه الوسط في تسمية الحيوان والثوب بعد بيان جنسهما من الفرس والحصان والثوب الهر وى فلو أتاه بالقيمة أجبر المولى على القبول كما في المشهور * ولوم يسم الجنس بان قال على ثوب أو حيوان أو دابة فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه ولو أدى اليه العبد العرض فاستحق ان كان بغير عينة في العقد فعلى العبد مثله وان كان معين بان قال أعتقتك على هذا العبد أو الثوب أو بعتك نفسك بهذه الجارية فقبل وعتق وسلمه فاستحق وجع غلى العبد بقيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف إرجعهما الله تعالى ولو اختلفا في المال جنسه أو مقداره بان قال المولى أعتقتك على عبد وقال العبد على كرحنطة أو على الف وقال العبد على مائة قال قول للعبد مع عينة وكذا لو أنكر اصل المال كان القول له والبينة بينة المولى كذا في فتح القدير * ولو قال المولى أعتقتك أمس بالف درهم فلم

فذاق شيا بلسانه ولم يدخله جوفه لا يحنت في عينة * رجل حلف أن لا يأكل

تقبل

طبخا ان نوى جميع المطبوعات فهو على ما نوى وان لم ينوش شيئا فهو على اللحم المطبوع استحسانا قالوا هذا اذا طبخ اللحم بالماء أما العليسة اليابسة فلا تسمى طبخا وان طبخ اللحم بالماء فكل المرقعة مع الحبز ولم يأكل اللحم كان حائشا * رجل حلف أن لا يأكل من هذه الحنطة ان نوى أكلها جافا فهو على ما نوى وان لم ينوش شيئا فكل من خبزها لا يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه وجهه الله تعالى يحنت

وان أكل عين الحنطة هل يحنث عندهم أو الصحيح أنه يحنث واليه أشار في الجامع الصغير وان أكل من سوريقها لا يحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وهو الظاهر من قول محمد رجه الله تعالى وان حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فاكل من خبزه حنث عندهم وان أكل عين الدقيق اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنث ولو حلف أن لا يأكل طعاما فاكل خبزا أو فاكهة أو غير ذلك مما يؤكل على وجه التطعم كان حائشا وان أكل ماله طعم لكن لا يؤكل على وجه التطعم كالسقمونيا (٣٥) ونحو ذلك لا يحنث في عيئه * ولو حلف ليا كان هذا الطعام ان لم يوقته بوقت فكل ذلك الطعام أو أكل غيره أو مات الخالف حنث في عيئه وان وقته بوقت فقال ليا كان هذا الطعام اليوم فكل الخالف قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنث فيه بل مضي اليوم بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة ولو عجزها لا يجوزواذا مضي اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى لا يلزمه الكفارة وقال أبو يوسف رجه الله تعالى يلزمه الكفارة وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا قضين دين فلان غدا فقضاه اليوم أو وهبه منه أو أبرأه عندهما لا يحنث وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يحنث ولومات المطاوب لا يحنث بالاجماع وعلى هذا الخلاف لو كانت اليمين بطلاق أو عتاق * رجل لمف أن لا يأكل كل الشواء فهو على اللحم الآن ينوي كل مشوى فان أكل بيضة مشوية كان حائشا * رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا يئله فاشترى الخالف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الخالف من ذلك وأكل لا يحنث في عيئه ولو حلف أن يأكل من خبز فلان الخبزها كل من خبزه بعدما اشترى كان حائشا في عيئه * رجل حلف أن لا يأكل من

تقبل فقال العبد قبلت فالقول قول المولى مع عيئه كذا في البدائع * ولو قال المولى اعطني على ألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بغير شيء ولو قال أعطني بألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بخمسة مائة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى * عبد بين رجلين قال أحدهما انت حر بألف فقبل عتق نصفه بخمسة مائة الا اذا أجاز الآخر فوجب الألف بينهما عند أبي حنيفة رجه الله تعالى * ولو قال اعطني نصيبي بألف فقبل العبد لزمه الألف للمعتق لا يشاركه الساكت ولو قال أحدهما اذا أدبت الى ألفا فانت حر فاكتسب وأدى عتق نصيبه وللآخر أن يشاركه فيه لانه اكتسب في حالة رقه ثم لا يرجع المعتق على العبد لانه سلم شرطه ولو قال اذا أدبت الى ألفا فنصيبى حر يرجع المعتق على العبد بما أخذه منه الشريك كذا في محيط السرخسي * ولو قال لعبد انت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل قال أنت حر بمائة دينار فقال قبلت بالمائة عتق ويلزمه المالكان جميعا هذا اذا قال قبلت بالمائة أو قال قبلت على الأبرام ولو قال قبلت أحد المالكين الدراهم أو الدنانير لا يعتق كذا في شرح الطحاوى * ولو قال لعبد انت حر وأدالى ألف درهم فالعبد حر من غير شيء كذا في الظهيرية * واذا قال لعبد أدالى ألف درهم وانت حر ذكره بالواو فانه لا يعتق مالم يؤد الألف ولو قال أدالى ألف درهم فانت حر ذكره بالقاف فانه يعتق في الحال كذا في الذخيرة * ولو قال أدالى ألفا فانت حر يعتق للحال ادنى أو لم يؤد كذا في البدائع * ولو قال أنت حر وعليك ألف درهم عتق في الحال ولم يلزمه الألف قبل أو لم يقبل عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقالان قبل عتق ولزمه الألف وان لم يقبل لم يعتق كذا في الينابيع * ولو قال لعبد أعطني عني عبدا وانت حر أو لم يقل عني أو قال اذا أعطيت عني عبدا فانت حر صح فينصرف الى الوسط وصار العبد ماذونا في التجارة فلو أعطي عبدا رديشا أو مرتفعالا يجوز أن أعطي عبدا وسطا عتقا بلا سعاية ان قاله في صحته وان قاله في مرضه ولا مال له غيرهما قسم الثلث بينهما على قدر سهامهما فان كانت قيمة المأمور ستين دينارا وقيمة الوسط أربعين دينارا عتق ثلثا المأمور بلا سعاية لانه يعوض فلا يكون وصية وبقى ثلثه بلا عوض وكان مال الميت جميع البديل وثلث المأمور بخمسة ستون دينارا فثلثه وهو عشرة ودينار يقسم بينهما على قدر حقهما ثلثه للمأمور وذلك ستة وثلثان فيعتق بلا سعاية ويسعى في ثلاثة عشر وثلث وعتق من البديل ثلاثة عشر وثلث ويسعى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلثان فبلغت سهام الوصية عشرين وسهام السعاية أربعين باستقام الثلث والثلثان ولو كانت قيمة البديل مثل قيمة سهام المأمور أو أكثر عتق كل المأمور بلا سعاية والبديل يعتق من الثلث وان قال أعطني عني عبدا بعد موتى وأنت حر فهذا وما تقدم سواء لانه اذا أعطي عبدا وسطا هنا لا يعتق المأمور الا باعتاق الوارث أو الوصى أو القاضى وفيما تقدم يعتق المأمور من غير اعتاق اذا أعطي عنه عبدا وسطا فان قالت الورثة للعبد المأمور بعد الموت عتق عبدا ولا بعناك لم يكن لهم ذلك لكن القاضى يؤجله ثلاثة أيام أو أكثر بحسب رأيه كذا في السكافي * فان أعطي المأمور عبدا وسطا في المدة التي أمهله القاضى أعتقه والارده الى الورثة يأمرهم ببيعته وقضى بابطال وصيته ولو كان المولى قال لو رثته اذا أعطي عني عبدا بعد موتى فاعتقه

سب فلان فاشترى شيئا من فلان أو وهبه له فلان فاكل لا يحنث في عيئه ولو ورثه الخالف من المحلوف عليه فأكل كان حائشا في عيئه * ولو لمف أن لا يأكل من مال أبيه فمات الاب فورثه الخالف وأكل لا يحنث الخالف وهو الصحيح قد ذكرنا * ولو حلف أن لا يأكل من ثمن غزل ذنة فاشترى غزل فلانة أو وهبته فباعه وأكل ثمنه لا يكون حائشا ولو باع فلانة غزلها ودفع ثمنه الى الخالف حنث في عيئه ورجل حلف أن لا يأكل شيئا من أشياء والده فتناول في بيت والده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى

لا يحنث في عيئه وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يكون حائثاً في عيئه وقال الفقيه أبو بكر البهقي رحمه الله تعالى ان كانت الكسرة بحال يعطى لها الفقهير كان حائثاً والا فلا * رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فشرب من ماء الجد الذي وضعه على الطريق قال أبو بكر البهقي رحمه الله تعالى أن يخاف أن يكون حائثاً * رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فتناول من ماء جدده قالوا لا يكون حائثاً في عيئه قبل هذا في الشتاء أما في الصيف يحنث (٣٦) * رجل حلف أن لا يأكل شيئاً مما جمل فلان يعني أو رده فلان فأكل من حمله فلان

قالوا يكون حائثاً * رجل حلف طائعا أو مكرها أن لا يأكل كذا أو لا يشرب كذا ثم أكره في أكله حنث * وكذا لو أكله بعدما أتى عليه أو جن وان أو سحر أو صب في حلقه مكرها لا يحنث في عين الشرب * رجل قال والله لا أدق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما كان حائثا ولو قال والله لا أدق طعاما وشرابا فذاق أحدهما لا يحنث وقال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يحنث في عيئه لان المراد من مثل هذا الكلام في العرف نقي كل واحد منهما وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينوي في ذلك فان لم ينو شيئا لا يحنث بأحدهما وعليه الفتوى * رجل حلف أن لا يأكل لحم البقر فأكل لحم الجاموس أو حلف أن لا يأكل لحم الجاموس فأكل لحم البقر قال بعضهم يكون حائثا وقال بعضهم ان حلف أن لا يأكل لحم البقر فأكل لحم الجاموس حنث وان حلف أن لا يأكل لحم الجاموس فأكل لحم البقر لا يحنث وهذا أصح من الاول قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يحنث في الفصلين جميعا لان الناس يفرقون بينهما وهو كما لو حلف أن لا يأكل لحم الشاة فأكل لحم المعز * رجل قال كلما أكلت اللحم لله على أن

فهذا وما لو قال لعبد أعتقني عبد بعد موتي وأنت حر سواء كذا في المحيط * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو قال لعبد قد بعثك نفسك وهذه الالف التي في يدك بالقد درهم قال هو حر ويأخذ المولى ما في يد العبد وليس عليه شيء آخر وكذلك لو قال له عبده يعني نفسي وهذه الالف بمائة درهم أخذ المولى جميع الالف وعتق العبد بغير شيء ولو قال لعبد بعثك نفسك وهذه المائة الدينار بالمائة درهم فقبله العبد بقيمة العبد ثمن المائة الدينار سواء خسر مائة منها بالعبد وخسر مائة بالدينار (١) فان نقدا العبد الالف قبل أن يفترقا كانت الدنانير للعبد وعتق وان افترقا قبل أن يقبضها بطل من الالف بحصة الدينار فكانت الدنانير للمولى والجسمائة التي عتق بها دين على العبد * هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال العبد دملوا له يعني نفسي وقال قد فعلت - تقوسعي في قيمته كذا في محيط السرخسي * ولو أعتق عبده بمال على أجنبي وقبل الأجنبي ذلك لا يلزمه المال كذا في المبسوط في باب عتق ما في البطن * وإذا قال الرجل لغيره أعتق عبدك عن نفسك بالالف على فاعتق فإنه لا يلزم الأمر المال وإذا أدى كان له استرداده كذا في الذخيرة * ذى اعتق عبده على خمر أو خنزير يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الخمر فعندهما على العبد قيمته وعند محمد رحمه الله تعالى قيمة الخمر كذا في محيط السرخسي * ولو قال إذا أدبت إلى العافان حرأ وإذا ما أدبت أو متى أدبت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس ولو قال ان أدبت إلى العافان حر يقتصر على المجلس ويصير العبد مأذونا في هذه الوجوه كلها وإذا أدى المال عتق ثم ينظر ان كان ذلك من مال اكتسبه قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله موله وعليه الف أخرى في ذمته وان كان من مال اكتسبه بعد ذلك عتق والكسب كله الى حين ما عتق موله وليس عليه شيء من الالف كذا في الينابيع والمولى يبيعه قبيل الاداء ولو أدى البعض يجبر المولى على القبول الا أنه لا يعتق ما لم يؤد الكل فان أبرأ المولى عن البعض او عن الكل لا يبرأ ولا يعتق كذا في السراج الوهاج * العبد اذا أحضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلي بينه وبين المال أجبره الحاكم ونزله قابضا لذلك وحكم بعتق العبد قبض أولا كذا في التبيين * ولو قال لأجنبي إذا أدبت إلى العاف عبدي هذا حر فداء الأجنبي بالالف ووضعها بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا بعتق العبد ولو حلف المولى أنه لم يقبض من فلان ألفا لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا قال لعبد ان أدبت إلى العافان حر فقال العبد للمولى خذني مكانهم مائة دينار فاحذها المولى لا يعتق الا أن يقول للعبد عند طلبه ذلك ان أدبت إلى هذا فانت حر فحينئذ يعتق باليمين الثانية كما لو قال له ان أدبت إلى الف درهم فانت حر ثم قال له ان أدبت إلى خمسمائة فانت حر فإدى اليه خمسمائة يعتق باليمين الثانية كذا في المحيط * ولو مات المولى فهو رقيق يورث عنه مع أكسابه أو العبد فإثر كملوله ولا يؤدي منه عنه كذا في النهر الفائق * ولو قال ان أدبت إلى العافان حر ثم اشتراه أو رده عليه بعيب أو خيار روية أو شرط ثم أتى بالف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل يعتق كذا في شرح الزيادات للعتابي * وإذا قال لعبد

(١) قوله بالدينار الاولى بالدنانير وكذا يقال فيما بعده اه بحر اوى

أتصدق بدرهم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن عليه في كل لفظة درهم وكذا لو قال كما شربت الماء فعلى درهم يلزمه اذا بكل نفس درهم * رجل حلف أن لا يدق الخمر فأكل خبزا بمن يحنث قال شدد رحمه الله تعالى لا يحنث في عيئه كما لو حلف أن لا يدق الزيت فأكل خبزا بمن يحنث * رجل قال ان أكلت من خبز والدي ما لم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوج فهي طالق ثم تزوج امرأة يقال لها فاطمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى طلق التي تزوجها لانها لم تصر معرفة فانه لم يسئل باطمة هسده ولم

ينسبها الى الابن ولا يصح ان يكون ذلك لا يحصل التعريف فثبت بضرورة الا اذا كان قبل ذلك ما يدل على التعريف * رجل حلف ان لا يأكل
خبزا فكل ثوب لا يحنت في يمينه لانه لا يسمى خبزا مطلقا وكذا لو كل لا كسبه لا يحنت في يمينه * رجل حلف ان لا يأكل مرقه فكل
سبوس أب أو لطفه لا يكون حاشا * رجل حلف ان لا يأكل من شئ فلان ففعل فلان في قدر طبخت امرأته وأكل الحالف قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حنت في يمينه لان الفاعل هكذا يؤكل كل (٣٧) فحنت الا اذا كان بينهما سبب يدل على غير

هذا * رجل حلف ان لا يأكل كل
اليطبخ فكل من حذبه قالوا لا
يحنت في يمينه منهم الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
وهذا اذا كان بحال لا يسمى بطبخا
* رجل حلف ان لا يأكل من كرم
فلان شيئا هذه السنة قالوا يقع يمينه
على اثني عشر شهرا قال المصنف
رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون
على بقية السنة التي هو فيها كولو
حلف ان لا يكلم فلانا هذه السنة
أو قال لله على ان أصوم هذه السنة
الا ان ينوي اثني عشر شهرا *
رجل حلف ان لا يأكل ربا فكل
عصيدة جعل فيها الرب قالوا لا
يكون حاشا في يمينه لانه مغلوب
مستهلك الا ان يكون الرب قائما
بعينه على العصيدة * رجل حلف
ان لا يأكل من هذا الدقيق فأتخذ
منه خبيصا قالوا يخاف ان يكون
حاشا وخبز القطائف كذلك
* رجل قال ان أكلت هذا
الزغيف اليوم فامرأته طالق وان
لم يأكله اليوم فامته حرة فكل نصفه
اليوم لا يحنت في الطلاق ولا في
العناق لان الزغيف مما يؤكل في
مجلس واحد فكان شرط الحنت
أكل الكل أو ترك الكل ولم يؤجد
* رجل قال هذا الزغيف على
حرام فكل بعضه ذكر في المجرى عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه

اذا أدبت الى الفاقنت حرقا فستقرض العبد من رجل القاء ودفعها الى مولاه عتق العبد ورجع
غيره العبد على المولى فيما أخذ منه الا في الذخيرة * ولو قال لعبدك اذا أدبت الى كذا من
العروض فانت حرقا فادها اليه عتق الا انه ان كان ذلك شيئا يصلح أن يكون عوضا في الكتابة يجبر المولى
على قبوله بمنزلة الالف وان كان لا يصلح عوضا في الكتابة لا يجبر على قبوله ولكن ان قبله يعتق كذا
في المبسوط * ولو قال ان أدبت الى ثوب فانت حرقا وقال ان أدبت الى دراهم فانت حرقا بنوب أو
بثلاثة دراهم أو أكثر لا يجبر على القبول ولو قبل المؤدى عتق لوجود الشرط كذا في الكافي * ولو
قال اذا قدم فلان فادبت الى الفاقنت حرقا فقدم فلان فادى اليه ألفا يجبر على القبول ثم ينظر ان كان
المؤدى من مال اكتسبه قبل القدوم عتق العبد ولكن يرجع المولى عليه بالف آخر كذا في شرح
الزيادات للعتابي * واد قال له اذا أدبت الى عبد فانت حرقا ولم يصف العبد الى قيمته ولا الى جنس
فهو جائز واذا وجد القبول ثبت العبد بينا في الذمة فان أتى العبد بعد ذلك بعبد وسط يجبر المولى
على القبول وكذلك ان أتى العبد بما هو أرفع يجبر على القبول وان أتى بعبد ردي لا يجبر على القبول
ولكن ان قبل يعتق ولو جاء العبد بقيمة عبد وسط لا يجبر المولى على القبول واذا رضى بها وقبلها
لا يعتق ولو قال له اذا أدبت الى عبد أو سطا أو قال اذا أدبت كرحضة وسطا فانت حرقا بعبد من تفع
أو بكر من تفع لا يجبر المولى على القبول واذا قبل لا يعتق كذا في المحيط * ولو قال اذا أدبت الى ألفا
في كبس أبيض فانت حرقا فادى اليه في غير كبس أبيض لم يعتق كذا في السراجية * ولو قال لامته
اذا أدبت الى ألفا كل شهر مائة فانت حرة فقبلت ذلك فليس هذا بمكاتبته وله ان يبيعها ما لم تؤد وان
كسرت شهر لم تؤد اليه ثم أدت له في غير ذلك الشهر لم يعتق كذا في رواية أبي حفص والدليل
على أن الصحيح هذه الرواية اذا قال لها اذا أدبت الى الفاقنت هذا الشهر فانت حرة فلم تؤد في ذلك
الشهر وأدت في غيره لم يعتق كذا في البدائع * واذا قال أعنتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم
فقبل العبد عتق وعليه القيمة كذا في السراجية * ولو قال اخذمني وولدي سنة ثم أنت حرقا واذا
خدمتني واياهم سنة فانت حرقا فمات المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وكذلك ان مات الولد فقد فاق شرط
العتق بموته فلا يعتق بعد ذلك كذا في المبسوط * وان قال لعبدك أنت حرقا على أن تخدمني أربع سنين
فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فان مات المولى قبل ان تخدمه بطلت الخدمة وعلى العبد قيمة
نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وان كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلاثة
أوبار بقيمة نفسه وكذا لو مات العبد وترك مالا يقضى في ماله بقيمة نفسه أو لاه عندهما كذا في
السراج الوهاج * ولو قال ان خدمتني سنة فانت حرقا فقدمه أقل من سنة أو اعطاه مالا عوض خدمته
لم يعتق * ولو قال ان خدمتني وأولادي سنة فمات بعض أولاده لم يعتق كذا في غاية السروجي *
واذا قال لامته عند وصيته اذا خدمت ابني وابنتي حتى استغنيا فانت حرة فان كانا صغيرين تخدمهما
حتى يدركا وان ادرك أحدهما دون الآخر تخدمهما جميعا فان كانا كبيرين تخدم البنت حتى
تزوج والابن حتى يحصل لابن ثمن جارية واذا زوجت الابنة وبقي الابن تخدمهما جميعا وان مات

كفارة اليمين قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الصحيح أنه لا يكون حاشا لان قوله هذا الزغيف ولو
قال هكذا لا يحنت باكل البعض * رجل حلف ان لا يأكل من كسب فلان فامضى انسان لفلان بشئ فكل الحالف منه حنت لان الموصى له
بذلك الوصية بالقبول فكانت الوصية كسبها وان ورث فلان مالا فكل الحالف منه لا يحنت لانه ملكه بغير منعه فلا يكون كسبا ولو وهب
لمحليف عليه الحالف طعاما قبل وقبض ثم أكل لا يحنت لان الحالف أكل كسب نفسه * وكذا لو أوصى له المحليف عليه لا يحنت لما قلنا وان

ورث الخالف من المحلوف عليه وأكله حنث لأن كسب المحلوف عليه انتقل إلى الخالف لا يصنع فبقي كسب المحلوف عليه * حلف أن لا يأكل مما زرع فلان فباع فلان زرعاً فأكل الخالف حنث * رجل حلف أن لا يأكل مما يجي إليه فلان يعني من الطعام وغيره فدفع الخالف إلى المحلوف عليه لما يطبخه فالقاه المحلوف عليه في قدر وألقى فيه قطعة من كرش فطبخ انقذها فأكل الخالف من المرققة قال محمد رحمه الله تعالى لا أراه حائثاً إذا ألقى فيه المحلوف عليه ما لا يطبخ (٣٨) وحده وان كان مثله يطبخ وحده ويكون له مرققة فأكل الخالف يكون حائثاً * رجل

حلف أن لا يأكل لحم هذا الخيل فأكل بعدما صار كبشاً حنث في الظاهر وذكري في المنتقى ما يدل على أنه لا يحنث * ولو حلف أن لا يأكل هذه الخديجة فأكلها بعدما تبطخت اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يكون حائثاً * وكذا لو حلف أن لا يأكل هذا العنب فأكله بعدما صار ربيبا أو حلف أن لا يأكل هذا الرطب أو البسرفاً فأكله بعدما صار تمرالا يحنث في يمينه * وكذا لو حلف أن لا يأكل هذا الخبز فأكله بعدما نفتت لا يحنث لأنه لا يسمى خبزاً * حلف أن لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عصيره أو نخله أو ربه أو فلاتجه أو ما أشبه ذلك لا يكون حائثاً ولو أكل من عنبه أو زبيبته أو نخوعه أو كثره أو بلساً أو غير بابس كان حائثاً لأن عين هذه الأشياء يخرج من الكرم من غير أن يتعلق حصوله بصنع للعبد فاما القسم الأول لا يخرج من الكرم من غير صنع * حلف أن لا يأكل من هذه المبطخة فأكل منها خديجة أو بطيخة كان حائثاً * ولو حلف أن لا يأكل من هذه الشجرة فأكل مما يخرج منها * حلف أن لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشتراه فلان مع غيره كان حائثاً * ولو حلف أن لا يلبس ثوباً اشتراه فلان أو لا يدخل داراً

أحدهما أوهما كبيران أو صغيران بطلت الوصية كذا في المحيط * وإذا قال لامته إذا أدبت إلى الفاقنت حرة فولدت ولداً ثم أدت لم يعتق ولدها معها وان أدت الالف من مال مولاهما اعتقت ولو جود الشرط والمولى أن يرجع عليها بمثلها ولو كان المولى مريضاً حين قال لها إذا أدبت إلى الفاقنت حرة فأكنسبت وأدت ثم مات المولى من مرضه فإنها تعتق من ثلثه في القياس وفي الاستحسان تعتق من جميع ماله وإذا قال متى أدبت إلى الفاقنت حرة فمات المولى قبل الأداء بطل هذا القول كذا في المبسوط * رجل قال لا آخذ عتق امتك هذه على ألف درهم على أن تزوجنيها فاعتقها فابت أن تزوجه فاعتق واقع من المالك ولا شيء على الأمر ولو قال اعتق امتك على ألف درهم والمستأجرة بمجالها قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها فمأصاب قيمتها فعلى الأمر وما أصاب مهر المثل بطل عنه فلوزوجت نفسها منه فمأصاب قيمتها سقط في الوجه الأول وهي للمولى في الوجه الثاني وما أصاب مهر المثل كان مهرها في الوجهين كذا في السكافي * ولو أعتق أم ولده على أن تزوج نفسها منه فقبلت عتقت فان ابنت أن تزوج نفسها منه لاسعاية عليها ولو أعتق أمته على أن تزوج نفسها منه فابت أن تزوج نفسها منه كان عليها السعاية في قيمتها كذا في فتاوى قاضيهان * امرأة قالت لعبدتها أعتقتك على ألف على أن تزوجني على عشرة فقبل ذلك ثم أبى أن يتزوجها فعليه الالف فان كانت قيمته أكثر من الالف سعى في تمام القيمة وان قالت أعتقتك على أن تزوجني وتغربي الفاق قبل ثم أبى ذلك عتق وعليه أن يسعي في قيمته ولو تزوجها على مائة ورضيت بذلك فلا سعاية عليه ولودعاها العبد على أن يتزوجها على ألف فابت المرأة فلا سعاية عليه كذا في محيط السر حسي * وإذا قال لعبدتي له إذا أدبتني إلى ألف درهم فانتحران يعتبر أداهما ولو أداهما أحدهما من عند نفسه بأن قال خمسمائة عني وخمسمائة أتبرع بهما عن صاحبي لا يعتقان إلا أن يقول خمسمائة من عندي وخمسمائة بعث بهما صاحبي فينشد يعتقان ولو أداهما أجنبي لم يعتقا إلا أن يقول أو أدى الالف بعثتقهما أو قال على أنهما حران فإذا قبل عتقا وكان للموذي أن يأخذ المال من المولى كذا في المحيط * من قال لعبدية أحدكم حر بالف درهم لا يعتق واحدهما حتى يقبلا في المجلس فان لم يقبلا حتى قاما عن المجلس بطل وان قبل أحدهما ولم يقبل الآخر لا يعتق فان قبلا وقال كل واحد منهما قبلت بخمسمائة درهم لا يعتق واحدهما وان قال كل واحد منهما قبلت بالالف أو لم يقبل بالالف أو قال أحدهما قبلت بالف درهم يقال للمولى بين فاذا أوقع العتق على أحدهما عتق ولزمه الالف وان مات قبل البيان انقسمت تلك الرقبة بينهما نصفين فيعتق من كل واحد نصفه بخمسمائة ويسعى في نصف قيمته كذا في شرح الطحاوي * رجل قال لعبدية أحدكم حر بالف فقلا قبلنا ثم قال أحدكم حر بخمسمائة فقبلا صح الإيجاب الأول وبطل الثاني وإذا صح الكلام الأول فساد ما يرجع في بيانه اليه فان مات قبل البيان شاع العتق فيهما وشاع المال تبعاً لشيوع العتق فيعتق نصف كل واحد بخمسمائة ويسعى كل واحد في نصف قيمته وان قال أحدكم حر بالف درهم فلم يقبلا حتى قال أحدكم حر بمائة دينار ثم قبلا صح الإيجابان وإذا صحا فاذ قبل لا تصرف

قبولهما

أشترها فلان أو لا يسكن داراً اشتراها فلان فاشترى فلان مع غيره داراً أو ثوباً فلبس الخالف أو دخل أو

سكن لا يكون حائثاً لأن نصف الثوب لا يسمى ثوباً ونصف الدار كذلك بخلاف بعض الطعام * رجل قال ليما كان هذه الرمانة فأكلها الإجابة أو نحوها كان باراً وان ترك ثلاث حبات كان حائثاً * وكذا لو حلف أيما كان هذا الرغيف فأكله إلا كسرة كان باراً إلا أن ينوي أن لا يترك شيئاً من الرمانة ولا شيئاً من الرغيف * رجل قال لامرأتين له أينكما أكلت هذه الرمانة فهني طالق فأكلاها جميعاً لم تطلق واحدة

مهما لان شرط الحنث أن تأكل الواحدة جميع الرمانة * رجل حلف أن لا يأكل من نخز قلان فأكـل من نخز بينه وبين شقيقه حنث ولو
قال من رغب قلان لا يحنث * رجل حلف أن لا يأكل جوزاً أو لوزاً أو فستقاً فأكـل منه الرطب واليابس كان حائثاً * وكذا لو حلف
أن لا يأكل نخيصاً يحنث بأكل اليابس والرطب * ولو حلف أن لا يأكل تمرافاً فأكـل قسباً لا يكون حائثاً لان القسب هو اليابس من البشـر ولو
حلف أن لا يأكل تمرافاً فأكـل حنثاً كان حائثاً لان الحنث هو اليابس من البشـر ولو حلف أن لا يأكل تمرافاً فأكـل حنثاً كان حائثاً لان الحنث هو اليابس من البشـر ولو حلف أن لا يأكل تمرافاً فأكـل حنثاً كان حائثاً لان الحنث هو اليابس من البشـر ولو حلف أن لا يأكل تمرافاً فأكـل حنثاً كان حائثاً لان الحنث هو اليابس من البشـر

حائثاً لبقاء اسم التمر ولو حلف أن لا يأكل من هذا السمسم فأكـل من دهنه لا يكون حائثاً * وكذا لو حلف أن لا يأكل من هذا اللبن فأكـل من أقطه أو مصله لا يكون حائثاً * وكذا لو حلف أن لا يأكل من هذه البجاجة فأكـل بيضها أو فرخها لا يكون حائثاً * وكذا لو حلف أن لا يأكل من هذه البيضة فأكـل من فرخها لا يكون حائثاً * ولو حلف أن لا يأكل غلة أرضه فأكـل من ثمن الغلة كان حائثاً فان نوى أن لا يأكل عين ما يخرج من الأرض كان مديناً في القضاء * رجل حلف أن لا يأكل الحنطة فأكـل شعيراً فيها حبات حنطة حبة حبة كان حائثاً وان أكلها حنطة حقة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يكون حائثاً لأن يكون الغلبة للحنطة * رجل حلف أن لا يأكل من طبيع فلانة فمخنت له قدراً طبخها غيرها فأكـل الحالف لا يكون حائثاً * حلف أن لا يأكل فاكهة فأكـل من ثمار الأشجار كالتفاح والاباص والخواخوش والمشمش ونحوها كان حائثاً * وكذا التوت والبطيخ وأما العنب والرمان والرطب فليست من الفواكه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه فاكهة * والزبيب

قبولهما إلى الكلامين ونخير المولى إن شاء أوقع العتق عليهما بالمالين وإن شاء أوقع العتق على أحدهما بالمالين وإن مات قبل البيان عتق ثلاثة أرباع كل واحد بنصف المالين وسعى كل واحد منهما في ربح قيمته كذا في الكافي * ولو قال لعبد له بعينه أنت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل جمع بين عبده آخر وبينه فقال أحدهما حر بمائة دينار فقال قبلنا بخير المولى فان شاء صرف اللفظين إلى المعين وعتق بالمالين جميعاً وإن شاء صرف أحدهما إلى الآخر وعتق المعين بألف درهم وغير المعين بمائة دينار فان مات قبل البيان عتق المعين كله وأما غير المعين فإنه يعتق نصفه بنصف المائة هذا إذا عرف المعين من غير المعين فان لم يعرف وقال كل واحد منهما أنا المعين يعتق من كل واحد منهما ثلاثمائة أرباعه بنصف المالين وهو نصف ألف ونصف المائة الدينار ويسعى في ربح قيمته ولو قال لعبد له أحدهما حر على ألف والآخر على خمسمائة فان قال قبلنا جميعاً وقال كل واحد منهما قبلت أنا بالمالين أو قال كل واحد منهما قبلت أكثر المالين عتقا جميعاً فيلزم كل واحد منهما خمسمائة ولو قبل أحدهما باقل المالين والآخر بما كثر المالين عتق الذي قبل العتق بما كثر المالين فيلزمه مائة كذا في البدائع * ولو قبل كل واحد باقل المالين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي * إن قال أحدهما حر بألف درهم والآخر بالفين فقال أحدهما قبلت مطلقاً وقال قبلت بالفين عتق وإن قال قبلت بالألف لا يعتق وإن كان المالان مختلفين جنساً بان قال أحدهما حر بألف درهم والآخر بمائة دينار فقال أحدهما قبلت العتق بألف درهم لا يعتق وإن قال قبلت مطلقاً أو قال قبلت بالإيجاب عتق ويخير العبد في التزام أيهما شاء كذا في شرح الزيارات للعتابي ولو قال أحدهما حر بألف والآخر بغير شيء فان قبل جميعاً عتقا ولا شيء عليهما وإن قبل أحدهما بألف ولم يقبل الآخر يقال للمولى أصرف اللفظ الذي هو اعتاق بغير بدل إلى أحدهما فان صرفه إلى غير القابل عتق بغير القابل بغير شيء وعتق القابل بألف وإن صرفه إلى القابل عتق القابل بغير شيء ويعتق الآخر بالإيجاب الذي هو ببدل إذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهما حتى صرف الإيجاب الذي هو بغير بدل إلى أحدهما باعتق هو ويعتق الآخر أن كان قبل البديل في المجلس والأفلاوان مات المولى قبل البيان عتق القابل كله وعليه خمسمائة وعتق نصف الذي لم يقبل ويسعى في نصف قيمته كذا في البدائع * ولو قال أحدهما حر بألف والآخر بمائة دينار فقبلت لأشئ عليهما وإن قال أحدهما حر بغير شيء أحدهما حر بألف دينار فقبلت لأشئ عليهما وإن قال أحدهما حر بغير شيء أحدهما حر بألف فقبلت لأشئ عليهما وإن قال أحدهما حر بغير شيء أحدهما حر بألف فقبلت لأشئ عليهما وإن قال أحدهما حر بغير شيء أحدهما حر بألف فقبلت لأشئ عليهما وإن قال أحدهما حر بغير شيء أحدهما حر بألف فقبلت لأشئ عليهما وإن قال أحدهما حر بغير شيء أحدهما حر بألف فقبلت لأشئ عليهما

والتمر وحب الرمان إذا يبس لا يكون فاكهة وقيل الزبيب والتمر من الفواكه اليابسة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اللوز والعناب فاكهة وكذا الجوز وعن محمد رحمه الله تعالى اليابس من الجوز لا يكون فاكهة والقضاء والخيار والجوز ونحو ذلك ليست بفواكه وان حلف أن لا يأكل فاكهة يابسة فأكـل اللوز أو الجوز ذكراً في الأصل أنه يكون حائثاً قالوا هذا في عرفهم أما في عرفنا لا يكون حائثاً * وعن محمد إذا حلف أن لا يأكل من فاكهة العام فان كان في أيام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب ولا يحنث بأكل اليابس وإن كانت اليمين في غير

وقت الرطب فهو على اليابس استخساوا به أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الهادي رحمه الله تعالى ولو حلف أن لا يأكل ادا ما ولم يتوشىفاً كل
 الخل واللين والزيت أو الثريد وما أشبه ذلك مما يلحق بالخبز ويصطبغ به يحنث عند الكل وأما اللبن والبيض والسمك واللحم المطبوخ
 وأشبه ذلك ليس بادام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في
 الامالي هي ادا ما وبه أخذ الفقيه أبو الليث (٤٠) رحمه الله تعالى واختلف المتأخرون في البطيخ والعنب قال بعضهم هو على الاختلاف

أيضا وقال الشيخ الامام شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله تعالى هو ليس
 بادام عند الكل هو الصحيح * رجل
 حلف أن لا يأكل اليوم الارغيف
 فأكل رغيفا مع الخسل أو الزبيب
 أو الملاح الرطب اللبن لا يكون
 حائذاً لان الاستثناء يقتضي المحاشية
 في المعنى المطلوب وهذه الاشياء لا
 تجانس الرغيص في المعنى المطلوب
 وهو الاكل * رجل حلف أن لا
 يأكل من طعام فلان فأكل من
 خاله أو ملحه أو كاخيه أو بصله أو
 زيتته مع طعام نفسه كان حائذاً في
 قول محمد رحمه الله تعالى * وكذلك
 في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 * رجل قال ان أكلت من مال
 خنتي شيئا فأمرته طالق فدفع
 اليه من عجين خنته فجعله في عجين
 آخر وخبزه وأكله لا يكون حائذاً
 * رجل حلف أن لا يأكل من ملح
 فلان أو حلف أن لا يشرب من
 شرابه أو أخذ ماء من الحاء لمعروف عليه
 وجعلها في عجين وأكل من ذلك
 الخبز لا يحنث لانه صار مستهسا
 * رجل حلف أن لا يأكل من لبن
 هاتين الشاتين فأكل من احدهما
 أو قال لا آكل من لبن هذا الغنم
 فأكل من لبن شاة واحدة كان حائذاً
 * وكذا لو قال والله لا أشرب من
 ماء هذه الانهار فشرب من ماء نهر
 واحد كان حائذاً ولو حلف أن لا

وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك في المائتين سعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وثلث المائتين ولو قبلوا
 في ثلثمائة لا غير عتق من كل واحد ثلثه وسعى في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال لاحد العبدین أنت
 حر على حصتك من الالف اذا قسمت عليك وعلى قيمة الاخر فقبل يعتق وعليه جميع قيمته
 عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجاوز الالف كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت حر بعد موتي
 بالف فالقبول بعدموته واذا قبل بعدموت المولى لم يعتق في الاصح الا باعتاق الوصي أو الوارث أو
 القاضي عند امتناع الوارث والولاء للميت ولو أعتقه الوارث عن كراهة الميت لا يصح عن الكفارة
 بل عن الميت كذا في النهر الفائق * ثم الوصي يملك عتقه تحقيقاً لا تعليقاً حتى انه لو قال أنت حر اذا
 دخلت الدار فإنه لا يعتق والوارث يملك عتقه تحقيقاً وتعليقاً حتى انه لو علقه بدخول الدار عتق
 بدخولها كذا في غاية البيان * ولو قال اذ امت فانت حر على ألف وكذا اذا أدت الى ألفا بعد موتي
 فانت حر فادى الى وارثه استحق الاعتاق كذا في التمر ناشي * ولو قال لعبد ج عني حجة بعد موتي وأنت
 حر ولا مال له سواء يحج عنه حجة وسطاً ثم يعتقه الوارث ويسعى في ثلثي قيمته فان أوصى الميت مع هذا
 الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد والموصي له على أربعة ثلاثة أو باعه منها للعبد ويسعى
 للموصي له في ثلث ربع رقبته وللوارث في ثلثي رقبته كذا في محيط السرخسي * وان قال لعبد ارفع
 الى وصي بعدموتي قيمة حجة يحج بها عني وأنت حر انصرف الى قيمة الحجة الوسط واذا أدى قيمة
 الحجة الوسط وجب اعتاقه ولا يتوقف تنفيذ العتق على أداء الحج واذا عتق ينظر ان كان قيمة الوسط
 مثل قيمته أو أكثر فلا سعاية عليه ثم الوصي يحج عن الميت بثلث المؤدى من حيب يبلغ وان كان
 أوصى لرجل بثلث ماله مع ذلك فثلثا قيمة الحجة للورثة والثلث يقسم بين الموصي له بالثلث وبين
 الحجة أربعة ثلاثة أو باعه للحجة وربع الثلث للموصي له فان كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة
 العبد صار ثلث العبد وصية للعبد أيا ما يقسم الثلث بين العبد وبين الموصي له بالثلث والحجة أو باعا
 سهم للعبد وسهم للموصي له وسهمان للحجة يحج بذلك من حيث يباع كذا في شرح الزيادات للعتابي
 * ان قال لعبد ارفع الى وصي قيمة حجة فاذا دفعها اليه وجب بها عني فانت حر فهذا لا ينفذ العتق الا بعد
 الحج ولو أتى بقيمة حجة وسط لا يجبر الوصي على القبول فاذا أدى وجب تنفيذ العتق واذا أعتق سعى
 في ثلث قيمته للورثة قلت قيمة الحج أو كثرت ولا يأخذ الوارث شيئاً مما أداه العبد الى الوصي ولا
 يستسعون العبد قبل الحج وان أوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الوصي بكل ما أدى العبد ثم يعتق
 العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموصي له في ربع الثلث كذا في الكافي * ولو قال لعبد
 ج عني بعدموتي حجة وأنت حر فانت المولى في شوال فأراد العبد أن يخرج الى الحج والورثة أن
 يمنعوه في هذه السنة بل يؤخر الحج الى السنة القابلة فيوفي حقهم في ثلثي الخدمة ثم يحج بثلثه حتى
 لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج بأربعة أشهر ومسافة الحج في الذهاب والرجوع شهران يخدم
 الورثة أربعة أشهر ويصرف الى نفسه شهرين للحج ليستقيم الثلث والثلثان فاذا مات المولى في
 شوال فقالت الورثة للعبد اخرج والابنك فلم يخرج لا تبطل وصيته الا برضاه وان قال المولى ج

يا كاهاتين البيصتين لا يحنث حتى يأكلهما * وكذا لو حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يحنث حتى يأكلها قال
 محمد رحمه الله تعالى كل شيء يأكله الرجل في مجلس واحد أو يشربه شربة واحدة فالحنث على جميعها لا يحنث يا كل البعض وكل شيء اذا حلف
 على الواحد منه يحنث في قايله فاذا جمع بين اثنين أو أكثر فإنه يحنث في قايله * رجل قال لا امرأتين له ان أكلتاهما هذين الرغيصين فعبدته حر
 فأكلت كل واحدة منهما رغيصاً أو أكلت احدهما الرغيصين الاشياء كانت الاخرى الباقى عتق عبده * رجل حلف أن لا يأكل أرزاً فحسا

من الارزحسوا لا يكون حائثا لان ذلك ليس باكل * قال اذا حلف على اكل ما يؤكل لا يحث بالشرب وكذا لو كانت اليمين على العكس هذا اذا كان بالعربية وان كان بالفارسية كان حائثا لما قلنا * رجل حلف لا يغدي امراته اليوم بالنسبة لهم فاشترى رغيفا بالنسبة لهم ونحوها اذا كان بارا * رجل قال لغيره والله لا آكل من طعامك شيئا فان اكلت منه شيئا فهو على حرام فاكل من طعامه لقمة حثت في اليمين الاولى فان عادوا كل حث في قوله فهو على حرام ويلزمه كفارتان * رجل اكل شيئا سيرا (٤١) فقال له رجل آخر تريت فقال لعبدته حرام

كان تغدي قالوا لا يكون حائثا حتى ياكل اكل اكثر من نصف الشبع * حلف ان لا يذوق في منزل فلان طعاما ولا شرا فاذن فيه شيئا أدخله في فيه ولم يصل الى جوفه كان حائثا وهو على الذوق وان كان قال له رجل تغد عندى اليوم خاف ان لا يذوق في منزله طعاما ولا شرا فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق * رجل قال انجر على حرام والخنزير على حرام اختافوا فيه والصحيح انه يكون عينا وذو كرم الناطق انه اذا اكل من الخنزير لقمة وشرب من الخمر شربة يلزمه الكفارتان * رجل حلف ان لا ياكل حراما فاشترى بدوهم الغصب طعاما واكل لا يكون حائثا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى الحرام المطلق في اليمين ما هو حرام عند الكل بدليل لا شبهة فيه (فصل في اليمين على الشرب) رجل حلف ان لا يشرب نبيذ زبيب فشرى نبيذ المشمش كان حائثا لانه زبيب * رجل حلف ان لا يشرب هذا الماء فانجمد فاكاه لا يكون حائثا فان ذاب وعاد ماء فشرى كان حائثا * رجل حلف ان يشرب من قدح فلان فصب من قدح فلان على يده وشرب لا يكون حائثا لان الشرب من القدح ان يضع فيه على القدح * رجل حلف ان يشرب من وسط الدجاجة فشرى من موضع

صفي في هذه السنة وانت حرفت الاولى في شوال فلو ورثة ان عنه وفي هذه السنة لحقهم في ثلثي الخدمة فاذا منعوه بطلت وصيته لغوات شرط العتق وهو اداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبدته ج عني بعدموتي بخمس سنين وانت حرفته بخدمة الورثة الى ان تجي ذلك السنة فاذا جاءت تلك السنة يخرج ويحج فاذا حج يجب اعتاقه ويسعى للورثة في ثلثي قيمته وان قال ادالي ألفا حج بها فانت حرفت بعتق العتق باداء الالف دون الحج بخلاف قوله اذا اديت الى ألفا حج بها فانت حرفت بعتق مالم يحج كذا في شرح الزيادات للعتابي * سئل الفقيه ابو جعفر عن الرجل قال لعبدته صم عني يوما وانت حرفت او قال صم عني ركعتين وانت حرفت عتق العبد صام او لم يصم صلي او لم يصل كذا في الذخيرة * ولو قال لورثته اذا ادى اليكم عبدى فلان بعدموتي كره فهو حرا وقال فاعتقوه فاني بالردى وقبل الوارث لا يعتق ولو ادى الوارث لا يعتق الا بعتق الوارث او الوصي او القاضي كذا في الكافي والله اعلم بالصواب (الباب السادس في التدبير)

التدبير على نوعين مطلق ومقيد (فالطلق) ما علق عتقه بموته من غير انضمام شيء آخر اليه كذا في الينابيع * (وله الفاظ) قد يكون صريح اللفظ مثل ان يقر انك مديون او يقر انك قد يكون بلفظ التحريم او اعتاق نحو ان يقول انت حر بعد موتى او حررتك بعد موتى او انت معتق او عتيق بعد موتى وقد يكون بلفظ اليمين بان يقول ان مت فانت حر او يقول اذا مت او متي مت او متي مات او ان حدث لي حدث او متي حدثي وكذا اذا ذكر في هذه الالفاظ مكان الموت الوفاة او الهلاك وقد يكون بلفظ الوصية وهو ان يوصي لعبدته بنفسه او بقربته او بعتقه او بوصية يستحق من جلائها رقبته او بعضها نحو ان يقول اوصيتك بنفسك او رقبته او بعتقك او كل ما يعبر به عن جميع البدن وكذا لو قال اوصيتك بثلث مالي كذا في البدائع * ولو اوصى لعبدته بسهم من ماله عتق بموته ولو اوصى له بجزء من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج * ولو قال لعبدته انت مديون بعد موتى يصير مديرا للحال وكذلك لو قال اعتقتك فانت حر بعد موتى او عن مديونتي او انت حرفي موتى او مع موتى كذا في محيط السرخسي * وحكم المطلق اذا كان حيا لا يجوز بيعه ولا هبته ولا تزوج عليه ولا تصدق به ولا رهنه وله اعتاقه وكتاتبه كذا في السراج الوهاج * فان باعه وقضى القاضي بجواز بيعه ثم ذبحه او يكون فسخا للتدبير حتى لو عاد اليه يوما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية * والمولى ان يستخدمه ويؤجره وان كانت أمة وطثها وله ان يزوجهما كذا في الكافي * واكسابه ومهر المدبرة وأرشها للمولى كذا في الينابيع * فان مات المولى عتق المديون ثلث ماله حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في تلبية كذا في الكافي اذا كان على المولى دين مستغرق لرقبة المديون سعى في جميع قيمته لعزماء المولى كذا في غاية البيان * وولاء المديون لمدبره ولا ينتقل عنه وان عتق من جهة غيره صورته المدبرة اذا كانت بين اثنين جاءت بولد فادعاه أحدهما ثبت نسبه وغرم شريكه والولاء بينهما وكذا المديون بين شريكين أعتقه أحدهما وهو مؤسر فضمن عتق ولم يتغير الولاء كذا في الايضاح (أما المقيد) فهو ان يعلق عتق عبده بموته موصوفا

(٦ - (الفتاوى) - ثاني) لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث أو الربع كان بارا * رجل حلف ان لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرى في داره مرة وفي بستانه مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حائثا * رجل حلف ان لا يشرب ماء فشرى ماء القليلة لا يكون حائثا لانه ليس بماء مطلق بمنزلة ماء القضبان * رجل حلف ان لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرى في كرومها وفي ضياعها قالوا ان شرب في عمران القرية أو في كروم متصلة بالقرية كان حائثا وان شرب فيما لا يكون متصلا بال عمران لا يكون حائثا * رجل حلف

بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل جوفه قالوا ان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائثا فاشرب بعد ذلك كذا حائثا ولو
صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنت * رجل عاتبته امرأته في شرب المسكر فقال ان تركت شربه فعلى كذا فسادا ميعزم أن لا يشرب
شربة إلا أنه لم يشرب لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يشرب خمر أبدا يسكر منه فصب شرابا مسكرا في شرابه لا يسكر فشربه منه ان كان
المختلط بحال لو شرب منه يسكر كان حائثا (٤٢) * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخارا فخرج الى قصر الجحوش ثم

عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان
نوى بقسوله مادام بخارا اقامة
السكنى وكان سكناه بخارا كان
حائثا وان نوى اقامته ببذنه فاذا
خرج الى قصر الجحوش لا يبقى الجمين
وان لم يكن له نية فخرج بنفسه
كفاه * رجل حلف اكر من نبيذ
خو رم قال الشيخ الامام هذارجه
الله تعالى هو على النى لان شارب
الخمر عند الفسقة يسمى نبيذ خوار
* ولو قال اكرى خو رم قال رحمه
الله تعالى هذا يقع على كل مسكر
نبا كان أو لم يكن وقال القاضي
الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى
في عرفنا اسم النبيذ يقع على كل
مسكر من ماء العنب نبا كان أو
مطبوخا واسم في يقع على الخمر
خاصة وسبب يقع على كل مسكر
من العنب أيضا وعليه الفتوى
* رجل حلف أن لا يشرب خمر
ولا مثله ولا كذا وكذا من
الاشربة فشرب واحدا منها كان
حائثا كولو قال والله لا آكل خبزا ولا
لحما إذا كل أحدهما كان حائثا *
ولو عطف ولم يعد حرف النفي كما
لو قال لا أشرب خمر ومثله وكذا
فكذلك الجواب * رجل حلف
أن لا يأكل من اللحم الذي يجيء
به فلان فجاء فلان بلحم فشواه
ووضع تحته خبزا أو جعله جوذا با

بصفة أو بموته وشرط آخر نحو أن يقول ان مت من مرضي هذا أو من سفري هذا فانت حر وتحر
ذلك مما يحتمل أن يكون موته على تلك الصفة ويحتمل أن لا يكون وكذا اذا ذكر مع موته شرطا
آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع * وحكمه اذا مات على تلك الصفة كما في
المطلق وفي الحياة للمولى أن يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتملك وغيرها كذا في
السراج الوهاج * روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال ان مت ودفنت أو غسلت
أو كفنت فأنت حر فليس بمدبر وان مات وهو في ملكه استحب له أن يعتق من الثلث كذا في الينابيع
* ومن المقيد أن يقول ان مت الى سنة أو الى عشر سنين كذا في الهداية * ولو وقته بوقت لا يعيش
مثله اليه بان قال ان مت الى مائة سنة فأنت حر ومثله لا يعيش الى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن
ابن زياد وهو المختار كذا في التبيين * واذا قال لعبدك أنت حر يوم أموت ولم ينو النحر كان مدبرا
مطلقا وان نوى النهار دون الليل كان مدبرا مقيدا كذا في الظهيرية * وان قال أنت حر قبل موتي
بشهر فمضى شهر فانت يعتق بالاجماع لكن من الثلث عند أبي بكر الاسكاف وقال أبو القاسم من
جميع المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو الليث وهو الصحيح كذا في الغياثة * وان
مات قبل مضي الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي * ولو قال أنت حر بعد موتي بيوم لا يكون
مدبرا وله أن يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا
باعتق الوارث كذا في فتاوى قاضخان * وبؤمر الوارث باعته استحقاقا كذا في التهذيب * ولو
قال أنت حر بعد موتي وموت فلان أو قال بعد موت فلان وموت فلان فهذا لا يكون مدبرا مطلقا في الحال
فان مات فلان أولا والغلام في ملك المولى الا أن يصير مدبرا مطلقا وان مات المولى قبل موت فلان
لا يصير مدبرا وكان للورثة أن يبيعه كذا في المحيط * ولو قال أنت حر الساعة بعد موتي يعتق بعد
الموت كذا في الظهيرية * رجل قال لعبدك لا سيبل لاحد عليك بعد موتي قالوا يصير مدبرا كذا في
فتاوى قاضخان * روى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال أنت مدبر عن فلان فهو مدبر عن
نفسه كذا في محيط السرخسي * ولو قال أو صيت برقبته لك فقال لا قبل فهو مدبر وليس رده بشئ
كذا في خزانة المفتين * رجل قال لعبدك له أحد كذا حر بعد موتي وله وصية مائة ثم مات عتقا وله ما
وصية مائة درهم بينهما ولو قال لكل واحد منكما مائة درهم بطلت احدي المائتين لان أحدهما
عبد فلا يصح الوصية له كذا في الظهيرية * ولو قال ان ملكتك فأنت مدبر فلك بعضه لم يصير مدبرا
كذا في العتبية * ولو قال لامة لا علمكها اذا اشتريتك فأنت حرة بعد موتي أو قال ان اشتريتك ومات
فأنت حرة فاشترها تصير مدبرة فان أعتقها ثم ارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت فاشترها لم تكن
مدبرة حتى لو مات لا تعتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * ولو قال لامة ان ملكتك فأنت حرة
بعد موتي فولدت ثم اشترها تصير الام مدبرة دون الولد ولو قال المولى ولدت قبل التدبير وقالت بل بعده
فالقول للمولى مع عيئه على علمه والبينة لها ولو قال لامتنين ان ملكتك فانت مائتان بعد موتي
بشهرين فلك احدهما وولدت عنده ثم ملك الاخرى عتقتا عن دبره وولد الاولى رقيق كذا في محيط

السرخسي

بما يجيء به

فلان فجاء فلان بمحمص فطبخه وأكل الخائف من تلك المرقعة وفيه طعم الجص كان حائثا * رجل خاصمته امرأته من جهة شرب الخمر فحلف
أن لا يشرب خمر من هذا الجنس ثم جاء فأكل قبيته لا يكون حائثا * رجل قال بالفارسية اكر كسي راني بعدد هم فامرأته كذا قال الجمين على
مانوى ان نوى السقي لا يحنت بالاهداء وان نوى الاهداء لا يحنت بالسقي وان لم ينو شيئا فان دفع وسقي كان حائثا في عيئه * رجل قال لعبدك ان

سقيت الجار فانت حر فذهب العبد بالجار الى الساعه لم يشرب عني العبد به ساعه وان لم يشرب * حلف ان لا يشرب من هذا الماء العذب قصب
في ماء ملح فطلب الماء فشربه لا يحنت * وكذا لو حلف على الماء المالح فصربه على العذب * ولو حلف أن لا يشرب لبن المعز وأخذ لبن المعز
وشاخصه بلبن الضأن ولبن الضأن غالب فشربه لا يحنت * ولو حلف على معز بعينه أن لا يشرب لبنها فخلط لبن بلبن ضأن ولبن الضأن غالب ثم
شربه كان حائثا بخلاف غير المعين * ولو حلف أن لا يشرب اللبن فخلط لبن النعم (٣) بالماء ان ظهر لون اللبن وطعمه كان حائثا * ولو

حلف أن لا يشرب من هذا الحب
فأخذ الماء من الحب بأناه وشربه
لا يحنت في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى ما لم يضع فاه على الحب
قبيل هذا اذا كان الحب ملائ
فان لم يكن فاعترف منه وشرب
يحنت في قولهم * وكذا لو حلف
أن لا يشرب من هذه البئر أو الجرة
فان كانت ملائنة فعند أبي حنيفة
رحمته الله تعالى لا يكون حائثا ما لم
يضع فيه عليها * وكذا لو حلف أن
لا يشرب ماء زمزم فشرب ماء زمزم
بأي وجه شرب كان حائثا وان صب
ماء زمزم في ماء آخر يعتبر فيه
العالم * ولو حلف أن لا يشرب
ماء السماء فاجتمع المطر في مكان
فشرب كان حائثا بأي وجهه شرب
ولو حلف أن لا يشرب من الفرات
فشرب منه كرا كرا كان حائثا
في قولهم وان أخذ الماء بانية أو
اغترف أو سقاء غيره لا يحنت في
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو
شرب من نهر ياخذ الماء من الفرات
لا يحنت في قولهم ولو حلف أن لا
يشرب من ماء الفرات فشرب من
ماء الفرات بانية أو بالاغتراف
أو كرا أو شرب من نهر ياخذ الماء
من الفرات كان حائثا وان شرب
من نهر لا ياخذ الماء من الفرات
وانما ياخذ من واد آخر كالدجلة
ونحوها لا يكون حائثا * ولو حلف

السرخسي * ولو قال أنت حر بعد كذا ملك قلنا ما بعد موتك فلكم قلنا كان مدبراً وكذا قاله اذا
كلمت فلانا فانت حر بعد موتك فلكم صار مدبراً كذا في البدائع * رجل قال لعبدك أنت حر بعد
موتي ان لم تشرب الخمر فاقام أشهراً بعد موت المولى ولم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل أن يعتق بطل
عقده فان رفع الامر الى القاضي بعد موت المولى قبل أن يشرب الخمر فامضى فيه العتق ثم شرب الخمر
بعد ذلك لم يرد الى الرق كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا قال أنت حر بعد موتك
ان شئت الساعة فشاء العبد من ساعته فهو حر من الثلث بعد موت المولى فان نوى بالمشيئة بعد الموت
فليس للعبد مشيئة حتى يموت المولى فان مات فشاء عند موته عتق من الثلث بغير تدبير كذا في
النيابيع * وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول الصحيح أنه لا يعتق الا باعتاق من الورثة أو الوصي
وبه حزم الحاكم في مختصره كذا في النهر الغائق * ثم في ظاهر الجواب تعتبر المشيئة بعد موت
المولى في المجلس كذا في غاية السروجي * ولو قال لعبدك أنت حر ان شئت بعد موتك فمات المولى
وقام العبد من مجلسه الذي علم فيه بموت المولى أو أخذ في عمل آخر فان ذلك لا يبطل شيئاً مما جعله
اليه كذا في البدائع * واذا قال غيره دبر عبدك فاعتقه المأمور لا يصح واذا جعل الرجل أمر
عبدك الى صبي فقال دبره ان شئت فدبره فهو جائز سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط * قال
لرجلين دبراً عبدك فدبره أحدهما جاز ولو جعل أمره في التدبير اليهما بان قال جعلت أمره اليكما في
التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدر * رجل قال في مرضه أعتقوا عني فلانا بعد موتي
ان شاء الله تعالى أو قال هو حر بعد موتك ان شاء الله تعالى في الاستحسان يصح الاستثناء في قوله هو
حر ان شاء الله ولا يصح في الامر بالاعتاق كذا في فتاوى قاضيتان * ذكر في الزيادات ومن دبر عبده
على ألف فقبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * عبد بين رجلين دبراً أحدهما فعلى
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر التدبير على نصيب المدبر وللشريك الساكن في نصيبه
خيارات خمسة ان كان المدبر موسراً ان شاء دبر نصيبه كادبر وكان مدبراً بينهما فاذا مات أحدهما
عتق نصيبه من الثلث ويسعى في نصف قيمته للثاني الا اذا مات الا آخر قبل أخذ السعاية بطلت
السعاية وان شاء أعتق فاذا أعتق صح عتقه وللمدبر أن يرجع على المعتق نصف القيمة مدبراً
والولاء بينهما والمعتق أن يرجع على العبد بما ضمن وان شاء المدبر أعتق وان شاء استسعى العبد
وان شاء استسعى فاعتق اذا أدى ذلك النصف وللمدبر أن يرجع على العبد فيستسعيه فاذا أدى
عتق كله وان مات المدبر قبل أن ياخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وان
شاء تركه كذلك فاذا مات يكون نصيبه موروثاً عنه للورثة فيكون الخيار للورثة في العتق والسعاية
ونحوه وان مات المدبر عتق ذلك النصف من الثلث ولغير المدبر أن يستسعى العبد في نصف قيمته
والولاء بينهما وان شاء ضمن المدبر قيمة نصيبه اذا كان موسراً فالولاء كله للمدبر وللمدبر أن يرجع
بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الا آخر كاملاً
للورثة وخيارات أربعة ان كان المدبر معسراً وليس له حق تضمين المدبر كذا في التتارخانية * عبد

أن لا يشرب ماء فرائنا أو من ماء فرائ فشرب ماء عبداً من دجلة أو نحوها كان حائثاً * رجل حلف أن لا يشرب عصيراً فعصر حبة عنب أو
عنقوداً في حلقه لا يكون حائثاً ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائثاً ولو قال لا يدخل العصير في حلقى كان حائثاً في الوجهين قال رضي الله
تعالى عنه هذا في عرفهم أما في عرفنا ينبغي أن لا يكون حائثاً لان ماء العنب لا يسمى عصيراً في أول ما يعصر * رجل حلف أن لا يشرب الشراب
ولم ينوش شيئاً كان اليمين على الخمر قال رضي الله تعالى عنه في عرفنا يقع اليمين على كل مسكر * رجل قال لا مرأته وفي يدها قدح من ماء ان شربت

هذا الماء أو وضعته أو صبيته أو أعطيته أنساها فانت طالق قالوا أرسل فيه ثوبا أو ثوبا حتى تاشف الماء قال رضي الله تعالى عنه وهذا إذا قال في يمينه أو شيئا منه فإن لم يقل أو شيئا منه فشرِب البعض وسب البعض لا يكون حائثا * رجل عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر عتبا بما را المعاني كلام الناس * (فصل في اللبس والكسوة والخياطة) * رجل حلف أن لا يلبس ثوبا غزل فلانة فلبس ثوبا (٤١) من غزلها ان نوى عين الغزل لا يكون حائثا لانه نوى حقيقة كلامه فصحت نيته كالحلف

أن لا يشرب الماء ونوى جميع المياه
تصح نيته وإن نوى ما لا يمكن * ولو
حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها
فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها
لا يكون حائثا وإن كان غزل غيرها
جزأ من مائة جزء سواء كان غزلها
مختلطا أو كان غزل كل واحد منهما
في طرف وهذا كالحلف أن لا
يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين
فلان وبين غيره لا يكون حائثا ولو
حلف أن لا يلبس من نسج فلان
فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره كان
حائثا ولو قال ثوبا من نسج فلان
فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره
إن كان ينسجه واحدا فنسجه
اثنان لا يكون حائثا وإن كان ثوبا
لا ينسجه إلا اثنان فلبس كان حائثا
ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل
فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل
غيرها كان حائثا وإن كان غزل
فلانة خيطا واحدا ولو حلف أن
لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا
نسجه غلمان فلان إن كان فلان
نسج بنفسه لا يكون حائثا وإن
كان لا ينسج بنفسه يكون حائثا
لو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة
فلبس ثوبا خيطا بغزل فلانة لا
يكون حائثا * وكذا لو لبس ثوبا
فيه سلكة من غزلها ولو لبس تسكة
من غزلها حنث في قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول

بين شريكين مدبرا معا فقال كل واحد قد دبرتك أوقال كل واحد نصيب منك مدبر أوقال كل واحد
إذا مات فانت حر أوقال كل واحد إذا مات فانت حر بعد موتى أوقال كل واحد أنت حر بعد موتى
وخرج الكلام منهما معا صار مدبرا لهما كذا في شرح الطحاوي * فإذا مات أحد هـ سماعه نصيبه
من الثلث والاخر بالخيار ان شاء أعتق وان شاء كاتب وان شاء استسعى وليس له أن يتركه على
حاله فإذا مات الباقي منهما قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ان كان يخرج من الثلث وان قالا
إذا ماتنا فانت حر وأنت حر بعد موتنا وخرج كلامهما معا لا يصير مدبرا الا إذا مات أحد هـ ما يصير
نصيب الباقي منهما مدبرا وصار نصيب الميت ميراثا لورثته ولهم الخيار ان شاؤا أعتقوا وان شاؤا
دبروا وان شاؤا كاتبوا وان شاؤا استسعوا وان شاؤا ضمنوا الشريك ان كان موسرا وإذا مات
الأخر عتق نصيبه من الثلث * مدبرة بين رجلين جاءت بولد ولم يدعه أحد هـ هما فهو مدبر بينهما
كاهه فان ادعاه أحد هـ ما في الا تحسان يثبت نسبه وصار نصف الجارية أم ولده ونصفها مدبر على
حاله للشريك ويغرم المدعي نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الولد مدبرا ولا يضمن نصف قيمة الام
فان مات المدعي أولا عتق نصيبه بغير شيء ولا يضمن للساكت شيئا وتسعى في نصيب الاخر في قولهم
جميعا فان مات الاخر قبل أن يأخذ السعاية عتق كلها ان خرجت من ثلث ماله وبطلت السعاية
عنها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان مات الذي لم يدع أولا عتق نصيبه من الثلث ولا
تسعى في نصيب الاخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * ولو لم يمت واحد منهما
حتى ولدت ولدا آخر فادعاه الثاني ثبت النسب استحسانا ولا يضمن لشريكه شيئا من الولد عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لانه ولد للشريك وولد أم الولد لا قيمة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا
لهم او يضمن نصف العقر وان ادعى الاول الثاني أيضا يضمن نصف قيمته مدبرا وعليه نصف العقر
بالوطء الثاني كذا في محيط السر حسي * المدبرة بين رجلين ان جاءت بولد ادعيا جميعا معا يثبت
نسبه منهما جميعا وصارت الجارية أم ولدهما جميعا ويبطل التدبير كذا في البدائع * رجل كتب
في كتاب الوصية أن عبده فلانا حر بعد موته ولم يسمع منه أحد ثم مات وحدث الورثة لما وجد في
كتاب الوصية فهو مملوك لانهم أنكروا اعتاقه وان ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع
أيمانهم على عايم كذا في الفتاوى الكبرى * اذا دبر الرجل مافي بطن جاريته فهو جائز فان ولدت
بعد ذلك لا قر من ستة أشهر فهو مدبر وان ولدت لا كثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا في الظهيرية
* دبر مافي بطن أمته لا يبيعه ولا يهبها ولا يعمرها حتى تضع حملها كذا في محيط السر حسي * ولو
ولدت ولدين أحدهما لاقل من ستة أشهر والثاني لا كثر منها يوم فهما مدبران كذا في الينابيع ولو
دبر مافي بطن أمته ثم كاتب الامة يجوز فان وضعت بعدها القول ولدا لاقل من ستة أشهر فهو
مدبر مقصود بالتدبير من جهة المولى ومكاتب تبعا للام فان أدت الام بدل الكتابة الى المولى عتقا
بالكتابة وان لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الام مكاتبة على حالها وان لم يمت المولى
لكن ماتت الام سعى الولد فيما على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج

محمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى ويكره لبس التكة من الحر مرفى قولهما

جميعا لانه مستعمل للحريم وان لم يكن لابسا ولو كانت العروۃ أو الزر من غزلها لا يكون حائشا في عين اللبس ولا يكره * وكذا لو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائشا * وكذا الزيق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزلها روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائشا واذا كان حائشا في الرقعة كان حائشا في اللبنة والزيق أيضا لانه لا يسمى لابسا * وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ

الحالف خرقه من غزلها قدر ثوبين ووضع على عورته لا يكون حائشا لأنه لا يسمى لا بلسا ولو لبس من غزلها قلنسوة أو شبكة يقال له بالكلية كان حائشا * وكذا الجورب ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس من غزلها عمامة لا يكون حائشا لأنها ليست بثوب حتى لا تجوز في الكفارة وإن لم يقل ثوبا فاعتهم بغزلها كان حائشا وقال بعض الناس إذا رقع قميصه بخرقه من غزلها لا يكون حائشا وقال لا يلبس من غزلها أو قال لا يلبس ثوبا من غزلها ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلما بلغ الثوب (٤٥) السرة ولم يدخل يديه في كفه ورجلاه بعد تحت

اللقاف كان حائشا لأنه لا يلبس ولو حلف لا يلبس السراويل أو الخفين فادخل إحدى رجله في السراويل أو لبس إحدى خفيه لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فالق عليه وهو نائم ثم رفع عنه وهو نائم قال البخاري رحمه الله تعالى لا يكون حائشا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعن عيسى بن أبيان ومحمد وجهما الله تعالى أنه يكون حائشا قال المقيس القياس ما قاله البخاري وبه نأخذ وإن ألقى عليه وهو نائم فلما انبثأ لقاه من نفسه لا يكون حائشا وإن تركه حتى استقر عليه كان حائشا * ولو ألقى عليه وهو منتبه حنث علم بذلك أو لم يعلم كذا قاله أبو نصر رحمه الله تعالى * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس كسا من غزلها كان حائشا لأنه ثوب * ولو قال أكره شتي ثوبين من اندرايد فانت طالق فوضع يده على غزلها أو خاطبه قميصا لا يكون حائشا حتى عن أبي مطيع رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا في آخر عمره فأشار برأسه أنه لا يقع الطلاق قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا دليل على أن المفتي إذا سئل عن مسألة ففكر رأسه بالجواب بلا أو بنعم يؤخذ بذلك بخلاف الوصية فإنه لا يؤخذ فيها بالاشارة وكذلك في الشهادة

من ثلثه يعتق بحكم التدبير وتبقى الام مكاتبه على حالها وإن لم يمت المولى لكن ماتت الام سعى الولد فيمسا على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بحكم التدبير ويرأى عن بدل الكتابة وإن كان لا يخرج من ثلث ماله يعتق بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعيه بجهة التدبير ويلزم السعي في الباقي من رقبته بجهة التدبير وبعد هذا يخبر أن شاء مضي في الكتابة وإن شاء مضي في السعي بجهة التدبير وإن كان بدل الكتابة أكثر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا كانت الام بين اثنين دبر أحدهما في بطنها فهو جائز فان ولدت بعد هذا الأقل من ستة أشهر صار نصيبه مدبرا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون للساكت في نصيبه خيار خمسة إن كان المدبر موسرا إن جاءت بالولد لا أكثر من ستة أشهر لا يصير نصيبه مدبرا وإذا كانت الام بين اثنين قال أحدهما ما في بطنك حر بعد موتى وقال الآخر للامة أنت حر بعد موتى فولدت بعد هذه المقالة لأقل من ستة أشهر فالولد كله بصير مدبرا بينهما ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد وأما في الام فللذي لم يدبر الام في نصيبه خيار خمسة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان المدبر موسرا وإن ولدت لا أكثر من ستة أشهر من وقت هذه المقالة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصف الجارية مدبرا للذي دبرها وبصير نصف الولد مدبرا لاتباع الجارية فان اختار الساكت بعد ذلك تضمين المدبر قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان له على المدبر بسبب الولد وإن اختار الساكت استسعاء الجارية في نصف قيمتها ليس له أن يستسعي الولد بعد ذلك وإن صار نصف الولد مدبرا لأنه صار مدبرا تبعاً وإذا كان تبعاً في التدبير يكون تبعاً في السعي أيضاً كذا في المحيط * ولو أن جارية بيز رجلين وهي حامل فدبر أحدهما ما في بطنها وأعتق الآخر فالذي دبره أن يضمن المعتق نصف قيمة الام وليس للمدبر تضمين الحمل كذا في الينابيع * تدبر الصبي عبده لا يصح ويستوى فيه التجيز والتعليق ببلوغه حتى إذا قال الصبي لعبده إذا أدركت فانت حر بعد موتى لا يصح وكذلك المجنون والمعتوه الغالب لا يصح تدبيرهما ولا يصح تدبير السكران وكذلك المكروه على التدبير إذا دبر يصح تدبيره والمكاتب إذا دبر مملوكا من كسبه لا يصح وكذا العبد المأذون له في التجارة إذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط * وجل دبر عبده ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله بخلاف ما إذا أوصى برقبته لأنسان ثم جن ثم مات حيث تبطل الوصية كذا في خزائن المفتين * دبر الذمي عبده ثم أسلم يعتق بالسعي فان مات المولى قبل الفراغ من السعي عتق وبطلت السعي فلو صالحه المولى من دبر حكم على أكثر من قيمته ويحز يتنقض الصلح في حق الفضل ويسعى في مقدار قيمته * حر بي دخل دارا بامان فدبر عبده ثم أسرا الحر بي يعتق المدبر ولو دبر عبده في دار الحرب ونجح الينا فاسلم العبد يجبر على بيعه * وإذا العبد المدبر ولحق بدار الحرب أو أسره أهمل الحرب ثم أخذه المسلمون فاسلم رد على مولاه ويكون مدبرا كذا في محيط السرخسي * من قال لعبده أنت حر أو مدبر فانه يؤمر بالبيان فان قال عيبته الحرية يعتق وإن قال عيبته التدبير صار مدبرا وإن مات قبل البيان والقول في العمة فانه يعتق نصفه بجانا من جميع المال

لأن ذلك أمر يتعلق بالله * وجل حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها وعلمه من غزلها غيرهما كان حائشا لأن العلم تبسح محض لا يعتبر * وكذا لو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا بعلمه من غزل فلانة لا يكون حائشا وإن كان في الثوب شيء يسير غير العلم من غزلها كان حائشا * وكذا لو لبس ثوبا بعلمه من الحر ير لا يكره ذكر في النوادر ولم يقدر العلم بشيء وعلى فقال لأن العلم تبسح محض * وكذا ذكر شمس الأئمة السير خسي رحمه الله تعالى في شرح السير لأنه لا بأس بالعلم من الحر ير ولم يقدر العلم بشيء وعلى فقال لأن العلم تبسح * ولو

ليس ثوباً بالنسبة من الحر مكره في ظاهر الرواية وفريق في ظاهر الرواية بين البينة وبين العلم في حكم الكراهة ووجهه هو أن ما هو المقتضى من ليس الثوب وهو دفع الحر والبرد يتعلق تمامه بالبينة فلا تكون البينة تبعاً بخلاف العلم * ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزل فلانة فليس ثوب من غزلها وغزل غيرها الآن غزل غيرها في آخر الثوب أو في أوله فقطع من الثوب ما هو من غزلها وليس له أن كان حائشاً وان لم يبلغ ذلك لا يكون حائشاً * ولو (٤٦) ليس ذلك الثوب قبل أن يقطع منه ما هو من غزل غيرها لا يكون حائشاً * ولو حلفت

امرأة أن لا تلبس من غزل نفسها ثوباً فلبست خماراً أو مقنعة لا تحنت في عينيها * وكذا العمامة لان ذلك ليس بثوب ولهذا لا يجوز في الكفارة إلا أن تكون عمامة لو تلفت بها كانت أزاراً أو رداءً أو يقطع من مثلها قميص أو سراويل فيمنع ذلك تكون حائشة لان ذلك يجوز في الكفارة * حلف الرجل أن لا يدخل ثمن غزلها في سودزيانه فباع الخالف ثوباً من امرأته واشترى بثمن الثوب كسوة لولده الصغير قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان اشترى بثمن الثوب لولده الصغير ثوباً يقضى بمثل ذلك الثوب حق الولد عليه كان حائشاً سواء اشترى ثوباً لولده باذنها أو بغير اذنها لانه قضى بثمن الثوب حقاً على نفسه وصار كأنه اشترى الثوب بنفسه فحلت * وان اشترى لولده أفضل مما يستحق عليه فان اشترى باذنها لا يكون حائشاً لانه لما اشترى باذنها صار مشترياً لها فان اشترى بغير اذنها كان حائشاً لانه صار مشترياً لنفسه * ولو قال لامرأته اكرري سمان ثوباً بكار أكديا بسودزيان من درآيد فكدت فباعته غزلها فاشترت بثمنه نعاماً وسقت زوجها لا يكون حائشاً في عينه لانه لم يدخل عين الغزل ولا ثمنه في سودزيانه لان الدخول في سود

ونصفه بالتدبير ان خرج عتق وان لم يكن له مال غيره عتق النصف بحافا ويسعى في ثلثي النصف وهو ثلث الكل ولو كان عبيد فقال أحدهم مدبراً أو حر ومات قبل البيان ولا مال له غيره ما والقول في الصحة عتق ربع كل واحد منهما بحافا من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث ويسعى كل واحد في نصف قيمته على كل حال ولو قال أنما حران أو مدبران والمبئلة بحالها عتق نصف كل واحد بالعتق البات ونصف كل واحد بالتدبير هذا اذا كان القول في الصحة وان كان القول في المرض يعتبر بذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوي * ولو قال في صحته لعبد مدبره أحدكم مدبراً والاخر حراً ولا مال له غيره ما ومات قبل البيان عتق القن من كل المال والمدبر من الثلث ولو عكس فقال أحدكم حر والاخر مدبر فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه اخبار تقدم أو تأخر وعند محمد رحمه الله تعالى يعتق نصف كل واحد من كل المال والنصف بالتدبير من الثلث وكذا لو قال أحدكم حر والاخر مدبر يعتق القن والمدبر مدبر بحاله وهذا قولهم كذا في الكافي * ولو قال مدبرين له أحدكم حر فخرج من عنده فرد من هذين المدبرين ودخل عليه عبد فقال للمدبر الثابت والعبد لداخل أحدكم مدبر يعتق المدبر الذي خرج بعد قوله أحدكم حر والعبد لداخل على حاله لا يعتق شيء منه وبقي المدبر الثابت مدبراً وان قال مدبرين ولقن له في صحته أحدكم مدبراً وأحد الباقين حر ومات قبل البيان كان للقن نصف العتق البات فيعتق من العبد نصفه ويسعى في النصف الباقي ونصف العتق بين المدبرين فيعتق من كل واحد منهما ربعه من جميع المال بالعتق البات وثلاثة ارباع من الثلث بالتدبير وكذا لو عكس المسئلة بان قدم الحرية وقال أحدكم حر وأحد الاخرين مدبر يكون نصف العتق البات للقن ونصفه للمدبر لكل واحد اربع وهو رواية الزيادة وذكروا الامام قاضيان الصحيح ما ذكره في الزيادات كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولو قال أحدكم مدبراً والباقيان حران عتق القن ونصف كل مدبر بالاعتاق ولو قدم العتق فقال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتاق ولو قال مدبر وقنين أحدكم مدبراً والباقيان حران عتق القنان من كل المال والاول خبر ولو قال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتاق وثلثا كل واحد منهم من الثلث بالتدبير وكذا لو كانوا عبيداً فقال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو عكس فقال أحدكم مدبراً والباقيان حران عتق من كل واحد ثلثا من كل المال وما بقي من الثلث كذا في الكافي * ولو قال لثلاثة أعبد أحدهم مدبراً ثلثان منهم حران أو مدبران ومات قبل البيان وكان القول فيه في حاله الصحة عتق من كل واحد ثلثه بالاجاب البات وبقي ثلثا المدبر مدبراً كما كان وصار ربع كل واحد من العبيد مدبراً أيضاً بالتدبير فان كان له مال يخرج رقبة وسدس من الثلث عتق المدبر المعروف كله وعتق من كل واحد من العبيد ثلاثة أسداس ونصف سدس الثلث بالعتق البات والربع بالتدبير وان لم يكن له مال قسم الثلث على قدر سهامهم وحق المدبر المعروف في الثلثين وحق العبد في النصف وأقل حساب له ثلث ونصف ستة وحق المدبر المعروف في أربعة وحق العبيد في ثلاثة فبلغ سهام الوصية

سبعة

ولو قال اكرري زينة ثوباً كركره ثوباً بسودزيان من

درآيد فكدت فغزلت وألبست نفسها وصيبتها لا يحتمل الزوج لانه لم يدخل في ملكه شيء * وكذا لو قضت ديناً على زوجها بغير اذنه أو عملت في البيت من الخبز والطبخ ونحو ذلك * رجل حلف أن لا ياكل ثمن غزلها أو وهب ابن لابنتها ثم وهب الابن للخالف فاشترى الخالف به شيء بأكبر لا يحتمل في عينه وان اشترى قبل أن تهيبها كل الخالف حنت لان في هذا الوجه كل عوض ملكها فكان آكل ثمن غزلها أم

اذ لو هبت لابنهم وهب الابن للمالك فقد اختلف الملك واختلاف الملك كان اختلاف العبد فلا يثبت * امرأة حلفت أن لا تلبس هذه
المنقصة فاحتج بها على الغزاة ثم نقض ورد عليها فتقنت حنت في عيها لانها عادت بمنقصة لا بصنعة حادثة فتحنث * رجل حلف الرجل أن لا
يجلس على هذا البساط فخطب جانباه وجعل يخرج ثم نقض وعاد يسأط فجلس عليه كان حائثا * رجل قال لامرأته ان غمت على ثوبك فانت
طالق فأتكا على وسادتها وجلس عليها لا يكون حائثا وان اضطجع على فراشها (٤٧) أو وضع جنبه أو أكثر بدنه على ثوب من

ثوبها كان حائثا * ولو قال لها
أكرم من ترابيوشا ثم أكرمه
خویش فانت طالق ثم ان المرأة
دفعته الى زوجها كبريا ليسخبه
لها باحرفا فخذ الاجر ونسج فلبست
لا يحنث لان هذا مكسوب المرأة
لا مكسوب الزوج وان كان القطن
من الزوج وكذلك لان شرط
الحنث الالباس ولم يوجد وكذا لو
كان الثوب للرجل فلبست بغير
أمره لا يكون حائثا لعدم الالباس
* رجل سأل مجذرا حه الله تعالى
فقال اني حلفت بالطلاق أن لا
ألبس من غزل امرأتى وكنت ناعما
على مسلاة فجاءت المرأة وألقت
على قميصها وهو من غزلها وبسطت
القميص على قال محمد رحمه الله
تعالى أحاف أن تكون حائثا قالوا
والصحيح أنه لا يكون حائثا لانه لم
يلبس * رجل قال اكره شقة فلانة
مرا بكارا يد فامرأته كذا فباع
كر باسها واشترى به ثوبا آخر
فلبسه قالوا لا يكون حائثا لان المراد
من هذا لبس الثوب الا اذا قوى أن
لا يصرف الى حاجته وان اتخذ منه
شبكة واصطاد بها الصحيح أنه يكون
حائثا لانه استعمله فيما يليق به
* رجل حلف أن لا يلبس من غزل
امرأته فلبس قباء طهارته من غزلها
وبطائه من غزل غيرها كان حائثا
* وكذا لو لبس جوربا من غزلها

سبعة وهو ثلث المال والكل أحد وعشرون وصار ثلثا كل عبد سبعة لان الباقي بعد العتق البات
من كل عبد ثلثاه واذا صار ثلثا العبد سبعة فكان العبد التام عشرة ونصفا فانكسر فضعه فصار
كل عبد أحد وعشرين فنقول عتق من المدبر المعروف بالايجاب البات الثلث سبعة وعتق منه
بالتدبير بعد التضعيف ثمانية ويسعى في ستة وهو قدر سبعة وعتق من كل واحد من العبدین
بالعتق البات الثلث سبعة والتدبير بعد التضعيف من كل واحد ثلاثة ويسعى كل واحد في أحد
عشر وهو قدر ثلاثة أسباعه وثاني سبعة فباع سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية
وعشرين فاستقام التخرج فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبيد ينظر ان مات المدبر
المعروف صار مستوفيا وصيته ثمانية وتوى ما عليه من السعاية ستة فيكون التوى على الوثة
وعلى الموصى لهم على الشركة وانما يكون هكذا أن لو قسم الباقي على السهام التي كانت قبل التوى
فنقول حق الوثة في ثمانية وعشرين وحق العبدین في ستة فحمله أربعة وثلاثون فصارت ثلثا كل
رقبة من العبدین الباقيين سبعة عشر عتق من كل واحد بالتدبير ثلاثة ويسعى كل واحد في أربعة
عشر وقد صار المدبر المعروف مستوفيا وصيته ثمانية فباع سهام الوصايا أربعة عشر وسهام
السعاية ثمانية وعشرين فاستقام الثلث والثلثان فان لم يمت المدبر ولكن مات أحد العبدین صار
مستوفيا وصيته ثلاثة وتوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي
على قدر حق الوثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة
فيكون حصة السهام تسعة وثلاثين فصارت ثلثا كل رقة من المدبر والعبد الباقي تسعة عشر ونصفا عتق
من المدبر ثمانية ويسعى في أحد عشر ونصف وعتق من العبد الباقي ثلاثة ويسعى في ستة عشر
ونصف والعبد صار مستوفيا وصيته ثلاثة فباع سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية
وعشرين فاستقام التخرج فان مات العبدان وبقي المدبر صار مستوفيا وصيته ستة وتوى
ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام الوثة
ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فتكون الحصة ستة وثلاثين فصارت ثلثا رقة المدبر ستة
وثلاثين عتق منه ثمانية ويسعى في ثمانية وعشرين والعبدان الميتان صار مستوفيين وصيتهما
سبعة فباع سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان لم يمت
المولى حتى مات أحد العبيد ثم مات المولى بعده فنقول اذا مات المدبر قبل موت المولى زالت مرضاهته
في العتق البات وبقي العتق البات بين العبدین فاذا مات المولى شاع فيهما وعتق من كل واحد
نصفه بالايجاب البات وصار ربع كل واحد مدبر بالتدبير فان كان له مال يخرج نصف ارقبة
من الثام عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه النصف بالعتق البات والربع بالتدبير ويسعى
كل واحد في ربع قيمته وان لم يكن له مال قسم الثلث بينهما نصفين وماله عند الموت رقيقة
واحدة فثلثه ثلث الرقة بينهما عتق من كل واحد ثلثاه النصف بالعتق البات والسادس بالتدبير
ويسعى كل واحد في ثلث قيمته وان لم يمت المدبر ولكن مات أحد العبدین ثم مات المولى زالت

* ولو لبس ثوبا بسدها من غزلها أو لجمته من غزلها والباقي من غزل غيرها لو كانت اليمين على أن لا يلبس من غزلها كان حائثا وان كانت عينه
على أن لا يلبس ثوبا من غزلها لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يكسو عبده أو يجعل لعلامة ثوبا فاعاره ثوبا عشرين سنين أو أعاره للسفر لا يكون
حائثا لان الثوب لم يصرمه كالاعلام ألا ترى أنه لو كاتبه كانت الثياب للمولى ولو كان للغلام لا يعود الى المولى للكتابة * رجل حلف كهزن
خویش را جامه نخري فاشترى لها خمارا لا يكون حائثا لان الخمار لا يسمى جامه * ولو قال اكره ترابيكي شتر جيزي خرم فانت طالق كذا قال ترى

لها بالدرهم لا تطلق * امرأة تريد أن تقطع لزوجهما قباء فقال الزوج بالغارسية اكراين قباء كه نومراي بري اكنون من بيوشم فانت طالق فقطعت بعد ذلك بسنة فلبس طلق لانه ليس للزوجه * رجل قال لامرأته ان بعثت غزلك فانت طالق فباع غزلا لاس وفيه غزلها كان حائشا وان لم يعلم بذلك * رجل حلف أن لا يلبس ثوب فلان فوضع قباءه على كتفه كان حائشا ان الرداء هكذا يلبس وان قال لا ألبس قباء فلان فوضع قباءه على كتفه ولم يدخل يديه في (٤٨) كنه ذكر في المناسك اذا فعل المحرم ذلك لا يكون لابساً للحظيط فعلى هذا لا يكون حائشا وان قال لا ألبس هذا القباء فوضعه

على كتفه ولم يدخل يديه في كفيه كان حائشا في يمينه لان في المنكر يعتبر اللبس المعتاد في القباء أما في المعين لا يعتبر اللبس المعتاد لان الاوصاف في المعين لغو فعلى هذا اذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب فأتزر به أو ارتدى كان حائشا * ولو حلف أن لا يلبس قميصاً تزر بقميص أو ارتدى أو تعمم لا يكون حائشا * ولو قال هذا القميص فأتزر به أو ارتدى أو تعمم كان حائشا * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا فوضع على عاتقه للحمل لا يكون حائشا لانه ليس بلبس بل هو حامل * ولو حلف أن لا يلبس هذه العمامة فطرحها على عاتقه حنت ولو قال عمامة لا يحنت * رجل حلف أن لا يلبس خرافلس ثوبا خالصا من خرافلس أو كان سداه من القطن أو الأبريسم ولجته من الخبز كان حائشا وكذا لو حلف أن لا يلبس كتانا فلبس ثوبا خالصا من كتان أو من قطن وكتان كان حائشا سواء كان الكتان سداه أو لجته * ولو حلف أن لا يلبس حريرا أو ابريسما فلبس ثوبا سداه حريرا أو ابريسما لا يكون حائشا وان كان لجته حريرا كان حائشا لان السدي اذا كان من الأبريسم أو الحرير واللحمة من الخبز أو القطن يصير السدي

مراجه وصار العتق البات بين العبد الباقي وبين المدبر عتق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد منهما مدبرا وان كان له مال يخرج رقبة واحدة من الثلث عتقا وان لم يكن قسم الثلث بينهما نصفين عتق من كل واحد ثلثاه ويسعى كل واحد في ثلث قيمته على مامروا ان قال اثنان منكم حران أو مدبران وكان القول في المرض فهنا يعتبر كلاهما من الثلث وقسم الثلث على قدر سهامهم فحق المدبر المعروف في جميع الرقبة وذلك ستة وحق العبد في بحكم التدبير في النصف ثلاثة وبحكم العتق البات في الثلثين أربعة فبلغ سهام وصية العبد سبعة وسهام وصية المدبر ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر فهو ثلث المال والكل تسعة وثلاثون وصار كل عبد ثلاثة عشر فنقول عتق من المدبر ستة ويسعى في سبعة وعتق من العبد سبعة من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى كل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام الخريج وان مات المدبر بعد موت المولى توى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر سهام العبد سبعة وعلى قدر سهام الورثة ستة وعشرين فتكون الجلة ثلاثة وثلاثين وصار كل عبد ستة عشر ونصف فاعتق من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى كل واحد في ثلاثة عشر وقد صار المدبر مستوفيا وصيته ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام الخريج فان مات أحد العبد توى ما عليه من السعاية والتوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى حق العبد الباقي ثلاثة ونصف وحق المدبر ستة فتكون الجلة خمسة وثلاثين ونصف فصار كل عبد سبعة عشر وثلاثة أرباع سهمهم عتق من المدبر ستة ويسعى في أحد عشر وثلاثة أرباع سهمهم وعتق من العبد الباقي ثلاثة ونصف ويسعى في أربعة عشر وربع سهمهم وقد صار العبد الميت مستوفيا وصيته ثلاثة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام الخريج وان مات العبدان وبقي المدبر توى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين وعلى سهام المدبر ستة فتكون الجلة اثنين وثلاثين عتق من المدبر ستة ويسعى في ستة وعشرين والعبدان الميتان صاروا مستوفيين وصيتهما سبعة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام الخريج فان مات المدبر مع أحد العبد توى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة ونصف فتكون الجلة تسعة وعشرين ونصف فاعتق منه ثلاثة ونصف ويسعى في ستة وعشرين والمدبر والعبد الميت استوفيا وصيتهما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام الخريج فان مات المدبر قبل موت المولى زالت مراجه في الإيجاب البات وصار عتق رقبة ونصف بين العبدان فان كان له مال يخرج رقبة ونصف عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه ويسعى في رבעه وان لم يكن له مال آخوصار ثلث المال وهو ثلاثة رقبة بينهما عتق من كل واحد ثلثه ويسعى كل واحد في ثلثيه فان مات أحد العبد قبل موت المولى زالت مراجه وبقي الإيجاب البات بين العبد الباقي وبين المدبر لكل واحد النصف وصار نصف

العبد

مستهلكا باللحمة لا يرى فلا يعتبر بخلاف القطن والكتان فان السدي في القطن والكتان لا يصير

مستهلكا باللحمة لان كل واحد منهما رقيق فيصير مستورا باللحمة لا يرى ولو حلف أن لا يلبس ثوب كتان فلبس ثوبا من قطن وكتان لا يحنت كانت اللحمة من الكتان أو القطن * ولو حلف لا يلبس ثوبا ابريسم فلبس ثوبا من ابريسم وقطن ان كانت اللحمة من الأبريسم حنت والا فلا * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا سداه ابريسم ولجته خبز من غزلها كان حائشا * ولو حلف أن لا يلبس

طيلسان سوف فلبس ثيابا ماله سوف وتسداه أي رسم أو قطن لا يحنث ولا يشبه الطيلسان غيره * جاف لا يلبس قطناً ولم يذ كثر ثوبا فلبس ثوبا من قطن وكتان حنث * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا فلبس مسحاً أو طينغسة أو وسادة لا يحنث ويحنث في عين الثراء * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا فلبس سيفاً حلي أو منقلقة مفضضة لا يكون حاشا وهو على حلي النساء * رجل قال لامرأته والله لا ألبس من غزلك ثوبا فلبس من غزلها سراويل حنث ولو كان عليه ثياب فلبس السراويل فوق الثياب لا يحنث (٤٩) في عينه * ولو حلف لا يلبس قميصين فلبسهما

متفرقين لا يحنث حتى يلبسهما معا وكذا لو حلف أن لا ينام على فراشين لا يحنث حتى ينام عليهما معا ولو عينهما بالاشارة فلبسهما مجتمعاً أو متفرقا كان حاشا * ولو حلف لا يلبس هذا الثوب واتخذ منه قلنسوة فوضعهما على رأسه لا يكون حاشا * رجل حلف أن لا يلبس السواد فهو على الثياب * ولو قال لا ألبس شيئا من السواد فانه يحنث في القلنسوة وغيرها * رجل قال لغيره والله لا أكملك مادام عليك هذا الثوب أو ما كان عليك هذا الثوب فترع الثوب ثم لبسه فكلمه لا يحنث * ولو قال والله لا أكملك وعليك هذا الثوب أو قال والله لا أدخل هذه الدار وأنت ساكنا فخرج منها ثم عاد إليها أو نزع الثوب ثم لبسه وكلمه كان حاشا * رجل قال لامرأتين له ان لبستما هذين الدرعين فعبسدي حرفيست كل واحدة منهما ما درعا لا يحنث حتى تلبس كل واحدة منهما ما الدرعين وكذا لو قال ان كملت ما هذين الرجاين أو دخلتما هذين الدارين * ولو قال ان كلتما هذين الرغبةين فاكلت واحدة منهما رغيفا أو أكلت احدهما الرغبةين الاشياء رأيت الاخرى الباقي كان حاشا * رجل أو جب على نفسه أن

العبد الباقي مديرا أيضا فان كان له مال يخرج جان من الثلث عتقا لغير شيء وان لم يكن له مال كان ثلث المال وهو ثلث رقبته بينهما على ما ذكرنا وان قال في صحته أنتم أحرار أو أنتم مدبرون ومات قبل البيان فقلوه أنتم أحرار صحح في حق الكل وقوله أو أنتم مدبرون وقع لغوا في حق المدبر المعروف وصحح في حق العبدان كأنه قال أو هذان العبدان مدبران فثبت بالايجاب البات عتق رقبة ونصف بينهم لكل واحد نصف ويثبت بالايجاب الثاني تدبير رقبة بين العبدين صار نصف كل واحد مديرا ونصف المدبر المعروف مديرا فان كان له مال يخرج رقبة ونصف من الثلث عتقا وان لم يكن قسم ثلث ماله وماله عند الموت رقبة ونصف فثلثه وهو نصف رقبة بينهم لكل واحد السدس عتق من كل واحد ثلثاء النصف بالايجاب البات والسادس بالتدبير ويسعى كل واحد في ثلثه وان كان الايجاب في المرض عتقا من الثلث على نحو ما ذكرنا وكذلك اذا قال كل واحد منكم حر أو أنتم مدبرون فهو بمنزلة قوله أنتم أحرار أو أنتم مدبرون وكذلك اذا قال أنتم أحرار أو هذا وهذا وهذا مدبرون فهو كقوله أو أنتم مدبرون وان لم يكن فيهم مدبر فقال أنتم أحرار أو هذا وهذا وهذا مدبرون صحح الايجابان فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فعتق نصف كل واحد بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مديرا أيضا بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وان كان الايجاب في المرض عتقا من الثلث على نحو ما ذكرنا وان كان فيهم مدبر فقال أنتم أحرار أو أحدكم مدبر فهو باطل لان قوله أحدكم مدبر وقع لغوا في الكلام الاخر ايجابا في حال دون حال فلا يكون اعتقا بالشك وان قال كل واحد منكم حر أو مدبر فالكلامان بطلا في حق المدبر وصحح في العبدان لانه أفرد كل واحد في الايجاب كأنه قال لكل واحد أنت حر أو مدبر فيبطل في حق المدبر ويصح في العبدان فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فيعتق من كل واحد من العبدان نصفه بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مديرا بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وان كان القول في المرض عتقا من الثلث على ما مر وان قال أنتم أحرار وهذا مدبر للمدبر المعروف وهذا وهذا ومات قبل البيان صار وادبرين لان الملتزم أحد الايجابين وقد قام دلالة اختياره التدبير وهو عطف الثاني والثالث على التدبير لان العطف يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الوصف المذكور ولا يثبت المشاركة في صفة التدبير الاعلى اعتبار اختياره ايجاب التدبير في المعطوف عليه وان لم يكن فيهم مدبر فقال أنتم أحرار أو هذا وهذا وهذا وهذا صار وادبرين وكذلك لو قال أنتم أحرار أو هذا مدبر وهذا بطل الايجاب الاول وصار العبد الذي تناوله التدبير والذي عطف عليه مدبرين وبقي الثالث قنالمذاكرنا ولو قال أنتم أحرار وهذا مدبران وليس فيهم مدبر صحح الايجابان فثبت بالايجاب الاول عتق رقبة ونصف بينهم ويثبت بالايجاب الثاني تدبير رقبة بين الذين أضاف التدبير اليهما وانه يعتبر من الثلث كذا في شرح الزيارات للعتابي ولو قال لعبيده انتم أحرار وهذا وهذا وهذا مدبران ثبت ثلث كل ايجاب عند عام المشايخ رحمه الله تعالى فثبت بالكلام الاول عتق رقبة بين الكل وبالكلام الثاني ثلث العتق للمفرد فصار له ثلثا رقبة وبالكلام الثالث تدبير ثلثي رقبة للاخرين فصار ثلث كل واحد مديرا أيضا كذا في الكافي

(٧ - (العتاوي) - ثاني) يلبس الصوف حتى يموت يريد به العبادة والتطير فله أن يلبس غيره ليس هذا من القرية بل يكره الشهرة في اللباس الا أن ينوي بذلك اليقين فيكون عينا رجل حلف ليقطع اليوم من هذا الثوب قيمتين فقطع منه قيصا واحدا وحاطه ثم نذه وخاطه مرة أخرى قال محمد رحمه الله تعالى حنث في عينه * ولو كان حلف ليقطع من السدة بجالها قال محمد رحمه الله تعالى من في عينه ولو قال لا قطع من قيمته ثم قطع من قيمته خرج على غير ذلك لا يقطع من قيمته * رجل حلف ليقطع من

مقدار لبنة كان حائلا ان هذا القدر يسير فلا يعتبر كالحلف أن لا يأكل هذه الرمانة فكلها الاحبة او حبتين كان حائلا

(فصل في تعين المخوف عليه) رجل حلف أن لا يلبس هذه الجبة ففتت ثم خيطت وجعل فيها حشوا آخر فلبسها كان حائلا انها عين الاولى * ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص فنقضه ثم استأنف خياطته ولبسه ذكر القدوري رحمه الله تعالى أنه يحنت في عينه وهكذا ذكر في النوادر وكذا القباء والجبة لان اسم القميص والقباء والجبة لا يزول بنقض الخياطة يقال قميص مفتوق * وكذا لو حلف أن لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت خشباً ثم أعيدت سفينة فركبها ذكر في النوادر أنه يكون حائلا وذكر في الجامع أنه لا يحنت لانه لا يودقيصا ولا قباء ولا سفينة الا بصنعة حادثة * ولو حلف أن لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فترع حشوها وجعل لها حشوا آخر ولبس كان حائلا وكذا لو كانت الجبة ببطانة فتزع بطانتها وجعل لها بطانة أخرى ولبس كان حائلا لان اسم الجبة لا يزول عنها فترع الحشو والبطانة بخلاف ما اذا نقضت خياطتها * رجل حلف أن لا ينام على هذا

هذا الثوب قميصا وسراويل فقطع منه قميصا ثم قطعه سراويل يوفي عينه لان شرط البرأت بقطع الثوب قميصا وسراويل ولو قطع ثوبا كان اسم الثوب لا يزول بجملة قميصا * ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص قباء وسراويل على الترتيب كان حائلا لان اسم القميص يزول بجملة قباء * رجل حلف أن لا يلبس هذا الثوب فقطع سراويله ولبسه ما على التعاقب لا يحنت لان اسم الثوب مطلقا لا يتناول السراويل فلا يحنت كالحلف جوارب أو قلنسوة ولبس (٥٠) فانه لا يكون حائلا ولو اتخذ منه قميصا ولبس حنت وكذا لو اتخذ منه قميصا وفضل منه

* فان كان له مال يخرج ثلثا رقبته من المثلث عتق من كل واحد ثلثان ويسعى في ثلثه وان لم يكن صار ثلث ماله عند الموت بينهما نصفين وماله عند الموت رقبته وثلثا رقبته فثلثه خمسة أسباع رقبته بينهما لكل واحد تسعان ونصف فعتق من كل واحد منهما بالعتق البات ثلاثة أسباع والتدبير تسعان ونصف ويسعى كل واحد منهما في ثلاثة أسباع ونصف وسعاية المفرد في ثلثه فبلغ سهام الوصايا خمسة وسهام السعاية عشرة واستقام التخرج كذا في شرح الزيارات للعتابي والله أعلم بالصواب (الباب السابع في الاستيلاء)

اذا ولدت الامة من مولاها فقد صارت أم ولده سواء كان الولد حيا أو ميتا أو سقطا قد استبان خلقه أو بعض خلقه اذا أقرب به وهو بمنزلة الولد الحى الكامل الخلق في كون الامة أم ولده وأما اذا لم يستبين شيء من خلقه بان ألفت مضغة أو علقة أو قطعة فادعاء المولى فانها لا تكون أم ولده كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز بيع أم الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء لا يجوز كالهبة والصدقة والوصية والرهن وما لا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالأجارة والاستخدام والاستكساب والاستغلال والاستمتاع والوطء والأجرة والكسب والغلة والعقر والمهر للمولى كذا في البدائع * ولو قضى القاضى بحوار بيعها لا ينمذ قضاءه بل يتوقف على قضاء قاض آخر أمضاء بطلا كذا في الذخيرة * وللمولى أن يزوجهما ولا ينمى أن يزوجهما حتى يستبرأها بحیضة كذا في البدائع * وان زوجهما قبل الاستبراء فولدت لاقول من ستة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وان ولدت لاكثر من ستة أشهر فالنسب ثابت من الزوج فان ادعاء المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط * وان زوجهما فجاءت بولد فهو في حكم أمه لا يجوز للاستيلاء بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسعى لاحد ويعتق بموته من كل المال وله استخدام وأجارته الا أنه اذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه اجماعية فان كان النكاح فاسدا فانه يلحق بالصحيح في حق الاحكام كذا في فتح القدير * زوج أمته من عبده فولدت فادعى المولى لا يثبت النسب الا من العبد ويعتق باقراره بالحرية ونصير الجارية أم ولدها وادامات مولى أم الولد عتقت سواء زوجهما ولاها من رجل أو لم يزوجهما لكن عتقها يعتبر من جميع المال سواء خرجت من المثلث أو لم تخرج ولم تلزم السعاية عاها لا لغريم ولا وارث كذا في غاية البيان * ويستوى فيه الموت الحقيقي والحكمي بالردة والأعوق بدار الحرب وكذا الحرب المستأمن اذا اشترى جارية في دار الاسلام واستولدها ثم رجع الى دار الحرب فاسترق الحربى عتقت الجارية كذا في البدائع * واذا عتقت بموته يكون ما في يدها من المال للمولى الا اذا أوصى لها به كذا في البحر الرائق ناقلا عن فتاوى قاضيجان * عتق أم الولد بتكرار وتكرار الملك كعتق المحارم وتفصيله أم الولد اذا أعققها مولاها وارثت ولحققت بدار الحرب ثم سببت واشترى المولى فانها تعود أم ولدها وكذا المملوك ذات رحم محرم وعتقت عليه ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشترىها عتقت وكذلك نائبا ونائلا وكذلك أم الولد كذا في فتاوى قاضيجان * واذا أسلمت أم ولدها القدراني فعرض الاسلام على مولاها فابى فانها يخرج جها العادي عن

الفراس فخرج منه الحشو ونام عليه فالو لا يكون حائلا لان الفرش الذي يسام عليه لا يكون بدون الحشو ولا يته ولو أخرج ما فيه من الصوف أو القطن ونام على ذلك الصوف أو السلوج لا يحنت في عينه لان مجرد الحشوا لا يسمى فراشا وانما يقال له الفرسية جبغت * رجل حلف على فسقاط مضر وب أن لا يدخل في هذا المسقاط فنقلع من ذلك الموضع وضرب في موضع آخر ود له كان حائلا * رجل حلف أن لا يأخذ شئ من فلان فاق فلان رأسه ثم نبت فأن ذشعره كان حائلا * وكذا لو حلف أن لا يكسر منه ففقطه

سنة ثم زينت فبكسر الثاني حنت في عينة لان المقصد منع تسمية من الخلق الضرر لصاحب السن والشعر فلا يتقيد بالسن والقائم والشعر القائم وقت اليمين * رجل حلف أن لا يطعن فلانا بنصل هذا السكين أو بريح هذا الريح ثم نزع ذلك النصل أو ذلك الريح وجعل له نصلاً آخر وزجا آخر فطعنه بالشئ لا يحنت في عينة لانه لم يطعنه بذلك النصل والريح * رجل حلف أن لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه فكتب به لا يحنت في عينة لانه لا يبقى قلبا بعد الكسر وانما صار قلبا بصنعة حادثة فكان الثاني (٥١) غير الاول * رجل حلف أن لا يلبس هذا النعل

فقطع سراكه وشركه بشرائط آخر وليس حنت في عينة لانه يبقى نعل يدون الشرط * حلف أن لا يطعن على هذا الماء وعلى هذا الماء طاحونة فقول الماء من ذلك النهر الى نهر آخر وعلى النهر الثاني طاحونة أخرى فطعن بها ان كان الماء الذي حلف عليه أقل من الماء الذي في النهر الثاني لا يحنت في عينة لان العبرة للغائب * حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فاتخذ منه خبيصاً وقطائف فأكل منه يكون حاشاً لان عين الدقيق لا يؤكل فكالت اليمين على ما يتخذ منه وقدم قبل هذا * رجل حلف أن لا يجلس الى هذه الاسطوانة وهي من آجرة أو من حص أو حجارة فنقضت ثم بنيت ثانياً بجوارتها فجلس اليها لا يحنت وكذا الحائط * رجل حلف أن لا يأكل من هذه السكرى فصار بسراً أو من هذا البسر فصار رطباً أو من هذا الرطب فصار تمرأ أو من هذا التمر ففعل جبناً فأكله لا يكون حاشاً * ولو حلف أن لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ كان حاشاً * ولو حلف أن لا يأكل تمرأ فأكل قسباً أو بسر أو مطبوخاً أو رطباً لا يكون حاشاً الا أن ينوي ما يكون من ذلك * ولو حلف أن لا يأكل رطباً فأكل بسر أو مذبذباً أو حلف

ولاية بان بقدر قيمتها فيجمعها عليها وتصبر مكاتبة الا أنهم لا ترد الى الرق ولو عجزت نفسها فان أسلم عند العرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو أسلم بعدها واذامت مولاهم النصراني عتقت وسقطت عنها السعاية كذا في فتح القدير * واذ اقضى القاضي عليها بالقيمة ثم ماتت ولها ولد ولدت في السعاية سعى الولد فيمأ عليها كذا في محيط السرخسي * الجارية اذا ولدت ولداً من غير المولى بنسكاح أو وطء بشبهة ثم ملكها يثبت نسب ولدها منه وتصير أم ولده كذا في فتاوى قاضخان * ثم عندنا تصير أم ولده من وقت ملكها لامن وقت العلق كذا في النهر القاتق * ولو استولدها بملك اليمين فاستحقت ثم ملكها تصير أم ولده عندنا كذا في الكافي * واذا استولدها بالزنا ثم ملكها في الاستحسان لا تصير أم ولده وهو قول علمائنا الثلاثة كذا في الذخيرة * ويعتق الولد ويجوز له بيع الام كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال تزوجت بهذه الجارية وولدت مني ولا يعلم ذلك الا بقوله وأنكر ذلك المولى الذي هي له فاذا ملكها الذي أقر به ساقاها تصير أم ولده عند علمائنا الثلاثة واذا أقر في صحته أن أمته قد ولدت منه فانها تصير أم ولده عند علمائنا الثلاثة ويكون عتقها من جميع المال سواء كان معها ولد أو لم يكن كذا في الذخيرة * ولو قال لامته في مرضه ولدت مني فان كان هناك ولد أو حمل تعتق من جميع المال والا فمن الثلث كذا في محيط السرخسي * جارية حبلى أقر مولاهم أن حملها منه فانها تكون أم ولده وكذلك اذا قال ان كانت حبلى فهو مني فولدت ولداً أو أسقطت سقط استبان خلقه أو بعض خلقه وأقر به فانها تصير أم ولده اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر فاذا أنكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأه بآثار ذلك وثبت النسب وتصير الجارية أم ولده كذا في الظهيرية * فان جاءت به لسته أشهر فصاعداً لم يلزمه ولم تصير الجارية أم ولده كذا في البدائع * ولو قال جل هذه الجارية مني أو قال ما في بطنها من ولد فهو مني ثم قال بعد ذلك كان ربحاً ولم يكن ولداً فصدقته الامة في ذلك أو كذبت أم ولده ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من جل أو ولد ثم قال كان ربحاً فصدقته الامة لم تكن أم ولده كذا في فتاوى قاضخان * وان كذبت وادعت انه كان جلا وقد أسقط سقطاً مستبين الخلق فالقول قولها وهي أم ولده كذا في محيط السرخسي * رجل أقر أن أمته حبلى منه ثم جاءت بولداً أكثر من سنتين وشهدت امرأته على الولادة وقالت الامة هذا الولد ذلك الحبل وحده المولى أن يكون هذا ذلك الحبل فالامة أم ولده ولا يثبت نسبته منه وان أقر المولى أنه ذلك الحبل وانه منه وقد جاءت به بعد ذلك بعشر سنين فهو ابنه وقوله من ذلك الحبل باطل ولو شهد عليه شاهدان في أمته فشهدا أحدهما أنه قال قد ولدت مني وشهد الآخر أنه قال هي حبلى مني فهي أم ولده فقد أجمع عليه وكذلك لو شهدا أحدهما أنه أقر أنها ولدت غلاماً وشهد الآخر أنها ولدت جارية كذا في المحيط * رجل قال لجارية ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كان جارية فليس مني ثبت نسب الولد منه غلاماً كان أو جارية ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني الى سنتين فولدت لاقل من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه وان ولدت لأكثر من ستة أشهر لا يثبت والتوقيت باطل كذا في فتاوى قاضخان * واذا اشترى أمة لها ثلاثة أولاد فدعى أحدهم فان كانوا

أن لا يأكل بسر فأكل رطباً فبسه بسر كان حاشاً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * امرأة حلفت أن لا تلبس هذه المخففة فخطب جابها فصار درعاً لم يلبس لا تكون حاشة ولو فتقت فعادت لمخففة ولا يستحنت * حلف أن لا يقرأ في هذا المصحف ففرق الأوراق وخلع التأليف ثم أنفسه ونحو ذلك فقرأ حنت في عينة * حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت وجعلت بستاناً أو حماماً أو مسجداً أو كانت صغيرة فحطت ببيت واحد أو جعل بابه الى الطريق الأعظم ودخل لا يكون حاشاً والاسم الدار والله أعلم بالصواب (فصل في الدخول) حلف

أن لا يدخل هذه الدار فدخلها راكباً أو ماشياً أو محملاً بأثر متخلف في عيـنه * وكذا لو نزل من سطحها أو صعد شجرة أغصانها في الدار فقام على غصن أو سقط يستقط في الدار حنث وكذا لو قام على حائط منها وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن كانت الحائط مشتركة بينه وبين جاره لا يكون حائذاً إذا كانت اليمين بالعربية فإن كانت بالفارسية فارتقى شجرة أغصانها في الدار وقام على حائط منها أو صعد السطح لا يحنث في عيـنه وهو المختار لان (٥٢) هذا لا يعد دخولا في العجم ولو قام على كنيف شريعة أو ظلة شريعة إن كان معنـه الكيف

أو الظلة في الدار كان حائذاً وإن قام على أسكفة بابها تحت الطاق إن كانت الأسكفة بحيث لو أغلق الباب كانت الأسكفة خارجة لا يكون حائذاً وإن كانت داخلية كان حائذاً * ولو أدخل إحدى رجله لا يكون حائذاً قبل هذا إذا كان الداخل والخارج متساويين فإن كان داخل الدار مهبطاً فدخل إحدى رجله كان حائذاً لان أكثره يكون داخلًا وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يكون حائذاً * ولو حلف أن لا يخرج من هذه الدار فارتقى غصن شجرة أو سقط يستقط في الطريق لا يحنث إذا كانت الشجرة في الدار ولو حلف أن لا يدخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يكون حائذاً * وكذا لو أدخل يده في الدار وأخذ من متاع الدار * ولو أدخل رأسه وأحدى قدميه كان حائذاً وإن احتمله إنسان أدخله فيها فإن كان الحائض لا يدر على الامتناع لا يحنث في نولهم وإن كان يتدر ولم يمتنع يهوراض بقدر اختلافه فيه الصحيح أنه لا يحنث مررى ذلك إن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو حلف أن لا يدخل هذه الدار فجاء إلى بابها وهو يشتد في المشى فتعثر بحله أو زلق رجله ووقع في الدار

ولم يدر في بطن واحد ثبت نسبهم جميعاً منه وإن كانوا في بطون مختلفة لم يثبت النسب الذي ادعاه والباقيان رقيقان ويبيعهما إن شاء ولو ولدوا في ملكه بان ولدت أمة رجل ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فإن ادعى الأصغر فإنه يثبت نسب الأصغر منه وله أن يبيع الآخرين بالاتفاق وإن ادعى الأكبر يثبت نسب الأكبر منه والأوسط والأصغر بمنزلة الأم ليس له أن يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه كذا في المبسوط * رجل له جارية وطئها وعزل عنها فباعتها ثم ماتت عادت وولدت لستة أشهر منذ غابت قالوا إن ذهبت إلى من كان متهماً به أو كان أكبر رأيه أنها جفرت فهو في سعة من نفي الولد وإن لم يظهر منها جفرت وأكبر رأيها أنها عفيفة لا ينبغي له أن ينفي هذا الولد وينبغي أن يشهد أنها أم ولده كيلا يسترق ولده بعد موته كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا وطئ أمته ولم يعزل عنها وحصلت فحقت بولده لم يحل له فيما بينه وبين الله تعالى أن يبيعه ويجب أن يعترف به وإن عزل عنها ولم يحصنها جاز له أن ينفيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * وإن صارت أم الولد محرمة على المولى على التأييد بان وطئها ابن المولى أو أبوه أو وطئ المولى أمها أو بنتها فجاءت بولداً أكثر من ستة أشهر لم يثبت نسب الولد الذي أتت به بعد التحريم من غير دعواه وإن ادعى يثبت النسب لأن الحرمة لا تزيل الملك كذا في البدائع * ولو أن أمة غرت رجلاً من نفسه فزعمت أنها حرة فتزوجها وولدت له ولداً ثم استحقها رجلاً فإنه يقضى له بها وبقيمة الولد والعقر على الواطئ ثم إذا عتقت رجعت إليها الاب بقيمة الولد فإن اشترى أبو الولد نضعها من مولاها صارت أم ولده ويضمن نصف قيمتها المولاها كذا في المبسوط * رجل اشترى أمة هي أم ولد الغير من رجل أجني ولا علم له بحالها فولدت منه ولداً ثم استحقها مولاها وقضى له بها فعلى أبي الولد وهو المشتري قيمة الولد المولى أم الولد بسبب الغرور كذا في الظهيرية * إن قال لغلأم له لا تولده مثله مثله هذا ابن عتيق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل تصير أمه أم ولد الأصح أنه أقرار باموميته الولد كذا في السراج الوهاج * استولد موطوءة الاب ثبت نسبها منه كذا في القنية * وإذا وطئ الاب حارية أنه فجاءت بولداً فدعاه ثبت نسبها منه وصارت أم ولده سواء صدقه الابن أو كذبه ادعى الاب شبهة أو لم يدع كذا في السراج الوهاج * وعليه قيمتها لعقرها ولا قيمة ولدها كذا في الكافي * وشرط صحة هذا الاستيلاء أن تكون الحارية في ملك الابن من وقت العلق إلى وقت الدعوة وأن يكون الاب صاحب ولاية من ذلك الوقت إلى الدعوة أيضاً فلو باع الابن الجارية ثم عادت إليه بشراء (١) أو رد وولدت لأقل من ستة أشهر من ذهابها فدعاه الاب لم تصح دعواه إلا أن يصدق الابن كما إذا ادعى الاجنبي ذلك وصدقه وكذا لو كان الاب كافراً ثم أسلم أو عبداً فعتق أو مجنوناً فأتى بجاءت بولداً لأقل من ستة أشهر من الاسلام والعتق والافاقة إلى الدعوة فدعاه لا يصح اعديم الولاية إلا أن يصدق كذا في فتح القدير * فإن صدقه الاب يثبت نسبها منه ولا يملك الجارية ويعتق الولد على الابن بزعمه أنه ملك أخاه كذا في التبيين * وأما المعتوه لو ادعاه عند افاقته وقد حانت به

(١) قوله أو رد أي بسبب عيب أو خيار شرطه لا اه بحرأوى

لاقل
 استلقوا فيه والصحيح أنه لا يحنث وإن رفعته الرجم وأوقعته في الدار اختلافوا فيه والصحيح أنه لا يحنث
 إذا كان لا يقدور على الامتناع ولو كان على دابة فدخلته في الدار إن كان يقدور على منعها وأما كذا حنث والافلاوان أدخله إنسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك محتاراً اختلافوا فيه والصحيح أنه يحنث * ولو حلف أن لا يدخل من باب هذه الدار ولم ينو شيئاً فنسب للدور باب يدخل حنث وإن فوي الباب الذي كان صدق ديانة لا قضاء ولو حلف أن لا يدخل من هذا الباب لا يحنث في الوجوه كلها إذا لم يدخل من ذلك

الباب * ولو حلف أن لا يدخل دار فلان فحرق سر دار فلان أو حفر سر بابا أو طرقة لا يحنت * وكذا لو حرق تحت الدار قنطرة فان كان للقنطرة موضع مكشوف في الدار ان كان كبير يستنق منه أهل تلك الدار حنت اذا بلغ الحالف الموضع المكشوف لان أهل الدار اذا كان ينتفع به كانت القنطرة من الدار وان كان الانكشاف بسير لا ينتفع به أهل تلك الدار فانما كان لضوء القنطرة لا يحنت في عينه * ورجل حلف أن لا يدخل دار فلان ورجل آخر في داره حلف أن لا يخرج منها فقاما على سطح هذه (٥٣) الدار لا يحنت أحدهما مأمرا الذي حلف

أن لا يخرج فظاهر وأما الذي حلف أن لا يدخل فلان العجم لا يعدونه دخولا هذا كما لو حلف أحدهما أن لا يدخل وحلف الآخر أن لا يخرج فوضع الذي حلف أن لا يدخل إحدى قدميه في الدار والآخر إحدى قدميه خارج الدار لا يحنت أحدهما في عينه * ورجل حلف أن لا يضع قدمه في دار فلان فوضع إحدى قدميه فيها لا يحنت في عينه لان هذا الكلام صار مجازا عن الدخول فصار كما لو حلف أن لا يدخل فوضع إحدى قدميه * ورجل حلف أن لا يدخل في هذه السكة فدخل دارا من تلك السكة لامن السكة بل من السطح أو غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنت اذا لم يخرج الى السكة * ولو حلف أن لا يدخل سكة فلان فدخل مسجدا في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنت لان هذا لا يعد دخولا في السكة * ورجل حلف أن يدخل هذا البيت فدخل فيه وهو قائم لا يكون حائشا * ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينوشا فدخل دارا يسكنها فلان باجارة أو اعادة ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه يحنت في عينه فان دخل دارا مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها حنت أيضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا لفلان فدخل بيتا وفلان فيه ساكن

لاقل من ستة أشهر من افاقته في القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلوق وفي الاستحسان يصح لان العتة لا يبطل الحق والولاية بل يجوز عن العمل كذا في فتح القدير * ولو أن الابن زوجه من الاب فولد منه لم تصر أم ولولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كانت الجارية مدبرة أو أم ولد الابن بحيث لا تقتل الى الاب بالقيمة فدعوتها باطلة كذا في الكفاية * أبو الاب اذا لو طئ جارية ابنه فادعى ولدها لا يثبت النسب اذا كان الاب حيا لان ولاية الجسد منقطعة مع وجود الاب فاذا مات الاب فادعى بعد ذلك ثبت النسب وكذا اذا كان الاب حيا ولا ولاية له ل أن يكون عبدا أو كافرا أو مجنونا فالولاية للجسد فتصح دعوتها فان عادت ولاية الاب بان أسلم أو اعتق أو أفاق قبل الدعوة لم تبطل دعوة الجسد بعد ذلك ولو كان الاب مرثدا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دعوتها موقوفة فان أسلم الاب لم تصح دعوة الجسد وان مات على الردة أو لحق وقضى بحقه تصح ولو باع المولى الجارية وهى حامل ثم عادت اليه بشراء أو بالرد بعيب أو بخيار شرط أو فساد في البيع وولدت لاقل من ستة أشهر منذ باعها لم تصح دعوة الجسد ولا دعوة الاب الا اذا صدقه الابن فينشذ يثبت النسب وصارت الجارية أم ولده بالقيمة ويعتق الولد مجانا هكذا في غاية البيان * ولو وطئ جارية امرأته أو جارية والده أو جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويندرئ عنه الحد فان قال أحلها لي المولى لا يثبت النسب الا أن يصدق المولى في الاحلال وفي أن الولد منه فان صدقه في الامرين جميعا يثبت النسب والافلاوان كذبه المولى ثم ملك الجارية يوما من الدهر يثبت النسب كذا في فتاوى قاضخان * واذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت فولد فادعاه فان صدقه المكاتب يثبت نسب الولد منه وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير الجارية أم ولده وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت كذا في الهداية * ولو ملك المولى يوما ولدا جارية المكاتب الذي ادعاه وكان لم يثبت نسبه عند الدعوة بسبب تكذيب المكاتب يثبت نسبه عند ملكه اياه وذكر في المبسوط واذا ملك المولى الجارية في صورة التصديق يوما من الدهر صارت أم ولده كذا في النهاية * واذا كاتب الرجل أمته فجاءت فولد ليس له نسب معروفة فادعاه المولى يثبت نسبه منه صدقته أم كذبه وسواء جاءت فولد لستة أشهر أم لا كثر أم لاقل فان نسب الولد يثبت على كل حال اذا ادعاه وعتق الولد ولا ضمان عليه فيه ثم ان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر فعليه العقر والمكاتبه بالخيار ان شاءت مضت على كتابتها وان شاءت عجزت كذا في البدائع * وذكر في المأذون أن العبد المأذون اذا اشترى جارية فولدت فادعى الولد يثبت نسبه ولو كان محجورا لم يصح الا أن يدعى شبهة كذا في العتبية * ولو اشترى جارية قد ولدت منه مع ابنة له من غيره تصير الجارية أم ولده وليس له أن يبيعها وله أن يبيع البنت فان زوج الجارية فزجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت فان اعتقهن ثم اشترى من بعد السبي والارتداد عدن كما كن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولا يحرم بيع البنت الاولى وقال محمد رحمه الله تعالى يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين كذا في الظهيرية * ولو أن لجارية بين اثنين علق في ملكهما فجاءت فولد

باجارة أو اعادة كان حائشا * ولو حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل دار ابن فلان وغيره لكن فلان يسكنها حنت وان لم يكن فلان يسكنها لا يحنت * ولو حلف أن لا يزرع أرض فلان فزرع أرضا بين فلان وغيره كان حائشا * ورجل حلف أن لا يدخل دار أخته فباعت أخته الدار منه فدخل الحالف لا يحنت * ورجل حلف أن لا يدخل دار زيد ثم حلف أن لا يدخل دار عمرو وفباع يدادوه من عمرو وسلمها اليه فدخل الحالف حنت في اليمن الثانية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عدله المستحدث بعد اليمن يدخل في اليمن ولا يحنت في اليمن الاولى

لزوال الاضافة الى زيد * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فاسر فلان داره فدخلها الخالف هل يكون حائثا فيه رايان قالوا ما ذكرناه
لا يحث ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عندهما كما تبطل الاضافة بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم ومالك اليد المعبر
أصل المسئلة اذا حلف أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحث في عينه الا أن
ينوي دابة العبد لان مالك اليد والتصرف (٥٤) للعبد ومالك الرقبة للمولى ومالك اليد للعبد يحصل بالاضافة الى المولى فلا يحث في

فادعاه أحدهما ثبت نسبه منه وصارت الجارية كلها أم لولد له وهو نصف قيمة الجارية
ويستوى في هذا الضمان اليسار والاعشار ويغرم نصف العقر لشره ولا يضمن من قيمة الولد
شيأ وان ادعى جميعا فهو ابنهما والجارية أم ولدها، اتخدم لهما ولذا لو ما ولا يضمن واحد
منهما من قيمة الام لصاحبه شيأ ويضمن كل واحد منهما نصف العقر فيكون قصاصا كذا في البدائع
* ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث أب واحد كذا في الهداية
* وان أعتقها أحدهما أو مات عنها عتق كلها في قولهم ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضخان * أمة بين اثنين لأحدهما عشرها ولا آخر
تسعة أعشارها جاءت بولد فادعياه معا فانه ابنهما ابن هذا كله وابن ذلك كافان مات ورثاه نصفين وان
جنى عقل عواقلهما نصفين وان جنت الامة فعلى صاحب العشر عشر موجب الجناية وعلى الآخر
تسعة أعشار موجبها وكذا ولاؤه لهما كذا في الظهيرية * ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة
أو خمسة فادعوه جميعا يثبت نسبه منهم ونصير الجارية أم ولدهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وان كانت الانصبا مختلفة بان كان لأحدهم السدس والآخر الربع والآخر الثلث وما بقي لا آخر
يثبت نسبه منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية أم ولده ولا يتعدى الى نصيب صاحبه
حتى تكون الخدمة والكسب والعلة على قدر انصباهم كذا في البدائع * أمة بين رجلين جاءت
بولد في بطن واحد فادعى أحدهما الأكبر والآخر الأصغر فهما ولد ادعى الأكبر وان كانا من
بطنين فالأكبر مدعيه وصارت الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لشره ولا
يضمن من قيمة الولد شيأ لانه علق حوا ويثبت نسب الولد الأصغر لمن يدعيه استحسانا ويضمن جميع
قيمة الولد الاول كذا في العتبية * واذا كانت الامة بين رجلين فقال أحدهما ان كان مافي بطنها
غلاما فهو مني وان كان جارية فليست مني وقال الآخر ان كان مافي بطنها جارية فهو مني وان كان
غلاما فليس مني فهذا على وجهين الاول أن يخرج الكلامان منهما معا في هذا الوجه ما ولدت من
ولدت ذلك البطن فهو لهما جميعا سواء ولدت جارية أو غلاما فان سبق أحدهما بمقالته ثم ولدت غلاما
أو جارية لاقل من ستة أشهر من وقت المقاتلين جميعا فهو ولد للذي سبق بهذه المقالة غلاما كان أو
جارية وان جاءت بالولد لسته أشهر من وقت المقالة الاولى ولاقل من ستة أشهر من وقت المقالة الثانية
فهو ولد الثاني وان جاءت به لسته أشهر من وقت المقاتلين لم يثبت نسبه من واحد منهما الا أن يحدد
الدعوى كذا في المحيط * ولدت جارية مشتركة بين الشريكين لسته أشهر مملوكاها فادعى أحد
الشريكين الام وادعى الشريك الآخر الولد وولد لكل واحد مثل الذي ادعاه وخروج الكلامان
معا فدعوة الولد أولى لانهما سبق على دعوة الام تقديرا لانها دعوة استيلاء ودعوة الام دعوة تحرير
ودعوة الاستيلاء تستند ودعوة التحرير تقتصر وعلى مدعى الولد نصف قيمة الام ونصف عقرها ولا يبرأ
مدعى الولد عن ضمان نصيب الشريك بزعمه حيث كان في زعمه أنها ابنته وان ولدت لاقل من ستة
أشهر مملوكاها صحت دعوة كل من الشريكين لعدم المرجح لان دعوة كل منهما دعوة تحرير فلم يكن

عينه من غيرنية سواء كان على
العبد دين أو لم يكن الا أن عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان على
العبد دين يحيط برقبته لا يحث
وان نوى وعلى قول أبي يوسف رحمه
الله تعالى يحث اذا نوى وهذا بناء
على ذلك * رجل حلف أن لا يدخل
هذا البيت فانهم سقفه وبقى
حيطانه ودخل حث * وان
انهم سقفه وحيطانه فدخل
العرصة لم يحث * وكذا لو بني بيتا
بعبد ذلك فدخله لا يحث * ولو
حلف أن لا يدخل بيتا فدخل بيتا
انهم سقفه وبقى حيطانه لا يحث
* ولو حلف لا يدخل مسجدا فدخل
مسجدا انهم سقفه وحيطانه
حث وكذا لو بني مسجدا آخر
بعبد الانهم دام فدخل حث لان
الثاني عين الاول بخلاف البيت *
رجل جالس في بيت من منزل خلف
أن لا يدخل هذا البيت فاليمين على
ذلك البيت الذي كان جالسا فيه
لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا
هذا اذا كانت اليمين بالعربية وان
كانت بالفارسية فاليمين على الدخول
في ذلك المنزل وقلنا المدار فان قال
عبت دخول ذلك البيت الذي
كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قصاء
لان في الفارسية خانه اسم لكل
والبيت اسم خاص كقوله تاجخانه
وكتاتانه وزستاني هذا اذا لم يشر

الى بيت بعينه فان أشار الى بيت بعينه فالعبرة للاشارة * امرأة حلفت أن لا تدخل زوجه دارها فباعته
دارها فدخل الزوج ان كانت نوت أن يدخل دارا تسكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وان لم تكن لهانية فاليمين على دار عملوكه لها فاداباعت
لا يبقى اليمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال بعضهم ينظر الى سبب اليمين ان كانت اليمين لعينه من صاحب الدار
يبطل اليمين بالبيع وان لم يكن لعينه صاحب الدار وانما كانت بضر الجيران ونحو ذلك لا يبطل اليمين في مثل ذلك بالبيع * رجل حلف

أن لا يدخل دار فلان ولا يبيت في دار امرأته قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن لم يكن لفلان دار عمل أو ثلثه
ليه سوى هذه الدار يحنث * رجل حلف أن لا يدخل دار فلانة ويدخل دارها وزوجها ساكن فيها ولم يذو تلك الدار لا يحنث لأن النكاح
أضاف إلى الزوج لا إلى المرأة * ولو حلف أن لا يدخل دار فلان وباع فلان نصف الدار وهو فيها قد دخل الحالف كان حاشاؤا أن يحول فلان
من الدار لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويحنث في قول (٥٥) محمد رحمه الله تعالى وكذا لو حلف أن لا يدخل دار

فلان فباع فلان داره وتحول عنها
لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله تعالى * رجل
حلف أن لا يدخل دار امرأته
فباعته هي دارها من رجل
فأستأجرها الحالف من المشتري
إن كانت اليمين لعني من المرأة لا
يحنث وإن كانت لاكرهه لاجل
الدار حنث وذكر الناطقي رحمه
الله تعالى في الواقعات * رجل
حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان
يسكن دارا لا يملكها قد دخل الحالف
حنث * ولو دخل دارا يملكها لفلان
وسكنها غيره حنث أيضا * رجل
حلف لا يدخل دار فلان الأجير
شكفت يده فزالت يده من
قتل أو هدم أو حرق أو موت قد دخل
الحالف لا يحنث لأن قوله جيزي
شكفت يده يراد به هذه الأشياء
* رجل حلف أن لا يدخل محلة
كذا قد دخل دارا لها بابان أحدهما
مفتوح في تلك المحلة والآخر
مفتوح في محلة أخرى حنث في
يمينه لأن الدار ينسب إلى كل واحد
من المملكتين * وفي النوادر عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى إذا حلف أن
لا يدخل دار فلان قد دخل حاشاؤا
مشرا من دار فلان إلى الطريق
الاعظم وليس للحائز باب من
الدار حنث في يمينه لأن الدار اسم
لما أدبر عليه الحائط وهذا الحائز

لأحدهما سبق على الأخرى وثبت نسب الوالد من مدعي الوالد وثبت نسب الجارية من مدعيها ثم
مدعي الوالد لا يغرم لشر بكنه شيئا في الولد بالاتفاق ولا غرم على مدعي الجارية في أم الولد عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لأنه بدعوة الجارية صار كأنه أعتق أم ولد الشريك ورق أم الولد غير متقوم
عنده ولا عقر على مدعي الوالد ولو كانت لستة أشهر من ملكها بنتا أو ولد بنتا بنتا أخرى فادعى كل
واحد من الشريكين بنتا صحت الدعوات وعلى مدعي الأولى نصف قيمة الجارية المشتركة وهي أم
الأولى وجدة الثانية إذا قتلت الجدة قبل الدعوة وأخذت القيمة من القاتل فان مدعي الأولى
لا يضمن حينئذ لشر بكنه شيئا من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الأولى التي ادعاها أيضا عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وللأولى العقر على مدعي الثانية بكنه أمه وإن ولدت لأقل من ستة أشهر من ملكها
بنتا ثم ولدت هذه البنت بنتا أخرى والمسئلة بحالها فالدعوة بدعوة البنت الثانية ولا تصح دعوة
البنت لأنها سبق للاستناد لأن دعوة الثانية دعوة استيلاء ودعوة الأولى دعوة تحرير لأن علوقها لم
يكن في ملكها ويغرم مدعي الثانية لمدعي الأولى نصف قيمة الأولى ونصف عقرها ولا غرم على مدعي
الأولى في الجدة إن كانت مائة للشريك كما يغرم في المسئلة الأولى كذا في شرح تلخيص الجامع
الكبير في باب دعوى أحد الشر بكنين * أمة بين رجلين ولدت من آخر فقال المستولد زوجته ما في
وصدقه أحدهما وقال الآخر بعنا كهنا فنصفها أم ولد موقوفة ولا تخدم لأحد ونصفها رقيق للمقر
بالتزويج ولا يحل للمستولد وطؤها لأن المقر بالتكاح والمستولد قد تصادقا على النكاح في النصف
وذلك لا يفيد الحل ويعتق نصف الولد حصه المقر بالبيع ويسعى الوالد في نصفه الآخر وليس للمقر
بالتكاح تضمين المستولد ولا تضمين المقر بالبيع وعلى الواطئ العقر لهما فإذا أخذ المقر بالبيع
نصفه ثنناو يأخذ المقر بالتكاح نصفه مهر أو يقال للمقر بالبيع خذه من الوجه الذي تدعيه فان مات
المستولد سعت الجارية في نصف قيمتها للمقر بالتكاح ولو قال المولى إن بعنا كهنا فالمستولد لا يضمن
قيمتها ويضمن العقر لهما ولو كانت الجارية مجهولة لا يعرف مولاهما فقال المستولد زوجته ما في
وقال بعنا كهنا فهي أم ولد أو ابنها حر ويلزمه القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر لهما
لم يذكره في الكتاب واختلاف المشايخ فيه قيل يضمن وقيل لا يضمن فان ادعى الواطئ الهبة وهما
ادعى البيع وهي مجهولة أو قال أغصبتهم فقال صدق ما ذهبي أم ولد وعليه قيمتها لهما جميعا وإن
صدقهم الأمة صدقت في حقها حتى ردت رقيمة لهما ولو ادعى المستولد الشراء والمولى التزويج
يثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا إذا علم أنها المقر وان لم يعلم يعتق الولد كذا في محيط السر حسي
* أمة بين رجلين فجاءت بولدين في بطن واحد أحدهما حى والآخر ميت فادعى أحدهما الميث ونفى
الحى لزمه الحى ولا يمكن نفيه بذلك وكذلك لو ادعى كل واحد منهما الميث أو ادعى كل واحد منهما
الولدين يثبت النسب منهما جميعا كذا في المبسوط * وإن كانت الجارية بين رجل وابنه وجده
فجاءت بولدين ادعوه كلهم فالجد أولى كذا في الظهيرية * ولو كانت الجارية مشتركة بين الأب
والابن فادعيهما معا فالأب أولى استحقاقا ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الابن نصف

من جملة ما أحاطت به حدود الدار ودائرته الآن هذا بشكل بما مر من مسئلة القناة إذا حضر الحالف قناة تحت الدار قال إن لم يكن للقناة
موضع مكشوف في الدار قال لا يحنث الحالف * رجل حلف أن لا يدخل الحمام من بهر سرش قد دخل الحمام لذلك بل ليس على الجماحي ثم
غسل رأسه في الحمام لا يحنث لأن دخوله ما كان للغسل وعن بعض المشايخ وجههم الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام قد دخل بيت المسالخ
لا يحنث لأنه لا يراد بدخول الحمام ذلك * رجل حلف وقال لا يأتى طائقي إن دخلت دار فلان فبات بها في الدار قد حل إن لم يكن على الميت

دِينَ مَسْتَعْرِقٍ لَا يَحْنُثُ لِأَهْلِهَا انْتَقَلَتْ إِلَى الْوَرِثَةِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دِينَ مَسْتَعْرِقٍ قَالَ مُحَمَّدٌ بِنِ سَلَمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ لِأَهْلِهَا بَقِيَتْ عَلَى حَكْمِ
 مَالِكِ الْمَيْتِ وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْيَتْرِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَحْنُثُ فِي عَيْنِهِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِأَنَّ التَّرَكَةَ لَا يَمْلِكُهَا إِلَّا الْوَرِثَةُ لِقِيَامِ الدِّينِ فَلَا تَبْقَى عَلَى مَالِكِ
 الْمَيْتِ حَقِيقَةٌ لِأَنَّ الْمَيْتَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمَالِكِ وَإِنْ بَقِيَتْ عَلَى حَكْمِ مَالِكِ الْمَيْتِ فَلَمْ تَكُنْ مَمْلُوكَةً لِلْمَيْتِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ * وَجَلَّ حَلْفُ أَ لَا يَدْخُلُ
 دَارًا اشْتَرَاهَا فَلَانَ فَاشْتَرَى فَلَانَ دَارًا وَبَاعَهَا مِنْ الْخَالِفِ فَدَخَلَ الْخَالِفُ لَا يَحْنُثُ وَلَوْ اشْتَرَى فَلَانَ دَارًا فَوَهَبَهَا مِنْ الْخَالِفِ

فدخل الحالف حنثا لأن حكم شراء
الاول يرتفع بالشراء الثاني ولا
يرتفع بالهبة * رجل حلف ان لا
يدخل بلخ فهو على المصدرون
القرى وكذا لو استأجر دابة الى
بلخ كانت الاجارة الى المصدرو وهذا
استحسان في الاجارة ولو حلف لا
يدخل مدينة بلخ فاليمين على المدينة
وربها لان الربض يعد من
المدينة وان أراد الحالف مدينة
خاصة فهو على ما نوى * ولو حلف
لا يدخل قرية كذا فدخل أراضى
القرية لا يحنث ويكون اليمين على
عمرانها وكذا لو حلف أن لا يشرب
الحمر في قرية كذا فشرب في
كرومها وضياعها لا يحنث الا أن
يكون الكروم والضياع في
العمران وكذا لو حلف لا يدخل
بلدة كذا يكور اليمين على
العمران لان البلدة اسم لما هو
داخل الربض * ولو حلف لا أدخل
كورة كذا أو رستاق كذا فدخل
الاراضى حنث * ولو حلف أن لا
يدخل بغداد ففى أى الجانبين دخل
حنث ولو حلف لا يدخل مدينة
السلام لا يحنث ما لم يدخل من
ناحية الكوفة لان اسم بغداد
يقنأول الجانبين ومدينة السلام لا
* ولو حلف لا يدخل الرى ذكر
نعمس الأئمة السرخسى رحمه الله
أعالى فى شرح الاجارات ان الرى
فى ظاهر الرواية يقنأول المدينة

عقرها فيلنة بيان قصاصا كذا في السراج الوهاج * واذا كان أحد الشريرين يدين مسلما والاخر ذميا فادعياء معاقا للمسلم أولى هذا اذا لم يسلم الذي قبيل الدعوة أما اذا أسلم الذي ثم ولدت الأمة فادعياء معا ثبتت نسبة منهما لاستواء حالهما ولو كانت الدعوى بين ذمي ومرد فالولد للمرد وغرم كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في غاية البيان * ولو كانت بين كتابي ومجوسي فالكتابي أولى ولو كانت بين عبد ومكاتب فالمكاتب أولى ولو كانت بين عبد مسلم وبين حر مكافر فالحر أولى ولو سبق أحدهما في الدعوة فالسابق أولى كائن من كان كذا في السراج الوهاج * عن محمد بن جعفر رحمه الله تعالى في رجلين اشترى أزوجة أحدهما فجاءت بولد بعد شهر يثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولو اشترى اخوان أمة حاملين فجاءت بولد فادعياء أحدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على العم بالقربة لان الدعوة قد تقدمت فيضاف الحكم الى الدعوة دون القرابة كذا في الظهيرية * واذا ولدت الأمة من الرجل ثم اشترى اها هو واخر فلهي أم ولده ويضمن لصاحبه نصف قيمتها موسرا كان أو معسرا وكذلك ان ورثا معها الولد وكان الشرير بك ذارحم محرم من الولد يعتق عليهما جميعا وان كان الشرير بك أجنبيا يعتق نصيب الاب وسعي للشرير بك في نصيبه وكذلك ان اشترى يا أو وهب لهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عرف الاجنبي أن شرير بكة أو له أول يعرف * أمة بين رجلين قد ولدت من زوج فاشترى الزوج حصه أحدهما من الام والولد وهو موسر فهو مضاف لنصيب شرير بكة من الام وشرير بكة في الولد بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء أسندت له وان شاء أعترفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * أمة بين رجلين قال في صحتهما هي أم ولدا أحدهما ثم مات أحدهما يؤم الخي بالبيان دون الورثة قال هي أم ولدي فهي أم ولده ويضمن نصف قيمتها ولم يغرم من العقر شيئا لأنه ما أقرب بوطئها به مملوكه فاعله استواء هاتين كاح قبل ملكها وان قال هي أم ولد الميت عتقت صدقته الورثة أولا ولا سعاية للحي كذا في الاورثة وان كان ذلك في المرض وقالت الورثة عنك لم تسمع فان بالوا عني ثوبا بنفسه ولكن لا تصدقه فالحي نصف قيمتها في التركة وهي تعتق من الثلث كذا في الكافي * وان ولدت الجارية في مملوكها ما أو أقر كل واحد منهما أنه ولد أحدهما ثم مات أحدهما فالولد حر والبيان الى الخي فان قال هو ولدي يثبت النسب وتصير الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمة الام ونصف العقر للشرير بك وسواء في هذا الصحة والمرض فان قال في الصحة هو ولده شرير بكي لم يثبت نسب الولد من واحد منهما واعتق الولد بلا شيء وكذلك عتقت الام بلا شيء وان كان القول منهما في مرض الشرير بك الميت فان قالت الورثة هي أم ولد الخي عتقا ولا سعاية ولا ضمان وان قالوا أقر ثوبا أنه ولده ولكن نحن لانصدقه فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف عقرها للحي في التركة ولا سعاية عليها لاحد ويثبت نسب الولد من الميت استخسانا كذا في محيط السرخسي

(کتاب الایمان و فیہ اثنا عشر بابا)

(باب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرطها وحكمها)

(أما تفسيرها شرعا) فاليمين في الشريعة عشرة عن عقد قوي به عزم الخالف على الفعل أو الترك

والنواحي * وروى هشام عن محمد بن روحه الله تعالى أنه اسم مدينة خاصة حتى لو استأجرت إلى الري ولم يبين المدينة ولا

وستاقا بعينه في ظاهر الرواية يعسدا جارة وفي رواية هشام رجة الله تعالى لا يغسد أجارته قال رضي الله تعالى عنه أما هم فمقنذ وأوز وجند اسم
للمدينة خاصة بن سعد بن فرجانة وفارسهم للأصهار والتري وشكارا لهم لبادنة من و أحبا أول حسد ود بخارا كرمينية وآخوها قزوین
برجل يملك أن لا يدخله دفرين إلى سبعة وي هشا عن حكيم بن محمد بن أبي أنه ينبت في يمنة وقال أبو يوسف رجه الله تعالى يحب

ما لم يخرج الى الجدد واليمين ينصرف الى الجدد وهذا بخلاف الصلاة فان البغدادى اذا جامع الموصلى في السفينة فدخل بغداد وأدركته الصلاة وهو في السفينة يلزمه صلاة الاقامة * رجل حلف أن لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفرات جسر فركب على الجسر لا يحنت ما لم يدخل الماء لانه لا يسمى دخلا في الفرات ما لم يدخل الماء * رجل حلف أن لا يدخل هذا المسجد فزدي فيه طائفة من دار بجنب المسجد فدخل الزيادة لا يحنت ولو حلف أن لا يدخل مسجد بنى فلان والمسئلة (٥٧) بحالها يحنت * وكذا لو حلف أن لا يدخل هذه

الدار فزدي فيها فدخل الزيادة لا يحنت ولو قال دار فلان فدخل الزيادة حنت * رجل حلف أن لا يدخل على فلان ولم يسم بيتا ولم ينو شيئا فدخل عليه في بيت رجل آخر حنت * ولو حلف أن لا يدخل بيتا وفلان فيه فدخل المسجد وفلان في المسجد لا يحنت وكذا لو دخل الكعبة * ولو حلف أن لا يدخل على فلان بيتا فدخل بيتا وفلان فيه ولم ينو الدخول عليه لا يحنت * ولو حلف أن لا يدخل على فلان فدخل منزله وهو ينوي بالدخول الدخول على رجل آخر يكون مع المحلوف عليه أو دخل يريد أخذ الامتعة التي تكون في المنزل لا يحنت لانه لم يدخل عليه * رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل أحدهما في المنزل مع الآخر لا يحنت لانه لم يدخل أحدهما على صاحبه * رجل قال لا منع فلانا من دخول دارى فمعه مرة برى يمينه فان رآه مرة ثانية ولم يمنعه لاشئ عليه * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل دار فلان ساكن فيها امرأته والدار لا امرأة حنت * وكذا لو قال لا أدخل دار فلانة وهى في دار زوجها تسكن معه كانتا * رجل حلف أن لا يدخل على فلان فدخل عليه في حمام أو مسجد أو طلبة أو دهر دار لا يحنت وكذا القسطنطين

كذا في الكفاية * وهى نوعان يمين بالله تعالى أو صغته ويمين بغيره وهى تعليق الجزاء بالشرط كذا في الكافي (أما اليمين بغير الله فسوءان) أحدهما اليمين بالآباء والانباء والملائكة والصوم والصلاة وسائر الشرائع والكعبة والحرم وزمزم ونحو ذلك ولا يجوز الحلف بشئ من ذلك * والثاني الشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم الى قسمين يمين بالقرب ويمين بغير القرب فاليمين بالقرب فهو أن يقول ان فعلت كذا فعلى صوم أو صلاة أو حجة أو عمرة أو بدنة أو هدى أو عتق رقبة أو صدقة أو نحو ذلك وأما اليمين بغير القرب فهى الحلف بالطلاق والعتاق كذا في البدائع (وأما ركن اليمين بالله) فذكر اسم الله أو صغته وأما ركن اليمين بغيره فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذا في الكافي * والشرط الصالح ما يكون معدوما على خطر الوجود والجزاء الصالح ما يكون متيقنا الوجود أو غالب الوجود وعد وجود الشرط وذلك بان يكون مضافا الى الملك أو الى سببه وان يكون الجزاء مما يحلف به حتى لو لم يكن كذلك لا يكون يمينا كالو كالة والاذن في التجارة فانه اذا قال ان فعلت كذا فقد وكلت أو أذنت لك في التجارة لا يكون يمينا كذا ذكره الامام خواهر زاده هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير (وأما شرائطها في اليمين بالله تعالى) ففي الحالف أن يكون عاقلا بالغ فلا يصح يمين المجنون والصبي وان كان عاقلا ومنها أن يكون مسلما فلا يصح يمين الكافر حتى لو حلف الكافر على يمين ثم أسلم فحنت لا كفارة عليه عندنا كذا في البدائع * ويبطل اليمين بالردة فلا أسلم بعدها لا يلزمه حكمه كذا في الاختيار شرح المختار * وأما الحرية فليست بشرط فتصح يمين المملوك الا أنه لا يجب عليه الحال الكفارة بالمال لانه لا مالك له وانما يجب عليه التكفير بالصوم والمولى أن يمنعه من الصوم وكذا كل صوم وجب لمباشرة سبب الوجوب من العبد كالصوم المندوب ربه ولو أعتق قبل أن يصوم يجب عليه التكفير بالمال وكذا الطواغية ليست بشرط عندنا فتصح من المكروه وكذا الجدوال عمد فتصح من الخاطئ والهازل عندنا * وأما الذى يرجع الى المحلوف عليه فهو أن يكون متصور الوجود حقيقة عند الحلف وهو شرط انعقاد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تنبى اذا صار بحال يستحيل وجوده وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وأما كونه متصور الوجود عادة بعد ان كان لا يستحيل وجوده حقيقة فقد قال أصحابنا الثلاثة ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة * وأما في نهس الركن فلو لم عن الاستثناء نحو أن يقول ان شاء الله أو الا أن يشاء الله أو الا أن يدولى غير هذا أو الا أن أرى أو الا أن أحب غير هذا أو قال ان اعاننى الله أو يسر الله أو قال بمعونة الله أو تيسيره ونحو ذلك فان قال شيئا من ذلك موصولا لم ينعقد اليمين وان كان مفصولا انعقدت * وأما في اليمين بغير الله ففي الحالف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعتاق فهو شرط انعقاد اليمين به ما وما لا فلا * وفي المحلوف عليه أن يكون أمرا في المستقبل فلا يكون التعليق بامر كائن يمينا بل تنجز حتى لو قال لامرأته أنت طالق ان كانت السماء فوقنا يمع الطلاق في الحال وفي المحلوف بطلاقه وعتاقه قيام الملك أو الاضافة الى الملك أو سبب

(٨ - (العتوى) - ثانياً) وبيت الشعر الآن يكون المحلوف عليه من أهل البادية وعن محمد رجه الله تعالى في القسطنطين يحنت والظاهر هو الاول قيل في زماننا يحنت اذا دخل عليه في المسجد لان الناس يتزاورون في المساجد * ولو دخل على قوم والمحلوف عليه فيهم ولم يعلم الحالف به فعن محمد رجه الله تعالى أنه يحنت والظاهر يعتبر العلم فان علم ونواهم بالدخول دونه دين فيما بينه وبين الله تعالى * ولو قال لا أدخل هذه القرية لا يحنت بدخول القرية * رجل حلف بطلاق امرأته أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال أو همت

وحلف بطلاق امرأته الأخرى أنه قد دخلها اليوم يلزمه طلاق الأولى ولا يلزم طلاق الثانية لأنه يقول اليمين الأولى كذب والثانية صدق فلا يحث في الثانية * رجل حلف بعق عبده أنه دخل هذه الدار اليوم ثم قال لم أدخل وحلف بعق عبداً آخر أنه لم يدخلها اليوم ثم رجس وقال قد دخلتها اليوم وحلف بعق عبداً آخر عتق العبيد الثلاثة جميعاً لأن الأول عتق بالكلام الثاني والأوسط عتق بالكلام الثالث عتق الثالث بالكلام الأول لأن الخالف زعم (٥٨) أنه كاذب في الكل فيلزمه عتق الكل * رجل له دار فيه بستان حلف أن لا يدخل هذه

الدار فدخل بستانها وباب البستان إلى بيوت هذه الدار وليس للبستان باب آخر على الدار والبستان حائط واحد محيط بها قال محمد رحمه الله تعالى لا يحث الخالف بدخول البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر منها وإن كان البستان وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حث الخالف بدخول البستان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى لا يحث إلا أن يكون البستان في وسط الدار وفي رواية يحث وإن لم يكن البستان في وسط الدار ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو باع الدار ولم يسم البستان بدخل البستان في البيع في هذه الرواية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان للبستان بابان أحدهما في الدار والآخر خارج الدار فإن البستان يكون من الدار أيضاً * رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحبها بجنب الدار بيتاً وفتح باب البيت إلى هذه الدار وجعل طريقه فيها فسد الباب الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الخالف هذا البيت من غير أن يدخل هذه الدار قال محمد رحمه الله تعالى يكون حاشاً لأن البيت صار من الدار * رجل قال غيره أن يدخل محمد بن عبد الله

المالك في نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى ولو قال إن أعاني الله أو بمعونة الله وأراد به الاستثناء يكون مستثناً فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء * ومنها أن لا يدخل بين الشرط والجزاء * ثم إذا دخل لم يكن عينا وتعليقاً بل تحجيها كذا في البدائع (اليمين بالله ثلاثة أنواع) غموس وهو الحلف على إثبات شيء أو نفيه في الماضي أو الحال بتعمد الكذب فيه فهذه اليمين يأنم فيها صاحبها وعليه فيها الاستغفار والتوبة دون الكفارة * ولغو وهو أن يحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والامر بخلافه بأن يقول والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن أنه فعل أو ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن أنه ما فعل أو رأى شخصاً من بعيد فقال والله أنه لزيد وطلب زيدا وهو عر وأوطأ فقال والله أنه لغراب وطلبه غراباً وهو حذأة فهذه اليمين ترجو أن لا يؤاخذ بها صاحبها أو اليمين في الماضي إذا كان لا عن قصد لا حكم في الدنيا والآخرة عندنا * ومنعقدة وهو أن يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله أو لا يفعله وحكمها لزوم الكفارة عند الحث كذا في الكافي * (والمنعقدة في وجوب الحفاظ أربعة أنواع) نوع منها يجب اتحماً البر فيها وهو أن يعقد على فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يزداد وكادة وتوقع لا يجوز حفظها وهو أن يحلف على ترك طاعة أو فعل معصية وتوقع تخيير فيه بين البر والحنث والحنث خير من البر فيتدب فيه إلى الحنث ونوع يستوى فيه البر والحنث في الإباحة فيخير بينهما وحفظ اليمين أولى كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * وأما الحلف بالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك فما يكون على أمر في المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على أمر في الماضي فلا يتحقق اللغو والغموس ولكن إذا كان يعلم خلاف ذلك أو لا يعلم فالطلاق واقع وكذلك الحلف بغير لان هذا تحقيق وتنجيز كذا في الإيضاح * ولو قال إن لم يكن هذا فلانا فعلت حجة ولم يكن وكان لا يشك أنه فلان لزمه ذلك كذا في الخلاصة * ومن فعل المحلوف عليه عامداً أو ناسياً أو مكرها فهو سواء وكذا من فعله وهو مغنى عليه أو مجنون كذا في السراج الوهاج * ولا يهيج يمين النائم كذا في الاختيار شرح المختار * اليمين بالله تعالى لا تكفره ولكن تقليله أولى من تكثيره واليمين بخير الله مكرهة عند البعض وعند عامة العلماء لا تكفره لأنه يحصل بها الوثيقة في العهد خصوصاً في زماننا كذا في الكافي

(الباب الثاني فيما يكون عينا وما لا يكون عينا وفيه فصلان)

(الفصل الأول في تحليف الظالة وفيما ينوي الخالف غير ما ينوي المستحلف)

اليمين بالله تعالى أو باسم آخر من أسماء الله كالرحمن والرحيم وجميع أسماء الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس الخلف به أو لم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح أو بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفاً كعزة الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار مشايخنا وأوراء النهر كذا في الكافي * والأصح أن المعتبر في ذكر الصفات هو العرف كذا في شرح النقاية للبرجندي * ولو قال وربى أو ورب العرش أو ورب العالمين كان حاله كذا في البدائع * لا خلاف أنه لو قال والحق

هذه الدار فأمرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل في الدار طالق فقال محمد بن عبد الله أشهدوا على بذلك

فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق * رجل قال والله لا أدخل هذه الدار وهذه الحجر ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجر فإنه لا يحث حتى يدخل الحجر ويكون اليمين عليهما جميعاً * رجل حلف أن لا يدخل داراً بنته وابنته تسكن في بيت زوجها أو حلف لا يدخل داراً أمه وأمه تسكن في دار زوجها فدخل الخالف يحث وهو نظير ما ذكرناه * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل داراً يسكنها فلان بإجارة أو أجرة حث عندنا

ولو دخل دارا جرها فلان وهي مملوكة لا تخرج من أيضا قيل هذا قول محمد بن جده الله تعالى أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعها الله تعالى لا يحنث وقد مرّت المسئلة قبل هذا * رجل قال لغيره دخلت دار فلان أمس فقال لا فقال بالله ما دخلتها قال لا ذكر في الكتاب أنه يكون حائثا وهذا جواب لسكّام السائل وكذا الوقال لرجل دخلت دار فلان أمس فقال المظالم لا فقال السائل فعبدا حران كنت دخلتها فقال لا قال يعتق عبده وان لم يكن له نية وان كان نوى بقوله لا أي ليس عبدي حوالا يعتق (٥٩) عبده * رجل حلف أن لا يسكن حافوا فلان

لا أفعل كذا انه يمين كذا في المبسوط * ولو قال بالحق لا أفعل كذا يكون يمينا ولو قال حقا لا أفعل
كذا فالصحيح أنه ان أراد به اسم الله تعالى يكون يمينا ولو قال بحق الله لا أفعل كذا يكون يمينا كذا
في فتاوى قاضخان * ولو قال وحق الله لا يكون يمينا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو
أحد الروایتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح * وحرمة الله قال شمس الأئمة الحلواني
هذا بمنزلة قوله وحق الله كذا في الخلاصة * ولو قال وعظمة الله أو قال وملكوته وقدرته ونوى
اليمين أو لم ينو يكون يمينا كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال وجبروت الله فهو يمين كذا في
السراج الوهاج * ولو قال وقوة الله وارادته ومشيتته ومحبته وكلامه يكون حالفا كذا في البدائع
* ولو قال وأمانة الله يكون يمينا وذکر الطحاوي أنه لا يكون يمينا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى ولو قال وعهد الله أو قال وذمة الله يكون يمينا ولو قال أشهد أن لا أفعل كذا أو أشهد بالله
أو قال أحلف أو أحلف بالله أو أقسم أو أقسم بالله أو أعزم أو أعزم بالله أو قال عليه عهد أو عليه عهد
الله أن لا يفعل كذا أو قال عليه ذمة الله أن لا يفعل كذا يكون يمينا وكذا لو قال عليه يمين أو يمين الله أو
قال لعمر الله أو قال عليه نذرا أو قال عليه نذر الله أن لا يفعل كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضخان
* بسم الله لا أفعل كذا في المختار أنه لا يكون يمينا الا اذا نوى كذا في المتاوى العتابية * ولو قال وبسم
الله يكون يمينا كذا في الخلاصة * ولو قال رايم الله لا أفعل كذا يكون يمينا وكذا أيمن الله رايم
الله بكسر الهمزة ومن الله ومن الله ومن الله ويقيم واحدة في الاعراب الثلاث كذا في الظهيرية
* ولو قال وميثاقه يكون يمينا كذا في الكافي * وكذلك اذا قال علي بن الله وكذلك اذا قال على
ميثاقه كذا في الايضاح * ولو قال الطالب (١) والعاب لا أفعل كذا فهو يمين وهو متعارف
أهل بغداد كذا في المحيط * ولو قال بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها يكون يمينا ولو
قال الله لا أفعلن كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون يمينا لان عدم حرف القسم الآن يعربها بال كسر
فيكون يمينا لان الكسر يقتضي سبق حرف الحافض وهو حرف القسم ولو قال له لا أفعل كذا قالوا
لا يكون يمينا لانه لم يذكر اسم الله الا اذا أعربها بالكسر وقع اليمين كذا في فتاوى قاضخان *
وقوله الله الله عين كذا في العتابية * ولو قال لله يكون يمينا * في الاجناس اذا قال والله ان دخلت
الدار كان يمينا كذا في المحيط * ولو قال أنا شر من الجوس ان فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال أنا
شر بك اليهود أو شر بك الكفار ان فعلت كذا كذا في الخلاصة * روى عن محمد رحمه الله تعالى
أنه اذا قال (٢) اذا آليت كذا وعزمت لا أفعل كذا فهو يمين كذا في الايضاح * في التجريد
قال محمد رحمه الله تعالى حلف لا يحلف فقوله ان فئت أو وعدت فان قلت طالق يمين كذا في الخلاصة *
من حلف بغير الله لم يكن حالفا كالنبي عليه السلام والكعبة كذا في الهداية * والبراءة عنه يمين

محمد رحمه الله تعالى يحث كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية ورقي هشام رحمه الله تعالى أنه رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 * وأن لم يكن لغلان دار يوم اليمين فذلك دار بعد اليمين فدخل الحالف يحث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يحث في قول أبي
 يوسف رحمه الله تعالى والله أعلم (فصل في الخروج) * رجل قال لأمرأته ان خرجت من هذه الدار إلا امرأته فأت طالق وللمرأة حق
 على رجل أرادت أن تدعي ذلك وتخرج لأجله قالوا ان كانت تدعي أن توكل بذلك نفرت حث حث الحالف وان لم تدع على أن توكل

نفرجت لا يحنت * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا تخرج امرأته إلا بعلمه نفرجت وهو يراها فنعها لم يحنت ولو أذن لها بالخروج نفرجت
بغير علمه لا يحنت وان لم ياذن لها نفرجت وهو يراها لا يحنت أيضا * ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذن فان طالق فاذن لها
بالعربية وهي لا تعرف العربية نفرجت حنت كالأذن لها وهي نائمة أو غائبة لم تسمع نفرجت حنت ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار
بغير اذن فان كذا فاستأذنت للخروج (٦٠) الى بعض أهلها فاذن لها ولم تخرج في ذلك لم تكنها كانت تسكن البيت نفرجت الى

كذا في الاختيار شرح المختار * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل لو قال والقرآن لا يكون عينا
ذكره مطلقا والمعنى فيه وهو أن الحلف به ليس بمتعذر فصار كقوله وعلم الله وقد قيل هذا في زمانهم
أما في زماننا فيكون عينا وبه نأخذوننا مروى عنه وقد روي عنه وقال محمد بن مقاتل الرازي لو حلف
بالمرآن قال يكون عينا وبه أخذ جهود مشايخنا رحمه الله تعالى كذا في المضمرة * ولو قال
أنا بريء من النبي والمرآن فانه يكون عينا كذا في الكافي * سئل لعبد الكريم بن محمد عن قال
أنا بريء من الشفاعة ان فعلت كذا قال يكون عينا وقال غيره لا يكون عينا وهو الصحيح كذا في
الظاهرية * ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن أو القبلة أو الصلاة أو صوم رمضان
فالسكينة هو المختار * وكذا البراءة عن الكتب الاربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه كفرا
كذا في الخلاصة * ولو قال أنا بريء من المصحف لا يكون عينا ولو قال أنا بريء مما في المصحف
يكون عينا كذا في الكافي * ولو وقع كتاب الغفوة أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن
الرحيم وقال أنا بريء مما فيه ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال أنا بريء من بسم الله
الرحمن الرحيم كذا في فتاوى قاضيه * ولو قال أنا بريء من المغاظة أو مما في المغاظة ليس بمسئ
الاذا عرف ان فيها بسم الله الرحمن الرحيم وعنى به البراءة عنها كذا في الخلاصة * ولو قال أنا بريء من
المؤمنين قالوا يكون عينا كذا في فتاوى قاضيه * ولو قال أنا بريء من هذه الثلاثين يوم ما يعني
شهر رمضان ان فعلت كذا ان نوى البراءة عن فرضيتها يكون عينا كما لو قال أنا بريء من الايمان
ان فعلت كذا وان نوى البراءة عن أجرها لا يكون عينا لانه غيب وان لم تكن له بية لا يكون عينا في
الحكم لمكان الشك وفي الاحتياط كفا وان قال ان فعلت كذا فانا بريء من حجتى التي حججت فهذا
لا يكون عينا بخلاف ما اذا قال ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن الذي تعلمت حبيب يكون عينا ولو
قال أنا بريء من الحجعة وعن الصلاة كان عينا كذا في المحيط * ولو قال أنا بريء من صومى وصلاتي
أو مما صليت وصمت لا يكون عينا كذا في العتبية * ولو قال ان فعلت كذا فهو يهودى أو نصرانى
أو مجوسى أو برىء من الاسلام أو كافرا أو يعيد من دون الله أو يعبد الصليب أو نحو ذلك مما يكون
اعتقاده كفرا فهو عينا استحسانا كذا في البدائع * حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة وهل
يصير كافرا اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى والمختار للفتوى أنه ان كان
عنده أنه يكفر متى أتى بهذا الشرط ومع هذا أتى بصير كافرا لرضاه بالكفر وكفارته أن يقول لا اله
الا الله محمد رسول الله وان كان عنده أنه اذا أتى بهذا الشرط لا يصير كافرا لا يكفر وهذا اذا حلف
بهذه الالفاظ على أمر في المستقبل أما اذا حلف بهذه الالفاظ على أمر في الماضي بان قال هو
يهودى أو نصرانى أو مجوسى ان كان فعل كذا أمس وهو يعلم انه قد كان فعل لا شك أنه لا يلزمه
الكفارة عندنا لانه عينا مجوس وهل يصير كافرا اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسى
رحمه الله تعالى والمختار للفتوى أنه ان كان عنده أن هذا عينا ولا يكفر متى حلف به لا يكفر وان كان
عنده أنه يكفر متى حلف به يكفر لرضاه بالكفر وأما اذا قال يعلم الله أنه قد فعل كذا وهو يعلم أنه لم

باب الدار تسكن الباب جنت لانها
خرجت بغير اذنه وان أذن لها
بالخروج الى بعض أهلها ولم تخرج
ثم خرجت في وقت آخر الى بعض
أهلها قال الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى أخاف أن يكون حائشا *
رجل اتهم امرأته بجار له فقال ان
خرجت من المنزل بغير اذن فان
كذا ثم قال لها أذنت لك فيما يبدو
لك الا بامر باطل نفرجت ودخلت
منزل الجار الذي اتهمه ان لم تكن
نوت عند الخروج دخول ذلك
المنزل ولا أمر باطلا سواء لا يحنت
وان وجد منها بعد الخروج أمر
باطل وان كانت نوت عند الخروج
دخول ذلك المنزل فان كان دخول
ذلك المنزل عند الزوج من الامر
الباطل حنت لانها خرجت لامر
باطل عند الزوج * رجل حلف
أن لا تخرج امرأته الا بآذنه فقال
لها أذنت لك بالخروج كلما أردت
نفرجت مرة بعد أخرى لا يحنت
فان نهها عن الخروج بعد ذلك
الاذن العام صح نهيه في قول محمد
رحمه الله تعالى وبه أخذ الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله تعالى حتى لو خرجت بعد ذلك
حنت * ولو أذن لها بالخروج ثم
قال لها كلما نهيتك فقد أذنت لك
فنهها لا يصح نهيه * ولو قال لها لا
تخرجي الا باذنى تحتاج الى الاذن

في كل خروج فان قال عنت الاذن مرة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يدين في
القضاء وعليه الفتوى * ولو قال لها الآن أذن لك أو حتى أذن لك تحتاج الى الاذن مرة واحدة * ولو قال ان خرجت من الدار الا باذنى ثم
سمح سائلا يسأل شيئا فقال لامرأته ادفعي هذه الكسرة الى السائل فان كان السائل بحيث لا تقدر المرأة على أن تدفع الكسرة اليه الا
بالخروج نفرجت لا يحنت وان كانت تقدر نفرجت يحنت وان كان السائل حين قال لها ادفعي اليه الكسرة بحيث تقدر المرأة على دفع

الكسرة بغير خروج ثم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المرأة اليه حنت ولو حلف أن لا يخرج امرأته في غير حق فخرجت في جنازة الوالدين أو عيادتهما أو ذى رحم محرم منها أو عرس لا يحنت * ولو حلف أن لا يخرج وهي في بيت من الدار فخرجت الى الدار لا يحنت * ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فالت طالق فقالت المرأة له تريد أن أخرج حتى أصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت طلقت لان كلام الزوج هذا يكون للتهديد لا للاذن وان قامت على أسكفة الباب وبعض (٦١) قدمها خارج من الباب بحيث لو أغلق الباب

يكون ذلك البعض خارجا فان كان اعتمادها على البعض الخارج حنت والا فلا * ولو قال ان خرجت من البيت فالت طالق وهو قاعد فخرج قدميه وبدنه في البيت لا يحنت لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على القدمين خارج البيت فان قام على قدميه حنت لانه خرج من البيت - اذا حلف وهو قاعد فان كان مستلقيا على ظهره أو على بطنه أو جنبه فخرج الا كثر من جسده حنت لان المستلق والمضطجع يعدن خارجا من الدار بخروج أكثر الأعضاء * ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا بأذني فالت طالق ثلاثا فطلقها باثنا فخرجت بغير اذنه لا يحنت لان يمينه تقيدت بحال قيامه ولاية المنع عن الخروج وولاية المنع تزول بالطلاق البائن وهو كالسلطان اذا حلف رجلا أن لا يخرج من البلدة الا بأذنه أو الكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل أن لا يخرج من البلدة الا بأذنه فعزل السلطان وقض الاصيل دين الطالب ثم خرج الخالف بعد ذلك لا يحنت ولو أن الخالف تزوج المرأة بعد ما بانها فخرجت بغير اذنه لا تطلق لان اليمين بطلت بالابانة فلا تعود بعد ذلك كره في السير أهل الحرب اذا حلفوا

يفعل أو قال يعلم الله أنه لم يفعل كذا وقد علم أنه فعل اختلف المشايخ فيه عامتهم على أنه يصير كافرا كذا في الذخيرة * ولو قال بصفة الله لا أفعل كذا لا يكون يمينا ولو قال وعلم الله لا أفعل كذا عندنا لا يكون يمينا ولو قال ووجه الله لا أفعل كذا لا يكون يمينا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * ولو قال وعذاب الله أو سخطه أو غضبه أو قال ورضا الله وثوابه أو قال وعبادة الله لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال شهد الله أنه لا اله الا هو لا يكون يمينا كذا في الخلاصة * فان قال ووجه الله على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يكون يمينا قال ابن شجاع في حكاية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو من أيمان السفلة يعني الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحة (١) وهذا دليل على أنه لم يجعله يمينا كذا في المبسوط * ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا أو قال عليه عذاب الله أو قال أمانة الله ان فعل كذا لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان * وان قال ان فعلت كذا فعلى غضب الله أو سخط الله فليس بحالف كذا في الهداية * واذا قال وسلطان الله لا أفعل كذا فالصحيح من الجواب في هذا الفصل أنه اذا أراد بالسلطان القدرة فهو يمين كقوله وقدرة الله كذا في المبسوط * ولو قال ودين الله لا يكون يمينا وكذا اذا قال وطاعته وشريعته أو حلف بعرضه وحدوده لم يكن حالفا وكذا اذا قال وبيت الله أو بالحجر الأسود أو بالمسعر الحرام أو بالصفا أو بالمروة أو بالمنبر أو بالقبور أو بالروضة أو بالصلاة أو بالصيام أو بالحج لم يكن حالفا في جميع ذلك وكذا اذا قال وجد الله وعبادة الله فليس يمين وكذا لو حلف بالسموات والارض والشمس والقمر والنجوم لم يكن حالفا كذا في السراج الوهاج * ولو قال بحق الرسول أو بحق الايمان أو بحق القرآن أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو بحق الصلاة لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال بحق محمد عليه السلام لا يكون يمينا لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة * ولو قال عذبه بالنار أو حرم عليه الجنة ان فعل كذا فشيء من هذا لا يكون يمينا كذا في المبسوط * ولو قال لا اله الا الله لا فعلن كذا فليس يمين الا أن ينوي يمينا وكذلك سبحانه الله والله أكبر لا فعلن كذا كذا في السراج الوهاج * ولو قال عصيت الله ان فعلت كذا أو عصيته في كل ما افترض على فليس يمين كذا في الايضاح * ولو قال ان فعلت كذا فانا زان أو سارق أو شارب خمر أو آكل ربا فليس بحالف هكذا في الكافي * عن ابن سلام أنه قال لو قال ان فعلت كذا فهو يعقد الزنا على نفسه كما يعقد النصارى أنه يكون يمينا كذا في الظهيرية * ولو قال عبده حر ان حلف بطلاق امرأته ثم قال لامرأته أنت طالق ان شئت لم يعتق عبده وليس هذا يمين وكذلك اذا قال اذا حضت حيضة لم يعتق عبده كذا في المبسوط * ولو قال ان فعلت كذا فلا اله في السماء هو يمين ولا يكفر كذا في العتابية * ولو قال ما قال الله كذب ان فعلت كذا لا يكون يمينا ولو قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا لا يكون يمينا ولو قال ان فعلت كذا فاشهدوا على بالنصرانية يكون يمينا ولو قال ما فعلت من صوم وصلاة لم يكن حقا ان فعلت كذا لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال اللهم أنا عبدك أشهدك وأشهد ملائكتك ان لا أفعل كذا ثم فعل لا كفارة

(١) قوله وهذا دليل الحمله ادا لم يقصد بالوجه الذات والا كان يمينا باجتماعه بحراوى

الاسير أن لا يخرج الا بأذن ملكهم فعزل الملك ثم عاد ملكا فخرج الاسير بغير اذنه لا يحنت * وكذا لو قال الرجل لعبده ان خرجت بغير اذني فالت حر فباعه ثم اشتراه فخرج بغير اذنه لا يعتق * رجل خرج مع الوالى لحلف أن لا يرجع الا بأذن الوالى فسقط عن الحالف شيء فرجع لاجله لا يحنت لان هذا الرجوع مستثنى عن اليمين عادة - امرأة قالت لزوجها ائذن لي بالخروج الى منزل أخى فقال الزوج ان أذنت فعبدى حر ثم قال لها أذنت لك بالخروج لا يحنت الرجل * ولو استأذنه عبده في نكاح أمة لرجل فقال له المولى ان أذنت لك بتزويجها أنت حر

فقال أذنت لك في تزويج النساء أو قال أذنت لك في التزوج حث المولى أما في قوله أذنت لك في تزويج النساء فلا بد له بشكاح . جميع النساء فيدخل فيه نكاح تلك الأمة وأما في قوله أذنت لك في التزوج فلا بد له بالشكاح مطاقا والنكاح لا يكون إلا بالمرأة فكان اطلاق النكاح اطلاقا للنساء بخلاف المسئلة الأولى * رجل قال لامرأته ان خرجت بغير اذني فانت طالق فخرجت بغير اذنه مرة حث ثم لا يحث بعد ذلك * ولو حلف أن لا يخرج امرأته من (٢) هذه الدار فارتقت في الدار شجرة أو عصا من خارج الدار فصارت بحال أو سقطت تسقط

على الطريق لا يحث كالدخول كنيها مشرعا من الدار وبابها في الدار لا يحث * وكذا الوصعدت السطح لا يحث سواء كانت اليمن بالعربية أو بالفارسية * رجل قال والله لا أخرج من بلد كذا فهو على أن يخرج ببدنه ولو قال لا أخرج من هذه الدار فهو على النقلة منها إله ان كان ساكنها الا اذا دل دليل على أنه أراد به الخروج ببدنه * رجل حلف وهو في منزله أن لا يخرج الى بغداد اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد ثم بدله فرجع لا يحث الا ان يجاوز آيات المصر على نية الخروج الى بغداد * رجل حلف أن لا يخرج من داره فخرج من ابداره ثم رجع حث وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم جع قبل أن يخرج من باب الدار يحث * حلف أن لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من آيات المصر اشيا يريد مكة ثم ركب حث * لو خرج راكبا ثم نزل فحشي لا يحث * حلف أن لا يركب سعيمة الى بغداد فركب السعيمة حتى سار الى فرسخ ثم خرج منها لا يحث * ولو حلف أن لا يركب الى مكة فحشي بعض الطريق ثم ركب لا يحث ولو حلف أن لا ياتي ببغداد ماشيا فركب حتى دنا منها فدخلها

ويستغفر الله كذا في الخلاصة * رجل قال لا آخروا الله لأجى الى ضيافتك فقال رجل للخالف ولا تجي الى ضيافتي أيضا قال نعم يصير الخالف في حق الثاني بقوله نعم حتى لو ذهب الى ضيافة الاول أو الى ضيافة الثاني حث في عينة كذا في المحيط * تحريم الحلال عين كذا في الخلاصة * فمن حرم على نفسه شيئا مما علمه لم يصير محرما ثم اذا فعل محارمه قليلا أو كثيرا حث ووجب الكفارة كذا في الهداية * ان كان في يده دراهم فقال هذه الدراهم حرام على ينظر ان اشترى بها شيئا يحث في عينه وان وهبها أو تصدق بها لا يحث في عينه * وفي البعالي لو حرم طعاما أو نحوه فهو عين على ما تناوله المعتاد كذا في المأكل كقول ولد سفيان الملبوس الا أن يعنى غيره قال وكذلك سائر التصرفات في الاشياء قال ولا يعتبر استيعاب الطعام بالا كل ولو قال لا يحل لي أن أفعل كذا فان نوى تحريمه عليه فهو عين ولو قال هذا الثوب على حرام ان لبسته فلبسه ولم ينزعه حث في عينه * امرأة قالت لزوجه أنت على حرام أو قالت حرمتك على نفسي فهذه عين حتى لو طوعته في الجماع كان عليها الكفارة وكذلك لو أكرهها على الجماع يلزمها الكفارة ولو قال هو بأكل المية ان فعل كذا لا يكون عينا وكذلك اذا قال هو يستحل المية أو يستحل الجمر والحزير لا يكون عينا وكان يجب أن يكون عينا لان استحلال الحرام كفر والحاصل أن كل شيء هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط حرمة بحال من الاحوال كالكفر وأشياء ذلك فاستحلاله معامبا بالشرط يكون عينا وكل شيء هو حرام بحيث تسقط حرمة بحال كالنية والجمر وأشياء ذلك فاستحلاله معامبا بالشرط لا يكون عينا كذا في المحيط * ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الا أن ينوي غير ذلك والقباس أن يحث كافر غرغ لا يتناول المرأة الا بالنية واذا نواها كان ايلام ولا يخرج عن الممين الطعام والشراب وهذا كله جواب ظاهر الرواية والفتوى على أنه يقع به الطلاق بالنية لغلبة الاستعمال في ارادة الطلاق وكذا في قوله ١ حلال بروي حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين وان قال لم أنو الطلاق لم يصدق قضاء في قوله ٢ هر چه بدست راست كرم بروي حرام قيل يجعل طلاقا بالنية وهو اختيار مشايخ سمرقند وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لم يتضح لي عرف الناس في هذا فالصحيح أن نقيض الجواب ونقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا وأما من غير دلالة فالاحتياط أن يتوقف المرفق فيه ولا يخالف المتقدمين ولو قال ٣ هر چه بدست چپ كرم بروي حرام لا يكون طلاقا الا بالنية ولو قال ٤ هر چه بدست كرم قيل لا يكون طلاقا الا بالنية وقيل لا يشترط النية * ولو قال حلال الله على حرام وله امرأته ان يقع الطلاق على واحدة واليه البيان في الاظهر كذا في السكافي * سئل أبو بكر عن قال هذه الجمر على حرام ثم شربها قال في هذا خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قال أحدهما يحث وقال الآخر لا يحث والمختار للفتوى أنه ان أراد به التحريم تجب الكفارة وان أراد الاخبار أو لم تكن له نية لا تجب الكفارة كذا اختاره الصدر ١ الحلال عليه حرام ٢ كل ما أمسكه بيدي اليمنى عليه حرام ٣ كل ما أمسكه بيدي اليسرى عليه حرام ٤ كل ما أمسكه بيدي

الشهيد

ماشيا حث لانه آياها ماشيا * ولو حلف لا يمشي الى بغداد فحشي بعض الطريق وركب البعض لا يحث

ولو حلف أن لا يخرج من الري الى الكوفة فخرج الى مكة فمر بالكوفة قال محمد رحمه الله تعالى ان كان نوى حث من خرج من الري أن لا يمر بالكوفة ثم بدله بعدما خرج فمر بالكوفة لا يحث * حلف أن لا يخرج من باب داره وهو ينوي باب الخشب فدفع الباب ثم خرج لا يحث * وان لم يقر باب الخشب فخرج من موضع الباب حث * ثلاثة حرموا رجلا أن لا يخرج من بخارا الا باذنهم فمن أحدهم وحرم الخالف

الوصول فهو على ما توى وان توى
به الخروج فهو على ما توى وان لم
ينر شيئا يحمل على الاتيان لان
الناس يريدون به الاتيان والوصول
* ولو قال لها ان خرجت الى منزل
أبيك فأنت كذا أو قال ان ذهبت
فهو على الخروج عن قصد ولو قال
ان أتيت فهو على الوصول قصدت
الخروج الى منزله أو لم تفصده عن
الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل
وجه الله تعالى لو قال لها يا الفارسية
(١) اسكري تخانه * يدروى
فخرجت ثم ندمت فى الطريق
فعادت يحث الزوج * رجل قال
لامرأته ان خرجت من باب هذه
الدار فانت طالق فصعدت السطح
وترزت فى دار الجار ذكر فى الكتاب
أنه لا يحث وقيل بانه يحث لان
الناس يريدون به الخروج عن
الدار لا التقييد بالباب ولان باب
السطح من أبواب الدار وان عين
الباب وقال ان خرجت من هذا
الباب بتقييد ذلك الباب * امرأة
كانت تخرج من دارها الى سطح دار
جارها فغضب الزوج وقال لها ان
خرجت من هذه الدار الى سطح
الجار أو الى الباب فانت طالق
فخرجت الى سطح الجار الا تحولا
يحث فى يمينه لان يمينه تقيدت
بدلك الجار دلالة فان لم يكن هنالك
مقدمة حث لعموم اللفظ

* امرأة حلفت أن لا تخرج إلى أهلها فخرجت إلى ذي رحم محرّم منه قالوا إن كان لها أبوان لا يحب إذا خرجت إلى غيرهما وإن لم يكن لها أبوان فأهلها المحارم من ذوى أرحامها وإن كان لها أب وأم لكل واحد منهما منزل على حدة وزوج أمها غير أبيها فالأهل منزل الأب * رجل حلف وهو في منزل من دياره أن لا يخرج إلى الجنازة فخرج من المنزل إلى الدار للجنازة ثم رجع لا يجتنب وإن خرج من الدار ثم رجع حنث (١) المعنى إذا رحت بيتك فانت كذا

رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت كذا فخرجت الى البستان فان كان البستان في وسط الدار على الوجه الذي ذكرنا في فصل الدخول لا يحنت وان لم يكن كذلك فان كان البستان من الدار بحيث لو ذكرت الدار يفهم البستان بذكر الدار ولو خرجت المرأة الى البستان لا يكره الزوج لا يحنت وذكر في النوادر انه قال اذا قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كرمافي الدار ان كان الكرم يعد من الدار بان كان يفهم (٦٤) الكرم بذكر الدار لا يحنت وان كان لا يفهم ولا يعد يحنت وانما يعد من الدار ويفهم

واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبريء من رسوله فهما عيinan ان حنت يلزمه كفارتان ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبريء من رسوله والله ورسوله بريتان منه ففعل يلزمه أربع كفارات وعن محمد رجه الله تعالى لو قال هو يهودي ان فعل كذا وهو نصراني ان فعل كذا فهما عيinan ولو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو عيinan واحدة كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال ان فعلت كذا فانما بريء من الكتب الاربعة فهو عيinan واحدة وكذلك اذا قال ان فعلت كذا فانما بريء من القرآن والزبور والتوراة والانجيل فحنت يلزمه كفارة واحدة لانها عيinan واحدة ولو قال انما بريء من القرآن وبريء من الزبور وبريء من التوراة وبريء من الانجيل فهو أربع كفارات اذا حنت يلزمه أربع كفارات كذا في المحيط * ولو قال انما بريء مما في المصحف فهو عيinan واحدة وكذا لو قال هو بريء من كل آية في المصحف فهو عيinan واحدة كذا في فتاوى قاضخان * مثل شمس الاسلام عن قال والله ١ اكر ابن كار كتم قال اختيار استاذي انه لا يكون عيinanم رجع وقال يكون عيinan كذا في الخلاصة * رجل قال ٢ سو كند خورم كه اينكار نكنم قال بعضهم لا يكون عيinan وقال بعضهم يكون عيinan ولو قال ٣ سو كند مخورم كه اينكار نكنم يكون عيinan لان هذا الكلام يذكّر التحقيق دون الوعد كقول الرجل ٤ كواهي ميدهم ولو قال ٥ سو كند خورم بطلاق كه اين كار نكنم لا يكون عيinan لانه وعد وتخويف ولو قال ٦ سو كند خوري يكون عيinan بمثله قوله ٧ سو كند مخورم كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال ٨ مرا سو كند بطلاق آست كه شراب نخورم فشرط طلق امرأته وان لم يكن حلف ولكن قال قلت ذلك لدفع تعرضهم لا يصدق قضاء كذا في الكافي * وان قال ٩ سو كند خورده أم ان كان صادقا كان عيinan وان كان كاذبا فلا شيء عليه كذا في المحيط * ولو قال ١٠ بر من سو كند است كه اينكار نكنم فهو اخبار ان اقتصر على هذا فهو اقرار باليمين وان زاد على هذا فقال ١١ بر من سو كند است بطلاق يلزمه ذلك فان قال قلت ذلك كذا بدفع التعرض الجلساء وغير ذلك لا يصدق قضاء ولو قال ١٢ بالله العظيم كه بز و كتر از بالله العظيم ليست كه اينكار نكنم يكون عيinan كما لو قال بالله العظيم الاعظم وهذه الزيادات تكون لئلا كيد فلا يصير فاصلا كذا في فتاوى قاضخان * في المتاوى لو قال ١٣ سو كند مخورم بطلاق ليس بتطليق لان الناس لم يتعارفوه عيinan بالطلاق * وفي الخبر يد ولو قال ١٤ مرا سو كند خانه است تطلق امرأته ولم يشترط فيه نية المرأة وهو الاصح * في المتاوى ولو قال ١٥ بالله كه بز و كتر از بن نامي نيست او بز و كتر از بن سو كند نيست او بز و كتر از بن ناميست كه أفعلى أولا ففعل عيinan وقوله بز و كتر از بن لا يجعل فاصلا * وفي مجموع النوازل مثل شيخ الاسلام عن

بذكر الدار اذا لم يكن كبير او لم يكن مفتحه الى غير الدار * رجل قال لامرأته أنت طالق ما لم أخرج الى الكوفة فمضى في وجهه الى المكارى فحنت ساعة بما كس المكارى فتمكاري وذهب لا تطلق امرأته لان اليمين كانت على الفور وبهذا القدر لا ينقطع الفور وان اشتغل بالوضوء لصلاة مكتوبة أو بصلاة مكتوبة لا ينقطع الفور ويكون ذلك مستثنى عن اليمين عادة وان اشتغل بصلاة التطوع أو بالوضوء للتطوع أو بالاكل أو بالشرب أو ما كس ساعة في غير طلب الكراء انقطع الفور وتطابق امرأته * رجل خرج من بخارا الى سمرقند وطلب من امرأته أن تخرج معه الى سمرقند فقلت لها يا فارسية اكر حبس من بيرون نياي يا فلانة يا امرأته طالق فلم تخرج معه حتى رجع الزوج من سمرقند الى بخارا ثم خرج الزوج الى سمرقند مرة أخرى قالوا ان لم تكن فلانة خرجت الى سمرقند لا يحنت الخالف وبطلت عيينة ولا يحنت أبدا لانه جعل شرط حنته أن لا تخرج مع فلانة كأنه قال لها اذا خرجت فلانة ولم تخرجي معها فانت طالق فاذا لم تخرج فلانة فلم يوجد شرط الحنت فلا يحنت وبطل اليمين لغوات شرط الحنت وهو عدم

خروجها مع فلانة في ذلك الخروج لاني خرجت من سمرقند ولم تخرج معها امرأته حنت ويقع الطلاق لوجود شرط الحنت هذا اذا نوى الزوج أن يعلق نفاقها بعدم خروجها اذا خرجت فلانة قال نوى أن يكون الطلاق معاقبا بعدم خروجها وخروجها لا يخرج امرأته ولم يخرج فلانة حتى يرجع الزوج من سمرقند حنت في عيينة * رجل قال لامرأته ان خرجت من ههنا اليوم فان رجعت الى سينة فانت طالق فلانا فخرجت

اليوم الى الصلاة أو الى غيرهما من حاجة ثم رجعت فان كان بسبب العيّن خروج الاستغفار أو السفر لا يطلق به رجل قال لامرأته فقلت خروج المرأة من المنزل ان رجعت الى منزلي فانت طالق فجلست ولم تخرج وما تأثم خرجت ورجعت الى منزله والرجل يقول ثوبت الفور قال بعضهم لا يصدق وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح * رجل قال لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت كذا فارتقت بعض السلم لا يجنت وهو الصحيح ولو قال لها ان ارتقت هذا السلم أو قال ان وضعت رجلك على هذا السلم فانت كذا (٦٥) فوضعت إحدى رجليها ثم رجعت كان جائزا

في الوضع وفي الارتقاء كذلك قال
 مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي
 أن لا يبحث في الارتقاء بوضع إحدى
 القدمين لأن ذلك لا يعد ارتقاء ولو
 قال إن وضعت قدمي في دار فلان
 فوضع إحدى قدميه لا يبحث لأن
 هذا الكلام صار مجازاً عن الدخول
 ولو قال لها إن خرجت من هذه
 الدار ووضعت رجلك في السكة
 فانت طالق فوضعت إحدى قدميها
 في السكة حث في عينه لأنه لما
 قصد المبالغة صار حاثاً بوضع القدم
 * رجل قال لا سر أني إن خرجت
 الأرضي أو برادني أو بارادني
 فهو كقوله الإبادني تحتاج إلى
 الأذن في كل مرة ولو قال لها الآن
 أرضي أو أريد فهو كقوله الآن
 آذن إذا آذن مرة واحدة تبطل
 اليمين ولو قال الإباري لا بد من
 الأمر في كل مرة ولو قال الآن أمر
 فهو على الأمر مرة واحدة ولو قال
 إن خرجت بغير رضائي أو لا
 برضائي فآذن لها بالخروج فلم تسمع
 أو سمعت فلم تفهم بأن كان الأذن
 بلسان لا تعرفه المرأة لا يبحث في
 قولهم إذا خرجت لأن الرضا
 يتحقق بدون علم المرأة ولو قال لها
 الإبادني فآذن لها وهي نائمة أولم
 تسمع لم يكن ذلك إذنا قال بعضهم
 هذا قول أبي حنيفة ومحمد رجهما
 الله تعالى أما على قول أبي يوسف
 وزفر رجهما والله تعالى يكون

يقول ما حلفت أن لا أفعل بل حلفت أن هذا أعظم الإيمان وأنه لا أعظم من هذه اليمين على قال لا يصدق لانه وصل به نفي الفعل وما ذكر من الاختصار على الكلام الاول خلاف الظاهر كذا في الخلاصة * ولو قال ١ مصحف خدأ يدستوى سونخته اكر اينكار كنند لا يكون عينا ولو قال ٢ هراميدي كه بخدا دارم ناأيميدم اكر اينكار نكنم ياكون عينا ولو قال ٣ مسلماني نكرده أم خدای را اكر اينكار كنتم ففعل قال الهقيه أبو الليث ان أراد بذلك أن الذي فعل من العبادات لم يكن حقا يكون عينا والافلا ولو قال ٤ هر چه مسلماني کرده أم بكافران دادم اكر اينكار كنتم ففعل لا يصير كافرا ولا يلزمه الكفارة * ولو قال ٥ والله كه فلان سخن نگويم نه يگرو زونه دور و زفهو عین واحدة تنتهي بضي اليومين كذا في فتاوى قاضخان ولو قال ٦ حرام است باتو سخن گفتن يكون عينا كذا في الظهيرية * سئل الشيخ القاضي الامام علي بن حسين السعدي عن قال ٧ پذيرتم كه چنين نكنم ولم ينوشيا قال يكون عينا كذا في الخلاصة * رجل قال ٨ پذيرتم خدای را كه فلان كار نكنم يكون عينا كذا لو قال نذرت أن لا أفعل كذا ولو قال ٩ خدای را ويغمبر را پذيرتم كه فلان كار نكنم لا يكون عينا لان قوله بغمبر را پذيرتم لا يكون عينا فاذا تخلل بين ذكر الله تعالى وبين الشرط ما لا يكون عينا يصير فاصلا فلا يكون عينا كذا في فتاوى قاضخان * سئل نجم الدين عن قال ١٠ اكر فلان كار كنند از من بد تراست فقال هو عین موجبة للكفارة اذا حنت فيها ولو قال ١١ از سبب و شست آية قرآن بيزار است ١٢ اكر اينكار نكنم دفعه عین واحدة ولو قال اكر وى اين كار كنند و خوانيد و جهود خوانيد و سناكسار كنيد ثم فعل لا يلزمه شيء ولو قال ١٣ هر چه مغان منفي کرده اند و جهودان جهودى کرده اند در كردن وى كه اينكار نكرده است وقد فعل ذلك لا يلزمه شيء ولو قال ١٤ اكر وى اين كار كنند كافر بروى شرف دارد لا يكون عينا كذا في الظهيرية * ولو قال ١٥ از هر از من و ترسايد تر من ان فعلت كذا فهو عین كذا في المحيط * امرأة قالت لزوجهها اترك اللعب بالشر نخ فقال نعم فقالت أنا منك طالق ان

اسم أعظم منه أو هو أعظم اسم انى أفعل أولاً أفعل كذا ١ كتاب الله محروق بيده ان كان يفعل
كذا ٢ كل أمسلى فى الله أ كون آيسا منه ان فعلت كذا ٣ لم أفعل لله فعسل الاسلام ان
فعلت كذا ٤ كل ما فعلته من أفعال الاسلام أعطيته للكفار ان فعلت كذا ٥ والله لا أقول
الكلام الفلانى لا يوما ولا يومين ٦ الكلام معك حرام ٧ قبلت أن لا أفعل كذا ٨ قبلت
انى لا أفعل كذا لله تعالى ٩ قبلت انى لا أفعل الشئ الفلانى لله تعالى والرسول ١٠ ان فعل
كذا فهو أقبح من المجوس ١١ هو برى من ثلثمائة وستين آية قرآنية أنه لم يفعل كذا ١٢ ان
فعل كذا فادعوه كافر اذعوه يهوديا وارجوه بالحجارة ١٣ كل ما فعلته المجوس من المجوسية
وفعلته اليهود من اليهودية فهو فى عنقه ان لم يفعل كذا ١٤ ان فعل كذا يكون للكافر شرف
عليه ١٥ أنا أقبح من ألف مجوسى ونصرانى

(٩ - (الفتاوى) - ثانی)
 الخلاف بينهم في الامر على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يشبث الامر بدون العلم والسمع والصحیح أن علی قولهما الاذن لا يكون الا بالسمع وأجمعوا على أن اذا العبد في التجارة لا يكون اذا بدون السمع وكذلك التوكيل * رجل قال لعبد ان خرجت الا باذني فانت حر ثم قال له اذن له بالخروج فاذن له المأمور بالخروج فخرج العبد حنف المولى وكذا لو قال المأمور للعبد ان مولاه قد اذن لك ولو قال

المولى أذنت له بالخروج فخرج فخرج لا يحنت المولى قبل هذا إذا كان المخبر مأموراً بالتبليغ فان لم يكن لا يعتبر ذلك ولو قال لعبدته ان خربت بغير اذني فانت حرم قال له ان فعلت كذا فقد أذنت لك لم يكن ذلك اذا تالان الاذن لا يصح تعليقه بالخطر ولو قال المولى لهذا العبد اطع فلان في جميع ما أمرت به ثم أذن له فلان بالخروج فخرج حنت المولى * وكذا لو قال المولى لعبدته بعد اليمين ما أمرت به فلان فقد أمرت بك به فاذن له فلان بالخروج فخرج حنت (٦٦) المولى * حلف أن لا يخرج امرأته من بيته يعني من هذا البيت فخرجت الى الدار حنت

قالوا هدا في عرفهم لان الدار لا يسمى بيتا في عرفهم أما في عرفنا يسمى السكك بيتا فلا يحنت وعليه الفتوى وكذا لو حلف أن لا يدخل فلان بيته فدخل فلان داره لا يحنت في عرفهم وفي عرفنا يحنت وعليه الفتوى * حلف أن لا يخرج امرأته الا في كذا فخرجت في ذلك مرة ثم خرجت في غير ذلك يحنت الا أن يعين عينه بالمرءة الاولى فيدين فيما بينه وبين الله تعالى * حلف أن لا يخرج امرأته مع فلان فخرجت مع غيره ثم لحقها فلان لا يحنت لانها لم تخرج مع فلان * حلف أن لا يخرج امرأته الا باذنه وقال عني الاذن مرة واحدة ذكر الناطق وجه الله تعالى أنه يدين في القضاء * حلف أن لا يخرج امرأته الا باذنه ثم قال لها أذنت لك شهرا أو في كل مرة صح ذلك وكذا لو قالت ائذن لي اليوم في الخروج فقال أذنت فخرجت مرة في ذلك اليوم لا يحنت وكذا لو قال لها اخرجي كلما شئت كان ذلك اذنا في كل مرة ولو قال ان خرجت الا باذني أو قال الا أن أذن لك ثم قال لها اخرجي أما والله ان فعلت كذا ليجزى بك الله تعالى ونحو ذلك قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون اذنا وكذا لو غضبت المرأة ونهيات للخروج فقال الزوج دعوها فخرج لم يكن اذنا الا أن ينوي الاذن وكذا لو قال الزوج

كنت تلعب بالشطرنج فقال الزوج ان كنت ألعب بالشطرنج فقالت ايش هذا فقال الزوج ا همان كه قوميا كوي ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة * سئل نجم الدين عمر النسفي عن قال ٢ هر چه بدست راست گرفت بروی حرام كه فلان كار نکند و کرد لا يحنت لان العرف في قوله ٣ هر چه بدست راست گیرد ولا عرف في قوله ٤ هر چه بدست راست گرفت كذا في الظهيرية * واذا قال بر بدقتم با خدا كه از خريده تو كه بياړی نخورم فقد قيل انه يكون عينا اذا نوى اليمين والاصح أنه عين بدون النية كذا في الذخيرة

(فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي الخالف غير ما ينوي المستحلف) ذكر في فتاوى أهل سمرقندى سلطان أخذ رجلا خلفه ٥ بازو فقال الرجل مثل ذلك ثم قال ٦ كه روز آذینه بياي فقال الرجل مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شيء لانه لما قال بازدوسكت ولم يقل قل بازدان لم أفعل كذا لم ينقض اليمين * ذكر عن ابراهيم النخعي أنه قال اليمين على نية الخالف اذا كان مظلوما وان كان ظالما فعلى نية المستحلف وبه أخذ أصحابنا مثال الاول اذا أكره الرجل على بيع عين في يده فحلف المكره بالله أن دفع هذا الشيء الى فلان يعني به بائعه حتى يقع عند المكره أن ما في يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كقوى ولا يكون ما حلف عمن غموس لاحقيقة ولا معنى ومثال الثاني اذا ادعى عينا في يدي رجل اني اشتريت منك هذا الين بكذا وأنكر الذي في يديه الشراء وأراد المدعي أن يحلف المدعي عليه بالله ما وجب عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعي فحلف المدعي عليه على هذا الوجه ويعني التسليم في هذا المدعي بالهبة والصدقة لا بالبيع فهذا وان كان صادقا فيما حلف ولم يكن ما حلف عمن غموس حقيقة لانه نوى ما يحتمله لفظه فهو عمن غموس معنى لانه قطع بهذه اليمين حق امرئ مسلم فلا تعتبر نيته * قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي زاده وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله فاما اذا استحلف بالطلاق أو العتاق وهو ظالم أو مظلوم فنوى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق عن الوثاق أو نوى العتاق عن عمل كذا أو نوى الاخبار فيه كاذبا فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى الا أنه ان كان مظلوما لا يأثم اثم الغموس واذا كان ظالما يأثم اثم الغموس وان كان مانوي صادقا حقيقة قال القدوري في كتابه ما نقل عن ابراهيم أن اليمين على يمين المستحلف ان كان الخالف ظالما فهو صحيح في الاستحلف على الماضي لان الواجب باليمين كافر بالاثم ومتى كان ظالما فهو آثم في عينه وان نوى ما يحتمله لفظه لانه توصل بهذه اليمين الى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على أمر في المستقبل فيعتبر نية الخالف على كل حال كذا في المحيط * في الفتاوى رجل مر على رجل فاراد الرجل أن يقوم فقال المار ٧ والله كه نخبري فقام لا يلزم المار شيء * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لغيره دخلت دار فلان أمس فقال نعم فقال له السائل والله

١ هو ما تقولي ٢ كل ما أمسكه بيده اليمين عليه حرام ان لم يفعل كذا وفعله ٣ كل ما أمسكه بيده اليمين ٤ قبلت بالله اني لا آكل مما تشريه وتأتى به ٥ بالله ٦ انك تأتي يوم الجمعة ٧ والله لا تقم

في غضب اخرجي ينوي التهديد يعني اخرجي حتى تطلقى لم يكن ذلك اذنا * رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار لقد فانت طالق فخرجت قبل أن يقول الزوج أنت طالق لم يحنت حتى تخرج مرة أخرى بعد ذلك الا أن يكون ابتداء اليمين لمنازعة كانت بينهما على الخروج فاذا كان كذلك لا يحنت وان خرجت بعد ذلك لان اليمين كانت على الخروج الاول وقد خرجت قبل أن يتم عينه * رجل قال لامرأته والله لا أكملك حتى اخرج من بغداد قال الخروج من الامصار يكون سببه فاذا خرج بنفسه بروا لم يخرج بعينه * رجل قال لا اخرج

مع فلان العام الى مكة اذا خرج معه وجاوز البيوت وجب عليه قصر الصلاة فقد روي انه ان يرجع ورجع * ولو قال والله لا اخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج من بغداد فهو حائث * رجل قال لجليته ان خرجت الاباذني فانت حرة وهي تشتري ملولها حواشي من السوق فقال لها المولى اشترى هذه الدراهم لجليته واذن لها بالخروج ولا يحنت * رجل قال لامرأته ان خرجت الاباذني فانت طالق فاستاذنته بالخروج الى أبيها فاذن لها فخرجت الى بيت أخيها قال محمد رحمه الله (٦٧) تعالى لا تطلق من قبل أنه أذن لها بالخروج فلا

أبالي أذهبت الى الذي أمره به أو لم تذهب ولو قال لها ان خرجت الى أحد الاباذني فانت طالق فاستاذنته للخروج الى أبيها فاذن لها فخرجت الى أخيها طلقت * رجل قال لغيره ان كلمت فلانا فعبدك حرق قال مخاطب الاباذنيك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا جواب اذا كلمه بغير اذنه حنت * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بغداد الاباذني ثم خرج فقالت له أذن لك وقال الزوج قد أذنت لي كان القول قوله * ولو قال لامرأته ان كنت تعرفين فلانا أو تعلمين منزل فلان فانت طالق فقالت أنا أعلم وأعرف لا تصدق في شيء من ذلك لان هذا أمر ظاهر يقف عليه غيره بخلاف الحب والبغض والله أعلم بالصواب

(فصل في المساكنة والسكنى والسكون) * رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهله ومناعه فيها ان كان الخائف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحنت في يمينه وان لم يكن الخائف في عيال غيره لا يبرأ الا ان يدخل في النقلة من ساعته لان الدوام على السكنى سكنى ثم ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للنقل الاهل

لقد دخلتها فقال نعم فهذا حالف وكذا لو قال والله ما دخلت فقال نعم * روي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا يخرج ان كلمت فلانا فعبدك حرق قال لا يخرج الاباذنيك فهو مجيب ان كلم بغير اذنه يحنت كذا في الخلاصة * رجل قال لا يخرج والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو استحلاف المخاطب ولا مباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد منهما اذا لم يفعل المخاطب ذلك وان نوى القائل الحلف بذلك يكون حالفًا وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو شيئًا فهو الحالف وان اراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما ما كذا في فتاوى قاضخان * رجل قال لا يخرج والله لتفعلن كذا وكذا والله لتفعلن كذا فقال لا يخرج ان اراد المبتدئ الحلف و اراد المجيب الحلف يكون كل واحد منهما حالفًا وان نوى المبتدئ الاستحلاف ونوى المجيب الحلف فالمجيب حالف وان لم ينو كل واحد شيئًا في قوله الله الحالف هو المجيب وفي قوله والله مع الواو الحالف هو المبتدئ وان اراد المبتدئ أن يكون مستحلفًا و اراد المجيب أن لا يكون عليه يمين ويكون قوله نعم على معاد من غير يمين فهو كقوى ولا يمين على واحد منهما كذا في الخلاصة وهكذا في الوحي لا كدرى ومحيط السرخسي * ولو قال الرجل لغيره أقسمت لتفعلن كذا أو قال أقسمت بالله أو قال أشهد بالله أو قال أحلف بالله لتفعلن كذا أو قال في جميع ذلك أقسمت عليك أو أشهد عليك أو لم يقل عليك فالخالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على المجيب وان نوى جميعًا أن يكون المجيب هو الخالف الا أن يكون المبتدئ اراد الاستفهام بقوله أحلف ونحو ذلك فان اراد ذلك فلا يكون يمينًا على المبتدئ * رجل قال لا يخرج عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال لا يخرج نعم فلا شيء على القائل وان نوى به اليمين ويكون هذا على استحلاف المجيب * رجل قال لامرأته انك فعلت كذا وكذا فقالت لم أفعل فقال ان كنت فعلت أنت فانت طالق فقالت المرأة ان كنت فعلت فانا طالق قالوا ان اراد به عين المرأة لا تطلق المرأة * جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصفع بعضهم بعضًا فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه فامرأته طالق ثلاثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا صفعه ورجل بعد قوله هلا ثم صفع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بيمين * رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى وكل مملوك لي حرة وكل امرأة لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر وعلى مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي الى بيت الله ولا يقع الطلاق والعناق كذا في فتاوى قاضخان * رجل حلفه أعوان السلطان أن لا يعمل غدا عملا ما لم يأت فلان فأصبح الخالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأسه عن مكانه قبيح أن ياتي فلان قال محمد ابن سلة أرجو أن لا يحنت فيمينه تكون على غيره هذا العمل * رجل خرج مع الأمير في السفر خلفه الأمير ان لا يرجع الاباذني فسقط ثوبه أو كيسه فرجع لذلك لا يحنت لان يمينه لم تقع على هذا الرجوع * رجل ساع يضرب الناس بالسعايات والجبائيات خلفه وقال ان سمعت أحدا في الزيادة على عشرة دراهم فامرأته طالق فسمي امرأته في الزيادة على العشرة ذكر الشيخ الامام نجم الدين

وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتداوم مكنسة كان حائثا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وأكثر المتاع برقي يمينه والفتوى على قوله وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وما يقوم به الكد خدائية صار بارا واتفقوا على أن نقل الاهل والخدام شرط للبرهان نقل الكل الى السكة أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه يكون حائثا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان آخر داره المملوكة أو كان ساكنًا في الدار بالاجارة أو بالاعارة فردها على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يسكن

هذه الدار فاراد نقل الأهل والمتاع فانت المرأة أن تخرج كان عليه أن يجتهد في إخراجها فإذا صار ثغالبه وبهر من إخراجها فخرج الحائض
وسكن داراً أخرى لا يحنث في عيونه * ولو وجد الخالف الباب مغلقاً ولم يقدر على فتحه لا يحنث الخالف وكذا إذا قيد ومنع عن الخروج وكذا لو
قدر على الخروج بطرح بعض الحائط لا يحنث وليس عليه ذلك إنما يعتبر القدرة على الخروج من الوجه المعهود وعند الناس * ولو قال إن لم
يخرج من هذه الدار اليوم فامرأته طالق (٦٨) فقيد ومنع من الخروج أياماً قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

يحنث الخالف وهو الصحيح وهذا
بخلاف ما لو حلف أن لا يسكن هذه
الدار فقيد ومنع من الخروج فإنه
لا يحنث والفرق ما ذكرنا قبل هذا
أن في قوله إن لم أخرج شرط الحث
عدم الخروج وقد تحقق أمافي
مسألة السكنى شرط الحث السكنى
وأنه فعل والفعل إذا كان مكرها
في الفعل لا يضاف الفعل إليه فلا
يحنث في عيونه * رجل حلف أن لا
يسكن هذه الدار فخرج بنفسه
واشتغل بطلب دار أخرى لينقل
إليها الأهل والمتاع فلم يجد داراً
أخرى أياماً ولكنه أن يضع المتاع
خارج الدار لا يكون حائثاً وكذا لو
خرج واشتغل بطلب دابة لينقل
عليها الامتعة ولم يجد أو كانت اليمين
في جوف الليل فلم يمكنه أن يخرج
حتى أصبح أو كانت الامتعة كثيرة
فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه
ويمكنه أن يستكبري دواب فلم
يستكبر لا يحنث في جميع ذلك
وهذا إذا فعل الامتعة بنفسه كما
ينقل الناس فإن نقل لا كما ينقل
الناس يكون حائثاً قالوا هذا إذا
كانت اليمين بالعربية فإن حلف
بالفارسية وقال من يدين خاله
أندربناشم فخرج بنفسه على قصد
أن لا يعود لا يحنث في عيونه وإن
خرج على قصد أن يعود يكون
حائثاً * إذا قال لامرأته إن سكنت
هذه الدار فانت طالق وكانت

النسب رحمه الله تعالى أ. لا تطلق امرأته كذا في الظهيرية * السلطان إذا قال لرجل مال فلان
أمير (١) بنزديك نيت فأنكر خلفه بالطلاق ليس عندك مال فلان فحلف وكان عند الخالف
أموال بعثتها امرأة فلان الأمير إليه والذي جاء بالمال زعم أن المال مال امرأة فلان ويحرم أن
يكون مثل ذلك الأموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الأمير أن المال كان مال زوجها لا تطلق امرأة
الخالف حتى يقرأ الخالف بذلك أو يقضي القاضي باليمين بعد دعوى صحيحة فيصير الخالف حائثاً
* رجل جلب عشرين شاة من بلد إلى بلد وأدخل جله الغنم في بلد غدير أنه أظهر عشرة في حانوته
خلفه أمير الخطيرة أنه ما جاء الا بعشرة وما ترك خارج البلد شيئاً خلفه ونوى ما جاء الا بعشرة أي في
السوق وما ترك شيئاً في الخارج أي خارج السوق قالوا لا يحنث في عيونه لأنه نوى ما يحتمله لفظه لكن
لا يصدق قضاء * رجل مات وخلف وارثاً ودينار على رجل فخاصم الوارث الغريم في الدين فحلف
الغريم أنه ليس للمدعي عليه شيء قالوا إن كان لا يعلم الغريم بموت المورث نرجو أن لا يكون حائثاً
وإن علم بموت المورث فالصحيح أنه يحنث في عيونه * رجل قال لغيره كم أكلت من تمرى فقال أكلت
خمساً وحلف وقد كان أكل من تمره عشرة لا يكون حائثاً وكذا لو كانت عيونه بطلاق أو عتاق
لا يقع شيء وكذا لو قال لرجل بكم اشتريت هذا العبد فقال بمائة وقد كان اشتراه بمائتين لا يكون
كاذباً ولو حلف على ذلك بطلاق أو عتاق لا يلزمه شيء وهو نظير ما قال في الجامع إذا حلف أن لا يشتري
هذا الثوب بعشرة فاشتراه باثني عشر حث في عيونه * رجل هرب في دار رجل فحلف صاحب
الدار أنه لا يدري أين هو وأراد ما لا يدري في أي مكان هو ومن داره لا يحنث في عيونه * السلطان إذا
حلف رجلاً أنه لا يعلم بامر كذا خلف ثم تذكر أنه كان علم بذلك إلا أنه نسي وقت اليمين قالوا نرجو
أن لا يكون حائثاً لأنه ما كان عالماً وقت اليمين * رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله الليلة
مرفقة وقد كان في منزله مرفقة قالوا إن كانت المرفقة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرفقة لا يحنث
في عيونه وإن كانت كثيرة إلا أنها فاسدة بحيث لا يتناولها أحد لا يحنث أيضاً في عيونه لأنه لا يراد باليمين
هذه المرفقة وإن كانت بحال يأكلها البعض دون البعض حث في عيونه * رجل زرع أرضاً امرأته
قطناً ثم قال حلال (٢) بروى حرام أكرأ غله ابن زمين بخانه وي درآيد ثم إن امرأته رفعت
من ذلك القطن على رأسها لتذهب إلى الحلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت
حنث الخالف كذا في فتاوى قاضيخان * رجل طلبه السلطان ليأخذه بتهمة فآخذته رجلاً وأراد
استخلافه بانك لا تعلم من غرمائه وأقربائه ليأخذ منهم شيئاً بغير حق وفيه ضرر كثير بالمسلمين لا يسعه
أن يخلف وهو يعلم ولكن الخيلة أن يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وهذا
صحيح عند الخصاصف وإن لم يصح في طاهر الروايات فإن كان الخالف مظلوماً بغتة يقول الخصاصف
* وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على إنسان مالا خلفه القاضي ماله عليك كذا بعد ما أنكر
خلف وأشار بأصبعه في كفه إلى رجل آخر أنه ليس له عليه شيء صدق ديانته لأقضاء كذا في الخلاصة

(١) مال الأمير فلان عندك (٢) الحلال عليه حرام إن كان يجيء إلى بيته من غلة هذه الأرض

اليمين في الليل فهي معذورة إلى أن أصبح لأنم بالخلاف الخروج في الليل فاعتبرت عاجزة * رجل حلف أن لا
يسكن هذا المصر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنث وإن كانت اليمين على سكنى القرية اختلفوا فيه قال بعضهم هي بمنزلة الدار
وقال بعضهم هي بمنزلة المصر وهو الصحيح ذكره الكرخي في مختصره والسكة والمحلة بمنزلة الدار * رجل حلف أن لا يسكن فلاناً في هذه
القرية فهو على أن يسكنه في دار منها * رجل حلف وقال درين ديه نباشم فخرج بأهله ومتاعه ثم عاد وسكن كان حائثاً وكذلك كل فعل يعتد

لا يبطل اليمين عليه باليمين حلفا كرامسا في دينه باسم قاسم به كذا فيسكن الا يوما من بغير السنة وحلف ان لا يسكن ههنا او ههنا
 فسكن ساعة اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحنت ما لم يسكن كل الشهر وقال بعضهم يحنت ذكره في الجامع الكبير وذكر في المتنق انه اذا حلف
 ان لا يسكن الرقة شهر افسكن ساعة كان حائنا ولو قال لا اقيم بالرقة شهر الا يحنت ما لم يقيم جميع الشهر * ولو قال ان لم اخرج من هذه الدار او
 قال ان لم اذهب ونوى عين الذهب رعين اخرج ولم يرد السكنى فسكن فيه الا يحنت (٦٩) اذا لم يرد القود وان نوى بذلك السكنى يعني
 لا اسكن فسكن بعد اليمين حنت
 وكذا لو نوى بالخروج الخروج على
 المور او دل الدليل على القود ولم
 يخرج على القود حنت في نفسه
 وكذا لو قال بالفارسية اكرزين
 خانه نروم فسكن بعد اليمين حنت
 اذا نوى القود ولو قال ان سكنت
 هذه الدار مكررا يندهور ونده فعلي
 حنة وهو على الايمان للضيافة
 والزيارة فاذا انتقل باهله ومتاعه
 من ساعته ثم جاء زائرا اوضيغالا
 يحنت لانه استثناء عن اليمين * رجل
 حلف ان لا يسكن فلانا فقل
 الحالف وهو مسافر فنزل فلان
 منزله فسكن يوما او يومين لا يحنت
 ولا يكون مساكنا فلان حتى يقيم
 معه في منزله خمسة عشر يوما وهو
 كمال حلف ان لا يسكن الكوفة فر
 بهامسا فرا ونوى الإقامة بها أربعة
 عشر يوما لا يحنت * وان نوى خمسة
 عشر يوما كان حائنا ولو سكنها جميعا
 في حانوت في السوق يبيعان لا يحنت
 ويكون اليمين على المنازل التي
 اليها الماوى وفيه الاهل والعيال
 لان السكنى عادة تكون في الماوى
 * ولو حلف ان لا يسكن فلانا
 فدخل فلان دار الحالف غصبا فقام
 الحالف معه حنت علم الحالف بذلك
 او لم يعلم وان خرج الحالف باهله
 واخذ في النقلة حين نزل الغاصب
 لم يحنت ولو سافر الحالف فسكن
 فلان مع أهل الحالف قال أبو

في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الايمان

(الفصل الثاني في الكفارة) وهي أحد ثلاثة أشياء ان قدر عتق رقبة يجزئ فيها ما يجزئ في
 الظهار أو كسوة عشرة مساكين لكل واحد ثوب فصار اذا وادنا ما يجوز فيه الصلاة أو اطعامهم
 والاطعام فيها كالا طعام في كمارة الظهار هكذا في الحاوي للقدسي * وعن أبي حنيفة وأبي
 يوسف وجههما الله تعالى ان أدنى الكسوة ما يستتر عامة بدنه حتى لا يجوز السر ويل وهو الصحيح
 كذا في الهداية * فان لم يقدر على أحد هذه الأشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات وهذه كفارة
 المعسر والاولى كفارة الموسر وحدا اليسار في كفارة اليمين ان يكون له فضل على كفافه مقدار
 ما يكفر عن يمينه وهذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه أما اذا كان في ملكه عين المنصوص
 عليه وهو ان يكون في ملكه عبدا أو كسوة أو طعام عشرة لا يجوز ان يصوم سواء كان عليه دين
 أو لم يكن وأما اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه فينبذ يعتبر اليسار والاعسار كذا في المراج
 الوهاج * ثم اعتبار الفقر والعنى عندنا عند ارادة التكفير فلو كان موسرا عند الحنف ثم أعسر
 عند التكفير أجزأه الصوم عندنا وبعبارة لا يجزئه كذا في فتح القدير * والكفاف منزل يسكنه
 وثياب يلبسها ويستعورته وقوت يومه كذا في فتاوى قاضخان * وان كان له مال غائب أو له دين
 على الناس ولا يجسد ما يعتق ولا ما يتكسو ولا ما يطعم أجزاء الصوم هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى
 * قالوا فأويله في مسألة الدين اذا كان الدين على معسر لا يقدر على الاداء أما اذا كان على ملي
 يقدر على الاداء وان تقاضاه قدر عليه لم يجزئه الصوم كذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى
 وكذلك قالوا في المرأة اذا ألزمتها الكفارة ولا مال لها ولها على الزوج المهر وزوجها قادر على الاداء
 اذا أخذته بذلك لم يجزئها الصوم ولو كان له مال وعليه ديون كثيرة مثل ماله أو أكثر جاز الصوم
 بعدما يقضى دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهو طاهر فاما قبل قضاء
 الدين فهل يجزئه الصوم اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط * والاصح أنه يجزئه التكفير بالصوم
 كذا في المبسوط * اذا أعطى كل مسكين نصف ثوب أو أعطى ثوبا عشرة مساكين عن كفارة
 يمينه لم يجزئه عن الكسوة فاذا لم يجزئه عن الكسوة هل يجزئ عن الطعام اذا كانت تبلغ قيمته
 قيمة طعام عشرة مساكين كذا في شرح الاسلام المعروف بخواهر زاده أن في ظاهر رواية أصحابنا
 يجزئه نوى أن يكون بدلا عن الطعام أو لم ينو كذا في الظهيرية * القلنسوة والخلف عن الكسوة
 لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقابض يجوز والا فلا وقال
 بعض مشايخنا ان كان يصلح لا وسط الناس يجوز قال شمس الأئمة السرخسي وهذا أشبه بالصواب
 كذا في الخلاصة * ان أعطى كل واحد منهم عمامة فاذا كانت تبلغ قيسا أو رداء أجزأته والالم
 تجزئ عن الكسوة ولكن تجزئه عن الطعام اذا كانت قيمتها تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط
 * ولو أعطى عشرة مساكين ثوبا واحدا يمينهم كثير القيمة يصيب كل مسكين منهم أكثر من قيمة
 ثوب لم يجزئه عن الكسوة وأجزاء عن الطعام اذا الكسوة منصوص عليها فلا تكون بدلا عن نفسها

حنيفة رحمه الله تعالى يكون حائنا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت وعليه الفتوى وذكر في المتنق لو خرج الحالف عليه مسيرة ثلاثة
 أيام أو أكثر وسكن الحالف مع أهل الحالف عليه لا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان أقل من ذلك حنت * رجل قال
 اكر من امشب درين شهر باسم قاسم قاسم كذا فاصابت الحبي وعجز عن الخروج فلم يخرج حتى أصبح قالوا لا يحنت في يمينه لانه يمكنه أن يستأجر
 من ينقله من البلد رجل حلف ان لا يكون من أكره فلان وهو من أكرهه أو حلف ان لا يكون من ارض فلان في يده وفلان

غائب لا يمكنه أن ينقض ما بيتهما من المزارعة حنث لأن شرط الجنث كونه من أسرة فلان وقد وجدوا أن رب الأرض غائب فخرج إلى رب الأرض من ساعته وناقضه لا يحث لأن هذا القدر مستثنى عن اليمين وهو كالحلف أن لا يسكن هذه الدار فقام إلى طلب المفتاح فإدام مشتغلا بذلك لا يحث وإن طال ذلك وكذلك ههنا وإن اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الأرض حنث لأنه غير معذور ولو منعته أنسان عن الخروج إلى رب الأرض لا يحث لأن شرط (٧٠) الحنث أن يكون مزارعا فلان وذلك لا يوجد مع المنع حتى لو قال إن لم أترك مزارعة

فلان فنعاه أنسان عن الخروج إلى رب الأرض كان حائشا عند بعض المشايخ رجهم الله تعالى * رجل هو ساكن مع غيره في دار فحلف أن لا يسكن معه في الدار فذهب المتاع من غيره أو أودعه أو أعاره وخرج بنفسه وليس من رأيه العود لا يحث في يمينه ولو خرج من ساعته وقال نويت الخروج بنفسى لا يحث في يمينه وإن مكث في الدار بعد اليمين ساعة ثم قال أردت الخروج بنفسى لا يصدق قضاء لأنه لما مكث بعد اليمين صار حائشا فلا يصدق في إبطال الحنث * رجل حلف أن لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه وبات خارج المنزل وأهله ومتاعه في المنزل لا يحث في يمينه وهذه اليمين تكون على نفسه لأعلى المتاع * حلف أن لا يبيت على سطح هذا البيت وعلى هذا البيت الذى حلف عليه غرفة وأرض العرفة سطح البيت يحث إن بات عليه ولو حلف أن لا يبيت على سطح فبات على هذا لا يحث في يمينه * ولو حلف أن لا يسكن فلانا والخالف في دار مع عياله وأهله وله دار أخرى يجنب هذه الدار فيها عياله ودوابه ومطبخه وبعض حراسه فسكنها المحلوف عليه وعلى الدارين باب ولكل واحد منهما باب إلى طريق لا يحث

ويصلح بدلا عن غيرها كالأعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك يساوى صاعا من تمر لا يجوز عن الطعام وإن كان من حنطة تساوى ثوبا يجزئ عن الكسوة كذا في البدائع * من عليه كفارة اليمين إذا أعطى ثوبا خلقا عن كفارة اليمين قالوا لا يجزئ عن القيمة لكن ينظر إن كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الجدي لا يجوز وإن علم أنه ينتفع بالجدي ستة أشهر وبهذا الثوب أربعة أشهر أكثر مدة الجدي يجوز ولا تعتبر القيمة كذا في فتاوى قاضخان * ولو أعطى مسكينا واحد عشره أو ثوب في مرة واحدة لم يجزئه كفى الطعام وإن أعطاه في كل يوم ثوبا حتى استكمل عشرة أو ثوب في عشرة أيام أجزاءه كفى الطعام وإن أعطى مسكينا عبدا أو دابة قيمته تبلغ عشرة أو ثوب وبلغت قيمة الطعام أجزاءه عن الكسوة باعتبار القيمة كالأدى للبراهم وإن لم تبلغ قيمته عشرة أو ثوب وبلغت قيمة الطعام أجزاءه عن الطعام ولو أقام رجل البيعة عليه أنه ملكه وأخذ فعليه استقبال التكفير ولو كساعن رجل بامر عشرة مساكين أجزاءه وإن لم يعط عنه ثمنه ولو كساهم بغير أمره ورضى به لم يجزئ عنه ولو أعطى عن كفارة أيمانه في أكره الموتى أو في بناء مسجد أو في قضاء دين ميت أو في عتق رقبة لم يجزئ عنه وإن أعطى عنها ابن السبيل منقطعاً به أجزاءه * ولو كان عليه عيمان فكساع عشرة مساكين كل مسكين ثوبين عنهما أجزاءه عن يمين واحدة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وإذا كسأ مسكينا عن كفارة يمينه ثم مات المسكين فورثه هذا منه أو اشتراه في حياته أو وهبه له لم يفسد ذلك عليه كذا في المبسوط * وإن اختار الطعام فهو على نوعين طعام تملك وطعام إباحة * طعام التملك أن يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق أو سويق أو صاعا من شعير كفى صدقة العطر فإن أعطى عشرة مساكين كل مسكين مداما أن أعاد عليهم مداما جاز وإن لم يعاد استقبل الطعام وكذا الرجل إذا أوصى أن يطعم عشرة مساكين كفارة ليمينه فغدى الوصى عشرة مساكين فبات المساكين قبل أن يعشهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصى * رجل أعطى كفارة يمينه مسكينا واحدا خمسة أصوع لم يجز إلا إذا أعطى مسكينا واحدا في عشرة أيام فيقوم عددا الأيام مقام عددا المساكين وإن أعطى مسكينا حنطة ومسكينا شعيرا جاز في ظاهر الرواية * ولو أطعم خمسة مساكين وكسأ خمسة مساكين فإن كان الطعام طعام تملك جازو يكون الأعلى منهما بدلا عن الأرض خصأ بهما كان أعلى وإن كان الطعام طعام إباحة أن كان الطعام أرض خص جاز وإن كان أعلى لا يجوز لأن في الكسوة تملك وليس في الإباحة تملك فإذا كان الطعام أرض خص جاز أن يجعل الكسوة بدلا عن الطعام بخلاف ما إذا كان على العكس وإن اختار التكفير بطعام الإباحة يجوز عندنا * وطعام الإباحة أكلتان مشبعتان غداء وعشاء أو غدا أن أو عشا أن أو عشاء ومحرور والمستحب أن يكون غداء وعشاء بخبز وأدام ويعتبر الأشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلاثة أرغفة بين يدي عشرة مساكين فأكلوا وشبعوا جاز برى ذلك عن أبي حنيفة رجه الله تعالى فإن كان واحدا من العشرة شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم إن أكل من ذلك مقدار ما أكل غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز

الخالف * حلف أن لا يسكن فلانا فجاء المحلوف عليه ونزل في داره غصا فقام الخالف معه حنث وإن خرج بأهله وأخذ في العلة حين نزل العاصم لم يحث وإن سكن معه حنث علم أو لم يعلم * رجل كان ساكنا مع رجل فحلف أن لا يسكنه شهر كذا فساكنه ساعة في ذلك الشهر حنث لأن المساكنة مما لا يعتد * رجل حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة لا يحث وإنما تحقق المساكنة إذا سكنا بيتا واحدا أو في دار كل واحد منهما في بيت منها بمتاع وأهله ونقله إن

كان له أهل فاما اذا كانت في الدار مقاصير وكل مقصورة مسكن على حدة فلا يحنت وأهل البادية اذا جمعهم خيمة فالحمة كدار واحدة وان تفرقت الخيام لا يحنت وان تقاربت وان نوى بالمساكنة أن يسكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة حنت لانه نوى بالمساكنة المساكنة الناقصة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح بخارا لان هذه الدار بمنزلة المحلة فاما اذا لم تكن بهذه الصفة يحنت من غير نية سواء كانت مشتملة على البيوت أو على (٧١) المقاصير ولو حلف أن لا يساكن فلا ناساكنه

في مقصورة واحدة أو بيت واحد من غير أهل ومتاع لا يحنت عندنا * ولو حلف أن لا يساكن فلا نافي دار وسمى دارا بعينها فاقسمها وضربا بينهما حائط وفتح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة والاخر في طائفة حنت الحالف لان قبل البناء لو سكن كل واحد منهما في طائفة كان حائطا فكذلك بعد البناء * ولو حلف أن لا يساكن فلا نافي دار ولم يسم دارا بعينها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يحنت لان اليمين اذا عقدت على دار بعينها يحنت بعد زوال البناء وبعد التعجير بالقسمه أول وأما في غير المعين لا يحنت بدخول دار لا بناء فيها فكذلك بعد القسمه * رجل قال ان لم أسافر سفرا طويلا فقلنا طالق فان نوى ثلاثة أيام أو أكثر فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا قال محمد رحمه الله تعالى هو على سفر شهر * رجل قال والله لا أكون في منزل فلان غدا فهو على ساعة من الغد ولو قال والله لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل الا أن ينوى الليلة الجائية وكذا لو قال بعدما مضى أكثر الليلة لا أبيت الليلة في هذه الدار فهو باطل * رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد موضعا قد سمى فلان أن لا يصحب هذا في

لان الواجب اشباع العشرة وان غداهم وعشاهاهم وفيهم صى فطيم لم يجز وعليه أن يطعم مسكينا آخر مكانه كذا في فتاوى قاضخان * فان أطعمهم بغير ادمان كان من خبر الحنطة أجزاء وان كان من غيره فلا بد من الادمان فان أطعمهم خبرا وتغرا أو سويقا وتغرا أو سويقا فلا غير أجزاء اذا كان ذلك من طعام أهله وان أطعم مسكينا واحد عشرة أيام غدا وعشاء أجزاء وان لم يأكل الا رغيفا واحد في كل يوم أكله ولو غدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لم يجز وكذا اذا غدى مسكينا وعشى آخر عشرة أيام لم يجز ولو فرق حصص المسكين على مسكينين لا يجوز ولو غدى مسكينا وأعطاه قيمة العشاء فلو ساودراهم أجزاء وكذا اذا فعل ذلك في عشرة مساكين فغداهم وأعطاهم قيمة عشاهاهم فلو ساودراهم فانه يجوز ولو غدى عشرة في يوم ثم أعطاهم مداما من حنطة أجزاء قال هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو غدى مسكينا عشرين يوما أو عشاها في رمضان عشرين ليلة أجزاء ولو صام عن كفارة يمينه وفي ملكه طعام أو عبد قد نسى ثم تذكر بعد ذلك لم يجزه الصوم بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو أطعم خمسة مساكين ثم افتقر كان عليه أن يستقبل الصيام كذا في المبسوط * اذا أعطى كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مداما ثم استغنوا ثم افتقر واثم أعاد عليهم مداما عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كما لو أدى الى مكاتب مداما ثم رد في الرق ثم كوتب ثانيا ثم أعطاهم مداما لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضخان * ولو أعطى الرجل عشرة مساكين كل مسكين ألف من من الحنطة عن كفارة اليمين لا يجوز الا عن كفارة واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * من عليه كفارة اليمين اذا وضع خمسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين فاستلبوها وانتهبوها أجزاء عن مسكين واحد الاغبر كذا في الظهيرية * لا يجوز صرف الكفارة الى من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالوالدين والمولودين وغيرهم الا أنه يجوز صرفها الى فقراء أهل الذمة بخلاف الزكاة هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يجوز صرفها الى فقراء أهل الحرب بالاجماع كذا في السراج الوهاج * لا يجزئ الصوم في هذا في أيام التشريق كذا في المبسوط * الحائض في يمينه اذا كان معمرافصام يومين ومرض في اليوم الثالث فافطر لزمه الاستئناف وكذلك المرأة اذا حاضت في الايام الثلاثة كذا في الظهيرية * ان وجبت عليه كفارات أيمان متفرقة فأعتق رقبا بعددهن ولم ينو لكل يمين رقبة بعينها أو نوى في كل رقبة عنهن أجزاء استحسانا وكذلك لو أعتق عن احداهن وأطعم عن الاخرى وكسعن الثالثة لان كل نوع من هذه الانواع يتأدى به الكفارة مطلقا فيكون الحكم في كلها سواء * كفارة المأول بالصوم ما لم يعتق ولا يجزئ أن يعتق عنه مولا أو يطعم أو يكسو كذا في المبسوط * ولو كفر بالمال باذن السيد لم يجزئ كذا في السراجية * والمكاتب والمدبر وأم الولد في هذا بمنزلة القن والمستسعى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك لانه بمنزلة المكاتب * اذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم أو يكسو لم يجزئ الصوم وعليه الكسوة بالطعام أو الكسوة وان صام المعسر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والاولى

غير هذا السفر فلما سار بعض الطريق بقى بداله فعاد الى مكان آخر سوى السفر الذي أراد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت في يمينه لانه على السفر الاول * رجل حلف أن لا عشي اليوم الا ميلا فخرج من منزله ومشى ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله تعالى حنت في يمينه لانه مشى ميلين * رجل قال والله لا أصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار والحالف عليه في قطار آخر قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحبا وان كانا في قطار واحد فهو مصاحب وان كان أحدهما في أوله والاخر في آخره وكذا اذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب

ولكل واحد منهما طعام على حدة لان دخولهما وخرجهما واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان طعامهما واحدا في مكان وهم يسرون في جماعة كانت حرفة وان كانا في سفينة وطعامهما ليس بمجتمع لا با كالان على نحو وانما لم تكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى اذا حلف أن لا يرافقه فخرج في سفر فان كانا في محل أو كان كريم ما واحد أو طارهما واحد فهو مرافق وان كان كريم ما مختلفا لم يكن مرافقا وان كان (٧٢) مسيرهما واحد والله أعلم (فصل في الركوب) * رجل حلف أن لا يركب دابة

ولم ينو شيئا فركب حمارا أو فرسا أو برذونا أو بغلا كان حائثا فان ركب غيرها نحو البعير وغيره لم يحنت استحسانا الا أن ينوي فان نوى الخيل وحده لا يدين في القضاء اذا كانت اليمين بطلاق أو عتاق وان حلف أن لا يركب ولم يقل دابة ونوى الخيل وحده لا يدين أصلا * ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنت * وكذلك لو حلف أن لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للجمي وهذا اذا كانت اليمين بالعربية وان حلف بالفارسية اسب نو شيند حنت على كل حال * ولو حلف أن لا يركب دابة فجعل على الدابة مكرها لا يحنت في عينه * ولو حلف لا يركب أو لا يركب مركبا فركب سفينة أو محملا أو دابة كان حائثا لان المركب اسم للمركب عادة والسفينة مركب عليها في البحر عادة ولو ركب آدميا ينبغي أن لا يكون حائثا لانه لا يركب عادة * ولو حلف لا يركب بهذا السرج فزاد فيه أو نقصه وركب حنت لانه عقد اليمين على المعين فلا يبطل اليمين بتبديل الصفة وذكر في المتن اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فأوثق وجلس ولم يقدر على ركوبها حتى مضى اليوم حنت قال وليس هذا كقوله والله لا

أن يتم صوم يومه وان أفطر فلا قضاء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * المرأة اذا كانت معسرة فلزوجهما منعها من الصوم كذا في الجوهرية النيرة * ان صام العبد عن كفارة عينيه فعتق قبل أن يفرغ منه وأصاب بالالم يجزئه الصوم ولو صام رجل ستة أيام عن عينين أجزاء وان لم ينو ثلاثة أيام لكل واحدة وان كان عنده طعام احدى الكفارتين فصام لاجداهما ثم أطم للآخرى لم يجزئه الصوم وعليه أن يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام ولا يجوز صوم أحد عن أحد حتى أو ميت في كفارة أو غيرها كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولو أن رجلا وجب عليه كفارة عين فلم يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطعم له فيه فأرادوا أن يطعموا عنه عن صوم كل يوم مسكينا أو مات فأوصى أن يقضى ذلك عنه لم يجز أن يطعموا عنه ولا يجزئه الا أن يطعم عشرة مساكين وان لم يوص وأحبوا أن يكفروا عنه لم يجزئهم أقل من اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ولا يجوز لهم أن يعتقوا عنه كذا في السراج الوهاج * رجل أعتق رقبة عن كفارة عين ينوي ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعتق أجزاء كذا في المبسوط * رجل حلف أن لا يفعل كذا ففعل كذا فحلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم قالوا لا شيء عليه الا أن يتذكر كذا في فتاوى قاضخان * سئل محمد بن شجاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا أدري أكنت مدركا حالة اليمين أو غير مدرك قال لا حنت عليه ما لم يعلم أنه مدرك اذ ذلك * رجل قذف امرأة رجل فقال الزوج هي طالق ثلاثا ان لم يتبين زناها اليوم فحلف اليوم ولم يتبين لم يقع الطلاق والتبين انما يكون بأربعة شهود أو باقرارها * رجل أخذ ثوبا امرأة فذهب به الى الصباغ ليصبغه فقالت امرأته انما ذهبت به لتبغغه فغضب الزوج وقال ان صبغته فأنت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنت كذا في الظهيرية في المقتطعات * ومن مات أو قتل وعليه كفارة عين لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حتى عن الفقيه أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى هكذا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة اليمين كذا في المحيط * ان قدم الكفارة على الحنث لم يجزئه ثم لا يسترد من المسكين لو قوعه صدقة كذا في الهداية * (ومما يتصل بذلك مسائل النذر) من نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به كذا في الهداية * ولو جعل عليه حجة أو عمرة أو صوما أو صلاة أو صدقة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعله على نفسه ولم يجب كفارة اليمين فيه في ظاهر الرواية عندنا * وقد روي عن محمد رحمه الله تعالى قال ان علق النذر بشرط يريد كونه كقوله ان شفى الله مريضى أو رد غائبي لا يخرج عنه بالكفارة كذا في المبسوط * ويلزمه عين ماسية كذا في فتاوى قاضخان * وان علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار أو نحوه بخير بين الكفارة وبين عين ما التزمه وروى أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى وجع الى التخيير أيضا وهذا كان يفتى اسمعيل الزاهد قال رضى الله عنه وهو اختياري أيضا كذا في المبسوط * وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية * واذا قال الله على أن

أسكن هذه الدار والله أعلم بالصواب (فصل في الكلام والقراءة) * رجل قال لامرأته ان كملت فلانا وفلانا فأنت طالق فكلمت أحدهما لم تطلق كما لو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فأنت طالق لم تطلق ما لم تدخل الدارين فان نوى أنها تطلق بكلام أحدهما صح نيت لانه نوى ما يمكن تصحيحه باضمار حرف الشرط وتقديم الجزاء على الشرط وان كان ذلك في موضع يريدون به تعلق الجزاء بكلام كل واحد الى الآخر اذ تطلق بكلام أحدهما قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في عرفنا

يَحْتِثُ وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَوَافُقُهُ
يَقُولُ إِذَا قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ فُلَانٌ
وَقُلَانَا فَكَلِمَ أَحَدِهِمَا يَحْتِثُ لَا
قَوْلُهُ كَلَامُ فُلَانٍ وَفُلَانٍ عَلَى حِوَا
بَعِزَّةٍ قَوْلُهُ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ فُلَانًا وَفُلَانًا
وَالْمُخْتَارُ لِلْفَتْوَى أَنَّهُ لَا يَحْتِثُ ثَمَّةً
أَنْ يَنْوِي ذَلِكَ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ
الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ أَوْ قَالَ لَا كَلِمَ
الرِّجَالِ فَكَلِمَ أَحَدِهِمْ يَحْتِثُ لَا
الْجَمْعُ الْمَعْرُوفُ يَنْصَرَفُ إِلَى الْجَنَّةِ
وَلَوْ قَالَ رَجُلًا أَوْ نِسَاءً لَا يَحْتِثُ
بِكَلِمَ ثَلَاثًا لَنْ الْجَمْعُ الْمُنْكَرُ يَنْصَرَفُ
إِلَى الثَّلَاثِ * وَلَوْ قَالَ كَلَامُ هَؤُلَاءِ
الْقَوْمِ أَوْ كَلَامُ أَهْلِ بَعْدَادَةٍ
حَرَامٌ فَكَلِمَ أَحَدِهِمْ يَحْتِثُ * وَ
قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ أَخُوهُ فُلَانٍ وَلِفُلَانٍ
أَخٍ وَاحِدٍ فَكَلِمَهُ فَإِنْ كَانَ الْخَالِفُ
يَعْلَمُ بِذَلِكَ يَحْتِثُ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْجَمْعَ
وَأَرَادَ بِهِ الْوَاحِدَ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَا يَحْتِثُ
لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ الْوَاحِدُ وَهُوَ كَالْوَحْدِ
أَنْ لَا يَأْتِيَ كُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْخَوَانِ ثَلَاثًا
أَوْ غَفَّةً وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا رَغِيفٌ وَاحِدٌ
وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ * وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ
فُلَانًا يَوْمًا وَيَوْمًا فَهُوَ كَقَوْلِهِ يَوْمِينَ
يَنْتَهِي إِلَيْهِ بَعْضُ الْيَوْمِينَ * وَلَا
قَالَ يَوْمًا وَيَوْمًا فَهُوَ كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ
لَا كَلِمَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَفَارِسِيَّةً سَخَنَ
نَسْكَوِيْمَ يَافُلَانٍ يَكُرُّ زَوْدًا وَرَوْ
* وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ فُلَانًا يَوْمًا
وَلَا يَوْمَيْنِ تَنْقُضِي إِلَيْهِ بَعْضُ
الْيَوْمَيْنِ وَفَارِسِيَّةً سَخَنَ نَسْكَوِيْمَ

(۱) أعطيت للمقراء ألف درهم من مالى اه

(١٠ -) (الفتاوى) - (ثانی)
 بافلان فی یک روز و فی دوروز * و لو قال والله لا أكلمك
 اليوم ولا غدًا و بعد غد فهو كقوله والله لا أكلمك ثلاثة أيام يدخل فيه الليالي * و لو قال والله لا أكلمك اليوم ولا غدًا ولا بعد غد كان له أن
 يكلمه بالليالي لأنه ما أفرد كل يوم بنفسه - إلى حدة صار كل يومين من ثياب بني على حدة ولا يدخل فيه الليل * و لو قال والله لا أكلمك في كل يوم من
 أيام هذه الجمعة في كلمته في تلك الجمعة ليلا و نهارا مرة واحدة حدث و لو قال والله لا أكلمك في كل يوم من أيام هذا الجمعة لا يحسن حتى يكلم في كل

ما حلف أن لا يكلم عثمان رضي الله عنه كان يفعل كذلك * رجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو نحوهم ممن يضاف لا يحكم الملك فيتزوج فلان امرأة بعد اليمين أو ولده ولد بعد اليمين فكلمه الخالف لا يحنت وان كالم امرأته أو أبنتها فلان بعد يمينه أو كالم رجلا عاده فلان بعد يمينه لا يحنت الخالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وان كان الخالف قال في يمينه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكلم بعد زوال الزوجية والصدقة حنت في قولهم جميعا * حلف أن لا يكلم عبيد فلان أو لا يركب دواب فلان أو لا يلبس ثياب فلان فهو على الثلاثة لما ذكر في ظاهر الرواية إذا كالم ثلاثا من عبيده العشرة حنت وكذا الدواب والثياب وان كالم اثنين منهم لا يحنت فلا بد من الجمع * ولو حلف أن لا يكلم أخوة فلان أو بني فلان لا يحنت ما لم يكلم الكل وكذا بني فلان * حلف أن لا يكلم فلانا فقرر فلان الباب فقال الخالف كيست أو قال كيست أن أو كيست ابن قال بعضهم يحنت في الوجوه كلها وقال بعضهم لا يحنت الآن يقول كتي هو المختار لأنه خاطبه بخلاف ما تقدم * ولو دعاه الخالف

الصلاة لا يحنث إلا بالتسليم الأولى ولا بالثانية هو المختار لأن هذا لا يعد كلاماً في العرف هذا إذا كان الحالف مأمراً كان مؤثماً قالوا لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى لأن عدهما بسلام الإمام لا يخرج المؤمن من الصلاة ولو كان المحلوف عليه أملاً أو الحالف مقتدياً به ففقد على الإمام لا يحنث في عيونه * ولو علم القرآن في غير الصلاة حنث في عرفهم * ولو شتم المحلوف عليه أنساناً فإراد الحالف أن يعتبه فلما قال الحالف ملك تذكير عيونه فسكت لا يحنث الحالف لأن هذا القدر غير مفهوم (٧٥) فلا يكون كلاماً وهذا بخلاف المصلي إذا قال ذلك

في صلته تغشده صلته * شتم المحلوف عليه أبا الحالف فقال الحالف لا بل أنت حنث * رجل قال لامرأته ان شكوت مني الى أخيك فانت طالق ففأخوها وعندها صبي لا يعقل فقالت امرأته يا صبي ان زوجي فعل كذا حتى سمع أخوها لا تطلق لانها مخاطبة للصبي دون الاخ وهذا ومسئلة الخاطئ سواء * ولو قال ان شكوت بين يدي أخيك والمسئلة بحالها قالوا هذا أشد من الاول يعني أخاف عليه الحنث والظاهر أنه لا يحنث لأن المراد من الشكاية بين يديه في العرف الشكاية اليه * ورجل قال لامرأته وقد كلمته في انسان ان أعدت ذكراً فلان فانت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكراً فلان أو قالت لما نيتي عن ذكراً فلان لا أذكراً فلان لا تطلق لأن هذا القدر مستثنى عن اليمين * ولو قالت لم نيتي عن ذكراً فلان طلقت لانها ممنوعة عن هذا القدر عادة * ر ل حلف أن لا يكذب فسأله رجل عن شيء فرك رأسه بالكذب لا يحنث ما لم يتكلم به وقد ذكرنا قبيل هذا ان جواب السائل قد يكون بتحريك الرأس والاشارة ووجه الفرق بين هذا وبين ما تقدم أن فيما تقدم وضع المسئلة في السؤال عن المسئلة والسؤال

بجميع ما في يده ولو قال ان كان ما في يدي من الدراهم الثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم أو أربعة لزمه التصديق بجميع ما في يده ولو قال ان كان ما في يدي من الدراهم الثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم أو أربعة دراهم (١) لا يلزمه التصديق بشئ ولو قال ان كان في يدي أكثر من ثلاثة دراهم فهي في المساكين صدقة فاذا في يده خمسة دراهم أو أربعة لزمه التصديق بجميع ما في يده كذا في المحيط * ولو قال كل بذراً بذره أو رميته في البحر فهو صدقة فان كان الذي بذره ملكه يوم حلف صح النذر ويتصدق بمثله أو بقيمة بخلاف كل ثوب أحرقه لأن بالاحراق لا يبقى ولو قال ان أخرجت عبدي هذا فأجره صدقة فكل الأجر يتصدق بمثله والحيلة أن يبيعه ثم يواجره بامر المشتري فيحصل اليمين ثم يشتريه ويواجره لا يلزمه شئ وكذا لو قالت ان لبست هذا الثوب أو هذا الحل في بيتك أو ما دممت عندك فهو هدي فالحيلة أن تشبهه ثم تلبسه فيحصل اليمين ثم ترجع في الهبة كذا في العتابية * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال ان بعثت عبدي هذا فقيمة صدقة في المساكين فباعه ووجد المشتري بالعبد عيباً وكان ذلك قبل أن يتفابضاً فرد فليس على البائع أن يتصدق به ولو كانا تفابضاً ثم رد العبد بذلك والتمن دراهم أو دنانير كان عليه أن يتصدق بمثله وان كان الثمن عرضاً فان كان الرد بحكم لم يتصدق بشئ وان كان بغير حكم تصدق بقيمة ولو كان المشتري قد قبض العبد إلا أنه لم يسلم الثمن حتى رد العبد بالعيب بقضاء فليس على البائع أن يتصدق بشئ من أي جنس كان الثمن وان كان رده بغير قضاء تصدق بمثله ولو كان البائع قبض الثمن والتمن عرض ولم يسلم العبد الى المشتري حتى هلك العبد في يده رد الثمن على المشتري ولم يتصدق بشئ وان كان الثمن دراهم أو دنانير تصدق بمثلها ولو استحق العبد قبل القبض أو بعده رد الثمن بعينه من أي جنس كان وليس عليه أن يتصدق بشئ منها ولو نذر عتق هذا العبد عن كفارة فكفر بالطعام بطل النذر وكذلك لو نذر أن يهدي هذه البدنة عن جزاء الصيد الذي عليه ثم صام وأطعم أو نذر أن يكسوها هذه الاثواب عن كفارته فاطعمهم بطل النذر وان كان الطعام لا يبلغ قيمتها تصدق بالفضل كذا في المحيط * ولو قال ان بعثت بهذه الدراهم وبهذا الكفر فها صدقة فباعه به ما تصدى بالسكر اذا قبض ولا يتصدق بالدراهم لأن البيع ليس سبب ملك هذه الدراهم الا اذا كانت الدراهم في يد البائع يملكها بلفظ البيع فيلزمه التصديق ولو قال ان اشتريت بهذه الدراهم أو وهبتك هذه الدراهم فاشترى بها أو وهبها وهي في يده يلزمه التصديق بها أو بمثلها ان سلمها لانها كانت في ملكه وقت الحنث حتى لو كانت في يد البائع وقت الشراء أو في يد الموهوب له وقت الهبة لا يلزمه شئ كذا في العتابية * ولو عقد عيونه على الشراء بان قال ان اشتريت هذا العبد بهذا الكفر وهذه الالف فهما صدقة في المساكين فاشترى به ما لزمه التصديق بالالف ولم يلزمه التصديق بالسكر وفي المنتقى اذا أراد

(١) قوله يلزمه التصديق بشئ كذا بالاصل ولا فرق بين هذا الفرع والذي قبله فانظر لم يختلف الحكم اه صححه

عن المسئلة طلب العلم والاعلام كما يكون باللسان يكون بالاشارة أما الاشارة فلا تكون كلاماً * رجل حلف أن لا يكلم فلاناً فإفاداه من مكان بعيد ان كان بحيث لو أصغى اليه أذنه لا يسمع لا يحنث وان كان بحيث لو أصغى اليه أذنه يسمع الا أنه لم يسمع لانه كان أصم أو كان مستغلاً بعمل حنث * وان كتب اليه أو أرسل اليه رسولاً لا يحنث ولو قال لا أقول لعنان كذا وكذا فكتب اليه بذلك وأرسل به اليه رسولاً حنث * ولو قال لا أكلم فلاناً هذا لا يحنث بالكتابة والرسالة * رجل قال لا أكلم فلاناً فرباً أو صديقاً أو عابداً فذلك على أقل من شهر في قول أبي حنيفة

ونحوه الله تعالى ولو قال لا كلمة الى بعيد فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لا كلمة ملياً ونحو ذلك في شيء فهو على ما نوى وان لم ينو شيأ فهو على شهر ويوم * ولو حلف أن لا أكلم فلاناً أيامه هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لا كلمة أيامه فهو على العمر ولو قال لا كلمة الايام فهو على عشرة أيام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه وجهما الله تعالى هو على سبعة أيام ولو قال أياماً فهو على ثلاثة (٧٦) أيام عند الكل في ظاهر الرواية * ولو قال لا كلمك يوماً بعد الايام عن محمد بن

الله تعالى ان كلمة في سبعة أيام لا يحنت وبعد السبعة يحنت * ولو قال شهراً بعد شهر فهو على شهرين * ولو قال شهراً بعد هذا الشهر قال محمد بن جهم الله تعالى له أن يكلمه في هذا الشهر واليمين على الشهر الذي يكون بعد هذا الشهر * ولو قال لا كلمة جمعة ولانية فهو على أيام الجمعة * ولو قال جمعين فهو على أيام الجمعين وان قال ثلاث جمع فعليه أن يستكمل أحداً وعشرين يوماً من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء * ولو حلف لا كلمة بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر إلى تسعة عشر * ولو حلف لا يكلم فلاناً إلى كذا ان نوى شيأ من الاوقات من الواحد إلى العشرة من الساعات أو من الايام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوى لان كذا أهم عدد مجهول من الواحد إلى العشرة وان لم ينو شيأ ينصرف إلى يوم واحد لانه الأقل ساعات الا أن ما دون الميسوم لا يمكن صحتها فانصرف إلى اليوم * ولو قال لا أكلمه إلى كذا كذا ان نوى شيأ من الساعات أو من الشهور فهو على أحد عشر يوماً وان لم ينو شيأ ينصرف إلى يوم وليلة * ولو قال لا أكلمه إلى كذا كذا ان نوى شيأ مما ذكرنا ينصرف إلى أحد

الرجل أن يشتري عبداً من رجل بال ألف درهم فدفن ألف درهم إلى صاحب العبد ثم حلف وقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الألف الدراهم وأشار إلى الألف المدفوعة فهذه الألف في المسألة كين صدقة وقال صاحب العبدان يعت هذا العبد بهذه الألف فهى في المسألة كين صدقة وأشار إلى تلك الألف ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الألف فعلى البائع أن يتصدق به بدون المشتري كذا في المحيط والله أعلم بالصواب (الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما) الاصل أن اللفاظ المستعملة في الإيمان مبنية على العرف عندنا كذا في الكافي * ولو حلف لا يدخل بيتاً فدخل معجداً أو بيعة أو كنيسة أو بيت ناراً ودخل الكعبة أو حماماً أو دهيلاً أو نطلة باب دار لا يحنت وقيل الجواب المذکور في مسألة الدهليز في دهيلاً يكون خارج باب الدار فان كان داخل البيت ويمكن فيه البيتوتة يحنت والصحيح ما أطلق في الكتاب لان الدهليز لا يبيت فيه عادة سواء كان خارج الباب أو داخله كذا في البدائع * وان دخل صفة يحنت وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوائط أو أربعة وهكذا كانت صفتهم وقيل الجواب يجري على إطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فأنه دم فبني داراً ثم انهدم فبني معجداً فدخل لم يحنت بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل بعدما انهدم أو بعدما بني معجداً آخر حنت كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * ولو حلف لا يدخل دار جاره هذه فزيد في الدار المحلوف عليها من دار أخرى فدخل الزيادة حنت وقيل لا يحنت ولو كان قال داراً حنت بالاجماع ولو حلف لا يدخل معجداً فزيد فيه فدخل تلك الزيادة حنت ولو قال معجدي فلان أو أشار إلى معجدة فزيد بعد الحلف لا يحنت كذا في العتبية * وجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار يجب المسجد فدخل الزيادة لا يحنت ولو حلف لا يدخل معجدي فلان والمسئلة محالها يحنت وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا يحنت وان قال لا يدخل دار فلان فدخل الزيادة حنت كذا في فتاوى قاصيخان والظهريه * حلف لا يدخل معجداً فقام على سطحه المختار أن لا يحنت بالقيام عليه اذا كان الحالف عصبياً وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاص * ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما انهدمت وصارت صحراء حنت ولو حلف لا يدخل هذه الدار فزيت ثم بنيت أخرى فدخلها يحنت وان جعلت معجداً أو حماماً أو بستاناً أو بني بيتاً فدخله لم يحنت وكذا اذا دخلها بعدما انهدم الحمام وأشباهاه كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل داراً فدخل بعدما انهدم لا يحنت وان جعلت معجداً أو حماماً أو بستاناً فدخله لم يحنت وكذلك لو كانت داراً صغيرة فجعلها بيتاً واحداً أو شرع باباً إلى الطريق أو إلى دار أخرى أو جعلت داراً أخرى بعدما جعلها بستاناً أو صارت بحراً أو نهراً لا يحنت كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يدخل هذا البيت أو بيتاً فدخله ولا بناء فيه لا يحنت ولو بقي بيتاً آخر فدخله لا يحنت أيضاً في المعين وفي غير المعين يحنت ولو انهدم السقف وحيطانه قائم فدخله يحنت في المعين ولا يحنت في المنكر كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها راكباً أو ماشياً

او وعشرين من ذلك وان لم ينو شيأ ينصرف إلى يوم وليلة * رجل قال لامرأته كلما تكلمت كلاماً حسناً فأت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر طلق واحدة وان لم يقل كلاماً حسناً طلق ثلاثاً * ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله أكبر طلق ثلاثاً في الوحيين * رجل قال والله لا أكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه أول اليوم ثم قدم فلان في آخر يوم حنت وان لم يكلمه حتى قدم فلان ثم كلمه في ذلك اليوم اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنت * رجل حلف لا يكلمك شهر

فعبدي حر فاليمن على رءوسهم شهر من حين سطع ان كلف في شهر لا يحنت ويحل قال الامراء ان كلفك اليه قبل ان تكلم في ذلك
طالق ثم قالت المرأة ان كلمتك قبل ان تكلمني فعبدي حر ثم قال لها الزوج اعطني السائل شيئا لا يعتق العبد ولا تطلق المرأة رجل قال لكبره
ان ابتداء تلك بكلام ابد فعبدي حر او قال ان كلمتك قبل ان تكلمني مسلما مع لا يحنت لان البداعة والسبق يخالف القرآن * لو قال ان
كلمتك الا ان تكلمني او الى ان تكلمني او حتى تكلمني مسلما مع احنت الخالف (٧٧) في قول محمد روجه الله تعالى ولا يحنت في قول

ابي يوسف روجه الله تعالى * زيد
وعمر وادعي انسب والد جارية بينهما
وقضى القاضي له ما بالنسب
فقال رجل ان كلمت ابن زيد
فامرأته طالق وقال رجل آخر ان
كلمت ابن عمر فعبده حر فكلما
هذا الابن حنتا جميعا * رجل حلف
ان لا يتكلم فقرأ القرآن في الصلاة
او كبرا وهل اوسع ان كان اليمين
بالعريسة لا يحنت وان قرأ خارج
الصلاة او كبرا وهل اوسع اودع
حنت وان كان اليمين بالقارسية
لا يحنت في الصلاة ولا في غير الصلاة
* رجل قال والله لا كلم فلانا يوما
ثم قال والله لا كلم فلانا شهرا ثم قال
والله لا كلم فلانا سنة فكلما بعد
ساعة حنت في الايمان الثلاث
وان كلمه غدا حنت في اليمينين
وان كلمه بعد شهر حنت في يمين
واحدة وان كلمه بعد سنة لا يحنت
ولا شيء عليه * رجل قال والله لا
كلم فلانا استغفر الله ان شاء الله
قال ابو يوسف روجه الله تعالى يكون
مستثنى ولا يحنت ديانة * رجل قال
والله لا كلمك مادمت في هذه
الدار فهو على مادام ساكن فيها الى
ان ينتقل والخلاف في الانتقال
الذي يبطل اليمين ما قلنا ولو قال
والله لا كلمك مادمت ببغداد
فخرج بنفسه لا يبق اليمين ولو قال
لا كلمك تاريف برزمين نتابد

او نحو لا امره حنت كذا في الظهيرة * وان كانت الدابة قد انفلتت وهو راكبها لا يستطيع
امساكها فدخلت الدار فانه لا يحنت في يمينه هكذا في المحيط * وان احتمله غيره فادخله بغير امره
لم يحنت سواء كان راضيا بذلك بقلبه او سخطا وسواء كان قادرا على الامتناع او لم يكن قادرا
عليه عند عامة مشايخنا رجهم الله تعالى وهو الصحيح وسواء ادخلها من بابها او من غيره كذا في
البدائع * ولو خلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنت في يمينه وكذا الوقام
على سطح الدار وقبل هذا في عرفهم اما في عرفنا فالصعود على السطح والحائط لا يسمى دخولا فلا
يحنت فيه والصحيح جواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * لو حلف ان لا يدخل
هذه الدار فنزل من سطحها او صعد شجرة واعصاها في الدار فقام على حائط او سقط لسقط في الدار
حنت وكذا الوقام على حائط منها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشتركا بينه
وبين جاره لا يكون حائطا وهذا اذا كانت اليمين بالعريسة وان كانت بالعارسية فارتقي شجرة واعصاها
في الدار او قام على حائط منها او صعد السطح لا يحنت في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخولا في العجم
كذا في فتاوى قاضيخان * العلو اذا لم يكن طريقه في سفله وانما كان في دار اخرى تحت سفله فهو
من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط * وان وقف في طاق الباب بحيث اذا أغلق الباب يبقى
خارجا لم يحنت كذا في الكافي * ولو قام على كنيف او على شراع او ظلة شارعة ان كان مفتوح
الكنيف او الظلة في الدار كان حائطا وان قام على أسكفه بابها تحت الطاق ان كانت الاسكفة بحيث
لو أغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حائطا وان كانت داخلية كان حائطا ولو ادخل احد
رجليه لا يكون حائطا قيل هذا اذا كان الداخل والخارج متساويين فان كان داخل الدار منهبطا
فادخل احد رجليه كان حائطا لان اكثره يصير داخل وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي
الصحيح انه لا يكون حائطا كذا في فتاوى قاضيخان * هذا اذا كان يدخل قائما ما اذا كان مستلقيا
على ظهره او بطنه او جنبه فتدحرج حتى صار بعض بدنه داخل الدار ان صار الاكثر داخل الدار
يصير داخل وان كان ساكنا خارج الدار هكذا روي عن محمد روجه الله تعالى ولو ادخل رأسه ولم يدخل
قدميه لا يحنت وكذلك لو تناول شيئا بيده كذا في المحيط * ولو ادخل رأسه واحدى قدميه حنت
ولو جاء الى بابها وهو يشتد في المشي أي بعد وفاعته وانزل في موقع في الدار اختلفوا فيه الصحيح انه
لا يحنت وان دغته الريح وأوقعته في الدار اختلفوا فيه الصحيح انه لا يحنت ان كان لا يستطيع
الامتناع وان ادخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلفوا فيه والفتوى على
انه يحنت كذا في الظهيرة * ولو حلف لا يدخل هذه الدار لا يجتاز قال ابن سماعة روي عن ابي
يوسف روجه الله تعالى انه ان دخل وهو لا يريد الجلوس فانه لا يحنت وان دخل يعود مريضا ومن شأنه
الجلوس عنده حنت فان دخل لا يريد الجلوس ثم بدله بعد ما دخل فحلف لا يحنت وكذا في الاصل
لا يدخل هذه الدار الا عابرا سبيلا فدخلها ليقع عذيقها او ليعود مريضا فيها او ليطعم فيها ولم يكن له نية
حين حلف فانه يحنت ولكن ان دخلها مجتازا ثم بدله فعددهم لم يحنت لان عابرا سبيلا هو المجتاز

فوق الثلج في بلدة أخرى فاليمين باقية الى أن يقع الثلج في البلدة التي حلف فيها وان كان اليمين ببغداد وهذا اذا عني الخالف عين الثلج
لا وقت وقوع الثلج * حلف أن لا يكلم ولا ناعاما هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف * رجل حلف أن
لا يكلم صهرته فدخل على امرأته وساجر معها فقالت له الصهره مالك هكذا فقال الزوج خوش عي ارم ونوش عي ارم ثم قال لم أرد به جواب
الصهره وانما عنت امرأتى قالوا هو مصدق لانه ليس في كلامه ما يجعله جوابا قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن لا يصدق قضاء لان هذا

الكلام يذكر على وجه الجواب عرفاً * حلف أن لا يكلم امرأته فدخل داره وليس فيها غير هاتين امرأتين استغفهم
وليس معها غير هاتين امرأتين ولو كان معها غير هاتين امرأتين ولو قال ليت شعري من وضع هذا لا يحنت لأنه استغفهم نفسه * جماعة كانوا يقدرون
في مجلس فقال الرجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الخائف طلق امرأته لأن كلمة من التعميم والحال لم يخرج نفسه عن
اليمين فيحنت كلو قال ان دخل هذه الدار (٧٨) واحدا فامرأته طالق ثم دخل الخائف حنت لان أحدان كره والخائف لم يصرمعرفة

فبقي داخلها بخلاف ما لو قال ان
دخل دارى أحد فامرأتى طالق
فدخل الخائف لا يحنت لانه صار
معرفة باضافة الدار الى نفسه فلا
يدخل تحت النكرة * رجل حلف
أن لا يكلم فلاناً فمر بقوم فيهم
المخوف عليه فقال السلام عليكم
الا واحد او قال عنيت به المخوف
عليه دين في القضاء * رجل قال
في بعض الشهر والله لا أكلم فلاناً
شهر فهو على عدد الايام الى مثل
تلك الساعة التي حلف فيها فدخل
فيه الليل والنهار * وكذا لو قال في
بعض النهار لا يكلمه ثلاثين يوماً
وان كانت اليمين في الليل بترك
كلامه من تلك الساعة الى أن
تغرب الشمس من يوم الاثنين ولو
قال في بعض النهار لا يكلمه يوماً فانه
يترك الكلام الى مثل تلك الساعة
التي حلف فيها من الغد * وكذا اذا
حلف في خلال الليل لا يكلمه ليلة
فهو على هذا ولو قال في بعض
اليوم والله لا أكلمه اليوم فهو
على ما بقي من اليوم * ولو حلف
ليلاً أن لا يكلم في هذا اليوم فانه
يحنت بالكلام في تلك الليلة الى أن
تغيب الشمس من الغد وعن محمد
وجه الله تعالى أنه باطل * رجل
قال والله لا أكلمك شهراً الا يوماً
أو شهراً غير يوم ولا ليلة في اليوم
فله أن يختار أي يوم شاء من شهر
ولو قال شهراً الانقضاء يوم فهو

فاذا دخلها بغير اجتياز حنت قال الآن ينوي لا يدخلها يريد النزول فيها فان نوى ذلك فانه يسعه كذا
في البدائع * اذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لم يحنت وان ثقب باباً آخر
فدخله حنت ولو عين ذلك الباب في اليمين لم يحنت في غيره وهذا ظاهر ولو لم يعينه ولكن نوى ذلك
لا يدخل في القضاء كذا في المحيط * ولو حلف لا يدخل هذه الدار أو دار فلان وحضر سردياً تحت تلك
الدار فدخله أو دخل القناة لا يحنت ولو كانت القناة موضوعة مكشوفة في الدار ان كان الانكشاف
كثير بحيث يستسقى أهل الدار منها فاذا بلغ ذلك الموضع يحنت وان كان يسيراً لا ينتفع به أهل
الدار انما هو ارضاء القضاة لا يحنت كذا في الخلاصة * ولو قال الرجل عبده حر ان دخل هذه الدار الا
أن ينسى فكذا فدخلها ناسياً ثم دخلها اذا كرا لا يحنت ولو قال ان دخل هذه الدار الا ناسياً فكذا ثم
دخلها اذا كرا يحنت كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فكف فيها أياماً
لم يحنت حتى يخرج ثم يدخل استحساناً كذا في الكافي * قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في
رجل قال عبدي حر ان دخلت هذه الدار دخلة الا أن يأمرني فلان فأمره فلان مرة واحدة فانه
لا يحنت ان دخل هذه الدخلة ولا بعد ذلك بغير اذنه فانه يحنت ولا بد منه من الامر في كل مرة كذا في
البدائع * في شرح الكرخي روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لا
والله لا يدخل دارك هذه أحد اليوم فهذا على غير رب الدار ان دخل رب الدار لا يحنت وان دخل
غيره حنت وان دخلها الخائف حنت أيضاً كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت
في اليمين ما يكون على الخائف وما يكون على غيره * ولو حلف لا يطأ هذه الدار بقدمه فدخلها
واكباً يحنت ولو حلف لا يضع قدمه في هذه الدار فدخلها راكباً حنت فان كان نوى أن لا يضع قدمه
ما شاف فهو على ما نوى حقيقة وكذلك اذا دخلها ما شاف عليه حذاء أو لحيته عليه كذا في البدائع
* اذا قال ان وضعت قدمي في دار فلان فكذا فوضع احدى رجليه في دار فلان لا يحنت على ما هو
ظاهر الرواية كذا في المحيط * رجل حلف ان لا يدخل محلة كذا فدخل دارها باباً من أحدهما
مفتوح في تلك المحلة والاخر مفتوح في محلة أخرى حنت في يمينه * رجل حلف ان لا يدخل بلخ
فهو على المصدرون القرى ولو حلف لا يدخل مدينة بلخ فاليمين على المدينة ووربضها لان الرض بعد
من المدينة وان أراد الخائف المدينة خاصة فهو على ما نوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل
أراضي القرية لا يحنت و يكون اليمين على عمرانها وكذا لو حلف لا أدخل بلدة كذا يكون اليمين
على العمران لان البلد اسم لما هو داخل الرض ولو حلف أن لا يدخل بغداد فن أي الجانبين دخل
حنت ولو حلف أن لا يدخل مدينة السلام لا يحنت ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد
يتناول الجانبين ومدينة السلام لا ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله
تعالى في شرح الاجارات أن الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي قال محمد رحمه الله تعالى
أما سمرقند وأوز وجند قاسم للمدينة خاصة والسغد وفرغانة وقاسم اسم للامصار والقرى * ورجل

على تسعة وعشرين يوماً وهو مخالف للدول * رجل قال لرجل والله لا أبلغك شيئاً أو قال لا أذكرك شيئاً كتب

اليه حنت ولو قال لا أذكرك شيئاً قال محمد رحمه الله تعالى هذا عندي على المواجهة * رجل حلف أن لا يكلم فلاناً الى الموسم قال محمد رحمه الله
تعالى يكلمه اذا أصبح يوم النحر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكلمه اذا زالت الشمس من يوم عرفة والله أعلم بالصواب (مسائل في
القراءة والصلاة) * رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيرها حنت * وكذا لو حلف أن لا يركع أو لا يسجد

ففعّل في الصلاة أو في غيرها حنثاً وإن قرأ الخالف بسم الله الرحمن الرحيم أن قويت ما في سورة النحل حنثاً وإن لم ينو ما في سورة النحل أو نوى غيرهما لا يحنث لأن الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقرأتهم الأعلى وجه قراءة القرآن جازية وكذلك قراءة الفاتحة على وجه الثناء والدعاء ومشايخ عراق من أصحابنا وجههم الله تعالى اختاروا في صلاة الجنازة قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى على وجه الثناء والدعاء ولو أراد هذا الخالف أن يصلي يصلي خلف الإمام بجماعة حتى (٧٩) لا يحنث وإن سبق بركعة فقضاه حنثاً وإن أراد

الوتر في غير رمضان ينسفي أن
يقتدي بمن وتر كيلا يحنت * ولو
حلف أن لا يقرأ سورة من القرآن
فنظر في المصحف حتى أتى الى آخره
لا يحنت في قولهم * ولو حلف أن
لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه
وفهم ما فيه حنت في قول بحمد ربه
الله تعالى لحصول المقصود من
القراءة وهو العلم بما في الكتاب
ولا يحنت في قول أبي يوسف ربه
الله تعالى لعدم القراءة وعليه
الفتوى * ولو حلف أن لا يقرأ
كتاب فلان فقرأ سطرًا من كتاب
فلان حنت ولو قرأ نصف السطر لا
يحنت لان ما هو المقصود لا يحصل
بقراءة نصف السطر * ولو قال ان
قرأت كل سورة من القرآن فعلى
أن أتصدق بدرهم قال بحمد ربه
الله تعالى هذا على جميع القرآن
والله أعلم

(فصل في مسائل الصلاة) * رجل
قال لعبده ان صليت ركعة فانت
حر ف صلى ركعة ثم تكلم لا يعتق ولو
صلى ركعتين ثم تكلم عتق بالاولى
* رجل قال لا امرأته ان لم تصل
الساعة ركعتين فانت طالق
فقامت وشرعت في الصلاة ثم
حاضت حنث في عيئه * وكذا لو
قال لها ان لم تصومي غدا فانت طالق
فشرعت في الصوم غدا وحاضت
حنث لو جود شرط الخنث وهو

حلفان لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفرات جسر فمر على الجسر لا يحنت
 ما لم يدخل الماء كذا في فتاوى قاضخان * ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شيئا من قراها يحنت
 * ان حلف لا يدخل بغداد فمر بها في سفينة قال محمد رحمه الله تعالى يحنت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 لا يحنت وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسى * ولو حلف لا يدخل كورة كذا أو رستاق كذا
 فدخل في أرضها حنت وقد قيل بان الكورة اسم للعمران أيضا وهو الاظهر واختلف المشايخ
 رحمه الله تعالى في بخارى والفتوى على انها اسم للعمران وأما شام فاسم للولاية وكذا خراسان
 وكذلك الارمينية حتى لو حلف على واحدة من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية من قراها يحنت
 وكذلك تركستان فهو اسم للولاية كذا في المحيط * اذا حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل دارا
 في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة قال الفقيه أبو بكر الاسكاف هذا الى عدم
 الحنت أقرب وقال الفقيه أبو الليث هذا الى الحنت أقرب وفي الولو الجلية وعليه الفتوى وفي
 الظهيرية والصحيح أنه لا يحنت اذا لم يخرج الى السكة كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يدخل
 سكة فلان فدخل مسجدا في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنت وهو المختار كذا في الخلاصة * ولو
 حلف لا يدخل دار فلان ولم ينو شيئا فدخل دارا يسكنها باجارة أو باعارة ذكرنا طفي أنه يحنت في
 عينه وان دخل دارا مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها حنت أيضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا لفلان فدخل
 بيتا وفلان فيه ساكن باعارة أو باجارة كان حائشا كذا في فتاوى قاضخان * اذا حلف لا يدخل دارا
 لفلان فدخل دارا له قد آجرها لغيره قال محمد رحمه الله تعالى يحنت فان قال لا أدخل حانوتا لفلان فدخل
 حانوتا له قد آجره فان كان فلان ممن له حانوت يسكنه فانه لا يحنت بدخول هذا الحانوت وان كان المحلوف
 عليه لا يعرف يسكني حانوت يحنت لانه لم أنه أراد اضافة المالك لا اضافة السكنى وان حلف لا يدخل
 دار فلان فدخل دارا بين فلان وبين آخر فان كان فلان فيها ساكنا حنت وان لم يكن ساكنا لا يحنت
 كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل صحن داره لا يحنت حتى يدخل البيت
 قالوا هذا على عرف ديارهم فاما في عرف ديارنا فالدار والبيت واحد فاذا دخل صحن الدار يحنت وعليه
 الفتوى * رجل جالس في بيت من المنزل حلف ان لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي
 كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا هذا اذا كانت اليمين بالعريضة أما اذا كانت
 بالفارسية فاليمين على ذلك المنزل وتلك الدار فان قال عنيت ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق
 ديانة لقضاء لان في الفارسية خانة اسم للكل وللبيت اسم خاص كقوله ١ تابخانه ٢ وكاشانه
 ٣ وزمستانى هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان أشار الى بيت فالعبرة بالإشارة * رجل
 حلف لا يدخل دارا يشترى بها فلان فاشترى فلان دارا وباعها من الخالف فدخل الخالف لا يحنت
 ولو اشترى فلان دارا فوهبها من الخالف فدخل الخالف يحنت لان حكم الشراء الاول مرتفع
 بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة كذا في فتاوى قاضخان * حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها

(١) هو البيت الذي يوقد فيه النار للتدفؤ (٢) البيت الصغير (٣) هو البيت الشتوى

عدم الصوم والصلاة وهذا كما لو قالت لله على أن أصوم غدا وغدا يوم حيضها صح نذر ها ولو قالت لله على أن أصوم يوم حيضى لا يصح * رجل حلف أن لا يوم غدا فشرع في الصلاة ونوى أن لا يوم أحد ا ف جاء قوم واقتدوا به حنث قضاء لانه أمهم وقصده ان لا يوم أحد ا أمر بينه وبين الله تعالى فاذا نوى ذلك لا يحنث ديانة وان أشهد الخالف قبل الشروع في الصلاة أنه صلى صلاة نفسه ولا يوم أحد ا لا يحنث قضاء ولا ديانة وكذا لو صلى هذا الخالف بالناس الجمعة ونوى أن لا يوم أحد ا فاقتدى به الناس جازت الجمعة استحسننا ولا يحنث ديانة ولو أم الناس في صلاة الجنائزة

أولى هذه التلاوة لا يحنت لأن عيته يتصرف إلى الصلاة المطلق وهي المستوية أو النافذة وصلة بهما لا يسبب بصره معصية وهو من ٣٣
 رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يؤم أحدا صلى ونوى أن لا يؤم أحدا صلى خلفه رجلان جازت صلاتهما ولا يحنت لأن شرط الحنت أن يقصد
 الإمامة ولم توجد * ولو حلف أن لا يؤم فلان رجل بعينه فصلي ونوى أن يؤم الناس فصلي ذلك الرجل مع الناس خلفه حنت الحالف وإن لم
 يعلم به لأنه لا نوى أن يؤم الناس فصلي دخل (٨٠) فيه هذا الواحد * رجل قال والله لأصلي حلف فلان فافتدى فلان وقام عن

دار غلة قد دخل دار الغلة لا يحنت إذا لم يدل الدليل على دار الغلة وغسبها كذا في محيط السرخسي
 * لو حلف لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان الدار قد دخل الحالف لا يحنت عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * امرأة حلفت أن لا يدخل زوجها دارها فباعته دارها قد دخل
 الزوجان كانت نوت أن لا يدخل دارا تسكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وإن لم يكن لها نية فاليمين
 على دارها وكذا لها إذا باعت لا يبقى اليمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو
 حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها قد دخل الحالف كان حائشا وإن تحول فلان
 عن الدار لا يحنت في قوله ما وكذا لو حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها قد دخل
 الحالف لا يحنت في قوله ما وكذا لو حلف أن لا يدخل دارا مرأته فباعته هي دارها من رجل
 فاستأجرها الحالف من المشتري إن كانت اليمين لغنى من المرأة لا يحنت وإن كانت الكراهة لأجل
 الدار حنت رجل حلف لا يدخل دار فلان الأجيرى شكفت بؤذنتها بهم بليمة من قتل أو هدم
 أو حرق أو موت قد دخل الحالف لا يحنت كذا في فتاوى قاضيان * إذا حلف لا يدخل دار فلان
 فاستأجر الحالف عليه دارا اتخذ الوأمة فيها قد دخلها الحالف لا يحنت الآن ينتقل المعبر من تلك الدار
 ويسلمها إلى المستعير والمستعير نقل متاعها إليها فإذا دخلها الحالف حنت في يمينه كذا في
 المحيط * قال ابن رستم قال محمد رحمه الله تعالى في رجل حلف لا يدخل دار رجل بعينه مثل دار عمر و
 ابن حريث وغسبهما من الدور المشهورة بأبها قد دخل الرجل وقد كان باعها عمر وبن حريث
 أو غيره ممن نسبت قبل اليمين إليه ثم دخلها الحالف بعد ذلك حنت وإن كانت اليمين على دار من هذه
 الدور التي ليست لها نسبة تعرف بهم الميحنت في يمينه كذا في البدائع * رجل حلف لا يدخل دار
 فلان وولان يسكن مع أبيه في الدار بالغلة والاب هو الذي استأجر الدار يحنت قياسا على ما إذا حلف
 لا يدخل دار فلان قد دخل دارا مرأته فلان وفلان ساكن فيها لم يكن لفلان دار أخرى تنسب إليه
 سوى هذه الدار حنت وكذا لو حلف لا يدخل دار فلانة قد دخل دار زوجها فلانة وهي ساكنة فيها إن
 لم يكن للزوجة دار أخرى يحنت وإن كان لها دار أخرى لا يحنت كذا في الخلاصة * في النوادر
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا حلف لا يدخل دار فلان قد دخل حائشا مشرعا من دار فلان إلى
 الطريق الأعظم وليس للعائت باب في الدار حنت في يمينه * رجل حلف أن لا يدخل الحمام (٢)
 أو بهر سرتن قد دخل الحمام لأجل ذلك بل ليس لم على الحائى ثم غسل رأسه في الحمام لا يحنت وعن
 بعض المشايخ إذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام قد دخل بيت السائح لا يحنت في يمينه كذا في فتاوى
 قاضيان * رجل له دار فيها بستان حلف أن لا يدخل هذه الدار قد دخل بستانها وباب البستان إلى
 بيوت هذه الدار وليس للبستان طريق آخر وعلى الدار والبستان حائط واحد يحيط بهما قال
 محمد رحمه الله تعالى لا يحنت الحالف بدخول البستان سواء كانت البستان أصغر من الدار أو أكبر وإن
 كان في وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حنت الحالف بدخول البستان وعن أبي يوسف رحمه

بعينه حنت وإن كانت نيته أن
 يكون خلفه حقيقة لا يحنت في
 القضاء * رجل قال لغسبه والله
 لأصلي معك فصليا خلف إمام
 حنت الحالف وإن كانت نيته أن
 يصلي معه ليس معهما غيرهما لا
 يحنت في يمينه * رجل حلف أن لا
 يصلي الظهر مع فلان أو قال حلف
 فلان فكبر معه ثم أحدث فذهب
 وتوضأ ثم عاد بعد ما خرج الإمام
 من الصلاة فاتم صلاته لا يحنت *
 ولو حلف أن لا يصلي الظهر مع
 فلان أو قال حلف فلان فكبر مع
 فلان ونام في الركعة الأولى حتى
 فرغ الإمام من تلك الركعة ثم انتبه
 وصلى تمام صلاته معه حنت * ولو
 حلف أن لا يصلي الجمعة مع فلان ثم
 أحدث الإمام فقدم الحالف فصلي
 بهم الجمعة لا يحنت * ولو حلف أن
 لا يصلي الظهر بصلاة فلان قد دخل
 معه في الظهر فأحدث الإمام في أول
 الصلاة أو بعد ما صلى ثلاث ركعات
 فقدم الحالف فصلي الحالف ما بقي
 فسلم فقد صلى الظهر بصلاة ولان
 وهو مائت * وكذا لو أدركه معه
 منها ركعة وصلى ما بقي فقد صلى
 بصلاته فيكون حائشا * رجل حلف
 أن لا يصلي صلاة فصلي ركعة ثم
 قطعها لا يحنت * ولو حلف أن لا
 يصلي فصلي ركعة ثم قطع حنت *
 رجل حلف أن لا يصلي الجمعة مع

(١) الآن يقع أمر غريب (٢) لأجل غسل رأسه

الله

الإمام فسبق بركة فصلي الركعة الثانية مع الإمام ثم قام بعد فراغ الإمام وصلى ما سبق
 بها لا يحنت وإن أدرك الركعة الأولى حنت وكذا لو افتتح الجمعة مع الإمام ثم نام أو أحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد فراغ الإمام وتمام صلاته
 حنت * ولو قال عبده جاز أدرك الظهر مع الإمام فأدرك الإمام في التشهد ودخل في صلاته حنت * رجل قال لغسبه إن لم أصل الظهر
 مع فلان اليوم فأمر أنه طالق فسبق بركة فصلي معه ثلاث ركعات حنت * ولزمه الطلاق ولو قال إن صليت الظهر اليوم إلا معك والميتة

بحاله لا يحنت وانما يحنت اذا صلبى الكل واسدنه والله أعلم (فصل في المعرفة والرؤية) رجل حلف أن لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لا يحنت لان معرفة الرجل لا تكون بدون معرفة الاسم * روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للرجل هل تعرف فلانا قال نعم هل تدري اسمه قال لا قال فالحق لا تعرفه فان نوى معرفة الوجه فهو على ما نوى * وان لم يكن لفلان اسم بان ولدا الوالد نراى الجار الولد قبل أن يسمى حلف الجار أنه لا يعرف الولد فهو حانت لانه يعرف (٨١) بوجهه ويعرف بنسبه وليس له اسم فلا يشترط

معرفة الاسم * حلف أن لا ينظر وجه فلانة فنظر اليها في النقاب أو رأى عينها من النقاب قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت ما لم يكن الاكثر من الوجه مكشوفاً * حلف أن لا ينظر الى فلان فرآه خلف ستراً أو زجاج يستبين وجهه من خلفه حنت * ولو نظر في امرأة أو ماء فرأى وجهه لا يحنت وقد مر هذا في النكاح في حصة المصاهرة * رجل قال لعبدته ان لقيتك فلم أضربك فامرأته كذا فرأى العبد من قدم ميل أو على ظهر بيت لا يصل اليه لا يحنت لان عينه مقيدة بموضع الضرب كأنه قال ان لقيتك في موضع يمكننى ضربك فلم أضربك * وهذا كما لو قال ان رأيت فلانا فلم أعلمك به فعبدى حر فرآه مع هذا الرجل لا يحنت لان عينه مقيدة بموضع الاعلام فاذا رآه معه لم يكن ذلك موضع الاعلام قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان بينه وبين فلان قدم ميل أو أكثر فلم يلقه * رجل قال ان رأيت فلانا فامرأته كذا فرآه ميتاً مكفناً قد غطى وجهه حنت والرؤية بعد الموت والرؤية في الحياة سواء ولو حلف أن لا ينظر الى فلان فنظر الى رأسه أو يده أو رجله قال محمد رحمه الله تعالى ان نظر الى يده أو رجله فلم يره وانما الرؤية على الرأس

الله تعالى فيه روايتان في رواية كمال محمد رحمه الله تعالى وفي رواية يحنت وان لم يكن البستان في وسط الدار كذا في الظهيرية * ولو قال ان ادخلت فلانا بيتي فامرأتي طالق فهو على أن يدخل بأمره ولو قال ان تركت فلانا فامرأته طالق فهو على الدخول بعلم الخالف فتى علم ولم يمنع فقد ترك حتى دخل وان قال لو دخل فهو على الدخول أمر الخالف به أو لم يأمر علم به أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي * ولو قال ان دخل داوى هذه أحد فعبدته حر والدار له أو لغيره فدخلها هو لم يحنت ولو قال ان دخل هذا الدار أحد يحنت اذا دخل هو سواء كانت الدار له أو لغيره * رجل قال لا تمنع فلانا من دخول داوى فنعه مرة برقي عينه فاذا رآه مرة ثانية لم ينعه لاشئ عليه كذا في البحر الرائق * رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحب الدار بحسب الدار بيتاً وفتح باب البيت الى هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد الباب الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الخالف هذا البيت من غير أن يدخل هذه الدار قال محمد رحمه الله تعالى يكون حانت لان البيت صار من الدار * رجل قال لغيره ان دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طالق فقال محمد بن عبد الله شهيدوا على بذلك فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق * رجل قال والله لا أدخل هذه الدار وهذه الحجرة ثم خرج عن الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة فانه لا يحنت حتى يدخل الحجرة ويكون اليمين عليهما جميعاً كذا في فتاوى قاضيهان * ولو حلف لا يدخل دار فلان وهما في سفر قال هذا في الفسطاط والخيمة القبة وفي كل منزل ينزلان الا أن يعنى واحداً من هذه الثلاثة يصدق ديانة لا قضاء كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يدخل في هذا الفسطاط وهو مضروب في موضع فقلع وضرب في موضع آخر فدخل فيه حنت وكذا القبة من العيادات وكذلك دروج من عيادات أو مبررات الاسم بهذه الأشياء لا يزول ينقلها من مكان الى مكان كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل هذا الخباء فالعبرة بعيادات وللبد وقد قيل العبرة للعيادات وقيل العبرة للبد فعل القول الثاى اذا استبدل اللبد بالعيادات على حالها فدخله يحنت ولو كان على العكس لا يحنت وعلى القول الثالث اذا استبدل اللبد والعيادات على حالها لا يحنت ولو كان على العكس يحنت والاول أصح كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يدخل على فلان بيتاً فدخل بيتاً وفلان فيه لم ينو الدخول عليه لا يحنت * رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخلوا في المنزل معاً لا يحنتان كذا في فتاوى قاضيهان * اذا طلب لا يدخل على فلان فقد ذكر شرح الاسلام في شرحه أن الدخول على فلان متى أطلق برأيه العرف الدخول على فلان لاجل الزيارة والتعظيم له في مكان ينزل فيه بمعنى مكانا يجلس فيه للدخول زائر بن عليه والى هذا أشار القدوري في كتابه فانه قال لو دخل عليه في مسجد أو ظلة أو دهليز يحنت وكذلك لو دخل عليه في فسطاط أو خيمة الا أن يكون من أهل البادية والمعتبر في ذلك العادة لما في عرفنا اذا دخل عليه في المسجد يحنت في بيته ولو دخل عليه ولم يقصده بالدخول أو لم يعلم أنه به لم يحنت وفي القدوري اذا دخل على قوم وهو بينهم ولم يقصده لم يحنت فيما بينه وبين الله تعالى الا نه لا يصدق في القضاء وفيه أيضاً الدخول عليه أن يقصده بالدخول سواء كان بيته أو بيت غيره ولو

(١١ - (الفتاوى) - ثانی)

والوجه أو البدن وان نظر الى أعلى رأسه فلم يره وان رآه وهو مرفه فقد رآه * ولو قال ان رأيت فلانا فانه كذا فرآه مسجى بثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يراه الاوب حنت وان نظر بظهره أو أكثر بدنه حنت * وكذا لو نظر الى مقدمة برأى الصدر والبطن فقد نظر * وكذا لو رأى أكثر صدره وبطنه فقد رآه بذلك أكثر البستان * وان كان رأى شيئاً قليلاً لم يكون أقدمه من الصف فلم يره * ولو كانت البر على رؤية امرأة فراها تقصده

أو مستقبسة حنت الآن يعني رقيقة وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال ان لم أكن رأيت فلانا على حرام فاضاآته كذا
 فرآه قد دخل بأجنبية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون حائشا لان ذلك ليس بحرام بل هو مكروه وكذا لو حلف أن لا ينظر الى حرام فنظر
 الى وجه أجنبية لا يحنت * رجل قال لا أنظر الى وجهي اليوم أو الى رأسي فنظر في المرأة أو في الماء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون
 حائشا فان كانت نيته غير ذلك يدين فيما (٨٢) بينه وبين الله تعالى * ولو قال لا أنظر الى رأسي اليوم فنظر في الشمس فان كانت نيته ذلك

دين فيما بينه وبين الله تعالى والله
 أعلم بالصواب

(فصل في اليمين على الشتم والقذف) امرأة كانت تشتم زوجها فقال الزوج ان شمتني فانت طالق ثم قالت المرأة لولدها الصغير منه أي بلبه بجهة ذلوا ان قالت ذلك لشيء كرهته من الولد لا تطلق وان قالت لشيء كرهته من الزوج حنت لانها شتمت زوجها * رجل قال لامرأته ان شمت أي أوذ كرتي بأسوء فانت طالق ثم دل لها كانت أمك سلام عليك قالت لا بل أمك قالوا ان كانت اليمين في موضع يسمون السائل سلام عليك حنت لانه صار كما شتمها قالت أمك متكدية وان كان ذلك في موضع لا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا ذكرا بسوء لا يحنت وفي ديارنا لا يعدون ذلك شتما * رجل حنت المشاحة بينه وبين امرأته بسبب أخته فقال لها ان سببت أختي بين يدي فانت طالق فدخلى الزوج عليها فما وجد امرأته تشاجر مع أخته وسببتا فسمع الزوج أنها سبت أخته والمرأة ترى زوجها طلقت لانها سبت أخته بين يديه * رجل حلف أن لا يقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية حنت في يمينه هو المختار في الفتوى لان زماننا وديارنا بعد هذا قذاله * ولو حلف

حلف لا يدخل على فلان في هذه الدار فدخل الدار وفلان في بيت منها لا يحنت وان كان في حن الدار حنت لانه لا يكون داخل عليه الا اذا شاهده وكذلك اذا حلف لا يدخل على فلان في هذه القرية لم يحنت الا اذا دخل بيته كذا في المحيط رجل حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه بعد الموت لم يحنت كذا في السراجية * رجل قال كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا أضربك فدخلها ثم ضربها لم يحنت الا مرة ولو قال فعلى يمين ان ضربتك فدخلها مرة واحدة مرتين ثم ضرب يلزمه بكل دخلة كفارة * رجل قال لامرأته كلما دخلت هذه الدار فوالله لا أقربك فدخلها فهو مول فان جامعها بعد الدخول حنت وبطلت اليمين حتى لو دخل الدار ثانيا لا يكون مولى باحتي لو جامعها ثانيا لا يلزمه كفارة أخرى * ولو مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية لا تبين فان لم يجامعها حتى دخلها ثانيا فهو مول فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الاولى بانت واذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانت بواحدة أخرى ولو قال فعلى يمين ان قربتك فدخلها دخلتين فهو مول ابلاء فان جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارة وان تركها حتى مضت أربعة أشهر من الدخلة الاولى بانت فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانت بأخرى ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثا ان قربتك فدخلها دخلتين فهو مول بكل دخلة في حق البر فان قربها في المسدة طلقت ثلاثا وان لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانت بتطليقة واذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية بانت بأخرى لكن لا يلزمه أكثر من ثلاث وكذلك لو قال كلما دخلت هذه الدار فوالله على عتقي هذا العبد ان قربتك أو قال فهذا العبد حن قربتك فدخلها دخلتين فهو مول بكل دخلة وان قربها حنت في يمين واحدة وكذلك لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان قربتك ثم قال لها بعد ذلك بيوم أنت طالق ثلاثا ان قربتك فهما ابلاء في حق البر وان قربها حنت في يمين واحدة فيقع الثلاث ولو قال كلما دخلت هذه الدار فان قربتك فعلى حجة أو فعلى يمين أو على نذر فدخلها دخلتين وقربها بعد كل دخلة فعليه يمينان أو حجتان وكذا لو أخر القربان عن الحجة ولو قال كلما دخلت هذه الدار ففقر ببتك فعلى حجة فدخل ثم قرب ثم دخل ثم قرب ببتك حجتان ولو دخل الدار مرارا وقربها مرة لم يلزمه الا ابلاء واحد ولو قال كلما دخلت هذه الدار لم أقربك والله فهذا وقوله لا أقربك سواء لا يحنت الا مرة واحدة ولو قال والله لا أقربك كلما دخلت هذه الدار وهذا وقوله كلما دخلت هذه الدار فوالله لا أقربك سواء ولو قال ان قربتك فانت طالق كلما دخلت هذه الدار فليس بمول وكلما دخلت الدار بعد ما قربها طلقت بتطليقة هكذا في شرح الجامع الكبير * ولو جعل كلمة أو بين يمينين بان قال والله لا أدخل هذه الدار أو لا أدخل هذه الدار الاخرى فدخل احدى الدارين حنت وان لم يدخلها ما احتي مات لم يحنت ولو جعل كلمة أو بين اثباتين بان قال والله لا أدخل هذه الدار ولا أدخل هذه الدار الاخرى فدخل احدهما بر في يمينه وان لم يدخلها ما احتي مات حنت ولو أدخل أو بين نفي واثبات بان قال والله لا أدخل هذه الدار أبدا أو لا أدخل هذه الدار الاخرى اليوم ان دخل الدار الثانية بر في يمين الاثبات وسقط يمين النفي وان قاله

أن لا يقذف أو لا يشتم أحدا فشم ميتا أو قذف ميتا حنت * رجل قال لعبد ان شمتك فانت حنت ثم قال لعبد لا بارك الله فيك لا يعتق لان هذا دعاء عليه وليس بشتم * رجل قال لامرأته ان شمتني فانت طالق وان اعنتني فانت طالق فلعنته يقع واحدة لان الزوج ميز بين اللعن وبين الشتم فكان أحدهما غير الآخر في زعمه ولو قال لامرأته ان شمتني فانت طالق ولعنته قالوا طالقت * رجل قال لامرأته ان لم أصفك عدا أخيك عداي لكل فبيع في الدنيا فانت كذا قالوا اذا ذكر ثلاثة من أنواع القبيح والعواجر

عند أنضجها لانه لا يراهم هذا الجميع الافعال القبيحة لان ذلك لا يصور والمما يقع على أقل الجمع وذلك ثلاثة فان ذكر ثلاثة منها لم يكن عليه التوبة والاستغفار ان كان كاذبا بما قال وان لم يذكر شيئا حنت * وجعل شارب مع أخيه وأخته فعاد لهما بالقارسية اكر من ثغارا ويكون شراندرنكم تكلموا فيه والصحيح أنه يراهم هذا القهر والغلبة فلا يحنت حتى يموتا أو يموت الخالف وقد مر هذا في الطلاق والله أعلم (فصل في الضرب والقتل ونحو ذلك) * وجعل حلف أن لا يضرب عبده (٨٣) فامر غيره فضر به المأمور حنت * وكذا لو حلف

ليضرب من عبده فامر غيره فضر به المأمور بر الحالف * فان نوى الخالف أن لا يلبى ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحنت وان حلف على حر لا يضربه فامر غيره فضر به المأمور لا يحنت الا أن يكون الخالف قاضيا أو سلطانا لان القاضي عاك ضرب الاحرار حن او تعزيرا فضع أمره وصار فعل المأمور كفعله والاب في حق الولد ينبغي أن يكون بمنزلة القاضي لانه عاك ضرب الولد تاديبا * وجعل حلف أن لا يضرب امرأته فقرصها أو عضها أو خنقها أو مدشمرها حنت في عيने قالوا هذا ان لم يكن في الملاعبة فان كان في الملاعبة لا يحنت وهو الصحيح * وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملاعبة فادماها لا يحنت * قيل هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالقارسية لا يحنت في جميع ذلك والصحيح أنه يكون حائشا اذا كان على وجه الغضب فان نف شعرها تكلموا فيه والصحيح أنه يكون حائشا اذا كان في الغضب وان تعمد غيرها فاصابها لا يحنت * وكذا لو نفص الثوب فاصاب وجهها فاجعها لا يحنت * وان رماها بحجر أو نشابة أو نحوها ذكر في النواذر أنه لا يحنت لان ذلك رمي وليس بضرب وان دفعها ولم يوجهها لا يحنت * رجل قال لامرأته

دخول الدار بن جيعا حنت في عيّن الاثبات وسقط عيّن النفي وان دخل الدار الاولى حنت في عيّن النفي وسقط عيّن الاثبات وتخل اليمين في هذه المسائل بحنّه مرة واحدة حتى لو باشر شرط الحنث ثانيا لم يتكرر عليه الحنث وكذا الجواب في الحلف الذي بدأ فيه بالاثبات بان قال لا أدخل هذه اليوم أو لا أدخل هذه أبدا الا أنه يبر في عيّن الاثبات بدخول الاولى اليوم ويحنت في عيّن النفي بدخول الثانية هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين فيها التحير * ولو قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار الاخرى فان دخل الاولى قبل أن يدخل الاخرى حنت وان دخل الاخرى أولا سقط اليمين فان عني التحير ذكر في الاصل أنه على ما نوى فكانت اليمين منعقدة في احدهما أما في الاولى فبالنفي وأما في الثانية فبالاثبات هذا قول عامة المشايخ رحمه الله تعالى واليه ذهب أبو عبد الله الزعفراني وهو الاصح * ولو قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل احدي الدارين الاخرين ولا نية له فان دخل احدي الدارين الاخرين أو لا يبر في عيने وسقط اليمين وان دخل الاولى قبل أن يدخل احدي الاخرين حنت كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب اليمين من الايمان التي يقع فيها التحير والتي لا يقع * ولو قال لا تركن دخول هذه اليوم أو لا تدخلن هذه غدا فترك دخول الاولى اليوم برو بطلت الاخرى ولو حلف لا أدخل هذه فان لم أدخل هذه يعني الاولى دخلت هذه الاخرى فلا يستثناء باطل هكذا في العتابة * حلف لا يدخل الدار مادام فلان فيها فخرج فلان باهله ثم عاد فدخل الخالف لم يحنت وكذا لو قال مادام على هذا الثوب أو ما كان على هذا الثوب أو لا أدخل هذه الدار وأنت ساكها فخرج منها ثم عاد اليها أو نزع الثوب ثم لبسه ثم دخل حنت كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا يسكن هذه الدار فان لم يكن فيها ساكنا فالسكنى فيها أن يسكنها بنفسه وينقل اليها من متاعه ما يتأنت به ويستعمله في منزله فاذا فعل ذلك فهو ساكن وحانت في عيने كذا في البدائع * وجعل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيها ان كان الخالف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحنت في عيने وان لم يكن الخالف في عيال غيره لا يبر الا أن يدخل في النقلة من ساعتها لان الدوام على السكنى سكنى ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للبرنقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتداوم مكنته كان حائشا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وأكثر المتاع بر في عيने والفتوى على قوله وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وما يقوم به السكنى ثبته صار ارا كذا في فتاوى قاضيان * قالوا هذا أحسن وبالناس أوفق وعليه الفتوى كذا في النهر المائق * اتفقوا على أن نقل الاهل والخدم شرط للبرنقل الكلى الى السكة أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا فيه الصحيح أنه يكون حائشا لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان آجر داره المملوكة أو كان ساكنا في الدار باجارة أو اعادة فردها على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائشا * وجعل حلف أن لا يسكن هذه الدار فاذا نقل الاهل والمتاع فابت المرأة أن تخرج كان عايبه أن

ان لم أضربك حتى أتر كذا لاجية ولا ميته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كان بصرها ضربا موجهما شديدا فاذا فعل ذلك بر في عيने * رجل حلف ليضرب من عبده بالسياط حتى يموت أو حتى يعتله فهو على المبالغة في الضرب * ولو قال حتى يبول أو يعشى عليه أو حتى يبكي أو حتى يستغيث فهو على الامرين * ولو قال ان لم أضربك بالسيف حتى تموت فهو على أن يضربه بالسيف ويموت ولو حلف ليضرب من فلانا بالسيف ولم ينوشا فضر به بعرضه بر في عيने وان نوى الضرب بحد لا يبر ما لم يضر به بحد وان لم يكن له نية فضر به بالسيف في غمده لا يبر ولو حلف

ليضرب من فلانا بالسوط فلف السوط في ثوب وضربه فانه لا يكون ضربه بالسوط * ولو حلف ليضرب من فلانا بالسيف فضر به بالسيف في حده فقطع السيف فحده وخرج حده وخرج المضروب بر في يمينه * ولو قال ان ضربت فلانا فعبدي حر فضر به بعد الموت لا يحنت * رجل قال لعبداه ان لم اضرب بلك مائة سوط فانت حرقت العبد قبل الضرب مات حرا * رجل ضرب رجلا بمقبض فأس على رأسه ثم حلف أنه لم يضربه بالفاس لا يحنت * ولو حلف أن لا يضرب فلانا بنصل (٨٤) هذا السهم أو السكين أو بجزء هذا الرمح فزاع ذلك النصل وبذل غيره وضربه لا يحنت

يحتد في اخراجها فاذا صارت غالبة وعجز عن اخراجها فخرج الحالف وسكن دارا أخرى لا يحنت في يمينه كذا في فتاوى قاضيان * حلف لا يسكن هذه الدار فاراد الخروج فخرج الباب مغلقا بحيث لا يمكنه الفتح أو قيده ومنع عن الخروج منهم من قال يحنت في الوجه الاول وفي الثاني لا والمختار أنه لا يحنت فيهما كذا في الغياثية * واذا قدر على الخروج بطرح بعض الحائط لا يحنت وليس عليه ذلك كذا في فتاوى قاضيان * واذا قال (١) أكر من ابن شب باین شهر باسم فكذا فاصابه حتى وصار بحال لا يمكنه الخروج حتى يصبح يحنت لانه يمكنه أن يستأجر من ينقله عن البلد والمقيد لا يمكنه ذلك لان الذي قيده يمنعه حتى لو لم يمنعه كان المقيد كالمرضى وهو الصحيح كذا في المحيط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت كذا وكان باب الدار مغلقا والدار حائط فهي معذورة حتى يفتح باب الدار وليس لها (٢) أن تتشور الدار قال الفقيه رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في الغياثية * ان كان في طلب مسكن أخوف ترك أمتعته فيها لا يحنت في الصحيح لان طلب المنزل من عمل النقل وصار مدة الطلب مستثنى بحكم العرف اذ لم يضر طي الطالب كذا في شرح مجمع البحرين * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الاهل والمتاع فلم يجد دارا أخرى يأما ويمكنه ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائشا وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة لينقل عليها المتاع فلم يجد أو كانت اليمين في جوف الليل ولم يمكنه الخروج حتى أصبح أو كانت الامتعة كثيرة فتخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه أن يستكري الدواب فلم يستكرا لا يحنت في جميع ذلك هذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائشا قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية وقال (٣) من بدين خاله اندر نباشم فخرج بنفسه على قصد أن لا يعود لا يحنت في يمينه وان خرج على قصد أن يعود يكون حائشا كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين بالليل فانها معذورة ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معذورا لانه لا يخاف بالليل حتى لو تحقق الخوف في حقه أيضا من جهة اللصوص أو ما أشبه ذلك كان معذورا كذا في الذخيرة * اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع ممن يثق به ويخرج بنفسه وأهله ثم يشتري المتاع منه في وقت يتيسر عليه التحويل كذا في السراجية في كتاب الخيل * واذا كان رجل ساكنا مع رجل في دار فخلف أحدهما لا يسكن صاحبه فان أخس في النقلة وهي ممكنة في الحال والاحتث فان وهب الحالف متاعه للمخوف عليه أو أودعه أياه أو أعاره اياه ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلا يأما ولم يات الدار التي فيها صاحبه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان قد وهب المتاع وقبضه منه أو أودعه أياه أو أعاره وخرج من ساعته لا يريد العود اليه فليس بمساكن له كذا في السراج الوهاج * حلف أن لا يسكن هذا المصرف فخرج بنفسه وترك أهله

* رجل قال لامرأته ان لم اضرب ولدك اليوم على الارض حتى ينشق بنصفين فانت طالق وضربه على الارض ولم ينشق قضى اليوم طلقت امرأته وجعل هذا بمنزلة ما لو قال ان لم اضرب بلك حتى تبول فانه يكون على الامر من * رجل قال لغيره ان مت فلم اضرب بلك فكل مملوك في حرفات ولم يضربه لم يعتقوا * ولو قال ان لم اضرب بلك فانت قبل الضرب حنت الحالف في آخر حره من آخر حياته * ولو قال لعبداه ان لم اضرب بلك حتى أموت أو فمها بيني وبين أن أموت فانت حر فلم يضربه حتى مات لا يعتق العبد * رجل أراد أن يضرب ولده فحلف أن لا يمنعه أحد عن ضربه فغعه انسان بعد ما ضربه خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنت في يمينه لان مراده أن لا يمنعه أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منع عن ذلك حنت في يمينه * رجل قال لامرأته ان وضعت يدي على جاريتي فهي حرة فضر بها قبل ان كانت اليمين لاجل غير المرأة لا يحنت لان مراده من وضع اليد على الجارية في هذه الحالة وضع اليد على وجه تتضرر به المرأة ويغنيها وهي لا تتضرر بضرب الجارية * رجل قال لغيره ان ضربتني ولم اضرب بلك فهذا على أن يضرب الحالف قبل المخوف عليه فان نوى بعده فهو على الفور

(١) ان أقت الليلة في هذه البلدة فكذا (٢) قوله ان تتشور الدار التثور بالثناء المثلثة الوثب وفي نسخ بالسین وكل صحيح كافي القاموس اه بحر اوى (٣) لا أقیم فی هذه الدار

* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا أو والله لا يضرب من هذا الخادم في اليوم فضر بالخادم في اليوم بر في يمينه وبطل الطلاق ومتاعه * رجل قال ان كنت ضربت فلانا هذين السوطين الا في دار فلان فعبدى حر فضر به أحد السوطين في دار فلان والاخر في غير دار فلان لا يحنت ولو قال ان لم أكن ضربه هذين السوطين في دار فلان فعبدى حر والمسئلة بحالها حنت * رجل حلف ليضرب من امرأته حتى يقتلها أو حتى ترفع ميتة فهو على أشد الضرب * رجل حلف ليضرب من غلامه في كل حق وباطل ولم ينوشيا فهو على أن يضربه كلما شكى بحق أو

باطل ولا يكون بمنزلة على فور الشكامة ما لم ينو ذلك رجل حلف ليضرب فلانا ألف مرة فهو على أن يضربه مرارا كثيرة ولو حلف ليقتل فلانا ألف مرة فهو أشد القتل * رجل قال لامرأته ان لم أضربك اليوم فأنت طالق وأراد أن يضربها فقالت المرأة ان من عضوك عضوي فعبدني حر قال الحيلة في ذلك أن تبسح المرأة عبدها من يشق به ثم يضربها الزوج ضربا خفيفا في اليوم فيسبر الزوج ويحل عين المرأة الى خزانة ثم تشتري عبدها فلا يعتق العبد ولو ضربها الزوج بخشبة من غير أن يضع (٨٥) يده عليها ولم تبسح المرأة العبد لا يعتق العبد

لأنه لم يمس عضوه عضوها وانما تحتاج المرأة الى هذه الحيلة اذا قالت المرأة ان ضربتني فعبدني حر * رجل قال لامرأته كما مضرتك فأنت طالق فضربها بكفه فوقعت الاصابع متفرقة طلقت واحدة لان الضرب حصل بالكف فلم يتكرر الضرب وان ضربها بيديه جميعا طلقت ثنتين وقد مرّت المسئلة في كتاب الطلاق * رجل حلف بالله أن يضرب بنته عشرين سوطا ليس له أن يكفر بعينه ولا يضرب الا أن يعجز عن الضرب بموته أو بموتها ولكنه يضربها بشمراخ وان حلف أن يضرب عبده عسدا من السياط فضر به بسوط له شعبتان جازا ذوقعت متفرقة وان كان فوق الثياب وخفف اذا أولم * رجل حلف ليضرب فلانا اليوم وفلان ميت ان علم بموته لا يحنت وان لم يعلم فكذلك ولو كان حيا وقت الحلف ثم مات لا يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل حلف أن لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد ومات بالكوفة حنت ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه * رجل ضرب انسانا ضربا وجيعا فقال المضروب اكرم من سزاي وي نكتم فامرأته كذا فضى زمان ولم يجازها قالوا هذا لا يقع على المجازاة

ومتاعه فيه لا يحنت وان كانت اليمين على سكنى القرية فهي بمنزلة المصرو وهو الصحيح والسكنى والمحلة بمنزلة الدار ولو حلف وقال (١) أنذر بن ديه بنياشم فخرج باهله ومتاعه ثم عاد وسكن كان حائشا وكذلك كل فعل يعتد لا يبطل اليمين فيه بالبر كذا في خزانة المفتين * قالوا هذا اذا عاد للسكنى والقرار وأما اذا عاد للزيارة أو ليسكن أياما لينقل متاعه لا للسكنى والقرار لا يحنت في عينه واذا عاد للسكنى والقرار يكتفى بسكنى ساعة للحنت ولا يشترط الدوام عليه كذا في المحيط * ولو قال (٢) اكرم من امسال اندر بن ديه يا شم فامرأته كذا فسكنها الا يوما من بقية السنة أو حلف أن لا يسكن هذه الدار شهر افسكن ساعة لا يحنت ما لم يسكن كل الشهر كذا في خزانة المفتين * حلف أن لا يسكن فلانا في منزله الحالف وهو مسافر منزل فلان فسكنها يوما أو يومين لا يحنت ولا يكون مساكنها فلانا حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما كذا في فتاوى قاضيخان * حلف أن لا يسكن الكوفة فربها مسافرا ونوى الإقامة بها أربعين يوما لا يحنت وان نوى خمسة عشر يوما كان حائشا ولو حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان دار الحالف غصبا فاقام الحالف معه حنت علم بذلك الحالف أو لم يعلم وان خرج الحالف باهله وأخذ في النقلة حين نزل الغاصب لم يحنت كذا في خزانة المفتين * ولو سافر الحالف فسكن فلان مع أهل الحالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحنت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت وعليه الفتوى * وفي المنتقى لو خرج المحلوف عليه على مسيرة ثلاث أو أكثر وسكن الحالف مع أهل المحلوف عليه لا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان أقل من ذلك حنت كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يسكن فلانا بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة حتى لو سكن الحالف في دار والمحلوف عليه في دار أخرى لا يحنت الا اذا نوى أن لا يسكن هو والمحلوف عليه بالكوفة فحينئذ على ما نوى وكذلك اذا حلف لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن لا يسكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك اذا حلف لا يسكن بخراسان وكذلك اذا حلف لا يسكنه في الدنيا ولو حلف لا يسكنه فساكنه في سفينة مع كل واحد أهله ومتاعه واتخذها منزلا لا يحنت في عينه وهذا مساكنة في حق الملاحين وكذلك أهل البادية اذا جمعتهم خيمة واحدة فان تفرقت الخيام لا يحنت وان تقاربت كذا في الذخيرة * واذا حلف أن لا يسكن فلانا فساكنه في عرصة دار أو بيت أو غرفة حنت كذا في البدائع * واذا حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة لا يحنت وانما تحقق المساكنة اذا سكن بيتا واحدا أو في دار كل واحد منهما في بيت منها بمتاعه وأهله وثقله (٣) ان كان له أهل وأما اذا كان في الدار مقاصير فكل مقصورة مسكن على حدة فلا يحنت وان نوى بالمساكنة أن لا يسكن هذا في مقصورة حنت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح بخاري لان هذه الدار بمنزلة المحلة قاما اذا لم تكن بهذه الصفة يحنت من غيرنية سواء كانت

(١) لا أسكن هذه القرية (٢) ان أقت هذه السنة في هذه القرية (٣) قوله وثقله النقل محررة المتاع اه

لشرعية من القصاص أو الارش أو التعزير أو نحوه وانما يقع على الاساءة باى وجه يكون فان نوى الغور فهو على العور وان لم ينو ذلك يكون مطلقا * رجل أساء اليه رجل فقال اكرهش مرا بوى نود فامرأته كذا قالوا هذا اللفظ يقع على المخالطة والموافقة عدا اليمين * رجل حلف أن لا يعذب فلانا فيسه لا يحنت الا أن ينوى ذلك ولو قال ان لم أحبس فلانا جاعا فامرأته كذا حنسه فاشبعه غيره في السجن لا يحنت * رجل قال لامرأته ان توكنتي أدخل دارك فلم أشترلك حليا فأنت طالق فتركتها حتى دخل دارها ذكر

الناطق رحمه الله تعالى ان اشترى لها الحل على الغور لا يحنث ولا يحنث قال مولانا رضى الله عنه هذا قول محمد رحمه الله تعالى قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعتبر المور وانما جعل هذه المسئلة على الاختلاف قياسا على المسئلة في النوادر احدهما اذا قال لغيره
ان ركبت دابة فلما أعطتك دابة فعبدي حر روى ابن سماعة رحمه الله تعالى عن محمد رحمه الله تعالى أنه ان ركبت دابة ينبغي أن يعطى دابة
نفسه ساعته ثم لا يعتق عبده لان حرف الفاء (٨٦) للتعقيب بلا فصل والثانية قر جل قال لامته اذا استبان جالك فلم أعنتك فامرأتى

طابق روى هشام عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أن الاستبانة
تكون بالولادة ثم البين في العتق
إلى الموت فلا يكون على الفور
قال مولانا رضي الله عنه انما ذكرنا
هذا الخلاف ليعرف الجواب عن
جنس هذه المسائل وان لم تكن
هذه المسئلة من جنس ما تقدم
والله أعلم بالصواب

(كتاب البيوع)

البیعوع أنواع بیع الدین وهو
السلم والاستصناع وبيع العین
وبيع المنفعة وبيع الثمن
بالثمن وهو الصرف

(باب السليم)

هذا الباب يشتمل على فصلين
أحدهما في بيان ما ينعقد به السلم
وفيه بعض شرائط السلم والثاني
ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز
أما الأول السلم فيعقد بلفظ البيع
والشراء عند اجتماع شرائط
السلم ولهذا الوبا ع عبد اثوب
موصوف في الذمة الى أجل جاز
ويكون ذلك بيعا في حق العبد
حتى لا يشترط قبضه في المجلس كالف
مالو أسلم الدراهم في ثوب فانه يشترط
قبض الدراهم في المجلس وانما
يظهر أحكام السلم في الثوب حتى
يشترط فيه الاجل ولا يجوز بيع
الثوب قبل قبضه والاجل شرط
لجواز السلم عندنا وأدناه شهر هو

الدار مشتملة على البيوت أو على المقاصير ولو حلف لا يسكن فلانا فساكنه في مقصورة واحدة أو في بيت واحد من غير أهل ومتاع لا يحنت عندنا ولو حلف لا يسكن فلانا في دار وسبى دارا بعينها فافتسها وضربا بينهما حائط أو فتح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الخالف في طائفة والاخر في طائفة حنت الخالف ولو حلف أن لا يسكن فلانا في دار ولم يسم دارا بعينها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يحنت كذا في فتاوى قاضيهان * حلف لا يسكنه ولم يسم دارا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فإن ساكنه في حانوت في السوق بعملان فيه عملا أو يبيعان تجارة فانه لا يحنت وأما اليمين على المنازل التي اليها المأوى وفيه الأهل والعيال إلا أن ينويها أو يكون بينهما كلام قبل اليمين يدل عليها فيكون اليمين على ما تقدم من كلامهما ومعاينتهما فإن جعل السوق ما واه وقيل انه يسكن السوق فإن كان هناك دلالة تدل على أنه أراد باليمين ترك المسكنة في السوق حلت اليمين على ذلك وإن لم يكن هناك دلالة فقال نوبت المسكنة في السوق أيضا فقد شدد على نفسه هكذا في البدائع * ولو حلف أن لا يسكن دارا بعينها فهدمت ونبت بناء آخر فسكنها يحنت وهذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتا بعينه فهدم حتى ترك حجره ثم بنى بيتا آخر في ذلك الموضع فسكنه لم يحنت ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعينها فجعلت بستانا فدخل لم يحنت وإذا حلف لا يسكن دار فلان أو دار الفلان ولم يسم دارا بعينها ولم ينوها فسكن دارا له قد باعها بعد يمسه لم يحنت وأما إذا سكن دارا كانت مملوكة لفلان من وقت اليمين إلى وقت السكنى فهو حائث بالاتفاق وإن سكن دارا اشتراها فلان بعد يمسه حنت في قول أبي حنيفة ويحترجها الله تعالى وإن حلف لا يسكن دارا لفلان فسكن دارا بينه وبين آخر لم يحنت قل نصيب الآخر أكثر كذا في المبسوط * ولو حلف لا يسكن دار فلان هذه فباعها فلان فسكنها الخالف إن كان نوى باليمين عين الدار فانه يحنت وإن كان نوى باليمين الإضافة لا يحنت وإن لم يكن له نية قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت كذا في الذخيرة * وإذا حلف الرجل لا يسكن دارا اشتراها فلان فاشترى فلان دارا غيره فسكن الخالف فيها يحنت فإن كان قال نوبت دارا اشتراها فلان لنفسه فإن كانت اليمين بالله تعالى فهو مصدق وإن كانت اليمين بطلاق أو عتاق لا يصدق في القضاء كذا في المحيط * إن حلف لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعر أو فسطاطا أو خيمة لم يحنت إذا كان من أهل الأمصار وحنت إذا كان من أهل البادية كذا في المبسوط * وإذا حلف لا يبيت مع فلان أو لا يبيت في مكان كذا فالبيت بالليل حتى يكون فيه أكثر من نصف الليل وإن كان أقل لم يحنت وسواء نام في الموضع أو لم يتم كذا في البدائع * ولو حلف لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه وبات خارج المنزل وأهله ومتاعه في المنزل لا يحنت وهذه اليمين تكون على نفسه لا على المتاع ولو حلف لا يبيت الليلة على سطح البيت وعلى البيت غرفة فارض العرفة سطح البيت يحنت إن بات عليه ولو حلف لا يبيت على سطح فبات على هذا لا يحنت ولو قال والله لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل إلا أن ينوي الليلة الجائية ولو قال لا أكون غدا في منزل فلان فهو على ساعة من الغد كذا

المختار ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته خلا من شرائط السلم أن يكون موجودا في وقت العقد الى وقت محل الاجل بلا انقطاع في البين والانتقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه في ذلك المصرو لا يعتبر الوجود في البيوت ولو استصنع فيما فيه تعامل كالخف ونحوه وضرر بذلك أجلا يصير سلميا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يشترط فيه شرائط السلم من بيان مكان الإبقاء ونحوه وان استصنع فيما لا تعامل فيه كالشباب وضرر بذلك أجلا قال بعضهم هو على الخلاف أيضا وقال بعضهم

ينقلب سلباً إذا جازع الشرائع السلم وهذا دليل على أن العقد السلم لا يفتن بل يثبت السلم وإن أسلم في غير المكان ثم انقطع بعد حلول الأجل بخير رب السلم أن شاء ففسخ السلم وأخذوا من المال وإن شاء انتظر حتى يجيء أو أنه وإن أسلم في حنطة وقال في بيان وصفها بالفارسية كنهم نيك أو قال كنهم نيكو أو قال كنهم سره جاز هو الصحيح لأن هذه الألفاظ قريب بعضها من بعض ومعنى الكل الجيد (فصل فيما يجوز فيه السلم وما لا يجوز) يجوز السلم في المكيلات (٨٧) والموزونات والعديدات المتقاربة ولا يجوز في ما

لا مثل له كالحيوانات والعديدات المتفاوتة إلا الثياب خاصة والمكيل ما يدخل تحت السكيل وأدناه نصف صاع والصاع أربعة أمناء حتى لو باع حنطة من الحنطة بحنطتين منها جاز عندنا ولو باع عشرة أمناء من الحنطة بعشرة أمناء منها لا يجوز * وكذا لو باع الوزني بحنطته مكايلاً لا يجوز إلا في رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع الحنطة بالدراهم موازنة جاز ولو باع مدامن الحنطة بمدين منها لا يجوز ولو جود الجنس والقدر في أحد العوضين ولو أسلم في الحنطة وزناً روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز وروى الطحاوي عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه يجوز وعليه الفتوى لتعامل الناس * ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا أسلم في الحنطة وقال في نفخة كذا منا لا يجوز ولو قال كذا منا الحنطة جاز ولو أسلم في الفلاس عدداً جاز في ظاهر الرواية ويجوز السلم في الحيز وزناً وهو المختار ولا يجوز سلم الحنطة في الحيز والدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز السلم في الكاغد عدداً وكذلك قرضه لأنه عددي متقارب ويجوز السلم في الألية والشحم

في الظهيرة * إذا حلف لأبي مع فلان أو لأبي في مكان أو دار أو بيت فلا واية الكون ما كنا في المكان أو مع فلان في مكان قليلاً كان المكث أو كثيراً ليلاً كان أو نهاراً وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقول محمد رحمه الله تعالى الآن يكون نوى أكثر من ذلك يوماً وأكثر فيكون على ما نوى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال إن آواني وإياك بيتاً أبداً أنه على طرفة عين في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقولنا الآن يكون نوى أكثر من ذلك يوماً وأكثر وقال ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا حلف لا يتووى فلان وقد كان المحلوف عليه في عيال الخالف ومنزله لا يحنث الآن يعيد المحلوف عليه مثل ما كان عليه وإن لم يكن المحلوف عليه في عيال الخالف ومنزله فهذا على نية الخالف أن نوى أن لا يعوله فهو كإن نوى أن لا يدخل عليه بيته فإذا دخل المحلوف عليه بغير إذنه فرآه فسكت لم يحنث كذا في البدائع * رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد موضعاً قد سماه خلف أن لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما سارا بعض الطريق بدالهما فعدا إلى مكان آخر سوى السفر الذي أراداه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث في عياله على السفر الأول * رجل حلف أن لا يمشی اليوم الأميلاً فخرج من منزله ومشي ميلاً ثم انصرف إلى منزله قال محمد رحمه الله تعالى حنث في يمينه لأنه مشى ميلاً * رجل قال والله لأصاحب فلاناً فإن كان الخالف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحباً وإن كان في قطار واحد فهو مصاحب وإن كان أحدهما في أوله والآخر في آخره وكذلك إذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد منهما ما طعام على حدة لأن دخولهما وخروجهما واحد ولو قال والله لأرافق فلاناً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان طعامهما واحدًا في مكان وهم يسرون في جماعة كانت مرافقة وإن كانا في سفينة وطعامهما ليس يجتمع لياً كلان على نحو واحد لم تكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يرافقه فخرجا في سفر فإن كانا في محل أو كان كرمهما واحدًا أو قطارهما واحدًا فهو مرافق وإن كان كرمهما مختلفاً لم يكن مرافقاً وإن كان سيرهما واحدًا كذا في فتاوى قاضيخان

(الباب الرابع في اليمين على الخروج والابتيان والركوب وغير ذلك)

من حلف لا يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو غير ذلك فامرأنا ففعله فخرج حنث كإن ركب دابة فخرجت به فاه يحنث كذا في فتح القدير * حلف لا يخرج ففعل مكرها وأخرج لم يحنث وكذا هذا في عين الدخول كذا في التمر ناشئ * وإذا أخرج مكرها هل تنحل اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يحنث اختلافوا فيه والصحيح أنه لا تنحل فيحنث بالخروج بعد ذلك وإن جله غيره بغير أمره فخرج وهو قادر على الامتناع ولم يتمتع ورضى بقلبه اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * ولو أكره على أن يخرج أو يدخل برجله ففعل حنث كذا في التمر ناشئ * ولو حلف لا يخرج لا يحنث إلا بالخروج إلى السكة كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع حنث وإن كان منزله في دار فخرج من منزله

عند الكل ولو أسلم قطناهر وبافي ثوب هروى جاز لأن الثوب لا يجانس القطن * لو أسلم شعراً في مسطح من الشعران كان المصحح بحيث لو نقص لا يعود شعراً جاز وإن كان يعود لا يجوز ولو أسلم فلوساً في صفر أو سيفاً في حديد أو قصباً في نوادي لا يجوز بخلاف القطن مع الثوب ويجوز السلم في الباذنجان عدد لأنه عددي متقارب وكذا الكمثرى والمشمش ذكره الزندوبسي رحمه الله تعالى ويجوز في البيض وفي الجوز عدداً وكذا * رجل دفع الدراهم إلى خيبر ليأخذ منه الحمة زبدي له إن يقول كما أخذنا الحمة بهذا على ما طعنتك عليه

ولو دفع الدراهم الى خباز وقال اشترت بهذه الدراهم مائة من الخبز وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناه فالبيتع فاستبدوا كل فهو مكروه لانه أكل بعقد فاسد ولو أعطاهم و جعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناه يدروهم ولم يقل في الابتداء اشترت بمنك جازوه حلال وان كانت نيته وقت الدفع الشراء لان مجرد النية لا ينعقد البيع وانما ينعقد عند الاخذ وعند الاخذ المبيع معلوم وثمنه معلوم واذا أسلم في الماء وزناو بين المزارع حاز (٨٨) واذا جاز في الماء جاز في الجدا أيضا ويجوز السلم في اللبن والا جاز اذا كرر عددا

معلوما ومبلغا معلوما وكذا السلم في الديار بعد بيان الطول والعرض بالذرعان المعلومة كرباسا كان أو حررا ولا يشترط ذكر الوزن في الشكر باس واختلفوا في الحرير والصحيح أنه يشترط ولو أسلم في ثوب الخرز بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن جاز وان ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروى أنه اذا بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن لا يجوز أيضا لانه يباع وزنا * ولو باع ثوب خبز وبخر يد لا يجوز لانه لا يباع الا وزنا واذا أسلم في اللبن كلب أو وزن جاز لانه ليس بمكيل ولا موزون نصابا فيوز كقيما كان * اذا أسلم الدراهم في حنطة والدراهم لم تكن عنده فدخل بيته وأخرج الدراهم فان قوارى عن عين المسلم اليه عند دخول البيت بطل السلم والافلالان الممسد افتراقهما قبل القبض والافتراق انما يقع اذا قوارى كل واحد منهما عن عين صاحبه * التعاقدان عقد السلم أو المتصاوقان اذا سارا ميلا أو أكثر قبل القبض جاز ما لم يفتقا * ولو ناما أو نام أحدهما ان كانا جالسين لم يكن ذلك فرقة له عذر الاحتراز عنده ان كانا مضطجعين فهو فرقة * رجل له على رجل عشرة دراهم

ثم رجع قبل أن يخرج من باب الدار لا يحنت كذا في فتاوى قاض خان * ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جنازة فخرج منها يريد الجنازة ثم أتى حاجة أخرى لم يحنت كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج من الري الى الكوفة فخرج من الري يريد مكة وطريقه على الكوفة قال محمد رحمه الله تعالى ان كان نوى حين خرج من الري أن يمر بالكوفة فهو حائث وان كان نوى أن لا يمر بها ثم بدله بعدما خرج وصار الى الموضع الذي يقصر فيه الصلاة فربا بالكوفة لا يحنت وان كانت نيته حين حلف أن لا يخرج الى الكوفة خاصة ثم بدله في الحج فخرج من الري ونوى أن يمر بالكوفة لم يحنت فيما بينه وبين الله تعالى ولو حلف لا يخرج من الدار الا الى المسجد فخرج يريد المسجد ثم بدله بعد ذلك الى غير المسجد لا يحنت كذا في المحيط * قال القدوري الخروج من الدار المسكونة أن يخرج بنفسه ومتاعه وهيباله والخروج من البلدة والقرية أن يخرج ببدنه خاصة (١) زاد في المنتقى اذا خرج ببدنه فقد برأ راد سفر أو لم يرد كذا في الذخيرة * ولو قال والله لا أخرج وهو في بيت من الدار فخرج الى صحن الدار لم يحنت الا أن ينوي فان نوى الخروج الى مكة أو نحوها من البلد لم يصدق قضاء ولا ديانة كذا في البحر الرائق * ولو حلف لا يخرج من بيته يعني هذا البيت الذي هو فيه فخرج الى صحن الدار حنت قال المتأخرون من مشايخنا هذا الجواب بناء على عرفهم فاما في عرفنا فصحن الدار يسمى بيتا فلا يحنت ما لم يخرج الى السكة وعليه الفتوى واذا حلف لا يخرج عن هذه الدار فخرج احدي رجليه من الدار لا يحنت في عيनेه هكذا كرم محمد رحمه الله تعالى المسئلة في الاصل وبعض مشايخنا قالوا اذا كان خارج الدار أسفل يحنت في عيनेه وبعضهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارجة يحنت وان لم يكن خارج الدار أسفل الآن في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يحنت على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الحلي في هذا اذا كان يخرج قائما بالقدم وأما اذا كان قاعدا فخرج قدميه وبدنه في البيت لا يحنت في عيनेه الا اذا قام على قدميه فحينئذ يحنت وأما اذا كان مستلقيا على ظهره أو على بطنه أو على جنبه فتدحرج حتى صار بعض بدنه خارج الدار ان صار الاكثر خارج الدار يصير خارجا وان كان ساقاه في الدار * اذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة أغصانها خارج الدار فارتقى تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار بحال لو سقط سقط في الطريق لا يحنت سواء كان الحالف من بلاد العرب أو كان من بلاد العجم كذا في المحيط * واذا حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فخرجت من أي موضع خرجت اما من باب الدار واما من فوق الحائط واما من نقيب نقيبته يحنت في عيनेه وأما اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فمن أي باب خرج حنت سواء خرج من باب قديم أو من باب حديث أحدثه بعد ذلك وان خرج من فوق الحائط أو من نقيب نقيبته لا يحنت في عيनेه هكذا كرم بعض مشايخنا في شرح أيمان الاصل * وذكر في الحيل اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض الجيران أو فتح بابا آخر لهذه الدار (١) فوله زاد في المنتقى الخ راجع لمسئلة الخروج من البلدة والقرية فلا يدل على أنه يكفي أن يخرج ببدنه في مسئلة الدار أيضا اه بحر اوى

فاسلم الى الديون الدراهم التي له عاب وعشرة ذنان في كرم حنطة فسد السلم في كل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو أسلم ونخرج العشرة التي له عاب وعشرة ذنان من غير نسيها ولو كانت من جند لها جاز في حصة النقد في قولهم * رب السلم اذا وهب المسلم فيه من المسلم اليه كانت اقالة السلم لم يلزم مرد رأسه لو كذا لو أبرأ المسلم اليه عن نصف السلم وقبل المسلم اليه نكاحا وفيه قال أبو نؤسر رحمه الله تعالى انما السلم لم يفي في النصف ولو اشترى شيئا فوهب نصفه من البائع قبل القبض وقبل البائع كان ذلك اقالة في النصف بنصف

الثلث * رجل أسلم في شيء وقبض المسلم فيه فوجد فيه عيبا كان عند المسلم اليه وتحدث به عيب عن يرب السلم بأففة مما ودية أو بفعل آجني
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى خير المسلم اليه ان شاء قبله معيبا بالعيب الحادث ويعود السلم وان شاء لم يقبل ولا شيء عليه لا من رأس المال
ولا من نقصان العيب * ويجوز السلم في الدقيق كيلا ووزنا وكذلك قرضه ذكره الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى *
أما بيع الدقيق بالدقيق كيلا ذكر في النوادر أنه يجوز اذا تساويا وقال (٨٩) الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله

تعالى انما يجوز اذا كانا مكبوسين
* ويجوز اسلام الخبز في الخنطة
والدقيق في قولهم وأما اقراض الخبز
وزنا يجوز في قول أبي يوسف رحمه
الله تعالى وعليه الفتوى أما اقراض
اللحم عند أبي يوسف ومحمد رحمه
الله تعالى يجوز كما يجوز السلم
عندهما وعن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى فيه روايتان وذكر في
المنتقى أنه يجوز قرض اللحم ولم
يذكر فيه خلافا واذا أئلف لحم
انسان يضمن قيمته هو الصحيح
واذا اشترى شيئا بلحم في الذمة
ذكر في الاجارات أنه اذا استأجر
شيئا بلحم في الذمة حاز وما يصلح أجرة
في الاجارات يصلح ثمن في البياعات
* ولا يجوز السلم في الرأس
والا كارع كما لا يجوز في اللحم
وكذلك في الاواني المتخذة من الزجاج
لانها عديدة متفاوتة * ويجوز
في الطابق اذا بين نوعا معلوما وفي
الاواني المتخذة من الخزف ان بين
نوعا بصير معلوما عند الناس يجوز
ولا يجوز في البطح والرمات
والسفرجل لانه عددي متفاوت
* ولا يجوز في جلود الحيوان
ويجوز في المسوح والبسط
والاكسية والجوايق والاقبية
وما كان من جنس الثياب ولا يجوز
في الدراهم والدنانير ولا يجوز اسلام
الخنطة في الدراهم المؤجلة عندنا

ونخرج من ذلك الباب لا يحنث في يمينه قال أبو نصر الدبوسي الصحيح أنه يحنث لان الكل ياب هذه الدار
* واذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذي عينه ذكر
في أيمان الاصل أنه لا يحنث وفي فتاوى أهل سمرقند اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو
ينوي باب الخشب فوق الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحنث ولو لم يرد باب الخشب يحنث كذا
في الذخيرة * ولو حلف عليها لا يخرج من المنزل الا في كذا فخرجت كذلك مرة فبسه ثم خرجت في
غيره يحنث فان كان عني لا يخرج هذه المرة الا في كذا فخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث وان
حلف عليها ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره أو خرجت وحدها ثم لحقها فلان لم يحنث
وان حلف عليها ان لا يخرج من الدار فدخلت بيتا أو كنيفا في علوها شارعا الى الطريق الا العظيم لم يكن
هذا خروجا من الدار كذا في المبسوط * ولو حلف لا يخرج الى مكة أو لا يذهب الى مكة فخرج برتبها
ثم رجع يحنث ويشترط للحنث أن يجاوز عمرانات مصره على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع
قبل أن يجاوز عمرانات مصره لا يحنث وان كان على هذه النية كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج
الى مكة ماشيا فخرج من عمران مصره ماشيا ثم ركب حنث ولو خرج راكبا ثم نزل ومشى لا يحنث كذا
في الخلاصة * ولو حلف ليا تين مكة ولم يأتها حتى مات حنث في آخر جزء من أجزاء حياته * حلف
ليا تينه غدا ان استطاع فلم يمنع عنه مانع من مرض أو سلطان أو عارض آخر فلم يأتها يحنث كذا
في الكافي * ولو حلف لا يأتي بغداد ماشيا فركب حتى دنا منها فدخلها ماشيا يحنث كذا في الخلاصة
* في المنتقى اذا حلف الرجل أن لا تأتي امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى
العرس لا يحنث ولو حلف لا يأتي فلانا فهاذا على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه وان أتى مسجده
لم يحنث * وفي المنتقى رجل لزم رجلا وحلف الملتزم ليا تينه غدا فأتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبر
حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله فحلف ليا تينه غدا وتحول الطالب من منزله الى منزل آخر فأتى
الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحول اليه ولو قال ان لم آتك
غدا في موضع كذا فعبدي حر فأتاه فلم يجده فقد بر بخلاف ما لو قال ان لم أوافك غدا في موضع كذا
فعبدي حر فأتى الحالف في ذلك الموضع فلم يجده حيث يحنث وفيه أيضا اذا حلف ليعودن فلانا أو
لبر ورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنث في يمينه وان أتى بابه ولم يستاذن قال يحنث
في يمينه ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والزائر كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يزورده حيا ولا ميتا
ان شيع جنازته (١) حنث وان أتى قبره لا يحنث الا نوى * ولو حلف لا أذهب الى الليلة من
ههنا حتى ألقاه فتوارى عنه فبات عند بابه لم يحنث وكذا لو حلف ان لم أجعل هذا اليه فحمل اليه ولم
يجده كذا في العتابة * واذا حلف لا يركب دابة فرسا أو حمارا أو بغلا يحنث في يمينه ولو ركب بعيرا
لا يحنث في يمينه استحسانا فان نوى جميع ذلك فهو على ما عني وان عني نوعا من الانواع بان نوى الخيل
(١) قوله ان شيع جنازته حنث الح الذي في الوقعات الحسامية اذا شيع جنازته لا يحنث وان رار
قبره حنث لان زيارة الميت زيارة قبره عرفا اه بحر اوى

(١٢ - (النتاوى) - ثاني) * واذا لم يصح سلقا قال عيسى رحمه الله تعالى يبطل العقد أصلا وقال أبو
بكر الاعمش ينقلب بيعه بالخنطة بالدراهم المؤجلة حتى لا يشترط قبض الخنطة في المجلس ويبطل العقد به سلك الخنطة واستحقاقها
قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح ما قال عيسى لان العقد المضاف الى محل لا يصح في محل آخر والمبيع في السلم هو المسلم فيه
وفي بيع العين المبيع هو العين فلا يصح قال رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا أضاف الزوج الخلع الى نه لا يصح وما ذكر في النوادر فذلك

قول أبي بكر وجه الله تعالى يبطل السلم باستحقاق المقبوض بعقد السلم ويرجع على المسلم اليه بطله * وكذا لو قبض السلم وهو جيبه
فرد لا يبطل العقد ولا يرد خيار الرؤية وان استحق رأس المال بعد الافتراق ولم يجز المستحق بطل السلم وان أجاز لا يبطل السلم * ولا
يجوز السلم اذا افتراقا وله ما ولا حدهما اختيار شرط ولو أخذ المسلم اليه برأس المال رهن فله في المجلس بقى العقد على الصحة وان افتراقا
والرهن قائم يبطل السلم * ولو أخذ بالسلم (٩٠) فيه رهن فله في الرهن يصير مستوفيا للسلم * ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم عن رأس

المال وقبل البراءة يبطل السلم وان رد البراءة لا يبطل ولا يجوز الاستبدال بالسلم فيه ولا عن رأس المال ولو أعطاه السلم جديدا مكان الردى يجزى رب السلم على القبول عندنا وان أعطاه رديا مكان الجيد لا يجزى * ولو كان السلم ثوبا جيدا ففاه بثوب ردىء وقال خذ هذا وأرد عليك درهم فله ثمان مسائل أربعة في المذروعات وأربعة في المكيلات والموزونات أما المذروعات اذا كان السلم ثوبا ففاه المسلم اليه بزيادة وصفا أو ذرعا وقال خذ هذا وزدني درهما جازي يكون زيادة الدرهم بمقابلة الجودة والذرع الزائد * ولو فاه بثوب ردىء أو بعمامة نقص ذرعا فقال خذ هذا وأرد عليك درهما ففعل لا يجوز لانه أقال في الصفة والاقالة لا تصح فيما له حصه من رأس المال ورأس المال لا يقابل الصفة والذرع في المذروعات صفة * ولو أعطاه الردىء وقال خذ هذا ولم يقل وأرد عليك درهما فقبل جازي يكون ذلك ابراء عن الصفة ولو أبرأه عن السلم فيه جاز ولا يكون اقالة فكذا اذا أبرأه عن الصفة وان كان المسلم فيه من المكيلات أو الموزونات بان أسلم عشرة دراهم في عشرة أقدرة من الخطأ فاني بحنطة جيدة وقال خذ هذا وزدني درهما

وحده أو الجار وحده دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا دين في القضاء لانه نوى التخصيص من اللفظ العام ولو قال لأركب فيمينه على ما يركبه الناس من الفرس والبغل ولو ركب ظهرا نسان بعد اليمين لا يحنت وفي فتاوى أبي الليث لو قال لأركب ونوى الخيل أو الجار لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو حلف لا يركب فرسا فرج لا يحنت وكذا لو حلف أن لا يركب برذونا فرج فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للجمعي وهذا اذا كانت اليمين بالعربي فان حلف بالفارسية (٢) اسب برنشيند حنت على كل حال كذا في فتاوى قاضي خان * ان حلف لا يركب الخيل فرج فرج برذونا أو فرسا حنت كذا في البدائع * ان حلف أن لا يركب دابة فحمل عليها مكرها لم يحنت كذا في غاية البيان * ولو حلف لا يركب دابة فرج فرج أو كاف أو ركب عريا لم يحنت كذا في المحيط * حلف لا يركب مراكب مراكب سفينة في الفتاوى حذر رواه هشام وقال الحسن في البحر لا يحنت (٣) وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الغيائية * ولفظ (٤) ستور لا يتناول الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل ايضا كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يركب هذا السرج فرج فرج أو نقة فرج فرج ولو بدل الحناء لا يحنت والمعتبر في السرج هو الحناء كذا في الخلاصة * اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فائق وحبس ولم يقدر على ركوبها اليوم حنت كذا في فتاوى قاضي خان * حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فدام عليها حنت حلف لا يركب دابة فلان هذه فباع فلان دابته ثلاث فرج فرج لم يحنت حلف لا يركب دابة فلان فرج فرج دابة بين فلان وغيره لا يحنت حلف لا يركب دواب فلان فرج فرج ثلاثا منها حنت كذا في السراجية * من حلف لا يركب دابة فلان فرج فرج دابة بعد ما ذون له مديون أو غير مديون لم يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا انه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنت وان نوى وان كان الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنت ما لم ينوه كذا في الهداية * حلف لا يركب سفينة الى بغداد فرج فرج حتى سافر فرج فرج لم يحنت كذا في الحاوي * في مجموع النوازل رجل قال كلما ركب دابة فقلته على أن اتصدق بها فرج فرج دابة يلزمه التصديق بها فان تصديق بها ثم اشتراها فرج فرج مرة أخرى لزمه التصديق بها مرة أخرى ثم وثم كذا في الخلاصة * ولو قال ان ذهبت الى قرية كذا فرج فرج بها لم يحنت كذا في العناية * ولو له رجل اجلس فتغد عندى فقال ان تغديت فعبدى حنط فرج الى منزله فتغدى لم يحنت بخلاف ما اذا قال ان تغديت اليوم كذا في الهداية * ولو حلف لا يعيش على الارض فشيء عليها لم يحنت أو خف يحنت ولو مشى على بساط لم يحنت ولو مشى على ظهرا جار (٥) حافيا أو متعلا لم يحنت كذا في الخلاصة (الباب الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما)

الاكل هو ابصال ما يحتمل المصغ بفيه الى جوفه شمه أو لم يشمه مضغه أو لم يمضغه كالخبز واللحم (٢) لا يركب فرسا (٣) قوله وعليه الفتوى قال ط الذي في عرف مصر أن المراكب خصوص السفينة ولا يكاد يطلق على غيرها فينبغي اعتبار عرفهم عندهم اه (٤) دابة (٥) قوله اجاز بكسر الهمزة وتشديد الجيم السطح كفي القاموس اه

والفاكهة

ولو جاء باحد عشر قفيرا وقال خذ هذا وزدني درهما أو حاء تسعة أقدرة وقال خذ هذا وأرد عليك درهما فقبل جازي يكون ذلك اقالة السلم في قميز واحد واقالة السلم كما يجوز في الكل تجوز في البعض * ولو جاء بعشرة أقدرة رديئة وقال خذ هذا وأرد عليك درهما لا يجوز لانه اقالة في الصفة * وعن أبي يوسف وجه الله تعالى أنه يجوز في الفصول كلها * ولو أسلم الى رجل دينه عليه وافتراق قبل النقل لا يجوز وان

بعد قبل الاقتران والى ان اسلم دينه على ثالث لا يجوز وان نقد قبل الاقتران وان صالح عن السلم على رأس المال يكون له السلم وان جاء المسلم اليه الى رب السلم ونسب بينه وبين المسلم به بصير قاضيا بالخليفة كما في دين آخر * ولو قال رب السلم كل مالي عليك في غرائر أو قال كله واعزله في بيتك ففعل لا بصير رب السلم قاضيا ولو دفع اليه غرائره وقال كل مالي عليك في غرائر ففعل وورد السلم غائب لا بصير قاضيا ولو اشترى طعاما بعينه على انه كره ودفع الغرائر الى (٩١) البائع وقال كله فيها بصير قاضيا

ولو دفع رب السلم غرائره الى المسلم اليه وفيها طعامه وقال كل مالي عليك في الغرائر ففعل وورد السلم غائب اختلف المشايخ فيها والصحيح انه بصير قاضيا * ولو أمر رب السلم المسلم اليه ليطلع له الحنطة ففعل كان الدقيق للمسلم اليه * ولو أمر رب السلم غلام المسلم اليه أو ابنته بقبض السلم ففعل كان جائزا * رجس استقرض من رجل كرامن طعامه وقبضه ثم ان المقرض باع من المستقرض ماعليه والقرض قائم في يده جاز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز * ولو باع المقرض السكر المقبوض جاز بالاجماع * ولو كان القرض شيئا لا يتعبد كالدراهم والدنانير فباع المقرض من المستقرض ما في ذمته جاز * ولو استقرض من انسان كراحم قضاة المقرض كراغبير كيل جاز للمقرض أن يتصرف فيه قبل الكيل * ولو اشترى كرا وقبضه لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكيله * رجل استقرض من رجل عبدا أو حيوانا آخر ليقضي به دينه فقبضه وقضى به دينه كان عليه قيمته لان قرض الحيوان فاسد والقرض العاسد مصحون بالقيمة كالمبيع يباع فاسدا ولا يجوز السلم في الطيور

والفاكهة ونحوها * والشرب يصلح لاي حقل المضغ من المائعات الى الجوف كالماء والنبيذ واللبن والعسل (٢) الخوض والسويق والخوض وغير ذلك فان وجد ذلك يثبت والافلا اذا كان يسمى ذلك كالأوسر في العرف والعادة فيجنت كذا في البدائع * والذوق معرفة الشيء بفيه من غير ادخال عينه في حلقه كذا في الكافي * ولو حلف لا يأكل هذه الجوزة أو هذه البيضة فابتاعها حنت كذا في السراج الوهاج * ولو حلف على أن كل شيء لا يتأتى في المضغ بنفسه فاكل مع غيره فان كان مما يؤكل كذلك حنت في يمينه نحو ان حلف ان لا يأكل اللبن فاكله بخبر أو تمر أو حلف لا يأكل هذا العسل فاكله كذلك حنت في يمينه وان صب على ذلك ماء فشر به لم يحنث كذا في المحيط * رجل حلف ان لا يأكل هذا اللبن فشر به لا يحنث ولو حلف ان لا يشرب فاشرب فيه وأكله لا يكون حنثا وعلى هذا أن كل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعريضة فان كانت بالفارسية فكل أو شرب كان حنثا وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يأكل هذا الخبز فحرقه ودقعه وصب فيه الماء ثم شر به لم يحنث ولو أكله لم يحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل لبسا فطبخ به أرزافا كله قال أبو بكر البجلي لا يحنث وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه كذا في الحاوي * ولو حلف لا يأكل سمنا فاكل سويقا قد مات بسمن ولا يحنث له ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ان أجزاء السم اذا كانت تستبين ووجد طعمه يحنث وان كان لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لم يحنث كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يأكل ربا فاكل عصيدة جعل فيها الرب قالوا لا يكون حنثا في يمينه الا ان يكون الرب قائما بعينه على العصيدة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يأكل زعفرانا فاكل كعكا على وجهه زعفران يحنث كذا في فتح القدير * ولو حلف لا يأكل سكرافا فاكل سكرافا في الفم ومعه حتى ذاب فابتلعه لم يحنث كذا في الخلاصة * حلف أن لا يأكل خلافا كل سكباجة لا يكون حنثا لانه لا يسمى حنثا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا عقد يمينه على ما هو مأكل بعينه ينصرف الى أن كل عينه واذا عقد على ما ليس بمأكل كقول بعينه أو على ما يؤكل بعينه الا انه لا يؤكل كذلك عادة ينصرف الى أن كل المتخذة كذا في الوجيز للكردي * حلف لا يأكل من هذه النخلة أو السكرم فاكل مرطبا أو تمرها أو جوارها أو طلعها أو بسرها أو دبس يرج من تمرها أو عينه أو عصيره حنث لكن الشرط أن لا يتغير بصنعة حادثة حتى لا يحنث بالببيذ والباطف والخل واللبس المطبوخ كذا في الكافي * ولو أكل من عين النخلة لا يحنث هو الصحيح كذا في النهر الفائق * ولو حلف لا يأكل من هذه العدر شيئا فهو على ما بطخ فيها كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يأكل من هذا القدر وقد اغترف منها قبل يمينه فصعقا كل ما في القصعة لا يحنث كذا في الخلاصة * رجل حلف لا يأكل البطيخ فاكل (٣) حذجة قالوا لا يحنث في يمينه منهم الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهذا اذا كان يحل لا يسمى بطيخا ولو حلف

(٢) قوله الخوض يعني غير الجامد تأمل (٣) قوله حذجة في العاموس الخدج محرقة جل البطيخ مادام رطبا اه

ولا في لحومها وان كان شيئا لا يتفاوت كالعصور * رجل أسلم في طعام قرية بعينها أو مصر بعينه كان فاسدا وان أسلم في طعام ولاية نحو خراسان وما وراء النهر كان جائزا * واذا أسلم في شيء وأخذ بالسلم كفيلا ثم صالح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف ذلك على اجازة المسلم اليه كانت الكفالة بامر أو بغير أمره ان أجاز الصلح جاز الصلح على رأس المال وان لم يجز بطل ويبقى السلم على حاله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وكذا لو صالح أجنبي رب السلم على ذلك هذا اذا كان رأس المال من التثود فان كان عينا كالعبد والثوب

ونحوهما يتوقف الصلح على اجازة المسلم اليه في قولهم وان اقال الكفيل وقبل رب السلم اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم هي والصلح سواء وقال بعضهم يتوقف في قولهم * رجلان * لما الى رجل في طعام فصالحه أحدهما على رأس المال أي على حصته من رأس المال يتوقف الصلح على اجازة الشريك في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى ان أجاز رعايهما ويكون المقبوض من رأس المال وما بقي من السلم بينهما وان رد الشريك ظل الصلح ويبقى (٩٢) السلم * رجل وكل رجلان يسلم له عشرة دراهم في كرحنطة فاسلم الوكيل

ودفع الدراهم من مال نفسه جاز ورجع بالدراهم على الموكل كالوارث اذا قضى دين الميت من مال نفسه كان له أن يرجع في التركة ولهذا الوكيل أن يقبض السلم واذا قبض كان له أن يجبسه عن الآخر حتى يستوفي الدراهم فان هلك المقبوض في يده ان هلك قبل أن يجبسه من الموكل يهلك أمانة وان هلك بعد الحبس قال أبو يوسف رجه الله تعالى يهلك هلاك الرهن وقال محمد رجه الله تعالى يسقط الدين قلت قيمة الرهن أو كثرت كما يسقط الثمن بهلاك المبيع قبل القبض وذکره من الأئمة السرخسي رجه الله تعالى ان هذا قول أبي حنيفة رجه الله تعالى * رجل وكل وكيلان يأخذله عشرة دراهم في كرحنطة ففعل كان العقد للوكيل دون الآخر * الوكيل بالسلم اذا قبض المسلم فيه أدون من المشروط جاز ويكون ضامنا للموكل مثل المشروط كما اذا أبرأه عن السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى * وكذا لو وهب الوكيل من السلم اليه السلم قبل القبض أو اقال السلم أو احتال بالسلم على رجل وأبرأ المسلم اليه جاز ويكون ضامنا للموكل مثل السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وقال أبو يوسف رجه الله تعالى لا تصح هذه التصرفات

لا ياكل هذه الحنطة قاطبا كلها بعدما تبطخت اختلافوا فيه والصحيح انه لا يكون حائشا * حلف أن لا ياكل من هذه المبطخة قاطبا منها حنطة أو بطيخا كان حائشا لو حلف أن لا ياكل كل من هذه الشجرة قاطبا مما يخرج منها كذا في فتاوى قاضي خان * ولو لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف اليه إلى ثمنها كذا في التبيين * ولو حلف لا ياكل كل من هذه الشجرة فاحذغصنا من أغصانها وصله بشجرة أخرى فادرك ذلك الغصن وأثمر فاكل من ذلك الثمر اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يحنت وقال بعضهم لا يحنت والمسئلة في السير الكبير * ولو حلف لا ياكل كل من هذه الشجرة فوصل بها غصن شجرة أخرى بان حلف على شجرة التفاح فوصل بها غصن شجرة الكمثرى ينظر ان سمي الشجرة باسم ثمرة هاجع الاشارة اليه في التبيين بان قال لا ياكل كل من هذه الشجرة التفاح لا يحنت وان اقتصر على الاشارة وتسمية الشجرة ولم يتعرض لثمرها بان قال لا ياكل كل من هذه الشجرة وبقي المسئلة بحالها يحنت وعلى قياس ما تقدم يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية * - لف لا ياكل كل هذا الطلع فصار بسرا أو البسر فصار رطبا أو الرطب فصار تمرا أو العنب فصار زيبا أو عصيرا أو اللبن فصار شيرا أو وزيدا أو سمنا أو أقطا أو مصلا فاكله لم يحنت كذا في التمر تاشي * اذا حلف لا ياكل لحم هذا الجمل فصار كبشا فاكله لم يحنت كذا في الجوهرة النيرة * رجل حلف أن لا ياكل كل هذا اللبن ففعله جينا وأكله لا يحنت في يمينه الا أن ينوي أكل ما يتخذ منه كذا في فتاوى قاضي خان * والاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا عقد اليمين على عين موصوفة بصفة فان كانت الصفة داعية الى اليمين تفيد اليمين ببقائه أو الافلا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * حلف لا ياكل كل من زهر هذه الشجرة فاكل بعصمه صار لوزا أو مشمشا لم يحنت كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا ياكل - وزا فاكل منه رطبا أو يابساً لم يحنت وكذلك اللوز والفسق والتين وأشباه ذلك وان حلف لا ياكل كل خبيصا فاكل منه يابساً ورطبا لم يحنت كذا في المبسوط * ولو حلف لا ياكل كل رطبا ولا بسرا ولا ياكل كل رطبا أو بسرا فاكل كل مذنب لم يحنت في يمينه وهذه المسئلة على أربعة أوجه اذا حلف لا ياكل كل بسرا فاكل بسرا مذنبا وهو الذي عامته بسرو وفيه شيء من الرطب لم يحنت في يمينه في قولهم وكذلك اذا حلف لا ياكل كل رطبا فاكل رطبا مذنبا وهو الذي عامته رطب وفيه شيء من البسر لم يحنت في قولهم ولو حلف لا ياكل كل بسرا فاكل كل رطبا وفيه شيء من البسر لم يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رجه الله تعالى والرابعة اذا حلف لا ياكل كل رطبا فاكل بسرا وفيه شيء من الرطب لم يحنت عندهما والحاصل ان الغلبة اذا كانت للمعقود عليه لم يحنت عند الكل وان كانت الغلبة لغير المعقود عليه لم يحنت عندهما هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو أكل البسر المذنب أو الرطب المذنب جزأ فجزأ منقردا بان ميز الرطب المذنب أجواء فاكل كل جزء منهما منفردا لم يحنت بالاتفاق كذا في التتارخانية * ولو حلف لا ياكل كل عسلا فاكل عسلا لم يحنت ولو حلف لا ياكل كل عسلا فاكل عسلا لم يحنت ولو حلف على البقل فهو على الرطب كلها من الخضراوات وان أكل يابساً من ذلك لم يحنت ولو أكل بصلا لم يحنت الا أن ينويه كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * سئل

من الوكيل وعلى هذا الخلاف الوكيل بالبيع اذا فعل ذلك في الثمن وأجمعوا شيخ
على ان رب السلم اذا قبض السلم أو الموكل بالبيع اذا قبض الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن أو اشترى بذلك الثمن شيئا من المشتري أو صالح من الثمن على شيء جاز وأجمعوا على ان الثمن لو كان عينا فوهبه الوكيل من المشتري قبل القبض لا تصح هبته وعلى أن الثمن لو كان عينا من النقود فنبضه ثم وهبه من المشتري لا يصح وما ذكرنا في الثمن فذلك في السلم أيضا ولو كان للمشتري دين مثل الثمن على

الموكل يصير الثمن قصاصاً بدين الموكل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن الوكيل للموكل مثل ذلك وإن كان دين المشتري على الوكيل والموكل جميعاً يصير الثمن قصاصاً بدين الموكل حتى لا يضمن الوكيل شيئاً ولو أحال الوكيل الثمن على رجل عندهما تصفح الحوالة كان المحتال عليه مليئاً من المشتري أو دونه * والاب والوصي إذا أجازا أو أبرأ ما هو واجب للصبي بعقدهما يكون على الخلاف وإن لم يكن واجبا بعقدهما لا يصح بالاجماع وكذا إذا قبل الحوالة على شخص (٩٣) دون الحيل في الملاءة أن وجب بعقدهما

فهو على هذا الخلاف وإن لم يكن واجبا بعقدهما لا يصح في قولهم والوكيل بالشراء إذا أقال البيع لا تصح أقالته في قولهم * رجل وكل رجلاً أن يسلم له عشرة دراهم في كرحنطة فأسلم أحدهما لا يجوز وإن أسلم جميعاً ثم تاركة أحدهما لا يجوز في قولهم وإذا وكل رجلاً أن يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي له عليه في كرحنطة فأسلم لا يكون السلم للآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * الوكيل بالسلم إذا أسلم وتحمل الغبن الفاحش لا يجوز لأنه وكيل بالشراء فلا يتحمل منه إلا ما يتغبن فيه الناس * الوكيل بالسلم إذا أسلم إلى نفسه أو مقاضاه أو عبده لا يجوز وإن أسلم إلى شريك له شركة عنان جاز إذا لم يكن ذلك من تجارتها وإن أسلم إلى ولده أو زوجته أو أحد أبويه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لصاحبيه رحمهما الله تعالى * رجل وكله رجلاً كل واحد منهما أن يسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما على حدة فأسلم لهما في عقد جاز وإن خلط الدراهم ثم أسلم كان السلم له ويكون ضامناً لهما بما خلطه * رجل دفع إلى رجل دراهم فأسلمه أن يسلم له في حنطة فأسلم الوكيل إن تصادق

شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن الفضل عن حلف لا يا كل عنباً فكل حنثاً أم لا قال يحنث وإن حلف لا يا كل حنثاً فكل عنباً لم يحنث والحنث الحصرم هكذا في الظهيرية * ولو حلف لا يا كل من هذه الشاة ينصرف إلى اللحم دون ما يخرج منها وكذا في كل ما كحل كذا في الخلاصة * ولو قال مما يخرج من هذه الشاة أو من نزلها حنث في اللبن والخيض والزبد دون السمن والشيراز كذا في العتابة * وكذا لو قال لا يا كل من نزل هذه البقرة فكل من خيضها الذي يقال له بالمارسية دوح زده يحنث لأنه من نزلها ولو أكل من مرقعة تتخذ من خيضها يقال له بالفارسية دوح آبه لا يحنث لأنه صار شيئاً آخر كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يا كل دهن الكراع * ولو حلف لا يا كل من حلوا هذا الكرم وحامضه فكل من سمره وعنبه يحنث * ولو حلف لا يا كل من هذا المسلوخ فاذبيت البية هذا المسلوخ حتى صارت دهنافاً كل لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يا كل من السمسم فكل من دهنه لا يكون حائثاً وكذا لو حلف لا يا كل من هذه الدجاجة فكل من بيضها أو فرخها لا يكون حائثاً وكذا لو حلف لا يا كل من هذه البيضة فكل من فرخها لا يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضي خان * وإن حلف لا يا كل لحافى لحم أكل من جميع الحيوانات غير السمك حنث سواء أكله طبعياً أو مشوياً أو قديداً أو سواء كان حلالاً أو حراماً كالبيته ومتر ولا التسمية وذبيحة المجومى وصيد المحرم فاما السمك وما يعش في الماء فلا يحنث وإن نوى السمك يحنث هكذا في الاختيار شرح المختار * قالوا لو كان الحالف خوار زميافاً كل السمك يحنث لأنهم يسمونه لحماً كذا في محيط السرخسى وإن أكل لحم خنزير أو لحم إنسان يحنث والصحيح أنه لا يحنث بل لحم الخنزير والآدمي لأن أكله ليس بمتعارف ومبنى الإيمان على العرف وذكر الزاهد العتابي أنه لا يحنث وعليه الفتوى كذا في الكفاية * ولا يحنث باكل النى وبه قال أبو بكر الاسكاف وهو الاظهر وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * ولو أكل ما يكون في الحشوم من الكرش والكبد والطحال يحنث في عيبه وهذا بناء على عرف أهل الكوفة فإن هذه الأشياء في عرفهم كانت تباع مع اللحم وتستعمل استعمال اللحم فاما في عرفنا فلا يحنث في عيبه كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * ولو أكل الرأس والاكارع يحنث ولا يحنث باكل الشحم والالية الا اذا نوى في اللحم بخلاف شحم الطهر حنث به بلانية كذا في فتح القدير * ولو أكل الحرة التي في وسط الالية حنث كذا في الخلاصة * حلف لا يا كل لحم شاة فكل لحم عتري يحنث وقال الفقيه أبو الليث لا يحنث مصرى كان الحالف أو قروياً وعليه الفتوى كذا في فتح القدير * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع إذا حلف الرجل لا يا كل لحم دجاج فكل لحم الديك يحنث في عيبه * الاصل في جنس هذه المسائل أن اليمين متى أضيفت إلى اسم جنس يدخل تحت اليمين الذكرو والانثى من ذلك الجنس ومتى أضيفت إلى اسم ذكر على الخصوص لا يدخل تحت اليمين الانثى وكذلك إذا أضيفت إلى اسم الانثى على الخصوص لا يدخل تحت اليمين الذكرو كون الاسم خاصاً للانثى لا يعرف بعلامة الهاء لا محالة لأن ذلك مشترك لأنه قد يكون للتأنيث وقد يكون للأفراد وانما يعتبر فيه الوضع وأنه يتلقى من قبل النقل فلو حلف لا يا كل

الوكيل والموكل أنه نوى السلم للموكل كان السلم للموكل وإن تصادقا أنه نوى السلم لنفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل ولو تكاذب الوكيل والموكل في نيته يحكم العقد وإن تصادقا أنه لم تحضره النية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقد وقال محمد رحمه الله تعالى يكون القول للوكيل وإن وكل رجلاً بشراء شيء ثم تصادقا أنه لم تحضره النية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على الخلاف وقال بعضهم يكون القول للوكيل عند الكل والوكيل يشترط فيه إذا اشترى ثم قال اشترى ذلك لنفسى وصده الموكل كان مشترياً

للموكل * رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ليشتري له بها ثوبا قد سماه فانفق للوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوبا بثمانين دراهم نفسه كان الثوب المشتري لالاخر لان الو كاله تقيدت بمالك الدراهم فتبطل لو كاله بها لكانها * ولو اشترى ثوبا لالاخر ونقد الثمن من مال نفسه وأمسك دراهم الاخر كان الثوب لالاخر وطيب له دراهم الموكل استحسانا كالوارث أو الوصي اذا قضى دين الميت من مال نفسه * ولو دفع رجل الى رجل دراهم (٩٤) وأمره بان ينمقها على عيال الاخر فانفق المأمور دراهم نفسه

وأمسك دراهم الموكل فكذلك الجواب ولو أنفق الوكيل دراهم الاخر في حاجته صار ضمانا فانفق من دراهم نفسه على عيال الاخر بعد ذلك ذكر في النوادر أن علي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يخرج عن الضمان وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يخرج * الوكيل بالشراء اذا أخذ السلعة على سوم الشراء فأراه الموكل فلم يرض وردها على الوكيل فهلكت عند الوكيل قبل أن يردها على البائع ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع بها على الموكل اذا لم يكن الموكل أمره بالانخذ على سوم الشراء والاخر بالشراء لا يكون أمرا بالانخذ على سوم الشراء فان كان الاخر أمره بالانخذ على سوم الشراء فهلكت عند الوكيل كان للوكيل أن يرجع بها على الموكل * رجل أمر تليذه أن يبيع الامتعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن بتأخير الاداء * رجل دفع الى رجل عشرين درهما ليشتري له بها أحمية فاشترى بخمسة وعشرين لا يلزم الاخر وان اشترى بتسعة عشر ما يساوي عشرين يلزم الاخر وان كانت لا تساوي لا يلزم * رجل قال لا اشتري هذا الثوب بعشرة

لحم دجاجة فاكل لحم الديك لا يحنث وكذلك اذا حلف لا ياكل لحم ديك فاكل لحم دجاجة لا يحنث قال واذا حلف لا ياكل لحم جمل أو حلف لا ياكل لحم بعير أو حلف لا ياكل لحم ابل أو حلف لا ياكل لحم جزر ودخل تحت اليمين الذكر والانثى وكذلك يدخل تحت اليمين الغنقى والعراقي ولو حلف لا ياكل لحم يحنثي فاكل لحم عراقي أو حلف لا ياكل لحم عراقي فاكل لحم يحنثي لا يحنث في يمينه ولو حلف لا ياكل لحم ناقصة فاكل لحم الذكركر من العرب أو الحنث لا يحنث ولو حلف لا ياكل لحم بقرة فاكل لحم الانثى منه أو لحم الذكركر يحنث في يمينه وكذلك اذا حلف لا ياكل لحم بقرة فاكل لحم ثور يحنث لان البقرة اسم جنس والتاء فيها لافراد ولو حلف لا ياكل لحم ثور فاكل لحم أنثى لا يحنث ولو حلف لا ياكل لحم بقرة فاكل لحم جاموس لا يحنث في يمينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع * وفي الحارثي أنه يحنث بخلاف ما لو حلف لا ياكل لحم جاموس فاكل لحم البقر حنث لا يحنث والجاموس اسم نوع والصحيح ما ذكر في الجامع كذا في المحيط * قال رضى الله عنه وينبغي أن لا يحنث في الفصيلين لان الناس يفرقون بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا ياكل من هذا اللحم شيئا فاكل من مرقة لا يحنث ان لم يكن له نية المرقعة كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا ياكل من اللحم الذي يجيء به فلان فجاء فلان بلحم فشواه ووضع تحت منبره وجعله جودا باقا كل الخالف من الجودا الذي أصابه دسم اللحم كان حانثا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال كذا ما كنت لجامع بعد من عبيدي حرقا كل الخالصة بكل لقمة عتق عبيد كذا في الظهيرية * ولو حلف لا ياكل من لحم البطن حنث وان أكل من لحم الظهر وهو الذي خالطه لحم لم يحنث عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الكافي * ولو عزل لحم الظهر وأكله لا رواية في هذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولقائل أن يقول عدده لا يحنث * وفي الخلاصة الخانية هذا اذا حلف بالعربية وان حلف بالفارسية فاكل من لحم الظهر قالوا لا يحنث لان اسم يمينه لا يتناول لحم الظهر كذا في التتارخانية * ولو حلف لا ياكل من لحم افاكل الية لم يحنث لان الية غير اللحم والشحم اسم عام وعرفا هكذا في الكافي * ولو حلف لا ياكل طعاما فان ذلك يقع على ما يؤكل على سبيل الادام مع الخبز ولا يقع على الهليلج والسقمونيا كذا في البدائع * ولو حلف لا ياكل هذا الطعام ان لم يوقته بوقت فهلك ذلك الطعام أو أكله غيره أو مات الخالف حنث في يمينه وان وقته بوقت فقال لا ياكل هذا الطعام اليوم فمات الخالف قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنث قبل مضي اليوم بالاجماع حتى لا تلزمه الكفارة ولو عملها لا يجوز واذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تلزمه الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا ياكل طعاما ينوي طعاما بيمينه أو حلف لا ياكل لما ينوي لما بيمينه فاكل غير ذلك لم يحنث كذا في المبسوط * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فبين حلف لا ياكل طعاما فاضطر الى ميتة فاكل منها لم يحنث وقال الكرخي وهو عتيدي قول محمد رحمه الله تعالى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنث كذا في البدائع * ولو حلف لا ياكل الطعام فاكل منه شيئا سيرا حنث وكذلك لو حلف لا يشرب الماء فان عنى الماء كله أو

الطعام

دراهم فاشترى له بأحد عشر وأخبر الاخر بذلك فقال له الاخر خذ درهما آخر

ودفع اليه الدراهم وخذ الثوب فانفق كان الثوب لالاخر وينعقد البيع بينهما بالتعاطي * رجل في يده ثوب فقال وكنتي فلان ببيعة وأن لا أنقص من عشرة دراهم فطلب منه انسان بتسعة واشتراه فان وقع في قاي المشتري أن الوكيل انما قال ذلك لير وجه بعشرة وسع المشتري أن يشتريه بتسعة لان الوكيل فعل ما هو معتاد عند الناس فاذا وقع في قلبه ذلك وسعه أن يشتريه وان لم يقع لا يسعه * رجل

يده جاز على الاثر لان في الوجه الاول لما اشار الى عبد سليم تقيدت الوكالة بصفة السلامة وفي الوجه الثاني الوكالة مطلقة فجاز شراؤه على
الاثر اذا اشتراه بمثل قيمته * رجل باع عبده ثم امر انسانا بان يشتريه عبدا فاشترى الوكيل ذلك العبد لا يجوز على الاثر *
رجل امر غيره ببيع ارض فيها اشجار او ببناء فباع المأمور الارض بيناتها واشجارها (٩٥) ثم اختلفوا فقال الموكل كنت نهيت

عند التوكيل عن بيع الاشجار
والبناء وانكر الوكيل كان القول
قوله لانه انكر التوكيل ببيع
الاشجار وياخذ المشتري الارض
بخصتها من لثمن ان شاء ولا يفسد
البيع ومساائل الوكالة تأتي في
كتابها ان شاء الله تعالى * المسلم
اليه اذا وجد رأس المال ستوفة
أو رصاصا ان كان ذلك قبل
الافتراق واستبدل مكانها جزوان
كان بعد الافتراق فسد السلم وان
استحق رأس المال فجاز المستحق
قبل الافتراق أو بعده جاز وان لم
يجز أخذ دراهمه ان كان قبل
الافتراق واستبدل جزوان كان
بعد الافتراق لم يجز وان وحدها
زبوا وتحوز بها جز قبل الافتراق
وبعده وان ردها واستبدل مكانها
ان كان قبل الافتراق جاز وان
استبدل بعد الافتراق فسد السلم في
قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى قل المردود أو كثر وقال زفر
رحمه الله تعالى يبطل السلم بقدر
المردود قل أو كثر وقال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى ان كان المردود قليلا
لا يبطل وان كان كثيرا يبطل بقدر
المردود وما دون النصف قليل وما
فوقه كثير وعنه في النصف
روايتان وان جاء المسلم اليه بزبوف
وأسكر رب السلم لم أن يكون
الزبوف من دراهمه قال قول

الطعام لم يحنت بهذا كذا في المبسوط * الاصل ان كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة
فالحنف على جميعه ولا يحنت باكل بعضه لان المقصود الامتناع عن كله وكل شيء لا يطاق أكله في مجلس
ولا شربه في شربة يحنت باكل بعضه لان المراد باليمين الامتناع عن أصله لانه جميعه لان ما عتق فعله
في الغالب لا يقصد باليمين * حلف لا يأكل ثمر هذا البستان أو ثمرها تين التختين أو من هذين الرغيفين
أو من لبن هاتين الشاتين أو من هذا الغنم فاكل بعضه يحنت ولو حلف لا يأكل كل سمن هذه الخاوية
فاكل بعضه حنت ولو حلف لا يأكل هذه البيضة لا يحنت حتى يأكل كلها وكذلك لو حلف لا يأكل
هذا الطعام فان كان يقدر على أكل كله دفعه واحدة لا يحنت حتى يأكله وان لم يقدر حنت
باكل بعضه وفي رواية ان كان الشيء يمكنه أن يأكله في جميع عمره لا يحنت ما لم يأكل كله والاول أصح
وهو المختار لما شئنا وعن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يأكل لحم هذا الجزور فهو على بعضه لانه
لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا يأكل هذه المائة فاكلها الاحبة أو
حبنتين حنت استحسانا وان ترك أكثر من ذلك ما لم يجز العرف أن يتركه الا كل لا يحنت وكذلك لو
حلف لا يأكل هذا الشعير فاكله الاحبة أو حبنتين يتركه ما فاقه يحنت في عينه كذا في المحيط * حلف
لا يأكل هذا الرغيف فاكل الا قليلا منه يحنت الا اذا نوى السكل وهل يصدق قضاء فيه روايتان كذا
في الوجيز للكردي * ولو قال ان أكلت هذا الرغيف فامرأته طالق ثم قال ان لم آكله فعبده حرفا لحيلة
في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امرأته أن يأكل النصف ويترك النصف كذا في المحيط * ولو حلف
بأكل هذا الرغيف فاكله الا كسرة كان بارا الآن ينوي أن لا يترك شيئا من الرغيف كذا في
فتاوى قاضي خان * والصحيح في قوله هذا الرغيف عليه حرام أن لا يحنت باكل البعض * قال لغيره
والله لا آكل من طعامك فان أكلت منه فهو على حرام فاكل لقمة حنت في اليمين الاولى فان عاد
فاكل حنت في اليمين الثانية أيضا ويلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي * ولو قال لعبدية
أبكأ كل هذا الرغيف اليوم فهو حرفا كلامه لم يعتقوا ولو كان بحال لا يطبق أحدهما كلامه
عقابه لالة الحلال كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب اليمين التي تقع على الواحد أو على
الجماعة ولو قال لامرأته ان أكلتما هذين الرغيفين فعبدي حرفا كذا في واحدة منهما رغبة واعتق
العبد وكذلك لو أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الباقي الاخرى يحنت كذا في محيط
السرخسي * ذكر في الاصل اذا قال لنسائه أبتكن أكلت من هذا الطعام فهي طالق فان جميعا
طلقن ولو قال أبتكن أكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فان كان ينظر ان كان الطعام كثيرا
بحيث لا يقدر الواحد على أكله طلق وان كان الطعام قليلا بحيث يقدر الواحد على أكله لا يقع
الطلاق عليهن اذا كان كذا في المحيط في الفصل السابع * ان حلف طائعا أو مكرها أن لا يأكل
شيئا مما فاكله حتى أكله حنت وكذلك ان أكله وهو مغمى عليه أو مجنون أو أوجرا أو صب في
حلقه مكرها وقد حلف لا يشربه لا يحنت ولكن لو شرب منه بعد هذا حنت كذا في المبسوط *
حلف أن لا يأكل ملحا فاكل طعاما ان لم يكن ملحا لا يكون حاديا وهو المختار وان كان ملحا كان

قول المسلم اليه مع يمينه الا أن يكون قبض وأقر أنه قبض رأس ماله أو أقر أنه قبض حقه أو أقر أنه استوفى رأس المال فيمنع ذلك لا يقبل قول
المسلم اليه * ولو أقر بنقبض الدراهم ثم ادعى أنه وجدها زبوا قبل قوله وان ادعى أنها ستوفة لا يقبل وان قبض ولم يقر بشئ
ثم ادعى أنها ستوفة قبل قوله * ولو وجد بعض المقبوض ستوفة فقال رب السلم هي دراهمي لكانها هي ثلث رأس المال ولي
عليك ثلث السلم وقال المسلم اليه هي نصف رأس المال وعلى نصف السلم كان القول قول المسلم اليه وان وجد بعض رأس المال

زَوْفًا بَعْدَ الْاِفْتِرَاقِ فَرَدَهَا ثُمَّ اِخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْمَرْدُودِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَانَ الْقَوْلُ وَلِرَبِّ السَّلَامِ كَالْوَأْتَرِ فِي خَنْطَةِ بَعِينَتِهَا بِدِرَاهِمٍ وَقَبْضَتِهَا ثُمَّ
وَجَدَ بِالْخَنْطَةِ عِيًّا وَأَرَادَ اسْتِرْدَادَ الشَّمَنِ وَاِخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْمَرْدُودِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ بَائِعِ الْخَنْطَةِ * رَجُلٌ أَسْلَمَ فِي خَنْطَةِ جَيْسِدَةٍ لِمَا هُوَ الْمُسْلِمُ
إِلَيْهِ بِخَنْطَةٍ وَقَالَ هِيَ جَيِّدَةٌ وَقَالَ رَبُّ السَّلَامِ هِيَ رَدِيئَةٌ فَإِنْ الْقَاضِي يَرِيحُ بَارِجَيْنِ يَعْرِفَانِ ذَلِكَ فَإِنَّ قَالَهُ هِيَ جَيِّدَةٌ يَعْمَلُ بِقَوْلِهِمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى * رَجُلٌ دَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ دُوْهُمِينَ (٩٦) وَأَخْرَجَهُمَا وَدِيْعَةً فَانْتَلَطَتِ الدِّرَاهِمُ ثُمَّ وَجَدَ مِنْهَا دِرَاهِمًا وَاتَّفَاوَا كُلُّ

وَاحِدٌ مِنْهُمَا يَنْكُرُ أَنْ يَكُونَ الرَّائِفُ
دُوْهُمِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى يَقْسِمُ الدَّرْهَمَ الرَّائِفُ بَيْنَهُمَا
أَثَلَانَا وَالبَاقِي بَيْنَهُمَا أَثَلَانَا *
رَجُلٌ عَلَيْهِ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ فَأَوْفَاهُ
اِثْنِي عَشَرَ غُلَظًا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو
يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى تَكُونُ
الزِّيَادَةُ أَمَانَةً عِنْدَ الْقَاضِي إِنْ
هَلَكَتْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَمَا بَقِيَ
يَكُونُ بَيْنَهُمَا خَمْسَةُ أَصْدَاسِهَا
لِلْقَاضِي وَسَدَسُهَا لِلدَّافِعِ * رَبُّ
السَّلَامِ وَالْمُسْلِمُ إِلَيْهِ إِذَا اِخْتَلَفَا فِي
قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ جَنْسِهِ أَوْ
وَصْفِهِ أَوْ اِخْتِلَافًا فِي جَنْسِ الْمُسْلِمِ فِيهِ
أَوْ قَدْرِهِ أَوْ وَصْفِهِ أَوْ ذَرْعَانِ ثَوْبٍ
السَّلَامُ فَتَنْهَمَا بِتَحَالُفَانِ وَإِنْ اِخْتَلَفَا
فِي مَكَانِ الْإِيْفَاءِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْلِمِ
إِلَيْهِ وَلَا يَتَحَالَفَانِ وَقَالَ صَاحِبَاهُ
رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى يَتَحَالَفَانِ وَقِيلَ
اِخْتِلَافٌ عَلَى الْعَكْسِ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ
* وَلَوْ اِخْتَلَفَا فِي أَصْلِ الْأَجَلِ فَادْعِ
أَحَدَهُمَا شَرْطَ الْأَجَلِ وَالْآخَرَ
يَنْكُرُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى أَيُّهُمَا ادَّعَى الْأَجَلَ فَالْقَوْلُ
قَوْلُهُ وَالْعَقْدُ صَحِيحٌ وَقَالَ صَاحِبَاهُ
رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى إِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ
يَدْعِي الْأَجَلَ وَرَبُّ السَّلَامِ يَنْكُرُ
كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ السَّلَامِ وَالْعَقْدُ
فَاسِدٌ وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى شَرْطِ الْأَجَلِ
وَاِخْتِلَافًا فِي قَدْرِهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ

حَانِثًا كَلِمًا لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ الْغُلْفَلَ فَكُلْ الْغُلْفَلَ فَإِنَّ كُلَّ طَعَامٍ فِيهِ فَلْيُفْلَلْ إِنْ كَانَ يَوْجِدُ طَعْمَهُ كَانَ مَا نَشَأُوا الْأَفْلَا
وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْبَيْتِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَحْنُثُ مَالٌ بِأَكْلِ عَيْنِ الْمَلِيعِ مَعَ الْخَسْبِ أَوْ مَعَ شَيْءٍ آخَرَ وَعَلَيْهِ
الْفَتْوَى فَإِنْ كَانَ فِي يَمِينِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الطَّعَامَ الْمَالِ فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ كَذَابٌ فِي فَتَاوَى قَاضِي خُتَانَ
* سَأَلَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ الرَّاهِدِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ حَلْفِ لَا يَأْكُلُ لِمَا وَحَلَفَ إِلَّا أَنْ لَا يَأْكُلَ بِصَلَاةٍ وَآخَرَ
لَا يَأْكُلُ فَلَقُلْنَا فَتَحْشُوا جَعَلَ فِيهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ كُلَّهَا فَأَمَّا كُلُّهَا فَالْحَالِفُونَ كُلُّهُمْ لَمْ يَحْنُثُوا أَحَدًا إِلَّا
صَاحِبَ الْغُلْفَلِ لِأَنَّ الْغُلْفَلَ لَا يَتَوَقَّعُ كُلُّ الْاِهْكَذَا فَانْصَرَفَتْ يَمِينُهُ إِلَيْهِ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ طَعَامٍ أَمْرًا أَنَّهُ
فَادْخَلَتْ عَلَيْهِ الطَّعَامَ فَقَالَتْ لَهُ دَارُ بَخُورٍ فَأَمَّا كُلُّ لَا يَحْنُثُ لِأَنَّهُ صَارَ مَلَكًا وَلَوْ تَقَلَّ دَارُ بَخُورٍ وَبَاقِي
السُّئَالِ بِحَالِهَا يَحْنُثُ * رَجُلٌ لَهُ فَالِيزٌ أَمْرٌ رَجُلَانِ يَحْفَظُ هَذَا الْفَالِيزُ فَأَبَاحَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ مَا يَشَاءُ
حَلَفَ هَذَا الْحَافِظُ بِطَلْقِ أَمْرٍ أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ مِنْ فَالِيزِهِ أَيْ فَالِيزِ نَفْسِهِ وَلَيْسَ لَهُ فَالِيزٌ لَكَ وَلَا مَسْتَأْجِرٌ
وَلَا مَسْتَعَارٌ كُلٌّ مِنْ هَذَا الْفَالِيزِ الَّذِي أَمْرٌ بِحَفَظِهِ لَا تَطْلُقُ أَمْرًا أَنَّهُ إِذَا كَانَ يُضَافُ إِلَيْهِ الْفَالِيزُ
عَرَفَ فَأَمَّا بِدُونِ ذَلِكَ فَلَا يَحْنُثُ كَذَابٌ فِي الظَّهْرِيَّةِ * إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ ثَمَرًا أَيْ نَوْعٍ مِنَ الثَّمَرِ أَكَلَهُ يَحْنُثُ
وَلَوْ أَكَلَ حَيْسًا يَحْنُثُ لِأَنَّ الْحَيْسَ اسْمُ لَثَرٍ يَلْقَى فِي اللَّبَنِ حَتَّى يَنْتَفِخَ فَيُؤْكَلُ وَكَذَلِكَ إِذَا أَكَلَ عَصِيدَةً
اتَّخَذَتْ مِنَ الثَّمَرِ يَحْنُثُ كَذَابٌ فِي النَّخِيرَةِ * وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ فَاتَّخَذَتْ بِثَمَرِهَا كُلَّ ذَلِكَ
الثَّمَرِ كَلَهُ حَنْثٌ كَذَابٌ فِي الْمَبْسُوطِ * وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ ثَمَرًا وَلَا نَبِيْةً لَهُ فَأَكَلَ قَسْبًا لَا يَحْنُثُ وَكَذَا إِذَا
أَكَلَ بِسْرَاطِمْيُوحًا أَوْ رَطْبًا لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْمَى ثَمَرًا فِي الْعَرَفِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَّ ذَلِكَ كَذَابٌ فِي السَّدَائِعِ *
حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الدَّقِيقِ فَأَكَلَ مِنْ خَبْزِهِ أَوْ اتَّخَذَ خَبِيصًا أَوْ خَبَزَ الْقَطَائِفَ يَحْنُثُ كَذَابٌ
جَوَاهِرُ الْاِخْتِلَافِ وَإِنْ أَكَلَ عَيْنَ الدَّقِيقِ أَوْ عَجِينَهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ كَذَابٌ
شَرَحَ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِقَاضِي خُتَانَ * وَإِنْ عَنَى أَكَلَ الدَّقِيقِ بَعِينَتُهُ لَمْ يَحْنُثْ بِأَكْلِ الْخَبْزِ كَذَابٌ فِي السَّكَاةِ *
وَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْخَنْطَةِ وَهُوَ يَنْوِيَّ أَنْ لَا يَأْكُلَ خَبْزًا يَحْنُثُ نَبِيْةً حَتَّى لَوْ أَكَلَ مِنْ خَبْزِهَا
لَا يَحْنُثُ وَإِنْ نَوَى أَنْ لَا يَأْكُلَ مِمَّا يَتَّخِذُ مِنْهَا يَحْنُثُ نَبِيْةً أَيْضًا حَتَّى لَا يَحْنُثْ بِأَكْلِ عَيْنِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَبِيْةٌ
فَأَكَلَ مِنْ خَبْزِهَا لَمْ يَحْنُثْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعِنْدَهُمَا يَحْنُثُ وَلَوْ أَكَلَ مِنْ عَيْنِهَا حَنْثٌ عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَذَابٌ فِي الذَّخِيرَةِ * وَإِنْ أَكَلَ مِنْ سَوِيْقِهَا لَا يَحْنُثُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي
يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَذَابٌ فِي فَتَاوَى قَاضِي خُتَانَ * وَلَوْ حَلَفَ
لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْخَنْطَةِ فَرَزَعَهَا أَوْ كُلَّ مَنْ غَلَتْهَا لَمْ يَحْنُثْ كَذَابٌ فِي الْجَوْهَرَةِ النَّسْبَةِ * وَإِذَا حَلَفَ
لَا يَأْكُلُ خَبْزًا وَلَا نَبِيْةً لَهُ فَهَذَا عَلَى خَبْرٍ بِالْخَطْنَةِ وَالشَّعِيرِ وَعَلَى مَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ اتَّخَذَ
الْخَبْزَ مِنْهُ حَتَّى لَوْ تَصَوَّرَ مَوْضِعَ لَا يَأْكُلُ أَهْلُهُ خَبْزَ الشَّعِيرِ لَا يَحْنُثْ بِأَكْلِ خَبْزِ الشَّعِيرِ أَيْضًا وَلَوْ أَكَلَ خَبْزَ
الْأَرْزَقَانِ كَانَ مِنْ أَهْلِ بَلَدٍ خَبْزَهُمْ ذَلِكَ تَنْصَرَفُ يَمِينُهُ إِلَيْهِ وَمَا لَا فَلَ كَذَابٌ فِي الْحَيْطِ * حَلَفَ لَا يَأْكُلُ
خَبْزًا فَأَكَلَ قَرَصًا يُقَالُ لَهُ بِالْفَارْسِيَّةِ كَلِيجَةٌ أَوْ جُوزِيْنَجًا أَوْ مَبْسَرًا فَارْسِيَّةً نَوَالَهُ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ
لَا يَحْنُثُ فِي الْوَجْهِ الثَّلَاثَةِ وَالْمُخْتَارُ مَا قَالَهُ الْفَقِيهُ أَبُو الْبَيْتِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنْ فِي الْجُوزِيْنَجِ لَا يَحْنُثُ
لأنه لَا يَسْمَى خَبْزًا مُطْلَقًا وَصَارَ كَمَا يُقَالُ بِالْفَارْسِيَّةِ نَانَ زَرْدَالُو أَمَّا فِي الْقُرْصِ وَالْمَبْسَرِ يَحْنُثُ لِأَنَّ

رَبُّ السَّلَامِ مَعَ يَمِينِهِ وَالْبَيْتَةُ بَيْنَهُمَا الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى قَدْرِ الْأَجَلِ وَاِخْتِلَافًا
مُضِيْهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ وَالْبَيْتَةُ بَيْنَهُمَا أَيْضًا * إِذَا شَرَطَ الْإِيْفَاءُ فِي السَّلَامِ فِي مَصْرٍ كَذَابًا جَازٍ يَكُونُ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَنْ يُوْفَى فِي أَيْ حِمْلَةٍ
شَاءَ * وَإِنْ اِخْتَلَفَا فَقَالَ رَبُّ السَّلَامِ شَرَطْتُ عَلَيْكَ الْإِيْفَاءَ فِي حِمْلَةٍ كَذَابًا وَقَالَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بَلَى لَكِنْ أَدْفَعُ إِلَيْكَ فِي حِمْلَةٍ كَذَابًا يَجِبُ رَبُّ السَّلَامِ عَلَى
الْقَبُولِ * وَكَذَلِكَ لَوْ شَرَطَ الْإِيْفَاءُ فِي مَنَزِلِ رَبِّ السَّلَامِ جَازًا أَسْلَمَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فِي حِمْلَةٍ أُخْرَى يَجِبُ رَبُّ السَّلَامِ عَلَى الْقَبُولِ * وَلَوْ أَشْتَرَى

القرص

وقر حطب كان على البائع أن يأتيه إلى منزل المشتري عرفاً حتى لو هلك في الطريق بهالة على البائع كالأشجار ذابة إلى مصر كذا في محل المشتري
كان له أن يبلغ عليها إلى منزله استحسننا ولو اشتري وقر حطب على أن يوفيه في منزله جازاً استحسننا وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما
الله تعالى * ولو اشتري وقر حطب على أن يحمل البائع إلى منزل المشتري بقصد البيع * رجل اشترى شيئاً على أن يوفيه الثمن في بلد
كذا أن كان الثمن مؤجلاً جازوا إذا حل الإجل أن كان الثمن شياً له من مؤنة (٩٧) كان عليه الأبقاء في المكان المشرع وط

وفيما لا حسل له ولا مؤنة لصاحب
الدين أن يطالبه في أي مكان شاء
وأن لم يكن الثمن مؤجلاً أو كان
الإجل مجهولاً يصح البيع كان له
حل ومؤنة أولم يكن * وعن أبي
يوسف رجه الله تعالى إذا لم يكن له
حل ومؤنة جازاً استحسننا وله أن
يطالب حيث شاء

(كتاب البيع)

البيع لا ينعقد إلا بلفظين يثبتان عن
التملك والتملك على صيغة الماضي
أو الحال نحو أن يقول البائع بعث
مثك هذا بكذا أو يقول أبيعك
هذا بكذا ويقول المشتري اشتريت
أو قبلت أو رضيت أو أجزت * ولا
ينعقد بلفظة الأمر بأن قال
المشتري بعني هذا الثوب
بكذا فيقول بعث أو يقول البائع
اشترمني هذا العبد بكذا فيقول
اشتريت وكلاً لا ينعقد بلفظة الأمر
لا ينعقد بلفظة الاستقبال نحو أن
يقول البائع سأبيعك هذا العبد
بكذا فيقول المشتري اشتريت
وقد يكون البيع بالأخذ والعطاء
من غير لفظ البيع ويسمى هذا
البيع بيع التعاطي واختلاف
المشاخ رجه الله تعالى فيه قال
بعضهم هذا البيع يختص بالأشياء
الخسيسة كالبقول واللحم والخبز
والحطب وقال بعضهم ينعقد في
الكل واليه أشار في الجامع

القرص خبز مطلق والميسر خبز وزيادة كذا في الفتاوى الكبرى * وإن أكره القضاة أن لا يحنث
الأذنواء كذا في الهداية * إذا حلف لا يا كل خبز فلانة فالحلقة هي التي تضرب الخبز في التنور ودون
التي تحبسه ونهيه للضرب فالأكل من خبز التي ضربته حنث والأفلاك كذا في الظهيرية * رجل حلف
أن لا يا كل خبزاً فأكل خبزاً في عينه وكذا لو أكل لا كشة لا يحنث في عينه * رجل حلف أن لا
يا كل مرققة فأكل سبوساً أو لطفة لا يكون حانثاً * ولو حلف أن لا يا كل هذا الخبز فأكله بعدما تفتت
لا يحنث كذا في فتاوى قاضخان ولو أكل العصيدة أو التماح لا يحنث ولو حلف لا يا كل خبزاً فأكل
سبوساً يقال بالغارسية سنيسة قال محمد رجه الله تعالى ينبغي أن يحنث كذا في الخلاصة * سئل
الحندي رجه الله تعالى عن حلف لا يا كل خبزاً وعرفاً كل أحدهما فقال لا يحنث ما لم يا كلهما
كذا في التيمية * ولو حلف لا يا كل الشواء ولا نية له يقع على اللحم خاصة دون الباذنجان والجزر
المشوي لأن ينوي كل ما يشوي من بيض وغيره فتعمل نية كذا في الكافي * أن حلف أن
لا يا كل رأساً من نوى الرأس كلهما من السمك والغنم وغبرهما في ذلك أكل حنث وإن لم يكن له
نية فهو على الغنم والبقر خاصة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله
تعالى اليمين اليوم على رأس الغنم خاصة كذا في البدائع * وهذا اختلاف عصر و زمان لأن
العرف في زمانه فيهما وفي زمانهما في الغنم خاصة وفي زماننا يغني عن حسب العادة كذا في الهداية
ولا يدخل في اليمين رأس الجراد والسمك والعصافير بالأجاء وكذا رأس الأبل لا تدخل بالأجاء
ولو حلف لا يا كل بيضا ولا نية له فهو على بيض الطير كاله الأوز والدجاج وغيره ولا يحنث في بيض
السمك لأن ينويه كذا في السراج الوهاج * حلف أن لا يا كل طبيخاً من نوى جميع المطبوخات
فهو على ما نوى وإن لم ينوشه فهو على اللحم المطبوخ استحسننا قالوا هذا إذا طبخ اللحم بالماء أما
القلية اليابسة فلا تسمى طبيخاً وان طبخ اللحم بالماء فأكل المرققة مع الخبز ولم يا كل اللحم كان حانثاً
كذا في فتاوى قاضخان * ولو حلف لا يا كل من طبيخ فلانة فحنث له قدر أطبخها غيرهما لم يحنث
وإذا قال أكرأ ذبك كرم كرمه أو نخورم فكذا فحنث قدر أطبخها غيرهما لا يحنث لأن قوله
كرم كرمه أو يورأ به عرفاً بخره أو كذا في المحيط * ولو حلف لا يا كل الخلاء فالأصل في هذا
أن الخلاء عندهم كل حلوليس من جنسه حامض وما كان من جنسه حامض فليس يحلوا والمرجع
فيه إلى العرف فحنث باكل الخبيص والعسل والسكر والناطف والرب والتمر وأشياء ذلك وكذا
روى المعلى عن محمد رجه الله تعالى إذا أكل قينار طيباً أو ياساً لأنه ليس من جنسها حامض فيخاص
معنى الخلاوة فيه ولو أكل عنباً حلواً أو بطيخاً حلواً أو رماناً حلواً أو أجاصاً حلواً لم يحنث لأن من
جنسه ما ليس بحلو فلا يخلص معنى الخلاوة فيه وكذا الزبيب ليس من حلوان من جنسه ما هو حامض
وكذا لو حلف لا يا كل خلاوة فهو مثل الخلاء ولو حلف لا يا كل حبات حب أكل من سمسم أو غيره
بما يا كل الناس عادة يحنث فإن عني شيئاً من ذلك بعينه أو سمماً حنث فيه ولم يحنث في غيره ولا يحنث

(١) أن أكلت من القدر الذي سحنت (٢) لأنه لا يراد بالتسخين الطبخ

(١٣ - (الفتاوى) - ثاني)

الصغير في الوكالة وقال القاضي الإمام أبو الحسن على
السغدي رجه الله تعالى هذا البيع لا يكون إلا بقبض البسملين جميعاً * وقال بعضهم قبض أحدهما يكفي وينعقد البيع بالهبة بشرط
العوض عند قبضهما ربيعي عليها أحكام البيع من ثبوت حق النفعة ونحوها * ولو قال بعثك هذا العبد بالف درهم فقبضه المشتري
ولم يقل شيئاً كان يما * ولو قال بعثك هذا العبد بالف درهم ثم قال بعثك هذا العبد بمائة درهم أو قال اشترى ثيابك كان البيع

بالثمن الثاني * ولو قال بعثت منك هذا العبد بالف درهم فقبل المشتري ثم قال بعثت منك هذا العبد بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره وقال
المشتري اشتريت ينعقد البيع الثاني وينسخ البيع الاول * ولو قال البائع بعثت منك هذا العبد بالف درهم فقال المشتري اشتريت
منك بالف درهم ذكر في النوادر أنه ينعقد البيع بالف والالف الاخرى زيادة في الثمن ان قبلها المانع صح وكذلك لو ابتداء المشتري فقال
اشتريت منك هذا العبد بالف درهم فقال (٩٨) البائع بعته بالف درهم كان ذلك حطاً لحد الالفين * ولو قال بعثت منك

هذا العبد بالف درهم فقال المشتري
اشتريت به غير شيء لا يصح * ولو
تباعا وهما عشيان قال بعضهم
لا ينعقد البيع لتفرق المجلس
بالمطلوبات قبل القبول كما لو قال
بعثت قفام المشتري ثم قبل * وقال
بعضهم ينعقد اذا أجاب المخاطب
موصولا بالمخاطب فانه ذكر في
الطلاق اذا قال لها اختاري وهما
عشيان فقالت اخترت موصولا
بالمخاطب بيع الطلاق * ولو قال
أقبلت هذا العبد بالف درهم فقال
الاخر قبلت اختلفوا فيه وقال
أبو بكر الاسكافي ينعقد البيع
بينهما بالقبضة الاقالة وقال العقبة
أبو جعفر رحمه الله تعالى لا ينعقد
وبه أخذ العقبة أبو الليث وهذا
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
فانه قال في المتبايعين اذا تقابلا
البيع باكثر من الثمن الاول أو
ياقل أو بجنس آخر في ظاهر الرواية
عنه يكون فسخا بالثمن الاول في
حقهما * وروى الحسن عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاقالة
بيع بعد القبض فسخ قبله وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى الاقالة بيع
الاذا تعذر جعلها بيعا بان كان
المبيع منقولا وتقابلا قبل
القبض فيجعل فسخا وقال محمد
رحمه الله تعالى ان تقابلا باكثر
من الثمن الاول أو بجنس آخر
يكون بيعا وقال زفر رحمه الله تعالى الاقالة فسخ في حق الكل حتى لا يتعلق بها

وما
الشفعة * رجل قال لا اخرا ذهب هذه السلعة وانظر اليها اليوم فان رضيتها فهي لك بالف درهم وذهب بها حاز * وكذا لو قال ان
رضيتها اليوم فهي لك بالف درهم حاز وهو بمنزلة قوله اعتك هذا العبد بالف درهم على أنك بالخيار اليوم * ولو باع عبدين فقال بعثت
هذين العبدين بالف درهم فقبل المشتري أحدهما أو قال للرجلين بعثتك هذا العبد فقبل أحدهما لا يجوز الا أن يرضى به البائع في المجلس

وخصته من الثمن مائة مجوز * ولو قال بعثك هذين العبدین هذا بمائة وهذا بمائة قبل البيع
 البیع فی أحدهما ذکر فی بعض المواضع أنه يجوز * ولا ذكر فی الجامع أنه لا يجوز إلا أن يقول بعثك هذين العبدین بعثك هذا بمائة
 وبعثك هذا بمائة قبل المشتري فی أحدهما جاز أما إذا لم يعد لحظة البيع وان سمي لكل واحد قننا كانت الضقة واحدة فلا يصح قبول
 أحدهما * رجل قال لغيره بعثك عبداً بالف درهم فقال قد أخذته بالف (٩٩) درهم وعشرة دنانير فهو جائز وله الألف

والزيادة * وجعل قال لغيره
 بعثك عبدي هذا بالف درهم فقال
 الرجل هو حر لم يكن ذلك - وأبوا ولا
 يكون حراً في قول محمد وأحمد
 الروایتين عن أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى * ولو قال فهو حر كان جواباً
 وعتق العبد ويصير قابضاً للعبد *
 ولو قال له رجل بعني غلامك هذا
 بالف درهم فقال قد بعثك بالف
 درهم فقال المشتري هو حر قال
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رواية
 هو حر ويصير قابضاً وقال محمد
 رحمه الله تعالى لا يعتق فلا يصير قابضاً
 * رجل عليه دين ألف درهم
 لرجل فقال المدين لصاحب الدين
 أعطنيك بدینك دنانير فساومه
 بالدنانير ولم يسع وفارقه ثم جاء
 بالدنانير ودفعها إليه يريد الذي
 كان ساومه عليه ثم فارقه ولم يستأنف
 بيعاً قال محمد رحمه الله تعالى هو
 حائر الساعة وكذا الرجل إذا أراد
 أن يشتري شيئاً فساومه ولم يكن معه
 وعاء يأخذ فيه وفارقه ثم جاء بالوعاء
 وأعطاه الدرهم قال هو جائز *
 رجل ساوم رجلاً بثوب فقال
 البائع أبيعك بخمسة عشر وقال
 المشتري لا آخذه إلا بعشرة دراهم
 فذهب به ولم يقل البائع شيئاً فهو
 بخمسة عشر إن كان المبيع في يد
 المشتري حين ساومه وإن كان في يد
 البائع فآخذه منه المشتري ولم يمنعه

وما لم يصبغ الخبز ماله حرم كرم الخبز وهو بحيث يؤكل وحده ليس بأدام كاللحم والبيض والتمر
 والزبيب وهذا التفصيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى فما
 يؤكل مع الخبز غالباً فهو أدام وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ويقول
 محمد رحمه الله تعالى أنخذ المفقبة أبو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملاً بالعرف وفي المحيط وهو
 الاظهر قال القلانسي في تهذيبه وعليه الفتوى كذا في التمر الفائق * والحاصل أن ما يصبغ به
 كالحل وما ذكرنا أدام بالاجماع وما يؤكل وحده غالباً كالبطيخ والعنب والتمر والزبيب وأمثالها
 ليس أداماً بالاجماع على ما هو الصحيح في البطيخ والعنب أما البقول فليست بأدام بالاتفاق كذا في فتح
 القدير * وهذا الخلاف فيما إذا لم يكن له نية أن يؤكل فعلى ما نوى اجماعاً كذا في التبيين *
 والغا كهيئة ليست بأدام اجماعاً كذا في السراج الوهاج * وإذا حلف لأباً كل من كسب فلان
 قورث المحلوف عليه شيئاً أو كله الخالف لا يحنث ولو اشترى شيئاً أو وهب له شيئاً أو تصدق عليه بشيء
 وقبل فأكله الخالف حنث في عيبه ولو حلف لأباً كل من كسب فلان فاشترى شيئاً الخالف من
 المحلوف عليه مما كتسبه المحلوف عليه أو وهب المحلوف عليه ذلك من الخالف أو كله لا يحنث
 ولو حلف لأباً كل من كسب فلان فأكسبه المحلوف عليه مالا ومات ورثه وحل فأكله الخالف
 حنث في عيبه وكذلك لو ورثه الخالف فأكسبه بخلاف ما لو انتقل إلى غيره بغير الميراث بشراء
 أو وصية لا يحنث كذا في النخبة * ولو حلف لأباً كل من ميراث فلان شيئاً فمات فلان فأكسبه
 ميراثه حنث فمات وارثه فأورث ذلك الميراث فأكل منه الخالف لا يحنث كذا في البدائع
 * ولو حلف لأباً كل من كسب فلان فأوصى له إنسان فأكل الخالف يحنث ولو وهب المحلوف
 عليه طعاماً للخالف وقبضه ثم أكل لم يحنث وكذا لو أوصى له والمهر من كسب المرأة وكذا أرش
 الجراحات كذا في الخلاصة * رجل معه دراهم خلف أن لا يأكلها فاشترى بها دنانير أو فلوساً ثم
 اشترى بعد ذلك بالدنانير أو الفلوس طعاماً فأكله قال محمد رحمه الله تعالى يكون حنثاً في عيبه وإن
 حلف لأباً كل هذه الدراهم أو الدنانير فاشترى بها عرضاً ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حنثاً
 وكذا لو اشترى بالدراهم شعيراً ثم اشترى بالشعير طعاماً فأكله لا يكون حنثاً قال إذا حلف على
 ما لا يؤكل أن لا يأكل فاشترى بها شيئاً مما يؤكل وأكله حسب وان حلف على ما يؤكل أن لا يأكل
 فاشترى بها ما يؤكل فأكله لا يكون حنثاً كذا في فتاوى قاض حنجان * حلف أن لا يطعم فلان من
 ميراث والده فورث طعاماً فطعمه أو دراهم فاشترى بها طعاماً أو طعمه يحنث وان بدل الطعام
 بطعام آخر وأطعمه لا * حلف لأباً كل من ميراث والده شيئاً فمات والده ورث ماله فاشترى به
 طعاماً فأكله لا يحنث في القياس ويحنث في الاستحسان لان المواريت هكذا تؤكل في العادة وان
 اشترى بالميراث شيئاً ثم اشترى بذلك الشيء طعاماً أو كل لا يحنث * حلف لأباً كل من زرع فلان
 فأكل منه ما هو عند المزارع أو عند المشتري منه يحنث وان اشترى منه آخر وبذره فأكل من ذلك
 الخارج لا يحنث كذا في الوجيز للكردي * إذا حلف لأباً كل من ملك فلان أو مما ملكه فلان

البائع فهو بعشرة ولو كان عبداً المشتري فقال المشتري لا آخذه إلا بعشرة وقال البائع لا أبيعك إلا بخمسة عشر فردده عليه المشتري ثم
 تناوله من يد البائع فدفعه البائع إليه ولم يقل شيئاً وذهب المشتري وهو بعشرة ولو أخذ ثوباً من رجل فقال البائع هو بعشرين وقال
 المشتري لا أريدك على عشرة فآخذه وذهب به وضاع عنده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو بعشرين ولو أخذ ثوباً على المساومة فدفعه
 البائع وهو ساوم والبائع يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي قال البائع حتى يرده عليه المشتري وإن ساومه فقال المشتري حتى أنظر إليه

فدفعه وضاع منه فليس على المشتري شيء لأنه انما اخذ للنظر وان اخذه على غير النظر ثم قال نعم انظر اليه لا يخرج من الغيب ثم اخذ على ما اخذه عليه اول مرة وان قال المشتري للبائع هذه حتى انظر اليه فدفعه اليه البائع وقال لا تقص من خمسة عشر وقال المشتري قد اخذت بعشرة فسكت البائع وذهب به المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر * رجل قال لصاحب عبدك بعته عليك هذا بالف درهم او قال اتيتك عبدك هذا بالف درهم على وجه الاستفهام (١٠٠) فقال نعم فقال المشتري قد اخذته قال ابو يوسف ربح الله تعالى هو يبيع لازم وان

اشترى ثوبا شراء فاسدا ثم لقيه غدا فقال ليس قد بعته ثوبك هذا بالف درهم فقال بلى فقال قد اخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانا تاركا البيع الفاسد فهو جائز اليوم * رجل باع من رجل عبدا بالف درهم وقال ان لم تجني بالثمن اليوم فلا يبيع بيني وبينك وقبل المشتري ولم يات به بالثمن اليوم فلقية غدا فقال المشتري قد بعته عليك هذا بالف درهم فقال نعم فقال قد اخذته فهو شراء الساعة لان ذلك الشراء قد انتقض ولا يشبه هذا البيع الفاسد * رجل كان يبايع رجلا ويشتري منه الثياب فقال المشتري كل ثوب آخذ منك فلك فيه ربح درهم وكان ياخذ منه الثياب والبائع يجيزه بالشراء حتى اجتمع عند المشتري ثمن عشرة أثواب أو أكثر فاسببه وأعطاه لكل ثوب الثمن وربح درهم قال ابو يوسف ربحه الله تعالى ان اربحه والثياب عنده على حالها فالربح جائز وان لم تكن الثياب عنده على حالها فالبيع باطل ولا يجوز بالربح * رجل قال لرجل يبيع الخنطة بكم تبيع فقال كل قفيز درهم فقال كلني خمسة أفقرة فكاله وذهب به فهو يبيع وعليه خمسة دراهم * رجل قال لغيره

نخرج شيء من ملكه الى ملك غيره وأكله الخالف لا يحنت كذا في المحيط * اذا حلف لا يأكل مما اشترى فلان أو مما يشتري فاشترى المحلوف عليه لنفسه أو لغيره فكل منه الخالف حنت فان باعه المحلوف عليه من غيره بامر المشتري له ثم أكل منه الخالف لم يحنت كذا في البدائع * واذا حلف الرجل لا يأكل لهما اشتراه فلان فاشترى فلان سخلة وذبحها فكل الخالف لا يحنت كذا في المحيط * ورجل حلف لا يأكل طعام فلان هذا فباع فلان المحلوف عليه ثم أكل الخالف لم يحنت عندهما وعند محمد ربحه الله تعالى يحنت هكذا في شرح الزيادات للعتابي * واذا حلف لا يأكل من طعام يصنعه فلان أو من خبز يخبزه فلان ثم صنعه وباعه وأكل منه يحنت ولو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه وأكل يحنت ولو قال لا يأكل طعامك هذا فاهدا له فأكله لم يحنت في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربحهما الله تعالى واذا حلف لا يأكل من غلة أرضه فأككل من ثمن الغلة حنت واذا نوى أن ينقص ما يخرج منها دين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في النخبة * رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا يئمه فاشترى الخالف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الخالف من ذلك وأكل لا يحنت في عينه كذا في فتاوى قاضي خان * في الاصل لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأككل من طعام اشترى له فلان مع غيره حنت الا اذا نوى شراء واحدة كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل من طعام فلان فأككل من طعام مشترك بينه وبين غيره يحنت وكذلك لو حلف لا يأكل من خبز فلان فأككل من خبز مشترك بينه وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا يأكل من رغيف فلان فأككل من رغيف بينه وبين آخر لا يحنت لان بعض الرغيف لا يسمى رغيفا وبعض الخبز يسمى خبزا اذا حلف لا يأكل من مال ابنه وكان بينه وبين الاب الخالف حب من خبز فأككل منه يحنت لانه أكل من مال الاب كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل طعام فلان فأككل من طعام مشترك بين فلان وبين الخالف لا يحنت كذا في الظهيرية * رجل حلف ان لا يأكل شيئا من أشياء ولده فتناول في بيت ولده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ ابو بكر بن الفضل ربحه الله تعالى لا يحنت في عينه وقال القاضي الامام ابو علي النسفي يكون حاشا في عينه وقال الفقيه ابو بكر البلخي ان كانت الكسرة بحال يتصدق على الفقير بمثلها كان حاشا والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان * حلف لا يأكل طعام فلان فانه يقع على الطعام الموجود والذي سجدت كذا في السراجية * ولو حلف لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره فأككل حنت ولو قال من رمانة اشتراها فلان لم يحنت ولو حلف لا يأكل من ثمن غزل فلان فاشترى غزل فلان أو وهبته له فباعه وأكل ثمنه لا يحنت ولو باعت بنفسها قدفعت الثمن اليه فأككل منه حنت ولو وهبت الثمن لابنها أو لاجنبي ثم وهبته لزوجها فاشترى به شيئا لا يحنت كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يأكل من طيبخ فلان فطبخ هو وآخرا فأككل الخالف منه حنت لان كل جزء منه يسمى طيبخا وكذلك من خبز فلان فخبزه هو وآخر ولو قال من قدر طبخها فلان فأككل ما طبخاه لم يحنت لان كل جزء من القدر لا يسمى قدرا كذا في الاختيار شرح المختار * حلف

هذا الثوب لك بعشرة درهم فقال هات حتى انظر اليه وحتى اربيه غيري فاخذه على هذا فضاع قال ابو حنيفة ربح الله تعالى لان رصيته اخذته فضاع فعليه الثمن ولو قال ان رصيته اشتريته فهو باطل وربه قال ابو يوسف ربحه الله تعالى أيضا * رجل ساوم رجلا بثوب فقال البائع هو لك بعشرين وقال المشتري لا يبل عشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا يبيع الا ان المشتري ان استهلك الثوب يلزمه عشرون درهما وله أن يرد ما لم يستهلكه قال ابو حنيفة وأبو يوسف

بالفارسية

وتجهما الله تعالى القياس أن يكون عليه قيمة مؤلكن ثم كذا القياس بالعرق ويؤتمن عشرة * رجل قال لغيره تعبدى لك هذا بالف درهم ان أعجبك فقال قد أعجبني قال أبو يوسف رجه الله تعالى يلزمه البيع وكذا لو قال ان وافقت فقال قد وافقتي أو قال ان هويت فقال هويت فهذا كله بيع وجواب * رجل قال لغيره أعطيتك هذا بكذا فلم يقل المشتري شيئا حتى كالم البائع انسانا في حاجته بطل البيع ولو قال البائع بعد الايجاب رجعت فقال المشتري معاقبت كان الرجوع (١٠١) أولى * ولو أوصى ببيع داره من رجل فقال

داري ببيع منه بالف درهم ومات فقبل الموصي له بعدموته جاز كذا ذكر أبو يوسف رجه الله تعالى في النوادر * رجل استهلك طعاما رجل ثم اشتراه منه ثمن ونقده الثمن فوجد البائع في الثمن زوفا بعد الافتراق روى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى أنه الى النصف يرد الزوف ويستبدل وان زاد على النصف فرده ينتقض البيع في المردود وقدم في السلم أنه اذا وجد رأس المال زوفا بعد الافتراق واستبدل مكانه ان كان المردود قليلا لا ينتقض السلم في المردود وان كان كثيرا ينتقض وعلى هذه الرواية يجعل النصف قليلا * رجل قال لغيره بعثك هذا بالف درهم فقال أنا آخذته لم يجز ولو قال أنا آخذته جاز * رجل قال لغيره بعثك هذا بالف درهم فقال لا أقبل بل أعطيتني بخمسة مائة ثم قال قد آخذته بالف درهم قال أبو يوسف رجه الله تعالى ان دفعه اليه فهو رضا والا فلا * رجل قال لغيره اشتريت منك هذا بكذا فصدق به على هؤلاء ففعل البائع ذلك قبل أن يتفر جاز وكذا لو قال اشتريت منك هذا الثوب فاقطعه لي قبضا ففعل البائع قبل أن يتفرقا * رجل اشترى ثوبا فقال البائع أقلتك فيه فاقطعه قبضا ففعل

بالفارسية لا يا كل من (١) جيز فلان فتناول من ماء جدد المحلوف عليه لا يحنث لان أو هام الناس لا تنسب الى هذا ألا يرى أنه لوأكل من قشر بطيخه أو من كسرة خبز به بالفارسية (٢) فان ربه وجد على باب داره لم يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * حلف أن لا يا كل شيئا مما جاز فلان يعني (٣) أوردته فلان فاكل من جدد جله فلان قالوا يكون حائشا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يا كل من مال ختنه شيئا دفع اليه عجينا من عجين ختنه فجعل في عجين آخر فخبزه وأكل لا يحنث وكذا لو حلف لا يشرب من شرابه أو لا يا كل من لحمه فاختصم ولمحوا جملته ما في العجين لا يحنث كذا في الخلاصة * لا يا كل من خبز ختنه فساقر الختن وخلف لامرأته النفقة فاكل منه ان كان الختن أفرزها النفقة لا يحنث وان لم يفرز فقال كل من طعمي ما يكفيسك فاكل منه يحنث كذا في الوجيز للسكردري * ولو حلف لا يا كل من مال ابيه فبات الاب فووته الخالفوا كل لا يحنث الخالف وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو زاد بعدموته يحنث كذا في الوجيز للسكردري * اذا حلفت المرأة ان لا تاكل من أطعمة ابنها وقد كان الابن بعث اليها من الأطعمة قبل اليمين فاكلت ذلك لا يلزمها الخنث قبل هذا اذا لم يكن لها ثنية فاذا نوت ذلك الطعام الذي بعثه قبل اليمين تخنث باكله لانها نوت الاضافة باعتبار ما قد كان كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يا كل مع فلان طعاما فاكل هذا من انا وهذا من انا آخر لا يكون حائشا ما لم ياكل من انا واحد كذا في فتاوى قاضي خان * اذا حلف لا يا كل من مال فلان فتناهدا وفارسيته (٤) سيم برا فكتندو جيزي خريدندو خور دند لا يحنث في عينه لانه في العرب يسمى آكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث رجه الله تعالى كذا في الكافي * رجل حلف أن لا يا كل من شيء فلان فجعل فلفل فلان في قدر طبخت امرأته وأكل الخالف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى حنث في عينه الا أن يكون بينهما سبب يدل على غير هذا * حلف ان لا يا كل من كرم فلان شيئا هذه السنة قالوا تقع عينه على اثني عشر شهرا قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن تكون على بقية السنة التي هو فيها كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال والله لا آكل مما يجي به فلان يعني مما يجي به من طعام أو لحم أو غير ذلك مما يؤكل فدفع الخالف الى المحلوف عليه لهما بطيخه فطبخه وألقى فيه قطعة من كرش بقدر ثم فار القدر به فأكل الخالف من المرق قال محمد رجه الله تعالى لا أراه يحنث اذا ألقى فيه من اللحم ما لا يطبخ وحده ويتخذ منه مرقعة لقلته وان كان مثل ذلك يطبخ ويكون له مرقعة فاه يحنث وقد قال محمد رجه الله تعالى فيمن قال لا آكل مما يجي به فلان فباع فلان بلحم فشواه وجعل تحته أرز الخالف فاكل الخالف من جودابه حنث وكذلك لو جاء المحلوف عليه بمحمص فطبخه فاكل الخالف من مرقعه وفيه طعم المحمص حنث وكذلك لو جاء برطب فسال منه رب فاكل منه أو جاء بزيتون فعصر فأكل من زيت حنث كذا في البدائع * ان حلف لا يا كل طعاما من طعام فلان فاكل من

١ تفسيرها بالعامية (حاجته) ٢ (فتات الخبز) ٣ (مما ياتي به فلان) ٤ دفع كل قدرا من الدراهم واشتروا شيئاوا كلوه

كانت اقالة * اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيع الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موت المشتري * الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراه الموكل فلم يرض به الموكل ورد عليه دهلك عند الوكيل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره الموكل بالانحياز على سوم الشراء فينشد اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل * رجل قال لغيره بعثك هذا بالف درهم ثم قال لا تخو بعثك نصفه بخمسة مائة فقبل الثاني

وأخذ البائع أرشها أو ولدت الجارية أو تخمر العصير ثم صاوخلا لا يصح قبول المشتري . رجل قال لغيره بعثك عبدي هذا بالنحو درهم فسكت ثم قال قد بعثك أمي هذه بالف درهم فقال المشتري قات أو قال أخزف فهو على البيع الثاني ولو قال بعثك هذا بالنحو درهم وبعثك هذه بالف درهم فقال قبلت كان قبولا لهما (١٠٢) جميعا إذا وصل بين الكلامين بحرف العطف وهو الواو فقبول المشتري يكون

قبولا لهما جميعا * رجل طلب من رجل ثوبا بالمشتري فأعطاه البائع ثلاثة أثواب فقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فأجل الثياب إلى منزل كفاي ثوب ترضى بعته منك فحمل الثياب فاحترقت الثياب عند المشتري قال الشيخ الاجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان هلك الكل جملته أو على التعاقب ولا يدري الذي هلك أولا والذي بعده ضمن المشتري ثمن كل ثوب وان عرف الاول لزمه ثمن ذلك الثوب والثوبان أماه عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث فانه يرد الثالث لانه أمية وأما الثوبان فيلزمه نصف ثمن كل واحد منهما الا اذا كان لا يعلم أيهما هلك أولا وان هلك واحد وبقي ثوبان يلزمه ثمن الهالك ويرد الثوبين وان احترق الثوبان وبعض الثالث أو ربه ولا يعلم أيهما احترق أولا يرد ما بقي من الثالث ولا يضمن نقصان الحرق بقدره ويلزمه نصف ثمن كل واحد من الثوبين * رجل ساوم رجلا بقدح فقال لصاحب القدح أرى قدحك هذا فدفعه اليه فظفر اليه الرجل فوقع منه على أقدام صاحب الزجاج فانكسر القدح والاقدام قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن القدح لانه أمية ويضمن

خله أو زينه أو ملحه أو أخذ منه شيئا فأكله بطعام نفسه حنت وان أخذ من نبيذه أو مائه فأكل به خبز لم يحنت كذا في الجوهره النيرة * وإذا حلف على حنطة لا يأكلها فأكلها مع غيره من الحبات أو حلف على شعير فأكله مع غيره من الحبات ان أكل حنطة حنطة فان كانت الغلبة للمحلف عليه يحنت وان كانت الغلبة لغير المحلف عليه لا يحنت وان كانا سواء فالقياس ان يحنت وفي الاستحسان لا يحنت وان أكل حبة حبة حنت على كل حال كذا في النخيرة * وإذا حلف لا يأكل طعاما أو حلف لا يشرب الا ماذن فلان فاذن له فهذا على شربة أو لقمة كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات * إذا حلف لا يأكل طعاما ولا يشرب فذاق من ذلك ولم يدخله حلقه لم يحنت ومتى عقد يمينه على فعل فاقى بما هو دونه لم يحنت وان ألقى بما هو فوقه حنت كذا في المبسوط * إذا حلف لا يذوق طعاما أو شرا با فادخله في فيه حنت فان قال أردت بقولي لا أذوقه لا آكله أو لا أشربه دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البسائط * وان قال لا أذوق طعاما ولا شرا با فذاق أحدهما حنت وكذلك لو قال لا آكل كذا ولا كذا وكذا لو أدخل حرف أو بينهما كذا في المبسوط * ولو قال والله لا أذوق طعاما وشرا با فذاق أحدهما لا يحنت قال أبو القاسم الصفار يحنت في يمينه وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ينوي في ذلك فان لم ينو شيئا لا يحنت باحدهما وعليه الفتوى * رجل حلف أن لا يذوق الخمر فأكل - بزاجين نخمر قال شدا رحمه الله تعالى لا يحنت في يمينه كمالو حلف أن لا يذوق الزيت فأكل خبزاجين زيت لا يحنت ولو حلف أن لا يذوق في منزل فلان طعاما ولا شرا با فذاق فيه شيئا فادخله فيه ولم يصل الى جوفه كان حاشا وهو على الذوق وان كان قال له رجل تعد عندى اليوم فحلف أن لا يذوق في منزله طعاما ولا شرا با فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق كذا في فتاوى قاضخان * حلف أن لا يذوق الماء فتمضمض للصلاة لا يحنت كذا في الخلاصة * إذا حلف لا يذوق هذه الخمر فصارت خمر لا يشرب منه لم يحنت فان نوى ما يكون من ذلك حنت هكذا في الجوهره النيرة * إذا حلف لا يتغدى فالغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل كذا في الهداية * حلف أن لا يتغدى اليوم فأكل بعد نصف النهار لا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضخان * قال الحنفي هذا في عرفهم أما في عرفنا فوقت العشاء من بعد صلاة العصر ثم الغداء والعشاء عبارة عن الاكل الذي يقصده الشيع في العادة في كل بلد في غالب عاداتهم فما كان عندهم غداء انعقدت عليه اليمين والا فلا ولهذا قالوا في أهل الحضر اذا حلفوا على ترك الغداء وشربوا اللبن لم يحنتوا ولو حلف البدوي لا يتعدى شرب اللبن حنت قال أبو الحسن اذا حلف لا يتغدى فأكل غير الخبز من تمر أو أرز أو فاكهة أو غير ذلك حتى شبع لم يحنت ولم يكن ذلك غداء وكذلك لو أكل لحبا غير خبز لم يحنت * وغداء كل بلد ما يعرفونه ويشترط في الغداء أن يكون أكثر من نصف الشبع حتى لو قال لامته ان لم تتعشى الليلة فعبدي حرفا كلف لقمة أو لقمتين فليس هذا بعشاء ولا يبرح حتى تاكل أكثر من نصف شبعها كذا في السراج الوهاج * حلف في رمضان أن لا يتعشى الليلة فأكل بعد ان تصاف الليلة لا يحنت كذا في الوجيز

لا كدرى رجل قال لقصاب زني من هذا اللحم بكذا درهمما ففعل ذكر في النوادر عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان ذلك لا يكون بيعا وكان للامير أن يمنع عن أخذ اللحم وله قال زني من موضع كذا من هذا اللحم بكذا درهمما فوزنه من ذلك الموضع لا يكون له أن لا يأخذ وكذا الودع الى قصاب درهمما وقال أعطني بهذا الدرهم وزنه وضعه في هذا الزبيل حتى أجي بعد ساعة ومعل القصاب ذلك فاكلت الهرة قال يهلك على القصاب لان الو كاله لم تصح لانه لم يبين موضع اللحم

فان بين موضع الدم فقال من التزاع أو من الجانب فيبتدئ يكون الهلاك على المشتري وهو كالأشترى حنطة بغيرها ودفع غرائره إلى البائع وقال كلها فيه ففعل بصير المشتري قابضا ولو كانت الحنطة بغير عينها بان كان سلبا أو غنما سلعة فدفع رب السلم غرائره إلى المسلم اليه وأمره باب يكمل السلم فيه ففعل لا يصير قابضا الا اذا كان بحضرة رب السلم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وكذا الجواب في شراء السكر باس اذا اشترى ذراع من هذا الت لا يجوز وان قال من هذا الجانب (١٠٣) جاز ولو اشترى ذراع من ثوب ولم يبين

الجانب فقطع البائع كان للمشتري أن يرد ولو عين التزاع من هذا الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازما على المشتري وكما يصدق البيع بالخطاب من الحاضر يتعقد بالكتاب العائيب اذا كتب الرجل الرجل غائب وكتب فيه بعث عبدى فلانامك بكذا فبلغه الكتاب قرأ وقال قبلت تم البيع بينهما * والبيع أنواع باطل وفاسد وموقوف ولازم ومكروه

(فصل في البيع الباطل)

* بيع الحر والميتة والدم وذبيحة الجوسى والمحرم والمرنوم وفروك التسمية عبدا وبيع الصبي الذي لا يعقل والمجنون وهوام الارض وما يسكن في الماء كالضفدع والسرطان الا السمك باطل وكذا لو باع مالا متقوما بهذه الاشياء كان باطلا لا الحر والخنزير * وبيع رجبى الا دى باطل الا اذا غلب عليه التراب وعن محمد رحمه الله تعالى أنه حاق * وبيع السرقين والبعرجائز * ولو جعل الخمر والخنزير ثمنا لبيع متقوم كان فاسدا ولو باع الخمر والخنزير كان باطلا باعها من مسلم أو لمسلم * والبيع الباطل لا يعيد المالك وان اتصل به القبض حتى لو كان المبيع عبدا فاعتقه لا يفدا عنه والفاسد

للكردرى * لو حلف أن لا يتسحر فيحنت بالاك من نصف الليل الى الفجر كذا في شرح مجمع البحرين * المساء مسا أن أحدهما ما بعد الزوال والا آخره بعد غروب الشمس فأيهما نوى حنت بيته وعلى هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا يتيه فهو على غيبو الشمس لانه لا يمكن حمل اليمين على المساء الاول فيحمل على المساء الثاني وهو ما بعد الغروب كذا في فتح القدير * ذكر المولى عن محمد رحمه الله تعالى قوله لبأ تينه فحوة وهو من وقت طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة الى نصف النهار كذا في محيط السر حسى * قال محمد رحمه الله تعالى ولو حلف لا يصبح والتصبح عندي ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الا كبر فاذا ارتفع الضحى الا كبر ذهب وقت التصبح كذا في البدائع * ليعديه اليوم بألف أو ان لم أعتق عبدا اشتره بألف أو ان لم تغزلى اليوم قطنا بألف فاشترى ما يساوى درهمين بألف فغدا أو أعتقه أو غزله بركذا في الوجيز للكردرى * ولو قال ان تعديت برغيفين فعدي حر فتعدي اليوم برغيف والعدي برغيف القياس ان يحنت عملا باطلاق اللفظ كما في المعين بان قال ان تغديت بهذين الرغيفين وهناك اذا تغدي اليوم باحد الرغيفين والغدا برغيف الاخر يحنت في عيئه وفي الاستحسان لا يحنت في عيئه وان نوى التفرق في هذا كان كإنوى ولو قال ان أكلت برغيفين أو أكلت هذين الرغيفين فعدي حر فاكلهما معا أو متفرقا حنت في عيئه قياسا واستحسانا كذا في المحيط في باب اليمين ما يقع على العض وما يقع على الجلاء * ولو عقد اليمين على العدا واستثنى منه الخبز فأيو كل تبع للخبر ولا يؤول كل مقصودا كالخل والزيت والملح يصير مستثنى باستثنائه وان كان يؤول كل مقصودا ولا يؤول كل تبععادة كالخبز والارز يحنت ولا يصير مستثنى وان كان يؤول كل مقصودا ولا يؤول كل تبععادة كالسمك واللحم واللبن قال ابو يوسف وجه الله تعالى يصير مستثنى تبع للخبر ولا يحنت وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصير مستثنى ويحنت اذا عرفناه اذ قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل ان أكلت اليوم الارغيف فعدته حر فأكل برغيفاً ثم أكل بعده فأكه أو تمراً أو خبيصاً أو أرزاً يحنت فان قال عني الاستثناء من الخبز صدق دياة لا قضاء ثم يحنت بأكل الفاكهة والتمر سواء أكلها بعد الرغيف أو معه وكذا لو قال ان تغديت البرغيف فتعدي برغيف ثم أكل فأكه أو تمراً حنت وكذا ان أكل خبيصاً قال مشايخنا انما يحنت بأكل هذه الاشياء بعد الرغيف اذا أكل هذه الاشياء في فوراً كل الرغيف أما اذا أكلها وحدها بعد انقطاع فور الرغيف لا يحنت لانه لا يسمى متعدياً بها ولا يتعارف أكلها تغدياً فان نوى الخبز خاصة صدق دياة لا قضاء كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت في اليمين التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره * فان كان قبل ذلك كلام تستدل به على عيئه بان قيل له انك تأكل اليوم برغيفين فعاد عبده حر ان أكل اليوم الارغيف ففعل على الرغيف خاصة حتى لو أكل الرغيف وياكل بعده تمراً لا يحنت في عيئه ويقيده عيئه بالارغفة ولو قال ان أكلت اليوم أكثر من رغيف فعدي حر ففعل هذا على الخبر حتى لو أكل بعد الرغيف تمراً أو فاكهه لا يحنت وصار تقدير عيئه ان أكلت اليوم من جنس الرغيف أكثر من رغيف فعدي حر ولو قال هكذا كان عيئه على

بندنا يعيد المالك اذا اتصل به العيب * وبيع شعراً لا دى باطل وكذا بيع شعراً لخرير وبيع الكلب المعلم عندنا جائز وكذا بيع لسنور وسباع الوحش والطيور جائز عندنا ما علمنا كان أو لم يكن * وبيع العيل جائز وفي القردة روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبيع حلود الميتات باطل اذا لم تكن مذبوحة أو مذبوحة ويجوز بيع عظامها وعصاها وصورها وطاقها وشعرها وقرنها وبيع لنحل باطل ولا يضمن متاعها الا اذا كان في كوارتها غسل فباع الكوارات بما فيها من النحل وبيع دود القز باطل عند أبي حنيفة رحمه

الله تعالى وكذلك يبيع بئره * ولو باع شيئاً فقال بعتك بغير من أوفى قال بعتك على أن لا يئنه كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا * وبيع العلق حائز عند محمد رحمه الله تعالى * ولو باع أم الولد وسلمها لأمها كرها اشترى وكذلك معتق البعض وكذلك المدبر عندنا * ولو باع مالا متقوماً بكاتب أو مدبراً أو أم ولد وقبض المال ملكه كالفاسد * ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك يبيع المدبر من نفسه ويضمن المكاتب (١٠٤) والمدبر بالغصب والبيع الفاسد وأم الولد لا تضمن بالغصب والبيع الفاسد

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشتري بالميتة والدم لا يملك وان قبض فان هلك عند المشتري في رواية لا يضمن وذکر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يضمن هو الصحيح * ولو باع شيئاً معيناً بماء باسم آخر بان قال بعتك هذا الثوب على أنه هروي فاذا هو مروي يجوز البيع لان الهروي مع المروي جنسان مختلفان لاختلاف الصنعة ثم اختلفوا بانه باطل أو فاسد قال بعضهم هو باطل لا يملك بالقبض وذکر الكرخي رحمه الله تعالى أنه فاسد * ولو باع فصاً على أنه ياقوت فاذا هو وزاج أو أشار إلى مملوك فقال بعتك هذا الغلام فاذا هو جارية كان البيع باطلا لانهم جنسان مختلفان فيكون هذا بيع المردوم وكذا لو اشترى من رجل شيئاً بدين له عليه وهما يعلمان أنه لادين عليه كان طلالاً كذا لو اشترى شيئاً على أن لا يئنه له وبيع الكلاء الذي ثبت في أرضه بغير انبائه باطل لانه ليس بمملوك وكذا يبيع الماء في الخوض أو في البئر * وبيع آلات اللهو كالبربط والبلبل والمزمار والدف حائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى لا يجوز * وكذلك يبيع

الخبز خاصة فهما كذلك والذي ذكرنا في قوله الارغيف فاسد كذا في قوله غير رغيف وسوى رغيف كذا في المحيط في باب الاستثناء * رجل قال ان لبست أوأأ كت أو شربت فامرأتى طالى وقال عنيت طعاماً دون طعام لم يصدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية ولو قال ان لبست أوأأ كت طعاماً وقال عنيت به طعاماً دون طعام أوأأ دون ثوب دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * اذا حلف لا يشرب من دار فلان فكل منها شيئاً قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته المختارة عندي أنه لا يحنث الا أن ينوي جميع المأكولات والمشروبات كذا في فتاوى قاضي خان ان حلف لا يشرب مع فلان شراباً فشرى في مجلس واحد من شراب واحد حنث وان كان الاناء الذي يشرب فيه مختلفاً وكذا لو شرب الخالف من شراب وشرب الآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس واحد فان شرباً واحداً او من اناء واحد يصدق قضاء كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرى في داره مرة وفي بستان مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حاشا رجل حلف أن لا يشرب ماء فشرى ماء العلية لا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل حلف أن لا يشرب لبن برة فلان فماتت بمرته ولها عجولة فكبرت فشرى من لبنها لا يحنث كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب الماء ولا نبيته لا يحنث باي قدر شرب وان نوى الكل صح ولا يحنث أبداً كذا في المحيط * اذا حلف لا يشرب شراباً ولا نبيته فاشترى شراباً شربه من ماء أو غيره يحنث هكذا ذكر في أيمن الاصل وفي حيل الاصل اذا حلف لا يشرب الشراب ولا نبيته فهو على الخمر قال شمس الأئمة الحلواني فاذا في المسئلة روايتان كذا في الذخيرة * قال الشيخ الامام السرخسي هذا بالعربية فاما بالفارسية فيصح على الخمر قال رضي الله تعالى عنه المختار للفتوى ما قاله في الخيل كذا في الخلاصة * ولو قال لا أشرب اليوم يحنث بكل شيء شربه حتى الخمر والسمن كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يشرب لبناً فصب الماء في اللبن فالاصح في هذه المسئلة وأما سها أن الحالب اذا عقد يمينه على مائع فخلط ذلك المائع بمائع آخر من خلاف جنسه ان كانت العلبة للمحلف عليه يحنث وان كانت العلبة لغير المحلف عليه لا يحنث وان كانا سواء فالقياس أن يحنث وفي الاستحسان لا يحنث وفسر أبو يوسف رحمه الله تعالى العلبة فقال أن يستبين لون المحلف عليه ويوجد طعمه وقال محمد رحمه الله تعالى تعتبر العلبة من حيث الاجزاء هذا اذا اختلط الجنس بغير الجنس أما اذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن يخلط بلبن آخر فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا الاول سواء يعني يعتبر الغالب غير أن العلبة من حيث اللون والطعم لم يمكن اعتبارها هنا فيعتبر بالقدر وعند محمد رحمه الله تعالى يحنث ههنا بكل حال قالوا هذا الاختلاف فيما عدا مزج ويختلط أما ما لا يمزج ولا يخلط كالدهن وكان الحلف بالدهن فيحنث بالاتفاق وفي المدورى اذا حلف على قدر من ماء زمزم لا يشرب منه شيئاً فصب في ماء آخر حتى صار مقلوباً وشرب

الا كل شيء من بيت ولان

آلات اللعب كالنرد والشطرنج وان تلفها انسان فان كان الا تلف بامر القاضي لا يضمن وان لم يكن يضمن وكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى * رجل أسلم جراباً بعينه أو خبزاً بعينه في حنطة وقبض الحنطة بعد حلول الاجل ملكها كالفاسد الا أنه اشترى الحنطة بالخمر والخبز فبما كان المبيع وعابه مثلها ان هلك في يده كما هو الحكم في البيع الفاسد * رجل تروى المطبخ فظفر به كلب بنو ثناء رد المشتري مثله ويرجع بالنسب لان الجنس مختلف فيبطل البيع وان اختلف النوع لا يرجع

بالثمن * وجعل قال لغيره بعت منك هذا العبد بالتكثيرهم فقال قلت ثم البيع بينهما ولو قال ثم اختلفوا فيه قال بعتهم ثم البيع بينهما أيضا وقال بعضهم لا يتم وجعلوا هذا بمنزلة ما لو قال لا امرأته انجاري نفسك فقالت فقلت كان اختيارا ولو قالت ان لم لا يكون اختيارا * وجعل قال لغيره بعت منك هذا العبد بهذه الشاة الذكيرة واشترى وقبض العبد فاعتقه فاذا هي ميتة بطل اعتاقه * وجعل قال لبايع الحطب بكم تبيع هذا الوقر من الحطب فقال بديرهم فقال سق الحمار اختلفوا فيه (١٠٥) قال بعضهم لا يكون بيعا لم يسلم الحطب وينقد الثمن وقال بعضهم يكون بيعا لانهم ما تراضيا على التملك والتملك

(باب البيع الفاسد)

المفسد للبيع أنواع وهذا الباب يشتمل على فصول (الفصل الاول في فساد البيع بجهالة أحد البديلين وفيه الجمع بين الموجود والمعدوم والجمع بين المال وغير المال) * وجعل قال لغيره بعت منك جميع مالي في هذه الدار من الرقيق والدواب والثياب والمشتري لا يعلم عاقبتها كان فاسدا لان المبيع مجهول ولو جاز هذا الجاز اذا باع ما في هذه المدينة أو ما في هذه القرية ولو جاز ذلك لجاز اذا باع ما في الدنيا * ولو قال بعت منك جميع مالي في هذا البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت بسيرة وفيما تقدم من الدار وغيرها كثيرة واذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والجواري * وجعل قال بعت منك نصبي من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم بالبائع لكن بشرط تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري نصيبه لا يجوز في قول أبي حنيفة ونجد رحمه الله تعالى علم البائع بذلك أو لم يعلم * وجعل اشترى موزونا في وعاء على أن وزن الطرف ويحط حصة وزن

منه يحسب عند حدرجه الله تعالى ولو صب في بئر أو حوض فشرب منه لا يحسب كذا في الظهيرة * ولو حلف أن لا يشرب من هذا الماء العذب فصبة في ماء ملح فغلب المالح فشربه لا يحسب وكذا لو حلف على المالح فصبة على العذب كذا في فتاوى قاضي خان * وجعل حلف لا يشرب خرا فزجها بغير جنسها كالبنكي (١) والاحسمه وشرب يعتبر بذلك بالغالب كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب النبيذ فاختار أنه يقع على المسكر من ماء العنب نيا كان أو مطبوخا كذا في الوجيز للكردي * اذا حلف (٢) سبكي نخورم فالصحيح ان اسم سبكي يقع على المسكر من ماء العنب لا غير نيا كان أو مطبوخا كذا في المحيط * وفي الحائنة وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * ولو قال (٣) في نخورم وبديست نكريم وحلف عليه فاخذ بيده ونقل الى مكان آخر ان لم ينو عند اليمين الشرب يحسب في الصحيح كذا في الوجيز للكردي * أما اسم الخمر وفارسيته هي الصحيح أن هذا على النى من ماء العنب لا غير (٤) واذا قال مستكره نخورم فقد قيل ان يمينه لا تقع على المتخذ من الخبوب والصحيح أنه يعتبر فيه العرف ان كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه الاشياء مستكره يحسب في يمينه وما لا فلا * اذا حلف لا يشرب نبيذ زبيب فشرب نبيذ (٥) كشمش يحسب في يمينه * اذا حلف لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا يسكر منه في شراب لا يسكر منه فشرب منه ذكروا في فتاوى أهل سمرقند أن هذا المخلوط ان كان بحال لو شرب منه الكثير يسكر منه يحسب واذا عقده يمينه على شرب ما لا يشرب ويخرج منه ما يشرب فهمه على شرب ما يخرج منه بيانه فيماد كروا في المنتقى اذا حلف لا يشرب من هذا الخمر فشرب من نبيذه يحسب في يمينه وهذا هو الاصل في تخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط * وجعل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفه قالوا ان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائثا فان شرب بعد ذلك كان حائثا ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حث كذا في فتاوى قاضي خان * حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الخالف من قدح فلان على يده وشرب لم يحسب كذا في الذخيرة * حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الخالف يجلس في حائث المحلوف عليه فاشترى الخالف كوزا ووضع في حائث المحلوف عليه لئلا فاستقى أجبر المحلوف عليه الماء من النهر في ذلك الكوز ووضع في حائث المحلوف عليه دما أصح الخالف دعا بالكوز وشرب الماء فان كان الخالف اشترى الكوز لهذا احتيالا منه كيلا يحسب أرجو أن لا يحسب لانه حينئذ يصير الاجير عاملا للخالف فيصير شاربا ماء نفسه كذا في الخلاصة * وجعل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب الخمر في كرومها أو ضياعها قالوا ان شرب في عمران القرية أو كروم متصلة بالقرية يحسب والا فلا كذا في الظهيرة * قال ان شربت أو قمرت فعبدى كذا يحسب باحدهما وينتهي اليمين وفي قوله والله اكبر شراب

١ الاخسمة هي البوزة المتخذة ٢ لا أشرب خرا ٣ لا أشرب خرا ولا أمسكها بيدي ٤ لا أشرب مستكرها ٥ قوله كشمس هو بالكسر عنب صغار لا يحسب له ألين من العنب وأقل قبضا وأسهل خروجا في القاموس اه معجمه بحراري

(١٤ - (الفتاوى) - ثانی) الطرف من الثمن جاز * ولو باع دارا ولم يبين حدودها جاز اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها * وجعل باع رقبعة الطريق على أن يكون للبائع فيها حق المرور جاز وكذا لو باع صاحب لدارا السفلى على أن يكون للبائع حق قرار العلو عليه كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في القسمية * ولو باع نخلة في روض صحراء له بطريق يقها من الارض ولم يبين مواضع الطريق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز له ان يذهب الى النخلة من أي ناحية شاء

* رجل باع الجمدة اختلف المشايخ فيه الاصح انه يجوز تسليم أول ثم باع أو باع ثم سلم وهو اختيار الفقهاء أبي جعفر وشيخنا الله تعالى والاحوط أنه يسلم أول ثم يبيع فان باع وسلم في يومه أو قبل ثلاثة أيام جاز وان سلم بعد الأيام الثلاثة لا يجوز لانها تدوب في كل ساعة الا أن النقصان اليسير غير معتبر والكثير معتبر وقبل الأيام الثلاثة يقل النقصان وبعد الأيام الثلاثة يكثر ويكون له قسط من الثمن ولا قسه للقليل من الثمن وقبل ذلك يختلف في الصيف (١٠٦) والشتاء والغلاء والرخص فينظر الى ما عليه الناس ان عده الناس كثيرا

كان كثيرا ذكر الجمدة وأراد به الجدل لا موضع الجدل ان موضع الجدل بمنزلة بيت فيه متاع البائع فيجوز بيعه على كل حال * ولو باع الجدل أو القصب أو الحطب أو قارا أو اجمالا أو جزما لا يجوز ولو حل الجدل أو الحطب أو الدابة ثم باع الوقر جاز * باع من آخر كرام الحنطة ان لم تكن الحنطة في ملكه بطل البيع وان كان في ملكه أقل مما سمي بطل البيع في العدوم وفسد في الموجود وان كان في ملكه الحنطة في موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز البيع وان كان من نوع واحد في موضع واحد الا أنه لم يصف البيع الى ثلاث الحنطة لكن قال بعث منك كرام الحنطة جاز البيع واذا علم المشتري بمكانها كان له الخبار ان شاء أخذها من ذلك المكان بذلك الثمن وان شاء ترك * ولو قال بعثك عبدا أو جارية ذكر في المتني في موضع رجل قال لعيره عندي جارية بيضاء فبعتها منك بكذا فقال المشتري قبلت لم يكن ذلك بيعا الا أن يبين الموضع أو غيره فيقول أبيعك حارية في هذا البيت أو يقول جارية اشتريتها من فلان فبعتها بكذا البيع وذكر في موضع اذا قال بعثك جارية حاز اذا لم يكن عنده الا جارية وان كان عنده حاريتان فسد البيع وذكر في خمس الأئمة السرخصي رحمه الله تعالى اذا أضاف الجارية الى نفسه فقال بعثك جارية جاز البيع وان لم يصف الى نفسه لا يجوز * ما

نخورد وقتا بكم يحنت بفعل أحدهما ولو قال تا كل سرخ نه نبيذ شراب نخورد ينصرف الى وقت الورد الاجرا اذا لم ينو حقيقة الوثية حلف لا يشرب دواء فشرب لبنا أو عسلا لم يحنت حلف لا يشرب من هاتين فشرب من أحدهما حنت كذا في السراجية * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخاري فخرج الى قصر المجوس ثم عاد وشراب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان نوى بقوله مادام بخاري اقامة السكنى وكانت السكنى بخاري كان حاشا وان نوى اقامته بيبسده فاذا خرج الى قصر المجوس لا يبقى اليمن وان لم تكن له نية فخرج بنفسه كفاه كذا في فتاوى قاضخان * رجل قال ان شربت المسكر تصير امرأته مطلقة ويصير عهدي حوا فشرب المسكر بعد ذلك طلق امرأته وعق عبده ولا يصدق أنه لم يرد به الطلاق والعقاق وانما أراد دفع أصحابه عن نفسه حلف أن لا يشرب المسكر ثلاثة أشهر فقالت له امرأته أربعة أشهر فقال الزوج أربعة أشهر كبر فقد قيل تصير المدة أربعة أشهر وقيل لا تصير المدة أربعة أشهر وهذا بناء على أن الحالف اذا عطف على يمينه بعد سكوته ما بشد على نفسه أو يلتحق بيمينه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يوسع على نفسه لا يلتحق بيمينه ثم اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذه الصورة أن في ذكر المدة الثانية تشديدا عليه أو توسعة عليه فقيل تشديد من حيث انه يقع الطلاق بالشراب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من الغرات أبدا فشرب منه اقرارا أو من ماء لا يحنت في يمينه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يكرع من الغرات كرها وعندهما يحنت وعندهما اذا شراب كرها هل يحنت لم يذكر هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يحنت وبعضهم قالوا يحنت في يمينه وهذا اذا لم تكن له نية وان نوى الكرع صحت نيته على قولهما في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وان نوى الاعتراف صحت نيته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما بينه وبين ربه تعالى لكن لا يصدق القاضى هذا اذا شراب من الغرات كرها أو اعترافا فاما اذا شراب من نهر آخر يأخذ الماء من الغرات كرها أو اعترافا فلا يحنت في يمينه عندهم جميعا في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشرب من ماء الغرات فشرب من نهر يأخذ من الغرات كرها أو اعترافا (١) يحنت عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولا نية له فشرب منها بائنا لم يحنت حتى يضع فاه في الدجلة ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فسال ماء المطر في الدجلة لم يحنت بشره فان شرب من ماء وادسالة المطر لم يكن فيه ماء مثل ذلك أو شرب من ماء مطر مستنقع في قاع حنت كذا في السراج الوهاج * ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذلك النهر الى دجلة فأخذ من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يحنت كذا في الكراواتي * ولو حلف لا يشرب ماء قراتا أو من (١) قوله يحنت عندهم كذا في شرح الجامع الح كذا بالاصل وانظر مع الحكم قبله بعدم الحنت والمسئلة واحدة وحرره اه محمده

تعالى اذا أضاف الجارية الى نفسه فقال بعثك جارية جاز البيع وان لم يصف الى نفسه لا يجوز * ما رجل قال لعيره بعثك مائة ذراع من داري أو أرضي ولم يبين ذراعها وموضعها لا يجوز في قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز وبيير المشتري نري كالبائع بمائة ذراع من الدار * رجل أشار الى بيض وقال بعثك من هذا البيض عشرة بكدا وروي أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في القياس مثل الرمان وأشباهه وجاز في الاستحسان وهو مثل

الطعام ونحوه * رجل اشترى من السقاء كذا كذا قربة من ماء الفرات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أنه ان كانت القربة ببيعها جاز لمكان التعامل وكذا الراوية والجربة وهذا استحسن وفي القياس لا يجوز إذا كان لا يعرف قدرها وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال بعثك هذا الطعام كل كرمائة درهم كان البيع على كرمائة درهم كان الطعام كثيرا وكالالبائع كله وعلم المشتري بذلك فله الخيار ان شاء أخذ كله ولو قال بعثك هذا الجراب أو هذه الرزمة كما ثوب بخمسين (١٠٧) درهم ما لبيع فاسد فان عسدها البائع وعلم

المشتري بعسدها في المجلس فقال رضى بذلك جاز البيع ولم يكن للبائع أن يمنعها ولو اشترى مائة جوزه من جوز كثير فلما عدها البائع له قال لا أرضى ليس له ذلك ولو اشترى من قصاب لحما بدرهم فقطع القصاب اللحم ووزنه وهو ساكت ثم قال لا أرضى فله ذلك حتى يقول بعد الوزن قد رضى بخلاف الجوز لان الجوز شيء واحد قلما يتفاوت * رجل باع ثوباً بقرنه ثم ان البائع باعه من آخر قبل أن يبين الثمن جاز ببيعته من الثاني ولو أن البائع أخبر الاول بالثمن فلم يجزه حتى باعه البائع من آخر لم يجزه ببيعته من الثاني لان البائع لما بين الثمن توقف البيع على اجازة المشتري الاول ألا ترى أن المشتري لو استهلكه بعد العلم بالثمن ولو استهلكه بعد العلم بالثمن كان عليه الثمن ولو استهلكه قبل العلم بالثمن كان عليه قيمته * رجل قال لمدونه الذي عليه عشرة دراهم بعثني هذا الثوب الاخر بما بقي من العشرة فقال نعم قد بعثتك فهو جائز وان قال بعثني هذا ببعض العشرة وبعثني هذا الاخر ببعض العشرة فقال نعم قد بعثتك كان فاسداً لانه بقي من العشرة شيء مجهول بخلاف الاول فان ثمة لم يبق من العشرة شيء * رجل عنده حنطة أو مكيل آخر أو موزن ظن أنها أربعة آلاف من فماعة من أربعة

ماء فوات فشرب ماء عذبا من دجلة أو من نحوها كان حائثا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال أبيعكم شرب ماء هذا النهر فهو حرق فشربوه عتقوا ولو قال أبيعكم شرب ماء هذا الكوز وكان الماء بحال يمكن شربه لو احدث دفعة أو دفعتين فشربوا جميعا لم يعتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يحنث بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حنث بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب أو من ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه بانه حنث اجماعا كذا في فتح القدير * ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فهو على الشرب بيمينه كذا في الاختيار شرح المختار * من قال ان لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق وليس في الكوز ماء لم يحنث فان كان فيه ماء فاهريق قبل الليل لم يحنث وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى حنث في ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى كذا في فتح القدير * ولا فرق في الوقت بين أن يكون اليوم أو الشهر والجمعة كذا في البحر الرائق * ولو كانت اليمين مطلقة ففي الوجه الاول لا يحنث عندهما رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث في الحال وفي الوجه الثاني يحنث في قولهم جميعا كذا في الهداية * اذا قال ان لم أشرب ما في هذا الكوز أو ما في هذا الكوز الا آخر من الماء اليوم فامرأتي طالق فاهريق أحداهما بيمين اليمين على الاخر في قولهم واذا بقي اليمين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل بر عندهم وان لم يشرب قبل الليل حنث عندهم ولو كان أحد الكوزين لاء ماء فيه فيمينه في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على الكوز الذي فيه الماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يمينه عليهما يريد به على أحدهما فان شرب الماء بيمينه * ولو لم يشرب حنث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الالباء * في الغاية ان حلف أن لا يشرب من هذا الحب فان كان مملوا فهذا يقع على الكرع لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الكرع والاعتراف جميعا وان كان غير مملوء فعلى الاعتراف بالاجماع ولو حلف لا يشرب من هذه البئر ومن ماء هذه البئر فهو على الاعتراف حتى لو استسقى منها فشرب حنث كذا في السراج الوهاج * أو ان تسكف في هذه الصور وكرع من أسفل البئر أو من أسفل الحب فالصحيح أنه لا يحنث * رجل حلف لا يشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث أو الربع كان بارا * سئل عن حلف لا يشرب خراولا مثلثا ولا كذا من الاشربة فشرب واحدا منها قال يحنث كذا في التتار حامية * ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فاحمد فأكله لا يحنث وان ذاب فشرب حنث كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب بعيرا من فلان فاعطاه فلان يده وناوله ولم ياذن له باللسان وشرب يميني أن يحنث لانه ليس باذن ولو قال الرجل ان لم أذهب بك الليلة الى منزل فلان ولم أسقك خرافا فمراة كذا فذهب به الى منزل فلان ولم يسقه الخمر حنث وسئل الشيخ

نفر لكل واحد منهم ألف من ثمن معلوم ثم وجدوا فاصفا قال بعضهم لهم الخيار ان شاؤا أخذوا من الموجود بحصته من الثمن وان شاؤا تركوا والصحيح ما قل بعضهم أن الجواب فيه على التفصيل ان باع منهم بجهة فذلك وان باع منهم على التعاقب والنقصان على الاخر دون الاولين وبه الخيار ان شاء أخذها وان شاء ترك * رجل باع حنطة بمجموعة في بيت أو محفورة في أرض والمشتري لا يعلم مبلغها ولا منتهى المحفورة قالوا كان له الخيار اذا علم ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركه وان كان لا يعلم منتهى المحفورة الا أنه يعلم مبلغ

الحنطة جاز البيع ولا خياره إلا أن يخرج تحت دكان أو مثل ذلك * رجل اشترى عشرة أقدرة فاستحق بعضها قبل القبض فخير المشتري لتفرق الصفقة وإن استحق بعد القبض لا يخير * وكذا إذا اشترى مكيلاً أو موزوناً على أنه كرفو جده ناقصاً جاز البيع في الباقي وهل يخير المشتري أن لم يكن قبض المبيع أو كان قبض البعض بخير إن شاء أخذ وإن شاء ترك وإن كان قبض الكل لا خيار له وهو بمنزلة الاستحقاق * رجل اشترى أمة بعد وثقة بإضافته (١٠٨) أحد البديلين ثم زاد أحدهما في البيع شيئا معلوماً صحت الزيادة لأنهما لو تقايلا

العقد بعد هلاك أحد البديلين صحت الإقالة فكذا الزيادة * ولو اشترى عبدين وزاد المشتري في ثمن أحدهما ولم يسم العبد الذي زاد فيه صحت الزيادة والمشتري أن يجعل الزيادة مع أيهما شاء * وكذا لو زاد البائع ثوباً أو ما أشبه ذلك صحت الزيادة وله أن يجعل الزيادة مع أيهما شاء * رجل جاء إلى خباز أو قصاب فقال اعطني بدرهم خبزاً أو قال أعطني بدرهم لحماً وسعر اللحم والخبز مشهور في البلد ومتفق عليه فأعطاه الخباز أقل من ذلك قال الفقيه أبو بكر البيهقي رحمه الله تعالى شراؤه على ما هو اصطلاح الناس وسعر البلد ويرجع المشتري بحصة النقصان من الدرهم وإن كان المشتري غريباً فالشراء على ما سلم عليه ولا يرجع بشئ وهذا في اللحم فإما في الخبز فالشراء على ما هو سعر البلد لأن سعر الخبز في البلد قد يختلف * رجل أتى قصاباً كل يوم درهم وكان القصاب يقطع اللحم ويزنه بسنجه والمشتري ينظر إليه ويظن أنه من كذا هو سعر البلد فزره يوماً فاذا هو ثلاثون استأرقوا بيعها يكون على من واحد بحكم سعر البلد فاذا انتقص عن ذلك له أن يرجع بحصة النقصان من الثمن لأن اللحم لا يبيع اللحم لا ينعقد قبل إعطاء اللحم *

الامام نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال أما أتخذ أعناب هذا الكرم خراً في هذا الخريف وأشربها مع أصحابي ولا أذهب بها إلى منزلي وإن ذهبت بها إلى منزلي فأمر أنه كذا فأتخذ الأعناب كلها خيراً وشرب بعضها مع أصحابه هناك وحل غيره بغير أمره بقيتها إلى بيته قال إن كان مراده أن لا يحمل كلها إلى بيته بنفسه لا يحسن بحمل البعض بنفسه ولا بحمل غيره بغير أمره وإن كان مراده أن يشرب الكل هناك ولا يترك شيئاً للحمل إلى بيته يحسن وإن لم يكن له نية فكذلك يحسن رجل عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتباراً بالمعاني كلام الناس كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يشرب عصيراً فصر حبة عنب أو عنقوداً في حلقه لا يكون حائلاً ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائلاً ولو قال لا يدخل العصير في حلقه كان حائلاً في الوجهين قال مولانا رضي الله عنه وهذا في عرفهم أما في عرفنا فينبغي أن لا يكون حائلاً لأن ماء العنب لا يسمى عصيراً في أول ما يصير * رجل قال لامرأته وفي يدها قدح من ماء إن شربت هذا الماء أو وضعت أو صببت أو أعطيت أنسا فأتاها طالق قالوا ترسل فيه ثوباً أو قطناً حتى ينشف الماء قال مولانا رضي الله عنه وهذا إذا قال في يمينه أو شيئا منه وإن لم يقل أو شيئاً منه فشربت البعض وصبت البعض لا يكون حائلاً كذا في فتاوى قاضي خان * إذا عقد عينية على شرب مشروب بعينه وهو بقدر على شربه بدفعة واحدة لم يحسن بشرب بعضه وإن كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة فيمينه على شرب بعضه كذا في المحيط * حلف لا يشرب داء فشرب لبناً أو عسلاً لم يحسن كذا في السراجية * قال في المنتقى والحاصل أنه ينظر في هذا إلى تسمية الناس فكل شئ يسميه الناس دواء إذا نظروا إليه فيمينه تقع عليه وما لا يسميه الناس دواء لا تقع عليه وإن تدأوى به الخالف كذا في المحيط في فصل الأكل * حلف بالله لا مسن السماء أو لا طيرن في الهواء أو لا حولن هذا الحجر ذهباً فلما فرغ حنث وهو آثم أيضاً لأنه حلف بما لا يقدر على فعله غالباً فكان معرضاً للاسم التهنيت كذا في التمر تاسي * أما إذا وقت اليمين فقال لا صعدن السماء عند المبحث حتى يمضي ذلك الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه إذا حنث كذا في فتح القدير

(الباب السادس في اليمين على الكلام)

لو حلف لا يكلم فلان فهو على المستقبل مفصولاً عن يمينه حتى لو قال إن كملتك فعبده حراً فذهب من عندي موصولاً أو قال يا فلان موصولاً لم يحسن كذا في العتبية * قال إن كملتك فأت طالق فذهبي أو فتقوى لا يحسن بقوله فذهبي أو فتقوى لأنه متصل باليمين وهذا لأن قوله لا يكلمه أو أن كملتك يقع على الكلام المقصود باليمين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الأول وقوله فذهبي أو فتقوى وإن كان كلاماً حقيقياً فلا يس بمقصود اليمين فلا يحسن به وكذا إذا قال وذهبي فإن أراد به كلاماً مستأنفاً بصدق وإن أراد بقوله فذهبي الطلاق فأنما يطلق بقوله فذهبي ويقع عليها تطليقة أخرى باليمين لا لما نوى به الطلاق فقد صار كلاماً مبتدأً فيحس كذا في البدائع * ولو قال اذهب حنث ولو قال عقيب اليمين وأنت طالق حنث ولا يحسن بالكتابة والرسالة والإشارة وكذا إذا سلم عن الصلاة وفلان على

رجل قال لا خير نعت منك من هذه الحنطة قدر ما بعلاً هذا الفقير أو هذا الطست جاز * رجل له زرع قد استحدث قبايع حنطتها حار لأنه باع موجوداً بقدر على تسليمه ولو باع تبناً لا يجوز لأن التبناً لا يكون إلا بعد الدوس والتذرية فكان هذا بيع المعدوم ولو باع ساق الحنطة دون الحنطة جاز ولو اشترى حنطة في سبيلها وشرط التذرية والدوس على البائع جاز لأنه باع الحنطة وكانت التذرية عليه * رجل اشترى بالعدلي شيئاً مكيلاً قبل القبض فبطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا إذا اشترى

بالفلس فكسدت يعني لا تزج زواج الامنان وان غسلا او رخص لا يقصد البيع ولا تيار لاجدهما وان استقرض عندنا او قايما فكسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه مثلها كاسدة ولا يضمن قيمتها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمتها من الذهب والفضة يوم قبضها وقال محمد رحمه الله تعالى عليه قيمتها من الذهب والفضة في آخر يوم كانت رائحة فكسدت * رجل قال لغيره لك في يدي أرض ثرية لا تساوي شيئا فبعها مني ستة دراهم فقال بعت والبائع لا يعرفها جاز وان (١٠٩) كانت قيمتها أكثر من ذلك * رجل اشترى

حنطة فطعن بها البائع قبل التسليم ينسخ البيع ولو باعها البائع من غيره فطعن بها الثاني لا ينسخ البيع ويخير المشتري الاول ان شاء فسخ البيع الاول وان شاء ضمن المشتري مثلها * رجل اشترى شيئا بقيمته أو بحكمه أو بما يريد أو بما يرضى لا يجوز وكذا لو باع بالف درهم الا دينارا أو بمائة دينار الا درهما أو باع بثوب أو كرا حنطة أو باع برأس ماله أو بمائة شاة أو بفلان أو بمثل ما اشترى فلان أو بمثل ما يبيع الناس لا يجوز البيع الا أن يكون شيئا لا يتفاوت ثمنه كالخبر واللحم فان علم المشتري بالثمن في المجلس عاذا جاز أو بخير المشتري ان شاء أخذ وان شاء ترك * ولو اشترى غنما أو عدل زطي واستثنى شاة أو ثوبا بغير عينه لا يجوز ولو استثنى واحدا بعينه حاز ولو اشترى عشرة أجرة من مائة حري ب من هذه الأرض أو عشرة أذرع من مائة ذراع من هذه الدار لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو نظر الى ابل أو بقرة أو غنم أو رقيق أو ثياب وقال أخذت كذا من هذا بدرهم ولم يسم جماعتها فسد البيع في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلو كذا لو اشترى دارا أو أرضا أو ثوبا كل ذراع بكذا ولم يبين جملة الذراعان فسد البيع في الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند

جنبه كذا في العتابة * ولو حلف لا يكلم الا باذنه فأذنته ولم يعلم بالاذن حتى كلمه حنت كذا في السكافي * ولو حلف لا يتكلم ولا ينيه له ففعل في حنطه أو سجد أو هال لم يحنط استحسننا وأما اذا قرأ خارج الصلاة وسجد وهل يحنط في يمينه عند علمائنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان عقد يمينه بالفارسية لا يحنط بالقراءة والتسبيح خارج الصلاة أيضا لعرف فانه يسمى قارئاً ومسجلاً متكاملاً وعليه الفتوى كذا في السكافي * ولو حلف أن لا يتكلم وكبر في الصلاة أو دعا لا يحنط وان كبر أو دعا خارج الصلاة حنت ان كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية لا يحنط في الصلاة ولا في غيرها كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يكلم فلانا فاقتردى الحالف بالمخوف عليه ففسخ له الحالف لم يحنط كذا في المحيط * ولو أم الحالف قوما فهم المخوف عليه فسلم في آخر الصلاة لا يحنط بالتسليم الاولى ولا بالانابة هو المختار هذا اذا كان الحالف اماماً فان كان الحالف مؤمناً قالوا لا يحنط في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان المخوف عليه اماماً والحالف مقتدياً به ففسخ على الامام لا يحنط في يمينه * ولو علمه القرآن في غير الصلاة حنت في عرفهم كذا في فتاوى قاضيان * حلف لا يكلم فلانا فقرأ عليه كتاباً فكتبه قال ان قصد الاملاء عليه فاني أخاف عليه الحنت كذا في الحاوي * ولو حلف لا يكلم فلانا فناداه الحالف من بعيد فان كان بحيث لا يسمع صوته لا يحنط وان كان البعد بحيث يسمع صوته يحنط وكذا لو كان المخوف عليه نائماً فناداه الحالف فان أيقظه حنت وان لم يوقظه ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يجب هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * وهو الذي عليه مشايخنا رحمه الله تعالى وهو المختار كذا في النهر الفائق * ولو مر الحالف على جماعة فيهم المخوف عليه فسلم الحالف عليهم حنت وان لم يسمع المخوف عليه كذا في فتاوى قاضيان * فان نوى القوم دونه لم يحنط فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع * ولو سلم على قوم فلان فيهم حنت وان لم يعلم ولو استنمائه بان قال السلام عليكم الاعلى فلان لم يحنط ولو قال الاعلى واحداً وعنه صدق كذا في العتابة * حلف لا يكلم فلانا فقرأ فلان الباب فقال الحالف (١) كيست أو قال (٢) كيست اس أو قال (٣) كيست ان قال بعضهم لا يحنط الا أن يقول (٤) كنى فهو المختار كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يكلم فلانا ثم ان المخوف عليه ناداه فقال لبيك أو قال لي يحنط في يمينه كذا في المحيط * في التحريد لو قال من هذا بعد ما دق الباب يحنط ولو قال له (٥) مائة شاة فقال خوب آست ونعم أو أرى يحنط هكذا في الخلاصة * في الفتاوى حلف لا يكلم فلانا فنادى فلان رجلاً آخر فقال الحالف لبيك يحنط وكذا لو قال بالفارسية اي بغير كاف كما هو عرف العامة كذا في الغيبة * في مجموع النوازل اذا حلف لا يتكلم فبأته امرأته وهو يأكل الطعام فقال لهاها حنت في يمينه كذا في المحيط * حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار وليس فيها غيرها فمال من وضع هذا أو أين هذا حنت وان كان غيرها فيها الا لو قال ليت شعري من فعل كذا لم يحنط وان لم يكن في الدار غيرها كذا في

١ من ٢ من هذا ٣ من ذلك ٤ من أنتي ٥ صرت واقفا

صاحبه يجوز في الكل وان كان هذا في مكمل أو موزن أو عددي متقارب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز في الواحد وان علم الجملة في المجلس جاز في الجملة ويخير المشتري وعلى قول صاحبه يجوز البيع في الكل * ولو اشترى غنماً أو بقر أو ثياباً كل اثنين منها بكذا لا يجوز في قولهم ويجوز ذلك في المكمل والموزن والعددي المتقارب ولو اشترى عدل زطي على أن فيه خمسين ثوباً بالف درهم فوجدها احدى وخمسين أو تسعاً وأربعين نسجاً البيع * ولو قال كل ثوب بكذا لا يجوز في الزيادة ويجوز في النقصان وقيل على قول أبي حنيفة

رجه الله تعالى لا يجوز في النقصان أيضا * ولو اشترى صبرة على أنها كذا فقيرافوجدها أكثر من الزيادة سمي لكل قبيح ثمنًا ولم يثم ولو وجدها أنقص أخذ الموجد بثمن الموجود يسقط عنه ثمن النقصان ولو اشترى ثوبًا على أنه كذا فزاع ولم يسم لكل ذراع ثمنًا فوجده أطول أخذ الثوب ولا خيار له وان وجدته أنقص أخذ به كل الثمن ان شاء وان شاء ترك وان باع على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فان كانت الزيادة نصف ذراع أو النقصان نصف (١١٠) ذراع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجد عشرة ونصف أخذ بأحد عشر درهما

وان وجد تسعة ونصف فعليه عشرة دراهم وله الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم ونصف درهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف درهم وقال محمد رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم * ولو اشترى ذراعًا من ثوب من طرف معين لا يجوز وقيل ان كان ثوبًا لا ينقص بالثمن طبع جاز * ولو أشار إلى حنطة وشعر فقال أبيعك هاتين الصبرتين كل قعير بدرهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع في قعير واحد منها وقال صاحباه يجوز في الصبرتين * رجل اشترى عبدين بالف درهم ولم يسم لكل واحد منهما ثمنًا فاذا كان أحدهما حرافد البيع عندهم جميعا وان سمي لكل واحد ثمنًا فذلك في قول أبي حنيفة وقال صاحباه رجما الله تعالى يجوز في القس وان كان أحدهما مدبرًا أو مكاتبًا أو أم ولد وأجل الثمن جاز في القس عندما ويخير المشتري * وفي الشاتين اذا ظهرت اجداهما ميتة أو ذبيحة مجوسى أو محرّم أو متروك التسمية عمدا وفي دني الخسل اذا كان أحدهما نجرا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا وما لو جمع بين حر وعبد سواء * رجل قال أبيعك

الخلاصة * من حلف لا يكلم فلانا وكلم به مرة لم يعرفه فلان يلزمه الحنث كذا في المحيط * شتم المحلوف عليه انسانا فأراد الخالف أن يمنعه فلما قال الخالف مك (٢) تذكريته فسكت لا يحنث لان هذا القدر غير مفهوم فلا يكون كلاما * شتم المحلوف عليه أبا الخالف فقال الخالف لابل أنت حنث كذا في فتاوى قاضيان * قالوا فمن حلف لا يكلم فلانا فكلم غيره وهو يقصد أن يسمعه لم يحنث كذا في خزائن المفتين * حلف لا يكلم فلانا فكلم مع الجدار وقال يا حائط كذا وكذا لا يحنث وان كان غرضه اسماع فلان وبه يفتى كذا في المتاوى الصعري * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال امرأته طالق ان تزوجت النساء أو اشترى العبيد أو كلمت الرجال أو الناس فتزوج امرأة أو كلم رجلا أو اشترى عبدا يحنث ولو قال لأكلم المساكين أو الفقراء فكلم واحدا منهم يحنث ولو نوى جميع الرجال أو النساء يصدق ولا يحنث أبدا ولو قال ان تزوجت نساء أو اشترى عبيدا أو كلمت رجلا لا يحنث الا بشرائه لثلاثة أعبد ونحوه ولو نوى جنس العبيد والنساء يصدق ولا يحنث بشرائه عبدا كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * وله نية ما زاد على الثلاث ولا يكون له نية المثنى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث بالبعث والجملة * ولو حلف لا يكلم بنى آدم فكلم واحدا منهم يحنث وان عني به الكل لا يحنث أبدا ويكون مصداقًا فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء أيضا كذا في البرائع * قال لأكلم عبدا فلان هذا فباع فلان عبده فكلم الخائف لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو حلف لا يكلم عبدا فلان فان نوى عبدا بعينه فهذا وقوله عبدا فلان هذا سواء وان لم يكن له نية فان تكلم مع عبدا فلان وكان موجودا وقت اليمين وقت الحنث حنث بالاجماع وان كلم مع عبدا فلان وكان موجودا وقت اليمين دون الحنث لا يحنث في قولهم جميعا وان كان موجودا وقت الحنث دون وقت اليمين حنث في قول أبي حنيفة ومحمد رجما الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * قال أبو بكر حلف أن لا يكلم عبدا فلان فكلم عبدا مصاربه فيه ربح أولا لا يحنث اجماعا هكذا في الحاوى * رجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو نحوه ممن يضاف لا يحكم الملك فتزوج فلان بعد اليمين أو ولده ولد بعد اليمين فكلمه الخالف لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * وذكروا في الجامع الصغير من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس له ملان امرأة ثم تزوج امرأة فكلمها الخالف حنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وفي الحجة الفتوى على قولهما كذا في التتارخاية * وان كلم امرأة بأنها فلان بعد يمينه أو كلم رجلا عاده فلان بعد يمينه لا يحنث الخالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى وان كان الخالف قال في يمينه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكلم بعد زوال الزوجية والصدقة حنث في قولهم * حلف لا يكلم عبدا فلان فهو على الثلاثة فيما ذكره في ظاهر الرواية * اذا كلم ثلاثة من عبيده العشرة حنث وان كلم اثنين منهم لا يحنث ولا بد من الجمع كذا في فتاوى قاضيان * ولو نوى الجمع صدق هو أصل هذه الكلمة مكن أى لا تفعل ولم يطق بها الخالف بتمامها وترك الحرف الاخير لتذكر اليمين

هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف وهو ثلاثة عشر ذراعا فاذا هو خمسة عشر فقال البائع غلظت لا يلتفت اليه ويكون ثوب للمشتري بالثمن المسمى قضاء وفي الديانة لا تسلم له الزيادة * رجل باع جوزا أو بطيخا أو قثاء فوجده فاسدا لا ينتفع به ان كان قليلا يسترد الثمن وان كان كثيرا بان كان البطيخ أو القثاء وقرامثلا يرجع بالنقصان ولا يسترد كل الثمن لان الكثير يصلح علفا للدواب وله قيمة عند الناس فلا يسترد كل الثمن * وكذلك الجوز اذا كان كثيرا يصلح علفا هذا اذا

ووجدت جميع ما اشترى فاسداً فان وجد البعض فاسداً فالقياس ان يبطل بيع الفاسد وفسد العقد الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان اذا كان الفاسد قليلا يجعل عفو ولا يسترد شيئا من الثمن قال الشيخ الامام شمس الاثنا عشر حنفي رحمه الله تعالى الواحد في المائة قليل يجعل عفو * وأما البيض اذا وجد مذوا لكنه لا يبلغ نصف المبيع قال بعضهم له أن يرد الفاسد ويعسك الباقي بحصة من الثمن وان كان الفاسد نصف ما اشترى جاز البيع فيما ليس بفاسد (١١١) بحصة من الثمن كافي الجوز وقال بعضهم

يفسد العقد في الكل وان كان الفاسد أكثر من النصف لا يجوز العقد أصلا عند الكل وقال عامة المشايخ رحمه الله تعالى فسد البيع في الباقي وان كانت الفاسدة واحدة من الالف لان الفاسد منها دم وليس بمال فيفسد العقد في الكل كالأشترى ألف جلد فوجد واحدا منها جلد ميتة أو ألف شاة فوجد واحدة منها ميتة لا يجوز البيع أصلا * رجل جاء إلى قصاب وأراه الدراهم وقال أعطني بها لحما فأعطاه اللحم فوجد الدراهم زوفا أو نهر رجسة فانه يرد لها ويرجع بالجياذ لان الإشارة إلى الدراهم بمنزلة النصيب على الدراهم والدراهم في البيئات تنصرف إلى الجياذ ولو وجد المقبوض ستوفة أو رصا ففسد البيع وكان عليه قيمة اللحم * رجل أراد أن يشتري جارية فجاء بصرة فقال اشترت هذه الجارية بهذه الصرة أو قال بما في هذه الصرة ووجد البائع ما فيها خلاف نقدا بالبدل أن يرد لها ويرجع بنقد البلد لان نطق الدراهم في البيع ينصرف إلى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جزوا ولا خيار للبائع بخلاف ما إذا قال اشترت هذه الجارية بما في هذه الخاية ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار لان في لصرة يعرف مقدار

الصحيح كذا في العتبية في فصل الماء كقول والمشروب * ولو حلف لا يكلم زوجات فلان أو لا يكلم أصدقاء فلان لا يحث في يمينه ما لم يكلم الكل ممن ممي كذا في المحيط * ولو حلف لا يكلم أخوة فلان أو بني فلان لا يحث ما لم يكلم الكل كذا في فتاوى قاضيان قال لأ كالم أخوة فلان والآخر واحد فان كان يعلم يحث اذا كالم ذلك الواحد وان كان لا يعلم لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى * رجل حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فكلمه بعدما باع الطيلسان حث بالاجماع وان كالم مشري الطيلسان لا يحث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو قال ان كلمت فلانا فعلى من الايمان ما شاء فلان فكلم فلانا وشاء الرجل أن يلزمه من الايمان ثلاثة أو أقل أو أكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط * ولو حلف لا يحوم حوم فلان بالفارسية بكر دوى نكر دم هذا بمنزلة قوله لا كالم فلانا كذا في الخلاصة * روى عن محمد رحمه الله تعالى لو قال ان كلمت فلانا فهو حر أو هذا فكلمه قال هو مخير في ايقاعه على أي ما شاء ولو قال ان كلمت فلانا فكل عبدا ملكه أو أمة أملاكها حر فكلمه قال هو عا لهما يعتق كل عبدا ملكه وكل أمة ملكها ولو قال ان كلمت فلانا فعلى حجة أو عمرة فهو مخير كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يكلم صهرته فدخل على امرأته وشاجرها وذلت له الصهرة مالك لا تفعل هكذا فقال الزوج ١ خورشى آرم وفوشى آرم ثم قال لم أرد به جواب الصهرة وانما عانيت امرأتى قال هو يصدق والصحيح أنه لا يصدق قضاء كذا في الظهيرية * ولو قال ان كلمت أبي فمبيع ما أملاكه صدقة فالخيلة أن يبيع جميع أملاكه ممن يثق به بثوب ملفوف بخرقه ثم يكلم أباه لا يلزمه شيء ثم يرد البيع بخيار الرقبة كذا في الخلاصة * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا تخوان كلمت فلانا فعبدك حر فقل الا تخرا لا بذلك فهذا يحث ان كالم بغير اذنه كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يكلم فلانا فجاء فلان بطوف باللحم فقال الخائف بالحلم يحث ولو عطس فلان فقال الخائف له برحمتك الله يحث كذا في الخلاصة * ولو مر الخائف في السوق فقال ٢ كوشة والمخوف عليه هناك لا يحث كذا في الوجيز لا كردى * ولو قال كلما كلمت واحدا من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طالق فكلمهما بكلام واحد وقعت الطلقتان بوقعهما عليهما أو على واحدة كذا في الكافي * رجل قال لامرأته ان تكلمت بطلاق فعبدى حر ثم قال لها ان شئت طالق فقالت لا أساء قال بعضهم يعتق عبده كذا في فتاوى قاضيان * وكذا لو قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لظلم عظيم وقال الحسن بن موسى في جميع ذلك وله ما نوى فان قال لم أنوشيا فلا أراه ما قال العقبة أبو الليث القول الاول أحب إلى وبعضهم اختاروا قول الحسن كذا في التتارخانية * سئل أسد بن عمرو عن قال لامرأته ان تكلمت بمذنب فعبدى حر ثم قال أنت زانية ان شاء الله تعالى يحث هكذا في الخلاصة في الفصل الثالث في اليمين بالطلاق * ولو قال ثلاثا لامرأته قبل الوطء ان كملت فانت طالق حث للحلف الاول الحلف الثاني ويعد الحلف الثاني عندنا ونحل اليمين بالثالثة بالاجزاء

(١) انا أحضر الاكل والشرب (٢) بمعنى لحم

ما فيها من الخارج وفي الخاية لا يعرف مقدار ما فيها من الخارج كان له الخيار ويسمى هذا خيار الكمية لا خيار الرقبة لان خيار الرقبة لا يثبت في النقود * رجل باع ألف من القطن ثم ادعى البائع أنه باع السطن ولا يكن في ملكه يوم البيع قطن أو قال أنفقت القطن الذي كان في ملكي يوم البيع وعند البائع عدد الخصومة ألف من القطن يقول أصبته بعد البيع ذكر في المنتقى أنه يقبل قول البائع مع يمينه أنه لم يبع منه هذا القطن * رجل باع جارية ثم ادعت الجارية أنها حرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه

الله تعالى ان باعها وسلمها الى المشتري وهي ما كثر لم يقل شيئا لا يقبل قولها الا بينة * وعنه رجل باع ثوبه من الجملعة المشتري قال
ان كان القلع يضره لم يجز البيع ونصيب البائع يكون للمشتري ما لم ينقض البيع قيل له لو ان الشريك الذي لم يبيع أجاز البيع للشريك
هل له ان لا يرضى بعد الاجازة قال له ذلك لان في قلعه ضررا والانسان لا يجبر على تحمل الضرر * وعنه وجه الله تعالى رجل باع قطعا فإراد
المشتري ان يذهب الورام ولا يعطى للورام (١١٢) فنما قال بناء الامر في هذا على ما هو رسم البلد في مثله فان كان في رسمهم للقلع ورام

يحط عن المشتري من الثمن بقدر ذلك * وعنه رجل استباع قوسا فقال له البائع مبدل القوس فده فانكسر قال يضمن قيمته وان مده باذن البائع ولو قال له البائع مد القوس فان انكسر فلا ضمان عليك فده فان انكسر قال يضمن أيضا قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا انفق على الثمن فان الرجل لو أخذ شيئا على سبب الشراء ثم قال له البائع ان ذلك فلا ضمان عليك بعد ما اتفقا على الثمن فهلك يضمن كذلك ههنا * الاب أو الوصي اذا باع عقارا للصبى فرأى القاضي نقض البيع أصح للصغير قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى له أن ينقض ذكره في المأذون * وعن الشيخ الامام هذا رجل اشترى من بعض السدنة ستر الكعبة قال لا يجوز فقيل له لو ان المشتري نقله الى بلدة أخرى قال يتصدق به على الفقراء * وعنه رحمه الله تعالى رجل باع شيئا ببيع جائزا وآخر الثمن الى الحصاد أو الدياس قال يفسد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفسد البيع ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول ولو كفل بئال الى الحصاد والدياس وقال القاضي الامام أبو علي النسفي

ولا ينعقد الثالث ولو لم يخلف بالثالث حتى تزوجها ثم كلمها طلق باليمين الثانية عندنا كذا في الكافي * قال لامر أنه ان كلمت فلانا وفلايا فانت طالق فكلمت أحدهما دون الآخر فان نوى أن لا يحنث ما لم تكلمهما جميعا ولم ينوشيا لم يحنث فان كان نوى ان كلمت أحدهما يحنث فان كان في موضع كان العرف في ارادة الافراد دون الجمع كان ذلك نية من الخالف * حلف لا يكلم فلانا وفلانا فان لم يكن له نية أو نوى أن لا يحنث الا بكلامهما لم يحنث بكلام واحد منهما وان نوى أن يحنث بكلام أحدهما فهو على ما نوى وقال أبو القاسم الصغار اذا لم ينوشيا فكذلك يحنث بكلام أحدهما لكن المختار أنه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لأ كاهذين الرجلين أو قال بالفارسية (١) باين دوتن سخن نكويم لا يحنث بكلام أحدهما فان نوى ان يحنث بكلام أحدهما قالوا لا تصح نيته قال رضي الله تعالى عنه وينبغي أن تصح لان المثنى يذكروا براد به الواحد فاذا نوى ذلك وفيه تغليب على نفسه نصح كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في الخلاصة * ولو قال كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على حرام وكلم انسا نأحنث وهذا مخالف لما قلنا في قوله والله لأ كاهذين الرجلين أو قال بالفارسية باين دوتن سخن نكويم فان ثمة قلنا لا يحنث بالاتفاق وهو الذي اخترناه للفتوى كذا هنا كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل التاسع * قال كلام فلان وفلان على حرام فكلم أحدهما يحنث وقيل لا يحنث الا ان ينوى الكلام مع كل منهما هو المختار للفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * ولو حلف لا يكلم فلانا أو فلانا فكلم أحدهما حنث وكذا لو قال فلانا ولا فلانا كذا في الخلاصة * ولو قال والله لأ كاه فلانا وفلانا نأحنث بكلام الاول والاخرين ولو قال والله لا كاه فلانا وفلانا أو فلانا نأحنث بكلام الاولين والاخر ولو كلم الاول وحده أو الثاني وحده لم يحنث كذا في الكافي * رجل قال ان خرجت من هذه الدار حتى أ كاه الذي هو فيها فامرأته طالق وليس في الدار رجل فخرج لا يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان في فصل اليمين المؤقتة * قال كلما كلمت واحدة منكن فواحدة منكن سواها حرة ثم كلم الاربع في الصحة فانت قبل البيان عتقت كذا في الكافي * قال لامرأته (٢) اكر اين سخن بافلان كوئي فانت طالق ثم ان المرأة (٣) أن سخن بافلان كفت ولكن بعبارة اخرى كذا في الفتاوى قاضيان في فصل اليمين المؤقتة * قال كلما كلمت بعبارة لم يعرفها فلان فهناك يلزمه الحنث كذا هنا كذا في المحيط * في الحجة ولو حلف أن لا يكلم شيئا أو كلم بعض الجادات والحيوانات التي لا نطق بها لا يحنث ولو كلم الاخرس والاصم يحنث ولو كلم الاطفال ان كانوا يفهمون يحنث وان كانوا لا يفهمون لا يحنث كذا في التتارخانية * سئل شمس الاسلام الاورنجندي عن حلف لا يكلم أحدا فجاء كافر يريد الاسلام قال يبين صفة الاسلام والذي يصير الكافر به مسلما ولا يكلمه فلا يحنث في عينه كذا في المحيط * رجل رأى

١ لا كاهذين الشخصين ٢ ان قلت هذا الكلام لعان ٣ قالت ذلك الكلام لعان ولكن بعبارة لم يعرفها فلان

وجه الله تعالى هذا يشك كل بما اذا أقرض وجلا وشرط في القرض أن يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو أقرض ثم أخر لا يصح أيضا وكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام أنه يفسد البيع أجله الى هذه الاوقات في البيع أو بعده * وعن الشيخ الامام هذا الاراضى الحراجية اذا مات ربها أو عجز أهل القرية عن أداء خراجها فأرادوا تسليمها الى السلطان قال السبيل فيها اجازتها واسمها الخراج من الاجرة فان تعذرت الاجارة جاز للسلطان بيعها فان أراد أن يشتريها لنفسه فلا حوط له أن يبيعها من غيره ثم

اشترى من المشتري * وعنه رحمه الله تعالى اذا وقعت قطرة من الدم أو البول في خل أو زيت لا يجوز بيعه * وعنه رحمه الله تعالى رجل قال لغيره بعث عنك قفيزا من الخنطة التي في هذا الخنف أو من هذا الكدس ثم أعطاه الخنطة من موضع آخر لا يجوز لأن ما سوى النقود يتعين بالتعيين * وعنه رجل أو قد نارا في جطبه ثم باعه قال ان صار فما جاز لان الفهم عين الجرا لا أنه يبرد فيصير فما كان بائعا ما عنده فيجوز وان صار وما لا يجوز لانه باع ما لم يكن عنده * وعنه رجل له أرض (١١٣) فيها قطن قد أدرك بعضه فقال لغيره بعث منك

مائة من من قطن هذه الأرض بكذا درهمًا فقال ينظر ان كان أكثرها مدرجة جاز والا فلا مثل لو كان قطن الأرض ألف من فباع مائة من ان كان الميرك مقدار ستمائة من أو أكثر جاز البيع والا فلا * رجل اشترى ثوبا على أنه أبيض فوجده مصبوغا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى البيع فاسد لانه لا يمكن تسليمه بدون الصبغ وكذا لو اشترى دارا على أنه لا بناء فيها فاذا فيها بناء أو أرض على أنها بيضاء لا تخل فيها فاذا فيها تخل أو باع دارا على أن بناءها من آخر فاذا هو من اللبن كان فاسدا ولو باع دارا على أن فيها بناء ولا بناء فيها أو قال بعوها وسفلها ولا علوها جاز البيع ويخسر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك * وكذا لو باعها باجذاعها أو بابوابها ولا جذع فيها جاز البيع ويخسر المشتري فان كان فيها جذع جاز البيع ولا يخسر المشتري ولو قال بعثكها بما فيها من الاجذاع والابواب وليس فيها شيء جاز البيع ولا خيار للمشتري ولو باع أشجارا على أن الكل مشرف فوجدوا واحدة منها غير مشرفة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فسد البيع لان المشرفة وغير المشرفة جنسان فاذا لم يدخل غير المشرفة في

أمر أنه تكلم أجنيا فغاطبه ذلك فقال لها ان كلمت بعد هذا رجلا أجنيا فانت طالق فكلمت بعد هذا تليد الزوجها ليس من محارمها أو رجلا يسكن في دارها بينهما معرفة الا أنه لا حرمية بينهما وكلمت رجلا من ذوي أرحامها وليس من محارمها تطلق كذا في الظهيرية * اذا حلف لا يكلم رجلا وكلم رجلا وقال عني غيره لا يحنت بخلاف ما اذا حلف لا يكلم الرجل كذا في المحيط اذا حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا يحنت كذا في الحاوي * اذا حلف الرجل لا يكلم صبيًا فكلم شيخا لا يحنت في عينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يكلم رجلا فكلم صبيًا يحنت كذا في الظهيرية * ان كلم امرأة فبعده حر وكلم صبية لم يحنت ولو قال ان تزوج امرأة فتزوج صبية حنت لان الصبا مانع من هجران الكلام فلا تراد الصبية في اليمين المعقودة على الكلام عادة ولا كذلك الزوج كذا في البحر الرائق * اذا حلف الرجل لا يكلم صبيًا ولا يكلم غلاما أو لا يكلم شابا أو لا يكلم كهلا فنقول في الشرع الغلام اسم لمن لم يبلغ فاذا بلغ صار شابا وفي وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشاب من خمسة عشر الى ثلاثين ما لم يغلب عليه الشبه والكهول من ثلاثين الى خمسين والشيخ ما زاد على خمسين فاما ما دون خمسة عشر ليس بشاب وما دون ثلاثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيما بين ذلك يعتبر الشبه في الشعر * وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الشاب من خمسة عشر الى خمسين الا أن يغلب عليه الشبه قبل ذلك والكهول من ثلاثين الى آخر عمره والشيخ ما زاد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى الكهل والشيخ سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا النوازل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى من كان ابن ثلاثين فهو كهل وعنه من كان ابن ثلاثين فصاعدا فهو كهل فاذا بلغ خمسين فهو شيخ وفي نوادر ابن سماعة الكهل من ثلاثين الى أربعين والشيخ من زاد على الخمسين وان لم يشب وان زاد على الأربعين وشبهه أكثر فهو شيخ فان كان السواد أكثر فليس بشيخ وعن محمد رحمه الله تعالى العلامة من كان له أقل من خمس عشرة سنة والشاب والفتى من بلغ خمس عشرة سنة وفوق ذلك والكهل اذا بلغ أربعين وزاد عليه الى ستين الا أن يكون الشيب قد غلب عليه فيكون شيخا وان لم يبلغ الخمسين الا أنه لا يكون كهل حتى يبلغ أربعين ولا شيخا حتى يجاوز الأربعين * واذا حلف لا يكلم يتامى من بني فلان أو حلف لا يكلم أرام بن فلان أو حلف لا يكلم ثيب بن فلان أو حلف لا يكلم أبي بن فلان فنقول اليتيم اسم لمن مات أبوه وهو صغير لم يبلغ بعد فأما بعد البلوغ فلا يسمى يتيما هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله في اللعان حجة والامامة فهي اسم لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقهاز وجهاد دخل بها زوجها ولم يدخل فهذا الاسم لا ينطلق الا على المرأة ولا ينطلق الا على البالغة التي فارقهاز وجهاد ولا ينطلق الا على الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله في اللعان حجة والايام اسم لكل امرأة جومعت بنكاح جائز أو فاسد أو فجور وقد فارق زوجها غنية كانت أو فقيرة صغيرة كانت أو كبيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب واليب اسم لكل امرأة جومعت بحلال أو حرام لها زوج أو ليس لها زوج صغيرة

(١٥ - (التاوى) - ثانی)

العقد والتمن جله فسد العقد كمالو باع مائة شاة الواحدة ولم يبين عن كل واحدة فسد البيع وان بين ثمن كل شجرة وثن كل شاة جاز البيع ويخسر المشتري * رجل اشترى وزنيا في طرفه على أن يزن الطرف فسا ظهر وزنه يسقط حصته من الثمن جاز البيع فلوان المشتري باع السلعة قبل أن يزن الطرف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز بيع المشتري وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز * رجل له جلة مشمش أو تفاح فباع منها بعضها غير ميم قال الفقيه أبو حنيفة رحمه الله تعالى

الشمس والتفاح والخوارزجي اذا كان من متجروا جدهم من العدى المتقارب فاذا باع بعضها غير مشرور وظاهرة غير متطاول ولا يبيع
وان كان ذلك من شجرين فباع منها غير متجور لا يجوز * ولو اشترى عددا من بطيخ أو خيار أو رمان فيه الصغير والكبير بكذا درهم
والجمله أكثر مما باع لا يجوز فان أفرز عددا وعزل ذلك من الجمله وتراضيا جاز البيع ويقع البيع على المعزول عند التراضي وهكذا روى
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل باع منزله (١١٤) التسمية بعد اوقضى القاضي بجواز البيع لا يجوز كالأقضى بجواز بيع

أم الولد * رجل اشترى دهنًا ودفع
القارورة إلى الدهان وقال للدهان
ابعث القارورة إلى منزلي على يد
غلامك فأنكسرت القارورة في
الطريق قال الشيخ الامام أبو
يكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
يملك الدهن من مال البائع وان
ذل الدهان ابعث القارورة على
يد غلامه والمسئلة بحالها يملك على
المشتري * رجل باع جارية
الغير بغير إذن المولى وزوجها
رجل آخر بغير إذن المولى
وأعتقها فضولى فأنكر المولى وقال
أجرت جميع ذلك قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى نفذ العتق وبطل ما سواه
* رجل اشترى منام القانيذ
فوجد المشتري واحدا أسود
ورده على البقال فاعطاه فأنبذ
آخر بغير وزن جاز * وكذا لو
وعد أخرى فردها وأعطاه مكانها
بغير وزن وان رد ثلثا فاعطاه
البقال ثلثا بغير وزن لا يجوز لان
هذا مما يدخل تحت الوزن فلا يجوز
الآن بوزن * قال وفي الخبر اذا
وجد واحد محترقا فرد على الجواز
فاعطاه خبرا آخر لا يجوز لان هذا
مما يدخل تحت الوزن فان خمسة أساتير
وعشرة أساتير ووزن حجر فلا يجوز
فيه المجاوزة * أرض نهارة فباع
الأرض بدون الزرع أو الزرع
بدون الأرض جاز * وكذا لو باع

كانت أو بالغ غنية كانت أو فقيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة في الفصل
السابع والعشرين في معرفة صفات الانسان * ولو قال ان كملت الآن تكلمنى أو الى أن
تكلمنى أو حتى تكلمنى فسلم ما عاينت الخالف في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يحتج في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو خرج الى مكة خلف لا يتكلم معه حتى يرجع
من مكة فرجع من الطريق فسلمه حنت وهو على الرجوع بعد اثباته أن يكون بينهما مرافعة
أو شئ كذا في العتبية * ولو قال رجل لصاحبه عبده حر ان ابتدأت بك كلام أو بتزوج فالتقيا
فسلم كل واحد على صاحبه معا أو تزوجا معا لم يحتج كذا في الكافي * وسقط اليمين عن الخالف
بهذا الكلام حتى لا يحتج أبدا بحكم هذه اليمين لوقوع اليأس عن كلامه بصفة البداءة لان كل
كلام يوجد من الخالف بعد هذا فاعلموا بعد كلام المخوف عليه * اذا قال لامرأته ان ابتدأت بك
بكلام فانت طالق وقالت المرأة ان ابتدأت بك بكلام فغاريق حرة ثم ان الزوج كلمها بعد ذلك
لا يحتج في يمينه ولا تحت في يمينها لانها ما ابتدأت بالكلام وان كانت اليمين منهما مما فيه ينبغي أن
يكلم كل واحد منهما صاحبه معا ولا يحتج واحد منهما وكذلك اذا قال لغيره ان كملت قبيل أن
تكلمنى فعبدى حر والتقيما فسلم كل واحد منهما على صاحبه ونحو ذلك الكلامان معا لا يحتج في يمينه
كذا في المحيط * جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته طالق
ثم تكلم الخالف طلقت امرأته كذا في فتاوى قاضيان * في الخرافة ولو قال من كلم غلام عبدا لله
فكذا واسم الخالف عبدا لله والغلام غلامه فكلمه حنت كذا في الخلاصة * رجل قال والله لأكلم
فلانا أسستغفر الله ان شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستثنى ولا يحتج دياه كذا في
فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال والله لأكلم أحدا الا فلانا أو فلانا فله أن
يكلمهما أو أحدهما كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها
على جميع ما استثنى أو على بعضه * ولو قال لأكلم أحدا الا رجلا بصريا أو رجلا كوفيا فكلم
رجلا كوفيا أو رجلا بصريا أو كليهما لا يحتج في يمينه * وكذلك لو كلم رجلا الكوفة أو رجلا
البصرة أو جميع رجال الكوفة والبصرة لا يحتج في يمينه وكذلك لو قال والله لأكلم أحدا من
الناس الا أحدهذين الرجلين فالمستثنى أحدهما فان كلم أحدهما لا يحتج وان كلمهما لا يحتج
وكذلك اذا قال لأكلم أحدا من الناس الا واحدا من هذين الرجلين ولو قال لأكلم أحدا أبدا الا
أحدا الرجلين كوفيا أو بصريا أو قال لأكلم أحدا أبدا الا واحدا من هذين الرجلين كوفيا
وبصريا فكلم أحدهما أو كليهما لا يحتج في يمينه كذا في المحيط في الفصل التاسع عشر في
اليمين التي تكون بالاستثناء * ولو قال والله لأكلم أحدا الا رجلا أو رجلا من أهل الكوفة فكلم
رجلين من أهل الكوفة لا يحتج ولو قال الا رجلا من أهل الكوفة فكلم الكل لا يحتج كذا في
شرح الجامع الكبير للحصيري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على
بعضه * زيد وعمر وادعيان سب ولا جارية بينهما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رجل ان

كلمت

نصف الأرض بدون الزرع وان باع نصف الزرع لا يجوز الا أن يكون الزرع

بينه وبين الآخر فيبيع الا كان نصيبه من صاحب الأرض جاز وان باع صاحب الأرض نصيبه من الآخر لا يجوز هذا اذا كان البذر من
قبل صاحب الأرض فان كان من قبل الآخر ينبغي أن يجوز * ولو باع نصف الأرض مع نصف الزرع جاز * رجلان بينهما دار فباع
أحدهما نصفها لثالث من بيت معين من تلك الدار ذكر في المنتقى أنه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان شرطه ان يتضرر بذلك عند

الضحية * وكذا الوبايع يكتسب منها من تلك الدار لا يجوز * وإعلان بينهما عشرة أعنام أو عشرة أبواب هريرة فباع أحدهما من ثوب معين من الجنة ذكر في المتن أنه يجوز قال هذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما أرض ونخل فباع أحدهما نصف شجر من رجل لا يجوز كما لو كانت الدارين رجلين فباع أحدهما قطعة بعينها من رجل قبل القسمة لا يجوز في نصيب واحد منهما * وكذلك كانت الدار لرجل فباع نصف بناتها من غير أرض من رجل لا يجوز ولو باع من الشاة المساوغة (١١٥) الأيدي أو الأرجل اختلف المشايخ فيه قال

أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى لا يجوز لأنهما مختلفان في القطع وقال محمد بن سلام رحمه الله تعالى يجوز والصحيح هو الأول * بيع ورق الفرصاد قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز مادام في الزيادة ويجوز بعد التناهي * ولو اشترى رطبة من البقول أو قناء على الساق قال الشيخ الإمام هذا لا يجوز لأنه يتم من أسفله ساعة فساعة كالصوف والوبر والشعر فيختلط المبيع بخير المبيع فلا يجوز واختلف المتأخرون في قوائم الخلاف والعريس قال بعضهم لا يجوز لأنه يزاد ساعة فساعة وقال بعضهم يجوز لأن موضع القطع معلوم عرفاً والقوائم يتم من أعلاها من أسفل * رجل باع الجنين فولدت قبل الافتراق وسلمه إلى المشتري قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى لا يجوز * وكذلك الوبايع الأبق وسلم قبل الافتراق * رجل اشترى عشرة أفقره حنطة بعينها فاستحق منها خمسة قبل القبض بخير المشتري لتفرق الصفقة قبل التمام * مريض باع عيناً من أعيان ماله من وارث بمثل القيمة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الوبايع الصحيح من مورثه الصحيح * رجل

كلمت ابن زيد فامرأته طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمر وفعبده حرف كما هذا الابن حنثاً جميعاً كذا في فتاوى قاضيهان * سئل نجم الدين عن قال ان كلمت فلاناً فهو شريك الكفار فيما قالوا على الله مما لا يليق به فكلّمه ماذا يجب عليه قال كفارة اليمين كذا في الظهيرية في فصل ما يكون بمينا بالعربية * ولو حلف لا يكلم فلاناً فآخيره المحلوف عليه بخبر يسره فقال الحمد لله أو بخبر يسوءه فقال أنا لله لا يحنث هكذا في التتارخانية ناقلاً عن الملقط * ولو قال أجازنا لله وأياك يحنث كذا في الخلاصة * ولو قال ان كلمتك فدخل الدار على حرام وكلام فلان ثم دخل وكلم الآخر حنث بيمين ولو قال وكلام فلان حرام حنث بيمينين كذا في التتارخانية ناقلاً عن جمع الجوامع * ولو قال لامرأته ان كلمت فلانة فانت طالق ثم ان المرأة المحلوف بطلاقها عسلت يومئذ ما بها فقالت لها فلانة امانه مشدى وهي تعلم أنها فلانة أو لم تعلم فقالت ٢ خوب است أو قالت ٣ آرى فهذا كله كلام فطلق كذا في الظهيرية * الاصل أن الكلام والحديث والخطاب على المشافهة كذا في العتبية * قال في الجامع اذا قال الرجل لغيره ان أخبرتني أن فلاناً قد قدم فامرأتى طالق أو قال فعبدي حرفاً خبره بذلك كاذباً حنث في يمينه وعق العبد وهذا بخلاف ما لو قال ان أخبرتني بقدوم فلان فآخيره بذلك كاذباً حنث لا يعتق عبده ولو قال لغيره ان أخبرتني ان امرأتى في الدار فكذا فآخيره بذلك كاذباً حنث ولو قال ان أخبرتني بمكان امرأتى في الدار لا يحنث في يمينه ولو قال ان بشرتني أن فلاناً قد قدم أو قال ان بشرتني بقدوم فلان فكذا فبشره بذلك كاذباً لا يحنث في يمينه ولو قال ان أعلمتني أن فلاناً قد قدم أو قال ان أعلمتني بقدوم فلان فكذا فآخيره بذلك كاذباً لا يحنث وان أخبره بذلك صادقاً ولكن بعدما علم الخالف به لا يحنث أيضاً بخلاف ما لو قال ان أخبرتني فآخيره به بعدما علم الخالف فانه يحنث في يمينه وان عني بقوله أعلمتني أخبرتني حنث الخالف وان كان الاخبار بعدما حصل العلم للخالف بما أخبر به وينبغي أن تصح نيته ديانة وقضاء ولو قال له ان كتبت الى أن فلاناً قد قدم فكذا فكتب اليه بذلك كاذباً يحنث وصل الكتاب اليه أو لم يصل ولو قال ان كتبت الى بقدوم فلان فكذا فكتب اليه كاذباً لا يحنث ولو كتب اليه في هذه الصورة ان فلاناً قد قدم وقد كان فلان قد قدم قبل الكتابة الآن الكتاب لم يعلم بذلك حنث الخالف في يمينه قال في الزيارات اذا حلف الرجل لا يظهر سرف فلان لفلان أبداً فآخيره بكتاب كتبه اليه أو بكلام أو سأله فلان أكان سرف فلان كذا فآشار برأسه أي نعم حنث في يمينه * وكذلك لو حلف لا يفشي سرف فلان الى فلان أو حلف لا يعلم فلاناً بسر فلان أو بمكان فلان أو حلف ليكتن سره أو ليخفيه أو ليستره أو حلف لا يدل على فلان ففعل شيئاً من ذلك حنث في يمينه وان عني في هذه الوجوه كلها الاخبار بالكلام والكتابة والرسالة دون الإشارة ذكر في الكتاب أنه يدين ولم يزد على هذا ولا شك أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق في القضاء وعامة المشايخ على أنه لا يصدق ثم اذا حلف بهذه الأشياء وطلب الحيلة والمخرج عن ذلك فالحيلة أن يقال انما ذكرنا ما كن وأشياء من السر مما ليس بمكان فلان ولا يسره

١ طيب ٢ أو ٣ نعم

اشترى داراً مع بساتينها بالف درهم فاستحق الباء قبل القبض قالوا بخير المشتري ان شاء أخذ الارض بحصتها من الثمن وان شاء ترك وان استحق بعد القبض كان له أن يأخذ الارض بحصتها من الارض ولا خيار له * وكذا اذا اشترى أرضاً مع أشجارها فاستحققت الاشجار قبل القبض بخير المشتري على الوجه الذي ذكرنا وان استحق بعد القبض يأخذها بحصتها من الثمن فليس له أن يردها وان احترقت الاشجار أو قلعها طام قبل القبض بخير المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وليس له أن يأخذ بحصتها من الثمن وبعد

القبض يكون الهالك على المشتري * رجل اشترى ثمرة بشرط أن يقلعها اختلف المشايخ في جواز هذا البيع والصحيح هو الجواز وان اشترى بشرط القلع حاز قيل هذا اذا بين موضع القطع فان لم يبين لا يجوز وفي ظاهر الجواب يجوز وان لم يبين واذا جاز كان له أن يقلعها من الأصل عند البعض وعند بعضهم يتقلعها من وجه الأرض ولا يقلع وان اشترى مطلقا فهي بمنزلة ما لو اشترى بشرط القلع كان له أن يقلعها باصلها وهل يدخل في البيع (١١٦) ماتحت الشجرة من الأرض فيه روايتان والصحيح أنه يدخل كما لو أقر انسان

بشجرة يدخل في الاقرار ماتحتها من الأرض وكذلك في القسمة واذا دخل ماتحتها من الأرض في البيع يدخل مقدار غلظ الشجرة وقت البيع ووقت الاقرار ووقت القسمة حتى لو زاد غلظها بعد ذلك كان لصاحب الأرض أن يأمره بنعت الزيادة ولا يدخل من الأرض ما يتناهي اليه العروق والاغصان وان اشترى شجرة للترك لاجل الثمر جاز وهل يدخل في البيع ماتحت الشجرة من الأرض فهو على الروايتين على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل بعروقها التي تستقر عليها الشجرة لا مقدار طول العروق وان اشترى أرضا دخل في البيع الاشجار المثمرة بغير ذكر واختلقوا في غير المثمرة والصحيح أنها تدخل صغيرا كان أو كبيرا وأما قوائم الخلاف هل تدخل في البيع تبعاً لأصولها اختلفوا فيه قال بعضهم تدخل تبعاً لأصولها والصحيح أنها لا تدخل لأنها بمنزلة الثمر ولا يدخل في بيع الأرض ما على الاشجار من القطن من غير شرط واختلفوا في شجرة القطن والصحيح أنه لا تدخل وأما الكراث وما كان مثله فما كان على ظاهر الأرض لا يدخل في بيع الأرض وأما ما كان مغيباً من الأرض من أصوله اختلفوا فيه والصحيح أنه

فقل لا فاذا تكلمنا بسره أو مكانه فاسكت فاذا فعل ذلك واستدلوا على سره ومكانه لا يحنت في يمينه واذا حلف لا يستخدم فلانة قاوما اليها بخدمة فقد استخدمها والاستخدام بالاشارة متعارف خصوصا من الملوك والا كبر ويستوى ان خدمته فلانة أو لم تخدمه واذا حلف لا يخبر فلانا بسرفلان أو بمكانه ففعل ذلك بكتاب أو رسالة حنت في يمينه وكذلك لو حلف لا يبشر فلانا بكذا ففعل ذلك بكتاب أو رسالة يحنت في يمينه ولو قيل له أكان الامر كذا أفلان في موضع كذا فاما وما برأسه أي نعم فهذا ليس بالخبر ولا بشارة فلا يحنت في يمينه وان عني بالانخبار أو بالبشارة الاشارة بالرأس وغير ذلك صدق ديانة وقضاء واذا حلف لا يقر فلان بمال ففعل له ألف فلان عليك كذا وكذا فاشار برأسه أي نعم لا يحنت في يمينه واذا حلف أن لا يتكلم بسرفلان لا يحنت بالكتاب والرسالة والاشارة ولو قيل له أكان سرفلان كذا أو قيل له أفلان بمكان كذا فقال نعم يحنت في يمينه والجواب في قوله لا يحدث بسرفلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم بسرفلان ولو حلف على هذه الامكان كلها ثم خرس الخالف فصار بحيث لا يقدر على التكلم كانت يمينه على الاشارة والكتابة الا في خصلة واحدة أنه اذا حلف لا يتكلم بسرفلان أو حلف لا يحدث بسرفلان لم يحنت بالاشارة والكتابة وان كانت الاشارة والكتابة بعد الخرس وكل ما ذكرنا أنه يحنت بالاشارة اذا قال أشرت وأنا لا أريد الذي حلفت عليه فان كان جوابا لشيء سئل عنه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وان قال لا أقول لفلان كذا لم يذ كر محذره الله تعالى هذه المسئلة في الجامع ولا في الزيادات وروى عنه في النوادر أنه مثل الخبر والبشارة حتى يحنت بالكتابة والرسالة ولو حلف لا يدعو فلانا فدعاء بكتابة أو رسالة حنت في ظاهر الرواية وروى عن محذره الله تعالى في النوادر أن التبليغ بمنزلة الانخبار يحصل بالكتاب والرسول وكذلك الذي يحصل بالكتاب والرسول ولو قال أي عبيدي بشرفي بكذا فهو حر فبشره ومعاقبوا ولو بشره واحد بعد واحد عتق الاول خاصة ولو أرسل اليه أحدهم رسولاً فان أضاف الرسول الى المرسل عتق ولو أخبره الرسول ولم يضاف الى العبد لم يعتق هكذا في المحيط * ولو قال ان أخبرني أن هذا الخمر ذهب أو هذا الرجل امرأة فآخبره حنت ولو جود الشرط ولو قال ان أعلمني أو شرتني لا يحنت كذا في التارخانية * ولو حلف لا يكتب الى فلان فامر غيره فكتب ففسد روى هشام عن محذره الله تعالى أنه قال سألتني هرون الرشيد عن هذا فقلت ان كان سلطانا فامر بالكتاب ولا يكاد هو يكتب فانه يحنت كذا في البدائع * حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حتى أتى الى آخرها لا يحنت بالاتفاق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه لا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لعدم المرأة وعليه الفتوى ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ سطر من كتاب فلان حنت وفي نصف السطر لا يحنت كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يقرأ سورة فسترل منها حرفا حنت ولو ترك آية طويلة لم يحنت كذا في البدائع * واذا حلف لا يتمثل بشعر فتمثل بنصف البيت لا يحنت وان كان نصف البيت بيتا من شعر آخر لا يحنت وعن محذره الله تعالى في رجل فارسي حلف لا يقرأ سورة الحمد بالعربية

يدخل وأما قوائم الباذنجان قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تدخل في بيع الأرض وقال الشيخ الامام المعروف بنحو اخر زاده يجب أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم القطن * رجل باع أرضا فيها زرع بينه وبين الاكافباعها بنصيبه من الزرع ذكر في المتن أن المشتري ان طلب تسليم المبيع يفسد البيع وان قال أنا أسكت حتى يستعد الزرع فهو جائز ولا يتصدق المشتري بشئ من الزرع لانه زاد في أرضه * وكذا لو باع دارا آجرها من غيره فقال المشتري أما أسكت

فقرأها

سعى ثم الاجارة فهو جائز وان طلب التسليم في الحال فسد العقد * رجل باع أرضا قد آجرها من غيره قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى روى في بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المشتري إذا كان عالما بذلك جاز البيع ولا خيار له وهكذا قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزدي وجعل هذا بمنزلة العيب والجارية التي باعها مولاها وهي في نكاح الغير فعلم المشتري بذلك جاز البيع ولا خيار له وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا خلاف (١١٧) ظاهر الرواية وهكذا قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى اختلفت

الروايات في بيع المرهون والمستاجر * رجل دفع أرضه مزادة ثم باع الأرض بزرعها والزرع بقل ذكر في المنتقى أن المزارع أن أجاز فهو جائز وان أجاز المزارع على أن يكون نصيبه في الأرض على المزارعة فهو فاسد وأشار في الاصل الى أنه اذا باع الأرض مع نصف الزرع لا يجوز * رجل باع أرضا فاستحق منها طائفة معلومة بطريق العامة أو للمقبرة لا يفسد البيع في الباقي لان الوقف والطريق مال متقوم فلا يفسد البيع فيما ضم اليه كولو جمع بين قن ومسدروا بعاها صفة واحدة جاز البيع في القن وان ظهر أن بعض الأرض كان مسجدا ذكر في المنتقى أن المسجد ان كان مسجدا جماعة فسد البيع في الباقي وان كان مسجدا خاص لا يفسد قال ومسجدا لجماعة مساجد جماعات المسلمين * وكذا لو كان المسجد في دار لو أغلق باب الدار يكون للمسجد أهل في الدار يصلون فيها جماعة ولا يمنعون الناس عن الدخول والصلاة معهم فهو مسجدا جماعة ولا يكون محلا للبيع خرابا كان أو عامرا ولو كان لو أغلق باب الدار لا يبقى للمسجد أهل في الدار فليس لهذا حكم المسجد منعوا الناس عن الدخول أو لم يمنعوا وكذا لو باع قرية فيها

فقراها لمن لا يحنث ولو كان رجلا فصحا حنث وفي المنتقى اذا حلف لا يقرأ كتابا فهذا على كتاب يسين في بياض أو غير ذلك وان نوى كتاب الناس في القسوطاس دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرا في الصلاة أو في غيرهما حنث وكذا لو حلف أن لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلاة أو في غير الصلاة حنث وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حنث وان لم ينو ما في سورة النمل أو نوى غيرهما لا يحنث لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك للقراءة وقرائنها على وجه القراءة جائزة كذا في فتاوى قاضيان * واذا حلف على هذا الوجه فالحيلة أن يصلي الفرائض بالجماعة ولا يحنث في عينته فانه ركعة وقضاها يحنث والمرأة اذا حلفت على ذلك تقتدي بزوجه أو بغيره من محارمها كذا في المحيط * وان أراد الوتر في غير رمضان ينبغي أن يقتدي بمن يوتر كيلا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يقرأ القرآن فقرا فافتحة على قصد الشراء والثناء لا يحنث كذا في الظهيرية * ولو قال ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى أن أتصدق بدرهم قال محمد رحمه الله تعالى هذا على جميع القرآن كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال على عمن ان شئت فقال شئت لزمه هذا مثل قوله على عمن ان كلمت فلانا كذا في المحيط * سئل نجم الدين عن حلفه أقرباء امرأته بطلاقها (١) كه بروي جرم نهى و و راجح بزي نهى نكني حلف على ذلك ثم قال لها (٢) خد اداند تا توجه كرد هل تطلق بهذا امرأته فقال لا هكذا في الظهيرية * رجل قال لامرأته (٣) اكر بخانه فلان روى وباوى سخن كويم فانت كذا فلم يذهب الى بيته ولكن كلمه في موضع آخر لا يحنث في عينته ولو قال (٤) اكر بخانه فلان نروم وباوى سخن نكويم فانت طالق وباقي المسئلة بحالها حنث في عينته وطلقت امرأته هكذا حكى فتوى شمس الأئمة الحلواني وفتوى ركن الاسلام على السغدري رحمه الله تعالى كذا في المحيط * رجل حلف فقال لا آمر أنى أمرا (٥) واكر وبرا كرى فرمايم فكذا فبعث عينا الى أخيه على يد رجل فقال قل لا نرى حتى يبيعها ينظر ان قال الرجل لا لاخ قال أخوك بعها وأبأمرك أخوك يحنث * رجل قال لامرأته (٦) اكر امرو زكوي كه فلان با توجه كرده آست فانت طالق فتسكمت على وجهه لا يسمع لا تطلق ولو قال (٧) اكر نكوي بامن امرو زتطلق كذا في الخلاصة * ولو حلف الرجل بطلاق امرأته (٨) كه من عيب تو با كسى نكفته أم وقد كان قال مع امرأته قد كان فلان يشرب الخمر ويبيعها ويفعل أفعالا طائلا تحتها الا أنه الآن تاب وأتاب تطلق امرأته كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يكلم شهرا يقع على ثلاثين يوما بلباها ولو حلف لا يكلم الشهر يقع على بقية الشهر كذا في السراج الوهاج * ولو حلف لا يكلمه السنة يقع

١ ان لا تنسبها الى ذنب ولا تتهمها بشئ ٢ الله يعلم ماذا صنعت ٣ ان ذهبت الى بيت فلان وتكلمت معه ٤ ان لم أذهب الى بيت فلان ولم أتكلم معه ٥ وان أمرته بامر ٦ ان لم تقولى اليوم ماذا فعل معك فلان ٧ ان لم تقولى الى اليوم ٨ لم أتفوه بعيبك لاحد

مسجد قديم ولم يستثن المسجد فهو فاسد * وفي الفتاوى رجل باع كرما وفيه مسجد قديم ولم يستثن المسجد قالوا ان كان المسجد عامرا فسد البيع وان كان خرابا لا يفسد لان العلماء اختلفوا في المسجد الذي خرب ما حوله واستغنى الناس عن الصلاة فيه قال بعضهم يبقى مسجدا * وقال بعضهم يعود الى ملك الباني أو الى ملك وارثه ولا يبقى مسجدا وكان هذا المسجد بمنزلة المذبح * وعن غيرهم باع قرية ولم يستثن المقبرة والمسجد فسد البيع من غير تفصيل * رجل باع أرضا فآجر المشتري بعد ذلك أنها مسجدا أو مقبرة أو قرأتها طريق لعامة

المسلمين فانفذ القاضي عليه امراره بمحض من خاصه فيه للعامه وسلم الى الذي خاصه ثم اراد المشتري ان يرجع بالثمن على بائعه لا اقام بيعة
على ذلك ولم يحضر الذي خاصه فيه للعامه ذكر في المنتقى ان فيه قياسا واستحسانا في القياس يقبل البيعة كما واشترى عبدا ثم اقرانه حرقا نفذ
القاضي عليه امراره ثم خاصه البائع واقام البيعة انه حرق الاصل والعبد بمحمد الحريه فانه يقبل بيعة المشتري ويرجع بالثمن على بائعه
فكذلك هذا وفي الاستحسان فرق بين (١١٨) هذا وبين الارض فانه في الارض اذا اقر المشتري انهما مقبرة او طريق او مسجد وانفذ

القاضي امراره ثم اقام البيعة على ذلك بمحض من البائع ليرجع عليه بالثمن لا يقبل بيعة الابحضر من خاصه فيه للعامه فتسكون البيعة بيعة من خاصه فيه للعامه * رجل باع دارا او ارضا ثم ادعى انه باعها هو ووقف اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا تسمع دعواه كمالو باع شيئا ثم ادعى انه اغيره وباعه بغير امر صاحبه فانه لا تسمع دعواه وما ذكر في المنتقى اذا اقر ان ما اشتراه مقبرة او مسجد او طريق للمسلمين وانفذ القاضي امراره عليه ثم اقام البيعة على ذلك ليرجع بالثمن على بائعه قال لا يقبل الابحضر من خاصه فيه للعامه اشارة الى هذا القول * رجل قال لغيره بعثك هذا البيت وما اخلق عليه بابه لم يكن للمشتري شيء من المتاع الذي كان في البيت وانما يقع هذا على حقوق البيت وكذا لو قال بعثك هذا بما فيه من شيء فلهذا الاول سواء وان قال بعثك هذا البيت على ما فيه من المتاع فهو جائز ويدخل فيه ما في البيت من المتاع * رجل اشترى دجاجة بيضة ولم يقبض الدجاجة حتى باضت خمس بيضات قال ان كان اشترى بيضة بغير عينها فانه يقسم البيضة التي هي ثمن على قيمة الدجاجة وعلى قيمة خمس بيضات معها فاذا اصاب الدجاجة من الثمن

على بقية السنة كذا في البدائع * حلف لا يكلمه شهر افه من حسين حلف وكذا لو قال ان تركت كلامه شهر افانه يتناول شهر من حين حلف كذا في الكافي * ولو قال لا اكلم اشهر ايقع على ثلاثة اشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * ولو حلف لا يكلمه الشهر وهو على عشرة اشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الجواب عنه في الجمع والسنين كذا في الهداية * ولو قال لا اكلمك سنين فهو على ثلاث سنين في قواهم جميعا كذا في البدائع * من حلف لا يكلمه حيننا او زمانا او الحين او الزمان فهو على ستة اشهر في النفي وكذا في الاثبات نحو لاصوم من حيننا او الحين او الزمان او زمانا كل هذا اذ لم ينو مقدارا معيننا من الزمان فان نوى مقدارا صدق وكذلك الدهر عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعني المنكر ينصرف الى ستة اشهر اذ لم تكن له نية في مقدار من الزمان فان كانت عمل بها اتفاقا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الدهر لا أدري ماهو وهذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح كذا في فتح القدير * وأما المعروف بالالف واللام فيراد به الابد بالاجماع كذا في التبيين * ولو حلف لا يكلم الاماين او الأزمنة فهو على عشر مرات ستة اشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك ستون شهرا كذا في السراج الوهاج * ولو قال دهور ايقع على ثلاث مرات ستة اشهر على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * ولو حلف لا يكلمه العمر يقع على جميع عمره عند عدم النية ولو قال عمر ابي يوسف رحمه الله تعالى في رواية على ستة اشهر كالحين وهو الاظهر ولو حلف لا يكلمه حقبيا يقع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج * في الاصل اول الشهر قبل أن يمضي اصفه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لو قال لا اكلم فلانا آخر يوم من اول الشهر واول يوم من آخر الشهر يتناول الخامس عشر والسادس عشر وكذا في الخلاصة * وعن ابن مقاتل فحين حلف لا يكلم أمه ثلاث سنين والحلف بالطلاق قال ينبغي أن يرسل اليها يطلب منها أن ترضى عنه وتجعله في حل كذا في الحارثي * في فتاوى النسفي لو قال ان كلمت فلانا (١) خدائي را بر من يكساله ووزعه مع الهاء لا يلزمه شيء ان كلمه ولو قال يكسال بدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة * في التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فحين قال لا اكلم اليوم سنة أو شهرا فعليه أن يدع الكلام في ذلك اليوم كلما دوى الشهر أو السنة كذا في التناوختانية * رجل حلف أن لا يكلم فلانا عامنا هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى قاضخان * في مجموع التناوختانية اذا قال لامرأته ان كلمتك الى سنة فانت طالق اذهبي يا عدوة الله طلقت كذا في المحيط * في المنتقى لو قال والله لا اكلمك شهرا بعد شهر فهو بمنزلة قوله شهرين وكذلك اذا قال والله لا اكلمك ستة بعد سنة فهو بمنزلة قوله سنتين ولو قال والله لا اكلمك شهرا بعد هذا الشهر فله آيب يكلمه في هذا الشهر كذا في الذخيرة * في الجامع اذا قال والله لا اكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه في أوله وقدم فلان في آخر ذلك اليوم حنث في نفسه ولو قدم فلان في أول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعامة المشايخ على أنه لا يحنث كذا في

(١) فله على صوم سنة

ياخذ الدجاجة بحصتها و. اصاب البيض يأخذ حصة ما يصاب البيض يعني يسلم له ذلك ويتصدق ببقية المحيط البيض وان كان اشترى الدجاجة بيضة بعينها والمسئلة بحالها سلم له كل ذلك * وكذا لو اشترى نخلا بعد من رطب بغير عينه ولم يقبض النخل حتى حلت رطب فان الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب الحادث يسلم له من الرطب الحادث قدر ما يصيبه من الثمن ويتصدق بالزيادة * وان كان اشترى النخل برطب بعينه فهو جائز ولا يتصدق بشيء اذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز * وان باع من

الشريك جاز ولو كان في قبضه أحد من نصيبه من أحد شر تكيه لا يجوز وان باع منهما جاز * ولا يجوز بيع القاضي مال اليتيم من نفسه ولا يبيع ماله من اليتيم لان يبيع القاضي قضاءه وانه لا يصلح قاضياً في حق نفسه ولهذا الزوج اليتيم من نفسه لا يجوز * ولو كان القاضي اشترى مال اليتيم من الوصي أو باع ماله من اليتيم وقبل الوصي جاز وان كان الوصي وصي من جهة القاضي * ولا يجوز البيع والقسمة على الذي يحسن ويغنيق وعلى المبرسم والمغمى عليه الا اذا كان العاقد (١١٩) وكيله في افاقته لان هذه العوارض بمنزلة النوم

للحق الحكم * رجل باع مائة من من حليج هذا القطن لا يجوز * ولو كانت الخنطة في سبيلها قبيحاً جاز ولا يصح بيع النسوة قداماً * ولو باع حب قطن بعينه جاز كذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى * ولو اشترى البسدر الذي في جوف البطيخ لا يجوز وان رضى صاحب البطيخ بان يقطع البطيخ * ولو ذبح شاة يباع كرشها قبل السلخ جاز وكان تالي البائع اخراجه وتسليمه الى المشتري والمشتري خيار الرقبة * الحاجة ابتاعت لأولوة فباعها حبة مع اللواؤة التي ابتاعت فسد البيع وان كان المشتري رأى اللواؤة تحسب ابتاعت ولو كانت الحاجة مبيعة فباع اللواؤة التي في بطنها جاز ولا خيار للمشتري ان كان رآها الا اذا تغيرت وان لم يكن المشتري وأى اللواؤة فله الخيار اذا رآها * ولو اشترى أولوة في صدف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع وله الخيار ان رآها وقال محمد بن حنبل رحمه الله تعالى لا يجوز وعليه الفتوى * ولو اشترى سمكة فوجد في بطنها لواؤة ان كانت اللواؤة في الصدف كانت للمشتري لان الصدف يكون غداء للسمك وكل ما كان غداء للمشتري ان يكون للمشتري وان لم تكن اللواؤة في الصدف كانت للبائع وتكون في بطن السمكة فوجد في بطنها لواؤة كانت للبائع وترد عليه * رجل باع داراً على أن البائع فيها طرييقاً من هذا الموضع الى باب الدار يكون فاسداً وكذا لو شرط الطرييق لاجنبي وبين موضع وطوله وعرضه كان فاسداً * ولو قال أبيعك هذا الدار الا طرييقاً من هذا الموضع الى باب الدار ووصف الطرييق والعرض جاز البيع شرط الطرييق لنفسه أو لغيره لان الاستثناء يكمل بالباقي بعد الثمن فيكون جميع الثمن بمقابلته الغير المستثنى فلا يقيده البيع أمافي الاول جعل

المحيط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال لأكرم فلان في الشهر الذي قبل قدوم فلان فكلمه في أول الشهر وقدم فلان لتنام الشهر حنت في عينه * ولو قال والله لأكرمك شهراً قبل قدوم فلان وكلمه بعد الميعاد ثم قدم فلان بعد خمسة أيام لا يحنت في عينه كذا في المحيط * ولو قال والله لأكرمك شهراً الا يوماً وغدير يوم فانه على ما نوى وان لم تكن له نية فله أن يتحرى أي يوم شاء لانه استثنى يوماً منكراً * ولو قال الانقصان يوم فهذا على تسعة وعشرين يوماً لان نقصان الشيء لا يكون الا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الاستثناء من الميعاد الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة * في آخر أيمان القدوري اذا حلف لا يكلم فلاناً وفلاناً هذه السنة الا يوماً فان جمع كلامهما في يوم لم يحنت ولو كلم أحدهما في يوم والاخر في يوم حنت ولو كلم أحدهما في كلمهما في يوم لم يحنت ولو استثنى يوماً معرفاً فكلم أحدهما فيه والاخر في الغد لم يحنت ولو حلف لا يكلمهما شهراً الا يوماً فان نوى يوماً بعينه فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على أي يوم شاء كذا في المحيط * ولو قال يوم أكرم فلاناً فان طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلم ليلاً ونهاراً حنت فان نوى النهار خاصة يصدق قضاءه كذا في الكافي * وان قال ليس له أكرم فلاناً أوليلة يقدم فلان فان طالق فكلمه نهاراً أو قدم نهاراً لا تطلق لان الليلة في اللغة اسم لسواد الليل ولا عرف هنا بصرف اللفظ عن مقتضاها لغة حتى لو ذكر الياالي جلت على الوقت المطلق لانهم تعارفوا استعمالها في الوقت المطلق كذا في البدائع * ولو قال ان كلمت فلاناً فان طالق الا ان يقدم فلان أو حتى يقدم فلان أو الا ان ياذن فلان فكلمه قبل القدوم أو قبل الاذن حنت ولو كلمه بعد القدوم أو الاذن لا يحنت وكذا لو قال أنت طالق ان كلمت فلاناً الا ان يقدم فلان وان مات فلان سقط الميعاد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو حلف لا يكلم رجلاً يوماً بعينه كانت عينه على ذلك اليوم لا يسأله معه كذا في شرح الطحاوي * ان حلف لا يكلمه الايام فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو حلف لا يكلمه أياماً ذكر في الجامع أنه على ثلاثة أيام ولم يدكر فيه الخلاف وهو الصحيح ولو حلف لا يكلمه أياماً كثيرة فهو على عشرة أيام في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * ولو قال كل يوم أكرمك فعلى كذا وكلمه في يومين حنت في يومين ولو قال كل يومين حنت مرة كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يكلم فلاناً أيامه هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لأكرمك أيامه فهو على العمر كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال لأكرمك اليوم عشرة أيام وهو في يوم السبت فهذا على سبتين لانه لا يدور في عشرة أيام أكثر من سبت واحد وكذا لو قال لأكرمك يوم السبت يومين كان على سبتين لان السبت لا يكون يومين ولا يدور سبتان في يومين فعلم أن المراد به مرتان وكذلك لو قال لأكرمك يوم السبت ثلاثة أيام كان كلها يوم السبت لما بينا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت في الميعاد ما يقع على الا بدوما يقع على الساعة * ولو قال لأكرمك يوماً سنة أو سنة يوماً فان نوى يوماً بعينه فعلى ذلك اليوم في جميع السنة وان لم ينو شيئاً فعلى يوم في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حنت

تكن اللواؤة في الصدف ما لم تكون للبائع وتكون في بطن السمكة فوجد في بطنها لواؤة كانت للبائع وترد عليه * رجل باع داراً على أن البائع فيها طرييقاً من هذا الموضع الى باب الدار يكون فاسداً وكذا لو شرط الطرييق لاجنبي وبين موضع وطوله وعرضه كان فاسداً * ولو قال أبيعك هذا الدار الا طرييقاً من هذا الموضع الى باب الدار ووصف الطرييق والعرض جاز البيع شرط الطرييق لنفسه أو لغيره لان الاستثناء يكمل بالباقي بعد الثمن فيكون جميع الثمن بمقابلته الغير المستثنى فلا يقيده البيع أمافي الاول جعل

كذا في العتابة * ولو قال لأ كلكم يوماً أولاً كلكم يوم السبت يوماً فله أن يجعله أي يوم شاء
كذا في البدائع * ولو حلف لا يكلم فلاناً إلى عشرة أيام كان اليوم العادة مرداً خلافاً لليمين كذا
في فتاوى قاضخان * ولو قال لأ كلمه اليوم أو غداً فكلّمه اليوم أو غداً حنث ولو قال لا ركن
كلامه اليوم أو غداً فترك كلامه اليوم وروى بطلت اليمين في الغد كذا في العتابة * ولو قال والله
لأ كلمه اليوم ولا غداً فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا تدخل الليلة التي بينهما في اليمين كذا
في البدائع * لا يكلمه اليوم وغداً وبعد غد فهذا على كلام واحد ليلاً كان أو نهاراً ولو قال في اليوم
وفي غد وفي بعد غد لا يحنث حتى يكلمه كل يوم سمياً ولو كلمه ليلاً لا يحنث في يمينه كذا في الوجيز
للكردري * عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لأ كلم فلاناً يوماً بين يومين ولا نية له فهو زاعج نية قوله
والله لأ كلمه يوماً كذا في المحيط * ولو قال في الليل لأ كلمه يوماً فله أن يمتنع ذلك الوقت إلى أن تغيب
الشمس كذا في العتابة * ولو كلمه بعد اليمين قبل طلوع الفجر فالصح أنه يحنث كذا في المحيط
* ولو قال في النهار لأ كلمه ليلة فنحن حلف إلى أن يطلع الفجر كذا في العتابة * ولو حلف في
بعض النهار لا يكلمه يوماً فاليمين على بقية اليوم واليلة المستقبلة إلى مثل تلك الساعة التي حلف فيها
من الغد وكذا إذا حلف ليلاً لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة إلى أن يحكي عمثها من الليلة المقبلة
فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك كذا في البدائع * ولو قال والله لأ كلكم يوماً يوماً فلهذا أو ما لو قال
لأ كلكم يومين سواء تدخل فيهما الليلة المتخللة ولو قال لأ كلكم يوماً يوماً يومين تنقضي اليمين ببعض
اليوم الثالث ولو قال لأ كلكم يوماً ولا يومين فهو ذاع على يومين إن كلمه في اليوم الثالث لم يحنث
* وفي المنتقى إذا قال في نصف الليل أو يومه والله لأ كلكم ليلتين يترك كلامه إلى تلك الساعة من
بعد الغد وإذا حلف لا يكلم فلاناً ثلاثين يوماً كان الحلف ليلاً ترك كلامه من تلك الساعة إلى أن
تغيب الشمس من اليوم الثلاثين كذا في المحيط * ولو قال في بعض اليوم والله لأ كلمه اليوم
فهو على باقي اليوم ولو حلف ليلاً أن لا يكلمه هذا اليوم فإنه يحنث بالكلام في تلك الليلة إلى أن
تغيب الشمس من الغد كذا في فتاوى قاضخان * ولو حلف نهاراً لا يكلم هذه الليلة لم يدخل ما بقي
من اليوم في يمينه إنما الحلف على الليل خاصة * ذكر في المنتقى إذا قال في أول الليل لأ كلم اليوم
ولا نية له فهذا باطل ولو قال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل * إذا حلف وقال والله
لا كلمن فلاناً أحد يومى أو قال لا أخرجن أحد يومى أو أحد اليومين أو أحد أيامى فهذا على أقل من
عشرة أيام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كلمه أو خرج قبل مضي العشرة ليلاً ونهاراً في يمينه
وإن لم يكلمه أو لم يخرج حتى مضت العشرة يحنث في يمينه ولو قال أحد يومى هذين فهذا على يومه ذلك
وعلى الغد كذا في المحيط * ولو حلف لأ كلمه ثلاثة أيام الا هذا اليوم وما خلا هذا اليوم فهو
على يومين بعده ولو غير هذا اليوم أو سوى فهو على ثلاثة بعده كذا في العتابة * في العمون إذا
حلف لا يكلم فلاناً ما دام في هذه الدار فخرج بمناعه وأثانته ثم عاد وكلم لا يحنث كذا في المحيط في
الفصل الرابع في اليمين إذا جعل لها غاية * وكذا لو قال ما كان فيها فلان كذا في الإيضاح * ولو

وان ولدت عند البائع أخذ الولد قسمه
يكون لاحدهما حايه وللاخر اصله
وللاخر البناء بجاز كذلك * ولو اشترى
البائع ثيابا فالكل لصاحب البدن لان البائع

وان ولدت عند البائع أخذ الولد قسطا من الثمن * وجلان اشترى سيفا محلي وتواضع على أن
يكون لاحدهما حايه وللاخر اصله كان السيف المحلي بينهما وان الخاتم مع الفص كذلك * ولو اشترى ادا را على أن لاحدهما الارض
وللاخر البناء جاز كذلك * ولو اشترى بغير او تواضع على أن لاحدهما رأسه وجلده وقوائمه وللاخر يده تواضع على ذلك ولم يبد
للبيع شيئا فالكل لصاحب البدن لان البدن أصل وغيره بمنزلة التبعية ولو تواضع على أن لاحدهما رأسه وجلده وقوائمه وللاخر لجه فهو

مجلس القضاء فان أقر بالبيع عنه
القاضي كتب القاضي له مجبلا
ويشهد عليه * رجل اصطاد
صمكة ثم ألقاها في حظيرة وباعها
ان أم كن أخذها من غير صيد جاز
البيع والافسلا وان باع طيرا له
يطير في الهواء ان كان ذاجناح
يعود الى بيته ويقدر على أخذه من
غير تكلف جاز بيعه والافسلا *
باع المعصوب من غير الغاصب ان
كان الغاصب جاحدا يدعى أنه له
ولم يكن للمعصوب منه بينة لا يجوز
بيعه وان كان له بينة جاز بيعه *
ولا يجوز بيع الا بق الا اذا ماعه
ممن في يده واختلفت الروايات
في بيع المرهون والمستأجر
والصحيح أنه موقوف وليس للبائع
أن ينقسم * رجل باع ذراعا
من تراب هذه الارض ليحفرها
المشتري جاز وهي مسائل بيع
السكر دار * رجل أمر رجلا
ليحمل ترابا من منزله ويرميه فعمله
المأمور وباعه جاز البيع للامر
ويكون الثمن للامر لانه لما
رضى برميته كان أرضى ببيعه
وكذلك قشور الرمان والبطيخ
* جبل فيه كبريت أو ملح فحمل
رجل من ذلك شيئا أو جل شيئا من
أحجاره وباع ان كان الجبل مباحا
جاز بيعه وكذلك الفستق والخطب
لانه ملكه بالاحراز فيملك بيعه *
رجل استرى تراب الصواغين

(۱) ما لم يقع التلج

(۱۶ - (العنای) - نای)

به سوى الاكل يكره عند البعض * ولا يجوز بيع لحم الملائكة كل لحم ولا بيع جلده ان كانت ميتة وان كانت مذبوحة فباع لحمه او جلده
جاز لانه يطهر بالذكاة حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده ويجوز الصلاة معه هو المختار ويباح الانتفاع به بان ياكل سورا وما أشبه ذلك الا
الخنزير فانه لا يجوز بيع لحمه ولا بيع شعره ولا الانتفاع بلحمه وان كان مذبوحا * وفي بعض الروايات انه لا يجوز بيع لحم السباع والكلب
وذلك تخويل على انه اذا لم يكن مذبوحا أو ذلك (١٢٢) قول بعض المشايخ * ولا بأس ببيع عظم الفيل وعظم كل شيء الاعظام الا آدمي

والخمر يرفاهه لا يجوز بيعه * رجل
اشترى من رجل دجاجة تساوي
عشر بيضات بخمس بيضات بعينها فلم
يقبض الدجاجة حتى باضت عند
البائع خمس بيضات فان المشتري
يدفع الثمن ويأخذ الدجاجة مع
البيضات الحادثة ولا يتصدق بشئ
لانه لو اشترى دجاجة وخمس بيضات
بعينها جاز البيع كولو باع بيضة
ببيضتين وان كان المشتري اشترى
الدجاجة بخمس بيضات بعينها
فان المشتري يتصدق بالفصل على
ما قلنا وان كان البائع استهلك
البيضات الحادثة فان المشتري
يأخذ الدجاجة ثلاث بيضات وثلاث
بيضات لانه لما باضت خمس بيضات
واستهلك البائع البيضات الحادثة
وصارت البيضات مقصودة
بالاستهلاك فاذا كانت قيمة الدجاجة
عشر بيضات يقسم الثمن على
الدجاجة والبيضات المستهلكة اثلاثا
فيكون ثلثي الثمن وذلك ثلاث
بيضات وثلاث بيضات ثمن الدجاجة
والباقي ثمن البيضات فتسقط حصة
البيضات من الثمن ولا يفرق في
هذا بين ما اذا كان ثمن الدجاجة
خمس بيضات بعينها أو بعين غيرها *
رجل اشترى طعاما بائنا لا يعرف
قدره قالوا لا يجوز بيعه لانه ليس
بمكايلة ولا بمجازفة * ولا يجوز
بيع مسيل الماء وهبته ولا بيع
الطريق بدون الاوض وكذلك

كأنت فلانا فكل مملوك أملكه يوم الجمعة أو يوم الخميس فهو على ما علمته في اليومين جميعا كذا في المحيط في الفصل الخامس في الايمان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع فيها التخيير * ولو قال لا يكلمه جمعة ولانية له فهو على أيام الجمعة ولو قال جمعيتين فهو على أيام الجمعتين ولو قال ثلاث جمع فعليه ان يستكمل أحد عشر من يومين يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضخان * اذا قال والله لأأكلمك الجمع فلا أن يكلمه في غير يوم الجمعة كما لو قال لأأكلمك الاثنين خمسة أو الاثنين هذا اذا لم تكن له نية وان نوى أيام الجمعة يعني الاسبوع فهو على ما نوي كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ذكر في الجامع اذا قال والله لأأكلمك الجمعة فلا أن يكلمه في غير يوم الجمعة لان يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص فصار كما لو قال لأأكلمك يوم الجمعة وكذا لو قال جعله أن يكلمه في غير يوم الجمعة ثم اذا قال والله لأأكلمك جمعا فهو على ثلاث جمع كذا في السدائع * ولو حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان نوى شيئا من الاوقات من الواحد الى العشرة من الساعات أو من الايام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوي وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم واحد ولو قال لأأكلمه الى كذا كذا ان نوى شيئا من الساعات أو من الشهور فهو على أحد عشر يوما ونوي وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وابله ولو قال لأأكلم الى كذا وكذا ان نوى شيئا مما ذكرنا ينصرف الى أحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلته كذا في فتاوى قاضخان في الفصل التاسع عشر في الايمان التي تكون مع الاستثناء * اذا حلف لا يكلم فلانا أبدا أو ولم يقبل أبدا فهو على الابد في أي وقت كلمه حنث وان نوى شيئا دون شيء فان نوى يوما أو يومين أو ثلاثة أو نوى بلدا أو منزلا وما أشبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * اذا حلف لا يكلم فلانا أبدا وكلمه بعد ما مات لا يحنث في عيئه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين * ولو قال لا اكلمه مليا أو طويلا ان نوى شيئا فهو على ما نوي وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال لأأكلمك قريبا فهو على أقل من شهر بيوم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يحنث عن غيره بخلافه وان نوى أكثر من شهر ذكر في ايمان الاصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يدين في القضاء ولو قال الى بعيد فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في النواذر المنسوب الى المعلى اذا قال سريعا فهو على شهر غير يوم اذا لم تكن له نية وان كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال عاجلا فهو على أقل من شهر ولو قال آجلا فهو على شهر فصاعدا ولو قال بضعة عشر يوما فهو على ثلاثة عشر وفي جامع الجوامع وان نوى أكثر الى تسعة عشر صدق كذا في التتارخاية * ان قال لأأكلم مولاه موليان أعلى وأسفل ولانية له حنث أيهما كلم وكذلك لو قال لأأكلم جد لوله جدان من قبل أبيه وأمه كذا في المبسوط * في المنتقى لو قال لا أخبر لأأكلمك قريبا من سنة لا يكلمه ستة أشهر ويوما كذا في الخلاصة * رجل قال لا أخبر يا فلان والله لأأكلمك عشرة أيام والله لأأكلمك تسعة أيام والله لأأكلمك ثمانية أيام فقد حنث مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كلمه في الثمانية الايام حنث أيضا وان قال والله لأأكلمك ثمانية أيام والله

بيع الشرب وقال مشايخ النج وجهه الله تعالى بيع الشرب جائز * ولا يجوز بيع الدهن في السمسم لا ولا بيع العير في العنب (فصل في الشروط المفسدة) رجل باع عبدا على أن لا يبيعه المشتري أو لا يهبه أو لا يتصدق به كان باسدا وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى جاز البيع ونفسه الشروط وقال ابن شبرمة رحمه الله تعالى يجوز البيع والشرط * ولو باع عبدا بشرط أن يعتقه لم يجوز عبدا وان اشترى على هذا الشرط واعتقه يستأب البيع جائزا وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ثمة * ولو

وأن اشترى بارية على أن يطلها أولاً يطلها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يفسد البيع فيهما وقال محمد بن عيسى رحمه الله تعالى جاز البيع قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن باع بشرط الوطء حاز وإن باع بشرط ترك الوطء لا يجوز * وأن باع عبداً على أن يطعمه المشتري جاز وإن باع على أن يطعمه خبيصاً أو لما كان فاسداً * ولو باع بارية على أن (١٢٣) يستولدها المشتري أو باع عبداً على أن يدبره كان فاسداً وكذا لو باع شيئاً على أن يهبه المشتري أو يتصدق عليه أو يبيع منه شيئاً أو يقرضه كان فاسداً * ولو باع على أن يقرض فلاناً الاجنبي كان جائزاً * ولو باع على أن يعطيه المشتري بالثمن رهناً كان الرهن مجهولاً كان فاسداً وإن كان معلوماً وأعطاه الرهن في مجلس جازاً مستحسناً * ولو باع على أن يعطيه بالثمن كميلاً فإن كان الكفيل غائباً عن المجلس وكفل حين علم أولم يكفل كان فاسداً وإن كان الكفيل حاضراً في المجلس أو كان غائباً عن المجلس وحضر قبل الافتراق وكفل جازاً مستحسناً * ولو باع على أن يحيل البائع أحداً بالثمن على المشتري فسد البيع قياساً واستحساناً ولو باع على أن يحيل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياساً وجزاء استحساناً رجل باع لؤلؤة على أنها وزن مثقالاً فوجدها أكثر من المشتري لأن الوزن فيها بضره التبعض وصف وهو بمنزلة الذرعان في الثوب فسلم الزيادة للمشتري كما لو باع ثوباً على أنه عشرة أذرع فوجدته أكثر * ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لأن الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز * رجل باع عبداً

لأ كملت تسعة أيام والله لا أكمل عشرة فقد حنث مرتين وعليه اليمين الثالثة أن كلف في العشرة الأيام حنث أيضاً كذا في المبسوط قال محمد بن عيسى رحمه الله تعالى رجل قال كما كملت فلاناً يوماً فقلت على أن أتصدق بدرهم كما كملت فلاناً يومين فقلت على أن أتصدق بدرهمين كما كملت فلاناً ثلاثة أيام فقلت على أن أتصدق بثلاثة دراهم كما كملت فلاناً أربعة أيام فقلت على أن أتصدق بأربعة دراهم كما كملت فلاناً خمسة أيام فقلت على أن أتصدق بخمسة دراهم ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق وبثلاثين درهماً ولو كلمه في اليوم الأول أو غيره من الأيام مرتين يلزمه ثلاثون درهماً ولو قال في كل يوم أكلم فيه فلاناً فقلت على أن أتصدق بدرهم كل يومين أكلم فيه فلاناً فقلت على أن أتصدق بدرهمين حتى قال ذلك إلى خمسة أيام ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان وعشرون درهماً لأنه عقد خمسة أيمان وجعل جزاء اليمين الأولى التصديق بدرهم وجزاء اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب لكل يمين مدة وسعت الفقهاء كل مدة دوراً فمدة اليمين الأولى يوم يدور ويتحدد في كل يوم ودور اليمين الثانية يومان فيتحدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة أيام ودور اليمين الرابعة أربعة أيام ودور اليمين الخامسة خمسة أيام ولا يحنث في كل دور إلا مرة واحدة لأنه عقد بكلمة كل وأنها لا توجب التكرار إذا التكرار قضية عموم الفعل لا قضية عموم الوقت فكل يوم وجد بعد اليمين فهو جميع مدة اليمين الأولى وبعض مدة سائر الأيمان فإذا كلمه في اليوم الرابع فاليوم الدور الرابع من اليمين الأولى وهو بعينه ثممة الدور الثاني من اليمين الثانية وهو بعينه اليوم الأول من الدور الثاني لليمين الثالثة وهو بعينه ثممة الدور الأول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الأول لليمين الخامسة ولم يحنث في هذه الأدوار أصلاً والشرط الواحد يصلح شرطاً لايمان فيحنث في الأيمان كلها فيلزمه باليمين الأولى درهم وبالثانية درهماً وبالثالثة ثلاثة دراهم وبالرابعة أربعة دراهم وبالخامسة خمسة دراهم وبالثانية عشرة دراهم فإذا كلمه في اليوم الخامس حنث في اليمين الأولى والثانية والرابعة ولا يحنث في الثالثة والخامسة لأن اليوم الخامس الدور الخامس لليمين الأولى ولم يحنث في هذا الدور فيحنث في اليوم الأول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يحنث فيه واليوم الأول من الدور الثاني لليمين الرابعة ولم يحنث فيه فيحنث في اليوم سبعة أخرى فيصير اثنين وعشرين ولا يحنث في الثالثة والخامسة لأنه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين الثالثة وقد حنث فيه وتمتة الدور الأول لليمين الخامسة وقد حنث فيه فلا يحنث ثانياً فالخامس أن تجرد الدور وعدمه لا أثر له في الكلام في المرة الأولى حتى أو كلمه بعد هذه الأيمان في أي يوم كلمه في عمره يلزمه خمسة عشر درهماً وانما آثره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كلمه في اليوم الأول والثاني يلزمه بالكلام الأول خمسة عشر درهماً والثاني درهم لا غير لأنه لم يتحدد الدور اليمين الأولى ولو كلمه في اليوم الأول والثالث ولم يكلمه في اليوم الثاني أو كلمه في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالأول خمسة عشر ولم يلزمه بالثاني الاثلاثة دراهم لأنه لم يتحدد الدور اليمين الأولى والثانية هذا إذا لم يحاط به أما إذا خاطبه بأن قال كلما كملت يوماً فقلت على أن أتصدق بدرهم كلما كملت يومين فقلت على أن أتصدق

على أنه جازاً أو كاتب حر البيع لأنه شرط وصفاً مرغوباً يعرف وجوده * ولو باع بارية على أنه يرى من الحبل حاز ولو باع على أنها حامل تكافؤ فيه قال الفقيه أبو جعفر كان الشرط من قبيل البائع حاز لأنه براءة عن العيب وإن كان الشرط من قبل المشتري لا يجوز لأن الشرط إذا كان من قبل المشتري كانت الزيادة مقصودة وانما هي موهومة فيفسد البيع كما لو شرط الحبل في البهائم وهكذا روى هشام عن محمد بن عيسى رحمه الله تعالى قال البيهقي رحمه الله تعالى في بيع بئر أو شاة أو غيرها يحتاج إلى الظاهر وهذا إذا قال البيهقي رحمه الله تعالى

وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا اشترى بارية على أنها حامل فاذا هي ليست بحامل كان البيع لازماً وليس للمشتري أن يردّها ووجه ما قلنا أن الحبل في الجوارى عيب عند الناس فكان شرط الحبل بمنزلة البراءة عن العيب فيجوز البيع في الصحيح من الجواب حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الجوارى لأجل الأولاد كان فاسداً * ولو اشترى بارية على أنها معنيسة جازاً ببيع لان ما شرط عيب في الجوارى * روى أن رجلاً جاء الى (١٢٤) محمد رحمه الله تعالى ببجارية وقال اني اشتريتها على أن تغني كذا كذا لو ما فاذا هي لا تغني شيئاً قال محمد رحمه الله تعالى قم فان البيع قد لزمك انما أخبرك عن عيبها ولهذا لو استهلك على رجل بارية مغنية يضمن قيمتها مغنية * ولو باع بارية على أنها ذات لبن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن المصل رحمه الله تعالى لا يجوز البيع * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز البيع لانه شرط الصناعة فيجوز كذا واشترى عبد على أنه خباز أو كاتب وأكثر المشايخ على هذا * ولو اشترى بارية للظفورة على أنها حامل لم يجز البيع لما قلنا * رجل باع داراً على أن يسكنها البائع شهراً أو دابة على أن يركبها البائع يوماً كان فاسداً * ولو اشترى شاة أو بقرة على أنها تحلب كذا ففسد البيع وان اشترى على أنها حلو - روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه جاز * وهكذا ذكر الطحاوي وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز البيع وهكذا ذكر الكرخي واليه مال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * ولو اشترى فرساً على أنه هملاج جاز البيع لان الهملاج لا يصير غير هملاج فيجوز كذا واشترى عبداً على أنه خباز أو كاتب * باع

بدرهمين الى خمسة يلزمه عشرون درهماً لان الجزاء في اليمين الاولى التصديق بدرهم وشرطه الكلام معه وباليمين الثانية كلم معه فيلزمه جزاؤه وهو درهم وبقيت اليمين منعقدة بحالها لانها عقدت بكلمة كلما وانعقدت اليمين الثانية فاذا خاطبه باليمين الثالثة وجد شرط انحلال اليمينين فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان وبقيت اليمينان منعقدتين وانعقدت الثالثة فلما خاطبه باليمين الرابعة وجد شرط انحلال الايمان فأنحلت الايمان كلها فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبقيت الايمان منعقدة بحالها وانعقدت الرابعة فلما خاطبه باليمين الخامسة أنحلت الايمان كلها فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة وطلته عشرون ولا يحنث في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كاهه بعد اليمين الخامسة يحنث في الايمان كاهاً فيلزمه خمسة وثلاثون درهماً ولو قال كل يوم أكلمك فيه فله على أن أتصدق بدرهم هكذا الى خمسة أيام وسكت فعليه عشرة دراهم ولو كاهه في اليوم الثامن يلزمه ستة أخرى ولو كاهه في الثالث يلزمه ثلاثة دراهم ولو كاهه في اليوم الرابع يلزمه أربعة دراهم ولو كاهه في اليوم الخامس وجب عليه سبعة دراهم ولو كاهه في اليوم الاول بعد الايمان يلزمه خمسة دراهم باليمين انما منة لا غير كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب من الايمان التي يوجب بها الرجل على نفسه الصدقة والله تعالى أعلم بالصواب

(الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتق)

لو قال أول عبد أشترى به فهو حر فالاول الواحد المفرد الذي ليس قبله غيره فاذا اشترى مدعيه عبداً عتق ولو اشترى عبداً ونصف عبد عتق العبد الكامل ولو اشترى عبدين لم يعتق واحد منهما وما يشترى بعدهما لا يعتق أيضاً ولو قال آخر عبد أشترى به فهو حر فالآخر اسم لمنفرد تأخر عن غيره في الزمان وانما يثبت هذا الاسم موت الخالف فاذا اشترى عبداً ثم مات الخالف عتق الآخر واختلموا في وقت العتق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يثبت العتق مستنداً الى حين الشراء حتى انه يعتبر من جميع المال اذا كان الشراء في الصحة ولو قال أوسط عبد أشترى به فهو حر فالأوسط اسم للفرد المختل بين العبد من المتساويين وهذا انما يعرف أيضاً بموت الخالف فمقبول اذا مات الخالف فان كان الذين اشترى هم شفعاء لم يكن فيهم الاوسط وان كانوا خساء أو سباعاً أو أشبه ذلك كان الاوسط الفرد المختل بين الشفعين وكل من حصل منهم في النصف الاول خرج من أن يكون أوسط كذا في الابضاع * ولو قال أول عبد أملكه أو قال أول عبد أشترى به وحده فهو حر ملك عبدين ثم عبداً عتق الثالث ولو قال أول عبد أملكه واحداً لا يعتق الثالث الا اذا عني وحده كذا في الكافي * ولو قال أول عبد أشترى به بالدنانير فهو حر فاشترى عبداً بالدراهم أو بالعروض ثم اشترى عبداً بالدنانير فانه يعتق وكذلك لو قال أول عبد أشترى به أسود فهو حر فاشترى عبداً بياضاً ثم أسود فانه يعتق كذا في البحر الرائق * ولو قال كل عبد بشرني بولادة فلانة فهو حر فبشره ثلاثة متفرقين عتق الاول بخلاف ما اذا بشره معاً يجب يعتق الجميع قال الحاكم الشهيد وان قال عتيت واحداً لم يدين

حيواناً واستثنى ما في يطنها فسد البيع لا الجدين لا يجوز افراده بالعقد فلا يصح استثنائه * ولو اشترى بارية ثمنها على أن البائع لم يكن وطنها فزم البيع ولا يكون للمشتري أن يردّها * ولو باع حارية على أنها ماولت فظهر أنها كانت ماولت كان له أن يردّها * باع عبداً على أن يسلمه البائع الى المشتري قبل نقد الثمن كان فاسداً واختلفوا في العلة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن مؤجلاً فاذا شرط مالا يفتني فيه البيع فسد

ليبيع وقال محمد رحمه الله تعالى انما يجوز البيع لانه تضمن ارجاء مجهول لا حتى لو سمي الوقت الذي يشتم فيه البيع جاز * وبطل باع شيئا قال بعث منك بكذا على ان اسقط من ثمنه كذا جاز البيع ولو قال على ان اذهب الثمن ثمنه كذا لا يجوز لان الحط يلحق باصل العقد فيبقى العقد سار واه المخطوط ولا كذلك الهبة ولو قال بعث منك بكذا على ان حططت عنك كذا او على ان وهبت لك كذا جاز البيع لان الهبة قبل لوجوب حط وفي الوجه الاول شرط الهبة بعد الوجوب * باع عبدا على (١٢٥) ان يؤدي اليه الثمن في بلد آخر ففسد البيع

لانه شرط ارجاء مجهول هذا اذا كان الثمن حالا فان باع بالف الى شهر على ان يؤدي الثمن اليه في بلد آخر جاز البيع بالف الى شهر ويبطل شرط الايقاع في بلد آخر لانه باع بالف الى اجل معلوم وانما ذكر الايقاع في بلد آخر لتعيين مكان الايقاع وتعيين مكان الايقاع لما لاجل له ولا مؤ لا يصح وان كان شيئا له حمل ومويرة يصح تعيين مكان الايقاع ويجوز البيع ايضا * وجر اشترى شيئا على ان يجعله البائع الى منزل المشتري قالوا ان قال ذلك بالعربية لا يجوز البيع وان قال بالفارسية جاز لان في العربية يفرق بين الحل والايقاع وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط الحل بمنزلة شرط الايقاع * اشترى حطبا في قرية شراء محججا وقال موصولا بالبيع واجله الى منزلي جاز البيع لان هذه مشورة وليس بشرط ارشاء حمل وان شاء لم يحمل * باع خفاه خرق على ان يحرقه البائع جاز كما لو اشترى نعل على ان يحرقه البائع كذا لو اشترى من خلقاني ثوبا به خرق على ان يحيطه البائع ويجعل عليه الرقعة جاز ولو اشترى كرا باس على ان يقطعه البائع فيصا ويحيطه لا يجوز لانه لا يعرف فيه بخلاف ما تقدم * رجل باع أرضا على ان المشتري ان أحدث فيها حدا

في القضاء وأما بينه وبين الله عز وجل فيسعه ان يختار منهم واحدا فيمضي عتقه ويمسك البقية كذا في غاية البيان * ولو قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعبدته حر ثم حلف ان لا يطلق أولا يعتق ثم دخل الدار لا يحث في اليمين الثانية وطلقت وعتق * ولو حلف لا يطلق أولا يعتق ثم قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعبدته حر ودخل حنث في اليمينين ولو قال لامرأته طلق نفسك أو قال لعبدته أعتق نفسك أو وكل رجلا بذلك ثم حلف ان لا يطلق أولا يعتق ثم فعل العبد والمرأة والوكيل حنث ولو قال أنت طالق ان شئت أو أنت حر ان شئت ثم حلف ان لا يطلق أولا يعتق فشاءت المرأة والعبد لا يحث كذا في الكافي في المتفرقات * من حلف لا يتزوج أولا يطلق أولا يعتق فوكل بذلك حنث ولو قال عنت أن لا أتكام به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية * ولو قال عبده حر ان دخلت هذه الدار فقال الآخر على مثل ذلك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني لم يعتق عبده ولو قال الاول لله على عتق نسمة ان دخلت فقال الثاني فعلى مثل ذلك ان دخلت لزم الاول والثاني كذا في الايضاح * ولو قال عبده حر ان كان في البيت الارحس حل فاذا في البيت رجل وصبي أو رجل وامرأة حنث * ولو كان رجل ودابة أو متاع لم يحث * ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا فيه دابة غير الشاة حنث * ولو قال ان كان في البيت الاثوب حنث بانسان ودار وآنية كذا في الكافي في المتفرقات * من قال كل مملوك لي حر يعتق أمهات أولاده ومديره وعبيده ويدخل الاماء والذكور ولونوى الذكور فقط صدق دياه لا قضاء ولونوى السود دون غيرهم لا يصدق قضاء ولا دياه ولونوى النساء وحدهن لا يصدق دياه لا قضاء ولو قال لم أنو المديرين في رواية يصدق دياه لا قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء ولا دياه كذا في فتح القدير * ويدخل تحته عبد الرهن والوديع والابق والمغصوب والمسلم والكافر ولا يدخل فيه المكاتب الا ان يعتبه وان عني المكاتبين عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد الذي أعتق بعضه ويدخل عبده المأذون سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما عبيد عبده المأذون اذا لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى ان نواهم عتقوا ولا يدخل فيه مملوك بينه وبين أجنبي كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان بعض المملوك لا يسمى مملوكا حقيقة وان نواهم عتق استحسانا * وهل يدخل فيه الحمل ان كانت أمه في ملكه يدخل ويعتق بعته وان كان في ملكه حمل دون الامهات ان كان موصى له بالحمل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب العتاق * رجل حلف ان لا يكاتب عبده فكاتبه غيره بغير أمره فجاز الحالف حنث في عتقه كما يحث بالتوكيل * رجل حلف ان لا يعتق عبده فادى العبد مكاتبته فعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين حث الحالف وان كانت قبل اليمين لا يحث كذا في فتاوى قاضخان في فصل اليمين على التزويج * من قال ان تسريت جارية فهي حرة فتسري جارية كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية فتسراها لم تعتق كذا في الهداية * ولو قال ان تسريت أمة فانت طالق أو عبدي حر فتسري من في ملكه أو من اشترى بعد التعليق فانها تطلق ويعتق العبد ولو قال لامة ان تسريت بك فعبدي حر فاشترى بها فتسري بها عتق عبده الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يعتق من اشترى عبده كذا

ثم استحقها انسان كان البائع ضامنا ما أحدثه المشتري كان البيع فاسدا لان المشتري انما يرجع على البائع عند الاستحقاق بما أحدثه المشتري اذا كان الحديث زيادة كالبناء والغرس والزرع ونحو ذلك أما اذا كان نقصا كالخمر ونحوه لا يرجع به على البائع فاذا شرط الرجوع مطلقا كان فاسدا * رجل اشترى من رجل سكنى كالمبائع في خانوت رجل آخر مر كبا يمكنه نزع من غيره ضرر وبقا أخبره البائع أن أجرة الخانوت ستة دراهم ثم ظهر أن الأجرة كانت عشرة دراهم لزم البيع ولصاحب الخانوت أن يكلفه ما ترى يرفع السكنى من

اجابوا به منعه وانما هو الذي يصير ذلك * رجل باع دارا وسقط البيع في بيعه فباعها بغيره فباعها بغيره
 الفناء فلا يملك المشتري * باع أرضا على أن فيها كذا كذا نخلة فوجدها المشتري ناقصة جازا البيع ويخير المشتري أن شاء أخذها بجميع
 الثمن وأن شاء ترك لأن الشجر يدخل في بيع الأرض فباعتها لا يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على أن فيها كذا كذا نخلة
 فوجدها المشتري ناقصة جازا البيع ويخير (١٢٦) المشتري على هذا الوجه ولو باع أرضا على أن فيها كذا كذا نخلة عليها ثمارها

فباع الكل بثمنها وكان فيها نخلة غير مثمرة ففسد البيع لأن الثمر له قسط من الثمن فان كانت الواحدة غير مثمرة لم يدخل المعلوم في البيع وصارت حصة الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء العقد في الباقي بثمن مجهول فيفسد البيع كما لو باع شاة مذبوحة فاذا رجلها من الفخذ مقطوعة ففسد البيع لأن الفخذ له قسط من الثمن فاذا لم تجب حصة الفخذ من الثمن صارت الباقي مجهولة ولا يفسد البيع * باع ثوبا على أنه صبوغ بالعصر فاذا هو أبيض جازا البيع ويخير المشتري كما لو باع دارا على أن فيها بناء فاذا لا بناء فيها جازا البيع ويخير المشتري بخلاف ما لو اشترى ثوبا على أنه أبيض فاذا هو مصبوغ بالعصر كان فاسدا لأن الصبغ لم يدخل في البيع فلا يسلمه البائع مع الصبغ فيقعان في المازعة فيفسد البيع كما لو باع دارا على أن لا بناء فيها فاذا فيها بناء يفسد البيع لأنه يقضى إلى المازعة لما قلنا وكذلك لو باع ثوبا على أنه مصبوغ بالعصر فاذا هو مصبوغ بالزعفران ففسد البيع * اذا اشترى كرا باسا على أن سده ألف فاذا هو ألف ومائة سلم الذوب للمشتري لأن هذا زيادة وصف بمنزلة زيادة الذرعان ولو اشترى على أنه سداسي فاذا هو خماسي خير المشتري أن

في البحر الرائق * واذا قال لامته اذا باعك فلان فانت حرة فباعها من فلان ثم اشترها منه لم تعتق لأن الشرط بيع فلان اياها وبيع فلان من الخالف سبب لزوال ملكه فاما وقوع الملك للخالف فيشرائه لا يبيع فلان وان قال ان وهبك فلان لي فانت حرة فوهبها وهو قابض لها اعتقت وكذلك قوله اذا باعك فلان مني فانت حرة كذا في المبسوط * رجل قال لغيره ان بعث اليك فلم تأتني فعبدي حر فبعث اليه فأتاه ثم بعث اليه ثانيا فلم يأت به حنت ولا تبطل اليمين بالبر حتى يحنت مرة فحينئذ تبطل اليمين وكذا لو قال ان بعث الي فلم آتك ولو قال ان أتيتني فلم آتتك أو قال ان زرتني فلم أزرك فهو على الأبد * رجل قال لامرأته ان لم تطلق نفسك فعبدي حر قال أبو يوسف وجه الله تعالى هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت وكذا لو قال لغيره ان لم تبع عبدي هذا فعبدي الاخر هذا حر فهو اذن له في البيع وهو على الأبد ولو قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فعبدي حر فهو على أن يتزوج قبل الدخول وان قال فلم أتزوج فهو على أن يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم أتزوج فهو على الأبد بعد الدخول * رجل قيل له تزوج فلابد فقال ان تزوجت أبدا فعبدي حر فتزوج غيرة فلانة حنت * رجل قال ان تركت أن أس السماء فعبدي حر لا يحنت * رجل قال عبدي حر ان لم أمس السماء حنت من ساعته كذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يكون اليمين على الفور أو على الأبد والله أعلم بالصواب

(الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك)

لو حلف لا يشتري أو لا يبيع أو لا يؤجر فوكل من فعل ذلك لم يحنت الآن ينوي أن لا يامرغ به فحينئذ شدد الامر على نفسه بيمينته أو يكون الخالف ممن لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يحنت بالتفويض فان كان يباشر تارة ويفوض أخرى يعتبر الغالب كذا في الكافي * ولو حلف لا يبيع ولا يشتري يحنت بالناسد قبل القبض والذي فيه الخيار للبائع أو لا يشتري بالبيع بطريق الفضول وبالهمة بشرط العوض عند التقابض ولا يحنت بالبيع الباطل وبيع المدير وأم الولد والمكاتب وكذا بالاقالة بعد البيع أما لو تباعا بلفظ الاقالة ابتداء فحينئذ لا يحنت بالرد بالعيب بالتراضي ولا يحنت بدون قبول المشتري كذا في العتايية * من حلف لا يبيع فباع الفضولي ماله فجاز لا يحنت الآن يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه كذا في العتايية الصعري * ولو حلف لا يشتري فاشترى شيئا من الفضولي أو انخرى يحنت كذا في شرح التحصيل الجامع الكبير * سئل أبو بكر عن حلف أن يبيع عبده فسرقة منه قال لا يحنت ما لم يستيقن بموته كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا قال ان لم أبع هذا العبد فكذا فعنتق العبد أو دبره حنت في يمينه ولو كانت هذه المقالة للجارية وبقي المسئلة بحالها فالصحيح أنه يحنت كذا في التتارخانية * قال لامته ان لم أبعك فانت حرة فاستولدها اعتقت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه قال نصير يهب نصفه ويبيع نصفه فلا يحنت * سئل الشيخ الامام الرازي رحمه الله تعالى عن حلف لبييع جاريتته ولا يوقت حتى ولدت منه فقال لا يحنت المولى استحسانا

وسئل

شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك لأن هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فلا يفسد البيع وانما

يخير لانه وجد دون ما شرط ولو اشترى ثوبا على أنه وداري فاذا هو زنجي بطل البيع لأن الجنس مختلف فيبطل البيع كما لو اشترى ثوبا على أنه هروي فاذا هو مروي ولو باع ثوبا على أنه خرفا فاذا هو ليمته خرو سدها قطن جازا البيع لأن السدي تبع للعملة * ولو اشترى جوا على أن فيه خمسين ثوبا على كل ثوب كذا في جوده أكثر لا يسلم الزيادة لأنه لا يشتري فان غلب البائع قالوا يعزل المشتري من ذلك ما يراه يستعمل

الباقى وهذا استحسان الخطب **مدرجته** تعالى **نظر المشتري** * **اشترى** على **بما على** أن البائع لثمنه من الثمن وتفاضلوا **المشتري** ينظر اليه فظهر أنه لثمنه بنصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري لأن هذا مما يعرف بالعيان فإذا عاينه انتفى الغرر وهو كالأشترى صابوناً على أنه متخذ من كذا حرة من الدهن ثم ظهر أنه اتخذ من أقل من ذلك والمشتري كان ينظر إلى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قيصاً على أنه اتخذ من عشرة أذرع وهو ينظر إليه فإذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار (١٢٧) للمشتري لما قلنا ولو باع من آخر برسمها

فوزنه البائع على المشتري فذهب به المشتري ثم جاء بعد مدة وقال وبخذه ناقصاً إن كان يعلم أنه انتقص من الهواء لاشئ على البائع وكذا لو كان النقصان بما يجرى بين الوزنين وإن لم يكن النقصان من الهواء ولا يجري بين الوزنين فإن لم يكن المشتري أقر أنه قبض كذا من ناقصه أن يمنع حصة النقصان من الثمن إن كان لم ينقصه الثمن وإن كان نقده رجع عليه بذلك القدر وإن كان المشتري أقر أنه قبض كذا من ناقصه قال وجدته أقبل من ذلك فليس له أن يمنع من البائع شيئاً من الثمن ولا يسترده * رجل باع حجاباً من طعام ثم ظهر النصف تبناً فإنه يأخذ بنصف الثمن لأن الحب مما يقدر به الخطة فكان بائعاً حنطة مقدرة فإذا لم يجد البعض رجع بحصته من الثمن وهذا بخلاف ما لو اشترى بئراً من حنطة على أنه عشرة أذرع فوجده أقل يخبر المشتري إن شاء أخذ بجميع الثمن وإن شاء ترك وكذا لو اشترى حنطة مجموعة في بيت فوجد تحته دكاناً فإنه يخبر المشتري بالبئر لأن البيت والبئر مما لا يقدر به الخطة فكان الداخل في البيع ما كان موجوداً وانما يخبر لمكان القدر * اشترى سمكة على أنها عشرة أوطال فوزنها البائع على المشتري ثم وجد المشتري في بطنها

* وسئل أبو نصر الدوسي عن قال لماربته أن لم أبعك إلى شهر فانت حرة ثم ظهر به ما حبل منه قال يحل له أن يطاها بعد الشهر إذا جاءت بالولد أقل من ستة أشهر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حنف ولا يحل له أن يطاها بعد الشهر وإذا جاءت به لا أكثر من ستة أشهر لا يحل له أن يطاها بعد الشهر إجماعاً كذا في الحاوي * رجل قال والله لا يبيعن أم ولد فلان أو قال والله لا يبيعن هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسدان باعهما بيعاً فاسداً وفي يمينه كذا في فتاوى قاضخان * لو أن رجلاً قال إن بعت هذا المملوك من زيد فهو حر فقال زيد قد أجرت ذلك أو وضيت ثم اشترى لم يعتق ولو قال إن اشترى زيد مني هذا العبد فهو حر قال زيد نعم ثم اشتراه عتق عليه العبد كذا في الإيضاح * روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال والله لا أبيعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس أخذ كذا في البدائع * ولو حلف لا يبيعه بعشرة إلا بأكثر أو بزيادة فباعه بأحد عشر لا يحنث ولو باعه بعشرة يحنث وكذا لو باعه بتسعة ودينار في القياس يحنث وفي الاستحسان لا يحنث ولو قال المشتري عبده حر إن اشتراه بعشرة حتى ينقصه إن اشتراه بعشرة يحنث وإن اشتراه بأحد عشر يحنث أيضاً وإن اشتراه بتسعة لم يحنث وإن اشتراه بتسعة ودينار لم يحنث قبل هذا جواب القياس أما على جواب الاستحسان فيحنث * ولو قال عبده حر إن اشتراه بعشرة إلا بأقل أو بالنقص فاشتراه بعشرة أو بأكثر يحنث وإن اشتراه بتسعة ودينار أو بتسعة وثوب فالقياس أن لا يحنث وفي الاستحسان يحنث ولو قال البائع لا أبيعك بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة ودينار فيمينه خمسة لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للمصيرى في باب الحنث في اليمين في التساوم في الزيادة والنقصان * رجل حلف أن لا يبيع داره فأعطاه امرأته في صداقها حذر قال الصدر الشهيد هذا إذا تزوجها بالبراهم ثم أعطاه الدار عوضاً عن تلك البراهم أما إذا تزوجها على الدار لم يحنث كذا في الخلاصة * حلف لا يبيع هذا الفرس فأخذ رجل ذلك الفرس وأعطاه بدله ورضي صاحب الفرس بذلك لا يحنث وعليه الفتوى كذا في جواهر الإخلاطى * اشترى بالتعاطى ثم حلف أنه ما اشترى أجاب الإمام علم الهدى المأثور يدي أنه لا يحنث واختاره طهیر الدين * وكذا لو باع بالتعاطى ثم حلف أنه لم يبع لا يحنث وكذا روى عن الإمام الثاني وقال الإمام الفضلي لا يحل لمن علم أنه كان بالتعاطى أن يشهد على البيع بل يشهد على التعاطى كذا في الوكيل الكردى * الأصل أن من عقد يمينه على فعل في محل وذكر اللام ينظر إن ذكر اللام مقرر ونائب الفعل فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى إذا فعل الخالف ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه حنث سواء فعل بأمره أو بغير أمره وسواء كان الفعل مما تجرى فيه الوكالة أو لا تجرى * وإن ذكر اللام مقرر ونائب الفعل إن كان فعلاً تجرى فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل فيه بعهدته ما لحقه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه فيمينه على الوكالة والامر حتى إذا فعل ذلك الفعل في محله بأمر المحلوف عليه يحنث سواء كان محل العمل ملك المحلوف عليه أو ملك غيره وإن كان فعلاً لا تجرى فيه الوكالة أصلاً كالأكل

فرا وزن ثلاثة أوطال قالو يخبر المشتري إن شاء أخذها بجميع الثمن وإن شاء ترك ويكون نقصان الوزن فيه بمنزلة العيب فيخبر كما لو اشترى ربا على أنه عشرة أذرع فإذا هو تسعة يخبر المشتري إن شاء أخذ به بجميع الثمن وإن شاء ترك فإن كان المشتري شوهاها قبل أن يعلم ذلك تقوم السمكة عشرة أوطال وتقوم سبعة أوطال فيرجع بحصة النقصان من الثمن * ولو اشترى ثياباً على أنها زخم دار خالصة فقبطها كسرهما فلم يكن كذلك كان له أن يردّها لأن فوات الشرط بمنزلة العيب ولو اشترى كتاباً على أنه كتاب النكاح بن ثأيف فجدد رحمه الله تعالى

هذه في كتاب الطلاق أو كتاب النكاح لأن ما ينفق من ثمنه الله تعالى بل من ثمنه الله أو الحسن بن زياد الواسطي
 البيهقي لأن الكتاب هو السواد على البيضاء وذلك جنس واحد وانما يختلف أنواعه واختلاف النوع لا يمنع الخوازم * ولو اشترى شاة
 على أن يأنجه فذاهي معرزا البيهقي ويخير المشتري لأنهما جنس واحد ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر في الزكاة * ولو اشترى بهيمة
 على أنه خراسي فلم يجده خراسيا كان له أن (١٢٨) يردده كالأشترى عبدا على أنه سباز أو كاتب فوجده غير خباز * ولو اشترى بذر

الفليق على أنه مروزي والمشتري
 لا يعرف ذلك فلما خرج الدود ظهر
 أنه غير مروزي وبين المروزي
 وغير المروزي تفاوت فاحش كان على
 البائع رد الثمن إن كان قبض من
 المشتري وعلى المشتري رد مثل ما قبض
 وهو كالأشترى بذرا البطيخ فزرعه
 فوجده بذرا القماء كان على البائع
 رد الثمن وعلى المشتري رد مثل
 ما قبض * ولو اشترى أرض خراج
 على أن يخرجها على البائع أبدا
 ثم باعها لغيره ففسد
 البيع كالأشترى على أن يقضي
 لما اشترى دين البائع وإن شرط
 الخراج على البائع فإن كان ما شرط
 على البائع شيئا من خراج هذه
 الأرض فكذلك الخوازم وإن كان
 الزم شرط على البائع زيادة على
 خراج الأصل جاز البيع كالأشترى
 بشرط على المشتري أن يتحمل
 القلم * ولو اشترى أرضا على أن
 يخرجها ثلاثة دراهم فظهر أن
 خرجها أربعة دراهم فهو على
 وجهين أحدهما أن تظهر الزيادة
 على ما شرط والثاني أن باع على
 أن يخرجها أربعة فذا هو ثلاثة
 كما مر في ذلك قال بعضهم يفسد
 العقد في الوجهين جميعا سواء ظهر
 خراجها أقل مما شرط أو أكثر من
 غير تفصيل وقال بعضهم إن ظهر
 أقل مما شرط لا يفسد به العقد
 وإن ظهر أكثر مما شرط يفسد

والشرب أو تحرى فيه الوكالة لأنه ليس فيه حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل كالضرب
 ونحوه فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه
 يحنث في يمينه فعل بأمرة أو بغير أمرة ولو فعل ذلك الفعل في ملك غير المحلوف عليه يحنث وإن فعل
 ذلك الفعل بأمرة المحلوف عليه ذال محمد رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغيره إن بعث لك ثوبا فعبدى
 حر ولا ينية له فدفع المحلوف عليه ثوبا إلى رجل وأمره أن يدفعه إلى الخائف ليبيعه فجاء المتوسط
 بالثوب إلى الخائف وقال بيع هذا الثوب لفلان يعني المحلوف عليه أو قال بيع هذا الثوب ولم يقل
 لفلان الآن الخائف يعلم أنه رسول المحلوف عليه فباع يحنث في يمينه ولو قال المتوسط هذا الثوب
 لي أو قال بعه ولم يعلم الخائف أنه رسول المحلوف عليه فباع لا يحنث وأما إذا قال إن بعث ثوبا لك وباقى
 المسئلة بمحاله يحنث على كل حال سواء قال له المتوسط بعه لفلان أو قال بعه لي أو قال بعه ولم يزد
 عليه إذا كان الثوب مملوكا للمحلوف عليه فإن قوى في الفصل الأول أن يبيع ثوبا هو ملك المحلوف
 عليه وقوى في الفصل الثاني أن يبيع بأمرة المحلوف عليه فهو على ما قوى فيما بينه وبين الله تعالى إلا
 أن في الفصل الأول يصدق القاضي وفي الفصل الثاني لا يصدق كذا في الذخيرة في الفصل التاسع
 عشر * في المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حلف لا يبيع لفلان ثوبا ثم باع الخائف ثوبا
 للمحلوف عليه فجاز المحلوف عليه البيع يحنث ولو باعه الخائف لنفسه لا للمحلوف عليه لا يحنث
 كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث فيما ينفعه الرجل لصاحبه أو لغيره * ولو
 حلف لا يبيع لفلان شيئا من متاعه فباع وسادة فيها صوف المحلوف عليه لم يحنث كذا في العناية
 * إذا ساوم الرجل رجلا بعد فساد البائع ألفا وسأله المشتري بخمسمائة فقال البائع هو حر إن
 حططت عنك من ألف شيئا ثم قال بعد ذلك بعتك بخمسمائة فقبل المشتري البيع أو لم يقبل حنث
 البائع وعتق العبد ولو كان البائع قاله - المساومة أن حططت من ثمنه شيئا فهو حر وباقى
 المسألة بمحاله لا يعتق العبد ولو حط من ثمنه شيئا بعد ذلك انحلت اليمين ولكن لا يعتق العبد لأنه
 زائل عنه لكنه حتى لو كان المطلق طلاق امرأته أو عتق عبدا آخر تلقى المرأة ويعتق العبد
 وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل قبض الثمن أو بعده حنث في يمينه ولو حط
 عنه جميع الثمن أو وهب منه جميع الثمن لا يحنث ولو أبرأه عن بعض الثمن إن كان قبل
 قبض الثمن حنث في يمينه وإن كان بعد قبض الثمن لا يحنث في يمينه كذا في المحيط * قال محمد
 رحمه الله تعالى رجل ساوم رجلا ثوبا فأبى البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده
 حر إن اشترته باثني عشر فاشترته بثلاثة عشر أو باثني عشر ودينار أو باثني عشر وثوب حنث في
 يمينه ولو اشترته باحد عشر ودينار أو باحد عشر وثوب لم يحنث ولو قال البائع عبده حر إن باعه
 بعشرة فباعه باحد عشر أو بعشرة ودينار أو بتسعة ودينار لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير
 للعصيري في باب الحنث في اليمين في المساومة في الزيادة والنقصان * باع شيئا بدراهم ثم حلف أنه
 لا يأخذ منه فأخذها حنث كذا في الوجيز لكردي في الشراء * ولو حلف لا يبيع هذا من

أحد

المقداد لم يكن تلك الأرض طاقة لذلك الخراج وقال بعضهم إن كان خراجها أكثر مما شرط فإن

كان المشرط يعلم بذلك ففسد البيع كالأشترى أن يكون بعض الخراج على البائع وذلك مفسد للبيع وإن لم يكن المشتري عالما بذلك جاز
 البيع والمشتري الخيار إن شاء أمسكها بخرائجها وإن شاء ردها له إذا لم يعلم بذلك فإن أن خراجها أقل ولا يكون في هذا شرط بعض الخراج
 على البائع وأما إذا باعها على أن يخرجها أربعة وخراجها ثلاثة دراهم والمشتري يعلم أن خراجها ثلاثة دراهم ففسد البيع لأنه شرط أن

يكون على المشتري خراج أرض أخرى للبائع من حيث المعنى فيفسد البيع وإن لم يكن المشتري عالمًا بذلك جاز البيع ولا يخبر المشتري * ولو باع أرضاً ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرطاً في البيع جاز البيع ثم ينظر إن كان خراجها أكثر من ما يعد ذلك عيباً في الناس بخبر المشتري بسبب العيب وإن لم يكن كذلك فلا خياره * رجل باع أرضاً على أنها غير خراجية وهي خراجية فسد البيع على قياس ما تقدم ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن علم المشتري أنها أرض خراج فسد البيع (١٢٩) وإن لم يكن عالمًا بذلك جاز البيع ويخبر * باع حانو تاعلى أن غلته عشرين درهماً

فأذا هي خمسة عشر إن أراد بذلك أن غلته فيما مضى كانت عشرين جاز البيع لأن ما مضى لا يعتبر وإن أراد بذلك أن غلته فيما يستقبل عشرين فسد البيع لأن الشرط موهوم فيفسد كإلو باع حيواناً على أنها كل يوم تحلب كذا وإن لم يبين مراده فسد البيع لأن الناس يريدون بهذه الغلة فيما يستقبل * اشترى أرضاً على أن البائع يتحمل خراجها فقبطها المشتري فأخذها الشفيع بالشفعة على ظن أن البيع بهذا الشرط جائز ثم ظهر أنه كان فاسداً قال القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى البيع بهذا الشرط فاسد وفي البيع الفاسد لا يثبت للشفيع حق الشفعة إلام يبطل حق البائع في الاسترداد فإن كان الشفيع أخذها بتراضيها كان ذلك بيعاً مبتدأ وإن شرطاً في الأخذ بالشفعة أن يتحمل البائع خراجها كان للشفيع أن يردوا إلا فلا * اشترى قلنسوة على أن حشوها قطن ففتقها المشتري فوجد الحشوصوفاً اختلفوا فيه قال بعضهم يفسد البيع فيردها المشتري ويرد معها نقصان الفتق وقال بعضهم يجوز البيع ويرجع بالنقصان لأن الحشوصوف وتغير التبغ لا يفسد البيع وهذا أصح * اشترى

أحد فباعه من اثنين حنت كذا في العتايية * حلف لا يشتري ثوباً ولا نية له فاشترى كساء خراًو طيلساناً أو نرواً أو قباء يحنت * ولو اشترى مصفاً أو بساطاً أو قلنسوة أو طنفسة لا يحنت وكذا لو اشترى خوقة لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف أو أكثر منه يحنت ولو اشترى قدر ما تجوز به الصلاة يحنت هكذا في الوجيز للكردي * حلف لا يشتري لها ثوباً فاشترى لها الخمار لا يحنت كذا في جواهر الاختلاطى * ولو حلف لا يشتري كتاناً فهو في عرفنا ثوب السكتان كذا في فتاوى قاضيجان * رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيئاً فأسلم الخالف اليه في ثوب حنت كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يشتري لامته ثوباً جديداً فالجديد في العرف ما لا يكون غسلاً كذا في فتاوى قاضيجان * ولو حلف لا يشتري طعاماً فاشترى حنطة حنت في قول علماءنا ورحمهم الله تعالى كذا في الحاوى * ولو حلف لا يشتري بهذه الدراهم خبزاً لا يحنت ما لم يدفع هذه الدراهم إلى الخباز أو لا ثم يقول ادفع بهذه الدراهم خبزاً ولو قال قبل الدفع إلى الخباز لا يحنت وفي الجامع يحنت إذا أضاف العقد إلى الدراهم قبل الدفع أو بعده كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف أن لا يشتري شعيراً فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحنت كذا في فتاوى قاضيجان * ولو حلف لا يشتري آخراً أو خشباً أو قصباً فاشترى داراً لم يحنت ولو حلف لا يشتري ثم نخل فاشترى أرضاً فيها نخل وفي النخل ثمرة وشرط المشتري الثمرة يحنت وكذا لو حلف لا يشتري قلاً فاشترى أرضاً فيها بقل واشترط المشتري البقل يحنت لدخول البقل في البيع مقصوداً لا تبعاً ولو حلف لا يشتري لحماً فاشترى شاة حية لا يحنت وكذا لو حلف لا يشتري زيتاً فاشترى زيتوناً وعلى هذا قالوا فيمن حلف لا يشتري قصباً ولا خصوصاً فاشترى بورياً أو زنبيلاً من نخوص لم يحنت وكذا لو حلف لا يشتري جديداً فاشترى شاة حاملاً بجدي أو حلف لا يشتري مملوكاً صغيراً فاشترى أمة حاملاً كذا في البدائع * ولو حلف لا يشتري شحراً فاشترى أرضاً فيها شجر لا يحنت كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يشتري حائطاً فاشترى داراً مبنية كان حائناً استحساناً * رجل حلف أن لا يشتري نخلاً فاشترى حائطاً فيه نخل حنت ولو حلف لا يشتري صوفاً فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون حائناً وكذا لو اشترى صوفاً بجزو رفى ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيجان * وفي الصوف لا يحنت بشراء هاب عليه صوف وعن محمد رحمه الله تعالى يحنت بالاهاب كذا في العتايية * ولو حلف لا يشتري لبناً فاشترى شاة في ضرعها لبن لا يكون حائناً وكذا لو اشترى هاباً بلبن من جنسه في ظاهر الرواية * وهذا وبيع الشاة باللحم سواء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجه ما لا الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائناً فيمن أن لا يشتري لبناً ولو حلف لا يشتري ألبه فاشترى شاة مذبوحة كان حائناً كذا في فتاوى قاضيجان * والاصل أن الحلف عليه إذا دخل في الشراء تبعاً لغير المحلوف عليه لا يقع به الحنت وإن دخل مقصوداً يقع كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشتري لحماً فاشترى رأساً لا يحنت كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يشتري رأساً فاشترى رأس البقر والعنم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على رأس الغنم وهذا اختلاف عصر وزمان * وإذا حلف لا يشتري شحماً فاشترى شحم البطن يحنت ولو اشترى

(١٧ - (الفتاوى) - ثاني)

شاة للحطب * باع زرعاً وهو يفسد على أن يرسل المشتري فيها دراهم حاز استحساناً وعليه الفتوى وفي القياس يفسد وإن أخذ بعض الشايخ * باع عبداً على أن يبيعه من فلان كان فاسداً وإن باع على أن يبيعه جاز * اشترى أرضاً متنع عن إيفاء الثمن وقال اشتريتها لي أنا حريماً فإذا هي أنقص وقال له بئس عتاك كاهي وما شرط لك شيئاً كان القول قول البائع في إكراه الشرط مع عيبه * باع

نحوه او قال بان شرط هي ووشتم كه غرض است كان للمشتري ان يردو كذا لو قال ابيعك على ان لا ترجع علي بالثمن فسد الاستحقاق كان البيع فاسدا لانه شرط ما يخالف مقتضى العقد وهو سلامة المبيع للمشتري وسلامة الثمن للبائع * رجل باع جارية وقال ابيعك هذه الجارية على انك ان بعته ارجع كان الراجح بيننا نصفين كان البيع فاسدا * اشترى ديكافوجده يصيح في غير الوقت كان له ان يرده لان ذلك يعد هيبا عند الناس * اشترى بعيرا على (١٣٠) انه لا يصيح فوجده يصيح كان له ان يرد وهذا الجواب ظاهر فيما اذا كان

يصح زيادته على المعتاد بحيث يعد ذلك عيبا عند الناس * ذى اشترى أرضا من مسلم على ان يتخذها بيعة جاز البيع ويبطل الشرط ويكره للمسلم ان يبيعه به - هذا الشرط وكذلك بيع العصير على ان يتخذها نجرا لان هذا شرط لا يخرجها عن ملك المشتري وليس ههنا أحد يطالب بتحصيل الشرط فيجوز البيع كذا لو قال ابيعك أرضا على ان تتخذها منزلا أو باع طعاما على ان يأكله المشتري ولو باع دارا على ان يتخذها مسجدا للمسلمين فسد البيع وكذا لو باع على ان يتصدق به على الفقراء لان المسجد يخرج عن ملكه الى الله تعالى * وكذا لو باع بشرط ان يجعلها سقاية أو مقبرة للمسلمين فسد البيع ولو باع بشرط ان لا يهدمها أو بشرط ان يهدمها جاز البيع * رجل قال لغيره ببع عبدك من فلان على ان اجعل لك مائة درهم جعله على ذلك فباع من ذلك الرجل بالف درهم ولم يذكر الشرط في البيع جاز البيع ولا يلزمه الجعل وان كان أعطاه كان له ان يرجع فيه وكذا لو قال ببع عبدك من فلان على ان اهب لك مائة درهم * رجله على رجل دينار فاشترى منه ثوبا بدينار على ان لا يجعله قصاصا بما عليه كان البيع فاسدا * اشترى جارية على ان يكسوها الخرز وعلى

شحم الظهر وهو الشحم الذي يخاط اللحم لم يذكر بحمد رجه الله تعالى هذه المسئلة في الاصل وذ كره شمس الائمة السرخسي انه لا يحنت كذا في المحيط * رجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم الا لبا فاشترى ببعضها لحما وبيعهها لغير لحم لا يكون حائشا حتى يشتري بكلها لغير لحم ولو قال والله لا اشتري بهذه الدراهم لغير لحم فاشترى ببعضها لغير لحم في القياس لا يكون حائشا وفي الاستحسان يكون حائشا ولو حلف لا يشتري صوفاً أو شعراً فهو على غير المعمول ولا يحنت بشراء المسح والجوارق كذا في فتاوى قاضيان * ان حلف لا يشتري دهنافوهو على دهن جرت عادة الناس ان يدهنوا به فان كان مما ليس في العادة ان يدهنوا به مثل الزيت والزبد ودهن الخروع ودهن الاكارع لم يحنت ولو اشترى زيتا مطبوخا ولا ينفذ له حين حلف يحنت كذا في البدائع * ولو حلف ان لا يشتري بنفسه أو خطمياد كره في الكتاب انه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يحنت بشراء دهن البنفسج كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يشتري لفلان فاشترى لابنه الصغير أو لغيره المأذون بأمره لم يحنت كذا في العناية * حلف ليشترى له هذا الشيء فاشتراه ثم انه دفع ذلك الشيء الى البائع برقي عينه كذا في الوجيز للكردي * اذا قال الرجل ان اشترى فلانا فهو حر فاشترى غيره هل تحل يمينه لم يذكر بحمد رجه الله تعالى هذه المسئلة في شيء من الكتب وحي عن الفقيه أبي بكر البخاري انه قال لعل ان يقول لا تحل يمينه وهو الاشبه كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشتري عبد فلان فاشترى من فلان بعبد لا يحنت كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر أحدا يشتري له هذا العبد فان الخالف يشتري عبدا آخر فبأذن له في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلوف عليه ثم يجر عليه فيصير العبد له ولا يحنت لعدم شرط الحنت كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يحنت كذا في الظهيرية * رجل نظر الى عشر جوار وقال ان اشترى جارية من هذه الجوارى فهي حرة فاشترى جارية لغيره ممن ثم اشترى لنفسه لا تعتق ولو اشترى جارية بدين صفة واحدة احدها لنفسه والاخرى لغيره لم تعتق واحدة منهما كذا في الظهيرية في فصل التعليقات من كتاب العتاق * في المنتقى حلف لا يشتري جارية فاشترى عجورا أو ربيعة حنت ولو حلف لا يشتري غلاما من السند فهو على ذلك الجنس ولو قال من خراسان فاشترى خراسانيا بغير خراسان لا يحنت حتى يشتريه من خراسان كذا في الخلاصة * اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف انه اشترى واحدا بخمسة وثلاثين يحنت * ثمانون شاة بينهما حلف أحدهما انه لا يملك أربعين يحنت ويلزمه الزكاة ولو اشترى عبدا حلف انه لا يملك أربعين لا يحنت ولا يلزمه الزكاة كذا في الوجيز للكردي * في المنتقى اذا اراد الرجل ان يشتري عبدا من رجل بالف درهم فدفع ألف درهم الى صاحب العبد ثم حلف فقال ان اشترى هذا العبد بـ هذه الالف درهم وأشار الى ألف مدفوعة فهذه الالف في المساكين صدقة فقال صاحب العبد ان بعت هذا العبد بـ هذه الالف فهي في المساكين صدقة وأشار الى تلك الالف ايضا ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الالف فعلى البائع ان يتصدق به مادون المشتري كذا في التتارخانية * ولو قال ان ملكك عبدا فهو حر

فاشترى

* رجل قال لرجل بعتك عبدي بالف درهم على ان

تعطيني عبدك هذا أو قال على ان تجعل لي عبدك هذا فسد البيع لانه شرط الهبة في البيع * ولو قال بعتك عبدي هذا بالف درهم على ان تعطيني عبدك هذا زيادة جاز ويكون ذلك زيادة في الثمن * اشترى باري على انه صيود أو كلبا على انه معلم صيود لا يجوز البيع لانه يسمى ان لا يصيد وان كان صيودا * قال له بعتك هذا العبد على ان تبيعه وتعطيني تحنه كان فاسدا * ولو قال ابيعك هذا بـ مائة درهم

وعلى أن يخدمني سنة أو قال بثلاثمائة درهم على أن يخدمني سنة أو قال أبيعك عبدي هذا بثلاثمائة درهم ويخدمك سنة كان فاسدا هذا
 بيع شرط فيه الاجارة وكذا لو قال أبيعك عبدي هذا بخدمة سنة * رجل قال أبيعك عبدي هذا بالن درهم وتبديني غيبك هذا
 بمائة دينار أو قال أبيعك عبدي هذا بالن درهم وتبديني غيبك هذا كان فاسدا * رجل باع شيئا على أن يشتريه لنفسه لا يجوز البيع
 * ولو قال بعت منك هذا بمائة درهم محتاور وشوة جازا لبيع * اذا باع شيئا بالف (١٣١) درهم على أن يقرضه فلانا الاجني لا يقصد

البيع لان الشرط جوي بين أحد
 العاقدين وبين الاجني ومثل هذا
 لا يفسد البيع ولا خيار للبائع ان
 لم يقرضه الاجني * رجل قال
 لغيره بيع عبدك من فلان بالف
 درهم على أن يكون الثمن على
 والعبد لفلان المشتري في ظاهر
 الرواية لا يجوز هذا البيع وقال
 الكرخي رحمه الله تعالى يجوز
 البيع * ولو قال ببع عبدك من
 فلان بالف درهم على أن يضمن لك
 بخمسمائة درهم من الثمن جاز
 ولو قال لغيره بعتك هذا العبد بالف
 درهم وعلى أن تقرضني عشرة دراهم
 جازا لبيع ولا يكون ذلك شرط في
 البيع * اذا اشترى شيئا بشرط
 أن يكفل فلان بالدرك للمشتري
 فهو بمنزلة مالو باع بشرط أن يعطيه
 بالثمن رهنا أو كفلا بنفسه ان
 كان الكفيل حاضرا في المجلس
 وكفل جاز وكذا لو كان الرهن
 معاوما ولو باع بشرط أن يعطيه
 بالثمن رهنا ولم يذكر الرهن كان
 فاسدا فان اتفقا على تعيين الرهن
 في المجلس أو أعطاه المشتري الثمن
 حالا جاز * ولو شرط أن يعطيه
 بالثمن كرحضة جيدة رهنا ولم
 يعين الكرجاز * ولو شرط رهنا
 معين ثم امتنع المشتري عن تسليم
 الرهن عندنا لا يجبر على تسليم الرهن
 لكن يقال للمشتري اما أن تدفع
 الرهن أو قيمته أو تفسخ العقد *

فاشترى نصف عبدا ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يعتق هذا النصف عليه ولو قال ان اشترى بعت عبدا
 والمسئلة بها اعتق النصف وهذا في غير المعين وأما في المعين لو قال ان ملكك هذا العبد فهو كالشراء
 عتق عليه هذا النصف وكذا في الدراهم لو قال ان ملكك مائتي درهم فله على أن أتصدق بها مائة
 درهم ثم ملك مائة أخرى لم يجب التصديق وفي المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال عتيت به الجلالة
 لم يصدق قضاء وصدق ديانة كذا في الخلاصة * قال لرجلين ان اشترى ينمأ أو ملكتهما عبدا فبعد
 من عبيدي حر فلكا عبدا بينهما أو اشترى أحدهما و باع من الآخر بحت * ان كنت ملكك
 الاخيرين درهما ولا لك الا عشرة دراهم لم يحنث وان ملك خسين درهما وعشرة دنانير أو سائة
 أو شيئا للتجارة حنث وان ملكك مع الخسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لان مراده
 في العرف أنه لا يملك من المال الا خسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز
 للكردي * رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم
 والدنانير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يدخل فيه الدراهم والدنانير
 ولو اشترى خاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا
 كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة فقد اشترى مع السيف ان كان الثمن ذهبا أو فضة وان كان
 الثمن حنطة أو غير ذلك لا يكون حائشا * رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه المعمول وغير
 المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بآتعه
 حدادا ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدرع ولا يدخل فيه الابر والمسال قالوا
 في عرف ديارنا لا يحنث في المسامير والاقفال * والصفر والشبه بمنزلة الحديد * اذا حلف لا يشتري
 صفرا يدخل فيه المعمول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى
 لا تدخل فيه الفلوس ولو حلف أن لا يشتري حديد فاشترى بابا بحديد أقل مما فيه ذكر في النواذر
 أنه لا يجوز وان اشترى باكثر مما فيه جازا لبيع ويكون حائشا في يمينه * رجل حلف أن لا يشتري
 فصا فاشترى خاتما فيه فض كان حائشا وان كان ثمنه أقل من ثمن الحلقة * رجل حلف أن لا يشتري
 ياقوتة فاشترى خاتما فيه ياقوتة كان حائشا ولو حلف أن لا يشتري زجاجا فاشترى خاتما فيه من زجاج
 ان كان الفص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حائشا وان كان يزيد عليه كان حائشا كذا في فتاوى
 قاضخان * ولو حلف لا يشتري بابا من الساج فاشترى دارا لها باب من الساج حنث كذا في الخلاصة
 (فصل) ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة فتزوجها نكاحا فاسدا اما بغير شهود أو في عدة
 غيره أو نحو ذلك فانه لا يحنث كذا في السراج الوهاج * قال عبده حران كان تزوج امرأة وقد فعل
 ذلك على وجه الجواز أو الفساد حنث وهذا استحسان فان نوى نكاحا صحيحا في الماضي صدق
 ديانة وقضاء وان كان فيه تخفيف وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان نوى الجاز لان فيه
 تغليظا ويحنث بالجائز أيضا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو زوج الخالف فضولي
 فان كان عقد الفضولي قبل اليمين فجاز الخالف بعد اليمين بالقول أو الفعل لا يحنث وان كان عقد

رجل اشترى عبدا بالف درهم على أنه ان لم ينقده الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فاعتقه المشتري في الايام الثلاثة قبل أن ينقده الثمن
 نفذ اعتاقه لان هذا البيع بمنزلة البيع بشرط الخيار للمشتري ولو مضت الايام الثلاثة ولم ينقده الثمن أشار في المأذون الى أنه يفسخ البيع
 والصحيح أنه يفسد ولا يفسخ حتى لو أعتقه بعد الايام الثلاثة نفذ اعتاقه ان كان في يد المشتري وعليه قيمته وان كان في يد البائع لا ينفذ اعتاق
 المشتري ولو اشترى عبدا ونقده الثمن على ان البائع اذا رد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما جازا لبيع بشرط الخيار للمشتري على أن البائع

وجدها أكثر جازواً وتجدد عشرين أو أقل من عشرة لا يجوز * ولو باعها على أنها أقل من عشرة قو وجدها أقل جازاً وإن وجدها
شراً أو أكثر لا يجوز * ومن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز ذكر المسائل في المأذون الكبير * ولو اشترى داراً على أنها عشرة
رع جاز في الوجوه كلها * رجل اشترى نصف ما في الكرم من العنب على الزاجين على أن يكون خمسمائة من فوجدتها كذلك جاز
وان اشترى مكبلاً أو موزاً وناعلي أنه كذا فوجده أقل جاز البيع فيما وجد (١٢٣) وهل يخير المشتري إن كان لم يقبض المبيع أو

قبض البعض له أن يرد وإن كان
قبض الكل لا يخير * اشترى عبداً
على أنه خصي فإذا هو غل قال أبو
حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد وإن
اشترى على أنه غل فإذا هو خصي
كان له أن يرد * ولو اشترى عبداً
فوجده عتيقاً قال أبو يوسف رحمه
الله تعالى له أن يرد وهي من مسائل
العيب * رجل اشترى داراً على
أنه إن رضي جيرانه أخذها اختلفوا
فيه قال أبو القاسم الصفار رحمه
الله تعالى لا يجوز البيع وقال
الفتحية أبو الليث رحمه الله تعالى
إن معنى الجيران فقال إن رضي فلان
وفلان إلى ثلاثة أيام أخذها جاز
والأفلا يجوز * اشترى عبداً
على أن تكون سرقته على البائع
أبداً وجوبه عليه أن يستعمل
الهلال بخن قبل أن يستعمل الهلال
فرده على البائع فلم يقبضه البائع
فهلك عند المشتري قالوا البيع
هذا الشرط فاسد فإذا رده على
البائع بحيث تناله يده فقد برئ منه
ولاشئ للبائع عليه * رجل اشترى
شيئاً فاسداً وقبضه ثم رده على
البائع لم يفسد البيع فلم يقبل فاعاده
المشتري إلى منزله فهلك عنده
لا يلزمه الثمن ولا القيمة وكذا
العاصب إذا رد المعصوب إلى
المعصوب منه فلم يقبل فعمله
العاصب إلى منزله فضع عنده
لا يضمن ولا يجرد المعصوب بالحل

ولو قال من أهل بيت فلان لا يحنث إلا إذا تزوج بنت ابنه كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يتزوج من
نساء أهل الكوفة أو بالبصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وتوطنت بها
يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه كان يقول هذا على المولود وهو المختار لأن المعتبر في ذلك
الولادة كذا في محيط السرخسي * من حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة
بغير رضاها فبأنها الخبر وهي بالبصرة فجازت ذلك كما حلفت في يمينه وإن كان تمام النكاح بالاجازة
والاجازة وجدت في البصرة كذا في المحيط * ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الأرض ونوى
امرأة بعينها دين فيما بينه وبين الله عز وجل لا في القضاء وإن نوى كوفية أو بصرية لا يدين أصلاً
وكذا لو نوى امرأة عوراء أو عمية ولو نوى عربية أو حبشية دين فيما بينه وبين الله عز وجل كذا
في الظهيرية * عبد حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كره منه لا يحنث ولو أكرهه
المولى عليه وتزوج بنفسه يحنث وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الاختلاط
* حلف الرجل أن لا يتزوج عبده فزوجه غيره فاحل المولى بالقول حنث كذا في فتاوى
قاضى خان * رجل حلف ليتزوج من سرافان أشهد شاهدين فهو سرافان أشهد ثلاثة فهو
علائية كذا في محيط السرخسي * لو حلف لا يواجر هذه الدار وقد أجرها قبل الحلف وتركها
وتقاضى أجرها كل شهر لا يحنث ولو سأله أجر شهر لم يسكنها بعد يحنث إذا أعطاه الأجر ولو كانت
معدة للغلة فتركها عليها لا يحنث * سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن حلف لا يتجرع فلان فداء
فلان بعبد إليه واستأجره له عرفة كذا قال لا يحنث كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يصلح
فلاناً من حق يدعبه فوكل الخالف رجلاً فصالح الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لأنه لا عهد
في الصلح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان وفي الصلح عن دم العمد يحنث الخالف يصلح
الوكيل ولو حلف لا يحاصم فلاناً فوكل بخصومه وكيلاً لا يحنث كذا في فتاوى قاضى خان * سئل
شمس الإسلام الأوزجندى عن وهب من آخر شيئاً في حالة السكر وحلف أن لا يرجع في هذه الهبة
ولا يأخذ منه ثم إن الموهوب له وهب ذلك الشيء من آخر فأخذها الوهاب الخالف منه قال لا يحنث
في يمينه كذا في المحيط * وأوحلف لأب له هبة فلو وهب له يقبل أو قبل ولم يقبض حنث
عندنا وكذا لو وهب هبة غير مقسومة حنث عندنا وكذا لو أقرضه أو بعهده أو بعهده مع رسول
أو أمر غيره حتى وهب حنث الخالف ولا يحنث بالصدقة في عين الهبة عندنا ولو حلف لأب له هبة فأعار
لا يحنث ولو حلف أن لا يتصدق أو لا يقرض فلاناً فصدق أو أقرض ولم يقبل دلان حنث في يمينه
ولو حلف لا يستقرض واستقرض ولم يقرضه حنث في يمينه ولو حلف أن لا يهب عبده لفلان فوهبه
غيره بغير أمره فاحل الخالف حنث في يمينه كذا في فتاوى قاضى خان * رجل حلف أن لا يكاتب عبده فكاتبه بغير أمره فجاز
الخالف حنث في يمينه كذا في فتاوى قاضى خان * النساوى إذا حلف لا يستعير
من فلان شيئاً فاردده على دابته لا يحنث كذا في محيط السرخسي في فصل حلف لأب له هبة * ولو

إلى منزله إذا لم يصعه عند المالك فإن وضعه بحيث تناله يده ثم جله مرة أخرى إلى منزله فضعه عند
المالك نفع للمالك فله يقبله بصير أمارة في يده وقال أبو نصر بن سلام إن كان فساد البيع متقدماً عليه غير مختلف فيه فرده على البائع
برئ المشتري عن الضمان إن لم يقبل البائع وإن كان فساد البيع مختلفاً فيه لا يبرأ المشتري إلا بقبول البائع أو بقاء القاضي وقال أبو
يكر الاسكاف يبرأ في الوحيين وما قاله أبو نصر نتيجة لأنه لا يبعد العاقدان فيما كان مختلفاً فيه لا يملك الفسخ إلا بقضاء أو بقاء القاضي في غير ذلك

وفسخ الاجارة للمعدومين وذلك (فصل في احكام البيع القاسد) رجل باع حيا ببيع فاسد ا فقال البائع بعد ما قبضها المشتري
 حرة لا تعتق لان اعتناق البائع صادف ملكا المشتري فان قال مرة اخرى هي حرة تعتقت لان الكلام الاول كان فاسدا اذا كان المشتري من
 المشتري فاذا قال بمذالك هي حرة فالكلام الثاني صادف ما عادت الى ملكه فاعتقت وان لم يكن الكلام الاول بمحض من المشتري لا يصح
 الكلام الثاني لانه لا يملك الفسخ بغير محضر (١٣٤) من صاحبه اذا كان بعد القبض وان كان قبل القبض فكل واحد منهما سمي بفرد
 بالفسخ بمحض من صاحبه أما بعد
 القبض ان كان الفساد لعيني في
 صلب العقد ولا ينقلب جائزا
 كالبيع بالخمر والخمر يبر ونحو ذلك
 فكذلك وان كان الفساد لشرط
 فاسدا ولاجل فاسد كذلك في قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله
 تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان
 كان الفسخ بمن له منفعة في الشرط
 نحو الاجل الى القطاف والخيار
 المطلق يصح فسخه بمحض من
 صاحبه وان لم يقبل الاخر وان
 كان الفسخ بمن ليس له منفعة في
 الشرط لا يصح الفسخ الا بقبول
 الاخر أو بالقضاء وكان الجواب
 في المسئلة الاولى على هذا التفصيل
 * رجل باع جارية ببيع فاسدا
 فولدت عند المشتري من غيره ثم
 ماتت الجارية وان المشتري رد
 قيمتها وولد لها ايضا وانها لو كانت
 قائمة بردها وولد لها فكذا اذا
 هلكت وردد قيمتها لان القيمة قامت
 مقام الام وكذا لو اكتسبت اكسابا
 عند المشتري ودها مع الكسب
 * رجل باع غلاما بساوي خمسمائة
 بخمسمائة ببيع فاسد او قبضه
 المشتري فاوداد قيمته فصار يساوي
 ألفا ثم باعه بغيره ويغرم قيمته
 يوم قبضه خمسمائة * ولو غصب
 عبدا قيمته ألف فاوداد قيمته من
 السعر الى ألف درهم ثم ان الغاصب
 اشتراه من المالكه شرافا فاسدا ثم

حلفه لا يعمل مع فلان في قصارة فعمل مع شريك فلان حنت ولو عمل مع عبده الما قوت لا يحنت
 ولو حلف لا يشارك فلانا في هذه البلدة ثم جالسها وعقد عقد شركة ثم دخلوا وعملوا فيها ان كان
 الحالف نوي في عينه ان لا يعقد عقدا الشركة في البلدة لا يحنت وان نوي أن لا يعمل بشركة فلان
 حنت وان دفع أحدهما الى صاحبه مالا مضار به فهذا هو الاول سواء ولو حلف أن لا يشارك فلانا
 فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحنت ولو حلف لا يشارك فلانا ثم ان الحالف دفع الى رجل مالا بضاعة
 وأمره أن يعمل به برأيه فشارك المدفوع اليه المال الى رجل الذي حلف وبالمال أن لا يشاركه
 يحنت الحالف * رجل قال لانيه ان شاركك في فلان الله على حرام ثم بدا لهما أن يشتركا قالوا ان
 كان الحالف ابن كبير ينبغي أن يدفع الحالف ماله الى ابنه مضار به ويجعل لانه شيئا يسيرا من الربح
 وبأذن لابنه أن يعمل فيه برأيه ثم ان الابن يشاركه فاسد فاذ فعل الابن ذلك كان للابن ما شرط له
 الاب والفاضل على ذلك الى النصف يكون للابن ولا يحنت ولو كان مكان الابن أجنبي فالجواب
 كذلك كذا في الظهيرة * ولو حلف لا يأخذ من فلان ثوبا هرا وبأخذ من ثوب
 هرري قد دسه به رهولا يعلم حيث قضاء وكذا لو حلف لا يأخذ منه درهما فاعطاه فلما ساق كيس
 وفس فيه درهما فقبضها الحالف ولا يعلم حنت كذا في الخلاصة في الفصل التاسع عشر * ولو قبض
 الحالف منه تعيين دقيق فيه دونه ولم يعلم به لا يحنت وكذا لو أخذ ثوبا فيه دراهم مصرورة ولم يعلم به
 الحالف لا يحنت ولو حلف لا يأخذ من فلان درهما هبة لا يحنت في جميع ذلك علم بالدرهم أو لم يعلم
 ولو حلف أن لا يأخذ منه درهما ودبعة وأخذ درهما فقبضها فله من الدبعة وكذا الصدقة كذا
 في تنوير قاضي حان * واذا حلف لا يكمل كعالة فكفل بنفسه حرا وعبد أو ثوب أو دابة
 أو مئذنة في بيع فهو حانت كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولو حلف لا يكفل عن
 انسان بشئ فكفل بنفسه رجل لا يحنت لان مساله عن لا تستعمل الا في الكفالة بالنال كذا
 في الظهيرة * ولو حلف لا يكمل له فكفل لغيره والدرهم أصلها لم يحنت وكذلك لو كفل لغيره
 وان كمل لفلان وأصل الدرهم لغيره حنت وان حلف لا يكفل عنه فضمن عنه حنت وان كان عني
 باسم الكفالة أن لا يكفل ولكن بضمن دين فيما بين وبين الله تعالى لانه نوي حقيقة لفظه ولكنه
 نوي الفصل بين الصمان والكفالة وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء ولو حلف لا يكفل عن
 فلان وأحال فلان عليه بماله عليه لم يحنت اذا لم يكن للمحتمل دين على المحيل ولو كان للمحتمل
 دين على المحيل فلا يقبل الكفالة صار كغيره لا يحنت وكذلك ان ضمنه له ولو كان للمحتمل دين على
 المحيل بماله ولم يكن للمحتمل مال على المحتمل عليه حنت كذا في المبسوط * ولو حلف لا يضمن لفلان
 شيئا فضمن له بنفسه أو مال فهو حانت وكذلك لو كمل له أو قبل الحوالة ولو اشترى شيئا بأمرة فهذا
 ليس بضمنان ولو ضمن لغيره أو كيله أو مضار به أو لشريكه معاوض أو عنان لم يحنت ولو ضمن
 لرجل ضمان المضمون له فورته المحلوف عليه لم يحنت ولو حلف لا يضمن لاحد شيئا فضمن لانسان
 ما أتدركه من حرقه في دار اشتراها أو عبدا اشتراه حنت ولو ضمن لرجل غائب لم يخاطبه عنه أحد

ما في العبد فان كان وصل الى الغاصب بعد الشراء كان عليه بالغان وان لم
 يصل اليه كان عليه بالان لان الزيادة قبل الشراء كانت امانة لانها زائدة الغصب فلو سافر مضمونة بالشراء تصير مضمونة بالقبض فلا بد من
 القبض بعد الشراء * رجل اشترى أمة شرافا فاسدا لم يقبضها حتى اعتقها فاجاز البائع لاعتاقه عتقت على البائع ولا شيء على المشتري لانها
 قبل القبض ملك البائع فيتوقف اعتناق المشتري على أحالة البائع * ولو اشترى عبدا فاسدا فقال للبائع قبل القبض أعنفه عني

فأعقبه البائع عنه كان المتق عن البائع دون المشتري وكذا لو اشترى حنطة ثم رآه فاسدا فامر البائع أن يعطها فاعطها كان الذيق للبائع وكذا لو كانت شاة فامر البائع ببيعها فذهبها * ولو اشترى فقير حنطة ثم رآه فاسدا وأمر البائع قبل القبض أن يعطها فاعطها المشتري ففعل ذلك كان ذلك قبضا من المشتري وعليه مثلها للبائع هكذا كرامات في المتق * ويجوز بيع عبد أبيه فاسدا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم أبرأه البائع من القيمة ثم ما لم يسلّم عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام (١٣٥) ولو قال أبرأتك عن الغلام ثم هلك الغلام

لم يحنت عنه ما تحلانا لا في سر وجه الله تعالى ولو خاطبه عنه مخاطب حنت في قولهم جميعا
وكذلك العبد المحجور عليه بطلان أن لا يضمن فضمن شيئا بأذن مولاه فهو حائث كذا في الظهيرية
* والله أعلم بالصواب

قطع فلا يضمن قيمة الثوب لأنه لما أودعه البائع فقد رد على البائع الا قدر نقصان القطع لانه لو دبحكم الفساد مستحق فاذا وصل الى
بائع اى وجه وصل يقع عليه المشتري * رجل اشترى دارا اشراء فاسدا وقبضها فخربت عند حرا بافا حشا ثم خاصمه البائع الى القاضي
فى القاضى للبائع بقيمة الدار يوم التضرع المشتري كان للشفيع أن يأخذها من المشتري بتلك القيمة * رجل اشترى عبدا اشراء فاسدا
نبضه ثم أعاقه أو قتله وقيمته يوم اللذل والاعتاق أكثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض بخلاف العبد * رجل اشترى

أمة شراء فاسدا وقبضها فوالد عند من غيره ولدا فاعطىهما كان على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعتاق لان الولد كان
أمانة فيضمن قيمته يوم الاعتاق ولو قتلها من رجل ونوى ما عليه ضمن المشتري قيمة الام ولا يضمن قيمة الولد ثم يتبع البائع القاتل بقيمة الولد
رجل اشترى أمة شراء فاسدا وقبضها وزوجها رجلا ودخل بها الزوج ثم ان البائع خاصم المشتري لفساد البيع فان القاضي بنقض البيع
ويرد الجارية على البائع ويغرم المشتري (١٣٦) نقصان التزويج ومهر مثلها والنكاح جائز على حاله والمهر المسمى يكون للمشتري

على الزوج * اذا اشترى طعاما
شراء فاسدا وقبضه ملكه ولا يحل
له آكله * وكذا لو اشترى جارية
شراء فاسدا وقبضها ملكها ولا يحل
له وطؤها ولا يثبت الملك بالعقد
الفساد لا باتصال القبض به فان
قبض في المجلس صح قبضه ما لم ينفك
البائع وان قبض به بعد المجلس ان
قبض باذن البائع صح قبضه والا
فلا ويصح قبضه بالتخليه كما في
البيع الجائز ولا بائع أن يسترد
المبيع ما لم يوجد ما يبطل حق
الفسخ ولا يبطل حق الفسخ بالاجارة
ولا يموت المشتري لان الملك الفاسد
ينتقل الى وارث المشتري ويقوم
الوارث مقام المشتري أما مجرد الحق
فلا يورث * ولو باع ثوبا بيبعا
فاسدا فصنعه المشتري أجزأ بطل
حق الفسخ وعن محمد رحمه الله
تعالى أنه لا يبطل ولا بائع أن يعطى
ما زاد الصبح فيه ويأخذ الثوب
* ولو باع أوصيا بيبعا فاسدا فجعلها
المشتري مسجدا لا يبطل حق الفسخ
ما لم يبن في ظاهر الرواية فان بناه
بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وغرس الأشجار بمنزله البناء
وكذا لو ورثها لا يبطل حق الفسخ
ما لم يبن ولو أوصى بها المشتري
ومات بطل حق الفسخ ونقصان
الولادة في البيع الفاسد يكون
بمنزلة نقصان الولادة في الغصب
ينجبر بالولد * ولو خرج المبيع

أو أحدث فذهب يتوضأ فجاء وقد سلم الامام فاتبعه في الصلاة حنت وان لم يوجد أداء الصلاة مقارنا
لان كلمة مع ههنا لا يراد بها حقيقة القران بل كونه تابعاً له مقتدياً ولو نوى حقيقة المقارنة صدق
فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في البدائع * ولا يصدق قضاء فيما اذا نوى المتابعة لا على
سبيل المقارنة هكذا في المحيط * في النوازل لو حلف أن لا يسجد أو حلف أن لا يركع ففعل ذلك في
الصلاة أو في غير الصلاة فإنه يحنت وفي فتاوى (أهو) حلف لا يصلي اليوم الجمعة فافتدى
بواحد أو أم واحد يحنت وان كان المأموم صبياً كذا في التتارخانية * رجل حلف أن لا يؤم
أحدًا فافتخ الصلاة لنفسه ونوى أن لا يؤم أحدًا فجاء قوم واقتدوا به حنت قضاء لادبانه اذا ركع
وسجد وكذا لو صلى هذا الخالف بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلي الجمعة بنفسه جازت الجمعة له ولهم
استحسانا وحنت قضاء لادبانه ولو أشهد في غير الجمعة قبل أن يدخل في الصلاة أنه يصلي لنفسه
والمسئلة بمحالها لم يحنت ديانة وقضاء ولو افتخ الصلاة ثم أحدث فقدم رجلا حنت كذا في الخلاصة
* ولو أم الناس في صلاة الجنائز وسجدة التلاوة لا يحنت لان عينه تنصرف الى الصلاة المطلقة
وهي المكتوبة أو النافلة وصلاة الجنائز ليست بصلاة مطلقة ولو حلف أن لا يؤم فلا نال رجل
بعينه فصلى ونوى أن يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حنت الخالف وان لم يعلم به كذا
في فتاوى قاضيان * لا يصلي خلف فلان فقام بحنبه وصلى يحنت وان نوى حقيقة الخلف
لا يصدق قضاء * والله لا أصلي معك فصليا خلف امام يحنت الا اذا نوى أن يصلي معه بحيث
لا يكون معه ثالث كذا في الوجيز للكردي * حلف ليصلين هذا اليوم الصلوات الخمس
بالجماعة ويحجامع امرأته ولا يغتسل فيه فصلي الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم جامع امرأته ثم
اغتسل بعد غروب الشمس فصلى المغرب والعشاء بجماعة لا يحنت لان غسله وقع ليلا لانها را
كذا في الفتاوى الكبرى * في مجموع النوازل حلف لا يصلي باهل هذا المسجد مادام فلان حيا
يصلي فيه فرض فلان ثلاثة أيام ولم يصل فيه أو كان محجوا ولم يصل فيه ثلاثة أيام فإنه لم يحنت الخالف
اذا صلى بهم كذا في الخلاصة * حلف لا يصلي في هذا المسجد فزيد فيه فصلي في موضع الزيادة
لا يحنت ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان فزيد فيه فصلي في موضع الزيادة لا يحنت كذا في
الذخيرة * ما أخرت صلاة عن وقتها وقد كان نام حتى خرج وقت الصلاة ثم قضاها فالصحيح أنه
ان كان نام قبل دخول الوقت وانتهى بعد دخوله لا يحنت وان كان نام بعد دخول الوقت يحنت
كذا في الوجيز للكردي * حلف لا ينام حتى يصلي كذا كذا ركعة فنام جالساً لم يحنت كذا في
السراجية * ولو قال لعبده ان صليت فانت حر فقال صليت وأنكر المولى لا يعتق كذا في محيط
المرحسي * اذا حلف أن لا يتوضأ من الرعاف فرغف ثم بال ثم توضأ أو بال ثم رغف وتوضأ فلو ضوء
منهما جيعا ويحنت في يمينه كذا في المحيط * المنتقى ولو حلف والله لا اغتسل من امرأته هذه من
جنابة وأصاب هذه ثم امرأة أخرى أو على العكس حنت لان اليمين وقعت على الجماع ولو نوى
حقيقة الاغتسال فكذلك الجواب لان الاغتسال وقع عنها كذا في الفتاوى الكبرى * المرأة اذا

حلفت

عن ملكها المشتري ثم عاد اليه الملك الاول يصبر كانه لم يخرج ان لم يكن القاضي قضى على المشتري بالقيمة

لا يمانع وليا على المشتري شراء فاسدا أنه باع من فلان العائب وأقام البينة على ذلك لم تقبل بينته وللبيع أن يسترده وان صدقه البائع في
ذلك يملكه حتى لا يفسخ ويهضم بالقيمة للبائع فان وهن المشتري شراء فاسدا وسلم الى المرتين بطل حق الفسخ فان افتك الرهن ولم يكن القاضي
رغبي عليه بالقيمة فلا يفسخ وكذا لو رغب ثم رجع في الهبة بنضاً أو بغير قضاء كان على هذا التفصيل * وان اشترى شيئاً بمئة أو

بدم وقبض لا ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى وان اشترى بغيره أو خسر برأوما أشبه ذلك ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى من بيع أو هبة
الأنه لا يحل أكله ان كان طعاما ولا الوطء ان كان بارية * ولو اشترى بارية شراء فاسدا واستولدها بطل حق الفسخ كما لو أعتقها وبغرم
قيمتها للبائع واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى أنه اذا غرم القيمة لا يجب العقر. وقال محمد
رحمه الله تعالى يجب العقر مع القيمة ويدخل الأقل في الأكثر وان وطئها ولم يستولدها (١٣٧) ردها على البائع وبغرم العقر للبائع

عند الكل باتفاق الروايات
والغاصب اذا وطئ المغصوبة
بشبهة كان للمالك أن يأخذها
وعقرها وان غرم الغاصب قيمتها
لا يغرم عقرها ويثبت خيار الشرط
في البيع الفاسد كما يثبت في البيع
الجائز حتى لو باع عبدا بالف درهم
ورطل من نجر على أنه بالخيار
ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد
وأعتقه في الأيام الثلاثة لا ينفذ
اعتاقه ولو لا خيار الشرط للبائع
نفذ اعتاق المشتري بعد القبض
* غاصب العبد اذا اشترى من
المغصوب منه شراء فاسدا وأعتقه
نفذ اعتاقه لأنه أعتقه بعد القبض
* اذا اشترى شيئا شراء فاسدا وقبض
المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد بعد
نقد الثمن كان للمشتري أن يحبس
المبيع لاستيفاء الثمن كافي البيع
الجائز * ولو اشترى من مدونه شراء
فاسدا وقبض المبيع ثم تناقضا البيع
الفاسد لا يكون للمشتري أن يحبس
المبيع لاستيفاء ما كان له على
البائع وكذا لو اجر المديون من رب
الدين اجارة فاسدة * ولو كان
البيع جائرا أو الاجارة جائزة ثم
انفسخ البيع بينهما بوجه كان
للمشتري أن يحبس المبيع حتى
يسنوفي الدين الذي كان له على
البائع * رجل اشترى عبدا شراء
فاسدا بالف وقبضه ثم باعه من
البائع بمائة دينار ان قبضه البائع
كان ذلك فسخا للبيع الفاسد وما لم

حلفت أن لا تغسل من جنابة أو من حيض فاصابها زوجه او حاضت فاغتسلت فهو اغتسال منها
وتحنت في عينها كذا في الظهيرية في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل * ولو حلف لا يغسل
فلاناً وحلف لا يغسل رأس فلان فغسله بعد الموت يحنت كذا في المحيط * ولو حلف لا يغسل من
الحرام فهو ذاك على الجماع حتى لو جامعها ولم يغسل أو نيم يحنت ولو عانقها فاقبل فاغتسل لا يحنت
كذا في الخلاصة * حلف لا يقرب امرأته فاستلقى على قفاه فجاءت وقضت حاجتها منه ذكرك في
حدود النوازل أنه يحنت حتى لو كانا جنبين يجب عليهما الخلع وعليه الفتوى فان كان نائماً
لا يحنت كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الوطء * حلف لا يجمع فلانة أو لا يقبلها فهذا
على الحياة دون الممات كذا في السراجية * ولو قال ان جامعك أو باضعك فهو على الجماع في
الفرج ولو قال ان أتيتك فكذا بنوى فان نوى الجماع أو الزيارة فهو على ما نوى فان نوى به الزيارة
فوطئها حنت بخلاف ما اذا نوى الجماع فزارها فانه لم يحنت وان لم تكن له نية حتى عن الحاكيم
نصير بن مهرويه أنه قال ان أتاهم الزيارة ولم يجمعها لا يحنت وان جامعها ذلك يحنت * اذا قال
ان أصبتك فكذا لا يقع على الجماع الابالية وان لم تكن له نية فهو على قياس ما حكى عن الحاكيم
كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولو حلف لا يصوم اليوم أو يوماً أو صر ما أصبح سائماً
أفطر لم يحنت ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا حنت كذا في الجامع الكبير * قال محمد رحمه الله
تعالى رجل قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان في يوم قدأ كل فيه الحالف
أو قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله لأصوم من اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان قبل
الزوال والا كل فان صام فيه لا تلزمه الكفارة وان لم يصم تلزمه الكفارة وان قدم بعد الزوال
أو قبله بعد الاكل تلزمه الكفارة أيضاً الحال كذا في شرح الجامع الكبير للحمصيري في باب الحنت في
الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف عليه * ولو قال بعد ما زالت الشمس
والله لا صوم من هذا اليوم يكون باراً بالامساك بقية اليوم وكذا لو أضاف اليمين بالصوم الى
الليل وقال والله لا صوم من هذه الليلة يكون باراً بمجرد الامساك كذا في شرح تلخيص الجامع
الكبير في باب الحنت في وقت قبل الفعل المحلوف عليه * واذا حلف الرجل ليصوم من حيننا فان
نوى شيئاً فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر وصار قد بر المسئلة ليصوم من ستة
أشهر وكذلك اذا ذكر الحين مع اللام وكذلك اذا قال صمت حيننا أو ان صمت الحسين ولا نية له
فهو على ستة أشهر ولا يحنت الا بصوم ستة أشهر كما لو قال ان صمت ستة أشهر ولا يتعين الوقت الذي
يلي اليمين ولو قال ان صمت زماناً أو الزمان فان نوى شيئاً فهو كما نوى هكذا ذكر في الجامع الصغير
وسوى بين الحين والزمان وذكر في الجامع الكبير أنه ان نوى شهر من فصاعدا الى ستة أشهر فهو
على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد أجمع أهل اللغة أن الزمان من شهرين الى ستة
أشهر وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر واذا قال عمراف هو مثل الحين والزمان ذكره القدوري
كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ولو قال لله على صوم العمر ولا نية له يقع على الابد

(١٨ - (الفتاوى) - ثانياً)
يقض به لا يفسخ * اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والاخر
الفساد كان مدعى الفساد بشروط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيئة بينة مدعى الفساد باتفاق
الروايات وان كان مدعى الفساد يدعي الفساد لدعي في صلب العقد بان ادعى أنه اشتراه بالف درهم ورطل من نجر والاخر يدعي البيع
بالف درهم فيكون رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية القول قول مدعى الصحة أيضاً وبيئة بينة الاخر كفى الوجه

الاول وفي رواية المولى من يدعى الفساد * ولو ادعى عبد الله بن عبد الرحمن بالفساد وفسادهم وقال البائع بعثك بالفساد وفسادهم
وشرطت أن لا تباع ولا تبيع أو ادعى المشتري ذلك وأنكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط الفاسد والبيعة بينة الا
لو كان مكان الشرط الفاسد شرط الجرح والخبر برأ والشئ الذي لا يحمل مع ألف وان اختلفا في أصل الثمن فقال البائع بعثك عبد الله هذا
بعثك هذا وقال المشتري اشترى به بالف (١٣٨) درهم ورطل من خمر تحالفا وترا دافان قامت لهما بيعة يؤخذ بيعة البائع والاصل

في هذا انه اذا اختلف الثمن
واتفقت بيعة البائع والمشتري على
ثمن واحد وزادت احدى البيعتين
على الاخر ما يفسد البيع فالقول
قول من ينكر الفساد والبيعة بينة
الفساد * وان كان الثمنان من
صنفين مختلفين وأحدهما يفسد
البيع والبيعة بينة البائع وان ادعى
أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعا
باتا كان القول قول من يدعى بيع
البائع والبيعة بينة الوفاء لان بيع
الوفاء اما أن يعتبر رهنا كما قال
البعض أو يبيع فاسدا كما قال بعضهم
فان اعتبر بيعا فاسدا كان القول
قول من يدعى المحنة وان اعتبر
رهنا كانت البيعة بينة البائع لان
في الرهن والبيع اذا ادعى
أحدهما البيع والاخر الرهن
كان القول قول من ينكر البيع
* وان اختلف العاقدان فادعى
البائع أن البيع كان شرط الخيار
للبائع والاخر يدعى أن البيع
كان باتا في ظاهر الرواية عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى القول قول
من ينكر الخيار وعنه في رواية
ان كان البائع يدعى البيع بشرط
الخيار لنفسه كان القول قوله
وعند محمد رحمه الله تعالى القول
قول من يدعى الخيار والبيعة بينة
الاخر وان كان المشتري يدعى
الخيار لنفسه والبائع يدعى البتات
كان القول قول البائع في قول

كذا في غاية البيان * ولو قال ان صمت الابدأ وان صمت الدهر فكذا الخنثه يكون بصوم جميع عمره
بأن لا يفطر يوما فان أفطر يوما برى يمينه فان لم يفطر حتى مات خنث في آخر جزء من أجزاء حياته
فلو كان الجزء العتق يعتبر من الثلث ولو قال ان صمت أبدا بدون اللام فالخنث بصوم ساعة كذا
في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين على الابد والساعة * ولو قال ان صمت دهرا فعبدى حر
فان نوى شيئا فهو على نوى وان لم ينو شيئا قال ابو حنيفة لا أدري ما الدهر وعندهما اذا صام ستة
أشهر في عمره مجتمعا أو متفرقا خنث في يمينه وان لم يصم ستة أشهر حتى مات لم يخنث ولو قال ان صمت
أزمنة أو دهورا أو أحيانا فهو على ثلاثة منها وهي ثمانية عشر شهرا الآن في الصوم يشترط
الاستيعاب كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الخنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على
الساعة * واذا قال ان صمت الشهر لا يخنث ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط * ولو قال ان لم أصم
شهرا فعبدى حر فاليمين على صوم شهر متفرق أو متتابع ولا يتعين الشهر الذي يليه فان مات قبل
أن يصوم شهرا خنث ولو قال ان تركت الصوم شهرا انصرف الى الشهر الذي يليه فان صام يوما
أو ساء قبل مضي الشهر لم يخنث ما لم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر كذا في شرح الجامع
الكبير للحصري في باب الخنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * ولو قال ان تركت
صوم شهرا أو قال ان صمت شهرا انصرف الى جميع العمر كذا في البحر الرائق * وجعل قال لعبد صم
عني يو وأنت حر أو قال صل عني ركعتين وأنت حر عتق العبد صام أو لم يصم صلى أو لم يصل ولو قال
ج عني حصة وأنت حر لا يعتق حتى يحج والفرق بينهما أن النيات تجري في الحج وهي لا تجري في
الصوم والصلاة كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة فحلفه بفتح على
صوم شهر رمضان كاملا بالكوفة حتى لو صام يوما فيها وخرج منها أو كان بالكوفة مريضا
فلم يصم لم يخنث ولو حلف لا يفطر بالكوفة فحلفه بفتح على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر
فحنث به وان لم يأكل شيئا من المطعومات ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في
باب الخنث في الصيام * ولم يذكر في الكتاب اذا نوى من الليل ان يصوم يوم الفطر ولم يأكل
هل يخنث واختلف المشايخ وجههم الله تعالى فيه والصحيح أنه يخنث لانه لما كان المراد من
الافطار الدخول في يوم الفطر وقد وجد فوجب أن يخنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصري
في باب الخنث في المساكنة والصيام والفطر ورؤية الهلال والاضحية والنكاح والطلاق * ولو
حلف لا يفطر عند فلان فحلفه بفتح على حقيقة الافطار عنده حتى لو شرب الخالف في بطنه ثم أكل
العشاء عند فلان لم يخنث ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة فحلفه بفتح على كونه في الكوفة
وقت رؤية الهلال حتى يخنث به وان لم ير الهلال بالبصر الا أن يطلق اللغظ في مسئلتى الافطار
ورؤية الهلال بان حلف لا يفطر أو لا يرى هلال رمضان من غير الاضافة فان حلفه حينئذ بفتح على
حقيقة الافطار وحقيقة الرؤية بالبصر أو الا أن ينوى الحقيقة في المسئلتين بان ينوى بقوله
لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروج من الصوم بشئ من المفطرات وبقوله لا يرى الهلال بالكوفة

روية

أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الرايتين جميعا * وان ادعى أحدهما البيع عن طوع والاخر عن

اكره اختلفوا فيه والصحيح أن القول قول من يدعى الطوع كافي الصحيح والفساد وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح والاقراء كان
القول قول مدعى الطوع والبيعة بينة الاخر في الصحيح من الجواب ول بعضهم بينة الطوع أولى وان اختلفا فادعى أحدهما أن البيع
كان تجنئة والاخر ينكر التجنئة لا يقبل قول مدعى التجنئة الا بينة ويستجانب الاخر * وصورة التجنئة في البيع أن يقول الرجل

الغيره اني ابيع دارى منك بكذا وليس ذاك ببيع في الحقيقة بل هو تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا ببيع
يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن مجد رجه الله تعالى في التلجئة اذا قبض المشتري العبد فاعتقه لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه المشتري المكبر
لانه بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما * رجل باع عبدا من رجل وتصادقا انه كان آبقا فقال البائع بعثك في آبقه وقال المشتري بعثنيه بعثا
أنطته كان القول قول مدعى الصحة أيهما يدعى الصحة وكذا لو اشترى خلاثم ادعى أنه (١٣٩) اشتراه بعثا صار خلا و قال البائع لا بل
بعثه حين كان خرا كان القول
قول مدعى الصحة وان أقام البينة
كانت الشهادة على بيع العبد بعد
الاخذ وعلى بيع الخمر بعد ما صار
خلا أولى

(فصل في البيع الموقوف)

اذا باع الرجل مال الغير عندنا
يتوقف البيع على اجازة المالك
ويشترط لصحة الاجازة قيام
العاقدين وقيام المعقود عليه ولا
يشترط قيام الثمن ان كان الثمن من
النقود فان كان من العسروض
يشترط قيامه أيضا * واذا مات
المالك لا ينفذ باجازه الوارث وعند
اجازة المالك بملكه المشتري مع
الزيادة التي حدثت بعد البيع
قبل الاجازة ولو غصب جارية فباعها
فقطعت يدها ثم أجاز المصوب منه
البيع صححت الاجازة * ولو قتلت
أومات ثم أجاز لا تصح الاجازة *
وحقوق العقد من قبض الثمن
وغيره عند الاجازة ترجع الى العاقد
وأيهما فسخ العقد قبل الاجازة
صح فسخه واذا هلك المبيع عند
المشتري كان للمالك الخيار ان شاء
ضمن البائع قيمته وان شاء ضمن
المشتري وعند اختياره تضمن
أحدهما برئ الآخر وان ضمن
المشتري قيمته بطل البيع وكان
للمشتري أن يسترد الثمن من
البائع ان كان نقده وان كان ضمن
البائع قيمته ينفذ بيع البائع ان

رقبته بالبصر فيصدق فيهما الا ان الفرق أنه لو نوى الحقيقة في ربيعة الهلال يصدق قضاء وديا
بخلاف الفطر فانه اذا نوى الحقيقة يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق القاضي كذا في شرح
تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام * ولو كان بالكوفة حين أهل الهلال لكن لا يعلم
به هل يحنث قال بعضهم يحنث وقال بعضهم لا يحنث ولو قال عمده حران ضحيتي العام بالكوفة وكان
فيها يوم الاضحى ولم يضع لم يحنث ولو نوى الكينونة بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوى كذا
في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر والاضحى والنكاح
والطلاق * انهمته بالغلان خلف لا يأتي حراما لا يحنث بالقبلة والمس بشهوة ويحنث بالجماع فيما
دون الفرج وان لا ط بهما الفتوى على أنه يحنث * حلف لا يزني فحلف يحنث كذا في الوجيز
للكردري * في أيمان القدوري اذا حلف لا يبطأ امرأة وطأ حراما فوطئ امرأته الحائض
أو وطئها وهو مظاهر منها لم يحنث الا ان ينوي ذلك ولو حلفت المرأة بهذه العبارة (١) كره الله
كه حرام نكردستم وعنت أنهم لم تحرم الزنى انما الله عز وجل هو الذي حرم الزنى وقد كانت فعلت
ذلك لم يحنث وان كان الخالف رجلا وحلف بالله عز وجل فكذلك الجواب وان كان حلف
بالطلاق والعتاق صدق ديانة لا قضاء ولو حلف لا يرتكب حراما فهذا على الزنى فان كان الخالف
نحسيا أو مجبورا فهو على القبلة الحرام وما أشبهها كذا في الظهيرية في الفصل الثامن في الوقاع
والافعال المحرمة

(الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك)

من قال لامرأته ان لبست من غزلك فهو هدى فغزلت من قطن مملوك له وقت الحلف فلبسه فهو
هدى اتفاقا فاذا لم يكن في ملكه قطن أو كتان أو كان فلم تغزل منه بل غزلت من قطن اشتراه بعد
الحلف فلبسه فهي مسئلة الكتاب فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى هو هدى كذا في فتح القدير
* ومعنى الهدى التصديق به بمكة كذا في الهداية * واذا حلف لا يلبس من غزل فلانة ولا يلبس له
فلبس ثوبا نسج من غزل فلانة يحنث في يمينه وان كان نوى عين الغزل لا يحنث بلبس الثوب ولو لبس
عين الغزل لا يحنث الا ان يعيبه كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من
غزلها ومن غزل غيرهما لا يكون حائشا وان كان غزل غيرهما جزءا من مائة جزء وسواء كان غزلها
مختلطا أو كان غزل كل واحدة منهما في طرف وهذا كالحلف أن لا يلبس ثوبا فلان فلبس ثوبا بين
فلان وبين غيره لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره
كان حائشا ولو قال ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره ان كان ثوبا ينسجه واحد
فنسجه اثنان لا يكون حائشا ولو كان ثوبا لا ينسجه الا اثنان فلبسه كان حائشا ولو حلف أن لا يلبس
من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل غيرها كان حائشا وان كان غزل فلانة مشلا لم يحنث
واحدا كذا في فتاوى قاضيهان * ولو حلف لا يلبس ثوبا من نسج فلان فنسجه غلامه فان كان

(١) لم أفعل حراما

كان المبيع في ضمان البائع عند التسليم وان لم يكن المبيع في ضمان البائع قبل التسليم وسلم بعد البيع ثم اختار المالك تضمنين البائع
لا ينفذ * يبيع المصولى وشراء المصولى لا يتوقف ويكون مشتريا لنفسه وهو على وجوه أربعة * أحدها أن يقول البائع بعث
هذا من فلان الغائب بالف درهم ويقول المصولى اشتريت لفلان أو قال قبلت ولم يقل لفلان فهذا العقد يتوقف
على اجازة الغائب ان أجاز يكون الشراء لفلان وان لم يجز بطل العقد * والثاني أن يقول المالك بعث هذا منك بكذا فقال المصولى

قبلت أو اشترى ثوب ثوى الشراء لئلا يأن الشراء بنفسه عليه ولا يتوقف ولو قال الفضولي اشترى هذا الغلان بكذا وقال البائع بعث منك قبل فيروايتان والصحيح أنه باطل لا يتوقف * والثالث لو قال البائع بعث من فلان بكذا وقال الفضولي اشترى لاجله أو قال قبلت لاجله أو ابتداء المشتري فقال اشترى هذا الغلان فقال البائع بعث لاجله أو لم يقل لاجله فانه يتوقف على اجازة الغائب * والرائع أن يقول المالك بعث منك هذا بكذا لاجل (١١٠) فلان وقال المشتري اشترى أو قبلت أو قال المشتري أو لا اشترى هذا لاجل فلان

فقال البائع بعث فانه بنفسه على المشتري ولا يتوقف * ولو قال الفضولي اشترى هذا الغلان بكذا على أن فلان ذلك بالخيار ثلاثة أيام فانه ينفذ ولا يتوقف وانما يتوقف شراء الفضولي اذا اشترى بخير خياره * رجل اشترى عبدا وأشهد أنه يشترى له فلان فقال للبائع اشترى منك هذا العبد لفلان وقال البائع بعث وقال فلان قد رضى ذكرا لنا طفي رحمه الله تعالى أن لا يشتري أن يمنع العبد من فلان لان الشراء وجد نفاذا على العاقد فينفذ عليه فان سلم المشتري الى فلان كانت العهدة للبائع على المشتري وهو العاقد ويكون تسليم المشتري الى فلان بمنزلة بيع مستقل جرى بين المشتري وبين فلان * رجل باع ثوبا لغيره بغير أمره من ابن صغير مأذون لنفسه أو من عبدا مأذون له في التجارة وعابه دين أو لادين عليه ثم أخبره برب الثوب أنه باع ثوبه بكذا ولم يبين ممن باعه فاجاز المالك قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك الا في عبده الذي عليه دين لان الفضولي لو كان وكلا بالبيع لا يجوز بيعه من أحد من هؤلاء ما لا عبده الذي كان عليه دين * امرأة جاءت الى رجل بالف درهم وقالت اشترى به هذه الدراهم هذه الدراهم لابني الصغير هذا وأبو الصغير حي

فلان يعمل بيده لم يحنت وان كان لا يعمل حنت كذا في الايضاح * حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان فلبس ثوبا من غزل وقطان كان في ملكه وقت اليمين يحنت وكذلك ان لم يكن في ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السر حسي * ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا خيط بغزل فلانه لا يكون حائشا وكذا لو لبس ثوبا فيه سلكة من غزلها ولو لبس تسكة من غزلها حنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو كانت العورة أو الزرة من غزلها لا يكون حائشا في عين اللبس ولو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائشا وكذا الزيق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزلها وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائشا اذا كان حائشا في الرقعة كان حائشا في اللبنة والزيق أيضا وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ الخالف خرقة من غزلها فخرش برين ووضع على عورته لا يكون حائشا ولو لبس من غزلها قلنسوة أو شبكة يقال لها بالفارسية كلوته كان حائشا وكذا الجيوب كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فقطع بعضه فلبسه فان بلغ ما قطع ازارا أو رداء حنت والا فلا وان قطعه سراويل فلبسه حنت وكذا المرأة اذا حلفت لا تلبس ثوبا فلبست خمارا أو مقنعة لم تحنت اذا كان لم يبلغ مقدار الارازار وان كان يبلغ ذلك حنت وان لم يستبره العورة وكذلك ان لبس الخالف عمامة لم يحنت الا أن يلف فيكون قد رازار أو رداء أو يقطع من مثلها قميص أو سراويل فحينئذ يحنت كذا في الايضاح * وان لم يقل ثوبا فقتعمم بغزلها كان حائشا ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلما بلغ الثوب السرة ولم يدخل يديه في كمينه ورجله بعد تحت اللعاف كان حائشا ولو حلف أن لا يلبس السراويل أو الخفين فادخل إحدى رجليه في السراويل أو لبس إحدى خفيه لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فالتقى عليه وهو قائم ثم رفع وهو قائم قال الهلبي رحمه الله تعالى لا يكون حائشا قال الفقيه أبو الليث هو القياس وبه نأخذ وان ألقى عليه وهو قائم فلما انتبه ألفاه من نفسه لا يكون حائشا وان تركه حتى استقر عليه كان حائشا ولو ألقى عليه وهو منقبه حنت علم بذلك أو لم يعلم كذا قال أبو نصر كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لا ألبس ثوبا من غزل فلانه فنسج ثوبا من غزلها وغزل غيرها الا أن غزل غيرها في آخر الثوب أو في أوله فقطع غزلها من ذلك ولبس القطعة التي من غزل الخلف عليها فان كانت تبلغ ازارا أو رداء حنت وان كانت لا تبلغ ذلك لا يحنت وان قطعه سراويل ولبسه يحنت وان لبس ذلك الثوب قبل أن يقطع منه ما نسج من غزل غيرها لا يحنت كذا في المحيط * ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس كساء من غزلها حنت وان كان من الصوف كذا في محيط السر حسي * واذا حلف لا يلبس ثوبا فقيمه على كل ملبوس يستر العورة ونحو الصلاة فيه حتى لو لبس مسحاً أو بساطاً أو طنفسة لا يحنت ولو لبس كساء نخر أو طيلسانا يحنت لانه مما يلبس وكذا لو لبس فرايا يحنت ولو لبس قلنسوة لا يحنت هكذا في المحيط وكذا الجلد والحصر والخف والجورب هكذا في التتارخانية * ولو سمي ثوبا بعينه ولبس منه طائفة أكثر من نصفه حنت كذا في المبسوط * حلف لا يلبس سراويل

فلبس

فاشترى الرجل الدار فاجاز والد الصغير ذلك قال محمد رحمه الله تعالى الدار لا يشتري واجازة أبي الصغير

باطلة ذكرها في المنتقى * رجل باع عبد صغير بغير إذن المولى بعرض بعينه أو بشئ بعينه سوى الدراهم والدانير ثم أجاز المولى ببيعها جاز بيعه والمشتري بالعبد يكون للمشتري وعليه قيمة العبد لولا لان شراء ذلك الشيء لا يتوقف فكان مشترياً لنفسه قاضياً عنه بالعبد باذن المولى فيكون المشتري بالعبد * رجل باع أمة صغيرة فزاد في المشتري ثم أجاز المولى البيع كان الولد مع الام للمشتري * رجل قال لغيره

استتريت عبد الله من نفيهم بالعنفورهم ومولى العبد حاضر فقال المولى قد استتريت وسلمت قال محمد رحمه الله تعالى يحفل كلام المولى ببيع الساعة * رجل باع عبد الغير بغير اذنه فقال المولى قد احسنت أو وفتت لم يكن كلامه اجازة للبيع وله أن يردده لانه يدكر على وجه الاستهزاء وان قبض الثمن يكون اجازة وكذا لو قال كفتني مؤنة البيع واحسنت فغزاله الله خيرا لم يكن اجازة للبيع الا أن محمد رحمه الله تعالى قال قوله احسنت أو أصبت يكون اجازة استحسانا * دارين (١٤١) رجلين باع فضولي نصفها فأجاز أحدا الشرى يكن

بيعه قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع في ربيع الدار فرق محمد رحمه الله تعالى بين هذا وبين ما إذا باع أحد الشرى يكن نصفها فان ثمة يجوز البيع في نصف الدار لان بيع المالك انصرف الى النصف الذي كان له أما بيع الفضولي انصرف الى النصف الشائع فاذا أجاز أحدهما صححت اجازته في ربيع الدار * رجل غصب عبدا وباعه من رجل فأجاز المصوب منه بيع الغاصب ولا يعلم ما حال الغصب قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع حتى يعلم أنه هالك وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ثم رجح وقال البيع فاسد حتى يعلم أن العبد قائم فان قال المشتري كان العبد ميتا يوم الاجازة وقال البائع كان حيا وقت الاجازة كان القول قول البائع * رجلان بينهما صبرة من طعام فباع أحدهما قفيرا من الصبرة وكاله للمشتري بعد البيع فأجاز الشرى بك بيعه أو لم يحجزا البيع ويكون جميع الثمن للبائع وان باع أحدهما قفيرا فأجاز الشرى بك ثم كاله للمشتري وضاع ما بقي كان للشرى على البائع نصف قفيرا ولا سبيل له على المشتري ولو لم يكن الشرى بك أجاز البيع حتى ضاع ما بقي من الطعام أخذ الشرى بك من المشتري نصف الطعام الذي باع * ولو عزل

فلبس ثياب رجل طويل وهو عليه سراويل وهو على تقطيع سراويل الآله لا يحنت وكذلك لو حلف لا يلبس ثيابا فلبس سراويل رجل قصير وهو عليه ثياب فلبس حنت كذا في محيط السرخسي * في الخلاصة ما لا يصلح لستر العورة لا يسمى ثوبا كذا في التتارخانية * اذا حلف لا يلبس قميصا فلبس قميصا ليس له كان ولم تكن له نية حين حلف فانه يحنت كذا في المحيط * في الملتقط اذا حلف لا يلبس فلبس مكرها لا يحنت فان قدر على تركه فلم يتركه فهو لا يلبس كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يلبس قميصا فعلى ما يلبس القميص عادة ويعتبر الاكثر بعد أن يخرج رأسه من الجيب كذا في العتائبة * اذا حلف لا يلبس سراويل أو قميصا أو رداء فاتزر بالسراويل أو القميص أو الرداء لم يحنت وكذا اذا اتم شي من ذلك ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص أو هذا الرداء أو هذا السراويل فعلى أي حال لبس ذلك حنت وان اتزر بالرداء أو ارتدى بالقميص أو اغتسل فلف القميص على رأسه وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فألقاها على عاتقه * حلف لا يلبس قميصين فلبس قميصا ثم نزع ثم لبس آخر لا يحنت حتى يلبسهما معا ولو قال والله لا ألبس هذين القميصين فلبس أحدهما ثم نزع وابس الآخر حنت لان اليدين ههنا وقعت على عين فاعتبر فيه الامم دون اللبس المعتاد كذا في البدائع * حلف لا يكسو فلانا فاعاره كسوة أو كفته بعد موته لم يحنت الا اذا أراد به السردون التليك * حلف لا يلبس هذا الثوب حتى يأذن له فلان فبات فلان سقطت اليدين ولو قال الا أن يأذن له فلان فأذن له مرة انتهت اليدين كذا في السراجية * رجل حلف أن لا يلبس من غزل امرأته فلبس قباء ظهارته من غزلها وبطانتها من غزل غيرها كان حائشا كذا في فتاوى قاضيان * وان حلف لا يكسوه ثوبا فاعطاه دراهم فاشترى به ثوبا لم يحنت فلو أرسل اليه بثوب كسوة حنت فان نوى أن يعطيه من يده الى يده لم يحنت كذا في المبسوط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى حلف لا يلبس السواد فهدا على الثياب ولو لبس قلنسوة أو خفصين أو نعلين أسودين أو فروة سوداء لا يحنت كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا ألبس شيئا من السواد فانه يحنت في القلنسوة والخفين الاسودين والفر والاسود وغيرها كذا في خزائن المفتين * ولو حلف لا يلبس حريرا فلبس مضمنا فالعبرة للعمدة دون السدى ولو حلف لا يلبس قطنا فلبس ثوب قطن حنت ولو لبس قباء ليس بقطن وحشوه قطن لم يحنت الا أن ينوى كذا في الايضاح * واذا حلف لا يلبس ابريسما فلبس ثوبا لحيته خرو سداه ابريسم لا يحنت في يمينه * ولو حلف لا يلبس ثوب كتان فلبس ثوبا من قطن وكتان لا يحنت في يمينه سواء كان الكتان سدى أو لجة * واذا حلف لا يلبس ثوبا ابريسم فلبس ثوبا من ابريسم وقطن يحنت في يمينه اذا كانت لحيته ابريسما كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يلبس خرا فلبس ثوبا خالصا من خرا وكان سداه من القطن أو الابريسم ولحيته من الخرا كان حائشا ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا سداه ابريسم ولحيته من غزلها كان حائشا ولو حلف لا يلبس طيلسان صوف فلبس طيلسانا لحيته صوف وسداه ابريسم أو قطن لا يحنت في يمينه ولا يشبه الطيلسان غيره كذا في فتاوى قاضيان * المنتقى هشام عن محمد

أحدهما قفيرا من الصبرة المشتري كذا في بيعه كان الثمن بينهما نصفين ولو لم يحجز الشرى بك بيعه وأخذ من المشتري نصف ما باع فأراد المشتري أن يرجع على البائع تمام القفري ليس له ذلك ولكنه بالخيار وان شاعرجع بنصف الثمن على البائع وان شاء ترك البيع * رجل باع ثوبا من رجل ولم يقبضه المشتري حتى باعه البائع من رجل آخر بفصل عشرة دراهم ثم أجاز المشتري بيع البائع لا تصح اجازته لانه يبيع ما لم يقبض * رجل باع أمة وفي بطنها ولد فسد أو وصى به لرجل آخر فأجاز الموصى له بالولد

البيع قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تصح اجازته ولا يكون له شيء من الثمن اذا ولدته بعد قبض المشتري وان ردت قبل القبض فاجاز صاحب
الولد البيع جاز ويكون له حصة من الثمن والمشتري بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء اجاز * دار لرجل وبنائها لا تخر باعها أحدهما
باذن الآخر بثمن واحد ثم احترق بعض البناء قبل القبض خيرا المشتري ان شاء أخذ الدار بجميع الثمن ويقسم الثمن على قيمة
البناء * ويجوز على قيمة الارض فاصاب (١٤٢) البناء يكون لصاحب البناء وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض وان اتم عدم

كل البناء أو غرق أو احترق خيرا
المشتري ان شاء أخذ الارض بحصتها
من الثمن ولا شيء لصاحب البناء
قال وهذا بمنزلة مالو جاء رجل
واستحق البناء وثمة تطرح حصة
البناء من الثمن وكذلك هنا
الشجر في هذا بمنزلة البناء * رجل
أوصى لرجل بشاة ولا تخر بصوفها
ومات الموصى فباع صاحب الشاة
الشاة كان الثمن كله لصاحب
الشاة ولا شيء لصاحب الصوف قال
لان الصوف على ظهر الشاة لا يباع
فلو جعل للصوف قسط من الثمن
فسد البيع * وكذا الشاة وما
في بطنها بخلاف البناء والشجر *
رجل باع عبدا رجلا بغير اذنه
فبلغ المولى بيعه فقال للبائع وهبت
لك الثمن أو قال تصدقت به عليك
فهو اجازة للبيع ان كان العبد قائما
* جارية بين رجلين باعها أحدهما
بغير اذن الشريك وقبضها
المشتري فاعتقها ثم اجاز الشريك
البيع لا يجوز البيع في حصته
* رجل باع عبدا رجلا بغير اذنه
بمائة درهم فباع المشتري الى مولا
وأخبره أن فلانا باع عبده بكذا
فقال المولى ان كان باعك بمائة
درهم فقد اجزت قال فمجدد رحمه الله
تعالى ان كان فلان باعه بمائة
درهم أو أكثر فهو جائز وان كان
باعه بأقل من مائة لا يجوز وكذا
لو باعه بمائة دينار لا يجوز البيع

رحمته الله تعالى لو حلف ليقطع هذا الثوب قميصين فقطع منه قميصا واحدا وخاطه ثم فتنقه ثم خاطه
مرة أخرى قال يحنت * ولو حلف ليخيطن منه قميصين لم يحنت ولو قال لا قطعن منه قميصين فقطع
منه قميصا فخاطه ثم فتنقه ثم قطعه قميصا آخر غير ذلك التقطيع قال لا يحنت كذا في محيط السرخسي
* ولو حلف على قميصين ليقطعن منه قباء وسراويل دلبسه أو لم يلبسه ثم قطع من القباء سراويل فانه
قد حنت في يمينه حين قطع القميص وفي الزيادة عبده حان لم يجعل من هذا الثوب قباء وسراويل
ولانية له فجعله كله قباء وخاطه ثم نقض القباء وخاطه سراويل لا يحنت الآن يكون عني أن يجعل
من بعضه هذا ومن بعضه هذا وهو على الحالة الاولى كذا في البدائع * ولو حلف أن لا يلبس
هذا القميص ونقضه ثم استأنف خياطته وابسه ذكر القدوري رحمه الله تعالى أنه يحنت في يمينه
وهكذا ذكر في النوادر * وكذا القباء والجبة لان اسم القميص والقباء والجبة لا يردل بنقض
الخياطة يقال قميص مفتوق وكذا لو حلف أن لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت خشباً ثم
أعيدت سفينة فركبها ذكر في النوادر أنه يكون حائثا وذكر في الجامع أنه لا يحنت لانه لا يعود قميصا
ولا قباء ولا سفينة الا بصناعة حاذقة ولو حلف أن لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فتزع حشوها
وجعل لها حشوا آخر وليس كان حائثا وكذا لو كانت الجبة مبطنة فتزع بطانتها وجعل لها بطانة
أخرى وليس كان حائثا لان اسم الجبة لا يزول عنها بتزع الحشو والبطانة * رجل حلف أن لا ينام
على هذا الفراش فخرج منه الحشو ونام عليه قالوا لا يكون حائثا لان الفراش الذي ينام عليه
لا يكون بدون الحشو ولو أخرجه ما فيه من الصوف أو القطن ونام على ذلك الصوف أو المحلوج
لا يحنت في يمينه لان مجرد الحشو لا يسمى فراشا كذا في فتاوى قاضخان * امرأة حلفت أن لا تلبس
هذه المقنعة فاتخذ منها علم للغزاة ثم نقض ورد عليها فتقنعت تحنت كذا في خزانة المفتين * قال في
الجامع واذا حلفت المرأة لا تلبس هذه المخفة فخط جانبها وجعلت درعا وجعلت لها جيبا وكين
فلبستها لا تحنت في يمينها ولو قطعت الخياطة وتزع عنها السكبان والجيب حتى عادت لمخفة فلبستها
حنت في يمينها لانه عاد الاسم لا بسبب جديد قائم بالعين وهذا بخلاف ما لو قطعت المخفة وخيطت
قميصا ثم نقضت الخياطة والتركيب وخيط بعضها ببعض حتى عادت لمخفة فلبستها لا تحنت في يمينها
* في القدوري حلف على شقة خبز بعينها لا يلبسها فنقضت وغزلت وجعلت شقة أخرى فلبسها
لم يحنت * اذا حلف لا يجلس على هذا البساط فخط جانباه وجعل خررا يجلس عليه لا يحنت
في يمينه فان فتقت الخياطة حتى عاد بساطا فجلس عليه حنت في يمينه ولو كان قطع البساط وجعل
خررا جين ثم فتنقهما وخاط القطع وجعلهما بساطا ثانيا ثم جلس لم يحنت وان عاد الاسم * قال مشايخنا
رحمهم الله تعالى هذا اذا كان الخرجان بحيث لو فتق كل واحد منهما لا يسمى بساطا على الافراد
فاما اذا كان كل واحد منهما يسمى بساطا فاذا فتقتهما وخاطا أحدهما بالآخر وجلس عليه يحنت
في يمينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يجلس على الارض لا يحنت الا أن يجلس عليها وليس بينه وبينها
غير ثيابه فان كان بينه وبين الارض حصيرا أو بوري أو بساط أو كرسي لم يحنت ولو حلف لا يجلس

واجازته تكون على الوصف الذي ذكر وكذا لو قال ان كان باعك بمائة درهم فهو جائز فهو على ما وصفنا
ولو كان المولى قال ان كان باعك بمائة درهم اجزت ذلك لم يجز ولا يكون ذلك اجازة بل يكون عدة فان باعه بعد هذا فان شاء اجاز وان شاء
لم يجز وهذا لا يكون اجازة لما مضى * رجل غصب عبدا وباعه ودفعه الى المشتري ثم ان الغاصب صالح المولى من العبد على شيء قال محمد
رحمهم الله تعالى ان صالح على المراهم والداني كان ذلك بمنزلة أخذ القيمة من الغاصب فينقذ بيع الغاصب وان صالحه على شيء من العروض

كان هذا بمنزلة البيع من الغائب فيبطل بيع الغائب * رجل باع عبداً رجل بغير أمره ثم اشترى العبد من مولاه ثم أقام البائع البيعة أنه اشترى العبد من مولاه بغيره أو ورثه بعد البيع قال محمد رحمه الله تعالى تقبل بينته ويبطل البيع الأول ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضي * وكذا الممتوه والصبي المحجور إذا بلغ سفهاً يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي أو القاضي (١٤٢) والعبد المحجور إذا باع شيئاً من مال المولى أو مما وهبه أو اشترى شيئاً يتوقف

ذلك على اجازة المولى * والرجل إذا باع عبده المأذون المدين بغير إذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء وقال بعض المشايخ رحمه الله تعالى يبيع بغير إذن الغرماء فاسد لان محمداً رحمه الله تعالى قال في الكتاب يبيع باطل والصحيح أنه موقوف ومعنى قوله باطل أي سيبطل * وإذا باع المولى المأذون من غير إذن الغرماء وقض الثمن فهلك عنده ثم أجار الغرماء يبيعه صححت اجازتهم وبهلك الثمن على الغرماء وان أجاز بعضهم البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا تصح الاجازة ويبطل البيع ومن البيع الموقوف إذا باع المريض في مرض الموت من وارثه عينا من أعيان ماله ان صح جاز يبيعه وان مات من ذلك المرض ولم يجز الوارثه يبطل البيع ومنه المرتد إذا باع أو اشترى يتوقف ذلك ان قتل على رده أو مات أو لحق بدار الحرب بطل تصرفه وان أسلم جاز ونفذ بيعه * ومنه الرهن إذا باع الرهن أو أجزأه المستأجر يتوقف ذلك على اجازة المرتهن والمستأجر في أصح الروايات الآن المرتهن يملك نقض البيع ويملك اجازته والمستأجر يملك الاجازة ولا يملك النقض فان لم يجز المستأجر حتى انفسخت الاجازة بينهما نفذ البيع

على هذا الفراش أو هذا الحصير أو هذا البساط فجعل عليه مثله ثم جلس عليه لم يحنت كذا في البدائع * حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحنت كذا في البحر الرائق * وأجمعوا على أنه لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه قراما ومحبساً حنت * ولو حلف لا يجلس على هذا السرير أو على هذا الدكان أو لا ينام على هذا السطح فجعل فوقه مصلى أو فراشا أو بساطاً ثم جلس فيه حنت فلو جعل فوق السرير سريراً أو بنى فوق الدكان دكاناً أو فوق السطح سطحاً آخر لم يحنت كذا في البدائع * من حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتم ذهب يحنت ولو لبس عقد أو لؤلؤ غير مرصع يحنت عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحنت ومتى كان فيه ترصيع يحنت اتعاقاً وعلى الخلاف إذا لبس عقد زبرجد أو زمر غير مرصع وقولهما أقرب إلى عرف ديارنا فيفتي بقولهما لان التحلى به على الانفراد معتاد ولو لبس خاتماً أو دماً أو سواراً يحنت سواء كان من ذهب أو فضة كذا في الكافي * ولو حلفت المرأة أن لا تلبس حلياً فلبست خاتم فضة لا تحنت وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا هذا إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم الرجال أما إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم النساء محله فص تحنت وهو الأصح كذا في المحيط * وتاج الملك ليس بحلى وتاج النساء حلى والقلب والقلادة حلى كذا في التمر تاشي * حلفت المرأة لا تلبس المكعب فلبست اللالك فقد قيل ان سمي اللالك في العرف والعادة مكعباً يلزمها الحنت والافلا كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يلبس حلياً فلبس سيفاً حلى أو منطقة مفضضة لا يكون حائشاً وهو على حلى النساء كذا في فتاوى * قاضيان ولو حلف لا يلبس درعاً ولا نية فلبس درعاً حديداً أو درعاً امرأة حنت فان نوى أحدهما لا يحنت بالآخر كذا في محيط السرخسي * إذا حلف لا يلبس سلاحاً ثقلاً سيفاً أو تنكب قوساً أو ترساً لم يحنت قالوا إذا كانت اليمنى بالفارسية بان قال (١) سلاح نبوشم يحنت في هذه الاشياء فلو لبس درعاً من حديد يحنت كذا في المحيط * الاصل في اللباس أن اسم الثوب لا يتناول مادون الازار والسلاح الدرع والسيف والقوس دون السكين وحديد غير مصنوع كذا في العتايبة والله أعلم بالصواب

(الباب الحادى عشر فى اليمين فى الضرب والقتل وغيره)

لو حلف أن لا يضرب رجلاً فضربه بعد ما مات لا يحنت كذا في شرح الطحاوى * رجل حلف أن لا يضرب عبده فامر غيره فضربه المأمور حنت وان نوى الخالف أن لا يلبس ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحنت * ولو حلف على حراً لا يضربه فامر غيره فضربه المأمور لا يحنت الا أن يكون الخالف قاضياً أو سلطاناً كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يضرب ولده فامر غيره حتى يضربه لم يحنت الاب كذا في المحيط * وإذا حلف الرجل لا يضرب عبده مائة سوط ولا نية له فضربه مائة سوط تخفف فانه يبرئ في عينه قالوا هذا اذا ضربه ضراً ياتلم به أما اذا ضربه بحيث لا يتالم به لا يبرئ ولو ضربه بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة كل مرة تقع الشعبتان على بدنه يبرئ في عينه وان جمع

(١) لا ألبس سلاحاً

السابق وكذا المرتهن اذا لم يفسخ البيع حتى فك الرهن نفذ البيع * ولو كانت الاجازة طويلة فباع ثم جاء أيام الفسخ نفذ بيعه عند أكثر المشايخ وكان للمستأجر أن يحبس المستأجر لاستيفاء الاجرة المحجلة فان كان المستأجر محالاً لا يحتمل الهلاك فهلك عند المستأجر بعد الحبس لا يسقط الدين بخلاف الرهن * وكذا الرجل اذا دفع أرضه من اربعة مده معلومة على أن يكون البذر من قبل التماسل وزرعها العامل أو لم يزرع فباع صاحب الأرض أرضه يتوقف البيع على اجازة المزارع * الرهن اذا باع الرهن ثم باع من آخر فأجاز المرتهن

بيع الاول أو الثاني نفذاً آجلاً * والاخر إذا باع المستأجر ثم باعه نائياً من رجل آخر فجاز المستأجر البيع الاول أو الثاني نفذاً البيع الاول وبطل الثاني * ولو باع الراهن الرهن ثم رهن عند آخر أو آخر أو وهب وسلم فجاز المرتهن الاول الرهن الثاني أو الاجارة أو الهبة نفذاً البيع وبطل ما سواه * ومن البيوع الموقوفة البيع بشرط الخيار (باب الخيار) الخيارات أنواع منها خيار اجارة عقد الفضولي وقد ذكرنا * ومنها خيار الشرط (١٤٤) وخيار الرقبة وخيار العيب ومنها خيار تفرق العقود عليه بهلاك البعض قبل القبض والاستحقاق * أما خيار الشرط

الاسواط جمعاً وضربه بها ضربة أو ضربتين بعرض الاسواط لا يبرأ وان ضربه برأس الاسواط ينظر ان كان قد سوى رقبته الاسواط قبل الضرب حتى اذا ضربه ضربة أصابه رأس كل سوط بر في يمينه وأما اذا اندس بعض الاسواط في البعض فأنما يقع البر بقدر ما أصابه وما اندس من الاسواط لا يقع به البر وعليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة * رجل حلف بالله أن يضرب ابنته الصغيرة عشرون سوطاً فإنه يضربها بعشرين شمرها وهو السعف وهو ما صغر من أغصان النخل كذا في الظهيرية * رجل قال والله لو أخذت فلاناً لضربه مائة سوطاً فأنه وضربه سوطاً واحداً أو سوطين قال هذا على الابد ولا يحنت في يمينه في الحال كذا في الذخيرة * رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقصصها أو عضها أو خنقها أو مد شعرها فأنها حنت في يمينه قالوا هذا اذا لم يكن في الملاعبة وان كان في الملاعبة لا يحنت وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسها في الملاعبة فادماها لا يحنت وقيل هذا اذا كانت اليمن بالعربية فان كانت بالفارسية لا يحنت في جميع ذلك والصحيح أنه يكون حائثاً اذا كان على وجه الغضب وان تنف شعرها تسكاً موافقاً للصحيح أنه يكون حائثاً اذا كان في الغضب وان دفعها ولم يوجعها لا يحنت كذا في فتاوى قاضخان * ولو حلف العربي بالفارسية بذلك ينبغي أن يستل العربي فان أراد به ما يريد بالضرب العربي ووضع (٢) زدن موضع لفظ الضرب فهو كالو حلف بالعربية وان أراد به ما يريد بالعربية فهو كالو حلف بالفارسية وان لم يعلم حينئذ تعتبر اللغة التي حلف بها وكذلك لو حلف فارسي بالعربية كذا في الذخيرة * واذا قال ان ضربتك فانت طالق فضرب أمته فأصابها ذكراً في مجموع النوازل أنه يحنت هكذا كان يفتي الشيخ الامام طهير الدين المرعشي في رحمه الله تعالى وقيل بانه لا يحنت هكذا ذكر البقال رحمه الله تعالى في فتاواه وهو الاظهر والاشبه * واذا حلف لا يضربها فنقض ثوبه فأصاب وجهها فأنه يحنت كذا في فتاوى قاضخان * ولو حلف لا يضرب ابنه كذا في المحيط * رجل قال لامرأته ان لم تضربك حتى أتر كلاً لاجية ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على أن يضربها ضرباً موعداً سديداً فاذا فعل ذلك بر في يمينه * رجل حلف لا يضرب ابنه بالسياط حتى يموت أو حتى يقتل فهو على المبالغة في الضرب كذا في فتاوى قاضخان * ولو حلف لا يضرب ابنه حتى يغشى عليه أو يبول أو حتى يبكي أو حتى يستغيث فالحال توجد حقيقة هذه الاشياء لا يبر كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا يضربني بالسيف حتى يموت لا يبر حتى يموت كذا في الخلاصة * واذا قال والله لا يضربك بالسيف ولا نية له فضر به بعرض السيف بر في يمينه وان كانت نية على الحدة فهو على الضرب بالحدة وان ضربه في غمده ولا نية له لم يبر في يمينه وان قطع السيف غمده ونزع الحدة وجرح المحلوف عليه بر في يمينه واذا حلف لا يضرب فلاناً بالفأس فضر به بقبض الفأس فارسيته دسسته * قبل لا يحنت كذا في الذخيرة * ولو قال لا أضربك بالسوط أو بالسيف فضر به بسوط أو بسيف وقال نويت سيفاً وسوطاً عبر هذا يدين في الفضاء لانه نوى ما يحتمله كلامه والامر بينه

٢ معناه اضرب

اذا باع عبداً بجارية على أن بائع العبد بالخيار ثلاثة أيام فاعتق البائع العبد في الايام الثلاثة نفذاً عتاقه وبين في قواهم وبطل البيع لانه اعتق ملك نفسه وان اعتق الجارية جازاً ويكون اسقاطاً للخيار ويتم البيع وان أعتقه ماني كلام واحد نفذاً عتقه فغيره قيمة الجارية تماماً ولا ينفذ عتاق المشتري لاني العبد ولا في الجارية أما الجارية لانها خرجت عن ملكه عندهم وأما السيد لانه لم يخرج عن ملكه بانه ولو كان الخيار للمشتري كانت الاحكام على عكس هذا * ولو كانت الجارية ثمة البائع العبد والخيار

لبائع العبد لا يعتق الجارية ولو كانت زوجه لا يفسد الشكاح بينهما لا تنحل في ملكه في قول أبي حنيفة ثم رخص الله تعالى له أن يملكه لو أعتقها نفذ عتاقه فيها ويكون ذلك إسقاط الخيار * ولو قال لعبد ان اشترى بك فانت حر ثم اشتراه على أنه بالخيار ثلاثة أيام عتق عليه في قولهم جميعا وسقط خياره والمسئلة بفروعهامه وفقره ولو كان البيع بشرط الخيار لهما فانت أحدهما ألزم البيع في جانبيه والآخر على خياره وخيار الشرط لا يورث عندنا * وجل باع عبدا بثمان في الذمة على (١٤٥) أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم وهب الثمن من

المشتري في مدة الخيار أو أبرأه من الثمن أو اشترى من المشتري شيئا بذلك الثمن يصح شراؤه وأبرأه وهبته ويبطل خياره لأن الثمن في الذمة بمنزلة القرض * ولو اشترى من غير المشتري شيئا بذلك الثمن يبطل خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الثمن ديناً فأوفاه المشتري فقبض ونصرف فيه لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبائع فدفع المبيع إلى المشتري لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للمشتري فأبرأه البائع عن الثمن لا يصح أبرأه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا تم البيع بينهما بمضى مدة الخيار أو إسقاط الخيار في المدة ينفذ إبراء البائع * ولو كان الخيار للبائع أو المشتري فقال من له الخيار ان لم أفعل كذا اليوم فقد أبطلت خيارى كان ذلك باطلا ولا يبطل خياره * وكذا لو قال في خيار العيب ان لم أرده اليوم فقد أبطلت خيارى ولم يرد اليوم لا يبطل خياره ولو لم يقل كذلك ولكنه قال أبطلت خيارى غدا أو قال أبطلت خيارى إذا جاء غدا بقاء غدا ذكر في المنتقى أنه يبطل خياره قال وليس هذا كالأول لأن هذا وقت يحى ولا محالة بخلاف الأول * وجل باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أعتقها أو دبرها أو كاتنها أو وهبها وسلم أو

وبين ربه كذا في محيط السرخسى * في المستق عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لغلامه ان لم أضربك مائة سوط فانت حر فانت الغلام قبل أن يضربه ذلك مات حراً وعنه إذا قال والله لا أضربك فلانا نحسين اليوم وهو يعني سوطاً بعينه فربه بغيره ومضى الوقت قال باى شئ ضربه فقد خرج عن اليمين ونيتة باطلة كذا في المحيط * ولو حلف على الضرب بالسوط فضرب وقصد لقه في ثوب لا يبر * لا يبر به بنصل هذه الشفرة أو بزج هذا الرمح فتزع النصل والزج وجعل آخر وضربه به لا يحث * لا أمس شعره فخلق ثم نبت آخر فسه أو لا أمس سنة فنبت آخر حنث كذا في الوجيز للكردرى * ولو قال ان ضربت بك الابد أو ابداً أو الدهر ففعل ذلك ساعة يحث * ولو قال ان لم أضربك شهراً فعبدي حر فهذا على ترك هذا الفعل بوصف الامتداد من حين حلف الى أن مضى الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يحث وان تركه شهر من حين حلف حنث هكذا في شرح الجامع الكبير للعصمى * ولو قال لامرأته ان لم أضربك اليوم فانت طالق وأراد أن يضربها فقالت ان من عضوك عضوى فعبدى حر فضربها الرجل بخشب من غير أن يضع يده عليها لم يحث * ولو قالت ان ضربتني فعبدى حر فاحبلة في ذلك أن تبيع المرأة عبداً ممن تثق به ثم يضربها الزوج ضرباً خفيفاً في اليوم فيبر الزوج وتفصل بين المرأة الى جزاء كذا في الظهيرية * وان قال ان لم أضرب ولدك اليوم على الارض حتى ينشق نصفين وبالغ في ضربه فلا يصح أنه لا يحث كذا في الينابيع * وجل قال لغيره ان مت فلم أضربك فكل مملوك لي حرفات ولم يضربه لم يعتقوا ولو قال ان لم أضربك فانت قبل الضرب حنث في آخر جزء من اجزاء حياته * ولو قال لعبده ان لم أضربك حتى أموت أو فيمابيني وبين أن أموت فلم يضربه حتى مات لا يعتق العبد * وجل أراد أن يضرب ولده فحلف أن لا يمنعه أحد عن ضربه فمعه انسان بعدد اضربه خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في يمنعه لأن مراده أن لا يمنعه أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منعه عن ذلك حنث في يمنعه كذا في فتاوى قاضى خان * والاصل ان حتى للغاية فتحمل عليهما ما أمكن بان يكون ما قبلها قابلاً للامتداد ويكون مدخولهما مقصوداً ومؤثراً في انهاء الخلاف عليه فان تعذر تحمل على لام السبب ان أمكن بان يكون العقد على فعلين أحدهما من جهته والاخر من جهة غيره ليصلح أحدهما جزاء للاخر فان تعذر تحمل على العطف ومن حكم الغاية أن يشترط وجودها للبرهان أقطع عن الفعل قبل الغاية يحث * ومن حكم لام السبب أن يشترط وجودها ليصلح سبباً لوجود المسبب * ومن حكم العطف أن يشترط وجودها للبرهان كذا في المحيط * ولو قال رجل لا تخران لم أخبر فلانا بما صنعت حتى يضربك فعبدى حر فاحب به ولم يضربه بر وكذا لو قال ان لم آتاك حتى تغديني أو ان لم أضربك حتى تضربني فاتاه ولم يغده أو ضربه فلم يضربه بر * وان قال ان لم ألامه حتى يقضيني حتى أو ان لم أضربه حتى يدخل الليل أو حتى يصبح أو حتى يشفع زيد أو حتى ينهاني أو حتى يشتكى بدى فشرط البر الملائمة والضرب الى وقت وجود الغاية فاذا لم توجد بان ترك الملائمة قبل القضاء أو ترك الضرب

(١٩ - (المتأوى) - ثانى)

وهن وسلم أو أحر كان ذلك نقضاً للبيع وكذا إذا فعل بالمبيع ما يدل على استبقاء الملك بان باشرها أو وطئها أو قبلها بشهوة أو نظر الى فرجها بشهوة كان ذلك نقضاً للبيع علم الاخر بذلك أو لم يعلم * ولو كان الخيار للمشتري ففعل شيئاً من ذلك كان ذلك امضاء للبيع وكذا في خيار الرؤية والعيب * ولو قال المشتري قبلتها بغير شهوة كان القول قوله ولا يبطل خياره والنظر الى الفرج من غير شهوة لا يكون إسقاطاً للخيار * ولو قبلته الامة بشهوة بطل خياره في قوله

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا ان أقر المشتري أنها قبلته بشهوة وقال محمد رحمه الله تعالى بفعل الأمة لا يبطل الخيار الا اذا قبلته فتركتها ولم ينعها وان أدخلت فرجه في فرجها وهو كاره أو مطاوع بطل خياره عند الكل * من له الخيار اذا أجاز البيع وأسقط الخيار جاز على كل حال كان صاحبه حاضرا أو غائبا * وأما اذا فسخ البيع ان كان صاحبه حاضرا جاز وان كان غائبا يتوقف فسخه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان علم صاحبه (١٤٦) بذلك في مدة الخيار حاز وقال أبو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى يجوز الفسخ

على كل حال كما يجوز امضاء البيع هذا اذا كان الفسخ بالقول فان كان بالفعل جاز كما قال أبو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى * وفي الاجارة الطويلة اذا فسخ أحدهما في أيام الخيار عند غيبة الآخر قالوا يجوز وأخذوا في ذلك بقول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى * ولو كان الخيار للمشتري بين فسخ أحدهما بغير محضر من صاحبه لا يجوز فسخه * رجل اشترى شيئا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض المبيع باذن البائع ثم أودعه البائع فهلك عند البائع في مدة الخيار بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه وجههما الله تعالى يتم البيع ويتقرر الثمن على المشتري * ولو كان الخيار للبائع وسلم المبيع الى المشتري ثم ان المشتري أودعه البائع فهلك عند البائع في مدة الخيار بطل البيع عند الكل * ولو كان البيع بائنا قبض المشتري المبيع باذن البائع أو بغير اذنه والثمن حال أو مؤجل والمشتري خيار روية أو عيب فأودعه البائع فهلك عند البائع تم البيع ولزمه الثمن عند الكل * رجل باع شيئا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلمه الى المشتري ثم غصبه من المشتري لم يكن ذلك فسخا للبيع ولا بطلا للخيار * رجل

قبل وجود هذه الاشياء حنث لان حتى ههنا للغاية لان الملازمة مما يمتد وكذا الضرب بطريق التكرار ولو نوى الجزاء صدق ديانة لا قضاء لانه نوى المجاز ولو كان الفعلان من واحد بان قال ان لم آتك اليوم حتى أتغدي عندك أو حتى أضربك أو قال ان لم تأتني اليوم حتى تتغدي عندي فعبدى حرق شرط البر وجودهما حتى اذا أتاه فلم يتغدى تعدى من بعد بلا تراخ فقد بر وان لم يتغدى أصلا حنث لتعذر الحل على الغاية كذا في الكافي * ولو قال لامرأته كلما ضربت بك فانت طالق فضربها بكفها فوقع الاصابع متفرقة لا تطلق الا واحدة وان ضربها بيديه جميعا طلقت ثنتين كذا في محيط السرخسي * رجل قال لعبدته ان لقيت بك فلم أضربك فامرأتى طالق فرأى العبد من قدر ميل أو على ظهر بيت لا يصل اليه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * ان رأيت فلانا لا يضربني فالرؤية على القرب والبعد والضرب في أي وقت شاء الا اذا عني به الفور كذا في المحيط في مسائل الروية * ولو قال ان رأيتك فلم أضربك فراه والخالف مريض لا يقدر على الضرب حنث كذا في الظهيرية * ولو شاحته امرأته لاجل الجارية فقال ان وضعت يدي على رأسها فاضرب يده على رأسها في العصب لم يحنث كذا في العتائبية * اذا حلف ليضربن غلامه في كل حق وباطل ولا نية له فعني هذا ان يضرب كلما شكى اليه بحق أو باطل ولا يحتمل الضرب في هذا على حال وجود الشكاية ولو نوى الحال فهو على ما نوى ولو شكى اليه فضربه ثم شكى اليه في ذلك الشيء مرة أخرى فليس عليه أن يضربه للشكاية الثانية كذا في المحيط * رجل حلف ليضربن فلانا ألف مرة فهدا على أن يضربه مرارا كثيرة * ولو حلف ليقتلن فلانا ألف مرة فهو على شدة القتل كذا في فتاوى قاضيان * حلف ليضربن فلانا أوليكامن فلانا وفلان ميت فان كان لا يعلم بموته فلا يحنث عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان يعلم بموته تنعقد يمينه ويحنث من ساعته بالاجماع كذا في المحيط * رجل قال لغيره ان ضربتني ولم أضربك فهذا على أن يضرب الخالف قبل المحلوف عليه فان نوى بعده فهو على الفور كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال الى رجل لغيره أي عبيدي ضربته يا فلان فهو حرقضربهم جميعا لا يعتق الا واحد منهم ولو قال أي عبيدي ضربك يا فلان فهو حرقضربهم جميعا اعتقوا ثم في المسألة الاولى اذا كان يعتق واحد من العبيدين نظر ان كان الضرب بصفة التعاقب يعتق الاول وان كان دفعة واحدة اعتق واحد منهم وكان اختيار التعيين للمولى * اذا قال كل عبيدي ضربته فهو حرقضرب الكل عتق الكل ولو ضرب البعض عتق البعض كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات * ولو قال من ضربته من عبيدي فهو حرقضربهم جميعا اعتقوا جميعا عندهما والا واحدا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في فصل اليمين تقع على الواحد * لو قال ان ضرب هذا العبد أحد فامرأته طالق فاليمين على الخالف وغيره ولو قال ان ضرب رأسي هذا أحد فاليمين على غير الخالف * رجل أراد ضرب انسان فقال رجل ان ضربته فعبدى حرقضربه ثم ضرب به بعد ذلك لم يحنث وانما يقع هذا على الفور كذا في

السراجية

بأنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يستعمله ويستخدمه جاز وان فعل ذلك لا يبطل خياره * ولو باع كراما على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يأكل من غره لا يجوز البيع لان العلة والمفعة لا يبقا لها الثمن فلم يكن متلفا جزأ من المبيع بخلاف الثمر * رجل اشترى شيئا وقبضه ثم قال له البائع هذا أيام أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس ويكون هذا بمنزلة قوله لك اقالة هذا البيع * ولو قال أنت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام كما قال هو الصحيح * رجل اشترى شيئا وشرط الخيار لنفسه ولم يوقف

بأنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يستعمله ويستخدمه جاز وان فعل ذلك لا يبطل خياره * ولو باع كراما على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يأكل من غره لا يجوز البيع لان العلة والمفعة لا يبقا لها الثمن فلم يكن متلفا جزأ من المبيع بخلاف الثمر * رجل اشترى شيئا وقبضه ثم قال له البائع هذا أيام أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس ويكون هذا بمنزلة قوله لك اقالة هذا البيع * ولو قال أنت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام كما قال هو الصحيح * رجل اشترى شيئا وشرط الخيار لنفسه ولم يوقف

كان له أن يفسخ البيع ولم يكن ذلك للبائع وان شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام ففسد البيع في قول أبي حنيفة ورفقه والشافعي رحمه الله تعالى فان أسقط الخيار في الأيام الثلاثة أو اعتق العبد أو مات العبد أو المشتري أو حدث به ما وجب لزوم البيع ينقلب البيع جازاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمه الثمن وان حدث به عند المشتري في الأيام الثلاثة عيب أن كان عيباً يحتمل زواله في مدة الخيار كالمريض لا يبطل خياره إلا أنه لا يملك الرد قبل زوال العيب وان حدث به ما لا يحتمل (١٤٧) الزوال لزمه البيع * رجل اشترى شيئاً

في رمضان على أنه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان ففسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده ما قبل الشهر يكون داخلاً في الخيار فيصير بمنزلة شرط الخيار أربعة أيام فيفسد العقد عنده وقال محمد رحمه الله تعالى له الخيار في رمضان وثلاثة أيام بعد رمضان ويجوز البيع * وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان أو قال البائع للمشتري لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان ففسد البيع عند الكل لانه لا وجه لتصحيح هذا العقد * رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام لا يكون للبائع أن يطالبه بالثمن قبل سقوط الخيار * رجل اشترى شاة أو بفرة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فحلب لبنها روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يبطل خياره وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل خياره حتى يشرب اللبن أو يستهلك * ولو اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبضها فدعاها إلى فراشه قبل مضي المدة لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبائع فدعاها إلى فراشه لا يبطل خياره ولو باع رحي على أنه بالخيار ثلاثة أيام فطعن البائع فيها كان فسخاً للبيع ولو كان

السراجية * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لعبديه ان ضربتكما اليوما واحداً أو الا في يوم واحد أو الا يوماً واحداً أو الا في يوم فله أن يضربهما في أي يوم شاء يجتمعان ومتفرقان فان ضرب أحدهما يوم الخميس والآخر يوم الجمعة لم يحنت حتى تعرب الشمس من يوم الجمعة لان ضربهما في يوم الاستثناء لان يوم الاستثناء يوم يجتمع ضربهما فيه فان لم تعرب الشمس حتى عاد ضرب الاول لم يحنت فان ضربهما بعد ذلك في يوم واحد أو في يومين أو ضرب الذي ضرب به يوم الجمعة حنت ساعة ضرب به لانه ضربهما في غير يوم الاستثناء حيث ضرب الاول يوم الخميس والثاني يوم السبت فوجد ضربهما في غير يوم الاستثناء وأما اذا ضربهما في يوم واحد فلان المستثنى يوم واحد يضربهما فيه وقد ضربهما في يوم واحد فضى المستثنى فبقى ما وراءه غير المستثنى ولو لم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب به يوم الخميس لا يحنت لانه تكرار نصف الشرط ولو لم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب به يوم الخميس وحده لا يحنت * ولو قال ان ضربتكما الا في يوم أضرب بكافيه أو الا يوماً أضرب بكافيه أو الا يوم أضرب بكافيه فكل يوم يجتمع فيه ضربهما فذلك اليوم مستثنى ولا يحنت فان ضربهما في يومين متفرقين يحنت حين تغيب الشمس من اليوم الثاني فان عاد وضرب الاول في اليوم الثاني لم يحنت لانه صار يوم الاستثناء وان ضرب الذي ضرب به أخيراً يحنت حين تعرب الشمس كذا في الجامع الكبير للعصيري * ولو قال ان قتل فلاناً فمراة طالق وفلان ميت وهو عالم به تعقد يمينا لتصور البر ثم يحنت للمحال لا يجوز عادة كمسئلة صعود السماء وان لم يكن عالم بموته لا يحنت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كفي مسألة الكوز إلا أنه لا فرق في ذلك المسئلة بين أن يعلم أن الكوز لا ماء فيه أو لا يعلم في الصحيح كذا في الكافي * حلف ليقتلان فلاناً غداً فمات اليوم لم يحنت هكذا في التبيين * ولو قال ان قتل فلاناً ومسته فتمدغيره فاصابه حنت كذا في محيط السرخسي * ولو قال لعبيره ان قتلتك يوم الجمعة فعبدى حرفه به بعد اليومين يوم الخميس ومات يوم الجمعة يحنت في يمينه ولو ضرب به يوم الجمعة ومات يوم السبت لا يحنت ولو كان ضرب به قبل اليومين بان كان ضرب به يوم الاربعاء ثم حلف يوم الخميس وقال ان قتلتك يوم الجمعة فعبدى حرفه فمات المضروب يوم الجمعة لا يحنت في يمينه كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يقتل فلاناً بالكوفة وضربه بالسواد ومات بالكوفة حنت ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال لعبيره ان شمتك في المسجد فعبدى حرفه وخالف في المسجد والمشتوم خارج المسجد يحنت ولو كان على العكس لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحث في الشبهة * اذا قال لعبيره ان قتلتك في المسجد أو ان شمتك في المسجد أو ان ضربتك في المسجد فعبدى حرفه فقتله أو شججه أو ضرب به والقاتل والضارب والشاح في المسجد والمقتول والمضروب والمشجوج خارج المسجد لا يحنت في يمينه ولو كان على العكس يحنت في يمينه واذا قال لعبيره ان مات من هذه الشجرة فكذا فمات بها ومن غيرها يحنت في يمينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يرمي حجراً رمى إلى غيره فنفر عنه فاصابه لم يحنت ولورمى إليه ولم يصبه حنت الا اذا نوى الاصابه كذا في العتبية * واذا قال

الخيار للمشتري فطعن فيها ليعرف مقدار الطعن لا يسقط خياره وان زاد على ذلك عند قلة الماء أو كثرته بطل خياره * وذكر العقبة أبو جعفر ان ما زاد على يوم وليلة كثير يبطل خياره وما دون ذلك قليل لا يبطل خياره * ولو اشترى ثوباً على أنه بالخيار أو خادماً فلبس الثوب واستخدم الخادم مرة لا يبطل خيار الشرط وان استخدم مرتين أو لبس الثوب مرتين وكأنت دابة فركبها مرتين بطل خيار الشرط * ولو ركب الدابة ليسقيها أو ليردها على البائع في القياس يبطل خياره وفي الاستحسان لا يبطل * ولو باع عبداً على أنه

بالخيار فيهما وقبضهما المشتري ثم ان أحدهما أو استحق لا يجوز البيع في الباقي وان تراضيا على اجازة البيع لان البيع بشرط الخيار غير منعقد في حق الحكم فاذا هلك أحدهما كانت الاجازة في الباقي بمنزلة انتهاء العقد بالصفة فلا يجوز * ولو قال البائع في حياة العبد بن نقضت البيع في هذا بعينه أو نقضت البيع في أحدهما كان نقضه باطلا كأنه لم يتكلم بالنقض وبقي الخيار فيهما * وكذا لو باع عبدا واحدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال (١٤٨) نقضت البيع في نصفه كان باطلا كأنه لم يتكلم به * ورجل له دار فيهار جل يسكنها

باجر فباعها من رجل على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ورضي به الساكن فطلب المشتري الآخر من الساكن في مدة الخيار كان ذلك امضاء للبيع * ولو اشترى دارا وهو ساكن فيها على أنه بالخيار ثلاثة أيام فدام على السكنى لا يبطل خياره ولو ابتدأ السكنى بطل خياره * رجل اشترى حارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبضها ثم جاء بجارية وقال هي التي قبضتها وأنكر البائع كان القول المشتري وللبيع أن يتم تلك الجارية وبطلانها لان المشتري حين ردها على البائع قدم لك الجارية منه فلا بيع أن رضى بهذا التملك وكذا القصار اذا رد ثوب نفسه على صاحب الثوب وقال هذا ثوبك وكذا الاسكاف * رجل باع بياضاً وكفري على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج الغرخ من البيض أو صار الكفري ثمرا في مدة الخيار بطل البيع لانه لو بقي من غير خيار يتضرر به البائع ولو بقي الخيار كان له أن يلزم المشتري بعد التغير ولو كان الخيار للمشتري والمسئلة بحالها بقي خياره لان المشتري لا يتضرر ببقاء الخيار * ولو اشترى فصلا شراءً بآنا فصار حيا قبل القبض بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى *

لغيره ان رميت البك في المسجد فعبدي حر يعتبر المكان في حق الخالف ولو قال ان رميتك في المسجد فعبدي حر يعتبر المكان في حق المخالف عليه كذا في النخبة * واذا قال ان لم أجس فلانا غدا عريانا جاعا فامرأته طالق فبسه عريانا جاعا في الغد فاء آخر وأطعمه حنت كذا في الفتاوى الكبرى وهكذا في الخلاصة * واذا حلف لا يعذب فلانا فبسه لم يحنت الا أن ينوي ذلك هكذا ذكر في الفتاوى * وهذا لان الحبس تعذيب قاصر فلا يدخل تحت اليمين * وفي الفتاوى أيضا اذا دعا امرأته الى الفراش فابت فقالت انك تعذبني فقال ان عذبتك فانت طالق ثم جاءت الى الفراش فجامعها ان جامعها على كرم منها فقد عذبها فطلق وان كانت طائفة لا تطلق كذا في النخبة * رجل قال لامرأته ان لم أضربك أو قال ان لم أسوك فانت طالق ثلاثا فغاب عنها أشهر لم ينطق عليها وتزوج عليها فقال لها أهلها قد أساءك زوجك وأضربك فقالت ما أساءني ما أضربني فالقول قول المرأة ولا حنت عليه * ولو قال ان أضربك أو قال ان أسأت البك فانت طالق ففعل ذلك قاصدا اضرارها حنت كذا في محيط السرخسي في فصل رجل حلف لا يقذف (١) اكرمر امرؤش كنى فكذا يحنت بالملازمة مشافهة (٢) اكرمر امرؤش ينصرف الى المنة اذا احتملت القرينة والادعى الضرب على الرأس * لا يؤذى امرأته فأصابت النجاسة ثوبه فقال اغسله فابت فقال (٣) زهره دوران يشوي قيل لا يحنت وقال القاضي يحنت ربه يقنى كذا في الوجيز للكردي * وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق أو والله لا ضربن الخادم اليوم فضره في يومه فقد برئ يمينه ولم يقع الطلاق فان مضى اليوم قبل الضرب حنت فيتحير بين ان يقع الطلاق أو يلزم نفسه اليمين ولو قال في ذلك اليوم اخترت أن أوقع الطلاق لزمه وبطلت اليمين ولو قال في ذلك اخترت التزام اليمين وابطال الطلاق فان الطلاق لا يبطل ولومات الخادم قبل الضرب فهو بخير بين الطلاق والكفارة ولو كان الرجل هو الميت فقد وقع الحنت أو الطلاق وقدمات قبل ان يمين فلا يقع الطلاق ولها الميراث قال وهذا التحير من حيث التدين يعني فيما اذا مات الخادم ولا يجبره القاضي على ذلك لانه لما كان بخيرا بين الكفارة والطلاق وأحدهما لا يدخل في الحكم لم يلزمه القاضي ذلك حتى لو كان مكان الكفارة طلاق امرأة أخرى يجبره القاضي حتى يبين لان الواقع طلاق لا محالة وانه يدخل في الحكم كذا في المحيط في الفصل الخامس * رجل قال لغيره ان شمتك فعبده حر ثم قال له لا بارك الله فيك لا يعتق ولو قال ولا أنت ولا أهلك ولا مالك يعتق وهذا شتم كذا في الظهيرية * رجل حلف لا يتهم امرأته بشئ ثم قال لها (٤) خذ ادانك توجع كرده لا يحنت كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية حنت في يمينه هو المختار للفتوى لان في زماننا وديارنا بعد هذا قد قاله وان حلف أن لا يقذف أو لا يشتم أحدا فقد فميتا أو شتم ميتا حنت كذا في فتاوى قاضيجان * ولو حلف اني (١) ان لمتني (٢) ان ضربتني على رأسي أو معماه ان غن على (٣) اغسله رغما عنك (٤) الله يعلم ماذا فعلت

رجل اشترى عبدا شراءً بآنا فدام على البيع بينهما قال البائع للمشتري قد جعلتك بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر خیر قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يشتر بالخيار من ساعته شهر أو ثلاثة أيام وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلحق الخيار كالا ويفسد العقد * ولو ألحقا بالعقد الصحيح مكان الخيار شرط فاسد ابطال الشرط ولا يفسد العقد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلحق الشرط الفاسد بفسد البيع ولو ألحقا بالعقد الصحيح شرط جائزا أو خيارا جائزا يلحق في قولهم * رجل

باع أرضاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وثلاثة أشهر ثم ان البائع نقض البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان
المشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع فان أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزروها تصير الأرض
أمانة عند المشتري وكان البائع أن يأخذها من المشتري متى شاء قبل أن يؤدي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري أن يحبسها لاستيفاء
الثمن الذي كان على البائع لان المشتري لما زرعها باذن البائع صار كأنه (١٤٩) سلمها إلى البائع * رجل اشترى جارية على أنه

بالخيار ثلاثة أيام فولدت عند
المشتري بطل خياره وان كان الولد
ميتاً ولم تنقصها الولادة لا يبطل
خياره * ولو حدثت الزيادة عند
المشتري في ذات المبيع كالسمن
ونحو ذلك بطل خياره في قول أبي
حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى
* رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار
ثلاثة أيام فمرض العبد عند
المشتري ثم ان المشتري لقي البائع
وقال للبائع نقضت البيع ورددت
عليك العبد فلم يقبل البائع ولم
يقبض فان مضت الايام الثلاثة
والعبد مريض لم يرض المشتري وان
صح العبد في الايام الثلاثة ثم مضت
الايام الثلاثة كان للمشتري أن
يرد العبد على البائع بذلك الرد
الذي كان منه * رجل اشترى
دابة على أنه بالخيار ثلاثة أيام
فقص حوافرها وأخذ شيئاً من
عرفها لا يبطل خياره ولو زرعها بطل
خياره * رجل اشترى شيئاً على
أنه بالخيار ثلاثة أيام فجاء المشتري
في الايام الثلاثة إلى باب البائع ليرد
المبيع فانخفى البائع منه وطلب
المشتري من القاضي أن ينصب
خصماً عن البائع ليرده عليه
اختلفوا فيه قال بعضهم ينصب
خصماً نظراً للمشتري وقال محمد
ابن سلمة رجه الله تعالى لا يجيبه
القاضي إلى ذلك ولا ينصب خصماً
لان المشتري لما اشترى ولم يأخذ

خير منه والخالف لص أو شرب وذلك من أهل الصلاح والعلم عند الناس حنث في القضاء كذا
في العتبية * رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده فحلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك ان
لم يكن أخذ انسان ذلك المال ثم أعاده يكون حائثاً الا أن ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده كذا في
فتاوى قاضيتان * في مسائل الأخذ والسرقة * ولو حلف أنه لم يسرق شيئاً سمياً ولم يره وقد كان
رأى ذلك الشيء قبل ذلك فالحائث أنه لا يثبت كذا في الفتاوى الكبرى * أكارأ وكيلا حلف أن
لا يسرق وهو يحمل العنب والفواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم إلى بيته قالوا ان كان
ما يحمل الا كرا والوكيل لا كل لا يكون سرقة وأما ما يكون من الجيوب اذا أخذ شيئاً ليتقربه
لا للحفاظ فهو سرقة وأما غير الكرا والوكيل اذا أخذ شيئاً على وجه الخفية فهو سرقة وأما الكرا
والوكيل اذا أخذ شيئاً لورآهم اصحابه لا يضمنه بل يرضى فالجواب كذلك وان لم يكن ينبغي أن
يحنث كذا في الظهيرية * رجل غاب فرسه عن خان فقال (١) اكرأ من اسب من برده باشند
فوالله لا أسكن ههنا قالوا يرجع إلى الخالف ان نوى بقوله (٢) ان خانباشم الجسرة أو الخان أو
البلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً تنصرف عينه إلى الخان * امرأة لها ابن يسكن مع أجنبي
فقال لها زوجه ان لم يأت ابنك فلان يمتنا ويسكن معنا فأتى أعطينه شيئاً قليلاً من ماله فأتى كذا
فجاء فسكن معهما سنة ثم غاب فقالت المرأة اني كنت أعطيت ابني شيئاً من مالك وحنثت في عيذك ان
كذبها الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته قبل ان يجيء الابن ويسكن
معهما طلقت كذا في فتاوى قاضيتان * رجل ادعى على آخر أنه سرق ثوبه فآخذ المدعى عليه ثوب
المدعى وقال امرأته طالق (٣) كمن جأه ثوبه رداً * ثم أم فقد قيل لا تطلق امرأته ان لم يكن
سرق ثوبه وقد قيل تطلق قضاء اعتباراً للصورة والاول أظهر * رجل سرق من رجل ثوباً ثم ان
السارق دفع دراهم إلى المسروق منه فجعله اسروق منه وحلف قال الفقيه أبو القاسم الصفار
ان كان الثوب قد ذهب من يد السارق فلا شك أن المسروق منه لا يحنث وان كان قائماً فلا أقول
بأنه حائث قالوا اذا كان الثوب قائماً فلا شك انه حائث وان كان قد ذهب من يد السارق ففيما ذكر
من الجواب نوع اشكال * رجل حلف وقال سرق فلان ثيابي أو قال خرق فلان ثيابي وفلان ما
سرق الا ثوباً واحداً وما خرق الا ثوباً واحداً قال لا يحنث في عينه وقيل يحنث والاول أظهر كذا في
المحيط * سكران صحاف قال لاصحابه كان في جيبى خمسة وأربعون درهماً فآخذتوها مني فانكروا
فحلف وقال (٤) اكرأ من رزدر جيب من جهل ويخ درهم نبوده است جهل غطريني ويخ عدلى
فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أربعون عدلياً وخمسة غطارفه فاصاب في اجمال
وأخطأ في التفصيل قالوا ان وصل التمسير - نث وان فصل التمسير لا يحنث وان كان في جيبه
غطارفة وعدليات لو صحت قيمة العدليات إلى الغطارفة تصير أربعين غطرين فبها جمع وقال (٥)

(١) ان سرقوا فرمى هذه (٢) لا أسكن ههنا (٣) ما رفعت ثوبك (٤) ان لم يكن في جيبى
اليوم خمسة وأربعون درهماً أربعون غطرين فبها وخمس عدليات (٥) ان لم يكن في جيبى أربعون
غطرين فبها كذا غطريني وكذا عدليات

منه وكيلاً مع احتمال العيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا نظره فان لم ينصب القاضي خصماً وطلب المشتري من القاضي الاعلان عن محمد رجه
الله تعالى فيه روايتان في رواية يجيبه القاضي إلى ذلك فيبعث منادياً ينادى على باب البائع أن القاضي يقول ان خصمك فلان يريد أن رد
المبيع عليك فان حضرت والانقضت البيع فلا ينقض القاضي البيع من غير اعلان وفي رواية لا يجيبه القاضي إلى الاعلان أيضاً قيل
لمحمد رجه الله تعالى كيف يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري أن يستوثق فيما أخذ منه كفيلاً ثقة اذا حلف العيبة حتى اذا غاب البائع بر-

على الكفيل وان اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على أنه بالخيار ثلاثة أيام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال
للمشتري اما أن تفسخ البيع واما أن تأخذ البيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تجز البيع أو يفسد المبيع عندك دفعا للضرورة من الجانبين
وهو نظير ما لو ادعى في يد رجل شراء شيء يتسارع اليه الفساد كالسمكة الطرية ونحوها وبجدا المدعى عليه وأقام المدعى بينة على ما ادعى
ويخاف فسادها في مدة التزكية فان القاضي (١٥٠) يأمر مدعى الشراء أن ينقذ الثمن ويأخذ السمكة ثم القاضي يبيعهما من آخر

ويأخذ ثمنه أو يضع الثمن الاول والثاني على يدي عدل فان عدلت البينة يقضى بمدعى الشراء بالثمن الثاني ويدفع الثمن الاول الى البائع وان ضاع الثمنان عند العدل يضيع الثمن الثاني من مال مدعى الشراء لان بيع القاضي كبيعه وان لم تعدل بينة مدعى الشراء فإنه يضمن قيمة السمكة للمدعى عليه لان البيع لم يثبت فبقي أخذ مال الغير بجهة البيع فيكون مضمونا عليه بالقيمة وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو باع شيئا يتسارع اليه الفساد يبيعه بائنا ولم يقبضه المشتري ولم ينقذ الثمن حتى غاب كان للبائع أن يبيعه من آخر ويحمل للمشتري الثاني أن يشتري وان كان يعلم بذلك لان المشتري الاول رضى بهذا البيع والفسخ دلالة فحمل للبائع أن يبيع وإذا حمل للبائع أن يبيع حمل للمشتري الثاني أن يشتري * رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم انه عرض العبد على البيع لم يبطل خياره لانه لا يملك فسخ البيع عند غيبة صاحبه * رجل باع شيئا بثمن مؤجل على أنه بالخيار ثلاثة أيام يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار لا من وقت العقد * وكذا لو كان الخيار للمشتري ولو باع دارا على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام وللدار

اكردر جيب من جهل غطري في نبوده آست چندين غطري في و چندين عدلى فسدق في المبلغ وأخطا في التفصيل قالوا ان عنى عين الغطرفة كان حائنا أصاب التفسير وأخطا وصل أو فصل كذا في فتاوى قاضخان * ولو حلف أن لا يغصب فلانا شيئا ثم دخل الخالف على المحلوف عليه ليلافسرق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه أو جاءه الخالف في الصحراء وسرق رداءه من تحت رأسه ولم يعلم المحلوف عليه أو طرصرة دراهم في كفه أو دخل عليه ليلافسركاه وضربه وأخرج متاعه وذهب به فإنه لا يكون غاصبا بل يكون سارقا يقطع فيه كذا في خزائنة المفتين * وإذا حلف لا يسرق منه وكاره حنث ولو حلف لا يغصب منه أو لا يسرق منه فقطع الطريق عليه حنث في الغصب دون السرقة كذا في المحيط * قال لا آخر (١) من درمال تونحيات نسكرده أم وقد كان خانت امرأته باجارتها ورضاه لا يحنث * قال ساعا كرىيش از من كسر رازيان ازده درم زياده كنم فامرأته طالق زن خود رازيان زياده كرد الصبح أنهم اتعلق كذا في الوجيز للكردرى * والله أعلم بالصواب

(الباب الثاني عشر في اليمين في تفضي الدراهم)

إذا حلف ليأخذ من فلان حقه أو قال ليقبض فأنقض نفسه أو أخذ وكيله فقد بر في يمينه وان عنى أن يماشر ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء وكذلك لو أخذها من وكيل المطلوب فقد بر في يمينه وكذلك لو أخذها من رجل كفل بالمال بامر المديون أو من رجز أحاله المديون عليه فقد بر في يمينه كذا في الذخيرة * ولو قبض من رجل بغير أمر المطلوب أو كانت الكفالة والحوالة بغير أمره حنث في يمينه قالوا اذا اشترى بدينه عبدا يباع فاسدا وقبضه فان كان في قيمته وفاء بالحق فهو قابض لدينه ولا يحنث وان لم يكن فيه وفاء حنث ولو غصب الخالف ما لا يحنث دينه بركه كذا لو استهلك له دنانير أو عروضا كذا في البدائع * ولو حلف الطالب ليقبض ولم يوقت فابراه من المال أو وهبه حنث في يمينه ولو وقت في ذلك وقتا فابراه قبل الوقت سقطت اليمين ولم يحنث اذا جاء ذلك الوقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو قبض الدين فوجد من يوفاء ونهرجة فهو قبض ويبر في يمينه سواء وقع الحلف على القبض أو على الدفع فاما اذا كان ستوقه فليس هذا بقبض لحقه ولو أخذ ثوبا مكان حقه ثم وجد به عيبا فرده أو استحق كان قد بر في يمينه كذا في الايضاح * فاذا حلف الرجل لا يقبض ماله على غريمه فاحال الطالب رجلا ليس له على الطالب شيء على غريمه وقبض ذلك الرجل حنث في يمينه لانه وكيل الطالب في القبض وان كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحتال عليه بعد اليمين لا يحنث وعلى هذا اذا وكل رجلا بقبض الدين من المديون ثم حلف أن لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد اليمين لا يحنث في يمينه وقد قيل ينبغي أن يحنث في يمينه كذا في المحيط * قال في الاصل اذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ماله عليه فلزمه ثم ان الغريم فر منه لا يحنث ولو كان حلف ان لا يفارق غريمه وباقي المسئلة بحالها يحنث واذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ماله عليه ففقد مقعدا عليه حيث يراه حتى لا يفوته ويحفظه فليس يفارق له وان حال بينهما سيرة أو عود من أعمدة

(١) أنا لم أن في مالك

المسجد

شفيع فان الشفيع يطلب الشفعة وقت العقد اذا علم بالبيع لا وقت سقوط الخيار وفي بيع الفضولي يطلب الشفعة وقت الاجازة * وفي البيع الفاسد عند انقطاع حق الاسترداد وفي الهبة بشرط العوض رواية يطالب عند القبض وفي رواية عند العقد وهو الصحيح والمسائل تأتي في كتاب الشفعة * رجل باع دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فصالحه المشتري على دراهم مسماة أو على عرض يمينه على أن يسقط الخيار ويحضى البيع جاز ذلك ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري

فصله البائع على أن يسقط الخيار فيعطاه من الثمن كذا أو يزيد هذا العرض بعينه في البيع جاز ذلك * الوكيل بالبيع إذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو الوصي باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو الرجل جمل باع بنفسه وشرط الخيار لغيره فبات الوكيل أو الوصي في الأيام الثلاثة أو مات الموكل أو الصغير أو مات الذي باع بنفسه أو الذي شرط الخيار في الأيام الثلاثة قال محمد رحمه الله تعالى يتم البيع في جميع ذلك لأن لكل واحد منهم حق في الخيار والجنون في هذا بمنزلة الموت (١٥١) * ولو باع الأب أو الوصي مال اليتيم على أنه بالخيار

ثلاثة أيام فبلغ اليتيم في مدة الخيار قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يتم البيع ويبطل الخيار وعن محمد رحمه الله تعالى فيه ثلاث روايات في رواية يكون الخيار للتيسر إن شاء نقض البيع وإن شاء أجاز في مدة الخيار وبعد انقضائها يكون هذا خيار الاجازة لا خيار الشرط * وفي رواية ينتقل خيار الشرط إلى اليتيم مؤقتاً بالأيام الثلاثة كما كان وفي رواية يسقط الخيار للأب إن شاء نقض البيع في المدة أو أجاز وإن لم يصنع شيئاً حتى مضت المدة تم البيع * والمكاتب إذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم عجز والعبد المأذون إذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم عجز عليه المولى يتم البيع ويبطل الخيار * رجل باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال البائع للعبد إن دخلت الدار فانت حر لم يكن ذلك نقضاً للبيع ولا إبطالاً للخيار وكذا لو قال لهذا العبد أنت حر أو هذا العبد آخوه وكذا لو كان الخيار للمشتري فحلف بذلك * رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال المشتري قد أجزت شراءه أو شئت أخذه أو وضيت أخذه بطل خياره ولو قال هويت أخذه أو أحببت أو أردت أو قال قد أعجبني أو قال قد وافتني لا يبطل خياره * رجل اشترى كتاباً على أنه بالخيار ثلاثة أيام

المسجد فليس بمفارق له وكذلك إذا جلس أحدهما خارج المسجد والاخر داخل المسجد والباب مفتوح بحيث يراه فليس بمفارق وإذا توارى عنه بحائط المسجد والاخر داخل فهو مفارق وكذلك إذا كان بينهما باب مغلق والمفتاح بيد الخالف والخالف خارج الباب فاعده على هذا الباب هذه الجهة من المتنى * وفي الحيل إذا نام الطالب أو غفل عن المطلوب أو شغله انسان بالكلام فهرب المطلوب لا يحنث في عيینه * ولو لم يتم ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يمنعه مع الامكان يحنث في عيینه * وفيه أيضاً لو منعه عن الملامنة حتى يقر المطلوب لا يحنث في عيینه * وإذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه فآخذه وهناً وكفيلاً حنث الا اذا هلك الرهن قبل الافتراق وقبلته مثل الدين أو أكثر فحنث لا يحنث كذا في الذخيرة * رجل جاء إلى باب مديونه وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى ياخذ حقه من هذا الغاء المديون ونجاه عن ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل أن ياخذ حقه فقد قيل يحنث وقد قيل ان نجاه بحيث وقع في مكان آخر من غير أن يكون منه خطا بالاقدام ثم ذهب بنفسه لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات * ولو حلف المديون ليعطين فلان حقه فأمر غيره بالاداء أو أقاله وقبض برفي عيینه وان قضى عنه متبرع لا يبر وان عني أن يكون ذلك بنفسه صدق دياة وقضاء ولو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه على أحد هذه الوجوه حنث وان عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء كذا في الذخيرة * رجل قال لا آخرو الله لا أعطيك مالاً حتى يقض علي قاض فوكل وكيله خاصمه إلى القاضي فقضى على وكيل الخالف فهو قضاء على الخالف ولا يحنث بعد ذلك * رجل قال لغريمه والله لا تفارقك حتى استوفي منك حقه ثم انه اشترى من مديونه عبداً بذلك الدين قبل أن يفارقه ولم يقبض الدين حتى فارقه قال محمد رحمه الله تعالى على قول من لا يجعله حائناً إذا وهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقه لا يحنث وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول من يجعله حائناً في الهبة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حائناً إذا فارقه قبل أن يقبض المبيع وإن لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنث ولو باعه المديون عبداً بذلك الدين ثم فارقه الخالف بعدما قبض العبد ثم ان مولى العبد استحقه ولم يجز البيع لا يحنث الخالف ولو باعه المديون عبداً على أنه بالخيار فيه وقبضه الخالف ثم فارقه حنث ولو كان الدين على امرأه فحلف لا يفارقها حتى يستوفي حقه منها فتر وجهها الخالف على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء بما عليها من الدين ولو باع المديون بما عليه عبداً أو أمة فاذا هو مديون أو مكاتب أو أم ولد له أو كان المديون وأم الولد غير المديون ثم فارقه الطالب بعدما قبضه لا يحنث الخالف ولو وهب الطالب الالف من الغريم فقبلها منه أو أقال الطالب برجله عليه مال بما له على مديونه أو أقال المطلوب الطالب على رجل وأبرأ الطالب المطلوب الاول لا يحنث الخالف في هذا كله كذا في فتاوى قاضيخان * اذا حلف لا يجبس من حقه شيئاً ولا يئله ينبغي له أن يعطيه ساعة حلف برديه أن يشتغل بالاعطاء حتى لو لم يشتغل به كما فرغ من اليمين حنث في عيینه طلب منه أو لم يطلب وان نوى الجبس بعد الطلب أو غيره من المدة كان كالنوى

تتسخ منه لنفسه لا يبطل خياره لأن الكتاب لا يشتري لأجل التسخين وانما يشتري لأجل الدرس والحفظ فلا يبطل خياره كالنساخ إذا اشترى ديواناً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم نظري نقوش الديوان لا يبطل خياره ولهذا لو انتسخ من كتاب الغبير ولم يرفعه ولم يحوله لا يصير أصباً وان انتسخ لغيره لا يبطل خياره قالوا ولو قيل بالانتساخ يبطل خياره بالدرس لا يبطل خياره فله وجه يجوز الانتساخ لأن في الكتابة نسخاً إلا أن الدرس يكون للفظ والامتنان أنه على هو صحيح أم لا فيكون بمنزلة الاستخذاء من مرة واحدة وذلك لا يبطل الخيار * من له

خيار الشرط اذا قال ابطلت خيارى بطل خياره ومنه خيار الرؤية اذا قال ابطلت الخيار لا يبطل خياره * رجل اشترى ثوبا باعلى انه بالخيار يوما وقبضه ثم جاء برده بالخيار وفيه عيب فقال البائع ليس هذا ثوبى وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال ابو حنيفة وابو يوسف وجهما الله تعالى القول قول المشتري والعيب للبائع وكذا لو كان الخيار للبائع وكذا اذا لم يكن في البيع خيار الشرط واران برده بخيار الرؤية وان كان يريد الرد بالعيب فالقول فيه (١٥٢) قول البائع ولو باع جارية على انه بالخيار ثلاثة ايام فاكتسبت اكسابا عند

البائع او عند المشتري او ولدت اولادا فان الكل يدور مع الاصل ان تم البيع بينهما يكون للمشتري وان انفسخ البيع بينهما يكون للبائع * ولو كان الخيار للمشتري فاكتسبت اكسابا او ولدت اولادا عند البائع فكذلك الجراب وان اكتسبت عند المشتري ذكر في الكتاب ان الكسب يكون للمشتري تم البيع بينهما او انتقض * قبل هذا قولهما لان عندهما خيار الشرط للمشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه بمنزلة خيار الرؤية والعيب عند الكل اما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يدور الكسب مع الاصل لان عنده خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملك المشتري * ولو اشترى عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام فقطع البائع يده عند اشترى بطل خيار المشتري في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل في قول محمد رحمه الله تعالى وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان * ولو قطع البائع يده قبل التسليم الى المشتري لا يبطل خيار المشتري عند الكل * ولو قطع اجنبي عند المشتري بطل خيار المشتري عند الكل * رجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان البائعين بالخيار فرضي أحدهما بالبيع ولم يررض الآخر لهما

وان حاسبه واعطاه كل شئ كان له لديه واقر بذلك الطالب ثم لقيه بعد ايام وقال قد بقي لي عندك كذا وكذا من قبل كذا وكذا فتذكر المطلوب وقد كانا جميعا نسيه لم يحنت ان اعطاه ساعتئذ كذا في الظهيرة * لو حلف ان لا يحبس لدا حل الاجل فانه لا يؤخر اذا حل فان نوى عمره فكم نوى كذا في العتابة * حلف ليعطينه في أول الشهر فادى في النصف الاول بر والاحت ولوحلف ليقصين دينه رأس الشهر واذا أهل الهلال فله ليلة الهلال ويومه كله * ولو حلف ليعطينه حقه في أول الشهر واخره يقضى في اليوم الخامس عشر والسادس عشر * حلف ليعطينه حقه صلاة الظهر والمغرب وقت الظهر كله * حلف ليعطينه حقه اذا صلى الظهر فله وقت الظهر كله * حلف ليعطينه رأس الشهر فاعطاه قبله أو بعده أو مات الطالب سقطت اليمن عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان مات المطلوب لا يحنت بالاجماع وكذلك اذا قال ليعطينه فلانا ماله وفلان مات قبله ولا يعلم لا يحنت وان كان يعلم يحنت وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يحنت علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي * ولو حلف ليعطينه دين فلان اذا صلى الاولى فله وقت الظهر الى آخره كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال عند طلوع الشمس او حين تطلع الشمس فله من حين تطلع الى ان تبيض ولو قال وقت الضحوة فن حين تبيض الى ان تزول كذا في المحيط * حلف غريمه ان لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنت كالحالف ان لا يقضى دينه أو ماله فقضاء الاقل لا يحنت كذا في الو جيز للكردي * ولو قال والله لا أقبض مالي عليك اليوم فتزوج الحالف أمة المطلوب على ذلك المال في اليوم ودخل بها لم يحنت وكذا لو منح المطلوب شجة موضحة فيها قصاص وصالحه على خمسمائة كانت قصاصا ولا يحنت كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لرجل عريته وله عليه مائة درهم ان أخذتها منك اليوم درهم ادون درهم فعبدي حرقا خذ منه خمسين ولم ياخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يحنت وكذا لو قبض المائة دفعة واحدة فان أخذ منه في أول النهار خمسين وفي آخره خمسين يحنت فان وجد في الدراهم المقبوضة زيفاً أو نهرجه فالحنت على حاله لا يرتفع سواء رد واستبدل أو لم يرد ولم يستبدل أو رد ولم يستبدل وكذا لو وجدها مستحقة ولو كانت ستوقفة أو رصاصا وردوا استبدل في اليوم يحنت حين استبدل وان لم يستبدل لم يحنت * ولو قال عبده حرا ان أخذت منها اليوم درهما دون درهم فانخذ في ذلك اليوم خمسين حنت حين أخذها وهذا استحسان فان لم ياخذ شيئا في ذلك اليوم لم يحنت * ولو لم يوقت بان قال عبده حرا ان قبضت منها درهما دون درهم فقبض خمسين حنت حين قبضها ولو قال ان قبضتها درهما دون درهم فوزن له خمسين فدفعها اليه ثم وزن له خمسين في ذلك المجلس ففي الاستحسان وهو قول علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى لا يحنت مادام في عمل الوزن فان اشتغل بعمل آخر قبل أن يزن الباقي يحنت ولو قال والله لا آخذ مالي عليك الا ضربة أو دفعة فوزن له درهما درهما ويعطيه بعد أن يفرق في وزنها لم يحنت وان أخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حنت كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو قال ان قبضت مالي على فلان شيئا دون شئ فهو في

البيع في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل اشترى ابنه على ان البائع بالخيار ثم مات المشتري فاجاز البائع البيع عتيق الابن ولا يرث أباه (فصل في خيار الرؤية) خيار الرؤية يشترط في كل عين ملك بعقد يحتمل المسخ كالبيع والاجارة والقسم الصلح عن دعوى المال وكما ثبت بالخيار في المبيع للمشتري يشترط للبائع في الثمن اذا كان عينا والمكيل والموزون اذا كان عينا فهو بمنزلة سائر الاعيان وكذا التبرع من الذهب والفضة والاواني ولا يشترط خيار الرؤية فيما ملك دينيا في الزمة كالبيع والمساهمة

والدنانير عينا كان أو دينارا أو كيل والموزون إذا لم يكن معينا فهو بمنزلة الدراهم والدنانير ولا يثبت خيار الرؤية في كل عين ذلك بعد فقد
لا يثبت الفسخ بالرد كالمهر وبدل الخلع والصلح عن القصاص * من له خيار الرؤية إذا فسخ العقد قبل الرؤية صح فسخه وإن أجاز العقد
وأبطل الخيار قبل الرؤية لا يصح إبطاله حتى لو رآه بعد ذلك كأنه خيار الرؤية والفسخ بخيار الرؤية يصح من غير قضاء ولا رضا وهو
فسخ على كل حال قبل القبض وبعده ولا يورث خيار الرؤية كالا يورث خيار (١٥٣) الشرط ويورث خيار العيب ولا يتوقف خيار

الرؤية بوقت بل يبقى إلى أن يوجد
ما يبطله ويبطل بما يبطل به خيار
الشرط كالتيدير والبيع والأجارة
والرهن والهبة فإن باع بعد القبض
قبل الرؤية ثم رد عليه بعيب بقضاء
قاض أو بما هو فسخ من كل وجه
أو فك الرهن أو انتقضت الأجارة
لا يعود خيار الرؤية هو الصحيح
* ولو باع بعد الرؤية على أنه
بالخيار ثلاثة أيام وعرضه على بيع
أو وهب ولم يسلّم بطل خياره وإن
فعل شيئا من ذلك قبل الرؤية لا يبطل
خياره وإن هلك بعض المبيع عند
المشتري بطل خياره لا خيار
الرؤية ينسحب تمام الصفقة فإذا
تعذر رد البعض بالهلاك أو بالعيب
بطل خياره * ولو عرض على
البيع بعض المبيع بعد الرؤية
بطل خياره عند محمد رحمه الله تعالى
ولا يبطل في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى * ولو اشترى شيئا لم يره فقبضه
بعد رآه بطل خياره عند محمد رحمه
الله تعالى ولا يبطل عند أبي يوسف
رحمه الله تعالى * ولو أرسل رسولا
بقبضه فقبضه الرسول لا يبطل
خياره * ولو وكل وكيل بقبضه
فأرأى الوكيل وقبضه بطل خيار
الموكل في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى كولو كان الوكيل عاقدا
فقبضه بعد ما رأى لم يكن للموكل
خيار الرؤية وقال أبو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى في الوكيل بالقبض

المساكين صدقة يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فوهبها لرجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه
التصدق بالدرهم الباقي وكذا إذا قال إن لم أقبض ماله عليك ولو قال إن لم أقبض الدرهم الباقي
لي عليك فقبض بها دنائير أو عرضا لم يحتث ويضمن مثل ما وهب ويتصدق بالظمان كذا في
الظاهرية * ولو قال إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذا فقبض بها عرضا أو دنائير
حتث في عينه هكذا في المحيط * ولو قال إن لم أترن ماله عليك فقبض شيئا من خلاف جنس حقه
مما لوزن أو مما لا يوزن لا يكون بارالانه إذا قبضه بالوزن سقط اعتبار عموم اللفظ فينصرف
إلى أخص الخصوص وهو قبض عين الحق وكذا لو قال إن لم أقبض ماله عليك في كيس فقبضه مكان
الدراهم دنائير أو عرضا كان حاشا لما ذكرناه أنه لما بطل عموم اللفظ ينصرف إلى قبض عين الحق
فإن نوى بالوزن الاستيفاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير
لقاضيجان * إذا قال إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذا ثم إن المطلوب استقرض
من الطالب درهمًا وقضاه ثم استقرض منه ثانيا وقضاه ثم وثم حتى صار مستوفيا منه دراهم كلها
بالدرهم الواحد حث ولو استقرض منه ثلاثة دراهم فقبضها إياها ثم استقرضها مرة أخرى
ثم وثم حتى أوفى ماله كله بثلاثة دراهم فقد برئ في عينه ولو حلف ليرتن ماله عليه فأعطاه إياه غير موزون
حتث ولو أثرت وكيل الطالب برئ في عينه * وكذا لو حلف المطلوب ليرتن ماله عليه فأتته وكيله
برئ في عينه وكذلك لو حلف الطالب والمطلوب على ما قلناه ثم وكل واحد منهما بمادخل تحت
اليمين كان فعله وكيل كل واحد منهما كفعله نفسه وكذلك لو كان التوكيل من كل واحد
منهما قبل اليمين ثم فعل الوكيلان وذلك بعد اليمين فقد خرج كل واحد منهما عن يمينه لأن التوكيل
من كل واحد فعل مستدام فاستدامت من كل واحد منهما بعد اليمين بمنزلة انشائه بعد اليمين *
هذه الجمل في آخر الجامع * وهذه المسئلة تؤيد قول من يقول فيما إذا وكل الطالب رجلا ليقبض
دينه ثم حلف أن لا يقبضه فقبضه الوكيل بعد اليمين ينبغي أن يحتث الخائف في عينه كذا في المحيط
* مديون قال لصاحب دينه والله لا قضين دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم
الخميس حث في عينه لأنه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له العاية إذا لم تكن
غاية إخراج * ولو قال لا قضين دينك إلى خمسة أيام لا يحتث مالم تغرب الشمس من اليوم الخامس
كذا في فتاوى قاضيجان * ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى الطالب من
الغريم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم حث وإن قبض المبيع غدا لا يحتث ولو اشترى منه شيئا
بعد اليمين في يومه شراء فاسد أو قبضه فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث وإن كانت قيمته
أقل من الدين لا يحتث وإن استهلك شيئا من ماله اليوم فإن كان المستهلك من ذوات الأمثال
لا يحتث وإن كان من ذوات القيم فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث لكن بشرط أن
يغصب أو لا ثم يستهلك فإن استهلكه ولم يغصبه بان أحرقه لا يحتث كذا في الظهيرية * مديون قال
لرب الدين إن لم أقضك مالك غدا فبعدى حرف غاب رب الدين قالوا هذا يدفع الدين إلى القاضي

(٢٠ - (المتاوى) - ثاني) لا يبطل خيار الموكل بقبض الوكيل بعد الرؤية كولو قبضه الوكيل
قبل الرؤية ثم أسقط خيار الرؤية لموكله لا يبطل خيار الموكل * وأجمعوا على أن خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بعد العلم بالعيب
* ولو اشترى شيئا لم يره ثم وكل رجلا بالرؤية وقال له إن رضيت فخذ لا يجوز ذلك ولا يكون رؤية الوكيل بالرؤية كروية الموكل * الوكيل
بالشراء إذا اشترى شيئا كان رآه الموكل ولم يعلم به أو كيله كالموكل خيار الرؤية ثم المبيع لا يخلو ما كان يكون من بني آدم أو البها ثم أو

فهو بمنزلة اثنين مختلفين. وقال المشايخ العراقيان هما كشي واحد. وهكذا ذكر في علمه الروايات وهو الصحيح أن رؤية أحد هاتين تكون
كرؤية كليهما. وانفقوا على أنهما كشي واحد في حكم العيب حتى لو وجد عيب في أحد الوعاءين عيبان كان قبل القبض عيبا في كليهما أو
بردهما وان كان بعد القبض برد المعيب خاصة كالأو وجد بأحد الثوبين عيبا بعد القبض لأن خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة وكان الحال
فيه بعد القبض كالحال قبله أما خيار العيب فلا يمنع تمام الصفقة هذا كله إذا كان (١٥٥) غير المرئي على صفة المرئي فان لم يكن يبقى
خيار الرؤية فان قال المشتري لم

أجد الباقي على تلك الصفة وقال
البائع لا بل هو على تلك الصفة
كان القول قول البائع والبيعة
للمشتري وان كان المبيع من
العدديات المتفاوتة كالرمان وغيره
ذلك مالم ير السك لا يبطل خياره
* ولو اشترى وقرب بطيخ مالم ير
السك لا يبطل خياره إذا كان
البطيخ في غرارة * وقال الشيخ
الإمام أبو بكر محمد بن المصلح رحمه
الله تعالى إذا كان البطيخ نوعا
واحدا فرأى البعض ورضي به
بطل خياره وان كان البطيخ في
شريحة أن كانت الشريحة بحال
يرى ما في داخلها بطل خياره * وان
اشترى شيئا مغيبا في الأرض كالجزر
والبصل والثوم والشحم والفجل
ذكر الشيخ الإمام علي بن محمد
اليزدوي رحمه الله تعالى قال إذا قلع
البائع بعضها أو قلع المشتري باذن
البائع فرأه ورضي به عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان
في رواية بطل خياره فبما رآه وله
الخيار فبما لم ير وعنه في رواية
مالم ير السك بعد القلع لا يبطل
خياره وعامة المشايخ قالوا لم يذكر
هذه المسئلة في ظاهر الرواية
وانما كرهنا في الامالي عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان
كان المعيب في الأرض مما يكال أو
يوزن بعد القلع كالثوم والبصل

تختلف المطالع كفي الحكم الرضائية كذا في المحيط * وان حلف ليعطينه كل شهر درهما ولائيه
له وقد حلف في أول الشهر فهذا الشهر يدخل في عيونه وينبغي أن يعطيه فيه درهما قبل أن يخرج
وكذلك لو حلف في آخر الشهر وكذلك لو قال في كل شهر وكذلك لو كان المال عليه نجوما عند
انسلاخ كل شهر فحلف ليعطينه النجوم في كل شهر كالأل ذلك الشهر الذي حلف فيه النجوم في
أعطاه في آخر ذلك الشهر فقد برئ عيونه كذا في المبسوط * رجل حلف ليجهدن في قضاء ما عليه
لغسلان فانه يبيع ما كان القاضى يبيع عليه إذا رفع الأمر إليه كذا في الظهيرية (مسائل
متفرقة) من حلف فقال عبده حران كان يملك الامانة درهم فكان يملكه دونها لم يحنث وكذا إذا
كان يملك مائة درهم لا يبرئ لم يحنث أيضا ولم يعتق عبده وان كان يملك زيادة على المائة من الدراهم
حنث وان لم يكن له مائة درهم وكان له دنانير حنث وكذلك لو كان له عبد للتجارة أو عرض للتجارة
أو سوائم من جنس ما تجب فيه الزكاة لم يحنث في عيونه سواء كان نصابا كاملا ولم يكن ولو كان عبدا
للخدمة أو مائيس من جنس الزكاة كالدرور والعقار والعروض لعسير التجارة لا يحنث كذا في
السراج الوهاج * رجل مات وخلف واردا ولا ميت دين على رجل فمات وارث الميت فغاصم العريم
خلف العريم أن ليس له على مني أن لم يعلم بموت المورث أو رجوا أن لا يحنث وان علم بحنث هو المختار
كذا في الخلاصة * في الاصل إذا حلف أن لا مال له وله دين على رجل فمات أو ملى لم يحنث
وكذلك لو غضب ماله رجل واستهلكه وأقر به أو جحدته وهو قائم بعينه ولو كان العاصب مقرا
والمغضوب قائم بعينه فقد اختلف المشايخ رجعهم الله تعالى فيه ولو كان له ودية عند انسان أو ودع
مقربا حنث ولو كان عنده ذهب أو فضة قليل أو كثير حنث وكذلك إذا كان عنده مال التجارة ومال
السائمة وان كان له عرض وحيوان غير السائمة لم يحنث احتسابا كذا في المحيط * لو حلف
لا يصالح رجلا في حق يدعيه فوكل رجلا فصالحه لم يحنث وكذلك لو حلف لا يجامعه فوكل بخصومة
لم يحنث ولو قال والله لا أصالح فلانا فامر غيره فصالحه حنث في القصاص فان الصلح لعهدة فيه كذا في
محيط السرخسي في باب الخاف على العمل غيره بامر أو بغير أمره * لا ينقض هذا الالف فقضى به
دينه لا يحنث لانه ليس بانفاق عرفا وقبل يحنث وان نواه حنث وفاقا لانه عليه لكن لا يصدق في العرف
كذا في الوجيز للكردي * حلف لا يستدين فتزوج امرأة لا يحنث وان أخذ الدراهم في سلم يحنث
كذا في الخلاصة في الفصل الثامن * إذا حلف لا يفعل كذا ثم كره أبدا كذا في الهداية * وان حلف
ليفعل كذا يبرر بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرها فيه أو ناسيا أو صيلا أو وكيل عن غيره فاذ لم يفعل
لا يحكم بوقوع الحنث حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بوث الخالف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصي
بالكفارة أو بفوت محل الفعل كالحلف لا يضرب زيدا أو ليا كان هذا الرغيف فان زيدا أو كل
الرغيف قبل أن كان يحنث هذا إذا كانت اليمين مطلقة ولو كانت مقيدة مثل لا أكلمه في هذا اليوم
سقطت لفوات محل الفعل قبل مضي الوقت عنده ما خلا لا يبي يوفى رحمه الله تعالى كذا في فتح
القدير * حلف لا يفعل حراما لم يحنث بالمسكاح الماسد وكذا لو طأ البيعة الا اذا دلت الدلالة بان

والجزر فطلع المشتري شيئا باذن البائع أو قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت السكيل أو الوزن إذا رأى المقلوع ورضي به لم يلزم البيع
في السكيل ويكون رؤية البعض كرهية السكيل إذا وجد الباقي كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره
وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال مالم ير السك لا يبطل خياره هذا إذا قلع البائع أو قلع المشتري باذن البائع فان قلع المشتري منه شيئا
بغير اذن البائع ان كان المقلوع شيئا ممن لزمه البيع في السكيل رضى به أو لم يرض لان المقلوع باقيا يعيب فانه قبل القلع كان في وساعة

فساعة وبعد القلع لا يعمرون كان المقلوع قليلا لا يثمن له لا يبطل خياره والغشوى في هذه المسائل على قول أبي يوسف فحرم الله تعالى
وفي الفعل اذا قلع البعض فراه ورضى به لا يبطل خياره لانه عددي متفاوت هذا اذا كان الغيب معلوما وجوده في الارض فان باعته قبل
النبت أو بعد ما نبت في الارض الا أنه لا يدري أهو نابت في الارض أو ليس بنابت لا يجوز بيعه * ولو باع ما هو موجود في الارض من مثل
البصل ونحوه وقاع البائع شيئا من موضع (١٥٦) وقال أبي يعلى على أن في كل مكان مثل هذا في السكرة لا يجوز بيعه * ولو اشترى

كان الخالف من جهال السائق من يمشي خلف الدواب والهيمة كذا في السراجية * حلف لا
يوصي بوصية فهو هب في مرض الموت لا يحنت وكذا لو اشترى أباه في مرضه فعتق عليه ولو حلف لهيبته
اليوم مائة درهم فهو هب مائة له على آخر وأمره بقبضها ولو مات الواهب قبل قبض الموهوب له
لا ينفك من قبضه لانها صارت ملكا لورثة كذا في فتح القدير * حلف أن يطيعه فيما يأمر به
و ينهيه عنه فنهاه بعد ذلك عن جماع امرأته فجامع لم يحنت ان لم يكن هناك سبب يدل عليه حلف
لا يخدم فلانا لحاظ له قيصا باجر لم يحنت وان خاطبه بالأجر يخاف الحنت كذا في الفتاوى الكبرى
* ولو قال كل مال لي هدي فقدل آخر وعلى مثل ذلك لزم الثاني ان يهدي جميع ماله سواء كان أقل
من مال الاول أو مثله أو أكثر الا أن يعنى به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال كل مال أملاكه الى
سنة فهو هدي فقال الاخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الايضاح * اذا حلف الرجل لا يعرف
هكذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لم يحنت هكذا ذكر المسئلة في الاصل قال الاذاني
معرفة وجهه فان شئ ذلك فقد شدد الامر على نفسه واللفظ يحمله وهذا اذا كان للمعاوف عليه
اسم فان لم يكن له اسم بان ولد من رجل فرأى الولد جاره واسكن لم يسم بعد حلف الجار أنه لا يعرف
هذا الولد فهو حانت لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص لا يشترط معرفته كذا في المحيط والظهيرية
* لو حلف لا يفعل مادام فلان في هذه البلدة فخرج ففعل ثم رجع فلان ففعله نانيا لا يحنت كذا في فتح
القدير * حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عنده كبر باس وأراد به القميص فجعله الى خياط وأمره
أن يخيطه لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر * في مجموع النوازل رجل
أهدى الى رجل شيئا فقال المهدي اليه ان لم أعطك هذا القباء بهذه الهدية فكذا ومضى زمان ثم
أعطاه عشرة دراهم تصالحا عن ذلك يحنت وقال القاضي الامام لا يحنت مادام القباء باقيا والخالف
حيالوا أعطى القباء بعد ذلك بر في يمينه كذا في الخلاصة * ان حلف لا يكتب بهذا القلم فكسر ثم براه
مرة أخرى فككتب به لم يحنت وكذا ان حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم أعاده كذا في الحاوي
* حلف لا ينظر الى وجه فلانة فنظر اليها في النقب قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت ما لم يكن الاكثر
من الوجه مكشوف حلف لا ينظر الى فلان فرأى من خلف سترا وزجاجة يستبين وجهه من خلفها
حنت بخلاف ما لو نظر في مرآة فرأى وجهه حيث لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل
الثاني عشر * رجل قال ان رأيت فلانا فلم أضربه فراه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى
لا يحنت لانه لم يره * رجل قال لغيره ان لقينك فلم أسلم عليك ينبغي أن يكون السلام ساعة يلقاه
فان لم يفعل حنت وكذا لو قال ان استعرت دابتك فلم تعرنى ينبغي أن يكون مع الفعل فان نوى غير
ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيخان في فصل اليمين على الفور * في المنتقى اذا حلف لا ينظر
الى فلان فنظر الى يده أو وجهه أو رأسه قال محمد رحمه الله تعالى ان نظر الى رجله أو يده فلم يره وانما
الرؤية على الوجه والرأس وأعلى البدن فان رأى أعلى رأسه فلم يره قال محمد رحمه الله تعالى ان رآه
وهو لا يعرفه فقد رآه وان رآه مصحبي بشوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفه الثوب ففقرآه

كر وجين من الجزر فقام أحدهما
فوجد أحدا الكرو وجين جيدا
وقام الآخر فوجد معينا لا برد
شيئا منه لانه تعيب بالقلع ولكنه
رجع بنقصان العيب * ولو
اشترى جزرا في جوالق فوجد في
أهلا جزرا طويلا وفي أهله
قصيرا صغيرا فان كان القصير
لا يشتري بما يشتري به الطويل
كان عيبا فيرجع بالنقصان * ولو
اشترى كرانا أو رطبة كالقت
ونحو ذلك ان اشترى ما على ظاهر
الارض وقطع من ساعته جاز وان
اشترى ما في الارض ان اشتراه
باصله جاز وان لم يشتر باصله لا يجوز
لانه يتم وكل ساعة فيختلط المبيع
بغير المبيع ولو باع شيئا مغيبا في
الارض ثم اختلف البائع والمشتري
في القلع فقال البائع أخاف ان
قلعته لا ترضى به وقال المشتري
أخاف ان قلعته لا يصلح لي فن تبرع
منهما بالقلع جاز وان تشاح في ذلك
فسخ القاضي العقد بينهما * وان
اشترى الثمار على رؤس الاشجار
فرأى من كل شجرة بعضها كان
رؤية البعض كروية الكل
حتى لو رضى به لزمه ولو اشترى
دهنا فراه من خارج القارورة عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ذلك
يكون رؤية وهكذا روى عن
محمد رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه
الله تعالى في رواية أخرى لا يكون

ذلك رؤية * ولو نظر الى المبيع من وراء سترة رقيق كان رؤية ولو اشترى رحيباً لانه ولم يره بعض آياته
كان له خيار الرؤية وكذا لو اشترى سرجاباً لانه ولم يره بعض آياته * رجلان اشترى شيئا لم يراه لا يكون لاحدهما الردي خيار الرؤية
وقد ذكرنا الخلاف في خيار الشرط فكذلك في خيار الرؤية * اذا اشترى شيئا لم يره فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفيل رحمه الله تعالى يطل المبيع لان من له خيار الرؤية ينفرد بالفسخ * رجل اشترى من الشاة المذبوحة كرشها فيسل السلخ جاز

تختلف ما ذاباع من الباطع بغيره قبل القطع فانه لا يجوز ان يبيع الباطع الكرش قبل السلق كان على الباطع ان يراجعه
وللمشتري خيار الرؤية * دجاجة ابتلعت لؤلؤة فباعها مع اللؤلؤة لا يجوز البيع وان كان المشتري رأى اللؤلؤة قبل الابتلاع وان باع
اللؤلؤة بعدما ماتت الدجاجة حاز البيع والمشتري خيار الرؤية في اللؤلؤة ان لم يكن رآها قبل ذلك * ولو اشترى لؤلؤة في صدق فجاز
البيع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والمشتري خيار الرؤية وعلى قول محمد (١٥٧) رحمه الله تعالى لا يجوز البيع والفتوى

على قوله فاذا اشترى نالفة مسك
فانخرج المسك منها لم يكن له أن يرد
بخيار الرؤية ولا بخيار العيب لانه
يتعيب بالانخراج حتى لو لم يخرج
المسك كان له أن يرد بخيار الرؤية
والعيب * رجل اشترى لبناء على
أن يحمله الباطع الى منزل المشتري
ان كان البيع بلفظ الفارسية جاز
البيع واذا جاز البيع فان لم يكن
المشتري رأى اللبن فراه بعد حمله
الباطع الى منزله قال الفقيه أبو
الليث رحمه الله تعالى لم يكن له أن
يرده بخيار الرؤية لانه لو رده يحتاج
الى الحمل فيصير ذلك بمنزلة عيب
حدث عند المشتري * رجل اشترى
جبة مبطنة ورأى بطانتها كان
له خيار الرؤية اذا رأى ظهارتها
لان المقصود هو الظهارة فكان له
الخيار فان كانت البطانة مقصودة
بان كان عليها فسرو فان لم تكن
الظهارة مقصودة لحقارتها والبطانة
مقصودة اذا رأى البطانة لا يسبق
له خيار الرؤية ولو كانت الظهارة
مقصودة فرأى الظهارة لا يبق له
خيار الرؤية الا اذا كانت البطانة
مقصودة أيضا فلا يكتفى برؤية
أحدهما * رجل اشترى أرضا
لم يرها وكان لها كافر فترك المشتري
الأرض في يد الكافر بالاكارة
فزرعها الا كثرتم أراد المشتري أن
يردها بخيار الرؤية لم يكن له ذلك
لان فعل الا كثر منقل الى فصار

وان لم يستن منه جسده ولا رأسه فلم يره وان نظر الى ظهره فقد رآه وان نظر الى صدره وبطنه فقد رآه
وان رأى أكثر بطنه وصدره فقد رآه وان رأى منه شيئا قايلا أقل من النصف فلم يره * وان حلف على
امرأة أن لا يراها وراها جالسة أو قائمة متنتبة فقد رآها الا أن ينوي أن يكون على وجهها فيدين
فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء الا أن يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فيدين فيه ولو قال ان
رأيت فلانا فعبدى حر فراه ميتا أو مكفنا وقد غطي وجهه قال محمد رحمه الله تعالى يحنث لان الرؤية
على الحياة والممات جميعا والرؤية بعد الموت كالرؤية في حال الحياة كذا في المحيط * رجل قال
لا تخران رأيت فلانا فلم أعلمك فعبدى حر فراه مع هذا الرجل فانه لا يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى ولا يعتق عبده * ولو قال ان رأيت فلانا فلم أتك به فعبدى حر والمستلثة بحالها
لا يعتق كذا في فتاوى قاضخان * هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال والله لا أشهد فلانا في الحياة
والممات قال أما المحييان لا يشهد في قرح أو حزن وأما الممات فان لا يشهد بجنائزه وموته * رجل
قال ان لم أكن رأيت فلانا على حرام فامرأته طالق فراه قد دخل باجنبيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
يحنث لان ذلك ليس بحرام بل هو مكره كذا في الظهيرية * رجل قال (١) هزار درهم از مال
من بدر و يشان داده وهو يريد أن يقول ان فعلت كذا فامسك انسان فقه قالوا يتصدق احتياطا
وان كان ذلك طلاقا وعتقا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضخان * في فصل اليمين بالصوم والصدقة
* في فوائد خمس الاسلام رجل دفع ثوبه الى قصار وأنكر القصار فحلف الرجل ان لم أكن دفعت
اليك فكذا وقد دفع الى ابنه أو تلميذه قال ان كان الابن أو التلميذ في عياله لا يحنث الا اذا عصى الدفع
اليه عينا كذا في الخلاصة في فصل قضاء الدين * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلانا مكر على
هذه القنطرة ففعله بالقول يكون بارا * رجل قال لابنه ان تركتك تعمل مع فلان فامرأته كذا فان
كان الابن بالغ لا يقدر على منعه بفعله ففعله بالقول يكون بارا وان كان الابن صغيرا كان شرط يره
المنع بالقول والفعل جميعا * رجل ادعى أرضا في يد صهره وقال ان تركت هذه الدعوى حتى آخذها
فامرأته كذا قالوا ان خاصته في كل شهر مرة ولم يترك الخصومة شهرا كاملا لا يكون حاشا ولو قال
والله لأدعه يخرج من الكورة فخر وهو لا يعلم بذلك لا يحنث وان رآه يخرج فتركه حنث وان
لزمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يحنث كذا في فتاوى قاضخان * اذا حلف فقال ان كانت هذه
الجملة حنطه فامرأته كذا فاذا هي حنطة وتم لا يحنث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
ولو قال ان كانت هذه الجملة الاحنطة فكذا وكانت حنطة وتمرا حنث وان كان الكل حنطة لم يحنث
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في الفصلين كذا في الايضاح
* ولو قال ان كانت هذه الجملة سوى حنطة أو غير حنطة فهو مثل قوله الاحنطة كذا في لبدائع
* في المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى فبين قال ان لم أسافر سفرا طويلا فقلابه حرة قال ان كانت
نية على ثلاثة أيام فصاعدا فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على سفر شهر كذا في المحيط * في

(١) يعطى من مالى ألف درهم للفقراء

كانه زرعه بنفسه * ولو اشترى دارا لم يرها فبيعت دار بجنبه فآخذها بالشمعة لا يبطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية بخلاف خيار
الشرط لان الاخذ بالشمعة دأب لرضا وخيار الرؤية لا يبطل بصريح الرضا ولا يبطل بشرط يبطل بصريح الرضا فيبطل
بدليله وكذا لو عرض المشتري المبيع على بيع بطل خيار الشرط ولا يبطل خيار الرؤية وخيار الرؤية يبطل بالتبعض مع الرؤية وكذا
ينقذ الثمن مع الرؤية * رجل اشترى ثوبا مملوفا قد كان رآه قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم أنه ذلك النوب كان له خيار الرؤية * رجل

رأى شيئاً ثم اشتراه بقدر زمان فقال وجدته مغيراً قال بعضهم لا يصدق وقال شمس الأئمة السرخسي أن كان الشراء بغير زمان لا يشتري في ذلك الزمان غالباً لا يصدق ويكون القول قول البائع وأن اشتراه بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء في ذلك الزمان غالباً كان القول قول المشتري كقول رأيه ثم اشتراها بعد عشرين أو عشرين سنة وقال تغيرت كان القول قوله وعليه الفتوى * رجل اشترى داراً هي في بلدة أخرى فقبل البائع للمشتري (١٥٨) سألها اليك ثم امتنع المشتري عن أداء الثمن لعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة

كان له أن يردّها بخيار الرؤية فإن لم يردّها يؤمر البائع بأن يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكيله إلى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار إليه * رجل اشترى مكعباً مربوطاً وجوهها فنظر إلى ظهورها يعني إلى صرمة كان له خيار الرؤية * رجل اشترى وزناً من تراب المعدن بعينه فله خيار الرؤية إذا خرج مافيه * ولو اشترى خفين أو مصراعين أو نعلين فرعى أحدهما كان له خيار الرؤية إذا رأى الثاني * رجل اشترى خفاً لم يره فباء البائع بالخلف وألبسه المشتري وهو قائم ثم قام المشتري ومشى فيها كان له أن يردّها بخيار الرؤية أن لم ينقصها ذلك * رجل اشترى جارية بعد ألف درهم ونقاباً ثم ردا العبد بخيار الرؤية لا ينتقض البيع في حصة الألف من الجارية * رجل اشترى راوية بعينها من ماء وقد شرط أنه من ماء دجلة وهو منها كان له خيار الرؤية قال لان ماء بعض المواضع أطيب من بعض * الأعمى إذا اشترى شيئاً جاز شراؤه وقال الشافعي رحمه الله تعالى إن كان بصيراً فعلى جاز وإن كان أعمى لا يجوز وإذا جاز شراؤه عندنا كان له خيار الرؤية ثم تسكّموا فيما يكون بمنزلة الرؤية قالوا إن كان شيئاً مما يقلب

فتاوى ما وراء النهر سئل أبو نصر الدبوسي عن حلف ونسي أنه حلف بالله أو بالصيام أو بالطلاق قال حلفه بالطلاق الآن يذكّر كذا في التتارخانية * ولو حلف الرّحل على خادم كان يخدمه أن لا يخدمه فهذه المسئلة على وجهين (الاول) أن يكون الخادم مملوكاً للعالم وأنه مشتمل على فصول أربعة أحدها أن يطلب منه الخدمة بعد اليمين ناصراً يحايل أن لا يخدم في هذا الوجه يحنث وإنه ظاهر * والفصل الثاني أن يخدمه بعد اليمين بغير أمره وتركه حتى يخدمه وقد كان يخدمه قبل اليمين بأمره وفي هذا الوجه يحنث أيضاً * والفصل الثالث أن يخدمه بغير أمره وقد كان يخدمه بغير أمره وفي هذا الوجه يحنث أيضاً * الفصل الرابع أن يخدمه بعد اليمين بغير أمره وكان لا يخدمه قبل اليمين أصلاً وفي هذا الوجه يحنث أيضاً (الوجه الثاني) إذا كان الخادم مملوكاً لغيره وأنه مشتمل على فصول أربعة أيضاً على نحو ما بينا يحنث في الفصلين الأولين ولا يحنث في الفصلين الآخرين * ولو حلف لا يخدم خادماً لفلان فسأله أو ضوياً أو شرباً أو مأزلاً أو ما يذلل البهاول تمكن له نية حين حلف حنث إن فعل خادم فلان ذلك أو لم يفعل إن كان نوى في عينه أن يخدمه فيخدمه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء ولو حلف لا يخدمه خادم فلان فجلس الخالف مع فلان على مائدة يطعمه ون ذلك الخادم يقوم عليهم في طعامهم وشراهم حنث والخدمة على كل شيء من أعمال داخل البيت وأما كل شيء من أعمال خارج البيت كالبيع والشراء فذلك بعد تجارة ولا بعد خدمة واسم الخادم يطلق على الغلام والجارية والصغير الذي يقدر على الخدمة والكبير كذا في الظهيرية * حلف أن لا يكون من أكره فلان وهو من أكرهه أو قال لا يكون من أكرهه فلان وأرضه في يده وفلان غائب لا يمكن نقض ما بينهما من ساعة حنث لأن شرط الحنث كونه من أكرهه فلان وقد وجد وليس بمعدوم وفيه ولو خرج إلى رب الأرض منقضة لا يحنث وإن كان رب الأرض خارج المصر لأن هذا القدر مستثنى عن اليمين فصار بمنزلة ما لو حلف لا يسكن هذه الدار فلم يجد المفتاح ليخرج إلا بعد ساعة لا يحنث مادام في طلب المفتاح كذا هنا وإن اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الأرض أبرد الأرض عليه حنث * وفي المسئلة التي تقدمت غير طلب المفتاح يحنث لأن هذا العمل غير مستثنى عن اليمين * ولو منعه إنسان عن الخروج إلى صاحب الأرض أو كان في المصر فنهى عن طابعه إنسان لا يحنث لأن شرط الحنث كونه من أكرهه فلان وذلك لا يتحقق مع المنع على ما مر حتى لو قال إن لم أترك مزارعة فلان يجب أن تكون المسئلة على القولين كما مر في مسئلة السكنى كذا في الفتاوى الكبرى * سئل نجم الدين عن محترف حلف على ألا تحرقه أن لا يعمل بها فقال (١) أكرهت برايتهاهم فكذا أنفسهم لا العمل هل يحنث قال لا كذا في الخلاصة * رجل قال بالفارسية (٢) أكره من هرگز كشت كتم في هذه القرية فأمر أنه طالق فان زرع بزرا البطح أو القطن يحنث وإن سقى زرعاً زرعاً غيره أو كرباً أو حصلاً يحنث ولو دفع إلى غيره مزارعة أو استأجر أجيراً فزرع أجبره لا يحنث إذا كان ذلك الرجل من يلى ذلك بنفسه لأنه غير مزارع فان نوى أن لا يأمر غيره

(١) أن وضعت يدي على هذه (٢) أزرعت

ويحس فاداً قلب وجس كان ذلك بمنزلة الرؤية وإن كان مملاً لا يملك ولا يحس بأن كان عقاراً أو ثماراً على رؤس الأشجار قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأشبه في هذا بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يوكّل بصيراً بالقبض فإذا قبض الوكيل وهو ينظر إليه بطل خيار الموكل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يوصف المبيع عند الأعمى بالبلغ ما يكون فإذا قال الأعمى بعد ذلك وضعت بطل خياره وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية يقاد الأعمى إلى موضع المبيع فإذا صار بحيث لو كان

بصير الآء ووضعية فقال رضى بطل خياره وفي رواية يحبس الحيوان والاعتبار ثم يقول رضى بطل خياره وفي الادهان والرياحين يكون الشم بمنزلة النظر * حكى أن أعين اشترى كل واحد منهما أرضاً فدخل أحدهما أرضه وجعل يحبس الأرض بيده فلم يجد فيها الشولة والسكالا فردها فقال انهما لم تطعم نفسيهما فكيف تطعمني وأخبر دخل أرضه فجعل يحبس حبشها ويتعرف غلظ سوق الحبش وطولها فوجد ملتفاً عليهما فرضى بها وقال ان الأرض اذا طابت تربتها استغلظ (١٥٩) حبشها واذا لم تطب وكانت خبيثة نزة

لا تخرج نباتها الا نكدا وقيفا ضعيفا * اذا اختلف العاقدان في الرربة فقال البائع بعثك مارأيت وقال المشتري لم أراه كان القول قول المشتري مع عينة * وكذلك لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب * اذا أراد المشتري أن يرد المبيع بعيب يحدث مثله عند المشتري وأنكر البائع أن يكون العيب عنده كان القول قول البائع (فصل في العيوب)

كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وذلك أنواع * منها ما يكون ظاهراً معينا كالغور والشلل والصمم والخرس والعرج والسن الساقطة والسوداء والشائبة والاصبغ الزائدة والأمراض والقروح * وفي غير الحيوان كالهشم في الاواني والخرق والعفونة في الثياب والنز والسج في الاراضي اذا لم يعلم به المشتري فعلم كاله أن يرد الا أن يثبت البراءة عن العيب * ومنها ما يكون باطنا في الحيوان والجوارى والغلمان فالسبيل في ذلك الرجوع الى أهل البصر ان أخبر بذلك واحدث العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد بذلك عدلان وشهد أنه قديم كان عند البائع يرد على البائع

حنث لانه نوى ما يحتمل لفظه وفيه تعليل فان زرع غلامه أو أجبره له وقد كان يأمركه قبل ذلك يحنث الآن يعني نفسه كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال رب الأرض والمزارع (١) اكرأين كشت مرابكار أيد فأمر أنه طالق فباع نصيبه أو أقرض أو وهب يحنث ولو استهلكه رجل فضمنه المال وأخذ فأنفقه في حاجته لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو قال ان كفلت لفلان بعديلة أو بنصف عدلية فأمر أنه كذا ثم كفل بعشرة دراهم غطر بقية لا يحنث * ولو حلف أن لا يعمل لفلان وهو خفاف فاشترى من صاحب الدكان آلات الخف وخرزم باعه من المحلوف عليه لا يحنث كذا في خزانة المفتين * سئل شيخ الاسلام عن رجل له مستغلات حلف بطلاق امرأته (٢) كه ابن مستغلاتها وابعده ندها فآحرت امرأته المستغلات وقبضت الاجرة وأنفقتها وأعطت زوجه لا يحنث * فان كان الزوج قال للمستأجرين اقعدوا في هذه المنازل فهذا الفصل لم ينقل عن شيخ الاسلام وقيل ينبغي أن يكون هذا اجارة ويحنث في عينه وكذا اذا تقاضى منهم أجرة شهر لم يسكنوا فيها فهذا منه اجارة ويحنث في عينه وان تقاضى أجرة شهر قد سكنوا فيها فهذا ليس باجارة ولا يحنث في عينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يمس الذهب والفضة فمس المضر وبحنث كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يمس خشباً فمس ساق الشجرة لا يحنث بخلاف قوله لا يمس حذوا وعودا ولو حلف لا يمس شعراً فمس مستحاً لا يحنث لا يمس صوفاً فمس لبدا لا يحنث كذا في خزانة المفتين * ولو حلف لا يمس ونداً فمس حبلاً لا يحنث كذا في المبسوط * اذا حلف لا يمشي على الأرض فمشى على الأرض بحف أو نعل يحنث ولو مشى على بساط بساط على الأرض لم يحنث كذا في الظهيرية في الفصل السادس في الجاوس * ان حلف على نعل لا يلبسها فقطع شرا كهاوشركها بغيره ثم لبسها حنث هكذا في خزانة المفتين * لو قال ان مس رأسي هذا ولا يضيف الى نفسه فقال ان مس هذا الرأس أحد فكذا نفسه الحالف لا يحنث قال بحمد وجه الله تعالى في الرقيات لو حلف لا يمس اليوم شعراً فمس رأسه لا يحنث * ولو مس رأس غيره يحنث كذا في الخلاصة قبيل الفصل الخامس من كتاب الايمان * ولو حلف لا يقامر دست عاريت داد يحنث واكرج اهرى نمود لا يحنث على المختار كذا في خزانة المفتين * ولو حلف لا يمس الشفعة فسكت ولم يخاصم حتى بطأت شفعته لا يحنث وان وكل وكيلاً بالتسليم حنث كذا في الظهيرية في فصل اليمين على العقود التي ليست لها حقوق * رجل يستأجر أجراً يعملون له خفاف أجبر ان لا يعمل معه ثم بدله أن يعمل قال يشترى ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه اذا فرغ من العمل وكذا لو قال النساج (٣) اكر كر باس كسى تكيرم وبيافم الى سنة وحلف عليه فلو اشترى الغزل ثم نسج ثم وهب منه لا يحنث ولو نسج الخار من غير أن يشترى الغزل لا يحنث لانه اختص باسم على حدة وفي فتاوى النسفي رجل حلف من (٤) بيش كدخدائي فلان نكنتم ووكيلائي وي نكنتم ليكن اكر كاري فرمايد بكنم خفاف عليه فنصب الموكل غيره على (١) ان نعني هذا الزرع (٢) أنه لا يعطى هذه المستغلات للغة (٣) ان أخذت كرباس أحد ونسجته (٤) أنا ما بقيت أتوكل لفلان لكن ان أمرى بشغل أفعله

وما كان باطناً في الجوارى يعرفها النساء ولا ينظر اليها الرجال كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأة بواحدة بذلك يثبت العيب في حق الخصومة لافي حق الرد في ظاهر الرواية * ومنها ما يكون عيباً في الجوارى لا في الغلمان كالبهرق به يكون عيباً في الجوارى ولا يكون عيباً في الغلمان الا أن يكون فاحشاً لا يكون مثله في عامة الناس فيكون عيباً * وكذلك الزنا عيب في الجوارى وليس بعيب في الغلمان الا أن يكون مديماً على ذلك وولد الزنا عيب في الجوارى وليس بعيب في الغلمان ومنها يكون عيباً في بعض الاحوال دون البعض كما هو في الفرس فانه لا يكون

عيب في الصبي الذي لا يأكل وحده ولا يلبس وحده وهو عيب في الذي يأكل وحده ويلبس وحده وكذا السرقة مروى في الثالث من أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما لله تعالى * اشترى عبدا قد كان أبق أو مرق أو بال في الفراش عند البائع في كبره ولم يبل عند المشتري قال أبو بكر ابن سعيد البلخي وجه الله تعالى له أن يردده وقال أبو بكر الاسكافي لا يرد ما لم يعد عند المشتري وهو الصحيح والعنسة عيب وكذا الخلاء * ولو اشترى عبدا على أنه خصي فوجده (١٦٠) فلا يرد * ولو اشترى على أنه فحل فاذا هو خصي كان له أن يرد والردة عيب في

الغلام لأنه لا يسرع المشي ولا يقدر على القتال راكبا * والعقل في النساء عيب وهو ورم في الفرج يمنع الجماع وقيل هي التي يكون مسلكاها واحدا * وعدم الختان في الغلام والحبس في الجارية إذا كانا جليدين لا يكون عيبا وإن كانا مولدين صغيرين فكذلك وإن كانا كبيرين فهو عيب وهذا عندهم أما عندنا فعدم الخيض في الجواري لا يكون عيبا * ولو اشترى جارية هبلى أو غيرها ثم قال هي ثيب فإن القاضي يريها النساء أن قلن هي بكر كان القول قول البائع ولا ين عليه وإن قال هي ثيب كان القول قول البائع مع عينه * وإن وطئها المشتري فعلم بالوطء فإن زالها كما علم أنهم ليست ببكر بل لبث والزمته الجارية هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يردّها بشهادة النساء * والنكاح عيب في العبد والجارية وكذا لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعي وإن كانت عن طلاق بائن فلا يس بعيب والأحرام ليس بعيب في الجارية وكذا لو كانت الجارية محرمة الوطء على المشتري برضاع أو صهرية لا يكون عيبا * ولو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى أن لها زوجا وأراد أن يردّها فقال البائع كان لها زوج عندي

ما عسین الخالف ثم أمره الموكل بأن يعمل له ففعل بحيث كذا في الخلاصة في الفصل الثالث والعشرين * لو قال إن عمرت في هذا البيت عمارة قامرأة طالق فخر بباطل بينه وبين جاره في هذا البيت فبني الخائط وقصد به عمارة بيت الجار كان حاشا في عينه كذا في خزانة المفتسين في العقود التي ليس لها حقوق * سئل شيخ الاسلام الاوزجندی عن قال ان لم أخرب بيت فلان غدا فعدى حره قيد ومنع حتى لم يخرب بيت فلان غدا قال فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى والمختار للمفتوى الخنث كذا في الذخيرة (كتاب الحدود) وفيه ستة أبواب

(الباب الاول في تفسيره شرعا وركه وشرطه وحكمه)

والحد في الشريعة العقوبة المقدرة حقا لله تعالى حتى لا يسمى القصاص حدا لما أنه حق العبد ولا التعزير لعدم التقدير كذا في الهداية * وركنه اقامة الامام أو نائبه في الاقامة وشرطه كون من يقام عليه صحيح العقل سليم البدن وكونه من أهل الاعتبار والانتذار حتى لا يقام على المجنون والسكران والمريض وضعيف الحلقة لا بعد الصحة والافاقة كذا في محيط السرخسي * وحكمه الاصل في الاثر جازع بما يتضرره العباد ووصية دار الاسلام عن الفساد والطهارة من الذنب ليست بحكم أصلي لا اقامة الحد لانها تحصل بالتوبة لا باقامة الحد ولهاذا يقام الحد على الكافر ولا طهارة له كذا في التبيين

(الباب الثاني في الزنا)

وهو قضاء الرجل شهوته محرما في قبل المرأة الخالي عن الملكين وشبهتهما وشبهة الاشتباه أو تمكين المرأة مثل هذا الفعل هكذا في الهبة * حتى إن وطئ المجنون والصبي العاقل لا يكون زنا لان فعلهما لا يوصف بالحرمه كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا وطئ الرجل جارية ابنة أو حاربه مكاتبه أو جارية عبده المأذون المديون أو الجارية من المغنم بعد الاحراز في دار الاسلام في حق العازي لا يكون زنا لشبهة ملك البين * وكذا اذا وطئ امرأة تزوجها بغير شهود أو أمة تزوجها بغير إذن مولاه أو وطئ الرجل أمة تزوجها على حرة لشبهة ملك النكاح وكذا اذا وطئ الابن جارية أبيه على أنها تحل له لشبهة الاشتباه هكذا في النهاية * وركنه التقاء الختان ومواراة الحشفة لان بذلك يتحقق الايلاج والوطء * وشرطه العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرمه لم يجب الحد للشبهة كذا في محيط السرخسي * ويثبت الزنا عند الحاكم طاهرا بشهادة أربعة يشهدون عليه بلفظ الزنا بلفظ الوطء والجماع كذا في التبيين * اذا شهد أربعة على رجل بالزنا في مجلس واحد فاقضى بسألهم عن الزنا ما هو وأمين زني فاذا بينوا ما هو زنا حقيقة وقالوا رأينا أنه أدخل كالليل في المسكحة الآن يسألهم عن كيفية الزنا ثم اذا بينوا كيفية الزنا بسألهم عن الوقت ثم اذا بينوا المكان والقاضي يعرفهم بالعبدالة يسأل المشهود عليه عن احصائه فان قال أنا محصن أو يشهد الشهود على احصائه ان أنكر سأله الحاكم عن الاحصان فاذا

وصفه

ولو أقام المشتري البينة على قيام

النكاح للمحال لا تقبل بيته ولو أقام البينة على اقرار البائع بذلك قبلت بيته * ولو قال البائع كان زوجها عندي فلان أبانها قبل البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البائع من حضر المقره بالنكاح وأنكر الطلاق كان للمشتري أن يردّها * ولو قال البائع إني أنا زوج عندي ثم أبيع فأبائعها ومات عنها قبل القبض وبعدة والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري أن يردّها الجارية * ولو كان

لهذا روج عند المشتري فقال البائع كان ذو وجه أعندى غير هذا الرجل أبانها أو ماتت عنها قبل البيع كان القول قول البائع * رجل اشترى
سنة فوجد هارديئة لا يردها لأن الرداءة ليست بعيب وان وجدها مسوسة أو عفتة كان له أن يردها * وكذا لو اشترى ثيابا فوجد
فوجد هارديئة من غير غش لا يردها * ولو اشترى جارية فوجد بها قبيحة أو سوداء الوجه لا يردها ولو وجدها محترقة الوجه لا يستبين لها قبح
ولا جال كان له أن يردها * ولو اشترى جارية قد كانت ولدت عند البائع أو عند غيره (١٦١) ولم يعلم به المشتري ثم علم كان له أن يردها في

أحدى الروايتين وعليه الفتوى وفي

رواية أخرى لا يجعل نفس الولادة
عيبا فلا يرد إذا لم توجب الولادة
نقصا مائلا فها * ولو اشترى
جارية وقبضها ثم قال إنها لا تحيض
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى لا نسلم
دعوى المشتري إلا أن يدعى ارتفاع
الحيض بالحبل أو بسبب الداء فإن
ادعى بسبب الحبل يسمع دعواه
ويرى القاضي النساء أن قلن
هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم
يكن عنده وان قلن ليست بحبل
فلا يحلف على البائع وهو نظير ما
ذكرنا في الشبهة وفي دعوى الحبل
يرجع إلى النساء وفي معرفة داء
باطنها يرجع إلى الأطباء ثم في
الداء يرد بشهادة رجلين إذا شهدا
أنه قديم * وفيما لا ينظر إليه الرجال
كالقرن والرتق ونحوه اختلفت
فيه الروايات وأخر ما روي عن محمد
رحمه الله تعالى أنه ان كان ذلك قبل
القبض وهو عيب لا يحدث يرد
بشهادة النساء وهو قول أبي يوسف
الأخو والمرأة الواحدة والمرأتان
فيه سواء والمرأتان أو ثلث * وأما
الحبل فيثبت بقول النساء في حق
الخصومة ولا يرد بشهادتهن *
رجل اشترى ثيابا فإذا أحدهما
لا يدخل في رجله ان كان لا يدخل
لعله في رجله لا يرد وان كان لا يدخل
لعله في رجله بل لصيق الخلف

وصفه على الوجه رجه وان لم يصفه وقد ثبت احصائه بالبينة سأل الشهود عن الاحصان فإذا
وصفوه على الوجه يجب رجه وان قال أنا غير محصن ولم يشهد الشهود على احصائه جلدوان
لم يعرفهم القاضي بالعدالة تحبس الشهود عليه إلى أن تظهر عدالتهم كذا في المحيط * الأربعة إذا
شهدوا عليه بالزنا فسئلوا عن كفيته وما هيته وقالوا لا نزيدك على هذا لم تقبل شهادتهم ولكن
لا حد عليهم لتكامل عددهم فان تكامل عدد الشهود مانع من وجوب الحد ولو شهد عليه أربعة
من النساء وكذلك ان وصف بعضهم دون بعض فلا يقيم عليه الحد ولا على الشهود أيضا كذا في
المبسوط * ويثبت الزنا باقراره كذا في البحر الرائق * ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي ممن
لا ولاية له في إقامة الحدود ولو كان أربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك كذا في التبيين
* ولا بد أن يكون الاقرار صريحا ولا يظهر كذبه فلا يحسد الاخرس لو أقر بكتابة أو إشارة وكذا
لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال أن يدعى شبهة كذا في النهر الفائق * ولو أقر أنه زنى بخرس أو هو
أقرت باخرس لا حد على كل واحد منهما كذا في فتح القدير * وكذا لو أقر فظهر مجبوا أو أقرت
فظهرت رتقاء بان تخبر النساء بانها رتقاء قبل الحد ولا بد أيضا أن لا يكذب الاخر حتى لو أقر بالزنا
فكذبه أو هو فكذبها فلا حد عليهما عند الإمام كذا في النهر الفائق * ولا بد أن يكون الاقرار في
حالة الصحو حتى لو أقر في حالة السكر لا يحسد هكذا في البحر الرائق * والاكرام يمنع صحة الاقرار
ويوجب شبهة في حق المرأة كذا في خزائن المفتين * والاقرار أن يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا
أربع مرات في أربعة مجالس المقر كذا في الهداية * وقال بعضهم يعتبر مجالس القاضي والاول
أصح كذا في السراج الوهاج * وهو الصحيح هكذا في شرح الطحاوي * واختلاف مجالس المقر بالزنا
شرط عندنا كذا في الشفهي * فان أقر أربع مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد كذا
في الجوهرة النيرة * ولو أقر كل يوم مرة أو كل شهر مرة فإنه يحسد كذا في الظهيرية * والاختلاف
بان يرده القاضي كما أقر بذهب حتى يغيب عن بصر القاضي ثم يجيء فيقر كذا في الكافي * وينبغي
للإمام أن يزجر المقر عن اقراره ويظهر الكراهة ويأمر بتخفيفه كذا في المحيط * فإذا أقر أربع
مرات نظر في حاله فان عرف أنه صحيح العقل وأنه ممن يجوز اقراره يسئل عن الزنا بما هو وكيف
هو وعن زنى واين زنى لاحتمال الشبهة في ذلك كذا في محيط السر حسي * قيل لا يسأله عن الزمان
لان تقادم العهد يمنع الشهادة دون الاقرار والاصح أنه يسئل لاحتمال أنه زنى في صباه فاذا بين
ذلك وطهر زناه سأله عن الاحصان فاذا قال انه محصن سأله عن الاحصان ما هو فان وصفه بشرائطه
حكم برجه كذا في التبيين * وان قال المقر است محصن وشهد عليه الشهود بالاحصان رجه
الإمام كذا في المحيط * ونذب واقينه لعلك قبلت أو لمست أو وطئت بشبهة وقال في الاصل اعلك
تزوجتها أو وطئتها بشبهة والمقصود أن يلقيه ما يكون دارنا كائننا ما كان كذا في البحر الرائق
* وان شهد أربع مرة على رجل بالزنا فامر مرة حد عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
لا يحسد وهو الاصح كذا في الكافي * هذا اذا كان الاقرار بعد القضاء أما اذا كان قبل القضاء

(٢١ - (الفتاوى) - ثانی) كان له أن يرد وان كان الختان ضيقين لا تدخل رجلاه فيهما لم يكن له أن يرد

* وجل اشترى عبدا فأبق من يده وقد كان أبق عند لم يمتع لا يكون له أن يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا آبق في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وكذا لو اشترى دابة مسرقة منه ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى موصفا على أنه جامع فاذا فيه آبتان
آية سابقة كان له أن يرد * رجل اشترى عبدا فسرقة منه آبق من عشرة وقد كان مرققا عند البائع مثله كان له أن يرد وكذا

لو أبق عنه المادون السفر كان له أن يردلانه يسمي آبقا وسارقا وكذا لو كان العبد نكحت البيت ولم يخرج شيئا كان له أن يرد * رجل
اشترى غلاما وبركته وروم فقال البائع أنه وروم حديد أصابه ضرب فأورمه فاشترى على ذلك ثم ظهر أنه كان قد عملا يرد قال المصنف
وهذا إذا لم يبين السبب فلما إذا بين السبب ثم ظهر أنه كان بسبب آخر غير الذي بين كان له أن يرد كما لو اشترى عبدا وهو محجوم فقال البائع هو
حي غيب فاذا هو وغير ذلك كان له أن يرد (١٦٣) لان الغيب يختلف باختلاف السبب * رجل اشترى عبدا كان محجوما عند البائع

فيسقط الحد اتفاقا هكذا في فسخ القدير * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فاقرا له رجل بعد شهادتهم
ثم أنكروا ولم يقرأ أربع مرات لاحد عليه كذا في فتاوى قاضيان * إذا شهد عليه أربعة بالزنا وقضى
بذلك عليه ثم أقرأ أربع أقيم عليه الحد هكذا في الحاوي القدسي * ولورجع بصر رجوعه وبه
أخذ الطحاوي كذا في الغيائية * ولو أقر بالزنا بعد الشهادة لا يحده هؤلاء الشهود وان كانوا أقل من
أربع كذا في العتائية * وان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه ونحلي
سبيله كذا في الهداية * والمرأة والرجل في قبول الزنا رجوع سواء كذا في السراج الوهاج وكذا في
ظهور الزنا عند القاضي بالبيئة والقرار كذا في فتح القدير * ولو هرب رجل ولم يرجع لم يتعرض
له ولو ثبت على الزنا ورجع عن الاحصان قبل منه ولم يرجع أو جلد كذا في الايضاح * وإذا ثبت حد
الزنا على رجل بشهادة الشهود وهو محصن أو غير محصن فسكأ أقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرط
فأخذوه في فوره أقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط * وان كان بعد أيام سقط كذا في العتائية
* والذي والعبد في الاقرار بالزنا كالحرام ما ذونا كان أو محجورا كذا في المبسوط * ولا تشترط
حضره المولى في الاقرار وتشترط في الشهادة لان له طعن الشهود كذا في خزنة المفتين * وان أقر
الخصي بالزنا أو شهد عليه الشهود جسد وكذا العنين كذا في فتاوى قاضيان * الاعمى إذا أقر
بالزنا حدوا لو أقر أنه زنى بمجنونة أو صبية يجامع منها فاعليه الحد * ولو أقرت أنه زنت بمجنون أو صبي
فلا حد عليها كذا في الايضاح * وإذا أقر أنه زنى بامرأة لا يعرفها حد وكذا إذا أقر أنه زنى بفلانة
وهي غائبة يحدها استحسانا كذا في فتح القدير * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير وجعل أقر
أربع مرات أنه زنى بفلانة وفلانة تقول تزوجني أو أقرت المرأة بالزنا بفلان أربع مرات وفلان
يقول تزوجتها فلا حد على واحد منهما وعليه المهر كذا في المحيط * وعلم القاضي ليس بحجة في
الحدود باجماع الصحابة وان كان القياس يقتضي اعتباره كذا في الكافي

(الباب الثالث في كيفية الحد واقامته)

إذا وجب الحد وكان الزاني محصنا رجلا بالجماعة حتى يموت ويخرج به إلى أرض فضاء كذا في الهداية
* واحصان الرجل أن يكون حرا عاقلا بالغامسما قد تزوج امرأة حرة نسكا محصنا ودخل بها
وهما على صفة الاحصان كذا في الكافي * فلا يكون محصنا بالخلوة الموجبة للمهر والعدة ولا
يكون محصنا بالجماع في النكاح الفاسد ولا بالجماع في النكاح الصحيح إذا كان قال لها ان تزوجتك
فانت طالق لانها تطلق بنفس العقد فجماعها باها بعد ذلك يكون زنا لأنه لا يجب به الحد لشبهة
اختلاف العلماء وكذا ان تزوج المسلم مسلمة بغير شهود ودخل بها كذا في المبسوط * والمعتبر
في الدخول الايلاج في القبل على وجه يوجب الغسل * وشرط صفة الاحصان فهماعا عند الدخول
حتى ان المملوكين إذا كان بينهما موطء بنكاح صحيح في حالة الرق ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذا
الكافران وكذا الحر إذا تزوج أمية أو صغيرة أو مجنونة وطئها وكذا المسلم إذا تزوج
كتابية وطئها وكذا لو كان الزوج موصوبا بأحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغمة مسلمة

تأخذ الحصى كل يومين أو ثلاثة أيام
ولم يعلم به المشتري فأطبق عليه عند
المشتري ذكر في المنتقى أن
للمشتري أن يرد ولو أنه صار صاحب
فراش بذلك عند المشتري فهذا
عيب آخر غيب الحصى يرجع
بالنقصان ولا يرد * وكذا لو كان به
قرحة فأنفجرت أو كان جديرا
فأنفجر كان له أن يرد وان كان به
جرح فذهب يده من ذلك عند
المشتري أو كانت موشحة فصارت
آمة عند المشتري فليس له أن يرد
* رجل اشترى عبدا وقبضه فم
عنده وقد كان يحتم عند البائع ولم
يعلم به المشتري قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
المسئلة محفوظة عن أصحابنا أنه ان
حم عند المشتري في الوقت الذي كان
يحتم عند البائع كان له أن يرد وان
حم عند المشتري في غير ذلك الوقت
لا يرد فقيلا لو اشترى أرضا فنزلت
عند المشتري وقد كانت تنزع عند
البائع قال له أن يرد لان سبب النز
واحد وهو تسفل الأرض وقرب
الماء فكان الثاني عين الاول الا
أن يجي ماء غالب أو كان المشتري
رفع التراب عن وجه الأرض فيعلم
أنها نزلت لرفع التراب أو للماء
لغالب الذي جاء من موضع آخر
فيكون النز عند المشتري غير الذي
كان عند البائع أو يشقه فلا يرد
انه عين ذلك أو غيره فلا يكون له

أن يرد قال القاضي الامام أبو الحسن على السغدي رحمه الله تعالى الجواب في مسئلة الحصى والنز ما قال
الشيخ الامام الا أنه يشك في الزبادات في رجل اشترى جارية بيضاء إحدى العينين وهو لا يعلم بذلك فأنجل البياض عند المشتري
ثم عاد ليس له أن يرد وجعل الثاني غير الاول * ولو اشترى جارية بيضاء إحدى العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى أنجل البياض
ثم عاد بيضاء عند البائع لا يكون للمشتري أن يرد هار جمل الثاني عين الاول الذي رضى به اذا كان الثاني عند البائع ولم يجعل الثاني عين

الاول اذا عاد البياض عند المشتري وقال لا يرد قال القاضي الامام هذا كذا كذا اشاور خمس الاثمة الخواني رحمه الله تعالى وهو يشاور مني فيما كان مشكلا اذا اجتمعنا فشاورة في هذه المسئلة فما استغثت منه فرفقا * رجل اشترى عبدا فسرق ثيابا للمشتري وأبق وقد كان سرق عند البائع بعد بلوغه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس للمشتري أن يخاصم البائع مادام العبد حيا آبقا فان عاد من الابق كان للمشتري أن يخاصم البائع ويرد عليه بالحنة * رجل اشترى (١٦٣) جارية وقبضها فلم تحض عند المشتري

شهر أو أربعين يوما قال القاضي الامام هذا ارتفاع الحيض عيب وأدناه شهر واحد فاذا ارتفع هذا القدر عند المشتري كان له أن يرد اذا أثبت أنه كان عند البائع كذلك * اشترى جارية وادعى أنها لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع أن يسترد ذلك من المشتري * رجل اشترى جارية وقبضها وخاصم البائع في عيب بالجارية ثم تزول الخصومة أياما ثم خاصمه فقال له البائع لم أمسكها طول المدة بعد ما طلعت على عيب فقال المشتري انما أمسكها لا نظر هل يزول العيب قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله أن يرد لها على البائع * رجل اشترى حنطة فوجد فيها ترابا قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى اذا كان التراب مثل ما يكون في الحنطة ولا يعد عيبا عند الناس ليس له أن يرد وان كان يعد عيبا عند الناس الا أنه ليس بفاحش كان له أن يرد وان كان التراب فاحشا كان الخيار للمشتري ان شاء أخذ الحنطة بقسطها من الثمن وان شاء رد الحنطة وبأخذ كل الثمن كذا واشترى حنطة على أنها عشرة أقفرة فوجدها تسعة كان له الخيار على هذا الوجه وعن أبي يوسف رحمه الله اذا أراد أن يميز

بان أسلمت قبل أن يطأها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل ان يفرق بينهما لا تكون محصنة بهذا الدخول كذا في الكافي * ولودخل بها بعد الاسلام والعنق والافاقة يصير محصنا ولا تشترط العفة عن الزنا في هذا الاحصان كذا في المبسوط للامام السرخسي * ولو كانت تحت حرة مسلمة وهما محصنان فارتد معا والعباد بالله بطل احصانهما فاذا أسلما لا يعود احصانهما حتى يدخل بها بعد الاسلام كذا في فتح القدير * واذا ارتد بعد وجوب الحد ثم أسلم لم يجلد ولا يرحم وكذا لا يجلد اذا كان الواجب هو الجلد كذا في العتابة * ولو زال الاحصان بعد ثبوته بالجنون والعته يعود محصنا اذا أفاق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود حتى يدخل بامرأته بعد الافاقة كذا في البحر الرائق * ويثبت الاحصان بالاقرار أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين كذا في خزائن المفتين * وان أنكر الدخول بعد وجوب شرائطها فاذا جاءت امرأته بولي في مدة يتصور أن يكون منه جعل واطأها شرعا كذا في التبيين * الشهادة على الاحصان كالشهادة على المأنيث بالشهادة على الشهادة كذا في الايضاح * الزاني لو كان عبدا مسلما لم يفسد به ذميان أنه اعتقه قبل الزنا وقد استجمع شرائط الاحصان لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي * امرأة الرجل اذا أقرت أنها أمة هذا الرجل فزنى الرجل بجرم وان أقرت بالرق قبل أن يدخل بها ثم زنى الرجل بها لا يجرم استحصانا * رجل تزوج امرأة بغير ولي فدخل بها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكونان بذلك محصنين لان هذا النكاح غير صحيح قطع الاختلاف العلماء والاختلاف فيه كذا في محيط السرخسي * وينبغي للقاضي أن يسأل الشهود عن الاحصان ما عرفت قالوا فيها وصفوا تزوج امرأة حرة ودخل بها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يكتب في بقولهم دخل بها اخلافا لمحمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أنه لا يكتب في بقولهم مسها أو لمسها وأجمعوا على أنه يكتب في بقولهم جامعها وباضعها وفي البقال أنه يكتب في بقولهم اغتسل منها كذا في المحيط * ولو قال أنها أمة وقربها لا يكتب في ذلك كذا في المبسوط * وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى لو دخل رجل بامرأته ثم طلقها فقال الزوج وطئتها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة لانكارها وكذلك لو دخل بها وطلقها وقال هي حرة مسلمة وقالت المرأة كنت نصرانية كذا في المحيط * وان أتى امرأة في دبرها لا يكون محصنا كذا في المضمرات * ويستحب للامام ان يأمر جماعة المسلمين أن يحضروا لاقامة الرجم كذا في الشمني * وينبغي للناس أن يصفوا عند الرجم كصفوف الصلاة وكما رجم قوم نأخر واوتقدم غيرهم فربجوا كذا في البحر الرائق والسراج الوهاج * ولا بأس لكل من يرى ان يتعمد بقتله الا اذا كان ذار حرم حرم منه فانه لا يستحب له ان يتعمد بقتله كذا في فتاوى قاضيخان * اذا وجب الرجم بالشهادة يجب البداءة من الشهود ثم من الامام ثم من الناس حتى لو امتنع الشهود عن الابتداء سقط الحد عن المشهود عليه ولا يحدون لان امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم كذا في فتح القدير * وكذا اذا امتنع واحد منهم كذا في التبيين * وموت الشهود وأحداهم مسقط وكذا اذا غابوا

التراب فيرد التراب ويمسك الحنطة بقسطها من الثمن ليس له ذلك لان الحنطة لا تخلو عن قليل تراب هذا اذا علم المشتري بذلك قبل التمييز فان كان المشتري ميرا التراب من الحنطة فوجد التراب فاحشا بعد ذلك عيبا عند الناس ان أمكنه أن يخلط التراب بالحنطة ويردها بذلك الكيل على البائع من غير نقصان يرد السكل على البائع ويسترد الثمن لانه ردّها كما قبض وان كان بعد الخلط لا يمكنه الرد بذلك الكيل لا تقاصها بالتزوية لا يرد لانه لا يمكنه الرد كما قبض لكن يمسك من الثمن بحصة نقصان الحنطة الا أن يرضى البائع أن يأخذها ناقصة فيكون

له ذلك وكذلك كل ما يخالو من التراب فهو مثل الخنطة على التفصيل الذي ذكرنا * ولو اشترى مسكافو جديف وسلسا الله ان يجر الرصاص ويرده على البائع بحسنه * جعل أبو يوسف وجه الله تعالى جنس هذه للسائل أصلا فقال كل ما يسامح في قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يسامح في قليله كان له أن يميز كثيره والرصاص في المسك لا يسامح في قليله فميز كثيره ويسامح في قليل التراب فلا يميز كثيره وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية * ولو اشترى (١٦٤) نحاس نقرة فخرج منها حجر مثل ما يخرج من النحاس كان له أن يرد الحجر ويمسك

من الثمن بحسب ذلك الآن يشاء البائع أن يأخذها كذلك ويرد الثمن لأن في قليل الحجر لا يسامح في النحاس فكان له أن يميز كثيره كل رصاص في المسك * وجلان تباع بهيرا ببيعير وتقابضافوجد أحدهما بالبيعير الذي اشتراه عيبا فبانت عنده والبيعير الآخر مرض عند الذي اشتراه قال الشيخ الامام هذا وجه الله تعالى يبيع الذي وجد بالبيعير الذي اشتراه عيبا ان شاء رجع بحصة العيب من البيعير الآخر وان شاء رجع بحصة العيب من قيمة البيعير الآخر صحها غير مرض وانما يبيعير مرض البيعير الآخر * رجل اشترى جارية فظهر أنها كانت مخضوبة الرأس قال الشيخ الامام هذا وجه الله تعالى ان يظهر بها شتمط كان له أن يردّها وان ظهر بها شقرة لم يرد الا أن يكون سواد الشعر شرطافي البيع * والصهوبة وهي لون بين الصفرة والحرّة تعد عيبا في التركية والهندية لا في الرومية والصقالبة لان عامة شعور أهل الروم تكون كذلك * ولو اشترى عبدا أمره فوجده مخلوقا للعبسة أو متوفى للعبية كان له أن يرد ان طهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم أنه كان عند البائع * رجل اشترى خبزا بذرهم فوجد نبرا واحدا محترقا فردّه على البائع

أوغاب أحدهم في طاهر الرواية * وكذا يسقط الحد باعتراض ما يخرج عن أهلية الشهادة كولو ارتد أحدهم أو عي أو خرس أو فسق أو قذف فخلو لافرق في ذلك بين كونه قبل القضاء أو بعده قبل اقامة الحدود لو كان بعضهم مقطوع الايدي أو مريضا لا يستطيع الرمي وحضروا برمي القاضي * ولو قطعت بعد الشهادة امتنعت الاقامة كذا في فتح القدير * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر مؤمنهم وغيبتهم لا يبطل الحدوبه نأخذ كذا في الحاوي القدسي * اذا كان المشهود عليه غير محصن فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي أقيم عليه الحد في الموت والغيبه ويبطل فيما سواه ما هكذا في غاية البيان * وأجمعوا على أن في سائر الحدود سوى الرجم لا تجب البداءة لأن من الشهود ولا من الامام كذا في الذخيرة * القاضي اذا أمر الناس برجم الراني وسعهم أن يرجوه وان لم يعانوا أداء الشهادة * وروي ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال هذا اذا كان القاضي فقيها عدلا أما اذا كان فقيها غير عدل أو كان عدلا غير فقيه لا يسعهم أن يرجوه حتى يعانوا أداء الشهادة كذا في الظهيرية * وان كان مقرا ابتداء الامام ثم الناس ويغسل ويكفن ويصلى عليه * وان كان غير محصن فحدّه مائة جلدة ان كان حرا وان كان عبدا جلده خمسين بامر الامام يضربه بسوط لا عقدة عليه ضربا متوسطا بين الجرح المبرح وعير الموت ولا يجوز التعدي عن حد قدره الشرع كذا في الكافي * وينبغي أن يقيم الحد من بعقل وينظر كذا في الايضاح * الرجل والمرأة في ذلك سواء فان كان كل منهما محصنا رجم أو لا فعلى كل الجلد أو أحدهما محصنا فعلى المحصن الرجم وعلى الآخر الجلد وكذا في ظهور الزنا عند القاضي بالبينة أو الاقرار كذا في فتح القدير * ويجزى الرجل جل في الحد والتعزير ويضرب في ارار واحد وكذا في حد الشرب في طاهر الرواية ولا يجوز في حد القذف ولكن ينزع عنه الحشو والفرو كذا في فتاوى قاضي خان * ولا تجزى المرأة الا عن الفرو والحشو كذا في الاختيار شرح المختار * فان لم يكن عليها غير ذلك لا ينزع كذا في العتابية * وتضرب جالسة وان حمر لها في الرجم جاز وان تركه لا يضرب كذا في الاختيار شرح المختار * لكن الحفر أحسن ويحفر الى الصدر ولا يحفر للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان * ويضرب الرجل قائما في جميع الحدود كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يحد في نهي من الحدود ولا يمسك ولا يربط لكنه يترك قائما الا أن يعجزهم فيشد كذا في محيط السرخسي * قد قيل المدان يلقى على الارض ويعد كما يفعل في زماننا وقيل أن عد السوط في رفعه الضارب فوق رأسه وقيل أن يعد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه زيادة على المستحق كذا في الهداية * ويضرب متفردا على جميع أعضائه ما خلا الفرج والوجه والرأس كذا في العتابية * ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونقي في البكر وان رأى الامام في ذلك مصلحة غريب بقدر ما يرى وذلك تعزير وسياسة لا حد ولا يختص بالنبي بل يجوز في كل جنابة والرأي فيه الى الامام كذا في الكافي * وفسر التعزير في النهاية بالحبس وهو أحسن وأسكن للفتنة من نفيه الى اقليم آخر كذا في البحر الرائق * وهكذا في التبيين * والمريض اذا وجب عليه الحد كان الحد جايقا عليه

للحال

فدفع البائع اليه خبرا آخر جزا من غير وزن قال الشيخ الامام هذا وجه الله تعالى لا يجوز ذلك ما لم يوزن

لان هذا القدر مما يدخل تحت الوزن فقد ارجسه أساتير أو عشرة أساتير له حجر على حدة فلا يجوز الا بالوزن وان كانت أقل من ذلك مما ليس له حجر معلوم على حدة فلا بأس به * رجل اشترى ثوبا بنفسه ثم قطعه فقصا ونرى عند القطع لابنه الصغير ثم وجد به عيبا لا يرد ولا يرجع عليه بالنقصان ولو نرى عند القطع لابنه البالغ كان له أن يرجع بالنقصان لان الهبة لا تتم في البالغ بدون القبض * رجل اشترى

حرمة بقل فوجد في جوفها شيئا قالوا ان كان هذا الخبيث في هذا البقل يندعي عند الناس خيرا المشتري ان شاء الله بجميع الثمن وان شاء رده هو بمنزلة الزبد في السمين * رجل اشترى أرضا وكثر ما فظهر ان شربه على نارق يوضع على ظهره من موضع آخر كان له ان يوده لان ذلك يعد عيبا عند الناس * وذكر في المنتقى رجل اشترى بيتا من دار بجميع حقوقه يدخل فيه طريقه وان لم يقبل بجميع حقوقه ولم يشترط الطريق فلا طريق له وله ان يرد البيع اذا قال طنت ان له مفتحا (١٦٥) الى الطريق وكذا لو اشترى أرضا أو

نحلا لا يستحق الشرب بدون الشرط فان لم يكن لها شرب ولم يعلم بذلك فلما علم قال لا أرضي كان له ان يرد لما قلنا ان ما بعده الناس عيبا يكون له ان يرد بذلك وعدم الشرب والطريق يعد عيبا عند الناس وان كان لا يستحق ذلك بدون الشرط * رجل اشترى جبة مبطنة فوجد فيها فارة ميتة كان ذلك عيبا وكذا لو اشترى ثوبا نجسا ولم يبين البائع ذلك جازا البيع ثم ينظر ان كان ثوبا تنقص قيمته بالغسل يكون عيبا وان كان لا ينتقص لا يكون عيبا وان كان فيه دهن فهو عيب لان الدهن قلما يزول كله فيعد عيبا * رجل اشترى جارية لا تحسن التركية والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم او كان المشتري يعلم بذلك لكن لا يعلم انه يعد عيبا عند التجار ان اتفق التجار على انه يعد عيبا كان له ان يرد وان اختلف التجار فمباينهم قال بعضهم هو عيب وبعضهم قال ليس بعيب لم يكن له ان يرد اذا لم يكن عيبا عند الكل وان كان يعلم كل احد انه عيب كالعور والشلل وغير ذلك فان علم بذلك وقبض لم يكن له ان يرده * رجل اراد ان يشتري جارية فرائى بها قرحة ولم يعلم انها عيب فاشتراها ثم علم انها عيب قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له ان يرد لان هذا

للحال وان كان جادا لا يقيم عليه حتى يتمائل أي يبرأ ويصح الا اذا كان مريضا وقع اليأس من برئه فينثني يقيم عليه كذا في الظهيرية * ولو كان المرض لا يرجي زواله كالشلل او كان (١) خدجا ضعيفا الخلقه فعندنا يضرب بعشكال فيه مائة شهر اخ فيضربه دفعة ولا بد من وصول كل شهر اخ الى بدنه ولذا قيل لا بد حينئذ ان تكون مبسوطة كذا في فتح القدير * والنفساء في اقامة الحد عليها بمنزلة المريضة والحائض بمنزلة الصبيحة حتى لا ينتظر خروجها من الحيض كذا في الظهيرية * الحامل اذا زنت لا تحدها الحل سواء كان حدها جلدا أو رجلا لكن تحبس الحامل ان كان ثبت زناها بالبينة الى ان تلد ثم اذا ولدت ينظر ان كانت محصنة ترجم حين تضع ولدها وهذا ظاهر الرواية وان كانت غير محصنة تركت حتى تخرج من نفاسها ثم يقيم عليها الحد كذا في غاية البيان * وان ثبت الحد بالاقرار لا تحبس لكن يقال لها اذا وضعت فارجمي فاذا وضعت ورجعت فاتها يقيم الرجم عليها اذا كان للولد من يقوم بارضاعه وان لم يكن ينظر الى ان ينظم ولدها كذا في الظهيرية ولو أطالت في التأخير وتقول لم أضع بعد أو شهدت وعلی امرأة بالزنا فقالت أنا حبلی ترى النساء ولا يقبل قولها فان قلن هي حامل أجلهما حولين فان لم تلد رجما كذا في فتح القدير * اذا شهدت وعلیها بالزنا فادعت أنهم اعذراء أو رتقاء فظرت اليها النساء فقلن هي كذلك يدرأ عنها الحد ولا حد على الشهود أيضا وكذلك المحبوب ويقبل على العذراء والرتقاء والاشياء التي يعمل فيها بقول النساء قول امرأة واحدة قال في الفتاوى الوولو الجيسة والمثنى أحوط كذا في غاية البيان * ولا يفيم المولى الحد على عمه الا باذن الامام كذا في الهداية * ولا يقيم الحد في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في التتارحانية * وكذا لا يقيم القطع عند شدة الحر والبرد كذا في السراج الوهاج * رجل أتى بفاحشة ثم تاب وأتاب الى الله تعالى فانه لا يعلم القاضي بفاحشته كذا في الظهيرية

(الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب) الوطء الموجب للحد هو الزنا كذا في الكافي * فان محض حرام ما يوجب الحد وان تمكنت فيه الشبهة لا يوجب الحد كذا في فتاوى قاضيجان * والشبهة ما يشبه النابت وليس بثابت وهي أنواع * (شبهة في الفعل) وتسمى شبهة اشتباه وهي أن يظن غير دليل الحل دليلا وهو يتحقق في حق من اشتبه عليه دون من لم يشبه عليه ولا بد من الظن ليتحقق الاشتباه فان ادعى أنه ظن أنها حلالة لم يحده وان لم يدع حد * (وشبهة في المحل) وتسمى شبهة حكمية وذا لقيام دليل الحل في المحل وامتنع عمله لمانع فتعتبر شبهة في حق الكل ولا يتوقف ثبوتها على ظن الجاني ودعواه الحل فالحد يسقط بالنوعين والنسب يثبت في الثاني ان ادعى الولد ولا يثبت في الاول وان ادعاه ويجب مهر المثل في النوع الاول (وشبهة في العقد) فان العقد اذا وجد حلالا كان أو حراما مستقفا على تحريره أو مختلفا فيه علم الواصي أنه مجرم أو لم يعلم لا يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا نكح نكاحا مجمعا على تحريره فليس ذلك بشبهة ويحدان علم بالتحريم والا لا كذا في الكافي * قال الامام

(١) الخداج النقصان رجل مخدج اليد ناقصها اه قاموس

مما يشبهه على الناس فجاز ان يشبهه عليه ولا يثبت الرضا بالعيب * رجل اشترى جارية لها لبن فارصعت صبيها ثم وجد بها عيبا كان له ان يرد لان هذا بمنزلة الاستخدام والاستخدام لا يمنع الرد * رجل اشترى جارية فولدت بعد البيع عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيبا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له ان يرد لانها بمنزلة العيب ولا يرد ولو أنها ولدت عند البائع بعد البيع ثم علم المشتري بعيب قبل القبض فهو بالخيار ان شاء أخذها وان شاء تركها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله

تعالى * رجل اشترى داراً ثم باع بعضها ثم وجد بها عيباً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رجعهما الله تعالى لا يرد ولا يرجع بشئ * رجل اشترى شيئاً فوجد به عيباً قبل القبض فقال لا يرد له عليه ينتقض البيع بينهما قبل البائع أو لم يقبل ولو قال ذلك عند غيبة البائع لا ينتقض البيع في قول أبي حنيفة ومحمد * والله تعالى * رجل اشترى خشبة ليتخذها مذقة شرط ذلك في البيع فقطعها في الليل وأقر أنه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها من غير شرط فنظر إليها بالنهار (١٦٦) فوجدها معيبة كان له أن يرد هالان البيع الاول انتقض بالتجديد وقوله لا عيب

الاسبغابي الاصل أنه متى ادعى شبهة وأقام البينة عليها سقط الحد فبمجرد الدعوى يسقط أيضاً الا أن الاكرام لا يسقط الحد حتى يقيم البينة على الاكراه كذا في البحر الرائق * والشبهة في الفعل في وطء المطلقة ثلاثاً في العدة ولو طلقها ثلاثاً ثم راجعها ثم وطئها بعد مضي المدة يحد اجاعاً وأم الولد اذا اعتقها سيدها والمختلعة والمطلقة على مال في العدة بمنزلة المطلقة ثلاثاً في العدة لثبوت الحرمة اجاعاً ووطء أمة أبيه وأمه كذا في الكافي * وكذا وطء جارية جده وجدته وان عليهما هكذا في فتح القدير * وفي وطء أمة زوجه وسيدة وفي وطء المهرهونة في حق المرتهن في رواية كتاب الحدود كذا في الكافي * وهو المختار كذا في التبيين * والمستعبر للرهن في هـ اذا بمنزلة المرتهن كذا في فتح القدير * وان ادعى أحدهما الظن ولم يدع الاخر ذلك لم يحد حتى يقرأ أنهما عليهما بالحرمة كذا في الكافي * ولو كان أحدهما غائباً فقال الحاضر علمت أنها علي حرام حد الحاضر كذا في فتاوى قاضخان * وان وطئ أمة أخيه أو عمة وقال ظننت أنها تحل لي حد وكذا في سائر المحارم سوى الولاد كذا في الكافي * وكذا اذا وطئ جارية ذات محرم من امرأته كذا في السراج الوهاج * ولو وطئ الجارية المستعارة يلزمه الحد وان قال ظننت أنها تحل لي كذا في محيط السرخسي * وكذا لو وطئ الجارية المستأجرة للخدمة وجارية الودعة هكذا في السراج الوهاج * وكذا الرجل اذا زنى بامرأة الاب أو الجدة يحد وان قال ظننت أنها تحل لي كذا في فتاوى قاضخان * والمرأة لو مكنت من عبدها تحد وكذا رب الدين وطئ جارية المديون من التركة كذا في العتائية * والشبهة في المحل في وطء أمة ولده وولده كذا في الكافي * سواء كان ولده حياً أو ميتاً هكذا في العتائية * ثم ان حبلت وولدت ثبت النسب من الاب ولا يجب العقر وان لم تحبل فعلى الاب العقر ولا يثبت الملك له فيها والجد كالاب لكن لا يثبت نسبه عند قيام الاب * وفي وطء المعتدة بالكنيات ووطء الامه المبيعة في حق البائع قبل التسليم كذا في الكافي * وكذا في وطء جارية مكاتبه أو عبده المأذون له وعليه دين يحبط بماله ورقبته ووطء الجارية المهورية قبل التسليم في حق الزوج ووطء الجارية المشتركة بين وبين غيره هكذا في التبيين * اذا اعتق أحد الشريكين الجارية فان ضمن لشريكه ثم وطئها لا يحد وان وطئها الشريك يحد وان سعت فان وطئها المعتق يحد وان وطئها الشريك الاخر لا يحد كذا في خزانة المفتين * وكذلك الجواب فيما اذا كان جميع الامه له وقد اعتق نصفها ثم وطئ بعد ذلك لاحد عليه في قولهم جميعاً كذا في المحيط * واذا اعتق أمة وهو يوطئها ثم تزوج وعاد في ذلك المجلس لا يحد كذا في خزانة المفتين * ولو ارتدت المرأة والعياذ بالله وحرمت عليه أو حرمت بجماع أمها أو ابنتها أو ببطاوعة ابن الزوج ثم جامعها وقال علمت أنها علي حرام لا حد عليه وكذا لو تزوج خساً في عفة وتزوج الخامسة في نكاح الاربع أو تزوج بانحائها أو بامها فجامعها وقال علمت أنها علي حرام أو تزوج جهامته لا يجب الحد في هذه الوجوه وان قال علمت أنها علي حرام كذا في فتاوى قاضخان * ولو وطئ رجل من الغنم جارية من المغنم قبل القسمه بعد أن خرجت الغنم الى دار الاسلام فلا حد عليه وان قال علمت أنها علي حرام وكذلك ان كان في

بها لا يعتبر اذا ظهر بها عيب قديم * رجل اشترى برذونا وكان باحدي يديه باجرح اندمسل ونبت عليها الشعر ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد أيام بالمبيع يسيل منه الدم قالوا ان كان مثل هذا العيب لا يحدث بعد البيع كان له أن يرد والا فالقول قول البائع ان هذا العيب حدث عند المشتري * رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجد بها فاسدة قال أبو القاسم ان علم بفسادها ولم يستهلك منها شيئاً حتى خاصم البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار ان شاء رد حصه النقصان من الثمن ولا يقبل البطيخة وان شاء قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفسادها استهلكها أو استهلك بعضها بان أطعمها أو ولده أو عبيده لاشئ له على البائع وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال * رجل باع خلا فلما صبه في خابية المشتري بحضرة المشتري ظهر أنه منمن لا ينتفع به قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى هو أمانة عند المشتري ان هلك أو فسد لا ضمان عليه وان أهرقه المشتري لفساده ان لم يكن له قيمة وأشهد على ذلك شاهدان لا شئ على المشتري * رجل اشترى مشجرة فوجد بعض أشجارها معيباً قال أبو بكر هذاز رحمه الله

تعالى يرد الكل أو يأخذ الكل وليس له أن يرد المعيب خاصة وان كانت الاشجار متباينة قال المصنف رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى المشجرة بارضها فكذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد المعيب خاصة * رجل اشترى بغير او قبضه ثم وجد به عيباً فذهب به الى البائع ليرده فعطب في الطريق فانه يهلك على المشتري ثم ان المشتري ان أثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع ولو اشترى بغير او قبضه فوجد به لا يعتلف ثم ظهر به ريج فوق فانسكب فنجره فانه لا يرجع بالنقصان

على البائع * رجل اشترى بغيره فلما أدخله داره سقط فذبحه انسان فنظر وا الى أمعائه فاذا هي فاسدة فسادا قد عدا ان كان التاج ذبحه
بغير أمر المشتري لا يرجع بالنقصان وجوب الضمان على الذابح وان ذبحه بامر المشتري أو ذبح المشتري بنفسه فكذلك في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يرجع بالنقصان * رجل اشترى شيئا وتقاضاهم تقايلا البيع ولم يسلم المشتري الى البائع حتى
اشتراه ثانيا من البائع جاز الشراء فان وجد به عيبا قد عدا كان له أن يردده على البائع (١٦٧) ولم يكن للبائع أن يردده على بائعه وكذلك

لو اشترى شيئا وتقاضاهم بائعه من
البائع ثم اشتراه من البائع فوجد
به عيبا قد عدا رده على بائعه ولم يكن
لبائعه أن يردده على بائعه وكذلك
رجل اشترى شيئا وقبضه ثم ان
المشتري مع البائع جدد البيع
بأكثر من الشئ الاول ثم وجد به
عيبا قد عدا فرده على البائع لم يكن
لبائع أن يردده على بائعه * رجل
باع جارية وسلمها الى المشتري ثم
وجد المشتري بها عيبا فاراد أن
يردها على البائع كان للبائع أن
لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم
بالعيب لانه لو قبلها بغير قضاء
لا يكون له أن يرددها على بائعه
* رجل اشترى بقرة فوجد بها
تأخذ بضرعها وتمص جميع لبنها
قالوا هو عيب له أن يرددها على
البائع بالحجة * رجل اشترى
دهنا في زق فوجد به عيبا فانه يردده
بالعيب في البلد الذي اشتراه فيه
* رجل باع سكر في حانوت
لغيره فاخبر المشتري ان أجرة الحانوت
كذا فظهر أن أجرة الحانوت كان
أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يرد
السكر بهذا السبب لان هذا ليس
بعيب في الحانوت * رجل اشترى
نقرة على أنها زخدار فقبضها فاذا
بها لم تكن زخدار كان له أن يرددها
لان فوات الشروط بمنزلة العيب
* رجل اشترى عبدا فوجد منه خنثا
كان له أن يردده قالوا هذا اذا كان

دار الحرب أيضا كذا في السراج الوهاج * والشبهة في العقد في وطء محرم تزوجها فانه لا حد
عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يرجع عقوبة ان علم بذلك وعندهما يحدان علم بالحرمة
وان لم يعلم فلا حد عليه كذا في الكافي * وبه أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى
كذا في المضمرات * قال الاسيحياني والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النهر الفائق
ومنكوحة الغير ومعتدة ومطلقة الثلاث بعد الزوج كالحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح
بلاشهود أو بلا ولي فلا حد عليه اتفاقا لتمكن الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج أمة على حرة أو
تزوج بجوسية أو أمة بلا اذن سيدها أو تزوج العبد بلا اذن سيده فلا حد عليه اتفاقا كذا في الكافي
* اذا كان الوطء بملك النكاح أو بملك عين والحرمة بعارض أمر فذلك لا يوجب الحد نحو الخائض
والنفساء والصائمة والحرمة والموطوءة بشبهة والتي ظاهرها أنها أجنبية منها وكذلك الأمة المملوكة اذا
كانت محرمة عليه بسبب الرضاع أو الصهرية أو باعتبار ان ذات محرم منها في نكاحه أو هي بجوسية أو
مرتدة فلا حد عليه وان علم بالحرمة كذا في المحيط * استأجر امرأته ليزني بها أو ليطأها أو قال خذي
هذه الدراهم لا طأ لك أو قال مكيني بكذا ففعلت لم يحدوزا في النظم ولها مهر مثاها ووجع ان عقوبة
ويحبس ان حتى يتوب أو قال يحدان كلوا أعطاهما لا بغير شرط بخلاف ما اذا قال خذي هذه الدراهم
لا تمتع بك لان المتعة كانت سبب الاباحة في الابتداء فبقيت شبهة كذا في التمر ناشئ * ولو قال
أمهرتك كذا لآزني بك لم يجب الحد كذا في الكافي * جارية الرجل اذا جنت جنابة عمدا ثم زني بها
ولي الجنابة لا حد عليه عند الكل وان كانت الجنابة خطأ فزني بها ولي الجنابة قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى عليه الحد اختار مولاها الدفع أو الفداء وقال صاحباه ان اختار الدفع لا حد عليه وان اختار
الفداء عليه الحد * اذا قبل الرجل أجنبية عن شهوة أو نظر الى فرجها بشهوة ثم تزوج بامها أو
ابنتها فدخل بهما لا حد عليه وان قال علمت أنها على حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل
احصائها بهذا الوطء حتى يحد قاذفه كذا في فتاوى قاضيان * اذا قبل الرجل أم امرأته أو ابنتها
أو قبلت المرأة ابن زوجها أو أباها حتى حرمت عليه ثم ان زوجها وطئها لا حد عليه وان قال علمت
أنها على حرام كذا في التتارخانية * في الاصل لا يؤخذ الاخرس بحد الزنا ولا بشئ من الحدود
وان أقر به بأشارة أو كتابة أو شهدت به الشهود عليه والذي يجب و يفيق اذا زني في حال افاقته أخذ
بالحد فان قال زني في حال جنوني لا يحد كالبالغ اذا قال زني وأنا صبي كذا في المحيط * من زني في دار
الحرب أو في دار البغي ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد كذا في الهداية لو دخلت سرية دار الحرب
فزني رجل منهم لم يحد وكذا أمير العسكر لا يقيم الحدود والقصاص كذا في الكافي * وان كان
الخليفة قد غزا بنفسه أو أمير مصر كان يقيم الحد على أهله غزا بجنده يقيم الحدود والقصاص في
دار الحرب وهذا اذا زني بالعسكر فاما اذا لحق باهل الحرب وفعل ذلك لا يقيم عليه الحد * قالوا
وانما يقيم هذا الامير الحد في عسكره اذا كان يامن على الذي يقيم عليه الحد ان لا يرتد ولا يلحق
بالكفار وأما اذا كان يخاف عليه الارتداد والمحاق فانه لا يقيم عليه الحد حتى ينفصل عن دار

الخنث بالعمل القبيح فان كان الخنث في المشي أو في القول لا يكون عيبا وان وجد كافر كان له أن يردوان اشتراه على أنه كافر فوجد
مسلم لا يردده عندنا ولو اشترى جارا فوجد حروما وهو الذي يقف في الطريق في بعض المواضع من غير مانع كان له أن يرد * ولو اشترى
عبدا أو جارية فوجد يسيل الدمع من عينيه كان له أن يردده ولا يرجع بالنقصان * ولو اشترى خفين أو مصراعين بآب فوجد أحدهما
عيبا وباع الآخر فله لا يرد المبيع ولا يرجع بالنقصان والحال على شفة الجارية وحققها يكون عيبا * ولو اشترى عبدا أو جارية فظهر

أن به وجع الضرر من يأتيه مرة بعد أخرى كأنه أن يرد * رجل باع عبدا ووهب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا مختلفا في ذلك قال بعضهم ليس له أن يردده وان علم بالعيب قبل قبض المبيع كأنه أن يرد في قولهم لأنه امتناع عن اتمام العقد * رجل اشترى أرضا فوجد فيها طريقا يعرفها الناس كأنه أن يرد ما لحجة * ولو اشترى كرماف وجد فيه بيوت النمل كثيرا كأنه أن يرد * رجل اشترى شاة فوجد هامة طوعة الاذن ان اشترها (١٦٨) للاضحية كأنه أن يرد هاو كذلك كل ما يمنع التضحية وان اشترها لغير التضحية

لا يكون له أن يرد ها الا أن يكون ذلك عيبا عند الناس وان اختلف البائع والمشتري فقال المشتري اشتريتها للاضحية وأنكر البائع ذلك فان كان ذلك في زمان الاضحية كان القول قول المشتري اذا كان من أهل أن يضحى * رجل اشترى جارية على أنها صانعة جازا البيع فان لم تكن صانعة لا يكون للمشتري أن يرد ها * رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فضر به بعد ذلك ان أثر الضرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان لطمه أو ضرب به سوطين أو ثلثة ولم يؤثر فيه كأنه أن يردده * اشترى عبدا فقتله رجل عبدا عند المشتري وقتل به القاتل ثم علم بعيب فانه لا يرجع بالنقصان * رجل اشترى عبدا وقبضه ثم باعه من البائع فوجد البائع به عيبا قديما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يردده على المشتري الاول * رجل اشترى من رجل دنانير بدراهم وتقابضها ثم ان المشتري الدنانير باع الدنانير التي اشترها بالدراهم وسلم الدنانير وقبض الدراهم ثم وجد المشتري الاثني في الدنانير عيبا فرد ها على بائعه الاوسط وقبلها الاوسط بغير قضاء قال محمد رحمه الله تعالى للبائع الاوسط أن يرد ها ذلك العيب على البائع الاول قال ولا

الحرب ويصير في دار الاسلام كذا في الظهيرية * الذي اذاني بحرية مستأمنة يجب الحد على الذي بالاجماع كذا في الغيائية وهكذا لو زني بها مسلم يحد كذا في فتاوى قاضيجان * لاحد على المستامن والمستأمنة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الاجسد القذف ولو مكنت مسلمة أو ذمية من مستامن فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحدها المسلمة والذمية وعند محمد رحمه الله تعالى لاحد على واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى حدوا جميعا كذا في العتابية * الذي اذاني ثم أسلم ان ثبت ذلك عليه باقراره أو بشهادة المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت بشهادة أهل الذمة فاسلم لا يقام عليه الحد كذا في البحر الرائق * ان زني صحب بمجنونة أو صغيرة بجامع مثلها حد الرجل خاصة وهذا بالاجماع كذا في الهداية * وكذا اذاني بناء على يجب عليه الحد كذا في محيط السرخسي * اذاني صبي أو مجنون بامرأة عاقلة وهي مطاوعة فلا حد على الصبي والمجنون بخلاف وهل تحدها المرأة فعلى قول علمائنا رحمه الله تعالى لا تحد واذا زني بصبي فلا حد عليهما وعليه المهر ولو أقر الصبي بذلك لا يلزمه شيء باقراره ولو زني صبي بامرأة بالغة فاذهب عذرتها وهي مكرهه فانه يضمن المهر بخلاف ما اذا كانت مطاوعة وأما الصبي اذا دعت صبيها الى نفسها فاذهب عذرتها فاعليه المهر والامسة اذا دعت صبيها فزني بها ضمن المهر كذا في الذخيرة * ولو مكنت نفسها من النائم لا يجب عليهما الحد كذا في محيط السرخسي * من أكرهه السلطان حتى زني فلا حد عليه وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولا يقول يحد ثم يرجع فقال لا يحد وان أكرهه غير السلطان قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يحد كذا في فتح القدير * وعليه الفتوى كذا في السراجية * المرأة لو أكرهت فمكنت لم تحدها بالاجماع ومعنى المكرهه أن تكون مكرهه الى وقت الايلاج أما لو أكرهت حتى اضطجعت ثم مكنت قبل الايلاج كانت مطاوعة كذا في خزائن الفتاوى * لو زني مكره بمطاوعة تحدها المطاوعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ثم الاصل أن الحد متى سقط عن أحد الزانيين للشبهة سقط عن الآخر للشبهة كما اذا ادعى أحدهما النكاح والآخر ينكر ومتى سقط لقصور الفعل فان كان القصور من جهتها سقط الحد عنها ولم يسقط عن الرجل كما اذا كانت صغيرة بجامع مثلها أو مجنونة أو مكرهه أو نائمة وان كان القصور من جهته سقط عنها جميعا كذا في السراج الوهاج * اذا وطئ الرجل أم ولد ابنه فقال علمت أنها على حرام لا حد عليه * ولو تزوج الرجل بامرأة أبيه بعد موت الاب فولدت منه قال الفقيه أبو بكر البلخي ان أقر بالوطء أربع مرات في مجالس مختلفة حدوا جميعا ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه أبو الليث هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ * رجل زني بامرأة ميتة اختلفوا فيه قال أهل المدينة حدوا قال أهل البصرة يعزروا لا يحد * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ * رجل زني بجارية مملوكة وقتلها بالجماع ذكر في الاصل أن عليه قيمتها ولم يذكرفيه خلافا وذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن عليه القيمة والحد أيضا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيجان

بشبهه الصرف في هذا بالعرف وض لان البيع لا يقع على تلك الدنانير بعينها * وكذلك رجل له على رجل * ولو ذراهم وقبضها منه وقضاها آخر فوجد فيها زوفا فرد ها عليه بغير قضاء كأنه أن يرد ها على الاول * رجل اشترى عبدا وباعه من ابنه في صحته ثم مات فورثه الابن وليس له وارث سواه ثم وجد بالمشتري عيبا قديما كأنه أن يرد الا أنه يسأل القاضي حتى ينصب خصما عن الميت فبرده الابن على ذلك الخصم في الابن يردده على بائع أبيه وان كن للميت وارث آخر يردده الابن على ذلك الوارث ثم يردده على بائع الميت

ثم يحصل حدرجه الله تعالى في السبب بين ما إذا كان الميت استوفى الثمن وبين ما إذا لم يستوفى وأطلق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب دليل على التسوية بين الوجهين * وهذه المسئلة دليل على ما قلنا ان الرجل اذا باع شيئا ثم وهب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالمشتري عيبا كان له أن يرد * ولو اشترى رجل عبدا وقبضه ثم باعه من مورثه ثم مات المورث فورث الابن أباه ثم وجد بالعبد عيبا قد عا لا يرد على أحد بخلاف الأول * عبدا مذكور مذكور باع من مولا عبدا من أ كسبه (١٦٩) بمثل القيمة جازان وجد المولى بالمبيع

عيبا وكان ذلك قبل القبض كان له أن يرد على عبده وان كان بعد القبض والثلث من النقود لا يرد على عبده * رجل اشترى جورا فكسر بعضه فوجده فاسدا لا ينتفع به ولا قيمة له كان له أن يرد ما بقي ويسترد كل الثمن وان كان الفاسد مما ينتفع به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان العيب فيها كسر ولا يرد الكسور ولا الباقي الا اذا أقام البينة على أن الباقي معيب * رجل اشترى بدرهم بطيخا عدا فكسر واحدة منها بعد القبض فوجدها فاسدة لا ينتفع بها كان له أن يرجع بمصتها من الثمن ولا يرد غيرها الا أن يقيم البينة على فساد ما بقي وليس البطيخ في هذا كالجوز لان الجوز شئ واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا لا ينتفع به يرد الكل وكذا اللوز والعندق والغساق والبيض وأما في البطيخ والرومان والسفرجل والخيار لا يرد غير الواحدة الفاسدة * رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال أرد على فلان ولا أرد على فلان فذلك له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى شاة فجزصوفها ثم وجد بها عيبا لم يكن الجزن نقصا كان له أن يردّها قال محمد رحمه الله تعالى والجزع عندي ليس بنقصان

* ولو زنى بالحرّة فقتلها به يجب الحد مع الدية بالإجماع كذا في التبيين * ولو زنى رجل بحرّة ثم قتلها خطأ حتى وجبت الدية يجب الحد لهما وجبا سيئين مختلفين كذا في الظهيرية * ان وطئ أجنبية فيمادون الفرج لا يحد لعدم الزنا ويعزر * ولو وطئ امرأة في دبرها أو لاط بغلام لم يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعزر ويودع في الخبز حتى يتوب وعندهما يحد حد الزنا فيجلدان لم يكن محصنا ويرجم ان كان محصنا ولو فعل هذا بعبده أو أمته أو بزوجته بنكاح صحيح أو فاسد لا يحد اجماعا كذا في الكافي * ولو اعتاد اللواط قتلته الامم سنا كان أو غير محصن كذا في فتح القدير * لاحد على وطئ البهيمة عندنا كذا في الكافي * ومن زفت اليه غير امرأته وقالت النساء انها زوجتك فوطئها لاحد عليه وعليه المهر لان الانسان لا يعز بين امرأته وبين غيرها في أول الوهلة الا بالانخبار وخبر الواحد يكفي في أمور الدين وفي المعاملات ولهذا اذا جئت جارية وقالت بعثني مولاي اليك هدية يحس وطؤها اعتمادا على قولها ويثبت نسب الولد ان جاءت به المزفوفة وتجب عليها العدة ولا يحد قاذفه هكذا في غاية البيان * رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأة قد عصى فجامع التي وجدها في فراشه وقال ظننت أنها مرأتى قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد كذا في فتاوى قاضيان * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أن رجلا وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننتها امرأتى فعليه الحد ولو كان أعمى كذا في السراج الوهاج * ولو أن الأعمى دعا امرأته فاجابته امرأة غيرها فجامعها قال محمد رحمه الله تعالى عا عليه الحد ولو أجابته فقالت أنا فلانة تعني امرأته فجامعها لا يحد ولو كان بصيرا لا يصدق على ذلك كذا في فتاوى قاضيان * رجل أحس جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لاحد عليه كذا في محيط السرخسي * السكران اذا زنى يحد اذا صحح كذا في السراجية * اذا كان البيع فاسدا فوطئها المشتري قبل القبض أو بعده لاحد عليه ولو باع جارية على أنه بالخيار ووطئها المشتري أو كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمة أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا غصب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها لاحد عليه عندهم جميعا ولو زنى بها ثم غصبها وضمن قيمتها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يسقط الحد كذا في المحيط * رجل استلق على قماه فمات امرأة وقعت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليها ما الحد كذا في الظهيرية * اذا زنى بامة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية أنه يحد عندهم جميعا وكذلك اذا زنى بحرّة ثم تزوجها هكذا كرسخ الاسلام في شرح كتاب الحدود * واذا زنى بامرأة ثم قال اشتريتها لاحد عليه سواء كانت حرة أو أمة واذا زنى بامة ثم قال اشتريتها وصاحبها بالخيار وقال مولاها كذب لم أبعها قال لاحد عليه وكذلك لو قال اشتريتها بوصف الى أجل كذا في المحيط * والحرّة اذا زنت بعبد ثم اشتريته فانهم يحدان جميعا كذا في فتاوى قاضيان * زنى بامة ثم ادعى أنه اشتراها فاسدا أو وهبها له وكذب صاحبها أو شهد بالشهود أنه أقر بالزنا ثم ادعى عند القاضي هبة أو بيعا ردّ عنه الحد كذا في محيط السرخسي * ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت

(٢٢) - (الفتوى) - (ثانی)
ثم وجد بالسكرم عيبا لم يعلم به قال ان كان القطف لم ينقصه شيئا فله أن يرد * ولو اشترى نخلا فبخره من الأرض أو تمزه وقبض ثم جز النمر فلم ينقصه الجذاذ شيئا ولم ينقص النخل ثم وجد باحدهما عيبا لم يكن له أن يرد أحدهما دون الآخر وله أن يردهما جميعا بالعيب الذي وجد باحدهما لانه اذا قبض قبل الجذاذ صار بمنزلة شئ واحد وليس هذا كالفص والحاتم اذا ميرا أحدهما من الآخر وليس فيه

ضرر لان الأمر بغض الثقل يخرج منه وأما الغرض ليس من الفضة * رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فاستقاله فإني أن يقبل كان له أن يرد به بالعيب وليس هذا بمنزلة ما لو علم بالعيب ثم عرضه على بيع فانه يبطل حقه في الرد * رجل اشترى جارية بآونة باهروية فوجد المشتري بالثياب عيبا وقد كان أ تلف الجراب ذكر في المنتقى أنه أن يرد الثياب بجميع الثمن * قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب كفي الجارية والعبد اذا وجد (١٧٠) بالجارية عيبا بعدما أ تلف ثوبها كان له أن يرد بها بجميع الثمن * رجل اشترى

عبدا خبازا أو كاتباً فنسى ذلك عند المشتري ثم وجد به عيبا كان له أن يرد * رجل اشترى شاة أو بقرة مع ولدها فعلم بعيب ثم أرتض منها الولد كان له أن يردّها ولم يكن ذلك رضا بالعيب وان كان هو أرسى الولد عليها وان احتلب المشتري من لبنها شيئا فشرب أو سقاها ولده بعدما علم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب * رجل اشترى جارية فوجد بها قرحة فداهاها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وان داهاها عن عيب حدث فيها عن القرحة لم يكن ذلك رضا بالعيب * ولو احتجم العبد بعد ما علم بالعيب فيه رايتهان * رجل اشترى عبدا وقبضه فوهمه من رجل وسلمه الى الموهوب له ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له أن يردّه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أن له أن يرد * رجل اشترى غلاما وقبضه فادعى أنه يبطل في الفراش فان القاضي يضعه على يدي عدل لينظر فيه * رجل اشترى حارية قد بلغت فادعى أنها حنتى قال محمد رحمه الله تعالى يحلف البائع ألبته ما هي كذلك لانه لا ينظر اليها الرجال ولا النساء * رجل اشترى عبدا فعلم بعيب قبل القبض فاراد أن يردّه فصالحه البائع من العيب على عيب آخر وقبض المشتري ثم استحق أحدهما فانه رجع على البائع

مطاوعة له من غير دعوى شبهة فعلم ما الحد ولا شيء عليه في الاقضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد * وان كانت مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا شيء عليه في الاقضاء ويجب العقروان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مهر لها ثم ينظر في الاقضاء فان لم تستمسك بواها فعليه دية المرأة كاملة وان كانت تستمسك بواها حد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها ثم ان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى وان كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة فيمأذ كرنا الا في حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فان كانت تستمسك بواها لزمه ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه وان كانت لا تستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى كذا في التبيين * لو أذهب بصرا مئة بالوطء لا يجب الحد بل خلاف ولو كسر فخذا بالوطء يجب الحد ونصف القيمة وان كانت حرة يجب الحد والدية بل خلاف هكذا في العتايية * كل شيء صنعه الامام الذي ليس فوقه امام مما يجب به الحد كالزنا والسرقة والشرب والقذف لا يؤخذ به الا القصاص والمال فانه اذا قتل انسانا أو أ تلف مال انسان يؤخذ به وان احتاج الى المنعة فالمسلمون معة فيقدر على استيفائه فأفاد الوجوب كذا في السكافي

(الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها)

ولا تقبل الشهادة على الزنا الا شهادة أربعة أحرار مسلمين كذا في شرح الطحاوي * ان شهد على الزنا أقل من أربعة بان شهدوا أحداً واثنان أو ثلاثة لا تقبل الشهادة ويحد الشاهد حد القذف عند علمائنا رحمه الله تعالى واذا حضر أربع مجلس القاضي ليس شهدوا على رجل بالزنا فشهد واحد أو اثنان أو ثلاثة وامتنع الباقي فان الذي شهد يحد حد القذف عند علمائنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو شهد ثلاثة منهم على الزنا والرابع قال رأيتهما في الخاف واحد فانه لا يحد المشهود عليه ويحد الشهود الثلاثة حد القذف والشاهد الرابع لا حد عليه الا اذا كان قال في الابتداء أشهد أنه قد زنى بهم ثم فسر الزنا على ما ذكرنا حينئذ يحد كذا في شرح الطحاوي * واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهدوا متفرقين لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف كذا في السكافي * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كانوا قعودا في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهد فالشهادة جائزة وان كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهد وخرج ثم دخل آخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان * اذا شهد شاهدان على رجل بالزنى وشهد آخران على اقرار الرجل بالزنى لا يحد على الشهود عليه ولا على الشهود وان شهد ثلاثة بالزنى وشهد الرابع على الاقرار بالزنى فعلى الثلاثة الحد كذا في الظهيرية * وان شهدوا أنه زنى باهراً لا يعرفونهم يحد كذا في الهداية * فلو قال المشهود عليه المرأة التي رأيتهم معي ليست زوجتي ولا أمي لم يحد أيضا لان الشهادة وقعت غير موجبة للعدو هذا اللفظ

برده فصالحه البائع من العيب على عيب آخر وقبض المشتري ثم استحق أحدهما فانه رجع على البائع بحصة المستحق من الثمن كأنه اشترى عبدين بذلك الثمن ويجعل العبد الثاني زيادة في المبيع ولو كان المشتري قبض العبد الذي اشتراه ثم وجد به عيبا فصالحه من العيب على العبد ثم استحق العبد المشتري بطل الصلح في العبد الثاني وقيل بانه لا يبطل الصلح في العبد الثاني كما قيل القبض * رجل اشترى عبدا وقبضه فاكسب كسبا عند المشتري ثم ان المشتري وجد بالعبد الذي اشتراه عيبا ثم أ تلف الكسب منه

لم يكن اتلاف الكسبة ضاراً بالعيب * رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من آخر فرجها المشتري الثاني بها عيباً فخذت وأراد أن يردّها فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك وأقام المشتري الثاني البيّنة أن هذا العيب كان عند البائع الاول فردها القاضي على المشتري الاول كان للمشتري الاول أن يردّها على بائعه بذلك العيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يرد في قول محمد رحمه الله تعالى * رجل اشترى عبداً وقبضه فساومه رجل آخر (١٧١) فقال المشتري لا عيب به فلم يتفق البيع بينهما ثم وجد المشتري بالعبد

بينهما ثم وجد المشتري بالعبد عيباً يحدث مثله وأقام البيّنة على أن هذا العيب كان عند البائع كان له أن يردّه وقول المشتري الذي ساومه ليس به عيب لا يبطل حقه في الرد * وقال مشايخنا أن كانت المسئلة في الثوب إذا قال المشتري الذي ساومه لا عيب به ثم وجد به عيباً لا يكون له أن يردّه لأن عيوب الثوب مما لا يوقف عليه فصح إقراره بنفي العيوب أماماً في العيب من العيوب مما لا يوقف عليه فيجعل إقراره بنفي العيوب كذباً فلا يعتبر * ولو قال المشتري ليس له أصبع زائدة أو ما أشبه ذلك من العيوب التي لا تحدث في ذلك المدة ثم وجد المشتري بالعبد ذلك العيب كان له أن يردّه لأن القاضي يتيقن بكذبه في نفي ذلك العيب فبطل كلامه * رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه وباعه من آخر وجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة وأمسك العبد ثم وجد بالعبد عيباً كان عند البائع الاول كان له أن يردّه على بائعه * ولو وجد المشتري الثاني البيع وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عيباً كان عند البائع ليس له أن يردّه على بائعه ولو أن المشتري الثاني ادعى أن البيع الذي جرى بينهما

منه ليس إقراراً كذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بامرأة لا تعرفها ثم قالوا بقلانة لا يجد الرجل ولا الشهود * أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهدا اثنان منهم أنه زنى بها بالبصرة وشهدا اثنان منهم أنه زنى بها بالكوفة لاحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يجد الشهود عندنا استحساناً * ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهدا اثنان منهم أنه زنى بهذه المرأة في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم أنه زنى بها في هذا البيت الآخر من الدار لا تقبل شهادتهم ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فشهدا اثنان منهم أنه زنى بها يوم الجمعة وشهد آخران منهم أنه زنى بها يوم السبت أو شهدا اثنان منهم أنه زنى بها في هذه الدار وشهد آخران أنه زنى بها في سفل هذه الدار أو شهدا اثنان منهم أنه زنى بها في دار فلان وهذا وشهد آخران أنه زنى بها في دار هذا الرجل إلا أن خرفانه لاحد على الشهود عليه في هذه المسائل ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضين * إذا شهد أربعة أنه زنى بها بالبصرة وقت طلوع الشمس في اليوم القلاني من الشهر القلاني من السنة القلانية وأربعة على أنه زنى بها بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهما كذا في النهر الفائق * ولو شهدا اثنان أنه زنى بها في زاوية هذا البيت وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى منه حد الرجل والمرأة استحساناً وهذا لا يمكن أن يكون ابتداء الزنى في زاوية وانتهائه في أخرى وهذا إذا كان البيت صغيراً بحيث يحتمل ما قلنا أما إذا كان كبيراً فلا * فإن شهد أربعة على رجل بالزنى فشهد كل واحد منهم أنه زنى بقلانة تقبل شهادتهم وتحمل شهادة كل واحد منهم على الزنى الذي شهد به صاحبه كذا في السكافي * ولو شهد شاهدان أنه زنى بها في ساعة من النهار وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة أخرى فإنه لا تقبل هذه الشهادة قالوا وهذا إذا شهد إلا أن آخران على ساعة أخرى لا يمكن التوفيق بينهما ما بان شهدا اثنان أنه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة من يوم الجمعة أو شهدا آخران على ساعة أخرى من يوم الخميس بحيث لا يمتد الزنى إلى تلك الساعة أما إذا ذكر الآخران ساعة عند الزنى إلى تلك الساعة فقبل الشهادة * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل أربعة شهدوا على رجل بالزنا فشهدا اثنان أنه استكرهها وشهدا اثنان أنها طاعته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أدرا عنهم الحد جميعاً يعني الرجل والمرأة والشهود * ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة شهد ثلاثة أنها طاعته وشهد الرابع أنه استكرهها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقام الحد على أحدهم هكذا في المحيط * ولو شهد ثلاثة على الاستكره واحد على المطاوعة فلا حد على واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * إذا شهد أربعة على رجل بالزنا واختلفوا في المرأة المزني بها وفي المكان أو في الوقت بطلت شهادتهم ولو كان لاحد على الشهود عندنا كذا في المبسوط * وإن اختلفوا في الثوب الذي كان عليه أو عليه صاحبه الزنى أو في لونه أو في طول المزني بها وقصرها أو في سمها أو هزالها لم يضر لانهم اختلفوا فيما لا يحتاجون إلى ذكره وكذا لو شهدا اثنان أنه زنى ببهاء وآخران أنه زنى ببهاء لان اللونين يشابهان فلم يكن اختلاف في الشهادة

كان تجسسه أو كان شتم إلى العطاء أو كان فيه خيار شرط أو روية وصدة المشتري الاول في ذلك ثم وجد بالعبد عيباً كان له أن يردّه على بائعه بخلاف ما إذا تقابل المشتري الاول والثاني البيع أو رده الثاني على الاول بعيب بخير قضاء * رجل اشترى عبداً فأراد أن يردّه بعيب فأقام البائع البيّنة على إقراره أنه باع العبد قبل بيّنته وليس له أن يردّه بالعيب ولو أقام البائع البيّنة أنه باعه من فلان وفلان حاضر يحدد والمشتري الاول يحدد أيضاً كان يردّه ما عجزه الاقالة ولا يرد * رجل اشترى عبداً بصقته بكل صفة ثم وجد به عيباً كان عند

البائع وإرادته أن يرد أحد النصفين دون الآخر كان ذلك (فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد) إذا اشترى شيئا فوجد عيبا عند المشتري بقول المشتري أو بفعل أجنبي أو بآفة مما لا يعلم بعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد * وطريق معرفة النقصان أن يقوم به العيب ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كانت حصة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع أن يأخذ منه عيبا بالعيب الذي (١٧٢) حدث عند المشتري ويرد كل الثمن كان له ذلك * وان زاد المبيع عند المشتري

بان اشترى ثوبا فصبغه بعصفرا أو زعفران أو اشترى أرضا فبنى فيها بناء أو غرس شجرا ثم وجد بها عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع أنا أقبله كذلك وأرد كل الثمن لم يكن له ذلك * وان اشترى طعاما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرجع بنقصان العيب وان باع بعضه ثم وجد به عيبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحه الله تعالى وبعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى لا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان العيب لأقرباها ولا فيما بقي وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وبه أخذ الفقيه أبو جعفر والمقريه أبو الليث وعليه الفتوى * وان اشترى طعاما فأكله كل بعضه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرد الباقي ولا يرجع بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب فيما كان ولا يرد الباقي وقال محمد رحمه الله تعالى يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما أكل ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه الفتوى هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاءين كان في وعاءين أو في جوارقين أو في قوصرتين أو ما أشبه ذلك فكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان ذلك عند البائع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم لان المكمل أو الموزون اذا كان في وعاءين كان في حكم العيب بمنزلة شئتين مختلفتين وان اشترى طعاما في وعاء فوجد به عيبا فمرض بعضه على البيع قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه هذا البعض الذي عرضه على البيع وله أن يرد الباقي لان عنده لو باع النصف ثم وجد به عيبا كان له أن يرد النصف الباقي فكذلك اذا عرض على البيع لان عنده المكمل والموزون بمنزلة أشياء مختلفة فكان الحكم فيه ما هو

بخلاف البيض والسوداء * شهداثنان أنه زنى بحبشية وآخران بخراسانية أو اثنتان بكوفية وآخران ببصرية أو اثنتان بحيرة وآخران بامه أو اثنتان ببالعة وآخران بالتي لم تبلغ لم تقبل كذا في التمر تاشي * واذا شهد أربعه أنه زنى يوم النحر بمكة بفـلانة وشهد أربعه أنه قتل يوم النحر بالكوفة فلان لم يقبل واحد من الشاهدين ولا أحد على شهود الزنا فان حضر أحد الفريقين وشهدوا فحكم الحاكم بشهادتهم ثم شهد الآخرون فشهاده الآخرون باطلة ولا يقام الحد على شهود الزنى وان كانوا هم الفريق الثاني كذا في المبسوط * ان شهدوا على رجل أنه زنى بفـلانة وهي غائبة فانه يحكم كذا في فتح القدير * ان شهد أربعه على امرأة بالزنا فنظر اليها النساء فقلن هي بكر لاحد عليهم ما ولا على الشهود كذا في الكافي * وكذا اذا قلن هي رتقاء أو قرناء كذا في فتح القدير * واذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يحمد ولا يحسد الشهود أيضا كذا في التبيين * أربعه شهدوا على رجل بالزنا ووجدوه محبوبا بعد الرجم فالدية على الشهود ولا حد وان كانت امرأة فنظر اليها النساء بعد الرجم فقلن عذراء أو رتقاء فلا ضمان على الشهود ولا حد عليهم * أربعه شهدوا بزنى رجل فشهد أربعه على الشهود أنهم هم الذين زناهم الا تقبل شهادة أحدهم ولا يقام الحد على أحد للشبهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحسد الشهود الاولون لشبوت زناهم بحجة وهي شهادة أربعه عدول فصار وافسدة ولو قال الفريق الثاني انهم زناهم او سكتوا يجب عليهم الحد لانهم شهدوا بزنى آخر لا بالزنا الذي شهد به الفريق الاول كذا في محيط السرخسي * ولو شهد أربعه على رجل وامرأة بالزنا وشهد أربعه آخرون على الشهود بانهم هم الذين زناهم او شهدوا أيضا أربعه آخرون على الفريق الثاني من الشهود بانهم هم الذين زناهم الا حد على الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحسد الرجل والمرأة والفريق الاوسط من الشهود حد الزنا كذا في التبيين * ولو لم يشهد الشهود بعضهم على بعض بالزنا ولكن شهد بعضهم على بعض بانهم محدودون في قذف والمساءلة بحالها يحسد الرجل والمرأة بالشهادة الاولى كذا في محيط السرخسي * ولو شهدوا على الزنا والشهود عبيد أو كمار أو محدودون في القذف أو عجمان فانه لا يجب على المشهود عليه الحد ويجب على الشهود حد القذف كذا في شرح الطحاوي * وان شهد أربعه على رجل بالزنا وأحدهم عبد أو محدود في قذف فاتهم محدون ولا يحسد المشهود عليه كذا في الهداية * ولو أعتق العبد فاعادوا حدوا وانما وكذا العبيد اذا شهدوا وحدوا ثم أعتقوا أو أعادوا حدوا وانما بخلاف الكفار اذا شهدوا على مسلم ثم أعادوا وعن محمد رحمه الله تعالى لو ضرب بعض الحد فوجد أحدهم عبدا فشهد أربعه أخرى لا يحسد ذلك الحد قد بطل كذا في العتبية * ولو كان أحد الشهود الاربعه مكاتباً أو صيباً أو أعجمي حدوا جميعا سوى الصبي فان علم ذلك بعد أن أقيم الرجم على المشهود عليه لم يحسدوا والدية في بيت المال وان كان الحد جلد اضربوا الحدان طلب المشهود عليه وأما أرش الضرب فهو هدر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الايضاح * معتق البعض المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط * ان شهدوا وهم فساد أو ظهر

ذلك فكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان ذلك عند البائع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم لان المكمل أو الموزون اذا كان في وعاءين كان في حكم العيب بمنزلة شئتين مختلفتين وان اشترى طعاما في وعاء فوجد به عيبا فمرض بعضه على البيع قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه هذا البعض الذي عرضه على البيع وله أن يرد الباقي لان عنده لو باع النصف ثم وجد به عيبا كان له أن يرد النصف الباقي فكذلك اذا عرض على البيع لان عنده المكمل والموزون بمنزلة أشياء مختلفة فكان الحكم فيه ما هو

الحكم في العبد بين الثوبين والحدود ذلك وكذا لو اشترى دقيقتين بفضه ثم علم أنه كان مراً كان له أن يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب ما حيز * وكذا لو اشترى مائة ديناراً بفضه ثم أقر البائع أنه كان وقع فيه فأقارة وماتت كان له أن يرجع بنقصان العيب في الثوب وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كما لو اشترى طعاماً فأكاه ثم علم بعيب عندهما يرجع بنقصان العيب * ولو اشترى جبة فلبسها وانتقصت باللبس ثم علم بفأرة ميتة فيها فإنه يرجع بنقصان العيب الآن (١٧٣) يأخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس * ولو

اشترى ثوباً وكمن به ميتاً ثم علم بعيب فإنه لا يرد لتعلق حق الميت به ولا يرجع بنقصان العيب أيضاً لاحتمال أن يغترسه سبع فيعود إلى ملك المشتري من غير نقصان فيتمكن من الرد على البائع وما لم يقع اليأس عن الرد لا يرجع بنقصان العيب كما لو اشترى عبداً فأبق من يده ثم علم بعيب فإنه لا يرجع بنقصان العيب مادام العبد حياً لاحتمال أن يعود من الأباقي * ولو اشترى أرضاً فاعملها مسجداً ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرد في قولهم واختلفوا في الرجوع بنقصان العيب والمختار للفتوى أنه يرجع كما لو اشترى أرضاً ووقفها ثم علم بعيب ذكره لال رحمه الله تعالى أنه يرجع بنقصان العيب وجعله بمنزلة ما لو اشترى عبداً فاعتقه ثم علم بعيب فإنه يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى ضيعة مع ما فيها من غلات ثم وجد بها عيباً قالوا ينبغي أن يردّها كما علم بالعيب لأنّه لو جمع الغلات بعد ما علم أو تركها كذلك ينتقص فلا يمكنه الرد بعد ذلك * اشترى شجرة ليتخذ منها باباً أو نحو ذلك فقطعها فوجدتها لا تصلح لما اشتراها فإنه يرجع بنقصان العيب الآن يأخذها البائع مقطوعة ويرد الثمن * إذا اشترى عبداً فأجره ثم وجد به عيباً كان له أن

أنهم فساق لم يحدوا كذا في الكافي * ولو ادعى الشهود عليه أن أحداً لشهود عبد فالقول له حتى يثبت أنه كذا في التتارخانية * رجل قذف رجلاً بالزنا ثم شهد القاذف مع ثلاثة نفر أنه زان ينظر أن كان المقدوف قدمه إلى القاضي ثم شهد لم تقبل وإن كان لم يقدم قبلت شهادته كذا في المحيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أربعة شهود على رجل بالزنا وهو غير محصن وضربه الإمام ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيداً أو كفاراً أو محدودين في قذف وقدمات من الجلد أو جرحته السبياط قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال كذا في المحيط * إذا حد بشهادة شهود جرحه الحد أو مات منه لعدم احتماله أيام ثم ظهر أن بعض الشهود عبداً أو محدوداً وقذف أو كفراً فأنهم يحدون بالاتفاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير * أربعة شهود على الرجل بالزنا وهو محصن أو شهدوا عليه بالزنا والاحصان فرجه الايام ثم وجدوا أحد الشهود عبداً أو كافراً أو محدوداً في قذف فدينه على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالاجماع * ولو ظهر أن الشهود فساق فلا ضمان على القاضي * أربعة شهود على رجل بالزنا فزكاهم نفر وقالوا أنهم أحرار مسلمون عدول ثم ظهر أنهم عبيد أو كفار أو محدودون في القذف إن بقي المزكون على تركيتهم ولم يرجعوا عنها ولكن قالوا أخطأنا فلا ضمان عليهم عندهم جميعاً ويجب الضمان في بيت المال عندهم جميعاً فاما إذا رجعوا عن التزكية وقالوا كنعانهم عبيداً أو كفاراً أو محدودين في القذف إلا أن اتعمدنا التزكية مع هذا اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب الضمان على المزكين ولا يجب في بيت المال وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال وهذا إذا ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف فاما إذا طهرتهم فسقة ورجعوا عن التعديل وقالوا عرفناهم فسقة إلا أن اتعمدنا التعديل فأنهم يضمنون وهذا إذا قال المزكون هم أحرار مسلمون عدول فاما إذا قالوا عدول لا غير ثم طهرتهم الشهود فلا ضمان عليهم كذا في المحيط * ولا فرق في هذا بين ما إذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا شهد أنهم أحرار أو أنهم أحرار أو أنهم أحرار أو أنهم أحرار كذا في النهاية * لا ضمان على الشهود ولا يحدون حد القذف كذا في الكافي * أربعة شهود على رجل بالزنا ثم أقر واعند القاضي أنهم شهدوا بالباطل فعليهم الحد فإن لم يحدهم القاضي حتى شهد أربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم وأقيم الحد على الشهود عليه بشهادتهم ويبدأ عن الفريق الأول حد القذف كذا في المبسوط * إذا رجع الشهود بعد الجرح بالجار أو الموت بالجلد لا يضمنون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلاً لا ضمان الأرض ولا ضمان النفس وعندهما يضمنون أرض الجراحة إن لم يمت الحدود والدية إن مات كذا في غاية البيان أربعة شهود على غير محصن بجلد القاضي فجرحه الجلد ثم رجع أحدهم لا يضمن الراجع أرض الجراحة وكذا إن مات من الجلد لا ضمان على أحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا على الراجع ولا على بيت المال وعندهما

ينتقص الإجارة ويرد العبد لأن الإجارة تفسخ بالعدو وقد تحقق العدو ولو كان رهن العبد سلم ثم وجد به عيباً فإنه لا ينتقص الرهن ويرد بعد الفسك لأن الرهن لا ينتقص بالعدو * ولو اشترى الوارث أو الوصي شيئاً من التركة كفناً للميت ثم وجد به عيباً كان له أن يرجع بنقصان العيب بخلاف ما إذا تبرع بجني بذلك * رجل اشترى عبداً وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند البائع الأول فإنه لا يرد الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بنقصان العيب على البائع الأول لأن

البيع الثاني لم يتفق بالرجوع بنقصان العيب ومع بقاء البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الأول * اشترى جارية وهي بيضاء
اسدي العينين ولم يعلم بذلك ولم يقبضها حتى انجلى البياض عن عينيها ثم عاد يباضا فاعلم به كان له أن يردها ولو قبضها وهي بيضاء اسدي
العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلى البياض عن عينيها ثم عاد يباضا لا يكون له أن يردها في الوجه الأول لما انجلى البياض ثم عاد جعل كان
الأول لم يكن وايبضت عينيها قبل القبض كان (١٧٤) له أن يردها ما في الوجه الثاني اذا انجلى البياض في يد المشتري سلمته

الجارية بصفة السلامة فلا يكون
له حق الرد بعد البياض بعد ذلك
* اذا اشترى جارية تبين ولم يقبضها
حتى وجد باحدهما عيبا فقبض
المعيبة لزمته جميعا لانه رضى
بالمعيبة والاخرى صحيحة وان قبض
التي لا عيب بها كان له أن يردها
جميعا لانه لم يرض بالمعيبة وهو
لا يملك التفريق فيسردهما جميعا
وان باع السليمة بعدما قبضها أو
اعتقها قبل القبض أو بعده لزمته
المعيبة لانه عجز عن رد السليمة فيتعذر
رد الاخرى لانه لا يملك التفريق
* ولو اشترى مصرعيا باب وقبض
أحدهما باذن البائع وهالك
الاخر عند البائع فانه يملك على
البائع والمشتري أن يرد الاخر
ان شاء لان المقبوض تعيب بفوات
الاخر فكان له أن يرده ولا
يجعل قبض أحدهما كقبضهما
جميعا * ولو أن المشتري قبض
أحدهما فعيبه وهالك الاخر عند
البائع يملك على المشتري لان
المشتري بتعيب المقبوض صار
معيبا لا لاخر فيصير قبضهما
جميعا فيكون الهالك على المشتري
وكذا لو اشترى خفين أو نعلين وكل
ما يتعلق بالمنفعة ببقائهما كان
تعيب أحدهما تعيب بالالاخر
* اشترى بعيرا فلما أدخله داره
سقط فذبحه انسان باسم المشتري
فظهر به عيب قديم كان للمشتري

يضمن الراجع كذا في السراج الوهاج * ولو كان حده الجلد فلد بشهادتهم ثم رجع واحد منهم
حد الراجع وحده بالاجماع كذا في التبيين * اذا ضرب وبقى سوط فرجع واحد من الشهود
ضربوا جميعا حد القذف ويدرأ عن الشهود عليه ما بقي من الحد * ولو رجه الناس والشهود
فلم يمت حتى رجع بعضهم حد الشهود حد القذف كذا في فتاوى قاضيجان * ان شهد أربعة
على شهادة أربعة على رجل بالزنا لم يحد فان جاء الاصول وشهدوا على ذلك الزنا بعينه لم يحد أيضا
ولا يحد الفروع والاصول كذا في الكافي * وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا في خزائن المفتين * ان
شهد أربعة على رجل بالزنا بغسلانه وأربعة أخرى شهدوا على زناه بامرأة أخرى فرجم فرجع
الفر يقان ضمنوا ديتهم اجماعا وحدوا للقذف عند أبي حنيفة وأبي يوسف فرجهما الله تعالى كذا
في الكافي * لو شهد أربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء حد الراجع
في قولهم حد القذف ويحد الباقيون عندنا وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء حد الراجع
في قولهم وحد الباقيون عند أبي حنيفة وأبي يوسف الاخر وان رجع بعد القضاء والامضاء حد
الراجع ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الراجع ربع الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم كذا
في فتاوى قاضيجان * وكذا كما رجع واحد حد وجرم ربع الدية كذا في الكافي * ولو
رجعوا جميعا بعد القضاء والامضاء حدوا جميعا عندنا والدية في أموالهم كذا في فتاوى قاضيجان
* ولو قذف رجل هذا المرجوم لا يحد القاذف لما ذكرنا أن رجوع الشاهد بعد القضاء لا يعمل
في حق غيره كذا في المحيط * شهدوا بالعتق والزنا فرجم ثم رجعوا ضمنوا القيمة للمولى والدية
للورثة وحدوا كذا في التمار خاتمة * ولو رجعوا عن العتق لم يضمنوا شيئا لان شهود الاحصان
لا يضمنون بالرجوع كذا في خزائن المفتين * ان كان الشهود خمسة ثم رجع واحد أمضى الحد
على المشهود عليه بشهادة من بقي كذا في الايضاح * ان شهد خمسة على رجل بالزنا والاحصان فرجم
ثم رجع واحد فلا شيء عليه فان رجع آخر غرم ربع الدية ويحدان جميعا كذا في المبسوط * وكما
رجع واحد بعد ما غرم ربع الدية وان رجع الخمسة معا غرموا أختاسا كذا في الحاوي
القدس * في المنتقى خمسة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فجاءه القاضي الحد ثم وجد أحد
الخمسة محدودا في القذف أو عبدا ثم رجع الشهود الاربعة يحد هؤلاء الشهود ولا يحد الذي وجد
عبدا أو محدودا في القذف لانه قاذف وقد شهد على المقذوف أربعة بالزنا وحد * وفيه أيضا شهد
أربعة رجال وأربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن وضرب الحد ثم رجعوا جميعا ضرب الرجال
ولم تضرب النساء ولو رجعوا قبل أن يضرب الحد ضرب الرجال والنساء جميعا كذا في المحيط * ولو
رجعهم بشهادة ستة فرجع اثنان فلا شيء عليهما فلو رجع بالثلاثة غرموا ربع الدية ويحد الراجعون
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى فلو شهد الراجعون على رق أحد الباقيين يجب ربع
آخر من الدية في بيت المال فان رجع اثنان من السنة وشهدا على رق اثنين من الباقيين جاز وربع
الدية على الراجعين وربع في بيت المال ولو شهدا على رق ثلاثة لم يجز ولو رجعهم بشهادة ثمانية

أن يرجع بالنقصان على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رجعهما الله تعالى وبه أخذ المشايخ رجعهم
الله تعالى ولو اشترى طعاما فاكل بعضه ثم علم بعيب فان عندهما يرجع بنقصان العيب فيما أكل الا أن ثمة يرد الباقي وهما لا يرد فيرجع
بنقصان العيب هذا اذا علم بالعيب بعد الذبح فان علم قبل الذبح ثم ذبحه هو أو غيره بامر أو بغير أمره لا يرجع شيء * اشترى برذوا
برخصاء ثم علم بعيب كان له أن يرده لانه ليس بتعيب فلا يمنع الرد * ولو اشترى عبدا بجارية وتقبضا ومشتري الجارية وطبق الجارية

ثم وجد المشتري العبد بالعبد ضياعاً فزدهم ثمانية عشر رجلاً على المشتري الجارية بثمنها يوم قبضها وان شاء أخذ الجارية ولا يضمنه الثمنان
ان كانت بكر او لا العقران كانت ثيبا لان المشتري الجارية وطئ ملك نفسه فلا يلزمه العقر ولا النقصان * اشترى عبداً على أنه نجار أو
طباخ أو نحو ذلك فوجد المشتري بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد كان له أن يرجع بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة رجه الله تعالى في
رواية لا يرجع * رجل اشترى جارية وقبضها فوجد بها عيباً فردها على (١٧٥) البائع ثم علم البائع بعيب حدث عند المشتري

كان للبائع أن يردّها على المشتري
بالعيب الحادث عند المشتري مع
ارش العيب الذي كان عند البائع
أو عسك الجارية ولا شيء له ولو
حدث بها عيب آخر عند البائع
بعد الرد فإن البائع يرجع على
المشتري بنقصان ما حدث عند
المشتري الآن برضى بها المشتري
أن يقبلها من البائع * رجل
اشترى جارية وقبضها فوطئها أو
قبها بشهوة ثم وجد بها عيباً
لا يردّها ولكن يرجع بنقصان
العيب الا اذا رضى البائع أن
يأخذها ولا يدفع النقصان ولو
وطئها المشتري ثم علم بعيب فباعها
بعد العلم بالعيب أو قبله لا يرجع
بنقصان العيب * ولو اشترى
عبداً قد حل دمه بقصاص أو بردة
فقتل عند المشتري بذلك رجح
المشتري على البائع بجميع
الثمن في قول أبي حنيفة رجه
الله تعالى وقال صاحباه يقوم
حلال الدم ويقوم حرام الدم فيرجع
على البائع بفضل ما بينهما ولو
اشترى وهو حلال اليدبان كان
سارقاً فقطعت يده عند المشتري
فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى
بخير المشتري ان شاء رد الباقي
ورجع عليه بجميع الثمن وان
شاء أمسك العبد ويرجع عليه
بنصف الثمن ولا يقوم حلال
اليد ويقوم حرام اليد فيرجع
بفضل ما بينهما من الثمن أو بترك

نفر برتاوا حداً أو كل أربعة برتاوا على حدة ثم رجح أربعة منهم فلا ضمان ولا حد فان رجح الخامس
غرم واربع الدية بينهم ويحدون في قولهما كذا في خزائنة المفتين والعناية * ولورجه القاضي
بثلاثة أو برجل وامرأتين فان قال طئنت أنه يجوز فعلى بيت المال وان قال علت أنه لا يجوز فعليه
ولورجه بالاقرار مرة لا يضمن بكل حال كذا في العناية * ان قال الشهود للرجل والمرأة في غير
مجلس القاضي شهدا أنكما زانيمان وقدموهما الى القاضي وشهدوا به عليهما وادّالا انهم قد قالوا لنا
هذه المقالة قبل أن يرفعونا اليك ولنا بذلك بينة لم تقبل شهادتهما على ذلك ولم تسقط شهادتهما به
وحد الرجل والمرأة كذا في المبسوط * قال محمد رجه الله تعالى في الجامع الصغير رجل شهد عليه
أربعة من بنيه أو اخوته أو بنى عمه بالزنا وهو محصن والشهود عدول فقضى القاضي عليه بالرجم
فانه بأمر الشهود اذا أراد رجه أن يبدوا بالزنا فان رجم هؤلاء الاولاد أباهم فلم يصيبوا مقتله ورجم
الناس بعد ذلك وأصابوا مقتله ثم رجح واحد من الشهود عن شهادته غرم الراجع ربع الدية
ويكون ذلك في ماله ويكون ذلك في ثلاث سنين ويكون ذلك بين ورثة المرجوم وبين هذا الراجع
فرجع عنه قدر حصته ويغرم الباقي ان كان نصيبه لا يفي بربع الدية قالوا انما يغرم الراجع ربع
الدية اذا قال له الذين لم يرجعوا ان أبا نازي كما شهدنا رأينا ذلك ولم تره فشهدت بباطل وكان الضمان
واجبا في هذه الحالة باتفاق الكل وأما اذا قال له الباقيون رأيت معنارنا الاب وكذبت في الرجوع
لا يغرم الراجع ويجب حد القذف على هذا الراجع عند علمائنا الثلاثة الا أن الذين شهدوا معه
ينكرون وجوب حد القذف على ابنه الراجع فلا يكون لهم أن يجاهدوه في ذلك فيبعد ذلك ينظر
ان كان للمرجوم والد أو جداً أو ولداً آخر غير الشهود كان له أن يجاهد الراجع في الحد وان لم يكن
للمرجوم ولداً آخر ولا ولداً جداً وكان لبعض الشهود ولد ينظر ان كان ذلك ولد الراجع لم يكن
له أن يجاهد أباه في الحد وان كان الولد واحد من الذين لم يرجعوا كان له حق استيفاء الحد
من الراجع هذا الذي ذكرنا اذا كان الشهود رجوا المشهود عليه ولم يقتلوه فاما اذا رجوه
وقتلوه ثم رجح واحد منهم عن شهادته ولا وارث للميت غير هؤلاء الشهود فالمسئلة على ثلاثة أوجه
أما ان قال الباقيون للراجع كذبت في رجوعك وصدقت في شهادتك أو قالوا كان الاب زانيا
ولكنك لم ترزناه أو لا ندري أنك رأيت رزناه أم لا وقد شهدت بالباطل أو قالوا لم يزن الاب وقد كذبت
في قولك انه زان ففي الوجه الاول لم يغرم الراجع شيأ من دية الاب ولا يحرم عن الميراث وفي الوجه
الثاني غرم الراجع ربع الدية ويحرم عن الميراث ولا حد عليه وان أقر على نفسه بحد القذف الا أن
الباقيين صدقوه عن القذف والحق اثم لم يعدوهم حتى لو كان سواهم ممن ذكرنا قبل هذا الاستوفى
الحد منه ولا يغرم الباقيون شيأ من الدية ولا يحد الثلاثة الباقيون على الشهادة وفي الوجه الثالث
يغرمون جميعا ويحرمون عن الميراث وتكون الدية لا قرب الناس من المقتول بعدهم ويحدون
حد القذف * رجل له امرأتان وله من احدهما خمس بنين فشهد أربعة منهم على أخيه أنه زنى
بامرأة أبيهم فهذا لا يخلو اما ان كان دخل بهم أبوهام أو لم يدخل واما ان كانت أم هؤلاء الشهود حية

الخصومة وليس له غير ذلك * رجل اشترى جارية فولدت عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيباً يردّها بغيره
رجه الله تعالى ولو اشترى جارية فولدت عند البائع ثم علم بعيب في الجارية قبل القبض ان شاء أخذها وان شاء تركهما في قول أبي حنيفة
رجه الله تعالى * رجل باع نفس العبد من عبده بجارية ثم وجد بها عيباً كان للمولى أن يرد الجارية ويأخذ من العبد قيمة نفسه في قول
أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وقال محمد رجه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة الاول يرجع بقيمة الجارية * الزوائد المنقولة

بفسد القبض كالقول والهر والارث تمنع الرد بالغيث ويرجع بالنقصان وأما الزوائد المتصلة كالسنة والجال الصبي الممل لا يرجع الرد
 * رجل اشترى أرضا ليس عليها حراج فوجد بها عيبا ثم وضع عليها الحراج لا يكون له أن يردها * ولو اشترى عبدا وقبضه ثم رده على
 البائع بخيار الشرط أو الرؤية أو عيب ثم ذهبت عينه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن وان ذهبت عيناه يضمن النقصان ولا خيار
 للبائع * ولو اشترى دارا فباع بعضها ثم وجد (١٧٦) بها عيبا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا يرد ولا يرجع

بشيء * رجل اشترى حارية
 كان بها عيب ولم يعلم به فولدت
 عند المشتري ولم تنقصها الولادة ثم
 ماتت لاشيء على المشتري * رجل
 اشترى حنطة فيها عيب فذهب
 الغبار عنها عند المشتري وانتقص
 كيلها ليس له أن يردها وكذا لو
 كان فيها رطوبة ففقت عند المشتري
 أو اشترى خشبة رطبة فيبيست
 عنده * رجل اشترى حارية
 فوجد بها عيبا فساوم به البائع
 فقال له هل تبيعها مني فقال نعم
 بطل حقه في الرد وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى إذا اشترى ثوبا
 فوجد به عيب فقال له البائع اذهب
 به وبيع فان لم يشتروا منك فرده
 على ففعل بطل حقه في الرد * ولو
 وجد بالدرهم المقبوضة عيبا فقال
 له أنفقها فان لم ترج فردها على
 لا يبطل حقه في الرد * اشترى
 عبدا ففكاتبه ولم يؤد شيئا من
 البدل حتى وجد به عيبا فانه يرجع
 بنقصان العيب * ولو اشترى
 حارية فاعتقها ثم وجد بها ذات
 زوج فانه يرجع بنقصان العيب
 فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقا
 بائنا كان للبائع أن يسترد منه ما
 أدى اليه من النقصان * ولو
 اشترى حارية وقبضها وباعها من
 غيره فولدت من المشتري الثاني ثم
 وجد بها عيبا عند المشتري الثاني عيبا

أو كانت ميتة وأما ان صدقهم الاب أو كذبهم وأما ان شهدوا أنها طاعة في الزنى أو شهدوا أنها
 كانت مكرهة من قبل الاخ المشهود عليه بالزنا فلما إذا شهدوا أن أحاهم زنى بها وهي مطاوعة له
 وكان ذلك قبل الدخول به فان كانت أم الشهود حية لا تقبل هذه الشهادة صدقهم الاب في ذلك
 أو كذبهم بحديث الام أم ادعت فان كانت الام ميتة ان كان الادعى ذلك لا تقبل الشهادة وان
 كان الاب يحسم بذلك تقبل وان كان قد دخل بها أو بهم فان كانت مطاوعة وكانت أمهم حية
 فشهادتهم لا تقبل ادعى الاب ذلك أم ادعت الام أم بحديث فان كانت أمهم قد ماتت فان ادعى
 الاب لا تقبل هذه الشهادة وان بحديثه قبل وهذا كله إذا شهدوا أن أحاهم زنى بها وهي طاعة فلما إذا
 شهدوا أنها كانت مكرهة فان كانت أمهم ميتة قبلت الشهادة بكل حال ادعى الاب ذلك أم بحديث
 بها الاب أم لم يدخل بها فان كانت أمهم حية فان ادعى الاب قبلت شهادتهم وان حدد لا تقبل بحديث
 الام ذلك أم ادعت وفي كل موضع تقبل شهادتهم يقام حد الزنا على الاخ المشهود عليه وعلى المرأة إذا
 كانت مطاوعة كذا في المحيط * إذا شهد أربعة نصارى على نصرايين بالزنا فقاضى القاضى بشهادتهم
 ثم أسلم الرجل أو المرأة قال يبطل الحد عنهم جميعا فان أسلم الشهود بعد ذلك لم ينفع أعادوا الشهادة أو
 لم يعيدوها وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما حكم الحاكم بذلك أسلم أحد الرجلين أو إحدى
 المرأتين درى الحد عن الذى أسلم وعن صاحبه ولا يدرا عن الآخر من كذا في المبسوط قال محمد رحمه الله
 تعالى إذا جاء المشهود عليه بالزنا بشاهدين يشهدان على شاهد من الذين شهدوا عليه بالزنا أنه محدود
 في القذف فالقاضى يسأل الشاهدين من حده وذلك لان إقامة حد القذف ان حصلت من السلطان
 أو نائبه تبطل شهادته وان حصلت من واحد من الزنا بغير إذن الامام فانما لا تبطل شهادته
 فلا بد من السؤال عن الذى حده وان قال احده قاضى كورة كذا وسموه فقال المشهود عليه بحسب
 القذف أنا أقيم البينة على اقرار ذلك القاضى انه لم يحسن ولم توفت واحدة من البينتين وقتا فان
 القاضى يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يمنع القاضى من القضاء بكونه محدودا في قذف بسبب
 بيعة الاقرار فان كان الشهود قد وقتوا في ضربه وقتا بان شهدوا بان قاضى بلد كذا حده حد القذف
 سنة سبع وخمسين وأربع مائة فلا قام المشهود عليه البينة أن ذلك القاضى قد مات سنة خمس
 وخمسين وأربع مائة أو أقام البينة انه قد كان غائبا في أرض كذا سنة سبع وخمسين وأربع مائة
 فان القاضى يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يلتفت الى بيسته الا أن يكون أمرا مشهورا من
 ذلك فينبذ لا يقضى بكونه محدودا في قذف بان كان موت القاضى قبل الوقت الذى شهد الشهود
 بإقامة الحد فيه مستقيضا طاهرا فيما بين الناس علمه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل وكان كون
 القاضى في أرض كذا في الوقت الذى شهد الشهود بإقامة الحد فيه طاهرا مستقيضا عرفه كل صغير
 وكبير وكل عالم وجاهل فينبذ لا يقضى بكون الشاهد محدودا في قذف ويقضى على المشهود
 عليه بحد الزنا كذا في المحيط * إذا ادعى المشهود عليه بالزنا أن هذا الشاهد محدود في القذف
 وان عنده بيعة بذلك أمواله ما بينه وبين أن يقوم عن مجلسه من غير أن يخلى عنه فان جاء بالبينة والا

كان عند البائع الاول ولم يعلم به المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع بالنقصان على المشتري
 الاول والمشتري الاول لا يرجع بالنقصان على بائعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع هو أيضا بالنقصان
 على بائعه * رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره فعلم المشتري الثاني بالعيب الذى كان عند البائع الاول فرده الثاني على الاول
 يعير قضاء قبل القضاء كان للمشتري الاول أن يرده بذلك العيب وغيره على بائعه لان الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء

القاضي * رجل اشترى عبدا فوجد فيه عيبا فقال للبائع ان لم ارده اليك اليوم فقد رضيت بالعيب قال محمد بن حنفية
باطل وله ان يرده بالعيب * رجل اشترى دارا وقبضها فادعى رجل فيها مسيل ماء واقام البينة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان يرد
بجميع الثمن وان شاعرد * رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وكل رجلا يبيعه ثم وجد الموكل به عيبا فباعه الوكيل ان يباعه الوكيل
من الموكل ولم يقل له الموكل شيئا كان ذلك رضا بالعيب * رجل اشترى دابة (١٧٧) فوجد بها عيبا فتركها فقال البائع ركبها

حوادثك فلم يبق لك حق الرد
وقال المشتري لا بل ركبها لا ردها
عليك كان القول قول المشتري
* رجل اشترى عبدا قد سرق
عند البائع ولم يعلم به المشتري
فسرق عند المشتري سرقة أخرى
فقطعت يده في السرقتين جميعا
كان للمشتري أن يرجع على
البائع بنصف النقصان وهو ربع
الارش * رجل اشترى عشرة
أقفره حنطة وقبضها فاصابها ماء
فانتفخت وصارت أحد عشر قفيرا
وذلك لا بعد عيبا ثم وجد المشتري
بالحنطة عيبا فقال البائع أما أقبليها
فان المشتري يرد هابتها لان
هذا فسخ من كل وجه * رجل
اشترى عبدا وقبضه ونقده الثمن
ثم أقر المشتري أن البائع كان
أعتقه قبل البيع أو دبره أو كانت
جارية فاقرا أن البائع كان استولدها
وأنكر البائع ذلك وحلف فان
العبد يعتق على المشتري باقراره
ويصير مدبرا وأم الولد تعتق بموت
البائع وكذا الوادي أن العبد حر
الاصل ثم وجد المشتري بعد ذلك
بالعبد عيبا كان عند البائع فانه
يرجع بنقصان العيب على البائع
استحسانا * ولو أقر المشتري أن
البائع باعه مني وهو عبد فلان
وجد البائع وصدقه المقره
وأخذ منه العبد أو أحاز البيع ثم

أقام عليه الحد فان أقر أن شهوده ليسوا بحضور في المصرو سأل أن يؤجله أياما لم يؤجله وان
لم يدع المشهود عليه شيئا ولكن أقام رجل البينة على بعض الشهود أنه قد قذقه فانه يحبس ويُسأل
عن شهود القذف فاذا زكوا وزكى شهود الزنا بدأ بحد القذف ودرا عنه حد الزنا وكذلك لو قذف
رجل من شهود الزنا رجلا من المسلمين بين يدي القاضي فان حضر المقذوف وطالبه بحسده أقيم
عليه حد القذف وسقط عنه حد الزنا وان لم يأت المقذوف ليطلب بحسده يقام حد الزنا وإذا أقيم
حد الزنا ثم جاء المقذوف وطلب حسده يحدله أيضا وكذلك لو كان مكان الراعي سارق أو كانت الشهادة
بشيء آخر من حقوق العباد كذافي المبسوط * وان شهد أربعة على رجل بالزنا فقتله رجل عبدا
أو خطأ بعد الشهادة قبل التعديل يجب القود في العمد والدية في الخطأ على عاقلة وكذا اذا قتله
بعد التزكية قبل القضاء بالرجم كذافي الكافي * ولا يجب ضمان نفسه في هذين الفصلين يجب
ضمان أطرافه حتى لو قطع انسان يده أو فقا عينيه ضمنه كذافي المحيط * وان قضى برجه فقتله
رجل عبدا أو خطأ لا شيء عليه كذافي الكافي * ولا يجب ضمان نفسه في هذا الفصل لا يجب
ضمان أطرافه ولو رجح الشهود عن شهادتهم بعدما قتله في هذه الصورة فلا شيء على القاتل كذا
في المحيط * وان قتله عبدا بعد القضاء ثم وجد الشهود عيبا أو كفارا أو محدودين في القذف
فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان يجب الدية في ماله في ثلاث سنين فان كان هذا الرجل
قتله رجسا ثم وجدوا عيبا فالدية في بيت المال لانه فعل ما فعل بامر الامام بخلاف ما اذا قتله بالسيف
لانه لم يمتثل امر الامام كذافي الكافي * ان شهد الشهود على رجل فقالوا ان شهدانه وطئ هذه
المرأة ولم يقولوا زنى بهم فاشهادتهم باطلة وكذلك لو شهدوا انه جامعها أو باضعها ولا حسد على الشهود
كذا في المبسوط * اذا شهدوا على رجل بالزنا ولو اتعمدنا للنظر قبلت شهادتهم كذافي
الهداية * ولو قالوا اتعمدنا النظر للتدليل لا تقبل اجماعا كذافي فتح القدير * أربعة شهدوا على
رجل بالزنا فاراد الامام ان يحسده فافتري رجل من الشهود على بعضهم بخاف المقذوف ان طلب
حقه في القذف ان تبطل شهادته فلم يطالب قال تجوز شهادتهم على الزنا ويحد المشهر ردع عليه كذا
في المبسوط * أربعة شهدوا على رجل بالزنا وشهد رجلان عليه بالاحصان فقضى لقاضي
بالرجم ورجم ثم وجد شاهدا الاحصان عبيدا او رجعا عن شهادته فما وقد جرت الحجة الا انه
لم يمت بعد فالقياس أن يقام عليه مائة جلدة وهو قول أبي حنيفة ومحمد وجههما الله تعالى وفي
الاستحسان يدرا عنه الجلد وما بقي من الرجم ولا يضمن الشاهدان شيئا من جراحته ولا يكون في
بيت المال أيضا * أربعة شهدوا على رجل بالزنا ولم يشهد عليه بالاحصان أحد فامر القاضي
بجلده ثم شهد شاهدان عليه بالاحصان بعد اكمل الجلد فالقياس على الاول في هذا ان يرجم وفي
الاستحسان ان لا يرجم وعلماؤنا اخذوا بالاستحسان في هذه المسئلة وبالقياس في الاولى وهذا الذي
ذكرنا اذا اكمل الجلد فلما اذا لم يكمل حتى شهد شاهدان عليه بالاحصان لا يمنع من اقامة الرجم
كذا في المحيط * ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فادعى الشبهة بان قال ظننتها امرأتى أو جاريتى

(٢٣ - (التاوى) - ثانی)

وجد المشتري بالعبد عيبا فان المشتري لا يرجع على البائع بشي وان

كذبه المقره فيما أقره المشتري بالمالك ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده بالعيب على بائعه هذا اذا أقر المشتري بالعبد لغيره قبل رؤية العيب
فان أقر بعد ما رأى العيب فكذلك وان صدقه المقره فيما أقر لا يرجع المشتري بالنقصان على بائعه أجازوا قره البيع أو نقضوا وأخذ
العبد وان كذبه في الاقرار رده بالعيب * ولو اشترى عبدا وقبضه ثم قال عنه من فلان عبدا اشترى به فاعتقه فلان وكذبه المدعى عليه

فيم قال فان العبد يعتق على المشتري باقراره فان وجد به عيب بعد ذلك لا يرجع على البائع بشئ ولو ادعى المشتري أنه باعه من فسلان ولم يذكر أن فلانا أعتقه ووجد فلان ذلك وحلف ثم وجد به عيبا فانه يرد على البائع * رجل اشترى بعيرا على أنه ان وجد به عيبا رده ثم وجد به عيبا فعتب البعير في الطريق عند الدق والواهي على المشتري وان أثبت المشتري العيب فانه يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو وغيره (١٧٨) ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشئ وان قتله هو وحده ذكر في المنتقى أنه يرجع بنقصان العيب

(فصل في البراءة عن العيب)
رجل اشترى عبدا وبرئ اليه البائع من كل غائبة ثم وجد به السرقة أو الاباق أو الزنا فانه لا يرد وان وجد به مرضا رده والمراد من الغائبة في البيع السرقة والابق والزنا ولا يدخل فيه الكسبي والاثر والدمل والثلول والأمراض ولو تبرأ البائع من كل عيب يدخل فيه العيوب والأدواء وان تبرأ من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكسبي ولا الاصبغ الزائدة ولا أثر قرح قد برئ * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الداء هو المرض الذي يكون في الجوف من طحال أو كبد أو نحو ذلك * رجل باع عبدا أو جارية وقال أنا بريء من كل داء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرأ عن كل العيوب لان الداء يدخل في العيوب أما العيب لا يدخل في الداء * ولو باع جارية وقال برئت إليك من كل عيب بعينها فاذا هي عسواء فانه لا يبرأ وكان له أن يرد وكذا لو قال برئت إليك من كل عيب بيدها فاذا هي مقطوعة الكف لا يبرأ لان البراءة عن عيب اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين لا حال عدمهما وان كانت مقطوعة أصبع واحدة برئ وان كانت

لا يسقط عنه الحد وان قال هي امرأتى أو جارية فلا حد عليه ولا على الشهود كذا في السراج الوهاج * ولو شهدوا انه زني بامرأة فقال كنت اشترى يتهاشرا فاسدا أو بشرط الخيار للبائع او ادعى هبة او صدقة او قال تزوجتها وقال الشهود أقرا انه لا ملك له فيها درى عنه الحد للشبهة وكذا روى في الحرة اذا قال اشترى يتها درى الحد وكذا لو قال الشهود اعتقها وزني بها وهو يشكر العتق كذا في العتبية * اذا شهد الشهود على رجل وامرأة فادعت المرأة أنها كرهها ولم تشهد الشهود بذلك ولكن شهدوا انها طأوعته فعليها كذا في المبسوط * شهدوا بمقدم متقدم سوى حد القذف لم يحد كذا في الكنز * وان شهدوا برئانه متقدم اختلفوا فيه قال بعضهم حد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحدون كذا في فتاوى قاضي خان * ولا بد ان يكون المتقدم بغيره عذرا فان كان به كرم او بعد مسافة او خوف طريق قبلت وحد كذا في النهر المائق * ثم المتقدم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاء عندنا حتى لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد ما تقدم الزمان لا يقام عليه الحد * اختلفوا في حد المتقدم عن مجدانه قدره بشهر وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الاصح كذا في الهداية * والتقدم مقدور بشهر بالاتفاق في غير شرب الخمر اما فيه فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعندهما يقدر بزوال الرائحة كذا في فتح القدير * وان اقر بالحد المتقدم حد الا في الشرب كذا في شرح الوقاية * ومن اقر بالزنا بامرأة بعينها أو بغير عينها ربع مرات ثم حضرت المرأة فلا يخلو اما ان تحضر قبل اقامة الحد على الرجل او بعد الاقامة فان كان بعد الاقامة وأقرت بمثل ما أقر الرجل تحدا يضاوان أنكرت وادعت على الرجل حد القذف لا يحد الرجل لاحاطة علمنا أنه لا يجب عليه حدان وقد أقمنا عليه أحدهما فلا يقام عليه الا تخروا وان كان قبل اقامة الحد فان أنكرت المرأة الزنا وادعت النكاح يسقط الحد عنهما ويجب العقرب على الرجل وان لم تدع النكاح وأنكرت وادعت على الرجل حد القذف يسقط الحد عن الرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو كانت المرأة هي المقررة والرجل غائب فحكم الرجل حكم المرأة كذا في شرح الطحاوي * وان جاءت المرأة بعد ما حد الرجل فادعت النكاح وطلبت المرأة المهر لم يكن لها المهر كذا في المبسوط * في المنتقى رجل أقر بالزنا وهو محصن فامر القاضي برجه فذهبوا به ليرجوه فرجع عما أقر به فقتله رجل لاشئ عليه مالم يبطل القاضي عنه الرجم فان أبطل عنه الرجم ثم قتله رجل قتل به كذا في محيط السرخسي * ذكر في الاصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن أقر بالزنا وادعت المرأة الاستكراه قال يحد الرجل ولا تحده المرأة كذا في الايضاح * الذي أسلم في دار الحرب اذا أقر أنه كان زني في دار الحرب قبل أن يسلم فلا حد عليه كذا في المحيط * واذا دخل المسلم دار الحرب بأمان وزني هناك بمسلة أو ذمية ثم خرج الى دار الاسلام فاقربه لم يحد وهذا عندنا كذا في المبسوط * اذا قال العبد بعد ما عتق ربي وأنا عبد لزمه حد العبد ويقام الحد على العبد اذا أقر بالزنا أو بغيره مما يوجب الحد وان كان مولا غائبا وكذلك القطع والقصاص كذا في المحيط ولو اقر بالزنا مرتين وشهد بالزنا شاهدان

مقطوعة أصبعين فهما عيبان ولا يبرأ اذا كانت البراءة عن عيب واحد باليد وان كانت الاصابع كلها لا مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد * ولو باع حارية وقال أنا بريء من كل عيب بها فهو بريء من كل عيب بها * ولو قال أنا بريء منها لا يبرأ عن العيوب * رجل قال لغيره أنت بريء من كل حق لي قبلك يدخل فيه العيب * رجل اشترى ثوبا فاذا رآه البائع فيه خرقا فقال المشتري قد أقرت لك عن هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد أن يقبض الثوب من البائع فرأى الخرق فقال المشتري ليس هذا

مثل ما أرتأتك منه كان ذلك شرا وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذلك في زيادة بياض العين وكذلك لو أراء عن كل عيب بها أو أراء عن عيوبها ثم قال المشتري هذا حدث بعد الإبراء وكذلك لو قال قد أراءتلك عن هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الإبراء ولو قال قد أراءتلك عن البرص أو قال عن كل برص أو قال عن كل عيب ولم يقل مع هذه براءة عن كل عيب فاذا رأى المشتري بعد ذلك عيبا فقال ما كان هذا العيب يوم اشتريتها وقال البائع كان هذا العيب (١٧٩) بها يوم اشتريتها كان القول قول البائع الآن يقيم المشتري البيعة على ذلك

فيكون له حق الرد في قول مجدوجه
الله تعالى لان عنده اذا قال المشتري
أراءتلك عن العيوب أو قال البائع
أنا بريء من العيوب لا يدخل
فيه العيب الذي يحدث عند البائع
أما في ظاهر مذهب أبي حنيفة
رحمته الله تعالى وأبي يوسف رحمه
الله تعالى يدخل فيه العيب
الموجود وقت العقد الذي يحدث
قبل التسليم وتصح البراءة عن
الكل * رجل باع عبدا وقال
برئت اليك من كل عيب هذا
العبد الا الاباق فوجدته أبقا
لا رده لانه أخبره أنه أبق * رجل
اشترى عبدا فضمن رجل للمشتري
بصفة ما يحدث فيه من العيب من
الثلث قال أبو حنيفة وأبو يوسف
رحمهما الله تعالى يجوز ذلك فاذا
وجدته عيبا ورده على البائع كان
له أن يرجع على الضامن بحصة
العيب من الثمن كما يرجع على
البائع وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى اذا اشترى رجل عبدا فقال
له رجل ضمنت لك عماه وكان أعشى
فرده على البائع فانه لا يرجع على
الضامن بشئ من الثمن ولو قال
الضامن ان كان أعشى فعلى حصة
العمى من الثمن فرده بالعمى
كان له أن يضم حصة العمى *
ولو اشترى عبدا فوجدته عيبا

لا يحد كذا في الثمر ناشي (الباب السادس في حد الشرب)
من شرب الخمر فاحذروا يحكموا جودا وأجوابه سكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك
اذا أقر ور يحكموا جودا معه شرب من الخمر قليلا كان أو كثيرا وان أقر بعد ذهاب يحكموا بحد
هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وكذا اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب يحكموا بالسكر
لم يحد عندهما أيضا فان أخذوا الشهود ور يحكموا جودا معه أو سكران فذهبوا من مصر
الى مصر فيه الامام فانقطع ذلك قبل أن ينتهوا به حدا جماعا كذا في السراج الوهاج * لا يحد
السكران بأقراره على نفسه كذا في الهداية * اختلفوا في معرفة السكران قال أبو حنيفة
رحمته الله تعالى من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال صاحباه اذا احتاط
كلامه فصار غالب كلامه الهذيان فهو سكران والفتوى على قولهما * واذا شهد الشهود
عند القاضي بشرب الخمر على رجل يسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لاحتمال
أنه كان مكرها ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم أنه أين شرب لاحتمال أنه شرب
في دار الحرب كذا في فتاوى قاضخان * فاذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل عن العدالة
ولا يقضى بظاهر العدالة * والمشهود عليه بشر بها لا بد أن يكون عاقلا بالغامس لمناطقا فلا حد
على صبي ولا مجنون ولا كافر وفي الخانية ولا يحد الاخر من سواء شهد الشهود عليه أو أشار بأشارة
يهودية يكون ذلك اقرارا منه في المعاملات ويحد الاعشى كذا في البحر الرائق * ولو شرب في دار
الاسلام وقال ما علمت أنهم احرام حد كذا في السراجية * ولو قال الشهود عليه بشرب الخمر
ظننتها لبناء أو قال لا أعلم أنهم احرار لا يقبل ذلك وان قال ظننتها نبيذ قبل منه كذا في البحر الرائق
* ثبت الشرب بشهادة شاهدين به وبالأقرار مرة واحدة ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال
كذا في الهداية * ولو شهد الشهود على السكران لا يقام عليه الحد حتى يوفى افاق يقام عليه
الحد سواء ذهبت رائحة الخمر عنه أو لم تذهب * المسلم اذا تقيأ الخمر فانه لا يحد لجواز انه شرب مكرها
ولا يحد المسلم لو جود ربح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشر بها أو يقر ولو شهد أحدهما أنه
شربها والا آخر أنه فاءها لا يحد وكذلك لو شهدا على الشرب والربح يوجد منه لكنهما اختلفا
في الوقت وكذلك لو شهد أحدهما أنه شربها وشهد الاخر بأقراره بشر بها وكذلك لو شهد
أحدهما أنه سكر من الخمر وشهد الاخر أنه سكر من السكر كذا في الظهيرية * اذا سكر من
البنج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح أنه لا يحد والسكران مما سوى الخمر من الاشربة
المتخذة من الثمر والعنب والزبيب يحد * النبي من ماء العنب اذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد
فشر به انسان وسكر لا يحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحكمه حكم العصير عنده وأما المتخذ من
الحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والتمر والاجاص ونحوها ما دام حلوا يحل شربه كذا في
فتاوى قاضخان * من سكر من النبيذ يحد * ولا يحد السكران حتى يعلم أنه سكر من النبيذ
وشربه طوعا كذا في الهداية * من شرب بدردي الخمر يحد حتى يسكر ومن شرب المنصف أو

فقال له رجل قد ضمنت هذا العبد لا يلزمه شيء * المشتري الثاني اذا وجد بالمبيع عيبا وتعد رده على بائعه بعبء حدث عنده فرجع
على بائعه بنقصان العيب لم يكن لبائعه أن يرجع بالنقصان على البائع الاول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه أن يرجع *
رجل اشترى عبدا وباء من غير مفاات العبد عند الاثني ثم اطلع الثاني على عيب كان عند البائع الاول فانه يرجع بنقصان العيب على
بائعه وليس للمشتري الاول أن يرجع على بائعه بالنقصان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما حتى لو صالح المشتري الاول مع بائعه

عن النقصان على شيء لا يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وجلان شهدا على رجل على البراءة فمن كل عيب في هذا الجبا
ثم اشتراه أحد الشاهدين بخير براءة ثم وجد به عيبا كان له أن يردده وكذا لو شهدا على البراءة من الأباقي ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجد
أبقا كان له أن يردده * ولو شهدا على البراءة من أباقي ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجد به عيبا كان له أن يردده * ولو شهدا على البراءة من أباقي
فقال ليس له أن يردده بخلاف الوجه الأول لان (١٨٠) في الوجه الأول لم يضاف الأباقي إليه فلا يكون ذلك اقراا بعيب الأباقي فيه أه

في الوجه الثاني أضاف الأباقي إليه فكان ذلك اخبارا بأنه أبق وقد
من نظيره إقبل هذا * رجل باع
ثوبا على أنه برى من كل شيء به من
الخرق وكانت فيه خروق قد خاطها
أورقها أو رفاها فهو برى من
ذلك لان هذه خروق وان كانت
مخبطة أو مرفية أو مرفوعة
وكذلك لو كانت فيه خروق من
خوق نار أو عفوية فهو برى منها
* ولو باع عبدا وقال يرثني البك
من القروح التي فيه فكانت فيه
آثار قروح قد برأت قال هو برى
مما برأ ومما لم يبرأ وان كانت فيه
آثار من شيء كان له أن يردده لان
السكر غير القروح * يهودى
باع يهوديا يتاقد وقعت فيه
قطرات من الخمر حاز البيع ولا
يكون له أن يردده لان هذا ليس
بعيب عندهم * ولو باع شيئا
على أنه برى من كل عيب لا يكون
اقراا بالعيب * ولو شرط البراءة
من عيب واحد أو عيبين كان ذلك
اقراا بذلك العيب بيانه اذا باع
عبدا على أنه برى من كل عيب
بهذا العبد بعينه وسلم الى المشتري
فاستحق أحدهما وجد المشتري
بالآخر عيبا الزمه المبيع بحصته
من الثمن فيقسم الثمن على
العبدين وهما محججان لا عيب
بهما فاذا عرفت حصة المستحق من
الثمن رجع المشتري على البائع
بحصة المستحق من الثمن ولو باع عبدين بثمان واحد على أنه برى من عيب واحد هذا العبد ثم استحق

الثلث وسكر حد ولو سكر من نبيذ العسل أو المزور أو الجع أو لبن الرمال لم يحسد كذا في السراجية
* فان خلط الخمر بشيء من المائع مثل الماء واللبن والدهن وغسب ذلك وشرب ان كانت الخمر
غالبة وشرب منها قطرة حسد وان كانت مغالبة لا يحسد شربها ولا يحسد ما لم يسكر كذا في فتاوى
قاضخان * وحسد السكر والخمر ولو شرب قطرة نفاق سوطا كذا في الكنز * ويفرق
على بدنه كفاي الزنا ويحتجب فيه الوجه والرأس كفاي الزنا ويجرد في المشهور * وان كان عبدا
فقد أه بعون سوطا ومن أقرب شرب الخمر والسكر ثم رجع لم يحسد كذا في السراج الوهاج * لاحد
على الذمى في شيء من الاشربة واذا أتى الامام برجل شرب خرا وشهد به عليه شاهدان فقال
انما كرهت عليها أقيم عليه الحد ولا يلتفت الى ما قال فرق بين هذا وبين ما اذا ادعى المشهود عليه
بالزنا انه نكحها فانه لا يحسد لان هناك ينكر ما هو السبب الموجب للعدلان الفعل يخرج من أن
يكون زنا بالنكاح وهما بعذرا لا كراه لا ينعدم السبب وهو حقيقة شرب الخمر انما هذا عذر مسقط
فلا يثبت الابينة بقميها على ذلك كذا في الظهيرية

(الباب السابع في حد القذف والتعزير)

القذف في الشرع الرمي بالزنى * اذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة محصنة بصرح الزنى
بان قال زنت أو يازاني وطالب المقذوف بالحد حده الحيا كثمانين سوطا ان كان القاذف
حرا وان كان عبدا حده أربعين سوطا كذا في فتح القدير * ولا ينزع عنه الثياب غير الفرو
والخشوي ويفرق على بدنه كفاي الزنا كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ويثبت باقراره
مرة واحدة وبشهادة رجلين كفاي سائر الحقوق كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يثبت
شهادة النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا نكتاب القاضي الى القاضي كذا في فتاوى
قاضخان * وان أقرب بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي * انما يجب الحد على القاذف
بشرط أن يكون المقذوف محصنا وشراطة خمسة وهي أن يكون حرا بالغاعا قلا مسلما عفيفا لم يكن
وطئ امرأة بالزنى أو بالشبهة أو بسكاح فاسد في عمره كذا في شرح الطحاوى * فيبطل احصانه
بكل وطء حرام في غير الملك صغيرة كانت الموطوءة أو كبيرة أو أمة استحققت أو معتدة عن ثلاث
أو بائن أو وطئ أمة ثم ادعى شراءها أو نكاحها أو وطئ أمة مشتركة أو امرأة مكرهة أو مرفوعة
أو زنى في كفره أو في دار الحرب أو في جنونه أو وطئ أمة محرمة على التأييد برضاع هكذا في
خزاة المفتين * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ولو اشترى أمة ووطئها أو وطئ هو أمها
ووطئها فقد فسد انسان فلا حد على القاذف بالا جاع ولو اشترى أمة لمس أمها أو بنتها بشهوة
أو نظر الى فرج أمها أو بنتها بشهوة أو نظر أبوه أو ابنه الى فرجها بشهوة ووطئها قال أبو حنيفة
أقوله أو المزور هو بالكسر ضرب من الاشربة يتخف من الذرة كفاي المختار وقوله أو الجع بوزن المنع
صنف من التمر أو النخل خرج من النوى لا يعرف اسمه كفاي القاموس اه صححه بحر اوى

رجه

بعبدة المستحق من الثمن ولو باع عبدين بثمان واحد على أنه برى من عيب واحد هذا العبد ثم استحق
أحدهما فوجد بالذي برى عن عيب واحد به عيبا فانه يقسم الثمن عليهما على قيمة المستحق محججا وعلى قيمة الآخر به عيب واحد
فاذا عرفت حصة المستحق رجع المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن وكذلك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم عرضه على بيع وقال
للذي يريد شراءه اشتريه فانه لا عيب به فلم يتفق بينهما بيع حتى وجد المشتري به عيبا كان له أن يردده وقوله اشتريه فانه لا عيب به لا يكون

أمر إذا بعلم العيوب ولو قال المشتري عند عرضه على البائع اشتريه قال ليس يا بقر ثم وجدته باطلاً يكون أن يحاصم بآتعه
(فصل في الرد بالعيب من له حق الخصومة في ذلك) * رجل اشترى خدلاً في خابية وجعله المشتري في جرة وحملها إلى بيته فوجد فيه
فأرة ميتة فقال البائع للمشتري كانت الفأرة في جرتك وقال المشتري لا بل كانت في خابيتك كان القول قول البائع لأن المشتري يده
عليه حق الرد وهو ينكر * ولو اشترى دهنًا في آنية ثم قبضها ورأس الآنية (١٨١) كان مشدوداً ففحصها فوجد فيها فأراً

ميتة وأنكر البائع أن يكون ذلًا
عنده كان القول قوله لما قلنا
رجل اشترى عبداً وقبضه ثم جاء
وزعم أنه محلول العيبة والبائ
ينكر ذلك كان القول قول
البائع لأنه منكر للعيب فإن أقام
المشتري البينة أنه محلول العيبة
اليوم فإن لم يكن أتى على البيع
وقت يتوهم فيه خروج العيبة
عند المشتري كان له أن يرد لأنه
أثبت العيب عند البائع * وإن
أتى على البيع وقت يتوهم فيه
خروج العيبة عند المشتري لا يرد
مالم يقم البينة أنه كان محلول العيبة
عند البائع أو يستهلف البائع
فينكل * المشتري إذا ادعى
بالمبيع عيباً وأنكره البائع فإقام
المشتري بينة ورده عليه كان للمردود
عليه أن يرده على بائعه وإن كان
المشتري أنكر العيب أو لالان
القاضي حين رده عليه قدأ بطل
قوله في انكار العيب * رجل أراد
أن يبيع شيئاً فيه عيب وهو يعلم
بذلك ينبغي له أن يبين العيب ولا
يدلس فإن باع ولم يبين قال بعضهم
يصير فاسقاً مردوداً الشهادة والعصم
أنه لا يصير مردوداً الشهادة لأن هذا
من الصغائر * رجل اشترى شيئاً
فعلم بعيب قبل القبض فقال
أبطلت البيع بطل البيع إن كان
محض من البائع وإن لم يقبل

رحمه الله تعالى لا تزول احصاءه وحده قاذفه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تزول احصاءه
 ولا يحد قاذفه وكذلك على هذا الخلاف اذا تزوج امرأة بهذه الصفة ووطئها كذا في الظهيرية
 * ولو قذف رجلا أتى أمته وهي بحوسية أو من زوجة أو مشتراة شرا فاسدا أو امرأته وهي حائض
 أو مظاهر منها أو صائغة صوم فرض وهو عالم بصومها أو مكاتبته فعليه الحد كذا في فتح القدير
 * في المنتقى تزوج خامسة بعد الاربع ووطئها فلا حد على قاذفها ولو وطئ المسلم جارية
 المرتدة حد قاذفها وفيه أيضا لو وطئ أمته في عدة من زوج لها فاني أحد قاذفه كذا في المحيط * اذا
 تزوج أمته على حرة أو تزوج أختين أو امرأة وعتمتها في عقد فالوطء بحكم هذه العقود الفاسدة يسقط
 الاحصان وكذلك اذا تزوج امرأة فوطئها ثم علم أنها كانت محرمة بالمصاهرة وهذا قول أبي حنيفة
 ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * رجل وطئ جارية ابنه فأجبها أو لم يجبلها فإنه يحسد
 قاذفه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل من درأت الحد عنه وجعلت عليه المهر وأثبت نسب الولد
 منه فاني أحد قاذفه وكذلك لو تزوج أمه رجل بغير اذنه ودخل بها فاني أحد قاذفه كذا في الظهيرية
 * ان تزوج امرأة بغير شهود أو امرأة وهو يعلم أن لها زوجا أو في عدة من زوج أو ذات رحم
 محرم منه وهو يعلم فوطئها فلا حد على قاذفه وان أتى شيئا من ذلك بغير علم قال أبو يوسف رحمه الله
 تعالى يحسد قاذفه كذا في الجوهرة النيرة * الذي اذا تزوج امرأة مستحيلة في دينه كمنكاح ذات
 رحم محرم منه ثم اسلم فقتله ان كان قد دخل بها بعد الاسلام فلا حد على قاذفه وان كان الدخول
 حصل في حالة الكفر فكذلك على قوله ما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب الحد على قاذفه
 كذا في شرح الطحاوي * ان ملك أختين فوطئهما حد قاذفه كذا في المبسوط * اذا قذف
 امرأة وقد حدثت عن الزنى فلا حد على قاذفها او يكون معها علامة الزنى وهو ان يكون القاضي
 لاعن بينهما وقطع النسب من الاب وألحق النسب بها أو جاءت امرأة ومعها ولد لا يعرف له أب
 فلا حد على قاذفها فان قذف الولد يجب الحد على قاذفه ولو كان لاعن بغير الولد او كان مع الولد الا انه
 لم يقطع النسب وقطع نسبه الا ان الزوج عاذاً كذب نفسه وألحق النسب بالاب فقتل رجل
 المرأة فإنه يجب الحد على قاذفها كذا في شرح الطحاوي * اذا قال لامرأته يا زانية فقالت لا بل
 أنت حدثت المرأة ولا لعان بينهما ولو قال لاجنبية يا زانية فقالت زنيته بك لا يحد الرجل وتحد المرأة
 ولو قال لامرأته يا زانية فقالت المرأة زنيته بك فلا حد ولا لعان وكذلك لا حد على المرأة ولو قالت
 المرأة لزوجها انت ذاك زنيته بك ثم قذفها الزوج بعد ذلك لم يكن على واحد منهما حد كذا في المحيط
 * ولو قال زني بك وزوجك قبل ان يتزوجك فهو قاذف ولو قال زني بك بأصبعة لم يكن عليه حد كذا في
 التمارخانية * ولو قال اشهد أنك زانية وقال الاخر وانا شاهد ايضا لا حد على الثاني الا ان يقول
 أنا أشهد بما شهدت به كذا في العتابة * قال لرجلين أحد كذا ان فقيلا هذا الا حد ما بعينه فقال لا
 لا حد عليه ولو قال لرجل يا زانية فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو
 كما قلت فهو قاذف أيضا كذا في فتاوى قاضخان * وكذا لو قال هو كما قلت حد الثاني أيضا كذا

البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان لم يعيب بعد القبض فقال أبطلت البيع فالصحيح أنه لا يبطل الا بقضاء أو رضا
اشترى ثوباً بخمسة دراهم وهو يساوي عشرة فوجد به عيباً ينقصه خمسة دراهم فانه يرجع بنصف الثمن على البائع وهو درهمان ونصف
درهم ولو اشترى ثوباً بدرهمين وهو يساوي خمسة فوجد به عيباً ينقصه درهمين ونصف ارجع المشتري على البائع بنصف الثمن وذلك
بدرهم واحد * باع عذرة نزيب وغيره بينهما وتقا بصلان ان باع الجارية ووجد النمر فاسداً فانه يقسم الجارية على قيمة النزيب والنمر

ولا عيب بهما فاصاب الثمن من الجارية يسترد ذلك القدر من الجارية وبرد الثمن لان الجارية انقسمت على قسمة الزينة والثمن وهذا
 صحيحان لا عيب بهما لانهم مباحلان في العقد بصفة السلامة لا بصفة الفساد * رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا فارد ان يردّها فاصطط
 على أن يدفع أحدهما شيئا من الدراهم ينظر ان اصطالحا على أن يدفع بائع الجارية الدراهم الى المشتري حتى لا يرد المشتري الجارية جازلا
 صلح عن العيب وان اصطالحا على أن يدفع المشتري (١٨٢) الدراهم الى البائع ليقبل البائع الجارية لا يجوز لان المشتري يلتزم الزيادة

لا عوضا عن شيء فيكون ربا فان
 قصدا تحصيل قصدهما يبيع
 المشتري الجارية من بائعها ما قبل
 من الثمن الاول ان كان نقد الثمن
 * رجل اشترى عبدا فوجد به
 عيبا قبل القبض فصالحه البائع
 من العيب على جارية كانت
 الجارية زيادة في المبيع فيقسم
 الثمن الذي اشترى به العبد على
 العبد والجارية على قدر قيمتهما
 حتى لو وجد باحدهما عيبا رده
 بحصته من الثمن وان كان هذا
 الصلح بعدما قبض المشتري العبد
 كانت الجارية بدلا عن العيب حتى
 لو وجد بالجارية عيبا ردها بحصة
 عيب العبد من الثمن * الوكيل
 بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا
 قبل القبض فابرا البائع عن
 العيب ورضى صح ابرأه ويلزم
 الامر * ولو وجد به عيبا بعد
 القبض وأبرا البائع عن العيب
 ورضى بالعيب يسلمه ولا يلزم
 الامر لان العيب قبل القبض
 لا قسط له من الثمن وبعد القبض
 له قسط من الثمن فلا يلزم الامر
 والرد بالعيب يكون للوكيل
 وعليه مادام الوكيل حيا عاقلا
 من أهل لزوم العهدة فان لم يكن
 من أهل وجوب العهدة بان كان
 عبدا محجورا أو صبيّا محجورا
 كان الرد الى الموكل وان كان من
 أهل وجوب العهدة فبات

في محيط السرخسي * ولو قال يا ابن التعمبة يا خلية فلان يادى يا ابن الدعية لاحد ولو قال
 جامعك فلان حراما أو فجر بك فلان أو قال فلان يقول انك زان أو أنت تزني أو ما رأيت زانيا خيرا
 منك أو أنت أزني الناس أو أنت أزني مني أو أنت أزني من الزناة أو زنت فيمادون الفرج أو زني
 نخذلك أو رجلك أو يا لوطي أو عملت عمل قوم لوط أو لطت أو زنت وأنت مكرهة أو نائمة أو مجنونة
 لاحد أو كذا لا يجب بالتعريض وبه منف الاخرس والرتقاء وفي دار الحرب وعسكر أهل البغي
 ولا يجب الحد بقذف العبي والمجنون جنونا مطبقا فان كان يجن ويفيق يجب وكذا لا يجب بقذف
 المحبوب أو ما بقذف الخصى والعين فيجب كذا في خزانة المفتين * ولو قال يا ولد الزنى أو قال يا ابن
 الزنى وأمه محصنة حدلانه قذفها بالزنى كذا في التمر ناسي * اذا قذف غلاما مرأها قافا دعى الغلام
 البلوغ بالسن أو الاحتلام لم يحد القاذف بقوله كذا في المحيط * ولو قال لرجل يارانية فانه لا يجب
 الحد عليه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * وهو
 الاستحسان هكذا في المحيط * ولو قال لامرأة ياراني بغير الهاء فانه يجب الحد على القاذف بالاجماع
 ولو قال لرجل زنايت يجب الحد على القاذف كذا في شرح الطحاوي * من قال لغيره زنايت في
 الجبل وقال عنيت صعودا للجبل والحالة حاله الغضب لا يصدق ويحد عنه أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو لم يعن به الصعود يجب الحد اجماعا كذا في التبيين
 * ولو قال زنايت على الجبل لم يحد بالاجماع كذا في المضمرات * ولو قال زنايت على الجبل في حالة
 الغضب قيل لا يحد وقيل يحد وهو الاوجه كذا في فتح القدير * ولو قال زنايت في الجبل يحد بالاتفاق
 كذا في شرح الطحاوي * ولو قال ياراني بالله مزة ذكر في الاصل أنه اذا قال عنيت الصعود على
 شيء لا يصدق ويحد من غير ذكر خلاف كذا في المحيط * ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل
 دعا بجارية فاجابته امرأة حرة وهو لا يراها فقال يارانية ثم قال طننتها أنتي قال نحدّه ولا نصدقه
 كذا في محيط السرخسي * ولو قال لغيره زنايت وفلان معك يكون قاذفا لهما ولو قال عنيت وفلان
 معك شاهد لا يصدق كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال يا ابن الزانية وهذا معك فهو قاذف للثاني
 وكذلك اذا قال للثاني وانك معها كذا في المحيط * ولو قال وفلان معك لم يكن قاذفا ولو قال زنايت
 وهذا معك أولم يقل معك فهو قاذف لهما كذا في خزانة المفتين * ابن سماعة عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى اذا قال لاخر يا ابن الزانية وهذا معك قال ذلك بكلام واحد فهو ليس بقاذف
 للثاني ولو قال لرجل ياراني وهذا معك كان قاذفا لهما وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال
 لاخر يا ابن الزانية وهذا ولم يقل معك فهو قاذف للثاني كذا في المحيط * من قذف الزاني بالزنا فلا حد
 عليه سواء قذفه بذلك الزنى بعينه أو بربا آخر كذا في المبسوط * ولو قال زنايت باحدى هاتين أو هاتين
 يحد كذا في العتابية * رجل قال لغيره قل فلان ياراني فان قال الرسول للمرسل اليه ان فلانا يقول
 لك ياراني لاحد على أحد لا على الرسول ولا على المرسل ولو أن الرسول لم يحبره عن المرسل ولكن قال
 للمرسل اليه ياراني حد الرسول كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال لرجل يا ابن ماء العماء لا يحد

ولو
 الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصيا كان الرد الى الموكل وكذا المكاتب اذا اشترى عبدا ووجد به عيبا
 كان حق الرد للمكاتب فان عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يردا لأن المكاتب هو الذي يلى الرد فان بيع المكاتب أو مات كانت
 الخصومة في الرد الى المولى برده على البائع * الوكيل بالشراء اذا اشترى وسلم الى الموكل فوجد الموكل به عيبا رده على الوكيل ثم الوكيل
 رده على البائع * الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا قبل القبض فان رده بالعيب صح رده وان رضى بالعيب ان كان العيب يسيرا

لزم الموكل وإن كان فاحشاً لم يكيل ولا يلزم الموكل * فذكر في كتاب الضرف في باب الوكالة أن ما لا يفوت جنس المنفعة كقطع
 حدى اليدين وفق ما حدى العينين فهو يسير وما يفوت جنس المنفعة كقطع اليدين وفق العينين فهو فاحش وذكر في شمس الأئمة
 لسنخسي أن ما لا يدخل تحت تقويم المقومين يعني لا يقومه أحد مع العيب بقيمة الصحيح فهو فاحش وجعل العيب اليسير كالغيبن اليسير
 * وذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان المبيع مع العيب (١٨٣) يساوى الثمن الذي اشتراه به فرضي

به الوكيل فإنه يلزم الأمر وهذا
 قريب مما قاله شمس الأئمة
 السنخسي رحمه الله تعالى * وفي
 الزيادات الوكيل إذا رضى بالعيب
 أن كان قبيل القبض لزم الأمر
 وأن رضى بعد القبض فإنه يلزم
 الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفضل
 بين اليسير والفاحش والصحيح
 ما ذكر في المنتقى سواء كان ذلك
 قبل القبض أو بعده لأنه إذا رضى
 بالعيب فيصير كأنه اشتراه مع العلم
 بالعيب وإن كان لا يساوى بذلك
 الثمن لا يلزم الأمر * الوكيل
 بالشراء إذا علم بالعيب قبل القبض
 فقال له الموكل لا ترض به هذا العيب
 فرضى به لا يلزم الأمر وهو بمنزلة
 ما لو رضى به الوكيل بعد القبض
 * الموكل إذا أبرأ البائع عن
 العيب صح أبرأؤه ولا يبق للوكيل
 حق الرد * الوكيل بالشراء إذا
 اشترى بالغبن اليسير يلزم الموكل
 وإن اشترى بالغبن الفاحش يلزمه
 ولا يلزم الموكل قال الشيخ الإمام
 المعروف بخواهر زاده هذا فيما
 ليس له قيمة معلومة عند أهل
 البلد كالعبد والثوب ونحو ذلك
 لأن قيمة هذه الأشياء لا تعرف إلا
 بتقويم المقومين وأما له قيمة
 معلومة عند أهل البلد كالخبز
 واللحم ونحو ذلك إذا زاد الوكيل
 بالشراء على ذلك لا يلزم الأمر

ولو قال لعربي يا نسطي أو لست بعربي لا يحد كذا في الكافي * رجل قال لغيره لست أنت من بني فلان
 لقبيلته لا حد عليه * رجل قال لمسلم لست أنت لا يبيك وأبواه كافران لا يحد * رجل قال لعبد
 لست لا يبيك وأبواه مسلمان وقد عتقا لا حد على المولى وإن عتق العبد بعد ذلك كذا في فتاوى
 قاضخان * إن قال لست لأمك فليس بقاذف وكذا إذا قال لست لأبويك لم يكن قاذفاً وإن قال
 لست لأبيك وأمه حرة وأبوه عبد لزمه الحد لأمه وإن كانت أمه وأبوه حر لم يحد ويعزروا ولو قال
 لغيره لست لا يبيك أو لست يا بن فلان في غضب حد كذا في الكنز * وإن قال لست يا بن فلان يعني
 جده لا يحد كذا في الكافي * نسب ورجال غير أبيه في غير غضبه لم يحد فإن كان في غضب حد ولو
 نسبه إلى جده لم يحد لأن الجد أب وكذا لو نسبه إلى عمه أو خاله أو زوج أمه لأنهم يسمون آباء مجازاً
 كذا في التمر تاشي * ولو قال لست من ولادة فلان فهذا ليس بقذف * إذا قال لغيره لست لأب
 لم يملك أبوك فهذا كله قذف لأمه وكذلك إذا قال لست للرشدة كذا في الظهيرية * ولو قال لا آخر
 جدك زان فلا حد عليه كذا في الإيضاح * ولو قال يا أخا الزاني فهو قذف لآخيه فإن كان له أخ واحد
 فالخصومة له ولو قال يا أخا الزاني فقال لا بل أنت يحد الثاني والخصومة مع الأول لا يخفى الثاني كذا
 في العتابية * ولو قال يا ابن الزانية وكنت أمه الدنيا مسلمة فعليه الحد ولا يباين أن كانت الجدة
 مسلمة أم لا وإن كانت الجدة مسلمة والام كافرة فلا حد عليه لأن الإضافة إلى الولادة إنما يتناول
 الأقرب فالأقرب * ولو قال يا ابن ألف زانية يحد كذا في السراج الوهاج * ولو قال لرجل يا ابن الزاني
 والزانية يكون قذفاً لآبيه وأمه إن كانا حيين كان طلب الحد لهما وإن كانا ميتين فطلب الحد يكون
 له كذا في فتاوى قاضخان * رجل قال لامرأة أجنبية زنت ببغير أو بشور أو بحمار لا حد عليه
 ولو قال زنت بساقة أو ببقرة أو بثور أو بدمهم فعليه الحد ولو قال لرجل زنت ببغير أو بساقة
 أو ما أشبه ذلك لا حد عليه فإن قال بامة أو داراً أو ثوب فعليه الحد كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله
 تعالى في رجل قال لغيره أنت تزني لا حد عليه لأن هذا الاستعانة بالوفاة أنت تزني وأضرب أنا
 فلا حد عليه لأن هذا يذكّر على طريق الاستفهام والتعيير ومعناه كيف يجوز أن يعاقب غير
 الفاعل كذا في الإيضاح * ولو قال زنت قبل أن تخلق أو قال قبل أن تولد فلا حد عليه كذا
 في المحيط * إذا قذف امرأة زنت في نصرانيتها أو رجلاً في نصرانيتها فله لا يحد والمراد قذفها بعد
 الإسلام بزنى كان في نصرانيتها بان قال زنت وأنت كافرة وكذا لو قال لمعتق زنى وهو عبد زنت وأنت
 عبد لا يحد كذا لو قال قذفتك بالزنا وأنت كتابية أو أمه فلا حد عليه كذا في فتح القدير * إن قال لرجل
 يا ابن الأقطع أو يا ابن المقعد أو يا ابن الحجام أو أبوه ليس كذلك فليس عليه الحد وكذلك لو قال يا ابن
 الأزرق أو يا ابن الأشقر أو الأسود أو أبوه ليس كذلك ولو قال يا ابن السدي أو يا ابن الحبشي لا يكون
 قاذفاً * ولو قال لعربي يا عبد أو يا مولى لا حد عليه وكذلك لو قال لعربي يا دهقان لا حد عليه ولو قال
 يا بني لا حد عليه وكذلك لو قال لرجل أنت عبدى أو مولى فهذا دعوى الرق والولاء عليه فليس من
 القذف في شيء فإن قال يا مجوسى أو يا مجوسى أو يا ابن اليهودى لا حد عليه ولكنه يعزروا

قلت الزيادة أو كثرت * الوكيل بالشراء إذا اشترى حربة لا موكل ولم يسلمها إلى الموكل حتى وجد بها عيباً كان له أن يردّها سواء كان
 الموكل حاضراً أو غائباً وبعد التسليم إلى الموكل لا يملك الرد إلا بالموكل وإن ادعى البائع في الوجه الأول أن الموكل رضى بالعيب والموكل
 غائب وطلب عين الوكيل أو عين الموكل ليس له ذلك عندنا فإن أقام البائع بينه وبينه على ما ذكر قبلت بينته وإن أقر الوكيل أن الموكل رضى
 بالعيب صح إقراره حتى لا يبق له حق الخصومة وإن أقر الوكيل أنه كان أبرأ البائع عن العيب صح إقراره على نفسه ولا يصح على الأمر

* الوكيل بالبيع اذا باع ثم خصم في عيب فقبل المبيع بغير قصاء لم الوكيل ولا يلزم الموكل ويكون المبيع للوكيل ولا يكون للموكل
 أن يخصم الموكل فان خصمه وأقام البينة على أن هذا العيب كان عند الموكل لا تقبل بينته لأن الرد بالعيب بغير قضاء بمنزلة الاقالة فيجعل
 في حق الموكل كأن الوكيل اشتراه من المشتري هذا اذا كان عيبا يحدث مثله وان كان قد عبا لا يحدث ذكر في بعض روايات البيوع
 أنه يلزم الأمر وذكر في عامة روايات البيوع (١٨٤) والرهن والوكالة والمأذون أنه يلزم الوكيل دون الموكل وهو الصحيح وبه

أخذ الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى لأن الرد بغير قضاء في حق الموكل بمنزلة الاقالة سواء كان العيب قد عبا ولم يكن وان كان الرد بقضاء القاضي فان كان بالبينة لمزم الموكل قد عبا كان العيب أو جديشا وان كان القضاء بشكول الوكيل فكذلك عند علمائنا وقال زفر رحمه الله تعالى ان كان العيب مما يحدث فهو بمنزلة قضاء القاضي باقراره وهو يسوي بين الرد بالعيب وبين الاستحقاق * اذا استحق المبيع على المشتري باقراره أو بالشكول لا يظهر ذلك في حق البائع وان رد على الوكيل باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك ردا على الموكل كالوورد على الوكيل بالبينة أو بالنكول وان كان عيبا يحدث مثله لمزم الوكيل والوكيل أن يخصم الموكل فان أقام الوكيل بينة أن هذا العيب كان عند الموكل رده على الموكل * وكذا الرجل اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا فردا على المشتري الاول باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول أن يردا على بائعه بذلك القضاء وان كان عيبا يحدث مثله فردا على المشتري الاول بقضاء

كذا في المبسوط * ولو قال يا ابن الخائنك لا حد عليه كذا في فتح القدير * اذا قال لست بعربي أو يا ابن الحياط أو يا ابن الاعور أو أبوه ليس كذلك لم يكن قذفا ولو قال لست بآدم أو لست بإنسان أو لست لرجل أو ما أنت بإنسان لم يكن قذفا وان قال لست حلالا فهو قذف كذا في الجوهرية النسبة * ولو قال يا ابن الاصغر أو أبوه ليس كذلك لا يحدث كذا في شرح الطحاوي * قيل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يزن فقال آخر فعل كذا أو فعل هذا كله لا يكون قذفا ولو قال انه فعل كله فهو قذف كذا في الو جيز الكردري * في الآ ثار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لغيره يا نعل فعليه الحد لانه بلغه عيان ياراني وفي مختصر الجصاص عن ابراهيم النخعي أنه قال اذا قال لامرأته اى دوسى يجب الحد على هذا اذا قال لها اى سياهه أو قال اى غرا وقال اى جلب أو ماشا كل ذلك يجب الحد لان هذه العبارات كلها منبئة عن كونها زانية عرفا هكذا ذكر في الاصل كذا في الذخيرة * ولو قذف رجلا فقال يا ابن الزانية ثم ادعى القاذف ان ام المقدوف امة او نصرانية والمقدوف يقول هي حرة مسلمة قال قول القاذف وعلى المقدوف البينة وكذلك لو قذف في نفسه ثم ادعى القاذف أن المقدوف عبيد قال قول القاذف ولا يكتفى بحرية الاصل وكذلك لو قال القاذف أنا عبيد وعلى حد العبيد وقال المقدوف أنت حر قال قول القاذف كذا في الايضاح * ان وطئ جارية ابنه أو أحد أبويه أو أخته ثم ادعى أن مولاه باعها منه ولم تكن له بينة فلا حد على قاذفه وكذلك ان أقام شاهدا واحدا على الشراء كذا في المبسوط * ولو قذف رجلا ولم يكن للمقدوف بينة على أنه قذفه وأراد استحلافه بالله ما قذفه فان الحاكم لا يستخلفه عندنا كذا في الجوهرية النيرة * اذا ادعى على انسان قذفا فان كان ذلك باقرار القاذف أو بينة قامت عليه يقال له أقم البينة على صحة قذفك والا أقيم عليه الحد قال واذا ضرب بعض الحد ثم أقام القاذف البينة على صدقه سمعت بينته واذا سمعت البينة سقط بعض الجملات ولا تبطل شهادته ولا يلزمه سمة الفسق كذا في الايضاح * قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى رجل على رجل أنه قذفه وجاء بشاهدين ليشهدا أن هذا قذف هذا القاضي يسأل من الشاهدين عن القذف ما هو وكيف هو فان قالوا تشهد أنه قال له ياراني قبلت شهادتهما ويحد القاذف ان كانا عدلين وان كان القاضي لا يعرف الشهود بالعدالة حبس القاذف حتى يتعرف عن عدالة الشاهدين والعدالة هي الانزجار عن تعاطي ما يعتقده الانسان محظور دينه فان شهد أحدهما أنه قال ياراني يوم الجمعة وشهد الآخر أنه قال ياراني يوم الخميس قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا تقبل كذا في الظهيرية * وما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولى كذا في المحيط * ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قذف فيه وجب الحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجب ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه أقر أنه قذفه يوم الخميس فلا حد عليه في قولهم كذا في فتاوى الكرخي * ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية والفارسية وغيرهما بطلت شهادتهما كذا في فتح القدير * ولو أن جماعة

قالوا

القاضي باقراره لم يكن ذلك ردا على البائع الاول الآن البائع الثاني لو أقام البينة على أن هذا العيب

كان عند البائع الاول قبلت بينته ويرد على البائع الاول * رجل اشترى عبدا وحرية فزوح الجارية من العبد ثم وجد بها عيبا لا يملك الرد لان النكاح عيب فيهما فان أبانها قبل الدخول بها كان له أن يرد هما لان العيب الحادث قد زال ولا يقال بان النكاح وان زال فقد بقي المهر والمهر زيادة مفصلة فبمنع الرد بالعيب لا نقول اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يجب المهر في هذا

العقد لانه لو وجب للبائع المولى والمولى لا يستوجب على عبده ديناً وقال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده رحمه الله تعالى يجب للمهر ويسقط من ساعته لا يصنع المشتري فيكون له أن يردهما كلواشترى حرة وولدت ولداً ثم وجدتهما عيباً لا يردان مات الولد كان له أن يرد الجارية * وجعل اشترى عبداً فوجد به عيباً فأنكر البائع أن يكون عبده فأقام المشتري شاهدين شهد أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على اقرار البائع بالعيب لا يقبل كلواشترى عينا في يدرجل أنه له فشهد (١٨٥) أحد الشاهدين أنه ملكه وشهد الآخر

على اقرار ذي اليد أنه ملكه لا تقبل هذه البيينة

(مسائل الاقالة وبجود البيع)

رجل باع جارية ثم أنكر البيع والمشتري يدعى الشراء لا يحصل للبائع أن يطأها فان عزم المشتري على ترك الخصومة وسمع البائع من المشتري أنه عزم على ترك الخصومة كان للبائع أن يطأها لانه ما تفاسخا البيع * رجل اشترى بيتاً لامرأته وأعطى لها المبيع ثم جاء البائع وقال للمشتري بيع عن يازده فقال المشتري دادم لم تصح هذه الاقالة قالوا صورة هذه المسئلة اذا كان الزوج وكيل لاسرائيه في شراء البيت والوكيل بالشراء ذكر شمس الانحة السرخصى رحمه الله تعالى أن الوكيل بالشراء لا يملك الاقالة في قولهم فلا تصح هذه الاقالة ولو كان الوكيل لا يملك الاقالة فلا يملك الاقالة لا تصح بلفظة الامر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان البائع لو قال للمشتري اقلني هذا البيع فقال المشتري اقلني لا تتم الاقالة عندهما ما لم يقل البائع قبلت * رجل باع من آخر ثوباً فقال له المشتري قد أقتلك ببيع الثوب فاقطعه فيصافق قطع البائع فيصافق قبل أن يتفرقا ولم يتسكام بشئ كانت الاقالة تامة * رجل

قالوا رأينا فلانا يزني بفلاية فيمادون الفرج لاحد على أحد على المقذوف ولا على الجماعة ولو أن الجماعة قالوا رأينا فلانا يزني بفلاية وقطعوا الكلام ثم قالوا فيمادون الفرج كان عليهم حد القذف كذا في فتاوى قاضخان * ولو ادعى قذفاً على أحد أو قام على ذلك شاهد واحد فالقاضي لا يحد القاذف وهل يحبس ينظر ان كان الشاهد فاسق لا يحبس وان كان عدلاً وقال لي شاهد آخر في المصر القياس أن لا يحبس وفي الاستحسان يحبس يومين أو ثلاثة أيام واذا ادعى ان له شاهداً آخر خارج المصر فكذلك لا يحبس وهذا اذا كان الممسك الذي فيه الشاهد بعيداً من المصر بحيث لا يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام واذا كان قريباً بحيث يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام فإنه يحبس كذا في الظهيرية * في تجنيس الناصري اذا ادعى القاذف أن المقذوف زان وأن له البيينة أجل لاقامة البيينة فان أقام والاحداث لم يجد أحداً يبعث الى الشهود بعتهم مع شرط يحفظونه فان لم يجد الشهود حد وان أقام بعد ذلك قبلت شهادتهم كذا في التتارخانية * ولو قذف رجلاً بجفاء باربعة فسقة أنه كاذب يدرك الحد عن القاذف وعن المقذوف وعن الشهود كذا في الظهيرية في المقطعات * اذا كان المقذوف حياً فلا خصومة لاحد سواء حضر أو غاب ولو لم يكن المقذوف قبل أن يطالب أو بعد ما طالب أو أقيم عليه بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقي منه وان كان سوطاً واحداً كذا في فتاوى الكرخي * وان رجع الغائب فقدمه الى الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو حاضر لان المطالبة شرط في كاه كذا في غاية البيان * قذف ميتاً محصناً او والد الدين والمولودين علواً أو سفلاً أن يخاصموا سواء فيه الوارث وغيره كالكافر والقاتل والرقيق والأقرب والأبعد وان ترك بعضهم للباقي ان يخاصموا كذا في التمرناشي * ولا يطالب بحد القذف للميت الا أن يقع القدر في نسبه بقذفه كذا في الهداية * وولد الابن وولد البنت سواء في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضخان * ولا يثبت لابي الام ولا لأم الام كذا في المحيط * أما الاخوة والاخوان والاعمام والعمات والاخوال والحالات فليس لهم حق الخصومة كذا في شرح الطحاوي * وليس للولد أن يطالب بحد القذف اذا كان القاذف أباه وجده وان علواً ولأمه ولا جدته كذا في الايضاح * وان قذف أمه أو أمه أو أمه أو أمه فعليه الحد * رجل قال لابنه يا ابن الزانية ومه ميته ولها ابن من غيره فجاء يطلب الحد بضرب القاذف الحد وكذلك ان كان للميت المقذوف ابنان فصدق أحدهما كان للآخر أن يأخذ بالحد وان لم يكن للمقذوف الابن واحد فصدق في القذف ثم راد أن يأخذه بالحد ليس له ذلك كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له عبده أم حرة مسلمة وقدمات قذف المولى أم العبد فليس للعبد أن يأخذ المولى بحدها كذا في المحيط * ولو أن رجلاً استبأ فقال أحدهما أما أنا فليست برأية قال لا حد في هذا ولو قال من قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل أنا قلت فلا حد على المبتدئ كذا في فتاوى الكرخي * ولو قال لعبد يا زاني فقال لا بل أنت يحرم العبد دون الحر ولو كاهن يحرم من يحرم من كذا في خزنة المفتين * وقذف

(٢٤ - (الفتاوى) - (ثاني))

اشترى من رجل وقر حنطة بدراهم معلومة وقض الحنطة وسلم بعض الثمن ثم جاء البائع ليقبض منه حقة الثمن فقال المشتري انه قام على بثمن من غال فرد البائع عليه ما قبض من الثمن وأخذ هذه المشتري قالوا لم يكن ذلك الاقالة بمنزلة البيع والبيع بالقول لا يكون الا بايجاب وقبول وان كان بطريق التعاطي فذلك لا يكون الا بالقبض وتسليم من الجانبين وهذا قول المشايخ بعض رجهم الله تعالى أما على قول البعض قبض أحد البديلين يكفي لان عقد البيع وهو الصحيح وقد

ذكرنا هذا في أول الكتاب * رجل اشترى حمارا وقبضه ثم جاء بالحمار بعد أربعين يوما فردده على البائع فلم يقبل البائع فصرخا واستعمل
الحمار أياما ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الاقالة كانه ذلك لانه لما رد كلام المشتري بطل كلامه فلا تتم الاقالة باستعماله
(فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية) * رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية انها
حرة فردها الثالث على بائعه بقولها وقبلها البائع (١٨٦) الثاني منه ثم الثاني ردّها على الاول فلم يقبل الاول قالوا ان كانت الجارية

ادعت العتق كان للاول أن لا يقبل
لان العتق لا يثبت بقول الجارية
وان كانت الجارية ادعت أنها
حرة الاصل فان كانت حين بيعت
وسلمت انقادت لذلك فهو بمنزلة
دعوى العتق لانهم لما انقادت
للبيع والتسليم فقد أقرت بالرق
وان لم تكن انقادت ثم ادعت أنها
حرة لم يكن للبائع الاول أن لا يقبل
لان القول في حرية الاصل قولها
فاذا استصقت نفسها بما هو حجة
على الكل لم يكن للبائع الاول
أن لا يقبل * وقال بعضهم اذا
بيعت الجارية ثم ادعت أنها حرة
الاصل لم يكن للمشتري أن يرجع
على البائع لان الحرية لا تثبت
بقولها وكل من اشترى جارية
كان الاحتياط في أن يتزوجها
حتى تحل له اما بالنكاح أو بملك
اليمن والصحيح أنه اذا لم يسبق
منها ما يكون اقرا بالرق كان
القول قولها في دعوى الحرية
وللمشتري أن يرجع على البائع
بالثمن بقولها * ذكر في المنتقى
رجل اشترى جارية والجارية لم
تكن حاضرة عند البيع فقبضها
المشتري ولم تقرب بالرق ثم باعها
المشتري من آخر والجارية لم
تكن حاضرة عند البيع الثاني
وقبضها المشتري الثاني ثم قالت
الجارية أنها حرة الاصل فان القاضي

أجنبي أجنبية محصنة وأقيم عليه الحد ثم قذفها غيره. يقام عليه الحد أيضا كذا في المحيط * ابن
سماعة عن محمد بن جهم أنه تعالى في الرقيات أربعة شهداء على رجل أنه زنى بفلانة بنت فلان القلانية
امرأة معروفة سموها ووصفوا الزنا وأثبتوه والمرأة غائبة فرجم الرجل ثم إن رجلا قذف
تلك المرأة الغائبة تخاصمته إلى القاضي الذي قضى على الرجل بالرجم قال القياس أن يحدا قذفها
لكنى أسحسن أن لا أحدا قذفها كذا في الظهيرية * في جمع الجوامع وإن خاصمت إلى قاض
آخر يحدا إلا أن أقام الشاهد بينة على قضاء الأول كذا في التتارخانية * من قذف غير مرة أو زنى
غير مرة أو شرب غير مرة فحد مرة فهو لذلك كله كذا في الكافي * ولو قذف جماعة بكلمة واحدة
أو قذف كل واحد منهم بكلام على حدة أو في أيام متفرقة فخاصموا ضرب لهم حد واحد وكذا إذا
خاصم بعضهم دون بعض فحدوا لحد يكون لهم جميعا وكذا إذا حضر واحد منهم فأنما على القاذف
حد واحد لا غير فإن حضر بعد ذلك من لم يخاصم في قذفه بطل الحد في حقه ولم يحده مرة أخرى
* لو حد القاذف وفرغ من حده ثم قذف رجلا آخر فإنه يحدا للثاني حدا آخر وأنما يسقط حد
القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده كذا في السراج الوهاج * لو ضرب الزنا أو للشرب بعض الحد
فهرب ثم زنى أو شرب ثانيا حددا مستأنفا ولو كان ذلك في القذف ينظر فإن حضر الأول إلى
القاضي يتم الأول ولا شيء للثاني وإن حضر الثاني وحده يحل حددا مستأنفا للثاني وبطل الأول
وإن اجتمعت على واحد أجناس مختلفة بان قذف وزنى وسرق وشرب يقام عليه الكل ولا يوالى
بينها خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الأول فيبدأ بحد القذف أولا لأن فيه حق العبد ثم الإمام
بالخيار وإن شاء بدأ بحد الزنا وإن شاء بالقطع ويؤخر حد الشرب ولو كان مع هذا جرحا حدة توجب
القصاص بدأ بالقصاص ثم حد القذف ثم الأقوى فالأقوى كذا في التبيين * لو قال كلكم زان
الأو واحد الحد لأن أصل القذف كان موجبا فكان لكل واحد منهم أن يدعى ما لم يعين المستثنى
كذا في الفتاوى الكبرى * عبد قذف حرافة عتق فقذف آخر فاجتمعوا ضرب ثمانين ولو جاء
الأول فضرب أربعين ثم جاء به الآخر ثم له الثمانين ولو قذف آخر قبل أن يأتي به الثاني فالثمانون
تكون لهما ولا يضرب الثمانين مستأنفا لأن ما بقي تمامه حد الحرافة فجاز أن يدخل فيه الآخر
كذا في فتح القدير * إذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على التأييد عندنا وإن تاب لا تقبل
إلا في العبادات كذا في شرح الطحاوي * إذا حد الكافر في قذف لم تجز شهادته على أهل الذمة
فإن أسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وإن ضرب سوطا في قذف ثم أسلم ثم ضرب بما بقي جازت
شهادته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ترد شهادته والاقول تابع لا أكثر والأول أصح كذا في
الهداية * إن قذف في حالة الكفر فحد في حالة الإسلام بطلت شهادته على التأييد ولو حد العبد
حد القذف ثم أعتق وتاب لا تقبل شهادته على التأييد ولو قذف حالة الرق ثم أعتق فإنه يقام عليه
حد العبيد كذا في شرح الطحاوي * ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه ففي طاهر
الرواية تقبل شهادته ما لم يضرب جميعه كذا في السراج الوهاج * في المبسوط الصحيح من

المذهب

الثاني ذلك وانس للمشتري الاول بصفة على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقرارا الجارية بالرق * رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل واستحق من يد الموهوب له أو من يد المتصدق عليه كان للمشتري أن يرجع بالثمن على بائعه ولو اشترى عبدا والمشتري باعه من رجل وسلم واستحق

من يد الثاني لا يرجع المشتري الأول بالثمن على بائعه قبل أن يرجع المشتري الثاني عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو لو كان المشتري الأول وهبه من رجل وسلم ثم باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يد المشتري الثاني لا يرجع المشتري الأول على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني بالثمن على الموهوب له ولو كان المشتري الأول وهبه من رجل وسلم ثم وهبه الموهوب له من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني كان للمشتري الأول أن يرجع بالثمن على بائعه * رجل اشترى رزق (١٨٧) من أو عسل أو حوزيت أو سلة زعفران أو جوائق دقيق أو حنطة ثم باه

رجل واستحق بعض ذلك قبل القبض أو بعده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بخير المشتري أن شاء أحد لباقي بحسابه من الثمن وإن شاء ترك البيع لأنه شيء واحد * ولو اشترى قوصري تمسراً أو حوزي زيت أو خابتي نخل أو كرى حنطة أو شعير في وعاء من فاستحق أحدهما ان استحق قبل القبض خیر المشتري في قلنا في الوجه الأول وإن استحق بعد القبض يلزمه الباقي بحسابه من الثمن ولا يكون له أن يرد الباقي * رجل اشترى غلاماً مشراً صبيها ثم ادعى رجل أن الغلام كان له أخته من ذنبة فإن القاضي يسأل من المدعى البيينة على الملك فإن أقام البيينة على الملك عتق العبد عليه بأقراره وإن لم يكن له بيينة يستخلف المشتري على دعوى الملك لأن المدعى خصم للمشتري في هذه الدعوى لأنه ثبت العتق والولاء لنفسه * رجل اشترى عبداً واستلفا في الثمن وحلفا فقال البائع إن بعته إلا بالف درهم فهو حر وقال المشتري إن اشتريته إلا بخمسمائة درهم فهو حر فالبيع لازم للمشتري ويخير المشتري على الأمن الذي أقرب به ولا يعتق العبد لأن البائع أقر أن المشتري يحنث في عتقه عتق عليه العبد فلا يمكن

المذهب عندنا أنه إذا أقام أربعة من الشهود على صدقه بعد الحد تقبل شهادته كذا في فتح القدير * إذا زنى المذوف قبل أن يقام الحد على القاذف أو وطئ وطأ حراماً غير مملوك فقد سقط الحد عن القاذف وكذلك إذا ارتد المذوف وإن أسلم بعد ذلك فلا حد على القاذف وكذلك إن كان معتوها ذهب العقل كذا في المبسوط * ويسقط الحد عن القاذف بتصدق المذوف أو بأن يقيم أربعة على زنا المذوف سواء أقامها قبل الحد أو في خلاله على إحدى الروايات كذا في السراج الوهاج * ولا يقبل منه أقل من أربعة شهود فإن جاءهم فشهدوا على المذوف بزمان متقدم درأت عنه الحد استحساناً وإن جاء بثلاثة فشهدوا عليه وقال القاذف أمارا بهم لم يلتفت إلى كلامه ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد وإن شهد رجلان أو رجل وامرأتان على إقرار المذوف بالزنا يدرأ الحد عن القاذف وعن الثلاثة كذا في المبسوط * إذا مات المكاتب وترك وفاة وأدبت مكاتبته وحكم بعثته في آخر جزء من أجزاء حياته وقسم الباقي بين ورثته الأحرار ثم قذفه رجل لا يجر كذا في المحيط * من دخل البنا بامان من أهل الحرب فقفز رجلاً مسلماً يجب الحد عليه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا آخر وهو قولهما كذا في شرح الطحاوي * حد القذف يفارق حد الزنا فإن حد القذف لا يسقط بالتقدم وحد الزنا والشرب يسقط * ولا يقام حد القذف إلا بطلب المذوف * ولا تقبل البيينة عليه إلا بعد الدعوى * ولا يسقط هذا الحد بعد العفو والبراء بعد ثبوته وكذا إذا عفي قبل الوقوع إلى القاضي وكذا لو ألح عن القذف على مال يكون باطلاً يرد المال عليه وله أن يطالبه بالحد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيان * ويقبى القاضي بعلمه إذا علم في أيام قضائه وكذا لو قذفه بحضرة القاضي حده وإن علمه القاضي قبل أن يستقضى ثم ولي القضاء ليس له أن يقبى به حتى يشهده عنده كذا في فتح القدير * ولو ترك المذوف المطالبة بذلك حسن وكذلك يستحسن من الحاكم إذا رفعه إليه أن يقول للمدعى قبل أن يثبت أعرض عن هذا كذا في الإيضاح * ويجوز التوكيل بإثبات الحد ومن الغائب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى والاجماع على أنه لا يصح باستيفاء الحد كذا في فتح القدير

(فصل في التعزير) وهو تأديب دون الحد ويجب في جنابة ليست موجهة للحد كذا في النهاية * وينقسم إلى ما هو حق الله وحق العبد * والأول يجب على الإمام ولا يحل له تركه إلا فيما إذا علم أنه أخرج الفاعل قبل ذلك ويتفرع عليه أنه يجوز إثباته بدع شهادته فيكون مدعياً شاهداً إذا كان معه آخر كذا في النهر الفائق * قالوا الكل مسلم إقامة التعزير بحال مباشرة المعصية وأما بعد مباشرة فليس ذلك لغير الحاكم قال في القنية رأي غيري على فاحشة موجهة للتعزير فعرزه بغير المحاسب فله محاسب أن يعزر المعززان عزره بعد الفراغ منها كذا في البحر الرائق * سئل الهندواني رحمه الله تعالى عن رجل وجد مع امرأته رجلاً يحل له قتله قال إن كان يعلم أنه يترجر عن الزنا بالصباح والضرب بمادون السلاح لا يحل وإن علم أنه لا يترجر إلا بالقتل حل له القتل وإن طأعته المرأة حل له قتلها أيضاً كذا في النهاية * المكاب بالظلم وقطاع الطريق ومحابب المكس

نقض البيع ولا يعتق العبد إذا كان على المشتري الثمن الذي أقرب به لأنهما تصادقا على ثبوت الملك للمشتري والمشتري ينكر العتق فلا يعتق العبد وإنما يلزمه الثمن الذي أقرب به لأنه ينكر الزيادة * رجل اشترى من رجل أرضين فاستحق أحدهما ان استحق قبل القبض بخير المشتري أن شاء أحد الباقي بحصته من الثمن وإن شاء ترك وإن استحق بعد القبض يلزمه غير المستحق بحصته من الثمن ولا خيار له * مستأجر حانوت في يده وهي الكردار وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم أن الكردار له وحل بين المشتري

والمبيع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الكردار من الآلات التي يحتاج المستاجر اليها في صناعته وتجارته كان القول فيه قول البائع وهو المستاجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكردار من آلات عمل المستاجر لكنه شئ لو اختلف صاحب الخانوت مع المستاجر في ذلك كان القول قول المستاجر بان كان علوا على سفل الخانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستاجر وان كان البناء شيئا لو اختلف (١٨٨) صاحب الخانوت مع المستاجر في ذلك كان القول فيه قول صاحب الخانوت كالبناء المتصل بالخانوت لاني الخانوت كان للمشتري

ان يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول صاحب الخانوت فالثابت بقول من يكون القول فيه قوله كالثابت بالبيضة فان كفل لهذا المشتري انسانا بالدرك ففي كل موضع لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لا يرجع على الكفيل بالدرك لان الكفيل بالدرك انما يضمن عند الاستحقاق ولم يثبت الاستحقاق * رجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه رجل بالبيضة وقبض العبد ثم ان المستحق اجاز البيع اختلفت الروايات فيه في طاهر الرواية لا ينفسخ البيع ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن وعليه الفتوى * رجل اشترى عبدين بالف وقبضهما ثم استحق من أحدهما بعبئته نصفه فان العبد الآخر يكون لازما للمشتري وله الخيار في الذي استحق نصه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى نصف عبد ثم اشترى رجل آخر نصفه فقبض المشتري الثاني ولم يقبض الاول ثم جاء رجل آخر واستحق من هذا العبد بعضه فما استحق يكون من المصممين جميعا وان كان المشتري الاول قبض ولم يقبض الثاني فما استحق يكون من الثاني وان قبضاه جميعا استحق فهو منهما جميعا * رجل معه فقير احنطه في جوالق فباع من ذلك فقيرا من رجل بدرهم

وهكذا في التمر تاشي والمجتمعي * وللمولى أن يعز رعبده وأمه عند اساءة الادب والحاجة اليه كذا في محيط السرخسي * والتعزير الذي يجب حقا للعبد بالقذف ونحوه فانه لتوقفه على الدعوى لا يقبضه الا الحاكم الا أن يحكم فيه كذا في فتح القدير * يجري فيه الابراء والعفو والشهادة على الشاهدة واليمين كسائر حقوقه هكذا في فتاوى قاضخان * ويثبت التعزير بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لانه من جنس حقوق العباد كذا في التبيين * وهكذا في السكافي والمحيطين * رجل ادعى قبل انسان شتمه قاحشة أو ادعى أنه ضربه وقال لي بيعة حاضرة في المصر وطلب منه كميلاً بنفسه فانه يؤخذ منه كفيل بنفسه الى ثلاثة أيام وان أقام على ذلك شاهدين أو رجلاً وامرأتين أو شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود ذاعداً الشهود يضرب كذا في فتاوى قاضخان * التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالصنفع وتعزيرك الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بنظر عبوس كذا في النهاية وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز التعزير للسلطان بأخذ المال وعندهما وباقي الائمة الثلاثة لا يجوز كذا في فتح القدير * ومعنى التعزير بأخذ المال على القول به امساك شئ من ماله عده مدة ليتفرج ثم يعيده الحاكم اليه لأن يأخذه الحاكم لنفسه أو لميت المال كما يتوهمه الظلمة اذ لا يجوز لأحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي كذا في البحر الرائق * في الشافي التعزير على مراتب تعزير أشرف الاشراف وهم العلماء والعلوية بالاعلام وهو أن يقول له القاضي بلغني انك تفعل كذا فينزع به وتعزير الاشراف وهم الامراء والدهاقين بالاعلام والجر الى باب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقية بالاعلام والجر والحبس وتعزير الانحسة بهذا كله وبالضرب كذا في النهاية * وأكثره تسعة وثلاثون سوطاً وأقله ثلاث جلدات وذ كرمشايحنا أن أدناه على ما يراه الامام بقدر ما يعلم أنه ينزع به كذا في الهداية * وينبغي أن ينظر القاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب به عارض يبلغ التعزير أقصى غايته ومثاله اذا قال لامة العير أو لام ولد العير اذانية يجب عليه أقصى غايات التعزير لان الحد لا يجب ههنا لعدم احصان المقدوف وهذا من جنس ما يجب به الحد وان كان من جنس ما لا يجب به الحد نحو أن يقول لعيره يا خبيث حتى وجب التعزير برأى التعزير بمقوض الى الامام كذا في المحيط * وصح حبسه بعد الضرب اذا كان فيه مصلحة كذا في العيني شرح الكثر * وتقدير مدة الحبس راجع الى الحاكم كذا في البحر الرائق * أشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد أو عزوفات بسبب ذلك قدمه هدر بخلاف الزوج اذا عزوز وجته ترك الزينة أو الاجابة اذا دعاها الى فراشه أو لاجل ترك الصلاة أو الخروج عن البيت مما تفتض من كذا في النهر الفائق * ويضرب في التعزير قاعاً عليه ثيابه وينزع منه الحشوا والفرو ولا يعد في التعزير ويهرق الضرب على الاعضاء الا الرأس والفرج في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضخان

هكذا

رجل معه فقير احنطه في جوالق فباع من ذلك فقيرا من رجل بدرهم * رجل في يده كراة فباع احداهما من رجل ولم يسلم حتى باع من آخر كراة ودفع اليه ثم باع الكراة الباقى من آخر ودفعه اليه ثم حضر المشتري الاول ووجد المشتريين جميعا فانه يأخذ ما كان في يد المشتري الثالث لان البائع بعد ما باع الاول كان يملك بيع الكراة الثاني فجاز بيعه لانه باع ما يملك واذا

بائع السكر الآخر من المشتري الثالث لم يبرئ منه لانه المشتري الاول فباختلما كان في يد الثالث فان حضر المشتري الاول ولم يحضر المشتري الثالث ووجد المشتري الثاني فانه يأخذ من الثاني نصف ما في يده لانه لما باع من الثاني كراصارا لكران مشتركين بين الاول والثاني جميعا فباخذ الثاني يكون نصفه الاول وان حضر الثالث بعد ذلك باخذ الاول والثاني جميع ما في يد الثالث ويكون ذلك بينهما نصفين * ولو أن المشتري الاول وجد الثالث بأخذ جميع ما في يد الثالث * وكذا لو كان مكان (١٨٩) الكرين عبد فباع نصفه من رجل ولم يدفع

حتى باع نصفه من رجل آخر ودفعه اليه ثم باع نصفه من ثالث ودفع اليه * رجل اشترى من رجل دارا بالف درهم ونقدا الثمن وقبض الدار فاقام أخو المشتري البيعة أن الدار كانت لابيهما تركها ميراثا له ولاخيه هذا المشتري فانه يقضى للمدعي بنصف الدار فان كذبه المشتري كان المشتري بالخيار ان شاء رد نصف الباقي على البائع ويسترد منه كل الثمن ان كان نقد وان شاء أمشك ويرجع بنصف الثمن وان كان المشتري صدق أخاه المدعي بقي النصف في يده بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن * رجل اشترى أرضا بشرها فاستحق الشرب قبل القبض قال محمد رحمه الله تعالى يحبر المشتري ان شاء أخذ الارض بجميع الثمن وان شاء ترك وكذلك المسيل * وان استحق الشرب بعد ما قبض المشتري الارض وأحدث فيها بناء أو غرسا أو رعا فان المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل * جعل محمد رحمه الله تعالى هذا أصلا فقال كل شيء اذا بعته وحده لا يجوز بيعه واذا بعته مع غيره لا يجوز اذا استحق كان له حصته من الثمن * رجل له ضيعة اشترها بمائة درهم

* هكذا ذكر في حدود الاصل وذكري في أشربة الاصل يضرب التعزير في موضع واحد وليس في المسئلة اختلاف رواية وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع الاول اذا بلغ التعزير أقصاه وموضوع الثاني اذا لم يبلغ كذا في التبيين * الاصل في وجوب التعزير أن كل من أوتكب منكرا أو أذى مسلما بغير حق بقوله أو بفعله يجب التعزير الا اذا كان الكذب ظاهرا في قوله كذا قال يا كلب أو يا خنزير أو نحو هذه فانه لا يجب التعزير كذا في شرح الطحاوي * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضخان * وقيل ان كان المسبوب من الاشراف كالقهاء أو العلوية يعزروا ان كان من العامة لا يعزروا وهذا حسن كذا في الهداية * من قذف مسلما باساق وهو ليس بفاسق أو يا ابن فاسق أو يا كافر يا يهودي يا نصراني يا ابن النصراني يا خبيث يا سارق وهو ليس بسارق يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يعمل عمل قوم لوط يا من يلعب بالصبيان يا آكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن يا ابن قحبة يا زنديق يا قرطبان يا مأوى الروابي يا مأوى اللصوص عزز * ولو قال يا تيس يا حبة يا ذئب يا حجام يا بغاء يا مؤاحرا يا ولد الحرام يا عياريا ناكس يا منكوس يا سخرة يا كشكان يا ضحكة يا موسوس يا ابن الموسوس وأبو ليس كذلك يا رستماني وهو ليس كذلك يا مقعد لا يعزروا كذا في الكافي * ولو قال يا ابن الفاجرة يا ابن الفاسقة فعليه التعزير لانه ألحق نوع الشين به كذا في غاية البيان * ولو قال لغاسق يا فاسق أو لشارب يا شارب أو لظالم يا ظالم لا يجب فيه شيء كذا في العتبية * ولو قال لرجل صالح ذي مروءة يا لص يا مشرك أو يا كافر عزز كذا في غاية البيان * ان قال يا لم يدعز كذا في الواقعات * وان قال يا سعة عزز كذا في الجوهرية النيرة * ولو قال لا آخر (٢) يا بني نماذيعز وهكذا في السراجية * ولو قال لصاح يا سفيه عزز هكذا في التمر تاسي * رجل قال لصاح يا معفوج يا ابن قرطبان ذكر الساطي أنه عليه التعزير ولو قال يا قرد يا قواديا مقامر وفي هذا كله لا يجب التعزير كذا في فتاوى قاضخان * قال الصدر الشهيد يجب التعزير في قوله يا مقامر كذا في الخلاصة * ولو قال يا معفوج فانه يعزروا ولا يجب الحد في قول أبي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى حتى يضيف الى السبيل وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون فاذا حال وعليه التعزير لانه ألحق به الشين والمعفوج المضروب في الدبر كذا في الظهيرية * ولو قال يا أبله أو قال يا لاشي أو قال يا ستور لاشي عليه ولو قال يا قذر يجب فيه التعزير كذا في الصتاوي الكبرى * اذا أخذ رجل في حادثة فتوى العلماء وجاء الى خصمه فقال الخصم أنا لا أعلم به أو قال ليس كما أتوا وهو جاهل ان ذكر أهل العلم بالتحقير وجب عليه التعزير واذا قذف بالتعريض وجب التعزير كذا في الحاوي القدسي * الاولى للانسان فيما اذا قيل له ما وجب الحد والتعزير أن لا يجيبه قالوا ولو قال يا خبيث الاحسن أن يكف عنه ولو وقع الى القاضي ليؤديه يحوز ولو أجاب مع هذا فقال بل أنت لا بأس كذا في البحر الرائق * عن أصحابنا رحمه الله تعالى فيمن اعتاد الفسق بأنواع العساد يهدم عليه بيته كذا في السراجية * قال نفع الاسلام ان اعتاد سرقة أبواب المساجد يجب أن يعزروا ويبلغ

(٢) باتارك الصلاة

وكل شيء اذا بعته وحده يجوز بيعه واذا بعته مع غيره لا يجوز اذا استحق كان له حصته من الثمن * رجل له ضيعة اشترها بمائة درهم باع الرجل مع أخيه بعض هذه الضيعة بضیعة أخرى ثم مات أخوه فادعى ورثة الاخ الضيعة المشتراة وما بقي من الضيعة الاولى بعته أن صاحب الضيعة الاولى اشترى الضيعة الثانية مع مورثهم فكانت صفها لمورثهم بالوا الضيعة المشتراة تكون بين الاخوين نصفين لانهما اشترى الضيعة الثانية فكانت مشتركة بينهما جميعا ويكون نصيب الميت ميراثا لمورثته ويرجع الاخ الحى في تركه الميت بنصف قيمة

تأبى من الضيعة الأولى لأن الأخ الميت اشترى نصف الضيعة المستراة لنفسه وقضى الثمن بماله أخيه وصار الأخ الحي بمسألة القرض ولا حق لو رثة الميت فيما بقى من الضيعة الأولى لأنه لم يوجد من صاحب الضيعة الأولى إلا امرأته أخيه في شراء السبعة الثانية ببعض الضيعة الأولى وهذا لا يكون تليكامنه لما بقى من الضيعة ولا إقرار بذلك الأخ في الضيعة الأولى * رجلان اشترى عبدا فاشترى نصفه بثب الخيار للمشتري لأن الشركة في العبد عيب فإن قال (١٦٠) أحدهما رضيت سلم له ربع العبد بربع الثمن والاخر على خياره أن شاء رد

فيه ويحبس حتى يتوب كذا في البحر الرائق * من موجبات التعزير كتابة الصكوك والخطوط بالتزوير ومنها الممازحة في أحكام الشريعة ومما وجب التعزير بما ذكر ابن رستم فمن قطع ذنب برذون أو خلق شعر حار مته ومثالوا كره السلطان وجل على قتل مسلم بغير حق وأوعده بقتله أن لم يقتله فقتله والقصاص على السلطان والتعزير على القاتل عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى ومثلا إذا أكره الرجل غيره فزنى يجب على الذي أكرهه التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد كذا في التتارخانية * إذا أتى بهيمة أو وطي بشبهة أو لطم مسلما أو رفع منديل في السوق عن رأسه عزر هكذا في السراجية * إذا وجدته يهودا أو كفارا بعدما عز رفات أو جرحته السياط أو رجع الشهود لاضمان عند أبي حنيفة ورجع الله تعالى خلافا لهما كذا في محيط السرخسي * في القنية قال له يافاسق ثم أراد أن يثبت بالينة فسقه ليدفع التعزير عن نفسه لا تسمع بيته ولو أراد اثبات فسقه ضمنا لا تصح فيه الخصومة بجرح الشهود إذا قال رشوته بكذا فعليه رده تقبل البينة كذا هذا إذا شهدوا على فسقه ولم يبينوا وأما إذا بينوه بما يتضمن اثبات حق الله تعالى والعبد فانها تقبل كما إذا قال له يافاسق فلما رفع إلى القاضي ادعى أنه رآه يقبل أجنبية أو عانقها أو خلجها أو نحو ذلك ثم أقام رجلان شهدا أنهما رأياه فعزل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القاتل كذا في البحر الرائق * إذا ادعى شخص على شخص بدعوى تزوج التكفير وعجز المدعى عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء أصلا إذا صدر الكلام على وجه الدعوى عندما كم الشرع أما إذا صدر عنه على وجه السب أو الانقاص فإنه يعزر على ما ياتي به كذا في النهر العاتق ما قلنا عن السراجية * حنفى (١) ارتحل إلى مذهب الشافعى وجه الله تعالى يعزر كذا في جواهر الاخلاطى * ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضا يعزران ويبدأ بأقامة التعزير بالبادئ منهما كذا في البحر الرائق * يعزر من شهد شرب السار بين والمجتمعون على شبه الشرب وإن لم يشربوا ومن معه كوة خير يعزر ويحبس والمسلم يبيع الخمر أو ياكل الربا يعزر ويحبس وكذا المغنى والمحلى والناتحة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا أو يوبه كذا في النهر العاتق * في الخانية المقيم إذا أفطر في رمضان متعمدا يعزر ويحبس بعد ذلك إذا كان يخاف منه عوده إلى الإفطار نائبا كذا في التتارخانية * رجل قبل حرة أجنبية أو أسه أركانها أو مسها بشهوة يعزر وكذا لو جاعها فيما دون الفرج فإنه يعزر كذا في فتاوى قاضخان * ولو مكنت المرأة فردا من نفسها كان حكمها كاتيان الرجل البهيمية كذا في الجوهرة البيرة في باب حد الزنا * من يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويخلد في السجن إلى أن تظهر التوبة كذا في فتاوى قاضخان * سأل على بن أحمد عن كان له دعوى على رجل فلم يجده فوقع أهل عشيرته في أيدي الظلمة بغير حق وبغير كفالة فقيسوه لهم وحبسوه في

الربع الباقي وإن شاء رضى في قياس قول أبي يوسف ومحمد ورجعهما الله تعالى رضى قياس قول أبي حنيفة ورجع الله تعالى إلى الأصل مسألة الخيار * رجل ادعى على رجل أنه باعه وفلانا النائب هذا العبد بالدرهم وأقام البينة فانه يفضى على الحاضر بنصف الثمن فإن حضر النائب أن أعاد المستحق البينة يفضى له عليه نصف الثمن أيضا والادلان أحدهما ليس بخصم عن الآخر إذا كان كل واحد من المشتريين كفيلا عن صاحبه بامره حينئذ يكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر أيضا * رجل باع عقارا وامرأته أو ولده أو بعض أقاربه حاضر يعلم بالبيع ووقع التقابض بينهما وتصرف المشتري في ذلك زمانا ثم ادعى بعض من كان حاضرا في البيع أن العقار له ولم يكن للبائع قال المشايخ سهر قند وجههم الله تعالى لا تسمع دعوى المدعى سد الباب التلبيس وقال مشايخنا وجههم الله تعالى تسمع دعواه فيبغى للمنفى أن ينظر في ذلك إن كان البائع والمصدق معروفا بالتلبيس والخصومات الباطلة ينبغي للمنفى أن يفنى بالقول الأول وإن لم يكن كذلك يفتى بجهة الدعوى وهذا

السجن

إذا لم يكن السلطان استثنى تلك الخصومة في تقليد القاضي * رجل باع دارا أو عقارا ثم ادعى أنه باعها

بعد ما وقف الخلف المشايخ فيه والادع هو أنه لا تسمع دعواه كذا لو ادعى أنه باعه وهو غير بخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى أنه أعتقه ثم باعه فإنه تسمع دعواه * رجل أغير عليه دوا به فوقع البعض في يد انسان فذهب به إلى السوق ليبيعه فجاء رجل يريد أن يشتري ثوبا واستامه ثم أمعن اسطر فيه فذا هو ثوبه الذي أغير عليه فادعى أنه ملكه لا تسمع دعواه لأن الاستيلاء أقرار منه أنه ليس له * رجل اشترى

عبد أو قبضه ونقد الثمن وصحبه رجل بالبينة ثم حضر البائع وأقام بالبينة أن المستحق كان باعه منه كذا قبل البيع وقضى بالقاضي بينة البائع فأراد المشتري أن يأخذ العبد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يسيل للمشتري على العبد * وهذا في غير ظاهر الرواية وأما في ظاهر الرواية بنفس الاستحقاق لا يتفصح البيع بين البائع والمشتري ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن ويقضى القاضي إليه أو يتراضيا على ذلك * رجل عنده كرخطة باع من رجل نصفه ثم باع النصف (١٩١) الآخر من رجل آخر فلم يقبض أحدهما حتى استحق منه محتوم واحد كان المستحق من البيع الآخر فأن

هالك نصف ما بقي بعد استحقاق المحتوم يكون الخيار للمشتري بين يأخذ أن ما بقي على حساب ذلك حق الأول في نصف كرو حق الثاني في نصف كرا لا تختوما واحد فيضرب كل واحد منهما فيما بقي بحصته ولو لم يستحق حتى قبض المشتري الثاني مختوما ثم استحق محتوم فالمشتري الأول والثاني بالخيار فيما بقي يضرب فيه المشتري الثاني بنصف كرا لا يختوم بين الأول بنصف كرا فيكون الباقي بينهما على حساب ذلك * رجل اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل واستحق نصفها ثم انما اشترى دارا فأدعاها آخر فاشترى المشتري من المدعي أيضا فإنه لا يرجع على البائع بشئ * ولو أقام المشتري بالبينة أنه اشترى دارا من المدعي بعد استحقاق النصف قلت بينته وكان له أن يرجع على البائع بنصف الثمن * رجل مات وترك ابنين ودارا فادعى أحدا لابن أن أباها كان باع هذه الدار من هذا الرجل

السجين وصربوهم ضربا شديدا وغصبوا مائتهم أعيانا كثيرة بغير حق فلواتهم بحوا هذه الأمور عند القاضي هل يجب التعزير على هذا الموقع فقال نعم يعزركذا في التارخانية ناقلان البينة * رجل خلع امرأته رجل أو ابنته وهي صغيرة وأخرجها وزوجها من رجل قال محمد رحمه الله تعالى أحبس بهذا أبدأ حتى يرد لها أو يموت كذا في الفتاوى الكبرى * رجل سقى ابنا صغيرا خرا يعزركذا في التارخانية * الاستمناء حرام وفيه التعزير ولو ممكن امرأته أو أمته من العيب بذكره فاقول (١) فإنه مكروه ولا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * قال أبو نصر الدبوسي فبني قطع بدعيه أو قتله إن عليه التعزير كذا في الحاوي في الفصل الثالث في الجنائيات * عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر أنه يحسن صحبته يعزركذا في الفتاوى الكبرى

(كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب)

(الباب الأول في بيان السرقة وما تظهر به)

وهي في الشرع أخذ العاقل البالغ نصابا محرزا أو ما قيمته نصابا لمالكه لا شبهة له فيه على وجه الخفية كذا في الاختيار شرح المختار * ثم إن كانت السرقة تهاورا اعتبرت الخفية ابتداء وانتهاء وإن كانت ليلا اعتبرت ابتداء فقط كذا في النهر الفائق * حتى لو نقب البيت على سبيل الخفية والاستتار ليلا ثم أخذ المال على سبيل المغالبية والمكابرة جهارا من المالك بان استيقظ المالك ودخل عليه بالسلاح وقا تل معك ما منع من أخذ المال فإنه يقطع أمالو كابر نهاريان نقب البيت على سبيل الخفية ودخل البيت ثم أخذ المال مكابرة ومغالبية لا يقطع كذا في محيط السرخسي * أقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة بوزن سبعة جياذ كذا في العتائية * فإذا سرق تبرأ وزنه عشرة دراهم أو متاعا قيمته عشرة دراهم غير مضروبة فإنه لا يقطع فيه على الصحيح ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا ولو سرق دينار قيمته أقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق * ولو سرق عشرة مغشوشة والغشوة غالبية لا يقطع في ظاهر الرواية هو الأصح كذا في العتائية * ولو سرق زيوفا أو نهرجة أو ستوفة فلا قطع إلا أن تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصابا من الجياذ كذا في البحر الرائق * وإذا وجب تقويم المسروق عشرة دراهم أي يقوم بأعز النقود ثم بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم أعز النقود حتى لا يجب القطع بالشك كذا في المحيط وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين * ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المقومين كذا في المحيط * وثبت القيمة بقول رجلين عدلين ليس بمعرفة بالقيم كذا في التبيين * وانما يعتبر كمال النصاب في حق السارق ولذلك إذا سرق عشرة دراهم من عشرة أنفس من كل نفس درهم من بيت واحد يقطع

(١) فإنه مكروه لعل المراد كراهة التنزيه فلا ينافي قول المعراج ويجوز أن يستغنى بيزوجته وخدمته اهـ

بالي درهم وأسكر المدعي عليه وكذبه الابن الآخر فأن القاضي يقضى على المدعي بنصف الثمن لمدعي البيع وصحت الدار للمدعي عليه ولا خيار للمدعي عليه في رد الدار وإن لم يسلم له إلا نصف الدار وليس هذا كالأشترى دارا فاستحق نصفها فإن اشترى بحيلان هذا البيع انما يشترى في نصف الدار بجمود المدعي عليه ولا يجوزده كالقاضي يقضى له بكل الدار * رجل اشترى شيئا فاستحق من يده ويرجع المشتري على البائع لثمن ثم وصل المبيع إلى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بتسليمه إلى البائع * ولو اشترى شيئا قد قرأ أنه

فما تباع عليه ويرجع على البائع بالثمن ثم وصل إليه بوجه من الوجوه فانه يوم يبيعه اي البائع * ورجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من آخر واستحق من يد الثاني فان المشتري الاول لا يرجع على البائع بالثمن قبل أن يرجع عليه المشتري الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يرجع قال ألا ترى أن المشتري الثاني لو كان أبرأ الاول عن الثمن كان للاول أن يرجع على بائعه اذا استحق على المشتري الثاني * ولو وجد العبد حراً رجع كل واحد

(١٩٢)

على بائعه بالثمن قبل أن يرجع عليه الا آخر

(فصل في مسائل الغرور)

الغرور يرجع باحداً من امرين اما بعقد المعاوضة أو قبض يكون للدافع كالوديعة والاجارة اذا هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم جاء رجل واستحق الوديعة أو المستأجر وضمن المودع والمستأجر فان المودع والمستأجر يرجع على الدافع بما ضمن * وكذا كل من كان في معناه في الاعارة والهبة لا يرجع على الدافع بما ضمن لان قبض المستعير كان لنفسه * رجل اشترى داراً وقبضها ونفى فيها ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ويسلم البناء الى البائع ويرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبنياً يوم تسليم البناء الى البائع فان كان المشتري يبنى بالحصص والآخر والساج والذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم يسلم الى البائع فان كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها زماناً حتى خلق البناء وتغير وانهم لم يبعه ثم استحققت الدار لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع الا بقيمة يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري أنفق في

كذا في المحيط * ويشترط أن يكون الحرز واحداً فلو سرق نصاباً من منزلين مختلفين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة أنفس في دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهماً قطع بخلاف ما اذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كذا في البحر الرائق * ولا بد أن يخرج مرة واحدة فلو أخرج بعضه ثم دخل وأخرج باقية لا يقطع كذا في النهر الفائق * ولا بد أن يخرج ظاهراً حتى لو ابتلع ديناراً في الحرز وأخرج لا يقطع ولا ينتظر ان يتغوطه بل يضمن مثله كذا في البحر الرائق في السرقة * يقطع الردء والمباشر في ظاهراً الرواية كذا في الظهيرية * ولو كانوا جماعة والسارق بعضهم قطعوا ان أصاب كلامهم نصاب وهذا استحسان سواء خرجوا معه من الحرز أو بعده في فوره أو خرج هو به درهم في ذورهم ولو كان فيهم صغير أو مجنون أو معتوه أو ذورهم محرم من المسروق منهم لم يقطع أحد كذا في النهر الفائق * ولو سرق رجل من رجل عشرة دراهم ثم مات المسروق منه فورثة عشرة نفر كان لهم ان يقطعوا السارق في سرقة فان غاب بعضهم لم يقطع السارق حتى يحضر واجيعاً ولو وكل رجلاً بطلب كل حق له فأخذ سارقاً قد أقر بسرقة عشرة دراهم من موكله ان يطالب بما أقر به من المال ولا أقطعه ولو حضر الموكل بعد القضاء للوكيل عليه بالعشرة لم أقطعه كذا في محيط السرخسي * العبد والحر سواء في القطع كذا في الهداية * السرقة انما تظهر بأحد الامرين اما بالبينة أو بالاقرار فان كان ظهورها بالاقرار فالقاضي يسأله عن ماهية السرقة فان بين ذلك والقاضي يسأله عن المسروق فان المسروق اذا لم يكن مالا لا يجب القطع بسرقة فان بين جنس المال يسأله عن مقدار المال وهذا اذا كان المسروق غائباً عن مجلس القضاء فان كان حاضراً في مجلس القضاء ويدعيه المسروق منه فافر السارق فالقاضي لا يحتاج الى السؤال عن المسروق وعن مقداره ولكن ينظر الى المسروق فان أمكن ايجاب القطع بسرقة أو جبهه مالا فلا * ثم يسأله كيف سرق ثم يسأله عن المكان ولا يسأله عن الوقت وان احتمل تقادم العهد ثم يسأله عن المسروق منه فاذا بين ذلك الآن يقضي القاضي عليه بالقطع ويكتفي بالاقرار مرة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ويستحب للامام أن يلحق حتى لا يقر بالسرقة كذا في الظهيرية * وينبغي أن يلحق المقر الرجوع احتيالا لا لدرءه واذا رجع عن الاقرار صرح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار شرح المختار * ولو أقر فقال سرقت من هذا مائة درهم ثم قال وهمت انما سرقت من الآخر لا يقطع لواحد منهما ويرد المال الى الاول ويضمن مثله للثاني كذا في محيط السرخسي * ولو أقر بسرقة ثم رجع ثم أقر ببعض المال فلا يقطع كذا في الغبائية * في القدوري اذا أقر بسرقة فقال سرقت هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال لا أعرف صاحبها لم يقطع كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجلان أقر بسرقة مائة درهم ثم قال أحدهما هو مالي لا يقطع واحد منهما ويستوى ان قال أحدهما هذه المقالة قبل القضاء بالقطع أو بعد القضاء قبل الاستيفاء نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا لان الاستيفاء في باب الحدود شبه بالقضاء * ولو أقر أحدهما فقال

سرق

البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الحص والآخر والساج ثم استحققت الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق

لا يوجد الا بعشرين ألفاً وأكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم ولا ينظر الى ما كان أنفق فيه * وان استحققت الدار بعد البناء والبائع غائب والمستحق أخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد غرني وهو غائب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤمر بهدم الدار الى المستحق فان حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما

يرتجع عليه اذا كان البناء قائما فيسلم المشتري البناء الى البائع فيهدم البائع ويأخذ النقص وأما اذا هدمه فلا شيء له على البائع وان حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري أن يأخذ الباقي بقيمة ما بقي من البناء قائما ويسلمه اليه فيهدم البائع ما بقي ويكون النقص له وان شاء المشتري نقض كله ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى في طاهر الرواية * وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو (١٩٣) قول الحسن أن القاضي يبعث من يقوم

البناء ثم يقول للمشتري انقضه واحفظ النقص فاذا نظرت بالبائع فسلم النقص اليه ويقضى لك عليه بقيمة البناء * وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن المشتري اذا نقض عليه البناء فسلم النقص الى البائع فانه يرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبنيا وان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع الا بالثمن الاول وهذا أقرب الى النظر * رجل اشترى دارا ثم باعها من آخر فبني المشتري الثاني فيها بناء ثم استحققت الدار دون البناء فان المقضى عليه وهو المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة البناء والبائع الثاني يرجع بالثمن على بائعه ولا يرجع بقيمة البناء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحققت الجارية فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعلى هذا الخلاف اذا اشترى عبدا وباعه من آخر فتداولته الايدي ثم وجد المشتري الآخر به عيبا قديما كالا صبيح الزائدة وقد تعيب العبد عنده بعيب حادث كان له أن يرجع على بائعه بنقصان

سرق أنا وفلان من فلان هذا الثوب الذي في أيديهم اذا كرم محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الاصل وجعلها على وجهين * اما أن صدقه الآخر وفي هذا الوجه يقطعان بالاجماع * أو أن كذبه الآخر فهو على وجهين الاول أن يقول لم أسرق أنا والثوب ثوبنا وفي هذا الوجه لا قطع على واحد منهما بالاجماع * واما أن يقول لم أسرق ولا أعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلفوا قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يقطع المقر والمنكر لا يقطع اجماعا كذا في المحيط * ولو صدقه فلان ثم رجع سقط بالاتفاق القطع عن المقر هكذا في العتابية * ولو قال أحدهما سرقنا هذا الثوب من فلان فقال الآخر كذبت لم نسرقه ولكنه لفلان قطع المقر ولم يقطع المنكر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ادعى رجل على رجل سرقة فانكر يستخلف فان أبي أن يخلف لم يقطع ويضمن المال ولو أقر بذلك اقرارا ثم رجع عن اقراره وانكر لم يقطع ويضمن المال كذا في السراج الوهاج * ولو أقر بالسرقه فقال الآخر بل سرقتها أنا دونه يقطع من صدقه المسروق منه فان صدق الاول ثم الثاني فلا قطع ولا ضمان لان تصديق الثاني هذا تكذيب لذلك كذا في العتابية * فان قال المسروق منه بعدما صدق الاول لم يسرقها الاول وسرقها الثاني لا يقطع واحدهما ولا يقضى بالمال على الاول ويقضى به على الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو صدق الاول ثم أقر الثاني فصدقه ضمن الثاني ولو أقر بالسرقه فادعى المالك العصب وعلى العكس فلا قطع وضمن كذا في العتابية * ولو قال لا وسكت ثم قال بل غصبته معنى لا يقضى بالمال واذا أقر أنه سرق مع هذا الصبي أو مع الآخر لا يقطع كذا في محيط السرخسي * ولو أقر أربعة بسرقة فرجع اثنان فلا قطع وكذا لو أقر اثنان فرجع أحدهما كذا في العتابية * من أقر أنه سرق هذا الثوب من فلان فافر المسروق منه بنصف ذلك الثوب للسارق فقال نصف الثوب لك وأسكر السارق ذلك لم يقطع كذا في المحيط * واذا قال السارق سرقته من فلان وأودعته الى هذا الذي في يده أو وهبته منه أو غصب مني وكذبه ذو اليد قطع ولم يصدق عليه كذا في العتابية * ولو أقر أنه سرق هو وفلان من فلان ألف درهم قطع المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الآخر وهو قواهما ولا ينتظر حضور شريكه كذا في الظهيرية * في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال سرق تسعة دراهم لا بل عشرة لا قطع عليه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط في المنفرقات * المنتقى رجل قال سرق من مال فلان مائة درهم لابل العشرة الدنانير يقطع في العشرة الدنانير ويضمن مائة درهم بريده اذا ادعى المقر له المالكين فهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال سرق مائة لابل مائتين قطع ولا يضمن بريده اذا ادعى المقر له المائتين كذا في محيط السرخسي * ولو قال سرق مائتين بل مائة لم يقطع ويضمن المائتين لانه أقر بسرقة مائتين ورجع عنها فوجب الضمان ولم يجب اقطع ولم يصح الاقرار بالمائة اذا كان لا يدعيها المسروق منه ولو أنه صدقه في الرجوع الى المائة لا ضمان كذا في فتح القدير * اذا قال سرق من هذا عشرة دراهم لابل سرق من هذا عشرة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أضمنه للاول عشرة وأقطع له الثاني وقال أبو يوسف

العيب وليس للبائع الثاني أن يرجع على البائع الاول بالنقصان

(٢٥ - (الفتاوى) - ثاني)

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل اشترى دارا فبني فيها بناء وغاب ثم ان ابا بائع باعها من رجل آخر ونقض المشتري الثاني بناء الاول وبني فيها بناء آخر ثم جاء المشتري الاول واستحقها وان كان المشتري الثاني في فيها باعها لانت نفسه من المشتري الثاني يضمن للمشتري الاول ضمان ما انتقص من بناء الدار ديرة نقصه عنه ويضمن النقص للمشتري الاول ان كان قائما وان كان المشتري الثاني

استهلك ذلك النقض يضمن له قيمة النقض أيضا ويدفع المشتري الثاني البناء الذي أحدثه وليس الأول أن يضمنه من ذلك لأن البناء الحادث ملك الثاني وإن كان الثاني بئى البناء الحادث بنقض الأول فإن المشتري الثاني يضمن الأول ما قلنا وللأول أن يملك البناء الثاني وليس الثاني أن يرفعه لأن البناء الثاني إذا كان بنقض الأول كان ملكا للمشتري الأول فإن كان المشتري الثاني زاد في ذلك أعطاه المشتري الأول قيمة الزيادة ولا يعطيه أجزا العمل لأن العمل لا يتقوم إلا (١٩٤) بعقد ولم يوجد العقد أما الزيادة عين مال متقوم * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى

إذا اشترى دارا فبنى فيها بناء ثم استحق الدار فنقض المشتري البناء كان للمشتري أن يرجع على بائعه بالنقصان يقوم الدار مبنيا وعير مبنى ويرجع بالنقصان * وكذلك الأرض إذا غرسها المشتري ثم استحق فقلع المشتري الشجر كان له أن يرجع على بائعه بالنقصان * رجل اشترى أرضا فغرس فيها شجرا فنبت الشجر ثم استحق الأرض يقال للمشتري اقلع الشجر فإن كان قلعه يضر بالأرض يقال للمستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا ويكون الشجر لك وإن شئت نخذه حتى يقلع الشجر ويضمن لك نقصان أرضك فإن أمره بقلع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فإن المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الأرض وإن اختار المستحق أن يدفع إلى المشتري قيمة الشجر مقلوعا وملك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فإنه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الأرض لأنه لما اختار دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو الذي غرس الشجر وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله

رحمه الله تعالى لا يقطع حتى يقرر الثاني مرة أخرى ثم يرجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * في المنتقى لو قال سرق من هذا عشرة دراهم لأبل سرقتهما من هذا قال أضمنه لكل واحد منهما عشرة ولا يقطع كذا في الظهيرية * ولو قال سرق هذا الثوب منه وهو يساوي مائة ثم قال لا ولكن سرق هذا الآخر لم يقطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأول ولا يقطع في الثاني كذا في محيط السرخسي * لا يصح إقرار الصبي والصبيبة بالسرقة فإن احتلم أو أحبل أو كانت امرأة فحبلت أو حاضت ثم أقرت صح الإقرار كذا في المحيط * إذا أقر بالسرقة طائعا ثم قال المتاع متاعى أو قال استودعته أو قال أخذته رهنا بدى لي عليه درى عنه القطع كولو ثبتت السرقة عليه بالبينة وإذا قضى القاضى على السارق بالقطع بينة أو بإقرار ثم قال المسروق منه هذا متاعه لم يسرق منى إنما كنت استودعته أو قال شهد شهودى بزور أو أقر هو بالبطل أو ما أشبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط * إذا أقر بالسرقة مكرها فإقراره باطل ومن المتأخرين من أفتى بصحته كذا في الظهيرية * المدعى عليه بالسرقة إذا أنكر السرقة حتى عن الفقهاء أبي بكر الراعى أن الإمام يعمل فيه با كبر رأيه فإن كان أكبر رأيه أنه سارق وإن المال عنده عذبه ويجوز له ذلك وعامة المشايخ رحمه الله تعالى على أن للإمام أن يعزره كإلزامه الإمام بمشى مع السارق كذا في الذخيرة * ادعى على آخر سرقة كان على المدعى البينة وعلى المدعى عليه اليمين والضرب بخلاف الشرع ولا يفتى به لأن فتوى المفتى يجب أن تطابق الشرع * ادعى على آخر سرقة فقدمه إلى السلطان وطلب من السلطان أن يصربه حتى يقرر بالسرقة فضرب مرة أو مرتين ثم أعيد إلى السجن من غير أن يعذب بنفاف المحبوس فصعد خوفا من التعذيب فسقط فمات وقد لحقه من هذا الحبس عرامة والسرقة ظهرت على يد غيره كان لورثته أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أبيهم وبالغرامة التي أدى إلى السلطان لأن الكل حصل بتسبيبه وهو متعدي في هذا التسبب كذا في الفتاوى الكبرى * إذا أقر بالسرقة ثم هرب لا يتبع وإن كان في فوره بخلاف ما إذا شهد عليه الشهود بالسرقة ثم هرب فإنه يتبع في فوره ولا يقطع كذا في المحيط * إذا قال الرجل أنا سارق هذا الثوب فنون القاف ونصب الباء لا يقطع ولو قال أنا سارق هذا الثوب بالإضافة يقطع كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى عبد رجل في يديه عشرة دراهم أقر أنه سرقها من هذا الرجل فإن كان العبد ماذونا له في التجارة أو مكاتبا وأقر بسرقة مستهلكة أو بسرقة قائمة يصح إقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد المسروق على المسروق منه إن كان المسروق قائما وإن كان العبد محجورا عليه فإن أقر بسرقة مستهلكة صح إقراره في حق القطع وإن أقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فإن صدقه المولى يقطع ويرد المال على المسروق منه وإن كذبه المولى في المال وقال المال مالى فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح في حق القطع والمال بيعا فيقطع العبد ويرد المال على المسروق منه هكذا في الذخيرة * وإذا كان ظهور السرقة بالشهادة فإنه يشترط شهادة رجلين

الله تعالى * وقال الحسن رحمه الله تعالى القاضى يبعث أمينا ليقوم النابت في الأرض ثم يقول القاضى عدلين للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى إن ظفرت بالبائع فسلمه اليه وتأخذه بقيمة نابتة وإن لم تستحق الأرض حتى أثمر الشجر وبلغ الثمر أولم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الأرض ومطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فإن كان بائع الأرض حاضرا كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر نابتا في الأرض ويسلم الشجر قائما إلى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الثمر ويجوز للمشتري أن يقطع الثمر ببلغ

الشجر أول مبلغ ويخبر البائع على قلع الشجر وان كان المشتري يزرع في الأرض خنطة أو شيئا من أصناف الرياحين والحبوب والبقول ثم استحققت الأرض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع غائبا ولا يرجع على بائعه بشئ وان كان الزرع أضرب الأرض فلم يستحق أن يضمه نقصان الأرض ثم لا يرجع المشتري على بائعه الا بالثمن وان كان المشتري قد كرى في الأرض نهرا أو حفر ساقية أو قنطرة على النهر قنطرة ثم استحققت الأرض فان المشتري يرجع (١٩٥) على البائع بالثمن وبقيمة ما أحدث

في الأرض من بناء القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مسنقة جعلها من التراب وان جعل المسنقة من آجر أو لبن أو قصب أو شئ له قيمة فانه يرجع على بائعه بقيمة ذلك وهو قائم في الأرض ثم يؤمر البائع بقطع ذلك * رجل ورث جارية من أبيه واستولدها ثم جاء مستحق واستحقها كان الولد حرا بالقيمة ثم يرجع المستولد بثمن الجارية وبقيمة الولد على من باع من مورثه ويحلف الوارث بائع المورث في ضمان الغرور ولو وجدها عيبا كان له أن يردها على بائع المورث والموصى له بالجارية اذا استولد الجارية ثم استحققت فانه لا يرجع على بائع الموصى الا بالثمن ولا بقيمة الولد لا يردها عيبا وجديها * رجل اشترى دارا فجاء رجل واستحق العرصة وفيها بناء فقال المشتري للبائع اشترى بمنعك العرصة ثم بنيت البناء ولي حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرور وقال البائع لا بل بعثك العرصة والبناء جميعا فليس لك أن ترجع على بقيمة البناء كان القول فيه قول البائع لانه منكر حق الرجوع * ولو اشترط البائع في البيع ضمان ما أحدثه المشتري فسد البيع لان المشتري اذا حفر فيها بئرا وما يشبه ذلك لا يكون له

عدلين ولا يكتفى بشهادة النساء بانفرادهن لافي حق القطع ولا في حق المال وأما شهادة النساء الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع واذا شهد رجلان عدلان بذلك فالقاضي يقبل الشهادة على المال والقطع جميعا ويسأل الشاهد عن ماهية السرقة ثم يسألهم عن المسروق عن جنسه وعن مقداره اذا لم يكن حاضرا في المجلس فاما اذا كان حاضرا في المجلس فلا يسألهم عن المسروق جنسا وقدره ولكن ينظر الى السرقة على نحو ما قلنا في فصل الاقرار ثم يسألهما كيف سرق ويسألهما عن المكان والوقت والمسروق منه أيضا فاذا بينا جلة ذلك وعرف القاضي الشهود بالعدالة قضى عليه بالقطع وان لم يعرف الشهود بالعدالة فانه لا يقضى بالقطع ما لم يتعرف عن حال الشهود بالسؤال من المزكى ويحبس السارق الى أن تظهر عدالة الشهود فان عدلت الشهود بعد ما حبس المشهود عليه ان كان المسروق منه حاضرا يقضى القاضي بالقطع وان كان غائبا لا يقضى بالقطع فان كان حاضرا يقضى عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يذكر بمحدر حجه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا يجب أن يكون لابي حنيفة وجه الله تعالى فيه قولان على قوله الاول لا يستوفى القطع وعلى قوله الآخر يستوفى ومنهم من قال غيبة المسروق منه تمنع الاستيفاء على قوله الاول والاخر جميعا واذا شهد شاهدان على سرقة ثم غابا بعد ما طهرت عدالتهما أو ما قبل القضاء أو بعدالة ضا قبل الامضاء ففي الوجهين جميعا القاضي لا يقضى ولا يمضي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاول وفي قوله الآخر يقضى ويمضي وأما اذا فسقا أو عييا أو ارتدا أو ذهب عقولهما فان كان ذلك قبل القضاء منع القضاء وان حدثت هذه العوارض بعد القضاء قبل الامضاء فانه منع القضاء واذا شهد شاهدان على رجلين أنهما سرقا من فلان وبنينا السرقة وأحد الشهود عليهما ما غائب لم يوجد ولم يقدر عليه فعلى قول أبي حنيفة وجه الله تعالى الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقطع الحاضر وان جاء الغائب فقدمه رب المال الى القاضي فالقاضي يأمره بأعادة البيعة هكذا في المحيط * ولو أمر الامام بقطع سارق فعفا المسروق منه كان عموه باطلا كذا في الابيضاح * واذا شهد كافران على كافر ومسلم بسرقة لا يقطع الكافر ولا يقطع المسلم واذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقرعة واختلف في لو نها فقال أحدهما بيضاء وقال الآخر سوداء قبلت الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما قال الكرخي هذا الاختلاف في لونين يشابهان كالحرة والصفرة وأما ما لا يشابهان كالسواد والبيضا فلا تقبل الشهادة اجماعا والصحيح أن الكل على الخلاف ولو شهد أحدهما أنه سرق ثورا وشهد الآخر أنه سرق بقرعة لا تقبل الشهادة اجماعا ولو شهدا أنه سرق ثوبا وقال أحدهما انه هروى وقال الآخر انه مروى ذكر في نسخ أبي سليمان أنه على الخلاف وذكر في نسخ أبي حفص أنه لا تقبل الشهادة اجماعا واذا قل الشهود عليه بأسرقة هذا متاعى كنت استودعته فجعدني أو اشتريته منه أو قرلي به اذا درى الخدعته في جميع

أن يرجع بذلك على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالبالة والزرع والعرض وذا شرط عليه ضمان ما أحدثه مطلقا فسد البيع وان قيد الضمان فمال أناسا من ما أحدثه المشتري من بناء أو غرس أو زرع أو نحو ذلك جزو ويكون صامنا * رجل استولد جارية كانت له ثم استحققت فقال المستولد اشترىنيها من فلان بكذا وصدقه فلان وكذبه المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعى عليه بحرية الولد بحكم الغرور وهو منكر فيكون القول قوله ولو أنكر البائع ذلك وصدقه المستحق كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع أحدهما على البائع

بشيء * رجل اشترى بارية وتقبضها وهبها من رجل ثم اشترىها من الموهوب له فولدت له ولدا ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد لانه مغرور * رجل اشترى دارا وبقي فيها ثم استحق رجل نصفها ورد المشتري ما بقي على البائع كان له أن يرجع على البائع بالثمن ونصف قيمة البناء لانه مغرور وفي النصف ولو استحق منها نصف بعينه فان كان البناء في النصف المستحق خاصة رجع المشتري بقيمة (١٩٦) البناء وان كان في النصف الذي لم يستحق كان له أن يرد الباقي ولا يرجع بشيء

من قيمة البناء * رجل اشترى بارية فادعها آخر فاشترىها منه أيضا ثم استحق الامة وقد ولدت للمشتري ولدا قال محمد رحمه الله تعالى رجع المشتري بالثمنين على البائعين فان كانت ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على أحدهما * رجل اشترى بارية من صبي غير مأذون أو من عبد محجور واستولدها ثم جاء رجل واستحقها كان الولد نابت النصب من المشتري ويكون رقيقا ولا يكون هذا ولد المغرور والله أعلم

(باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل)

في الباب فصول خمسة * الاول في الدار والثاني في الحمام والخانوت والثالث في الكرم والتخل والرابع في الارض والخامس في المنقول (أما الاول) رجل اشترى دارا يدخل فيه الطريق من غير ذكر فان لم يكن للدار طريق فاشترىها على طن أن لها طريقا قد ذكرنا قبل هذا في باب العيوب وان باع دارا وقال بحقوقها ومسايقها أو قال بكل قليل وكثيره داخل فيها أو خارج عنها كان له الطريق وكذا لو أقر الانسان بدار أو صالح على دار أو أوصى بدار ولم يذكر الطريق ولم يذكر بحقوقها ومسايقها لا يدخل فيه الطريق

ذلك كذا في المحيط * واذا شهد اثنان أنه سرق هذا المال هذا الرجل وشهد آخر أن سرق هذا هذا الآخر والمسروق منه يدعى السرقة على الاول فانه لا يقطع الاول كذا في محيط السرخسي * واذا شهد الشهود على عبد مأذون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يحد فان كان مولاه حاضر اقطع عندهم جميعا وهل يضمن ان كان استهلاكمها لا يضمن وان كانت قائمة ودها على المسروق منه وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن السرقة وان كان الشهود شهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضرا أو غائبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار المأذون بسرقة عشرة دراهم فالقاضي يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو شهدوا على عبد محجور عليه بسرقة عشرة أو أكثر فان كان غائبا فالقاضي لا يقضى عليه بشيء لا بالقطع ولا بالمال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد المحجور بالسرقة فالقاضي لا يقبل هذه البينة أصلا سواء كان المولى حاضرا أو غائبا حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيعه لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات * الاصل اذا دخل دار رجل وأخذ المتاع وأخرج منه أنه أن يقتله وفي نوادر ابن سماعة قال محمد رحمه الله تعالى الاصل اذا كان ينقب البيت فرآه صاحب البيت صاحبه فان ذهب والا فلا قتله وقال محمد رحمه الله تعالى في نوادر ابن رستم اذا رآه ينقب بيته فقتله بغير دية وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسعه قتله ولا يغرمدية * ذكر في المجرد وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دخل دار رجل فعلم به صاحب الدار وعلم أنه لا يقدر أن يأخذه بيده له قتله سواء دخل عليه مكابرة أو غير مكابرة وهو يريد أن يسرق ماله فقتله فلا قود عليه ولا دية كذا في محيط السرخسي * في فتاوى أهل سمرقند سارق حفر جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى علم صاحب البيت فالتقى عليه حجرا فقتله فعلى عاقلة الدين وعليه الكفارة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أبي الليث رجل اطلع على حائط رجل وعلى الحائط ملاة فخاف صاحب الحائط أنه ان صاحبه يأخذ الملاة ويذهب هل يحل له ان يرميه قال يسعه ذلك اذا كانت الملاة تساوي عشرة دراهم فصاعدا قال الفقيه أبو الليث أصحابنا لم يهتروا هذا التقدير بل أطلقوا أن له ان يرميه * وفي جنابات الجامع الصغير رجل دخل على رجل ليلا فسرقه ثم أخرج السرقة من الدار فاتبعه الرجل وقتله فلا شيء عليه قالوا أو ادب هذا اذا كان لا يقدر على استرداد السرقة الا بالقتل اذا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمان على الماتل وفي المتن اذا كان مع رجل رقيق فأراد رجل أن يأخذه منه وسعه أن يقاتل بالسيف اذا كان يخاف على نفسه الجوع وكذلك الماء لشربه كذا في المحيط * لص معروف بالسرقة وجد رجل يذهب في حوائجه غير مشغول بالسرقة لا يجوز له ان يقتله ولكنه يأخذه ويأتي به الى الامام حتى يستتبه بالحبس كذا في الظهيرية * السارق اذا صاح به رب المال فهرب لا يحل لصاحب المال ان

يتبعه

ولو اشترى دارا فيها بستان دخل البستان في البيع صغيرا كان البستان أو كبيرا فان كان البستان خارجا

من الدار لا يدخل البستان في البيع وان كان له باب في الدار كذا قال أبو سليمان * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان البستان أسغر من الدار ومغلقها الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان البستان أكبر من الدار أو مثل الدار لا يدخل في بيع الدار والمستله قد مر في باب الميسر في الخمر وبيع والدخول * رجل باع دارا بكل حق هولها وفيها رحي الابل فان الرحي ومناع الرحي الا أنه تكون البائع وا

تكون للمشتري لأن الزاد متاع الرأب من حقوق الدار * ولو باع ضيعة بكل حق هو لها وقيها ربحي - فإن الربحي تكون للمشتري لأن ذلك يعد من توابع الضيعة * رجل له دار فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بما رافقها ثم أراد البائع أن يرفع باب الدار الأعظم وأبى المشتري لم يكن للبائع أن يرفع لأنه باع بعض البيوت بما رافقها وباب الدار الأعظم من مرافق البيوت وكذا لو باع بعض البيوت بما رافقها وحقوقها * ولو باع بيتا بعينه من منزل بحقوقه وحدوده فأراد المشتري أن يدخل (١٩٧) المنزل وصاحب المنزل يمنعه عن الدخول

ويأمره بفتح الباب إلى السكة فإن كان البائع بين البيت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وإن لم يبين له طريقا معلوما اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له أن يمنعه عن الدخول وليس له أن يمنعه عن المرور في السكة وقال بعضهم ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وهو الصحيح لأن عند ذكر الحقوق والمرافق يدخل الباب الأعظم فيما إذا باع بعض البيوت فهنا يدخل الطريق في المنزل * رجل له دار كان لها في القديم طريق فسد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بحقوقها كان للمشتري الطريق الشا دون الأول لأنه ذكر الحقوق في البيع فيدخل فيه ما كان له طريق وقت البيع * رجل باع دارا أحد حدودها سور الجاهلية يقال له سور المدينة ولا يدري أنه كان ملكا في الأصل أو لم يكن والسور في وسط المدينة ودخلها وخارجها دور كثيرة فذكر في البيع ثلاثة حدود على الوجه الصحيح وذكر الحد الرابع دور الجيران التي وراء السور وقبض الثمن وسلم الدار إلى المشتري فباع البائع وادعى ورثته فساد البيع بحكم ادخال السور في البيع فادعى المشتري أن السور له وعند الناس هو

يتبعه ويضربه إلا إذا ذهب بماله فيئند يحل له أن يتبعه ويضربه بالسلاح حتى يلقي ماله كذا في المحيط * يستحب للمدعي أن يدعي بلفظ الاخذ دون السرقة وكذا يستحب للشهود أن يشهدوا بلفظ الاخذ دون السرقة أو يقولوا هذا المال للطالب درأ الحمد * ادعى أنه سرق منه كذا فقال (١) كرفته أم ضمن المال ولا يقطع ولو أقرب بعد ذلك بالسرقة أيضا كذا في السراجية * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فمن ادعى على آخر سرقة وأنكر المدعي عليه يستخلف وإن نكل يقضى عليه بالمال دون القطع كذا في الظهيرية * وكذا لو رجع عن الاقرار وكذا في الشهادة بعد حين لا يقطع وضمن كذا في العتائية * شهدا فقطع ثم قال بل آخر لا يقطع وضمنا للدية للأول ولو شهدا آخران على رجوعهما لا تقبل شهادتهما ويقطع * شهدا على اقراره وهو ساكت أو منكر لا يقطع * شهدا أربعة فراجع اثنان وشهدا على آخر لا يقطعان ويقضى بالمال على الأول كذا في التارخانية

(الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الأول في القطع) لا قطع فيما يوجد نافعاً مباحاً في دار الإسلام كالخشب والحشيش والقصب والسمك والزنج والغرّة والنورة ويدخل في السمك (٢) المالح والطري كذا في الهداية * وهكذا في الكافي والاختيار * ويقطع بالساج والقنا والابنوس والصندل وبالفصوص والخضر والياقوت والزبرجد كذا في الكافي * ويقطع في الجواهر كلها كذا في الغبائية * فاما الذهب والفضة واللؤلؤ والغير وزج فقد روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهو المختلط بالجحر والتراب لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وإن جعل من الخشب الذي لا قطع فيه باباً أو كرسيّاً أو سريراً يجب القطع بسرقة وفي الحشيش والقصب والبوري كالموجب القطع قبل العمل لم يوجب بعد العمل حتى لو اتخذ منها حصير وسرق لا يقطع كذا في المحيط * وإذا غابت الصنعة على الأصل في الحصر كما في الحصر البغدادية والجرجانية قالوا يقطع أيضاً كذا في الكافي * وانما يقطع في الابواب إذا كانت في الحرز وكانت خفيفة لا ينقل حملها على الواحد لأنه لا يرغب في سرقة الثقيل من الابواب وإن كانت مركبة على الباب لا يقطع فيها كذا في التبيين * ولا يقطع فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن واللحم والغوا كه الرطبة كذا في الهداية * أما الفا كهة اليابسة التي تبقى في أيدي الناس كالجوز واللوز فإنه يقطع فيها إذا كانت مجرزة ولا قطع في الفا كهة على الشجر والزروع الذي لم يحصد وإذا قطعت الفا كهة بعد استحكامها وحصدت الحنطة وجعلت في حظيرة وعليها باب مغلق قطع فيها كذا في السراج الوهاج * ولا فرق في عدم القطع باللعن بين كونه مملوكاً قديماً أو غيره كذا في فتح القدير * إذا سرق من آخر طعاماً والنسنة سنة فمعت لا يجب القطع بسرقة سواء كان طعاماً يتسارع اليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان محرراً أو لم يكن وإن كانت

(١) أخذت (٢) قوله المالح الأصح المملوح اهـ مصححه

مشهور بسور المدينة * قالوا ههنا فتوى وحكم في الحكم لا يجوز هذا البيع لأن مثل هذا الحائط لا يكون من حيطان الدار وأدخله في البيع يكون مفسد للبيع وإن كان مثل هذا الحائط قد يكون من حيطان الدور والقصور كان ذلك للمشتري لأنه في يده وأما في الفتوى أن أضاف البيع إلى هذه الدار مشاهدة أو أشار إلى الدار وهما قد عرفاها جميعاً جاز البيع فيما بينهما وبين الله تعالى * رجل باع داراً ليس فيها بناء وفيها مخرج وبئر مطوي بالآجر وغيره كلها متصلة بالبئر دخل اليكل في البيع لأنها داخله في الحدود فكانت داخله في البيع

وان باع دارا فيها بئر وعليها بكرة وجعل ودلو فان باع الدار بمرافقها يدخل الدلو والجبل لانهم باعوا المرافق وان لم يخل بمرافقها لا يدخل الدلو والجبل وتدخل البكرة في البيع على كل حال لانهم اركبوا بالبئر * اشترى دارا واختلفا في باب الدار فقال البائع هول وقال المشتري لابل هول ان كان الباب مركبا متصلا بالبناء كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع أو في يد المشتري لان ما كان مركبا يكون من جملة الدار وان لم يكن الباب مركبا وكان (١٩٨) مقولوا فان كانت الدار في يد البائع كان القول قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري لان الباب اذا

لم يكن مركبا يكون بمنزلة المتاع الموضوع في الدار ولا يكون من جملة الدار فيكون القول فيه قول صاحب اليد * وجل اشترى دارا فوجد في جدرانها دارا لهم ان قال البائع هول كانت له و بردها المشتري عليه لانها وصلت الى المشتري من يد البائع وان قال البائع ليست لي كانت بمنزلة اللقطة * رجل له علو وسفل فقال لرجل يفت من ذلك علو هذا السفل بكذا حاز البيع ويكون سطح السفر لصاحب السفل والمشتري حق القرار عليه وكذا لو اتهم هذا العلو كان للمشتري ان يبنى عليه علوا آخر مثل الاول لان السفل اسم لمبنى مسقف فكان سطح السفل سقفا للسفل * ويدخل في بيع الدار استرة التي تكون على السطح كانت من آجر وخشب لانها مركبة في الدار فتدخل في بيع الدار ويختل السليم في بيع البيت والدار ان كانت مركبة لانها من جملة الدار فان لم تكن مركبة اختلفوا فيه والصحيح انها لا تدخل ومفتاح البيت والدار يدخل في البيع استخفا وانما قياس أن لا يدخل * والعلق يدخل قياسا واستحسانا لانه مركب وان كان باب البيت والدار مقللا لا يدخل

السنة سنة خصب ان كان طعاما يتسارع اليه الفساد فذلك الجواب وان كان طعاما لا يتسارع اليه الفساد وهو محرز قطع قال مشايخنا رحمه الله تعالى والجواب في الثمار على هذا التفصيل أيضا اذا كانت السنة سنة قطع لا يجب القطع في سرقة الثمار سواء كان ثمرها يتسارع اليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان الثمر على رأس الشجر أو كان محرزاً وان كانت السنة سنة خصب ان كان ثمرها يتسارع اليه الفساد لا يجب القطع سواء كان محرزاً أو لم يكن وان كان ثمرها لا يتسارع اليه الفساد وهو محرز ففيه القطع كذا في الذخيرة * ويقطع في الحبوب كلها والادهان والطيب والعود والمسك وكذا اذا سرق قطناً أو كتاناً أو صوفاً قطع وكذا اذا سرق حنطة أو شعيراً أو دقيقاً أو سويقاً أو سمناً أو تمرأ أو زبيباً أو زيتاً فإنه يقطع وكذا يقطع في الامتعة الملبوسة والمقر وشة وجميع الاواني من الحديد والصفرو والرصاص والخشب والادم والقراطيس والسكاكين والمقاريض والماززين والارسان ولا قطع في الحجارة كذا في السراج الوهاج * ولا يقطع في الرخام ولا في القدور من الحجارة والملح كذا في التبيين * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قطع في القرون معمولة كانت أو غير معمولة ولو سرق نخلة بأصلها أو شجرة بأصلها من البستان وهي تساوي عشرة لا قطع فيها كذا في السراج الوهاج * وفي الخل والعسل يقطع اتفاقاً كذا في شرح مجمع البحرين * سرق باغ من تاجر أهل امدن بينهم لا يقطع كذا في التتارخانية * ويقطع في السكر اجماعاً كذا في الهداية * روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يقطع في العاج مالم يعمل منه شيء وقال أصحابنا رحمه الله تعالى يجب أن لا يقطع في معمول العاج وغير معموله لانه مختلف في كونه مالا وقالوا يجب أن يكون هذا الجواب في العاج الذي هو من عظام الجمل ولا يقطع في غير معموله لانه يوجد مباحا ويقطع في معموله لان الصنعة تغلب عليه فصار كالخشب اذا عمل كذا في الايضاح * وظاهر الرواية في الزحاح أنه لا يقطع كذا في فتح القدير * ولا قطع في سرقة الصيد وحشياً كان أو غير وحشياً سواء كان صيد البر أو صيد البحر كذا في التتارخانية في فصل شرائط القطع * ولا قطع في الخنزير ولا في البقر ولا في الرطب ولا قطع في التين والماء والنوى ولا في جلود السباع المذبوحة الا ان يجعل بساطاً أو مصلى ولا في الالبسة وقدر فيه طعام كذا في العتائبة * ولا قطع في سرقة الخمر والخنزير من الذبي ولا قطع في البازي والصقور وسائر الطيور ولا في الوحوش ولا في الكلاب والفهد ولا في الدجاج والبط والحمام كذا في التتارخانية * والاشربة على ثلاث مراتب * حلال كالفقاع ونحوه ففيه القطع * وشراب بقيق التمر والزبيب والصحيح أن فيه القطع * والخمر لا يجب فيها القطع ويقطع في الدبس ولا قطع في الطنبور والدف والمزمار وكل شيء لا ملاحى كذا في السراج الوهاج * لا قطع في الطبل وان يربط هذا اذا كان طبل لهو وأما اذا كان طبل الغزاة فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في وجوب القطع بسرقة اذا كان يساوي عشرة واختارنا صلوات الله عليه ورحمته أنه لا يجب القطع كذا في المحيط * وهو الاصح وفي الولوالجية وهو مختار كذا في النهر الفائق * ولا يقطع في الربد والخبز كذا في السراج الوهاج * في نوادر

القبول في البيع والتناول في بيع الدار ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة لا تدخل * والاجر أي السطح يدخل في بيع الدار سواء كان من قصب أو من لبن لانه مركب ولا يدخل في بيع البيت كذا لا يدخل فيه العلو * بيت له علو وسفل فقال رجل اشترى من ذلك هذا البيت ولم يزد عليه لا يدخل فيه العلو وكذا لو قال بكل حق هو له الا أن يقول اشترى من ذلك هذا البيت مع البيت الذي له علو * واشترى دار يدخل فيها عودا وسفلة وان لم يخل بحقوقها ومراقفها * وان اشترى ميراثا ان قال

اشترى منك هذا المنزل لا يدخل فيه عاؤه ولو قال اشترى منك هذا المنزل بكل حق هو له يدخل فيه العاؤه وان لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه العاؤه وهذا في عرفهم أما في عرفنا العاؤه يدخل في البيع من غير ذكر الحقوق في المسائل الثلاث لأن في عرفنا كل مسكن يسمى خانه صغيرا أو كبيرا * ولو اشترى دار الهاطلة يعني ساباطا أحدهما عليه على الدار والاخر على اسطوانات في السكة أو على دار الجار الذي يقابله ان اشترى الدار بكل حق هو له تدخل الظلة في البيع وان لم يقل بكل حق هو لها (١٩٩) لا تدخل الظلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه تدخل الظلة

في البيع ان كان مفتوحا في الدار وان لم يكن مفتوحا في الدار لا تدخل الظلة في بيع الدار في قولهم الا بذكر الظلة والكتيف الشارع في الدار يدخل في بيع الدار وان لم يذكر الحقوق والمراق * دار لها طريقان أحدهما إلى الشارع والاخر خاص في دار رجس آخر فباع الدار ان لم يقل بكل حق هو لها لا يدخل فيه الطريق الخاص وان قال بكل حق هو لها يدخل فيه الطريقان الطريق الظاهر الكوي إلى الشارع والاخر بذكر الحقوق * ولو اشترى دارا فيها مطبخ ومخرج ومربط وبئر ماء ولم يذكر الحقوق والمراق دخل الكل في البيع وان اشترى منزلا لا يدخل فيه المربط والمخرج وبئر الماء وان قال بكل حق هو له ما لم يذكر هذه الاشياء وذكر المراق في هذه المسائل كذا ذكر الحقوق والقرية مثل الدار فان كان في القرية أو في الدار باب موضوع أو خشب أولي أو حص لا يدخل شيء من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق والمراق لان هذه الاشياء لا تعد من الحقوق والمراق فلا تدخل في البيع كذا لا يدخل فيه المتاع الموضوع وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل أو كثير هو

أبي يوسف رحمه الله تعالى لا قطع في الرب والجلاب كذا في العيني شرح الكنز * ولو سرق ذبي من ذبي خرا لم يقطع كذا في الايضاح * ولا في سرقة الشطر نج وان كان من ذهب والنرد كذلك كذا في المحيط * ولا قطع في سرقة المصحف وان كان عليه حلية تساوي ألف درهم وكذا لا قطع في كتب الفقه والنحو واللغة والشعر كذا في السراج الوهاج * ولو سرق الجلد والاوراق قبل الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسي * ويقطع في سرقة دفاتر الحساب كذا في المحيط * المراد بذلك دفاتر قسود مضي حسابها أو ما إذا لم يضي لم يقطع أما دفاتر التجار ففيها القطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج * ولا قطع في نصب الشباب ولو اتخذها شابا ثم سرقة قطع كذا في المنخيرة * لا قطع في صليب الذهب والفضة وكذا الصنم من الذهب والفضة وأما الدراهم التي عليها التماثيل فانه يقطع فيها لانها ليست معدة للعبادة كذا في الجوهرة النيرة * ويقطع في الزعفران والورس والعنبر والوصمة والسكر كذا في العنابية * ولا يقطع بعبد كبير أي يميز بعبد عن نفسه ولو ناعما أو مجنونا أو أعمى لانه ليس سرقة بل امانصب أو خداع كذا في النهر الفائق * ويقطع في سرقة العبد الصغير الذي ليس بميز ولا معبر عن نفسه بالاجماع كذا في فتح القدير * في المنتقى اذا سرق عبدا صغيرا قيمته خمسة دراهم وفي آذنه لؤلؤة تساوي خمسة دراهم قطعه كذا في المحيط * من كان له على غيره عشرة دراهم فسرق من بيته مثلها ان كان دينه حالما يقطع وان كان مؤجلا فالقياس ان يقطع وفي الاستحسان لا يقطع ولا فرق بين أن يكون الذي أخذه بقدر ماله أو أكثر أو أقل وان سرق منه عروضا تساوي عشرة قطع وأما اذا قال أخذه رهنا بحق أو قضاء بحق وصرح بذلك درى عنه الحد بالاجماع وان أخذ صنما من الدراهم أجود من حقه أو أردا لم يقطع كذا في السراج الوهاج * وان سرق من خلاف جنس حقه نقدا لا يقطع في الصحيح هكذا في التبيين * وان سرق حليما من فضة وعليه دراهم أو حليما من ذهب وعليه دنانير فانه يقطع وان كان المتاع أو الحلي قد استهلكه السارق فوجب عليه قيمته وهو مثل الذي عليه من الدين فانه يقطع أيضا كذا في السراج الوهاج * ولو سرق المكاتب أو العبد من غريم المولى قطع الا أن يكون المولى وكلهما بالقبض فينتد لا يجب القطع ولو سرق من غريم أبيه أو غريم ولده الكبير أو غريم مكاتبه قطع ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع كذا في غاية البيان * لو سرق من غريم عبده المأذون الذي عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين فالملك فيه له فلا يقطع فيه اذا كان من جنس حقه كذا في الايضاح * اذا وقعت السرقة على شيئين أحدهما ما يجب القطع فيه والاخر ما لا يجب فيه الاصل أن ما هو المقصود بالسرقة اذا كان مما يجب فيه القطع ويبلغ نصابا يقطع بالاجماع وان كان ما هو المقصود بالسرقة مما لا قطع فيه لا يقطع وان كان معه غيره مما يقطع فيه ويبلغ نصابا وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط * ولو سرق اناة فضة قيمته ثمانية نبيذ أو طعام لا يبقى أولي لا يقطع وانما ينظر إلى ما في الاناء ولا قطع على سارق الصبي الحروان كان عليه حلية وهذا قولهما رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقطع اذا كان عليه حلية وهو نصاب والخلاف في الصبي الذي لا يمتنى

فيها أو سنها لا يدخل شيء مما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله هو فيها أو منها ما كان متصلا بها وهذه الاشياء غير متصلة بالدار * ولو اشترى بيت الرحي بكل حق هو له أو بكل قليل أو كثير هو فيه ذكر محمد رحمه الله تعالى في الشروط أن له الحجر الاعلى والاسفل وكذا لو كان فيه قدر نحاس موصول بالارض وقيل الحجر الاعلى لا يدخل في البيع * در بين خمسة نقر باع أحدهم نصيبه من الطريق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لأصحاب السكة أن يبيعوها فان اجتمعوا على بيع هذه السكة وقسمتها بينهم من ذلك لان الناس حقا في هذه

السكة فان التزيق الاعظم اذا كثرت فيها الزحام كان الناس ان يدعوا هذه السكة التي هي غير نافذة حتى يقبل الزحام ومن الغلابة من قال اذا باع واحد من اصحاب السكة نصيبه من الطريق الذي هو غير نافذ يجوز البيع وليس للمشتري ان يعرف هذا الطريق الا ان يشتري دارا كانت البائع في هذه السكة * رجل اشترى دارا بابها في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة والمشتري في هذه السكة دار اخرى ليس للمشتري ان يجعل الدار المشتراة طريقا (٢٠٠) في هذه السكة فان رضى بذلك جميع اهل السكة الا واحدا كان لهذا الواحد

ان يمنعه عن ذلك وان رضى الكل كان ذلك اعارة ويكون لهم ان يرجعوا وكذا لو رجع واحد كان لهذا الواحد ان يمنعه عن ذلك * رقيقة فيها داران لرجلين لكل واحد منهما دار أراد أحدهما ان يخلق بابا على رأس السكة كان لا آخر ان يمنعه ولو رفع أحدهما الباب القديم ثم وضعه ليس للآخر ان يمنعه * رجل باع دارا بجميع حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار في القديم كان في سكة غير نافذة الا ان صاحب الدار قد سد بابها القديم فادام المشتري ان يفتح بابها القديم ومنعه جيران السكة عن ذلك ذكر محمد رحمه الله تعالى في النور فقال ان قراهل تلك السكة ببابها القديم كان له ان يفتح باب في هذه السكة وان شاء يفتح بابا او اكثر وان حدد اصحاب السكة كان القول قول اصحاب السكة مع ثمانهم اذ لم يكن له بد على ذلك وان سكر اصدروا مقربين فثبت له الضرر وان حلف واحد من أهل تلك السكة بيسر له ان يفتح بابا في اسكة وسقط اليمين عن الباقيين وان سكر احد كان له ان يحلف لشئ من ذلك بشئ كان له ان يحلف لثلاث وهكذا فان نسكن السكة غير واحد منهم ايسر له ان يفتح بابا في هذه السكة وان كانت السكة واسعة وقرو

ولا يتكلم كيلا يكون في يده نفسه اما اذا كان يتكلم ويمشي فلا قطع على سارقه بالاجماع وان كان عليه حلية كثيرة كذا في السراج الوهاج * في المنتقى اذا سرق كلبا في عنقه طوق قيمته مائة درهم لم يقطع وان سرق جارا قيمته تسعة وعليا كاف قيمته درهم قطع وان سرق كوزا فيه عسل قيمة الكوز تسعة دراهم وقيمة العسل درهم قطع وفي الاصل اذا سرق خابية من خمر والظرف يساوي عشرة فلا قطع قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه اذا شرب الخمر في الحرز ثم اخرج الظرف والظرف مما يقطع في سرقته قطع كذا في الذخيرة * سرق قمعة وفيها ماء يساوي عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الاناء في الدار ثم اخرج جرة فارغا قطع كذا في الغيائية * قال القدوري اذا سرق منديلا فيه صرة دراهم فعليه القطع يريد به المنديل الذي يشد فيه الدراهم عادة كذا في المحيط * ولو سرق ثوبا يساوي عشرة دراهم ووجد في جيبه عشرة دراهم مضروبة ولم يعلم بهاله فقطعه وان كان به لم يقطع عليه القطع ولو سرق جرابا فيه مال او جوا القافيه مال او كيسا فيه مال قطع كذا في المبسوط * ولو سرق فسطاطا ان كان منصوبا لا يقطع وان كان ملفوفا يقطع كذا في السراج الوهاج * لا قطع على خائن ولا حثنة ولا منتهب ولا مختلس ولا قطع على النباش هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الهداية * ولو سرق من القبر دراهم او دنانير او شيئا غير الكفن لم يقطع بالاجماع كذا في السراج الوهاج * اختاف مشايخنا رحمهم الله تعالى فيما اذا كان القبر في بيت مقفل والاصح انه لا يقض سوا عيش الكفن او سرق مالا آخر من ذلك البيت وكذا اذا سرق الكفن من تابوت في القفلة لا يقطع في الاصح كذا في الكافي * ولو سرق ما اشتراه من يد البائع في مدة الخيار فلا قطع عليه ولو اوصى له بشئ فسرقة قبل موت الموصي قطع وان سرقه بعد موت الموصي وقبل القبول لم يقطع كذا في السراج الوهاج * ولا قطع على من سرق من الغنائم ولا على من سرق من بيت مال المسلمين حرا كان او عبدا كذا في النهاية * ولا يقطع في مال للسارق فيه شركة كذا في التبيين * واذا قطع يد السارق ورد المتاع على صاحبه ثم سرقه مرة اخرى لم يقطع عندنا استحسانا كذا في المبسوط * وكذا لو سرقه منه سارق آخر لم يكن له ولا لب المالك ان يقطع السارق الثاني كذا في محيط السرخسي * الاصل انه اذا لم يتبدل العين وكان بحاله لا يقض ثابته عندنا وان تبدلت عينه قطع كذا في قطنافصار غزلا او كان غزلا فصار ثوبا فانه يقطع بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * ولو سرق مائة فقطعت يده فيها وردت الى مالكها ثم سرق مائة لم يقطع وان سرقها مع مائة اخرى تقطع رجله سوا كذا في خلاصتين او متميزتين كذا في الغيائية * اذا سرق ذهب او فضة فقطع فيها ورد العين على صاحبها فجعل المسروق منه آنية او كات آنية فضر بها دراهم ثم عاد فسرقها لا يقض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقطع كذا في شرح الطحاوي * في كساية البيهقي سرق ثوبا فغاطه ثم رده فنقض فسرق المنقوض لا يقطع كذا في نهرا فائق * ولو سرق بقرة فقطع فيها ردها على المالك فولدت في يد المالك ولد اثم سرق اثمه فنقض ولو قطع في عين وردا عين على المالك وباعه المالك من انسان ثم اشتراه فعاد

السارق

بعضهم بحق المدي وجب اصحابه يجعل اصحابهم في ناحية ويجعل لهذا السارق صريفا في ذلك الجانب

دار لرجلين فيها ثياب فباع بعض الثياب عرفها ثم اراد ان يمنع المشتري عن الدخول من باب الدار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الصلي رحمه الله تعالى في السراج الوهاج ان يبيع الثياب من البيت عرفها بواب الدار من مرافقها وكذا لو قال براقها من حقوقها لان

منزل محدود وحقوقه ومأخذه عن الدخول وبأمره يفتح الباب إلى السكة قال الشيخ الإمام هذا ان بين صاحب المنزل وطريقه ما لم يكن له أن يمنع عن الدخول وان لم يمنع كان له أن يمنع ويفتح المشتري لبيته الذي اشتراه بابا إلى السكة وليس له أن يمنع البيع وقوله بحقوقه ينصرف إلى حقوق هذا البيت في السكة * رجل وضع رأس خشبة على حائط جاره أو حفز مرءيا تحت دار جاره ثم ان جاره باع تلك الدار وطلب المشتري رفع الخشب والسرداب قال بعض (٢٠١) العلماء للمشتري أن يفعل ما كان لبايعه أن يفعل الآن بشرط في البيع تركه

فليس للمشتري أن يغير شيئا من ذلك * رجل باع دارا ولا آخر فيها مسيل ماء فرضى صاحب المسيل ببيع الدار قالوا ان كان له رقبعة المسيل كان لصاحب المسيل حصته من الثمن وان كان له حق جرى الماء فقط فلا قسط لصاحب المسيل من الثمن وبطل حقه اذا رضى بالبيع كمن أوصى بسكنى داره لرجل فبيعت الدار ورضى الموصى له بالبيع بطلت وصيته ولولم يبيع الدار ولكن قال صاحب المسيل أبطلت حق في المسيل بطل حقه ان كان له حق جرى الماء فقط وان كان له الرقبعة لا يبطل حقه لان قوله أبطلت حق لا يزيل ملكه * حائط مشترك بين رجلين ولا حدهما في بيته ثلاث طاقات من اللبن ورأس الطاقات على هذا الحائط المشترك فباع صاحب الطاقات داره من رجل ثم أراد المشتري أن يرفع الطاقات ويضع مكانها سطعا من الخشب قال أبو القاسم ان كان ثقل الثاني مثل الاول أو أقل ضرره كذلك ايسر الجار أن يمنع وان كان ثقل الثاني أكثر من الاول كان له أن يمنع الآن يضع الجار على الحائط مثل ما وضع هو فيستويان في الحل * زقيقة غير نافذة لا قوام ففزع حائلهم بابا

السارق ومرفقه فانما لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها فالعراقيون من مشايخنا يقولون لا يقطع ومشايخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الظهيرية * وكذا اذا باعه من السارق ثم اشتراه منه هكذا في النهر الفائق * أقرز زكاة ماله ليؤدي إلى الفقراء فسرقتها غنى أو فقير قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا في الغياثية * ولا يقطع السارق من مال الحربى المستامن عندنا استخسانا * رجل من أهل العدل أغار في عسكر أهل البنى ليلا فسرق من رجل منهم مالا فجاء به إلى الامام العدل قال لا نقطعه لان لأهل العدل أن يأخذوا مال أهل البنى على أى وجه يقدر ون على ذلك وبعسكوه إلى أن يتوبوا أو يموتوا فبرء على ورتهم فتمكنت الشبهة في أخذهم بهذا الطريق وكذلك لو أغار رجل من أهل البنى في عسكر أهل العدل لم يقطع أيضا لان أهل البنى يستحلون أموال أهل العدل وتأويلهم وان كان فاسدا فاذا انضم إليه المنفعة كان بمنزلة تأويل صحيح ولو أن رجلا من أهل دار العدل سرق مالا من آخر وهو ممن يشهد عليه بالكفر ويستحل ماله ودمه قطعت لان التأويل ههنا تجرد عن المنفعة ولا معتبر بالتأويل بدون المنفعة ولهذا لا يسقط الضمان به فكذلك القطع وهذا لانه تحت حكم أهل العدل فيمكن امام أهل العدل من استيفاء القطع عنه بخلاف الذى هو في عسكر أهل البنى فان يد الامام العدل لا تصل اليه كذا في المبسوط

(الفصل الثانى فى الحرز والاخذ منه) الحرز على ضربين (حرز ليعنى فيه) كالبيوت والدور ويسمى هذا حرزا بالمكان وكذلك الفساطيط والحوانيت والخيم كل هذه الاشياء تكون حرزا وان لم يكن فيها حافظ سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب له لان البناء يقصده الاحراز لانه لا يجب القطع الا بالخراج بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الاخذ (وحرز بالحفاظ) كمن جلس في الطريق أو في الصحراء أو في المسجد وعنده متاعه فهو محرز به هذا اذا كان الحافظ قريبا منه وأما اذا بعد ليس بحافظ وحد القرب أن يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظا أو نائما والمتاع تحته أو عنده هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * لو جمع متاعه في صحراء ولم ينم على متاعه وانما نام عنده فسرق منه يقطع اذا نام حيث يراه ويحفظه كذا في محيط السرخسى * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى كل شئ معتبر بحرزمه كما اذا سرق الدابة من الاصطبل أو الشاة من الحظيرة فانه يقطع واذا سرق الدراهم أو الخلى من هذه المواضع لا يقطع في الكرخى ما كان حرزا النوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريحة البنتال وقوا عر التمر حرزا للدراهم والدنانير واللؤلؤ قال وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * قال شمس الاثمة هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية * وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الاحراز بالحفاظ هو الصحيح كذا في الهداية * اذا سرق من الحمام ليلا قطع وبالنهار لا وأما اعتاده الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالنهار كذا في الاختيار شرح المختار * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع لو سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده وعندهم لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه

(٢٦ - (الفتاوى) - ثانى) من داره في سكة أخرى في هذه السكة باذن أهلها ورضاهم ثم اشترى رجل آخر دارا في تلك الزقيقة وأراد أن يمنع الجار الذى أحدث بابا في هذه الزقيقة عن فتح ذلك الباب قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى للمشتري أن يمنع الجار عن المرور في هذه الزقيقة وائس له أن يأمره برفع الباب * دار بين رجلين باع أحدهما نصفها ثانيا من بيت معين من هذه الدار لرجل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع لأن شريكه يتضرر بذلك عند التسمية وكذا لو

ياخذ الجار بتفريغ البئير من الماء اختياراً لأن المشتري يشوم مقام البائع فيما كان البائع وكان البائع ذلك ثابتاً للمشتري وكذا لو مات صاحب الضيعة كان كوارثه أن يأخذ الجار بأزالة الضرر وتفريغ الضيعة عن الأغصان * وجعل استاذن جوار له في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سرداب تحت داره فاذن له بذلك ففعل ثم إن الجار باع داره وطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب كان له ذلك إذا شرط في البيع ترك ذلك فينتدلا يكون للمشتري أن يطلب ذلك (٢٠٣) * وجعل له داران في سكة غير نافذة أسكن كل واحدة

وحملها ثم خرج من المنزل وذهب الى منزله فخرج الحمار بعد ذلك وجاء الى منزله لم يقطع وكذا لو علق
 على طائر شيئا وترك في المنزل فطار الى منزله بعد ذلك فاخذ منه كذا في القناري السراجية * ولو سرق
 مالا من حوزة فخر آخر الحوزة وحمل السارق والمسال معه قطع المحمول خاصة ولو أخرج نصابا من
 حوزة فخر فصاعدا ان تخطل بينهما المالك فأصلح النقب أو أغلق الباب فلا يخرج الثاني
 سرقة أخرى ولا يجب القطع اذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وان لم يخطل ذلك قطع كذا
 في السراج الوهاج * ولو سرق من السطح ما يساوي نصابا يقطع * ورجل نقيب حائطاً بغير إذن المالك
 ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئا لمختاراً به لا يضمن النقيب ما سرقه السارق كذا في الخلاصة
 ولو سرق ثوباً بسيطاً في السكة لا يقطع وكذا لو سرق ثوباً بسيطاً على خص الى السكة وان بسيطاً على
 الحائط الى الدار أو على النقص الى السطح قطع كذا في الظهيرية * وان نقيب البيت وأدخل يده
 فيه فأخذ شيئاً لم يقطع وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومن أجهلنا من قال في هذه
 المسألة هذا المحمول على البيت الكبير الذي يمكن الدخول فيه من النقب أما اذا كان صغيراً لا يمكن
 دخوله من النقب ودخل يده فيه وأخذ المال قطع اجماعاً وان أدخل يده في صندوق الصير في أوفى كم
 غيره فأخذ المال قطع كذا في السراج الوهاج * جماعة تزولوا حائلاً أو بيتاً سرق بعضهم من بعض متاعاً
 وصاحب المتاع يحفظه أو هو تحت رأسه لم يقطع كذا في السراجية * واذا طر صرقة خارجة من الكم
 وأخذ الدراهم لم يقطع وان أدخل يده في الكم فطرها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول
 وفي الوجه الثاني لا يقطع كذا في الحكافي * في المستقي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في
 الفشاش وهو الذي يمسح لعاق البيت ما يدنجه به اذا فاش نهاراً وليس في البيت ولا في الدار أحد
 وأخذ المتاع لا يقطع وان كان فيها أحد من أهله فأخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك اذا فاش باباً
 في السوق لم يقطع والقفاف لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر اليها يأخذ منها وصاحبه لا يعلم
 * في الحاي اذا كان باب الدار مردوداً غير معلق فدخلها السارق خفية وأخذ المتاع خفية قطع
 ولو كان باب الدار مفتوحاً فدخل نهاراً وسرق لا يقطع ولو دخل ليلاً من باب الدار وكان الباب
 مفتوحاً مردوداً بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفية أو بكسرة ومعه سلاح أو لا وصاحب الدار يعلم
 به أو لا قطع ولو دخل اللص داراً ان ما بين العشاء والعتمة والناس يذهبون ويحيون فهو بمنزلة
 النهار اذا كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص واللص لا يعلم أن فيها صاحب الدار أو يعلم به اللص
 وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم قطع ولو كان انس فالبس حتى سرق متاعه تصع
 ولو كان نهاراً فدخل بيته سراوات متاعه مغالبه لا يقطع والقياس أن لا يقطع في المصلين سكناً
 استخساً في فصل الاول وتنبأ بوجوب القطع كذا في المحيط * ولو أخرج شاة من الحرر فتبناها
 أخرى ولم تكن الاولى نصاباً لا قطع عليه كذا في السراج الوهاج * واذا سرق شاة أو بقرة أو فرسا
 من ائري لا يقطع هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل قال شيخ الاسلام الآن يكون عليها راع
 يحفظها وفي البقال أنه لا قطع في الواشي في المرعى وان كان معها الراعي لان الراعي ينصب لاجل

هذا فزاد مقدار سرب هذه الارض فلا يجوز * اذا طلب المشتري من البائع أن يكتب له صكاً للشراء وأبى البائع ذلك لم يجب برعاية لانه
بس عليه أن يكتب مال نفسه وكاوان كتب لمشتري به مال نفسه صكاً وطلب من البائع أن يخرج إلى الشهود وليشهدهم لا يجوز البائع على
أن يخرج وان جاء المشتري بشهود إلى البائع فطلب منه أن يشهدهم فامتنع البائع عن ذلك دون المشتري رفع الأمر إلى القاضي فان قرر
لبائع عند القاضي بالبيع كتب القاضي له سجلاً ويشهد الشهود على ذلك وان طلب المشتري من البائع الصك القديم ولم يعطه لا يجبر

المسألة في البيع ولا يدخل الكراي الذي في ملكه غير نافذة * وقال الحسن بن محبوب رحمه الله تعالى إذا باع كل قليل أو كثير حوله فيها ولم يدخل منها يدخل في البيع العبيد والجوارى وما كان فيها من الحيوانات ولا يدخل الأحرار وقال زرارة رحمه الله تعالى يدخل فيه الأحرار أيضا وفسد البيع ولو قال منها لا يدخل وفي رواية هشام لا يدخل شيء في ذلك * رجل اشترى دارا ولم يقبل بحقوقها وليس لها طريق ذكر الناطق أن له الخيار أن شاء أخذ وان شاء ترك وقد مررت المسئلة قبل هذا (٢٠٥) (فصل فيما يدخل في بيع الحمام والخانوت) *

رجل باع خانوتا وذكرا لحقوق والمرافق أو لم يذكر يدخل فيه ألواح الخانوت وإن لم يذكر * ولو باع الخانوت بمرفقه والخانوت طلة كما تكون للصواني في الأسواق يدخل فيه الطلة وإن لم يذكر المرافق لا تدخل ولا يدخل القفل في بيع الخانوت والدور والبيوت وإن كان الباب مقفلا ذكر الحقوق والمرافق أو لم يذكر ويدخل فيه مفتاح الغلق استحضانا * ولو باع الحداد خانوته يدخل كور الحداد في البيع وإن لم يذكر المرافق وكور الصانع لا يدخل وإن ذكر المرافق لأن كور الحداد مركب متصل وكور الصانع لا يكون مركبا ولا متصلا بالمبيع وزق الحداد الذي يتفخ فيه لا يدخل وكذلك قدر القصار الذي يطبخ فيه الثوب لا يدخل في البيع لأنه ليس بمركب متصل ولأن الحقوق أيضا لأن حق الشيء ما يكون متصلا به ومقالة السواقين التي يقلى فيها السويق من الحديد أو من النحاس لا تدخل في البيع لأنها ليست من جملة المبيع * وقصاع الحمام لا تدخل في البيع وإن ذكر المرافق لأنها منفصلة عن الحمام

(فصل فيما يدخل في بيع الكرم والأراضي وما لا يدخل)

رجل باع أرضا لم يذكر الحقوق والمرافق لا يدخل الزرع في البيع من غير ذكر قال شيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا صار الزرع متقوما فإن لم يكن متقوما يدخل الزرع من غير ذكر قال وأما يعرف قيمته أن تقوم الأرض بمبذورة وغير مبذورة فإن كانت قيمتها مبذورة أكثر من قيمتها غير مبذورة علم أنه صار متقوما وإن كانت قيمتها مبذورة مثل قيمتها غير مبذورة علم أنه لم يصير متقوما فيدخل في البيع من غير ذكر كيدخل أوراق الشجر والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية وذكر محمد رحمه الله تعالى

* ولا قطع على الضيف إذا سرق ممن أضافه كذا في الهداية * ولا قطع على خادم القوم إذا سرق متاعهم ولا على أجنبي سرق من موضع اذن له في دخوله وإذا آجر داره من رجل فسرق المؤجر من المستأجر أو المستأجر من المؤجر وكل واحد منهما ما في منزله على حدة قطع السارق منه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما إذا سرق المؤجر من المستأجر فلا قطع وإن سرق المستأجر من المؤجر قطع بالاجماع إذا كان في بيت مفرد كذا في السراج الوهاج

(الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته) قطع عمن السارق من الرند وتحسم وعن الزيت وكلفة الجسم على السارق عندنا كذا في البحر الرائق * فإن سرق ثانيا قطع عن رجله اليسرى وإن سرق ثالثا يقطع ويخلف في السجن حتى يتوب هذا استحسن ويعزر أيضا ذكره المشايخ وجههم الله تعالى كذا في الهداية * وللإمام أن يقتله سياسة لسعيه في الأرض بالفساد كذا في السراجية * وإن كان السارق أشل اليد اليسرى أو أقطع أو مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع وكذا إذا كان رجله اليمنى شلاء وكذلك إن كانت إبهامه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو الأصبعان منها سوى الإبهام وإن كانت أصبع واحدة سوى الإبهام مقطوعة أو شلاء قطع كذا في الهداية * ولو كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الأصابع يقطع في ظاهر الرواية كذا في التبيين * وإذا كان للسارق كفان في معصم واحد قال بعضهم تقطعان جميعا وقال بعضهم إن غيرت الأصلية وأمكن الاقتصار على قطعها لم تقطع الزائدة وإن لم يمكن قطعها جميعا وهذا هو المختار فإن كان يبطش باحدهما قطعت الباطشة كذا في الجوهرة النيرة * وإن كان شرجه اليمنى مقطوعة الأصابع فإن كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده وإن كان لا يستطيع أن يمشي عليها لم تقطع كذا في المبسوط * ومن وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه فإن كان قبل الخصومة فعلى قاطعه القصاص في العمد والأرض في الخطأ وتقطع رجله اليسرى في السرقة وإن كان بعد الخصومة قبل القضاء فكذا الجواب لأنه لا تقطع رجله اليسرى وإن كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وناب قطعه عن السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة كذا في شرح الطحاوي * وإن لم تقطع يده اليمنى ولكن قطعت يده اليسرى لا تقطع يده اليمنى بسبب السرقة كيلا يؤدي إلى تفويت جنس منفعة البطش ولو لم تقطع يده اليسرى ولكن قطعت رجله اليمنى سقط عنه القطع بسبب السرقة فإن لم تقطع رجله اليمنى ولكن قطعت رجله اليسرى قطعت يده اليمنى كذا في المحيط * إذا قال الحائك للجلاد اقطع عيني هذا السارق في سرقة سرقها فقطع يساره عمدا فلا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يؤدب كذا في فتح القدير * والخلاف فيما إذا قطع يساره عمدا ولو قطع خطأ لا يضمن إجماعا سواء أخطأ في الاجتهاد أو باليد المطلق في النص فقطع اليسرى أو في معرفة اليمنى واليسار هو الصحيح كذا في المصنف * ولو قال له اقطع يده هذا فقطع اليسار لا يضمن بالاتفاق ولو أن السارق أخرج يساره وقال هذه يميني فقطعها لا يضمن وإن كان عالمًا بأنها يساره بالاتفاق كذا في فتح القدير * ولو قطع غير الجلاد يساره يضمن أيضا هو الصحيح هكذا في الهداية

في النواذر اذا باع ارضا مبدوءة بكل حق هو لا يدخل الزرع في البيع وذكر الفقهاء ان الله تعالى انزل في النواذر
قصة لا يدخل في البيع المطلق كما قال بحمد وجه الله تعالى في النواذر وكذا قال لو باع الارض بعد القاء البذر قبل النبات لا يدخل الزرع في
البيع ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الارض مطلقا ويدخل في الاحلوة والقسمة والرهن والوقف * رجل اشترى ارضا فيها اشجار
ولم يذكر شيئا تدخل الاسجار المثمرة في البيع (٢٠٦) واختلفوا في غير المثمرة والصحيح انها تدخل * ولو باع ارضا

فيها أشجار وثمار تحول في فصل الربيع وتباع فان كانت تقلم من أصلها تدخل في البيع وتكون للمستري وان كانت تقلم من وجه الأرض لا تدخل في البيع من غير شرط * رجل اشترى أرضا فيها طيبة أرزعه سران أو خلاف يقلم في كل ثلاث سنين أو ياحين أو يقول ولم يدكر في البيع ما فيها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وجاء الله تعالى ما لا منها على وجه الأرض يكون بمنزلة أنه لا يدخل في بيع من غير شرط ومكان مسر أصوالها في الأرض يدخل في البيع لأن أصولها تكون للبناء بمنزلة البناء وكذا إذا كان فيه فصب أو حشيش أو جنب ناستمادسوعلى وجه الأرض لا يدخل في بيع من غير ذكر ومأصولها في الأرض يدخل واحتمل في فوائد الخلاف أن يعيهم تدخل لأهل البحر ومحترقهم، لا تدخل لأنهم يعدلون بغيره * إن كانت الأرض محسوسة قسمت لأرض ويدخل المبيع من أسفل به وشتمت في نفس القاص وبشر الخمر والبيع فيه لا يدخل إلا بعد موت المبيع في الأرض كوث مبيع الأرض مطلقا يمكن على صائر الأرض يدخل والمبيع المعلق واحتالوا فيما بين من مبيع في الأرض

* وان حكم عليه بالقطع فقطع رجل يده اليمنى من غير ادن الاطام فلا شيء عليه اسكن الامام يؤدبه على ذلك كذا في المبسوط * وان قطع الجلاذ رجلاه اليمنى ضمن الجلاذ ديتها وضمن السارق السرقة وان قطع رجلاه اليسرى ضمن الجلاذ ديتها وقطعت من السارق يده اليمنى وان قطع يديه معاصرت اليمنى بالسرقة وضمن الجلاذ للسارق يده اليسرى كذا في المحيط * ولو قطع يديه ورجليه ضمن اليسرى والرجلين ولو كانت عين السارق معدومة قطعته رجلاه اليسرى كذا في العنابية * واذا حكم عليه بالقطع بشهود في السرقة ثم انفلت أو لم يكن حكم عليه حتى انفلت فانه بعد زمان لم يقطع وان اتبعه الشرط فاحذوه من ساعته قطعته يده كذا في المبسوط * ولو سرق من رسلين لم يقع بعيبه أحدهما كذا في العنابية * رجل سرق من جوز حانيات فرفع الى القاضي بلغ وله ان يقطعه فان غلب رجل على جوز حانيات من أهل البغي من غير تقليد من جهة والى خراسان لم يكن لصاحبه بلخ أن يقيم وهو قاطن برمالو سرق في خوارزم فرفع الى قاضي بخارى كذا في المحيط * واذا ثبتت السرقة في البرد الشديد والحر الشديد الذي يخوف عليه الموت ان قطع حبس حتى ينكشف الحر والبرد واذا كان لا يخوف عليه الموت ان قطع لم يؤخر وان حبس الى فتور الحر والبرد فسات في السجن فضمن المسرور دين في تركه كذا في المبسوط * ولا يقطع السارق الا أن يحصر المسرور معه في طالب بالسرقة وقال أبو يوسف وجه الله تعالى أقطعه والصحيح صاهر الرواية كذا في زاد الفقهاء ولا فرق بين الشهادة والاعتراف عندنا وكذا ان غاب عند القطع عندنا كذا في الهداية * وللمستدع والغاصب وصاحب الربا والمستعير والمستأجر والمصارف والمستضع والقاض على سوم الشراء المرفق وكل من له يد حافظة سوى المالك كالأب والوصي أن يقطعوا السرقة منهم ويقطع خصومة المالك في السرقة من هؤلاء الا أن الراهن انما يقطع بخصومته حال قيام الرهن بعد قضاء الدين كذا في الكافي * ان قطع سارق بسرقة فسرق منه لم يكن له ولا لب السرقة أن يتلغ السارق اشياء والاول ولاية الخصومة في الاسترداد في رواية وليس سرق الا قبل أن يقطع الاول أو احد مادون الحد بشبهة يقطع خصومة الاول كذا في الهداية * دقوا درهشام قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل سرق من رجل ألف درهم ثم ان رجلا آخرا على هذا المسرور منه ألف درهم غصب الالف المسرور من السارق قال ادعوا القطع عن ربه الاول كذا في المحيط * من سرق سرقة وردها على المالك قبل الارتجاع الى الحاكم لم يقطع وردها بعد سماع البينة وبقضاء يقص رقبته القضاء يقطع استحسانا ولو رده على ولده أو ذى رحمه ان لم يكن في عيال المسرور منه يقطع وان كان في عياله لا يقطع وكذا لو رده على امرأته أو بهيمة أو جيرة مشاهرة أو مسنة أو دفع الى والده أو حده أو ولده أو وجدته وليسوا في عياله لا يقطع ولو دفع الى عيال هؤلاء يقطع ويؤدى الى مكاتبه لا يقطع لانه عدله ولو سرق من مكاتب ورده الى سيده لا يقطع ولو سرق من لعيال ورد الى من يعولهم لا يقطع كذا في الكافي * اذا قضي على رجل بالقطع في سرقة فوهب له اماله وسأله اليه أو باعها منه لا يقطع كذا في فتح القدر

[illegible]

وان كان فيها زرع وقد حصدت ولم تحرق ولم يدر ما فيه من ثمر مستحق لغيره ولو قال بكل قليل أو كثير هو فيها أو منها لا يدل ذلك في البيع ولو قال بكل قليل أو كثير هو له فيها أو منها أو من حقوقه لا يدل فيه الزرع والتمر ولو اشترى أرضا فيها أشجار وعليها ثمار وقال في البيع بشمارها فكل البائع الثمار سقطت حصة الثمار من الثمن وهل يخير المشتري في أخذ الباقي ذكر في البيوع أنه يخير إن شاء أخذ الباقي بما بقي من الثمن وإن شاء تركه وذكر في بعض الكتب أنه لا يخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما لو اشترى (٢٠٧) شاة بعشرة فولدت الشاة عدة البائع وإذا قيمت

خمسها فكل البائع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الشاة بخمسة دراهم ولا خيار له والصحيح أن في مسئلة الثمار يخير لأنه لما قال بشمارها صار الثمر مبيعاً مقصوداً فإذا أكل البائع تفرقت عليه الصفقة فيخير * ولو كان في الأرض زرع قباع الأرض بدون الزرع والزرع بدون الأرض حاز وكذا لو باع نصف الأرض بدون الزرع وان باع نصف الزرع من أجنبي بدون الأرض لا يجوز وكذا لو باع رب الأرض نصف الزرع من المزارع لا يجوز وان باع المزارع نصيبه من رب الأرض حار * ولو باع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز * رجل أمر غنمه ببيع أرض فيها أشجار وباع لو كمل الأرض بأشجارها فقال الموكل - أمرته ببيع الأشجار قال الشيخ الامم أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القول قول الموكل والمشتري يأخذ الأرض بحصتها من الثمن إن شاء وكذا لو كان مكان الأشجار بناء * رجل اشترى أرضاً بشرها وللمائع في القعدة التي يسقى منها الأرض ماء كثير ذكر في النوادر أنه يقضى للمشتري من الماء بقدر ما يكفي هذه الأرض فيكون ذلك شراء مع الأرض * رجل اشترى أرضاً

* ولو غصبه منه رجل وضمن الغاصب سقط القطع كذا في العتائية * ويعتبر أن تكون قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وكذلك يوم القطع ولو كانت قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وانقص بعد ذلك أن كان نقصان القيمة لنقصان العين يقطع وإن كان نقصان القيمة لنقصان السعر لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط * إذا أقر العبد بسرقة عشرة دراهم أن كان مأذوناً فإنه يصح إقراره وتقطع يده والمال يرد إلى المسرقة منه إن كان قائماً وإن كان هالكا لا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه كذا في السراج الوهاج * وإن كان محجوراً والمال قائم أن صدقه مولاه يقطع ويرد المال إلى المسرقة منه وإن كذبه مولاه فقال الدراهم ماله فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القطع والرد إلى المسرقة منه وإن كان المال هالكا صح إقراره بالحد في قول أصحابنا جميعاً ولا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه وهذا إذا كان العبد كبيراً وقت الإقرار أما إذا كان صغيراً فلا قطع عليه أصلاً لكنه إذا كان مأذوناً يرد المال إلى المسرقة منه إن كان قائماً وإن كان هالكا يضمن وإن كان محجوراً فإن صدقه المولى يرد المال إلى المسرقة منه إن كان قائماً أما إذا كان هالكا فلا ضمان عليه لا في الحال ولا بعد العتق كذا في عاية البيان * ولو أقر العبد بسرقة ما دون عشرة لم يقطع ثم ينظر إن كان مأذوناً صح إقراره ويرد المال إلى المسرقة منه وإن كان هالكا يضمن صغيراً كالأوكبير وإن كان محجوراً أن صدقه مولاه فكذلك وإن كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق إن كان كبيراً وقت الإقرار وإن كان صغيراً لا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج * إذا قطع السارق والعين قائمه في يده ردت على صاحبها بإقامتها على ملكه كذا في الهداية * وإن كانت هالكة لم يضمنها وكذا أيضاً إذا كانت مستهلكة في المشهور ولأنه لا يجمع بين الضمان والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج * وهذا إذا كان بعد القطع وإن كان الهلاك والاستهلاك قبل قطع يده إن قال المالك - أضمنه لا يقطع عندنا وإن قال أنا اختار انقطع يقطع ولا ضمان عندنا كذا في المحيط * ولو قطعت يمين السارق ثم أتهلكه غنمه كان للمسرقة منه إن يضمن المستهلك قيمته ولو ودعه السارق عند غيره فهلك في يده لا يضمن المودع كذا في السراج الوهاج * وإذا مال السارق المسرقة من رجل يبيع أو هبة أو ما أشبه ذلك وكان ذلك قبل القطع أو بعده فتملكه باطل ويرد المسرقة على المسرقة منه ويرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه إليه وإن كان هلك في يد المشتري أو في يد الموهوب فلا ضمان على المشتري ولا على السارق هكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن كان المشتري أو الموهوب له استهلكه فلا مال له بضمه ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط * ولو غصب إنسان من أسواق فهلك في يد الغاصب بعد القطع ولا ضمان للسارق ولا ضمان للمالك أيضاً كذا في الإيضاح * قال محمد رحمه الله تعالى في رجل سرق غير مرة فخذل واحد أو اختلفوا ذلك كله لأن الحدود الخاصة لله تعالى متى اجتمعت تدخلت إذا كان الجنس واحداً لأن المقصود من إقامة الحد الزجر عن مباشرة سببه بخلاف ما لو أقر الحد مرة ثم سرق

إلى جنبها قدف وبيع الاقدف والأرض مسنة عليها الأشجار وجعل حدود الأرض في البيع الاقدف كانت أساة وماء عليها من الأشجار للمشتري * رجل باع أرضاً بشرها ما حاز البيع وإن لم يبين مقدار الثمر لأن الشرب تسع للأرض وإذا كانت الأرض معلومة ففيهاالة البيع لا تمنع الجوار * ولو اشترى نحية طر يقها في الأرض ولم يبين موضع الطريق وابس ثيابا يرقى معروف في ناحية معلومة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن يبيع دريحدته - تصرفا من أي نواح شاء لانه لا يتعاونت - كان متعارفاً لا يبيع * رجل باع كروماً

بجري مائه وبكل حق هوله ويجري مائه في سكة عين افذه بينه وبين جطين وعلى ضفة النهر اشجار فان كانت رقبة المجري ملكا للبائع كانت الامتجار للمشتري لان رقبة المجري دخلت في البيع فتدخل الاشجار تبع الرقبة فان لم تكن رقبة المجري ملكا للبائع بل كان له حق مسيل الماء فان الامتجار تكون للبائع هذا اذا كان الغارس هو البائع أو لم يكن الغارس معلوما فان كان الغارس غير البائع كانت الامتجار للغارس * رجل اشترى كرمافها اشجار الغرصاد (٢٠٨) وشجر الورد وعلى شجر الغرصاد قوت وأوراق وعلى شجر الورد ورد وقال بكل

حق هوله لا يدخل الثوب وأوراق الغرصاد في البيع وكذلك الورد لانه بمنزلة الثمر * رجل اشترى شجرة بشرط أن يقطعها تكلموا في جوارزه والصحيح أنه يجوز للمشتري أن يقطعها من أصلها وان اشترى الشجرة بشرط القطع قال بعضهم ان بين موضع القطع أو كنه موضع القطع معلوما عند الناس جزا البيع والافلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله أن يقطعها من وجه الارض ما عروقها في الارض لا يكون الا بالشرط واد اجز البيع هل يدخل في البيع ما تحتها من الارض ان اشترى بشرط القطع لا تدخل في اشترائها بشرط القطع أو اشترائها مطلقا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تدخل شجرة بعروقها ولا يدخل في البيع ما تحتها من الارض وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل من الارض مقدار ما تستقر عليه لشجرة ولا يدخل مقدار طول العروق وأجمعوا على أن في التسمية والاقرار لشجرة الوصية بشجرة وهبة شجرة يدخل من الارض مقدار ما تستقر عليه الشجرة ولا يدخل ما سدر ما تنهض اية العروق والاقطار وفي الموضع الذي يدخل من الارض ما يدخل مقدار ما تستقر عليه

ثانيا لا تيقنا أن الزجر لم يحصل بالاول وأجمعوا على أنه لو حضر أرباب السرقات وخاصة ما أو اثبتوا عليه السرقات لا يضمن لهم شيئا من السرقات اذا هلكت الاموال في يده أو استهلكها وأما اذا حضر واحد منهم أو اثنان وحاصم والباقيون غيب فقطع القاضي السارق بمخضومة الذي حضر ثم حضر الباقيون فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن لهم شيئا اذا هلكت الاموال عنده أو استهلكها وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن قيمة سرقات العائدين ولا يضمن لمن كان حاضرا وقت الخصومة قيمة سرقاته اجماعا فان كانت السرقات قائمة ردها الامام على أربابها والقطع لا يمنع رد السرقة كذا في المحيط * واذا سرق النصب من واحد مرارا فوصم في بعض النصب فقطع لا يضمن باقي النصب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في غاية البيان * ولو أقر بالسرقة والمسروق منه غائب فاجتهد الخا كم و قطع يده فيها لا يضمن للمسروق منه شيئا وان حضر فصدقه كذا في المبسوط

(الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة)

اذا سرق ثوبا فاشقه في الدار نصفين ثم أخرج به فان كان لا يساوي عشرة دراهم بعلماشقه لم يقطع بالاتفاق بخلاف ما لو شقه بعد الانخراج فانتقصت قيمته من النصاب بذلك واذا شق في الحروثم أخرج به وهو يساوي عشرة فان كان هذا التعيب يمكن نقصا يسيرا فعليه القطع بالاتفاق وأما اذا كان النقص فاحشا فان اختار رب الثوب أخذ الثوب وتضمن النقصان فعليه القطع وان اختار أن يسمه قيمة الثوب ووسله الثوب ولا قطع عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقطع في الوجهين جميعا كذا في المبسوط * واختلفوا في الفرق بين العايش واليسير والصحيح أن العايش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما يفوت به شيء من المنفعة بل تعيب به فقط كذا في البحار الرائق * واذا كان الشق اتلافا فله تضمين جميع القيمة من غير خيار وذلك السارق الثوب ولا يقطع وحده الاتلاف أن يقصأ أكثر من نصف القيمة كذا في التبيين * ان سرق شاة فذبحها ثم أخرج جهالم يقطع ولو سارت نصابا بعد الذبح لكنه يضمن قيمتها للمسروق منه كذا في فتح القدير * وان سرق ذهباً أو فضة يجب فيه القطع فصنعه دراهم أو نير قمح فيه ويرد الدراهم والدنانير الى السروق منه هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لاسيل للمسروق منه عليها كذا في الهداية * وعلى هذا الخلاف اذا اتخذ حلياً أو آية كذا في التبيين * ولو سرق حديداً أو نحاساً أو صفراً أو ما أشبه ذلك فجعله أو اثنى ان كان بعد الصناعة يباع وزناً فعلى الاختلاف وان كان يباع عدداً يكون للسارق بالاجماع ولو سرق ثوباً قطعاً ونهه يكون له بعد القطع ولا ضمان بالاجماع كذا في الغياثية * ولكن لا يحل له ان ينتفع به بوجه ما يضمن فيه يمينه وبين الله تعالى كذا في نثر ناشى * اذا قطعت يد السارق وقطع الثوب تيمناً ولم يخطه يرد على السروق منه كذا في المبسوط * من سرق ثوباً فصنعه أجرة فقطعت يده ميتاً حنسه ثوباً ويضمن قيمة الثوب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى كذا

وقت هذا تمسره حتى ذرته الشجرة عدها كالمسحاة الارض أن يامر به تحت الزيادة * في وان اشترى شجرة لا ترسوا على شجرة ووصى به لستع جازم وشرى باله بعيرة وتر كها ذناب شع حتى كبرت وصارت عظيمة كان يبيعها بامرأة عجب ويكون له في بيعها ثوب من ثوبه بمرادها ما عجب حتى ثوب يتصدق المشتري بالثمر * ولو اشترى شجرة اثمرت ثوباً يبيعها بامرأة عجب ويكون له في بيعها ثوب من ثوبه بمرادها ما عجب حتى ثوب يتصدق المشتري بالثمر * ولو اشترى شجرة اثمرت ثوباً يبيعها بامرأة عجب ويكون له في بيعها ثوب من ثوبه بمرادها ما عجب حتى ثوب يتصدق المشتري بالثمر * ولو اشترى شجرة اثمرت ثوباً يبيعها بامرأة عجب ويكون له في بيعها ثوب من ثوبه بمرادها ما عجب حتى ثوب يتصدق المشتري بالثمر

وقد ثبت من عروقها أشجار أن كانت الأشجار بحيث لو قطعت الشجرة التي بيعت تبيس بقطع الشجرة كان الكل للمشتري لأنها إذا كانت تبيس بقطع تلك الشجرة تكون ثابتة من عروقها والأفلا * رجل اشترى شجرة لم يقطعها فتأخر قطعها حتى جاء الصيف واشتد الحر أن كان قطعها لا يضر بالأرض ولا باصل الشجرة كان له أن يقطعها وإن كان القطع يضر بالأرض أو باصل الشجرة اختلفوا في ذلك قال بعضهم له أن يقطعها وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى بخير المشتري (٢٠٩) إن شاء تركها إلى وقت القطع وإن شاء لم

يترك ولن لم يترك يخير البائع ان شاء رضى بالقطع وان شاء يدفع اليه قيمتها فائمة والمشايع أخذوا بقوله وقال بعضهم الصحيح أنه يحبر ان شاء رضى بالقطع وان شاء يفسخ البيع لانه يحجز عن تسليم المبيع من غير ضرر فكان له أن يفسخ البيع كافي نظايرها قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب على التمهيل ان كان ذلك قبل القبض كان له أن يفسخ البيع لان الحادث قبل القبض بمسرة المقارن للعقد وان كان بعدا قبض ايسر له أن يفسخ كما قال بعض المشايخ * مشجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بعير اذ الشريك بدون أرضها قالوا ان كانت الاشجار بلغت أو ان القطع جزا البيع وان لم تبلغ أو ان قطعها لم يحجز كما لو باع نصيبه من الزرع المشتري قبل الحصاد * رجل له مشجرة جعل على بعض شجارها علامة فباع المشجرة الا الاشجار التي عليه العلامة فقطع المشتري الاشجار ودعى البائع على المشتري انه قطع بعض الاشجار التي لم تدخل في البيع وأفسد أغصان بعضها وأنكر المشتري ذلك وقال لم أقطع شيئا من شجارك ولم أكن متعمدا في افساد الأغصان قال الفقيه

في الكافي * ولو صبغ بعد القطع برده كذا في البحر الرائق * وهكذا في الاختيار شرح المختار * وان صبغه السروق أسود ثم قطع أو قطع ثم صبغه أسود يؤخذ منه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا هو الأول سواء كذا في فتح القدير * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن جعفر رحمه الله تعالى إذا قطع السارق وقد صبغ الثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب أو حاطه قيصا فتي للسارق أن يبيع الثوب ويأخذ من ثمنه ما زاد الصبغ فيه ويتصدق بالفضل وكذلك يبيع القميص ويأخذ منه قيمة خيوطه ويتصدق بالفضل وكذلك الحطة يأخذ منها مقدار نفقته عليها كذا في المحيط * فان كان المسروق دراهم فسيبكه أو صاغها قلبا كان للمسروق منه أن يأخذها فان كانت السرقة صفرا فجعله قمعة أو حديد فجعله درعاً لم يأخذها وكذلك كل شيء من العروض وغيرها إذا كان قد غبر عن حاله فان كان التغيير بالنقصان فالسروق منه أن يأخذها وان كانت السرقة شاة فلو لدت أخذها جميعا للمسروق منه كذا في المبسوط * ولو سرق حطة فطعمها ان يكون للسارق بعد القطع ولو سرق سويقا فلتبه بسمن أو بعسل فهو مثل الخلاف في الصبغ كذا في شرح الطحاوي * اذا اجتمع في يده قطع في السرقة والقصاص يدى بالقصاص ومن السرقة فان قضى بالقصاص ففعا عنه صاحبه أو صالحه قطعت يده في السرقة وان لم يصلح حتى مضى زمان وهما يتراضيان فيه على الصلح ثم صالحه درأت القطع في السرقة لتقدم العهد وان كان القصاص في الرجل اليسرى يدى بالقصاص ثم حبس حتى يبرأ ثم تقطع يده في السرقة وكذلك ان كان القصاص في شجة في رأسه كذا في المبسوط

(الباب الرابع في قطاع الطريق)

اعلم أن لقطاع الطريق الذين لهم أحكام مخصوصة شرائط (أحداها) أن يكون لهم شوكة ومنعه بحيث لم يمكن للمارة المقاومة معهم وقطعوا عليهم الطريق سواء كان بالسلح أو بالعصا الكبير أو الحجرا أو غيرها (والثانية) أن يكون خارج الامصار بعيدا عنها وفي الينابيع لا يكون بين القرى بين ولا بين المصرين ولا بين المدينتين ويكون بينهم وبين الماء مسيرة ثلاثة أيام ولياليها هكذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان بينهم وبين المعرقل من مسيرة سفر أو قطعوا الطريق في المصر لئلا تجرى عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى (والثالثة) أن يكون ذلك في دار الاسلام (والرابعة) أن يوجد جميع ما شرط في السرقة الصغرى ويشترط أن يكون القطاع كلهم أجنبيا في حق أصحاب الاموال من أهل وجوب التطع (والخامسة) أن يظهر بهم الاسم قبل التوبة وورد الاموال الى أربابها كذا في التتارخنية * اذا خرج جماعة متمسعين أو واحد بقدر على الامتناع فقصدها قطع الطريق واخذوا قبل أن يأخذوا ولا يقتلوا نفسا حبسهم الاسم حتى يتوبوا بعدما يعرفون وان أخذوا مالا معصوما بان يكون مل مسلم أو ذى المأخوذ اذا قسم على جماعتهم أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا أو ما يبايع فميتة ذلك قطع الامام أيديهم وأرجلهم من خلاف ولو قطعوا الطريق على المستأمنين لم يحدوا فان قتلوا

(٢٧ - (المتأوى) - تأى)

في انكاره قطع الاشجار التي لم تدخل في البيع وفي نهضان الأغصان - ينظر في قصص الشجر أنكم - مما لا يوافق الاحترار عن ذلك فلا صمان عليه أيضا ويكون ما دون ذلك دلالة * شجرة أصلها واحد وله افرعان فباعها كلها أحدا فمرددين ان يرموض القطع وقيلعها لا يصير الا يخرج * رجل باع شجرة قد أدركت له يدان يزارا بيسوع على الماء في قطع الزهر من ساعتها اذا انقضى شهر

لانه ملكها من المشتري فكان عليه تسليمها واوغتر كذا الوأوصي بخلة فان الموصي وعليها البصر يبر الوارث على قطع البصر هو الموصي
رجل طلب من رجل أن يبيع منه اشجارا في أرضه للخطب فانفق البائع والمشتري على رجل من أهل البصر يعرفون أنها كم تكون وقرا
من الخطب فانفسه واهل أنهما تكون خمسة وعشرين وقرا فاشترى المشتري بثمن معلوم وقطعها فكانت أكثر من خمسة وعشرين فاراد
البائع أن يمنع الزيادة ليس له ذلك لان القدر (٢١٠) في الاشجار وصف بمنزلة النزع في المذروعات فيسلم الزيادة للمشتري *

مشجرة بين قوم فباع أحدهم نصيبه مشاعا ان كانت الاشجار تناهت وبلغت أو ان القطع حار والمشتري أن يقطع * رجلان اشترى نخلة وتواصيا على أن يكون لاحدهما النخلة وللآخر الرطب جاز ويقسم الثمن عليهما على قيمتهما * وكذا لو اشترى أرضا فيها شجر على أن يكون لاحدهما الشجر وللآخر الأرض جز والى صاحب الشجر أن يقطع الشجر ان لم يكن في فلقه ضرر ظاهر والا كان الكل بينهما لانه صاو بمنزلة شيتين لا يمكن نزع أحدهما الا بضر فيكون الكل بينهما كالقاص مع الخاتم والسيف مع الخلية * رجلان بينهما نخلة عامها ثمر أرض فيبارع فباع أحدهما شريكين نصيبه من الثمر ونحل ثمر من الأرض وزرع قبل ان يظفر وجه الله تعالى لا ذكرك في لاصل وينبغي أن يجوز لالمشتري قد مقدم المانع في جميع ذلك ولا يتضرر به الشريك * رجل دفع أرضه لرجل معاينة نصف مدة معلومة على أن يغرس فيها فيكون العرس بينهما سافعا ومنصت المدة ثم عساه حب الأرض أرضه مع نصيبه من العرس وان باع المشتري من آخره لا يجوز بيعه لأنها مشعوعة

وله يأخذوا مالا قتلهم حدا حتى لو عفا الا وياضهم لم يلتفت الى عفوهم وان قتلوا أو أخذوا المال ان شاء الامام قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وان شاء قتلهم من غير قطع وان شاء صلبهم واذا أراد الصلب ففي ظاهر الرواية يصلب حيا ويبيع بطنه بريح ليموت وعن الطحاوي رحمه الله تعالى لا يصلب حيا بل يقتل ثم يصلب والاول أصح وبه قال الكرخي والصحيح أنه يترك مصلوا ما ثلاثة أيام ثم يخلى بينه وبين أهله لينزلوه ويدفنوه كذا في الكافي * واذا قتل قاطع الطريق أو قطع فليس عليه ضمان المال كذا في المحيط * وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين * ان باشر القتل واحدهم منهم أجرى الحد على الكل كذا في الاختيار وشرح المختار * ان لم يقتل القاطع ولم يأخذ مالا وقد جرح اقتص منه مما فيه القصاص وأخذ الارش بموافقه الارش وذلك الى الاولياء كذا في الهداية * وان أخذ بعد ما تاب وقد قتل عمدا فان شاء الاولياء قتلوه وان شاؤوا عفا عنه ويجب ان يمان اذا هلك في يده أو استهلكه كذا في الهداية * ان أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا أو جرحوا عمدا ولكن ما أخذوه من الامر شيئا فله ولا يصيب كل واحد منهم نصاب فالمر في القصاص بين النفس وغيرها الى الاولياء ان شاؤا استوفوا وان شاؤوا عفا كذا في النهاية * واذا أخذ المال ولم يصنع شيئا غيره فان جاء نائب قبل أن يؤخذ فعليه أن رد ما أخذ وضمانه ان هلك كذا في السراجية * واذا قطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زما لم يبقه الامام عليه الحد استحسنانا كذا في المبسوط * وان كان من القطاع صبي أو مجنون أو ذورحم محرم من المقلوع عليه سعة الحد عن الباقي كذا في الكافي * وكذا اذا كان فيهم آخرس هكذا في المحيط * واذا قطعوا الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومسيحيون أقام عليهم الحد الا أن يكون بقتل أو أخذ المال وقع على أهل الحرب خاصة فيمنع الحد لا يجب الحد كذا في الهداية * روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ولوا وذهبوا هل يتبعونهم قال ان كان فيهم ولي القتلين تبعهم عليهم أن يتبعوهم ومالا فلا وان أخذوا متاعا لرجل ولم ينزلوا فلو لم يتبعوهم وان لم يتبعوهم صاحب المتاع وان كان المتاع مستهلكا ليس لهم ان يتبعوهم لانه صار ديناء عليهم كذا في المحيط * و كان فيهم عبده لحكم فيه كالحكم في الرجال الاحرار والمرأة كذلك في ظاهر الرواية كذا في المبسوط * ووشترك النساء والرجال في قطع الطريق لا قطع عليهم في صهرار وية كذا في حزاب المستين * و كان فيهم امرأة فقتلت وأخذت المال دون لرحله تقتل المرأة وتقتل الرجل هو المحذور * عشرين سنة فلعن الطريق وقتلن وأخذن المال قتلن وضمن المال كذا في السراجية * وبث قطع الطريق بقرار مرة واحدة وقبل رجوع قاطع في سرقة الصغرى فيستط الحد ويؤخذ بان ان كل أقرب به وبالبينة بشهادة اثنين على ما يثبت التسعة ولا تروى شهد أحدهما باللعينة والاخر على اقرارهم به لا تقبل ولا تقبل

الشهادة

قبل حد اقوى نجد رحمه الله تعالى في شئ من قوهم يجوز

بيع لانهما مع رجل شره * رجل اشترى شجرة صلبة يملكها قال بعضهم لا يجوز هذا البيع والصحيح أنه يجوز اذا اشتترى شجرة من الزرع أو من شجرة حرة أو من شجرة حرة ودخل ما تحته من الأرض في البيع * نه في الشارع في بيعه ما يملكه من الزرع أو من شجرة حرة أو من شجرة حرة ودخل ما تحته من الأرض في البيع * نه في الشارع

الاشجاره (فصل فيما يدخل في بيع المقتول من غير ذكر) * رجل باع عبدا أو جارية كان على البائع من الكسوة قفصا أو ثوبا غورته فان بيعت في ثياب مثلها دخل الثياب في البيع وللبائع أن يمسك تلك الثياب ويدفع غيرها من ثياب مثلها يستحق ذلك على البائع ولا يكون للثياب قسط من الثمن حتى لو استحق الثوب أو وجد بالثوب عيبا لا يرجع (٢١١) على البائع بشئ ولا يرد عليه الثوب ولو هلكت الثياب عند المشتري أو

تعتيت ثم وجد لجارية عيبا ردها بجميع الثمن لانه لم يملك الثوب بالبيع فلا يكون له قسط من الثمن * باع آتانا لها بحش أو بقرة لها بحول اختلعا وفي ذلك قال بعضهم الحول يدخل في البيع من غير ذكره والحش لا يدخل الا بذكر * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هما سواء ولا يدخلان في البيع من غير ذكر * ولو باع جارا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يدخل الا كاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفعل بين ما إذا كان الجار موكما أو لم يكن وهو الظاهر لان الجار اذا بيع مع الا كاف يقال باجامة حتى فروشم فكان الا كاف فيه بمنزلة السرج في العرس وقال غيره من المشايخ يدخل الا كاف والبرذعة في البيع كان الجار موكما وفن البيع أولم يكن واذا دخل الا كاف والبرذعة في البيع من غير ذكر كان الحكم فيه ما قلنا في ثوب العبد والجارية ويدخل العذار في بيع الفرس من غير ذكر وكذا الزمام في بيع البعير ولا يدخل المهود في بيع الجار من غير ذكر لان الفرس لا ينقاد لا يهود ولا بعير كذلك

الشهادة بالقطع على أبي الشاهد وان علاوا منه وان سفل ولو قال قطعوا علينا وعلى أصحابنا وأخذوا مالنا لا يقبل ولو شهدوا أنهم قطعوا على رجل من عرض الناس وله ولي يعرف أو لا يعرف لا يقبل الحد عليهم الا بحضور من الخصم ولو قطعوا في دار الحرب على تجار مستأمنين أو في دار الاسلام في موضع غلب عليه أهل البغي ثم أتى بهم الى الامام لا يعضي عليهم الحدود ورفعوا الى قاض يرى تضمينهم المال فضمنهم وسلمهم الى أولياء القود فصالحوهم على الديات ثم رفعوا بعد زمان الى قاض آخر لم يقسم عليهم الحدود اذا قضى القاضي عليهم بالقتل وجسمهم لذلك فذهب أجني يقتلهم لاشئ عليه وكذا لو قطع أيديهم كذا في فتح القدير * واذا قتل رجل في حبس الامام قبل أن يثبت عليه شئ ثم قامت البينة بما صنع فعلى قاتله القود الا أن يكون القاتل هو ولي المقتول الذي قتله هذا في قطع الطريق فيقتل ولا يلزمه شئ كذا في المبسوط * لو أن لصوصا أخذوا متاع قوم فاستغاثوا بقوم وخرجوا في طلبهم ان كان أرباب المتاع معهم حل قتالهم وكذا اذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم ويقدر ان على رد المتاع عليهم وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدر ان على الرد عليهم لا يجوز لهم أن يقتلواهم ولو اقتتلوا مع قاطع وقتلوه لاشئ عليهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان فر منهم الى موضع لو تركوه لا يقدر على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لانهم قتلوه لاجل مالهم ولو فر رجل من القطار فلقوه وقد ألقى نفسه الى مكان لا يقدر معه على قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية لان قتلهم اياه لاجل الخوف على الاموال ويجوز للرجل أن يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتله عليه كذا في فتح القدير * من خنق رجلا حتى قتله فالدية على عاقلته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان خنق في المصر غير مرة قتل سياسة كذا في السكافي

(كتاب السير) وهو مشتمل على عشرة أبواب

(الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه)

(أما تفسيره) فالجهاد هو الداء الى الدين الحق والقتال مع من امتنع وتترد عن قبول ما بالانفس أو بالمال (وأما شرط اباحته) فشيان أحدهما امتنع العدو عن قبول ما دعى اليه من الدين الحق وعدم الامان والعهد بينهما وبينهم والثاني أن يرجوا الشوكة والقوة لاهل الاسلام باجتهاده أو باجتهاد من يعتقد في اجتهاده ورأيه وان كان لا يرجوا القوة والشوكة للمسلمين في القتال فانه لا يحل له القتال لما فيه من القاء نفسه في التهلكة (وأما حكمه) فسقوط الواجب عن ذمته في الدنيا ونيل المثوبة والسعادة في الآخرة كذا في العبادات كذا في محيط السرخسي * قال بعضهم الجهاد قبل النفي تطوع وبعد النفي يفرض عين وعامة المشايخ رجعهم الله تعالى قولا الجهاد فرض على كذا غير أنه قبل النفي فرض كفاية وبعد النفي فرض عين وهو الصحيح * ومعنى النفي أن يحجر أهل مدينه أن العذر قد جاء ببدأ أنفسكم وذراركم وأموالكم فاذا أخبر واعلى هذا الوجه افترض على كل من قدر على الجهاد من أهل تلك البلدة أن يخرج للجهاد وقبل هذا الخبر كانوا في سعة من أن لا يخرجوا ثم عدل بحجج النفي العام لا يفترض الجهاد على جميع أهل الاسلام

بخلاف الجار * باع عبدا له مال ان لم يذكر المال في البيع فماله لم يولد الذي يملكه كسب عبده وان باع العبد ماله فماله فماله مع ماله بكذا ولم يبين المال مالا للبيوع وكذا لو سعى المملوك وهدى الى اناس أو بعده من ماله البيوع وان كان المملوك ساعيا لبيوع ان لم يكن من الاثمان وان كان من الاثمان فان كان سال العبد دراهم والشم كذا فان كان اثنان أكثر من ران كان مثله أو قتل منه لا يجوز وان لم يكن الثمن من حش مال العبد بان كان الثمن دراهم ومال العبد دراهم وتبلى * عكس حرا إذا نفاضا في المجلس * وكذا لو قبض

ماله بعد موتهم من الثمن فان افرقا قبل القبض بطل العقد في مال العبد * رجل اشترى سمكة فوجد في بطنها تولوة فان كانت
التولوة في الصدف تكون للمشتري ولو لم تكن في الصدف فان كان البائع اصطاد السمكة يردّها للمشتري على البائع وتكون عند البائع
بغيره الا لقطعة يعرفها حولان تصدق * وان اشترى دجاجة فوجد في بطنها تولوة يردّها على البائع وان اشترى سمكة فوجد في بطنها
سمكة تكون للمشتري (فصل في بيع (٢١٢) الزروع والشمار) * رجل قال اغيره ابن خياريان بتوفر وختم بده ودم

وكان ذلك قبل ان يخرج الدجاجة
قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى يجوز البيع
ويكون البيع على شجرة البطيخ
دون ما يخرج من الدجاجة فان
أخرجت الدجاجة بعد ذلك كانت
الدجاجة للمشتري لانها غناء ملكه
وان كانا يبيع بشرط الترك
لا يجوز البيع فان كانت البطيخة
مشتركة فبيع أحدهما نصيبه من
البطيخة لا يجوز ولا يجوز بيع
النصيب من الشجرة المشتركة دون
باغ نصيبه من البطيخة وسلم الى
المشتري كان نصيب البائع
للمشتري مالم يتقضى البيع *
ولو أحرز الشريك الذي لم يبيع بيع
صاحب ورصو به ~~كان~~ له أن
لا يرضى بعد ذلك لا لسان
لا يجبر على تحمل الضرر * رجل
اشترى الثمار على رؤس الأشجار
ان اشترى الثمار على رؤس الأشجار
المشتري * ولو اشترى ورائه
فرصاد بعد ما سهرت على شجرة
وهو يقطعها حتى ذهب ومنه قل
الفتية أو جدد وجهه الله تعالى
اشترى الأوراق بعصانها وبين
موضع القطع لا يكون للمشتري
أن يرد البيع بحكم كدهاب الوقت
ويجب على القطع الآن يكون
قطع الأغصان بسره شجرة خفية
يجوز له أن يقطع ~~منه~~ نصيبه

شرقا وغربا فرض عين وان بلغتهم النفير وانما يفرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم
يقدر ورعي الجهاد وأما على من وراءهم ممن يعد من العدو فانه يفرض فرض كفاية لا فرض عين
حتى يسعهم تركه فاذا احتج اليهم بان محرم من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو أو كاسلوا
ولم يجاهدوا فانه يفرض على من يليهم فرض عين ثم وثم الى أن يفرض على جميع أهل الأرض شرقا
وغربا على هذا الترتيب ثم يستوى أن يكون المستنفر عدلا أو فاسقا يقبل خبره في ذلك وكذا من نادى
السلطان يقبل خبره عدلا كان أو فاسقا قال أبو الحسن الكرني في مختصره ولا ينبغي أن يخلى ثغر
من ثغور المسلمين ممن يقاوم العدو في قتالهم وان ضعف أهل ثغر من الثغور عن المقاومة مع العدو
وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين أن ينفر واليه الأثر فالاقترب بالكرام والسلاح
والسلاح ليكون الجهاد أبا قاتل كذا في المحيط * قتال الكفار الذين لم يسلموا وهم من مشركي
العرب أو لم يسلموا لم يعطوا الجزية من غيرهم واجب وان لم يبدؤا كذا في فتح القدير * ويجب
على كل رجل عاقل صريح حرة دره كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يجب على صبي ولا عبد ولا
امرأة ولا أعمى ولا مقعد ولا قطع كذا في الهداية * واذا أراد الرجل أن يخرج الجهاد له أب أو أم
فلا ينبغي له أن يخرج الا بأذنه الامن امير العام وان كان له أبوان وأذله أحدهما في الخروج
ولم يأذنه الاخر فليس له أن يخرج لحق الاخر فاذا كره الوالدان أو أحدهما الخروج لا يباح
لخروج سواء كان يخاف عليهما الضيعة بان كاتا معسرين وكانت نفقتهما عليه أو لا يخاف
عليهما الضيعة وهذا الذي ذكرنا اذا كان أبواه مسلمين فاذا كان أبواه كافرين أو أحدهما وكرها
خروجه الى الجهاد أو كره الكافر فعله أن يتخري في ذلك فان وقع تخريه على أنهما انما كرها
خروجه مما يلحقهما من التعذيب والمشقة لاجل ما يحاذيان عليه من القتل لا يخرج وان وقع تخريه
على أنهما كرها خروجه كراهه أن يتناول مع أهل ملته وأهل دينه فله أن يخرج من غير
رضاهما الا أن يخاف الضيعة عليهما فينبذ لا يخرج ولم يذكر في الكتاب ما اذا تخري ولم يقع
تخريه على شيء لشيء في ذلك ولم يترجع أحد الظن على الاخر قالوا وينبغي أن لا يخرج وان
كرها خروجه لكرهاته قتاله مع أهل دينه و لاجل الخوف والمشقة عليه أيضا لا يرج ولو كان له
أبوان فاذا مال في الخروج وله جدان أو جدتان فكرها خروجه فليخرج ولا يلتفت الى كراهة
الجد والجددة وان كان له أبوان مسلمين وله أبوالاب وأم الام لا يخرج الا بأذنهما وان كان له أبوالاب
وأبوالام وأم الام فاذن الى أبي الاسوأ وأم الام هذا اذا أراد الخروج للجهاد وان أراد الخروج
للتجارة الى أرض العدو بامان وكرها خروجه فان كان أمير الايخاف عليه من كانوا قوما يوفون
به عهد يعرفون بذلك وله في ذلك منعة ولا بأس بان يعصيهما وان كان يخرج في تجار أرض العدو مع
عسكر من عساكر المسلمين فكره ذلك أبواه أو أحدهما فان كان ذلك العسكر عظيم الايخاف
عليهم من العدو كبر الرعي ولا بأس بان يخرج وان كان يخاف على أهل العسكر من العدو يغالب
لرأي لا يخرج وكذا ان كانت سرية أو جريدة خيل لا يخرج الا بأذنهم لان الغالب هو الهلاك

هذا

وان اشترى الأوراق بدين الأغصان ان اشترى على أن ياحذها من ساعته حاز

وان اشترى على أن ياحذها من ساعته حاز وكذا لو اشترى على أن يتركها على الشجرة وان اشترى
ولم يشترط شيئا من ثمره في اليوم وان ياحذها حتى متى اليوم فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع بعض الساعات لا يمكن الاحتراز
عنه فعمله وان ردا المشتري في بيعه في ذلك يبيع أن يشتري الشجرة بسلها حتى لو حدثت الزيادة بعد البيع كانت الزيادة

المشتري * وان اشترى الاوراق او الثمار واستأجر الاشجار مدة معلومة لترك الثمار عليها كانت الاجارة باطلة وتصبح اجارة فمكانه ان يرجع بعد ذلك وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يبيع أوراق القرصاد لا يجوز مادام في الزيادة وانما يجوز اذا تناهى وأمسك عن الزيادة ولا يدخل أوراق القرصاد في بيع الشجرة لانه بمنزلة الثمر وقوائم الخلاف * وحل اشترى وطبة من البقول أو قناه أو شيأ ينو ساعة فساعة لا يجوز كما لا يجوز بيع الصوف والوبر على ظهر (٢١٣) القمح الآن يجوز ما من ساعته والقياس في بيع قوائم الخلاف كذلك وانما

جاز لمكان التعامل ولانه يتم من أعلاه لامن أسفله * وبيع الكرات حاز وان كان يتم من أسفله لمكان التعامل فاما لا تعامل فيه وهو ينو ساعة فساعة لا يجوز * اذا اشترى أنزال الكرم وهو حصرم حاز وهو للبايع أن يأمر بقطع الغن في الحال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان اشترى مطلقا كان له أن يأمره وان اشترى بشرط الترك الى النضج فسد البيع وان اشترى أنزال الكرم وبعض السنول في بعض والبعض قد نضج فان كان البعض من كل نوع نضجا حاز وان كان بعض الانزال نيا وبعضها نضجا كالخوخ والجوز والكمثرى قالوا لا يجوز هذا البيع * ولو اشترى الخوخ أو الكمثرى قبل النضج قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز البيع الا أن يكون بعضه قد نضج فيجعل البعض تبعا للبعض فيجوز كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فمن باع الفيلق وبعضه فليق وبعضه دود يجوز يجعل البعض تبعا للبعض * ولو باع التسين فان باع بعد ما نضج جزا البيع فان لم يقبض لمشتري حتى خرج تين آخر يفسد البيع لا يختلط المبيع بغير المبيع

هذا الذي ذكرنا في الوالد والجد والجدات * وأما من سواهم من ذوى الرحم المحرم كبناته وبناته وأخوته وعماته وأخواله وخالاته وكل ذى رحم محرم منهم اذا كرهوا خروجه للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فان كان يخاف عليهم الضيعة بان كانت نفقتهم عليه بان لم يكن لهم مال وكانوا صغارا أو صغائرا أو كن كبارا لأنه لا أزواج لهن أو كانوا كبارا زمتى لاحقة لهم فانه لا يخرج بغير اذنتهم وان كان لا يخاف عليهم الضيعة بان لم تكن نفقتهم عليه بان كان لهم مال أولم يكن لهم مال الا أنهم كبار أصحاء أو كبارا الا أن لهن أزواجا كان له أن يخرج بغير اذنتهم * وأما امرأته فان كان يخاف عليها الضيعة فانه لا يخرج الا باذنها وان كان لا يخاف عليها الضيعة يخرج من غير اذنها وان كان يشق عليها ذلك كذا في الذخيرة * المرأة اذا منعت ابنها من الجهاد فان كان قلبها لا يحتمل ضرر العراق ويتضرر بالاطلاق كان لها ان تمنعه من الجهاد ولا ثم عليها كذا في فتاوى قاضخان * قال محمد رحمه الله تعالى لا يجزئ أن تقايل النساء المسلمات مع الرجال الا أن يضطر المسلمون الى ذلك فان اضطر المسلمون الى ذلك بان جاء النمير وكان في خروجهن حاجة وضرورة فلا بأس بخروجهن للقتال ولهن أن يخرجن في هذه الحالة من غير اذن آما من وأرواجهن وامن لهم منعهن عن الخروج ويأمنون بالمنع عن الخروج وكذا اذا لم يضطر المسلمون الى خروجهن ولكن أمكنهن القتال من بعيد من حيث الرمي فلا بأس بذلك ولا تخرج الشواب لداواة الجرحى وسقى الماء والطبخ والطبر لاجل العزاة وأما المجائر اللاتي دخلن في السن فلا بأس أن يخرجن (١) في الصوائف ونحوها من الجنود والعظام ويداوين المرضى والجرحى ويسقين الماء ويحزنن ويطنن ولكن لا يقاتلن والجواب في الصبي المراهق الذي لم يبلغ اذا أطاق القتال كالجواب في البالغ قبل مجيء النمير لا يخرج بغير اذنتهما ولا يأنم الاب باذنه وان كان يعلم أنه ربما يقتل في ذلك كالبالغ كذا في المحيط * واذا أراد المديون أن يغزوا وصاحب الدين غائب فان كان عنده وفاء بما عليه من الدين فلا بأس بان يغزو ويوصى الدوجل بقضى دينه من تركته ان حدث به حدث وان لم يكن عنده وفاء بالدين فالاولى أن يقيم فيتمحل بقضاء دينه فان غرامع ذلك بعبر اذن رب الدين فذلك مكر وه فان أذن له صاحب الدين في الغزو ولم يبرأ من المال فالمستحب أيضا له أن يتمحل بقضاء الدين وان غرابه في هذه الحالة لم يكن به بأس وكذلك لو كان الدين مؤجلا وهو يعلم بطريق الظاهر أنه يرجع قبل أن يحل الاجل كذا في الذخيرة * وان كان حال غريمه على رجل آخر فان كان للمحتمل عليه مثل ذلك المال فلا بأس بان يغزو وان لم يكن للمحتمل على المحتمل عليه مثل ذلك فالمستحب أن لا يخرج فان ذن في الخروج المحتمل عليه ولم ياذن له المحتمل فلا بأس بان يخرج وان كان لم يحل غريمه ولكن ضمن عنه لغريمه رحل المال بغير أمره على أن أبرأ غريمه المديون فلا بأس بان يغزو ولا يستأمر واحدا منهما ولو كان كحل عنه بالدين كميل بأمره

(١) قوله في الصوائف أي معهم وسموا بذلك لانهم يخرجون زمن الصيف للذهاب من البرد والثلج كما أفاده في القاموس اه

* وعامة المشايخ لم يجوزوا بيع الثمار قبل أن نصير مستعاليه البي عليه الصلاة والسلام عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى جاز بيعها بعد ظهورها وقبل له أليس أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك فقال ذلك محمول على بيعها قبل خروجه وصلاحها لا انتفاع بها في الزمان الثاني هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع والقنوري كذلك * رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فتر كها حتى أخرت ثمرة أخرى قبل التخلية ولا يمكن التمييز بينهما فيسبدا العينة فان

كان ذلك بعد التخلية لا يفسد ويكون الثمر بين البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري * رجل قال لغيره بعت منك عندي
الكرم كل وقر بكذا قالوا ان كان وقر العنب معلوما عندهم والعنب جنس واحد ينبغي أن يجوز البيع في وقر واحد عند أبي حنيفة *
الله وعند صاحبيه يجوز البيع في الكل وجعلوا هذه المسئلة فرعاً لرجل باع صبرة حنبله فقال بعت منك هذه الصبرة كل قفيز بدرهم عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع في (٢١٤) قفيز واحد وعندهما يجوز في الكل وان كان عنب الكرم أجناساً قالوا ينبغي أن

لا يجوز البيع في شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان
الوقر معروفاً وعندهما يجوز في
الكل ولو قال بعت منك هذا
الذئبية من الغنم كرامة نكدا
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا يجوز البيع أصلاً وعندهما
يجوز البيع في الكل والعتوى
على قواهما تيسيراً على الناس *
ولو انتهى إلى رجل يبيع وقر
بطيخ فقال لكم عشر بطيخات من
هذا البطيخ فقال البائع نكدا
فاشترى عشر بطيخات بدينارين
عزل البائع عشر بطيخات فقبلها
المشتري ومصيباً على ذلك القول
والبطيخ متفاوت حر البيع
استحساناً وكذا الرمان وهذا بمنزلة
رجل قال لقصب يعني من هذا
اللعيم بكذا فباعه منه وقطع له منا
واحداً على ذلك كان له الخيار ان
شاء أنذه بعد القطع وان شاء لم
يأذه فكذا ذلك ههنا * ولو انتهى
إلى ثلثة شاة وقال لكم عشر منها
فقبل بكذا فهذا باطل كأنه اعتبر
التعادل وفي البطيخ والرمان
تعامل ولا تعامل في الغنم والرقبي
* رجل اشترى خوخاً وفيه خوخ
نؤ لا يفسد البيع *
الكاهن * وهذا على قول من
لا يجوز بيع الثمر قبل أن يصير
منتقلاً * كرم بين رجلين باع

وليس يشترط براءته فليس له أن يخرج حتى يستامر الاصيل والكفيل وان كانت الكفالة بغير
أمره فعليه أن يستامر الطالب وليس له أن يستامر الكفيل وكذلك الكفالة بالنفس ان كان
كفل بنفسه بامر فليس ينبغي له أن يغزو ولا يامر الكفيل وان كفل بغير أمره فلا بأس بأن يخرج
ولا يستامر الكفيل وان كان المديون مغلساً وهو لا يقدر أن يتم عمل دينه الا بالخروج في التجارة
مع العزاة في ذوا الحرب فلا بأس بأن يخرج ولا يستامر صاحبه فان قال أخرج للقتال لعل أصيب
ما أقضى به ديني من النقل أو السهام لم يجزني أن يخرج الا باذن صاحب الدين وهذا كله اذا لم يكن
الغير عالماً بما اذا كان الفير عالماً فلا بأس للمديون بأن يخرج سواء كان عنده ولاء أو لم يكن أذن
له صاحب الدين في ذلك أو منعه عنه فاذا انتهى إلى الموضع الذي استقر اليه المسلمون فان كان أمراً
يخاف على المسلمين منه فليقاتل وان كان أمراً لا يخاف على المسلمين منه فلا ينبغي له أن يقاتل الا باذن
غيره كذا في المحيط * عاذا ليس في البادة أحد أفقه منه ليس له أن يغزو ولم يدخل عليهم من الضيافة
كذا في السراجية * وان كان عند الرجل ودائع أو ربابها غيب فان أوصى إلى رجل أن يدفع
الودائع إلى أربابها كان له أن يخرج إلى الجهاد كذا في فتاوى فاضل خان * ولا ينبغي للعبد أن يخرج
بغير إذن مولاه مالم يكن الغير عالماً كذا في محيط السرخسي * اذا وقع الغير من قبل أهل الروم
فعلى كل من يقدر على القتال أن يخرج للعز واذما ملك الزاد والراحلة ولا يجوز الخلف الا بعذر بين
كذا في فتاوى فاضل خان * اذا دخل المشركون أرض المسلمين فآخذوا الاموال وسبوا الذراري
والنساء فعلم المسلمون ذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم أن يتبعوهم حتى يستنقذوا ذلك
من أيديهم ماداموا في دار الاسلام واذا دخلوا أرض الحرب فكذلك في حق النساء والذراري
مالم يبلغوا بذلك حصونهم وحرزهم ولو كان المأخوذ هو المال وسعهم أن لا يتبعوهم بعد
مادخلوا دار الحرب واذا بلغوا حرزهم ومأمنهم من دار الحرب فاتاهم المسلمون ليقاتلوهم
لذلك فذلك نضل أخذوا به وان تركوا ولم يتبعوهم رجوت أن يكونوا في سعة من ذلك
وذراري أهل الذمة وأموالهم في ذلك بمنزلة ذراري المسلمين وأموالهم ثم انما يفترض على كل من
قد مر المسلمون اتباعهم اذا ضاعوا ادركهم قبل أن يبلغوا حصونهم ومأمنهم وأما اذا كان
أكبر رأبهم أنهم لا يدركونهم كانوا في سعة من أن يقوموا فلا يتبعونهم كذا في المحيط * قال محمد
رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تكرر الجعائل مادام للمسلمين قوة فاذا لم تكن فلا بأس
بأن يقوى بعضهم بعضاً فاذا وقعت الحاجة إلى تجهيز الجيش فان كان للمسلمين قوة القتال بان كان
في بيت المال فلا ينبغي للأمير أن يحكم على أرباب الاء وال في أخذ شيأ من مالهم من غير طيب
أنفسهم وما اذا أراد أرباب الاموال اعطاء الجعل بطيب أنفسهم فذلك لا يكون مكروهاً بل يكون
حسباً مرغوباً فيه سواء كان في بيت المال أم لم يكن وان لم تكن لهم قوة القتال بان لم يكن
في بيت المال فلا بأس بأن يحكم للأمير على أرباب الاسوال بقدر ما يقوى به الذين يخرجون
لجهادهم من أن يجهادوا بنفسهم وما فعله أن يجاهدوا بنفسهم وماله ومن يخرج عن الخروج

أحدهما صبي من رله وهو حصره لا يجوز كره * خ صبي من الزرع المشترك * رجل اشترى مبطخة
فأراد لصحة وكل ما يخرج منها يكون لمشتري ينبغي أن يشتري نخار البطيخ باصوله ببعض الثمن ويستأجر الأرض ببقية الثمن مدة معلومة
وبقعة يبيع الاشجار ويؤخر لاصحة فان قدم الاء لا يجوز لان داره تكون مشعولة بالاشجار لا تجزى قبل البيع فلا تصح الاجارة وينبغي
أن يشتري لا يجر باصولها * وفي بيع نخار البطيخ وعار الأرض يجوز أيضاً لأن الاء لا تكون لازمة ويكون له أن يرجع

يُعدها * أ تارة هائلة في أقيم على جبل فباع العمارة أن كانت العمارة بناء أو شجر أجاز البيع إذا لم يشترط الترك في الأرض وإن كانت
كرايا أو كرى أنها ولو لم يوجد ذلك لا يجوز لأن ذلك ليس بعين مال متقوم * رجل في أرضه خشب فباعه أن كان الخشب نبت بانيته بأن
سقاها لا جل الخشب جاز البيع كالأخذ ممكناً وألقاها في الماء ثم باعها وهو بقدر على أخذها من غير صيد وإن كان الخشب نبت بنفسه
لا يجوز بيعه لأنه ليس بمأول بل هو مباح يجوز لغيره أن يأخذه * رجل (٢١٥) باع زرعاً وهو بقل فان باع على أن يقطعه أو

برسل دابته فيه جاز البيع وان
 باعه على أن يتركه حتى يدرك
 لا يجوز وكذا الرطبة والبقول
 * رجل باع نصيبه من الزرع
 مشترك لا يجوز فان لم يفسخ البيع
 حتى أدرك الزرع جاز لزال المانع
 كملو باع الجذع في السقف ولم
 يفسخ البيع حتى أخرجه من
 البناء جاز * قطن بين شريكين
 في أرض رجل فباع أحدهما نصيبه
 من شركه أو من أجنبي قبل أن
 يدرك لا يجوز كما قلنا في الزرع *
 ولو كان القطن بين الأكار وصاحب
 الأرض فهو على التفصيل إن باع
 الأكار نصيبه من صاحب الأرض
 جاز ولو باع صاحب الأرض نصيبه
 من الأكار لا يجوز ذكر في
 الفتاوى رجل اشترى أرضاً فيها
 زرع برزعهما والزرع بقل فدفعها
 المشتري قبل قبض المزارعة
 بالنصف إلى البائع قال لا يجوز لأن
 هذا بمنزلة إجارة الأرض المشتراة قبل
 القبض وقيل هذا البس يصح لأن
 دفع الزرع بالنصف يكون معاملة
 وفي المعاملة صاحب الأرض يكون
 مستأجر للعامل ولا يكون مؤجراً
 للأرض * رجل اشترى الثمار
 على رؤس الأشجار فرعى من كل
 شجرة بعضها دبته خيارد الروية
 حتى لو رضى به يلزمه * وإن باع
 ما هو معيب في الأرض كالجزر

بنفسه وله مال ينبغي أن يبعث غيره عن نفسه بماله فيصير أحدهما مجاهدا بنفسه والا تخرب ماله
ومن قدر على الخروج بنفسه إلا أنه لا مال له فإن كان في بيت المال، لا فالامام يعطى كفايته
من بيت المال فإذا أعطاه الامام قد وكفايته لا ينبغي له أن يأخذ من غيره جعلاً وان لم يكن في بيت
المال مال أو كان إلا أنه لا يعطيه الامام فله أن يأخذ الجعل من غيره هكذا في الذخيرة * وإذا
دفع الرجل الى غيره جعلاً للغز وعنه فان قال له صاحب الجعل حين دفع الجعل اليه اغز به هذا المال
عنى فلا يكون له أن يصرفه في غير الغز وحتى لا يفتن به دين نفسه ولا يترك نفقة لاهله وان قال
له حين دفع اليه هذا لك اغز به كان للمدفع اليه أن يصرفه الى غير الغز وكما كان له أن يصرفه
الى الغز وذكر هذا شيخ الاسلام في شرح السير الكبير وشمس الائمة السرخسي في شرح
السير الصغير * وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الصغير ان المدفع اليه أن يترك بعض
الجعل لنفقة عياله على كل حال لانه لا يتهيأ له الخروج للجهاد الا بهذا فكان من أعمال الجهاد معنى
وإذا دفع الرجل الى غيره جعلاً للغز وعنه ثم عرض للمدفع اليه عارض من مرض أو غيره
ولم يخرج بنفسه فإراد أن يدفع الى غيره أقل مما أخذ ليغز به فان كان مراده أن لا يمسك الفضل
لنفسه بل يرده على بيت المال فلا بأس به وان كان مراده أن يمسك الفضل لنفسه فان كان صاحب
الجعل قال للمدفع اليه اغز به هذا المال عنى فليس له أن يمسك الفضل لنفسه وان كان قال
له هذا المال لك اغز به كان له أن يمسك الفضل ألا يرى أن له أن يمسك جميع المال لنفسه في هذا
الوجه ولا يغز به وإذا شرط مسلم لمسلم جعلاً ليقتل كافراً حرياً فقتله فلا بأس بذلك قال محمد
رحمه الله تعالى واجب للشارط أن يفي بما شرط ولكن لا يجبر عليه ومن مشايخنا رجعهم الله تعالى
من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى خاصة وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال هذا يجوز بالاجماع كذا في المحيط * ولو
استأجر أمير العسكر أجيراً با أكثر من أجر المثل بما لا يتغابن الناس فيه فعمل الاجير وانقضت
المدة فالزيادة باضلة ولو قال أمير العسكر أو القاضي اني استأجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي فالاجر كله في ماله
ولو قال أمير العسكر اسلم أو ذبحي ان قتلت ذلك الفارس فأتى مائة درهم فقتله لا شيء له ولو كانوا قتلى
فقال الامير من قطع رؤسهم فله أجر عشرة دراهم جاز وحمل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكروه
كذا في المضمرات * على الامام أن يحسن ثغور المسلمين ويعين جيوشاً على باب الثغور لئلا يمنعوا
الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين ويقهرهم وهم كذا في خزانة المفتين * وإذا بعث جيشاً
ينبغي أن يؤمر عليهم أميراً وانما يؤمر عليهم من يكون صالحاً لذلك بان يكون حسن التدبير في
أمر الحرب ورعاً شقيقاً عليهم مخياً شجاعاً وإذا أمر عليهم بهذه الصفة فينبغي أن يوصيه بهم كذا
في المبسوط * وبعد ما اجتمع شرائط الامارة في انسان فلا امام أن يؤمره قرشياً كان أو عربياً
أو نبطياً من الموالى كذا في المحيط * ويجوز أن يولى الامام الفاسق اذا كان له تدبير في أمر الحرب
كذا في العتابة * قال محمد رحمه الله تعالى وإذا أمر الامير العسكر بشئ كان على العسكر

والبصل وبصل الزعفران والثوم والعجل والشحم ان باع عدما لقي في الارض قبل ان ينبت أو نبت الا أنه غير معسوم لا يجوز البيع وان باع بعد ما نبت نباتا معلوما به لم يوجد تحت الارض يجوز البيع ويكون مشتريا شيئا لم ير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبطل خياره ما لم ير الكل ويرضى به وعلى قول صاحب حبيه لا يتوقف خيار الرؤية على رؤية الكل وعليه الفتوى ان كان ذلك مما يكال أو يوزن بعد القلع كالجزر والثوم والبصل فذاق انبائع شيئا من ذلك أو قلبه فاشتري إذا انبائع ينظر ان كان المقلوع قد دخل تحت الأرض لم يكره ولو نبت المشتري

تخير الرؤية حتى لو رضى به يلزمه الكل وان رد بطل البيع وان كان المشتري قاعه بغير اذن البائع فان كان المقاول شيئا فبطلت منه السكك
لانه قبل القلع كان يتوعد القلع لا يتوعد العيب الحادث عند المشتري يمنع الرد بخيار الرؤية وان كان المقاول سيرا لا قيمة له لا يعتبر ذلك
والقلع وعدم القلع سواء وان كان المبيع مما يباع بعد القلع حذرا كالفجل فقلع البائع بعضه أو قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه مالم ير
الكل لانه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الثياب (٢١٦) والعبيد ونحو ذلك وان قلع المشتري بغير اذن البائع لزمه الكل الآن

يكون ذلك شيئا يبرأ وان اختصم
البائع والمشتري قبل القلع فقل
المشتري أخاف ان قلعة لا يصلح
فيه لزمني وقال البائع أخاف ان
قاعته لا ترضى به فترده فانه ضرر
بذلك فلا يتطوع انسان بالقلع
والا يفسخ القاضي العقد بينهما
(باب الصرف)

الدراهم التي غشها غالب بان كل
ثلاثة اصفرا وثلاثها فضة كالدرهم
التي تروج في ديارنا يجوز بيع
الواحد بالثنتين منها ما يبيها
لكن يشترط التقابض في المجلس
كافي الصرف * وان كن نصفها
صفرا ونصفها فضة لا يجوز فيه
التفاضل * وان اشترى لعضة
الحالصة الدرهم التي غشها غالب
لا يجوز الا ان تكون المصنة
الحالصة أو كرس الفضة التي
تكون في الدراهم المغشوشة
والدراهم تتعين الرد في البيع
الفاقد من الاصل ولا تنعبر فيما
يعسد العقد بعد الحذف ويفسد
الصرف بالافتراق قبل القبض ولا
يبطل * واذا فسد الصرف بالافتراق
قبل قبض أحد البدين هل يتعين
المقبوض للسرد فيه رواية
والاظهر انه يتعين كيتعين في
العصب * رجلا من الفضة
بالفضة كفة بكفة وزواجر لم
مقدار وزنهما * وان تبايعا

أن يطيعوه في ذلك الآن يكون الأمور به معصية بيقين * (ثم هذه المسألة على ثلاثة أوجه)
ان علم أهل العسكر أنهم ينتفعون بما أمرهم به بيقين بان أمرهم أن لا يقاتلوا في الحال مثلا
وعلموا أنهم ينتفعون بترك القتال في الحال بان علموا بيقين أنهم لا يطبقون أهل الحرب وعلموا
أن لهم مددا لمحقهم في الثاني متى كانت الحالة هذه كان ترك القتال في هذه الحالة منتفعا به في حق
أهل العسكر بيقين فيطيعونه فيه وان علموا أنهم يتضررون بترك القتال في الحال بيقين بان علموا
أن أهل الحرب لا يطبقونهم في الحال وعسى أن يلحقهم مدد يتقوون به على قتال المسلمين لا يطيعونه
فيه وان شكوا في ذلك لا يعلمون أنهم ينتفعون به أو يتضررون به واستوى الطرفان فعليه أن
يطيعوه وكذلك اذا أمرهم بالقتال مع العدو وان علموا أنهم ينتفعون به بيقين أو شكوا فيه
واستوى الطرفان أطاعوه في ذلك وان علموا أنهم لا ينتفعون به بيقين بل يتضررون لا يطيعونه في
ذلك وان كان الناس مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة وشكوا في
ذلك ولا يترجح أحد الطرفين على الآخر كان عليهم اطاعته واذا أمر الامير أهل العسكر بشئ فعصى
في ذلك واحد من أهل العسكر فالامير لا يؤدبه في أول الوهلة ولكن ينحصر حتى لا يعود الى مثل ذلك
البلاء للعذر فان عصاه بعد ذلك أدبه الآن بين في ذلك عذرا فينتدب الى سبيله ولكن يحلف بالله تعالى
لقد فعلت هذا بعذولانه بدعي ما يمنع وجوب التعزير عليه ولا يعرف ذلك الا بقوله فلا يصدق اليمين
واذا جعل الامام الساقية على قوم معينين والمينة كذلك والميسرة كذلك فشد العدو على الساقية
فلا بأس لأهل المينة والميسرة ان يعينوه اذا فؤا عليهم وهذا اذا كان ذلك لا يخل بمرأ كزهم
فما اذا كان يخل ذلك بمرأ كزهم فلا ينبغي لهم ان يعينوا أهل الساقية وان أمرهم الامير أن
لا يبرحوا عن مرأ كزهم ونهى أن يعين بعضهم بعضا فلا ينبغي لهم ان يعينوا أهل الساقية وان
أمروا ما حيتهم وفؤا على أهل الساقية واذا نهى الامام أهل العسكر عن الخروج للعلافة
لا ينبغي لهم ان يخرجوا أهل المدعة وغيرهم في ذلك على السواء الا ان ينبغي للامام اذا نهى عن
الخروج أن يبعث قوما من الجيش للعلافة ويؤمر عليهم أميراً يعتلون للجيش فلو أن الامام
لم يبعث أحدا وأصاب الجيش ضرر ورقة من العلف وفؤا على أنفسهم أو على ظهورهم ولم يجدوا
ما يشترون فلا بأس بان يخرجوا وان كان فيه عصبان الامير واذا قال الامير لا يخرجون الا تحت لواء واحد
الى العلف الا تحت لواء فلان فينبغي لهم ان يراعوا شرطه ولا يخرجون الا تحت لوائه وكذلك لو قال
الامير ان أراد الخروج للعلف فلخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم ان يخرجوا الا تحت لواء فلان
كذا في المحيط * يجوز القتال في الاشهر الحرم والنهي عن القتال فيها منسوخ وان كان عدد
المسلمين نصف عدد المشركين لا يخل بهم العرا وهدا اذا كان معهم أسلحة وأمان لاسلح له فلا
باس بان يفر من معه السلاح وكذا الا باس بان يفر من يرمى اذا لم تكن معه آلة الرمي وعلى هذا
لا بأس بان يفر الواحد من الثلاثة كذا في محيط السرخسي * واذا كان عددهم اثني عشر
ألفاً أو أكثر لا يخل بهم الا ان كان عدداً الكفار أو صغاف عددهم وهذا اذا كانت كلمتهم

واحدة

الدراهم بالدراهم ولا يعرفون وزنها أو يعرفون وزن أحدهما لا يجوز رجوع الممساة في الغفل

الاول دون الثاني في الجاس حار وان عرف بعد حارس لا يجوز عندنا * ويجوز بيع الدراهم
بالدراهم بوزن * رجل له عن رجل درهم لا يعتد بالصرف واسلمه بدينونه عليه فدينار قرضا أو غصلا تقع المقاصة بينهما مالم
يخصا فانما تقاضاهما الدراهم فدينار فدينار في المقاصة لا يخل على صاحب الدراهم تسعون دينارا وكره في رجل

له على رجل مائة دينار وأربعة المليون على صاحب دين المولى مائة درهم لا تقع المقاصة تمام يتقاسم إذا تقاسم بصد من الدين بصد مائة درهم قصاصاً بمائة درهم ويبقى تسعون دينارا * رجل له على رجل دراهم فظفر بدراهم مديونه كان له أن يأخذ دراهم المدينون إذا لم تكن دراهم المدينون أجوداً ولم يكن مؤجلان ظفر بدنانير مديونه في ظاهر الرأية ليس له أن يأخذ الدينار وذ كرقى كتاب العيين والدين أن له أن يأخذ والصحيح هو الأول * المدينون إذا قضى الدين أجود مما عليه (٢١٧) لا يجبر رب الدين على القبول كولو دفع

إليه أنقص مما عليه وإن قبل جاز

كلوا أعطاه خلاف الجنس وذ كر في بعض الكتب أنه إذا أعطاه أجود مما عليه يجبر على القبول عندنا خلافاً لقرره الله تعالى والصحيح هو الأول * ولو كان الدين مؤجلاً ففضاه قبل حلول الاجل يجبر على القبول * إن أعطاه المدينون أكثر مما عليه ورتافان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز ودروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أوفى الدين أكثر وقال أنا معاصر الانبياء هكذا نزل نحول على ما إذا كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجعوا على أن الدائق في المائة يسير بجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين كثيراً يجوزوا واختلقوا في نصف الدرهم قال أبو نصر الدبوسي نصف الدرهم في المائة كثير رد على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجرى بين الوزنين إن لم يعلم المدينون بالزيادة يرد الزيادة على صاحبه وإن علم المدينون بالزيادة فاعطاه الزيادة اختياراً هل محل الزيادة للقايض إن كانت الدراهم المدفوعة مكسرة أو صحاحاً لا يضره التبعض لا يجوز إذا علم الدافع والعابض وتكون هذه هبة المشاع فيما يجتمه القسمة وإن كان المدفوع مما يضره التبعض وعلم

واحدة فإذا تفرقت كلمتهم يعتبر الواحد بالاثنتين وفي زماننا تعتبر الطاقة ومن فر من موضع بقصده أهل الحصن بالتجنيز وأشباهه ومن موضع يرى بالسهم والحجارة فلا بأس به كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس للإمام أن يبعث الرجل الواحد أو الاثنين أو الثلاثة سرية إذا كان يطبق ذلك كذا في الذخيرة * ومن توابع الجهاد الرباط وهو الإقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه لقصده دفعه واختلف في محله فإنه لا يتحقق في كل مكان والاختار أن يكون في موضع لا يكون وراءه إسلام وجزم به في التجنيس كذا في البحر الرائق

(الباب الثاني في كيفية القتال)

ينبغي للإمام إذا أراد الدخول في دار الحرب أن يعرض العسكر ليعرف عددهم ذرهم ودرهمهم فيكتب أسامهم كذا في شرح الطحاوي * وإذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة أو حصناً دعوهم إلى الإسلام فإن أجابوا كفوا عن قتالهم وإن امتنعوا دعوهم إلى أداء الجزية كذا في الهداية * إن قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا كذا في الكفر * وهذا في حق من تقبل منه الجزية وأما من لا تقبل منه فلا ندعوهم إلى أداء الجزية كذا في التبيين * الكفار أصناف صنف لا يجوز أخذ الجزية منهم ولا إعطاء الذمة لهم وهم المشركون من العرب ممن لا كتاب لهم فإذا ظهرنا عليهم لا نقبل من رعايهم إلا السيف أو الإسلام ونسأؤهم وصييانهم فيه * وصنف يجوز أخذ الجزية منهم بالأجاع وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيرهم وكذلك يجوز أخذ الجزية من المجوسى بالأجاع عريياً كان أو غير عريى وصنف اختلجوا في جوار أخذ الجزية منهم وهم قوم من المشركين غير العرب وغير أهل الكتاب والمجوس يجوز أخذ الجزية منهم عندنا هكذا في المحيط * ولا يجوز أن يقاتل من لا قبله الدعوة إلى الإسلام الآن بدعوه كذا في الهداية * ولو قاتلوهم بغير دعوة كانوا ثمنين في ذلك إن كنهم لا يضمنون شيئاً مما أنلفوا من الدماء والأموال في النساء والولدان منهم كذا في المبسوط * ويستحب أن يدع من بلغته الدعوة مبالغته في الانذار ولا يجب ذلك كذا في الهداية * وإنما تستحب الدعوة مرة أخرى للتأكييد بشر من أحدهما أن لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين أما إذا كان في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين بأن علموا أنهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال أو يحتلون بحياة أو يضمنون فلا يستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني أن يطمع فيه ما يدعون إليه أما إذا كان لا يطمع فيه ما يدعون إليه فلا يشتغلون بالدعوة كذا في المحيط * ولا بأس أن يعبروا عليهم لئلا أوتهم أرباباً غير دعوة وهذا في أرض بلعتهم الدعوة كذا في محيط السرخسى * فان أبوا عن الإسلام والجزية استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربهم كذا في الاختيار شرح المختار * وعبروا عليهم المجانيق وحرقوهم وأرسلوا عليهم الماء وغطوا شجرهم وأفسدوا زرعهم كذا في الهداية * ولا بأس بأن يحرقوا حصونهم ويغرقونها ويحربون البنيان وكان الحسن بن زياد يقول هذا إذا علم أنه ليس في ذلك الحصن أسير مسلم وأما إذا لم يعلم ذلك فلا يحل التحريق والتعريق ولكن اتقوا

(٢٨ - (العتاوى) - ثاني)

المدافع والقباض جاز وتكون هذه هبة المشاع فيما لا يجتمه القسمة * رجل اشترى بالفلوس الرائجة والعدلى في زماننا شيئاً وكسدت الغنوس قبل القبض وصارت لا تروج رواج الأثمان في عامة البلدان في قول محمد رحمه الله تعالى تكون كاسدة وعندهما إذا كانت لا تروج رواج الأثمان في بلادها تكون كاسدة وعندها كساد يفسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويرد المشتري إليه مع ثلثه إن كان ثلثه أرقيته إن كان ثلثه كاراً إن كان ثلثه لا يفسد العقد ولا خيار

لا سدهما في ظاهر الرواية * واذا اشترى بالدرهم الرائجة شيئا ونقد بعض الثمن ثم كسدت فسد العقد بقدر ما لم ينقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان هذا فساد طارئ بمنزلة الهلاك فيتقدر بقدره * ولو اشترى شيئا بالدرهم الكاسدة فان كانت الدرهم بعينها حلالا لم يفسد الكساد صارت سلعة فان لم تكن بعينها قالوا لا يجوز البيع * قال المنصف رحمه الله تعالى وينبغي أن يجوز لانها ان كانت بعد الكساد تباع وزا فعد باع بموزون في الذمة وان (٢١٨) كانت تباع عددا فعد باع بعدد في الذمة عددا معلوما * ولو تزوج امرأة على الدرهم

الكاسدة قال كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وان كانت قيمتها دون العشرة يكمل لها العشرة كولو تزوج امرأة على ثوب قيمته خمسة كان لها الثوب وخمسة أخرى وان تزوجها على الدرهم الرائجة فكسدت قال بعضهم عليه مهر مثلها * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لها قيمة الدرهم من الذهب والفضة قبل الكساد وهو الصحيح لان النكاح اذا أوجب المسمى وقت العقد لا ينقلب موجبا لمهر المثل كولو تزوج امرأة على عبدا وثوب فهاك ذلك قبل القبض كان لها قيمة الثوب أو العبد ولا يصار الى مهر المال * ولو استقرض الفلاس الرائجة أو العدائي فكسدت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب عليه مثلها كاسدة ولا يعزم قيمتها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد رحمه الله تعالى يعزم قيمتها في آخر يوم كانت رائجة وعليه الغتوى وكذا لو غصب الفلاس الرائجة فكسدت فهو على هذا الخلاف * ولو اشترى شيئا بالدرهم الرائجة وقتما باع كسدت ثم تقايل لا يبيع صحف الاقالة ان كان المبيع قسما وكان على البائع رد مثل تلك الدرهم كاسدة

لو منعهاهم عن ذلك بتعذر عليهم قتل المشركين والظهور عليهم والحصون قلما تحلوا عن أسير ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في المبسوط * ولا بأس برميهم وان كان فيهم مسلم أسيرا أو ناجرا وان تترسوا بصبيان المسلمين أو بالأسارى لم يكرهوا عن رميهم ويقصدون بالرمي الكفار وما أصابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان العسكر عظيمًا يؤمن عليهم ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها ولو دخل مسلم عليهم بأمان لا بأس بان يحمل معه المصحف اذا كانوا قومًا يؤفون بالعهد كذا في الهداية * وان كان العسكر عظيمًا فلا بأس باخراج العجائز للخدمة وأما الشواب فمنهن فقرارهن في البيت أسلم والاولى أن لا تخرج النساء أصلاً خوفاً من الفتنة وان لم يكن لهن بد من الاخراج للمباضعة فالاماء دون الخرائر كذا في التبيين * قوم من الصلحاء يريدون الغزو ومعهم قوم من أهل الفساد يخرجون الى الغزو ومعهم من امرائهم فأن أمكن الصلحاء الخروج بدونهم لا يخرجون معهم وان لم يمكن الخروج الامعهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضيان * وينبغي للمسلمين أن لا يغزوا ولا يغلوا ولا يغلوا كذا في الهداية * ولا يقتلوا امرأة ولا صبيًا ولا مجنونًا ولا شيخًا فانيًا ولا أعمى ولا مقيدا الا أن يكون أحدهم ولا يمن له رأي في الحرب أو تكون المرأة ملكة وكذلك اذا كان ملكهم صبيًا صغيرًا وأحضره معهم الواقعة وكان في قتله تفريق جمعهم فلا بأس بقتله كذا في الجوهرية نيرة * واذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس على القتال بمالهات يقتل هكذا في المحيط * وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء غير أن الصبي والمجنون يقتلان مادام باقيا تان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الأسر وان كل يمن ويفيق فهو في حال افاقته كالصحيح كذا في الهداية * ولا يقتل مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة اذا كانوا لا يقاتلون بحال ولا رأى هكذا في المحيط * ولا يقتل يابس الشق فان قاتل لا بأس بقتله وكذا الاعمى والمقععد والشيخ الفاني اذا حضروا وحضروا على القتال ومن قتل واحداً من هؤلاء فليس عليه شيء كذا في فتاوى قاضيان * أما ما قطع اليد اليسرى وأقطع إحدى الرجلين فهو ممن يقاتل فيقتل وكذا الانحرس والاصم هكذا في المحيط * وأما السبي والمعتوه مادام باحضران فلا بأس بقتله ما وبه لما صار في أيدي المسلمين لا ينبغي أن يقتلوه ما وان كانوا قاتلا غير واحد كذا في فتاوى قاضيان * لا بأس بان يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم من المشركين يبتدئ به الا والدا والوالدة والاجداد من قبل الرجال أو النساء والجدات وهذا اذا لم يضطره الوالد الى ذلك فاما اذا اضطره الى ذلك فلا بأس بقتله اذا لم يمكنه الهرب منه واذا اضطر الابن بآبيه في الصف لا ينبغي أن يقصده بالقتل ولا ينبغي أن يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حر باعلى المسلمين ولكنه يلجئه الى موضع ويستمسك به حتى يحيى غيره فيقتله كذا في المحيط * ولا يقتل الراهب في صومعته الا أن يحاطا بالناس كذا في فتاوى قاضيان * فان كان بأهلين قوة على حمل من لا يقتل واخراجهم الى دار الاسلام لا ينبغي لهم أن يتركوا في دار الحرب امرأة ولا صبيًا ولا معتوها ولا أعمى ولا مقعدا ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد

اليمنى

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كفي الاستقراض * رجل أقرض دراهمه بخارية ببخارائه لقي

المستقرض في بلد لا يقدر على تلك الدرهم قال أبو يوسف وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملكه قدر المسافة ذاهبا ورجعا ويستوثق منه بكفيل والا بأحد قيمتها * وقيل هذا اذا القيم في بلد تنفق فيه تلك الدرهم لكنه لا توجد فيه يوجب قدر المسافة ذاهبا ورجعا فاما اذا كانت لا تنفق في هذا البلد فانه يملكه بغير قيمتها وكذا لو أقرض بالدرهم البخارية شيئا ثم تنفق في بلدة أخرى لا توجد فيها تلك الدرهم * ولو أن

وجلسا استقرض القرض المكسرة على أن يودى قعما كان باطلا وكان عليه مثل ما قبض ويكره السفينة إلا أن يستقرض مطلقا فيوفى بعد ذلك في بلد آخر من غير شرط * وتأجيل القرض باطل سواء كان التأجيل في القرض أو بعد ما أقرضه * ولا يجوز القرض إلا فيما كان مثليا فلا يجوز قرض الخنز والدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز وزنا وقيل إلى الثلاث يجوز عددا ولا يجوز الزيادة وإن أقرض الحنطة وزنا لا يجوزها (٢١٩) استقرضها أو كلها قبل الكيل كان على المستقرض

مثلا من الكيل فإن اختلفا في مقدارها كبا لا وقفيرا كان القول قول المستقرض مع يمينه ولو استهلك على إنسان حنطة في سبيلها كان عليه قيمتها * ويجوز استقراض الكاعد لانه عددي كالجور والبيض * واستقراض اللحم وزنا جاز في قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا لأنه مثلي يباع وزنا ويجوز السلم فيه عنده وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا القرض يكون حالا غير مؤجل فلا يفضى إلى المنازعة بخلاف السلم قال محمد رحمه الله تعالى كل ما يكال أو يوزن أو يعد يجوز قرضه * رجل له على رجل جيات فآخذ منه زيوفا ونهرجة أو ستوفة ورضي بها جزوان أنفقها كره وإن بين ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره استقراض الستوفة والزينة والنهرجة وعلى المستقرض منها ما كان كسدت كان عليه قيمتها * رجل اشترى من رجل كرخنطة بيمينه ثم قال للبائع اقترضني قنبر حنطة أو قال اقترضني هذا القنبر واخلف به السكر الذي اشتريته منك ففعل وصحب الشراء على القرض أو القرض على الشراء قال أبو يوسف رحمه الله

اليمين لانهم يولد لهم ففي تركهم عون على المسلمين وأما الشيخ الغاني الذي لا يلحق فان شاء أخرجه وإن شاء تركه وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع إذا كانوا ممن لا يصيبون النساء وكذلك العجوز التي لا يربح ولدها كذا في البحر الرائق ناقلا عن البدائع * قال القدوري في كتابه الكفار على نوعين منهم من يمسح الباري عز وجل ومنهم من يقر به إلا أنه ينكر وحدانيته كعبدة الأوثان فمن أنكره إذا أقر به يحكم بالإسلام ومن أقر بحد وحدانيته إذا أقر بحدانيته بأن قال لا إله إلا الله يحكم بالإسلام ومن أقر بحدانيته تعالى ومحمد رساله محمد صلى الله عليه وسلم فإذا أقر برسالة صلى الله عليه وسلم يحكم بالإسلام كذا في المحيط * الوثني أو الذي لا يقر بحدانيته الله تعالى لو قال الله لا يصير مسلما ولو قال أنا مسلم يصير مسلما فإن قال أردت به أني على الحق لم يكن مسلما واليهودي أو النصراني إذا قال لا إله إلا الله لا يصير مسلما لم يقبل محمد رسول الله قالوا واليهود والنصارى اليوم بين ظهري المسلمين إذا قالوا واحدا منهم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله لا يحكم بالإسلام حتى يترأى عن دينه إن كان نصرانيا يقول أنا باري من النصرانية وإن كان يهوديا يقول أنا باري من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في دين الإسلام ولو قال اليهودي أو النصراني أنا مسلم أو قال أسلمت لا يحكم بالإسلام لأنهم يقولون المسلم من كان منقادا للحق مستسلما ونحن على الحق فإذا قال أنا مسلم يسأل عنه إن قال أردت به ترك دين النصرانية أو اليهودية والدخول في دين الإسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل فإن قال أردت به أني مسلم وأنا على الحق لم يكن مسلما فإن لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلما وإن مات قبل أن يسأل وقبل أن يصلي بجماعة فليس بمسلم ولو قال اليهودي أو النصراني لا إله إلا الله محمد رسول الله تبرأت عن اليهودية ولم يتل مع ذلك دخلت في الإسلام لا يحكم بالإسلام حتى لو مات لا يصلي عليه فان قل مع ذلك دخلت في الإسلام حينئذ يحكم بالإسلام هكذا في فتاوى قاضخان * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا كانت شهادة الكندي برسالة محمد صلى الله عليه وسلم جوابا كان دخولا في الإسلام وعن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى إذا قيل للنصراني محمد رسول الله بحق قال نعم أنه لا يصير مسلما وهو الصحيح وكذلك إذا قيل له محمد رسول الله بحق إلى العرب والعجم فقال نعم لا يصير مسلما وقعت في زمانا ما به قيل للنصراني أدين الإسلام حق فقال نعم فقيل له أدين النصرانية طل فقال نعم فافتي بعض المفتين بأنه لا يصير مسلما وأفتى بعضهم أنه يصير مسلما وكذلك إذا قال النصراني أو اليهودي أني على دين أبي حنيفة لا يصير مسلما كذا في المحيط * عن بعض المشايخ رحمه الله تعالى إذا قال اليهودي دخلت في الإسلام يحكم بالإسلام وإن لم يقل تبرأت عن اليهودية وأما المجوسي إذا قال أسلمت أو أنا مسلم فيحكم بالإسلام لأنهم لا يدعون لأفئدتهم وصف الإسلام بل بعدونه شعبة كذا في فتاوى قاضخان * إذا صلى الكندي أو واحد من أهل الشرك في جماعة حكم بالإسلام عندنا وإن صلى وحده فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحكم بالإسلام وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحكم بالإسلام فمن مشايخنا رحمه الله تعالى من قال لا خلاف في الحقيقة فإن ما ذكره أبو حنيفة رحمه الله

تعالى يصير قاتلا وممجا جميعا وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * رجل اقترض من رجل قنبر حنطة ولا يوزن أو قال أنفقها ونهرجة أو قال أنفقها وادعى المقرض أنها كانت جيادا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اقترع قول المستقرض في أنه يهرج أو يوفى إذا وصل ولا يصدق إذا فصل * رجل قل عبده استقرض لي من فلان عشرة دراهم استقرضها وأمره وقبض وقال دفعته إلى الأمر ومحمد لا أمر ذلك وإن لمال يكون على الأمور ولا يصح للمأمورين الأمر ولو بعثت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كذا درهما فمقرض ذلك

على فبعث مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يكن ذلك من مال الأثر حتى يقبل إليه ولو أرسل رسولاً إلى رجل فقال ابعث إلى بعشرة دراهم قرضاً فقال نعم وبعث بها مع رسول له كان الأثر ضامناً لها إذا أقر أن رسول له قبضها * الوكيل بالاستقراض من رجل معين إذا استقرض أن قال الوكيل للمقرض على وجه الرسالة أن فلاناً يقول لك أقرضني كذا كان القرض للموكل وإن لم يقبل الوكيل ذلك واستقرض المقرض (٢٢٠) على الوكيل * رجل في يده دينانير فقال أشهدوا أنني اشتريت هذه الدينانير من

ابني الصغير بمائة درهم وقام قبل
أن يزن الدراهم كان ذلك باطلا
لأنه هو العاقد فيتعبر قبضه قبل
الافتراق كذا روى عن محمد بن
الله تعالى * رجل استقرض
من رجل دراهم فأناء الممرض
بالدراهم فقال له المستقرض ألقها
في الماء فالتقاها قال محمد بن
الله تعالى لا تسمى على المستقرض *
رجل استقرض طعاما بالعراق
ودخله صاحب السر بركة قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمته
بالعراق يوم أفرضه وقال محمد بن
الله تعالى عليه قيمته بالعراق يوم
أفرضه وليس عليه أن يرجع
معه إلى العراق فيأخذ طعامه *
رجل له على رجل ألف درهم
مرض فصالحه على مائة منها في
أجل صاع الخطأ والثقة له وان
كان المستقرض حاد للقرض
ولم يأت إلى أجل * رجل
استقرض من رجل طعاما في بلد
أفرض فيه رخيص فقيهه بقرض
في بلد الطعام فيه غالي فأخذ
الطالب بحقه فليس له أن يجلس
المضروب ويؤمر به بان وثوق
له كميلة حتى يعطى معه أية في
البلد الذي استقرض فيه * رجل
استقرض طعاما له حل وموتة أو

تعالى تأويله اذا صلى وحده بغير اذان واقامة وعند ذلك لا يحكم باسلامه وتأويل ما قال اذا صلى
وحده باذان واقامة وعند ذلك يحكم باسلامه بلا خلاف * وفي الاجناس اذا شهدوا آثاراً يشاهدون
سنة ولم يقولوا بجماعة فقال صليت صلاة لا يكون اسلاما حتى يقولوا صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا
كذا في المحيط وان شهدوا أنه كان يؤذن ويقيم كان مسلماً كان الاذان في السفر أو في الحضر وان
قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فليس بشئ حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا
انه مؤذن كان ذلك عادة فيكون مسلماً كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البرازية * وان صام أو حج أو
أدى الزكاة لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية وروى داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى ان حج
البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون بأن رأوه من غير أن يرونهم ولا حرام ولي وشهد المناسك مع المسلمين يكون
مسلماً وان لم يشهد المناسك أو شهد المناسك ولم يحج لم يكن مسلماً ولو شهد واحد فقال رأيته يصلي في
المسجد الاعظم في جماعة وشهد آخر رأيته يصلي في مسجد كذا اتقبل شهادتهما ويجوز على الاسلام
كذا في فتاوى قاضيان * ولم يقتل كذا في المحيط * عن الحسن بن زياد اذا قال الرجل لذي أسلم فقال
سلمت كان اسلاماً كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا حمل مسلم
على شرك ليقبض عليه فلما رقه قال أشهد أن لا اله الا الله فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى
المسلم أن يكف عنه وان أخذه وجاء به الى الامام فهو حر مسلم ان كان تكلم بكلمة التوحيد قبل ان
يتعمره المسلم وان قال بعدما قهره ان سلم فهو فيء ولكن لا يقتل فان قال ما أردت الاسلام بما قلت بل
نما أردت المذبح في اليهودية أو أردت التعوذ لن لا يقتلني لم يلتفت الى قوله ولو كان حين قال لا اله
الا الله كف منه فاهلك ولحق بالمشركين ثم عاديقتان فعمل عليه الرجل فلما رقه قال لا اله الا الله
وان كان له فئة يلجأ اليها فلا بأس بان يقتله وان تفرقت الفئة وليس له أن يقتله ولكنه يؤديه على
ما صنع وان كان هذا الرجل ممن يقول لا اله الا الله ولكن لا يقرب رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وباقي
السنة بحسب لها فلا بأس بان يقتله وان تكلم بهذه الكلمة وان قال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً
عبده ورسوله فعليه أن يكف منه فاذا أكره على الاسلام فاسلم صح الاسلام استحساناً وفي نوادر ابن
رستم ان اسلام السكاران اسلام كذا في المحيط * واذا قال الوثني أشهد أن محمداً رسول الله يكون
مسالمًا وكذا قول الأمام علي دين محمد صلى الله عليه وسلم وأما على الخنعية أو على الاسلام يحكم باسلامه
ويؤمن بصلى عليه * كافر قن كافراً آخر الاسلام لم يكن مسلماً وكذا اذا علم القرآن وكذا اذا قرأ
اقرأ كذا في فتاوى قاضيان

(الباب الثالث في المواعدة والامان ومن يجوز امانه)

أشارني الإمام أن يصلح أهل الحرب أو فريقتهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به وإن رأى الإمام موادعة أهل الحرب وأن يأخذ على ذلك ما لا فلا بأس به لكن هذا إذا كان بالمسلمين حاجة أما إذا كان فلا يجوز والمأخوذ من المال يصرف مصارف الجزية إذا لم يغزوا بساحتهم بل أرسلوا رسولاً أما إذا نه الجيش ثم أخذوا المال فهو غنمية يحبسها ويقسم الباقي بينهم كذا

وصف عن أبي حمزة رحمه الله تعالى أن كل العصب قائم في يده يؤمر بالتسليم إليه أن كانت قيمته
الموضعين سواءً وكانت قيمة في هذا الموضع أكثر وإن كانت قيمته في هذا أبلد أقل شاء طال به بقرته مكان الغصب وإن شاء أخذ
العصب وإن شاء لم يتطرح يسلم به في مكان العصب - لم يكن العصب قائم في يده وقيمته في البلدة التي التقيا أقل من قيمته في بلد الغصب
كانت قيمته من غير أن يأتى بالثلاثمائة درهم من كل من يده وإن كان من يده من الغصب يوم قيمته يوم الغصب ببلد الغصب وإن شاء ينتظر ليأخذ

ببلد الغصب وان كانت قيمته في هذا المكان أكثر من قيمته في بلد الغصب وان كانت قيمته في
الموضعين سواء فلهم مذهب من أن يطالبه بالمثل * رجل استقرض شيئا من الفواكه كيلاً أو وزناً فلم يقبضه حتى انقطع فإنه يجبر صاحب
القرض على تأخيرها إلى أن يجيء الحديث الآن يتراضيا على القيمة ولا يشبه هذا العلوس إذا كسدت لأن هذا مما لا يوجد بخلاف العلوس
الكاسدة * رجل عليه عشرة دراهم من قرض أو بيع أو غصب وله على (٢٢١) صاحب العشرة عشرة دراهم فقتباها الدينار

بالعشرة وافترقا حاز البيع لأن
البيع وقع على ما في ذمة كل واحد
منهما وساقى ذمة كل واحد في يده
حكماً فلا يبطل بالافتراق ألا ترى
أنهم مالوتقاصا الدينانير بالدراهم
جاز والمقاصة بخلاف الخنس
لا تكون الامبادلة وكذا لو كان
عليه كرخطة لرجل ثم أنه أقرض
صاحب السكر كرامن شعير ثم تبايعا
السكر بالسكر جاز ولا يبطل العقد
بالافتراق * رجل أقرض رجلاً
كرامن حنطة ثم ان المستقرض
اشترى القرض من المقرض
بدراهمه حاز سواء كان القرض
قائماً في يد المقرض أو لم يكن أما
إذا لم يكن قائماً فهو قسول الكل
وان كان قائماً فكذلك في قول أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز
شراؤه لأن عذره ما ملكت القرض
بنفس القبض وعند أبي يوسف
رحمه الله تعالى لا يملكه مادام قائماً
ولا يجوز شراؤه ولا يكون شراؤه
مهما أقرض بخلاف ما لو اشترى
شيئاً بالدينار ثم اشتراه بالدراهم فإنه
ابيع الثاني يكره مضافاً إلى ذلك
لأن القرض مما لا يحتل المصنع
لأنه يبايع في استرضاء بعض
وهو قائم ولا يفسخ بقرض * إذا
ذلي المستقرض وحدث القرض

في الهداية * ولو وادعهم فريق من المسلمين بغير إذن الامام فالموادعة جائزة على جماعة المسلمين لأنها
أمان وأمان الواحد كآمان الجماعة كذا في السراج الوهاج * ولو أن مسلماً وادع أهل الحرب سنة
على ألف دينار جازت موادعته فان لم يعلم الامام ذلك حتى مضت موادعته أخذ المال وجعله في بيت
المال وان علم بموادعته قبل مضي السنة فإنه ينظر ان كانت المصلحة في امضائها أم صاها وأخذ المال
فان رأى المصلحة في ابطالها رد المال اليهم ثم نبذ اليهم وقال لهم فان مضى نصف السنة يرد كله استحسنوا
كذا في محيط السرخسي * وأما قال المسلم وادعكم بالفدينار ثم نبذ الامام اليهم بعد ماضى من
السنة بعضها وبقي البعض كان للامير المال بحسب ماضى من السنة وورد بحسب ما بقي هكذا
في المحيط * فان كان وادعهم ثلاث سنين كل سنة بالفدرهم وقبض المال كله ثم أراد الامام نقض
الموادعة بعدمضى السنة فإنه يرد عليهم الثلثين لانه فرق العقود بتفريق التسمية بخلاف الاول لان
هناك العقد واحد في السنة والمال مذكور بحرف على وهو حرف الشرط كذا في محيط السرخسي
وتجوز الموادعة أكثر من عشر سنين على ما يراه الامام من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار
* ولو حاصر العدو المسلمين وطلبوا الموادعة على مال يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل الامام الا اذا خاف
الهلاك كذا في الهداية * واذا طلبوا من الامام الموادعة سنين معلومة على أن يؤدوا الى المسلمين
كل سنة شيئاً معلوماً على أن لا يجري عليهم أحكام الاسلام في الادهم لم يفعل ذلك الا أن يكون خيراً
للمسلمين فان كان ذلك خيراً للمسلمين ووقع الصلح على أن يؤدوا اليهم كل سنة مائة رأس فها على
وجهين أما ان صلحوا على مائة رأس بغير أعيانهم أو بأعيانهم وان كان الصلح على مائة رأس بغير
أعيانهم فان كانت المائة المشروطة من أنفسهم وأولادهم لم يجز ذلك وان كانت المائة المشروطة
من أوقافهم جاز وان كان الصلح على مائة رأس بأعيانهم من أنفسهم وأولادهم بان قالوا أول السنة
آمنوا على أن هؤلاء لكم ونصالحكم ثلاث سنين مستقبلة على أن نعطيكم مائة رأس من رقيقه فهو
جائز كذا في المحيط * وان شرطوا في الموادعة أن يرد عليهم من جاهدنا مسلمائهم بطل الشرط ويجب
الوفاء به كذا في الكافي * ولو صلحهم الامام ثم رأى نقض الصلح أصح بصد اليهم وقال لهم ويكون
النبذ على الوجه الذي كان الامان فان كان منقشاً يجب أن يكون البند كذلك وان كان غير منقش
بان أمنهم واحد من المسلمين سرايكتفي ببند ذلك الواحد ثم بعد البند لا يجوز ذلة لهم حتى يصح
عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من ابعاد الخبر الى أطراف مملكته وان كانوا خروا من
حصونهم وتفرقوا في بلادهم في عساكر المسلمين أو خروا حصونهم بسبب الامان حتى يعووا
كلهم الى ما أمنهم ويعمروا حصونهم * ثم ما كانت فوقيان العذر وهذا ذلنا لجهلهم * ولا ينبغي
نقضه قبل مضي المدة وأما إذا مضت المدة فيبطل الصلح بصد ولا ينبغي في تبين * ولا ينبغي
للمسلمين أن يذيروا عليهم ولا على أصراف بلادهم مادام الصلح قائماً كذا في السراج الوهاج * وان
بدوا بخيانة قائلهم لم ينبذ اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم كذا في الهداية * ولو خرج من د الموادعة
جماعة لاسنة لهم وقطعوا الطريق في دار الاسلام فليس هذا نقض العهد وان خرج قوم لهم منعة

و يوفى أو يهرج وكان ذلك به لم استهلكها لا يرجع على المقرض بشئ ولكنه يرد لها * ان أرض الخوز كيلاً - ولانه يكال مرة
وبعد أخرى * رجل أقرض صبياً أو مملوكاً مائة دينار أو مائة دينار في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى يضمن * وان أقرض عبد مجبوراً مملوكاً لا يضمنه قبل ان يعقب عند هذا والردية تسري * رجل عليه
أنف درهم لرجل فدفع الى الغائب ديناراً فنقل امره بها ونفذ حق منه فأخذها فملكته في يده قبل أن يصره هذا كذا في السراج الوهاج وكذا

لو ضررها وقبض الدراهم في يده قبل أن يأخذ منها حقه هل سكت من مال الدافع وأن أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع اليه ولو دفع المطلب الى الطالب دنانير وقال خذها قضاء لحقك فأخذها كان دافعا في ضمانه ولو دفع المطلب الى الطالب دنانير وقال بعها بحقك فباعها دراهم مثل حقه وأخذها بصيرقا بضاحقه بالقبض بعد البيع * رجلا ن تصارفا الدراهم بالدينارين وفعبا بضام تقايلا واقترا قبل القبض عالت الاقولة (٢٢٢) ويعود الصرف لان الاقالة بمنزلة البيع فيعتبر القبض قبل الافتراق

(باب في قبض المبيع وما يجوز
 من التصرف قبل القبض وما لا
 يجوز) * البائع اذا خلى بين
 المبيع وبين المشتري بحيث يتمكن
 المشتري من قبضه يصير المشتري
 قابضا للمبيع حتى لو هلك قبل أن
 يتقبضه حقيقة قبل أن عليه وكذا لو
 خلى المشتري بين البائع والتمن
 ولو قبض المشتري المبيع ميراث
 البائع قبل نسدها ثم كان للبائع
 أن يسترده دون خلى المشتري بين
 المبيع وبين البائع لا يصير البائع
 قابضا ما لم يتقبضه حقيقة أجمعوا
 على أن التمسك في البيع الجائز
 لا يكره قبضه وفي البيع الفاسد
 روايتان والصحيح أنه قبض وفي
 الهدية الفاسدة كالهدية في الشاع
 الذي يحتمل بقسم لا تكون
 قبضا، تدق الروايات وختلقوا
 في الهدية الخيضة ذكرنا ههنا أبو
 الميث أنه لا يصير قابضا بالتحية في
 قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 وذكرنا في نسخة الطحاوي رحمه
 الله تعالى أنه يصير قبضا ويكره
 فيه خلافا * ولو باع ثوبا
 التخليل وخلى بينه وبين المشتري
 صار قابضا * ولو وهب ثوبا
 التخليل وخلى بينه وبين الموهوب
 لم لا يبرق قابضا لا في معنى الشاع
 الذي يحتمل تسمية * وروى
 دار ومالك عن المشتري فيه في

بغير أمر ملكهم ولا أمر أهل مملكته فالملك وأهل مملكته على موادعتهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم وإن كانوا من دواب ذن ملكهم فهذا نقض العهد في حق الكل كذا في فتاوى الكرنج * وإذا كانت المودعة قاعة بيننا وبينهم فخرج منهم رجل إلى بلد حرب آخر ليس بيننا وبينهم مودعة فغزا المسلمون ذلك البلد فاخذوا ذلك الرجل فهو آمن لا سبيل عليه ولا على ماله وأهله ورقيقه وخيت مضي أهل البلاد الذين وادعناهم وحيث رحلوا من البلاد فدهم آمنون وإن غزا المسلمون دارا غير دار المودعة فأسروا منها رجلا من المودعين كان أسيرا في الدار التي غزاها المسلمون كان فينا كذا في السراج الوهاج * وأهل الذمة إذا نقضوا العهد كالشركيين في المودعة ويجوز أخذ المال منهم لأنه يجوز تركهم بالجزية هكذا في الاختيار وشرح المختار * ويصالح المرتدين الذين يلبون وصارت دارهم دار الحرب عند الخوف لو خير ابلا أخذ مال منهم وإن أخذ المال منهم لم يرد لأنهم في المسلمين إذا ظهر واختلاف ما لو أخذ من أهل البغي حيث يرد عليه بعد وضع الحرب أو زارها لأنه ليس فينا إلا قبله لأنه أعانهم كذا في النهر الفائق * وهكذا في فتح القدير مدة الأوبان من العرب كالمتردين في المودعة لأنه لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيوف ويكره لأمير الجيش أو قائد من قواد المسلمين أن يقبل هدية أهل الحرب فيختص بها بل يجعلها فيهم للمسلمين ويكره بيع السلاح والكراع من أهل الحرب وتجهيزه إليهم في المودعة وبعدها وكذلك الحديد وكل ما هو أصل في آلات الحرب ولا يكره ادخل ذلك على أهل الذمة كذا في الاختيار وشرح المختار * ولو جاء حربي بسيف فاشترى مكاله قوسا أو رمحا أو ترسا لم يترك أن يخرج كذا في المبسوط * وإن باعه يدرأهم ثم اشترى غيره بمنع مطلقا كذا في التبيين * طلب ملك منهم الذمة على أن يترك أن يحكم في أهل مملكته ما شاء من قتل أو ظلم لا يصح في الإسلام لا يجاب إلى ذلك ولو كان له أرض فيه أقوم من أهل مملكته هم عبيده يبيع منهم ما شاء فصالح وصار ذمة فهم عبيده كما كانوا يبيعهم إن شاء كذا في فتح القدير * فإن ظفر عليهم عدوهم ثم استنمذهم المسلمون من أيدي أولئك فبهم يردون إلى هذا الملك غير شيء في التسمية وبالقبية بعد القسمة بمنزلة سائر أموال أهل الذمة وعلى هذا الواسم للملك وأهل أرضه أو أهل أرضه دونهم عبيده كما كانوا كذا في المبسوط (فصل في الأمان) إذا أمن رجل حرا أو امرأة حرة كافرا أو جعة أو أهل حصن أو مدينة صح منهم ولم يكن لأحد من المسلمين قتالهم لأن يكون في ذلك مفسدة فينبذ إليهم كما إذا أمن الإمام به مفسدة ثم رأى المصلحة في سبذلوله حصارا لماد حصنوا من واحد من الجيش وفيه مفسدة فينبذ من يثوبه الإمام كذا في الهداية. ويبطل ما نذم إلا إذا أمره أمير العسكر أن يؤمنهم فيجوز ما به كذا في التبيين * ويصح ما المكتوب ولا يجوز أمان المسلم التاجر في دار الحرب ولا أمان مسلم لا سيرة في يديهم ولا آمن الذي سلم في دار الحرب كذا في فتاوى قاضخان * العبد إذا أمن أن كان مأذونا في القتال في جهة المولى يصح أمانه لا خلاف وإن كان محجورا عن القتال فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسح وقول أبي يوسف رحمه الله

متاح باع بين ذلك - المشتري يسير رغبة وان ودع امتاع عند المشتري وادن لمشتري قبض الدار تعالى
 في جميع اصناف البهارات كالمسك والعود والمشتري * ولو عدا من رجل يست بخبرته فقل البائع سلمتها اليك وقال المشتري
 سلمت لك كل رطل من رطلين من هذا البهارات كالمسك والعود والمشتري * لا فوتمها * رطل كرفي لم اراد ان ياتي البائع سلمتها اليك وقال
 المشتري سلمت لك رطلين من رطلين من هذا البهارات كالمسك والعود والمشتري * في قول الجانيه فترجعه اليه تعالى وقول ابو يوسف وعندهما ما الله اعلى ان كانت

المفتاح فلا يكون قبض المفتاح
كقبض الدار وان دفع اليه المفتاح
ولم يقل خليت بينك وبين الدار
فأقبضه لم يكن ذلك قبضا * رجل
اشترى وقرح طب في مصر وذهب
المشتري مع البائع الى بيت المشتري
فأغضب الخطب انسان فان ذلك
يكون من مال البائع لان من مال
المشتري لان على البائع ان يأتي به
الى منزل المشتري * رجل باع
من رجل ساجدة ملقاة في طريق
والمشتري قائم عليها وعلى البائع
بينه وبينها لم يحررها المشتري من
موضعها حتى حفر رجل وأحرقها
كان للمشتري أن يضمه فان
استحقها رجل كان للمستحق أن
يضمن المحرق ولا يضمن المشتري
* رجل اشترى عبدا بالاف ولم
يقبضه حتى رهنه ابائع بمائة دينار
أو آخوه أو أودعه فان ينسخ
البيع ولا يكون للمشتري أن
يضم - أحدا من هؤلاء لانه ان
صنعه رجوعا على البائع * ولو
عاد أو وديه فان عند المستعير
أو الموهوب له أو أودعه فستعمله
نودع فان من ذلك كان المشتري
لجبار ان شاء مضى اببيع وضمن
المستعير والمودع والموهوب له ان
وان شاء فسخ البيع لانه ان ضمن
هؤلاء ليس لصان أن يرجع على
البائع * ولو كان لبائع باعه

من رجل فأتى عبد المشتري بالشئ من عمله أو من غير عمله كان المشتري الأول بالخيار أو شاء فبسطه أو يبيع أو شاء ضمن المشتري ثم يرجع
المشتري الثاني على البائع بالثمن إن كان نقد الثمن وإن لم ينتد له لا يرجع بشئ وواشتري عبداً من البائع رجلاً فقتله كان للمشتري أن يضمن
القائل قيمته إلا أن التتبع د ضمن لا يرجع عن البائع * ولو باع شاة ثم سر الأذن رجلاً فذبحه أو كان البائع عموماً بالبيع فله المشتري
أن يضمن البائع ولا يرجع البائع على الآخر * ولو حمله خاة ثم رجلاً فذبحه ثم رجع لم يضمن ثم يبيع فذبحه المأمور كان

المشتري ان يدفع المدايج ولا يرجع المدايج بذل على الا مرسى ولوان وجاله شاء امره جلاله يذهب المدايج باع النساء فيسئل ان يبيع مرسى
المأمور كان للمشتري ان يدفع المدايج ولا يرجع المدايج بذل على الا مرسى وان لم يعلم المأمور بالبيع * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
القبض بين المبيع والمشتري تكون قبضاً بثلاثة اشياء أحدها أن يقول البائع خلعت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قد
قبضت * والثاني أن يكون المبيع بحضرة (٢٢٤) المشتري بحيث يصل الى أخذه من غير مانع * والثالث أن يكون المبيع

مضر زائمه مشعول بحق الغير فان
كان شاغلا حق الغير كالخسلة في
جوالق البائع وما أشبه ذلك فذلك
لا يمتنع التخليه وانما ف أبو يوسف
ومحمد رجهما الله تعالى في التخليه في
دار البائع قال أبو يوسف رحمه
الله تعالى لا يكون تخليه وقال محمد
رحمه الله تعالى يكون تخليه * ومن
ذلك رجل باع حادما فقل البائع
تخلت بسنك ويزن الخادما فاقضها
والخادما من منزل البائع يحضرتهما
يصل الى قبضها وقال المشتري دعها
الى الغد وأنى أن ية مض فيها كنت
الخادما منها اتون من مال المشتري
عند محمد ومن مال البائع في قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو
اشترى غلاما أو جارية فقال
المشتري للعلام تعالى معي أو امش
معي فخطي معه فهو قبض * ولو
قال البائع للمشتري بعد البيع
خذ لا يكون قبضا * ولو قال خذ
بكر تخليه إذا كان يصل الى
أخذه * ولو اشترى شيئا فمد
بعضه من ثم قال للبائع تركته
رهنا عندك مقبلة الثمن أو قال
تركه ودعته لك لا يكون ذلك
قبضا * رجل سترى شاة
فقطعت احداهما الاخرى قبل
ان يذبحها فكنت خير المشتري
شاه قبض البقي بحصتها من الثمن
وان شاة تركه وكذا لو اشترى جارا

ان جئت قتلتك فإياه فهو آمن هذا اذا فهم الكافر الاشارة وعرفها ما ناولم يسمع قول المشير ان جئت
قتلتك أو سمع وان لم يفهمه واما اذا سمع وفهمه لم يكن ذلك أمنا وعلى هذا اذا قال المسلم للكافر
تعال حتى أقتلك فسمع الكافر أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمعه الا أنه لم يفهمه
كان أمنا ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون أمنا وعلى هذا اذا قال المسلمون له تعال ان كنت تريد
القتال تعال ان كنت رجلا فسمع أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمع آخر الكلام
ولم يفهمه فسمعه كان أمنا ولو سمع أول الكلام وآخره وفهمه فإياه لا يكون أمنا وعلى هذا اذا قال له
تعال حتى ترى ما أصنع بك هكذا في الذخيرة والمحيط * ولو أن جماعة من الكفار قالوا للمسلمين
أمنونا على ذرارينا فامنوهم على ذلك فهم آمنون وأولادهم وأولاد أولادهم وان سفلوا من اولاد
الرجال ولا يدخل أولاد البنات كذا ذكره في السير الكبير كذا في الظهيرية * واذا قال آمنوني
على اولادى فامنوه على ذلك فهو آمن وأولاده الصلية وأولاده من قبل الرجال واما أولاد البنات
فلا يدخلون ولو قال آمنوني على أولادى أو أولادى ذكر شيخ الاسلام والفاضل الامام ركن الاسلام على
السعدى أن هذه المسئلة على الروايتين وذکر شمس الاثمة السرخسى أن في هذه الصورة بنو
البنات يدخلون رواية ولو قال آمنون على آبائى وله أب وأم دخلا في الامان وان لم يكن أب وأم وإنما
له جد وجدة فالأمان لهما قال محمد رحمه الله تعالى فان كان لسانهم الذى يتكلمون به أن الجد والد كما
أن ابن الابن ابن فالجد بمنزلة ابن الابن يدخل في الامان كذا في المحيط * ولو قالوا آمنونا على ابنائنا
ولهم بنون وبنات فهم آمنون فان لم يكن لهم ذكروا إنما لهم بنات خاصة فهم في جميعا وان قالوا
أمنونا على بناتنا وأخواتنا فهذا على الاناث دون الذكور كذا في الظهيرية * ولو قال آمنوني على
اخوتي واه اخوة وأخوات دخل الكل في الامان ولو كان له أخوات لا ذكروا معهم يدخلون في الامان
كذا في المحيط * ولو قالوا آمنونا على ابنائنا ولهم آبائنا وأبنائنا أبناء فالامان على الغريقين فان
لم يكن لهم آباء ولكن لهم آباء فهم آمنون أيضا وان قالوا آمنونا على آبائنا وليس لهم آباء
ولهم أجداد وليس يدخل الاحد في ذلك وكذلك لو قالوا آمنونا على أمهاتنا وليس لهم أمهات
سكن لهم جدات فانهم لا يدخلون في الامان ولو قال آمنوني على موالى وليس له الامواليات ولا ذكروا
فيهن فمن آسأت معه استحسننا كذا في الظهيرية * اذا قال واحد من أهل الحصن آمنوني على
متاعى فامنوه فهو آمن ومتاعه سالم ولم يدخل في المتاع دراهم ولا دنابر ولا ذهب ولا فضة ولا حلى
والجواهر ولا كراع ولا سلاح ويدخل ما سوى ذلك من الثياب والعرش وجميع متاع البيت
في البيوت يدخل تحت اسم المتاع وهو استحسن كذا في المحيط * ان قال آمنون مع عشرة والعشرة
سواء واختار لي تعيين العشرة لي الامام ولو دل آمنوني في عشرة من أهل بيتي أو في عشرة من أهل
حصنى فالامان له وتسعة سواه ولو قال آمنوني في عشرة من اخواني فهو آمن وعشرة سواه من اخوانه
وكذلك لو قال في عشرة من ولدى ولو قال آمنوا عشرة من اخواني أنا فيهم وعشرة من ولدى أنا فيهم
فالامان لعشرة سواه ولو قال عشرة من أهل بيتي أنا فيهم أو عشرة من أهل حصنى أنا فيهم فالامان

وشعيراء كفي الحجر الشعير قبل القبض لان فعل العجما مجبار وصار كأنها هلكت بأففة سهاوية *
وعمرى جدي من فة تلى أحدهم الا أن فعل القبض خير المشتري ان شاء الله تعالى فبقي بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشترى عبدا
ومعه ما د كل العبد ما د قبل ليقب لا يستطاع شرا ثم لا يفعل الا كدعي متعريفه المشتري قائم بالله لا بفعل الاول * ولو باع
... .. كذا مستر فيما

البائع قابض الثمن بفعل العبد: * ولو باع سجارا بشعر بعينه فلم يتقابض حتى أكل الحمار الشعر ينفسخ البيع ولا يكون البائع مستوفيا
الثمن لأن فعل الحمار هو غير مضمون فيصير الشعر هالك قبل القبض بأكثر مما يوجب فتنفسخ البيع ولو رهن دابة وقبضت شعر عنده رجل
فأكل الدابة الشعر لا يصير المرتهن مستوفيا شيئا من دينه لأن علف الدابة الرهن لا يكون على المرتهن أما علف دابة المبيع قبل القبض
يكون على البائع فيصير البائع متلفا بفعل الدابة * اشترى عبدا ولم يقبضه ثم (٢٢٥) ان المشتري قال للبائع قبل القبض مره لي عمل

لى كذا فأمر البائع بذلك فعمل
 وعطى فى العمل فانه لا على
 المشتري ولو أمره المشتري ليعمل
 له كذا فعمل * المشتري اذا
 أحدث فى المبيع عيبا قبل القبض
 يصير قابضا وكذا لو أمر البائع بذلك
 فعمله البائع * اذا اشترى حنطة
 وأمر البائع بطحنها فطن فان
 الدقيق يكون للمشتري ويصير
 المشتري قابضا للمبيع * رجل
 اشترى خفين أو نعلين أو مصراعى
 باب فقبض أحدهما فله
 المقبوض عند المشتري والآخر
 عند البائع كان على المشتري حصة
 ما هلك عنده وما هلك عند البائع
 بهلك على البائع ولا يصير المشتري
 بقض أحدهما قابضا لهما جميعا
 * ولو أحدث المشتري بأحدهما
 عيبا قبل القبض يصير المشتري
 قابضا لهما جميعا ولو أحدث البائع
 بأحدهما عيبا بأمر المشتري يصير
 المشتري قابضا لهما جميعا ولو قبض
 المشتري أحدهما واستهلكه
 وأحدث به عيبا ثم هلك الآخر
 عند البائع كان المشتري قابضا
 لهما جميعا ويلزمه جميع الثمن ولو
 لم يكن هلك يبيع واستهلك أجنبي
 أحدهما كان للمالك أن يسلم اليه
 الباقي ويأخذ قيمتهما * رجل
 اشترى دهنين عينا ودفع ليه
 الأنية وأمر البائع أن وزن فيه

لعشرة هو أحدهم * ولو قال آمنوني في موالى وله موال أعثقه وموال أعثقه هم فالأمان لا يتناول
الفر يقين وانما يتناول الأمان أحدا الفريقين ويكون الأمان على ما نواه المستامن فان قال ما نويت
شيافهم جميعا آمنون استحسانا * وان حاصر المسلمون حصنا فاشرف عليهم رأس الحصن فقال
أمنوني على عشرة من أهل الحصن على أن أفتح لكم فقالوا لك ذلك ففتح الحصن فهو آمن وعشرة
معه ثم انخيلوا في تعيين العشرة الى رأس الحصن ولو قال اعقدوا الى الأمان على أهل حصني على أن
تدخلوه فتصلوا فيه فعقدوا له الأمان على ذلك فليس لهم قليل ولا كثير من النفوس ولا من الأموال
كذا في خزانة المعتين * اذا استامن الرجل من أهل الحرب الى أهل الاسلام فخرج معه بامرأة وقال
هذه امرأتى وخرج معه باطفال صغار وقال هؤلاء أولادى ولم يكن ذكركم في أمانه وانما قال
أمنوني حتى أخرج اليكم أو الى دار الاسلام أو الى عسكريكم في دار الحرب فان القياس في هذا أن
يكون الكل فيئنا غيره ولكن هذا قبيح فتجعلهم آمنين بأمانه وعلى هذا القياس والاستحسان اذا
كان معه سبي كثير فقال هؤلاء رقبتي وصدقه في ذلك أو كانوا صغارا لا يعبرون عن أنفسهم حتى
لا يحتاج في ذلك الى تصديقهم فانه يصدق في ذلك مع عينه استحسانا والقياس أن يكون جميع ذلك
فيئنا وكذلك الدواب والجراء الذين معه على هذا القياس والاستحسان وان كان معه رجال فقال
هؤلاء أولادى وصدقه في ذلك فهم في قياس استحسانا وان كان معه صغار وهم يعبرون عن
أنفسهم فقال هؤلاء أولادى وصدقه في ذلك فالقياس أن يكونوا فيئنا وفي الاستحسان لا يصبرون
فيئنا وان كذبوه فهم في للمسلمين ولو كان معه ساء قد بلغن فقال هؤلاء بناتي فصدقته فالقياس أن
يكن فيئنا وفي الاستحسان هن آمنت وصار الأصل في جنس هذه المسائل أن كل من يستامن لنفسه
في الغالب بنفسه لا يجعل تابع العيرة في الأمان وكل من لا يستامن لنفسه في الغالب بنفسه يجعل تابع
لعيرة في الأمان فعلى هذا أمه وجدته وأخوته وعماته وحالاته وكل ذات رحم منه من النساء
يدخلن في أمان المستامن تبعا للمستامن فاما أبوه وجدته وأخوه فلا يدخلن في أمان المستامن قال
وكل من كان آمنا بأمان من المستامن فعلم أنه كما قال أو ادعى ذلك وصدقه الذي خرج معه فهو سواء
وهو آمن بأمانه وان كذبه كان فيئنا وان كذبه أولا ثم صدقه كان فيئنا وان صدقه أولا ثم كذبه فرقيقه
وأولاده الصغار الذين يعبرون عن أنفسهم آمنون فاما أجبره وامرأة لكبيرة بتصدقته أول
مرة فمأقرا على أنفسهم بالرق فان المستامن لم يدع عليهم بالرق فبقوا أحرارا فاذا كذبوه بعد
ذلك فقد أقروا على أنفسهم بالرق والحربي اذا أقر على نفسه بالرق يصح إقراره بالرق ذكر في
مسألة المحصور اذا ستامن على أن ينزل الى المسلمين أنه يدخل في الأمان بأمانه وسلاحه الذي أبسه
ومركبه ومخرج به معه من ورق ودنانير نفقته في حقوقه استحسان ذلك وههنا ذلك في انما
يدخل في الأمان من سلاحه وثيابه سلاح مثله وثياب مثله حتى لو تنكب بنفسه أو تقلد بسيف أو
طاهر بين الاقبية والعلماء حتى جعلها كالإكارة على رأسه فان الزيادة لا تكون له كذا في المحيط *
اذا أرسل أمير العسكر رسولا الى أمير حصن في حاجته فذهب الرسول وهو مسلم فلما بلغ الرسالة قال

(٢٥ - (التأوى) - ثاى)
 فوردن فيه ثم هلك ان كان ابعثع وربه بحسرة المشتري فانه به لا على المشتري
 لان المشتري صار قاضيا بوزن الساع وان كان ذلك فى بيتا مائع ارحمونه فان كان البائع وزن الدهن فى غيبة المشتري فهاك به لا على
 الساع لان الواحد لا يصلح ان يكون مسلما ومتسلما وذا كان المشتري حاضرا لم يكن جعله قاضيا بوزن البائع به من المشتري فلا يصير البائع
 مسلما ومتسلما اما اذا كان المشتري غائبا وان كان حاضرا لم يكن حاضرا لان وزن الدهن فى غايته لا يكون حاضرا فانه لا يصير المشتري

فابضاً هذا إذا اشترى دهنًا بعيته * فان كان بغير عينة لا يكون المشتري قابضاً سواء كان المشتري حاضراً أو غائباً لان الدهن اذا لم يكن معينا
كان أمر المشتري بالوزن مضاداً فملك البائع فلا يصح ولا يكون وزنه كوزن المشتري هذا كالأستقرض من آخر حنطة ودفع اليه
الجوالت وأمره بان يكيل فيها فإنه لا يصير قابضاً في الوجهين * ولو اشترى من الدهان عشرة أرطال دهن معين بدينهم ودفع القارورة اليه
وأمره بان يزن فيها الدهن فلما وزن وطلا (٢٢٦) منها انكسرت القارورة وسال الدهن وهما لا يعلمان بانكسارها فصب

البائع الباقي فيها فوازن قبل
الانكسار يكون على المشتري
وما وزن بعد الانكسار فهلا
يكون على البائع ويضمن البائع
للمشتري ما وزن قبل الانكسار
بصب الباقي وان بقي في القارورة
شيء مما وزن قبل الانكسار كان
ذلك للمشتري هذا اذا دفع اليه
قارورة صحيحة فانكسرت وان
كانت منكسرة وهو لا يعلم بذلك
وأمر الدهان بصب الدهن فيها
فصب والبائع أيضا لا يعلم
بالانكسار فذلك كله على المشتري
* وان لم يدفع القارورة الى
الدهان وكانت القارورة في يده
وأمر البائع بصب الدهن فيها كان
الهلاك في جميع ذلك على المشتري
* وذكر في المنتقى رجل اشترى
دهنا ودفع الى البائع ظرفا وأمره
بان يزن فيه وفي الطرف خرق لا يعلم
به المشتري والبائع يعلم به فتلغ
كان التلف على البائع ولا شيء على
المشتري وان كان المشتري يعلم
بذلك والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان
جميعا يكون المشتري قابضاً للمبيع
وعليه جميع الثمن * وذكر
فيه أيضاً رجل اشترى كراماً من
صبرة وقال للبائع كله في جوابي
ودفع اليه الجوالت ففعل كان
المشتري قابضاً وكذا لو قال للبائع
أعزني جوالتك هذا وكلمته فيه

انه أرسل على لساني اليك الامان لك ولاهل مملكتك فافتح الباب وأتاها بكتاب زور ووافعه على
لسان الامير وأقال ذلك قولاً وحضر المقالة تاس من المسلمين فلما فتح الباب ودخل المسلمون وجعلوا
يسبون فقال أمير الحصن ان رسولكم تخبرنا ان أميركم آمننا وشهدا ولئنك المسلمون على مقالته
فالقوم آمنون برعيلهم ما أخذهم * ثم والله كان الذي أتاهم بهذه الرسالة رجلاً ليس برسول ولكنه
افتعل من تلقاء نفسه كتاباً به أمانهم ودخل به اليهم وأقال ذلك لهم قولاً وقال اني رسول الامير
ورسول المسلمين فهم في مولانا ان يقبل مقالتهم كذا في الظهيرية * لو أن رسول الامير حين بلغ
رسالة الامير حاجة فقال ان فلانا القائد قد امنكم وارسلني بذلك وان المسلمين الى باب الامير آمنوكم
واني كنته أمنتكم قبل ان ادخل عليكم وناديتكم وشهد على هذه المقالة قوم من المسلمين لهم في
أجمعون اذا كان ما أخبر به كذا ولو ارسله رجل من المسلمين في حاجة فقصي حاجته ثم أخبرهم ان من
أرسله امنهم فهو باطل كذا في محيط السرخسي * الامام او واحد من المسلمين اذا أمر الذي ان
يؤمنهم فان قال له امنهم فقال لهم الذي أمنتكم او قال ان فلانا امنكم فهو سواء وصاروا آمنين
وان قال له قل ان فلانا امنكم فقال لهم الذي ان فلانا امنكم فهم آمنون وان قال لهم قد أمنتكم فهو
باطل هكذا في الذخيرة * ولو حاصر المسلمون حصناً فقال أميرهم لاهل الحصن متى أمنتكم فاماني
باطل او فلانا امنكم وقد نبذت اليكم ثم امنهم فامانه باطل ولو أمر الامير منادياً في العسكر
من امن منكم اهل الحصن فامانه باطل ثم امنهم مسلم فامانه جائز ولو أمر بان ينادي اهل الحصن
او كتب او ارسل اليهم ان آمنكم واحد من المسلمين فلا تعتمدوا بامانه فان باطل ثم امنهم رجل
فنزوا على امانه فهم في ولوا قال لهم لا امان لكم ان امنكم رجل مسلم حتى أو منكم انتم اناهم مسلم
وقال اني رسول الامير اليكم فقد امنكم فنزلوا على ذلك فهم آمنون وان كان الرجل كاذباً في ذلك
ولو قال لهم الامير لا امان لكم ان امنكم مسلم أو اناكم برسالة مني حتى أو منكم بنفسى والمسئلة
بحالها فهم في وان كان الامير أرسل اليهم برسولاً ليلعهم ففعل فهم آمنون ولو قال لهم اذا أمنتكم
فماني باطل ثم امنهم كان ذلك أماناً صحيحاً كذا في محيط السرخسي * اذا حاصر المسلمون حصناً
أو مدينة من اهل الحرب فطلبوا من المسلمين أن ينزلوهم على حكم الله تعالى فلا ينبغي لهم أن ينزلوهم
على ذلك كذا في المحيط * فان نزلوهم على حكم الله تعالى مع أنه ليس لهم ذلك فلا امام أن يعرض
الاسلام عليهم فان أسلموا كانوا أحراراً يسلم لهم أموالهم وأساؤهم وذواربهم وتصير دارهم دار
الاسلام ويكون في أرضهم المشركون أبوا الاسلام جعلهم ذمة وجعل عليهم الجزية وعلى أراضهم
نخراج ولا يسترقون ولا يقتلون ولا يردون في مامنهم ولو نزوا على حكم واحد من المسلمين بعيته جاز
في حكم ذلك الرجل فيهم قتل أو سبي أو أن يصيروا ذمة جاز ذلك الحكم وان حكم بالرد لا يجوز فان
مات فلان وقتل قبل أن يحكم صاروا كمن نزوا على حكم الله تعالى فان أخرج نفسه من الحكومة
يخرج من حكم فلان يتردد ثم حكم بالقتل لا يصح سخسناً كذا في محيط السرخسي * ان كان
الحكم رجلاً مسلماً إلا أنه لا يجوز شهادته لنفسه أو لآله محدود في قذف فحكمه جائز ان حكم عليهم

* ولو قال أعزني جوالتك ولم يقل هذا وكلمته في فعل فليس هذا غرض من المشتري * وذكر
القادر رحمه الله تعالى ان كان المشتري حاضراً يكون قابضاً والا فلا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون قابضاً في الوجهين إلا أن يأخذ
الجوالت ثم يدفعه الى سائغ وأمره بان يكيل فيه * ولو اشترى دهنًا ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان ابعت القارورة الى منزلي
فبعده انكسرت في طريقه قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى لا يكون قابضاً لان الدهان ابعت على يد غلامى ففعل فانكسرت

القارورة في الطريق بين البائع والمشتري ولو قال البائع غلامك فبعت غلامك في الطريق فإلّا يكون على البائع أن يحمي غلام المشتري تكون كفارة المشتري وأما غلام البائع بمقالة البائع * ومن مسائل التولية رجل له رمال في حظيرة فباع منها واحد بعينه لرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها فقد خليت بينك وبينها فدخل ليقبضها فعالجها فانفلتت وخرجت من باب الحظيرة وذهبت قال محمد بن عيسى الله تعالى ان سلم الرملة الى المشتري في موضع (٢٢٧) يقدر على أخذها يوهق ومعه وهق الرملة لا تقبل على الخروج من حارس ذلك

المكان فهو قبض وان كانت تقدر على أن تنفلت منه ولا يضبطها البائع فليس بقبض وكذا لو كان المشتري يقدر على أخذها يوهق ولا يقدر بغير وهق وليس معه وهق او كان يقدر على أخذها كان معه أعوان ولا يقدر على أخذها وحده وليس معه أعوان فانفلتت لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على أخذها بغير حبس ولا أعوان نفى البائع بينه وبينها فانفلتت كان المشتري قابضا وان كانت الرملة في يد البائع فامسكها بعنانه فاشترها رجل ونقد الثمن فقال له البائع هالك الرملة فوضعتها في يده فانفلتت من المشتري بعد ما صارت في يده فهي من مال المشتري وان كانت الرملة في يد البائع والمشتري جميعا فقل البائع خليت بينك وبينها وانما امسكها منعاً ببذلها وانما امسكها حتى تضبطها فانفلتت من أيديهما فهو قبض من المشتري وان كانت الرملة في يد البائع لم تصل الى يد المشتري فقل البائع خليت بينك وبينها فاقبضها فاني امسكها فانفلتت من يد البائع قبل قبض المشتري الا أن المشتري كان يقدر على أخذها من يد البائع وضبطها فليس هذا قبض من المشتري

أقتل أوسي أو غير ذلك كذا في المحيط * وفي النوازل لو نزلوا على حكم محدود في القنف أو أعي لا يجوز كذا في التتارخانية * وان حكموا عبدا أو صبياحا قد عقل لم يجز حكمه فان نزلوا مع ذلك على حكمه يجعل ذمة كل من نزلوا على حكم الله تعالى وان حكموا ذميا فحكم بقتلهم وسبي ذرارهم أو غير ذلك جاز هكذا كرم محمد بن عيسى الله تعالى في السير الكبير فان أسلوا قبل أن يحكموا الذي عليهم بشئ لم يجز حكمه عليهم بذلك بقتل أوسي أو غيره ولكن يجعلهم الامام في هذه الصورة أحرارا لاسبيل عليهم ولو حكموا امرأة جاز حكمها في جميع ما حكمت الا أن تحكم بقتل هكذا ذكر في الزيادات * ولا يصلح للحكومة أسير من المسلمين في أيديهم وكذلك تاجر من المسلمين معهم في دارهم وكذلك رجل منهم أسلم وهو في دارهم وكذلك رجل منهم هو في عسكر المسلمين وفي السير الكبير اذا شرطوا أن ينزلوا على حكم فلان على أنه ان حكم بينهم بشئ فقد مضى الحكم فان لم يحكم بينهم بشئ ردوا الى ما منهم أو شرطوا أن ينزلوا على حكم فلان على أنه ان حكم فينا أن تبلغونا الى ما مننا أمضيت ذلك فلا ينبغي للمسلمين أن ينزلواهم على هذا الشرط واذا أنزلوهم على هذا الشرط فلا ينبغي للحكم أن يحكم بردهم الى ما منهم ومع هذا لو أنزلوهم على هذا الشرط وحكم الحاكم بالرد الى ما منهم أمضينا حكمه ونردهم الى ما منهم وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن عيسى الله تعالى أمير العسكر اذا أمن قوما من أهل حصن على أن يكونوا عبيدا للفلان ورضوا بذلك ونزلوا عليه فهم في لمن غمهم من المسلمين ولم يكونوا عبيدا للفلان وان أسألو الامان على أن يعرض عليهم الامان فان قبلوا والارادوا الى ما منهم فعلى الامان ذلك ولو نزلوا على أن يعرض عليهم الاسلام فعرض فابوا فلهما العاق بخصمهم وليس للمسلمين قتلهم وسبي نسائهم وذراريهم ولو رصوا باداء الخراج لزمهم ولا يجاوز بعد ذلك وان خرج بعضهم على أن يحكم فيهم فلان فافتتحت القلعة بعد ان فصلهم منها وقتل من في القلعة من نزل فعلى ما نزل فان كانوا شرطوا ردهم الى الحصن ان لم يرضوا وقد هدمت القلعة ردوا الى أدنى موضع يامنون فيه فان كان أهل الحصن قد أجمعوا على نزول هؤلاء بهذا الصلح لم يقتل المسلمون أهل القلعة فان فعلوا فلا شيء عليهم وقد أسأوا واذا نزلوا على أن يحكم الوالي بنفسه فيهم فهو كرجل من أهل العسكر ولو نزلوا على حكم الله وحكم فلان فهذا ما لو نزلوا على حكم الله سواء نزلوا على حكم فلان وفلان فمات أحدهما لم يجز حكم الآخر بعد ذلك * قال في المنتقى الا أن يرضى المريقان بحكمه قال ثمة وكذلك اذا اختلفا في الحكم وهما حيان الا أن يرضى المريقان بحكم أحدهما ولو حكم أحد الحكمين بقتل المقاتلة رسي ذرارهم وحكم الآخر بسبي الكل فاتهم لا يقتلون ويكفون فينا الرجال والنساء جميعا ولو حكم ببيعها بقتل مقاتليهم وسبي نسائهم وذراريهم كان الامام فيهم بالخيار ان شاء قتل المقاتلة وسبي ذرارهم وان شاء جعل الكل فينا واذا نزلوا على حكم رجل ولم يسموه فذلك الى الامام بغير اختيار فضلهم وان أسلوا بعد ان حكم بقتلهم فامض الحكم فم أحرار وان صيرهم الحكم ذمة قبل الاسلام فالارض لهم خراجية وان حكم الحاكم بقتل قواد منهم يخاف غدرهم وسبي الباقي من الرجال والنساء فهو جائز وان حكم بقتل الرجال وسبي النساء والنوازل فقتل

* وواشترى فرسا أردابا والبائع راكبه فقال له المشتري اجلسي معك حملة فعطبت الدابة هلكت من مال المشتري * ولو كانت الرمال كثيرة في حظيرة عابها باب معلق لا تقدر الرمال على الخروج فباعها من رجل ونحلى بينه وبين الرملة ففتح المشتري الباب فعطبت الرمال ورجت كالثمن لاردم على المشتري سواء كان يقدر على أخذ الرمال أو لا يقدر وان لم يفتح المشتري الباب واعا فخر رجل آخر أوفعه الرمح حتى خرجت الرمال ينظر ان كان المشتري لو دخل الحظيرة يقدر على أخذها يكون قابضا والا فلا * وان اشترى طيرا يطير في بيت

عظيم الا انه لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على اخذ الطيرانه ونحلي البائع بينه وبين البيت فتح المشتري الباب
 تخرج الطير ذكر الناطق في انه يكون قابضا للطير ولو فتح الباب غير المشتري او فتحه الريح لا يكون المشتري قابضا وان كان الطير لا يقدر على
 الخروج الا بفتح الباب * رجل باع خلافا في دينه وبينه وبين المشتري ففتح المشتري على الدين وتركه في بيت البائع فهلك بعد
 ذلك فانه هلك من مال المشتري في قول محمد (٢٢٨) رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * ولو اشترى ثوبا وامره البائع بقبضه فلم يقبض

حتى غصبه انسان فان كان حين
 امره البائع بالقبض أمكنه أن
 يعبده ويقبض من غير قيام صح
 التسليم والا فلا * رجل باع
 فصا في خاتم دينار ودفع الخاتم الى
 المشتري وامره أن يزرع الفص
 فهلك الخاتم عند المشتري ان كان
 المشتري يقدر على زعه من غير
 طرد كان على المشتري ثمن الفص
 لا غير لان المشتري كان أميناً في
 الخاتم فاذا كان يقدر على زرع
 الفص من غير ضرر صح التسليم
 وان كان لا يقدر على زرع الفص
 الا بضر ولا شيء على المشتري لان
 تسليم المبيع لم يصح وان لم يهلك
 الخاتم خسر المشتري ان شاء ترص
 حتى يزرعه البائع وان شاء نقض
 البيع * ولو اشترى صوفاً في
 فراش وأبى البائع أن يفتقه
 فان لم يكن في فتقه ضرر بحسب
 البائع على أن يفتق مقدوماً بضر
 المشتري في الصوف دون رضيه به
 على فتق الكل وان كان في فتقه
 ضرر لا يجبر البائع على الفتق لانه
 لا يجبر على تحمل الضرر * رجل
 باع حجاباً في بيت لا يمكن اخراجها
 الا بطلع الباب فان البائع يجبر على
 تسليمه خروج البيت ان كان لا يقدر
 على تسليمه الا بضر وكان له أن
 ينقض البيع * رجل اشترى
 بقرة وقال البائع سقها الى منزلك

الرجال وسي النساء والزراري فالارض في ان شاء الامام خمسها وقسم أربعة الانجاس بين الغانين
 وان شاء تركها على حالها في يد الوالي ودعا اليها من يعمرها ويؤدي خراجها كما يعامل في معطل
 أرض أهل الذمة وان مات الحاكم بعد نزولهم قبل الحكم ردوا الى ما منهم ما خلا المسلمين فان
 الاحرار منهم يترعون مجازاً والعبيد بالقيمة وكذلك أهل ذمتنا عندهم وكذلك ان أسلم منهم في
 أيديهم اذا استعانوا بالمسلمين * ثم في كل موضع وجب رددهم فانما يردون الى الموضع الذي
 خرجوا منه اليه ولا يردون الى ما أحسن منه ولا الى جيش أكثر منهم كذا في المحيط * قال محمد
 رحمه الله تعالى اذا قال المسلمون لرجل من أهل الحصن ان دلتنا على كذا وكذا فانت آمن أو
 قالوا أمنك فلم يدلهم فلا امام بالخيار ان شاء قتله وان شاء سباه ولو قال له أمنك على أن تدلنا على
 كذا وكذا ولم يزدوا على هذا فلم يدلهم لم يدكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب
 والجواب فيه أنه على أنه لا يحل للامام قتله ولا أسره واذا دخل عسكر من المسلمين دار الحرب فمروا
 ببعض حصونهم أو مدائنهم ولم يكن للمسلمين بهم طاقة وأرادوا ان ينفروا الى غيرهم فقال لهم أهل
 المدينة أعطونا على أن لا نشر بوا من ما نهرنا هذا حتى ترتحلوا عنا على أن لا نقاتلكم ولا تتبعكم اذا
 ارتحلتم فان كان في الاعطاء منفعة للمسلمين أعطوهم وبعدها أعطوهم لا ينبغي لهم أن يشربوا وأن
 يسقوا دوابهم اذا كان ذلك يضر في ما هم يبقين أو كان لا يدرى أنه يضرهم وان احتاج المسلمون
 الى الماء فينبغي أن ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ وان كان ذلك لا يضر في ما هم يبقين بان كان
 الماء كثيراً فله المسلمون أن يشربوا ويسقوا دوابهم من غير أن ينبذوا اليهم والجواب في السكالك نظير
 الجواب في الماء وان قالوا أعطونا على أن لا تعرضوا لشي من زروعنا وأثمارنا فاعطوهم
 على ذلك ثم احتاج المسلمون اليها فليس ينبغي لهم أن تعرضوا اليها ما لم ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ
 أضر ذلك بهم أو لم يضر وان قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا زروعنا وكلاً فاعطيناهم على ذلك فان
 علينا أن نفي به فلا تحرق زروعهم وكلاً هم ولا بأس بان نأكل من ذلك ونعطف دوابنا وبغلة لو قال
 أعطونا على أن لا نأكلوا زروعنا وكلاً فاعطيناهم على ذلك فانه لا ينبغي لنا أن نأكل من ذلك وأن
 نعطف دوابنا وان تحرق ذلك * والاصل في جنس هذه المسائل أن الامان على الشيء أمان على مثله
 وعلى ما فوقه ضرراً ولا يكون أماناً على ما دون ضرراً ولهذا ان قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا
 زروعنا فلا ينبغي لنا أن نغرقها كذا في النخيرة * وان قال لهم أهل المدينة أعطونا على أن لا تحرقوا
 في هذا الطريق على أن لا نقتل منكم أحداً ولا نأسره فان كان الاعطاء خيراً للمسلمين فلا بأس بان
 يعطوا ذلك رباً أخذوا في طريق وان كان الطريق الآخر بعدو شق على المسلمين وان أراد
 المسلمون بعد ذلك أن يمرؤ في ذلك الطريق ولا يمرؤ في طريق آخر ليس لهم ذلك حتى ينبذوا
 اليهم ويعلموهم بالنبذ ولا يقتل المسلمون أحداً منهم ولا يأسرون ويكون الامان على المرور
 في الطريق الذي عينوه أماناً على القتل والأسر وان شرطوا علينا أن لا نخرب قراهم فلا بأس بان
 نأخذ ما وجدنا في قراهم من متاع أو غير ذلك مما ليس ببناء والامان على التخريب لا يكون أماناً على

حتى أجرة خلفك الى منزلك وأسوقها الى منزلي فساق البقرة في بيت البائع فانه تم له على البائع * اخذ
 من ادنى البائع تسليماً بالبشرة كالبقول قول المشتري مع يمينه * رجل دفع لي فصاب درهمين وقال أعطني بهذا الدرهم لما وزنه وضعه
 في هذا الزبيل في نوتك حتى جئت بعد ساعة ففعل القصب ذلك فحلت له الهرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان
 لم يبيع من موضع البيع كان له ان يتسليم راباً بين فتق من الجذب من انراج ومن غسب ذلك يكون الهلاك على المشتري وهو نظير

ما ذكرنا عن القدر ونحوه * رجل اشترى حنطة بعينها ودفع الغرامة الى البائع وقال صنع كلها بما فعل صار المشتري قابضاً ولو كانت الحنطة
بغير عينها يان كان مسلماً أو غنماً ودفع الغرامة الى المسلم اليه وأمره بكيلاها فيها لا يصير قابضاً الا أن يكون رب السلم حاضراً قال مولانا رحمه الله
تعالى وكذا لو اشترى ذراعاً من ثوب ولم يبين الجانب فقطعه البائع ولم يرض به المشتري لا يلزم المشتري * ولو بين الجانب فقال من هذا
الجانب فقطعه البائع لم يلزم المشتري ولا يكون للمشتري أن يرد * رجل اشترى (٢٢٩) عبداً فقتله انسان عبداً قبض القبض قال

الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى خير المشتري في
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان
اختار امضاء البيع كان القصاص
له وان نقض البيع كان القصاص
للبائع وعند أبي يوسف رحمه الله
تعالى ان اختار امضاء البيع كان
القصاص للمشتري وان اختار
نقض البيع فلا قصاص وتكون
القيمة للبائع ومحمد رحمه الله تعالى
استحسن فقال يجب القيمة في الحالين
ولا يجب القصاص وهو بمنزلة ما لو
كان القتل خطأ وذكر المسئلة
في النول در على هذا الوجه كما قال
الشيخ الاسلام رحمه الله تعالى * رجل
اشترى عبداً ولم يقبضه فصر البائع
أن يهبه من فلان ففعل البائع
ذلك ودفعه الى الموهوب له جازت
الهبة وبصر المشتري قابضاً وكذا
لو أمر البائع أن يواجره من فلان
فعين أو لم يعين ففعل جزوا صار
المستأجر قابضاً للمشتري وألا لم
يصير قابضاً لنفسه والاجر الذي
يأخذه بائع من المستأجر بحسب
من الثمن ان كان من جنسه وكذا
لو أعار البائع العبد من رجل قبل
التسليم الى المشتري أو وهب أو
وهن فصر المشتري ذلك جاز وبصر
قابضاً ولو أن المشتري أعار العبد
المشتري قبل القبض أو رعيه أو
تعلق به على رجل أو رهنه عند

أخذ المتاع والطعام وان شرطوا أن لا تقتل أسرارهم اذا أصبناهم فلا بأس بأن نأسرهم ولو شرطوا
علينا أن لا نأسر منهم فلا ينبغي لنا أن نقتلهم ولا أن نأسرهم ~~كذا~~ في المحيط * ولو قالوا
أمنونا حتى نفتح لكم الحصن فتدخلون على ان تعرضوا علينا الاسلام فنسلم ثم أبوا أن يسلموا
فهم آمنون وعلى المسلمين أن يخرجوا من حصنهم ثم ينبذون اليهم فان شرط المسلمون عليهم أن يبيت
الاسلام فلا أمان بيننا وبينكم ورضوا بذلك والمسئلة بحالها فلا بأس باسترقاقهم وقتل مقاتلتهم
ان أبوا الاسلام وان أسلم بعضهم وأبى البعض فن أسلم فهو حر وإن أبى فهو في فأن جعله الامام
فيئاً بعد ما عرض عليه الاسلام فابى ثم أسلم لم يقتله ولكن يجعله فيئاً فان عرض الاسلام عليه فابى
ولم يحكم عليه بانه في حتى أسلم فهو حر استحسننا وان قال حين أراد النزول آمنوني على أن تعرضوا
على الاسلام فان أسلمت الى ثلاثة أيام والا فلا أمان لي ثم عرضوا عليه الاسلام فله مهلة ثلاثة أيام
ولياليها من حين عرضوا عليه الاسلام فان مضت المدة قبل الاسلام كان فيئاً من غير حكم الحاكم
وان قال أسلمت الى ثلاثة والا كنت عبد السكم أو قال ذلك جميع أهل الحصن فهم ذمة للمسلمين كما
التمسوا بالشرط ولو قال أنت آمن على أن تنزل فتسلم فهو آمن بعد النزول قل أن يسلم فيجب تلبيةه
مأمناً ان لم يسلم وكذلك لو قال أنت آمن على أن تنزل فنعطيك مائة دينار فقبل ذلك ونزل ثم أبى أن
يعطيهم لان هذا الامان معلق بشرط أداء الدنانير وفي الاول معلق بشرط القبول فذا نزل وقبل
ما كان آمناً وكانت الدنانير عليه فان أبى أن يعطيها حبس ايؤديها ولا يكون فيئاً لاجل الامان الثابت
له فحق ما دعى الدنانير وجب تخليته سبيله حتى يلحق بمأمنه ولا يسقط عنه الا بالاسلام أو بعقد الذمة
وكذلك لو صالحهم على أن يعطيهم رأساً فعليه وسط أو قيمته وان قال للمسلمين آمنوني على أن أنزل
اليكم فاعطيتكم مائة دينار فان لم أعطيكم فلا أمان لي أو قال ان نزل اليكم فاعطيتكم مائة دينار فان آمن
ثم نزل فطلبوه فابى أن يعطيهم يكون فيئاً قابضاً ولا يكون فيئاً استحسننا حتى يرفع الى الامم فيما مره
بالاداء فان أبى يجعله فيئاً ولو قال رجل من المحصورين آمنوني حتى تنزل اليكم على أن أدلكم على
مائة رأس من السبي في موضع فأمنوه على ذلك فلما نزل أتى بهم ذلك الموضع فاذا ليس فيه أحد ففعل
قد كانوا هانذا ذهبوا ولا أدري أين ذهبوا يرد الى مأمنه ولو قال أسير في أيدينا آمنوني على أن أدلكم
على مائة رأس والمسئلة بحالها لم يدلهم فالامام أن يقتله ون قال المحصور على أني ان لم أدلكم
كنت لكم فيئاً أو رقية فاشتم لم ينف بالشرط فهو فيئ للمسلمين ولا يحل لهم قتله ولو قال آمنوني على أن
نزل فادلكم على قرية فيها مائة رأس فقد أصابها المسلمون أو علموا بها قبل دلالته ولم يصيبوه فأيست
هذه بدلالة ويكون فيئاً ولو دلهم على الطريق فسار رافيه حتى عرفوا مكانها قبل أن ينتهي اليها
أو وصف لهم مكاناً ولم يذهب معهم فذهبوا بصفته حتى أصابوا هذه دلالته وكذلك لو قال آمنوني على
أن أدلكم (١) على طريق باهله وولده فان لم أفعل فلا أمان فلي نزل وجد المسلمين قد أصابوا

(١) قوله على طريق باهله الى آخر هذه العبارة هي هكذا بالاصل ولعل طريق فيها بحرف
عن البطريق وحرره اهـ

انسان وقبضه المرتهن جز ولو باع أو أجز قبل القبض لا يجوز قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز
وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة والرهن ونحوهما اذا فعله المشتري قبل القبض حر لان المشتري بالرهن والهبة يصير مسلطاً للمرتهن
والموهوب له على القبض فيصير المشتري قابضاً بقبضه * رجل اشترى ثوباً ولم يقبضه لم ينفذ الثمن فتد البائع لا تمسك عليه ادفعه الى
فلان فيكون عنده حتى ادفع اليك الثمن ندفعه جامع في فلان فينبذ عنده كان الهبة على البائع من المدفوع اليه بمسكة * الثمن لا يفسد

البائع فتكون يده كيد البائع * رجل اشترى مائة درهم ولم يقبضها فقال للبائع بعها او طمها فباعها او وطها او كان طمها فقال له فاعل فان ذلك يكون فسخا للبيع ومالم يفعل البائع ذلك لا يكون فسخا اما الاكل والوطء فان البائع لا يصح نائبه عن المشتري في ذلك فيجعل مجازا عن الفسخ حتى يكون واطئا او كلاما لنفسه * واما البيع فهو على وجوه ثلاثة ان قال بعه لنفسك فباعه يكون فسخا ولو قال بعه لي لا يجوز البيع ولا يكون فسخا ولو قال بعه (٢٣٠) او بعه ممن شئت فباعه كان فسخا ويجوز البيع الثاني للمأمور في قول محمد رحمه

الله تعالى وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون فسخا وهو كقوله بعه لي * ولو اشترى ثوبا او حنطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري ينفرد بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه لي او كن وكيلي في الفسخ فمالم يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسخا وان كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسخا ويكون توكيلا بالبيع سواء قل بعه او قل بعه لي * باع المبيع من البائع قبل القبض لا يجوز البيع الثاني ولا يفسخ الاول * ولو وهب من البائع لا تجوز الهبة ويفسخ البيع اذا قبل * ولو اشترى مائة درهم وقبضه ثم تقابلا بالبيع ولم يتقابضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه * ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه * اشترى دارا او عقارا فدرهها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى * ولو اجرها قبل القبض من البائع او غيره لا يجوز عند الكل وكذا لو اشترى

طريق فقال هذا هو الذي اردت ان ادلكم عليه فليس هذا بشئ فان قال على ان ادلكم بطريق هذا الحصن وانه قد نزل هاديا من الحصن فلما نزل وجد المسلمين قد اصابوا بذلك الطريق فهو آمن وعلى هذا لو التزم ان يدلهم على حصن او مدينة او على هذا الحصن او هذه المدينة كذا في محيط السرخسي (الباب الرابع في الغنائم وفسمتها * وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في الغنائم)

الغنيمة اسم لما لسا ما خوفي من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب فاقعة قبل الاحراز بدار الاسلام فاما ما اخذ لا على القهر والغلبة بل بالهاداة والهبة منهم او بالسرقة او بالخلصة منهم لا يكون غنيمة ويكون لا اخذ خاصة في لسان الفقهاء ومتعارف الشرع وكذلك ما خصه الامام ببعض الغزاة تحريره على القتال لزيادة قوة وجراة منهم بان قال لسرية ما اصبتم فهو لكم او قال لواحد منكم ما اصبتم فهو لك كذا في محيط السرخسي * والى مما اخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنيمة خمس دون النية كذا في غاية البيان * وما يؤخذ منهم هدية او سرقة او خلسة او هبة فليس بغنيمة وهو لا اخذ خاصة كذا في خزائنه المقتنين * قال محمد رحمه الله تعالى واذا اسلم اهل مدينة من مدائن اهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا احرارا لا سبي عليهم ولا على اولادهم ونسائهم ولا على اموالهم ويوضع على اراضيهم العشر دون الخراج وكذلك اذا صاروا ذمة قبل الظهور عليهم الا ان هبتا على اراضيهم الخراج ويوضع على رؤسهم الجزية ايضا وان ظهر المسلمون عليهم ثم اسلموا فالامام فيهم بالخيار ان شاء قسم رقابهم واموالهم بين الغانمين واذا اراد القسمة بعدما اسلموا رفع الخس او لا وجعله لليتامى والمساكين وابناء السبيل وقسم أربعة أخماس بين الغانمين قسمة الغنائم ويضع على الارض العشر وان شاء من عليهم يسلم لهم رقابهم وذرائعهم واموالهم ويضع على اراضيهم العشر وان شاء وظف الخراج وان ظهر المسلمون عليهم فلم يسلموا فالامام بالخيار ان شاء استرقهم وقسمهم واموالهم بين الغانمين فاذا اراد القسمة اخذ الخس من جميع ذلك فيجعل له في موضع الخس وقسم الباقي بين الغانمين ويضع على الارض العشر وان شاء فقتل الرجال وقسم النساء والاموال والذرائع بين الغانمين على نحو ما قلنا وان شاء من عليهم برقابهم ونسائهم وذرائعهم واموالهم ووضع على رؤسهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج كذا في المحيط * ويستوى فيه الماء العشري فخموا السماء والعيون والا باروا الخراجي فخموا الانهار التي حفرتها الاعاجم كذا في غاية البيان * وان من عليهم برقابهم واموالهم وقسم النساء والذرائع وسائر الاموال بين المسلمين فهو جائز ولكنه مكره والا اذا ترك في ايديهم من الاموال ما يمكنهم الزراعة به وكذلك اذا من عليهم برقابهم ونسائهم وذرائعهم واموالهم وقسم سائر الاموال بين الغانمين فهو جائز ولكنه مكره فان ترك في ايديهم ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وان من عليهم برقابهم خاصة وقسم الاراضي بين المسلمين مع سائر الاموال لم يجوز وكذلك اذا لم يكن لهم الاراضي فاراد ان يمن عليهم برقابهم لم يجوز كذا في المحيط * وان شاء قسم الكل وترك الاراضي وجعلها بمنزلة الوقف

أرض فيه زرع بزرعه رزق عيش فدرهها الى البائع معاملة بالنصف قبل القبض لا يجوز لانه آجر الارض على فان دفع الارض معاملة يكون استجارا للمعامل ولا يكون اجارة للارض وانما لا يجوز لانه باع نصف الزرع قبل القبض * رجل اشترى خمسا في بيت البائع في جوارقه فوضع المشتري يده عليها وقال قبضت ثم باعه من غيره قبل الاخراج قالوا لا يجوز بيعه لانه باع بعد القبض وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وتأويله ان كانت ابي بعه خلى بينه وبين النعم * رجل اشترى دابة مبيعة في اصطبل المبيع فقال المشتري تكون

ههنا البسلة فان ما تشاء من مال البائع لمن مال المشتري * رجل باع مكيلا في بيت سكايلة أو موز وناموز وناموز وناموز وقال
للمشتري شطيت بينك وبينه ودفع اليه انفتاح ولم يكله ولم يزنه صار المشتري قابضا ولو أنه دفع المفتاح الى المشتري ولم يقل شطيت بينك وبينه
فابقضه لا يكون قابضا * باع مكيلا مكيلا أو موز وناموز أو معدودا أو موز وناموز كان أحرة الكيال والوزان والذراع والعسدا على
البائع لان ذلك من باب التسليم ولهذا صار المشتري قابضا بكل البائع عند حضرته (٢٣١) * ولو اشترى الثمار على رؤس الاشجار

كان أحرة الجذاذ على المشتري لانه
ثم يتحقق التسليم بالتخليف * ووزن
التمن يكون على المشتري وكذلك
أجرة الناقد في ظاهر الرواية وقال
بعضهم ان قال المشتري دراهمي
منتقدة كان أحرة الناقد على البائع
وان قال غير منتقدة فاحرة الناقد
تكون على المشتري والصحيح انها
تكون على المشتري على كل حال
* ولو اشترى حنطة أو ثيابا في حراب
كان فتح الجراب على البائع واخراج
الثياب على المشتري وقيل كما يجب
الكيل على البائع فالصعب في بيعه
المشتري يكون عليه أيضا وكذا لو
اشترى ماء من سقاء في قرية
كان صب الماء على السقاء والمعتبر
في هذا العرف * ولو اشترى حنطة
في سبيلها جزو كانت التسوية
والكس والتخليف على البائع
* ولو اشترى عبا جزا فاما كان القطف
على المشتري وكذا لو اشترى شيا
مغيبا في الارض كالشوم والجزر
والبصل ونحو ذلك كل ما اشتراه
جزا فاما خراج ذلك يكون على
المشتري * ولو اشترى كيليا مكيلا
أو موز وناموز فكال البائع
بحسرة المشتري قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى يكفه كيل البائع ويجوز له
أن يتصرف فيه قبل أن يكيلاه *
وقوله عليه الصلاة والسلام حتى
يجري فيه صاعان تحول على ما إذا
كانت الحنطة سائما وثمنا على رجل

على المقالة وان شاء نقل اليها قوما آخرين من أهل الذمة وجعلها خراجية خراج مقاسمة
أو مقاطعة فيصرف خراجها الى المقالة كذا في التتارخانية ناقلا عن شرح الطحاوي * وإذا
نقض أهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت الدار دار حرب بالاتفاق
ثم ظهر عليهم المسلمون وثبت الخيار فيهم للامام فان شاء من عليهم برقابهم وأراضهم ونسائهم
وذرائهم وأموالهم ووضع على أراضهم الخراج وان شاء وضع العشر وهذا تسمية وفي الحقيقة
خراج ولهذا يصرف هذا العشر مصرف الخراج وان شاء جعل عليها العشر مضاعفا كما فعل عمر
رضي الله عنه بنى تغلب وان قتل الرجال وقسم النساء والذراري والاموال وبقيت الاراضي بلا
ملك فنقل اليها قوما من المسلمين ليكونوا ردا للمسلمين وجعل الاراضي لهم ليؤدوا المونة عنها
جاز ولكن يفعل برضا أولئك الذين يريد الامام نقلهم اليها وإذا نقل اليها قوما من المسلمين وصارت
الاراضي مملوكة لهم جعل عليها العشر ان شاء وان شاء جعل عليها الخراج ولو أن قوما من المسلمين
ارتدوا وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت دارهم دار حرب بالاتفاق ثم ظهر
عليهم المسلمون فانه لا يقبل من رجالهم الا السيف والاسلام فان أبوا أن يسلموا وقتلوا وقسم نساءهم
وذرائهم ويحبرون على الاسلام وقسمت الاموال والاراضي بين الغانمين أيضا ووضع على
الاراضي العشر وان رأى الامام أن يقتل الرجال ويقسم النساء والذراري بين الغانمين دون
الاراضي ورأى ذلك خيرا للمسلمين فعل ذلك فان رأى بعد ذلك أن ينقل الى الاراضي قوما من أهل
الذمة ليؤدوا الخراج عن أنفسهم وعن الاراضي فعل ذلك فاذا فعل ذلك صارت الاراضي مملوكة
لهم يتوارثونها ويؤدون الخراج عنها فاقد ذلك كرهنا نقل أهل الذمة لا يلحقهم الغيظ بقتل
المرتدين ولا كذلك ما تقدم فان أسلم المرتدون بعد ما ظهر عليهم الامام كانوا أحرارا لا سبي عليهم
وأما نساءهم وذرائهم وأموالهم فالامام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغانمين وجعل على الاراضي
العشر وان شاء من عليهم بالنساء والذراري والاموال والاراضي ووضع على أراضهم الخراج
ان شاء وان شاء وضع عليهم العشر وان رأى الامام أن يجعل ما كان من أراضهم عشريا على
حاله وما كان خراجيا على حاله فله ذلك وإذا أراد الامام أن يجعل أهل الحرب والناقضين العهد أهل
ذمة يؤدون الخراج وقد أصاب منهم ما في الحرب قبل أن يظهر عليهم فانه لا يرد عليهم ذلك ولا يفعل
ذلك الا بعذر والعذر أن لا يقدر واعلى عمارة الاراضي وزراعتها بالبدل المال فاما ما بقي في أيديهم
فان احتاجوا اليه للعمارة الاراضي وزراعتها لم يأخذ الامام منهم وان استغنوا عنها فان شاء أخذ
منهم وقسمها بين الغانمين ولكن الاولى أن يتركها في أيديهم تاليها لهم حتى ينفقوا على محاسن
الاسلام فيسلموا وكذلك ما أخذ من نساءهم وذرائهم قبل ان يظهر عليهم لا يردوهم بقي في أيديهم بعد
الظهور عليهم لا يؤخذ منهم * وإذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الحرب وقسمها وأهلها بين الغانمين
ثم أراد أن يمن عليهم برقابهم وأراضهم فليس له ذلك وكذلك اذا من بها عليهم ثم أراد القسمة ليس له
ذلك كذا في المحيط * الامام بالخيار في الاسرى ان يقتلهم وان شاء استرقهم الاممركى العرب

فاشترى المديون كرام من رجل آخر وأمر صاحب الدين بقض الكرم من غريمه فان صاحب الدين يحتاج الى الكيل مرتين مرة لبياعه ومرة
لنفسه * ولو كان هذا في الذريعات اذا باع من ذرية بذر ع البع وقبض المشتري بغير ذرع حازه أب يتصرف فيه من غير ذرع وفي
العدديات روايتان في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو والذرع سواء وفي رواية هو والكيل واحد * ولو اشترى
حنطة على أنها كرم مثلاً لا أن تفلح فليأخذها فخذها عشرة فخذها على ذلك قال لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى

يكيل مرة أخرى وكذلك الموزون فان لم يكاله حتى باع من غيره بعد القبض أو طعنوا أو كل انطردوا الا يطيبه انتهى النبي عليه السلام وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انتهى محمول على ما إذا لم يكن المشتري حاضرا وقت كيل البائع فان كان حاضرا ورأى العين لا يحتاج الى السكيل بعد ذلك قال وكذلك الجواب في القسب والخياب إذا قال وزنت الا أن لفلان ان لم يكن المشتري حاضرا يحتاج الى الوزن مرة أخرى وان كان (٢٣٢) حاضرا حين وزن البائع كفاه ذلك وفي الذرعيات إذا اشترى ثوبا وقال له

البائع هو عشرة أذرع ذوعته
الآن ومصدق المشتري في ذلك
كفاره وفي العدييات هو على
الروايتين

(فصل في المقبوض على سوم
الشراء) رجل ساوم رجلا بقدح
وقال لصاحب القدح ارم الى
قدفعه اليه فوقع من يده على اقداح
فانكسرت لا يضمن القاض
القدح المدفوع اليه لانه قبضه على
سوم الشراء من غير بيان الثمن
فلا يضمن و عليه ضمان الاقداح
التي انكسرت بفعله * ورجل جاء
الى زجاج فقال ادفع الي هذه
القارورة فارها فقال الزجاج
ارفعها فرفعتها فوقعت وانكسرت
لا يضمن الراجع لانه رفعها باذنه وان
كان على سوم الشراء فاثمن غير
مسد كور وانقبوض على سوم
الشراء لا يكون مضمونا الا بعد
بيان الثمن في ماهر الزاوية وان
كان القاض قد قل للزجاج بكم هذه
القارورة فقال الزجاج تكذ فقال
آخذها هارها فقال الزجاج نعم
فرفعتها فوقعت من يده وانكسرت
كان عليه قيمتها ولو وقعت على
آفة اخري فانكسرت الاقداح
كار عليه ضمان ثلث الاقداح بين
الثلثين او لم يبين هذا اذا اخذها
من صاحبها * ورجل اخذها غير اذنه
من صاحبين ثلثين او لم يبين *

والمرتبة وان شاء تركهم أحرار اذمة للمسلمين الا مشركي العرب والمتردين وليس فمين أسلم منهم
الا الاسترقاق كذا في التبيين * ولا يجوز أن يردهم الى دار الحرب ولا تجوز مغاداة أسرارهم بأسارنا
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * وهكذا في المتنون * والصحيح قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى كذا في الزاد * قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير لا بأس بان يفادى أسراء المسلمين
بأسراء الكافرين الذين في أيدي المسلمين من الرجال والنساء هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وبما قال العامة هكذا
في انهر الفائق * ثم في المغادة يشترط رضا أهل العسكر لان فيه ابطال حقهم عن العين ولو أبي أهل
العسكر ذلك فيما عدا الرجال ليس للأمير أن يفاديهم وفي الرجال ان كان قبل القسمة فله أن
يفاديهم وبعد القسمة ليس له ذلك الا برضاهم واذا جاء رسول ملكهم يطلب المغادة بالاسارى في
مكان فاحذر واعي المسلمين عهدا بان يؤمنوهم على ما ياتون به من الاسارى حتى يقرغوا من أمر
الغداة وان لم يتمقر جمعوا بمن معهم من أسراء المسلمين فانه ينبغي أن يوفوا بعهدهم وأن يفادوهم
كما شرطوا لهم شرطوا ولا غير ذلك الا أنهم ان لم يتمقر بينهم التراضي بالمغادة وأرادوا الانصراف
بأسراء المسلمين وللمسلمين عليهم قوة لا يسعهم أن يدعوهم حتى يرد الأسراء الى بلادهم ويحق
عليهم ترك الوفاء هذا الشرط ونوع الأسراء من أيديهم من غير أن يتعرضوا لهم بشئ سوى ذلك
كذا في المحيط * أم المغادة بما لا نخذه من أهل الحرب فلم تجز في المشهور من المذهب ولو أسلم
الاسير في أيدينا عادي أسلم سير في أيديهم الا اذا طابت نفسه به وهو مأمون على اسلامه ولا يجوز
المن على الاسارى وهو أن يطلقهم مجانا كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى والصبيان من
المشركين اذا سبوا ومعهم الآباء والامهات فلا بأس بالمغادة بهم وأما اذا سبى الصبي وحده وأخرج
الى دار الاسلام فانه لا تجوز المغادة به بعد ذلك وكذلك ان قسمت الغنيمة في دار الحرب فوقع في سهم
رجل أو بيعت العتاق فقد صار الصبي محكوما له بالاسلام تبعه لمن تعين ملكه فيه بالقسمة أو بالشراء
كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى الخيل والسلاح اذا أخذنا منهم فطلبوا مغاداة بالمسال لم يحز
أن يفعل ذلك وان طابوا أن يعطوا رجلا مشركا عوضا عن أسيرهم أو رجلا من مشركين عوضا عنه
لم يحز لذلك ويجوز أن يفادى أسارى المسلمين الذين في دار الحرب بالدراهم والدنانير وما ليس له قوة
في الحرب كالثياب ونحو سيرها ولا يفادون بالسلاح ولا بالخيل كذا في السراج الوهاج * قال محمد
رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا أسرا الحر من المسلمين أو من أهل الذمة فقال أسلم أو ذى مستأمن
ففيه اقتضى من أهل الحرب أو أمة ترى منهم فقه ذلك وأخرجه الى دار الاسلام فهو حر لا سبيل
عليه راسا الذي صداه انما مورد بل على الأمر فيرجع عليه بجميع ما أدى في فدائه الى
مستد المدينة فان كان وداها بكر من الديعة عما يرجع على الأمر بقدر المدينة دون الزيادة وقيل
ينبغي في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يرجع بجميع ما أدى قل أو كثر والاصح أن
هذا توهم جميعا وعلى هذا لو كان المأسر قال وتلى منهم بالف درهم فلم يتمكن المأمور من ذلك

* رجل اشترى حلوة من قطرة دم من فمه في الدنيا يتخس ولا صمان عليه ان ينظر حتى
ياخذ الحلال وان يارب يرافقه كن سامنا * اشترى دمانا وسرايا واحدا قدح اوان كور من الخقاعى فوقع من يده فانكسر لا يضمن
لا تار منه اسكوز * رجل اخذ من ابرار سائل ان يهب له رضىته اشترى به من يده لا يضمن ولو قال ان رضىته اشترى به بعشرة
دينار او كيلي اشترى بها سائل شي من ابرار اشترى به رضىته اشترى به من يده لا يضمن ولو قال ان رضىته اشترى به بعشرة

غيري فأخذته على هذا فضع في يده ذكر في المتقى أنه لا يضمن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى * ولو قال هات فان رضيت أخذته فضع كان عليه الثمن * رجل أخذ متاعا بالذهب به إلى منزله فان رضى اشتراه وان لم رض رده عليه فهلك في يده قال أبو الليث الكبير رحمه الله تعالى لا يضمن لانه أخذته على وجه الامانة لا على وجه المساومة * وان اشترى متاعا على أنه بالخيار إلى أن يذهب به إلى منزله فهلك في يده كان عليه القيمة لانه لم يوقت للخيار وقتا فيه يسد البيع الا أنه ان هلك في ثلاثة أيام كان عليه الثمن وان هلك بعدها كان عليه العينة * رجل دفع السلعة إلى منادلي سادي عليها فطواب منه بدراهم معلومة فوضعه عند الذي طلبه وقال اعط مني أو وقعت مني كان عليه قيمته لانه أخذته على وجه السوم بعديان الثمن قالوا ولا شيء على السادي وهذا اذا كان مأذونا به دفع إلى من يريد شراءه قبل البيع وان لم يكن مأذونا بذلك كان سامنا والله أعلم

رجل بع متاعا بدينار و درهم فوزن
المشترى ألف و مئتي درهم و دفعها
اليه فضاغت عنه و كان البائع

مستوفیاً حقہ، لایب و لزیادۃ آمد فی بدو لایلمر مشیء الا کما وان

ضاع نصفها كان الباقي من المشتري على ستة من المال المتبوض كان مشتركا بينهما على ستة خمسة سدس البائع والسدس
للمشتري فساهلت به على الشركة وما بقي يبقى على الشركة ولو أن البائع عزل منها مائتي درهم ليرد لها فصاعت المائتين عنده وبقي الألف
كان الألف بينهما على ستة وهو جعل الألف في كنه وودع المائتين في علامه يردها وسرق المائتين وسرق الألف من يده لا يرجع أحدهما

على صاحبه بشئ * رجل اشترى بارية بالنهرهم ودفع الى البائع كيسا على طن أن فيه النهرهم فذهب به البائع الى منزله فاذا فيه
دنانير فحملها ويردها الى المشتري فما كت في الطريق لا يضمن البائع شيئا لانه قبض باذن المشتري ما ليس من جنس حقه فكان أمينا * ولو
أن المشتري دفع الى البائع دراهم ما فكسرها البائع فوجد بها نهرجة كان له أن يردها على المشتري ولا يضمن بالكسر لان البائع
والمكسرة فيه سواء * الدراهم أنواع جلياد (٢٣٤) وزئوف ونهرجة وستوقه * واختلافوا في تفسير هذه الدراهم قال بعضهم

النهرجة هي التي تضرب في غير
دار الساطان والزئوف هي الدراهم
المغشوشة والستوقه هي صفر مموه
بالفضة وقال عامة المشايخ الجلياد
فضة خالصة تروج في التيارات
وتؤخذ في بيت المال والزئوف
ما زيفه بيت المال ويأخذها
التجار في التيارات ولا بأس بالشراء
بها لكن يبين للبائع أنها زئوف
والنهرجة ما يهرجه التجار ولا
يروج في التيارات ولها حكم
الدراهم في الشرع حتى لو تجاوز
بها في السلم والصرف يجوز
والستوقه فارسي مهرب منه باقه
وهو تيكرون الطاق الاعلى فصة
والاسفل كذلك وبينهما صغر
ليس لها حكم الدراهم في الشرع
حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم
لا يجوز ونحو لا يضمن كاسر
النهرجة لانه لا قيمة لهذه الصنعة
فيردها على المشتري بغير شيء وكذا
لو دفع النهرجة الى انسان لينظر
فيه فكسرها لا يضمن * ولو باع
شيئا بدراهم جيد وقبض الدراهم
وأراها رجلا فاستقدها فوجد
فيها قليل نهرجة فاستبدل
النهرجة ثم أراد بائعا صرف
الكل في جته فلم يأخذها أحد
وقالوا كلها نهرجة قالوا ان كان
البائع أقرب قبض الجلياد وأقرب
قبض حقه أو باستيعاء لئن

أو عقربا في دار الحرب فانهم يقطعون ذنب العقرب ويكسرون أبواب الحية ولا يقتلونهما قطعها
اضرر المسلمين ماداموا فيها وابقاء لنسلهما كذا في السراج الوهاج * الغنائم لا تملك قبل الاحراز
بدار الاسلام كذا في محيط السرخسي * ويبتنى على هذا الاصل مسائل (منها) أن واحدا من
الغائبين لو وطئ أمة من السبي فولدت فادعاه لا يثبت النسب ويجب العقر وتقسم الامة والولد
والعقربين الغائبين (ومنها) اذا مات واحد قبل الاحراز بالدار لا يورث نصيبه (ومنها) ما لو
أتلف واحد من العزاة شيئا من الغنمة لا يضمن عدنا (ومنها) ما لو قسم الامام الغنمة لاجن اجتهاد
ولا حاجة العزاة لا يصح عندنا كذا في التبيين * هذا اذا كان غير متصل بدار الاسلام وان كان
متصلا بدار الاسلام ففتحها وأجرى عليها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمة كذا في شرح الطحاوي * واذا
قسم في دار الحرب بمحمد أو قسم لحاجة الغائبين فصحة * ومن مات بعد اخراج الغنمة الى دار
الاسلام فصيبه لورثته كذا في الهداية * واذا لحقهم مدد في دار الحرب شاركوهم فيها وانما تنقطع
شركتهم بالاحراز بدار الاسلام أو بالقسمة في دار الحرب أو ببيع الامام الغنمة فيها ولو فتح العسكر
لدا من دار الحرب واستظهر واعليه ثم طفقهم مدد لم يشاركوهم لانه صار من بلاد الاسلام وليس
للسوقية سهم الا ان يقتلوا ويعتبر به عند القتال فارسا أو رجلا كذا في الاختيار شرح المختار
* وكذا من أسلم في دار الحرب ولحق بالعسكر والمرد اذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل
بأسن اذا لحق بالعسكر اذا قاتلوا اسخه والافلائي لهم كذا في فتح القدير * الرد والمقاتل
في العسكر سواء كذا في الهداية * ان كان الاحير مع العسكر قال محمد رحمه الله تعالى ان ترك خدمة
صاحبه وقاتل استحق السهم وان لم يترك الخدمة فلا شيء له والاصل أن من دخل للقتال استحق السهم
تاتل أو لم يقاتل ومن دخل لغير القتال لم يستحق الا أن يقاتل وهو من أهل القتال ومن دخل مقاتلا
مع العسكر فقاتل أو لم يقاتل ارض أو غيره فله سهمه ان كان فارسا فارسا أو رجلا رجلا ومن
دخل مقاتلا ثم أسر ثم تخلف قبل اخراج الغنمة فله سهمه كذا في السراج الوهاج * اذا احتاج الامام
الى جن الغنمة وفي الغنمة دواب فانه يحمل الغنمة عليها وينقلها الى دار الاسلام وان لم يكن في الغنمة
دواب ولكن مع الامام فضل جولة من مال بيت المال فانه يحمل عليها وان لم يكن مع الامام فضل جولة
الا ب مع كل واحد من الغائبين فضل جولة ان طابت أنفسهم يحمل ذلك عليها باجر وأما اذا لم تطب
أنفسهم بذلك فلا يكرههم على ذلك باجر كذا في السير الصغير * وذكر في السير الكبير له أن
يكرههم على ذلك باجر المدل وان لم يكن مع كل واحد منهم فضل جولة ولكن مع البعض منهم فضل
جولة ان طابت نفس المالك بان يحمل عليه باجر جاز ذلك وان لم تطب على رواية السير الصغير لا
يكرهه وعلى رواية السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المحيط * لا بأس بان يعلف العسكر في دار
الحرب وياكلوا ما وجدوه من الطعام وهذا كالحب والسم وما يستعمل فيه كالسمن والعسل
والزيت والحل ويدهنوا بالدهن المأكول مثل السمن والزيت والحل ولا بأس أن يدهن به (٢)
ويوقع به دابة يوم لا يؤكل من الادهان مثل البنتسج والخيري وهو دهن الورد وما أشبههما فليس
(٢) قوله ووقع الح بالقاف والحاء المهملة هو تصليب الحافر بالشحم المذاب كفي القاموس

لا يرديا ولا تسمع دعواه ثم انهرجه الا اذا صدقه المشتري أنها نهر - فغيردها عليه وان لم يكن البائع
أقرب قبضه ادعى أنها نهرجة تسمع دعواه - وكان له أن يرد * ولو اشترى شيئا بدراهم نقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج
في التيارات سد البيع وهو نهرجة وشترى شيئا بالعلوس الراشحة فكسدت قبل القبض وقدم قبل ذلك وان كانت الدراهم بعد التعبير
تروج في التيارات الا ان انتقصت قيمتها بعد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أن يفسخ البيع في نقصان

القيمة أيضا * وأن القطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * وكذا لو اشترى بالفلوس شيئا فسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن غلبت أو رخصت لا يفسد * ولو باع عرضا بالدراهم وسلم العرض ولم يقبض الدراهم حتى صارت لا تنفق ولا تروج في التجارات فإن كانت لا تنفق في هذه البلاده وتنفق في غيرها على قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذلك كسادا لكن يثبت الخيار للبائع إن شاء أخذ تلك الدراهم (٢٣٥) وإن شاء أخذ قيمته في قول أبي حنيفة

رحمہ اللہ تعالیٰ وان کانت لا تنفق

في هذه البلدة ولا في غيرها من
البلدان كان ذلك كسادا عند
الكل يفسد العقد عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وعندهما يثبت
الخيار ولا يفسد العقد * رجل
اشترى شيئا بدائق فلس ولم يذكر
العقد في القياس لا يجوز البيع
ويجوز استحسانا وعليه الفتوى
* ولو اشترى بدرهم فلس في
القياس لا يجوز وفي الاستحسان
يجوز يؤخذ بالقياس ههنا وقيل
فيه خلاف بين أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى القياس قول
محمد رحمه الله تعالى والاستحسان
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
وأخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى
في درهم فلس أنه لا يجوز * ولو
اشترى شيئا بدائق أو بدنانير ولم
يذكر شيئا لا الدراهم ولا القلوس
قالوا يصرف ذلك إلى الدائق من
القلوس وهذا إذا كان المشتري
شيئا خبيسا يشتري بدائق فلس
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى
إذا اشترى دراهم عشرة ولم يذكر
ذلك فهو عشرة دنانير وإن اشترى
نوبا عشرة فهي عشرة دراهم وإن
اشترى بطيخا عشرة فهي عشرة
أفلس المد تبر في هذا عرف الناس
بما يباع. والدنانير كانت العشرة من
الدنانير وما يباع بالدراهم كانت

له ان يدهن وكل شئ لا يثقل ولا يشرب فانه لا ينبغي لاحد من الجيش ان ينتفع بشئ منه قل أو كثر
ولو دخل التجار مع العسكر لا يريدون القتال لم يجز لهم أن يأكلوا شيئاً من الطعام ولا يعلفوا
دوابهم الا بالثمن فان كل شي من ذلك أو علف فلا ضمان عليه وان كان بقي منه شئ في يده أخذته
منه * أما العسكر فلا بأس أن يطعموا عبيدهم اذا دخلوا معهم ليعينوههم على سفرهم وكذلك
نساءهم وصدايقهم وأما الاجير للخدمة فلا يأكل واذا دخلت النساء لداواة المرضى والجرحى أو كان
وعلفن وأطعن رقيقهن كذا في السراج الوهاج * ولا فرق في الطعام بين أن يكون مهيأً للكل
وبن أن لا يكون حتى يجزئهم ذبح المواشي من البقر والغنم والجذور وبردون جلودها في
الغنيمة وكذا أكل الحبوب والسكر والقواكه الرطبة واليابسة وكل شئ هو مأكل علة
وهذا الاطلاق في حق من له سهم في الغنيمة أو رضى منها غنياً كان أو فقيراً ولا يطعم الاجير
ولا التاجر الا أن يكون خبز الحنطة أو طبخ اللحم فلا بأس به حيثئذ كذا في التبيين * اذا أخذ
العسكر العلف لاجل دوابهم والطعام لكلهم والخطب للاستعمال والدهن للادوية والسلاح
للقتال فلا يجوز أن يبيعوا شيئاً من ذلك ولا يجوز تحويلهم وهو صياحه ذلك وادخاره الى وقت الحاجة
فان باعوا ردوا الثمن الى الغنيمة كذا في غاية البيان * وان أصابوا مسموماً أو بطلاً أو بهلاً أو قلاً
أو غير ذلك من الاشياء التي تؤكل عادة للتعيش فلا بأس بالتناول منه ولا يجوز أن يتساروا شيئاً من
الدوية والطيب وهذا كله الممنوع الامام عن الانتفاع بالمال كقول أو المشروب أو اذا ساءلهم عن
ذلك فلا يباح لهم الانتفاع به واذا احتاجوا الى الوقود اما للطبخ أو للاصطلاء لبرد أصابهم ولا بأس بان
يوقدوا ما وجدوا من خشبهم وقصصهم اذا كان معد للوقود وان كان غير معد لذلك بل هو معد لآلة
انقصاع والاقذار وله قيمة لا يباح استعماله ولا بأس بان يعلف الدابة الحنطة اذا كان لا يجد الشعير
وان وجد في دار الحرب صابوناً أو حراً صابراً فليس له أن ينتفع به الا عند الضرورة وان كان
الحرض نابتاً في أرض العدو فاحذر من ذلك شيان كان للمأخوذ ثمن لا يباح الانتفاع الا عند
الضرورة وان لم تكن له قيمة جازا الانتفاع من غير ضرورة ولو أن رجلاً من أهل العسكر اسبح
رجلاً يعلف له فذهب الرجل الى بعض المطامير وأخذ بالعلف ثم قال له بدالي أن أعطيك هذا
ولكني آخذ من نفسي وأرد عليك أجرك وأرى المستاجر الا أن يأخذه منه وان قرأ الاجير ثمنه جاء به
على الاجارة أجبر على دفعه الى المستاجر ان كانا محتاجين اليه أو غير ذلك وان كان الاجير محتاجاً
الى ذلك والمستاجر غيباً عنه فله أن يمنعه منه واكثر لأجله عليه ولو كان المستاجر استأجره يمشي له
حشيشاً أو مسكاً فله ان يأخذ منه وان كان هو غنياً أو الاجير محتاجاً يمشي اذا
أقرأه احشيشه كذا في الظهيرية * وان أصابوا سحراً في أرض العدو رخصته من خشبها
كان له قيمة في ذلك المكان ليس لهم أن ينتفعوا الا للوقود اطبخا الطعام أو للاصطلاء لبرد أصابهم
وان لم تكن له قيمة في ذلك المكان لكن أخذوا فيه صاعاً صار له قيمة بسبب تلك الصنعة فلا بأس
بالانتفاع به وان خرجوا به الى دار الاسلام وأرد الامام فسمه له ان كان غير المعمول

العشرة من الدراهم * رجل اشترى ألف درهم بمائة دينار ولم يسلم كل واحد منهما شيئا فلكل واحد منهما مائة الناس في البلدان كانا
بالكوفة فمضى على ذلك ثلث الكوفة لان الدرهم يترتفع باختلاف البلاد من حيث العيار * وأهل الشر وطهروا في شر وطهروا في
الدراهم ورون سبعة وراوا بذلك ان يكون وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل وأن ذلك أن الدراهم كانت مختلفة في عهد عمر رضي الله عنه
بعضه خفافا وزن واحد عشر مثقالا وراوا بذلك ان يكون وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل والحق ان الدراهم كانت مختلفة في عهد عمر رضي الله عنه

منها اثني عشر قيراطا او يتبب ذلك تقع الخضومة بين الناس في تجارتهم فشاو وعمر العاية ترضى الله عنهم في ذلك فاتفقوا على أن يؤخذ من كل نوع ثلثه فانخذوا ثلث العشرة وثلث العشرين وثلث اثني عشر فبلغ ذلك أربعة عشر قيراطا فضر بواو درهما وزنه أربعة عشر قيراطا ووزن الدينار عشرون قيراطا وكان وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل * رجل قال لغيره بعت منك هذا الثوب بعشرة دراهم صحاح ومكسرة جاز ويكون النصف من هذا والنصف من ذلك (٢٣٦) * ولو باعه بعشرة دراهم بعضها من الصحاح وبعضها من المكسرة فسد البيع

* باع عبدا بثوب موصوف في الذمة ان ذكر للثوب أجلا جاز وان لم يذكر له أجلا لا يجوز لان الثوب لا يجب في الذمة بعقد المعاوضة الاسلام والسلم لا بدله من الاجل فان ذكر للثوب أجلا فافتراق قبل قبض العبد لا يفسد العقد وهذا العقد يبر ببيعاني حق العبد سلماني الثوب ويجوز أن يكون للعقد الواحد حكم عقدين كالهيبة بشرط العوض وتعليق العتق باداء المال * رجل باع ثوبا ثم لقيه المشتري فقال 'نك قد أغليت علي وبعثني بأكثر مما يساوي وقد كان بأعه بعشرين فقال البائع قد بعثتك بعشرة لا بعشرين فهو جاز وهو حط وكذا لو قال البائع للمشتري قد أرخصت عليك وبعثتك بنصف الثمن فقال المشتري اشترته بعشرين جاز ويكون زيادة في الثمن * ولو لقيه البائع فقال بعد ما قبل المشتري بعتك ثمانية بعشرة فقبل المشتري أو قال 'اشترى ثوبك منك ثمانية بعشرين وتراضيا على ذلك فنقص البيع الاول ويعقد الثاني ولا يشبه هذا اذا ذكر العلاء والرخص فان ذلك زبادة وحط * رجل اشترى شيئا بالف درهم فقال المشتري بعد ابيع ثوبتي في قاي نقد كذا وقل البائع ثوبت

من ذلك قيمة في ذلك المسكان الذي اراد الامام القسمة فيه فالامام فيه بالخيار ان شاء أخذ المصنوع منهم وأعطاهم قيمة ما زادت الصنعة فيه ويرد المصنوع الى الغنمة وان شاء باع وقسم الثمن على قيمته معمولا وغير معمول فساأصاب حصصه العمل يعطى العامل وما أصاب غير معمول يرد في الغنمة ولا ينقطع حق الغنمين بما أحدثوا من الصنعة وان لم تكن له قيمة في دار الاسلام ولا في دار الحرب سلم لهم كذا في المحيط * اذا أصاب رجل من الجند في دار طعاما كثيرا فاستغنى عن بعضه وأراد حمله الى منزل آخر وطلب ذلك منه بعض المحاويج من أهل العسكر الى ذلك فان كان يعمل أنه لا يصيب في ذلك المنزل طعاما فلا بأس بان يمنعه من هذا الطالب ويستحب مع نفسه الى منزل آخر والا فلا يحمل له منعه فان أخذ الطالب منه مع حاجة الاول الى ذلك فخاصمه الاول الى الامام قبل أن يأكل وقد عرف الامام حاجة الاول الى ذلك رده الامام عليه وان كان الثاني محتاجا اليه دون الاول لم يسترد منه الامام * وأما اذا كانا غنمين غننه فالامام يأخذ من الثاني ولا يدفعه الى الاول بل يدفعه الى غيرهما وهذا الحكم الذي ذكرناه يكون في كل ما يكون المسلمون فيه شرعا سواء كانوا في الرباطات والجلوس في المساجد لا ينظر في الصلاة والتزول بغير وعرفات الحج حتى اذا أخذوا موضعاً من المسجد فهو أحق به واذا بسط انسان حصيرا ان بسطه بامر غيره فهو ومالو بسطه الامر بنفسه سواء وان كان بسط بغير أمره كان للذي بسط أن يعطى ذلك الموضع من شاء وكذلك اذا ضرب رجل فسطاطا في مكان بغير وعرفات وقد كان ذلك المسكان ينزل فيه غيره قبل ذلك وكان معروفا بذلك فالذي بدر الى ذلك المنزل أحق به وليس للآخر أن يحوله عنه فان أخذ من ذلك موضعا واسعا فوفى ما يحتاج اليه فغيره أن يأخذ منه ما حبه هو لا يحتاج اليه فغيره معه ولو طلب ذلك منه رجلان كل واحد منهما يحتاج الى أن ينزل فيه فاراد الذي بدر اليه أي سبق أن يعطيه أحدهما دون الآخر كان له ذلك ولو بدر اليه أحدهما فغيره فاراد الذي كان أخذته في الابتداء وهو عنه غنى أن يزججه عنه وينزله محتاجا آخر لم يكن له ذلك فان قال اما كنت أخذته لهذا الآخر بامر لالنفسي استخلف على ذلك وبعد الخلفه أن يزججه وهذا هو الحكم في الطعام والعلف اذا قال أخذته لعلان بامر * ولو أن رجلين من أهل العسكر أصاب أحدهما شعيرا والاخر قصبافتياد لا وكل واحد منهما محتاج الى ما اشترى فلكل واحد منهما أن يتناول ما اشترى من صاحبه وليس هذا ببيع بينهم لان لكل واحد منهما أن يصيب من العلف مقدار حاجته الآن قيام حاجة صاحبه يمنعه من الاصابة منه بغير رضاه فيسترضى كل واحد منهما صاحبه بهذه المبيعة ثم يتناول باصل الاباحة بمنزلة الاضياف على المائدة يمنع كل واحد من الاضياف من مديده الى ما بين يدي غيره بغير رضاه فبعد وجود الرضا من صاحبه يتناول كل واحد منهما على ملك المضيف باعتبار الاباحة منه وان كان كل واحد منهما محتاجا الى ما أعطاه صاحبه وصاحبه يحتاج الى ذلك أيضا فان أراد أحدهما نقض ما صنع ليس له ذلك وان كان البائع محتاجا الى ما أعطاه والمشتري يستغنى عنه فالبائع أن يأخذ ما أعطى ويرد ما أخذ فان كان حين قصد البائع الاسترداد من صاحبه أعطاه صاحبه

نقد كذا لاجود من ذلك فهو باطل وله نقد لبلدان كان نقدهم مختلفا كان ذلك على الغالب وان استويا فسد البيع (فصل في الاجل) * رجل اشترى متاعا بالف درهم الى عشرة أشهر على أن يعطيه الثمن أي نقد كان يومئذ كان فاسدا * رجل باع ثوبا بالف درهم على أن يعطيه على التفاريق ان كان ذلك شرط في البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرط في البيع ونما ذكر ذلك بعد بيع كان باع ثوبا ثمنه ثمانية * رجل باع ثوبا على أن ينقله كل أسبوع بعض الثمن حتى ينقله

رجلا

تجسماته عند مضي الشهر كان فاسدا * ونجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم ويضعه في الميزان ويوزن
والمشتري يظن أنه من لأن اللحم يباع في البلد من بدرهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجده ثانياً استار أو صدقه القصاب في ذلك قالوا ان كان
المشتري من أهل البلد يرجع على القصاب بحصة النقصان من الثمن ولا يرجع بحصة النقصان من اللحم لأن البائع أخذ حصة النقصان من
الثمن بغير عوض فيرجع عليه بذلك وان كان المشتري من غير أهل البلد أو كان (٢٣٧) القصاب ينكر أنه دفع اليه على أنه من فان

المشتري لا يرجع على القصاب
بشيء لأن سعر البلد لا يظهر في حق
الغريباء * بادة اصطلم أهلها
على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك
فغار رجل غريب إلى الخبز فقال
أعطني خبزاً بدرهم أو جاء إلى
قصاب وقال أعطني لحماً بدرهم
فاعطاه أقل مما يباع في البلد
والمشتري لا يعلم بذلك ثم علم قالوا
يرجع في الخبز بحصة النقصان
من الثمن لأن البيع وقع على
لوزن الذي شاع في البلد فاذا وجد
أقل يرجع بالنقصان لأن في قدر
النقصان باع خبزاً غير معين ولم
يوجد التعاطي وفي اللحم لا يرجع
بشيء لأن سعر اللحم لا يبيع كما
يبيع سعر الخبز فلا يظهر في حق
الغريباء * رجل اشترى شيئاً
بثمن في النيرور ذكر في الأصل
أنه لا يجوز قالوا هذا إذا لم يعلم
البائع والمشتري بما بقي إلى النيرور
فان علموا * اشترى شيئاً بثلثين
إلى سنة كان على البائع تسليم
المبيع في الحال فان لم يسلم حتى
مست السنة قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى يعتبر لأجل من وقت تسليم
وكذا لو كان في البيع خيار
يعتبر لأجل من وقت سقوط الخيار
عنده وأجمعوا على أنه لا يكون
للبيع أن يجبس المبيع لاستيفاء
الثمن بعد السنة من وقت البيع

رجلاً آخر محتاجاً إليه لم يكن له أن يأخذه كذا في الظهيرة * ولو تباعوا وهما غنيان أو محتاجان
أو أحدهما غني والآخر محتاج فلم يتقاضا حتى يدا أحدهما ترك ذلك فله أن يتركه ولو أقرض
أحدهما صاحبه شيئاً على أن يعطيه مثله فان كان كل واحد منهما غنياً عن ذلك أو محتاجاً إليه فليس
على المستقرض شيء إذا استهلكه فان لم يستهلكه بعد المقرض أحق به إذا أراد استرداده وان كان
الأخذ محتاجاً إليه والمعطى غني عنه فليس له أن يأخذه منه وان كانا غنيين عنه حين أقرضه ثم
احتاج إليه قبل الاستهلاك فالمعطى أحق به وان احتاج إليه الآخر أولاً ثم احتاج إليه المعطى
أولم يحتاج إليه فلا سبيل له على الآخر وان اشترى أحدهما حنطة من صاحبه مما هو غنيمة بدرهم
من مال المشتري فدفع الدراهم وقبض الحنطة فهو أحق بها من غيره إذا كان اليها محتاجاً فان أراد
أحدهما نقض البيع والحنطة قائمة بعينه فله ذلك فيرد المشتري الحنطة ويأخذ دراهمه ان كانا
غنيين عنها أو كان البائع محتاجاً إليها والمشتري غنياً وان كان المشتري هو المحتاج إليها فعلى البائع
أن يرد عليه الثمن والحنطة سالمة للمشتري فان كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه
وما استهلكه المشتري سالمه على كل حال فان ذهب المشتري ولم يقدر عليه البائع ليرد عليه الدراهم
فهو في يده بمنزلة اللقطة إلا أنهم اضممونه في يده فان رفع أمرها إلى صاحب المغنم والمقاسم فقال قد
أخرجت يعلك فهات الثمن جازله أن يدفع الثمن إلى صاحب المغنم فان جاء صاحب الدراهم بعد ذلك نظر
فان كان قد استهلك الحنطة قبل أن يجيز صاحب المغنم البيع فالدرهم مردودة عليه وان كان
لم يستهلكها إلا بعد اجازه فالدرهم في الغنمة فان قال المشتري قد كنت أكلت الحنطة قبل أن تجيز
البيع فرد على الدراهم وحلف على ذلك لم يصدق ولم يرد عليه الدراهم حتى يقيم البيعة أنه كان
استهلكها قبل اجازه البيع * ولو ان رجلين أصاب أحدهما حنطة والآخر ثوباً فادار أن يبايعا
فليس لهما ذلك فان فعلا واستهلك كل واحد منهما أخذ من صاحبه في دار الحرب فلا ضمان على كل
واحد منهما إلا أن بائع الثوب مسمى في البيع وكذلك المشتري وان لم يستهلك ذلك حتى دخل
دار الاسلام فقد وجب على كل واحد منهما مرد في يده وان استهلكه كان ضامناً وان كان في دار
الحرب عد ولم يستهلك ذلك فعلى الذي قبض الثوب أن يرد في الغنمة كولو كان هو الذي أصابه
ابتداءً وأما الذي قبض الحنطة والحكم في حقه ما هو الحكم في الفصل الأول من اعتبار حاجته مما
أو غنماً ما أو حاجة الآخر أخذ دون المعطى أو حاجة المعطى دون الآخر وان كان المشتري للحنطة قد
ذهب به أو لا يوقف على أثره أخذ صاحب المغنم الثوب ممن في يده كولو كان هو الذي أخذه ابتداءً
وان كان الآخر أخذ الثوب هو الذي لم يقف عليه فان صاحب المغنم لا يتعرض للمشتري الحنطة بشيء
ماداموا في دار الحرب بمنزلة مالو كان هو الذي أصابه ابتداءً فان أخرجه قبل أن يأكلها أخذ منه
صاحب المغنم ويجعلها في الغنمة كذا في المحيط * من ركب فرساً أو لبس ثوباً ورفع سلاحاً قبل
القسمه فلا بأس به إذا احتاج إليه فاذا فرغ من الحرب رده إلى الغنمة ولو تلف قبل الرد فلا ضمان
عليه ولو لم تكن له حاجة ولا يكن ركب ليصون فرسه أو لبس الثوب ليصون ثيابه بكره ذلك ولا

* ولو باع شيئاً إلى رمضان ولم يسلم حتى جاء رمضان لا يبق لأجل ويحب الثمن على المشتري في قوله * رجل عليه ألف درهم من
ن بيع طلبة الطالب فقال ليس عندي شيء فقال الطالب اذهب وأعطني كل شهر عشرة لم يكن ذلك تأجيلاً وكان له أن يأخذه بجميع
لثمن في الحال * رجل قال لغيره بعث منك هذا الثوب بعشرة على أن تعطيني كل يوم درهما وكل يومين درهمين وأنه يعطى العشرة في
سنة أيام درهما في اليوم الأول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس ودرهما
في اليوم السادس * أما في الأول يعطيه درهما ففي الثاني يعطيه ثلاثة لا به جعل اليوم * أما في الثالث يعطيه درهمين ودرهما في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس

الز يوق مكان الجياد ثم باعه مرا بحة كان رأس ماله الجية اذ لان البيع الاول كان بالجيا د * رجل غصب عبدا فابقي من يده ففقد القاضى عليه بقيمة العبد ثم عاد العبد من الابق كان للغاصب أن يبيعه مرا بحة على القيمة التي غرم لانه ملك العبد تلك القيمة لكن لا يقول اشترى بة بكذا وانما يقول قام على بكذا وان اشترى عبدا بخمر وقبضه فابق من يده وقضى القاضى عليه للبائع بقيمة العبد بحكم فساد البيع يكون له أن يبيعه مرا بحة على قيمته ويقول قام على بكذا * ولو اشترى دابة أو عبدا وقبضه (٢٢٩) وآجره وأخذ الاجرة ثم باعه مرا بحة على

الثن الذي اشتراه جاز وان لم يبين أنه آجره وأخذ الاجرة لان الاجرة بدل عن المنفعة لا عن شيء من الذات الذي اشتراه وقد باع جميع ما اشتراه * رجل اشترى دجاجة وقبضها فابضت عند عشرين بيضة أو أكثر وباع البيض بدينهم ثم أراد أن يبيع الدجاجة مرا بحة على الثمن الذي اشترها قالوا ان كان أنفق على الدجاجة بمقدار الثمن الذي باع به البيض جاز ويجعل ثمن البيض عوضا عما أنفق وان لم ينفق لا يجوز لان البيض من أجزاء الدجاجة بخلاف الآخر

(فصل في الاقانة والاستحقاق)

* رجل باع أمة فامر المشتري شراء لا يحصل للبائع أن يطلأ الجارية بالمعزم على ترك الخصومة لان البيع لا يفسخ بجهل المشتري فان عزم البائع على ترك الخصومة تجزئه أن يطلأ لان جهل المشتري فسخ في حقه واذا عزم البائع على ترك الخصومة ثم انفسخ تراشيسا حل له الوطء وكذا لو باع جارية ثم انكسر البيع والمشتري يدعى لا يحصل للبائع أن يطلأها وان ترك المشتري الدعوى وعزم البائع أنه ترك الخصومة حل له الوطء وهذا كولو اشترى جارية على أنه بخيار ثلاثة أيام

حين دخل به أو أخذ العدو أو كسرا أو عرج قبل حصول الغنمة أو بعد ما فاه يستحق سهم فارس وسواء كان مكتوبا في الدوان فارسا أو رجلا كذا في السراج الوهاج * ولو دخل دار الحرب ورجلا ثم اشترى فرسا واستعار أو وهب له وقاتل فارسا فله سهم راجل كذا في فتاوى قاضخان * الاصل أن المعتبر عندنا حالة المجاورة ولو دخل فارسا ثم باع فرسه أو رهنه أو آجره أو وهبه أو أعاره ففي ظاهر الرواية يبطل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل كذا في السراج الوهاج * ولو باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفرسان بالاتفاق كذا في فتح القدير * ولو باعه في حالة القتال سقط سهم الفرسان في الاصح كذا في السكافي * وان غصبه غاصب وضمنه القيمة فهو راجل كذا في فتاوى قاضخان * ولو دخل فارسا وقاتل راجلا لضيق المكان والمشيخة كان له سهم الفرسان ومن جاوز الدرب بفرس لا يستطيع القتال عليه اما لكبره أو صغره بان كان ميرا لا يركب عليه لا يستحق سهم الفرسان وان كان مريضا بحيث لا يستطيع القتال عليه بان أصابه رخصة أو صلح فجاء الدرب به ثم زال المرض وبرأ وصار بحال يقاتل عليه وكان ذلك قبل اصابة الغنائم في الاستحسان يسهم له كذا في المحيط * ولو جاوز على مغصوب أو مستعار أو مستاجر ثم استرد المالك فشهد الواقعة راجلا فقيه روايتان كذا في فتح القدير * والفارس في السفينة في البحر يستحق سهمين وان لم يمكنه القتال على الفرس في السفينة كذا في البحر الرائق * واذا وهب الفرس من رجل وسلمه اليه ودخل الموهوب له بالفرس دار الحرب مريدا القتال عليه ودخل صاحب الفرس معهم أيضا ثم رجع في الهبة واسترد الفرس فان الموهوب له يضرب بسهم الفارس فيما أصيب قبل الرجوع وبسهم الراجل فيما أصيب بعده وصاحب الفرس راجل في الغنائم كلها ولو باع فرسه في دار الاسلام يبيع عاقدا وسلمه الى المشتري وأدخله في دار الحرب مع العسكر ودخل معهم باع الفرس أيضا ثم استرد الفرس بحكم الفاسد فالبايع يكون راجلا فيما أصيب قبل الاسترداد وبعد المشتري يكون فارسا فيما أصيب قبل الاسترداد وراجلا فيما أصيب بعده * رجل أدخل فرسه في دار الحرب ليقاتل عليه فاستحقه رجل من يده بالبينة فان المستحق راجل في الغنائم كلها والمستحق عليه فارس فيما أصيب قبل استرداد الفرس منه وراجل فيما أصيب بعد استرداد الفرس * رجلان لاحدهما فارس وللاخر بغل قبايعا البغل بالفرس ودخلاهم ما دار الحرب ثم وجد أحدهما بغيره اشترا عينا ورد على بايعه واسترد منه ما كان له في الاصل فاشترى البغل راجل في الغنائم كلها ومشتري الفرس فارس فيما أصيب قبل أن يتراد البيع راجل فيما أصيب بعده ثم رد البيع * ولو رهن فرسا في دار الاسلام من رجل بدين له عليه ثم دخل الراهن والمرتهن دار الحرب ودخل المرتهن الفرس مع نفسه ليقاتل عليه ففقد الراهن المرتهن ماله في دار الحرب وأخذ منه الفرس فان الراهن راجل فيما أصيب من الغنائم وفيما يصاب بعد ذلك وكذلك المرتهن يكون راجلا في غنائم كلها ولو باع فرسه في دار الحرب ثم اشترى فرسا آخر فهو فارس على حالة استحسانا * ولو قتل رجل من المسلمين فرس رجل من المسلمين وضمن صاحب الفرس القيمة وأخذها فلم يشأ بها فرسا آخر يسهم له

وقبض الجارية ثم ان المشتري رد على البائع في أيام الخيار جارية أخرى وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كل القول قرينة لانه أنكر قبض غيرها ونرضى البائع حل السامع ان يطلأها لان المشتري لما رد غيرها اشترى فقدر صحتها الثانية لاولى وذا رضى البائع بذلك ثم البيع بينهما يتعطى وكذا انقصا اذا رد على صاحب السوب ثمة بالغير ثوبه ورصى به صاحب الثوب ركدا الاسكاف وغيرهما * رجل باع شيئا ثم قل لمشتري قلني البيع فقال قد قتلته يكن ذلك في قول في حيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في صهر الرواية حتى

رحمه الله تعالى الاقالة ببيع فان تعذر جعلها ببيع عابان كان المبيع منقولاً وتقالا قبل القبض يصير فسخاً وعلى قول محمد رحمه الله تعالى الاقالة
فسخ فان تعذر جعلها فسخاً بان تقايلا بعد حدوث الزيادة عند المشتري يصير بيعاً * الوكيل بالبيع تلك الاقالة قبل قبض الثمن في قول
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما الوكيل بالشراء ذكر الشيخ الامام خمس الاثمة السرخسي والشيخ الامام المعرف بن خواهر زاد
أنه لا يملك الاقالة * أما الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستأجر قبل (٢٤١) استيفاء المنفعة وقبل قبض الاجر صح ذلك منهم

سواء كان الاجر عينا أو ديناً
ولو وهب الوكيل الاجر من
المستأجر أو أبرأه عن ذلك فإن كان
الاجر شيئاً بغير عينه أو كان ديناً أو
يشترط التججيل جازت هيبته وإبرأؤه
و يكون ضامناً للآدمي في قسوله
أي حثينة ومحمد رحمه الله تعالى
كلّف الوكيل بالبيع وإن كان الاجر
شيئاً بعينه لا يصح إبراء الوكيل
وهيبته بعد استيفاء المنفعة وبعد
التججيل * رجل اشترى عبداً
بالف درهم ودفع الثمن ولم يقبض
العبد فقال البائع بعد ما قبضه وهبت
لك العبد والثلث كان ذلك بقض
للبيع ولا تصح هيبته الثلث * رجل
اشترى من رجل عبداً بأمة وتقابض
ثم ان اشترى العبد باع نصف العبد
من رجل ثم قال البيوع في الامه
بعد ذلك جازت الاقالة وكان عليه
لبائع العبد قيمة العبد وكذا لو لم
يبع لكن قطعت يد العبد وأخذ
الارش ثم أقال البيوع في الامه
(مسائل الاستحقاق)

رجل اشترى حارية وباعها من
غيره فتداولتها الايدي فادعت عند
المشتري الرابع أنها حرة فرددها
الرابع على الثالث بقولها والثالث
على الثاني وعي البائع الاول أن
قبله قالوا ان كانت الجارية اذعت
العرق ولم تكن لا يقبل الجارية
بقولها وان كانت اذعت أنها حرة

(٣١ -) (المتأوى) - (ثانی)
والاصل وقد انقادت للبيع والتسليم بان يبعث وسمات الى المشتري
وهي ساكنة للبائع ايضاً أن لا يقبله لان انقيدها على هذا الوجه بمنزلة لاقرار نرق * ووقرن بلوق ثم ادعت العتق لا يقبل قولها
الابينة وان اذكرت البيع والتسليم ليس له ثم الاول أن لا يقبلها لانها قد تقر بالوقد قوله في الخبر لو كان للمشتري أن يرجع
على البائع بل ثبت خبره بيمينته * وقول من يدعي ذلك ان يدعي على البائع تورطه ما كفي ينبغي أن يتزوجها

فيهم ويقدمون ولا يدفع الى أغنيائهم فاما ذكر الله تعالى في المجلس فانه لافتتاح الكلام بذكر باسمه
 * وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كما سقط الصفي والصفي شيء كان عليه السلام يصطفيه
 لنفسه من الغنمة مثل درع أو سيف أو جارية كذا في الهداية * وان صرف المجلس الى صنف
 واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيان * اذا قسم الامام الغنائم بين
 المسلمين وكانت الغنائم رقيقا ومتاعا وغير ذلك فاعطى بعضهم رؤسا وبعضهم دواب وبعضهم دراهم
 أو دنابر وبعضهم خيلا أو سلاحا على سهام الخيل والرجالة فذلك جائز فعل برضا لعائنين أو بغير
 رضاهم فعل ذلك في دار الحرب أو في دار الاسلام * واذا قسم الامام الغنائم وأخذ كل ذي حق
 حقه فاصاب رجل من المسلمين جارية من المغنم وتفرق الجند ثم ان الجارية التي أصابها ذلك
 الرجل ادعت أن الجارية حرة من أهل الذمة سببا لها المشركون وأقامت على ذلك شاهدين عدلين
 مسلمين فالامام يعرض بحريتها وإذا قضى الامام بحريتها هل تنقض القسمة والقياس أن تنقض
 وفي الاستحسان لا تنقض اذا كان المستحق قريبا لابان كان جارية أو جارية تسين أو ثلاثة وقد تفرق
 الجند الى منازلهم وأما اذا لم يتفرق الجند الى منازلهم وتفرقوا الا أن المستحق كان كثيرا بان كان
 زيادة على الثلاث فانه تنقض القسمة قياسا واستحسانا وعلى هذا اذا قسم الامام لعنائين بين
 الجند وقبض كل واحد نصيبه فتفرقوا الى منازلهم ثم جاء رجل وادعى أنه كان شهد الواقعة معهم
 وأقام على ذلك شاهدين وقضى له بذلك فالقياس أن تنقض القسمة وفي الاستحسان لا تنقض
 ويعوض من بيت المال قيمة نصيبه وإذا انتقضت القسمة فيها اذا كان المستحق كثيرا بعد
 هذا اختلفت الروايات ذكر في بعضها أن الامام يقرل للمستحق عليه نصيبه التي بمن قدرت
 عليه من الجند وفي بعض الروايات الامام يتولى جمعهم بنفسه وأي الامر من استأثر الامام
 فهو جائز وبعد هذا يطر الى الغنمة فان كانت الغنمة عروضا أو مكيلا أو موز ونامن
 أصناف مختلفة فان الامام يأمر المستحق عليه حتى يأخذ من يده الذي قدر عليه ما يخصه لو قسم ما في
 يده بينه وبين جميع الجند كانه ليس مع في يده غنمة أخرى وإذا كانت العسمة كلها مكيلا
 أو موز ونامن صنف واحد فانه يأخذ من يده الذي قدر عليه صنف ما في يده قال محمد رحمه الله تعالى
 اذا أصاب المسلمون غنمة وكان فيما أصابوا مصحف فيه شيء من كتب اليهود والنصارى لا يدري أن
 فيه تورا أو زورا أو انجيلا أو كفرافاه لا ينبغي للامام أن يقسم ذلك في معانم المسلمين ولا ينبغي أن
 يحرق بالنار وإذا كره احراقه ينظر بعد هذا ان كان لورقه قيمة ويتفع به بعد المحو والغسل بان
 كان مكتوبا على جلد أو دبوغ أو ما تشبه ذلك فانه يحرق ويجعل الورق في الغنمة وان لم تكن لورقه
 قيمة ولا يتفع به بعد المحو بان كان مكتوبا على القرطاس يغسل ويحرق وهو على حاله ان كان
 موضعا لا يتوهم وصوله بالكفرة اليه يدفن وان كان موضعا يتوهم وصوله بالكفرة اليه لا يدفن
 وان أراد الامام بيعه من رجل مسلم فان كان الذي يريد شراءه من يحرق عليه أن يبيعه من المشركين
 رغبة منه في المال يكره بيعه منه وان كان موثوقا به ويعلم أنه لا يبيعه من المشركين فلا بأس ببيعه منه

(۳۱ - (المتأوی) - ثانی)

وهي ساكنة للبائع أيضا أن لا يقبلها لأن انقيدها على هذا الوجه ينزله لاقراء نون * ونون فرت بابق ثم ادعت العتق لا يقبل قولها
الابينة وان ادكرت البيع والتسليم ليس له ثم الاول أن لا يقبلها لانها اذا لم تقبل لوقد وقلة ربع في الخبر فوكان للمشتري أن يرجع
على البائع بل ثبتت خبره في نسخة روى عنه بعد ادعت الحرية له ذكر ان ردها على البائع مخرجها مكن في معنى أن يتزوجها

مشتري على وجهه وهو ما يثبت ان كانا امسا او بطلت الشراحت ان كانت حرة ونداء من اشترى باريه يبيى ان يبر وجهه احتياطا * رجل اشترى عبدا اشراه مخصا فاجار رجل وادعى أنه كان له أعتقه منذ سنة فان القاضي يسأل المدعى البينة على ما يدعى من الملك ولا يسأله البينة على الاعتاق لانه اذا ثبت الملك ثبت العتق باقراره وان لم يكن له بينة على الملك كان له أن يستخلف المشتري على دعوى الملك * رجل اشترى عبدا واختلفا في الثمن (٢٤٢) وحلف كل واحد منهما بعتقه فقال البائع ان بعته الابالف درهم فهو حر وقال

المشتري ان اشترى به الابعس مائة فهو حر لزم العبد للمشتري ويجوز للمشتري على الثمن الذي اقربه ولا يعتق العبد لان البائع يدعى أن المشتري جنت في عينه وعتق عليه العبد فتعذر عليه فسخ البيع ولا يعتق على المشتري باقرار البائع وكان على المشتري الذي اقربه لانه ينكر الزيادة * رجل اشترى أرضين من رجل فاذا احدهما له ير البائع ولم يعلم المشتري بذلك قبل البيع فان علم قبل القبض كان له الخيار ان شاء نقض البيع ورجع بجميع الثمن وان شاء أخذ غير المستحق بحصتها من الثمن لان الصفقة تفرقت قبل التمام وان علم بذلك بعد القبض يلزم غير المستحق بحصتها من الثمن والخيار له لان الارضين بمنزلة شيئين مختلفين كالثوبين والعبدین * مستأجر حنوف في يد كروار حنوت يدعى أنه له فباع الكروار من رجل وسلم الكروار وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وادعى أن الكروار له وله يكن للمستأجر وحال بين المبيع وبين المشتري قالوا ان كان الكروار من الآلات التي يحتاج المستأجر اليها في صناعته وتجارته لم يكن له المشتري أن يرجع على البائع بالثمن ويكون القول في ذلك قول المستأجر وان كان الكروار

* قال مشايخنا رحمه الله تعالى والجواب في بيع كتب الكلام على هذا التفصيل ان كان الذي يريد شراءها من يخاف عليه الاضلال والفتنة بكرهه للامام أن يبيعها منه وان كان موثوقا به لا يخاف عليه الاضلال والفتنة لا بكرهه ببيعها منه قال وان وجدوا في الغنمة قلائد ذهب أو فضة فيها الصليب والتمثيل فانه يستحب كسرها قبل القسمة وان أراد بيعها من رجل ان كان الذي يريد شراءها موثوقا به لا يخاف عليه ببيعها من المشركون فانه لا بأس بالبيع منه وان كان غير موثوق به ويخاف عليه ببيعها من المشركون فانه يكره ببيعها منه وان كان الصليب والتمثيل في المراهيم المضروبة والدنانير المضروبة فاراد بيعها من غيره قبل الكسر أو أراد قسمتها قبل الكسر فلا بأس به وما أصيب مما له ثمن نحو كلب الصيد وسائر الجوارح من البراق والصقور وفانه غنمة تقسم بين الغانمين كغيرها من الاموال وكذلك ما أصيب من صيود البر والمعادن والكنوز وما استخرج الغواصون المسلمون من بحارهم فهو في كاه يرفع عنه الخس ويقسم الباقي بين الغانمين والسمك وسائر الصيود التي تصاد ما يؤول كلها للحكم فيها كالحكم في سائر المأكولات ويكره الاصطياد بصقر الغنمة و بازيم او كلاب او تجوز قسمة الهرة وان وجد المسلمون فرسا عليه مكتوب بحبس في سبيل الله فهذا والذي يوجد غير مكتوب عليه شيء سواء ثم تجعل هذه للمسلمين أو لاهل الحرب يستدل على ذلك بالمكان الذي وجد فيه فان وجد في مكان الغالب فيه المسلمون أو كان بقرب المسلمين فانه يجعل للمسلمين ويكون لقطة فيفعل به ما يفعل بسائر اللقطات * ولو وجد في مكان الغالب فيه المشركون أو كان يقرب من المشركون فانه يجعل لاهل الحرب ويكون غنمة فيفعل به ما يفعل بسائر الغنائم ولو أخذ المسلمون من المشركون فشهد قوم من المسلمين أنه من خيل الجيش وقد قسمه الامام في الغنائم أو باعه أو لم يقسمه ولم يبعه وحضره صاحبه الذي كان في يده أخذ صاحبه بغير شيء و جده قبل القسمة أو بعد القسمة وكان الجواب فيه كالجواب في المدبر وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * اذا أخذ المسلمون غنمة فلم يحرزوها حتى غلب عليهم العدو وأخذوا العنائم من المسلمين ثم جاء عسكر آخر وأخذوها من العدو كانت الغنمة للآخرين دون الاولين ولو كان ذلك بعد الاحراز بدار الاسلام وجب على الآخرين ردّها على الاولين * الامام اذا قسم العنائم ودفع أربعة الاخماس الى الجند وهلك الخس في يده سلم للجند ما كان في أيديهم وكذا لو دفع الخس الى أهله وهلك الأربعة الاخماس في يده سلم الخس لاهله * ولو أن الامام أودع بعض الغنمة الى بعض الجند قبل قسمة الغنائم فلم يبين ما فعل حتى مات لا يضمن شيئا كذا في فتاوى قاضيان * قال في السير الكبير ولو أن رجلا أو رجلاين أو ثلاثة أو من لا منعه له من المسلمين أو من أهل الذمة دخلوا دار الحرب بغير إذن الامام فاصابوا غنائم فأخرجوها الى دار الاسلام كان ذلك كله لهم ولا خس فيه فان كان الامام أذن له خمس ما أصابوا وكان ما بقى على سهام الغنمة كذا في غاية البيان * وان دخل جماعة لهم منعة فأخذوا شيئا خمس وان لم يأذن لهم الامام كذا في الهداية * قال أبو الحسن الكرخي اذا التقى الفريقان في دار الحرب غريق دخل باذن الامام وغريق بغير اذنه ولا منعة لهم

بما بين كان علوا على سفل الحانوت وكان ذلك في يد المستأجر كان القول فيه أيضا قول المستأجر ولا يرجع بمشتري على البائع بالثمن لعدم استحقاق المبيع وان كان المبيع بناء متصلا ببناء الحانوت كان القول فيه قول صاحب الحانوت لان ما يكون متصلا ببناء الحانوت فالحانوت لا يكون له ولا يكون القول فيه قول المستأجر واذا جعل القول في ذلك قول صاحب الحانوت صار المبيع له تحريمه على المشتري بالثمن * ان اشترى من رجل ثوبا بدينار وبيع منه ثوبا بدينارين فباعه بدينارين

الثاني يكون لازماً للمشتري **بمقتضى** الثمن وله الخيار في العبد الذي اشترى نصفه في قول حنيفة ووجه الله تعالى * رجل اشترى أمة وقبضها ولقد اثنى ثم استحقها رجلاً بالينة فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع قد علمت أنهم شهدوا وشهدوا بالباطل وأن الأمة على فقال المشتري أنا أشهد أن الأمة لك وأنهم شهدوا بزو ولا يبطل رجوعه بالثمن على البائع باقراره ذلك إلا أن الجارية تلو وصلت اليه يوماً من الدهر بوجه من الوجوه يؤمر بالرد على البائع * رجل في يديه (٢٤٣) عبد باع نصفه من رجل ولم يسلم حتى باع

نصفه من آخر وسلم النصف اليه ثم جاء رجل استحق نصف العبد بالينة كان المستحق من البيوعين جميعاً وان كان المشتري الأول قبض المبيع ولم يقبض الثاني ينصرف الاحتقاق الى الثاني دون الأول وان قبضه جميعاً كان المستحق منهما جميعاً * رجل له ثلاثة أقفرة حنطة باع منها فقيراً من رجل ثم باع منها فقيراً من رجل آخر ثم باع منها فقيراً من ثالث ثم قال لهم الاقفرة الثلاثة ثم جاء رجل واستحق من الكل فقيراً فان المستحق يأخذ الفقير الثالث لان صاحب اليد حين باع القفير الأول باع ما يملكه وباع القفير الثاني وهو يملكه وباع القفير الثالث وهو لا يملكه * رجل اشترى داراً وقبضها ثم جاء رجل وادعى نصفها فأقام المشتري البينة أنه اشتراها من المستحق ولم يوقت فلحقه الله تعالى لا يرجع المشتري على البائع بنصف الثمن وانما عودها * رجل اشترى داراً من رجل ودعاها آخر واشتراها منه أيضاً فإنه لا يرجع على البائع بالثمن ولو قام المشتري بالبينة اشتراها منه بعد الاحتقاق فان المشتري يرجع على البائع بنصف الثمن * رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه ثم رهبه من آخر

مجتبى فإصاب المأذون لهم فيه الخس والباقي بينهم ولا شيء للآخرين منه وما أصاب غير المأذون لهم فكل واحد منهم ما أصاب لا يشاركه فيه أصحابه ولا غيرهم وأما إذا اشترى المأذون لهم وغير المأذون لهم في أخذ شيء واحد فهو بينهم على عدد الأذن فإصاب المأذون لهم خمس وكان الباقي بينهم على سهام الغنمة فيشتركون جميعاً إلا أخذوا غير الأذن فإصاب الذين لم يؤذن لهم فهو لهم على عدد الأذن ولا شيء لبقيةهم فيه ممن لم يأخذوا ولا خمس عليهم نية فان اتقى الغريم بقاء المأذون لهم وغير المأذون وكانوا باجتماعهم لهم منعة فإصاب واحد من الجماعة فهو بينهم على سهام الغنمة بعد الخس وكذا ما أصاب احدي الطائعتين قبل الاجتماع أو بعده فذلك سواء ففيه الخس والباقي على سهام الغنمة ولو كان الذين دخلوا ماذن الامام لهم منعة وأصابوا الغنمة ثم لحق لص أو لصان لا منعة لهم بغير اذن بعدما أصاب أهل العسكر الغنائم وأصابوا بعد ذلك غنائم وقد أصاب اللص غنمة قبل أن يلحقهم وبعد ذلك فانهم جميعاً شركاء فيها وأصابوا الخس وما بقي فينبغيهم على سهام الغنمة الا ما أصاب العسكر قبل أن يلحق بهم اللص أو اللصان فان هذا اللص لا يشارك أهل العسكر فيما أصابوه قبل أن يلحقهم ولكن أهل العسكر يشاركون اللص فيما أصاب كذا في السراج الوهاج * اذا قسم الامام الغنائم وأعطى كل ذي حق حقه وبقى منها شيء يسير لا يستقيم أن يقسم لكثرة الجند وقلة ذلك الشيء في نفسه تصدق بها الامام على المساكين ولم يتصدق بها ووضعها في بيت المال لنائبه تقع للمسلمين فله ذلك أيضاً ولو أن قوماء الجند أتوا أمير الجند وقالوا ان منازلنا بعيدة ولا نتعد على المقام فاعطنا حصة من الغنمة على الخبز والظن بذلك وأنت في حل فاعطاهم ومضرائهم أعطى الباقيين حصته بقدر ذلك فزدادت أصباء الباقيين على أنصباء الذين مضوا لا يتصدق به ولكن يحسبه حوله ويخبر به المسلمين ولا يصير ذلك للامام بقولهم وأنت في حل فلو أن الأمير تصدق بذلك ثم جاء أصحابه كان لهم أن يضموا الامام بذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخس بذلك وكذلك الجواب في الامام اذا تصدق بالفضل أن غزا الامام الاعظم بنفسه ثم جاء أصحاب الفضل كان لهم أن يضموا الامام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على أحد كولو كان التصديق أميراً عسكرياً لأن يكون الامام رأى أن يستقرض ذلك للمساكين ويتقسمه فيما بينهم لحاجتهم الى ذلك حتى اذا جاء مستحقوه ولم يجزوا صدقته به يعطيهم مثل ذلك من أموال المستقراء وانما كين قالوا وها هنا ثلاثة نفر الامام لا كبير وأسير الجسد وصاحب الاماسم وهو ابدى فوض نية امر قسمة الغنمة فصاحب الاماسم لا يملك التصديق بالفضل وأسير الجسد له أن يتصدق بالفضل وليس له أن يستقرض على بيت مال المستقرء والمساكين والامام الاعظم له أن يتصدق وله أن يستقرض على بيت مال المسلمين ولو أن جنداً عظيم أصابوا غنائم وأخرجوها الى دار الاسلام فلم يقسم حتى تعرق اشس وذهبوا الى هذه ذلهم ولا يعرف منازلهم وبقى البعض منهم أعطى الامام الباقين أنصباءهم ويمسك حصة الغيب ودامضى سنة ولم يجئ لها طالب تصدق بها ولو غل رجل شيئاً من المعام ولم يأت به الا بعد ما قسمت الغنائم

فاستحق من يد الموهوب له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمشتري لا يرجع على سابع بالثمن وصدقة بآخرة اليه ولم يكره في الكتاب خلافاً في هذه المسئلة * وكذا لو اشترى عبداً وقبضه ثم رهبه لرجل فوجه الموهوب له من رجل آخر سلمه اليه فاستحق من يد الموهوب له الثاني كان للمشتري أن يرجع بالثمن على بائعه * وبيع المشتري وبيع الموهوب له بائعه من رجل فاستحق من يد المشتري لم يكن للمشتري الأول أن يرجع بائعه حتى يرجع للمشتري الثاني على الموهوب له بائعه حتى يرجع للمشتري الأول على

بائعه * رجل استحق من يده شيء بشهادة شاهدين عدلهم المشهود عليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدتين فإن عدل لرجل
المقضى عليه بالثمن على بائعه وإن لم يعد لأفاته يقضى على المشهود عليه لأنه عدلهم ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الإقرار * وكذا
لو وكل رجلا بالخصومة فزكى الوكيل الشاهدين وهذا ظاهر فيما إذا وكل بالخصومة واستثنى في التوكيل تعديل الشهود * رجل اشترى
غلاما وقبضه فاستحقه رجل بالبيعة وقبضه ثم (٢٤٤) إن المستحق أجاز الشراء حازت إجازته حتى لا يرجع المشتري على البائع بالثمن

وكان له مستحق أن يرجع على
البائع بالثمن لأن البيع الماضي
لا يبطل بالاستحقاق فإذا أجازت
إجازته وبصر البائع وكيلا في
البيع وهذه مسألة اختلفت
فيها الروايات * قال الشيخ الإمام
شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى
ظاهر المذهب من أصحابنا أن
البيع لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى
موقوفا ما لم يرجع المقضى عليه
بالثمن على بائعه * ورجلان اشتريا عبدا
فاستحق نصفه كان لهما الخيار
فإن رضى أحدهما المشتريين وأسقط
الخيار سلم له وبع العبد ويرجع
بربع الثمن وللمشتري الآخر أن
يرد ربع العبد على بائعه ويرجع
بنصف الثمن وهو قول أبي يوسف
ومحمد بنهما الله تعالى أما في قياس
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا
أسقط أحدهما الخيار لم يكن
للآخر أن يرد لأن عند أبي حنيفة
وجه الله تعالى من له الخيار في العبد
لا يرد النصف وأحد المشتريين
بشرط الخيار لا ينفرد في الرد * رجل
ادعى على رجل أن المدعى باع من
المدعى عليه وفلانا العائيب عبدا
بالف درهم بحضرة العبد وأقام
البيعة فإن القاضي يقضى للمدعى
على الحاضر بنصف الثمن ولا
يتضى ببيع الكل لأن الحاضر
ليس بخصم عن العائيب فإن حضر

وتفروا أهلها فلا إمام أن يصدق فيما قال ويأخذ منه ويخمس ويصرف الخس إلى الفقراء
ويملك الباقي حتى يجي مستحقوه فإن لم يطمع في جبي مستحقه تصدق به وإن شاء كذبه فيما قال
وأخذ منه خمس ما جاء به وترك أربعة الخمس عليه ولو لم يأت الغال بذلك إلى الإمام ولكنه تاب
بمسكه إلى أن يطمع في جبي مستحقه وإذا انقطع طمعه في ذلك تصدق به إن شاء بشرط الضمان إذا
حضر المستحق ولم يجز صدقته ولكن الأحسن أن يدفع ذلك إلى الإمام كذا في المحيط
(الفصل الثالث في التنفيل) ويستحب التنفيل للإمام وأمير العسكر فإن نفل الإمام أو أمير
العسكر وجعل له شيئا من الغنيمة التي وقعت في أيدي الغانمين لا يجوز وإنما يجوز التنفيل بما كان
قبل الإصابة وإذا نفل الإمام فقال من أصاب شيئا فهو له فأصاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له
خاصة لا يجب فيه الخس ولا يشاركه غيره في ذلك وإن مات في دار الحرب فأصاب يكون ميراثا عنه
كذا في فتاوى قاضخان * ولا ينبغي للإمام أن ينفل بكل المأخوذ بأن يقول للعسكر كل ما أصبتم
فهو لكم فإن دخل الإمام دار الحرب مع الجيش وبعث سرية ونفل لهم ما أصابوا أجاز وإن بعث
سرية من دار السلام لا ينبغي أن ينفل السرية ما أصابوا ولا ينفل بعد حراز الغنيمة بدار السلام
الامن الخس كذا في الكافي * ولو نفل بعد الإصابة قبل القسمة لبعض من كان له عناه أو بلاء على
وجه الاجتهاد منه بأن يحول رأيه إلى ذلك ثم رفع إلى إمام لا يرى التنفيل بعد الإصابة لا يكون له أن
يقض ما صنع الأول قال محمد بن عيسى رحمه الله تعالى ولا يستحق القاتل سلب المقتول بنفس القتل ما لم ينفل
الإمام قبل القتل فيقول من قبل قتيل الله سلبه وهذا مذهب علماء ثنائهم الله تعالى ولا يجوز
التنفيل بعد رفع الخس بأن بعث الإمام سرية وقال لهم ما أصبتم فلكم الثلث بعد الخس أو قال فلكم
الربع بعد الخس ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي يجوز مطلقا بأن بعث الإمام سرية وقال لهم ما أصبتم
من شيء فلكم الثلث أو قال فلكم الربع ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي وإن كان فيه إبطال خسر
العقراء في الخس وبعد هذا ينظر أن كان نفلهم ثلثا أو ربعا مطلقا أعطاهم الثلث أو الربع من
جمله الغنيمة أو لا ثم يرفع الخس عن الباقي ثم يقسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة
السرية من جلته وان نفلهم الربع أو الثلث بعد الخس رفع الخس أولا من جملة الغنيمة ثم أعطى
السرية نفلهم مما بقي ثم قسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة قال محمد رحمه الله تعالى إذا
قال الإمام لأهل العسكر جميع ما أصبتم فهو لكم نفلا بالسوية بعد الخس فهذا باطل كذا في المحيط
* إذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة للقاتل وغيره فيه سواء والسلب مركبه وماعلى
القتيل من ثيابه وسلاحه وماعلى مركبه من السرج والآلة وماعلى الدابة من ماله في حقيقته أو
على وسطه لأعبده وماعلى ودابته وماعلى ما فيها من ماله في حقيقته كذا في الكافي * ولو قال الأمير من قتل قتيلا
فله فرسه فقتل رجل رجلا ومع غلامه فرسه قائم بحجبه بين الصنفين يكون فرسه للقاتل لأن مقصود
الإمام قتل من كان متمكنا من القتال فأرسلوا وهذا متمكن بخلاف ما إذا لم يكن بحجبه كذا في التبيين
* ثم حكم التنفيل قطع حق الباقيين فأما الملك فأنما يثبت بعد الإجازة كسائر الغنائم فلو قال

العائيب بعد ذلك أن أعاد المدعى البيعة بحضرة يقضى للمدعى على الحاضر بنصف الثمن إلا إذا كان كل
واحد منهما كقتيل بالثمن عن صاحبه بأمره فيكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر * رجل باع عقارا وسلم وامرأته أو ولده
وبعض أقربه حاصرون يتل شيئا ثم ادعى على المشتري من كان حاضر أوقف البيع أن العقار له اختلف المشايخ فيه قال مشايخ سمرقند
لا تسمع دعواه ويقول مشايخنا تسمع دعواه فينظران في ذلك في رأيه أن لا يسمع هذه الدعوى وأفتى بذلك كان حسنا ليكون سدا

لباب التزویر وان لم یکن له رأى فی ذلك یفتی بقول من یحذرهم الله تعالى لان الفضول اذا باع مال الغیر وصاحب المال حاضر ولم یقل شیاً لم یکن سکوته اشارة وهذا اذا لم یکن السلطان استثنی فی تقلید القاضی سماع هذه الدعوى * رجل باع عقاراً ثم ادعی أنه باع ما هو وقف اختلف المشایخ فیه * والصحیح أنه لا تسمع دعواه * بخلاف ما لو اشتری عبداً ثم ادعی أنه حر حیث تسمع دعوى المشتري لان الوقف لا یرذل الملك ولا یخرجه من أن یرکون بحال البیع أما الحر لیس بحمل للبیع وثمنه لا یمکث (۲۱۵) فكان المشتري مدعیاً یدینا علی البائع

ولهذا الوجه بین الوقف وغیر الوقف وباع الكل صفقة واحدة فانه یجوز البیع فی غیر الوقف * ولو جمع بین حر وعبداً وباعهما صفقة واحدة لا یجوز البیع فی القن * عبداً اشتری نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بالمحرهم صفقة واحدة ذکر فی المستقی أنه یجوز البیع فی حصة العبد وفي حصة الشریک باطل * ولا یشبه هذا الاب اذا اشتری ولده مع رجل أجنبي فانه یجوز العقد فی الكل

(باب فی بیع مال الربا بعضه بعضاً) فی الباب فصلان فیل فی البیع وفصل آخر فی الاحترار عن الربا والخارج عنه * أما الاول فلو الاتباع المسیبة وهی العالب علیها الصفر فی العطرین واحد بائنین * وذکر محمد وجه الله تعالى فی کتابه أنه یجوز بیع البهائم التي ثلثها صفر وثلثها فضة واحد بائنین وقال الشیخ الامام أبو بکر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فی عرفه لا یجوز بیع المسیبة من العطرین بالمسیبتین لانها صارت ثمناً لجمیع الاشیاء بمسکلة الذهب والفضة وهذا قلنا بوجوب تزکاة فی الساتین منها ولا یجوز بیع المحلوح من القطن بغیر المحلوح الا ما لا یجوز وكذا بیع الثمر المشقوق

الامام من أصاب أمة فیهی له فأصابها مسلم واستبرأها وهی فی دار الحرب لم یجوز له وطؤها وبيعها عند أبي حنیفة وأبی یوسف رحمهما الله تعالى کذا فی الکافی * ولا ینبغی للامام أن ینقل يوم الهزيمة و يوم الفتح وكذلك لا ینبغی له أن ینقل قبل الهزيمة والفتح مطلقاً من غیر استثناء يوم الهزيمة والفتح بان یقول من قتل قتيلاً فله سلبه من أخذ أسيراً فهو له ولكن یقول من قتل قتيلاً قبل الفتح والهزيمة فله سلبه ومع هذا لو أطلق التنقیل قبل الفتح والهزيمة اطلاقاً یبقی التفسیل يوم الفتح والهزيمة حتی من قتل قتيلاً يوم الهزيمة و يوم الفتح كان له سلبه کذا فی المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الامام من قتل قتيلاً فله سلبه فخرج الکافر رجل وقته آخر فان کان الاول حراً حراً لا یعیش من مثله ولم یبق للعمر وح قوة فی قتل أو عون یدأ ومشورة بکلام کان سلبه للاول وان کان الاول فدر حراً یعیش من مثله أو یعین معه یدأ وكلام فالسلب للثانی ثم الامام ان نقل السلب بعد الخمس بان قال من قتل قتيلاً فله سلبه بعد الخمس یخمس السلب وان نقل السلب مطلقاً بان قال من قتل قتيلاً فله سلبه لا یخمس السلب هذا هو المذهب لعلما تارجمهم الله تعالى کذا فی المحيط * ولو قال الامیر للعسکر فی دار الحرب وقد لقوا العدو من قتل قتيلاً فله سلبه ثم قتل الامیر فله سلبه استخساناً ولو قال من قتلته أما فی سلبه فانه لا یستحق السلب ولو قال من قتل منکم قتيلاً فله سلبه فقتل الامیر رجلاً فلا شیء له ولو قال ان قتل قتيلاً فی سلبه ثم لم یقتل قتيلاً حتی قال من قتل منکم قتيلاً فله سلبه ثم قتل الامیر قتيلاً فله سلبه ولو قال الامیر للقوم ان قتل رجل منکم قتيلاً فله سلبه فقتل رجلاً من قتيلاً فلهما سلبه استخساناً وكذا لو قال من قتل قتيلاً فله سلبه وان قتله الثلاثة فلا شیء لهم استخساناً ولو قال من قتل قتيلاً فله سلبه فضر ب مسلم مشرکاً فرماه من العرس فخره الضارب الی عسکر المسلمین وأخذ سلبه فعاشر أياماً مات قبل قسمة الغنیمة فالضارب سلبه وان مات بعد القسمة فی دار الاسلام فلا شیء له ولو أخذ المشرکون المجرور حین ضربه المسلم وأخذ الضارب سلبه ثم اختلف الضارب والعائون فقتل الضارب مات قبل القسمة وقال العائون مات بعد القسمة فالقول قول العائین ولا تقبل علیهم بینة الضارب الا بینه مسلم ولو احتمل رجل من المسلمین رجلاً من المشرکین عن فرسه فجاءه الی الصف أو الی العسکر فذبحه فلا شیء له و یکرهه ذلك الا اذا کان بعدما أتى الصف بقائه معه فقتل ما یله یستحق السلب کذا فی محیط السرخسی * ان کان الامیر قال ان قتل رجل منکم وحده تنیلاً فله سلبه فقتل رجلاً من قتيلاً لا یستحقان سلبه وفي نوادر ابن سماعة عن أبي یوسف رحمه الله تعالى اذا قال الامیر لمسلم ان قتل هذا الکافر فله سلبه فقتل هو ورجل آخر من المسلمین فله سلب کل واحد ولا شیء للآخر منه * فی المنتقی اذا قال الامام عشرة من المسلمین ان قتلتم هذه العشرة فمئة أو قال لعشرة من المسلمین ان أصبتم أهل قریة کذا فکم کذا الشئ بغیر عینه فشاركهم غیرهم بغیر ان الامام کافر مشرکاء فی الغنیمة قال ولا یشبه هذا الشئ بعینه کذا فی المحيط * لو قال الامیر لرجل منکم ان قتل قتيلاً فله سلبه فقتل رجلین کان له سلب الاول خاصة ولو قال جمیع أهل العسکر ان قتل رجل منکم قتيلاً فله سلبه

لذی استخرج منه السوی بغیر المشقوق وكذا بیع الدقیق المنحول بغیر المنحول * و بیع النخلة بالدقیق عند أبي یوسف رحمه الله تعالى یجوز الا بطریق الاعتبار وهو أن تكون النخلة الخاصة أكثر من النخلة فی الدقیق وعند محمد رحمه الله تعالى اذا تساوى یا وزناً یجوز * بیع النخل بالخططة والخططة بالحسرو بیع الدقیق بالحسرو بالدقیق قال بعض مشایخنا رحمه الله تعالى لا یجوز لامساو یا ولا یمضی الا بحدودین فی بیع الخططة بالدقیق کذا ذکرنا طبعاً وی رحمه الله تعالى وقال بعضهم یجوز

متساويا ومتفاضلا وعليه الفتوى لان الحنطة كيلى وكذا الدقيق والخبز وزنى يجوز بيع أحدهما بالآخر متساويا ومتفاضلا
 اذا كانا تقديرا فان كان أحدهما نسيئة ان كان الخبز نقدا جاز عند أصحابنا وان كانت الحنطة أو الدقيق نقدا والخبز نسيئة لا يجوز في قوله أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا يجوز السلم في الخبز وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه يجوز
 السلم في الخبز * والفتوى في بيع الحنطة (٢٤٦) والدقيق بالخبز على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز بيع الحنطة بالحنطة

وزنا وان تساويا لان الحنطة كيلى فلا يجوز بيعها بجنسها الا بشرط التماثل في الكيل فان بيع وزنا وعلم أنهم ما بينهما ثلثان في الكيل فيل بانه يجوز * وكذا بيع الدقيق بالدقيق وزنا لان الدقيق كيلى ولهذا لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق وزنا ولو كان وزنا حاز هذا اذا باع من الحنطة قدوما يدخل تحت الكيل وزنا فان كانت الحنطة قليلا لا يدخل تحت الكيل حاز لو باع الحنطة بالحنطين وأدنى ما يدخل تحت الكيل نصف صاع فان باع صاعا من الحنطة الرديئة بنصف صاع جيد من الحنطة أو باع نصف صاع من الحنطة بمادون نصف صاع منها لا يجوز اذا كان في أحد الجانبين مقدارا ما يدخل تحت الكيل وان باع مادون نصف صاع من الحنطة بمادون نصف صاع وأحدهما أكثر من الآخر حاز لو باع الحنطة بالحنطين * ولو باع الحنطة بالشعير متفاضلا لا يدخل تحت الكيل وان كان في الشعير حبات الحنطة قارما يكون في الشعير وكذا لو بيعت الحنطة بالحنطة لا يجوز الا متساويا ولو كان في كل واحد من الجانبين حبات شعير لان لا يدخلونها الحنطة من حبات الشعير معلوب بالحنطة فكان مستهدكا * باع الحل بالعصير

فقتل رجل منهم عشرة استحق أسلابهم جميعا وهذا استحسان ولو قال لرجل بعينه ان قتلت قتيلًا فلك سلبه فقتل قتيلين معافله سلب أحدهما والخيار الى القاتل لا الى الامام كذا في الظهيرية * وكذلك لو قال ان أصبت أسيرا فهو لك فاصاب أسيرين على التعاقب فالاول له فان أصاب معافا فاختار اليه ولو خرج عشرة من المشركين للقتال والمبارزة فقال الامير لعشرة من المسلمين ابرزوا اليهم ان قتلتموهم فلكم أسلابهم فبرزوا اليهم فقتل كل رجل منهم رجلا كان لكل رجل سلب قتيله استحسانا بان قتل تسعة من المشركين وهرب العاشر يستحقون أسلابهم استحسانا كذا في محيط السر حصى * ولو قال الامير من قتل قتيلًا فله سلبه فقتل ذمي ممن كان يقاتل مع المسلمين قتيلًا يستحق سلبه وكذلك لو قتل رجل من التجار قتيلًا سواء كان يقاتل قبل هذا أو لا يقاتل وكذلك لو قتل امرأة مسلمة أو ذمية قتيلًا وكذلك لو قتل عبدا كان يقاتل مع هؤلاء أو لا يقاتل حتى الآن فان هؤلاء يستحقون الأسلاب * ولو كان الامير قال من قتل قتيلًا فله سلبه فسمع ذلك بعض الناس دون البعض ثم رجل قتل قتيلًا فله سلبه وان لم يسمع مقالة الامام ولو أن الامام بعث سرية وقال في أهل عسكر قد جعلت لهذه السرية نفل الربع ولم يسمع ذلك أحد من أهل السرية ففي الاستحسان لهم النفل ولو قال الامير من أصاب أسيرا فهو له فاصاب رجل أسيرين أو ثلاثة فهم له * ولو قال الامير من جاء منكم بشئ فله منه طائفة فجاء رجل بشيأ أو رؤس فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يرى ولو قال الامير من قتل قتيلًا فله سلبه فقتل أجيرا من المشركين لم يكن مقاتلا معهم أو تابوا معهم أو عبدا كان مع مولا يخدمه أو رجلا ارتدوا العياد بالله ولحق بدار الحرب أو ذميا نقض العهد ولحق بهم فله سلبهم ولو قتل امرأة ان كانت تقاتل فله سلبها وان كانت لا تقاتل فلا سلب له وان قتل صبيا لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريضا أو جرحيا منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال أو لا يستطيع وان قتل شيخا فانما لا يتوهم منه قتال بنفسه ولا برأيه ولا يرجح له نسل لم يكن له سلبه كذا في الظهيرية * ولو قال الامير من قتل بطريقا من البطارقة فله سلبه فقتل رجل رجلا من غير البطارقة لا يستحق سلبه ولو قال من قتل شيخا فله سلبه فقتل شابا يستحق ولو قال من قتل شابا فقتل شيخا لا يستحق ولو قال من جاء بأسير فله كذا فجاء بوصيف فلا شيء له لان الاسير اسم للبالغ من الذكور والوصيف اسم للصغير فقد خالف في الجنس ولو قال من جاء بوصيف فجاء بأسيرا أو برضيع فلا شيء له لانه خالف في الجنس ولو قال من قتل صعلوكا من صعلوك المشركين فله سلبه فقتل بطريقا لا يستحق سلبه لان سلب البطريق أكثر قيمة من سلب الصعلوك ولو قال من جاء بالنف درهم فجاء بالف دينار لا شيء له لانه خالف في الجنس كذا في محيط السر حصى * اذا دخل العسكر دار الحرب فقبل أن يلغوا قتلوا قال الامير من قتل قتيلًا فله سلبه فهدا على كل قتيل يقتل في دار الحرب في غزوهم هذه حتى يرجعوا الى دار الاسلام فان اقتلوا يومهم ذلك فلم يهزم بعضهم بعضا ثم غزوا من الغد فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين استحق سلبه لان الحرب الاولى باق فكان التنفيل باقيا وان انهزموا والمسلمون في طلبهم فحكم ذلك التنفيل باق وكذلك اذا دخل المهزومون حصونهم

متفاضلا لا يجوز لان العصير يصير خلا في الحل الثاني فيكون بينهما شبهة المجانسة في الحل * والقزمع والمسلمون لا يبيع بمسيرة الدقيق مع الحنطة ولا بأس ببيع شاة على طهرها صوف بصوف اذا كان الصوف المجزورا أكثر مما كان على طهر الشاة وكذا الشاة التي في صرعه ابن سنان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه في اللبن يجوز لا يضيق الاعتبار والصحيح هو الاول * وان كان شاة مسومة بمسومة على وجوهه ثمة شاة مسومة مسومة فحقه يخرج شحمها وأمعانها ان تساويها وزنا حازوا فلا وان

اشترى بطعم الشاة من غيره من الناس ان كان اللحم اقل مما في المنوعة او مثله ولا يتولى لا يجوز وان كان اللحم اكثر مما في المنوعة جاز
 * وان اشترى باللحم شاة حية في القياس لا يجوز الا ان يعلم ان اللحم اكثر من لحم الشاة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاختصان
 يجوز على كل حال وهو قولهما * ولو باع فقيرا من حنطة مبلولة بفقير من مثلها واشترى فقيرا من الرطبة التي خرجت من سنبلة ما عثلهما
 او المبلولة باليابسة او الرطبة باليابسة او باع فقيرا من التمر الذي اصابه ماء وانتفخ (٢٤٧) بمثله او الزبيب الذي اصابه ماء عثله جاز

البيع في جميع ذلك في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى ولا يعتبر
 التفاوت الذي يكون بينهما عند
 الخفاف وكذلك عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى الا في الحنطة الرطبة
 باليابسة فان ذلك لا يجوز عنده كما
 لا يجوز بيع الرطب بالتمر عنده
 وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز
 بيع الرطبة بالرطبة ولا المبلولة
 بالمبلولة ولا الزبيب المنتفخ أو التمر
 المنتفخ بغير المنتفخ ولا الرطبة
 باليابسة ولا المبلولة باليابسة الا ان
 يعلم تساويهما في الكيل بعد
 الخفاف الا يبيع الرطب بالرطب
 فقيرا بفقير فانه يجوز ذلك وان
 كان أحدهما أكثر نقصانا من
 الآخر عند الخفاف ولا بأس
 ببيع الفاظ بانهم متفاضلا الا
 ان يكون ذلك في موضع جامع التمر
 فيه وزايدا لا يجوز اذا كان نسيئة
 وان كان في موضع بيع التمر فيه
 كالحزب النسيئة أيضا * العنب
 جنس واحد وان اختلف ألوانه
 واسماؤه وكذا الزبيب لا يجوز
 بيع البعض ببعض الا مثلما مثل
 * ولا بأس ببيع لحوم الطير واحدا
 باثنين يدايد لانها لا توزن ولا خير
 فيه سيئة * لحم لال والبقر
 والغنم وبيانها اجناس مختلفة
 يجوز بيع البعض ببعض
 متفاضلا يدايد ولا خير فيه نسيئة

والمسلمون على انهم لم يرجعوا بعد فتخصنوا واقام عليهم المسلمون يقاوتونهم فحكم ذلك التفتل
 باق وان انهزموا فلم يتبعهم المسلمون ولم يطلبوهم حتى لحقوا بعد انهم وحضونهم ثم من المسلمون
 ببعض تلك المدائن وحاصروهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المنهزمين لا يستحق سلبه وكذلك
 لو كان المسلمون على انهم فرجوا ويحصن آخر وفيه قوم ممن يغنون سوى هؤلاء القوم الذين يفتقونهم
 فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين لم يكن له سلبه كذا في المحيط * ولو ان بطريقا قتل
 فقال من جاء برأس ذلك البطريق فله كذا ان كان ذلك البطريق ورأسه في موضع لا يفتر عليه الا
 بقتال وخوف فله النفل وان كان في موضع يقدر من غير قتال أو خوف فلا شيء له ولو قال لقوم
 باعيتهم من جاء منكم به فله كذا فهي اجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي * اذا قال الامير للمسلمين
 اذا اصطفوا للقتال من جاء برأس فله خمسة مائة درهم من الغنمة فهذا على رؤس الرجال دون السبي
 فن جاء برأس رجل فله خمسة مائة درهم ومالا فلا وهذا بخلاف ما لو سكن الحرب وانهم لم يتركوا
 وتفرقوا فقال الامير من جاء برأس فله كذا فهذا على السبي دون رؤس الرجال وان جاء رجل
 برأس رجل وقال انا قتلتها واخذت رأسه وقال رجل آخر انا قتلتها وهذا أخذ رأسه فالذي جاء بالرأس
 أحق بالحسمائة وكان القول قوله في قتله مع اليقين وعلى الآخر البينة فان اقام الآخر بينة من
 المسلمين على انه قتله قضينا بالحسمائة له ولو جاء رجل برأس فقال واحد من المسلمين هذا رأس رجل
 من العدو وقدمات وهذا حزر رأسه وقال الذي جاء بالرأس قتلتها فالحق قول الذي جاء بالرأس ولكن
 يخاف هذا اذا علم ان الرأس رأس مشرك وان وقع الشك فيه فلم يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك
 نظر الى السمياء فان كان عليه سمياء المشركين كان له النفل بان كان شعره قصة وان كان عليه سمياء
 المسلمين بان كان مخضوبا للحمية فلا نفل له وان أشكل عليهم فلم يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك فلا
 نفل له * ولو جاء برأس يزعم انه قتله ورجل آخر معه يزعم انه هو الذي قتله وطلب الخارج بين
 صاحب اليد فخلف صاحب اليد فنكل فلانفل لواحد منهم ما يقاسا وفي الاختصان ان اسفل
 للخارج * ولو جاء رجل برأس زعمان انهما قتلاه والرأس في أيديهما قسم النفل بينهما وكذلك
 اذا كانوا ثلاثة أو أكثر كذا في المحيط * ولو قال الامير من دخل من باب هذه المدينة أو هذا الحصن
 أو هذه المظمورة فله ألف درهم فاقسم قوم من المسلمين قد دخلوا فاذا جاء باب آخر مغلق غير ذلك الباب
 فله النفل ويستحق كل واحد ما يخالف قوله من دخل فله الربع من الغنمة ودخل عشرة فله
 الربع الواحد ولو دخل واحد واحد فله النفل حتى يمتحن العدو ولو قال
 الامير من دخل الباب فله طريق المظمورة فدخل جماعة فله النفل بغير خلاف ملو له
 بطريق فدخل قوم فلكل واحد منهم طريق آخر غير الذي لصاحبه وجد في الحصن ثلاثة
 بطريق فله النفل ولا شيء لهم سواهم بخلاف ما لو قال من دخل فله حربة يعني فله قيمة حربة
 يعطى لكل واحد قيمة حربة وتوسط وكذلك لو قال من دخل فله حربة من حوار بينهم وذا ليس فيه الا
 جاريان كان اهما ما وجد فيه لا غير ولو قال من دخل فله ألف درهم فدخل طائفة من رعية الباب

* وكذا الالية واللحم وشحم البطن اجناس مختلفة يجوز بيع البعض ببعض متفاضلا يدايد ولا خير فيه سيئة * والسمن جنس
 اللحم لا يباع باللحم المتساويا * لحم المعز والضأن وبنهما جنس واحد لا يجوز بيعه في الامتساخ * صوف الغنم الابيض والاسود
 جنس واحد * ويجوز بيع الحمل القطن المتساويا لان اصله واحد وكذا دما من لوزن أو نحر من لوزن أو نحر من لوزن
 من الورد لا شيء واحد يبيع بغيره كذا في المحيط * لا بأس ببيع حرد كذا في المحيط * لا بأس ببيع حرد كذا في المحيط

واحد باثنين * وان كان أحدهما نسيئة لا يجوز لمكان الوزن وعن محمد رحمه الله تعالى أن يبيع القطن بالغزل لا يجوز مثله فاضلا
وحقه أنه يجوز مطلقا * ولو باع لبدا بصوف ان كان اللبد بحال لو نقص يعود صوفات تعتبر المساواة في الوزن وان كان لا يعود لا تعتبر *
الصوف والشعر وغزلهما جنسان مختلفان ولا بأس بالسبك واحدا باثنين لانه لا يوزن فان كان جنس منه يوزن فلا خير فيما يوزن الا مثلا
بمثل * وكل مصر لا يوزن فيه اللحم قال لا بأس (٢٤٨) بان يباع طابق بطابقين ينظر في ذلك الى حال أهل البلدة * ولا يجوز بيع

الحليب من لبن الغنم بالسمن الآن
يعلم أن ما في الحليب من السمن
أقل من السمن وكذا اللبن مع الزبد
* وكذا لو اشترى التمر بالنوى
لا يجوز الآن يعلم أن ما في التمر
من النوى أقل * ولا بأس ببيع
الزيت بالزيتون ودهن السمسم
بالسمسم والعصير بالعنب والشاة
بالبيون باللبين والرطب باللبس
والخلوج بالقطن والغزل بالقطن
اذا كان يعلم أن الخالص أكثر مما
في الآخر وان كان لا يدري لا يجوز
وانما يشترط أن يكون الخالص
أكثر اذا كان الثقل في البلد
الا خريشأله قيمة * أما اذا كان
شيأ لا قيمة له ككفي الزبد بعد اخراج
السمن منه فان في هذا الوجه اذا
كان السمن الخالص مثل ما فيه من
السمن يجوز مروي ذلك عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى * اذا باع
الدقيق بالدقيق كيلا يكيل قال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى يجوز اذا كانا
مكبوسين فان باع الدقيق بالدقيق
موازنة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد
ابن الفضل فيه روايةان ذكرهما
في النوادر في رواية يجوز وفي رواية
لا يجوز * باع حب القطن
بالقطن فهو كبيع الشاة باللحم
ان علم أن الحب أكثر في القطن
يجوز وان كان لا يدري لا يجوز

وطائفة ينزلون من فوق السطح أدلاهم غيرهم باذنهم ففتحوا المطمورة فلهم نقلهم وهذا اذا
انتهوا الى مكان يمكنهم المقاتلة مع أهل الحصن فان كانوا في موضع لا تمكنهم المقاتلة بان كانوا
متدلين من رأس الحائط ذراعاً أو ذراعين فلا نقل لهم ولو دلوهم حتى توسطوا بهم الحصن وانقطعت
الحبال فوقهم في الحصن فلهم النقل ولو قال من دخل منكم أولافه ثلاثة رؤس ومن دخل ثانياً فله
رأسان ومن دخل ثالثاً فله رأس فدخل واحد ثم واحد فلكل واحد ما سماه وكذلك لو قال من دخل
منكم فله ثلاثة رؤس وللثاني رأسان وللثالث ثلاثة رؤس ولو دخل ثلاثة معا بطل النقل للدول والثاني
واهم جميعاً فنقل الثالث وان دخل اثنان أول مرة بطل نقل الأول ونقل الثاني يكون بينهما ولو
قال لرجل ان دخلت أو لالست أطمعك وان دخلت ثانياً فلك رأسان فدخل أولافه شيء له قياساً وفي
الاستحسان له النقل المشروط ولو لم تتقدم منه هذه المقالة فلا شيء له ولو قال الامير لثلاثة باعينهم
من دخل منكم باب هذا الحصن أولافه ثلاثة رؤس وللثاني رأسان وللثالث رأس فدخل رجل من
الثلاثة في الحصن ومعه قوم من المسلمين فله ثلاثة رؤس لانه أضاف هذه الصيغة اليهم فقال منكم
وكان مراده الأول منهم ألا ترى لو قال من دخل أولافه من الناس فدخل رجل ومعه من البهائم أو قال
من دخل من الرجال فدخل رجل ومعه نساء فانه يستحق فكذا هذا بمثله ولو قال من دخل منكم
أبهم الثلاثة هذا الحصن قبل الناس فله كذا فدخل معه رجل من الثلاثة أو من غيرهم من المسلمين
أو الكفار فلا شيء له ولو قال من دخل هذا الحصن أولافه من المسلمين فله ثلاثة رؤس فدخل ذمي ثم
مسلم فانه يستحق النقل بخلاف قوله من دخل هذا الحصن أولافه من الناس فدخل ذمي ثم مسلم فلا شيء
له ولو قال الامير كل من دخل منكم هذا الحصن أولافه رأس فدخل خمسة معا فلكل واحد منهم
رأس بخلاف ما اذا قال من دخل أو أي رجل دخل لان هذه كلمة فرد ولو قال من دخل منكم خامسا
فله رأس فدخل خمسة معا استحق كل واحد لنقل الخامس كذا في محيط السرخسي * ولو قال
من أصاب ذهباً فهو له أو قال من أصاب فضة فهو له فاصاب رجل سيفاً حلي بذهب أو بفضة
كانت الحلية له فبعد ذلك ينظر ان لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحش تنزع الحلية من السيف
وتعطى صاحب النقل وان كان في نزعها ضرر فاحش ينظر الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان
كانت قيمة الحلية أكثر يخبر صاحب النقل ان شاء أعطى قيمة السيف وأخذ السيف مع الحلية
وان كان قيمة السيف أكثر يخبر الامام ان شاء أعطى صاحب النقل قيمة الحلية مصوغاً من خلاف
جنسها وجعل السيف مع الحلية في الغنمة وان شاء ترك الحلية عليه وان لم يؤخذ واحد منهما
يباع السيف ويقسم الثمن على قيمة النصل والجفن فأصاب قيمة الحلية فهو صاحب النقل
والباقي في الغنمة ولم يذكروا في الكتاب ما اذا كانت قيمتهما على السواء قالوا وينبغي أن يكون
الخيار للامام كذا في المحيط * ولو أصاب سرجاً مفضضاً أو لحماً أو مصحفاً يكتبون فيه كتباً لهم
فله الفضة دون الاصل وكذلك لو وجد حلي ذهب أو فضة مفصصاً بقصوص أو ختم فضة أو ذهب
كان الحلي له ونزعت عنه القصوص كلها وجعلت في الغنمة ولو أصاب أبو باقها مسامير فضة

* وكذا يبيع العنب بالزبيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان علم أن الزبيب أكثر من الزبيب الذي
يحصل من العنب جاز والافلا وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال اذا تساوى كَيْلاً * وكذلك يبيع العصير بالعنب
ويبيع الخماس بالجر بالبيض نعلم أن الاجر أكثر من الابيض جاز والافلا وكذلك يبيع دهن الجوز بلب الجوز وكذلك يبيع
السيف الحلي بالغنمة بفضة خالصة * ويبيع المنفعة بفضة خالصة * ويبيع برده بجوز الا أن يعلم أن الفضة الخالصة أكثر من كذا لو باع

جلبا من ذهب فيه جوهرا لا يمكن اخراجه الا بضرر فباعه بذهب لا يجوز الا ان يكون الذهب أكثر مما في الحل من الذهب * ولو اشتترى
حطاة في سبيلها بمنحة مذواة لا يجوز عندنا الا ان يعلم أن المذواة أكثر * ولو باع بطيخا أو تينا ببطيخ غير مقطوف أو تين غير مقطوف
لا يجوز على كل حال لتوهم خروج الزيادة من الشجر بعد البيع * باع كوز ماء بكوزي ماء جازي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله
تعالى لان عندهما الماء ليس بكيلي ولا يورني فيجوز بيع أحدهما بالاخر متفاضلا (٢٤٩) والجدان كان يباع وزنا فيبيع بالجد

يعتبر المساواة في الوزن * باع الخبز
يا خبز متفاضلا عددا أو وزنا جاز
في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما
الله تعالى يدا بيد ولا خير فيه نسيئة
عند أبي حنيفة لان الخبز يانخبز
ليس يوزن ولا عدى وقال محمد
رجه الله تعالى هو عددى وقال أبو
يوسف رجه الله تعالى هو وزنى الا
أن يكون قلب لا يذخل تحت
الوزن فيجوز بيع الواحد بالاثنين
وان كان كثير الا يجوز * ولا يجوز
بيع الخنطة المقايمة بغير المقلية
لانقدا ولا نسيئة وكذا لا يجوز
بيع دقيق الخنطة بسويقها عند
أبي حنيفة رجه الله تعالى لامتساويا
ولامتفاضلا * ولا يجوز بيع
الخنطة بدقيقها أو بسويقها في
قولهم * باع اناء من حديد بحديد
ان كان الاناء يباع وزنا يعتبر
المساواة في الوزن والاقلا وكذا لو
كان الاناء من نحاس أو صغرى باعه
بصغرى وانه علم

(فصل فيما يكون فراوا عن الربا)

* رجل في يده دراهم اغتصبها
 فاشترى به شيئا قال بعضهم انه
 يضاف الشراء الى تلك الدراهم
 يطيب له المشتري وان اُضاف
 الشراء الى تلك الدراهم ونقدتها
 لا يطيّب له وذكر شداد عن أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشترى
 الرجل بالدرهم المغصوبة ضعفا

أوحديد لو نزع ت هذه المسامير له لكت الأنواب حتى لا تكون أبوابا فلا شيء له * وكذلك السرج
إذا نزع عنه المسامير أو كان عليه ضبة أو ضبطان لو نزع ت هلك السرج فلا شيء له * ولو أصاب أسيرا
من المشركين قد ضيبت أسنانه بالذهب لم يكن له الذهب بخلاف ما لو اتخذ أنغام من الذهب كان له
الأنف ولو قال من أصاب حليفا فهو له فاصاب رجل تاج الملك لم يكن له ذلك بخلاف ما لو كان من تيجان
النساء فله ذلك ولو أصاب أولوا أو ياقوتيا أو زمردا ليس فيه ذهب فلا شيء له عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وعندهما له ذلك ولو قال من أصاب حديد فهو له ومن أصاب غير ذلك فله نصفه فله الحديد
التبر والائاء والسلاح وغير ذلك وأما جفن السيف والسكين فله نصفه لأنه غير الحديد * ولو قال
من أصاب ذهباً أو فضة فهو له فاصاب ثوبا منسوجا بالذهب فان كان الذهب سدي الثوب فلا شيء
له كذا في محيط السرخسي * إذا قال الأبر لاهل العسكر من أصاب منكم ذهباً فله منه كذا دخل
تحت التنفيل الدنانير المضروبة والحلي من الذهب والتبر وكذلك إذا قال من أصاب فضة دخل
تحت التنفيل الدراهم المضروبة والتبر من الفضة والحلي كذا في المحيط * ولو قال من أصاب فزاً
فهو له فاصاب رجل قباء أو جبة مخشوة بقز فلا شيء له ولو قال من أصاب ثوب فز فهو له فاصاب رجل
جبة بطانتها ثوب قز وظهارتها ثوب فله ثوب قز والثوب الآخر غنيمية يباع ويقسم ولو قال
من أصاب جبة حر ففهي له فاصاب جبة بطانتها حر أو ظهارتها فان كانت ظهارتها حر را كانت له
كلها وان كانت البطانة حر ير فلا شيء له منها * ولو قال من أصاب جبة خز ففهي له فاصاب جبة
ظهارتها خز و بطانتها سمورا أو قز فلا شيء له منها لان الجبة تضاف الى السمور والفنك لا الى الخز
ولو قال من أصاب ثوب خز فهو له فاصاب جبة خز بطانتها سمور أو فنك لم يكن له الا الظهارة
* ولو قال من أصاب ثوب فنك فهو له فاصاب جبة خز بطانتها فنك كان له البطانة لان البطانة
تسمى ثوبا ولو قال من أصاب هذه الجبة الخز ففهي له فاصابها رجل فاذهي مبطنة بغير الخز من الفنك
كان الكل له * ولو قال من أصاب منكم قباء خز أو قباء مرويا فاصاب من ذلك الصنف قباء مخشوا
طنته غير خز أو غير مروى كانت له الظهارة خاصة * ولو قال من جاء بجزور فهو له فجاء بجزور
وبقرة أو ثور فلا شيء له ولو قال من جاء بجزور فهو له فجاء بناقصة أو جل فله ذلك ولو قال من جاء ببقرة
فهي له فجاء بجاموس فلا شيء له * ولو قال من جاء بكبش فهو له فجاء رجل بنجعة أو معز فلا شيء له
كذا في محيط السرخسي * ولو قال من أصاب برا فلهذا على ثياب القطن والكتان هكذا ذكر
محمدا رحمه الله تعالى في السير الكبير * قالوا هذا بناء على عرف الكوفة في عرف أهل الكوفة
اسم البريقع على ثوب القطن والكتان وبائعهم ما يسمى برازا وفي عرف ديارنا البر لا يقع على
القطن والكتان وبائعهم ما يسمى برازا وانما يسمى كرابيا لما يقع هذا الاسم على ثياب
الابريس وبائعهم ما يسمى برازا * واسم الثوب يتناول الديباغ والبرقون وهو الاسود والقر
والكساء وما أشبه ذلك ولا يتناول البساط والسج والستر ولا تدخل تحت هذا الاسم القاسوة
والعمامة * واسم المتاع يطلق على الثياب والقمص والفرش والستور فأي شيء من ذلك أعلاه

(٢٢ - (الزكوى) - ثانياً)
 ان اُضيف الشراء بها ونقد غيرها أو لم يضاف اشراء اليها ونقد منها
 لا يلزمه التصديق الا أن يضيف الشراء اليها ونقد منها. وكذا ذكرنا طعنا في روجه 'الله تعالى * رجل خاف أن لا يشتري بهذه الدراهم قال
 لا يحسن لأن يدفع لك الدراهم الى البائع ولا ثم يشتري بها طعام لان الدراهم لا تتعين في المبادلات * وقال عنهم اذا اُضيف الشراء
 الى الدراهم المعصومة ونقد غيرها أو لم يضاف اشراء اليها ونقد منها * أو لم يضاف اشراء اليها السكن كان من يتيه أن يعطى الثمن من الدراهم

المقصوبة ونقدمها لا يطيب له وهذا أحوط والفتوى على أنه يطيب له إذا أضاف الشراء إليها ونقدمها * وذكر في الأصل ونجل
 نصب ألفا فاشترى بها جارية ثم باعها ورجح يلزمه التصديق بالرجح وهذا محمول على إذا أضاف الشراء إليها ونقدمها * السلطان إذا
 اشترى بالدرهم المرسلة وقضى الثمن مما يأخذ من الناس ظلماً قالوا يكره لغيرهم تناول أطعمتهم ليكون زجر لهم عن الظلم * رجل دفع
 مالا مضاربة إلى جاهل ونصرف العامل فيه (٢٥٠) فرجح حل لصاحب المال أن يأخذ من الرجح ما لم يعلم أنه اكتسبه من الحرام

وكذا لو صار المضارب ذمياً * رجل
 اشترى من التاجر شيئاً هل يلزم
 السؤال أنه حلال أم حرام قالوا
 ينظر إن كان في بلد وزمان كان
 الغالب هو الحلال في أسواقهم
 ليس على المشتري أن يسأل أنه
 حلال أم حرام ويبنى الحكم على
 الظاهر وإن كان الغالب هو الحرام
 أو كان البائع رجلاً يبيع الحلال
 والحرام يحنط ويسأل أنه حلال
 أم حرام * رجل مات وكان كسبه
 من الحرام ينبغي لو ورثته أن يتعرفوا
 فإن عرفوا أو باعوا رد عليهم وإن لم
 يعرفوا تصدقوا به * رجل اشترى
 داراً وجد في جندوها دراهم قال
 بعضهم هي بمنزلة اللقطة وقال
 بعضهم ردها على البائع فإن لم
 يقبل البائع فحينئذ تصدق بها
 وهذا أصوب * رجل له على
 رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها
 ثلاثة عشر إلى أجل قالوا اشترى
 من المسكين شيئاً بتلك العشرة
 ويقبض المبيع ثم يبيع من
 المدون ثلاثة عشر إلى سنة فيقع
 التجوز عن الحرام ومثل هذا
 مروى عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه أمر بذلك * رجل طلب
 من رجل دراهم أقرضه بدهدوا
 زده فوضع المستقرض متاعاً بين
 يدي المقرض فيقون للمقرض
 يعت منك هذا المتاع بمائة درهم

المنفل له فهو له ولو أصاب أو أنى أو بأريق أو قاسم أو قدوراً من صفر أو نحاس فلا شيء له من ذلك
 * ولو أن أميراً على عسكر المسلمين أراد أن يدخل دار الحرب ورأى دروع المسلمين قليلة وهم يحتاجون
 إليها في قتالهم فقال من دخل بدرع فله من النفل في الغنيمة كذا أو قال فله سهم من الغنيمة كسهم
 في الغنيمة فلا بأس بذلك وكذلك إذا قال من دخل بدرع فله كذا فلا بأس به ولو قال من دخل بثلاثة
 دروع فله ثلثمائة ومن دخل بأربعة دروع فله أربع مائة جاز من ذلك نفيل درعين ولم يجز ما زاد
 على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وإن أمكن لبس الثلاثة والقتال معها وكان في ذلك زيادة منفعة
 للمسلمين جاز النفل فيها أيضاً ولو قال الأمير من دخل بفارس فله كذا لا يجوز هذا التنفيل بخلاف
 ما إذا قال من دخل بدرع فله كذا * وفي النوادر ذكر الرماح والأتراس وأجاب بجواز
 التنفيل فيها وكذلك إذا قال الأمير لأصحاب الخيل من دخل منكم بتجفاف على فرسه فله نفيل كذا
 فهو جائز * ولو قال من دخل بتجفاف فله نفيل كذا فاعلم بأن هذه المسئلة ذكرت في بعض النسخ
 وذكر فيها قد دخل رجل بتجفافين ومعه فرسان جاز التنفيل عليهم ما ذكر في بعض النسخ قد دخل
 رجل بتجفافين من غير ذكر الفرسين وأجاب بجواز التنفيل فيهما أيضاً وكل ذلك صحيح * ولو قال من
 دخل منكم بثلاثة تجفافين فله كذا جاز نفيل بتجفافين ولا يجوز أكثر من ذلك قال شيخ الإسلام الآن
 يكون في الثلاثة تجفافين منفعة للمنفل له وللمسلمين فيمنع جواز التنفيل عليه كافي ثلاثة دروع كذا
 في المحيط * ولو نظر الأمير إلى رجل على سور الحصن يقاتل المسلمين فقال من صعد السطح فآخذه فهو
 له وخمس مائة درهم فصعد رجل وأخذه كان له ما آخذه وخمس مائة ولو سقط هذا الرجل من السور
 إلى الأرض حين قال الأمير هذا خارج الحصن وأخذه رجل من المسلمين فقتله فلا شيء له من النفل ولو
 رماه رجل من المسلمين فطرحه من السور فله نفله ولو صعد إليه رجل وقد سقط من كان على السور
 داخل الحصن فقتله فله نفاه ولو نظر إلى رجل على السور فقال من أخذته فهو له فسقط الرجل من أعلى
 السور إلى خارج الحصن وأخذه فله ينظر إن كان في موضع يمتنع من المسلمين يكون له وإن كان في
 موضع لا يمتنع فيه لا يكون له ولو قال الأمير من صعد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصعد رجل السور ولا
 يقدر على النزول عليهم فلا شيء له ولو نظر الأمير إلى ثلثة فقال من دخل من هذه الثلثة فله كذا فدخل من
 ثلثة أخرى ينظر إن كانت الأخرى مثل هذه في الصعوبة المنفعة للمسلمين فله نفله وإن كانت دون
 هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له ولو قال الأمير من دنا على عشرة من الرقيق فله رأس فذهب
 المسلمون بصفة رجل وإشارته ولم يذهب الدال معهم فوجدوا الرقيق فلا شيء للدال بخلاف ما لو قال
 الأمير للأسراء من أهل الحرب من دنا منكم على عشرة من الرأس فهو حرد لهم واحد على عشرة
 ويذهب معهم فذهبوا إلى صفته ودلالته فوجدوا عشرة من الرأس فهو حرد إلا أنه لا يترك أن يرجع
 إلى دار الحرب إلا أن يقول الأسير إذا دلته لكم فأنحروا وتدعوني إلى بلادى فانه يخلى سبيله إذا وجدت
 منه الدلالة ولو قال الأسير أدلكم على عشرة من المقاتلة وأنا حرد فقال الإمام نعم فذهب فدلهم فانه
 لا يعتق ولو قال الإمام لهم أعطونا مائة رأس على أنفسكم آمنون في حصونكم فاعطوه تسعين فالإمام

فيشترى المقرض ويدفع إليه الدراهم ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض يعني هذا المتاع بمائة
 ان
 وعشرين فيبيعه ليحصل للمستقرض ثلثون درهم ويعود إليه متاعه ويجب له قرض عليه مائة وعشرون درهماً والوثق والاحوط أن
 يقول المستقرض للمقرض بعد قرض المعاملة كل مقرة وشرط كل بينما فقد تركته ثم يعقدان بيع المتاع وهذه المسئلة دليل على جواز
 بيع الرء إذا لم يكن لونه مشرباً في البيع هذا إذا كان المتاع المستقرض بأن كان المتاع له قرض وليس للمستقرض شيء ويريد أن

يقترض عشرة بثلاثة عشر إلى أجل فإن المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلاثة عشر ويسلم السلعة إلى المستقرض ثم إن المستقرض يبيع السلعة من أجنبي بعشرة ويدفع السلعة إلى الأجنبي ثم الأجنبي يبيع السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة منه ويدفعها إلى المقرض فيبرأ الأجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة إلى المقرض بعشرة والمقرض على المستقرض ثلاثة عشر إلى أجل * وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثلاثة عشر (٢٥١) إلى أجل معلوم ويدفع السلعة إلى المستقرض

ثم يبيعها المستقرض من الأجنبي ثم إن المستقرض يقبل البيع مع الأجنبي قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه للمقرض ثلاثة عشر وتصل السلعة إلى المقرض والمقرض وإن صار مشترياً ما باع بأقل مما باع قبل نقض الثمن الآن ذلك جائز لتخلل البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والأجنبي * وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثمن مؤجل ويدفع السلعة إلى المستقرض ثم إن المستقرض يبيعها من غيره بأقل مما اشترى بها ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض بما اشترى لتصل السلعة إليه بعينها ويأخذ الثمن ويدفعه إلى المقرض فيصل المستقرض إلى القرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد رحمه الله تعالى في قوله مشايخ بلخ يبيع العينة في زماننا حبر من البيوع التي تجري في أسواقنا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال العينة جرة مأجورة وقال أبو مالك كان القرار من الحرام * رجل استقرض عشرة دراهم ثم أودعه وزاد قالوا إن كانت الزيادة قليلة تجرى بين الوترين كذا في

أن يقاتلهم لكن يرد ما أخذ منهم ولو أسلم الرقاب أو بعضهم يرد عليهم قيمة الرقاب ولو قال أعطوني مائة من الأسراء الذين عندكم من المسلمين فأعطوه تسعين يقاتلهم ولا يرد عليهم شيئاً ولو قال الأمير للأسراء من دلنا على عشرة من المقاتلة فهو حر فذهب أسير منهم ودلهم على عشرة ممنوعين في حصن فلا يعتق فإن دلهم على قوم غير ممنوعين إلا أنهم هم هر بوا من المسلمين ينظران هر بوا قبل أن يقر بوا منهم لم توجد الدلالة الممكنة من القهر والغلبة والظهور وإن هر بوا بعد ما قر بوا منهم يعتق * ولو قال للأسراء من دلنا على حصن كذا أو مغارة كذا أو معسكر كذا فهو حر فدلهم أحد منهم فلم يظفروا فالأسير حر ولو أصاب الأمير غنائم فأقبل إلى دار الإسلام فقال من دلنا على الطريق فله وأس فدله رجل من المسلمين بكلام وصفة ولم يذهب فلا شيء له وإن ذهب معهم فدلهم على الطريق فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى * ولو قال من دلنا على الطريق فله أهله وولده فدله في الأمر على حالهم ولو قال فله نفسه وأهله وولده ومائة درهم من الغنيمة فدلهم فله جميع ذلك ولو قال من دلنا على طريق حصن كذا فهو حر وذلك الحصن طرق فدلهم على طريق أبعدا يعتق إذا كانوا يسلكون ذلك وإن كانوا يسلكون ذلك الطريق لا يعتق ولو قال من دلنا على طريق كذا من حصن كذا فهو حر فدلهم أسير على طريق آخر ينظران كان المدلول مثل المنصوص في السعة والرفاهة فإنه يعتق وإن كان أشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محيط السرخسي * أمير العسكر في دار الحرب إذا نفل وقال لأهل العسكر من أصاب شيئاً من كراع أو متاع أو سلاح أو ما أشبه ذلك فله من ذلك الربح فكل من له حظ في الغنيمة من سهم أو رضع دخل تحت التنكيل ومن لا حظ له في الغنيمة لا يدخل تحت التنكيل * والنساء والصبيان والعبيد وأهل الذمة لهم حظ في الغنيمة فيستحقون النفل كذا في المحيط * وإذا خضع الإمام الأحرار البالغين المسلمين في غير بلادهم كذا في محيط السرخسي * والتجار من أهل استحقاق الغنيمة فيستحقون النفل والحربي المستأن من إذا قاتل بغير إذن الإمام فلا حظ له في الغنيمة ولا يستحق النفل وإن كان يقاتل بأذن الإمام له حظ من الغنيمة حتى يرضخ له فيستحق النفل كذا في المحيط ولو قال من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فاسلم قوم من أهل الحرب فقتل رجل منهم مشركاً أو قتل رجل من أهل سوق العسكر مشركاً فلا شيء له قياساً على سلبه استحقاقاً * ولو تبطل من قتل قتيلاً فله سلبه فدخل عسكر آخر من أرض الإسلام مدد إليهم فقتل رجل منهم قتيلاً كان له سلبه إذا كان الأول أميراً على العسكرين جميعاً * الأصل أن كل من كان قتله مباحاً في الجلبة يستحق سلبه بقتله بالتنكيل وكل سلب لولا التنكيل فيه يستحق بالغنيمة يصح فيه التنكيل ولا يستحق بالغنيمة لا يصح فيه التنكيل فلو قتل من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل جبراً من أهل الحرب لم يقاتل وتاجر في عسكرهم أو أذى الذي نقض العهد وخرج إليهم أو مريضاً منهم لا يستطيع القتل فله سلبه لأن قتل هؤلاء مباح ولو قتل امرأة أو صبياً فلا شيء له إلا أن يكون مقاتلين وإن قتل شيخاً نبياً فلا شيء له ولو قاتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم منفل له لم يكن له سلبه لأن المسلم وما في يده لا يغتم وإن كان السلب مما عاره انشركون فقتله انشركون فله سلبه ولو كان

المائة لأأسر به وإن كانت كثيرة كدراهم في المائة لا يجوز وعليه رد الزيادة واحتلوا في نصف دراهم في مائة قال بعضهم هو كثير لا يجوز وقال بعضهم هو قليل فيجوز * روى أن المستقرض وهب الزيادة من المقرض لا يصح لأنها هبة المشاع فيمأخذها المستقرض * رجل له عشرة دراهم صحاح وراد أن يبعها بأثنى عشر درهماً كسرة لا يجوز لأنه وإن أراد الحيلة يستقرض من يشترى أثنى عشر درهماً ما كسرة ثم يقبضه عشرة فيأخذ الثمن المقرض يبرئ من درهمين فيجوز ذلك * ولو كان له على رجل عشرة دراهم مكية إلى أجل فلما أجل الأجل جاء

المدون بتسعة صحاح وقال هذه تسعة بتلك العشرة لا يجوز لانه ربا * فان اراد الحيلة بأخذ التسعة بالتسعة ويرثه عن الوهم الباقي فان خاف المدون أن لا يرثه عن الدرهم الباقي يدفع الى صاحب الدين تسعة دراهم صحاحا وقلسا وشيا يسيرا عوضا عن الدرهم الباقي جاز ذلك ويقع الأمن * رجل دفع الى خباز دراهم وقال اشترى به من الخبز وجعل كل يوم يأخذ خمسة أمناء قالوا ما يا كاه فهو مكره وان دفع الدراهم ولم يشتر منه لكن (٢٥٢) يأخذ منه كل يوم ما يريد لا بأس به وان كانت نيته وقت الدفع الشراء فلا عبرة

لذلك النية ما لم يتألف ولو قال عند الأخذ ذاعلى ما قطعك كان أولى * رجل أراد أن يهب نصف داره مشاعا فالحيلة فيه أن يبيع منه نصف الدار بثمن معلوم ثم يرثه عن الثمن

(فصل فيما يخرج من الضمان في البيع الفاسد والبيع المكرر) المشتري شراء فاسدا اذا جاء بالمبيع الى البائع فلم يقبله البائع فعاده المشتري الى منزله فهلك لا يضمن وكذا الغاصب اذا رد المغصوب فلم يقبل المعصوب منه فعاده الى منزله فهلك لا يضمن وان كان المشتري وضعه بين يدي البائع أو المغصوب منه فلم يقبله ثم جاءه الى منزله فهلك كان ضامنا في الغصب والبيع الفاسد وقال بعضهم ان كان فساد البيع قويا غير مختلف فيه فالجواب فيه كذلك وان كان مختلفا فيه ففاء به الى البائع فلم يقبله البائع فعاده الى منزله وهلك لا يرث عن الضمان راجع انه يبرأ في الوجهين الا اذا وضع بين يديه فلم يقبل وذهب به الى منزله فهلك فانه يكون ضامنا لانه يصير غاصبا غصبا بقاء * اشترى أمة شراء فاسدا وقبضها فولدت عنده من غيره كان عليه أن يردها مع الولد والكسب ثمرة الولد ولو هلكت الجارية عنده

السلب عارية عند المثل لصي أو امرأة فهو كالذي للبائع من أهل الحرب فان أعار المسلم أو الذي سلاحه من الحربى فقاتل المسلمون فقتله مسلم ينظر ان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فسا به للقاتل عند أبي حنيفة وجه الله تعالى خلافهما بناء على ان ماله يغتم عنده وعندهما لا يغتم وان كان المسلم في دار الاسلام فانه لا يغتم ماله وان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فاحذر مشرك سلاحه غصبا فقاتل فقتله مسلم ليس له سلبه ولو دخل المسلم دار الحرب بأمان فاحذر مشرك سلاحه غصبا فقاتل فقتله مسلم فله سلبه ولو روى مسلم مشركا في صفهم فاحذر المشركون سلبه ثم انهم زمو فوجد السلب في الغنمة فانه يكون في الغنمة ولا شيء للقاتل ولو انهم زمو ولا يدري انهم هل أخذوا سلبه أم لا فانه ينظر ان وجد السلب قد نزعوه فهو فيء ولو لم ينزعوا شيئا من نفس المقتول يكون للقاتل وكذلك لو جره المشركون حين قتل وسلبه عليه لم ينزع وهو بوا فسا به للقاتل ولو وجدوه على دابة بعد ما سارا العسكر مرتحلة أو مرحلتين لا يدري أكان في يد أحدهم لم يكن فهو للقاتل قياسا ولا يكون له استحسانا ولو أن المشركين أخذوا دابته فملوا عليها القتيل وعليها سلاحه فهو للقاتل ولو حملوا على الدابة القتيل وسلاحه وسلاحهم وأمتعهم فهذا يكون فيا الآن يكون شيئا يسيرا كاداة ونحوها فينظر ان يكون للقاتل ولو أخذت الورثة الدابة فملوا عليها القتيل وسلاحه فهذا يكون فيا وكذلك الوصي بمنزلة الوارث ولو قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فقتل رجلا مشركا على برذون فانه يستحق سلبه ولو كان على حمار أو بغل أو جمل لا يستحق السلب ولو قال من قتل قتيلا فله برذونه فقتل رجلا على فرس لا يستحق فرسه لانه لا يستحق الرفع بتنفيذ الاوضع ولو قال من قتل قتيلا فله دابته فقتل رجلا على حمار أو بغل أو فرس فله ذلك ولو كان على بعير لا يستحقه ولو قال من قتل قتيلا على حمار فله فقتل رجلا على أمان كان له وكذلك البعير بخلافه لو قال من قتل قتيلا على أمان فقتل رجلا على حمار ذكر لا شيء له لان اسم الانثى لا يتناول الذكر وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبعلة فان كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذكر والانثى جميعا كذا في محيط السرخسي

(الباب الخامس في استيلاء الكفار)

اذا غاب كفار الترك على كفار الروم فسيبوهم وأخذوا أموالهم ملكوها * فان غلبنا على الترك حل لنا ما نجده مما أخذوه وان كان بيننا وبين الروم موادة ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين موادة فاقتلوا فغلبت احدهما كان لنا ان نشترى المغنوم من مال الطائفة الاخرى من الغالبين وفي الخلاصة والاحواز بداو الحرب شرط أما بداهتهم فلا ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين موادة فاقتلوا في دارنا لا نشترى من الغالبين شيئا وأما ما اقتتل طائفتان في بلدة واحدة فيجوز شراء المسلم المستأمن من الغالبين نفسا أو مالا كذا في فتح القدير * ولو استولى أهل الحرب على أموالنا وأحرزوها بداهتهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجد المالك ان يقدم قبل القسمة أخذه بغير شيء وان وجد بعد القسمة في يد من وقع في سهمه ان كان من ذوات القيم

وربى ولله هارد الولد رتبة الجارية أيضا * ولو اشترى عبدا يساوى خمسمائة بخمسمائة شراء فاسدا وخفضه فزاد دونه من حيث اسعر فصار يساوى ألفا فباعه من غيره كان عليه لباثمة خمسمائة قيمته يوم القبض * ولو غصب عبدا يساوى ألفا فزاد دونه قيمته الى ألفى درهم ثم اشتراه من المالك شراء فاسدا ثم مات العبد قالوا ان وصل الغاصب اليه بعدما اشتراه كان عليه ألفان وان لم يصب حتى مات فعليه أسلاف الربعة لانه كانه لم يصب ولا يصير مضمونا لا بالقبض * ولو اشترى أمة شراء فاسدا ولم يقبضها حتى

أخذه

أعتقها فأجاز البائع اعتقته فكذا اعتق على البائع لانه أعتق مال البائع فيعتق على إجازته * ولو اشترى عبدا فاسدا ولم يقبضه فاسر البائع أن يعتقه فاعتقه البائع قالوا يجوز العتق على المشتري لان المشتري يصير قابضا على مقتضى اعتاق البائع ولو أن المشتري هو الذي أعتقه قبل القبض لم يصح اعتاقه لانه أعتق مالا يملك * رجل باع غلاما يبيع فاسدا وتقابضاهم أبرأه البائع عن القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمته وأبرأه البائع باطل لانه أبرأه قبل الوجوب * ولو (٢٥٣) قال البائع للمشتري أبرأتك عن الغلام ثم

هالك الغلام كان المشتري بريأ من ضمانه لانه لما أبرأه عن الغلام فقد جحد أمانة في يده * رجل اشترى عبدا وقبضه ولم ينقذ الثمن ثم تقابلا للبيع ثم ان البائع أبرأ المشتري عن الثمن صح أبرأه حتى لو هلك الغلام عند المشتري كان المشتري بريأ من الثمن لان المبيع بعد الاقالة مضمون على المشتري بالثمن فصح أبرأه البائع أماني البيع الفاسد انما تجب النفي على المشتري عند الهلاك فلا يصح الابراء قبله وهو نظير ما قال غيره بعث منك هذا الشيء بعشرة دراهم ووهبت لك العشرة فقال المشتري قبلت يجوز البيع ولا تصح الهبة لانه أبرأه عن الثمن قبل الوجوب * رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السدنة لا يجوز لانه اشترى مالا يملك ببيع وان نقل الى بلده كان عليه أن يتصدق به على الفقراء * رجل يبيع على طريق العامة ويشترى قال بعضهم ان كان الطريق واسع لا يتضرر الناس فعوده لا بأس به سراء منه وقال بعضهم لا يكره السراء منه على كل حال وقال بعضهم لا يشترى منه على كل حال لان التعود على الطريق بغير عذر مكره ولهذا الوعتر به اسان وهما كان ضامنا والشراء منه يكون جديلا على المعصية

أخذه بقيمته ان شاء وان كان مثليا لا يأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى قاضخان * ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رجهما الله تعالى في المأسور اذا وقع في سهم رجل فجاءه مولا أخذه بقيمته يوم أخذه هذا الذي وقع في سهمه لا يوم يأخذه المولى كذا في المحيط * هذا اذا غاب الكفار على أمراة المسلمين وأحرزوها بدارهم أما اذا لم يحرزوها حتى غابهم المسلمون عليهم أو أخذوها ثم جاء صاحبها فانه يأخذه بغير شيء لانهم لم يملكوها قبل الاجراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام فان قسمتهم لا تحوز فاذا غلبهم المسلمون كان ذلك المال لصاحبها بغير شيء واذا اشترى المسلم عبدا من دار الحرب قد أسره العدو فجاءه المولى فله أن يأخذه بالثمن أو يدع فان مات المولى قبل أن يأخذه فجاء وارثه بطالب بأخذه فعن أبي يوسف رجه الله تعالى ليس له أن يأخذه وقال محمد رجه الله تعالى له أن يأخذه كذا في السراج الوهاج * ابن سماعة عن أبي يوسف رجه الله تعالى ولو باع رجل عبدا ثم أسره العدو يعني قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشتراه مسلم وجاء به فلوارث البائع أن يأخذه بالثمن ويأخذه المشتري الاول منه بالثمن جميعا ولو لاحق المشتري فيه لم يكن لوارث البائع عليه سبيل كذا في المحيط * لو اشترى ما أخذه العدو منهم تاجر وأخرجه الى دار الاسلام أخذه المالك القديم بئنه الذي اشترى به التاجر من العدو وان اشتراه بعرض أخذه بقيمة العرض ولو كان البيع فاسدا يأخذه بقيمة نفسه وكذا لو وهبه العدو لمسلم يأخذه بقيمته كذا في التبيين * وكذلك حكم المثلي اذا كان موهوبا لو احدث لا يأخذه المالك القديم لعدم الفائدة وكذا لا يأخذه المالك القديم أيضا اذا كان مأخذه الكفار من أحرزوه بدارهم مشتري بئنه قدر أو وصفا الا اذا اشترى باطل قدر أو أردأ منه فحينئذ يكون للمالك القديم أخذه بمثل ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان * مسلم قال لعبدية أحدكم خرو ولم يبين حتى أسرا ثم ظهرنا عليهم ما أحرزناه ما يردنا الى المولى ووبين العتق في أحدهما بعد ما أحرزنا بدار الحرب صح بيانه وملك الكفار الآخر وان أحرز العدو أحدهما تعين الآخر للعتق كذا في الكافي * فان أسروا عبدا فاشتراه رجل وخرجه الى دار الاسلام ففقت عينه وأخذ أرشها فان المولى يأخذه بالثمن الذي أخذه به من العدو ولا يأخذ الارش ولا يحط شيء من الثمن وان أسروا عبدا فاشتراه رجل بألف درهم فأسره زانيا أو نخلوه في دار الحرب فاشتراه رجل آخر بألف درهم فليس للمولى الاول أن يأخذه من الثاني وللمشتري الاول أن يأخذه من الثاني بالثمن ثم يأخذه المالك القديم بالفين ان شاء وكذا اذا كان أسورا من الثاني غائبا ليس الاول ان يأخذه اعتبارا بحال حضرته كذا في الهداية * وان اشترى الاول لا يأخذ المالك القديم كذا في الكافي * ولو اشتراه المشتري الاول من التاجر ثم يس للمالك القديم يأخذه لان حق لاخذ بئنه المالك القديم في صحن عود ملكه اشترى الاول ولم يملكه بغير ما يملكه بالشراء الجديد منه كذا في التبيين * ولو اشترى رجل من العدو عبدا وأخرجه فلم يحضر صاحبه حتى باعه الذي اشتراه من رجل آخر ثم جاء صاحبه فله أن يأخذه من الثاني بالثمن الثاني ولا يس له على الاول وانما يأخذه من الاول اذا كان عبدا بقيه على ملكه ولم يحد فيه من يمنع من ملكه فان

واعاد له على ذلك * رجل اشترى ثوبا فاسدا وقبضه فقطعه فبصا ولم يحطه حتى ودعه لبائع بعد القطع فذلك عند المشتري نقصان النقص دون القيمة لانه ما ودعه البائع بعد القطع فقد ودعه البائع ما بقي بعد القطع ويكره بيع الامردين فاسق يعلم أنه يعصى به لانه عانة على المعصية * مسلم اشترى عبدا مجوسا ففقد له بعد ذلك بعثني من مسلم فقلت له متى جرد أن يبعه من المجوسى لانه يبيع الكافر من كافر * ولا بأس ببيع زنا من زنا من المجوس لان ذلك ليس بحال على المعصية بل فيه اذلال للكافر *

ونكره أن يبيع المكعب المنقوض من الرجل إذا علم أنه يشتري ليلبس * صبي جاء إلى القاضي بقلنس أو عجز وطلب منه شيئا ينتفع به في البيت كالمخ والاشنان ونحو ذلك جاز أن يبيع ذلك منه وإن طلب منه جورا أو فستقا أو نحو ذلك مما يشتري لنفسه عادة لا يبيع لانه في الوجه الاول ماذون عادة وفي الفصل الثاني لا * صبي يبيع ويشترى وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لست ببائع فان كان حين أخبر عن البلوغ يحتمل البلوغ بان كان سنة اثني عشر أو أكثر لا يعتبر (٢٥٤) بخوده بعد ذلك لانه أخبر عن أمر محتمل فان أدنى الوقت الذي يبلغ فيه الصبي

ويحتمل اثناعشر فإذا صح اخباره بالبلوغ لا يصح بخوده بعد ذلك وإن كان سنة دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ فيصح بخوده * حصير المسجد إذا صار خلقا جاز أن يباع ويؤاد في ثمنه ويشترى به آخر * رجل دخل كرم صديقه فاكل منه شيئا وكان صديقه باع الكرم وهو لا يشعر به قالوا الاثم عنه موضوع وينبغي أن يستحل من المشتري أو يضمن له * رجل قيل له اما أن تشرب هذا الشراب أو تبيع كرمك فباع ولم يشرب قالوا ان كان شرابا يحل شربه جاز بيعه لانه غير مكره وإن كان شرابا لا يحل شربه لا يجوز البيع لانه مكره * قوم اجتمعوا ودفعوا مالا إلى رجل ليدخل دارا للحرب ويشترى الاسراء قالوا ينبغي أن يشتري كل أسير ب قيمته لو كان عبدا في ذلك المكان أو بقدر ما يتعابن النسي فيه ولا يستأمر الاسير في ذلك فانه لو استأمر الاسير فأمره الاسير أن يشتريه وأدى ثمنه من المال الذي كان عنده كان صامنا لا يحاب الاموال ويكون

أراد صاحب العبد أن ينقض البيع الثاني ويأخذه بالثمن الاول من المشتري لم يكن له ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج * قال في السير الصغير والمالك القديم أن ينقض أجارة المالك من الحربى وليس له أن ينقض رهنه كذا في المحيط * ولو وهب المشتري الاول لرجل أخذ مولا ب قيمته ولا ينقض الهبة وكذا لو جنى العبد فدفعه المشتري الاول إلى ولي الجنابة أخذ المالك القديم من ولي الجنابة بالقيمة وكذا ان جنى المشتري الاول عدا فصالح على هذا العبد وان كانت الجنابة خطأ أخذ بالارش وان وهبه العدو من مسلم وقد فاق عينه رجل فدفعه الموهوب له إلى القاضي وأخذ قيمته أخذ المالك القديم من القاضي ب قيمته أعنى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يأخذه ب قيمته بصيرا وهي القيمة التي دفعها ولو كانت أمة وولدت فقتله رجل فلا سييل للمالك القديم في قيمة الولد ولكن يأخذه ب قيمته يوم القبض أو يبيع ولو ماتت الأم أو قتلت يأخذ المالك الولد ب قيمته بقسم القيمة على الأم يوم الهبة والقبض وعلى الولد يوم الاخذ فإصاب الولد أخذ به ولو اشتري عبدا بالف خال ولم يقبضه حتى أسرفا شتراه رجل بخمسمائة أخذ البائع بخمسمائة فإذا أخذ المشتري منه بالثمنين أى بالف وخمسمائة وإن أبى البائع أخذ المشتري بخمسمائة إن شاء ولو كان باعه بالف نسيئة فالمشتري أحق بالاسترداد وإن أبى قيل للبائع خذ بخمسمائة وسلم لك فإن اشتري العبد المأسور من العدو رجل بالف فاسر فاشتراه آخر بخمسمائة فحضر المالك القديم والمشتري الآخر والقاضي يعلم بشراء الاول أولا يعلم فقضى للمالك القديم بالأخذ من المشتري لا ينفذ فيرد العبد على المشتري الا يخرج حتى يأخذه المشتري الاول منه ثم يأخذه منه المالك القديم بالثمنين ان شاء فلو أخذ المالك القديم من المشتري الا آخر بلا قضاء أو اشتراه منه ثم حضر المشتري الاول يأخذه من المالك القديم بالف ثم يأخذه المالك القديم منه بالثمنين وكذا لو وهبه من المولى أخذ المشتري الاول منه بالقيمة لانه كالأجنبي ثم أخذ المولى منه بالثمن والقيمة ولو أسر العبد الرهن من بد المرتهن فاشتراه رجل بالف وحضر الراهن والمرتهن فحق الاخذ للمرتهن وهو متطوع كرجل جنى وفداءه فان أبى المرتهن أخذ الراهن بالثمن وإذا أخذ سقط دين المرتهن والفداء عليهم ما نصفان ان كانت قيمة الرهن ألفين والدين ألفا وبقى رهنا كان فان أبى المرتهن أن يقضى ففداء الراهن أخذ المرتهن العبد فكان رهنا بنصف الدين وإن أبى الراهن أن يقضى وفداء المرتهن نهو رهن بحاله وهو متطوع في حصه الراهن فان كان الراهن غائبا وفداء المرتهن رجوع على الراهن بنصف الفداء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يكن متبرعا وعندهما متطوع ولو كان مثليا لا يأخذ ان لم يقد كذا في الكافي * الكفار اذا استولوا على العبد الجاني وأحرزوه بالدار ثم ظهر عليه المسلمون وأخرجوه إلى دار الاسلام وتركه المالك القديم ولم يأخذه وأراد ولي الجنابة أن يأخذه وكان ذلك بعد القسمة لم يكن له ذلك لان الثابت لولي الجنابة بمجرد الحق فلا يجوز نقض المالك به كذا في المحيط * وان وقع المأسور في سهم رجل ولم يحضر مولا جنى اعتقه هذا الرجل أو دبره جاز أن كانت أمة فزوجها وولدت من الزوج فله ان يأخذها

وولدها

الاموال ثم يشتريه بعد ذلك فلا يكون غلاما * ولو كان الاسير عبدا أو أمة فاشتراه المأسور ونقد الثمن

من الاموال التي في يده يكون ضامنا لان العبيد والامصار والعماليك أهل الحرب فإذا اشتراهم كان مشتريا عبيدا أهل الحرب فيكون مشتريا لنفسه فيكون ضامنا * رجل اشترى الاسراء من أهل الحرب جزله أن يعطيهم الزوف والمغشوشة والعروض أكثر من قيمته لان شراء الاسراء لا يكره شرع حقيقته وان كان لا يكره عبيدا لا يسهه ذلك * رجل استبد شيئا من رجل ب ثمن المثل فزاده رجل آخر في الثمن

لا يريد شراؤه وإنما يفعل ذلك ليرغب المشتري في الزيادة وذلك مكره وهو النجس المنهي وإن كان الذي استام يطلب الشراء بأقل من قيمته فلا بأس بغيره أن يزيد حتى يرغب المشتري في الزيادة إلى تمام قيمته وهو ما يجوز في ذلك * وجعل باع شاة من كافر بقتله خنقا أو يضرب على الرأس حتى يموت قالوا لا بأس ببيعه وكذا يجوز بيع ذبيحة الجحوس فيما بينهم * وعن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز بيع ذبيحة الجحوس فيما بينهم * رجل باع العصير ممن يتخذ من الألباس به وكذا لو باع الأرض (٢٥٥) ممن يتخذها كنيسة أو بيعة أو بيت نار * ويجوز

بيع بناء بيوت مكة ولا يجوز بيع الأراضي في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا يجوز اجارة البناء ولا يجوز اجارة أرضها وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يجوز بيع دور مكة وفيها الشفعة * ويكره اجارتها في الموسم * مضر عزيه الطعام ليس للامام أن يسعر فن سحر فباع الخبز بأكثر مما سحر جازي به وقال محمد رحمه الله تعالى للامام أن يجبر المحتكر على البيع إذا خف الهلاك على أهل المصر ويقول للمحتكر بربع ما يبيع الناس وزيادة يتغابن الناس في مثلها * وفيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبره الامام على البيع لانه جبر وهو لا يرى الخبز وقال القدوري رحمه الله تعالى قد قال أصحابنا إذا خف الامام الهلاك على أهل المصر يأخذ الطعام من المحتكر ويقرعه عليهم فإذا وجدوا ردوا مثله وإيس هذا بجبر انما هو ضرورة ومن اضطر إلى مال الغير وخف الهلاك كان له أن يأخذه غير رضه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قدم الأعراب الكوفة وأرادوا أن يتدبروا منها كان للامام أن يمنعهم عن ذلك لانه أن يمنع أهل البلدة عن الاحتكار فهذا أولى والله أعلم

وولدها ولا يكون له أن يفسخ النكاح وإن كان أخذ عقرها أو أورش جنابة جنيت عليها لم يكن للمولى على ذلك سبيل كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل له كرم فارسي جيد أخذته الكفار وأحزروه بداهم ثم دخل مسلم واشتراه منهم بكمي ثم رد قل فارسي فآخذه إلى دار الاسلام ثم حضر المالك القديم فليس له أن يأخذه هكذا كرم في الزيادات * وذ كرم في السير الكبير أنه يأخذه بكمي ثم رد قل لان المشتري من العدو يملك الكرم المأسور بشرائه صحيح لان الرابح لا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب فثبت له حق الأخذ بما قام على المشتري ولو اشتراه بداهم ووجه ما ذ كرم في الزيادات أن المشتري من العدو يملك الكرم المأسور بشرائه فاسد لانه تعالى حرم الربا مطلقا والمشتري بشرائه فاسد مضمون بالقيمة والقيمة ههنا المثل فلا يفيد أخذه والمحققون من مشايخنا قالوا ما ذ كرم في السير قولهم ما وما ذ كرم في الزيادات قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده الرابح لا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب * ولو كان اشتراه بكمي ثم رد قل مثل كيله يدا بيد وأخرجه إلى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذه على الروايات كلها * ولو كان المشتري اشتري هذا الكرم منهم بخمراً أو خنزيراً وأخرجه إلى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه باتفاق الروايات ولو كان المشتري من العدو فمما كان له أن يأخذه بقيمة الخمر والخنزير * ولو كان المشتري من العدو واشتري هذا الكرم بكمي مثله ثم أخرجه إلى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه على الروايات كلها فان كان اشتراه بكمي مثله نسيئة ثم أخرجه إلى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه ولو أخذ المشركون ألف درهم نقد بيت المال لرجل وأحزروه هاداهم فدخل مسلم دارهم واشتراهما بألف درهم غلة وتفرقوا عن قبض ثم أخرجهما إلى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذهما على الروايات كلها بمثل الغلة التي نقدوها وان اشتراهما بالدينار وأخرجهما إلى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذها بدينار مثلهما وكذلك لو أن هذا المسلم باع منهم ألف درهم غلة بألف درهم نقد بيت المال فنقدوه الألف المحرزة وأخرجهما إلى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذها * ولو أحزروا العدو كراما المسلم ثم دخل مسلم دارهم بمان وأسلم اليهم مائة درهم في كرم حنطة سلمها بها فمما أحل الاجل فضوه الكرم الذي أحزروه بداهم فقبض وأخرجه إلى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذه بمائة * وإذا باع المسلم من أهل الحرب عرضاً بألف درهم نقد بيت المال فنقدوه الألف المحرزة مكان تلك الألف فقبضها وأخرجهما إلى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذها ولو أحزروا كراما المسلم ثم دخل مسلم دارهم بمان وأسلم اليهم مائة درهم فقبض حنطة في الذمة ففضوه الكرم المحرز فقبضه وأخرجه إلى دار الاسلام لا يكون للمالك القديم أن يأخذه ولو أحزروا كراما المسلم فدخل مسلم دارهم وأقرضهم كراماً فضوه الكرم الذي أحزروه فخرجه إلى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم عليه سبيل سواء كان المستقرض مثل المحرز ودونه أو وجوده منه هكذا في المحيط * وإذا أخذ العدو من مسلم عشرة أثواب فدخل مسلم وبيع من أعدوه ثمانية عشرة أثواب موصوفة إلى أجن فقضاء الأثواب المحرزة للمالك أخذها بقيمة الشاة * ولو اشتري الكرم

(فصل فيما يضر به الجيران ويحاصمه في ذلك) رجل شترى داراً ويتألف سكة كذا ذلك للمسلمة وراد المشتري أن يبيع فيها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن كان يعمل رافيه أذى الجيران على الدوام فإنه يمنع عن ذلك قال رضي الله عنه وهذا من استحسنه مشايخنا بلغ أما عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يمنع عن ذلك * يجوز بيع الأرض عبدة بدين الامم ذك حياها بغير ذك الامم وباعها لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها يجوز * رجل اشترى حجرة سلمها أو سلم جاراه مستويان فأخذه جاراه حتى يتخذها طعاماً بينهما وبين حده

ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو اؤاد الجوار أن يمنع من الصعود حتى يقدس ستره قالوا ان كان في صعوده يقع بصره في دار جاره كان له أن يمنع من الصعود حتى يقدس ستره وان كان لا يقع بصره في داره آكن يقع بصره عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من الصعود لان جاره شاركه في الضرر * رجل له في داره شجرة فرفضه فباع أغصانها واذا ارتقاها المشتري يطلع على عورات المسلمين قالوا الجيران أن رفعوا الامر الى القاضي حتى يمنع عن (٢٥٦) ذلك والمختار للقنوي أن المشتري يخير الجيران وقت الارتقاء في اليوم مرة أو

مرتين حتى يستروا ويكون جميعا بين الحقين ومراعاة للخصمين فان لم يفعل المشتري ذلك ولم يمنع عن الارتقاء حينئذ يرفعون الامر الى القاضي فان رأى القاضي أن يمنع كان له ذلك * رجل باع ضيعة وله أشجار في ضيعة أخرى أغصانها متدلية في هذه الضيعة التي باعها فلم يشتري أن يأخذ منه ثمر ربع الضيعة المباعة عن أغصان أشجاره * وكذا لو رث الرجل ضيعة وفيها أغصان لوارث آخر كان له أن يأخذ صاحب الأغصان برفع ضرر الأغصان عن ملكه * رجل وضع جدوعه على حائط جاره باذن الجار أو حرمه سر دابة في داره باذن جاره ثم باع الجار داره وطلب المشتري أن يرفع جدوعه وسردابه كان للمشتري ذلك لا اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الجدوع وسرداب تحت الدار حينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كانه شرط لنفسه ذلك واوارث في هذا منزلة المشتري الا أن للوارث أن أمره برفع الدابة والسرداب على كل حال * ولو أن رجلا زرع في أرضه أرواير تضرر جاره بذلك وان كان يخرج دونه الى أرض جاره ويفسد أرض حرمه بذلك كان للجيران أن يمنع من ذلك * ولو أن رجلا

المحرز مسلمان من العدو واقسمه ما واستهلك أحدهما نصيبه أخذ المالك النصف الباقي بنصف الثمن ولو كان ثيابا والمسألة بحالها أخذ النصف الباقي بربع الثمن وبنصف قيمة الهالك وان كان المأخوذ ابريق فضة قيمته ألف درهم ووزنه خمسة مائة فاشترى مسلم من العدو باكثر من وزنه أو باقل أخذ المالك القديم بقيمته بالغه ما بلغت من خلاف جنسه كذا في الكافي * وان كان اشتراه على وزنه ودرهم بدايدوا أخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذه بقدر تلك الدراهم على الروايات كلها ولو كان اشتراه بمثل وزنه ودرهم ولكن الى أجل فأنخرجه الى دار الاسلام فهذا وما لو اشتراه باكثر من وزنه أو باقل من وزنه سواء وان كان اشتري هذا الابريق منهم بخمير أو خنزير أخذ المالك القديم بقيمته من خلاف جنسه على الروايات كلها * ولو كان الذي اشتراه بالخر وخنزير رجلا من أهل الذمة وأخرجه الى دار الاسلام أخذ المالك القديم بقيمة الخنزير والخنزير يروى كمر في السبر الكبير في عبدا أسره المشركون اشتراه مسلم بالف درهم وورط من خمر وأخرجه الى دار الاسلام أخذ المولى بالالف وتمام القيمة يريد به أنه يأخذه بكل قيمته اذا كانت نيته أكثر من الالف ولو كانت قيمة العبد أقل من الالف أو الالف أخذ بالالف في الفصلين جميعا ان شاء لا ينقص عن الالف ولا يزداد عليها بسبب ذلك كراخر ولو اشتراه المسلم بالف درهم وميته أو دم أخذ المالك القديم بالف درهم لا يزداد على الالف لكان الميته وان كانت قيمة العبد أكثر من الالف * واذا غصب الرجل من رجل عبدا وأصابه المشركون من يد الغاصب وأحرزوه بدرهم ثم ان المسلمين أصابوه ثم وجدوا المعصوب منه في يد الغاصب قبل أن يفسم أخذه بغير شيء ولا ضمان على الغاصب وان وجدوا بعد القسمة في يد بعض العامين ذكر أن المعصوب منه بالخيار ان شاء أخذ العبد بقيمته من الذي وقع في سهمه يوم يأخذ منه وان شاء لم يأخذه وصمن الغاصب قيمته يوم غصبه فان دفع قيمته يوم الاخذ الى الذي وقع في سهمه وأخذ العبد منه يرجع على الغاصب بالاقبل من قيمة العبد يوم الغصب ومن يوم الاخذ اذا كانت قيمة العبد يوم الغصب ألف درهم وقيمه يوم الاخذ ألفا درهم فاحد لعبد بالف درهم من الذي وقع في سهمه فانه يرجع على الغاصب بقيمته يوم الغصب وذلك ألف درهم واذا كانت قيمته يوم الغصب ألف درهم ثم تراجع السعير حتى صارت قيمة العبد خمسمائة دونه يرجع على الغاصب بخمسمائة هذا اذا اختار المعصوب منه أخذ العبد من يده من وقع في سهمه بالقيمة وان شاء لم يأخذ العبد وصمن الغاصب قيمته يوم غصبه فان ضمن الغاصب فالجواب في الغاصب بعد هذا كالجواب في حق المعصوب منه فان وجد الغاصب العبد في يد الغاصب قبل القسمة أخذ بغير شيء وان وجد بعد القسمة أخذ بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجلا من المسلمين اشتراه من أهل الحرب وأخرجه الى دار الاسلام فان كان مولا لم يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فالجواب من الغاصب ان شاء أخذ العبد بالثمن الذي اشتراه المشتري وان شاء لم يأخذ وصمن الغاصب قيمته يوم الغصب فان أخذ بالثمن من المشتري من العدو فانه يرجع على الغاصب بالاقبل من قيمته يوم الغصب وبالاقل من الثمن الذي أخذ العبد منه من المشتري وان ترك

راد أن يجعل بينه صطبا ولم يكن في القديم كذلك قالوا ان كان وجوه الدواب الى حائط الجار ليس للجار أن يمنع من أن يجعل بينه صطبا ولا أن يمنع من أن يجعل في يته رحي وذلك لو هن بناء الجار كان للجيران أن يمنعوا وكان ذلك من الجوار في حرمه هذا المسألة في قول شيخ بلخ رحمه الله تعالى رحمه الله تعالى فان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ملكه لا يمنع عنه وان كان في ملكه لا يمنع عنه في ملكه وان كان في ملكه لا يمنع عنه في ملكه

للصغير فيجوز * ولو كانت الدار
مشتركة بين الاب وأجنبي فقالت
المرأة لهم ما اشتريت منكما هذه
الدار لابني بماله فقالا بعتنا ويجوز
لان الاب لما جوز شراءها للصغير
بجلة الدار فقد اذن لها شراء الجلة
* امرأة باعت متاع زوجها بعد
موته وزعمت أنهم اوصيته ولزوجها
أولاد صغار ثم قالت المرأة بعد مدة
لم أكن وصيته قال الشيخ الامام أبو
بكر محمد بن الفضل وجه الله تعالى
لا تصدق المرأة على الشراء وبيعها
موقوف الى بلوغ الصغار فان
صدقوها بعد البلوغ أنها كانت
وصيته جز ببيعها وان كذبوها بطل
البيع فان كان المشتري سرق
الارض المشتراة لا يرجع المشتري
على المرأة هذا اذا ادعت المرأة
بعد البيع أنهم لم تكن وصيته فان
ادعى صبي غـير مانع أنهم باعته ولم
تكن وصيته يسمع دعوى الصبي
اذا كان مأذونا في التجارة أو في
الحصومة من له ولاية الخصومة
كالقاضي والوصي ونحوهما وان
عجز عن استرداد ضيعة يضمن
المرأة قيمة ما باعت على الرواية التي
يضمن انعاصب فيه قيمة العقار
بالببيع انسابه * رجل مات ولم
يوص الى أحد فباع امرأته دارا
من نوكته وكفنته بثمن الاربعين
اذن باقى الورثة جز يبيع فى حصتها

العبد ولم يأخذه من المشتري من العدو وضمن الغاصب قيمة العبد يوم الغصب فلا سبيل له بعد ذلك
على العبدو يقوم الغاصب بمقام العبدان شاء أخذ العبد من المشتري بالثمن وإن شاء ترك
فأذا دفع العاصب الثمن إلى المشتري وأخذ منه العبد وأدفع القيمة إلى الذي وقع في سهمه وأخذ منه
العبد فأراد صاحب العبد أن يرد عليه القيمة ويأخذ منه العبد هل له ذلك فهذا على وجهين إن أخذ
صاحب العبد القيمة بزعمه بأن اختلفا في مقدار قيمة العبد فقال الغاصب قيمة العبد يوم الغصب كانت
ألف درهم وصاحب العبد يقول كانت قيمته ألفي درهم فأقام مولى العبد البيعة على ما ادعى من
القيمة وأخذ من الغاصب ألفي درهم أو استخلف الغاصب باللم تكن له بيعة على ما ادعى فنهك
الغاصب عن اليمين فأخذ منه ألفي درهم أو اصطالحا وتراضيا على ألفي درهم كيدعبه المصوب منه
ففي الفصول الثلاثة لا يتخير المصوب منه بين أن يرد القيمة على الغاصب وأخذ العبد منه وبين
أن يترك العبد عليه وإن كان أخذ القيمة بزعم الغاصب بأن لم تكن له بيعة واستخلف الغاصب فلف
فأخذ منه ألف درهم كقوله الغاصب ثم وجد العبد فإنه يتخير إن شاء رد القيمة التي أخذها من الغاصب
على الغاصب وأخذ عبده وإن شاء ترك العبد ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن صاحب العبد
متى أخذ القيمة بزعم الغاصب ثم وجد العبد في يد المشتري أو في يد الذي وقع في سهمه وكانت قيمة العبد
كقوله صاحب العبد ألفي درهم يتخير * ولم يدكر أنه إذا وجد قيمة العبد مثل ما قاله الغاصب أو أقل
هل يتخير * حتى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني أنه كان يقول في رواية يتخير * وفي رواية لا يتخير
* ثم في الموضع الذي ثبت له الخبر إذا قال صاحب العبد أنا أمسك القيمة وأرجع بما فضل على قيمته
يوم الغصب إلى تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون له ذلك إنما له رد القيمة وأخذ العبد أو أمساك
القيمة كذا في المحيط * العين المحررة لو كانت في يد مستأجر أو مستعير أو مستودع هل له الخاصة
والاسترداد * ولا قالوا للمستأجر أن يخاصم في المغنوم ويأخذ قبل القسمة بعيرين وكذا المستعير
والمستودع فإذا أخذ المستأجر عاد العبد إلى الأحرار وسقطت عنه الأجرة في مدة أسره كذا في البحر
الرائق * وأما المسلمون أن يكون المأسور أحراراً عند احتياجه إلى قيمة البيعة على أنه كان
أحراراً في يده وإذا قبل الحاكم البيعة ورده عليه ثم خضر الأحرار نكرا لأجرة فبهر ذكرا أنه كان في
يده ودبعة أو عارية قول قول صاحب العبد فما إذا وجد من القسمة كان له أن يخاصم الذي
وقع في سهمه يصفان نكرا الذي وقع في سهمه أن المأسور كان أحراراً عند وقائه المستأجر البيعة
على الأحرار تقبل بيعة على أن يات الأحرار ويكون خصما في البيعة ثم يهر الخياوان شاء أخذ
بالقيمة وإن شاء تركه ولو كان مكان المستأجر مستعير أو مستودع ردت أجره بعد القسمة فيه
لا ينصب خصما الذي وقع في سهمه حتى يؤتم البيعة على أن المأسور كان في يده ودبعة أو عارية
فأيه لا تسمع بيعة ولا يكون له جد القسمة * إن أخذ المأسور من الذي وقع في سهمه رتبة وكله بقرعة
الأجنبي بعد القسمة كذا في المحيط * وللوصي أن يأخذ المأسور للقيم بالثمن من مشريه ولا يأخذه
لنفسه فلو أوهرا إذا كان الثمن الذي اشتراه من الحرب مثل قيمة كذا في محيط نسرخسي *

[illegible]

على ولده الآن يشهد أنه اشتراه لولده ليرجع عليه وان لم يشهد الثمن حتى يوثق الثمن من تركه لا يثبت عليه ثم لا يرجع بقبض الوارثة بذلك على هذا الولد ان كان الميت لم يشهد أنه اشتراه لولده وان اشترى لابنه الصغير شيئا وضمن الثمن ثم نقد الثمن في القياس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان قال حين نقض الثمن نقدته لا يرجع على الولد كان له أن يرجع على الولد * الاب أو الوصي اذ لا يباع عقار الصغير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا رأى (٢٥٩) القاضي نقض البيع خيرا للصغير كان له نقضه

الصبي اذا باع أو اشترى ثم بلغ فجاز ذلك جاز ولو طلق أو عتق ثم أجاز بعد البلوغ لم يجز لانه لا يجز للطلاق والعتاق حال وقوعه فلم يتوقف والبيع والشراء مجز حال وقوعه اذا كان البيع بمثل القيمة أو بغين يسير فيتوقف ذلك على اجازة من له حق المباشرة وهو الاب أو الوصي أو القاضي أما اذا كان بغين فاحش فهو والطلاق والعتاق سواء * الاب اذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير قابضا لولده بنفس البيع حتى لو هلك المال قبل أن يصير بحال يتمكن من القبض حقيقة بذلك على الولد ولو اشترى الاب مال الصغير لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي وكذا للصغير فيأخذ الثمن من الاب ثم يأمر الوكيل بالرد على الاب * رجل باع ماله من ولده الصغير فقال بعت عبدي هذا بالاندروهم من اني هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك الى أن يقول قبلت * وكذا لو اشترى لنفسه مال الولد فقال اشتريت انسي عبدي الذي الصغير هذا بالاندروهم حزو ولا يحتاج بعد ذلك الى أن يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوحيه زمام بقول قلت مروي ذلك عن محمد رحمه الله تعالى * الاب أو الوصي اذا عدا مال اليتيم من أجبي ثم بلغ

أخذها بقضاء القاضي فان القاضي يبطل عتقه اذا استحقها هذا المستحق ورد الولد رقيقا في القياس ولكن أحسن أن يأخذها بالقيمة * ولو أن عبدين أسرهما أهل الحرب فاشتراهما رجل بثلثين واحد فالمولي أن يأخذ أحدهما بالحصه ويترك الآخر * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل أسر المشركون عبده فامر المولى رجلا أن يشتري العبد بالقدوم فاشتراه الرجل لنفسه فهو للآخر وكذلك لو أسره أن يستوهبه له فاستوهبه لنفسه فهو للمولى وكذلك لو أسره أن يستوهبه لمولاه فاشتراه المأمور منهم وهو مسلم بخمر فهو لمولاه وهو هبة منهم له كذا في المحيط * ولو أن المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شهر الا يسقط حقه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يستطو وان مات المولى المأسور منه بعد اخراج المشتري كان لورثته أن يأخذوه على قول محمد رحمه الله تعالى وليس لبعض الورثة أن يأخذوه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يأخذوه * لو أسر الحربى عبدا مسلما فحوزه دار الحرب فاعتقه أو دبره أو كاتبه أو كانت جارية فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعا كذا في فتاوى قاضيان * ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبدا مسلما أسره العدو فاشتراه رجل منهم ثم أسروه فانياقوه بوا لا يشتري الذي أسره من يده فاولاه أن يأخذوه من هذا بالقيمة والثلثين جميعا * بشرى نوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب عبدا فأسره العدو فوجده الغاصب العبد في يدي رجل قد اشتراه منهم فلا سبيل له عليه حتى يحضر المولى * وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى اذا أسر المشركون عبدا صغيرا وقع في سهم رجل فسلم أولوه فكبر الصغير قال هو على حقه في العبد كذا في المحيط * لا يملك علينا أهل الحرب بالغلبة حرانا ومدرينا وأمهات أولادنا ومكاتبينا وذلك عليهم جميع ذلك كذا في الكافي * اذا كان المأسور مدبرا أو مكاتبا أو أم ولد للمسلم فان المالك القديم يأخذ به غير شيء بعد القسمة ويعوض الامام من وقعت في سهمه قيمته من بيت المال كذا في المبسوط * وان اشترادر حل منهم فاولاه أن يأخذوه منه بغير شيء ولو كان المأسور حرا فاشترادر حل منهم وأخرجه الى داره فلا شيء للمشتري على الحر إلا أن يكون الحرا أمه بذلك فيكون الثمن ديناه عليه * واذا أبق عبدا لم يدخل اليهم فآخذوه لم يملكوه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مكان العبد مكاتب أو مدر أو أم ولد أو مستنسي فانهم لا يملكونه بالاجع واذا ثبت لهم المالك في العبد الا ببق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ المالك القديم بغير شيء موهوبا كان أو مشتري أو مغنوما قبل القسمة وبعد ذلك الا أن بعد القسمة يؤدي عوضه من بيت المال وائس له على المالك جعل الا ببق وقد قالوا في العبد اذا ببق وفي يده مال لمولى ن أهل الحرب يملكون ما في يده ولا يملكونه فان لم يملكوه يفر فآخذوه ملكوه وان اشترادر رجل ودخل به دار الاسلام فصاحبه يأخذ به بالثلثين ان شاء وان ببق عند أبيهم وذبح معه فرس ومتم فآخذ المشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك ثم وأخرجه الى دار الاسلام لمولى يأخذ العبد بغير شيء والفرس والمتع بالثلثين وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * اذا أسلم عبد لحرب ثم خرج

الصغير فحقوق العقد ترجع الى الاب والوصي * ولو اشترى الاب ولده بنفسه قبل ان يباع كان له عهدة من قبل لولده على الولد (فصل في بيع الوصي وشراؤه) * اذا باع الوصي مال اليتيم من القاضي حزو وان كان هذا القاضي هو الذي جعله وصيا ولو أمر الوصي رجل بأن يشتري له شيئا من مال اليتيم لم يشتري الوصي له شيئا لنفسه حزو في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان خيرا لليتيم وتفسير الخبر غير محتمل فمس دة السرخصي رحمه الله تعالى ان يبيع مال نفسه من اليتيم ما يساوي

عشرة عشر عشرة وان يشتري لنفسه مما يساوي عشرة بخمسة عشر وتبخر الخيرية في العقار عند البغض أن يشتري لنفسه بضعة القيمة وأن يبيع من اليتيم بنصف القيمة * وصى باع عقار اليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه إلا أنه يبيع لينفق ثمنه على نفسه قالوا يجوز البيع ويضمن الثمن اليتيم إذا أنفق الثمن على نفسه * متغلب استولى على ضياع اليتيم فاسترده الوصي من المتغلب ولم يكن للوصي بينه على ذلك ويخاف أن يأخذ المتغلب بعد ذلك ويتمسك بما كان (٢٦٠) له من اليد فإراد الوصي أن يبيع العقار خوفا من المتغلب قالوا يجوز بيعه وان

لم يكن لليتيم حاجة إلى ثمنه * رجل مات وأوصى إلى رجل وترك وريثة صغارا ذكر في الكتاب أنه ينفذ تصرف الوصي على الورثة من البيع والشراء عسروا كانت التركة أوقيقا أو عقارا وان لم يكن هناك دين أو وصية ولا يحتاج الوارث إلى الثمن إلا أنه يؤخر بيع العقار عن بيع المنقول قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ما ذكر في الكتاب من بيع العقار ذلك جواب السلف أما على تول المتأخرين بيع العقار من الوصي لا يجوز إلا أن يكون خيرا لليتيم وذلك بأمر من المشتري في الشراء بضعف القيمة أو كان خراجها وعلائقها وموئلتها تزيد على غلاتها أو كان على الميت دين لا يفي غير العقار بذلك الدين أو كان الميت أوصى بمال مرسل كالف أو نحوها أو كان الصغير بحاجة إلى الثمن لأجل انفسه فان لم يكن شيء من ذلك لا يبيع العقار هذا إذا كانت الورثة صغارا فان كانوا كبارا وهم حضور وليس في التركة دين ولا وصية فان الوصي لا يبيع شيئا من التركة وان كانت التركة مستغرقة بالدين وكان الميت وصي بوصية مرسله كان للوصي أن يبيع التركة لقضاء الدين إلا أنه يبيع العسروا ويؤخر

اليتيم أو طهر على الدار فهو حر وكذا إذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم أحرار كذا في الهداية * دخل الحربى الينا بامان فاشترى عبدا مسلما فدخل به دارا الحرب فانه يعتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف إذا كان العبد ذميا وإذا أسلم عبد الحربى في دار الحرب فهو عبده على حاله في قولهم جميعا فان باعه الحربى من مسلم أو حربى عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق * ولو أسلم حربى في دار الحرب وله رقيق هنالك فخرج إلى دارنا مسلمًا تبعة بعد ذلك عبده مسلما فهو عبد لولاه وكذا إذا خرج كافرا كذا في السراج الوهاج * إذا أسلم أهل الحرب على مال أخذوه من أموال المسلمين أو صاروا ذمة فهو لهم ولا سبيل للمسلمين عليهم وكذلك لو خرج الينا ومعه ذلك المال فانه لا يتعرض له فيه كذا في المبسوط * لو أن المسلمين أسروا أسرا من أهل الحرب فلم يقسموا ولم يخرج جوهرهم إلى دار الاسلام حتى هربوا من أيديهم إلى ما سئمهم أو ظهر المشركون عليهم وردوهم إلى ما سئمهم ثم إن قوما آخرين من المسلمين طهروا على أولئك السبي باعيتهم فأخذوهم وأخرجوهم إلى دار الاسلام وقسموا فيما بينهم أولم يقسموا ثم اختصم الفريقان عند القاضي فالفرق الآخر أحق بالأسراء فلو أن الفريق الأول لم يخرج جوهرهم إلى دار الاسلام ولكن اقتسموا في دار الحرب وباقي المسألة بحالها فالفرق الأول أحق بهم فان وجدوها في يد الفريق الآخر قبل القسمة أخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة ان شاءوا كما في سائر أملاكهم وكذلك لو أن الفريق الأول أخر جوهرهم إلى دار الاسلام واقتسموا فيما بينهم ثم هربوا وأوردوا إلى دار الحرب وباقي المسألة بحالها فالفرق الأول أحق بهم فاما إذا أخر جوهرهم إلى دار الاسلام ولم يقسموا حتى هربوا وأوردوا إلى دار الحرب وباقي المسألة بحالها ان حضر الفريق الأول بعد ما اقتسم الفريق الآخر فالفرق الآخر أحق بهم هكذا ذكر المسألة في الزيادة * وأما إذا حصر الفريق الأول قبل أن يقسم الفريق الآخر ففيه روايتان في رواية الفريق الأول أحق وفي رواية الفريق الآخر أحق * ولو أن الفريق الأول أحرزوههم بدوا الاسلام ولم يقسموا ثم ظهر عليهم المشركون وأخذوهم فلم يخرج جوهرهم دار الحرب حتى ظهر عليهم قوم آخرون من المسلمين وأخذوهم من أيديهم في دار الاسلام فانهم يردون على الفريق الأول اقتسم الفريق الثاني فيما بينهم أولم يقسموا قال في الكتاب الآن يكون الذي قسم بين الفريق الثاني إماما يرى ما صنع المشركون تملكوا وأحراز الخيثة كان الفريق الثاني أولى بهم كذا في المحيط * اعلم أن دار الحرب تصير دار الاسلام بشرط واحد وهو إظهار حكم الاسلام فيها * قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة انما تصير دار الاسلام دار الحرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط ثلاثة أحدها إخراج أحكام الكفار على سبيل الاستنهار وأن لا يحكم فيها بحكم الاسلام والثاني أن تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلد من بلاد الاسلام والثالث أن لا يبقى فيها مؤمن ولا ذمى آمنًا بامانه الأول الذي كان ثابت قبل استيلاء الكفار لم يمسح باسلامه والذي بعقد الذمة وصورة المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن

يبيع العقار وان سفت الحاجة إلى بيعه العقار ببيعهم فان قالت لورم نحن نقضى الدين وننفذ الوصية من أسوائنا وسفقتنا التركة لا يمسح ما كان له ذلك وان كانت وريثة كبار عيالا وليس على الميت دين ولا وصية فالوصي أن يبيع غير العقار استمسكنا لأن غيرا عقار يحشى عليه تنوير يتلف فكان لا يبيع حفظا وتحصيا وبذلك أحرة الكل فان كان بعض الورثة حضورا وبعضهم أباء أو حصة من الورثة فان موضع ما سعت سبب في تبعة ناعروا من المنقول والى يبقى لأجل الحفاظ وإذا ملك يبيع نصيب الغائب

بذلك يبيع أصيب الخاضر أيضاً قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبه وجه الله تعالى لا يملك * وهذه أربع مسائل أحدها هذه * والثانية إذا كان على المستدين لا يحيط بالتركة فإن الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك البيع الباقي عند أبي حنيفة وجه الله تعالى يملك وعندهما لا يملك * والثالثة إذا كان في التركة وصية بمال مرسل فإن الوصي يملك البيع بقدر ما تنفذ به الوصية وهل يملك البيع ما زاد عليه عنده يملك وعندهما لا يملك * والرابعة إذا كانت الورثة كباراً فيهم صغيراً فالوصي يملك البيع أصيب الصغير عند الكل ويملك البيع أصيب الكبار أيضاً عنده وعندهما لا يملك

(٢٦١)

وكل ما ذكرنا في وصي الأب فكذلك في وصي وصيه ووصي الجد أب الأب ووصي وصيه ووصي القاضي ووصي وصيه فوصي القاضي بمنزلة وصي الأب إلا في خصلة وهي أن القاضي إذا جعل أحداً وصياً في نوع كان وصياً في ذلك النوع خاصة وأب إذا جعل أحداً وصياً في نوع كان وصياً في الأنواع كلها * وإذا مات الرجل ولم يوص إلى أحد كان لاهيه وهو الجد يبيع العروض بأشراء إلا أن وصي الأب لو باع بعرض وعقد لقتضاه الدين أوله تنفيذ الوصية حر والجار إذا باع التركة لقتضاه الدين وتنفيذ الوصية ذكر الخصاف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز * وصي الأب إذا كان عدلاً كما لا ينبغي للقاضي أن يعزله وإن كان كافراً غير عدل يعزله القاضي وينصب وصياً آخر وإن كان عدلاً غير كاف لا يعزله وإن كان كافراً يبيع ما لا يعزله وإن كان كافراً يبيع ما لا يعزله وإن كان كافراً يبيع ما لا يعزله وإن كان كافراً يبيع ما لا يعزله

يغلب أهل الحرب على دار من دورنا أو ارتد أهل مصر وغلبوا وأجر وأحكام الكفر أو نقض أهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم ففي كل من هذه الصور لا تصير دار حرب إلا بثلاثة شروط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بشرط واحد لا غير وهو إظهار أحكام الكفر وهو القياس ثم هذه الدار إذا صارت دار الحرب باجتماع الشروط الثلاثة ولو افتتحها الإمام ثم جاء أهلها قبل القسمة أخذوها بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة ولو افتتحها الإمام عدلت إلى الحكم الأول الخراج يصير خراجاً والعشري يصير عشرياً إلا إذا كان الإمام وضع عليها الخراج قبل ذلك فإنها لا تعود عشرياً هكذا في السراج الوهاج (الباب السادس في المستأمن * وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الأول في دخول المسلم دار الحرب بآمان) إذا دخل دار الحرب بآمان مسلم تاجر يحرم عليه أن يتعرض لشيء من أموالهم ودمائهم إلا إذا غدر به ملكهم بأخذ الأموال أو الحبس أو غيره يعلمه ولم ينه عنه فيباح له التعرض حينئذ كالأسير والمتخلص فيجوز له أخذ أموالهم وقتل نفوسهم وليس له أن يستبيع فر وجهم فإن الفرج لا يحل إلا بالملك ولا ملك قبل الإحراز بالدار إلا إذا وجد امرأة المأسورة أو أم ولده أو مدبرته ولم يظأهن أهل الحرب فهن باقيات على ملكه غير أن أهل الحرب إن وطئنهن يكون شبهة في حقهن فتجب عليهن العدة فلا يجوز له أن يظأهن حتى تنقضي عدتهن بخلاف أمته المأسورة حيث لا يجوز له أن يظأها وإن لم يظأها الحرب لأنهم ملكوها ولهذا لا يجوز له أن يتعرض لها بشيء إن دخل دارهم بآمان ولم ينقض الأمان ويجوز له التعرض لزوجته وأم ولده ومدبرته كذا في التبيين * فإن غدر التاجر فأخذ شيئاً أو خربه ملكه ملكاً خبيثاً فيؤمر بالتصدق به فإن أذاع هذا التاجر حربى أي باعه بالدين أو أذاع هو حر يباع ويغصب أحدهما صاحبه ثم خرج الينا واستأمن الحربى في دارنا أو أذاع حربى حربياً وغصب أحدهما صاحبه وخرجا مستأمنين إلى دار الإسلام لم يقض لواحد منهما على صاحبه شيء * ولو خرجا مسلمين قضى للدارين على صاحبه بالدين * وأما الغيب فلا يتعرض له بشيء في العصور كلها إلا أن يؤمر المسلم بدخول عليهم بآمان إذا غصب شيئاً من مال أحدهم ثم خرج مسلمين أن يرد عليه ديانه ولم يقض عليه وإذا دخل مسلم دار الحرب بآمان فقتل أحدهما صاحبه عمد أو خطأ فعلى القاتل الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطأ وأم القود فلا يجب في ظاهر الرواية * وإن كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه أو قتل مسلم تاجراً أسيراً فلا شيء على القاتل إلا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السكافي * قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بأن يحمل المسلم إلى أهل الحرب ما شاء إلا الكراع والسلاح وأن لا يحمل اليهم شيئاً أحب إلى قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى في شرح السير الكبير المراد من الكراع الخيل والبغال والبر والابن والسيران التي يحمل عليها المتاع والمراد من السلاح ما يكون معداً للقتال ويستعمل في الحرب سواء يستعمل مع ذلك في غير الحرب أو لا يستعمل وأجناس السلاح ما كبر منه ومصره في الأبرة والمسلية في كراهة الحل اليهم على السواء وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح يكرهه اليهم وكذلك الحرير والديباغ والقر

أو كان فاسقاً معروفاً بشر آخرجه وينصب غيره ولو كان ثقة لا يبيع شيئاً من استصرف أدخل معه غيره ولم يكره أن يبيع ما لا يعزله ينزله وذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن الوصي إذا غدر عن تنفيذ الوصية كان للقاضي أن يعزله * الوصي لا يملك اقراض مال اليتيم والقاضي يملك واختلغوا في الأب وإن صح أن الأب بمنزلة الوصي ولا يبيع مال اليتيم ويودع * ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم يجوز له أن يبيع مال اليتيم بنفسه أو يبيع مال اليتيم بغيره

من نفسه الآن يكون غير اليتيم وذكر من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الأب بمنزلة الوصي ليس له أن يقضي دين نفسه بغير مال اليتيم فيجوز أن يكون في المسئلة روايتان * وذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى ليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما أنا أرى أنه لو فعل ذلك وله وفاق بالدين لأبأس به * ولو جعل الأب مال ابنه الصغير صداقا لأمراة نفسه عند من لا يجوز استقراض الأب لا يجوز ذلك فاما الأب أو الوصي (٢٦٢) إذا رهن مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز وهو قول أبي يوسف رحمه

الله تعالى * وذكر الناطقي أن للأب أن يرهن مال ولده بدين نفسه استحسانا * وإن رهن الأب أو الوصي مال اليتيم بدين نفسه وقيمه أكثر من الدين فهو الرهن عند المهر من ذكر في فتاوى ما وراء النهر أن الأب يضمن مقدار الدين والوصي يضمن جميع القيمة وذكر من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنهم ما يضمنان مالية الرهن وسوى بين الأب والوصي وهكذا ذكر الحاكم في المختصر * رجل له على ميت دين وليس لصاحب الدين بينة إلا أن الوصي يعلم بذلك يخاف الوصي أنه لو قضى الدين يضمنه الوارث أو يظهر غريم آخر فيضمنه قالوا الحيلة له في ذلك أن يبيع الوصي شيئا من مال اليتيم يحنس الدين من صاحب الدين أو يودع عند صاحب الدين بعض الأثر كقصة دروب الدين * رجل مات وأوصى إلى رجل ثلث ماله وخاف ورثة صغارا وترك عقارا لا يكون للوصي أن يبيع العقار على الموصى له بالثلث * القاضي إذا باع ماله من اليتيم أو اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز ذلك لأن ذلك قضاء منه وقضاؤه لنفسه باطل فلا يملك البيع من نفسه كما لا يملك تزويج اليتيم من نفسه * رجل مات وعليه دين يستغرق

الذي هو غير معمول فان كان خرا من أبريسم أو ثيابا راقا من القز فلا بأس بأخذها اليهم ولا بأس بأخذ مال الصغير والشبه اليهم وكذلك الرصاص لأن هذا لا يستعمل السلاح في العالب وان كانوا يجعلون أعظم سلاحهم من ذلك لم يحل إدخال شيء من ذلك اليهم ولا يحل إدخال التسور الحيسة والمذبوحة معها أجنحتها اليهم لأن الغالب أنه يدخل لربيش الشباب والنبل وكذلك العقاب اذا كان يجعل من ريشها ذلك أيضا فان كانت انما تدخل للصيد فلا بأس بأخذها والحكم في البازي والصقر كذلك * وإذا أراد المسلم أن يدخل دار الحرب بأمان للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه منهم لم يمنع ذلك منه ولكن هذا اذا كان يعلم أن أهل الحرب لا يتعرضون له في ذلك وكذلك سائر الدواب ولكن لو أنهم هم على شيء من ذلك يستحلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى يخرج منه الامن ضرورة فان حلت على ذلك فقد انتفت هذه التهمة بيمينه فيترك ليدخل دار الحرب فان أبي أن يحلف لم يترك ليدخل شيئا من ذلك دارهم وكذلك اذا أراد رجل الامتعة اليهم في البحر في السفينة * وان دخل بغلام أو غلامين يخدمه لم يمنع من ذلك حاجته اليه وانما منع من ذلك ما يريد للتجارة فيه فان اتهم استحلف فاما الذي اذا أراد الدخول اليهم بأمان فانه يمنع أن يدخل فرسا معه أو برذونا أو سلاحا إلا أن يكون معر فابعداوتهم مأمونا على ذلك فينثذاله كحال المسلم ولا يمنع من أن يدخل بخاربه على البغال والخيول والحجلة والبغير ويستحلف أيضا على ما يدخله اليهم من البغال والسفن والرقيق أنه لا يريدهم البيع ولا يبيعهم حتى يخرجهم الامن ضرورة * الحربي المستأمن اذا أراد الرجوع إلى دار الحرب بشيء مما ذكروا فانه يمنع من ذلك قال إلا أن يكون مكا يأسفا أو دواب من مسلم أو ذمي فينثذال لا يمنع منه وإذا كان أهل الحرب بحال اذا دخل عليهم التاجر بشيء من هذه لم يدعوهم يخرج به ولكنهم يعطونه ثمنه فانه يمنع المسلم والذمي من ادخال الخيل والسلاح والرقيق اليهم ولا يمنع من ادخال البغال والخيول والثور والبغير وكذلك لا يمنع من ادخال سفينة واحدة يركبها ويكون فيها متاعه فان أراد ادخال أخرى منع من ذلك وهذا كله استحسان ولا يمكن من أن يدخل اليهم ندما في هذه الحالة مسلما كان أو كافرا ولو دخل الحربي اليها بأمان ومعه كراع وسلاح ورقيق لم يمنع من أن يرجع بما جاء به إلى داره فان باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى بها كراعا أو سلاحا أو رقيقا مثل ما كان له أو أفضل مما كان له أو شرأ مما كان له فانه لا يترك ليدخل شيئا من ذلك دار الحرب وكذلك لو اشترى ما باعه بعينه أو استقال المشتري البيع فاقاله قبل القبض أو بعده أو رد المشتري عليه بخيار أو ربة وبخيار شرطه المشتري لنفسه وان كان الحربي شرط الخيار لنفسه ثم نقض البيع بحكم خياره فله ان يعود به إلى داره كذا في المحيط * ولو جاء الحربي بسيف فاشترى مكانه قوسا أو رمحا أو ترسالم يترك أن يخرج به وكذا لو استبدل بسيفه سيفه خيرا منه وان كان هذا السيف من ذل أو شرأ منه لم يمنع بان يدخل به كذا في المبسوط * الاصل في جنس هذا أنه متى استبدل سلاحه سلاحا من غير جنسه لم يمكن من أن يرجع به ويحبر على بيعه سواء كان خيرا مما أخرجه عن ملكه أو شرأ منه وان كان ما استبدل به من جنس ما أدخله فان كان مثله

التركة فباع الوارث شيئا من التركة لا يجوز بيعه على الغرماء ولا ينفذ الا برضاهم * أحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من الوصي لا يخول لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عند أحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من أجنبي لا يجوز فكذا اذا باع من الوصي الآخر * الوارث مطالب بقضاء الدين اذا كانت التركة في يده واذا قضى الدين من مال نفسه كان له حق الرجوع في التركة لنفسه التركة مشعولة بدنه وان لم يقبل رتب قضاء أي قضى لا رجوع في التركة هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في

المأذون والناطق أيضا **والوصي** إذا باع مال اليتيم بالتسوية إذا كان التأجيل سببا فحشا بان لا يبيع هذا المال بهذا الاجل لا يجوز وان لم يكن كذلك ولكن يخاف عليه الخوذة عند حلول الاجل أو هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لا يخاف عليه الخوذة ولا هلاك الثمن عليه جاز بيع الوصي * **وجل** استباع مال اليتيم من الوصي بالغسور جل آخر استباعه بالغ ومائة والاول أملا من الثاني قالوا ينبغي للوصي أن يبيع من الاول وكذلك رجل استأجر مال اليتيم بثمانية وآخر استأجره بعشرة (٢٦٣) والاول أملا فان الوصي يواجه من الاول

وكذلك ممتد - ولى الوقف والوصى
أن يودع مال اليتيم ويضعه فان
صالح الوصى عن حق الميت على
رجل فان كان ادعى عليه مقرا
بالمال أو على المال بينة أو كان
القاضى قضى بذلك أو كان القاضى
يعلم بذلك لا يجوز صلح الوصى على
أقل من الحق وان لم يكن كذلك جاز
الصلح * ولو صالح الوصى عن حق
يدعى الانسان على الميت ان كان
للمدعى بينة على دعواه أو علم
القاضى بذلك أو كان القاضى
قضى بذلك جاز صلح الوصى وان لم
يكن كذلك لا يجوز * ولو احتال
الوصى بمال اليتيم ان كان الثانى
أملاً من الاول جزوان كان مثله
لا يجوز * ولو طمع الساطان فى
مال اليتيم فاعطاه الوصى شيئاً من
مال اليتيم ان كان يقدر على دفع
القلم من غير اعطاء شيء لا يجوز له
أن يعطى وان أعطى ضمن وان
كن لا يقدّر على دفع القلم لا
يعطاه الا ان كان أن يعطى صيانة
للمفق ولو أعطى لا - ممن * وقرر
الوصى على الميت بدين أو عين أو
وصية رطل وللوصى أن يعطى
صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم ولا
يضحى عن اوصى فى ظهرا الرواية
وكذا لا يضحى عن الصغير
من مال الصغير ذن صحى من مال
نفسه أو من متبرعا

(وصل فی تصرفات لوکیل)

أَوْ شَرَامَنَهُ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ وَإِنْ كَانَ خَيْرًا مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ اسْتَبَدَلَ بِهِ مَثَلَهُ ثُمَّ تَقَايَلَا لِيَبِيعَ
فَلَهُ أَنْ يَبْعُدَ بِمَا وَجَّعَ إِلَيْهِ إِلَى دَارِهِ وَإِنْ اسْتَبَدَلَ بِهِ شَرَامَنَهُ أَوْ خَيْرًا مَنَعَهُ ثُمَّ تَقَايَلَا لِيَبِيعَ فِيهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ
أَنْ يَخْرُجَهُ إِلَى دَارِهِ فِي الْوَجْهَيْنِ وَحُكْمُ الاسْتِبْدَالِ بِالْكَرَاعِ مِثْلُ حُكْمِ الاسْتِبْدَالِ بِالْأَسْلِحَةِ فِي جَمِيعِ
مَا ذَكَرْنَا * وَإِنْ اسْتَبَدَلَ بِحِمَارِهِ أَتَانَا أَوْ بَفَرَسِهِ الَّذِي كَرَفَرَسًا أَنْتَى مَنَعَهُ مِنْ ادْخَالِهِ دَارَهُ وَالْحَرْبُ بِيَدِ
كَانَ دُونَ مَا أَدْخَلَهُ فِي الْقِيَمَةِ وَإِنْ اسْتَبَدَلَ بِبَغْلَةٍ الَّتِي كَرَبَغْلَةً أَنْتَى لَهُ أَوْ دُونَهُ لَمْ يَمْنَعْ وَإِنْ اسْتَبَدَلَ
بِمَادْيَانَةٍ فَلَا مَنَعَ وَإِنْ اسْتَبَدَلَ بِفَرَسِهِ بِرَدُونًا أَوْ بِرَدُونَةٍ فَرَسًا مَنَعَهُ وَإِنْ اسْتَبَدَلَ بِفَرَسِهِ الْأَنْتَى فَرَسًا أَنْتَى
دُونَهَا فِي الْجَرَى وَلَكِنَّمَا أَثْبَتَ مِنْهَا وَأَرْجَى لِلْأَسْلِحِ مَنَعَ وَأَجْبَرَ عَلَى بَيْعِهِ الْأَنْتَى يَعْلَمُ أَنَّهُ مِثْلُ مَا أُعْطِيَ
فِي جَمِيعِ وَجْهٍ الْإِنْتِفَاعِ أَوْ دُونَهُ فَمَا الرِّقِيقُ فَسَوَاءٌ اسْتَبَدَلَ بِهِمْ بِجَنَسٍ آخَرَ أَوْ بِجَنَسٍ مَا عُنْدَهُ
أَوْ دُونَهُ أَوْ أَفْضَلَ مِنْهُ وَهُوَ يَمْنَعُ وَيَجْبَرُ عَلَى بَيْعِهِ * وَلَوْ أَنَّ مُسْتَأْمِنِينَ مِنَ الرُّومِ دَخَلُوا دَارَ بَابَانَ وَمَعَ
أَحَدَهُمَا رَقِيقٌ وَمَعَ الْآخَرِ سِلَاحٌ فَتَبَادَلَا الرِّقِيقُ بِالسِّلَاحِ أَوْ بَعْضُ كُلِّ وَاحِدٍ مَتَاعًا مِنْ صَاحِبِهِ بِدَرَاهِمٍ
لَمْ يَمْنَعْ كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا أَنْ يَدْخُلَ دَارَ الْحَرْبِ مَا حَصَلَهُ لِنَفْسِهِ وَلَوْ أَنَّ حَرَبِيًّا مِنَ الرُّومِ دَخَلَ الْبَيْتَ
بَابَانَ بِكَرَاعٍ أَوْ سِلَاحٍ أَوْ رَقِيقٍ فَأَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ ذَلِكَ أَرْضَ التُّرْكِ أَوْ الدِّيَارِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَعْدَاءِ الْمُسْلِمِينَ
لِيَبِيعَهُ مِنْهُمْ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ ذَلِكَ إِلَى دَارِ حَرَبٍ هُمْ مُوَادِعُونَ لِلْمُسْلِمِينَ وَإِنْ
أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ ذَلِكَ رِضًا أَهْلَهُ أَدَمَةً لِلْمُسْلِمِينَ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْمُسْتَأْمِنِينَ فِي بَيْتٍ مِنَ الرُّومِ
وَالْآخَرُ مِنَ التُّرْكِ وَمَعَ أَحَدِهِمَا رَقِيقٌ وَمَعَ الْآخَرِ كِرَاعٌ أَوْ سِلَاحٌ فَتَبَادَلَا أَوْ اشْتَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
مَتَاعًا صَاحِبُهُ بِدَرَاهِمٍ لَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِيَخْرُجَ مَا اشْتَرَى إِلَى دَارِهِ وَإِنْ كَانَ تَبَادُلُ سِلَاحٍ أَوْ سِلَاحٍ مِنْ
صَنْعَةِ مَثَلِهِ فَلَمْ يَمْنَعْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَدْخُلَ مَا أَخَذَ دَارَهُ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَفْضَلَ مِنَ الْآخَرِ فَالَّذِي
أَخَذَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَدْخُلَ دَارَ الْحَرْبِ وَلَيْسَ لِلَّذِي أَخَذَ أَفْضَلُهُمْ ذَلِكَ وَلَهُ أَنْ يَجْبَرَ عَلَى بَيْعِهِ بِمَنْزِلَةِ
مَالِهِ كَانَتْ هَذِهِ الْمُبَادَلَةُ بَيْنَ الْمُسْتَأْمِنِ وَالْمُسْلِمِ وَكَذَلِكَ فِي حُكْمِ الرَّدِّ بِخِيَارِ الرُّومِ وَخِيَارِ السَّرَطِ وَالرَّدِّ
بِالْعَيْبِ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَبَادَلَا رَقِيقًا بِرَقِيقٍ هُمَا سَوَاءٌ أَوْ أَحَدُهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ هُنَاكَ لَا يَجْعَلُ
الْمُبَادَلَةُ بَيْنَهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْمُبَادَلَةِ بَيْنَ الْمُسْتَأْمِنِ وَالْمُسْلِمِ أَوْ الْعَاهِدِ فَعَدْنِ قِيَمَةِ الْمُسَاوَةِ لَا يَمْنَعُ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا أَنْ يَدْخُلَ دَارَهُ مَا صَارَ لَهُ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَفْضَلَ مِنَ الْآخَرِ يَمْنَعُ الَّذِي أَخَذَ أَحَدُهُمَا
وَمَنَعُ الَّذِي أَخَذَ أَفْضَلُهُمَا مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَتْ بِيَدِهِمَا بَابَةُ لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَدْخُلَ مَا عُنْدَ
دَارِهِ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الدَّارِ كَوْرَةٍ وَالْأَنْوَارُ اخْتِلَافُ جَنَسٍ كَذَا فِي الْحَبِيطِ

(الفصل الثاني في دخول الحربي في دار الاسلام) اذا دخل الحربي دار الاسلام بامان لا يمن
أن يقيم فيها سنة ويقول له الامام ان تمت سنة كاملة وضعت عليك الجزية ثم ان رجس الوعد منه
بعده مدة الامام تلك له قبل تمام السنة فلا يبيل عليه فامكث سنة وعمر ذى وتعتبر السنة من رقت
التقدم اليه لامن وقت دخوله دار الاسلام والامام ان يقدر له ثلث من ذلك اذ ارى كاشهر والشهرين
واذا اقامها بعد ذلك صار ذيبا في اذار ذيبا بمضى المدة المضروبة له استأنف عليه الجزية
لحول بعده الا ان يكون شرط عليه انه ان مكث سنة اخذها منه فبأخذها منه حينئذ تمت السنة

رجل دفع الى غيره غير او امره بان يكرهه ويشترى له بكره البعير شيئاً من نعمة البعير في يده فباعه وقبض الثمن وهدن الثمن في طريق
قال العقبة بوجه مفردان باعه في موضع لم يكن هذا قاض لا ضمن وان كان أركبه مراقعة الامر الى القاضي ولم يفعل أو كان منهمك من امساك
البعير والرد على صاحبه يصح نيته * رجل دفع الى رجل عشرة دراهم يشترى لئلا يساهم حق الوكيل عشرة دراهم يشترى بعشرة من
هذا ثوب الا امره ان يشتري اليه امره فقال له يا رجل اني اكره ان يكون هذا

الامر قائما وقت الشراء وهو الصحيح لان الواكالة تبطل بملاك مال الامر قبل الشراء مذكور ذلك في البيوع والزيادات وعامة الكتب وما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كانه جعل الواكالة قاعة بملاك مال الامر الى بدل في ذمته وهو الضمان فان البيع يبقى بعد هلاك المبيع عند البائع الى بدل يكون على الاجنبي فلا تبقى الواكالة ببقاء بدل المال كان أولى * رجل غاب وأمر تلميذه بان يبيع الامتعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع ولم يسلم الثمن الى (٢٦٤) فلان حتى هلك عنده قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

لا يضمن التلميذ بتأخير التسليم الى فلان * رجل دفع سلعة الى رجل ليبيعها في بلد آخر فملمها المأمور وباعها وقبض بعض الثمن وعاد قالوا لا يجبر المأمور على العود الى المكان الذي باع فيه ولا كنه يجبر على أن يوكل رب المال بشهود أو يكتب القاضي حتى يذهب رب المال ويقبض الباقي * امرأة أمرت بزوجها أن يبيع دارها ويشتري بها أخرى ففعل ثم قال الزوج اشتريت الجارية الثانية لنفسى وجعلت ثمن جاريتهك ديناً على نفسى قالوا الجارية الثانية للمرأة ولا بد من الزوج أنه اشتراها لنفسه * وكذا لو قال الزوج امرأة بعد الشراء هذه الجارية التي أمرتني بشراؤها فاشتريتها لنفسى فالجارية للمرأة ولا تبطل قول الزوج * رجل أمر تلميذه بان يبيع رضى بدون أشجارها لى فيها فباع الواكيل الارض بأشجارها ولقول قول الموكل أنه لم يأمره ببيع الأشجار ولم يشتري الخيار ان شاء أخذ الارض حصتها من ثمن وان شاء ترك را بقاء هذا بمنزلة الشجر * غصب أخذ ثوب من دار رجل فذهب ويخبر صاحب الثوب عن الاسترداد فقتله رجل مئى حتى استردده منه فدفعه إلى سجنه فمات المشتري

كذا في التبيين * ثم لا يترك بعده أن يرجع الى دار الحرب كذا في الكفاية * فان دخل الحربي دارنا بامان واشترى أرض خراج فاذا وضع عليه الخراج صار ذميا وكذا لو اشترى عشرة فقامت تسعة عشرية على قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير خراجية فيؤخذ منه خريفة سنة مستقبلة من وقت وضع الخراج وتثبت أحكام الذي في حقه من منع الخروج الى دار الحرب وان القصاص بينه وبين المسلم وضمن المسلم قيمة خمره وخنزيره اذا ألتفه ووجوب الدية اذا قتل خطأ وجوب كف الاذى عنه فحرم غيبته كانه حرم غيبة المسلم والمراد بوضع الخراج الزامه عليه وأخذه منه عند حلول وقته ومنذ باشر السب وهو زراعتها أو تعطيلها مع التمكن منها اذا كانت في ملكه كذا في فتح القدير * أما مجرد الشراء فلا يصير ذميا في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله تعالى فان باعها قبل أن يجب حراجها لم يكن بشرائه لها ذميا ولو استأجر أرض خراج فزرعها لم يكن ذميا فان كانت أرض خراجها المقاسمة فزرعها يبذل الحربي فاخذ الامام خراجها مما أخرجت وحكم بذلك عليه دون صاحب الارض جعله الامام ذميا ووضع عليه خراج رأسه فان اشترى المستأمن أرض المقاسمة فأجرها من مسلم فاخذ الامام الخراج من المستأجر ورأى أن ذلك على الزرع لم يصير المستأمن ذميا ولو زرع الحربي أرضا استأجرها وهي أرض خراج فزرعها فأصاب زرعا آفة فذهب به لم يكن في الارض خراج تلك السنة ولم يصير الحربي ذميا وان وجب في أرض المستأمن الخراج في أقل من ستة أشهر من يوم ملكها صار ذميا حين وجب في أرضه الخراج ويجب عليه خراج رأسه فيؤخذ منه بعد سنة مستقبلة من يوم وجب في أرضه * واذا دخلت حريمنا بامان فتزوجت ذميا أو مسلما صارت ذمية * ولو دخل الحربي دارنا بامان فتزوج ذمية لا يصير ذميا بتزوجها كذا في السراج الوهاج * فان رجع الحربي المستأمن الى دار الحرب وترك ودعة عند مسلم أو ذمى أو ديننا عليهم ما حل دمه ما عود الى دار الحرب وما كان في أيدي المسلمين أو الذميين من ماله فهو باق على ما كان عليه حرام التناول فان أسرا وظهر عليهم فقتل سقط دينه وصارت وديعته فيا * ولو كان له رهن فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يأخذه المرتين بدينه وقال محمد رحمه الله تعالى يباع ويوفى بثمنه الدين والفاضل لبيت المال كذا في التبيين * وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته وكذلك اذا مات وما أوجب المسلمون عليه من أموال أهل الحرب بغير قتل يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا هو مثل الاراضى التي أجلاوا أهلها عنها الجزية ولا تخس في ذلك كذا في الهداية * ولومات المستأمن في دار الاسلام عن ماله وورثته في دار الحرب وقف له لورثته فاذا قدموا فلا بد أن يقيموا البيعة على ذلك فيأخذوا فان أقاموا بيعة من أهل الذمة تبطل استحسانا فاذا قالوا لا نعلم له وارثا غيرهم دفع اليهم المال وأخذ منهم كفيلا لما ينشهر في المسائل من ذلك ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كذا في فتح القدير * اذا بعث الحربي عددا تاجراله الى دار الاسلام بامان فاسلم العبد هدي ببيع وكان ثمنه للحربي كذا في المبسوط * واذا دخل الحربي دارنا بامان وله امرأة في دار الحرب وأولاد صغار وكبار ومال أودع بعضه

الى صاحب ورأى أن يأخذه من ثوب وقال هو لى وكذب الغاصب فخذ المشتري بطلاق امرأته ثلاثا له ذميا ثم يرد ذلك كونه من شراء منصرف صحيح ذكره في شرحه غير أن البائع اذا تجر عن التسليم كان للمشتري حق الفسخ ومنه لا يضمن البائع ربحه ان لا يكون له حق الفسخ كمن اشترى المردود واستأجره ان كان لا يعلم بذلك كان له الخيار ان شاء فسخ ومنه لا يضمن البائع ربحه ان لا يكون له حق الفسخ كمن اشترى المردود واستأجره ان كان لا يعلم بذلك كان له الخيار ان شاء فسخ

لا ضمان عليه لانه بالغ في حفظ
الوديعة * رجل في يده ثوب فقال
لرجل وكلني صاحب الثوب ببيعه
عشرة وأنا لأنقص من العشرة ثم باع
بتسعة قالوا ان وقع في قلب المشتري
أنه انما قال ذلك ليروجه بعشرة
وسع للمشتري أن يشتري منه بتسعة
* رجل قال لغيره اشتر لي جارية
فلان فلم يقل انما مورنعم ولا قال
لاحق ذهب واشترى قالوا ان كان
قال وقت الشراء اشهدوا أنني
اشتريتها فلان يعني الامر فهي
للامر لانه وجد منه ما يدل على
قبول الوكالة وان قال اشهدوا
أنني اشتريتها لنفسي فهي للمشتري
لانه وجد منه ما يدل على رد
التوكيل وان لم يقل شيئا واشترى
وقال بعد ذلك اشتريتها للامر
فان كانت الجارية قائمة لم يحدث
بها عيب كان مصداقا فيما قال وان
كانت الجارية قد هلكت أو
حدث بها عيب لا يصدق لانه مترم
* رجل اشترى عبدا وشهد أنه
شتره لفلان وقال للبائع اشتريت
منك هذا العبد فلان فقال
البائع بعث وقال فلان قد رضيت
فلم يشتري أن يمنعه من فلان لان
الشراء قد تم عليه فان سلمه الى فلان
وعهدة للبائع على المشتري لانه
هو العادة ويكون تسليمه الى فلان
بمنزلة بيع مسدد فقل جري بين

(الفصل الثالث في عدية ملك أهل الحرب ببعضها إلى أمير جيش المسلمين) قال محمد رحمه الله تعالى ما يبعثه ملك المعصومين الهدية إلى أمير جيش المسلمين أو إلى إمام كبير وهو مع الجيش فإنه لا بأس بقبولها أو بصيرتها للمسلمين وكذلك إذا هدى ملكهم الهدية فمن تراءى المسلمين له منعة ولو كان الهدى إلى واحد من كبار المسلمين ليس له منعة يختص بها وفي المستقى إذا جند دخلوا دار الحرب فهدى أهل الحرب رجلاً من الجند أو إماماً من هداياهم فهي غنمة لأن نفع كل رجل مأهول الهدى إليه * قال محمد رحمه الله تعالى وكذلك كل عامل من عمال الخليفة إذا بعثه الخليفة على عمل الهدى إليه فهو غنمة لأن أخذ ذلك من الأعمال ويجعله في بيت مال المسلمين إن كان

(٣٤ - (المتأوى) - ثانی)
 المشتري وین فلاح * لو کیل بلشراء اذا اشتري بعد الموكلة
 فاعتقه الموكل نيل قبض الوكيل فداخلة عليه لانه اعتق له نفسه ولبايع اخذ الوكيل ثمن لانه هو الی قد ولا یسیر له علی الموكل
 وكذلك فی التدبیر والاستیاد ولو تملك الموكل عن المزل قيمته لموکیل فیدفع قيمته اليه کیل فتكون محسوسة عند الوكيل الى ان يأخذ
 الثمن من الموكل * رجل دفع الى رجل ثمن من دراهم مائة تری بها خمسة فاشترى الوكيل خمسة بخمسة وعشرين یکنه مشترى بالنفسه

للموكل وان اشترى بتسعة عشر فان كانت تساوي عشرين لزم الاثر لانه خالفه الى خير وان كانت تساوي تسعة عشر لا يلزم الاثر لانه خالف الاثر من كل وجه فيكون مشتري بنفسه * رجل اشترى في دار الحرب حرا وعيدا بالف درهم بأمر الحر وأخرجهم مالى دار الاسلام قالوا يقسم الالف على قيمة العبد وعلى قيمة الحر لو كان عبدا فاصاب قيمة العبد يكون العبد له بذلك وما اصاب قيمة الحر يكون ذلك ديناه على الحر * حراسه العدو فقال لرجل (٢٦٦) في دار الحرب اشترى بالف درهم فاشترى باكثر من ذلك كان له على الاسير

الف درهم ويكون متبرعا بالزيادة بخلاف الوكيل بالشراء اذا اشترى باكثر مما سمى الاثر فانه يكون مخالفا ولا يستوجب شيئا على الاثر لان في غير الاسير هو مأمور بالشراء بالف والشراء بالف غير الشراء بالف وزيادة فيكون الوكيل مخالفا فيما امر فلا يلزم الموكل اما شراء الحر مفاداة وتخليص وليس شراء حقيقة وقد رضى الاثر بالتخليص بالف فيجب عليه الالف كولو امر رجلا يعصى من دينه اذ افاد قضي من دينه اكثر من الف يرجع على الاثر بالف ويكون متبرعا بالزيادة * وكذا لو قال الاسير لرجل اشترى بالف درهم فاشترى بمائة دينار او عرض جازوله ان يرجع على الاسير بالف كانه قال خلصني بما أمكنتك الى ألف درهم والوكيل بالشراء بالدراهم اذا اشترى بمائة دينار او عرض لا يلزم الموكل * رجل دفع الى رجل شيئا ليبيعه ويدفع ثمنه الى زيد فباع صاحب المال وطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن وقال البائع بعث ودفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان البائع باع بغير أجر كالقول قوله ولا ضمان عليه وان كان

المهدي أهدي اليه بطيب نفسه وان كان المهدي مكرها في الاهداء ينبغي أن يرده الهدية على المهدي ان قدر عليه وان لم يقدر عليه يضعها في بيت المال ويكتب عليه قصته وكان حكمه حكم اللقطة * ولو أن عسكريا من المسلمين دخلوا دار الحرب فاعدى أميرهم الى ملك العدو هدية فلا بأس به فان أهدي اليه ملك العدو بعد ذلك هدية نظر فيما أهدي ملك العدو فان كانت قيمة ما أهدي ملك العدو مثل قيمة هدية أمير الجيش أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كانت لازمة خاصة * وان كانت قيمة هدية ملك العدو أكثر من قيمة هدية الأمير بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالزيادة على هدية الأمير تكون غنمة * وكذلك لو أن أمير الثغور أهدي الى ملك العدو هدية وأهدى ملك العدو اليه هدية أضعاف ذلك يسلم للأمير قدر هديته من هدية ملك العدو والفضل يوضع في بيت المال * ولو أن المسلمين حاصروا حصنا (١) من حصن أهل الحرب أو مدينة من مدائنهم فباعهم أمير الجيش متاعا أو غير ذلك فانه ينظر الى الثمن الذي أعطوه فان كان مثل قيمة ما باع أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله يسلم ذلك للأمير وان كان الثمن أكثر من قيمة ما باع بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالفضل على قيمة متاعه يكون غنمة وهل تكره المباحة معهم والحالة هذه ذكر محمد رحمه الله تعالى أنه تكرهه وجب على الأشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط

(الباب السابع في العشر والخراج)

الأراضي (نوعان) عشرية وخراجية * فارض العرب كلها عشرية * وهي أرض نهامة وحمار ومكة واليمن وطائف وعمان والبحرين * قال محمد رحمه الله تعالى أرض الغرب من (٢) عذيب الى مكة (٣) وعدن أين الى أقصى بحر باليمن بجمرة وسواد العراق فما سقى منها من أنهار الأعاجم خراجية وحد السواد ولا من تخوم الموصل الى أرض عبادان * وحده عرض من منقطع الجبل الى من أرض حلاوان الى أقصى أرض القادسية المتصل بعذيب من أرض العرب * وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة ولم يسلم أهلها ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج * وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهي أرض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الإمام بين الغنائم فهي عشرية وكل بلدة فتحت عنوة وأسلم أهلها قبل أن يحكم الإمام فيهم بشئ كان الإمام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغنائم ونكون عشرية وان شاء من عليهم وبعد المن كان الإمام بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج كذا في فتاوى قاصيخان * كل أرض أسلم عليها أهلها طوعا فانها تكون عشرية وكذلك كل أرض من أراضي العرب اذا فتحت عنوة وقهرا وأهلها من عبدة الاوثان فاسلموا بعد الفتح وتركوا الإمام الأراضي عليهم فهي عشرية وكذلك كل بلدة من بلادهم اذا فتحها الاسام قهرا وعنوة وتردد بين

(١) قوله من حصن بضمين جمع حصن بكسر فسكون اهـ مصححه (٢) قوله من عذيب بضم ففتح ماء ابني غيم وهو أول ماء باقي الانسان بالبادية اذا سار من قادسية الكوفة يريد مكة كفي تقويم البلدان اهـ (٣) قوله وعدن أين محررة جزيرة باليمن أقام بها أين كفي القساموس اهـ مصححه

بمعا بأجر فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلاف لصاحبيه لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان أمانة عند البائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده الاجبر ان يترك الثمن فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه * رجل بعث أغناما الى بياض يبيعه فباعها في الخايرة من رجل ثم مات البائع وترك وارثا فطالب صاحب الغنم المشتري بالثمن فزعم أنه نقد الذي ابيع عنده كان له ان يبيع الوارث البياع لم يثبت ان البياع قبض الثمن لانه لم يثبت قبضه لا يصير محلا للوديعة

فلا يصح الثمن ديناري تركته وليس لصاحب الاغنام أن يطالب المشتري بالثمن الا باصر وصي البيع لان البيع كان وكيل بالبيع والوكيل بالبيع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه فان لم يكن له وصي يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل ونظيره هذا ما ذكر في الاصل أحد المتفاوضين اذا باع شيئا من المتفاوضة ولم يقبض الثمن حتى مات وأوصى الى رجل كان حق قبض الثمن الى وصيه لان وصي الانسان بعد موته بمنزلة وكيله في حياته ولو كان البائع وكل (٢٦٧) رجلا يقبض الثمن في حياته كان قبض الثمن الى وكيله لا الى موكله ولا

يصدق المشتري على نقد الثمن الا بينة * بياع عنده ودائع الناس وبضائعهم وأموالهم ببيعها فباعتها بثمن مسمى وسلم المبيع الى المشتري وعمل الثمن لأرباب الاموال من مال نفسه ليأخذ الثمن بعد ذلك من المشتري ويكون له فأفلس المشتري قبل أداء الثمن وتوى ما عليه كان للبياع أن يسترد من أصحاب الاموال ما جعلهم من مال نفسه لانه انما أعطاهم بشرط أن يكون الثمن له فاذا لم يسلم له الشرط كان له أن يسترد كرجل مات وله على الناس دين وليس له وارث معلوم فأخذ السلطان دين الميت من ذرئته ثم ظهر له وارث كان دين الميت على غرمائه لهذا اوارث لانه ظهر أن الغرماء لم يدفعوا المال الى صاحب الحق فلا يحسن لهم البراءة فكان عليهم الاداء ثانيا * رجل اشترى شيئا وخبضه ثم وكل رجلا على أنه انما ينتقد من خمسة عشر يوما فوكل يسخ البيع بينهما ما لا يفسد البيع بذلك ويصح شرط حتى لو لم ينتقد لثمن الى خمسة عشر يوما كان له وكيل أن يفسخ البيع * رجل وكل رجلا بالبيع وغيره ثم جحد استوكيل قبل البيع بمضمر من الوكيل كان

أن يمن عليهم بوقايمهم وأراضيتهم ويضع على الاراضي الخراج وبين أن يقسمها بين الغافلين ويضع على الاراضي العشر فقال جعلت الاراضي عشرية ثم بدله من عليهم بوقايمهم وأراضيتهم فان الاراضي تبقى عشرية هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر والكرخي في كتابه وكذلك أرض الخراج اذا انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر فهي عشرية كذا في المحيط * من أحيا أرضا مواتا فان كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز أرض العشر فهي عشرية وهذا اذا كان المحي لها مسلما أما اذا كان ذميا فعليه الخراج وان كانت من حيز أرض العشر * والبصرة عندنا عشرية باجماع الصحابة وصلى الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج * خراج الارض نوعان (خراج مقاسمة) * وهو أن يكون الواجب شيئا من الخراج نحو الخمس والسدس وما أشبه ذلك * (خراج وظيفة) * وهو أن يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بانتمكّن من الانتفاع بالارض كذا في فتاوى قاضيان * وخراج المقاسمة يتعلق بالخارج لا بالتمكّن من الزراعة حتى اذا عطل الارض مع التمكن لا يجب كالعشر كذا في التتارخانية ناقلا عن الظهيرية * أما خراج الوظيفة فقال محمد رحمه الله تعالى في أرض الخراج على كل جريب يصلح للزراعة قفيز ودرهم وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم وعلى جريب الكرم عشرة دراهم كذا في المحيط * وما سوى ذلك من الاصناف كالزعران والقطن والبستان وغيرها فوضع عليها بحسب انطاقة ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخراج والبستان كل أرض يحوطها حائط وفيها نخيل متفرقة وأصاب وأشجار ويمكن زراعة ما بين الأشجار فان كانت الأشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم كذا في السكافي * والجريب اسم لستين ذراعا في ستين ذراعا بذراع المائتين وذراع المائتين سبع قضبان يزيد على ذراع العامة بمبضة هذه الجلة بلفظ كتاب العشر والخراج قال شيخ الاسلام المعروف بحواهر زاده قال محمد رحمه الله تعالى الجريب اسم لستين ذراعا في ستين ذراعا حكاية عن جريهم وليس بتقدير لازم في الاراضي كلها بل جريب الاراضي يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف أهلها وراد بالقفيز الصاع فهو ثمانية أراضال بالعراقي وهو أربعة أمنا مره قد قول أب حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهذا التمييز يكون من الخنفة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج وذكر في موضع آخر منه وقال وذكر هذا القفيز مما يزرع في تلك الارض وهو الصحيح * وينبغي أن يقال هذا القفيز بزيادة خفتين ونسكاهما في تفسير قوله بزيادة خفتين قال بعضهم تفسيره أن يضع الكيال كفيه على جانبي الخفتين عند الكيل من لصيرة ويمسك ما يقع في كفيه من الطعام ويصم القفيز مع ما في خفتيه في جوارق العاشر وبعضهم قالوا معناه أن الكيل القفيز ثم يجمع على القفيز حتى ينصب في علاه من الحبات ثم ينصب القفيز في جوارق العاشر ثم يجمع على القفيز من الصيرة ويرمي بها في جوارق العاشر زيادة على القفيز * ثم هذا المقدار لا يجب في كل سنة لامره واحدة زرع المائتين مرة واحدة ثم اراد بخلاف خراج المقاسمة والعشر لان هذا الواجب جزء الخراج فيترك تكرره * ثم

جوده عرلا للوكيل * او كيل بالبيع مطلقا اذا باع شرط الخير صرح وحز بعه وان فسخ البيع بحكم الخيار به ذلك صح فسخه * الوكيل بالبيع اذا باع بحضرة الموكل كانت العهدة على الوكيل * او كيل بالشراء اذا اشترى له بقبض ففسخ البيع كان له أن يرده يسيرا كان العيب أو حشاؤه رضى بالعيب اليسير لانه الموكل ران كان فاحشا وهو ما يسر جنس البعثة كراعي وتنع البسدين لا قطع اجداهما ولا يبايض احدي العيين لانه الوكيل وذكرهم في الاثمة اسرخصى وحده الله تعالى اي بغير ما به حل تحت بقويم المقومين

والفاحش ما لا بدخل وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده هذا التعديد صحيح فيما ليس له ثمن معلوم عند الناس كالغدير والثوب ونحو ذلك وأما ما له قيمة معلومة عند الناس كالجزء والمقسم ونحو ذلك اذا زاد الوكيل بالشراء على ذلك لا ينفسخ على الامر قلت الزيادة أكثر لان ما له قيمة معلومة عند الناس لا يحتاج في معرفته الى تقويم المقومين * ولو قال الموكل للوكيل بعد ما علم بالعيب لا ترض به فرضي به الوكيل لا يلزم الامر ويكون الامر (٢٦٨) أن يلزم الوكيل وهو بمنزلة ما لو علم الوكيل بالعيب بعد القبض فرضي به ان رضو

به الموكل جاز وان لم يرض لم يرض الوكيل * ذكر في المنقح رجل أمر رجلا أن يشتري له جارية بالف درهم فاشتراها ولم يقبضها حتى وجد بها عيبا كان بها قبل البيع أو حدث بعد البيع فرضي المشتري بالعيب وقبضها ان لم يكن العيب عيب استهلاك لزم الامر وان كان استهلاكا كالعمر ونحو ذلك كان الامر أن يلزم الوكيل في قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى هما سواء ويلزم الامر ان كانت مع ذلك العيب تساوى بالف أو كان بينهما عيب يسير * رجل دفع الى دلال عينه ليبيعه فعرض الدلال على صاحب الدكان فترك العين عند صاحب الدكان فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع ضمن الدلال لانه ليس للدلال أن يترك العين عند غيره ولكنه يعرض ويأخذ العين الآن يكون الدلال نليذ صاحب الدكان يضع أمتعة الناس في حافوته أو كان هو في عياله فينشد لا يضمن الدلال * دلال باع شيئا وأخذ الدلالة ثم استحق البيع على المشتري أو رد بعيب بقضاء أو غيره لا يسترد الدلالة وان انفسخ البيع لا بد وان انفسخ لا يظهر أن البيع لم يكن فلا يبطل عمله * الوكيل بالبيع اذا باع ما يساوي درهما بالف درهم حارفي قول أبي يوسف رجه الله تعالى ولا يكره ذلك * وقال محمد رجه الله تعالى يكره ذلك هكذا

ما ذكرنا في مقدار الخارج فذلك اذا كانت الاراضى تطبق ذلك فاما اذا كانت الاراضى لا تطبق ذلك بان قل ريعها فانه ينقص عنه الى ما تطبق فالنقصان عن وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه اذا كانت الاراضى لا تطبق تلك الوظيفة جائز بالاجماع * وأما الزيادة على تلك الوظيفة اذا كانت الاراضى تطبق الزيادة بان أكثر ريعها هل تجوز في الاراضى التي صدر التوظيف فيها من عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالاجماع وكذلك في الاراضى التي صدر التوظيف فيها من امام بمثل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالاجماع وان أطاقت الزيادة وكذلك لو أن هذا الامام وطف على أراض مثل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه ثم أراد أن يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وان كانت الاراضى تطبق الزيادة * وكذلك لو أراد أن يحولها الى وظيفة أخرى بان كانت وظيفة الاولى دراهم فاراد أن يحولها الى المقاسمة أو كانت مقاسمة فاراد أن يحولها الى الدراهم ليس له ذلك فان زاد عليهم على تلك الوظيفة أو حولها الى وظيفة أخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رأيه ذلك ثم ولى بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول صنع ما صنع بطيب أنفسهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان كان الاول صنع بعسر طيب أنفسهم فان كانت الاراضى فتحت عنوة ثم من الامام ما عليهم أمضى الثاني ما صنع الاول وان فتح الاراضى بالصلح قبل ان يظهر الامام عليهم و باقى المسئلة بحالها فالثاني ينقض فعل الاول * وأما الاراضى التي يريد الامام توظيف الخراج عليها ابتداء اذا اراد على وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه على قول محمد رجه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رجه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي حنيفة رجه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رجه الله تعالى لا يجوز وهو الصحيح * وأما خارج المقاسمة فالتقدير فيه مفوض الى الامام ولا يمكن أن يزاد على نصف الخارج * كل من ملك أرض الخراج يؤخذ منه الخراج كافرا كان أو مسلما صغيرا كان أو كبيرا حرا كان أو مكاتباً أو عبداً مأذوناً رجلاً كان أو امرأة كذا في المحيط * يجب العشر والخراج في أرض الوقف كذا في الوجيز للكردرى * أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب جاحداً ولا بينة للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعها الغاصب ولم تنقصها الزرعة فلا خراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرباً بالغصب أو كانت للمالك بينة ولم تنقصها الزرعة فلا خراج على رب الأرض وان بقصتها الزرعة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى الخراج على رب الأرض قل النقصان أو أكثر كأنه أجرها من الغاصب بضمن النقصان * وفي بيع الوفاء اذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان أجر أرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض كلود دفعها مزارعة الا اذا كان كرمًا أو رطاباً أو شجرًا ملتفاً ولو أجزأ الأرض العشرية كان العشر على رب الأرض في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال صاحباه على المستأجر وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير عن أبي حنيفة رجه الله تعالى في ريه وابتان * وان استأجر أو استعار أرضاً تصلح للزراعة فغرس المستأجر والمستعير فيها كرمًا أو جعل فيها رطاباً كان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى * وان غصب أرضاً عشرية فزرعها لم تنقصها الزرعة فلا عشر على رب الأرض وان

نقصتها
ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده * الوكيل بالبيع اذا باع عن ثمن قدر ما يتعين فيه الناس ذكر في رواية أنه يجوز البيع بغير القيمة ولا تجوز المحاباة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وذكر في البيوع أنه لا يجوز البيع أصلاً * امرأة اشترت من رجل شيئاً احتماً فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعته

منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة واليمنة للبائع ومن بجله البيوع من غير المالكين مع الفضولي وقدم في صدق الكتاب والله أعلم (باب الاستبراء) اذا ملك الرجل جارية يبيع أو هبة أو صدقة أو قسمة أو صلح من دم عسداً أو خلع أو كتابة على جارية أو أعتق عبده على جارية أو ورث جارية يحل له وطؤها بكراً كانت الجارية أو غير بكر ملكها من صغيراً أو كبيراً وامراً أو عنيماً فان كانت من ذوات الحيض لا يحل له وطؤها حتى يستبرئ بها بحضة وان كانت آيسة أو صغيرة (٢٦٩) يستبرئ بها بشهر واحد وان كانت حاملاً لا يطؤها حتى تضع حملها بعد القبض من وضعت حملها قبل القبض ثم قبضها كان عليه أن يستبرئ بها بعد ما خرجت من نفاسها وان كانت شابة قد ارتفع حيضها أرضاً أو غيره اختلفت الروايات فيه ذكر في الأصل عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهان الله تعالى أنه لا يقربها حتى يستبين أنها غير حامل ولم يوقت لذلك وفي رواية لا يقربها ستين وفي رواية ثلاثة أشهر وأربعة أشهر وعن محمد رحمه الله تعالى فيسه روايتان في رواية لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام وفي رواية شهرين وخمسة أيام قال الشيخ الامام خمسين الأئمة السر محمدي كان محمداً رحمه الله تعالى يقول أولاً لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام ثم يرجع وقال شهرين وخمسة أيام واستأجرهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية * رجل تكرر وجوب الاستبراء

نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض كأنه أجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضخان * رجل له أرض خراج باعها من رجل وهي فارغة فان بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها يجب الخراج على المشتري زرع أو لم يزرع وان لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع * وتكلموا أن المعتبر في ذلك زرع الحنطة والشعير أم أي زرع كان وان المعتبر مدة يدرك الزرع فيها أم مدة يبلغ فيها الزرع مبلغاً تكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام والفتوى على أنه مقدار ثلاثة أشهر ان بقي وجب على المشتري والافعل على البائع كذا في الفتاوى الكبرى * ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فاحذا السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضخان * واذا أخذ من الأكر والارض في يده ولم يقدر على الامتناع يرجع على المالك وفي ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الوجيز للكردي * ان كان للأرض ريعان خريف وريعي وسلم أحدهما للبائع والآخر للمشتري أو يتمكن كل واحد منهما من تحصيل أحدهما ريعين لنفسه فالخراج عليهما هكذا ذكر صدر الاسلام في شرح كتاب العشر والخراج كذا في المحيط * رجل باع أرضاً خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم تكن في ملك أحدهم ثلاثة أشهر لا خراج على أحد * قالوا الصحيح في هذا ان ينظر الى المشتري الاخراج بقيت في يده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه * رجل باع أرضاً خراجية لم يبايع فباعها مع الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وان باعها بعد انعقد الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه أبو ايوب في هذا بمنزلة ما لو باع أرضاً فارغة وبيعها حنطة بمصودة * هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يأخذون الخراج في آخر السنة فان كانوا يأخذون الخراج في أول السنة على سبيل التججيل فذلك محض صلح لا يجب على البائع ولا على المشتري * رجل له تربة في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستعملها أولاً يستغلها لا يجب عليه شيء وكذا الرجل اذا كان له دار خنطة في مصر من مزار المسلمين جعلها مستأناً أو عرساً في دارها وان خرجها عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقي من الأرض تبع للدار وان جعل كل الدار مستأناً فان كانت في أرض العشر ففيها العشر وان كانت في أرض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى قاضخان * رجل اشترى أرضاً خراجية وبنى فيها داراً عليه الخراج وان لم يبق من السنة من الزراعة كذا في المحيط * السلطان اذا جعل الخراج له احب له أرض فتركه عليه حوز قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية لفضائل الفقهاء * السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب الأرض أن يتصدق به وان كان تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة كذا في فتاوى قاضخان * العامل اذا ترك الخراج على المزرع دون علم السلطان يحل لومره كذا في الوجيز للكردي * قل محمد رحمه الله تعالى السلطان اذا جعل احدهما صاحب الأرض لا يجوز وهذا بخلاف وقد كثر شيخ الاسلام أن السلطان اذا ترك العشر على صاحب

يلزمه الاستبراء الحيلة المذكورة في كتاب نكاحها ببيع من رجل يثق به ثم يبيعها من المشتري فقبضها المشتري لا يطهرها زوجها ويستحب للبائع أن يستبرئ ما قبل أن يزوجها ويشتري ما كان يزوج به صدق من المشتري ومن صدق قبل القبض كان على المشتري أن يستبرئ ما اذا قبضها أصح الرواية عن محمد رحمه الله تعالى لانه ملقها قبل لقبضه وهذا صدق من المشتري بمحكم العقد بمنزلة العتد فيصير كانه اشتراها في هذه الحالة وهي ليست في سكاك ولا عدة فيلزمه الاستبراء حيلة أخرى ثم يبيع قبل أن يزوج ويأخذ الثمن ولا يسلم

الجارية الى المشتري ثم تزوجها المشتري من عبده أو أجنبي ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج بعد ذلك الآن في هذا فروغ شبهة فان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحد من الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى كما اشتراها يجب الاستبراء الآن الوجوب يتأكد عند القبض فالزوج يجب بعد الشراء لا يسقط استبراء وجب بنفس العقد الآن تحبض عند المشتري حبضة قبل الطلاق فينبذ لا يجب الاستبراء في قولهم وحيلة أخرى أنه إذا أراد أن يشتري الجارية يتزوجها المشتري (٢٧٠) قبل الشراء إذا لم يكن في ذلك حرج ثم يسلمها اليه المولى ثم يشتري فلا يجب عليه

الاستبراء وانما شرط تسليم الجارية اليه قبل الشراء كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح * وقال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين عندى بشرط أن يدخل الزوج بها بحكم النكاح فبطل الشراء لان ملك النكاح يفسد عند الشراء سابقا على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجتمع ملك اليدين فاذا كان فساد النكاح سابقا على الشراء لم تكن عند الشراء منكوبة ولا معتدة أما اذا دخل بها قبل الشراء فاذا فسد النكاح تصير معتدة قبل الشراء فلا يلزم الاستبراء * واذا اشترى جارية وأراد أن تزوجها الى أجنبي قبل القبض وخاف أنه لو تزوجها من عبده أو أجنبي ربما لا يطلقها الزوج فالحيلة له أن يزوجه على أن يكون أمرها بيده يطلقها متى شاء * وأجمعوا على أن ما لا يبطل حق العير لا يكره فيه استعمال الحيلة ولا تعليم الحيلة وأما فيما فيه ابطال حق العير يكره الاحتياط وفي منع وجوب الزكاة اختلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكرهه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يكرهه وكذا الاحتياط للمسح وجوب الاستبراء على هذا الخلاف والمشايخ من هذين الفصيلين أخذوا بقول

الارض فهو على وجهين * الاول أن يترك اغفال المنه بأن نسي في هذا الوجهه كان على من عليه العشر أن يصرف قدر العشر الى الفقير * والثاني اذا تركه قصدا مع علمه به وأنه على وجهين أيضا * ان كان من عليه العشر غنيا كان له ذلك جائزة من السلطان ويضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة وان كان من عليه العشر فقيرا احتججا الى العشر فترك ذلك عليه جائز وكان صدقة عليه فيجوز كمال أو أخذ منه ثم صرفه اليه كذا في النخبة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له أرض خراج عطلها فعليه الخراج كذا في المحيط * وهذا اذا كان الخراج موطئا أما اذا كان خراج مقاسمة فلا يجب شيء كذا في السراج الوهاج * قالوا من انتقل الى اخس الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلى كمن له أرض الزعفران فتركها وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يفتى به كيلا يطمع الظلمة في اموال الناس كذا في الكافي * من اسلم من اهل الخراج ان خدمته الخراج على حاله ويجوز ان يشتري المسلم أرض الخراج من الذمي ويؤخذ منه الخراج كذا في الهداية * ولا يجمع العشر والخراج في أرض واحدة سواء كانت الأرض عشرية او خراجية * ولو اشترى أرض عشر أو أرض خراج للتجارة ففيها العشر أو الخراج دون زكاة التجارة كذا في المحيط * الذي اذا اشترى أرضا عشرية قال أبو حنيفة وزفر رحمه الله تعالى يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد * ولو ان قوما من اهل الخراج عجزوا عن عمارة الاراضي واستغللها ولم يكن عندهم ما يؤدون به الخراج لم يكن للامام أن يأخذ الاراضي منهم ويدفعها الى غيرهم على سبيل التملك كذا في النخبة * قال في كتاب العشر والخراج لو أن أرضا من الاراضي الخراجية عجز عنها صاحبها وعطلها وتركها كان للامام أن يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي خراجها قال الشيخ الامام نعم من الائمة الخلو ان رحمه الله تعالى والصحيح من الجواب في هذه المسألة ان يؤاجر الامام الاراضي أولاوي يأخذ الاجر ويرفع منه قدر الخراج ويمسك الباقي لرب الارض وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزادات فان كان لا يجد من يستأجرها يدفعها من اربعة بالثلث أو الربع على قدر ما يؤخذ مثل تلك الارض من اربعة فيأخذ الخراج من نصيب صاحب الارض ويمسك الباقي على رب الارض وان كان لا يجد من يأخذها من اربعة يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي الخراج عنها وطريق الجواز أحد الشيتين اما اقامتهم مقام المالك في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجا في حق الامام وأجرة في حقهم قال وان لم يجد الامام من يعمل فيها بالخراج يبيعها ويرفع الخراج عن ثمنها ويحفظ الباقي على رب الارض * قيل ما ذكر من أن الامام يبيع الاراضي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يبيعها لان بيع مالها بغير علمه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى الخرج على الحر وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لان أبا حنيفة رحمه الله تعالى يرى الخرج في موضع يعود نفعه الى العامة * وذكر في بعض الكتب في هذه المسئلة أن الامام يشتري ثيابا وأدوات الزراعة ويدفعها الى

انسان

محمد رحمه الله تعالى وفي الاحتياط لمنع الشفعة أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما الاحتياط

ابطال حق الشفعة به ثابت وجوب الاستبراء باثبات ملك لم يكن يجب باعادة ملك كان له * رجل باع جارية وسلمها الى المشتري ثم ردت عليه بعيب قصاص أو بغير قضاء أو بخيار أو بغيره أو قاله كان على البائع أن يستبرئ بالحبيضة ولو انفسخ البيع بينهما قبل القبض بهذه الاسباب لا يجب الاستبراء * ولو باع جارية وسلمها الى المشتري ثم تقايلا البيع في المجلس كان على البائع

أن يستبرئها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا تقابل قبل الافتراق لا يجب * ولو وهب رجل لولده الصغير جارية كانت له أو باع منه ثم اشتراها لنفسه يلزمه الاستبراء * ولو باع شقصا من جارية كانت له وسلم ثم اشتراها لزمه الاستبراء لانه لم يباع الشقص حرم عليه وطؤها فإذا اشترى بعد ذلك استحدث حل الوطء فكان عليه الاستبراء وكذا لو اشترى أحد الشريكين نصيب صاحبه من الجارية المشتري كملزمه الاستبراء * ولو باع جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام وسلم إلى المشتري (٢٧١) ثم إن المشتري أبطل البيع ورد الجارية

يجب الاستبراء على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا يجب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو باع جارية بيعا فاسدا وسلمها إلى المشتري ثم استردها بقضاء أو رضاه كان عليه الاستبراء وإذا اغتصب الرجل جارية وباعها من غيره وسلم إلى المشتري ثم استردها المغصوب عنه بقضاء أو رضاه إن كان المشتري علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب أو لم يطأ وإن لم يعلم المشتري وقت الشراء أنها غصب إن لم يطأها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى وإن وطئها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب * ولو وهب حرة وقبضها الموهوب له ثم رجع الوهاب في أهبة كان عليه الاستبراء وكذا إذا أسر العدو حرة لرجل وأحرزها دار الحرب ثم اشتراها منه مسلم أو ذى وأخرجها إلى دار الإسلام فأخذها المولى أقدم بان من المشتري كان عليه الاستبراء عندنا وكذا لو أسر العدو جارية وأحرزها دار الحرب فغتمها العترة أو تسبوا العتمة فأخذها المولى من الذى وقعت الجارية في سبهم بالقيمة إن تلبه لاستبراء وإن وجدته في عتمة قبل انفسه يأخذها بخير شيء ويلزمه

إنسان ليزرعها فإذا حصلت الغلة يأخذ منها قدر الخراج وما أنفق عليها ويحفظ الباقي على رب الأرض وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقرض الامام صاحب الأرض من مال بيت المال مقدار ما يشتري به الثيران والاداة فيأخذ ثقتة يكتب عليه بذلك كتابا ليزرع فإذا ظهرت الغلة أخذ منها الخراج ومقدار ما أقرض يكون ديناً على صاحب الأرض قال وإن لم يكن في بيت المال شيء يدفعها إلى من يقوم عليها ويؤدي خراجها ثم إذا كان رب الأرض عاجزاً عن الزراعة وصنع الامام بالأرض ما ذكرنا ثم عادت قدرته وامكانه من العمل والزراعة يستردها الامام ممن هي في يده ويردها على صاحبها الا في البيع خاصة كذا في المحيط * وإذا هرب أهل الخراج وتركوا أراضيهم ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الامام بالخيار ان شاء عجزها من بيت المال وتكون غلتها للمسلمين وإن شاء دفعها إلى غيرهم مقاطعة ويكون ما أخذ منهم لبيت المال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا مات أهل الخراج دفع الامام أراضيهم مزراعة وإن شاء أجزها وبيع أجزها في بيت المال وإن هربوا أجزها وأخذ منهم ما تدار الخراج وحفظ ما بقي لاهلها فإذا رجع عوارده اليهم ولا يؤجزها ما لم ترض السنة التي هربوا فيها كذا في السراج الوهاج * نقل أهل الذمة عن أراضيهم إلى أرض أخرى صح بعد ولا بدونه والعذر أن لا يكون لهم شوكة وقوة فيخاف عليهم من أهل الحرب أو يخاف عليهم منهم بأن يخبروهم بعورات المسلمين ولهم قيمة أراضيهم أو مثلها مساجدة من أرض أخرى وعليهم خراج هذه الأرض التي انتقلوا إليها وفي رواية عليهم خراج المنقول عنها والاول صح وأراضيهم خراجية فلن توصلها مسلم عليه خراجها كذا في الكافي * قرية نهب أراضيها مات أربابها أو غابوا وعجز أهل القرية عن خراجها فإرادوا التسليم إلى السلطان فان السلطان يعمل ما قلناون أراد السلطان أن يأخذها نفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري * قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراضي من اشترى أحدهم الكروم والآخرة الأراضي فإرادوا قسمة الخراج قالوا إن كان خراج الكروم معلوماً وخراج الأراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وإن لم يكن خراج الكروم معلوماً وكان خراج الضيعة معلوماً فأن علم أن الكروم كانت كروم في الاصل لا يعرف لا كروم والأراضي كذلك ينظر إلى خراج الكروم والأراضي فإذا عرف ذلك يتسم جلة خراج الضيعة عليهم ما على قدر حصصها * قرية خراج أرضها على التفاوت وطلب من كان خراج أرضه كثيراً تسوية بينه وبين غيره قالوا إن كان لا يعم الخراج في الاستبراء كان على تسوية أم على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك كذا في فتاوى صحت * في الفتوى إذا جعل الرجل أرضه الخراجية مقبرة أو خزانة لعله أو مسكناً لله فخره سقط الخراج * خراج الأراضي إذا تولى على المسلم منين فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يؤخذ بجميع ما مضى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يؤخذ إلا بخراج السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخنا لا دم رحمه الله تعالى في شرح السير الصغير وذكر صدر الامام رحمه الله تعالى في كتاب العشر والخراج عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين قال صدر الاسلام لا يخرج منه كذا في المحيط * لاخراج ان

الاستبراء ولو أبقته حرة المسلم إلى دار الحرب ثم أخرجت إلى دار اسلام بغنية أو شر وأخذها لمولى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب عليه الاستبراء وقال صاحب رحمه الله تعالى يجب هذا الذي ذكره إذا خرجت عن ماله المولى ثم عادت اليه ولم يخرج عن ماله لكنها خرجت من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء * وصورة ذلك إذا كاتبته ثم عجزت وردت في الزنى لا يلزم الاستبراء وكذا الجارية إذا أبقيت ولم يخرج عن دار الاسلام فرجعت اليه لا يجب الاستبراء وكذا لو غصب رجل جارية ثم استردها من الغاصب *

وكذا اذا هن جارية ثم فلت الرهن أو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلم إلى المشتري ثم أبطل البيع في مدة الخيار لا يلزمه الاستبراء
وكذا اذا باع المدبرة أو أم الولد وسلم إلى المشتري ثم استردها من المشتري قبل الوطء لا يلزمه الاستبراء وان استردها بعد وطئها المشتري
يلزم الاستبراء * ولو اشترى جارية وقبضها واستبرأها ثم زوجها ثم طلقها الزوج قبل الدخول لا يلزم الاستبراء في ظاهر الرواية
* وان اشترى جارية وقبضها وزوجها قبل (٢٧٢) الاستبراء ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها فيه روايتان والمختار أنه لا يجب

الاستبراء على المولى ولو اشترى
من عبده المأذون جارية بعد
ما حاضت عند العبد فان لم يكن
العبد مدبونا لا يجب الاستبراء على
المولى وان كان مدبونا في القياس
لا يجب الاستبراء وهو قول أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى وفي
الاستحسان يجب وهو قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى * وان
اشترى العبد المأذون جارية فباعها
من المولى قبل أن تحيض عنده
كان على المولى أن يستبرئ بها بحيضه
مدبونا كان العبد ولم يكن وإذا
ارتدت جارية الرجل ثم أسلمت
لا يجب الاستبراء على المولى وكذا
إذا أحرمت تطوعا باذن المولى ثم
حلت من أحرامها لا يجب الاستبراء
على المولى * إذا اشترى المكاتب
والدنة أو بنته فحاضت عنده حيضة
ثم عجز المكاتب ورد في الرق كان
للمولى أن يطأ البنت والوالدة قبل
الاستبراء ولو اشترى المكاتب
عجته أو خالته أو بنت أخته أو
بنت أخيه ثم عجز المكاتب ورد
في الرق لا يحل للمولى أن يطأهن
قبل الاستبراء حاضت أم لم تكن
أو لم تحض لأنهما المولى ملكه
بعد العجز فيلزمه الاستبراء * ولو
اشترى المكاتب جارية وحضت
عنده حيضة ثم أدى له كتابة وعتق
سلبناه الجارية ولا يلزم الاستبراء

وان عجز المكاتب ورد في الرق كانت جارية للمولى ويلزمه الاستبراء ولو زنت جارية لرجل عندنا
لا يجب الاستبراء على المولى وقال نزل رحمه الله تعالى يجب ولو اشترى النصراني - ربة عرانية لا يلزمه الاستبراء فان وطئها ثم أسلم
النصراني والجارية لا يجب الاستبراء قياسا واستحسانا وان أسلم قبل الوطء والحيض في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب ولو اشترى
المجوسي جارية بحرية فحاضت حرة ثم أسلمه لا يجب الاستبراء - سلب قبل الحيض فهو على القياس والاستحسان * رجل أراد

كان

أن زوج جاريته بعد الوطء لا يملك أن يستبرئها بحضنة زوجها وكذا إذا أراد أن يبيع جاريته فإن زوج الجارية قبل الاستبراء
النكاح ويستحب للزوج أن لا يطأها حتى تحيض بحضنة قال محمد رحمه الله تعالى لا يباح للزوج أن يطأها قبل الاستبراء * وكذا إذا
زوج المدبرة أو أم الولد ولو رأى امرأة تزني ثم تزوجها ان حبلى من الزنا لا يطؤها حتى تضع حملها وان لم تحبل يستحب له أن لا يطأها حتى
تحيض والله أعلم (كتاب الاجارات) * (فصل في الانفاط التي تعتقدها (٢٧٣) الاجارة وفي تعليق انعقادها بالشرط وتعايق

انفساخها وتجديدا انعقادها بعد
انفساخها وفي الأبراء عن الاجرة
قبل وجوبها) رجل قال لغيره
اشتريت منك خدعة عبدك هذا
شهرًا بكذا كانت الاجارة باسدة
ولو قال وهبت منك منفعة هذه
الدار شهرًا بكذا أو قال ملكتك
منفعة دارى هذه شهرًا بكذا كانت
الاجارة جائزة لان الاجارة تملك
المنفعة المدومة بعوض وبيع
المعدوم باطل فلا يجوز تأجيلها
بلعنة البيع والشراء أما تملك
المعدوم بما سوى البيع والشراء
جزء كالوصية ونحو ذلك فلا يجوز
تملكها بما سوى البيع والشراء
ونسرد باب لاجرة * وذكري
كتاب الصلح رجل ادعى شاة صامن
داره فأنكر المدعى عليه فصالحه على
سكنى بيت معلوم من هذه الدار
عشرين سنة فدفعت المدعى آخر هذا

كان في أرض الخراج قطعة أرض سبعة لا تصلح للزراعة ولا يصل إليها الماء ان أمكنه اصلاحها
فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا في فتاوى قاضيان * أو ان
وجوب الخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أول السنة ولكن بشرط بقاء الأرض القائمة في يده
سنة اما حقيقة أو اعتبارا كذا في النخبة في كتاب العشر والخراج * وينبغي للوالي أن يولي
الخراج رجلا يرفق بالناس ويعدل عليهم في خراجهم وان أخذهم بالخراج كلما خرجت غلة
فيأخذهم بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج في آخر الغلة وأرادهم إذا أن يوزع الخراج على
قدر الغلة حتى ان الأرض اذا كان يزرع فيها غلة الربيع وغلة الخريف فعند صول غلة الربيع
تنظر المتولى أن هذه الأرض كم تغل غلة الخريف بطريق الخرز والظن فان وقع عنده أنها
يغل مثل غلة الربيع فانه ينصف الخراج فيأخذ نصف الخراج من غلة الربيع ويؤخر النصف
الى غلة الخريف وكذلك يفعل في بقول ينظر ان كان مما يجوز خمس مرات يأخذ من كل مرة
خمس الخراج وان كان مما يجوز أربع مرات يأخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس
فافهم كذا في المحيط * من عليه الخراج أو العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته ويؤخذ الخراج عند
بلوغ الغلة على اختلاف البلدان * ولا يحل لصاحب الأرض أن يأكل الغلة حتى يؤدي الخراج
كذا في فتاوى قاضيان * ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدي العشر وان أكل صمن ولا سلطان
حبس غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج كذا في الظهيرية * ذكر محمد رحمه الله تعالى في نوادره
اذا جهل خراج أرضه لسنة أو لسنتين فانه يجوز وفي المتقى رجل عمل خراج أرضه ثم غرقت الأرض
في تلك السنة قال برده عليه ما أدى من خراجها فان زرعها في السنة الثانية حسب له وعن محمد رحمه الله
تعالى في رجل أعطى خراج أرضه لسنتين ثم غلب عليها الماء وصارت دجلة قال برده عليه اذا كان قائما
بمينه وان كان قد دعه فلا شيء عليه يريد به اذا صرفه الى المقاتلة فلا شيء عليه كذا في المحيط

(الباب الثامن في الجزية)

وهي اسم ما يؤخذ من أهل الذمة كذا في النهاية * انما تجب على الحر البع من أهل قتال
العاقل المحترف وان لم يحسن حرفته كذا في السراجية * وهي على صريين جزية توضع عليهم تسلم
وتراض فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا في الكافي * فلا يزد عليهم ولا ينقص منها كذا
في النهر الفائق * وجزية يبدى الادم وضعها اذا غلب على الكفار وقرهه على الكفار كذا
في الكافي * فهذه متدرة قدر عتوه شاة أو ثور أو صوا ولم يرضوا * فيضه على المعنى في كل سنة
ثمانية وأربعين درهما بوزن سبعة بأخفى كل شهر ثمانية دراهم وعلى وسط الحال أربعة وعشرين
درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعمل ثلثي عشر درهما في كل شهر درهم كذا في فتح
القدير والهداية والكافي * تكلموا في معنى المعمل والجميع من معناه الذي يتدبر على
العمل وان لم يحسن حرفته وتكلم العلماء في معرنة المعنى والفقير واسطة قال شيخ الامام أبو جعفر
رحمه الله تعالى يعتبر في كل مدة عرفه فنعد الناس في ادهم فقيرا أو وسطا ونسب فهو كذلك

(٥٥ - (المدوى) - ٥٥) الدار شهرًا كذا ذكرى يصل في بعض الرايات لا يجوز وإنما
يجوز الاجارة إذا ضيفت الى الدار لا الى المنفعة وذكر شيخ الامام في بحارها رزق دية ذك أسف الاجارة في المنفعة حرام فيه
ذكر في الكتاب ان ذك وهبت منك منفعة هذه الدار شهرًا بكذا أو قال ملكتك منفعة دارى هذه شهرًا بكذا كانت
الاجارة جائزة لان الاجارة تملك المنفعة المدومة بعوض وبيع المعدوم باطل فلا يجوز تأجيلها بلعنة البيع والشراء أما تملك
المعدوم بما سوى البيع والشراء جزء كالوصية ونحو ذلك فلا يجوز تملكها بما سوى البيع والشراء ونسرد باب لاجرة * وذكري
كتاب الصلح رجل ادعى شاة صامن داره فأنكر المدعى عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرين سنة فدفعت المدعى آخر هذا

منك داري هذه شهر بغير عوض كانت اجارة فاسدة ولا يكون اعارة لان الاجارة عقد خاص لتملك المنفعة بعوض بمسئلة البيع في الاعيان ولو قال بعث منك هذه العين بغير عوض كان باطلاً وفساداً ولا يكون هبة وكذا الاجارة أما الاعارة مأخوذة من التعاور والتداول والتعاور كما يكون بغير عوض يكون عوض والتعاور بعوض يكون اجارة * ولودفع داره الى رجل على أن يسكنها ويرمها ولا اجارة عليه كانت اعارة فانه ذكر في الاصل أن اشتراط المزمة (٢٧٤) على المدفوع اليه بمنزلة اشتراط نفقة المستعار على المستعير وبذلك لا تبطل الاعارة

* وجل قال غيره آجرتك داري هذه رأس الشهر كل شهر بكذا بجاز في قولهم * ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد آجرتك هذه المار كل شهر بكذا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وأبو بكر الأسكاف رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال أبو القاسم الصفار لا يجوز لانه تعليق التملك بعوض فلا يصح كلعلقها بشرط آخر والذي يؤيد قوله ما ذكر في الجامع الصغير رجل حلف أن لا يحلف ثم قال لامرأته اذا جاء غدا فانت طلق كان حائثاً في عينه والذي يؤيد قول الفقيه أبي الليث ما ذكر في المنتقى رجل له خيار الشرط في البيع فقال أبطلت خيارى غداً أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غداً كان ذلك جائزاً قال واما هذا كقوله لم افعل كذا فقد أبطلت خيارى فان ذلك لا يصح لان هذا وقت يجي لا محالة * ولو آجرتك كل شهر بكذا ثم قال اذا جاء الشهر فقد أبطلت الاجارة قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى في البيع تعليق الاجارة بمجيء الشهر يصح تعليق فسخها بمجيء الشهر وغيره من الاوقات ومسئلة المنتقى بتعليق ابطال الخيار تؤيد قوله * وقال شمس الائمة السرخسي قال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اضافة

وهو الاصح كذا في المحيط * وقال الكرخي الفقير هو الذي يملك مائتي درهم أو أقل والوسط هو الذي يملك فوق المائتين الى عشرة آلاف درهم والمكثر هو الذي يملك فوق عشرة آلاف قال رضى الله تعالى عنه والاعتماد في هذا على قول الكرخي كذا في فتاوى قاضيان * ولا بد أن يكون المعمل صحيحاً ويكتفي بحخته في أكثر السنة كذا في الهداية * ذكر في الايضاح ولو مرض الذي السنة كلها فلم يقدر أن يعمل وهو مومر لا تجب عليه الجزية وكذا ان مرض نصف السنة أو أكثر أما لو ترك العمل مع القدرة عليه كان المعمل كذا في النهاية * الجزية تجب عند ما في ابتداء الحول وهي على أهل الكتاب سواء كانوا من العرب أو من العجم أو المجوس وعبداء الاوثان من العجم كذا في الكافي * ثم أوان أخذ خراج الرأس من آخر السنة قبل أن يتحول وقدر روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تؤخذ منه في كل شهر من بقسطه عن محمد رحمه الله تعالى تؤخذ شهر افشهر او الاصح هو الاول كذا في المبسوط * اليهود يدخل فيهم السامرة والنصارى يدخل فيهم الفريخ والارمن وان ظهر على أهل الكتاب والمجوس وعبداء الاوثان من العجم قبل وضع الجزية فيهم ونساءهم وصبيانهم في كذا في فتح القدير * وأما الصابئون فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تؤخذ منهم الجزية وقال صاحباه لا تؤخذ وأما المبيضة هل تؤخذ منهم الجزية قالوا ينظر ان كانوا حديثاً فهم مرتدون لا تؤخذ منهم الجزية وهم يقتلون وان كانوا قديماً تؤخذ منهم الجزية وأما الزنادقة فتؤخذ الجزية منهم كذا في فتاوى قاضيان * ولا توضع على عبداء الاوثان من العرب ولا المرتدين وان ظهر عليهم فنساءهم وصبيانهم في ومن لم يسلم من رجالهم قتل ولا جزية على امرأة ولا سبي ولا زمن ولا عصى وكذا المفلاج والشيخ الكبير ولا على فقير غير معمل كذا في الهداية * ولا جزية على مجنون ولا مقعد كذا في الاختيار وشرح المختار * ولا تؤخذ من المعتوه كذا في المحيط * لا تجب على المقطوعة أيديهم وأرجلهم كذا في التتارخانية * ولا توضع على المملوك والمكاتب والمدير وأم الولد ولا يؤدى عنهم مواليتهم ولا توضع على الرهبان الذين لا يحاطون الناس كذا في الهداية * قال الولوالجي في فتاواه ويوضع على نصارى نجران على رؤسهم وأراضيهم في كل سنة الفاحلة كل حلة خمسون درهماً ألف في صفر وألف في رجب يقسم ذلك على رؤسهم وأراضيهم فمأصاب الرأس يكون جزية وما أصاب الاراضى يكون خراجاً وهذا الذي ذكره الولوالجي هو الصحيح لموافقة الحديث الا قوله كل حلة خمسون درهماً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج وهذه الحلة المسماة هي الفاحلة على أراضيهم وعلى جزية رؤسهم تقسم على رؤس الرجال الذين لم يسلموا وعلى كل أرض من أراضي نجران وان كان بعضهم قد باع أرضه أو بعضها من مسلم أو ذمي أو تغلبي والمرأة والصبي في ذلك سواء في أراضيهم وأما جزية رؤسهم فليست على النساء والصبيان كذا في غاية البيان * قد بين أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج الحلة فقال كل حلة أوقية يعني قيمتها كذلك فقول الولوالجي كل حلة خمسون درهماً ليس بصحيح لان الأوقية أربعون درهماً كذا في النهر الفائق ناقلاً عن فتح القدير * قال مشايخنا

الصمغ الى الغد وغيره من الاوقات صحيح وتعليق الصمغ بمجيء الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى على قوله وذكره رحمه الله تعالى أن تعليق الخياطة بالشرط المتعارف جائز فانه قال في شرح الجامع الصغير اذا قال الخياط ان خطته اليوم فلت درهمان وان خطته غداً فلت درهم فلوان الخياط قال لصاحب الثوب اذا جاء غداً وخطته حططت عنك درهماً فانه يجوز ذلك * رجل قال لغيري آجرتك داري هذه شهر بغير عوض من غير أن يكون له خيار الشرط المتعارف بما ذكرناه في الاصل أن يفسخ الاجارة الثانية فيه

روايتان عن أصحابنا رحمه الله تعالى في رواية الاول أن يفسخ الاجارة الثانية وبه أخذ القسمة أبو جعفر رحمه الله تعالى والمقبية أبو الليث وشمس الأئمة الخواري رحمه الله تعالى وهو قول عيسى بن ابان رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح عندي أن الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الاولى ولو كانت الاولى ناجزة لا تظهر الثانية في حق الاولى هذا اذا كانت (٢٧٥) الاولى مضافة الى الغد ثم آجر من غيره اجارة

ناجزة ولو كانت الاجارة الاولى مضافة الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للآجر ان يبيع قبل مجيء الوقت وفي رواية قال اذا باع أو وهب قبل مجيء الوقت جاز ما صنع والفتوى على أنه ينفذ البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الخواري رحمه الله تعالى ثم اذا نفذ بيعه فان رد عليه بعيب بقضاء أو رجوع في الهبة قبل مجيء وقت الاجارة عادت الاجارة الى المالك وان عادت اليه ذلك مستقبل لا تعود الاجارة واذا آجر الرجل اجارة ناجزة ثم آجر من غيره لا تنعقد الاجارة الثانية في حق الآخر حتى ان الآخر مع المستأجر الاول لو تفاخرا الاجارة لا يجب عليه أن يسلمه الى الثاني * وفي فصل البيع اذا انفسخ البيع بما هو فسخ من كل وجه كان على الآخر أن يسلم الى المستأجر * أصل المسئلة مذكرة في أدب القاضي * عير في يد رجل تنازع فيه اثنان أحدهما يدعي عليه الاجارة والاخر يدعي عليه الشراء فقرأ المدعي عليه للمستأجر فأراد مدعي الشراء أن يحلف على ان يبيع كان له ذلك لان الاجارة وان ثبتت باقراره لا يكون فوق الثابت عينا * ولو آجر ثم باع من آخر لم

رحمهم الله تعالى لومات جميع رجالهم أو أسلموا الا يسقط شيء من ألفي حلة أو يؤخذ الكل من أراضهم كذا في الخواري القدسي * من أسلم منهم سقطت عنه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى النجراني مثل مولى أهل الذمة توضع على رأسه الجزية كذا في التتارخانية ناقلا عن الولوالجية * الحلة ازار ورداء هذا هو المختار ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين كذا في الكفاية * في الحجة نصراني يكتب فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه كذا في التتارخانية * وتوضع الجزية على مولى المسلم اذا كان نصرانيا كذا في الهداية * والقرضي اذا اعتق عبدا كافرا تؤخذ منه الجزية كذا في الكافي * اذا احتلم الغلام من أهل الذمة في أول السنة قبل أن توضع الجزية وهو موسر وضعت عليه الجزية * وتؤخذ منه الجزية تلك السنة وان احتلم بعدما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه حتى تمضي هذه السنة * وان اعتق العبد وله مال فان اعتق قبل أن توضع الجزية توضع عليه الجزية لهذه السنة وان اعتق بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والحربي اذا صار ذميا قبل أن توضع الجزية على الرجال توضع عليه الجزية لهذه السنة وان صار ذميا بعدما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والمصاب اذا أفانق لا توضع عليه الجزية ما لم تمضي هذه السنة فاق بعد الوضع أو قبله والفقير الذي لا يجد شيئا اذا صار غنيا أو وسط الحال اذا صار غنيا كثر ما يؤخذ منه جزية الاغنياء سواء صار غنيا بعد الوضع أو قبله * واذا مات من عليه الجزية أو أسلم وقد بقيت عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندها وكذا اذا عصى أو صار مقعدا أو زمن أو شيخا كبيرا لا يستطيع أن يعمل أو صار فقيرا لا يقدر على شيء بقي عليه من جزية رأسه سقط ذلك الباقي كذا في فتاوى قاضيهان * في الخانية الذي اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا ان كان غنيا في أكثر السنة تؤخذ منه جزية الاغنياء وان كان على العكس تؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف تؤخذ منه جزية وسط الحال كذا في التتارخانية * ولو برأ لمريض قبل وضع الامام الجزية وتوضع عليه وبعد وضع الجزية لا توضع عليه * ويجوز تجميل الجزية لسنتين أو كثر فلو عجل لسنتين ثم أسلم رد خراج سنة واحدة ولا يرد خراج السنة الاولى اذا مات أو أسلم بعد دخولها هكذا في الاختيار شرح المختار * هذه المسئلة على قول من قال بوجوب الجزية في أول الحول وهكذا نص في الجمع انه غير وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى * ان تواتر السنوات على الذي يؤخذ منه الجزية حتى أسلم لا يضرب بالجزية عندنا فان لم يسلم الذي بل استقر على الكفر قال بوجوبه رحمه الله تعالى لا يطالب بجزية السنين الماضية و بجزية السنة التي هو فيها ايضا حتى تمضي هذه السنة كذا في فتاوى قاضيهان * جارية بين نجراني ونبطي حلت بولدها دعيا ثم كبر فعليه نصف خراج النبطي ونصف خراج أهل نجران كذا في السراجية * ولو حدث بين الخراج والتغلي ولذا كثر من جارية بينهم او ادعياء جميعا ما فات الابوان وكبر الولد كثر في السير انه تاستغلي أولا

البيع في حق الآخر واذا نكح بيعه كان له أن يحلفه * ولو أن المدعين دعيا لاحدة فقرأ المدعي عليه باجارة أحدهما لم يكن للآخر أن يحلف لان اجرة أحدهما لما ثبتت باقراره صار كنه آجره آخر ولا تنص لاحدة الثانية فلا يكون له أن يحلفه * ولو آجر دابته من رجل ثم آجرها من غيره وسلم وجه الاول وأراد أن يقيم البيعة على الامراء كان الآخر ضارقا بل سنته عليه وان كان هو من رأى اجرة الاول لان اقراره الاول لا يصح في حق الثاني وان كان الآخر غائبا لا تنقل البيعة الاول على الثاني يدان يد أمدة فلا يكون خصما للمدعي * ولو

أجر ثم باع وسلم فجاء المستأجر وادعى الاجارة قبلت بينته على المشتري وان كان الاجر غائباً لان المشتري يدعى الملك لنفسه فكان المستأجر
من يدعى خفي ذلك العين وكذا لو رهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم انتزعه من يده بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد
أن يسترده من المشتري وأقام البيينة على الرهن قبلت بينته وان كان الراهن غائباً فيؤخذ العين من يد المشتري ويسلم الى المرتهن لما قلنا
ذكر مسئلة الرهن في الزيادات ومسئلة الاجارة (٢٧٦) في المختصر ولو أجز من غيره اجارة ناجزة ثم باع من غيره لا ينفذ بيعه في

حق المستأجر فان أراد المستأجر
أن يفسخ البيع اختلفوا فيه
والصحيح أنه لا يملك الفسخ * رجل
قال لعيره أجزتك هذه الدار سنة
بالف درهم كل شهر بمائة درهم
قال بعضهم كانت الاجارة بالف
ومائتي درهم ويكون القول
الثاني فسحاً للاول كذا لو باع بالف
ثم باع باكثر يفسخ الاول وينعقد
الثاني * قال مولانا رحمه الله تعالى
وفيه نوع اشكال وهو أنه لو جعل
هذا فسحاً للاول وابتداء اجارة
ينبغي ان تجوز الاجارة في الشهر
الاول ثم تجدد بمجيء كل شهر
ويكون لكل واحد منهما الخيار
عند تجدد كل شهر ولو قال أجزتك
هذه الدار كل شهر فكذا قال الفقيه
أبو الليث رحمه الله تعالى انما يجعل
هذا فسحاً للاول اذا قصد ان
تكون الاجارة كل شهر بمائة
فاما اذا غلط في التفسير لا يلزمه
الا الاثبات لانهما لم يقصدا فسح
الاول فلو أن الا جزا دعى قصد
الرجوع وادعى المستأجر الغلط في
التفسير قال مولانا ينبغي أن يكون
القول قول الا جزا لانه هو
المتكلم فيكون القول في البيان
قوله أولان هذا ابتداء ظاهراً
فيكون القول قول من يدعى
الابتداء كذا لو تواضع على بيع
التجئة ثم باشر البيع من غير

تؤخذ منه جزية أهل نجران وان مات النجراني أو لا تؤخذ منه جزية بني تغلب وان ماتا معا يؤخذ
النصف من هذا والنصف من ذلك كذا في فتاوى قاضيان ولو بعث الجزية على يد غلامه أو نائمه
لا يمكن من ذلك في أصح الروايات بل يكلف أن يحضرها بنفسه فيعطى واقفاً والقابض منه
قاسد وفي رواية يأخذ (١) بتليبيه وبمزمه هراو يقول له أعط الجزية يا ذى كذا في التبيين
* وتكون يد المؤدى أسفل ويد القابض أعلى كذا في التتارخانية * للامام الخيار ان شاء
جمع بين الاراضى والجاجم فجعل لهما خراجاً واحداً من الدراهم والدنانير أو الكيلى أو الرضى أو
التياب وان شاء أقر لكل واحد منهما فان جمع يقسم على الجاجم والاراضى بقدر حال الجاجم
وعدهم وبقدر الاراضى بالعدل والانصاف فإصاب الجاجم فهو جزية توضع على الرأس
بترتيب من وما صاب الاراضى يكون خراجاً على الاراضى بقدر ريعها على ترتيب من فان قلت
الجاجم بالاسلام أو الموت ينقص عنها وينقل ذلك الى الاراضى ان احتملت وكذا ان هلك
الجاجم كلها ردت حصتها الى الاراضى ان أطاقت وان لم تطق بطرح ذلك وان كثرت الجاجم
بعد ذلك ردت الى الجاجم حصتها وان قل ريع الاراضى بقصص حصتها وحوالت الى الجاجم ان
أطاقت ثم ردا اذا عادت الى الكمال وان لم يحتمل سقط ثم يعود بعود الاحتمال وان هلك الاراضى
بأن غرقت أو نزلت وبقيت الجاجم لا يحول حصة الاراضى الى الجاجم وان فرق كل واحد منهما
فسمى للجاجم حصة معلومة والاراضى كذلك لا يحتمل أحدهما على الآخر بل يطرح قدوماً لا
يحتمل الى أن يحتمل ولو صالح الامام على ان يأخذ كل المال من أراضيه دون جاجههم أو من
جاجههم دون أراضيه لا يصح ويقسم المال على الجاجم والاراضى بترتيب من كذا في الكافي
* ولو أسلم أهل هذه الدار التي صالحهم الامام على مال معلوم يؤدونه عن رؤسهم وأراضيههم سقط
خراج الرؤس دون الاراضى كذا في التتارخانية والله أعلم بالصواب

(فصل) ان أراد أهل الزمة أحداث البيع والكنائس أو المجوس أحداث بيت النار ان أرادوا
ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر من عوان ذلك عند الكل ولو أرادوا أحداث ذلك
في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولا اختلافها اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال
مشايخ بلخ رحمه الله تعالى يمنعون من ذلك الا في قرية غالب سكانها أهل الزمة وقال مشايخ بخارى
منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يمنعون وقال شمس الأئمة السرخسى
الاصح عندي أنهم يمنعون من ذلك في السواد كذا في فتاوى قاضيان * وفي أرض العرب
يمنعون من ذلك في أمصارها وقراها كذا في الهداية * وكما لا يجوز أحداث البيعة والكنيسة
لا يجوز أحداث الصومعة أيضاً ليعتبدوا أحد منهم فيها على وجه الخلوة بخلاف ما إذا عين موضعاً
من البيت للصلاة وصلى فيه حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان * قال مشايخنا رحمه الله تعالى

(١) (توله بتليبيه) في القاموس لبيه تلييباً جمع ثيابه عند نحره في الخصومة ثم جره أى يأخذ
الجزية منه حل كون الاخذ مصاحباً بالتلييب أى أخذ الثياب الخ اه صححه

لا

شرط كل المعبر به هو البيع الظاهر لأن يتفق على أنهما باشر على تلك المواضعة * رجل قال لعيره
أجزتك دارى هذه برباراً أحد سنة بمائة درهم كان عليه أجر مثل في يوم واحد والباقي يكون بمجانا كما قال لانه صرح بنفي الاجارة فيما سوى
اليوم * رجل غصب من رجل داراً فجاءه المصوب منه الى الحاصب وقال الدار دارى وخرج منها فان لم تخرج فهي عليك كل شهر
بحق درهم قال شيخنا رحمه الله تعالى ان كان المصوب جداً ويتردد الدار دارى فأتام المصوب منه البيعة بعد سنة أن ياله يقضى له بالدار ولا

أَجْرَهُ عَلَى الْخَاصَّةِ وَإِنْ كَانَ الْخَاصُّ مَقْرَأَ أَنَّهُ الْمَنْصُوبُ مِنْهُ فَقَالَ صَاحِبُ الدَّارِ أَخْرَجَ مِنْهَا فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فَهِيَ عَلَيْكَ كُلَّ يَوْمٍ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ فَلَمْ يَخْرُجْ وَمَكَثَ زَمَانًا يُلْزِمُهُ مَأْسَمِي * وَجَلَّ أَكْثَرُ: أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ بِدِرْهَمٍ فَلَمَّا انْقَضَتِ السَّنَةُ قَالَ لَهُ رَبُّ الدَّارِ أَنْ فَرَّغْتَهَا الْيَوْمَ وَالْأُفْ هِيَ عَلَيْكَ كُلَّ يَوْمٍ بِدِرْهَمٍ فَلَمْ يَفْرَغْ زَمَانًا وَالمستكوري مقرره بالدار قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه ماسمي من الاجر * قال هشام قلت لعمد رحمه الله تعالى لم لا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها يا جر مثلها قال هذا حسن (٢٧٧) أجعلها يا جر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت

المعلوم والاجعلتها بعد ذلك الوقت
بمقابل كل يوم * وجعل استأجر
حانوتا كل شهر ثلاثة دراهم فلما
مضى شهران قال له صاحب
الحانوت ان رضىت كل شهر بخمسة
دراهم والا فافترغ الحانوت ولم يقل
المستأجر شيئا ولكنه كان فيه
يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لما
سكن فقد رضى بذلك ولو قال
المستأجر لا ارض بخمسة دراهم
وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول *
الراعى اذا كان يربى الغنم كل شهر
ياجر يسمى فقال لصاحب الغنم
لا ارض غنمك بعد هذا الا ان
تعطينى كل يوم درهما ولم يقل
صاحب الغنم شيئا وترك الامر عنده
كان عليه كل يوم درهم * وجعل
استأجر رجلا ليعمل له فى ارضه
عمرام معلوما كل شهر كدانات
المستأجر بعد زمان فقال الوصى
للاجير اعمل على ما كنت تعمل
فان لا تجس عليك ثروة على
ذلك ايام سبعة وصى لارض
فقال المستأجر للاجير اعمل عملا
وزن تطيبك حرة او مقيدار ما عمل
الاجير فى حرة فاستأجر يكون
فى تركته ومن يوم قال له الوصى
عمله يجب يكون على الوصى ومن
يوم قال المستأجر لى على عملي يكون
الى الشراء لانه يجب فى تركته
بنت يكون من السعى وما يجب
بعدم هو مشربين وقال المستأجر
المستأجر لى بعشرة ورقبض الغلام
المستأجر * وجعل دفع الدرهم
معرفة ثوبه من ثوبه لاجير المشرك

لا تهدم الكنائس والبسج القديمة في السواد والقرى وأما في الأمصار فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاجارات أنها لا تهدم وذكر في كتاب العشر والحراج أنها تهدم في أمصار المسلمين وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح عندي رواية الاجارات كذا في فتاوى قاضخان * قال الناطقي في واقعاته قال محمد رحمه الله تعالى ليس ينبغي أن يترك في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نارك كذا في غاية البيان * فان تهدمت بيعة أو كنيسة من كنائسهم القديمة فلهم أن يبنوها في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا نحن نحولها من هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل يبنونها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ويمنعون عن الريادة على البناء الاول كذا في فتاوى قاضخان * المراد من القديمة ما كانت قبل فتح الامام بلدهم ومصالحتهم على اقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يشترط أن تكون في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم والتابعين للاحالة كذا في غاية البيان * اذا كانت لهم كنيسة في قرية فبني أهلها فيها أبنية كثيرة وصارت من جملة الأمصار أمر واجب عدم الكنيسة على رواية كتاب العشر وعلى عامة الروايات لا يؤمرون بذلك وهكذا اذا كانت لهم كنيسة بقرب من المصر فبنوا حولها أبنية حتى اتصل الموضع بالمصر وصار كعملة من محال المصر والصحيح ما ذكر في عامة الروايات كذا في التتمة رنية * ولو طلب قوم من أهل الحرب الصلح على أن يصيروا ذمة لهم على أن المسلمين لا يتخذوا مصرا في أرضهم لم يمنعواهم من أن يحدوا بيعة أو كنيسة ومن أن يظهروا فيه بيع الخمر والخنازير ولا ينبغي للمسلمين أن يسهلوا لهم ذلك ولو صالحوهم على ذلك كان لهم أن يفتنوا السلح كذا في الذخيرة * ولو أن قوما من أهل الحرب صالحوا على أن يكونوا ذمة على أنفسهم وأرضهم على أن يشترط عليهم المسلمون أن يقاسموهم في سائرهم وديارهم وأمصارهم وقراهم وفيها السكن والشرب والبيع وبيوت النيران وفيها بيع الخمر والخنازير والابنية وتزويج الادهاب والبنات والاحوات علانية وبيع الميتة وذبايح الجوس علانية فما كان مصرا أو مدينة فقد صار مصر للمسلمين يجمع فيه الجمع وتقام الحدود فان أهل الذمة يمنعون من اطهار ذلك كله وليس لهم أن يحدوا فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت نارك ولا يسعوا في ذلك خرا ولا خنزيرا ولا ميتة ولا ذبيحة مجوسى علانية وليس لهم أن يظهروا سكاح الامهات ولا سائر ذوات المحارم علانية قريس لهم الاصله واحدة * الكنائس والبسج وبيوت النيران التي كانت قبل أن يكون ذلك الموضع منسرفة تترك على ما كانوا يصنعون قبلا أن يكون مصر للمسلمين ولا يخرجون صاحبهم من كنفه ثم فان تهدمت كنيسة من كنائسهم هذه أو بيت النار عادوه كما كان أولا ولا يجوز نقله الى موضع آخر من المصر فليس لهم ذلك ولو أن اماد صهر على قوم من أهل الحرب فرمى أن يجعده ذمة ويجري عليهم وعلى أرضهم الحراج ولا يقسمه بين العادين كما نحن نرى رضي الله تعالى عنه بأهل السواد كوفه فذلك جرت فذا فعل ذلك صروا ذمة ولا يمنعون من بيعة كنيسة ولا بيعة ولا بيت نارك ولا بيع خمر ولا خنزير ولا طاهر جميع ما وصفت لك في توليهم كذا في اسراج الوهاج

[illegible]

* رجل استأجر أرضاً فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى أن يدرك الزرع لأن الاجارة كما تنقض بالاعذار تبقى بالاعذار وكذا الوات المؤجر وبقي المستأجر تبقى الاجارة الى أن يدرك الزرع وان انقضت مدة الاجارة والزرع بقيل في القياس يوم المسمى المستأجر بقلع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت فقلع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى أن يدرك عليك اصحاب الارض آخره بل الارض ولا (٢٧٨) يقال عندنا اننا نافع لا تقوم الا بالعقد أو بشبهة العقد فكيف تقوم المنافع

ههنا بغير عقد لان قول القاضي يتضي باجارة مستقبله في تلك المدة ينظر الى مقدار أجر المثل في تلك المدة فيقضى بذلك على المستأجر ولا يقضى بأجر المثل لانه مجهول وابتداء العقد بالاجر المجهول باطل ومالم يقض القاضي عليه بذلك لا يلزم الاجر كذا قاله الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * ولو استأجر أرضاً وزرع فيها رطبة أو غرس فيها شجرة ثم انقضت مدة الاجارة قال بعضهم يضمن رب الارض للمستأجر قيمة الاشجار مقلوعة وقال بعضهم بطالب رب الارض المستأجر بقلع الاشجار وتقرىخ الارض ولا تبقى الاجارة ههنا بخلاف ما اذا كان فيها زرع فانقضت المدة لانه ليس بالاشجار غاية معلومة بخلاف الزرع فيأمره بتقرىخ الارض عن الاشجار والرطبة وليس لرب الارض أن يملك الاشجار على الغارس بالقيمة اذا لم يكن في قلع الاشجار ضرر فاحش بالارض فان كان خفيئاً كان له أن يملك الاشجار عليه بغيرتها مقبولة دفع الضرر عن نفسه * رجل استأجر عسلاً بيتاً ووضع عليه دنانير خسل فانقضت مدة الاجارة فابى المستأجر رفع الدنانير قالوا ينظر ان كان الخسل باعاً مبالغاً بفسد التحويل بل يومر

* واذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الشرك قهراً وعنوة ثم صالحهم على أن يجعلهم ذمة وكان فيها كنائس وبيع قديمة أو بيوت ناراً وكانت قرية من قراهم كذلك صار ذلك الموضع مصراً من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود فان الامام يمنعهم من الصلاة في تلك الكنائس والبيع ويأمرهم أن يجعلوها مسكناً فيسكنونها ولا ينبغي له أن يهدمها * ولو أن قوماً من أهل الحرب صالحوا أن يصيروا ذمة على أن يحدوا في قراهم وأمصارهم بعدما صاروا ذمة كنائس وبيوت ناراً ثم ان ذلك الموضع صار مصراً من أمصار المسلمين لم يكن للمسلمين أن يهدموا شيئاً من ذلك وهذا الجواب جواب عامة الروايات أما على رواية كتاب العشر والخراج فالمسلمين أن يهدموا ذلك وكذلك لو أن مصر من أمصارهم صار مصراً للمسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود ثم ان المسلمين انتقلوا عنه وعطلوه ولم يبق فيه المسلمون الا جماعة يسيرة مثل الخمسة ونحوها فلو أحدث فيه أهل الذمة كنائس ثم بدأ المسلمون فرجعوا الى مصرهم فصارت يقيم فيه الجمع والاعباد ويقام فيه الحدود لم يهدم عليهم ما أحدثوا من الكنائس قال ركن الاسلام على السخدي رحمه الله تعالى وكذلك الجواب لو أحدثوا الكنيسة بعدما صار من أمصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون حتى عطلوا المصير عاد اليه المسلمون حتى صار مصراً فانه لا يهدم تلك الكنائس وكل مصر مصره المسلمون وكان فيه قبل أن يصروه كنائس وبيع فاراد المسلمون منعهم عن الصلاة فيها فقالوا نحن قوم من أهل الذمة صالحنا الامام على بلادنا فليس لكم منعنا عن الصلاة في هذه الكنائس وقال المسلمون لا بل أخذنا بلادكم عنوة ثم جعلناكم ذمة فلنا منعكم عن الصلاة فيها فارفعوا الى امامهم وقد تطاول الامر ولا يدري كيف كان الامر في الابتداء فان الامام ينظر هل في ذلك أثر عند الفقهاء وأصحاب الاخبار فان أخبرهم الفقهاء بخبر أخذه وعمل به وان لم يكن عند الفقهاء أثراً وكانت الآثار مختلفة فان الامام يجعلها صلحاً ويجعل القول قول أهلها مع أيمانهم وان جاء أئمتهم أهل صلح وجاء أئمتهم أخذوا عنوة وقهراً فالقول قول أهل الذمة ولو شهد قوم على شهادة قوم أنهم صولحوا وشهد قوم على شهادة قوم أنهم أخذوا عنوة كانت الشهادة على أنهم أخذوا عنوة أولى ولو جاء أئمة عن ثقة أنهم أخذوا عنوة وجاءت شهادة على شهادة أنهم صولحوا كانت الشهادة أحق ولكن يشترط أن يكون شهود الاصل والفرع من المسلمين ولو جاء أئمتهم صولحوا وجاءت شهادة على شهادة أنهم أخذوا عنوة أخذ بالشهادة أيضاً ويستوى أن يكون الشهود من المسلمين أو من أهل الذمة كذا في الذخيرة * وينبغي أن لا يترك أحد من أهل الذمة يشبه بالمسلم لاني ملبوسه ولا مركوبه ولا زيه وهيئته ويمنعون عن ركوب الفرس الا اذا وقعت الحاجة الى ذلك كذا في المحيط * فاذا ركبوا للضرورة بان استمعان بهم الامام في المحاربة والذب عن المسلمين فليغزوا في مجامع المسلمين فان لزمت الضرورة أمر باتخاذ سروج كهينة الا كف كذا في الكافي * ولا يمنعون عن ركوب البغل ولا عن ركوب الخمار ولكن يمنعون من أن يصنعوا سرجاً كسرج المسلم وينبغي أن يكون على مربوس سرجهم مثل الرمانة قال الشيخ الامام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أراد

استأجر بالرفع لانه متعنت في الامتناع وان كان التحويل يفسد الخسل يقال للمستأجر ان شئت فارفعه

وان شئت فاستأجر البيت الى وقت بلوغه فالمراد بقوله استأجر البيت الى وقت بلوغه التزام أجر المثل كما قلنا في نقل المتاع وتقرىخ الخانوق ولا يكون له أن يلتزم مادون أجر المثل ولا لرب البيت أن يطالبه بالزيادة على أجر المثل * وموت المكارى في الطريق لا يبطل الاجارة ولا مستأجر أن يركبها بذلك الاجر حتى ياتي ما مناله في المعازة يخاف على نفسه وماله وليس هناك قاض يرفع اليه الامر فهو آخر منه الدابة

فان بلغ ما سأل الخفاف على نفسه مؤداه بطلت الاجارة وان لم يكن هناك قاض يرفع الامر اليه لانه يقدر على أن يستأجر في المأمن دابة أخرى وان لم يجد دابة أخرى يمكنه أن يكثر في ذلك المكان فتبطل الاجارة لزوال العذر * وتبطل الاجارة بموت الأجير أو المستأجر عندنا خلاصا للساقى رحمه الله تعالى ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الأب والوصى ولا بإيلاوغ الصبي وتبطل بموت الموكل * ولو أجز رجلان دارا ثم مات أحدهما بطلت الاجارة في حصته عندنا فان رضى وارث الميت وهو كبير أن تكون (٢٧٩) حصته على الاجارة ورضى به المستأجر جاز

وان كان هذا اجارة المشاع في نصيبه لكانها من الشريك * وكذا لو مات أحد المستأجرين وان مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعد الاجارة لا يبطل كذا لا يبطل موت الوكيل * رجل استأجر دابة الى موضع باربعة دراهم على أن يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة أيام قالوا عليه درهمان لانه حالفه في الرجوع فسقط عنه آخر الرجوع ويبقى أجر الذهب * رجل استأجر دارا شهر افسكها شهرين ذكر في الاصل أنه لا يلزمه أجر الشهر الثاني ولم يفصل بين المعدل للاستغلال وغيره فانه ذكر المسئلة في الحام وأجاب كذا ذكر في الدار والحام معدل الاستغلال وفي بعض الروايات في يلزمه أجر الشهر الثاني ومن أصحابنا من فرقوا بين الروايتين فقالوا ان لم يكن معدل الاستغلال لا يلزمه أجر الشهر الثاني كذا قال في الكتاب وان كان معدل الاستغلال يلزمه أجر الشهر الثاني سواء استأجره ماؤد راو عليه الفتوى ان من المؤاجر فسكن المستأجر بعد موته منهم من قال عليه أجره سكن بعد لموت له ليس بغاصب في السكنى بن هو ض على الاحرة ومنهم من سوى بينه - اوبين المسئلة الاولى * قل مولانا -

به أن يكون قريوش سر جهنم مثل مقدم الا كاف وهو مثل الرماة وقال بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى أراد به أن تكون سر وجههم كسروج المسلم وعلى مقدمها شئ كالرماة والاول أصح ويمنعون عن لبس الرداء والعمامة والدراسة التي يلبسها علماء الدين وينبغي أن يلبسوا قلائس مضرية وكذلك يمنعون أن يكون شرارك نعالهم كشراركة نعالنا وفي دارنا لا يلبس الرجال النعال وانما يلبسون المكعب فيجب أن تكون مكعبهم على خلاف مكعبنا وينبغي أن تكون خشنة فاسدة اللون ولا تكون مزينة وينبغي أن يؤخذوا حتى يتخذ كل انسان منهم مثل الخيط العليظ ويعقد على وسطه وينبغي أن يكون ذلك من الليطة أو الصوف ولا يكون من الابر يسم وينبغي أن يكون غليظا ولا يكون رقيقا بحيث لا يقع البصر عليه الا وأن يدقق النظر قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وينبغي أن يعقده على وسطه عقدا ولا يجعل له حلقة يشده بإشدا المسلم المنطقة ولكن يعاقون على اليمن والشمال ولا يتركون أن يلبسوا خفافا مزينة وينبغي أن تكون خفافهم خشنة فاسدة اللون وكذا لا يتركون أن يلبسوا أقبية مزينة وقصا مزينة بل يلبسون أقبية خشنة من كرايس ازارانها طويلة وذيلها قصيرة وكذلك يلبسون قصا خشنة من كرايس جيوبهم على صدورهم كما يكون للنسوان وهذا كله اذا وقع الظهور عليهم فالما اذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك ثم اختلف المشايخ رجعهم الله تعالى بعد هذا أن الخافه بيننا وبينهم تشترط بعلامة واحدة أو بعلامتين أو بالثلاث وكان الحاكم الامام أبو محمد رحمه الله تعالى يقول ان صالحهم الامام وأعطاهم الذمة بعلامة واحدة لا يزداد عليها وأما اذا فتح بلدة قهرا وعنوة كان للامام أن يلزمهم العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط * ويجب أن تميز ساوهم من نساء المسلمين حال المشي في الطريق والجماعات فيجعل في أعناقهن طوق الحديد ويخالف ازارهن ازار المسلمين ويكون على دورهم علامات تميزها عن دور المسلمين لئلا يقف عليها السائل فيدعولهم بالمغفرة فالخاصل أنه يجب تميزهم بما يشعر بذلهم وصغارهم وقهرهم بما يتعارفه أهل كل بلدة وزمان كذا في الاختيار شرح المختار * ذى سأل مسلما على طريق البيعة لا ينبغي للمسلم أن يذله على ذلك لانه اعابة على المعصية * مسلم له أم ذمية أو أب ذى لبس للمسلم أن يقوده الى البيعة وله أن يقوده من البيعة الى منزله كذا في فتاوى قاضيهان * ولا يحملون السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يبدؤهم بالسلام ورددائهم بقوله وعليكم فقط كذا في فتح القدير * وعبيد أهل الذمة لا يؤخذون بالكسبيات ذوا المختار كذا في الفتاوى الكبرى * وليس للنصراني أن يضرب في منزله بالنسوس في مصر المسلمين ولأن يجمع فيهم انما أن يصلى فيه ولأن يجر جوا الصليب أو غير ذلك من كنسيتهم ولو رفع أصواتهم بقراءة الزبور والانجيل ان كان فيه اظهار اشركه منعوا عن ذلك وانما يقع ذلك اظهار الشرك لا يمنعون ويمنعون عن قراءة ذلك في أسواق المسلمين وكذا عن بيع الخمر والخنازير وعن اظهار الخسور والخنازير في مصر وما كان في ذاء مصر ولا باس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جاوزوا أفنية مصر وفي كل قرية أو موضع ليس من أمصار المسلمين فانهم لا يمنعون

الله تعالى و ينبغي أن لا يظهر الانفساخ ههنا لم يطالبه الوارث بالتفريغ سواء كان معدا لاستعلال أو لم يكن لأن موت أحد المتعاقدين
يوجب انفساخ الاجارة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى فإذا كان مختلفا بينه وبينهم لم يطالب به وارث بالتفريغ أو بالتزام جرحه
وإذا انقضت مدة الاجارة وورب الدار غاب مسكن المستاجر بعد ذلك سنة يلزمه السكناء سنة لأنه لم يسكنه على وجه الاجارة وكذا
إذا انقضت المدة والمستاجر غاب والدار في يد اميرته لان المدة لم تسكنه بأجر * ورجل حر دارة قومه لثمة كسبها بغير رهنهم كان - بكره -

رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح قنبا يستقبل ولو كان تجيل الاجرة شرط في الاجارة
ثم وهب منه الاجرة وأبرأه عن الاجرة صح في قولهم * ولو أجر داره ثم وهب منه الاجرة صح في قولهم * ولو أجر داره ثم وهب له أجر رمضان
قال الفقيه أبو القاسم أن استأجرها سنة جاز وأن استأجرها مشاهرة لا يصح الا اذا وهب بعد ما دخل شهر رمضان قال الفقيه أبو الليث هذا
الجواب يوافق قول محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ * ولو قال أجرتك هذه الدار (٢٨١) كل شهر بكذا على أن أهب لك أجر شهر رمضان

كانت الاجارة فاسدة * رجل أجر
داره سنة بعبد بعينه ثم ان الاستأجر
عق العبد من ساعته لم يجر باعتاقه
الا أن يكون تجيل الاجر شرط في
الاجارة أو لم يكن شرط في الاجارة
لكنه محل * ولو أجر داره رطب
بعينه أو بعبد بعينه ثم قال للمستأجر
وهبت لك هذا العبدان قبل
المستأجر صح والا فلا لان هبة الاح
منه اذا كان بعينه تكون فسخا
للاجرة فلا يصح من غير قبوله *
الا إذا باع المستأجر وأراد
المستأجر ان يفسخ بيعه اختلفت
الروايت فيه والصحيح أنه لا يملك
لفسخ * ونوباع الراهن الرهن
بعبر ذن المرتهن كان للمرتهن أن
يفسخ بيعه

(فصل في الاجارة لطويلة)
هذه اجارة استأجر بها الشيخ الامام
الجليل أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى وقيل لبعض أهل
زمنه وردها لبعض وهي على
وجهين * أحدهما أنه اذا أراد
أن ياجر كرم حرة طويلة
أو أرض وفيها زرع يبيع
في حجار زرع بأسوهماس
لذي رية الاستأجر أو من معلوم
ويسلم إليه ثم يواجر منه الأرض
مدته بمائة ثلاث سنين أو أكثر
غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة أو
كل ستة أشهر محل معلوم على أن

وكذلك يمنعون عن السكر لانهم لا يستحلونه وانما يستحلون أصل الشرب وكذلك يمنعون عن اطهار
بيع الزامير والطبور للهو وغير ذلك كما منع منه المسلم ومن كسر شيئا من ذلك فلا ضمان عليه كما
لو كسر لمسلم وهذا على قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيضمن الكاسر قيمته لا للهو كما
لو كسر لمسلم كذا في الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان أحكام أهل الذمة وأهل الشرك * مسلم
له امرأة ذمية ليس له أن ينفقها عن شرب الخمر لانه حلال عندها وله ان يمنعها من ادخال الخمر في المنزل
وليس له ان يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاضخان
* قال في كتاب العشر والخراج ولا يترك واحد منهم حتى يشتري دارا أو منزلا في مصر من أمصار
المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في مصر من أمصار المسلمين وبه هذه الرواية أخذ
الحسن بن زياد وعلى رواية عامة الكاتب يمكنون من المقام في دار الاسلام الا أن يكون مصر من
أمصار العرب نحو ارض الحجاز فانهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في المحيط * وكان الشيخ الامام
شمس الأئمة الحلواني يقول هذا اذا قلوا بحيث لا يتعطل بسبب سكناهم ولا يتقلل بعض جماعات
المسلمين واما اذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكناهم او يتقلل فيمنعون من السكنى فيما بين الناس
ويؤثرون بان يسكنوا ذمية ليس للمسلمين فيها جماعة وهو محفوف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
في الامالى وان اشترى رادورا في مصر من هذه الامصار فارادوا ان يتخذوا دارا منها كنيسة أو بيعة
او بيت نار يجتمعون في ذلك اصلواتهم منعوا عن ذلك وان استأجر رادورا من رجل من المسلمين دارا
او بيتا شئ من ذلك كره للمسلم ان يواجرهم وان أجرهم دارا او منزلا ليرتوا فيها فاضهر وافيهما
ما ذكرنا يمنعهم صاحب الدار وغيره من ذلك فلا ينفسخ عقد الاجارة كذا في الذخيرة * ومن امتنع
من اداء الجزية او قتل مسلما أو زنى بمسلمة أو سب النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقض عهده ولو امتنع
عن قبولها بقصده ولا ينقض العهد لان الحق بدار الحرب او يغلبوا على موضع قرية أو
حصن فحاربوا وقاتلوا انتقض عهده لحكمه حكم المرتد معناه في حكمه بالحق في بونه واذا تاب تقبل
قوته وتعود ذمته ولا يبطل ما نذر يثبه بنقض عهده وامن منه زوجته الذمية التي خافه في دار
الاسلام اجزاء او يقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما حله من ماله الى دار الحرب بعد لنقض وو
نظروا على الدار تكون قيا جماعة المسلمين ولو لحق بدار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام وتحذ من ماله
ودخله دار الحرب ثم صهر على الدار ولو رثة بحق به قبل القسمة مجانا وبعد قسمة بقبضه ولو أسر
يسرق بخلاف المرتد ان لحق ثم صهر على الدار فسر لا يسترق بل يستلزم له بسم كذا في موضع
الجزية عليه اذا عاد بدينه وقبضه بخلاف المرتد كذا في فتح قدوس

(باب التاسع في أحكام المرتدين)

المرتد عرفة هو الراجع عن دين الاسلام كذا في السر الفائق * وركن الرد اجراء كماله ان يخرج عن
اللسان بعد وجوب الاعيان * شرائط صحتها عقل فلا تصح ردة المجنون ولا أصبي الذي لا عقل
وأما من جنونه ينتطع فان ارتد عن الجنون تصح وان ارتد حل اهفته صحت وكذا الانسح ردة

(٢٦ - (استوى) - ناي)
ذكرت أجرك كل سنة من اسنين ادركت غير الاديم انسيثاته بها من ثلاث
الاجرة كذا ونية بدل الاجرة يكون ثمة لامة لاخيرة وتكون سكر وحدهم ولا تصح لاحرة في أيام الحيا * واوجه
الثاني هذه الاجرة يدفع الاشجار أو الزرع الذي في ارض معدمة الى احدى يدي لاجرة على أن يكون خراج يربها على مائة منهم
منها المدافع والباقي معدن في صرف نصيبه من خراج فيها أحب ثم يؤجر منه الارض مدة معلومة على نحو ذلك من غير أن

منهما أن يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المستأجر قبل تمام الشهر ونظف امرأته ومناعه فيها لم يكن الا جراً يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بمخصم فان أراد أن يفسخ عند غيبة المستأجر قال بعضهم بوجوب الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر يفسخ الاجارة الاولى وتنفذ الثانية فتخرج المرأة من الدار وتسلم الى الثاني وهو نظير ما قال أبو حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى * وجل باع شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أراد أن يفسخ بحكم الخيار عند غيبة المشتري لا يجوز ذلك فان باعه من غيره جاز وينتقض

البيع الاول هذا اذا كان المستأجر غائباً فان كان حاضراً وقد كان آخر داره كل شهر لا يجوز حتى يفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المأجر للمستأجر في الشهر الاول فسخت الاجارة التي بينت في دار كذا اذا جاء رأس الشهر وعامة المشايخ لم يجوزوا هذا الطريق لان فيه تعليق القسح بمجيء الشهر وكما لا يجوز تعاقب الاجارة بمجيء الشهر عند عامة المشايخ لا يجوز تعليق فسختها وقال بعضهم يقول المأجر في آخر الشهر مرة بعد أخرى فسخت الاجارة حين يهل الهلال وفيه من الحرج ما لا يحصى وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتباراً بايام الخيار وذلك باطل لان جواز ذلك الخيار في البيع عرف شرعاً بخلاف القياس فلا يقاس عليه الاجارة وذكرهمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان لكل واحد منهما النقص عند رأس الشهر فان سكن من الشهر الثاني يوماً أو يومين لزمه ولو قال فسخت الاجارة التي بيننا رأس الشهر الثاني حر ذلك لان اضافة الاجارة حرة فكذلك اضافة القسح وقال بعضهم يفسخ في الساعة التي يهل الهلال حتى لو مضت تلك الساعة لزمته وقال بعضهم يفسخ في الليلة الاولى

عن ذلك وان كان فيها عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رحمه الله تعالى في السير وقال كثير من أئمة بلخ انما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قراهم بالكوفة فان عمة من يسكنها أهل الذمة والروافض أما في ديارنا فيمتنعون عن ذلك في القرى كما يمتنعون عنه في الامصار ومشايختنا وجهم الله تعالى قالوا لا يمتنعون من اظهار ذلك واحداً في القرى على كل حال كذا في فتاوى قاضيان * في تجنيس خواهر زاده فان أظهر وأفي مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرى المسلمين شيئاً لم يصالحوا عليه مثل الزنا والفواحش والنزاهة والطبول والعناء والهور والنوح واللعب بالحمام منعوا منه كما يمنع المسلم منه وفي التجريد ولا ينبغي للمسلمين أن ينزلوا عليهم في منزلهم ولا يأخذوا شيئاً من دورهم وأراضيهم الا بتخليك من قبلهم كذا في التتارغانية * وان اتخذ المسلمون مصر في أرض موات لا يملكها أحد فان كان بقرب ذلك قرية لأهل الذمة فعظم المصر حتى بلغ تلك القرى وجاوزها فقد صارت من جملة المصر لاحاطة المصر بجوانبها فان كان لهم في تلك القرى بيع وكنائس قديمة تركت على حالها وان أرادوا أن يحدوا في شيء من تلك القرى ببيعة أو كنيسة أو بيت نار بعد ما صارت مصر للمسلمين منعوا عن ذلك قال وكل مصر من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود فلا يسبغ بمسلم ولا كافراً أن يدخل فيه خيراً ولا خيراً يراظهاراً فان أدخل فيه مسلم خيراً أو خيراً يراو قال انما صرت مجتازاً وانما أريد أن أدخل الخمر أو قال ليست هذه لي وانما هي لغيري ولم يحرم لي هي فانه ينظر ان كان رجلاً متديناً لا يتهم بذلك خلى سبيله وأمره أن يخل الخمر وان كان رجلاً يتهم بتناول ذلك أهرق خمره وذبحت خنار بوه فاحرق بالنار وان رأى الامام أن يؤدبه بأسواط ويحبسه حتى تظهر توبته فعل وان اقتصر على أحدهما الما الضرب أو الحبس فله ذلك ولا ينبغي له أن يخرق الزق الذي فيه الخمر ولا أن يكسر الاناء الذي فيه الخمر فان خرق الزق أو كسر الاناء فهو ضامن فان كان من رأى الامام أن يفعل ذلك عقوبة على صاحبه أو أمر غيره أن يفعل فلا ضمان بان أخذ الامام الزق والدابة التي عليها الخمر وباع ذلك كله فالباع باطل وان كان الذي أدخل الخمر مصر من أمصار المسلمين رجلاً من أهل الذمة فان كان حاضراً رد الامام عليه مائة وأخرجه من المصر وأخبره انه ان عاد أدبه ومعنى قوله ان كان حاضراً ان لا يعلم انه لا ينبغي له أن يفعل ذلك وان كان عالماً بالامام لا يريق خمره ولا يذبح خنار بوه ولكن ان رأى أن يؤدبه بالضرب أو الحبس فعل ذلك وان أتلف مسلم فعليه النضمان الا أن يكون اماماً يرى أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة فعلى أو امرأته ان ينفذه فحينئذ لا ضمان عليه وان مر رجل من أهل الذمة بخمره في سقينة في مثل دجلة أو الامرات فرب ذلك في وسط بغداد أو مدائن أو واسط لا يمنع من ذلك وكذلك لو أراد المرور باخر في طريق الامصار ولا يهرهم غير ذلك فانهم لا يمتنعون عنه وينبغي للامام أن يبعث معهم أميناً حتى لا يتعرض أحد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين المتهمين بشرب ذلك * وكل قرية من قرى أهل الذمة أو مصر من أمصارهم أظهر وأفيها شيئاً من الفسق مما لم يصالحوا عليه نحو الزنا وغيره من الفواحش التي يحرمونها في دينهم فانهم يمتنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون

من اشهر الثمان ويومها لان وقت القسح أو اشهر وأول الشهر الليلة الاولى ويومها واليه أشار وكذلك في سائر ارباعه لفتوى وجن احداً من رجس سة مائة درهم رقبته مستأجر رهبته منك جيع الاجر أرفال أبرأتك عن الآخر مع ذلك ان تميز محمد رحمه الله تعالى في يوسف الاول ولا يصح في قول أبي يوسف الاخر * ولو قال أبرأتك عن خمسمائة من هذا الآخر وقد عرفت ان اشهر من اشهر الثمان في قول أبي يوسف الاخر مع ذلك عن السك في قول محمد

رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يخرج يبيع أبواؤه تجامعي ولا يبيع تحتها يستقبل ولو كان تجميل الأجرة شرطاً في الإجارة ثم وهب منه الأجر أو أبرأه عن الأجرة صح في قولهم * ولو أجر داره ثم وهب له أجر رمضان قال الفقيه أبو القاسم أن استأجرها سنة جاز وأن استأجرها مشاهرة لا يصح إلا إذا وهب بعدما دخل شهر رمضان قال الفقيه أبو الليث هذا الجواب يوافق قول محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ * ولو قال أجرتك هذه الدار (٢٨١) كل شهر بكذا على أن أهب لك أجر شهر رمضان

كانت الإجارة فاسدة * رجل أجر داره سنة بعبد بعينه ثم أن استأجر أعتق العبد من ساعته لم يجر اعتاقه إلا أن يكون تجميل الأجر شرطاً في الإجارة أو لم يكن شرطاً في الإجارة لكنه تجمل * ولو أجر داره بأرباب بعينه أو بعبد بعينه ثم قال للمستأجر وهبت لك هذا العبدان قبل المستأجر صح والأفلاان هبة الأجر منه إذا كان بعينه تكون فسخاً للإجارة فلا يصح من غير قبوله * الأجر إذا باع المستأجر وأراد المستأجر أن يفسخ يبيعه أختلفت الروايات فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ * ولو باع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن كان للمرتهن أن يفسخ يبيعه

(فصل في الإجارة الطويلة)

هذه إجارة استأجرها الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقبلها بعض أهل زمانه وردها البعض وهي على وجهين * أحدهما أنه إذا أراد أن يوافق المكرم إجارة طويلة أو الأرض وفيها زرع يبيع الأشجار والزرع بأصولها من الذي يريد الاستجار بثمن معلوم ويسلم إليه ثم يوافق منه الأرض مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة أو كل ستة أشهر بمال معلوم على أن يكون أجر كل سنة من السنين الأولى غير الأيام المستثناة منها من تلك

وكذلك يمنعون عن السكر لانهم لا يستحلونه وإنما يستحلون أصل الشرب وكذلك يمنعون عن اظهار بيع الزامير والطنبور للهو وغير ذلك كما منع منه المسلم ومن كسر شيئاً من ذلك فلا ضمان عليه كما لو كسر لمسلم وهذا على قولهم ما قاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيضمن السكار قميته لا للهو كما لو كسر لمسلم كذا في الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان أحكام أهل الذمة وأهل الشرك * مسلم له امرأة ذمية ليس له أن يمنعها عن شرب الخمر لانه حلال عندها وله أن يمنعها عن ادخال الخمر في المنزل وليس له أن يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاضخان * قال في كتاب العشر والخراج ولا يترك واحد منهم حتى يشتري داراً أو منزلاً في مصر من أمصار المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في مصر من أمصار المسلمين وبه هذه الرواية أخذ الحسن بن زياد وعلى رواية عامة الكتب يمكنون من المقام في دار الاسلام إلا أن يكون مصر من أمصار العرب بخوارض الخجاز فانهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في المحيط * وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني يقول هذا إذا قلوا بحيث لا يتعطل بسبب سكنائهم ولا يتقل بعض جماعات المسلمين وأما إذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكنائهم أو يتقل فيمنعون من السكنى فيما بين الناس ويؤمرون بان يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جماعة وهو محفوظ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالي واباشتر وادور في مصر من هذه الأمصار فاردوا ان يتخذوا داراً منها كنيسة أو بيعة أو بيت نار يجتمعون في ذلك لضلواتهم منعوا عن ذلك وإن استأجروا من رجل من المسلمين داراً أو بيتاً لشيء من ذلك كره للمسلم ان يؤاجرهم وإن أجرهم داراً أو منزلاً لينزلوا فيها فاطهر وفيها ما ذكرنا عنهم صاحب الدار وغيره من ذلك ولا يفسخ عقد الإجارة كذا في الذخيرة * ومن امتنع من اداء الجزية أو قتل مسلماً أو زنى بمسلة أو سب النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقض عهده ولو امتنع عن قبولها نقض عهده ولا ينقض العهد إلا ان يلحق بدار الحرب أو يغلبوا على موضع قرية أو حصن فبحار بوننا وإذا انتقض عهده فحكمه حكم المرتد معناه في حكمه بالحق بونه وإذا تاب تقبل توبته وتعود ذمته ولا يبطل أمان ذريته بنقض عهده وتبين منه زوجه الذمية التي خلفها في دار الاسلام اجساعاً ويقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما حله من ماله الى دار الحرب بعد النقص ولو ظهر على الدار تكون فيأ العامة المسلمين ولو لحق بدار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام وأخذ من ماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على الدار فالو رثة أحق به قبل القسمة بجانا وبعد القسمة بالقيمة ولو أسر يسترق بخلاف المرتد إذا لحق ثم صهر على الدار فأسر لا يسترق بل يقتل إذا لم يسلم وكذا يجوز وضع الجزية عليه إذا عاد بعد نقضه وقبلها بخلاف المرتد كذا في فتح القدير

(الباب التاسع في أحكام المرتدين)

المرتد عرفاً هو الراجع عن دين الاسلام كذا في النهر الفائق * وركن الردة اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد وجود الايمان * وشرائط محبتها العقل فلا تصح ردة المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل وأما من جنونه ينقطع فان ارتد حال الجنون تصح وان ارتد حال افاقته صح وكذا لا تصح ردة

يكون أجر كل سنة من السنين الأولى غير الأيام المستثناة منها من تلك الإجارة كذا وقيمة مال الإجارة يكون بمقابلة السنة الأخيرة وأن يكون لكل واحد منهما ولاية فسخ الإجارة في أيام الخيار * والوجه الثاني لهذه الإجارة أن يدفع الأشجار أو الزرع الذي في الأرض معاملة الى الذي يريد الإجارة على أن يكون الخارج بينهما على مائة منهم سهم منها للدافع والباقي للعامل ثم يوكّل العامل في صرف نصيبه من الخارج فيما أحب ثم يؤاجر منه الأرض مدة معلومة على نحو ما قلنا من غير أن

يكون أحد العقدین شرطاً في الآخر ومشايخ بلخ وبعض مشايخ بخارا أنكروا الوجه الأول وقالوا يبيع الأشجار ويبيع الزرع ليس يبيع رغبة بل هو في معنى التلجنة ولهذا لا يكون للمستأجر أن يقطع الأشجار وعند فسخ الاجارة ينقص البيع من غير فسخ ويبيع التلجنة لا يزيل المبيع من ملك البائع وان اتصل به القبض وبقاء الأشجار والزرع على ملك البائع يمنع الاجارة في الارض وبعضهم جوزوا طريق البيع أيضاً وقالوا ليس هذا يبيع (٢٨٢) التلجنة بل هو يبيع رغبة لانهم لما قصدوا تصحيح الاجارة ولا صحة للاجارة مع بيع

التلجنة فقد فسد يبيع الرغبة ويجوز أن تكون الأشجار مملوكة للمشتري ولا يملك قطعها لتعلق حق الغير بها كالأمران لا يملك قطع أشجار الرهن وان كان يملكها لتعلق حق الغير * وقال بعضهم ان باع الأشجار أو الزرع بثمن المثل أو أكثر يكون رغبة والأفلا وهذا ليس بصحيح أيضاً فان الانسان قد يبيع ماله بثمن قليل عند مساس الحاجة * وذكر الطحاوي أنه اذا باع الأشجار وأجر الأرض جاز بشرط أن يبيع الأشجار بطريقة الى البابان كان لها طريق وان لم يكن لها طريق ينبغي أن يبين للأشجار طريقاً معاً لو كان من الأرض حتى لو لم يبين لا يجوز وكان الشيخ الامام الاجل طهر الدين رحمه الله تعالى يقول الاجارة بطريق يبيع الأشجار باطلة كما قال بعض المشايخ ومن جوز الاجارة الطويلة اختلفوا أنها عقد واحد أو عقود متعددة قال بعضهم عقود متعددة لانها لو جعلت عقداً واحداً وفيها شرط الخيار ثلاثة أيام في كل سنة أو في كل سنة أشهر تزيد مدة الخيار على ثلاثة أيام في عقد واحد وذلك فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم هي عقود واحد لانها لو جعلت عقوداً متعددة كانت

السكران الذاهب العقل والبلوغ ليس بشرط لصحتها وكذا الذكورة ليست بشرط لصحتها ومنها الطوع فلا تصح ردة المكر عليها كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البدائع * والصبي الذي بعقل هو الذي يعرف أن الاسلام سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب والحلوم من المكر كذا في السراج الوهاج * وقدر في فتاوى قارئ الهداية عقله بأن يبايع سبع سنين كذا في النهر الفائق * من أصابه برسام أو أطمع شيئاً فذهب عقله فهذه فارتد لم يكن ذلك ارتداداً وكذا لو كان معتوها أو موسوساً أو مغلوباً على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في السراج الوهاج * اذا ارتد المسلم عن الاسلام والعبادة بالله عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة أبدأها كشفت الآن العرض على ما قالوا غير واجب بل مستحب كذا في فتح القدير * ويحبس ثلاثة أيام فان أسلم والقتل هذا اذا استعمل فاما اذا لم يستعمل قتل من ساعته ولا فرق في ذلك بين الجرح والعبد كذا في السراج الوهاج * واسلامه أن يأتي بكلمة الشهادة ويتبرأ عن الأديان كلها سوى الاسلام وان تبرأ عما انتقل اليه كفي كذا في المحيط * نقل الناطقي في الاجناس عن كتاب الارتداد للعسن فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد الى الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التأجيل فانه يؤجله الامام بثلاثة أيام فان عاد الى الكفر رابعاً فانه لا يؤجله فان أسلم والقتل * وقال الكرخي في مختصره فان رجع أيضاً عن الاسلام فاقى به الامام بعد نالسة استتابه أيضاً فان لم يقبل قتله ولا يؤجله وان هو تاب ضربه ضرباً وجيعاً ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال انسان قد انخلص فاذا فعل ذلك خلى سبيله فان عاد بعد ما خلى سبيله فعل به مثل ذلك أبداً مادام يرجع الى الاسلام ولا يقتل الا أن يأتي أن يسلم قال أبو الحسن الكرخي وهذا قول أصحابنا جميعاً أن المرتد يستتاب أبداً كذا في غاية البيان * فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه أو قطع عضواً منه كره ذلك كراهة تنزيهه كذا في فتح القدير * فلا ضمان عليه لكنه اذا فعل بغير إذن الامام أدب على ما صنع كذا في غاية البيان * واذا ارتد الصبي وهو بعقل فارتداده ارتداد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا ارتد الصبي المراهق هكذا في محيط السرخسي * ولا تقتل المرتدة بل تحبس حتى تسلم وتضرب في كل ثلاثة أيام مبالغة في الخل على الاسلام ولو قتلها قاتل لا يجب عليه شيء للشبهة والامة يجبرها مولاهما ما فيه من الجمع بين الحقين بان يجعل منزل المولى معها لها ويفوض التأديب اليه مع توفير حقه في الاستخدام وقال في الاصل دفعت اليه اذا احتاج اليها والصحيح أنها تدفع اليه احتاج أو لم يحتج طلب أو لم يطلب كذا في التبيين * ولم يطأها المولى والصغيرة العاقلة كالبالغة والخنثى المشكل كالمرأة هكذا في النهر الفائق * ولا تسترق الحرة المرتدة مادامت في دار الاسلام فان لحقت بدار الحرب فينتدس ترق اذا سيئت وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر تسترق في دار الاسلام أيضاً قيل ولو أفتى به هذه الرواية لا بأس فبين كانت ذات زوج وينبغي أن يشترجها

الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة الى وقت في المستقبل وفي الاجارة المضافة الاخر لا يملك الاخر بالتجديد ولا باشتراط التجديد * وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا آجر دار اليتيم ثلاث سنين كانت الاجارة في السنة الاولى والثانية اقل من أجر مثلهما وفي الاجارة في السنة الثالثة أكثر من أجر مثلهما فتفسد الاجارة في السنة الثالثة ثم هل يتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقداً واحداً يتعدى وعلى قول من يجعلها عقوداً لا يتعدى فيجعل عقوداً متعددة يبقى في قولهم انما جعلت الزوج

عقوداً متعددة لأجل التحجيل في السنين المستقبلية لكن يجاب عن هذا أن ملك الأجر عند التحجيل فيه رايان فيؤخذ بالرواية التي ثبتت الملك في الاجارة المضافة لمكان الحاجة * فان قيل لا وجه لجواز هذا العقد بحال ما قالوا جعلناه عقداً واحداً يلزمنا ثبوت الخيار في العقد الواحد أكثر من ثلاثة أيام ولو جعلناه عقوداً متعددة يصير شرطاً في كل عقد ثلاثة أيام من آخره وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من اشترى شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر يكون له الخيار من (٢٨٣) أول الشهر إلى آخره * قلنا نحن لا نثبت

الخيار في الأيام الثلاثة من آخر كل سنة بل نجعل ثلاثة أيام من آخر كل سنة مستثناة من العقد ويكتب غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة حتى لو كتب في الصك على أن لكل واحد منهما الخيار في الأيام الثلاثة من آخر كل سنة كان فاسداً * أحد العاقدين في الاجارة الطويلة اذا فسخ العقد في أيام الخيار بغير محضر من صاحبه ذكر الحاكم السمرقندي أنه يجوز ولم يذكر فيه خلافاً وفي البيع بشرط الخيار اذا فسخ البيع من له الخيار بغير محضر من صاحبه لا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكانه مال إلى أن أيام الخيار غير داخل في العقد فكانت الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة إلى وقت في المستقبل فانما يصح فسخ من له الخيار بغير محضر من صاحبه لأنه فسخ للعقد المضاف أولاً لأنه في الاجارة أخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى * المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من الآخر بعد القبض اجارة مشاهرة لا تصح الاجارة الثانية وما يأخذ من الآخر يكون محسوباً من مال الاجارة اذا كان من جنسه * المستأجر اذا آجر من الآخر ولم تكن الاجارة طويلة لم تصح الاجارة الثانية وهل يسقط الآخر

الزوج من الامام أو يهبها الامام له اذا كان مصرفاً فيملكها وتحتسب ذبوتها هو حبسها وضربها على الاسلام كذا في فتح القدير * بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أجد المرددة وأقر بالتوحيد وبعرفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الاسلام فهذا منه توبة كذا في المحيط * ونزول ملك المرتد عن ماله برده زوالاً موقوفاً فأن أسلم عاد ملكه وان مات أو قتل على ردة ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب ردة في بعد قضاء دين ردة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يزول ملكه ثم اختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فمن رث المرتد روى محمد عنه أنه يعتبر كونه وارثاً عند موت المرتد أو قتله أو القضاء بالحاقه وهي الأصح وترثه امرأته المسلمة اذا مات أو قتل أو قضى عليه بالحقاق وهي في العدة لانه صار فاراً بالردة اذا ردة بمنزلة المرض والمرتدة لا يرثها زوجها الا أن تكون مريضة فيرثها ويرثها أقاربها جميعاً ما لها حتى المكسوب في ردتها كذا في التبيين * وان لحق بدار الحرب مرتداً أو حكم الحاكم بالحاقه عتق مديروه وأمهات أولاده وحلت ديونه الموجهة ونقل ما كتسبه في حالة الاسلام إلى ورثته المسلمين باتفاق علمائنا الثلاثة وأما ما أوصى به في حال اسلامه فالمدكور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره أنها تبطل مطلقاً من غير فرق بين ما هو قرينة أو غير قرينة ومن غير ذكر خلاف كذا في فتح القدير * المرتد مادام متردداً في دار الاسلام فالقاضي لا يقضي بشئ من هذه الاحكام كذا في المحيط * وتصرف المرتد في ردة على أربعة أوجه (منها) ما ينفذ في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء اذا جاءت حاربة بولد فادعى النسب ثبت نسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية أم ولد له وينفذ منه تسليم الشفعة والخبر على عبده المأذون (ومنها) ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح فلا يجوز له أن يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لآخرة ولا مملوكة وتحرم ذبيحته وصيده بالكب والباري والرمي (ومنها) ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فانه اذا فاض مسلماً يتوقف في قولهم ان أسلم نفذت المفاوضة وان مات أو قتل على ردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بالحاقه بطلت المفاوضة وتصير عتقاً من الأصل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تبطل أصلاً (ومنها) ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والاجارة والاعتاق والتسديد والكتابة والوصية وقبض الديون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذه التصرفات موقوفة ان أسلم نفذت وان مات أو قتل أو قضى بالحاقه بدار الحرب تبطل وتصرف المكاتب في ردة نافذ في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * واذا باع الرجل عبده المرتد أو أمته المرتدة فالبيع جائز كذا في المبسوط * المرتد اذا عاد تائباً إلى دار الاسلام ان كان عوده قبل حكم القاضي بالحاقه بطل حكم الردة في ماله فصار كالمسلم يزل مسلماً ولا يعتق عليه شئ من أمهات أولاده والمديرين وان كان بعد الحكم فكل ما وجد في يد ورثته أخذ به وأما ما أزاله الوارث عن ملكه سواء كان بسبب لحقه الفسخ كالبيع والهبة أو بسبب لحقه الفسخ كالاعتاق والتسديد والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل للمرتد عليه

عن المستأجر الاول ان كان الآخر الاول قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الآخر وان لم يقبض لا يسقط فان كان الآخر الاول قبض الدار من المستأجر حتى سقط الآخر عن المستأجر هل تبطل الاجارة الاولى قال الفقيه أبو الليث لا تبطل الاجارة الاولى وكان المستأجر أن يسترد الدار من الآخر ولو أن المستأجر قبض الدار من الآخر ثم أعادها من الآخر ولم يواجهها منه قال الفقيه أبو الليث لا يسقط الآخر عن المستأجر * رجل استأجر كراً ما اجارة طويلة ثم ان المستأجر دفع السكر إلى الآخر فمعاملته ان كانت الاجارة الطويلة

بمطريق يبيع الاشجار بجازات المعاملة وان كانت الاجارة طويلة بطريق دفع الاشجار والسكرم الى المستاجر معاملة ثم دفعها للمستاجر معاملة الى الآخر لا يجوز * اذامات الاجارة طويلة وعليه ديون كان المستاجر احق بشئ المستاجر من سائر الغرماء كالمرتهن بالرهن * المستاجر اجارة طويلة اذا آجر من غيره اجارة طويلة او دفع الى غيره مزارعة على أن يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستاجر الاول مع آجره تغامخا الاجارة الاولى هل تبطل (٢٨٤) الاجارة الثانية والمزارعة اختلفوا فيه والصحيح أنها تنفسخ سواء اتحدت أيام

الفسخ في العقدين أو اختلفت بان كانت أيام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة أيام من آخر سنة ثمانين وأيام الخيار في الاجارة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك * المستاجر اجارة طويلة اذا قال لا آجر في أيام الخيار أو في غيرها مال اجارة بمن دعه فقال لا آجر بدهم أو قال لا آجر ضمان دعه من انفسخ الاجارة دفع المال أولم يدفع * وكذا المشتري اذا قال للبائع ببعانه بازده فقال البائع بدهم يكون فسخا للبيع * المستاجر اجارة فاسدة اذا آجر من غيره اجارة جارة قال الفقيه أبو الليث تجوز الاجارة الثانية وقال غيره لا يجوز وعلى قول من يجوز الاجارة الثانية يكون لا آجر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية وهذا بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باع من غيره بعد القبض ببيع جارة لا يكون للبائع الاول أن يفسخ البيع الثاني لان الاجارة تنفسخ بالاعذار والبيع لا يفسخ لاجرم المشتري شراء فاسدا اذا آجر من غيره يفسخ الاجارة * رجل قال لغيره آجرني دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال آجرت وأمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصدق فكتب على الرسم المعتاد ولم يكن بينهما شئ آخر ودفع المستاجر

ولا ضمان على الوارث أيضا كذا في غاية البيان * اذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في حالة الاسلام فجاءت بولد لا كثر من ستة أشهر منذ ارتد فادعاء فهي أم ولده والولد حر وهو ابنه كذا في الهداية * فان مات أو قتل المرتد لم يرثه ولده فان كانت الامة مسلمة ورثه الابن مات على الردة أو لحق * مرتد لحق بماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو في ولا سبيل لورثته عليه وان كان لحق بدار الحرب ثم رجع وذهب بماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فانه يرد على ورثته الا أنه بغير شئ قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة وان لحق المرتد بدار الحرب وله عبيد فقضى به لابنه فكاتبه ابنه ثم جاء المرتد مسلما فالكاتبه على حالها والمكاتبه والولاء للذي جاء مسلما كذا في الكافي * بخلاف ما اذا رجع بعد ما عتق المكاتب فان الولاء فيه للابن كذا في النهاية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير مرتد قتل رجلا خطأ ولحق بدار الحرب ومات أو قتل على الردة أو هوى في دار الاسلام فالدية في ماله عندهم فان لم يكن له الا كسب الاسلام أو كسب الردة تستوفي الدية منه وان كان له كسب الاسلام وكسب الردة فعلى قوله ما تستوفي الدية من الكسبين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تستوفي من كسب الاسلام أولا فان فضل منها شئ يستوفي الفضل من كسب الردة كذا في المحيط * هذا اذا قتل أو مات قبل أن يسلم وأما اذا أسلم ثم مات أو لم يموت فيكون في الكسبين جميعا بالاتفاق كذا في التبيين * وما اغتصب المرتد من شئ أو أفسده فضمن ذلك في ماله عندهم جميعا هذا اذا ثبت الغصب واتلاف المال بالمعاينة أما اذا ثبت باقرار المرتد فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يستوفي ذلك من الكسبين وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يستوفي ذلك من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الاسلام وهذا اذا كان الجاني هو المرتد أما اذا جنى على المرتد بان قطعت يده أو رجلاه بعد الردة عمدا فذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل أن الجاني لا يضمن سواء مات المرتد من ذلك القطع على الردة أو مات مسلما هذا اذا قطعت يده وهو مرتد فأما اذا قطعت يده وهو مسلم والقاطع مسلم أيضا قطع يده عمدا أو خطأ ثم ارتد المقطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فان على الجاني دية اليه خطأ كان القطع أو عمدا ولا يضمن ضمان النفس فان كان القطع عمدا تجب الدية في مال القاطع وان كان خطأ تجب الدية على عاقلته هذا اذا مات على الردة من ذلك القطع فأما اذا أسلم ومات مسلما من ذلك القطع فان كان لم يلحق بدار الحرب أو لحق الا أنه عاد مسلما قبل القضاء لمحاقه بدار الحرب ففي الاستحسان تجب دية النفس على الكمال عمدا كان أو خطأ الا أنه ان كان خطأ تجب على العاقلة وان كان عمدا تجب في ماله ولا يجب القصاص في العمد وبه أخذ أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * أما اذا لحق بدار الحرب وقضى به القاضي ثم عاد مسلما ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في غاية البيان * اذا ارتد القاطع والمقطوعة يده بقي على الاسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقطوعة يده ذكر في الاصل انه ان كان القتل عمدا فلا شئ له وان كان خطأ فان برئ فعلى عاقلته ضمان اليه وان مات فعلى عاقلته دية

مال الاجارة الى الآخر قالوا بهذا لا يكون بينهما اجارة لاختلاف الطريق في الاجارة الطويلة ولا يجب الاجر على المستاجر بسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال لان المستاجر انما سكنها بناء على ما أعطى من المال لا على وجه الاستئجار مقاطعة * رجل استأجر دارا اجارة طويلة صحيحة بدنانير وأعطى مكان الدنانير دراهم ثم تغامخا الاجارة فان المستاجر يرجع على الآخر بالدنانير لا بالدراهم لان في الاجارة الطويلة تحصيل الاجر شرط عرفا فتصح المصارفة بالاجر * رجل آجر داره اجارة طويلة

موسومة أو أجرها غير موسومة إلى مدة يعلم أنهم سيمالايغيثان إلى تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تجوز الاجارة و فرق هو بين النكاح والاجارة * المستأجر اذا زاد في الاجر بعد ماضى بعض المدة لا تصح الزيادة ويصح الخط * رجل استأجر كراما لم يره اجارة طويلة واشترى الاشجار كان للمستأجر خيار الرؤية فان تصرف في الكرم تصرف المالك يبطل خيار الرؤية فان أكل الثمار قالوا لا يبطل خيار الرؤية لان أكل (٢٨٥) الثمار تصرف في المبيع وهو الاشجار لا في المستأجر فلا يبطل خيار الرؤية في

الاجارة * الاجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاءت مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه روايةان والصحيح أنه ينفذ وهو كولو أجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجي وقت الاضافة وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندى لا ينفذ بيعه لانه تزوير وتلبيس فيؤخذ برواية عدم النفاذ سدا لباب التزوير وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه لانه يملك الفسخ في أيام الخيار فينقذ بيعه كولو باع في أيام الخيار بخلاف مالو أجر اجارة مضافة ثم باع فان ثمة لا ينفذ بيعه في أصح الروايتين لانه لا يملك الفسخ صريحا بدون البيع فلا يملك البيع لان البيع فسخ دلالة * لو أجر رجل دارا اجارة طويلة ثم أجرها من غيره فجاءت أيام الخيار من الاجارة الاولى لا تنفذ الاجارة الثانية في أيام الخيار في ظاهر الرواية * ولو أجر ثم باع فان لم يكن المشتري عالما بالاجارة ثم علم كان له الخيار ان شاء تبرص حتى تمضي أيام الخيار وان شاء يبطل البيع لان الاجارة بمنزلة العيب وهذه رواية اختارها المشايخ رحمه الله تعالى * رجل استأجر أرضا وقبضها وأجرها من غيره ثم ان صاحب الارض استأجرها من

النفس * مدبرة أو أم ولد ارتدت ولحقته بدار الحرب فمات مولاه في دار الاسلام ثم أخذت أسيرة فهي في بخلاف مالو استترفت على ملك المولى فانها ترد عليه كذا في المحيط * واذا ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب واكتسب مالا فاحذ بماله وأبى أن يسلم فقتل فانه يوفى مولاه مكاتبته وما بقي فلورثته كذا في الهداية * وان لم يبق ما تركه مكاتبته فمات لمولاه كذا في الكافي * عبد ارتد مع مولاه ولحقا بدار الحرب فمات المولى هناك وأسر العبد فهو فيه ويقتل ان لم يسلم ولو ارتد العبد وأخذ مال مولاه فذهب به الى دار الحرب ثم اخذ مع ذلك المال لم يكن فيأمر برده على مولاه * قوم ارتدوا عن الاسلام وحاربوا المسلمين وغلبوا على مدينة من مدائنهم في أرض الحرب ومعهم نسائهم وذرايرهم ثم ظهر المسلمون عليهم فانه تقتل رجالهم ونسائهم وذرايرهم كذا في المبسوط * زوجان ارتدا ولحقا بدار الحرب فبليت المرأة بدار الحرب وولدت ولدا ولولدهما ولد فظهر عليهم فالولدان في يجبر الولد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد على الاسلام ولو جلبت في دارنا فالحجاب كذلك كذا في الكافي * في النوادر انهما اذا ارتدا ولحقا بولد صغير لهما دار الحرب فولد لذلك الولد بعد ما كبر ثم ظهر المسلمون على ولد الولد فهو يجبر على الاسلام في قول أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى كذا في المحيط * الذي كان اسلامه تبعا لأبيه اذا بلغ مرتد ففي القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل * أسلم في صغره ثم بلغ مرتد ففي القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل مرتدا * والمكره على الاسلام اذا ارتد لا يقتل استحسانا وفي كل ذلك يجبر على الاسلام ولو قتله قاتل قبل أن يسلم لا يلزمه شيء واللقيط في دار الاسلام محكوم باسلامه ولو بلغ كافرا أجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في فتح القدير * موجبات الكفر أنواع (منها ما يتعلق بالاعمان والاسلام) اذا قال الرجل لا أدري أصحح اعمانى أم لا فهذا خطأ عظيم الا اذا أراد به نفي الشك * من شك في اعمانه وقال أنا مؤمن ان شاء الله فهو كافرا اذا أول فقال لا أدري أخرج من الدنيا مؤمنا فحينئذ لا يكفر ومن قال بخلاف القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلاف الاعمان فهو كافر ومن اعتقد أن الاعمان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى بالاعمان فهو كافر كذا في النخبة * ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفر ومن يرضى بكفر غيره فقد اختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى في كتاب التخيير في كامات الكفر ان يرضى بكفر غيره لا يعذب على الخلود لا يكفر وان يرضى بكفره ليقول في الله ما لا يليق بصفاته يكفر وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * من قال لا أدري صفة الاسلام فهو كافر وذكر شمس الأئمة الخلو اني رحمه الله تعالى هذه المسئلة وبالغ فيها فقال هذا رجل ليس له دين ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح وأولاده أولاد الزنا وقال في الجامع مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها أنوان نصرانيان وكبرت وهي لا تعقل دينان من الاديان ولا تصفه وهي غير معتوهة فانها تبين من زوجها معنى قول محمد رحمه الله تعالى لا تعقل دينان من الاديان لا تعرفه بقاها ومعنى قوله لا تصفه لا تعبر عنه باللسان وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معتوهة بانتم من زوجها وفي فتاوى النسفي سئل عن امرأة قيل لها (١) توحيد ميداني فقالت لان

(ترجمة) (١) هل تعرفي التوحيد

المستأجر الثاني قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح استئجار صاحب الارض من الثاني لان المستأجر الثاني لا يملك فسخ الاجارة الاولى لتكون اجارته من صاحب الارض فسخا للاجارة الاولى قال وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر * ولو استأجر أرضا اجارة طويلة وقبضها ثم أجرها من عبد ما ذون لصاحب الارض اجارة مشاهرة قال الشيخ الامام الاجل هذا ان كان العبد استأجرها بغير اذن المولى فمأخذ المستأجر من العبد لا يحسب على المستأجر عن رأس مال الاجارة لان العبد اذا استأجر بغير اذن المولى

لا يكون له أن يفسخ الاجارة الاولى على مولا * رجل استأجر حائوا مشاهرة وقبض وأجر من غيره اجارة طويلة رسمية وأمر صاحب الحانوت المستأجر اجارة طويلة أن يقبض أجرة الحانوت من المستأجر الاول وقبض ومات صاحب الحانوت قال الشيخ الامام هذا ما قبض المستأجر اجارة طويلة من المستأجر الاول كانت له أجرة الشهر الذي وقعت فيه الاجارة الطويلة لان الاجارة الثانية انما تنعقد عند تمام الشهر لان الاجارة الاولى تنفسخ عند تمام (٢٨٦) الشهر ثم تجدد بعد ذلك وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى

انما يسلم للمستأجر الثاني ما أخذ من المستأجر الاول اذا أخذها في حياة صاحب الحانوت أما ما يأخذ بعد موت صاحب الحانوت لا يسلم له لان الاجارة الطويلة تنفسخ بموت صاحب الحانوت فلا يسلم المأخوذ له مستأجر الثاني * اذا أجر شيئا مشاعا من أرض أو كرم وفيها نخل لا بد من بيع كل الاشجار أما بيع النصف لا يكفي وكذا لو كان فيها برج حمام لا بد من بيع الحمامات كلها عند اجتماعها * الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر أجرة المثل بالعاما بلغ أو يجب أجر المثل لا يزاد على المسمى قال الشيخ الامام هذا يجب أجر المثل لا يزاد على المسمى وفي الاجارة الطويلة اذا كتب في الصك ولكل واحد منهما أن يفسخ العقد في مدة الخيار في حضرة صاحبه وفي بيته قال القاضي الامام أبو علي النسفي وغيره من المشايخ رحمهم الله تعالى ان العقد يفسد لان هذا الشرط يخالف حكم الشرع وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يفسد العقد لان أيام الخيار غير داخله في العقد وكان لكل واحد منهما حق الفسخ بسبب ذلك لا يحكم شرط الخيار قال وقد وجد رواية عن محمد رحمه الله تعالى في

أرادت أن لا تحفظ التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وان أرادت أنها لا تعرف وحدانية الله تعالى فليست بمؤمنة ولا يصح نكاحها وعن جاد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من مات ولا يعرف أن له خالقا وأن لله عز وجل دارا غير هذه الدار وأن الظلم حرام فانه لم يؤمن كذا في المحيط * رجل يعصى وبقول (١) مسلماني أشكارا بايد كرد يكفر * رجل قال للآخر (٢) مسلماني فقال له لعنت بر تو و بر مسلماني تو يكفر كذا في الخلاصة * نصراني أسلم فبات أبوه فقال ليت أني لم أسلم الى هذا الوقت حتى أخذت مال الاب يكفر كذا في الفصول العمادية * نصراني أتى مسلما فقال اعرض على الاسلام حتى أسلم عندك فقال اذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فتسلم عنده اختلفوا فيه قال أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يصير كافرا كذا في فتاوى قاضخان * كافرا أسلم فقال له رجل (٣) تراجه بدامه بود از دين خود يكفر كذا في الخلاصة (ومنها ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته وغير ذلك) يكفر اذا وصف الله تعالى بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه أو يامر من أو امره أو أنكر وعده ووعيده أو جعل له شريكا أو ولدا أو زوجة أو نسبته الى الجهل أو العجز أو النقص ويكفر بقوله يجوز أن يفعل الله تعالى فعلا لا حكمه فيه ويكفر ان اعتقد أن الله تعالى يرضى بالكفر كذا في البحر الرائق * اذا قال لو أمرني الله بكذا لم أفعل فقد كفر كذا في الكافي * وفي التخيير ما جاء في القرآن من اليسد والوجه لله تعالى وليس بجارة هل يجوز اطلاق هذه الاشياء بالفارسية قال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى يجوز اذا لم يعتقد الجوارح وقال أكثرهم لا يصح وعليه الاعتماد كذا في التتارخانية * ولو قال فلان في عيني كاليهود في عين الله تعالى يكفر وعليه جهور المشايخ وقيل ان عني به استقباح فعلة لا يكفر كذا في الفصول العمادية * ولومات انسان فقال الآخر (٤) خدا برا اومى بايست كفر كذا في الخلاصة * ولو قال (٥) ابن كار يست خدا برا افتاده است لا يكفر وهي كلمة شنيعة كذا في خزنة المفتين * اذا قال لخصمه (٦) من باتو بحكم خدا كار ميكنم فقال خصمه من حكم خدا ندانم أو قال اينجا حكم تو رو و قال ان اينجا حكم نيست أو قال خداي حاكمي را نشايد أو قال اينجا ديوانست حكم كند فهذا كله كفر * سئل الحاكم عبد الرحمن عن قال (٧) برسم كار كنم بحكم في هل هو كفر قال ان كان مراده فساد الخلق وترك الشرع واتباع الرسم لارد الحكم لا يكفر كذا في المحيط * رجل وضع ثيابه في موضع فقال سلمتها الى الله فقال له غيره سلمتها الى من لا يمنع السارق اذا سرق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كافرا * رجل قال (٨) اگر مادر و غميكو بيم خدا دروغ

(ترجمة) (١) يلزم فعل الامور الاسلامية جهرا (٢) أنا مسلم فقال له لعنة الله عليك وعلى اسلامك (٣) ما الضرر الذي أصابك من دينك (٤) لزم الله (٥) هذا أمر وقع لله (٦) أنا أفعل شعلي معك بحكم الله فقال خصمه أنا لا أعرف حكم الله أو قال في هذا الحل لا ينفذ الحكم أو قال ليس في هذا الحل حكم أو قال الاله لا يصلح للحاكمية أو قال هنا عفر يت بحكم (٧) أعمل بالرسم لا بالحكم (٨) ان كما نقول كذا قال مولى يقول كذا

مثل هذا أنه لا يفسد العقد * رجل استأجر اجارة طويلة ثم أجر بعد القبض من الاستأجر اجارة مشاهرة لا تصح الاجارة الثانية وهل تنقض الاجارة الاولى بالثانية قال الشيخ الامام هذا تنقض في الشهر الاول من الاجارة الثانية وأشك في ان تنقضها في غير ذلك وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى الاجارة الثانية تنقض الاولى وان كانت الثانية فاسدة فاني رأيت رواية عن عبد بن حبيب عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المشتري اذا باع المبيع من البائع قبل القبض ينتقض البيع الاول وان كان هذا خلافا

ظاهر الرواية في البيع فسق الاجارة وجب أن ينقض * مستأجر الأرض إذا دفع الأرض إلى الأجير مزارعة على أن يكون البذر من الدافع ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل أنه يجوز وكذا المستأجر إذا استأجر صاحب الأرض أيعمل في هذه الأرض بشئ معلوم جاز * رجل أجرداره كل شهر بدرهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجرة الدار من هذا المستأجر ومعنى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع أنه إذا رد عليه الثمن يرد داره ويحتسب (٢٨٧) ما قبض من المستأجر من ثمن الدار فجاء البائع

بالدراهم وأراد أن يجعل الأجر محسوباً من الثمن قالوا ما طلب المشتري الأجر من المستأجر كان هذا منه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعقده وليس للبائع أن يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع أن يجعله محسوباً من الثمن عند رد الدار كان وعداً فلا يلزمه الوفاء بذلك حكماً فان تجز وعده كان حسناً والا فلا شئ عليه وان كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسداً للبيع * رجل استأجر منازلاً اجارة طويلة ثم ان الأجير نقص بناءها برضا المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية لبقاء الأصل * رجل استأجر كرمًا اجارة طويلة فان كانت الاجارة بطريق بيع الزرايين من المستأجر قالوا وارغ الكرم على المشتري وهو المستأجر لانه مؤهلاً للمالك فيكون على المالك وان كان الأجير دفع الزرايين معاملة إلى المستأجر كما هو أحد الطريقين في الاجارة الطويلة فان قصب الوارغ يكون على الأجير والقتل على المستأجر لان ذلك من جملة العمل * رجل دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الأرض أجر الأرض اجارة طويلة

حي كوي لا يكفر * رجل قال لامرأته في الغضب (١) أن روسي كه ترازاد وآن بها كه ترا كشت وآن خدای كه ترا آفرید قال بعضهم يكون كفر أو سئل أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى عن هذا فتأمل في ذلك أياماً ولم يجب قال رضي الله تعالى عنه الظاهر أنه يكون كفراً كذا في فتاوى قاضيان * لو قال لرجل لا يمرض هذا منسى الله تعالى أو قال هذا مما نسيه فهذا كفر عند بعضهم وهو الأصح ولو قال (٢) خدای بازبان تو بس نیامد من چگونه بس آیم يكفر * ولو قال لامرأته أنت أحب إلى من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة * لو قال لفلان (٣) قضای بدرسید فهذا خطأ عظيم كذا في المحيط * لو قال لرجل الله عز و علا نعم عليك فاحسن كما أحسن الله إليك فقال (٤) رو با خدا جنگ كن لماذا أعظيتم لا يكفر على الأصح كذا في خزنة المفتين * رجلان بينهما خصومة فقال أحدهما لصاحبه (٥) نردبان بنه و با سیمان برو و با خدای جنگ كن قال أكثرهم لا يكون كفراً كذا في فتاوى قاضيان * قال صاحب الجامع الأصغر وهو الصحيح عندنا في الخانية وعليه الفتوى كذا في التارخانية * ولو قال (٦) شو و با خدای جنگ كن قال بعضهم يكون كفراً واليه مال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وقال الشيخ الامام والاحوط تجديداً النكاح كذا في فتاوى قاضيان * يكفر بإثبات المكان لله تعالى فلو قال (٧) از خدا هیچ مكان خالی نیست يكفر ولو قال الله تعالى في السماء فان قصده حكاية ما جاء فيه ظاهر الاخبار لا يكفر وان أراد به المكان يكفر وان لم تكن له نية يكفر عند الأكثر وهو الأصح وعليه الفتوى * ويكفر بقوله الله تعالى اجلس للانصاف أو قام له بوصفه الله تعالى بالفوق وال تحت كذا في البحر الرائق * ولو قال (٨) مرا بر آسمان خدای است و بر زمین فلان يكفر كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال (٩) خدا فرومینه كرد از آسمان أو قال می بیند أو قال از عرش فهذا كفر عند أكثرهم الآن يقول بالعربية يطلع ولو قال (١٠) خدای از بر عرش بداند فهذا ليس بكفر ولو قال (١١) از زیر عرش میدانم فهذا كفر ولو قال أرى الله تعالى في الجنة فهذا كفر ولو قال من الجنة فهو ليس بكفر كذا في المحيط * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من نسب الله تعالى إلى الجور فقد كفر كذا في الفصول العمادية * رجل قال (١٢) یارب اینستم میسند قال بعضهم يكفر والأصح أنه لا يكفر ولو قال (١٣) خدای عز و جل بر توستم كذا جناساً كونه تو بر من كرمي الأصح أنه لا يكفر ولو قال لو أنصف الله عز و جل يوم القيامة انتصف منك يكفر أو قال اذا مكان لا يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال ان قضی الله تعالى يوم القيامة

(ترجة) (١) تلك القعبسة التي ولدتك وذلك الخنث الذي زرعتك وذلك المولى الذي خلقتك (٢) الله لا يكافئ لسانك فكيف أ كافي أنا (٣) جاء القضاء القبيح (٤) اذهب وتحارب مع الله (٥) ضع سلماتك إلى السماء وتحارب مع الله (٦) وكن في السماء وتحارب مع الله (٧) لا يحمل خالي من الله (٨) لي في السماء اله وفي الأرض فلان (٩) الله ينظر من السماء أو قال برى أو قال من العرش (١٠) الله يعلم من فوق العرش (١١) يعلم من تحت العرش (١٢) يارب لا تقبل هذا الظلم (١٣) الله تعالى يظلمك مثل ما ظلمتني

من غيره غير رضا المزارع لا يجوز ان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر الأرض فيضرب كانه أجر ثم أجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضي العامل وهو المزارع بذلك انفسجت المزارعة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا أجر ثم أجر من غيره فرضى به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان ذلك بعد قبض الاول وههنا لا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يحتاج المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول * قالوا لا يجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياع تجوز في الرقيق وكل شئ ينتفع به مع بقاء

عنه * رجل استأجر قتيلا بغيرها فأرغته وبغضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تجوز الاجارة في القارعة بحصتها من الاجر ولا تجوز في المشغولة وان اختلفا فقال الاستأجر آجرته وكانت مشغولة مزورة وقال المستأجر كانت فارغة كان القول في ذلك قول الاستأجر لان الاستأجر بدعى الشغل ينكر الاجارة أصلا فيكون القول قوله بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في فساد العقد بحكم الشرط كان القول في ذلك قول مدعى (٢٨٨) الصحة لان مدعى الفساد لا ينكر العقد حتى لو كان أحدهما منكر العقد

كان القول فيه قول المنكر وقال القاضي الامام أبو علي السعدي رحمه الله تعالى في الاجارة بحكم الحال ان كانت مشغولة في الحال كان القول قول مدعى الشغل كما لو اختلفا في جزايان الماء وانقطاعه في اجارة الطاحونة * في الاجارة الطويلة اذا فسخ الاستأجر الاجارة في أيام الخيار وفي الارض زرع للمستأجر تبقى الاجارة بأجر المثل كما لو انتهت مدة الاجارة وفيها زرع للمستأجر لم يدرك تبقى الاجارة بأجر المثل * رجل استقرض من رجل مالا مع اموال وقبض المالك ان المستقرض أسكن المقرض في حانوته وقال المالك أردت عليك قرضك لأطالبك بأجرة الحانوت قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان ترك الاجرة عليه مع استقرضه منه كانت الاجرة واجبة على المقرض وان تركها قبل الاستقرض أو بعده فالحانوت عارية في يده ولا أجرة على المقرض * رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا يجب أجرة المثل على المقرض لان المستقرض انما أسكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا مجانا فيجب أجرة المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا يستعمله الى أن يرد عليه دراهمه ثم ان

بالحق والعدل أخذت كبحق فهذا كفر كذا في المحيط * قيل له هذا مكان لا اله فيه ولا رسول فقال يراد بهذا الكلام أنه مكان لا يعمل فيه بأمر الله ورسوله قيل له لو كان هذا في مكان أهله زهاد مطيعون قال ان كان يعمل فيه بأمر الله وأمر رسوله فانكر كونه دينيا كالصلوات الخمس فانه يكفر كذا في اليتيمة * لو قال حين يظلم ظالم يارب (١) ازوي ابن ستم مذيبرا كرتو يذيري من نه يذيرم فهذا كفر كانه قال ان رضيت فان لا أرضي كذا في الخلاصة * رجل قال (٢) يا خدای ووزی بر من فراخ کن یا باز رکائی من رونده کن یا بر من جور مکن قال أبو نصر الدبوسی رحمه الله تعالى يصير كافرا بالله كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لا آخر (٣) دروغ مگو فقال دروغ از بهر چیست از بهر آنکه بگویند کفر في الحال ولو قيل له اطلب رضا الله فقال له (٤) مرا نمی باید او قال اگر خدای مرا در بهشت کند غارت کنم او قيل لا تعص الله فان الله تعالى يدخل النار (٥) من ازدوزخ نمی اندیشم او قيل لا تأكل الكثیر فان الله لا يحبك فقال (٦) من میخورم خواهی دوست دارد و خواهی دشمن کفر بهذا کلامه وكذلك لو قيل له (٧) بسیار بخند او بسیار خست فقال چندان خورم و چندان خستم که خود نخواهم بکفر * رجل قال لا آخر (٨) کناه مکن چه عذاب خدای بسیار است فقال من عذاب بیکدست بردارم بکفر ولو قيل له (٩) مادر و پدر میازار فقال ليس لهم اعلی حق لا یکفروا کن بصیر عاصیا * رجل قال لا بلیس (١٠) ای ابلیس کار من بسیار تا من هر چه تو فرمائی بکنم مادر و پدر میازارم و هر چه تو فرمائی نکنم بکفر کذا في التتارخانية ناقلا عن الخیر * لو قال (١١) اگر خدای دو جهان کردی حق خویش از تو بستانم بکفر کذا في الخلاصة * رجل قال قولا کذبا فسمع رجل وقال (١٢) خدای سن ایر دروغ ترا راست کرد اندیا کوید خدای بدین دروغ موبرکت کند قال بعضهم هذا قریب من الکفر * وفي مصباح الدين رجل کذب فقال غيره بارک الله فی کذبک بکفر * وسئل نجم الدين قال (١٣) فلان با تو راست غیرود فقال خدای تعالی نیز با وی راست تو و دهی بکفر قال نعم * وفي الخیر سألت صدر الاسلام جمال الدين عن رجل (١٤) قال خدای زردوست می دارد

(ترجمة) (١) لا تقبل منه الظلم يارب وان كنت تقبله فان لا أقبله (٢) يا الله وسع الرزق على اما أن تروج تجارتی أو لا تطمانی (٣) لا تكذب فقال الكذب لا شيء من أجل ذلك الذي يقولون (٤) لا يلزم لي أو قال ان كان الله يدخلني الجنة أنهم بها (٥) أن لا أبالي من النار (٦) أنا آكل ان شاء يتخذني حبيبا وان شاء يتخذني عدوا (٧) لا تصحك كثيرا أو لا تتم كثيرا فقال آكل وأنام وأضحك على قدر ما أريد (٨) لا تذب فان عذاب الله كثير فقال أنما أرفع العذاب بيد واحدة (٩) لا تؤذ أباك وأهلك (١٠) يا ابليس أصلح لي شغلي لأجل ان أفعل كل ما أمرني به أو ذی أبي وأمی وكل ما لم تأمرني به لا أفعله (١١) ان كنت اله العالمين آخذ حق منك (١٢) جعل الله كذبتك صدقا وقال الله يجعل في كذبتك هذا بركة (١٣) فلان لم يحش معك مستقيما فقال الله لم يحش معك مستقيما أيضا (١٤) الله يحب الذهب ولم يعطه لي

المقرض سلم الحمار الى بقار ففقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار لان الحمار كان عند المقرض باجارة قاسدة فكان أمانة فاذا دفعه الى السرح لم يمتلصصا رخصا فذا ضامنا * رجل أقرض انسانا دراهم ثم ان المقرض آجر حمار الميزان من المستقرض كل شهر سهرمين قال أبو القاسم ان لم يكن حمار الميزان قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المستأجر شيء * رجل استأجر من رجل قدر نحاس وأراد أن لا يعرج أن يكون القدر مضمونا الى المستأجر قال الفقيه أبو بكر البجلي يبيع من المستأجر نصف القدر بشئ المثل أو أكثر ثم يوافق

منه النصف الباقي بماله فان ذلك باثر عند أصحابنا انما الخلاف بينهم في اجارة المشاع من غير شريك * رجل أقرض النسا مائة درهم وأراد أن يسكن دار المستقرض بغير أجر قال أبو بكر الاسكاف يستأجر المقرض دار المستقرض معدة معلومة سنة أو أكثر بأجر محلي ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا بتلك الاجرة حتى تصير الاجرة قصاصا بثمن ما باع من المستقرض * رجل وكل رجلا بان يستأجر له دارا بعينها سنة بمائة درهم ففعل الوكيل ذلك وقبض الدار ومنعهما من الموكل لاستيفاء الاجر (٢٨٩) ذكر في الجامع أن الاجارة اذا كانت مطلقة

لا بشرط التجبيل لم يكن الوكيل أن يجلس الدار من الموكل لاستيفاء الاجرة وكذا لو كانت الاجارة باجر مؤجل فان قبض الوكيل الدار وجلس حتى مضت المدة كانت الاجرة على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل لان الوكيل بالاستئجار بمنزلة الوكيل بالشراء والوكيل بالشراء اذا قبض المبيع والتمس مؤجلا وحس المبيع حتى هلك المبيع في يد الوكيل كان الثمن على الوكيل ثم الوكيل يرجع بالتمس على الموكل لان الثمن اذا كان مؤجلا لا يكون للوكيل أن يجلس المبيع عن الموكل فلما قبض الوكيل يكون قبضه للموكل ثم يصير غاصبا من الموكل فكذلك في الاجارة وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستئجار ثم ان الوكيل عدا على الموكل وأخذ منه ومنع من الموكل حتى مضت السنة كان لادعائه بطلب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل * ولو أن الوكيل جلس الدار من الموكل ثم جاء أجنبي وغصب الدار من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر عن الوكيل والموكل جميعا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا لم تكن الاجارة بشرط تجبيل الاجر فقبض الوكيل

مراداه است قال ان قصد هذا الكلام اضافة الجمل اليه يكفر أم بمجرد قوله يجب الذهب لا يكفر كذا في التتارخانية * لوقال (٢١) ان شاء الله أين كل بكفي فقال من بي ان شاء الله بكم يكفر كذا في خزنة المفتين * قال المظالم هذا بتقدير ان الله تعالى فقال المظالم أنا أفعل بغير تقدير الله سبحانه كفر كذا في الفصول العمادية * لوقال (٢) أي خدائي رجعت خویش از من در بیخ مدار فهو من ألقاط الكفر كذا في السراجية * اذا طالت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل لامرأته خافي الله تعالى واتقيه فقالت المرأة محببة له لأخافه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الزوج عاتبها على المعصية الظاهرة ويخوفها من الله تعالى فاجابته بهذا تصريح مرتدة وتبين من زوجها وان كان الذي عاتبها فيه أمر الا يخاف فيه من الله تعالى لم تكفر الا أن تر يد ذلك الاستخفاف فتبين من زوجها * رجل أراد أن يضرب غيره فقال له ذلك الرجل الا تخاف الله تعالى فقال لا روى عن محمد بن جهم الله تعالى أنه سئل عن هذا فقال لا يكفر لان له أن يقول التقوى فيما أفعل * وان رأى رجلا في معصية وقال له الا تخاف الله فقال لا يصير كافرا لانه لا يمكن التأويل وكذا اذا قيل لرجل الا تخشى الله تعالى فقال في حالة الغضب لا يصير كافرا كذا في فتاوى قاضخان * ولوقال (٤) تامای شویم بدتر خدای بامای شود بدتر ناما می شویم نیکوتر خدای بامای شود نیکوتر يكفر كذا في الخلاصة * وفي الغناية (٥) اكر حکم خدای را یا شریعت بیغیر رانه بسندم چنانکه کسی گویدش خدای چهار زن حلال کرده است گوید من این حکم را نمی بسندم فهذا كفر كذا في التتارخانية * واذا قالت المرأة لابنها ماذا فعلت كذا فقال الابن والله ما فعلت فقالت المرأة مغضبة منه فومه والله اختلف المشايخ في كفرها كذا في المحيط * من قال (٦) خدای عزوجل باشد و هیچ چیز نباشد فانه يكفر كذا في الظهيرية * لوقال (٧) خدای بحق من همه نیکوی کرده است بدی از من است فقد كفر كذا في المحيط * قيل لرجل (٨) باری باز ن بس نیامدی فقال خدای باز ن بس نیامدی من چگونه بس آیم يكفر كذا في الغياثية * ولوقال (٩) از خدای می بینم و از تو یا از خدای امید می دارم و بتوفه ذاق بچ و لوقال از خدای می بینم و سبب ترا میدانم فهو حسن كذا في خزنة المفتين * اذا طلب عين خصمه فقال الخصم احلف بالله فقال الطالب لا أريد اليمين بالله وأريد اليمين بالطلاق والعناق فقد كفر عند بعض أصحابنا

(ترجة) (٢) ان شاء الله تفعل هذا الامر فقال أفعله بدون ان شاء الله (٣) يا الله لا تبخل علي برحتك (٤) ماد منام سبتمين فالتة مسيء وماد منام محسنين فالتة محسن (٥) اذا قال لا يعجبني حكم الله اولا تعجبني شريعة النبي يكفر كذا لوقال له شخص الله حلل أربع نساء فقال انا لا يعجبني هذا الحكم (٦) يبقى الله تعالى ولا يبقى شيء (٧) فعل الله في حق كل الخيرات والشرمى (٨) ما قدرت على امرأة فقال الله لم يقدر عليها فكيف أقدر أنا (٩) أراه من الله ومنك أو أمل من الله ومنك ولو قال أراه من الله وأعلم أنك السبب

(٣٧ - (الفتاوى) - ثاني) وسكن بنفسه ولم يدفع الى الآخر كان الاجر على الوكيل دون الموكل * ولو كان الوكيل استأجر الدار باجر بشرط التجبيل أو استأجر بمائة مائة ثم جعل له الاجر جاز ذلك منه وله أن يجلسها من الموكل لاستيفاء الاجرة فان جلسها بالاجر حتى مضت السنة لا يكون للوكيل أن يرجع على الموكل بالاجر هنالان الوكيل كان محققا في المجلس فلم يقع قبضه أولا للموكل بخلاف الاول لان في الوجه الاول اذا لم يكن للوكيل حق المجلس كان قبضه أولا للموكل * رجل أمر رجلا يستأجر له دابة الى

الكوفة بهشرة دراهم فاستأجرها له كيل بخمسة عشر وجاه إلى الموكل فقال له استأجرها بهشرة فركبها إلا امر ذكر في الكتاب أنه لا أجر على الأمر ويكون الأجر لصاحب الدابة على الوكيل * رجل أمر رجلاً بأن يستأجر له أوصاب عيها فاستأجرها له الوكيل ثم إن الموكل اشتراها من صاحبها بعدما استأجرها له الوكيل وهو لا يعلم بالأجرة ثم علم بعد ذلك أنه أن ردها وتكون في يده بالأجرة * الوكيل بالأجرة إذا ناقض الأجرة مع المستأجر قال محمد رحمه الله (٢٩٠) تعالى المناقضة جائزة ولا ضمان على الوكيل لأن الموكل لا يملك الأجر فإن كان

الوكيل أجرها بشئ بعينه وعمل لا يجوز نقض الوكيل على رب الدار وقدر هذا في البيوع * الغاصب إذا أجز الدار أو العبد ثم قال للمغصوب منه أنا أمرتك بالأجرة فقال الغاصب لم تأمرني كان القول قول المغصوب منه * ولو أجز الغاصب فلما انقضت مدة الأجرة قال للمغصوب منه كنت أجزت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الابينة كالأجر إذا زوج بنته البالغة ومات الزوج فقالت الابنة كنت أجزت عقد الاب لا تصدق الابينة ولو قالت كان النكاح بأمرى ولي الميراث كان القول قولها * الغاصب إذا أجز المغصوب ثم أجاز المالك أن أجاز قبل استيفاء المنفعة صحت أجزته ويكون جميع الأجر للمالك كالأجر ببيع الفضولي حال قيام العقود عليه وإن أجاز بعد انقضاء المدة لا تصح أجزته كالأجر ببيع الفضولي بعد هلاك العقود عليه ويكون جميع الأجر للغاصب لأنه هو العاقد والمنافع تقوم بعقده فكان الأجر له وإن أجاز بعدما مضى بعض المدة فاجرم ما مضى يكون للغاصب وأجر ما بقي يكون للمالك وهو قول محمد رحمه الله تعالى لأن الأجرة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة

وعامتهم على أنه لا يكفر وفي تجنيس الناصري وهو الأصح ولو قال (٢) سوكتد توهمان است وقبرنرهمان فقد كفر ولو قال لغيره (٣) خدای می داند که بیوسسته ترا بدعا می دادم فقد ادخلت في المشايخ في كفره ولو قال (٤) من خدایم علی وجه المزاح يعني خود آیم فقد كفر كذا في التتارخانية * رجل قال لامرأته (٥) تراحق همسایه نمی باید فقالت لا فقال تراحق شوی نمی باید فقالت لا فقال تراحق خدای نمی باید فقالت لا فقد كفر * رجل قال في مرضه وضيق عيشه (٦) باری بدانی که خدای تعالی مرا چرا آفریده است چون از اینهای دنیا مرا هیچ نیست فقد قيل لا يكفر ولكن هذا الكلام خطأ عظيم * رجل قال ان الله يعذبك بمساوئك وقال ذلك الآخر (٧) خدا برائش انده که تا خدای همه آن کند که تو می کوئی يكفر كذا في المحيط * وفي التخيير (٨) خدای چه تواند کرد چیزی دیگر نتواند بجز دوزخ فقد كفر ومثله رجل رأى حيواناً قبيحاً فقال (٩) بیش کار نماده است خدای که چنین آفریده كفر ، فقير قال شدة في فقره (١٠) فلان هم بنده است باچند ان نعمت ومن هم بنده در چندین رنج باری اینچنین عدل باشد كفر * رجل قال لا آخر (١١) از خدای بترس فقال خدای نکاست يكفر وكذا لو قال (١٢) بیغمبر در کور نیست أو قال علم خدای قدیم نیست أو قال المعدوم ليس بمعلوم لله يكفر كذا في التتارخانية * يكفر باذخالك الكاف في آخر الله عندنداء من اسمه عبد الله ان كان عالمه على الأصح ويصغير الخالق عدا ان كان عالمه كذا في البحر الرائق * لو قال لا آخر (١٣) خدای بردل تو بچ شاید بردل من فی ان عنی به الاستغناء عن الرجاء فقد كفر وان عنی به ان قلی ثابت باثبات الله تعالى غير مضطرب لا يكفر * صبی يبکی ويطلب أباه وأبوه يصلي فقال للصبي رجل (١٤) مه مگري که بدو تو الله می کند فهذا ليس بكفر لان معناه (١٥) خدمت الله می کند كذا في المحيط * رجل رأى أعمى أو مريضا فقال له (١٦) خدای ترا بد و مراديد وترا چنان آفرید مرا چه کنه الصبح أنه لا يكفر كذا في الخلاصة * ولو قال (١٧) بخدای و بخداك

(ترجمة) (٢) عینک بشبه ضربة الجار (٣) الله يعلم أني أتذكرك بالدعاء دائما (٤) خدایم ونحو آیم) هاتان اللفظتان متفقتان في النطق مختلفتان في المعنى فالأولى بمعنى أنا لله والثانية بمعنى جئت من نفسي (٥) هل لا تريد حق الجوار فقالت لا فقال هل لا تريد حق الزوج فقالت لا فقال هل لا تريد حق الله (٦) ليتني أعلم لما إذا خلقني الله حيث لم يكن لي شيء من لذات الدنيا (٧) نصبت الله لاجل أن يفعل ما تقول (٨) ما الذي يقدر على فعله الله لا يقدر على شيء آخر سوى جهنم (٩) لم يبق لله شغل حتى يحاق مثل هذا (١٠) فلان عبداً يضم هذا القدر من النعم وأنا عبد في هذا القدر من العناء فهل يكون مثل هذا عدلاً (١١) خف الله فقال أن الله (١٢) الرسول ليس في القبر أو قال علم الله ليس بقديم (ادخال الكاف) أي التي هي للتصغير (١٣) الله ورحم قاي (١٤) اسكت لا تبك أبوك يفعل الله (١٥) يفعل خدمة الله (١٦) الله رآك ورآني وخلقك هكذا فاذني (١٧) بالله وبترا بربك

فصحت الأجرة فيما بقي من المدة ولا تصح فيما مضى كالأجر إذا أجز عبد له سنة ثم أعقبه في وسط السنة فجاز العبد الأجرة فيما بقي فاجر ما مضى يكون للعبد وأجر ما مضى يكون لولا ما اعتق لأن المنافع فيما مضى استوفيت على ملك المولى فكان البذل له وفيما بقي استوفيت على ملك العبد فكان البذل له أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أجاز المالك أجرة الغاصب بعدما مضى بعض المدة كان جميع الأجر للمالك والعقوى على قول محمد رحمه الله تعالى * ولو أعطى الغاصب أرض الغصب نزاعة

المنصوب مستحق عليه يجعل رد
 الغصب وتسليمه الى الغاصب ردا
 للغصب لان ذلك مستحق عليه
 فيجعل عن المستحق كالرجل
 اشترى شيئا سرقا فاسد او قبضه ثم
 باعه من البائع يجعل بيعة نقضا
 للعقد الفاسد * ساحة في الشارع
 في مقابلة خانوت رجل الى آخرها
 صاحب الخانوت من رجل يبيع
 الفا كهة كل شهر بدرهم قال
 الفقيه أبو جعفر ما ياخذ صاحب
 الخانوت من الاجر يكون له لانه
 عاقد والعاقدين مستحق الاجر وان
 كان غاصبا وينبغي أن يتصدق به
 بالغاصب اذا أجر وأخذ الاجرة
 وقال الفقيه أبو الليث انما يكون
 أجر الساحة لصاحب الخانوت اذا
 كان بنى في الساحة دكانا ونحو
 ذلك حتى يكون هو وأولى الناس
 بمابنى وأما اذا لم يكن بنى في
 الساحة شيئا لا يكون الاجر له لان
 صاحب الخانوت في الساحة
 كسائر الناس لا اختصاص له
 بالساحة * المتولى اذا أجر الوقف
 ان كان الواقف شرط أن لا يؤجر
 أكثر من السنة لا تجوز الاجارة
 أكثر من سنة فان لم يكن شرط
 ذلك تجوز الاجارة الى ثلاث سنين
 فان أجرها أكثر من ذلك اختلفوا
 فيه قال مشايخ بلخ لا تجوز اجارة
 الوقف أكثر من ثلاث سنين وقال

(ترجمة) (١) بالله وعمره ورأسه (٢) لو كان فلان نبيا ما كنت أصدق به (٣) أنا رسول بريد به أوصل الخبر (٤) آخذ حق من فلان ولو كان نبيا (٥) محمد كان دريوشا أو قال كانت ملابس الرسول قدرة (٦) وكل شخص هو عبد الله بهذا الاسم وهذه الكنية

بعض مشايخنا يجوز ذلك اذا كان المستأجر ممن لا يخاف منه دعوى الملك اذا طال المدة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الاحتياط في ذلك أن يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله (فصل في احرة الوقف وما لا يشتم) متولى الوقف أو الوصي اذا آجر مال الصغير أو الوقف باقل من أجر مثله بما لا يتغيب عن الناس فيه قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يجب أجر المثل بالغام بالمع من بعض علماءنا وعليه القدرى رحمه الله تعالى روى عن الإمام أبي بصير لا آجر للمستأجر بما يصيبه فانه ذكر

في المزارعة الوكيل يدفع الارض مزارعة اذا دفع الارض مزارعة وشرط لصاحب الارض شيئا يسيرا لا يتغابن الناس في مثله يصير الوكيل غاصبا وكذا المدفوع اليه الا ان الخصاص رجه الله تعالى قال لا يصير المدفوع اليه غاصبا وعليه اجر المثل قال وانا فتي بقول الخصاص * قال مولانا رجه الله تعالى وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان لم تنقصها المزارعة يجب اجر المثل بالغاما بلغ وان نقصتها المزارعة ينظر الى نقصان الارض والى اجر المثل أيهما كان (٢٩٢) أكثر يجب ذلك للوقف والصغير * رجل غصب أرضا وقفا وأرض الصغير قال

بعضهم يضمن الغاصب اجر المثل للوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلان الغاصب اجر الارض المغصوبة من غيره مكان على المستأجر للغاصب الاجر المسمى * رجل اجر منزلا كان والده وقفه على أولاده أبدا ما تناسلوا فآجره هذا الرجل اجارة طويلة مرسومة وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف باسم المؤجر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المؤجر غاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على الآجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان المؤجر متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدارا اجر المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق في العمارة * متولى الوقف اذا آجر الارض مدة معلومة ثم مات المؤجر ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة فرفع ورثة المستأجر غلة الارض قال الشيخ الامام هذا رجه الله تعالى ان كانت الغلة زرعا زرعها وورثة المستأجر يبنونها كانت الغلة لهم وعليهم نقصان الارض اذا كانت الارض انتقصت بزراعتهم ويعصرف ذلك النقصان الى مصالح الوقف لاحق للموقوف عليهم في ذلك * الوصي اذا أنفق من مال اليتيم على باب القاضى وهكذا

وان قال لم تكن معاصي الانبياء عمدا فليس بكفر كذا في اليتيمة * الرافضي اذا كان يسب الشيخين ويلعنهما والعياذ بالله فهو كافر وان كان يفضل عليا كرم الله تعالى وجهه على أبي بكر رضي الله تعالى عنه لا يكون كافرا الا أنه مبتدع والمعتزلي مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فحينئذ هو كافر كذا في الخلاصة * ولو قذف عائشة رضي الله عنها بالزنى كفر بالله ولو قذف سائر نسوة النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويستحق اللعنة ولو قال عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم لم يكونوا أصحابا لا يكفروا ويستحق اللعنة كذا في خزائن الفقه * من أنكر امامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه فهو كافر وعلى قول بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح أنه كافر وكذلك من أنكر خلافة عمر رضي الله عنه في أصح الأقوال كذا في الظهيرية * ويجب كفارهم بكفار عثمان وعلى وطحمة وزبير وعائشة رضي الله تعالى عنهم ويجب كفار الزيدية كلهم في قولهم بانتظار نبي من العجم ينسخ دين نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كذا في الوجيز الكردري * ويجب كفار الروافض في قولهم يرجعون الاموات الى الدنيا ويتناسخ الارواح وبانتقال روح الاله الى الائمة بقولهم في خروج امام باطن وبتعطيلهم الامر والنهي الى أن يخرج الامام الباطن وبقولهم ان جبريل عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهؤلاء القوم خارجون عن ملة الاساتم وأحكامهم أحكام المرتدين كذا في الظهيرية * في كراه الاصل اذا أكره الرجل على أن يشتم محمدا صلى الله عليه وسلم فهذا على ثلاثة أوجه * أحدها أن يقول لم يخطر ببال شي وانما شتمت محمدا كما طلبوا مني وأنا غير راض بذلك ففي هذا الوجه لا يكفر وكان كالأكره على أن يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالايمان * الوجه الثاني أن يقول خطر ببال رجل من النصارى اسمه محمد فأردت بالشتم ذلك النصراني وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا * الوجه الثالث أن يقول خطر ببال رجل من النصارى اسمه محمد فلم أشتم ذلك النصراني وانما شتمت محمدا صلى الله عليه وسلم وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه * ومن قال جن النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ومن قال أنجى على النبي عليه السلام لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال الرجل لولم يأكل آدم الحنطة لما صرنا أشقياء يكفر كذا في الخلاصة * من أنكر المتواتر فقد كفر ومن أنكر المشهور يكفر عند البعض وقال عيسى بن أبان يضل ولا يكفر وهو الصحيح ومن أنكر غير الواحد لا يكفر غير أنه يأثم بتركه القبول هكذا في الظهيرية * اذا ثنى الرجل لنبي من الانبياء أن لا يكون نبيا قالوا ان أراد به أنه لولم يبعث نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكفر وان أراد به الاستخفاف والعداوة كان كافرا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال (١) اكرموا بيغمبر صلى الله عليه وسلم مردك نحو اندفرونكذارم لا يكفر ولو قال بازخوانم لا يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال رجل مع غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب كذا بان قال مثلا كان يجب القرع فقال ذلك الغير أنا لا أجبه فهذا كفر

(ترجمة) (١) ان قال لي الرسول صلى الله عليه وسلم يا رجل لا بأس بكم ولو قال أردنا عليه

في خصومة كانت على الصغير أوله قال الشيخ الامام هذا رجه الله تعالى ما أعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدار أجر المثل وما كانت على وجه الرشوة يكون ضامنا * رجل استأجر أرضا فانقطع الماء قال ان كانت الارض تسقي بماء الانهار لا بماء السماء لا شيء على المستأجر كذا ان كانت تسقي بماء السماء فانقطع المطر * الوصي اذا آجر أرض اليتيم أو استأجر لليتيم أرضا بمال اليتيم ائتم

طويلة رسمية ثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك أب الصغير ومتولى الوقف لأن الرسم في الاجارة الطويلة أن يجعل شيء يستقر من مال الاجارة بمقابلة السنين الاولى ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة وان كانت الاجارة لارض اليتيم أو الوقف لا تصح الاجارة في السنين الاولى لانها تكون باقل من أجر المثل فلا تصح * وان استأجر أرض اليتيم أو الوقف بمال الوقف أو اليتيم في السنة الاخيرة يكون الاستئجار باكثر من أجر المثل فلا تصح واذا فسدت الاجارة في البعض في الوحيين هل تصح فيما كان (٢٩٣) خيرا لليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا تصح

وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا وبعض المتأخرين قالوا اذا قال ذلك على وجه الاهانة كان كفرا وبدونه لا يكون كفرا * رجل قال مع غيره ان آدم عليه السلام نسج الكبرياء (٣) بس ما هم جولا له بجكان باشيم فهذا كفر * رجل قال لغيره كلما كان يأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم بطس أصابعه الثلاث فقال ذلك الرجل (٣) ابن أبي أدبي است فهذا كفر اذا قال (٤) جه نعر رسمي است دهقان را كه طعام خورند دست نشویند قال ان كان ثمناونا بالسنة يكفر ولو قال (٥) ابن جه رسم است سببت كردن و دستار بزيركوا و وردن فان قال ذلك على سبيل الطعن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كفر كذا في المحيط * (٦) اكر در روز عاشورا یکی را کوبند که سرمه کن که سرمه کردن درین روز شنت است او کوبد کار زنان و مخنشان بود کافر کرد * وفي التخيير رجل تكلم بكلام فقال له آخر (٧) دروغ میگوید اگر همه بیغمبر است يلزمه الكفر وكذلك لو قال (٨) سخن وی نكروم اگر همه بیغمبر است * رجل قال لا آخر (٩) کران خوی است اگر همه بیغمبر است أو قال (١٠) اگر مرسل است یا همه فرشته مقرب است کران جان است كفر في الحال * رجل أراد أن يضرب عبده فقال له رجل لا تضربه فقال (١١) اگر محمد مصطفی کوبد من نهلم أو قال اگر از آسمان بابت آید که من هم بزیم يلزمه الكفر قال رضي الله تعالى عنه سألت صدر الاسلام جمال الدين عن قرأ حديثا من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل (١٢) همه روز خلدشها خواند قال ان أضاف ذلك الى القارئ لا الى النبي صلى الله عليه وسلم ينظر ان كان حديثا يتعلق بالدين وأحكام الشرع يكفروا ان كان حديثا لا يتعلق به لا يكفروا وتحمل مقالته على ان ارادته قرأ غيره أولى * رجل قال (١٣) بحرمت جوائك عربي يعني النبي صلى الله عليه وسلم يكفر * رجل قال (١٤) بيغمبر و تقي بود که بيغمبر بود و وقتی بود که نبود و قال أنا لا أدري أي النبي صلى الله عليه وسلم في القبر مؤمن أم كافر يكفر * وفي غرر المعاني سئل عن قال زوجه (١٥) خلاف مكوفة الت المرأة بيغمبران خلاف كفتد قال كلمه كفر است توبه كند و نكاح تاره كند كذا في التتارخانية * اذا

(ترجمة) (٢) حينئذ نحن أولادنا انساج (٣) هذا عدم أدب (٤) ما أحسن عادة الفلاحين بأكلون الطعام ولا يغسلون أيديهم (٥) ما هذه العادة تقصير الشارب وارضاء الطيلسان تحت الرقبة (٦) اذا قيل لشخص في يوم عاشوراء تسلم لان التسليم في هذا اليوم سنة فقال هذا فعل النساء والمخنشين يصير كافرا (٧) يكذب ولو كان نبيا (٨) لا أصدق كلامه ولو كان نبيا (٩) ثقيل الطبع ولو كان نبيا (١٠) هو ثقيل ولو كان مرسلًا ومكافرا (١١) ان كان محمد المصطفى يقول لي لا تضربه لا أتركه أو قال ان كان بأني صوت من السماء بأن لا تضربه أضربه أيضا (١٢) كل يوم يقرأ وحلا (١٣) بحرمة الصبي العربي (١٤) للبي وقب يصير غيبه بيا و وقت لا يصير (١٥) لا تقولي خلاف الواقع فعالت المرأة الانبياء قالت الخلاف قال هي كلمة كفر فيلزمه ان توب ويجدد النكاح

والجيران لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان من ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولى يجرد من يستأجرها بتلك الحجرة كان على المتولى أن يمنع من ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره * وان كان لا يجرد من يستأجرها بتلك الحجرة فلا متولى أو يترك الحجرة في يده الا اذا حاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوفا * المتولى اذا أخرج جام الوفا من رجل ثم جاء رجل آخر زاد في حجرة الحمام قالوا ان كان حين أجزا نمام من الاول آخره بمقدار أجره له أو نقصان يسير يتغايين الناب في ماله فليس للمتولى

والجيران لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان من ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولى يجرد من يستأجرها بتلك الحجرة كان على المتولى أن يمنع من ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره * وان كان لا يجرد من يستأجرها بتلك الحجرة فلا متولى أو يترك الحجرة في يده الا اذا حاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوفا * المتولى اذا أخرج جام الوفا من رجل ثم جاء رجل آخر زاد في حجرة الحمام قالوا ان كان حين أجزا نمام من الاول آخره بمقدار أجره له أو نقصان يسير يتغايين الناب في ماله فليس للمتولى

أن يخرج الأول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاول بما لا يتغابن فيه الناس تكون فاسدة وله أن يواجرها اجارة صحيحة اما من الاول أو من غيره باجر المثل أو بالزيادة على قدر ما يرضى به المستأجر وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم ازداد أجر مثله كان للمتولى أن يفسخ الاجارة وبالم يفسخ يكون على المستأجر الأجر المسمى كذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى * الارض اذا كانت وقفاً على قوم فأجرها وصى الميت ثم مات بعض الموقوف (٢٩٤) عليهم لا تبطل الاجارة * المتولى اذا أراد أن يستدين على الوقف للعمارة قال

الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في شرح الوقف انه لا علك الاستدانة على الوقف * المتولى لا علك استبدال الوقف الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أو كان الواقف قد جاوز الاستبدال * أهل المسجد اذا باعوا وحشيش المسجد أو نعتصار خلقا مختلفوا فيه والفتوى على أنه لا يجوز ذلك الابامر القاضي وهي تأتي في مسائل الوقف ان شاء الله تعالى * الاب والجد أب الاب أو وصيهما اذا أجرة الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز لانه يجعل ماليس بمال مال للصغير ولا ولاية للصغير مع قيام ولاية الاب ووصى الاب مقدم على الجد فان لم يكن للصغير أب ولا جد أب الاب ولا وصيهما فآجره ذو رحم محرم من الصغير فان كان الصغير في حجره جاز لانه علك تاديبه فيملك اجارته * وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم فآجره ذو رحم محرم آخر هو أقرب من الذي كله في حجره نحو أن يكون في حجر العم فآجره أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى * وان آجره ذو رحم محرم منه هو في حجره ليس له أن ينفق الا آجره على الصغير اذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كالوهاب

قال غيره وروى ابالك كروية ملك الموت فهذا خطأ عظيم وهل يكفر هذا القائل فيسه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا يكفر وأكثروهم على أنه لا يكفر كذا في المحيط * وفي الخانية وقال بعضهم ان قال ذلك لعداوة ملك الموت يصير كافرا وان قال لكره الموت لا يصير كافرا ولو قال (١) روى فلان دشمن ميدارم چون روى ملك الموت أكثر المشايخ على أنه يكفر * وفي التخيير لو قال لا أسمع شهادة فلان وان كان جبرائيل وميكائيل يكفر * رجل عاب ملكا من الملائكة كفر * رجل قال أعطني ألف درهم حتى أبعث ملك الموت ليرفع روعي فلان ليقتله هل يكفر هذا القائل قال رضى الله عنه قال أبو ذر الاستخفاف بالملك كفر * رجل قال لا آخر (٢) من فرشته تؤام في موضع كذا أعينك على أمرك فقد قيل انه لا يكفر وكذا اذا قال مطلقا أنا ملك بخلاف ما اذا قال أنا نبى كذا في التتارخانية * رجل تزوج امرأة ولم يحضر الشهود قال (٣) خدابر اور رسول را كواه كردم أو قال خدای را وفرشتگان را كواه كردم كفر ولو قال (٤) فرشته دست راست را كواه كردم وفرشته دست چپ را كواه كردم لا يكفر كذا في الفصول العمادية (ومنها) ما يتعلق بالقرآن من قال بخلق القرآن فهو كافر كذا في الفصول العمادية * اذا أنكر الرجل آية من القرآن أو تسخر بآية من القرآن وفي الخزانة أو عاب كفر كذا في التتارخانية * اذا أنكر الرجل كون المعوذتين من القرآن لا يكفر وقال بعض المتأخرين يكفر لان عقاد الاجماع بعد الصدر الاول على أنهم مامن القرآن والجميع هو الاول لان الاجماع المتأخر لا يرفع الاختلاف المتقدم كذا في الظهيرية * اذا قرأ القرآن على ضرب الدف والقصب فقد كفر * رجل يقرأ القرآن فقال رجل (٥) اين چه بانك طوفان است فهذا كفر كذا في المحيط * ولو قال قرأت القرآن كثيرا فارتفعت الجنابة عنيا يكفر كذا في الخلاصة * من قال لغيره (٦) قل هو الله أحد را پوست باز كردی أو قال ألم نشرح را كرى بيان كرفته أو قال لمن يقرأ يس عند المريض (٧) يس در دهان مرده منه أو قال لغيره (٨) اى كوتاه ترا زانا أعطیناك الكوثر أو قال لمن يقرأ القرآن ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق أو مسلا قدحا وجاء به وقال كاسا سادهاقا أو قال فسكانت سرا با بطريق المزاح أو قال عند السكيل والوزن واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون بطريق المزاح أو قال لغيره (٩) دستاؤلم نشرح بسته یعنی أبدیت العلم أو جمع أهل موضع وقال لخمعناهم جمعاً أو قال وحشرناهم فلم تغادر منهم أحدا أو قال لغيره كيف تقرأ والنارعات نزعاً بصب العين أو برفعها وأراد به الطنأ أو قال لرجل أقرع شمتك فان الله تعالى قال كلاب را ان اودعى الى الصلاة بالجماعة فقال أنا أصلى وحدى ان الله تعالى قال ان الصلاة تنهى

(ترجمة) (١) اكروه وربة فلان مثل رؤية ملك الموت (٢) أنا ملكك (٣) أشهدت الله والرسول أو قال جعلت الله والملائكة شهودا (٤) جعلت ملك اليدا اليمنى شاهدا وجعلت ملك اليد اليسرى شاهدا (٥) ما هذا الصوت الذى كالطوفان (٦) قلبت جاد قل هو الله أحد أو قال تعاقبت بخناق ألم نشرح (٧) لاتضع يس في فم الميت (٨) يا أقصر من أنا أعطیناك (٩) لففت عمامة ألم نشرح

للصغير مال كان لصاحب الحجر أن يقبض لهبة للصغير وليس له أن ينفقها على الصغير * واذا بلغ الصبي او بعدما آجر من له ولاية الاجارة ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ سواء آجره الاب أو الجد أو وصيهما أو غيره * وليس لمن كان الصغير في حجره أن يدفعه الى حائل ليهتم تلك الحرفة ان لم يكن أب الصغير حائلا لان الصغير يتضرر بذلك * من له حق الاجارة اذا استأجر استأذنا يعمد المستأجر ان ينفق في مال المستأجر ان ينفق في مال المستأجر ان ينفق في مال المستأجر ان ينفق في مال المستأجر

لا يجوز تلك الاجارة والاب والجنود وصيها جارة وقيق الصغير وذوا به وعقاره لانهم يملكون البيوع فيما يكون الاحارة وليس لغير هؤلاء من كان الصغير في حجره ولاية اجارة عبيد الصغير وعقاره * وعن محمد رحمه الله تعالى انه جوز ذلك استحسانا قال لانه تلك اجارة نفسه في تلك اجارة ماله * وعنه ايضا من كان الصغير في حجره كان له ان ينفق على الصغير من ماله * ولا حد الوصيين ان يواجر الصغير ولا يواجر عبده في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يواجر عبده ايضا (٢٩٥) * الوصي اذا استأجر نفسه أو عبده الصغير

لا يجوز أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا نه لو اشترى لليتيم من مال نفسه أو باع ماله من اليتيم لا يجوز فالاجارة أولى وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى فلا نه انما تلك البيوع من نفسه بشرط أن يكون ذلك خيرا لليتيم ولا خير لليتيم ههنا لانه يجعل مال ليس بمال لنفسه مالا وان استأجر الوصي نفس اليتيم لنفسه أو عبد اليتيم لنفسه جاز في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى اذا كانت اجرة ليس فيها غبن أما الاب اذا آجر نفسه للصغير أو آجر ماله للصغير أو استأجر مال الصغير لنفسه جاز لانه يملك شراء مال الصغير لنفسه وان لم يكن ذلك أنفع للصغير * ولو كان وصيا لليتيم فاستأجر لاحدهما مال الآخر لا يجوز كولو باع مال أحدهما من الآخر * الاب اذا استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لأجله وان استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فان عمل له الاب كان له الاجر * وفي المسئلةين لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلما أو ذميا * واذا استأجر الحر ابنه المكاتب جاز وكذا لو استأجر الحر ابنه العبد من مولاه جاز * والحر اذا استأجر أباه العبد يبطل ذلك * الصبي المحجور اذا آجر نفسه

أو قال لغيره تفسيلا يجوز فان التفصيل يذهب بالرجح قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم كفر في هذه الصور كلها واذا قال لغيره (١) خانه جنان بالكردة كه جون والسماء والطارق قبل يكفر وقال الامام أبو بكر بن اسحق رحمه الله تعالى ان كان القائل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر واذا قال (٢) قاعا صغصفا شدة است فهذه مخاطرة عظيمة واذا قال لباقي القدر والباقيات الصالحات فهذه مخاطرة عظيمة ايضا واذا قال القرآن أنجمني كفر ولو قال في القرآن كلمة بحميتي كفره نظر هكذا كرا أبو القاسم المفسر رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمدية * في خزنة الفقه لو قيل لم لا تقرأ القرآن فقال (٣) بيزار شدم از قرآن يكفر وفي رسالة صدور الصدور ورسالة قاضي القضاة كل الملة والدين (٤) اكر مردی سورتي از قرآن ياد دارد وآن سورة بسياري خواند يكري كويد كه اين سورة را زبون گرفته كافر كردد وفي التخيير رجل نظم القرآن بالفارسية يقتل لانه كافر كذا في التتارخانية (ومنها) ما يتعلق بالصلاة والصوم والزكاة لو قال لريض صل فقال والله لأصلي أبدا ولم يصل حتى مات يكفر وقول الرجل لأصلي بمحتمل أربعة أوجه أحدها لأصلي لاني صليت والثاني لأصلي بامر الله فقد أمرني به من هو خير منك والثالث لأصلي فسقا مجانة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لأصلي اذ ليس يجب على الصلاة ولم أمر بها يكفر ولو أطلق وقال لأصلي لا يكفر لاحتمال هذه الوجوه اذا قيل له صل فقال (٥) قلتبان بود كه نماز كند و كار بخويشتن دارا ز كند أو قال دبر است كه بيمكان نكرده أم أو قال كه تواند كه اين كار بسر برد أو قال خردم نندد و كاري نبايد كه بسر ننتواند برد أو قال مردمان از بهر ما ميكنند أو قال نماز ميكنم چیزی بر سر نمی آید أو قال نونماز كردی چه بر سر آوردی أو قال نماز كرا كنم مادر و پدر من مرده اند أو قال نماز كرده و نا كرده یکی است أو قال چندان نماز كردم كه مراد بكفرت أو قال نماز چیزی نیست كه اكر بماند كنده شود فهذا كله كفر كذا في خزنة المفتين (٦) اكر يكي را كويند بيا تا نماز كنيم برای آن حاجت پس او كويد من بسيار نماز كردم هيچ حاجت من روا نشد و آن بر وجه استخفاف و طنز كويد كافر كردد كذا في التتارخانية * ولو قال فاسق للمصلين (٧) بيا

(ترجمة) (١) نظفت البيت مثل والسماء والطارق (٢) صار قاعا صغصفا (٣) زعلت من القرآن (٤) اذا كان رجل يحفظ سورة من القرآن ويقرؤها كثيرا فقال له آخر اضعت هذه السورة بصير كافرا (٥) الذي يصلي ويبطل الشغل على نفسه بصير معرسا أو قال لمدة لم أدخل عن الشغل أو قال من يقدر على أن يفي بهذا الامر أو قال لا يلبق بالعاقل أن يكون في عمل لا يمكنه اتمامه أو قال الناس يصلون لاجلنا أو قال أصلي وما تحصل نتيجة أو قال أنت صليت فما الذي نتج لك أو قال أصلي لمن أمي وأبي ما أو قال الصلاة وغدم الصلاة سواء أو قال صليت حتى مل قلبي أو قال ليست الصلاة شيئا اذا تركت تتعفن (٦) اذا قيل لرجل نعل نصل من أجل تلك الحاجة فقال لهم أنا صليت كثيرا فلم تنظم لي حاجة أبدا وقال هذا على وجه الطنز والاستخفاف بصير كافرا (٧) تعالوا وانظروا الاسلامية

لا يجوز فان عمل وسلم من العمل في القياس لا يجب الاخر وفي الاستحسان يجب * الاب أو الجد أو وصيها اذا آجر دارا أو عبدا للصغير سنين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير أن يفسخ الاجارة * والصبي اذا آجر نفسه ثم بلغ لا يكون له أن يفسخ الاجارة * والعبد المحجور اذا آجر نفسه للخدمة سنة واعتق في نصف السنة لا يكون للعبد أن يفسخ الاجارة ويكون أحرم ما مضى للمالك وأحر ما بقي للعبد * وان كان آجره المولي ثم اعتق في نصف السنة كان للعبد أن يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء أمضى فان أجاز الاجارة والمولي كان آجره باجرا معجلا أو استعجلا

الاجرة بعد الاجارة كان جميع الاجر للمولى * المكاتب اذا تبرع بدينه ثم عجز لا تبطل الاجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وتبطل عند محمد رحمه الله تعالى * ولو استأجر المكاتب عجز بطلت الاجارة في قولهم وقيل هو على هذا الخلاف أيضا * ولو أدى المكاتب وعقد بقاء الاجارة عند الكل * رجل أقعد صبيًا عند رجل ليعمل معه فاتخذ الرجل للصبي كسوة ثم بدا للصبي أن لا يعمل قالوا ان كان الرجل أعطى كرباءا وتسكف الصبي خياطته (٢٩٦) لا يكون للرجل على الثوب سبيل لان حقه انقطع بالحياطة

بيد مسلماني به بينيدو يشير الى مجلس الفسق يكفر اذا قال (١) خوش كاريست بي نمازي فهو كافر وكذا اذا قال رجل صل حتى تجد حلاوة الطاعة أو قال بالفارسية (٢) نماز كن تا حلاوت نماز كردن يابي فقال له ذلك الرجل (٣) تو ممكن تا حلاوت بي نمازي به يابي يكفر واذا قيل لعبد صل فقال لأصلي فان الثواب يكون للمولى يكفر واذا قيل لرجل صل فقال ان الله نقص من مالي فانا أنقص من حقه فهو كافر * رجل يصلي في رمضان لا غير ويقول (٤) اين خود بسيار است أو يقول زياده مي آيد لان كل صلاة في رمضان تساوي سبعين صلاة يكفر اذا صلى الى غير القبلة متعمدا فوافق ذلك القبلة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وكذا اذا صلى بغير طهارة أو صلى مع الثوب النجس ولو صلى بغير وضوء متعمدا يكفر قال الصدوق الشهيد رحمه الله تعالى وبه تأخذ وفي كتاب التكري اذا تحرى ووقع تحريه على جهة فترك ذلك الجهة وصلى الى جهة أخرى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أنحش عليه الكفر لاعتراضه عن القبلة واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في كفره قال شمس الأئمة الحلواني الاظهر أنه اذا صلى الى غير القبلة على وجه الاستهزاء والاستخفاف يصير كافرا ولو ابتلى انسان بذلك لضرورة بان كان يصلي مع قوم فحدث واستحيان يظهر وكنتم ذلك وصلى هكذا أو كان بقرب من العدو فقام وصلى وهو غير طاهر قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا يصير كافرا لانه غير مستهزئ ومن ابتلى بذلك لضرورة أو لحياء ينبغي أن لا يقصد بالقيام قيام الصلاة ولا يقرأ شيئا واذا حنى ظهره لا يقصد الركوع ولا يسبح حتى لا يصير كافرا بالاجماع واذا صلى على ثوب نجس قال بعضهم لا يصير كافرا ولو اقتدى بصبي أو مجنون أو امرأة أو جنب أو محدث وصلى الوقتية وعليه فائتة وهو ذا كرها لا يصير كافرا في قولهم جميعا كذا في المحيط * قال الصلاة فريضة لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه يؤول وان أنكر فرضية الركوع والسجود مطلقا يكفر حتى اذا أنكر فرضية السجدة الثانية يكفر أيضا لرد الاجماع والتواتر ولو قال (٥) اكر كعبه قبله نودى وبيت المقدس قبله يودى من نماز بكعبه كردى وبه بيت المقدس نكردى وفي تجنيس الملتقط ولو قال (٦) اكر فلان قبله كردى سوى أونكنتم أو قال اكر فلان ناحية كعبه كردى سوى أونكنتم وفي التخيير رجل قال (٧) قبله دواست يعنى الكعبة وبيت المقدس كفر كذا في الينابيع * قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا أجره وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا أجره ولا وزر وهو كأن لم يصل وفي مصباح الدين سئل أبو حفص الكبير عن رجل أتى المشركين وقد ترك صلاة أو صلاتين فان كان تعظيما لهم كفر وايس عليه قضاء الصلاة وان أتى ذلك بفسق لم يكفر وقضى ما ترك وفي

(ترجمة) (١) عدم الصلاة شغل طيب (٢) عين ما قبلها (٣) لا تصل أنت حتى تجد حلاوة عدم الصلاة (٤) هذا كثيرا أو يقول هذا زيادة (٥) ان لم تكن الكعبة قبله وكان بيت المقدس هو القبلة كنت أصلى على الكعبة ولا أصلى على بيت المقدس (٦) ان كان فلان يصير قبله لا أوجه وجهه نحوه أو قال ان كان فلان يصير ناحية الكعبة لا أوجه وجهه نحوه (٧) القبلة اثنان

(فصل فيما يجب الاجر على المستأجر وفيما لا يجب) * رجل أكثرى حماره فباع في الطريق فامر المكثرى رجلا أن ينفق على الحمار ففعل المأمور قالوا ان علم المأمور أن الحمار لغير الأمر لا يرجع عما أنفق على أحد لانه متطوع وان لم يعلم المأمور أن الحمار لغير الأمر قالوا له أن يرجع على الأمر وان لم يقل الأمر على أنى ضامن * ولو أن رجلا قال لغيره أنفق في بناء دارى ولم يقل على أن يرجع بذلك على اختلافوا فيه قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى الصحيح أنه يرجع * قال مولا نارضى الله عنه في مسألة الحمار اذا لم يعلم المأمور أن الحمار لغير الأمر ولم يقل الأمر على أن يرجع بذلك على ينبغي أن يكون على الاختلاف أيضا * وفي اللقطة اذا رفع الملتقط الأمر الى القاضي فقال له القاضى أنفق عليها ولم يقل على أن يرجع بذلك على صاحبها اختلافوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يرجع * رجل استأجر دارا كل شهر بكذا ثم ادعى المستأجر أن صاحبها باعها منه بعد الاجارة وأنكر صاحبها البيع ومضى على ذلك زمان قالوا على المستأجر أجر

بامضى لان البيع لم يثبت فبقيت الاجارة * ولو استأجر دابة الى مكان بعينه فاسار به ض الطريق ادعاه المستأجر لنفسه وأنكر الاجارة وصاحب الدابة يدعى الاجارة ذكر القدرى رحمه الله تعالى أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يلزمه أجر ما قبل الانكار ولا يلزمه أجر ما بعد الانكار وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسقط شيء من الاجر ولو استأجر عبدا سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة بعد الاجارة وادعاه لنفسه وقبضه العبد يوم الجرد ألغان فضت السنة وقبضته ألف درهم ثم مات العبد في يد المستأجر وقبضته

شهر اعلیٰ آنہ بالخیار ودفع الدار
الى المستأجر فسكنها قبل أن يسقط
صاحب الدار خياره لم يكن عمل
المستأجر أجرا سكن وانما يلزمه
الاجر لما سكن بعد الاجارة من يوم
الاجارة * وجل آجر دابة على أن
يكون الخيار له ساعة من النهار
فركبها فسرقته يضمن قيمتها ولا
يضمن الاجر * وان كان الخيار
للمستأجر كان عليه الاجر ولا
يضمن قيمة الدابة * رجل دفع
الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه
الخياط ومات قبل الخياطة قال
عيسى بن أبان لا أجر له لان المقصود
هو الخياطة دون القطع وكان
الاجر مقابلا للخياطة وقال أبو
سليمان الجوزجاني رحمه الله تعالى
له أجر القطع وهو الصحيح * رجل
دفع الى خياط ثوبا ليخيطه بدوهم
نخاطه ثم حار جمل وقتقه قبل
التسليم الى صاحبه لاشئ للخياط
لانه لم يسلم العمل قال المصنف هذا
اذا لم يخطه في دار صاحب الثوب
* وان خاطه في داره كان له الاجر
لان العمل صار مسلما الى صاحب
ثوب وليس على الخياط أن يخيطه
مرة أخرى في الوجهين لان العقد
لذي جرى بينهما لم يبق * وان كان
الخياط هو الذي فتق كان عليه
أن يخيطه مرة أخرى لانه نقض
عمله فصار كأن لم يكن وهكذا

(١) (ترجمة) هذا صوت غوغا (٢) جاء ذلك الشهر الثقيل (٣) وقعنا في العقوبات (٤) صيام شهر رمضان - بم سريعا (٥) كم من هذا الصيام الذي ملئت منه (٦) اذا قال لا تصلح لي الصلاة أو الحلال لا يصلح لي أو أصلي لاي شيء حيث لم يكن لي امرأة ولا ولد أو قال وضعت الصلاة على الرف (٧) رؤيته عندي مثل رؤية الخنزير (٨) العلوم التي يتعلمونها هي حكايات أو قال ذلك الشيء الذي يقولونه هو أو قال تزوير أو قال ثامنكر لعلم الحيلة (٩) جئت من الكنيسة

الاسكاف رجل اكثرى من رجل - فغينة ليجمل فيها الطعام الى موضع فلما

والمكثري سم الملاح في السفينة * رجل استأجر أرضاً سنة فزرعها ثم اشترها بالمشترى مع رجل آخر قال مجرده الله تعالى انتفضت
الاجارة ويترك الزرع في الارض حتى يستعدو يكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف أجر الارض * رجل استأجر أرضاً
ليزرعها فزرعها فقل ماؤه قال مجرده الله تعالى له أن ينقض الاجارة وله أن يحاصم الآخر حتى يتركها الخا كم في يده باجر المشمل الى أن
يدرك الزرع فان سقى زرعه بعد ذلك كان رضا (٢٩٨) وليس له أن ينقض الاجارة وكذا الرحي اذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة يسقط

جميع الاجر * وان قبل الماء
وتدور الرحي وتطحن على نصف
ما كانت تطحن قبل ذلك كان
للمستأجر أن يردّها فان لم يردّها
حتى طحن كان ذلك رضا وليس له
أن يرد الرحي بعد ذلك * ولو استأجر
أرضاً من أرض الجبل بدرهم
فزرعها ولم يطرع عامه ولم ينبت
حتى مضت السنة ثم مطرت السماء
ونبت قال مجرده الله تعالى الزرع
كاه للمستأجر وليس عليه كراء
الأرض ولا نقصانها * رجل
استأجر أرضاً ليزرعها فاصاب
الزرع آفة فهلك أو غرق ولم ينبت
كان عليه الاجر لانه قد زرع ولو
غرق في الارض قبل أن يزرعها فلا
أجر عليه وكذا لو غص به رجل
وزرعها لا أجر على المستأجر *
ولو كانت في يد المستأجر فلم يزرعها
حتى مضت السنة كان عليه الاجر
* وكذا لو زرع البعض ولم يزرع
البعض * رجل استأجر سفينة
ليذهب بها الى موضع كذا ويحمل
عليها كذا ويحوي بها فذهب
بالسفينة ولم يجد ذلك الشيء قال
مجرده الله تعالى يلزمه كراء
السفينة في الذهاب فارغة أقل
مكراً ولو قال أكثر بينهما منك على
أن تحمل الطعام من موضع كذا
الى ههنا فلم يجد الطعام فليس
عليه شيء من الكراء لان في المسئلة

أمدى يكفر وكذا لو قال (١) مرابا بمجلس علم جكاراً أو قال من يقدر على ادعاء يقولون يكفر
كذا في الخلاصة * (٢) اكر كويده علم رادو كاسه ودر كيسه نتوان كرد يا كويده علم اچسه
كتم مراسيم بايد بچيب اندر يكفر هكذا في العتابة * ولو قال (٣) مرا چندان مشعولى زن
و فرزند هست كه بمجاس علم نمی رسم فهذا مخاطرة عظيمة ان أراد به التهاون بالعلم وفي مجموع النوازل
* و اذا قال لعالم (٤) شوعلم را بكاسه اندر فكن يكفر و اذا كان الفقيه يذكر شيأ من العلم
أو يروي حديثاً صحيفاً قال آخر (٥) اين هيچ نيست در ده أو قال اين سخن بچه كار آيد درم بايد كه
أمر و زحمت مردم راست علم كرا بكار آيد فهذا كفر اذا قال (٦) فساد كردن به از دانشمندی
كردن فهذا كفر * امرأة قالت (٧) لعنت بر شوي دانشمندی باد تكفر * رجل قال (٨)
فعل دانشمندان همانست وفعل كافران همان يكذرقيل هذا اذا أريد به جميع الافعال فيكون
تسوية بين الحق والباطل و اذا خاصم فقهياً في حادثة وبين الفقيه له وجهاً شرعياً فقال ذلك الخاصم
(٩) اين دانشمندی مكن كه پيش نرو و يخاف عليه الكفر اذا قال لفقيه (١٠) أي دانشمندی
أو قال أي علويك لا يكفر ان لم يكن قصده الاستخفاف بالدين * حكى أن فقهياً وضع كتاباً في دكان
رجل و ذهب ثم مر على ذلك الدكان فقال له صاحب الدكان (١١) دستره فراموش كردى فقال
الفقيه مر ابد كان تو كتاب است دستره في فقال صاحب الدكان در و ذكر به دستره چوپى بود
و شما بكتاب خلق مردمان فشى الفقيه في ذلك الى الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل فأمر بقتل
ذلك الرجل كذا في المحيط * سئل عبد الكريم وأبو علي السعدي عن كان يغيب امرأته ويدعوها
الى طاعة الله وينهاها عن معصيته فقالت (١٢) من خدای چه دانم و علم چه دانم خویشستن
را بدوزخ نهاده ام فقلا كفرت كذا في الفصول العمدانية * رجل قيل له طالب العلم يمشون
على أجحة الملائكة فقال (١٣) اين باری دروغ است كفر * رجل قال (١٤) قياس أبي
حنيفة رجه الله تعالى حق نيست يكفر كذا في التتارخانية * رجل قال قصعة من تريد خبر من العلم
كفر ولو قال خير من الله لا يكفر كذا في الفصول العمدانية * رجل قال لخصمه اذهب معي الى

(ترجمة) (١) أي شغلني في مجلس العلم (٢) لو قال لا يمكن وضع العلم في الاناء ولا في
الكيس أو قال ما أصنع بالعلم الا ازم لي دراهم في جيب (٣) عندي من مشغولية المرأة والولدا ما يغني
من الذهاب الى مجلس العلم (٤) اذهب واضرح علمك في اناء (٥) ليس هذا موجوداً في القربة
أو قال ينفع لاي شيء هذا الكلام اللازم الدراهم التي هي اليوم حشمة الناس والعلم ينفع من
(٦) الفساد أحسن من العالمية (٧) على الزوج العالم اللعنة (٨) فعسل العلماء مثل فعل
الكفار (٩) لا تفعل هذه العالمية قائم لا تنفع (١٠) يا عويلم أو قال يا عويلي (١١) نسبت
المجل فقال الفقيه لي في دكانك كتاب لا منجل فقال صاحب الدكان الحصاد يقطع الحشيش بالمجل
وأنتم تقطعون حشاوق الناس بالكتاب (١٢) من أين أعرف الله ومن أين أعرف العلم وضعت
نفسى في النار (١٣) هذا كذب (١٤) قياس أبي حنيفة رجه الله تعالى ليس بحق

الاولى اكثرى السفينة للذهاب والجل والرجوع فيلزمه حصة الذهاب وفي المسئلة الثانية وقع الاستئجار
على جل الطعام من موضع كذا الى ههنا فاذا لم يحمل لم يلزمه شيء * ولو استكرى دابة ليحمل عليا من هناك جولته فاء المكارى وقال
ذهب ولم أجد الجلى قالوا ان صدقه المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب واليابان الجلى * رجل استأجر في المصر دابة ليحمل عليها
الديق من طاحونة كذا أو الحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن الحنطة طحنت أو لم يجد في القرية حنطة فرجع الى المصر قال الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينظر في لفظة الاستأجر ان كان المستأجر قال استأجرت منك هذه الدابة من أجل عليها الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الكراء لان الاجارة وقعت صحيحة من البلدة الى الطاحونة من غير حل ثم بالذهب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كان لحل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع شيء فاما اذا قال المستأجر اسأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أجل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق ههنا لا يجب شيء (٢٩٩) لان ههنا الاجارة وقعت على حل الدقيق من

الطاحونة فلا يجب الاجارة اذا لم يحمل الدقيق * ولو استأجر رجلا ليذهب الى البصرة فيجيء ببيعته فوجد بعضهم قد مات فاء بمن بقي ذكر في الكتاب أن له الاجر بحساب ذلك * قالوا هذا اذا كان عياله معاومين لانه أولى ببعض العاقود عليه فيجب الاجر بقدر ذلك وان استأجره ليذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب بالطعام ووجد فلانا قد مات فردا الطعام لأجره لانه نقض عمله فلا يجب الاخر كالحياط اذا خاط ففتق وان استأجره ليذهب نكتاب الى فلان ويحيى بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلانا قد مات فردا الكتاب لأجره وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه أجر الذهب ولو ترك الكتاب ثمة أو مرقه ولم يرد كان له أجر الذهب في قولهم لانه لم ينقض عمله وقيل اذا مرقه ولم يرد ينبغي أن لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب ثمة ينتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مرقه ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعوه فلا يلبه باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلانا قالوا له الاجر ولو استأجره ليذهب الى موضع كذا ويؤدي رسالته الى فلان فذهب فلم يجد فلانا كان

الشرع أو قال بالفارسية (١) بامن بشرع رو وقال خصمه (٢) بياده ببارتا بروم بي جبر تروم يكفر لانه عاند الشرع ولو قال (٣) بامن بقاضي رو وباقي المسئلة بحالها لا يكفر ولو قال (٤) بامن شريعت واين حيلها سودندارد أو قال ييش نرود أو قال مراد بوس هست شريعت بكم فهاذا كله كفر ولو قال (٥) آن وقت كه سيم سندی شريعت وقاضي كجا بود يكفر أيضا ومن المتأخرين من قال ان عني به قاضي البلدة لا يكفر واذا قال الرجل لغيره حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال ذلك الغير (٦) من برهم كار ميكنم نه بشرع بكفر عنه - وبعض المشايخ رجعهم الله تعالى وفي مجموع النوازل قال رجل لامرأته ما تقولين ايش حكم الشرع فنجست رجشاء عاليا فقالت (٧) اينك شرع رافقه سد كفرت وبانت من زوجها كذا في المحيط * رجل عرض عليه خصمه فتوى الأئمة فردها وقال (٨) چه بارنامه فتوى آورده قيل يكفر لانه رد حكم الشرع وكذا لو لم يقل شيئا لكن ألقى الفتوى على الأرض وقال (٩) اين چه شرع است كفر * رجل استعنى عالماني طلاق امرأته فأفتاه بالوقوع فقال المستفتي (١٠) من طلاق ملاق جهه دائم مادري بجهان بايد كه بخانه من بود آفتي القاضي الامام على السعدي بكفره كذا في الفصول العمادية * اذا جاء أحد الخصمين الى صاحبه بفتوى الأئمة فقال صاحبه ليس كما أفتوا أو قال لانعمل بهذا كان عليه التعزير كذا في الذخيرة * (ومنها ما يتعلق بالحلال والحرام وكلام الفسقة والفجار وغير ذلك) * من اعتقد الحرام حلالا أو على القلب يكفر أما لو قال الحرام هذا حلال لترويج السلعة أو بحكم الجهل لا يكون كفرا وفي الاعتقاد هذا اذا كان حراما لعينه وهو يعتقه حلالا حتى يكون كفرا أما اذا كان حراما لغيره فلا وفيما اذا كان حراما لعينه انما يكفر اذا كانت الحرمة ثابتة بدليل مقطوع به أما اذا كانت باخبار الاثبات فلا يكفر كذا في الخلاصة * قيل لرجل حلال واحد أحب اليك أم حرامان قال أيهما أسرع وصولا يخاف عليه الكفر وكذلك اذا قال (١١) مال بايد خواجه حلال خواجه حرام ولو قال تا حرام بایم كرد حلال نكردم لا يكفر ولو تصدق على فقير شيء من مال الحرام برجاء الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعاه وأمن المعطى فقد كفر اقبل لرجل كل من الحلال فقال ذلك الرجل الحرام أحب الي يكفر ولو قال مجيبا له (١٢) درين جهان يك حلال خوار بيارتا ورا مسجد كنه يكذرقا لغيره كل الحلال فقال (١٣) مرا حرام شايد يكفر كذا في المحيط * ولد فاسق

(ترجمة) (١) اذهب معي الى الشرع (٢) هات لي رسول الشرع لاذهب لاذهب بلا جبر (٣) اذهب معي لمقاضي (٤) لاتنفع الشريعة ولا هذه الحيل معي أو قال لانتم أو قال سأصنع بالشريعة أنا عندى دبوس (٥) أين كانت الشريعة والقاضي لما أخذت الدراهم (٦) أما أفعل بالرسم لا بالشرع (٧) هالك للشرع (٨) ما هذا الفرمان الفتوى التي أتيت بها (٩) ما هذا الشرع (١٠) أنا لا أعرف طلاق ولا ملاق أنا يلزم لي أم أولاد تكون لي في البيت (١١) اللازم لي مال سواء كان حلالا أو حراما ولو قال مادمت واجدا للحرمان لا أحوم حول الحلال (١٢) هات لي في هذه الدنيا رجلا يأتى كل من الحلال لا مسجد له (١٣) يصلح لي الحرام

له الاجر لان الاجر مقابل بالذهب لا بتبليح الرسالة * رجل استأجر امرأته لخدمة البيت شهرا لا يجوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لان خدمة البيت مستحق عليها ديانة ولا يجب الاجر لها كذا لو استأجرها لخدمة أو طبخه ولان منفعة خدمة البيت تعود اليها والاسنان لا يستحق الاجر بما يعود منفعة اليه في الطبخ والخبر * ولو استأجرها لغسل ثيابها قال المصنف ينبغي أن يكون لها الاجر لان ذلك غلب بر مستحق عليها ديانة كغسل الثوب ونحو ذلك ومنفعة الغسل تعود الى الزوج خاصة فيكون لها الاجر كذا لو استأجرها لغسل غنمه * وان استأجرت المرأة زوجها

ليخدمها بأجر مسمى جاز وللزوج أن يمتنع عن خدمتها بعد الأجرة لانه يتضرر بذلك فان خدمها ذكركم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن عليها الأجر لزوجهما كيلا تستأجرت زوجها الرعي الغنم * ولو قالت المرأة لزوجهما أغزو جلي على أن لك على ألف درهم فغمز الزوج رجلاها إلى أن قالت المرأة لا أريد الزيادة قالوا هذه الأجرة باطلة ولا شيء عليها لان خدمة المرأة حرام على الزوج لانه قوام عليها * امرأة آجرت دارها من زوجها فسكرناها (٣٠٠) جميعا قالوا ألا أجزلها وهي بمنزلة مالوا استأجرها لحبزه أو طبعه انما أرادوا بهذا إلحاق

أن منفعة سكنى الدار تعود اليها
ولأن الزوج يخرج من الدار في
بعض الاوقات وعسى أن يكون
عامته مارة في السوق وتكون
الدار في يد المرأة والمستأجر اذا
آجر من الآخر أو أعاره اتفقت
الروايات على أنه لا يجب الاجر على
المستأجر في زمان الاجارة والاعارة
فكذلك ههنا لم يكن لها أجر الدار
على زوجها * رجل اشترى الثمار
على رأس الاشجار ثم استأجر
الاشجار لينزل الثمار الى أن تدرك
وقتها معلوما لم يكن عليه أجر الاشجار
لأن الشجر ليس بعمل الاجارة
فيجعل الاجارة اعارة بخلاف ما لو
اشترى الفصيل ثم استأجر الارض
وقتها معلوما الى أن يدرك الزرع
كان ذلك جائزا وكان له أجر الارض
لأن الارض محل للاجارة فتعقد
الاجارة * رجل استأجر طاحونتين
دوارتين بالماء في موضع يكون
كرى النهر على صاحب الطاحونة
عادة فاحتاج النهر الى الكرى
وصار بحال لا يعمل الاحدى
الرحيتين فان كان بحال لو صرف
الماء اليهما جميعا تعملان عملا
ناقصا فله الخيار لاختلال المقصود
ومالم يفسح الاجارة كان عليه
أجرهما جميعا وان كان بحال لو
صرف الماء اليهما لم يعملان أصلا
فعليه أجر احدهما اذا لم يفسخ

الاجارة لانه لم يتمكن من الانتفاع الا
للاكثر لانه يتمكن من الانتفاع باكثر
كلوا استأجر خيمة فاكسرت أو تادع
المستأجر لان الاطباء فيكون على

شرب الخمر جفاء أقاربه ونثر الدراهم عليه كفر وأولم ينثر والكن قالوا (٣) مبارك بادكفروا
أيضا ولو قال حرمة الخمر تثبت بالقرآن يكفر * ورجل قال ثبت ومع ذلك تشرب الخمر لماذا لا تنتوب
قال (٣) کسی از شیر مادر شکید لایکفر لان هذا استغفام أو تشویه بین الخمر واللبن فی الحب وفي
کتاب الخیض للإمام السرخسی لو استحل وطء امرأته الحائض یکفر وكذا لو استحل اللواط من
امرأته وفي النوادر عن محمد وجه الله تعالى لا یکفر فی المسئلتین هو الصحيح * ورجل شرب الخمر فقال
(٤) شادی مرا تراست که بشادی ما شاد است وکم وکاست مرا ترا که بشادی ما شاد نیست
یکون کفرا کذا فی فتاوی قاضیخان * واذ شرع فی الفساد وقال لأصحابه (٥) بیائید تا ینی خوش
نرم یکفرو کذا لو استحل بالشرب وقال (٦) مسلمان آشکارا میکنم أوقال مسلمان آشکارا شد یکفر
قال واحد من الفسقة (٧) اگر آرزین خراباره بر بزد جبریل علیه السلام ببر خویش برداردش
یکفر * قبل لفاسق انک تصبح کل یوم تؤذی الله وخلق الله قال (٨) خوش می آرم یکفر قال (٩)
للمعاصی این نیز راهی است ومذهبی یکفر کذا فی المحيط * وفي تجنیس الناطقی والاصح أنه لا یکفر
کذا فی التتارخانیة * ورجل ارتکب شیئا من الصغائر فقیل له تب الی الله فقال (١٠) من چه کرده آم
تا توبه باید کرد یکفر کذا فی المحيط * من أكل طعاما حراما وقال عند الاکل بسم الله حکى الامام
المعروف یشتملى أنه یکفر ولو قال عند الغراغ الحمد لله قال بعض المتأخرین لا یکفر (١١) واتفاق
است اگر قدح بکیردو بسم الله گوید و بخورد کافر گردد و همچنین بوقت مباشرت زنا یا بوقت قرار
کعبتین بکیردو بگوید بسم الله کافر شود کذا فی الفصول العمدانیة * ولو أن رجلا ینتسب لرجل فقال
أحدھما لا حول ولا قوة الا بالله فقال (١٢) لا حول بکار نیست أوقال لا حول را چکنم أوقال لا حول
لا یغنی من جوع أوقال (١٣) لا حول را بکاسه اندر نرید نتوان کرد أوقال یجای نان سودندارد کفر
فی هذه الوجوه کذا فی الظہیریة * وكذلك اذا قال عند التسبیح والتهلیل وكذلك اذا قال
سبحان الله فقال الآخر (١٤) سبحان را تو آب بردی أوقال بوست باز کردی فهذا کفر اذا قال لا تحر
قل لا اله الا الله فقال لا أقول فقال بعض المشایخ هو کفر وقال بعضهم ان عسی به أنى لا أقول بامرک لا
یکفر وقال بعضهم یکفره مطلقا ولو قال (١٥) بگفتن این کلمه چه بر سر آوردی تا من گویم یکفر

(ترجمة) (٢) مبارك له (٣) هل يصبر الانسان عن لين الام (٤) الفرح لمن يفرح لفرحنا
والخيبة والنقصان ان لم يتفرح لفرحنا (٥) تعالوا لنعيش عيشا طيبا (٦) اطهر الاسلامية
أوقال ظهرت الاسلامية (٧) ان وقعت فطرة من هذا الخرف فبرائيل عليه السلام يرفعها بجناحه
(٨) أفعل طيبا (٩) هذا أيضا طريق ومذهب (١٠) ما الذي فعلته حتى تلزمني التوبة (١١)
والاتفاق على أنه ان أمسك القدر وقال بسم الله وشربه يصير كافرا وهكذا ان بسمه وقت مباشرة
الزنى أو حال لعب القمار عند امساك الكعبتين فانه يصير كافرا (١٢) لا تنفع لاجل أو قال ما أصنع
بالاحول (١٣) لا يمكن جعل لاجل ثم يداني القصعة أو قال لاجل لا تنفع في محمل الخبز (١٤)
اذهبت حسن سبحان الله أو قال قلبت جلدتها (١٥) ما الذي فعلته بذكر هذه السكامة حتى أقولها

الاجارة لانه لم يتمكن من الانتفاع بالاجاد هما فان تفاوت ابرهما فعليه احرأ كثرهما اذا كان الماء يكتفي * رجل
لا كثر لانه يتمكن من الانتفاع باكثرهما وان كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر عادة فعليه الاحرأ كاملا لانه هو الماعطل وهو
كلو استأجر خيمة فاكسرت أو تادها لا يسقط الاجر عن المستأجر لان الاوتاد لا تكون على صاحب الخيمة ولو انقطعت أطناها سقط الاجر عن
المستأجر لان الأطنا لا يكون على صاحب الخيمة * رجل استأجر طاحونة فاقطع ماؤها كأنه أن يردّها فان لم يردّها حتى مضت السنة

سقط جميع الاجر وان قل ماؤها وكانت الطلوح حرة تدور وتطعن على نصف ما كانت تطعن كان المستأجر أن يرد هافان لم يرد هافان حتى طعن
كان ذلك رضامته وليس له أن يرد هافا بعد ذلك * ولو استأجر بيتا فيه رحي وقال استأجرت هذا البيت بكل حق هو له ولم يسم الرحي كان
للاجر أن يقطع الرحي وليس الرحي والماء من حقوق البيت * وان كان استأجر البيت بحجر به فله حقوق الرحي والماء من حقوق هافان
انقطع الماء فلم يرد هافا حتى مضت السنة وكان البيت مما ينتفع به بدون الرحي (٣٠١) يقسم الاجر عليهم ما يسقط عنه حصة الحجر بن

و يلزمه الاجر بحساب البيت وان
لم يكن البيت منتفعا به بدون الرحي
لا يجب على المستأجر شيء وان لم يرد
البيت * رجل استأجر أرضا
ليزرعها فزرع وقل ماؤه قال محمد
رحمه الله تعالى له أن ينقض الاجارة
وله أن يخاصم حتى يتركها لخاصم
في يده باجر المثل الى أن يدرك الزرع
فان سقى زرعته كان رضا وليس له
أن ينقض الاجارة وكذا الرحي
اذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة
سقط جميع الاجر وان قل الماء
وتدور الرحي وتطعن على نصف
ما كان فلا مستأجر أن يرد هافا
يرد حتى طعن كان ذلك رضا وليس
له أن يرد الرحي * رجل أجر داره
ثم أجرها من غيره بعدما سلمها الى
الاول فاجاز المستأجر الاول نهذت
الاجارة الثانية على المستأجر الاول
* ولو دفع أرضه مزارعة على أن
يكون البذر مع المزارع ثم أجر
من غير اجارة طويلة بغير رضا
المزارع فان رضى به المزارع تنفسخ
المزارعة وتنفسخ الاجارة الطويلة
* رجل أمر رجلا بان يستأجر له
دارا بعينها من رجل سنة
فاستأجرها المأمور وأبي أن
يدفعها الى الأمر وسكنها بنفسه
حتى مضت السنة قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى لا أجر على الأمر
ولا على المأمور وقال محمد رحمه

* رجل غطس مرات فقال له رجل يحضرته برحلك الله مرة بعد مرة فعطس مرة أخرى فقال له ذلك
الرجل (١) بجان آدم ارم برحلك الله كفتن أو قال دلتنك شدمارا أو قال ملول شديد فقد قيل لا
يكفر في الجواب الصحيح كذا في المحيط * سلطان عطس فقال له آخر برحلك الله فقال له الآخر لا تنقل
للسلطان هكذا يكفر هذا القائل كذا في الفصول العمادية (٢) ومنها ما يتعلق بيوم القيامة
وما فيها (٣) من أنكر القيامة أو الجنة أو النار أو الميزان أو المراط أو الحوائف المكتوبة فيها أعمال
العباد يكفر ولو أنكر البعث فكذلك ولو أنكر بعث رجل بعينه لا يكفر كذا ذكر الشيخ الامام الزاهد
أبو اسحق الكلاباذي رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * عن ابن سلام رحمه الله تعالى في من يقول
لا أعلم أن اليهود والنصارى اذا بعثوا هل يعذبون بالنار أفتي جميع مشايخنا ومشايخ الملح بأنه يكفر
كذا في العتابية * يكفر بانكار رؤية الله تعالى عز وجل بعد دخول الجنة وبانكار عذاب القبر
وبانكار حشر في آدم لا غيرهم ولا بقوله ان المثاب والمعاقب الروح فقط كذا في البحر الرائق
* رجل قال لا آخر (٢) كناه مكن جهنم ديكر هست فقال ازان جهنم كه خبرداد كفر * رجل له
دين على آخر فقال (٣) اكبر ندهي قيامت را بستانم فقال قيامت برمي تا بدان قال نه او بايوم القيامة
كفر * رجل ظلم على رجل فقال المظلوم (٤) آخر قيامت هست فقال الظالم فلان آخر قيامت اندر
يكفر كذا في التتارخانية * رجل قال لمدبونه أعط دراهمي في الدنيا فانه لا دراهم في القيامة فقال
(٥) د ديكرى بمن دهب و با نهجهان باز خواه او باز دهم يكفر هكذا أجاب الفضلي وكثير من أصحابنا
رحمهم الله تعالى وهو الاصح ولو قال (٦) من ابا بحشر جهه كار أو قال لا أخاف القيامة يكفر كذا في
الخلاصة * اذا قال لخصمه آخذ منك حتى في المحشر فقال خصمه (٧) تودران انبوهى مرا كجا يابي
فقد اختلف المشايخ في كفره وذكري فتاوى أبي الليث أنه لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال (٨)
همه نيكو في بدن جهنم بايد بدان جهنم هر چه خواهى باش يكفر كذا في الفصول العمادية * قال
رجل زاهد (٩) بنشين تا از بهشت ازان سو نيفتى قال أكثر أهل العلم أنه يكفر * قيل لرجل
أترك الدنيا لاجل الآخرة قال أنا لا أترك النقدي بالنسيئة قال يكفر * في نسخة الجواني (١٠) قال
هر كه با نهجهان بي خود بود با نهجهان چو ذ كيسه دريده بود قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى هذا طرزه و هو با امر الآخرة فيوجب كفر القائل كذا في المحيط * لو قال

(ترجمة) (١) زهقت من قول برحلك الله هذه أو قال حصل لنا ضيق صدر أو قال ملنا (٢) لا
تذهب فان هناك دارا أخرى فقال من أخبر عن تلك الدار (٣) ان لم تعطه آخذ في القيامة فقال
القيامة هاهي تلعب (٤) القيامة موجودة فقال الظالم فلان الجاني القيامة (٥) اعطني
عشرة أخرى واطلبها في تلك الدنيا أو أرد هاعليك (٦) مالي أنا والمحشر (٧) من أين تجدي في تلك
الجمعية (٨) كل الطيبات تلزم في هذه الدنيا وفي تلك الدنيا كن كيف شئت (٩) أقعد لثلاث قبح
في الناحية الثانية من الجنة (١٠) كل من كان في هذه الدنيا عديم العقل فهو في تلك الدنيا كمن
مزق كيسه

الله تعالى يحب الاجر على الأمر * رجل استأجر دارا وقبضها ثم عارها من الآخر قال أبو بكر البختي رحمه الله تعالى لا يسقط الاجر على
المستأجر * وذكر في المنتقى أن المستأجر اذا عارها من الآخر كان ذلك نقضا للاجارة وكذا اذا استأجر دارا وبني فيها ثم أجرها من
الآخر كان ذلك نقضا للاجارة الاولى والصحيح أن الاجارة والاعارة لا تكون فسحا ولكن لا يجب الاجر على المستأجر مادام في يد الآخر
* رجل استأجر دارا وقبضها فسقط منها حائط أو انهم لم يثبت من الدار كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة بحضرة الآخر ولا يصح فسخا عند

غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب وان انهدم كل الدار كان للمستأجر أن يفتيح الاجارة عند خضرته وغيبته ويسقط الاجر عند الكل ولا
تنتسخ الاجارة ما لم يفسخ * رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرعها فاصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم ينبت كان عليه الاجر ولو غرقت
الارض قبل أن يزرعها فلا أجر عليه * وكذا لو غصبها رجل فزرعها الغاصب لا أجر على المستأجر وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر
زاده أنه اذا استأجر أرضا للزراعة فزرعها فاصطلمه (٣٠٢) آفة كان عليه أجر ما مضى وسقط عنه أجر ما بقي من المدة بعد الاصطلام * رجل

(١) باقودردوزخ روم ليكن اندر نيام كافر كذا في الخلاصة * (٢) اكر كويددو قيامت ناجيزي
بر رضوان نيري در بهشت نكشيد كافر كرد كذا في العتابة * رجل قال للامير بالمعروف (٣) جه
غوغا آمدان قال ذلك على وجه الرد والانكار يخاف عليه الكفر * رجل قال لاخر (٤) بخانه
فلان رو واورا امر معروف كن فقال ذلك لرجل (٥) وجهه مرا أو وجهه كرده است أو قال مرا
از وجهه از راست أو قال من عافيت كزیده أم مرا يا بن فضولي جه كاره هذه الالفاظ كلها كفر كذا في
الفصول العمادية * اذا قال (٦) فلان ارمصيت وسيد أو قال للمعزي (٧) بزلتم صديقي رسيد ترا
فبعض مشايخ بلغ رجهم الله تعالى قالوا يكفر القاتل وبعض المشايخ قالوا انه ليس بكفر لكنه خطأ عظيم
وبعضهم قالوا ليس بكفر ولا خطأ واليه مال الحاكم عبد الرحمن والقاضي الامام أبو علي النسفي
وعليه الفتوى * ولو قال للمعزي (٨) هر چه از جان وي بكاست بر جان تو زيادت با ديخشي القاتل
الكفر أو قال زيادت كذا فهذا خطأ وجهل وكذلك (٩) از جان فلان بكاست و بجان تو بيوست
ولو قال وي مرد و جان بتو سپرد يكفر * رجل يرى من مرضه فقال رجل آخر فلان نحو باز فرستاد
فهذا كفر واذا مرض الرجل واشتد مرضه ودام فقال المريض ان شئت توفي مسلما وان شئت توفي
كافرا يصير كافرا بالله مرتدا عن دينه وكذا الرجل اذا ابتلى بعصيات متنوعة فقال أخذت مالي
وأخذت ولدي وأخذت كذا وكذا فاذا تفعل وماذا بقي لم تفعله وما أشبه هذا من الالفاظ فقد كفر
كذا في المحيط (او منها) ما يتعلق بملق الكفر والامر بالارتداد وتعليمه والتشبهه بالكفار
وغیره من الاقرار صريحاً وكناية * اذا لقن الرجل رجلاً كلمة الكفر فانه يصير كافرا وان كان على
وجه اللعب وكذا اذا أمر رجل امرأة الغيرة أن ترتدي ثياب من زوجهها يصير هو كافرا هكذا روى
عن أبي يوسف وعن أبي جنيفة رحمه الله تعالى أن من أمر رجلاً أن يكفر كان الأمر كافراً كفر
المأمور أو لم يكفر قال أبو الليث اذا علم الرجل رجلاً كلمة الكفر يصير كافرا اذا علمه وأمره
بالارتداد وكذا في سن علم المرأة كلمة الكفر انما يصير هو كافرا اذا أمرها بالارتداد كذا في فتاوى
قاضيخان * قال سجد وجهه الله تعالى اذا أكره الرجل أن يتلفظ بالكفر بوعيد تلغ أو ما أشبه ذلك
فتلفظ به فهذا على وجوه * الاول أن يتكلم بالكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ولم يخطر بباله شيء سوى
ما أكره عليه من انشاء الكفر وفي هذا الوجه لا يحكم بكفره لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه
* الوجه الثاني أن يقول بخطر بباله أن أخبر عن الكفر في الماضي كاذباً فاردت ذلك وما أردت كفراً
مستقبلاً جواباً بالكلام مهم وفي هذا الوجه يحكم بكفره قضاء حتى يفرق القاضي بينه وبين امرأته

استأجر أرضا فزرعها فلم يجدها
يسقيها فيبش الزرع قالوا ان
استأجرها بغير شرب فلم ينقطع
ماء النهر الذي يروي منه السقي
فعليه الاجر وان انقطع كان له
الخيار * وان كان استأجرها
بشربها فانقطع عنها الشرب فجاء
الوقت الذي يفسد فيه الزرع عند
انقطاع الماء وفسد الزرع سقط
عنه الاجر كما لو استأجر رحي ماء
واستأجر بيت الرحي فانقطع الماء
* ولو استأجر أرضا بشربها ليزرع
فيها فخرّب النهر الاعظم فلم يستطع
سقيها فهو بالخيار ان شاء ردها وان
شاء أمسكها فان لم يرد حتى مضت
المدة كان عليه الاجر اذا كان بحال
يمكنه أن يحتمل بحيلة ويزرع
فيها شيئاً * وان كان لا يمكنه أن يزرع
فيها شيئاً بغير ماء بوجه من الوجوه
ولاحيلة له في ذلك فلا أجر عليه كما
في مسألة الرحي * وكذا لو لم ينقطع
الماء ولكن سال فيها الماء حتى لم
تتهيأ له الزراعة لا أجر عليه *
رجل استأجر أرضا فانقطع الماء
ان كانت الارض تسقى بماء الارض
وماء المطر وانقطع ماء المطر أيضا
لا أجر عليه لانه لم يتمكن من
الانتفاع بها * رجل استأجر
أرضاً سنة ليزرعها شيئاً سماه فزرع
ولم ينبت أو أصابته آفة فافسده
وذلك كان في وقت لا يستطيع
أن يزرع فيها مرة أخرى فاراد أن يزرع فيها غير ما سماه ان كان الثاني أقل ضرراً بالارض من المسمى
أو مثله فعل ذلك لان رب الارض يرضى به ظاهراً وان كان الثاني أضرباً بالارض من الذي سماه لم يكن له أن يزرع لان رب الارض لم يرض الا
بالمسمى أو بما هو مثله أو دونه و يرد الارض على صاحبها بقصد ما كان في يده من الاجر ويبطل عنه الزيادة والمواجر اذا انقض الدار
المستأجرة برض المستأجر أو بغير رضاه لا ينتقض الاجارة لبقاء الاصل وهي كالأجرة على المسمى اذا اراد المستأجر ان يزرع في المكان لا ينتقض الاجارة لكن يسقط

الوجه

المسمى

أولاً فعل ذلك لان رب الارض يرضى به ظاهراً وان كان الثاني أضرباً بالارض من الذي سماه لم يكن له أن يزرع لان رب الارض لم يرض الا
بالمسمى أو بما هو مثله أو دونه و يرد الارض على صاحبها بقصد ما كان في يده من الاجر ويبطل عنه الزيادة والمواجر اذا انقض الدار
المستأجرة برض المستأجر أو بغير رضاه لا ينتقض الاجارة لبقاء الاصل وهي كالأجرة على المسمى اذا اراد المستأجر ان يزرع في المكان لا ينتقض الاجارة لكن يسقط

الاجر مادامت في يد الغاصب وكالوا نهضت الدار في يد المستأجر وعن محمد رحمه الله تعالى اذا نهضت الدار المستأجرة فبناها المؤجر فواد المستأجر ان يسكن الدار بقية مدة الاجارة لم يكن للاجر ان يمنع من ذلك اراد به اذا بناها قبل انقضاء المدة وقبل ان يفسخ المستأجر الاجارة فان بناها بعد الفسخ ليس للمستأجر ان يسكنها بعد الفسخ * صير في انتقد دراهم رجل باجر فاذا فيها زبوف أو نهرجة أو ستوقة لا يضمن الصير في شيئا لانه لم يتلف حق على صاحب الداراهم وانما وفي بعض العمل (٣٠٣) وهو تغيير البعض فيرد من الاجر بحساب ذلك حتى لو كان السكك زبوف او رد كل

الاجر * وان كان الزبوف نصفا فنصف الاجر و مرد الزبوف على الدافع فان أنكر الدافع وقال ليس هذا ما أخذت مني كان القول قول الاخذ مع عينه لانه ينكر أخذ غير هذا اذا لم يكن الاخذ أقرب باستيفاء حقه أو باستيفاء الجياد فان أقرب بذلك ثم اراد أن يرد البعض بعيب الزبوف فاستوفى وانكر الدافع أن يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله * رجل استأجر قيصا ليلبسه ويذهب الى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان اختلفوا فيه قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى لأجر عليه لانه مخالف ضامن * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان الاجر مقابل باللبس لا بالذهاب الى ذلك الموضع وانما ذكر الذهاب الى ذلك الموضع ليكون مأذونا في الذهاب به الى ذلك المكان قال رحمه الله تعالى وهذا بخلاف ما لو استأجر دابة فتركها في موضع كذا فتركها في المصر في جوارحه ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفا ضامنا ولا أجر عليه لان في اجارة الدابة بيان مكان الى كواب شرط صحة الاجارة لان الوكوب في بعض المواضع وبعض الطرق

* الوجه الثالث اذا قال خطر بيالي أن أخبر عن الكفر في الماضي كاذبا الا أني ما أردت ذلك يعني الاخبار عن الكفر في الماضي كاذبا وانما أردت كفر استقبلا جوابا بالكلامهم وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه * واذا أكره أن يصلي الى هذا الصليب فصلي فهو على ثلاثة أوجه * اما ان قال لم يخطر بيالي شيء وقد صليت الى الصليب مكرها وفي هذا الوجه لا يكفر لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه * واما ان قال خطر بيالي أن أصلي لله ولم أصل للصليب وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه * واما ان قال خطر بيالي أن أصلي لله فتركت ذلك وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه كذا في المحيط * ولو قيل لمسلم أسجد للملك والقتلتك فالأفضل أن لا يسجد كذا في الفصول العمادية * اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي كذا في البحر الرائق * ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم أنها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا للبعض ولا يعذر بالجهل كذا في الخلاصة * الهازل والمستهزئ اذا تكلم بكفر استهزأ واستهزأ وحزاحا يكون كفر عند الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك * الخاطي اذا أجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بان كان يريد أن يتكلم باللبس بكفر فجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن ذلك كفر عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان * يكفر بوضع فلسوة المجوس على رأسه على الصحيح الا لضرورة دفع الحر والبرد وبشد الزنار في وسطه الا اذا فعل ذلك خديعة في الحرب وطلبة للمسلمين وبقوله المجوس خبير مما أنافيه يعني فعله وبقوله النصرانية خبير من المجوسية لا بقوله المجوسية فمن النصرانية وبقوله النصرانية خبير من اليهودية وبقوله لمعامله الكفر خبير مما أنت تفعل عند بعضهم مطاعا وقيده الفقيه أبو الليث بان قصد تحسين الكفر لا تنقيح معاملته * وبخروجه الى نير وز المجوس لموافقته معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم * وبشرائه يوم النسر وشيئا لم يكن يشتره قبل ذلك تعظيما للنير وز لا لاكل والشرب وبأهدائه ذلك اليوم للمشركين ولو بيضة تعظيما لذلك لا باجابة دعوة مجوسي حلق رأس ولده * وبتحسين أمر الكفار اتفاقا حتى قالوا قال ترك الكلام عند كل الطعام حسن من المجوس أو ترك المضاجعة حالة الحيض منهم حسن فهو كافر كذا في البحر الرائق * رجل ذبح لوجه انسان في وقت الخلعة أو اتخذ الجوزات وما أشبه ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هو كافر والمذبح ميتة لا يؤكل قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد اذا ذبح البقر والابل في الجوزات لقودم الحاج أو الغزاة قال جماعة من العلماء يكون كفر كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة شددت على وسطها حبلًا وقالت هذا زنا ترك كفر كذا في الخلاصة * رجل قال لغيره بالفارسية (١) كبر كى به ازين كار كه نو ميكني قالوا ان أراد تنقيح ذلك الفعل لا يكفر كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال (٢) كافرى كردن به از خيانت كردن أكثر العلماء على أنه يكفر كذا في المحيط * وبه فتى أبو القاسم اصغار رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * رجل ضرب

(ترجمة) (١) المجوسية أحسن من هذا الامر الذي تفعله (٢) الكفر أحسن من الحياة

قد يكون أضرب الدابة فكان ذكر المكان للتعديد ما في اجارة الثوب لا يشترط بيان مكان اللبس اعيا يشترط بيان الوقت لان اللبس في بعض الاوقات قد يكون أضرب من البعض * رجل استأجر دابة ليركبها يوم الاليل فامسكها في بيته ولم يركب ذكر في الكتاب أنه اذا استأجرها ليركبها رج المصر الى مكان معلوم فامسكها في بيته لا أجر عليه لانه لا يجب الاجر عليه بهذا الامسك فلم يكن مأذونا فيه فكان ضامنا وان كان يتأجرها ليركبها في المصر فامسكها ولم يركب لا يكون ضامنا لان الاجر يجب بهذا الامسك فيكون مأذونا فيه فلا يكون ضامنا قالوا في الوجه

لا بل قدرت وسكنت قالوا ان كان دفع اليه مفتاح ذلك الغلق كان القول قول صاحب الدار وان لم يكن دفع كان القول قول المستأجر ولا أجر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك الخاق فضل المفتاح بأمانته وجده كان عليه أجر ما مضى لانه صح تسليم الدار اليه وانما لم يسكن الدار لتقصير كان من قبله * رجلان بينهما طعم استأجر أحدهما صاحبه ليحمله الى مكان كذا أو ليطحن لا يجوز فان فعل لا يجب الاجر وان استأجر أحدهما من صاحبه بيتا ليحفظ فيه هذا الطعام أو دابة ليحمل عليها هذا الطعام المشترك ذكره خمس الاثنية السرخسي رحمه الله تعالى أنه يجوز ويجب الاجر المسمى * رجل دفع الى خياط أو قصاثر أو باوقال استأجره لخطب هذا الثوب أو تقصره بدراهم فدفع الخياط الى تلميذه أو عبده لخطبته أو بقصره ففعل يجب الاجر وان قال استأجرتك لخطبته أو تقصره بنفسك فدفع الى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجر فان استأجر ظمرا لترضع ولده بنفسها فارضعتته بشدي جاريتهما اختلفوا فيه والاصح أنها تستحق الاجر * رجل استأجر دابة بعينها ليضع عليها جلامه لوما يسمى الى موضع فلما انزلها الى كاهي أن يضعها

مع ذلك الجمل شيئاً من عند نفسه كان للموضع كان على المستأجر جميع الأجر من الأجر * ولو أكثرى داراً شهراً كتاباً ليقرأ فيه من شعر أو فقه لا يجب

(ترجمة) (١) أنا هكذا أوقالت أنا هكذا أعطى الطلاق أوقالت ان لم أكن هكذا كنت بقيت معك أوقالت ان لم أكن هكذا كنت صاحبك أوقالت لا تمسكني (٢) ان كنت هكذا فلا تمسكني (٣) أنا هكذا اخرجي من عندي أوقالت ان لم أكن هكذا كنت أمسكتك (٤) ان كنت هكذا فلا تكوني معي (٥) افرضي أني هكذا لا تكوني معي (٦) أنا هكذا فلا تصاحبيني أوقالت ان لم أكن هكذا كنت أصاحبك (٧) ان فعلت هذا الامر فانت كافر (٨) غلامك صار ملائمة مع المجوس فقال الزوج غيبتك مدة طويلة مع المجوس (٩) أوقالت لم أكن مع المجوس فقالت حينئذ قد أمسكت المجوسية هذه المدة الطويلة أوقالت لم أمسكت المجوسية

www.al-mostafa.com

ليصلى فيه * ولو أن صناعتين آجر أحدهما من الآخر لعله عمله ثم اشترى كالأول أن كانت الاجارة بينهما على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول لا غير لان هذه الاجارة تنعقد شهر افشهر وفي الشهر الاول سبقت الاجارة الصحيحة الشركة فلا تبطل الاجارة في الشهر الاول بالشركة الطارئة أما في الشهر الثاني فالشركة قارنت انعقاد الاجارة ولم تنعقد الاجارة في الشهر الثاني وان كان صاحب الآلة آجر الآلة أحد عشر شهرا كان على المستأجر جبر جميع المدة لما قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى (٣٠٥) ولو آجر خانوته من رجل ثم اشترى كافى عمل

يعملان في ذلك الخانوت قال محمد بن سفيان رحمه الله تعالى الشركة توهن الاجارة أراد به اذا لم يعض زمان قبل الشركة فلا يجب الاجر لانهما اشترى كافى الانتفاع بالخانوت وكل واحد منهما عامل لشريكه من وجه فلا يسلم المنفعة للمستأجر * ولو استأجر دابة الى مكة ليركبها ولم يركبها ومشى راجلا قالوا ان مشى راجلا ولم يركب من غير عذر بالدابة كان عليه الاجر وان كان بعذر بان لم يركبها لعله بالدابة أو لمرض بها بحيث لا يقدر على الركوب لا أجر عليه * وان استأجر ثوبا يلبسه كل يوم بدائق ووضعه في بيته ولم يلبسه فضى عليه سنون كان عليه لكل يوم دائق في الوقت الذي يعلم انه لو لبسه لا يخرق فاذا مضى وقت يعلم انه لو لبسه يخرق سقط عنه الاجر لان بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب منتفعا به تقديرا فيسقط عنه الاجر كالمرأة اذا أخذت الكسوة من الزوج ولم تلبس ولبست ثوب نفسها اذا مضى وقت لو لبسها ليسامعتا داي يخرق كان لها ولاية المطالبة بكسوة أخرى والا فلا (باب الاجارة الفاسدة)

* رجل آجر بناء دارا وخانوت بدون الارض قال القاضي الامام أبو الحسن علي السعدي روى عن

المسائل أن القائل بمثل هذه المقالات ان كان أراد الشتم ولا يعتقده كافر الا يكفر وان كان يعتقده كافر انما يطبه بهذا بناء على اعتقاده أنه كافر يكفر كذا في الذخيرة * امرأة قالت لولدها (١) أي من يحبه أو أي كافر يحبه أو أي جهود يحبه قال أكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا ولو قال الرجل جل هذه الآلة فلولده اختلفوا فيه أيضا والاصح أنه لا يكفر ان لم يرد بها كفر نفسه كذا في فتاوى قاصحان * ولو قال لدايته (٢) أي كافر خذ او نكح لا يكفر بالاتفاق واذا قال لغيره يا كافر يا يهودي يا مجوسي فقال لبيك يكفر وكذلك اذا قال (٣) أرى همجنين كير يكفر ولو قال (٤) توثي خود اولم يقبل شيئا وسكت لا يكفر اذا قال لغيره (٥) بيم بود كه كافر شدي أو قال خشيت ان ا كفر لا يكفر ولو قال (٦) چندان برنجانيدي كه كافر خواستم شدن يكفر * رجل قال (٧) اين روز كار مسلمانى و رزیدن نيست روز كار كافر است قيل يكفر قال صاحب المحيط واه ليس بصواب عندى وفي واقعات الناطقي مسلم ومجوسى في موضع فدعا رجل المجوسى فقال يا مجوسى فأجابه المسلم قال ان كان في عمل واحد لذلك الداعي فتوهم المسلم أنه يدعو لاجل ذلك العمل لم يلزمه الكفر وان لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر * مسلم قال أنا لمجد يكفر ولو قال ما علمت أنه كافر لا يعذر بهذا * رجل تكلم بكلمة زعم القوم أنها كفر وليست بكفر على الحقيقة فقبل له كفرت وطلعت امرأتك فقال (٨) كافر شده كير وزن طلاق شده كير يكفر وتبين منه امرأته كذا في الفصول العمادية * وفي البيهية سألت والدي عن رجل قال أنا فروعون أو ابليس فحينئذ يكفر كذا في التتارخانية * رجل وعظ فاسقا ونادى به الى التوبة فقال له (٩) از پس اين همه كلاه مغان بر سر نهيم يكفر * قالت امرأة لزوجها (١٠) كافر بودن به تراز با تو بودن تكفر * اذا قال (١١) هر چه مسلمانى كرده ام همه بكافران دادم كره لان كركم وفلان كركر لا يكفر ولا تلزمه كفارة اليمين * امرأة قالت (١٢) كافر ام اگر چنین كار كنم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تكفر وتبين من زوجها الحال وقال القاضي الامام علي السعدي هذا تعليق ويمين وليس بكفر * ولو قالت لزوجها ان جفوتني بعد هذا أو قالت ان لم تشتر لي كذا لكفرت كفرت في الحال كذا في الفصول العمادية * رجل قال كنت مجوسيا الا أني أسلمت على سبيل التمثيل ولم يعتق ذلك حكم بكفره قاله شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى * اذا مسجد لانسان سجدة فحجة لا يكفر كذا في السراجية

(ترجمة) (١) يا ابن المجوسى أو يا ابن الكافر أو يا ابن اليهودى (٢) يا دابة الكافر (٣) نعم افرض هكذا (٤) بل أنت (٥) خشيت ان ا كهر (٦) آذيتنى كبرياحتى أردت أن اكون كافر (٧) هذا الزمن ليس زمن الاشتغال بالاسلامية بل زمن الكافرية (٨) افرض أني صرت كافرا أو ان امرأتى طلقت (٩) بعد هذا كله أضع على رأسي قلنسوة المجوس (١٠) الكفر أحسن من معاشرتك (١١) كل ما فعلته من أمور الاسلام أعطيته كاهل الكفار ان فعلت ذلك الامر وفعله (١٢) أنا كافرة ان فعلت كذا

(٣٩ - (الشاوي) - ثاني) محمد رحمه الله تعالى ما يدعى جوار هذه الاجارة قال رجل استأجر رصافا تجرها من صاحبها كانت الاجارة الثانية باطية وان بنى فيها المستأجر ثم آجرها من صاحبها كان له حصص البناء من الاجر قال ولولم تصح اجارة البناء وحده لا يستوجب عليه حصص البناء من الاجر وذكر في الاصل ان اجارة القسطاط حائزة وبعض شبائخنا لم يجوزوا اجارة البناء فلو ردت عليه مسألة انه مضاعف غير متبطل لعله مفرد وهو انما ما يدعى على أنه لا تجوز اجارة البناء الا انها منزلة اجارة المشاع بخلاف اجارة

الفسطاط * اذا استأجر القاضي رجلا لاستيفاء القصاص أو الحدود قال الشيخ الامام شمس الاثنية السرخسي رحمه الله تعالى ان لم يبين ذلك وقتلا يصح وان استأجر القاضي رجلا لاستيفاء الحدود أو القصاص أو قطع اليد أو ليقوم عليه في مجلس القضاء شهرا باجره - لو لم تجازت الاجارة لان العقود عليه عند بيان المدة منافع في تلك المدة فاذا استحق منفعه في تلك المدة كان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحسن له من اقامة الحدود وغير ذلك أما اذا استأجره ذلك (٣٠٦) ولم يبين المدة كان العقود عليه مجهولا لا يدري أنه متى يقع وماذا يقع فاذا فسدت

الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له أجره لانه استوفى المنفعة بعقد فاسد ومن له القصاص في النفس اذا استأجر رجلا لاستيفاء القصاص فقتل فلا أجر له بخلاف القاضي لان القاضي يملك الاستيفاء بالقيام في مجلسه ثم يدخل في ذلك ما كان للقاضي أن يفعل أما غير القاضي اذا استأجر رجلا شهرا ليعمله في بيته لا يملك أن يأمره باستيفاء القصاص لان ذلك لا يكون من أعمال البيت فلا يدخل تحت الاجارة فلا يجب له الاجر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر رجل رجلا لاستيفاء قصاص له في الطرف مع ذلك واذا فعل الاجير يستحق المسمى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا استأجره لاستيفاء القصاص في النفس يصح ويستحق المسمى كما لو استأجره لاستيفاء الطرف * أمير العسكر اذا قال لمسلم أو ذمي ان قتلت ذلك الفارس فلان مائة درهم فقتله لاشيئ له لان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر كالأستور ليوم الناس أو يؤذن وقال محمد رحمه الله تعالى ان قال ذلك لذي يجب الاجر ولو كانوا قتلى فقال الأمير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد بخلاف الاول

* وفي الخزانة لو قال لمسلم (١) خدائي عز وجل مسلما في ارتوبستاند وقال الاخر آمين بكفران جميعا * رجل آذى رجلا فقال (٢) من مسلم من امر نجان فقال المؤذن خواهي مسلما باش خواهي كافر يكفر وكذا لو قال (٣) اكر كافر باشي مراجه زيان يلزمه الكفر كذا في التتارخانية كافر أسلم وأعطاء الناس أشباه فقال مسلم (٤) كاشكي وي كافر بودي تامسلان شدي ومردمان اور جبري دادی أو معني ذلك بقلبه فانه يكفر هكذا حكى عن بعض المشايخ * رجل تقي أن لم يحرم الله الخمر لا يكفر ولو معني أن لم يحرم الله الظلم والزنى وقتل النفس بغير الحق فقد كفر لان هذه الاشياء لم تكن حلالا في وقت ما في الفصل الاول معني ما ليس بمستحيل وفي الفصل الثاني معني ما هو مستحيل وعلى هذا الوعني أن لم تكن المناكحة بين الاخ والاخت حراما لا يكفر لانه معني ما ليس بمستحيل فانه كان حلالا في الابتداء والحاصل ان ما كان حلالا في زمان ثم صار حراما ففني ان لم يكن حراما لم يكفر * مسلم رأى نصرانية سميعة ففني أن يكون هو نصرانيا حتى ينز وجهها يكفر كذا في المحيط * رجل قال لغيره (٥) مرا بحق ياري ده فقال ذلك الغير بحق هر كس ياري دهد من تراين حق ياري دهم يكفر كذا في الفصول العماية * رجل قال ان ينازعه أقفل كل يوم عشرة أمثالك من الطين أو لم يقل من الطين فان عني به من حيث الخلقة يكفر وان عني به ضعفا لا يكفر * وقعت في زماننا من هذا الجنس واقعة أن رستاقي قال قد خلقت هذه الشجرة فانفق أجوبة المفتين أنه لا يكفر لانه يراد بالخلق في هذا المقام عادة الغرس حتى لو عني حقيقة الخلق يكفر * قال رجل (٦) وهي واركار كنيم وآزادوار بخوريم فقد قيل هذا خطأ من الكلام وهو كلام من يرى الرزق من كسبه اذا قال (٧) نافلان برجاست أو قال تامرا ابن بازي زر ين برجاست مراد ورزي كم نيابد قال بعض مشايخنا يكفر وقال بعضهم يخشى عليه الكفر قال (٨) درو شي بدبختي است فهو خطأ عظيم قال الآخر (٩) يك سجده خدا را كن ويك سجده مرا فقيل لا يكفر هذا القائل سئل أبو بكر القاضي عن كان يلعب بالشطرنج فقالت له امرأته لا تلعب بالشطرنج فاني سمعت العلماء قالوا من يعمل بالشطرنج فهو من أعداء الله فقال الزوج بالفارسية (١٠) أي دونه كه من دشمن خدايم نشكيم ونيارام فقال للسائل هذا أمر صعب على قول علمائنا ينبغي أن تبين امرأته ثم يجدد النكاح وقال غيره لا يكفر سئل عبد الكريم عن رجل ينازع قوما فقال الرجل (١١) من ارزده مغ ستمكاره توم أو قال من ارزده مغ بترم قال لا يكفر وعليه التوبة والاستغفار * سئل

(ترجمة) (١) الله تعالى يسلب منك الايمان (٢) أنا مسلم لا تؤذيني فقال المؤذي كن مسلما ان اردت أو كافرا (٣) لو صرت كافرا فسا الضرع علي (٤) يا ليتك كان كافرا حتى يسلم فتعطيه الناس أشياء (٥) ساعدني بحق فقال ذلك الغير كل انسان يعاون مع الحق أنا أساعدك بدون حق (٦) نشغل مثل العبيد ونأكل كالاحرار (٧) مادام فلان مستمرا أو قال مادام هذا الذراع الذهبي مستمرا لا ينقص وزني (٨) الفقر سوء بخت (٩) أسجد لله سجدة ولي سجدة (١٠) يادنيشة أنا عدو الله لا أصبر ولا أرتاح (١١) أنا أظلم من عشرة من الجوس أو قال أنا أقمع من عشرة من الجوس

ولو استأجر الأمير ذميا أو مسلما ليقول أسير احربا كان في يده فقتله لاشيئ له وقال محمد رحمه الله تعالى يجب الاجر المسمى كما يجب بذبح الشاة وضرب العبد * رجل استأجر كلبا معلمي الصيد به لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب أو البازي وبين ذلك وقتا معلوما يجوز وانما لا يجوز اذا لم يبين له وقتا معلوما * ولو استأجر سنورا لياخذ الفأرة في بيته ذكر في المنتقى أنه لا يجوز قال لان هذا من السنور وليس هذا كالكلب والبازي فان المستأجر يرسل الكلب والبازي فيذهب

بارسالة و نصيد ولا كذلك السنور ولو استأجر كلبا ليحرس داره قالوا لا يجوز ذلك * ولو استأجر قردا ليكنس البيت قال المصنف ينبغي أن يجوز إذا بين المدة لأن القرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور * ولو استأجر شاة تتبعه ليذهب بشاته فتبعته الشاة لا أجر له * ولو استأجر قلمًا ليكتب به أن بين ذلك وقتا صحت الاجارة والا فلا * ولو استأجر رجلا ليكتب له مصحفاً وغناء أو شعراً أو دبا أو خطاً أو حساباً أو الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده لا يكره ذلك * ولو استأجر رجلا ليعلم غلامه (٣٠٧) أو ولده شعراً أو دبا أو خطاً أو حساباً أو

هيباء أو حرفة من الخياطة ونحوها
ان بين ذلك وقتاً معلوماً أشهر
أو ما أشبه ذلك جاز ويجب المسمى
تعليم في تلك المدة أو لم يتعلم وان لم
يبين لذلك وقتاً كانت الاجارة فاسدة
حتى لو تعلم يستحق أجر المثل وان لم
يتعلم لا يجب شيء * ولو شرط على
الاستاذ أن يحذقه في ذلك العمل
ذكر أنه لا تصح الاجارة لان
الحذقة ليس لها غاية معلومة *
رجل دفع غلامه الى سائل على أن
يقوم عليه الاستاذ أشهر معلومة
في تعليم النسخ على أن يعطى
الاستاذ للمولى كل شهر درهما
فهو جائز ويكون ذلك اجارة للغلام
ولو دفع غلامه أو ولده الى أستاذ
ليعلم عملاً ولم يشترط أحدهما
الأجر على الأستاذ أو على المولى فلما
علمه العمل اختلقا فطلب الأستاذ
أجره من المولى وطلب المولى أجر
الولد أو العبد من الأستاذ قالوا
يرجع في ذلك الى العرف والعادة
أن الأجر على من يكون في حكم
العرف * قال الشيخ الإمام شمس
الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى
كان شيخنا الإمام يقول عرف ديارنا
في الاعمال التي يفسد العلم فيها
بعض ما كان متقوماً حتى يتعلم
نحو عمل ثقب الجواهر وما أشبه
ذلك فما كان من جنس هذا يكون
الأجر على المولى ان كان مسمى

عن رجل قيل له (١) يا بكدرم بده تا بعمارت مسجد صرف كنم يا مسجد حاضر شو بمزار فقال من
مسجد آيم و نه درهم درهم مرا يا مسجد چه كار وهو مصر على ذلك قال لا يكفر ولكن يعزركذا في
المحيط * يكفر بقوله عند رؤية الدائرة التي تكون حول القمر يكون مطر مدعي علم الغيب كذا
في البحر الرائق * اذا قال نجوى (٢) زنت بحبه من هاده استوي يعتقدها قال كمر كذا في الفصول
العمادية * لو صاحت الهامة فقال يموت المريض أو قال (٣) باركران خواهد شدن أو صاح
العقوق فرجع من السفر اختلف المشايخ في كفره كذا في الخلاصة * سئل الامام الفضلي عن
قال لاخر يا أكر فقال ذلك الرجل خلقني الله من سويق التفاح وخلقك من الطين والطين ليس
كذلك هل يكفر قال نعم * وسئل عن رجل قال قولاً منيما عنه فقال له رجل ايش تصنع قد لزمك
الكفر قال ايش أصنع اذا لزمني الكفر هل يكفر قال نعم * سئل عن يقرأ الراي مقام الصاد وقرأ
أصحاب الجنة مقام أصحاب النار قال لا تجوز امامته ولو تعمّد يكفر * في الجامع الاصغر قال على
الرازي أخاف على من يقول بحياتي وحياتك وما أشبه ذلك الكفر واذا قال الرزق من الله ولكن
(٤) از بنده جنبش خواهد فقد قيل هذا شرك * رجل قال أنا بريء من الثواب والعقاب فقد
قبيل انه يكفر * وفي النوازل لو قال (٥) هر چه فلان كويد بكنم و اكر همه كمر كويد يكفر
* رجل قال بالفارسية (٦) از مسلماني بيزاوم أو قال ذلك بالعربية فقد قيل انه يكفر * حكى ان
في زمن المأمون الخليفة سئل فقيه عن قتل حائك كاهه واجب شود فقال تغاربت واجب شود فأمر
المأمون بضرب الفقيه حتى مات وقال هذا استهزاء بحكم الشرع والاستهزاء بالحكام الشرع كفر كذا في
المحيط * (٧) اكر درویشی را كويد مدبر و سبأ كلمه شده است فهذا كفر هكذا في العتايبة
* من قال لسلطان زماننا عادل يكفر بالله كذا قال الامام علم الهدى أبو منصور الماتريدي رحمه
الله تعالى وقال بعضهم لا يكفر ولو قال لو احدث من الجبارة (٨) أي خدأ يكفر ولو قال (٩) اي
بار خدأ أي كثر المشايخ على أنه لا يكفر وهو المختار كذا في الخلاصة * في أصول الصغار سئل عن
الخطباء الذين يحطبون على المنابر يوم الجمعة ما قالوا في ألقاب السلاطين العادل الاعظم شاهنشاه
الاعظم مالك رقاب الام سلطان أرض الله مالك بلاد الله معين خليفة الله هل يجوز على الاطلاق
والتحقيق أم لا قال لا لان بعض ألقابه كفر وبعضه معصية وكذب وأما شاهنشاه فن خصائص
أسماء الله بدون وصف الاعظم ولا يجوز وصف العباد بذلك وأما مالك رقاب الام فهو كذب محض
وأما سلطان أرض الله وأخوانه على الاطلاق فهو كذب محض كذا في التتارحانية * قال الامام أبو
منصور رحمه الله تعالى اذا قبل أحد بين يدي أحد الارض أو احنى له أو طأ طأ رأسه لا يكفر لانه

(ترجمة) (١) اما أن تعطى درهما للنصر في عمارة المسجد واما ان تحضربا اسجد للصلاة فقال
أن لا تأتي المسجد ولا تعطى درهما أي شغل لي بالمسجد (٢) امرأتك وضعت (٣) سيقع حل ثقيل
(٤) يحتاج الى الحركة من العبد (٥) كل ما قاله فلان أفعله ولو قال كفرا (٦) ملئت من
الاسلام (٧) اذا قال لفقيه صار مدبراً و عديم البخت (٨) ياله (٩) يارب

المسمى وان لم يكن فأجر المثل عليه للاستاذ واما يكن من جنس هذا يجب الأجر على الأستاذ * رجل دفع الى خياط ثوباً وقال له خط ثوبي حتى
أعطيك أجراً فقال الخياط لا أريد منك الأجر ثم خطه قالوا لا أجر له كان بينهما خطا أولم يكن * رجل استأجر رجلاً ليتزيه لا يجوز ذلك ولا
أجر فيه وكذا الناحية والغنية ولو استأجر رجلاً لتقاضى دينه ان بين ذلك وقتاً جازوا فلا وكذا الخصومة * رجل استأجر دابة
ليركبها اليوم بدرهم فركبها غدا لا يجب شيء وقيل على قول أبي يوسف وعبد ربهما الله تعالى يلزمه درهم * رجل استأجر أجراً ليصطب

له الى الليل بدوهم جازوكذا يصطاده الى الليل أو يسبق له جازو يكون الخطب والصيد والماء للمستأجر ولو قال اي صطاد هذا السيد أو
ليحتطب هذا الخطب فهذه اجارة فاسدة والخطب والصيد للمستأجر وعليه الاجير آخر المثل ولو استعان من انسان في الاحتطاب والاصطياد
فان الصيد والخطب يكون للعامل * ولو استأجر رجلا ليحلبه كذا من القطن أو يقصره كذا ثوباً وليس عند المستأجر ثوب ولا
قطن لا يجوز ذلك لان اقامة العمل في المعلوم (٣٠٨) لا يتصور فان كانت الاثواب والقطن عنده ولم يرها الاجير فلا يجير خيار

الرؤية في الثياب وليس له خيار
الرؤية في القطن وكذا الاستأجره
تأده وتده يهبط بمالدان لم يكن
ذلك عند المستأجر لا تصح تلك
الاجارة وان كان ذلك عند المستأجر
وعين وأشار فعمل في البعض
وامتنع عن الباقي يجبر على العمل
لان الاجارة كانت صحيحة فيلزمه
العمل * رجل دفع الى نذاف ثوبا
وأمره أن يندف الثوب بقطن من
عند نفسه ولم يبين له الاجر وثن
القطن وبينهما أخذوا عطاء قال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى الاجارة جائزة
لتعامل الناس * وقال القاضي
الامام علي السعدي هذا اذا دفع
اليه ثوبا وعينه ليندفع عليه أما
اذا لم يكن الثوب معيناف لا عرف
فيه * رجل استأجر رجلين ليعملا
له هذه الخشبة الى منزله بدرهم
فعملها أحدهما قال محمد رحمه
الله تعالى له نصف درهم وهو
متطوع في النصف الا آخر اذا لم
يكونا شريكين قبل ذلك في العمل
والحل وكذا الواستأجرهما البناء
حائط أو حفر بئر ولو كانا شريكين
في العمل قبل ذلك فعمل أحدهما
كان على المستأجر كل الاجر *
جرة آتت نفسها من رجل ذي
عيال باز وتكره الخلوقة به لان
الخلوقة مع الاجنبية الحرة حرام *

برید تعظیمه لا عبادته وقال غیره من مشایخنا رجھم الله تعالى اذا سجدوا حذلهؤلاء الجبابرة فهو
کبیره من الکبائر وهل یکفر قال بعضهم یکفر مطلقا وقال اکثرهم هذا علی وجوه * اب أراد
به العبادۃ یکفر وان أراد به التخیمة لم یکفر ویحرم علیه ذلك وان لم تکن له ارادة کفر عنسداً کثر
اهل العلم واما تقبیل الارض فهو قریب من السجود الا أنه أخف من وضع الخدرا الجبین علی الارض
کذا فی الظهیر یت * یکفر باعتقاد أن الخراج ملک السلطان کذا فی البحر الرائق * وفی رساله الصدر
المرحوم (۱) اکریبکی بجای کسی بدی کند و او کوید من این بدی از تو دانم نه از حکم خدای کافر
کرد و فی رساله یت (۲) در مجموع فوازل آورده است اکریبکی بوقت خلوت یعنی بوقت پوشیدن
شه و بوقت نهیة از برای پوشیدن آشرف و رضاء او قریبانی کند کافر شود و این قریبانی مردار
باشد و خوردن آن روا نبود و آنکه در زمان ماشائع شده است و بیشتری از عورات مسلمانان بدان
مبتلا اند است که بوقت آنکه ابله کوید کان را بیرون می آید که آنرا جدری میگویند بنام آن ابله
صورتی کرده اند و آنرا می پرستند و شغای کوید کان را او میخوانند و اعتقاد میکنند آن سنک
مر این کوید کان را شغامید همدان عورات بدین فعل و بدین اعتقاد کافر میشوند و شوهران
ایشان که بدین فعل رضامند اند نیز کافر گردند و دیگران ازین جنس آنست که بر سر آب میبروند
و آن آب را می پرستند و بنیت می که دارند کوسپند بر سر آب ذبح میکنند این پرستند کان آب و ذبح
کنند کان کوسپند کافر میشوند و کوسپند مردار گردد خوردن روا نبود و همچنین له زرخاها
صورت میکنند چنانچه معهود برستیدن کبران است آنرا می پرستند و بوقت زادن کوید
بشکرف نهش میکنند و دروغ میبرند و آنرا بنام بتی که آنرا بهانی میخوانند می پرستند
و مانند این هر چه میکنند بدان کافر میشوند و از شوهران خود مباینه میشوند * اگر کوید درین
روز کار تا خیانت نکنم و دروغ نکویم و زنی بکند و یا کوید تا دروغ و فر و خت دروغ
نکوئی نانی نیابی که بخوری و یا یکی را کوید جراحی خیانت میکنی و یا جراح دروغ میکوی کوید
ازینها چاره نیست بدین همه لهظها کافر شود * اگر مردی را کوید دروغ میگوید پس او کوید
این سخن راست تر است از کلامه لا اله الا الله محمد رسول الله کافر شود اگر کسی بخشم شود دیگر

(نرجة) (١) اذا فعل رجل سيئة في حق آخر فقال أما أعلم أن هذه السيئة منك وليست من حكم الله يصير كافرا (٢) أورد في مجموع النزاع قال اذا ذبح رجل قربانا بعد خلوة السلطان أو في وقت التهنئة يصير كافرا ويكون هذا القربان نجسا ولا يجوز أكله والذي شاع في زماننا وكثير من نساء المسلمين مبليات بذلك هو أنهن في وقت طلوع الجدرى للأطفال يفعلن صورة باسم ذلك الجدرى ويعبدنها ويطلبن منها شفاء الاولاد ويعتقدن أن ذلك الجدرى يشفي هذه الاطفال فتلك النساء يصرن كافرات بهذا الفعل وبهذا الاعتقاد ويرضأ أزواجهن بهذا الفعل يصيرون كفارا ومن هذا القبيل انهن يذهبن الى عين ماءو يعبدن ذلك الماء ويذبحن على ذلك الماء شاة بالنية التي أضمرنها فيها تلك العابدات للماء والذابحات يصرن كافرات وتكون الشاة نجسة ولا يحل أكلها

مسلم آجر نفسه من نصراني ان استأجره لعمل غير الخدمة جاز وان آجر نفسه للخدمة قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وذكر القدوري رحمه الله تعالى أنه يجوز وتكرمه له خدمة الكافر * ذمى استأجر مسلماً العمل له خيراً
جز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما يجوز استئجار الكنائس وقال صاحبها لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا استأجر الذمى دابة من
مسلم أو سفيغة لينقل عليها الخمر وان استأجر ذمياً لذلك جاز وكذا الاستئجار لرعي الخنازير * وان استأجر المسلم ذمياً ليبيع له خيراً أو

ميتة أو دمالا يجوز وان استأجر الذي مسلما لجل ميتة عن الطريق أو جلد ميتة إلى موضع الدابة جازي قولهم وكذا لو استأجره لغيره
 اعني * ولو استأجر مسلم مسلما لغيره جازي قولهم * ولو استأجر كنانا * ولو استأجر المشركون مسلما لجل ميتة منهم
 إلى موضع دفن فيه ان استأجره لينقل إلى مقبرة البلد جازي عند الكل وان استأجره لينقل من بلد إلى بلد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 لأجره وقال محمد رحمه الله تعالى ان لم يعلم الجاهل أنه جازي فلا أجر له وعليه الفتوى * ولو استأجر

الذي من مسلم بيتا يبيع فيه الخمر حاز
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا
 بأس لمسلم أن يواجر داره من ذي
 ليسكنها وان شرب فيها الخمر أو عبد
 فيها الصليب أو أدخل فيها الخنازير
 فذلك لا يلحق المسلم كمن باع غلاما
 ممن يقصده الغاشية أو باع
 جارية ممن يأتيها في غير المأني أو
 لا يستبرأها * ولو استأجر المسلم
 من الذي يبيع ليصلي فيها لم يحز *
 وكذا أهل الذمة اذا استأجروا
 ذميا ليصلي بهم أو يصرب لهم
 ناقوسا لا يجوز ولو أجز المسلم
 نفسه من الجوس ليقود لهم النار
 لا بأس عندهم لان التصرف في
 النار والانتفاع بها مباح بخلاف
 الانتفاع بالخمر وحل الخمر عندهم
 * ولو استأجر رجلا لينحت له
 أصناما أو ليتخرف له بيتا بالنمائل
 فلا أجر له كما لو استأجر نائحه أو
 مغنية وان استأجر لينحت له
 ضبورا أو يريطا ففعل طاب له
 الاحرال أنه يأثم وكذا لو استأجر
 رجلا ليكتب له غناء بالعربية أو
 بالعربية صاب له الاجر وكذا لو
 بنى بالاجر بيعة أو كنيسة لليهود
 والنصارى طاب له الاجر وكذا
 لو كتب لامرأة كتابا إلى حبيبها
 بالاجر * ولو استأجر مشاطة لتزيين
 العروس قالوا لا يطيب لها الاجر
 الا أن تكون عورة وجه الهدية بغير

كويد كافري به ازين كار كافر كردوا كرمروى سختي كويد كه آن منهي بود و ديدكر كويد چه
 ميگوئي بر تو كفر لازم ميكردد او كويد چه كني ار مرا كفر لازم آيد كافر شود كذا في التتارخانية
 * من خطر بقلبه ما يوجب الكفر ان تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الاعمان واذا عزم على
 الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال كذا في الخلاصة * رجل كفر بلسانه طائعا وقلبه مطمئن
 بالامان يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا كذا في فتاوى قاضخان * ما كان في كونه كفرا
 اختلاف فان قائله يؤمر بتجديد النكاح والتوبة والرجوع عن ذلك بطريق الاحتياط وما كان
 خطأ من اللفاظ ولا يوجب الكفر فقلله مؤمن على حاله ولا يؤمر بتجديد النكاح والرجوع عن
 ذلك كذا في المحيط * اذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفر ووجه واحد يمنع فعلى المفتي ان يعيل
 الى ذلك الوجه كذا في الخلاصة * في البرازية الا اذا صرح بارادة توجب الكفر فلا ينفعه التأويل
 حينئذ كذا في البحر الرائق * ثم ان كانت نية القائل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم وان كانت
 نيته الوجه الذي يوجب التكفير لا تنفعه فتوى المفتي ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك وتجديد
 النكاح بينه وبين امراته كذا في المحيط * وينبغي للمسلم أن يتعود ذكر هذا الدعاء صباحا ومساء
 فانه باب العصمة عن هذه الورطة فوعده النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء هذا اللهم اني أعوذ بك من
 أن أشرك بك شيئا وأتألم وأستغفر لك لما لا أعلم كذا الخلاصة

(الباب العاشر في البغاة)

أهل البغي كل فرقة لهم منعة يتغلبون ويحتممون ويقاثلون أهل العدل بتأويل ويقولون الحق
 معناو يدعون الولاية * فان تعلب قوم من المصوص على مدينة وأخذوا المال فليسوا بغاة كذا في
 خزائن المفتين اذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الامام وغلبوا على بلد دعاهم الى العود الى الجماعة
 وكشف عن شبهتهم ودعاهم الى التوبة كذا في الكافي * وهذه الدعوة ليست بواجبة واذا
 بلغه أنهم يشتمون السلاح ويتهيئون للقتل ينبغي أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن
 ذلك ويحدقوا توبة دفعا للشر بقدر الامكان كذا في الهداية * يحل للامام العدل أن يقاثلهم
 وان لم يسدوا بقتاله وهذا مذهبنا واذا ثبت أنه يباح قتل الفئة الممتعة وان لم يوجد منهم القتال

ومثل ذلك أنهم يتخذون صورة في البيوت ويعبدونها مثل عبادة الجوس وعند وضع المولود ينفقشونها
 بالزنجفرو يقطرن عليها الزيت ويعبدونها باسم الصنم الذي يقال له هاني وكلما نعلن شيئا من هذا
 يصرون كافات ودين به من أرواجهن * لو قال رجل مادمت لم أكن في هذا الزمان ولم أقل كذا لا مضى
 اليوم أو قال ان لم تقل كذا في اببيع والشراء لا تجد خيرا تأكله وقال لا تحرلاني شي تخون أو لا ي
 شيء تكذب فقال لا بد من هؤلاء يصير كافرا بهذه اللفاظ كلها * اذا قيل لرجل لا تكذب فقال هذا
 اللفظ أصدق من كلمة لا اله الا الله محمد رسول الله يصير كافرا * اذا قال رجل لا تحر في حال غضبه
 الكافرية أحسن من هذا الامر يصير كافرا * اذا تكلم رجل بلفظ منهي عنه فقال لا تحر لا تقل
 فانه يلزمك الكفر فقال هو ما تصنع اذا زمني انك كافر يصير كافرا

شرط ولا تقاض * قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن الاجابة اذا كانت مؤقتة وكان العمل معلوما ولم تنقش النما والصور جازت
 الاجارة ويطيب لها لاجر لان تزيين العروس مباح * أهل بلدة نقلت عليهم المونات فاستأجروا رجلا باجر معلوم ليذهب الى السلطان
 ويرفع القصة ليخفف عنهم السلطان نوع تخفيف وأخذ الاجر من عامة أهل البلدة من الاغنياء والفقراء قالوا ان كان يحال لو ذهب الى
 بلدة السلطان يتبأله اصلاح الامر في يوم أو يومين جازت الاجارة وان كان يحال لا يحصل المقصود في يوم أو يومين وانما يحصل في مدة فان

وقتلوا للاجارة وقتاجز الاجارة كل المسمى وان لم يوقتوا قصدت الاجارة وكان له اجر المثل على اهل البلدة على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقال بعضهم لا تصح هذه الاجارة على كل حال * رجل استأجر رجلا ليعلم عبده أو ولده الحرفة فيه روايتان فان بين ذلك وقتام معلوما سنة أو شهر اجازت الاجارة ويستحق المسمى تعلم العبد أو لم يتعلم وان لم يبين لذلك وقتام معلوما لا تصح الاجارة وله اجر المثل ان تعلم الولد والعبد وان لم يتعلم فلا أجر له * وان استأجر رجلا (٣١٠) لتعليم القرآن لا تصح الاجارة عند المتقدمين ولا أجر له بين ذلك وقتا ولم يبين

ومشايخ بلخ رجعهم الله تعالى جوزوا هذه الاجارة حتى حكى عن محمد بن سلام رجه الله تعالى أنه قال أقضى بتسمير باب الولد باجارة المعلم * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى انما كره المتقدمون الاستجارة لتعليم القرآن وكرهوا أخذ الاجرة على ذلك لانه كان للمعلمين عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان لهم زيادة رغبة في أمر الدين واقامة الحسبة وفي زماننا انقطعت عطياتهم وانتقصت رغائب الناس في أمر الآخرة فلو اشتغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم فقلنا بصحة الاجارة ووجوب الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجر حبس فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه وهذا بخلاف المؤذن والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن أمر المعاش * قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رجه الله تعالى ان مشايخ بلخ جوزوا الاجارة على تعليم القرآن وأخذوا في ذلك بقول أهل المدينة وأنا أفتي بجواز الاستجارة ووجوب المسمى وأجمعوا على أن الاستجارة على تعليم الفقه باطل * رجل استأجر مؤدبا كل شهر بسبعة دراهم ليعلم له صبيين أحدهما العربية والآخرة القرآن فقال المؤدب لا يمكنني تعليم القرآن فاستأجر معلم ليعلم

حقيقة يباح قبيل المدير اليهم * ولو هزمهم امام أهل العدل فلا يحل لهم ان يتبعوا المنهزمين اذالم يبق لهم فئة يرجعون اليها وأما اذا بقي لهم فئة يرجعون اليها كان لأهل العدل أن يتبعوا المنهزمين ومن أسر منهم فليس للامام أن يقتله اذا كان يعلم أنه لو لم يقتله لم يلحق الى فئة ممنوعة أما اذا كان يعلم أنه لو لم يقتله لم يلحق الى فئة ممنوعة فيقتله كذا في المحيط * وان شاء حبسه كذا في الهداية * ولا يجوز على جريحهم اذالم يبق لهم فئة وأما اذا بقيت فيجوز عليهم ولا تسبي نساؤهم وذرايرهم ولا يملك عليهم أموالهم وما أصاب أهل العدل في عسكر أهل البغي من كراع أو سلاح أو غير ذلك فانه لا يرد عليهم في الحال ولكن ان كان أهل العدل يحتاجون الى سلاحهم وكراعهم في قتالهم ينتفون بها فالسلاح يوضع في موضعه كسائر الاموال والكراع يباع ويحبس عنه لانه يحتاج الى النقطة ولا ينفق اليه الامام من بيت المال لما فيه من الاحسان على الباغى ولو أنفق كان ديننا على الباغى فاذا وضعت الحرب أوزارها وزالت منعتهم يرد عليهم وما أ تلف أهل البغي من أموالها ودمائنا حلة الحرب فانهم لا يضمنون اذا تابوا وزالت منعتهم وكذلك ما تلف المرتدون من أموالنا وما ثنا حلة الحرب فانهم لا يضمنون اذا أسلموا وما تلفوا قبل القتال من أموالنا وما ثنا اذا كان لهم منعة لا يضمنون ولكن ما كان قائما يرد على أصحابه اذا تابوا وان اعتقدوا انما كها بتأويلهم الفاسد وقد اتصل بهذا التأويل منعة وكذلك أهل العدل لا يضمنون ما أصابوا من دمايهم وأموالهم بسبب اسلامهم هكذا في الذخيرة * فاما ما أصابوا قبل ذلك فهم ضامنون لذلك كذا في النهاية * اذا أظهرت جماعة من أهل القبلة رأيا ودعت اليه وقالت عليه وصارت لهم منعة وشوكة وقوة فان كان ذلك بظلم الساطن في حقهم فينبغي أن لا يظلمهم وان كان لا يمتنع من الظلم وقالت تلك الطائفة الساطن فلا ينبغي للناس أن يعينوههم ولا أن يعينوا الساطن وان لم يكن ذلك لاجل أنه ظلمهم ولكنهم قالوا الحق معنا وادعوا الولاية فالساطن ان يقتلهم والناس ان يعينوه كذا في السراجية * يجوز قتالهم بكل ما يجوز به قتال أهل الحرب كالرمي بالنبل والمنجنيق وارسال الماء والنار عليهم والبيات بالليل كذا في النهاية * في التجرب بدولا يقتل من كان مع أهل البغي من النساء والصبيان والشيوخ والعميان ولو أسر عبد من أهل البغي وهو يقاتل مع مولاه قتل وان كان يخدمه لم يقتل ولكن يحبس حتى يزول البغي ولو قاتل النساء قتلن كذا في التتارخانية * الباغى اذا كان ذارحم محرم من العادل فانه لا يباشر العادل قتله الادفعان نفسه ويحل له أن يقتل دابته ليرجل الباغى فيقتله غيره كذا في السراجية * لو استعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على حربهم فقاتلوا معهم أهل العدل لا يكون ذلك بقضالعهدهم وما أصاب أهل الذمة من قتل أو جراحة أو مال منأ أو أصابنا منهم في ذلك فلا ضمان في حق أهل البغي وقال محمد رجه الله تعالى أهل البغي اذا كانوا في عسكرهم فقتل رجل منهم رجلا فلا قصاص على القاتل قال محمد رجه الله تعالى في الجامع الصغير يضافي أهل البغي اذا غلبوا على أهل المصر فقتل رجل من أهل البغي رجلا من المصر عمدانهم ظهرا على ذلك المصر يقتص له منه ومعنى المسئلة أنهم غلبوا ولم يجر فيها حكمهم حتى أزعجهم امام أهل المصر

له صبيين أحدهما العربية والآخرة القرآن فقال المؤدب لا يمكنني تعليم القرآن فاستأجر معلم ليعلم الصبي بما يعلمون الناس وأعطاه الاجرة من أجرى وسلم الصبي اليه فلما جاء رأس الشهر حبس الوالد عن المؤدب ثلاثة دراهم فقال المؤدب تألا أرضي بما حبست لان اجرة المعلم كل شهر تكون نصف درهم قالوا يحط عن اجرة المؤدب قدر ما يكون أجر مثل المعلم لان هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل باستجارة المعلم * رجل استأجر معلما سنة ليعلم ولده القرآن مضت ستة أشهر ولم يتعلم شيئا كان له أن يفسخ

فاما

الاجارة * ولو استؤجر رجل لغسل الميت لا يجوز وان استؤجر لحفر القبر ان بين الطول والعرض والعمق يجوز قياسا واستحسانا وان لم يبين الطول والعرض والعمق لا يجوز في القياس وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل به الناس * ولو استؤجر لجل الجنائز ان لم يكن هنالك من يحملها لا يجوز لانه تعين في اقامة الحسبة وان كان هنالك من يحملها جاز * رجل استأجر أرضا للمبني فيها لا تصح الاجارة واللبن كله للبان وعلى اللبان قيمة التراب لصاحب الارض ان كان للتراب قيمة (٣١١) في ذلك الموضع وان لم يكن للتراب قيمة فعلى اللبان أجر الارض ان لم يكن ذلك

ينفع الارض فان كان ينفع الارض فلا شيء على اللبان * معاوضة الثيران في الاكدا س فاسدة لانها استحوذوا بالمنفعة بجنتها فان أعطى البقر لياخذ منه الجار لالباس * رجل استأجر رجلا ليهدم جداره أوليبي حائطه كل ذراع بكذا وقال دوا بن ردهمها بك يا خيره بزن أو استأجر رجلا ليكسر حطبه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا استأجر انسانا للعمل فان كان عملا لو أراد الاجير أن يأخذ في العمل للحال بقدر عليه صحت الاجارة ذكر لذلك وقتا أو لم يذكر نحو أن يقول استأجرتك لتخبرني عشرين يوما من الخبر بدرهم جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدقيق ونحوه وان يدين مة دار العمل لكتنه ذكر لذلك وقتا فقال استأجرتك لتخبرني اليوم الى الليل بدرهم جاز ايضا لانه وان لم يدين مقدار العمل فقد ذكر الوقت وبذكر الوقت تصير المنفعة معلومة * ولو قال يدين يكدرم ابن ديوار من باز كن جاز أيضا لانه سمى له عملا لو أراد أن يأخذ فيه الحال بقدر عليه فتصح الاجارة بين ذلك وقتا أو لم يبين

فاما اذا جرى فيها حكم أهل البغي فقد انقطعت ولاية أهل العدل ومنعتهم فلا يجب شيء بقتل الرجل من أهل المصر قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضا في رجل من أهل العدل قتل باغيا والقاتل وارثه ورثته وان قتله الباغى فقال الباغى كنت على الحق حين قتلت وأما الآن على الحق أو رثته منه وان قال قتلت وأما أعلم أني على باطل يوم قتله لم أو رثته منه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * من قتل من أهل البغي فانه لا يغسل ولا يصلى عليه ومن قتل من أهل العدل فانه يفعل به ما يفعل بالشهيد وحكمه حكم الشهيد كذا في شرح الطحاوي * أهل البغي اذا أخذوا العشر والخراج لا يؤخذوا نياثم ان كان صرف أهل البغي ما أخذوه في وجهه فلا إعادة عليهم قضاء ولكن يفتى أرباب الاموال أن يعيدوا ذلك فيما بينهم وبين الله تعالى ولكن قال مشايخنا لا إعادة عليهم في الخراج ديانة أيضا وكذلك لا إعادة عليهم أيضا في العشر اذا كان أهل البغي فقراء كذا في غاية البيان * ويكره بيع السلاح من أهل الفتنة في عساكرهم ولا بأس ببيعه بالكوفة ممن لم يدراه من أهل الفتنة وهذا في نفس السلاح فأما ما لا يتأكل به الا بصناعة كالحديد فلا بأس به كذا في السكافي

(كتاب اللقيط)

وهو في الشريعة اسم لحى مولود طرحه أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الزنا * مضيعه آثم ومحرزه غانم * والالتقاط مندوب اليه وان غلب على ظنه ضياعه كأن وجد في الماء أو بين يدي سبع فواجب * واللقيط حرة وليه السلطان حتى ان الملتقط اذا روجه امرأة أو كانت جارية فزوجها من آخر لم يجز كذا في خزائنة المفتين * ولا يأخذ منه أحد ولو دفعه هو الى غيره ليس له أن يسترده كذا في التبيين * عقله ونفقته في بيت مال المسلمين كذا في المحيط * واذا وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له وكذا اذا كان مشدودا على دابة وهو عليه أو ما اذا كان موضوعا قربه لم يحكم له به ويكون لقطه وان وجد اللقيط على دابة فهي له كذا في الجوهرة النيرة * ونفقته في ذلك المال بأمر القاضي للملتقط أن ينفق عليه منه وقيل ينفق بغير أمره أيضا وهو مصدق في نفقة مثله كذا في المحيط * ولا يؤهل بيت المال حتى انه اذا مات من غير وارث ولا مولى له فتركت له بيت المال كذا في خزائنة المفتين * اذا جاء الملتقط باللقيط الى القاضي وطلب من القاضي أن يأخذ منه فالقاضي ان لا يصدقه في ذلك بدون البينة لانه يدعي نفقته ومؤنته في بيت مال المسلمين ومتى قام البينة فالقاضي يقبل بينته من غير خصم حاضر واذا قبل القاضي بينته ان شاء قبض اللقيط وان شاء لم يقبضه ولكنه يولى ويقول قد التزمت حفظه فانت وما التزمت وهذا اذا لم يعلم القاضي بحرقه عن حفظه والاتفاق عليه فاما اذا علم فالاولى أن يأخذ منه ويضعه على يد رجل ليحفظه فان جاء الاول وسأل القاضي أن يرد عليه فالقاضي بالخيار ان شاء رده وان شاء لم يرد به بخلاف ما لو التقط لقيطا لغيره وانترعه من يده ثم اختصه بالقاضي يدفعه الى الاول وان وجد العبد لقيطا ولم يعرف ذلك الا بقوله والمولى يقول عبده كذبت بل هو عبدي فان كان العبد محجورا عليه فالقول قول المولى وان كان مأذونا له فالقول قول العبد كذا في

* ولو قال يدين ده درم ابن خرمين باد كن ان لم يذكر لذلك وقتا لا يجوز لانه استأجره لعمل لو أراد أن يأخذ فيه الحال لا يقدر لان التدريه لا تقوم به وانما تقوم بالريح ولا يدري متى تهب الريح وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت ولا ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تدري هذا الكدس حرا لانه استأجره لعمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا تغير وان ذكر الاجرة ولا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تدري هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة ولا ثم العمل يحتاج الى ذكر

المثل والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه لم يجعل له الإجراء بأبائه بعشرة * رجل قال لدلال أعرض ضيعتي فعرض ولم يقدر الدلال على إتمام العمل وباعها لدلال آخر اختلفوا فيه قال أبو القاسم البلخي إن كان الدلال الأول عرض وتعتى وذهب في ذلك روز كاره كان له أجر مثله بقدر عنته وعمله * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو القاسم وفي الاستحسان إذا ترك الدلال الأول حتى باع غيره فلا أجر له لأن الدلال في العادة لا يأخذ الأجر بدون البيع وهذا القول (٣١٣) يوافق قول أبي يوسف رحمه الله تعالى *

رجل أراد أن يبيع بالزيادة ودفع الثوب إلى رجل وأمره لينادي ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبيع قالوا إن بين ذلك وقتا جازا لإجارة وله الإجراء المسمى وكذا لو لم يذكر الوقت ولكن أمره أن ينادي كذا صوتا جازا أيضا فان نادى كذا صوتا ولم يتفق البيع كان له المسمى وفي الوجه الأول قال الفقيه أبو نصر رحمه الله تعالى له أجر مثله لأنه عمل بإجارة فاسدة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا شيء له لأن العادة في بابين الناس أنهم لا يعطون الإجراء لم يتفق البيع وهو المختار * رجل دفع حولة إلى جال ليحملها إلى بلد كذا أو يسلمها إلى السمسار فحملها فقال السمسار للعمال إن وزن الحولة في البارنامة كذا وقد نقصت في الوزن فأبالا أعطيتك من الأجر بحسب ما نقصت ثم اختلفا بعد ذلك قال السمسار أو فئتلك الأجر وقال الجال ما استوفيت كان القول في إنكار الاستيفاء قول الجال ولا خصومة بينه وبين السمسار وإنما الخصومة بين الجال وبين صاحب الحولة * اختلف المشايخ في الدلالة في النكاح هل يكون لها أجر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا أجر لها لأنه لا منفعة للزوج من كلامها غير عقد وإنما

نسب اللقيط وأقاما البينة وأرخت بينة كل واحد كل منهما يقضى لمن يشهد له سن الصبي فان كان سن الصبي مشتبه لم يوافق كلام التار بخين فعلى قولهما يسقط اعتبار التار بخين ويقضى به بينهما باتفاق الروايات وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر خواهر زاده رحمه الله تعالى أنه يقضى به بينهما في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان يقضى لأقدمهما تاريخا * وفي التار حامية أنه يقضى به بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وهكذا في المحيط * إذا كان الصبي في يدي رجل يدعي أنه ابنه ويقسم على ذلك بينة ويقسم رجل آخر بينة أنه ابنه يقضى لصاحب اليد * صبي في يدي امرأة ادعت امرأة أخرى أنه ابنها وأقامت على ذلك بينة امرأة وادعت التي في يدها الصبي أنه ابنها وأقامت على ذلك بينة يقضى للتي في يدها ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة وشهد للخارجة رجلان قضى للخارجة * صبي في يدي رجل وحرته حرة أقام بينة أنه ابنه من امرأة هذه وأقام الذي في يده بينة أنه ابنه لأنه لم ينسب إلى أمه فانه يقضى بالولد للمدعي * ويثبت نسبه من ذمي إن ادعاه ويكون اللقيط مسلما إن لم يكن في مكان أهل الذمة وهذا استحسان كذا في التبيين * وابن الذي اللقيط انما يكون مسلما إذا لم يقم بينة أنه ابنه فان برهن بشهود مسلمين قضى له به وصار تبعاع في دينه وإن أقام بينة من أهل الذمة لا يكون ذميا كذا في البحر الرائق * والمتبر هو المكان وقد اختلف المشايخ فيه فحاصله أن هذه المسئلة على أربعة أوجه أحدها أن يجده مسلم في مكان المسلمين كالسجدة أو القرية أو المصر للمسلمين فيكون مسلما والثاني أن يجده كافرا في مكان أهل الكفر كالبيعة والكنيسة وقرية من قراهم فيكون كافرا والثالث أن يجده كافرا في مكان المسلمين والرابع أن يجده مسلما في مكان الكافرين ففي هذين الفصلين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط العبرة للمكان هكذا في التبيين * وعليه جرى القدوري وهو ظاهر الرواية كذا في النهر العائق * لو أدرك اللقيط كافرا إن كان الملتقط وجده في مصر من أمصار المسلمين فانه يحبس ويحجر على الإسلام وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين * كل من حكم بإسلامه تبعا إذا بلغ كافرا يحجر على الإسلام ونكح لا يقتل استحسانا كذا في المحيط * ويثبت نسبه من عبدا إذا ادعاه ويكون الولد حرا ولو قال العبد هو وولدي من زوجتي وهي أمة فصدقه مولا ثبت نسبه ويكون حرا عند محمد رحمه الله تعالى والمسلم لم أحق من الذي عند التنارع إذا كان حرا وإن كان عبدا فالذي أولى ولا يرق اللقيط إلا ببينة ويشترط أن يكون الشهود مسلمين إلا إذا اعتبر كافرا بوجوه في موضع أهل الذمة وكذا إذا صدقه اللقيط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه بخلاف ما إذا كان صغيرا في يدي رجل فادعى أنه عبده وصدقه الغلام فانه يكون عبدا وإن لم يدركه وان صدقه بعد الإدراك ينظر فإن كان عبدا أجري عليه شيء من أحكام الأحرار من قبول شهادته وحده فإذا صرح أقراره بالرق كذا في التبيين * لو كان اللقيط امرأة فأقرت بالرق لرجل فصدقه بذلك الرجل كانت أمه له إلا أنها إذا كانت تحت زوج لا يقبل قوله في إبطال النكاح بخلاف ما لو أقرت أنها بنت أبي الزوج فصدقه أبو الزوج فانه يثبت النسب ويبطل

(٤٠) - (الفتوى) - (ثاني)

منفعة الزوج في العقد والعقد ما قام بها * وقال غيره من المشايخ نهاجر مثلها لأن معظم الأمر في النكاح يقوم بالدلالة فإن النكاح لا يكون إلا بمقدسات تكون من الدلالة فكان نهاجر المثل بمنزلة الدلالة في البيع فانه يستحق الأجر وإن البيع يكون من صاحب المتاع * الدلالة في البيع إذا أخذ دلالة بعد البيع ثم نفى البيع بينهما يثبت من الإيجاب الدلالة لأن الأجر عرض متقابل مع منعه وهو العمل فلا يستحق عليه الأجر وهو الدلالة كالحيط إذا حاط

الثوب ثم فتقه صاحبه الثوب فانه لا يرجع على الخياط بالاجر وكذا صاحب الدار اذا هدم الدار لا يرجع على البناي بشئ * الدلال في ثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فاخذ الرجل وذهب بالثوب ولم يظفر به الدلال قالوا لا يضمن الدلال لانه مأذون في هذا الدفع عادة * قال مولا فاعندى انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يفارقه أما اذا دفع اليه الثوب وفارقه ضمن كالأودعه الدلال عند اجنبي أو تركه عند من يريد (٣١٤) الشراء * دلال في يده ثوب فقال له رجل هذا ثوبي سرق مني فدفع الدلال الثوب الى الذي

النكاح فان أعتقها المقر له وهي تحت زوج لم يكن لها خيارا يعتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فاقترت بالرق يصير طلاقها ثنتين لا يملك الزوج عليها الا طلاقه واحدة ولو كان طلقها ثنتين ثم أقرت بالرق كانه ان راجعها وكذلك في حكم العدة اذا أقرت بالرق بعدما مضت حيضتان كان له أن راجعها في الحيضة الثالثة * لو ادعى الملتقط أن المقيط عبده بعدما عرف أنه لقيط لا يقبل قوله الابحجة واذا مات المقيط وترك مالا أولم يترك فادعى رجل بعدم موته أنه ابنه لا يصدق الابحجة كذا في فتاوى قاضيان * وفي الذخيرة صبي في يدي رجل لا يدعيه أقامت امرأة بينة أنها ولده ولم تسم أباه وأقام رجل بينة أنه ابنه ولد على فراشه ولم يسم أمه فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ويجعل كأنه ولده على فراشه وكذلك لو كان الصبي في يده هذا الرجل أو يده هذه المرأة وباقي المسئلة بحالها فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ولا يعتبر التراجع باليد * صبي في يدي رجل من أهل الذمة يدعي أنه ابنه وجاء رجل من المسلمين وأقام بينة من المسلمين أو من أهل الذمة أنه ابنه وأقام الذي في يده بينة من المسلمين أنه ابنه فضى للذي ويرجع الذي على المسلم بحكم يده كذا في التتارخانية * لو أدرك المقيط ووالى رجلا جاز ولاؤه فان كان جني جنبا فعهقه على نيت المال ثم ولو الى رجلا لا يصح ولاؤه ولا يملك الملتقط على المقيط ذكرا كان المقيط أو أنثى تصرفا من بيع وشراء أو نكاح أو غيره وانما له ولاية الحفظ لا غير وليس له أن يخنثه فان فعل وهلك من ذلك كان ضامنا والمملتقط أن ينقل المقيط حيث شاء كذا في فتاوى قاضيان * ولا يجوز أن يؤجره ذكره في الكراهية وهو الاصح كذا في التتارخانية * فان وجد مع المقيط مال وأمر القاضي الملتقط أن ينفق عليه من ذلك المال فاشترى له من طعام أو كسوة فذلك جائز واذا قتل المقيط خطأ تجب الدية على عاقلة القاتل وتكون لبيت مال المسلمين وان قتل عمدا فصالح الامام القاتل على الدية جاز ولو عفا عن القاتل لا يجوز ولو أراد أن يقتل القاتل فله ذلك عند أي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى واذا أنفق الملتقط على المقيط من مال نفسه ان أنفق بغير أمر القاضي فهو في ذلك متطوع وان أنفق بأمر القاضي ان كان القاضي أمره بالاتفاق على أن يكون ديناً عليه فان ظهر له أب كان للملتقط حق الرجوع على أبيه وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبروا وان كان القاضي أمره بالاتفاق ولم يقل على أن يكون ديناً عليه ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط * اذا أدرك المقيط وتزوج امرأة ثم أقر أنه عبد لم لان ولا مرأته عليه صداق فصادقها عليه لازم ولا يصدق على ابطاله وكذا لو استدان ديناً أو بايع انساناً أو كفله كفالة أو وهب هبة أو تصدق بصدقة وسلم أو كاتب عبده أو دبره أو أعتقه ثم أقر أنه عبد لم لان لا يصدق في ابطال شئ من ذلك كذا في فتاوى قاضيان (كتاب اللقطة)

هي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه كذا في الكافي * التقاط اللقطة على نوعين نوع من ذلك يفترض وهو ما اذا خاف ضياعها ونوع من ذلك لا يفترض وهو ما اذا لم يخف ضياعها

أعطاه برئ عن الضمان لانه وان كان مودع الغاصب فودع الغاصب اذا رد المصوب على الغاصب برئ عن الضمان * الاجارة اذا كانت فاسدة ووجب أجر المثل هل يجب بالغام بالسخ ينظر ان كان فساد الاجارة لجهالة المسمى من الاجر أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغام ما بلغ وكذا لو استأجر داراً أو حائطاً سنة بمائة درهم على أن يرمها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغام ما بلغ لانه لما شرط المرمة على المستأجر صارت المرمة من الاجر فيصير الاجر مجهولاً فاما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد أو نحو ذلك كان له أجر المثل ولا يراد على المسمى * رجل أمر رجلاً ببيع عين من أعيان ماله فباع المأمور ثم اختلفا فقال المأمور بعته باجر وقال الآخر لا بل بغير أجر قالوا ان كان المأمور دلالاً بعرف به كان له الاجر والا فلا وكذلك الخياط والصباغ * رجل أخذ من رجل مسخاً وقال لصاحبه كم أجرها فقال لا أريد بها الاجر لكن احل خشباً الى لقبض المسخاة ثم رجع لصاحب المسخاة فقال أريد بها الاجر قالوا ان كان الخشب الذي سأله خشباً له قيمة عند الناس كان له أجر المثل لانه لم يسمي خشباً له قيمة لم يكن راضياً

بأعمالها بغير أجر * وذكر في المستقر رجل أجر داره بمئة أو دهم يجب أجر المثل قالوا لان لفظة الاجارة تنبي ولكن عن العوض الا أن مقال من العملة يشكل بما اذا باع شيئاً بمئة أو دهم فانه يكون باطلاً ولفظة البيع في اقتضاء العوض أقوى من لفظة الاجارة فلا يصح هذا التعليق الا على الرواية التي تجعل المقبوض بالمينة أو بالدم مضموناً بالقيمة فتكون المنفعة ههنا مضمونة بقيمتها وقيمة المنفعة أجر المثل * يرض أجر داره من أجر المثل حازب الاجارة من جميع ماله ولا تمنع من ذلك لانه لو أعار داره من اسنان عزت الاعار

فالأجرة بائناً من أجل المثل أولى * رجل استأجر أرضاً فيها أشجاراً كان في وسط الأرض لا تجوز الأجرة وكذا لو دفع أرضه
مزارعة فيها أشجار ولم يدفع الأشجار اليه معاملة لا تجوز المزارعة وإن كانت الأشجار في فواحي الأرض على المسناة جازت الأجرة والمزارعة
وإن كانت في وسط الأرض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل التالة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الأجرة والمزارعة وإن كانت
الشجرة عظيمة لا تجوز لأن العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الأرض وظلها (٣١٥) يضر بالأرض * وكذا لو كان في وسط الأرض

أبنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة
وإن كانت الأبنية في ناحية الأرض
جازت الأجرة وإن كانت في ناحية
الأرض فرغت الأبنية يدخل
ما تحتها في العقد وكذا الشجرة
* ولو استأجر ضياعاً بعضها فارغة
وبعضها مشغولة قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل
تجوز الأجرة فيما كان فارغاً ولا
تجوز فيما كان مشغولاً وهذا
يخلاف ما تقدم إذا استأجر أرضاً
في وسطها شجرة عظيمة قالوا لا تجوز
الأجرة ولم يقل بجواز الأجرة فيما
لم يكن مشغولاً بالشجرة لأن ثمة
قدر ما يكون مشغولاً بعروق
الشجرة غير معلومة * رجل
استأجر بيتاً هو مشغول بامتعة
الآخر قال القاضي الامام أبو علي
النسفي رحمه الله تعالى كنا نرى
أن الأجرة جائزة ولا يصح تسليم
البيت إذا كان مشغولاً حتى وجدت
رواية عن محمد رحمه الله تعالى أن
الأجرة لا تجوز وجعله كالأرض
التي فيها زرع * ولو أجرة أرضاً
فيها زرع لا تجوز الأجرة في ظاهر
الرواية وقال الشيخ الامام المعروف
بجوهر زاده إن كان الزرع لم
يدرك فكذلك وإن كان قد أدرك
جازت الأجرة ويؤسر بالحصاد
والتسليم فعلى هذا في البيت
المشغول تجوز الأجرة أيضاً ويؤسر

ولكن يباح أخذها أجمع عليه العلماء واختلعهوا فيما بينهم أن الترك أفضل أو الرفع ظاهر
مذهب أصحابنا رجعهم الله تعالى أن الرفع أفضل كذا في المحيط * سواء كانت اللقطة دراهم
أو دنانير أو عرضاً أو شاة أو جارا أو غلاً أو فرساً أو ابلاً أو هذا إذا كان في النحر أو كان في
الترية فترك الدابة أفضل * وإذا رفع اللقطة يعرفها فيقول التقلت لقطة أو وجدت ضالة
أو عندي شيء فمن سمعته يطالب دلوه على كذا في فتاوى قاضيان * ويعرف الملتقط اللقطة في
الأسواق والشوارع مدة يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك هو الصحيح كذا في مجمع
البحرين * ولقطة الحل والحرم سواء كذا في خزائن المعتمدين * ثم بعد تعريف المدة المذكورة
الملتقط مخير بين أن يحفظها بحسبة وبين أن يتصدق بها فإن جاء صاحبها فامضى الصدقة يكون
له ثوابها وإن لم يعضها ضمن الملتقط أو المسكين إن شاء ولو هلك في يده فإن ضمن الملتقط لا يرجع على
الفقير وإن ضمن الفقير لا يرجع على الملتقط وإن كانت اللقطة في يد الملتقط أو المسكين فائنة
أخذها منه كذا في شرح مجمع البحرين * كل لقطة يعلم أنها كانت لذى لا ينبغي أن يتصدق
ولكن يصرف إلى بيت المال لنوائب المسلمين كذا في السراجية * ثم ما يجده الرجل نوحاً
نوع يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنوى في مواضع متفرقة وقشور الرمان في مواضع متفرقة وفي هذا
الوجه أنه يأخذها وينتفع بها الآن صاحبها إذا وجدها في يده بعد ما جعها فله أن يأخذها
ولا يصير ملكاً لا أخذها كذا ذكر شيخ الإسلام خواجه زاده وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله
تعالى في شرح كتاب اللقطة وهكذا ذكر القدروري في شرحه * ونوع آخر يعلم أن صاحبه يطلبه
كالذهب والفضة وسائر العروض وأشباهها وفي هذا الوجه أنه يأخذها ويحفظها ويعرفها حتى
يوصلها إلى صاحبها * وقشور الرمان والنوى إذا كانت مجتمعة فهي من النوع الثاني * وفي
غصب النوازل إذا وجد جورة ثم أخرى حتى بلغت عشر أو صار لها قيمة فإن وجدها في موضع واحد
فهي من النوع الثاني بخلاف ران وجدها في مواضع متفرقة فقد اختلف المشايخ فيه قال
انصهر الشهيدي رحمه الله تعالى والمختار أنهم من الثاني * وفي فتاوى أهل سمرقند الخطب
الذي يوجد في الماء لا بأس بأخذه والانتفاع به وإن كان له قيمة وكذلك التفاح والكمثرى إذا
أخذوا جدي في ثمرة جارية لا بأس بأخذه والانتفاع به وإن كان كثير * إذا مر في أيام الصيف بثمار ساقطة تحت
الأشجار فهذه المسئلة على وجوه إن كان ذلك في الأمصار لا يسعه تناول منها الآن يعلم أن صاحبها
قد أباح ذلك أم نصاً ولا دلالة بالعادة وإن كان في الحيط والثمار مما يبقى كالجوز ونحوه لا يسعه
أن يأخذه مالم يعلم أن صاحبها قد أباح ذلك ومنهم من قال لا بأس به مالم يعلم النهي أم صريحاً أو دلالة
وهو المختار وإن كان ذلك في الرساتيق التي يقال بالفارسية بيرانسته وكان ذلك من الثمار التي تبقى
لا يسعه الأخذ إلا إذا علم الآن وإن كان ذلك من الثمار التي لا تبقى يسعه الأخذ بخلاف مالم يعلم
انهي وهذا الذي ذكرنا كله إذا كانت الثمار ساقطة تحت الأشجار فأما إذا كانت على الأشجار
ولا فضل أن لا يأخذ في موضع ما إلا بذن المالك إلا إذا كان موضعاً كثيراً الثمار يعلم أنه لا يشق

بالتسليم وامتنع أن يكون في التعريض ضرر حش فساكه أن يقض الأجرة وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره
رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز ويؤمر بالتفريض والتسليم وعليه فتوى وفيل للقاضي الامام رحمه الله تعالى هذا في البيت
المشغول ويؤمر به بيت وسلم هل يصح ذلك الأجرة فقال لا لا. وقعت مدة فارتجوز الأجرة استئناف العقد ولو اختلف الآخر والمستأجر فقال
لمستأجر استأجر البيت أو الأرض وهي فارغة وقال الآخر لا بل كان البيت مشغولاً والأرض كانت ضرورية حتى لا تجوز هذه الأجرة

اختلفوا فيها بينهم قال بعضهم القول قول الآخر بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في العينة والفساد بحكم شرط فان عده القول فيه قول مدعي
العينة لان ههنا الآخر ينكر الاجارة لانه ينكر اضافة العقد الى محل فارغ مستفيع به فيكون القول فيه قوله وقال القاضي الامام ابو علي
النسفي رحمه الله تعالى ينظر في الاجارة الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المستأجر وان كانت مشغولة كان القول قول الآخر كالأجر
اختلفا في جريان الماء وانقطاعه في الطاحونة (٣١٦) * رجل أعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين ولم يذكر العمل لم تصح الاجارة

فان عمل يوما وامتنع عن العمل في
اليوم الثاني لا يجبر على العمل
لفساد الاجارة وان كان سمي له عملا
معلوما جازت الاجارة وبعدها مضى
يومان لا يطلب منه العمل لانه انتهى
الاجارة وان دفع الى رجل درهمين
ليعمل له عمل كذا يومين من الايام
كانت الاجارة فاسدة لجهالة الوقت
بخلاف ما اذا استأجره يوما فان
ثمة انصرفت الاجارة الى اليوم
الذي يلي العقد * رجل آجر داره
سنة بعبد بعينه فسكن المستأجر
شهرًا ولم يدفع العبد حتى أعتقه
صم اعتاقه وكان على المستأجر
لشهر الماضي أجرة المثل بالغام بالغ
وتنقض الاجارة فيما سبق لان
الاجارة باعتاق العبد فسدت فيما
بقي وكذا لو استأجر دارا بعين فسكن
الدار ولم يسلم العين حتى هلك كان
عليه أجرة المثل بالغام بالغ * رجل
استأجر دابة اجارة فاسدة حتى
وجب أجرة المثل فان كان أجرة المثل
مختلفا بين الناس منهم من يستعصى
ومنهم من يتساهل يجب الوسط
وتفسر بذلك أن ينظر الى الوسط
من المؤاجرين بان كان أحدهم
يؤاجر مثل هذه الدابة باثني عشر
وآخر بعشرة دواهم وآخر بأحد
عشر يجب أحد عشر * رجل
استأجر شيئا اجارة فاسدة وقبض
وآجر من غيره اجارة حاترة قال

عليهم ذلك فبسهه الاكل ولا يسعه الحبل كذا في المحيط * وان كانت اللقطة شيئا اذا مضى عليه يوم
أو يومان يفسد فان كان قليلا نحو حب العنب ومثلها بيا كلها من ساعة غنيا كان أو فقيرا وان كان
كثيرا يبيعها بأمر القاضي ويحفظ منها وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة ان كان شيئا كان
اجارته يؤجره بأمر القاضي وينفق عليه من الأجر كذا في فتاوى قاضيان * وان لم تكن له منفعة
أولم يجد من يستأجرها وخاف أن تستعرق النفقة قيمتها باعها وأمر بحفظ ثمنها كذا في فتح القدير
* واذا جاء صاحبها وطلبها منه ما يراه حتى يوفي النفقة التي أنفق عليها كذا في التبيين * وما
أنفق الملتقط على اللقطة بغير اذن الحاكم فهو تبرع كذا في الكافي * وما ذن القاضي يكون
دينا وصورة اذن القاضي أن يقول له أنفق على أن ترجع فلو أمر به ولم يقبل على أن ترجع
لا يكون دينا وهو الاصح كذا في البحر الرائق * ولا يأمره بالانفاق حتى يقيم البينة أنهم اللقطة
عنده في الصحيح وان عجز عن اقامة البينة يأمره بالانفاق عليها مقيدا بان يقول بين جماعة من
الثقات ان هذا ادعى أن هذه لقطة ولا أدري أهو صادق أم كاذب وطلب أن أمره بالانفاق عليها
فاشهدوا أني أمرته بالانفاق عليها ان كان الامر كما يقول وانما يأمره بالانفاق عليها يومين أو
ثلاثة بقدر ما يقع عنده أنه لو كان المالك حاضرا لظهر كذا في التبيين * فاذا لم يظهر يومين يبيعها
واذا باعها أعطى الملتقط ما أنفق في اليومين أو الثلاثة كذا في فتح القدير * ان باع القاضي
اللقطة أو باع الملتقط بأمر القاضي ثم حضر صاحبها لم يكن له الا الثمن وان باعها بغير أمر القاضي ثم
حضر صاحبها وهي قائمة في يد المشتري كان لصاحبها الخيار ان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء
أبطل البيع وأخذ عين ماله وان كانت قد هلكت فالمالك بالخيار ان شاء ضمن البائع وعند ذلك
ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه تذهب عامة المشايخ كذا في المحيط * ويتصدق بما
زاد على القيمة كذا في فتح القدير * وان شاء ضمن المشتري قيمتها ورجع بالثمن على البائع كذا في
المحيط * رجل أخذ شاة أو بعيرا فامر القاضي أن ينفق عليها ثم هلك الدابة كان له ان يرجع
على صاحبها بما أنفق عليها كذا في فتاوى قاضيان * ان كان الملتقط محتاجا فله أن يصرف
اللقطة الى نفسه بعد التعريف كذا في المحيط * وان كان الملتقط غنيا لا يصرفها الى نفسه بل
يتصدق على أجنبي أو أوبى أو ولده أو زوجته اذا كانوا فقراء كذا في الكافي * الانتفاع باللقطة
بعد المدة جائز للغير باذن الامام على وجه يكون قرضا كذا في غاية البيان * من وجد لقطة عرضا
أو غيره فلم يجد صاحبها وهو محتاج اليها فباعها وأنفق ثمنها على نفسه ثم أصاب مالا لم يجب عليه أن
يتصدق على الفقراء بمثل ما أنفق هو المختار كذا في الظهيرية * اللقطة أمانة اذا أشهد الملتقط أن
يأخذها ليحفظها فإيردها على صاحبها فلا يملك غير صانع منه لا ضمان عليه وكذا اذا صدقه المالك
في قوله أنه أخذها ليردها ولو أقر أنه أخذها لنفسه ضمنها بالاجماع وان لم يشهد وقال أخذتها للرد
للمالك وكذب المالك يضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير * ان لم يجد
أحد يشهد عند الرفع أو خاف أنه لو أشهد عند الرفع يأخذ منه ظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنا

بعضهم ليس له أن يؤاجر واستدل هذا القائل بما ذكر في الاصل * رجل دفع داره الى رجل
ليسكنها ويرمها ولا أجر له فيها فآجرها هذا الرجل من غيره فانهدمت الدار من سكنى الثاني ضمن الثاني نقصان ما نهدم ويكون الثاني بمنزلة
الغاصب ولو كانت الاجارة الثانية جائزة ما كان بمنزلة الغاصب وقال بعضهم المستأجر اجارة فاسدة لا يملك الاجارة الصحيحة ولكن لو آجرها
يستحق الاجر المسمى كالمصاب اذا آجر * وقال بعضهم المستأجر اجارة فاسدة فله أن يؤاجرها من غيره اجارة جائزة بعد القبض بمنزلة

المشتري شراء فاسد ان يبيع من غيره ببيع جائر الآن الاجر الاول بملك نقص الاجارة الثانية والبائع ببيع فاسد الان بملك نقص ببيع
المشتري لان الاجارة تفسخ بالعذر ولا كذلك البيع وانما بملك الاجارة في مسئلة المرممة لان ثم ذكر المرممة على وجه المشورة لاعلى وجه
الشرط فكانت اعارة والمستعير لا يملك الاجارة * رجل استأجر دارا اجارة فاسدة وعمل الاجر ولم يقبض الدار حتى مات الا جراً وانقضت
مدة الاجارة فاراد المستأجر ان يحدث يده على الدار ويمنعها لاستيفاء الاجر المحجل (٣١٧) لا يكون له ذلك لانه لا يملك ذلك في الاجارة

الجائزة ففي العاشدة أول * رجل
غصب دار أو آجرها ثم اشتراها
من صاحبها بقيت الاجارة لان
الاجارة يتجدد انعقادها ساعة
فساعة وان استقبل الاجارة كان
أفضل * الغاصب اذا آجر المصوب
ثم ان المستأجر آجره من الغاصب
بعد القبض وأخذ الاجر من
الغاصب كان للغاصب أن يسترد
من المستأجر ما أخذ منه لان اجارة
الغاصب كانت منعقدة فاذا آجرها
المستأجر من الغاصب يصير آجرا
من الذي آجره ولا تجوز الاجارة
الثانية * رجل استأجر من
آخر فسطاطا وقبض كان له أن
يؤجره من غيره — يره كافي الدار
وللمستأجر أن يسرج فيه وليس
له أن يتخذ مطبخا وان اتخذ مطبخا
كان ضامنا لما انتقص الا اذا كان
الفسطاط معدا لذلك بان كان من
المسح وغيره * رجل استأجر
بئر اشهر اليسقى منها أرضه أو غنمه
لا يجوز وكذلك النهر والعين لان
المقصود من هذه الاجارة الماء وانه
عين مباح والاجارة ما وضعت للملك
لعين المباح وكذلك استئجار المرقى
لرعى الغنم فاسد لما قلنا * رجل
استأجر رجلا ليمسكه له قصابا
أبجته على أن يعطى له خمس
خرقات من هذا القصب لا يجوز
لجهالة الخزمات كي لو استأجر طحانا

وان وجد من يشهده فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى قاضخان * ان شهد أنه التقط لقطه أو ضالة أو قال عندي لقطه فن سمعتموه يطلب لقطه فدلوه على فلما جاء صاحبها قال قد هلك كذا فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطتين أو ثلاثة وقال من سمعتموه يريد لقطه فدلوه على فهذا تعريف للكل ولا ضمان ان هلك الكل عنده * في فتاوى أهل سمرقند اذا وجد لقطه في طريق أو مغارة ولم يجد أحدا أن يشهده عليه عند الأخذ قال يشهد اذا ظفر بمن يشهد عليه فاذا فعل ذلك لا يضمن كذا في المحيط * ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها أو بالمنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضخان * اذا قال الرجل وجدت لقطه وضاعت في يدي وقد كنت أخذتها لاردها على المالك وأشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطه وانما وضعتها بنفسي لارجع وأخذها فان كان الموضع الذي وجدها فيه ليس بقربة أحد أو كان في الطريق فالقول قول الملتقط اذا حلف أنهم ضاعت عنده وان كان لا يدري ما قصتها ضمن الملتقط وان كان قال الملتقط أخذتها من الطريق وقال صاحبها أخذتها من منزلي ضمن كذا في خزائن المفتين * وان وجدها في دار قوم أو دهليزهم أو في دار فارغة ضمن اذا قال صاحبها وضعتها لارجع وأخذها وفي الاصل اذا قال انساك أخذت سالى غصبا وقال الملتقط كانت لقطه وقد أخذتها لك فالملتقط ضامن من غير تفصيل واذا كانت اللقطه في يد مسلم فادعاه رجل وأقام عليها البينة وأقر الملتقط بذلك أو لم يقر ولكن قال لا أردّها عليك الا عند القاصي فله ذلك وان مات في يده عند ذلك فلا ضمان واذا كانت اللقطه في يدي مسلم فادعاه رجل وأقام على ذلك شاهدين كافرين لا تقبل هذه الشهادة وان كانت اللقطه في يدي كافر وباقي المسئلة بحالها فكذلك قياسا وفي الاستحسان تقبل الشهادة وان كانت في يدي كافر ومسلم تجز شهادتهم ما على أحد منهما قياسا وفي الاستحسان جازت الشهادة على الكافر وقضى بما في يد الكافر كذا في المحيط * اذا أقر بالقطه لرجل وأقام رجل آخر البينة أنها له يقضى بها لصاحب البينة كذا في فتاوى قاضخان * لو ادعى اللقطه لرجل وأتى بالعلامات فالملتقط بالخيار ان شاء دفع اليه وأخذ كغفلا وان شاء طلب منه البينة كذا في السراجية * فلو دفعها اليه بالحلية ثم جاء آخر فاقام البينة أنها له فان كانت اللقطه قائمة في يدي الاول ياخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء على الآخر وان كانت هالكة أو لم يقدر على أخذها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الآخر وان شاء ضمن الدافع وكذا في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء قاض لا ضمان عليه وان كان الدفع بغير قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضخان * لو أقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء ثم أقام آخر البينة أنها له ضمن أي ما شاء وان كان الدفع بقضاء في رواية لا يضمن قبل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراجية * رجل التقط لقطه ليعرفها ثم أعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكر في الكتاب أنه يبرأ عن الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم أعادها اليه وبين ما اذا أعادها قبل أن يتحول قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انما يبرأ اذا أعادها قبل التحول أما اذا أعادها بعد ما تحول يكون ضامنا واليه أشار الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر

ليطحن له الخنطة بقفيز من دقيقه ولو عين جس حرما من القصب وقال استأجرتك بهذه الحرمات الجنس لنحصد هذه الاجرة جاز * ولو قال استأجرتك على أن تحصد هذه الاجرة بخمس حرما من القصب لا تجوز الاجرة لجهالة الحرمات فلا استأجر طعنا * يطحن له هذه الخنطة بقفيز من الدقيق ولم يقل بقفيز من ذلك الدقيق جزا لانه لم يجعل الاجر من دقيق هذه الخنطة والقفيز معلوم بخلاف الحرمات * وكذا لو استأجر رجلا ليجلب هذا القطن بعشرة مئنا من هذا القطن لا يجوز. ولو قال بعشرة مئنا من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز * ولو

دفع غزلا الى حائلك لينسج له بالثالث أو بالربيع ذكر في الكتاب أنه لا يجوز ومشايخ بلخ رحمهم الله تعالى جواز ذلك لمكان التعامل
 وبه أخذ الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني والقاضي الامام أبو علي النسفي رحمهم الله تعالى * رجل أخذ من رجل بقرة على أن
 يحصل من لبنها من المصل والسمن والرائب يكون بينهما ما لا يجوز وما اتخذ المدفوع اليه من لبنها من المصل والسمن يكون له لانه قطع حق
 المالك عن ذلك وعلى المدفوع اليه مثل (٣١٨) ما أخذ من لبن البقرة لان اللبن مملئ وعلى مالك البقرة قيمة عافها ان كان عافها.

هذا اذا أخذ اللقطة ليعرفها فان كان أخذها لياكلها لم يبرأ عن الضمان ما لم يدفع الى صاحبها وهو
 كولو كانت ذابة فركبها ثم نزل عنها وتركهافي مكانها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون ضامنا
 ومنها اذا كانت اللقطة ثوبا فلبس ثم نزع وأعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس
 كلبس الثوب عادة أما اذا كان فيصافوضعه على عاتقه ثم أعاده الى مكانه فلا يكون ضامنا وكذا
 الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبسه في الختم يستوي في اليمنى واليسرى أما اذا لبسه في أصبع أخرى
 ثم أعاده الى مكانه فلا يكون ضامنا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم فان كان الرجل معروفا
 أنه يقتحم بعمائم فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم اذا أعاده الى مكانه قبل التحول
 ومنها اذا تقلد بسيف ثم نزع وعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف وكذا اذا كان متقلدا بسيف
 فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعمالا وان كان متقلدا بسيفين فتقلد بهذا السيف أيضا ثم أعاده
 الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * اذا كان في المقبرة حطب يجوز للرجل
 أن يحتطب منها وهذا اذا كان يابسأما اذا كان رطبا فبكره واذا سقط في الطريق في أيام يصنع
 القز ورق شجر التوت فليس له أن يأخذه وان أخذ منه لانه مملئ من متفقع وان كان شجرا لا ينتفع
 بورقه له ان يأخذه * رجل ألقى شاة ميتة على الطريق فجاء آخر وأخذ صوفها كان له ان ينتفع به
 ولو جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان يأخذ الصوف منه ولو سلخها وبيع جلد هاتم جاء صاحب
 الشاة بعد ذلك كان له ان يأخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه كذا في خزائن المعين * مبطخة بقيت فيها
 البطاطخ فأنتهبها الناس قال الفقيه أبو بكر اذا تركها أهلها يأخذ من شاء من ذلك فلا بأس به كذا
 في التتارخانية * سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوق ثوبه في الطريق جاء رجل وأخذ
 ثوبه ليحفظه لاضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وان أخذ الثوب من تحت رأسه أو الخاتم من
 يده أو كيسا من وسطه أو درهما من كفه وهو يخاف الضياع فأخذه ليحفظه كان ضامنا * اذا اجتمع
 في الطاحونة من دقاق الطحن قال بعضهم يكون لصاحب الطاحونة وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا
 أحسن ويكون ذلك لمن سبق يده اليه بالرفع * وما يجتمع عند الدهانين في اناء من الدهن يقطر
 من الاوقية فهو على وجهين ان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك
 ليس بجميع وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية أو من الداخل والخارج أو لا يعلم فان زاد
 الدهان لكل مشتري شيئا فليقطر يكون للدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان
 يكون محتاجا * قوم أصابوا بعيرامذبح في طريق البداية ان وقع في ظنهم أن صاحبه أباحه للناس
 لا بأس بأخذه وأكله * رجل ذبح بعيراله وأذن بانه جاز ذلك * رجل سكر فوقع في حجر
 رجل فأخذه رجل آخر منه جازله أن يأخذ اذا لم يكن صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه السكر وان كان
 فتح ليقع فيه السكر فأخذه غيره لا يكون المأخوذ لآخذ * ولودفع الى رجل دراهم وأمره أن
 يترها في عوس أو نحوه فترها ليس له أن يسلط ولودفع المأمور الى غيره لينثرها لم يكن للمأمور
 أن يدفع الى غيره ولا أن يحبس منها شيئا لنفسه وفي السكر له أن يحبس وله أن يدفع الى غيره لينثر

بعاف مملوك له لاما أكت هي في
 المرحى وعليه أجر قيام المستأجر
 عليها * والحيلة في نجو هذا
 التصرف أن يبيع نصف هذه
 البقرة من المدفوع اليه بثمن
 معلوم ويسلم البقرة اليه ثم يامر
 بان يتخذ من لبنها المصل والسمن
 وغير ذلك فيكون ذلك بينهما
 * ولو كانت البقرة بين رجلين
 وتواضعا على أن تكون عند
 كل واحد منهما خمسة عشر يوما
 يحلب لبها قال أبو بكر الاسكاف
 هذه مهابة باطلة فمأخذ أحدهما
 من فضل السمن لا يحل له وطريق
 ذلك أن يهب ما استهلك من فضل
 اللبن أو يجعله في حل من ذلك فيبرأ
 عما عليه * رجلان كل واحد
 منهما شاة أو مثجلة فقال أحدهما
 لصاحبه ارفع من مثجتي مائة وقر
 حتى أرفع من مثجتك مثل ذلك
 ففعل أحدهما وباع ثم تغير سعر
 الثلج الى نقصان فقال صاحب الثلج
 للذي رفع مائة وقر من مثجته لا
 أرفع مالي عليك العام قال أبو
 بكر الاسكاف رحمه الله تعالى لا أعلم
 لهذا حيلة سوى أن يرفع الذي
 عليه الثلج مائة وقر من مثجته نفسه
 ويخرج في مثجته صاحبه حتى يبرأ
 عما عليه * قال مولانا رحمه الله
 تعالى وعندى المعاملة التي جرت
 بينهما فاسدة لانه ذكر الوقر

والاوقار متفاوتة تماوتاداحشا فلا يجوز مالم بين وزن الوقر ولا الجدي يختلف باختلاف الماء والواضع
 فعمى أن يكون أحدهما أنة وأصفي من الآخر فلا يبرأ الا أن يكون الجدا الثاى مثله وما قال من طريق الخروخ فيه نظر فانه لو ألقى مثل
 ذلك في شجرة صاحبه كان مستهلكا لما في شجرة صاحبه فان المودع اذا خلط الودعة بخنسها كان مستهلكا كما ضامنا بالضمان ههنا أولى وتعبير
 السعر لا يشيت الخيار اصحاب الدين فان من خصص من آخره وز وناقة غير سعر في بلد الغصب لم يكن للمعصوب منه أن لا يقبل منه * قال

مولانا رحمه الله تعالى وطربق انخروج عندي أن يرفع من عليه الدين الامر الى القاضي حتى يجبره على قبول مثل ما كان عليه كالأستقرض من آخر حنطة فأعطاه مثلها بعدما تغير سعرها فإنه يجبر المقرض على القبول وكذا لو غصب من آخر شيأ من ذوات القيم فأعطاه الغاصب قيمته يوم الغصب بعدما تغير سعره في ذلك البلد فإنه يجبر على القبول فان اختلفا في مقدار وزن الجدي يحلف الثاني لان صاحبه يدعي عليه الريادة وهو ينكر * رجل استأجر أرضا بشرطها وحاجة المستأجر الى الشرب (٣١٩) ليسوق الماء الى أرض له أخرى حار وكذا

وبعد ما نثر الثاني كان للمأمور أن يلتقط كذا في فتاوى قاضيهان * وضع طستا على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فاعرجل ورفع ذلك فتسارعا ان وضع صاحب الطست الطست لذلك فهو له لانه احرره وان لم يضعه لذلك فهو الراجع لانه مباح غير محرز * وجلان لكل واحد منهما مشلحة فاخذ أحدهما من مشلحة صاحبه تلجأ وجعله في مشلحة نفسه فان كان المأخوذ منه قد اتخذ موضعاً يجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى أن يجتمع فيه فللمأخوذ منه أن يأخذ من مشلحة الآخر إذا لم يكن خلطه الآخر أخذ غيره أو يأخذ قيمته يوم خلطه ان خلطه بغيره وان كان المأخوذ منه لم يتخذ موضعاً يجتمع فيه الثلج بل كان موضعاً يجتمع فيه الثلج فانخذ الآخر من الحيز الذي في حده صاحبه لامن المشلحة فهو له وان أخذ من المشلحة كان غاصباو رد على المأخوذ منه عين ثلجه ان لم يكن خلطه بثلجته أو قيمته ان كان خلطه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل دخل أرض أقوام يجمع السرقين والشولك لباس به وكذا من دخل أرض رجل للاحتشاش أو لالتقاط السنبلة أن تركها صاحبها فصار تركه كالأباحة فقل ان كانت الأرض اليتامى ان كان لو استأجر على ذلك أجرة يبق للصبي بعد مؤنة الاجر شئ ظاهر فلا يجوز تركه وان كان لا يفضل منه أو فضل شئ قليل مما لا يقصد اليه فلا بأس بتركه ولا بأس لغيره أن يلتقط ساحة بيضاء يطرح فيها أصحاب السكة التراب والسرقين والرماد ونحوه حتى اجتمع من ذلك كثير فان كان أصحاب السكة طرحوها على معنى الرمي لها وكان صاحب الساحة هيأ الساحة لذلك فهي له وان كان لم يهيئ الساحة لذلك فهي لمن سبق عليها بالرفع * حمام يرى دخل دار رجل ففرخ فيها فجاء آخر وأخذ من دار صاحب الدار رد الباب وسد الكوة فهو لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن أخذ من داره ولو كان له حمام فجاء حمام آخر ففرخ فلصاحب الدار الاثنى فرخها * يكره امساك الحمامات ان كان يضرب بالماس ومن اتخذ برج الحمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويحافظها ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر بها الناس فان اختلط بها حمام أهلى لغيره لا ينبغي له أن يأخذ من داره وان أخذ يطالب صاحبه فان لم يأخذ وفرخ عنده فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرخه فانه لغيره وان كانت الام لصاحب البرج والغريب ذكر فالفرخ له لان الفرخ والبيض لصاحب الام فان لم يعلم أن في برجه غريباً لا شئ عليه كذا في خزانة المفتين * من أخذ بزازاً أو شبيهه في سواد أو مصر وفي رجليه تبرؤ جلالاً وهو يعرف أنه أهلى فعليه أن يعرف ليرده على أهله وكذلك ان أخذ طبيباً في عنقه قلادة كذا في المحيط * رجل قاطع دار سنين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقين كثير ووجد جعة المقاطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يكون السرقين لمن هيأ مكانه فان لم يفعل ذلك وأخذ منها فهو لمن سبق برفعه وقال القاضي الامام أبو علي السعدي رحمه الله تعالى هو لمن سبقت يده اليه وان لم يهيئ مكاناً حتى قال لو أن رجلاً ضرب حائطاً جعل موضعاً يجتمع فيه الدواب فسرتينها لمن سبقت يده اليه * رجل له دار بواجرها فجاء انسان بابل وأبناخ في داره واجتمع من ذلك بعرك كثير فوالوا ان ترك صاحب الدار على وجهه الراحة ولم يكن من ربه أن يجمع ذلك من أخذ من أولي به لانه مباح وان كان من رأى صاحب الدار أن يجمع السرقين

عنه الى أن ترد * اجرة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وان أجبر من شريكه جاز في أطهر الروايتين عنه وقال صاحبه امرجهما لله تعالى يجوز على كل حل * ولو كانت الدارين رجلين أجرا أحدهما نصيبه من ثلث اختلاف فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلن يضمنه ويجوز ويقوم الثالث . قام الآخر وذكرنا في الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية أخرى أنه لا يضمن لأحد من رجلين إذا كانا من واحد أو من

اثنسین جاز * وان مات أحد الأجيرين أو أحد المستأجرين انقصت الاجارة في النصف وتبقى في النصف * ولو اجر كل الدار من واحد جاز ثم تقاسم الاجارة في النصف تنفسح في النصف وتبقى في النصف وهي الحيلة في اجارة المشاع * رجل استأجر نهر ايا بسا ليسوق الماء فيه الى أرضه لا يجوز * وكذا لو استأجر ميزابا يجري فيه المطر على سطح المؤجر أو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز وعن محمد رحمه الله تعالى اذا استأجر موضع معلوما (٣٢٠) من الأرض ليسيل فيه الماء الى أرضه جاز بخلاف السطح لان في السطح موضع

تسيل الماء مجهول وتسيل الماء بقدر ما يريد ليس في وسعه لجواز أن يأخذ المطر مكانا أبسط منه بخلاف الأرض * ولو استأجر ميزابا ليركبه في داره كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميزاب مركبا في حائط المؤجر لا يجوز * ولو استأجر بكرة أو دلو أو رشاء ليس بقي غنمه لا يجوز فان ذكر لذلك وقتا معلوما يوما أو شهرا جاز * ولو استأجر حائطاً ليضع عليه جنوداً أو ستره أو كوة أو ميزاباً أو موضعاً من الحائط ليؤتد فيه وثدا لا يجوز وكذا لو استأجر شجرة لييسط عليه الثياب لتجف لا يجوز * ولو اشترى نخلاً ليقطعه ثم استأجر أرضه لتبقي النخل فيها وقتا معلوما جاز * ولو اشترى الثمر على رأس النخل ثم استأجر النخل لبقاء الثمر أو استأجر الأرض لا يجوز * أما استئجار النخل فظاهر لانها ليست بمحل الاجارة واستئجار الأرض لا يجوز وان كانت الأرض محلاً للاجارة لان الأرض مشغولة بما ليس بمملوك للمستأجر وهو النخل فان كان ما بين الثمر والأرض مملوكاً للمستأجر جازت اجارة الأرض في الوجه - وه كذا * ولو استأجر طريقاً في دار ليرقبها لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها اجارة المشاع * ولو

والبحر فصاحب الدار أولى * امرأة وضعت ملاءتها فماتت امرأة أخرى وضعت ملاءتها ثم جعلت الاولى وأخذت ملاءة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية أن تنتفع بملاءة الاولى لانه انتفاع بملك الغير فان أرادت أن تنتفع بها قالوا ينبغي أن تصدق هي بهذه الملاءة على ابنتها ان كانت فقيرة على نية أن يكون ثواب الصدقة لصاحبته ان رضيت ثم نهى الابنة الملاءة منها فيسعيها الانتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة وان كانت غنية لا يحل الانتفاع بها وكذا الجواب في المكعب ان سرق وترك له عوض * رجل التقط لقطة فصاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل * رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له أن يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة * رجل غاب وجعل داره في يد رجل ابعمرها ودفع اليه مالا ليعمرها ثم فقد الدافع فله أن يحفظ المال وليس له أن يعمر الدار الا باذن الحاكم كذا في فتاوى قاضيان * ذكر أبو الليث في العيون رجل سبب دابته وأخذها انسان فاصلمها ثم جاء صاحبها فان قال عبداً التسيب جعلتها ان أخذها فلا يسيل لصاحبها عليها وان لم يقل ذلك له أن يأخذها وكذلك فيمن أرسل صيده هكذا ذكره بعض مشايخنا وان اختلفا فالقول قول صاحبها مع يمينه كذا في محيط السرخسي

(كتاب الاباق)

واحد الا بقاء اذا قدر على الاخذ فالأخذ أولى وأفضل كذا في السراجية * ثم له الخيار ان شاء حفظه بنفسه ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه الى الامام فاذا دفعه اليه لا يقبله منه الا باقامة البينة ثم يحبس الامام تعزيراً له وينفق عليه من بيت المال كذا في التبيين * ان لم يأت به الى السلطان وأمسك نفسه بماله من الخيار في ذلك قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وأنفق عليه من عنده يرجع على مالكه اذا حضر ان أنفق عليه بامر القاضي والا فلا وهو المختار كذا في الغيائية * واختلفوا في الضال فقيل أخذه أفضل وقيل تركه أفضل واذا رفع الى الامام لا يحبس وان كان له منفعة آجره وأنفق عليه من أجرته كذا في التبيين * ولا يبيعه كذا في خراية المفتين قال الحاكم الشهيد في السكافي واذا أتى الرجل بالعبد فآخذه السلطان حبسه فادعاه رجل وأقام البينة أنه عبده قال يستعمله ما بعته ولا وهبته ثم يدفعه اليه ولا أحب أن يأخذه منه كفيلاً وان أخذ منه الفاضل كفيلاً لم يكن مسياً كذا في غاية البيان * ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أن القاضي هل ينصب عنه خصماً قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا القاضي ينصب خصماً ثم يقبل هذه البينة وبعضهم قالوا يعزل القاضي هذه البينة من غير أن ينصب عنه خصماً كذا في التتارحانية * وان لم يكن للمدعي بينة وأمر العبد أنه عبده قال يدفعه اليه ويأخذه منه كفيلاً وان لم يجئ للعبد طالب قال اذا طال ذلأباعه الامام وأمسك حتى يجي طالبه ويقم البينة بان العبد عبده ويدفع الثمن ولا ينتقض بيع الامام وينفق عليه الامام في مدة حبسه من بيت المال ثم يأخذه من صاحبه ان حضر ومن غنمه ان باعه

كذا

استأجره فلا وفنام معلوما ينبغي عليه عاوا جاز * ولو استأجر عاوا لا يجوز في قياس قول أبي

حنيفة رحمه الله تعالى وفي قياس قول صاحبيه رحمه الله تعالى يجوز * ولو استأجر مهر بيت ليسكن فيه أو ليضع عليه متاعه وقتاً معلوماً وذكر في الاصل - استأجر سطح بيت ليميت عليه لا يجوز قالوا الصحيح ليرعاه * ولو استأجر مكيلاً أو موزاً باليع - ذكر في الاصل أنه يجوز وذكره في كذا * ولو اشترى عقاراً بدينار ثم اشتريه بدينارين وهو على الدين في

بيع العقار قبل القبض * ولو استأجر شاة ليرضع صبياً أو جدياً لا يجوز * ولو استأجر ثوباً باليسطها في بيته لا يجلس عليها ولا ينام ولا يجوز
 لأن الاستأجر لا يجوز إلا لخدمة مقصودة بالعين وكذا لو استأجر دابة ليسحبها بين يديه أو ليربطها على آريه ليظن الناس أنها لا يجوز * ولو
 دفع أرضاً إلى رجل على أن يغرس فيها فتكون الأشجار والأرض بينهما لا يجوز فإن غرس فيها فالغراس يكون لصاحب الأرض وعليه للعامل
 قيمة الغراس وأجر مثله * رجل استأجر عبداً كل شهر يكذا على أن يكون طعامه (٣٢١) على المستأجر أو دابة على أن يكون علفها

على المستأجر ذكر في الكتاب أنه
 لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث
 رحمه الله تعالى في الدابة تأخذ
 بقول المتقدمين أما في رماننا العبد
 يأكل من مال المستأجر عادة *
 * ولو دفع سمماً إلى دهن ليعصره
 على أن يكون بعض الدهن له أو
 شاة ليلذبحها على أن يكون بعض
 اللحم له لا يجوز * رجل دفع إلى
 خياط ثوباً باليقطعه ويخيطه قميصاً
 على أن يفرغ منه في يومه هذا أو
 أكثر من رجل ابتلا إلى مكة على
 أن يدخله إلى عشرين ليلة كل يعبر
 بعشرة دناسير ولم يزد على ذلك
 روى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى أنه تجوز هذه الأجرة فإن
 وفي بالشرط كان له المسمى وإن لم
 يف كان له أجر المثل لا يزد على
 المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد
 رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى إذا استأجر دابة من
 رجل أياماً سمماً ولم يذ كر شيئاً
 لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى ويجوز عندهما
 * ولو قال للخياط استأجرتك
 اليوم لخيط هذا القميص بدرهم
 أو قال للخياط استأجرتك اليوم
 لخيط هذا القميص بدرهم لا يجوز في
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 ويجوز عندهما وقال الكرخي
 رحمه الله تعالى ليس في المسئلة

كذا في غاية البيان * ولا يؤاجر إلا بق خوف الأباق كذا في خزائنه المفتين * إذا دفع الأباق
 بغير أمر القاضي باقرار العبد وبذكر العلامة ثم استحقه إلا تخضع الدافع ورجع على
 المدفوع إليه كذا في التناخانية * وإذا لا يق يستحق الجعل استحقنا عندنا كذا في
 الكافي * من رد الأباق من مدة سفر وهي مسيرة ثلاثة أيام فله أربعون درهما وإن كانت
 قيمته أقل من أربعين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين * إن
 أخذ في المصر وأخرج المصر أقل من مسيرة سفر يستحق الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح
 أنه يجب الرضخ كذا في الفتاوى الغيبانية * ثم إذا وجب الرضخ ان اصطلح الراد والمردود عليه
 على شيء فلا رد ذلك وإن اختصه عند القاضي فالقاضي بقدر الرضخ على قدر المكان هكذا قاله
 بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وتفسيره أنه يجب للرادم مسيرة ثلاثة أيام أربعون درهما
 فيكون بازاء كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث دراهم فيقضى بذلك أن رد من مسيرة يوم واليه أشار في
 الكتاب * وفي الينابيع وبه تأخذ بعضهم قالوا يفيض إلى رأي الإمام وهذا أيسر بالاعتبار
 وفي الأمانة وهو الصحيح وفي الغيبانية وعليه الفتوى كذا في التناخانية * قال محمد رحمه الله تعالى
 في الأصل والجعل في رد الصغير كالجعل في رد الكبير إن رد من مسيرة السفر فله أربعون درهما
 وإن رده مما دون مسيرة السفر فله الرضخ ورضخ في الكبير أكثر مما يرضخ في الصغير إن كان
 الكبير أشدهما مؤنة قالوا وماذا كرم من الجواب في الصغير محمول على ما إذا كان صغيراً بعقل
 الأباق أما إذا كان صغيراً لا يعقل الأباق فهو ضال وراد الصال لا يستحق الجعل ولورد حارية معها
 ولد صغير يكون بعلامة فلا يزد على الجعل شيء وإن كان مرافقاً يجب ثمانون درهما كذا في
 التبيين * إن كان الأباق يزر رجلين فالجعل عليهما على قدر انصباهم ما كان أحدهما لو لم يكن
 حاضراً والأباق غائباً فليس للمعاصر أن يأخذه حتى يعطيه جعله كله وإذا أعطاه لم يكن منطوعاً وإن
 كان الأباق لرجل والراد رجلان فالجعل بينهما على السواء كذا في المحيط * ولو كان السيد
 واحداً والعبدان اثنين فعليه جعلان كذا في شرح الطحاوي * إن كان الأباق رهناً فالجعل على
 المرتهن والردي في حياة الراهن وبعده سواء وهذا إذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل منه فإن كانت أكثر
 فبقدر الدين عليه والباقي على الراهن كذا في الهداية * وجعل المعصوب إذا أبق من يد الغاصب
 على العاصب وإن كان الأباق خدمته لرجل ورجلته لا يخرق الجعل على صاحب الخدمة فإذا انقضت
 مدة الخدمة رجع صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة أو يباع العبد فيه ولمن جاء بالعبد
 الأباق أن يسكه حتى يستوفي الجعل وإن حدث في يده بعد ما قضى القاضى له بالامساك بالجعل أي قبض
 المرافعة إلى القاضي فلا ضمان ولا جعل وإذا صالح الذي له الأباق مع مولاه من الجعل على عشرين
 درهما جاز وإن صالح على حسين درهما وهو لا يعلم أن الجعل أربعون جز بقدر أربعين ويحل الفضل
 كذا في المحيط * إن كان موهوباً فاعلى انموهوب له وإن رجع الوهب في هبته بعينه أو بغيره العبد أراد
 إلى الموهوب له كذا في الكافي * يجب الجعل في رد المذبح وأم الولد إذا كان في حياة المولى فإذا مات

اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإنما اختلف

(٤١ - (التناوي) - ثانی)

الجواب لأن رواية محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا ذكر العمل والمسيرة أو لأم ذكر الوقت فكان ذكر الوقت للاستيعمال إن عمل فقد
 وفي بالشرط فيستحق المسمى وإن لم يعمل ولم ينف بالشرط كان له أجر المثل لا بعساده الأجرة بل لغوات لشرط المرغوب وفي رواية أبي
 يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما ذكر المدة فلا يقدح في الوقت مقصود ثم ذكر العمل بعد ذلك والعمل يكون مقصوداً على كل

حال فلا يمكن الجمع بين الوقت والعمل في كونهما مقصودا لاختلاف حكمهما فيصير المقصود مجهولا وجهالة العقود عليه تمنع صحة العقد أما إذا قدم العمل فذكر الوقت بعده يكون للاستحالة فلم يصر الوقت مقصودا عليه فلا يفسد العقد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تجوز الاجارة في الوجهين * وذكر في الجامع الصغير رجل استأجر رجلا ليخبره هذه العشرة المختاتيم كلها اليوم بدرهم فانه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأبو حنيفة (٣٢٢) في مسألة الجامع لم يحوز الاجارة مع أنه ذكر الوقت بعد العمل فتبين بهذا أن فيما

قال الكرخي من التوفيق بين الروايتين نظر ابل الصحيح أن في المسئلة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل أو أخر إذا ذكر الأجر بعد الوقت والعمل وأما إذا ذكر الوقت أولا ثم الأجر ثم العمل بعده أو ذكر العمل أولا ثم الأجر ثم الوقت لا يفسد العقد لانه اذا وسط الأجر فبذلكر الاول عملا كان أو وقتا والأجر بعده يتم العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك ان كان وقتا يكون للتجمل وان كان عملا فذكره لبيان العمل في ذلك الوقت فلا يفسد العقد * وذكر الخاكم في المختصر ما هو اشارة الى ذلك وقال ألا ترى أنه لو استأجره ليعمل له هذا العمل بدرهم وشرط عليه أن يفرغ منه اليوم كان بائنا * رجل استأجر رجلا ليقطع له أشجارا في قرية بعيدة عن المصر على أن أجرة الذهاب والرجوع يكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر أجرة الذهاب ولا أجرة الرجوع أما أجرة الذهاب فلانه لا يعمل له في الذهاب عملا وبدون العمل لا يستوجب الأجر وبعد العمل لا تبقى الاجارة فلا يجب أجرة الرجوع أيضا اذا شرط ذلك على المستأجر ففسد العقد * قال مولا رحمه الله تعالى وينبغي

المولى قبل أن يصل بهما فلا شيء له ويجب الجعل في رد المأذون وان أبق المالك فرده رجل على مولا فلا شيء له كذا في الجوهرة النيرة * في جامع الجوامع رجلان أتياه فاقام أحدهما بيته أنه أخذ من مسيرة ثلاثة أيام والثاني أنه من مسيرة يومين فعلى المولى ان تمام جعل اليوم الاول والثاني بينهما وفي اليه يبيع وان كان العبد جايما ينظر الى اختيار مولا ان اختار الصداق فالجعل عليه وان اختار الدفع فالجعل على ولي الجناية وان كان الا ببق مأذونا له في القجارة وهو مستغرق بالديون فالجعل على مولا فان امتنع عن ذلك يبيع العبد في الجعل فافصل يصرف الى الغرماء وفي الجامع أبق من المودع فادى الجعل كان منبرعا وفيه أبق فقتل عبدا أو لحقه دين فغاء به رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه جنى في يد الا لا أخذ أو تلف مالا لا جعل له ان قتل أو دفع أو يبيع وفيه جنى عند الا لا أخذ خطأ أو تلف مالا ثم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالجناية يرجع بالجعل ان كانت قيمته مثل أرش الجناية وان كانت أكثر من الارش يرجع من الجعل بحصتها أدى من ثمنه أو دينه أو جنايته كذا في التتارخانية * لورد عبداً بيه أو أخيه أو سائر أقربائه لا يجب له الجعل اذا كان في عيال المولى ولو لم يكن في عياله يجب الجعل له الا الابن اذا رد عبداً بيه أو أحد الزوجين رد عبداً الا آخر فانهم لا يجب لهما الجعل مطلقا وكذا الوصي اذا رد عبداً اليتيم لا يستحق الجعل كذا في التبيين * السلطان اذا أخذ العبد الا ببق فرده الى مولا من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له قال الفقيه وبه نأخذ وكذا (١) راهبان وشحنه وكر وان اذا أخذوا المال من قطاع الطريق وردوا على المالك كذا في العيانية * اذا جاء الوارث بالا ببق من مسيرة ثلاثة أيام فالوارث لا يحلو اما ان كان ولده أو لم يكن ولكن كان في عياله أو لم يكن ولده ولم يكن في عياله ان لم يكن ولده ولم يكن في عياله أجمعوا أنه لو أخذ في حياة المورث ورده في حال حياة المورث يجب الجعل له وأجمعوا أنه لو أخذ بعد وفاة المورث ورده لا جعل له وأما اذا أخذ في حال حياة المورث وحامه الى المصر في حياته أيضا الا أنه سلمه بعد موته قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجب الجعل له في حصة شركائه وان كان الراد ولده أو لم يكن ولكن كان في عياله لا يستحق الجعل على كل حال كذا في الظهيرية * رجل قال لغيره ان عبدى قد أبق فان وجدته فخذ فقال المأمور نعم فأخذ المأمور على مسيرة ثلاثة أيام وجاء به الى المولى فلا جعل له * أخذ أبقا من مسيرة سفر وجاء به ليرده على مولا فلما أدخله المصر أبق منه قبل أن ينتهي الى مولا فأخذ رجلا في المصر ورده على المولى فلا شيء للادول ورضخ للثاني على قدر عنائه وان أخذه بعد ذلك في المصر أو من مسيرة يوم فللادول نصف الجعل تاما ورضخ للثاني على قدر عنائه وفي المنتقى جاء بالا ببق من مسيرة ثلاثة أيام أيرده على المولى فأخذ منه غاصب وحامه الغاصب الى المولى ثم جاء الا لا أخذ الاول وأقام بيته أنه أخذ من مسيرة ثلاثة أيام أخذ الجعل ثانيا من المولى ورجع المولى على الغاصب بما أخذ منه وفيه أيضا أخذ أبقا من

(١) قوله راهبان لعله الذي يرهب منه الناس ويحافونه كما في حاشية الدر وكذا يقال في كاروان تأمل اه

مسيرة

أنه يكون الجواب على التفصيل ان كانت الانهار معلومة للمستأجر فكذلك الجواب وان لم تكن معلومة

للمستأجر ما لم يذكر الوقت لا تصح الاجارة لانه اذا لم يذكر الوقت كان العقود عليه هو العمل والعمل مجهول فيفسد العقد وان بين الوقت كان أجرا واحدا في ذلك زمان وكان عليه أجر ذلك زمان فيجب عليه المسمى لا غير * وان ذكر شرطين في الاجارة بان أكثرى من رجل ذاية وقال ان ركبتهما الى موضع كذا فبكذا وان ركبتهما الى موضع كذا فبكذا أو ذكر ثلاث مواضع جاز العقد احتسابا وفي الريادة على

الثلاث لا يجوز وذا ذكرنا رحمه الله تعالى لهذا أصلاً فقال الاجارة متى وقعت على أحد شيئين أو أحد الأشياء الثلاثة وسمى لكل واحد أجر معلوماً بان قال آجرتك هذه الدابة بخمسة دراهم أو هذه الأخرى بعشرة دراهم أو هذه الثالثة بخمسة عشر وقال ذلك في البيوت الثلاثة أو الخوانيت الثلاث أو العبيد الثلاثة أو قال ذلك في المسافات المختلفة بان قال آجرتك هذه الدابة الى واسط بكذا أو الى الكوفة بكذا أو الى بغداد بكذا أو قال ذلك في أنواع الخياطة أو الصبغ الى الثلاث يجوز وفي الزيادة (٣٢٣) لا يجوز وفرق بين الاجارة والبيع اذا

باع أحد هذين العبدین وسمى لكل واحد منهما ثمنًا لا يجوز الا أن يشترط الخيار في ذلك للبائع أو للمشتري وكذلك في الثوبين وغير ذلك وفي الاجارة يجوز من غير خيار لان الاجارة يجري فيها من المساحة ما لا يجري في البيع وكذا لو قال لراد الا بق ان رددته من موضع كذا فلك كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز * وكذا لو قال للخياط ان خطت هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الا آخر فلك نصف درهم أو قال ان خطت هذا الثوب روميا فلك درهم وان خطته فارسيًا فلك نصف درهم أو قال للصباغ ان صبغته بالعصفر فلك كذا وان صبغته بالزعفران فلك كذا جاز جميع ذلك * اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعا والمسئلة معروفة فان خاطه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطه في اليوم الثاني يجب أجر المثل الا أن في رواية الاصل يجب أجر المثل لا زاد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب

مسيرة ثلاثة أيام وجاء يوم ما ثم أبق العبد منه وسار يوما نحو المصر الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل أخذته نائيا وجاء به اليوم الثالث ورفعته الى المولى فله جعل اليوم الاول والثالث وهو ثلثا الجعل ولو كان العبد حين أبق من الذي أخذه فوجده مولاه وأخذه أو أبق من الذي أخذه ثم بدله فرجع الى مولاه فلا جعل للذي أخذه ولو كان العبد فارق الذي أخذه وجاء متوجها الى مولاه لا يريد الا باق فلا جعل له يوم وفيه أيضا أخذ عبدا آبقا ودفعه الى رجل وأمره أن يأتي به الى مولاه وأخذ منه الجعل يكون له * في الاصل عبيدا آبقا الى بعض البلدان فآخذهم رجل فاشترى منه رجل آخر وجاء به الى مولاه لا جعل له فان كان حين اشتراه أشهد أنه انما اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى بما أدى من الثمن قل أو كنز وان وهب له أو هو أو وصى له به أو ورثه فالجواب فيه كالجواب في الشراء لا يستحق الجعل * أخذ عبدا آبقا وجاء به ليرده على المولى فلما انتظر اليه المولى أعنته ثم أبق من يدا لا أخذ كان له الجعل ولو كان دبره والمسئلة بمحاله فلا جعل له ولو كان الا أخذ حين سار ثلاثة أيام آبق منه قبل أن يأتي الى المولى ثم أعنت المولى لم يصرف باضا من يدا لا أخذ ولو جاء به الى مولاه فقبضه ثم وهبه منه فعليه الجعل ولو وهبه منه قبل أن يقبضه فلا جعل له ولو باعه منه قبل أن يقبضه فالجعل عليه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الراد انما يستحق الجعل اذا أشهد عند الاخذ أنه آخذ ليرده على المالك أما اذا ترك الشهاد ولا يستحق الجعل وان رده على المالك كذا في المحيط * اذا مات الا آبق عند الاخذ أو آبق منه قبل أن يرده على المولى فان كان حين أخذ أشهد أنه انما أخذه ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك اذا قال وقت الاخذ هذا آبق قد أخذته فمن وجدته طالبا فليدله على فهذا اشهاد ولا ضمان عليه قال شمس الأئمة الحلواني ليس من شرط الاشهاد ان يكرر ذلك والمرة تكفي بحيث لا يقدر على أن يكتم اذا سئل وهكذا في اللقطة وأما اذا ترك الاشهاد وكان الاشهاد ممكنا كان عليه الضمان عند أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى وهذا اذا علم كونه آبقا وان أنكر المولى أن يكون عبده آبقا فالقول قوله والا أخذنا من بالاجماع كذا في الذخيرة * اذا أخذ عبدا آبقا فداعاه رجل وأقره العبد فدفعه اليه بخير أو القاضى فهلك عنده ثم استحقه آخر بالبينة فله أن يضمن أيهما شاء فان ضمن الدافع يرجع به على القابض وان كان لم يدفع الى الاول حتى شهد عنده شاهدان أنه عبده فدفعه اليه بعير حكيم ثم قام الآخر بالبينة أنه له قصي به للثاني فان أقام الاول بينة لم يلزم أيضا واذا أخذ عبدا آبقا وباعه غيبرا أو القاضى حتى لم يصح البيع وهلك العبد في يد المشتري ثم حاز رجل فداعاه فقام البينة أنه عنده لم يستحق بالخيار ان شاء ضمن المشتري وعند ذلك يرجع المشتري بالثمن على البائع وان شاء ضمن البائع قيمته وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع ويكون الثمن له ويتصدق بما فضل على القيمة من الثمن * اذا أنكر المولى أن يكون عبده آبقا فلا جعل للراد الا أن يشهد الشهود أنه آبق من مولاه أو على اقرار المولى بابا فله واذا أبق العبد وذهب بمال المولى فجاء به رجل وقال لم أجده معه شيئا لقول قوله ولا شيء عليه * بيع

أجر المثل لا زاد على نصف درهم وذا كذا القدر في الصحيح رواية النوادر وان خاطه في اليوم الثالث روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه أجر المثل لا زاد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وروى عنه أنه لا زاد على نصف درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهو الصحيح * ولو قال ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلا شيء لك فخاطه غدا كان له أجر المثل لا زاد على درهم لان الاجارة تملك بعوض فيلزمه أجر المثل كما لو قال آجرتك بعيرين * وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان آجرته عشرين دراهم وان آجرته عشرين دراهم

بأنها فاسدة لما يقولان في إحارة الدور والعقار يجب الآخر مجرد التخلية وعند ذلك الآخر مجهول بخلاف العمل لأن في العمل لا يجب الآخر
 الاعتدال العمل وعند العمل يصير الآخر معلوما وإذا جازت الأجرة في قول أبي حنيفة فإن قبض المستأجر الدار ولم يسكنها يلزمه أقل المسميين
 * ولو استأجر دابة من بغداد إلى القصير بخمسة (٣٢٤) وإلى الكوفة بعشرة قال محمدان كان القصير نصف طريق الكوفة جازوان

كان أقل من ذلك أو أكثر لا يجوز
 وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى يجوز على كل حال * رجل
 تزلخا قال عامة مشايخنا منهم
 الفقيه أبو الليث والفقيه أبو بكر
 رحمهما الله تعالى يكون ساكنا
 باجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر
 وقال نصير لا أجر عليه الآن بتقاضاه
 صاحب الختان بالاجر حينئذ يجب
 الآخر استحضانا والصحيح قول
 الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى
 لأن الظاهر أن النزول في الختان
 يكون بالاجر وهو بمنزلة داخل الحمام
 كان عليه الآخر ولا يصدق أنه
 دخلها غصبا فكذلك ههنا الآن
 يكون الساكن معروفا بالظلم
 والغصب بأن كان صاحب جيش
 لا يستأجر عادة * وفي المنتقى رجل
 غصب دار رجل فقال له المالك
 اخرج منها فإن سكنتها فهي عليك
 كل شهر بكذا فان كان الغاصب
 جاحدا أنه له ثم أقام المالك بعد
 ذلك بينة أنه له لا أجر عليه فيما
 مضى وإن كان الساكن مغفرا
 أنها للمدعي فقال اخرج منها فإن لم
 تخرج فعليك كل شهر بكذا فلم
 يخرج كان عليه الآخر المسمى لما
 سكن * رجل استأجر دابة من
 سمرقند إلى بخارا ولم يسر مستاقا
 من رساتيقها ولا قصبة ولا بقعة
 بعينها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد

الآبق من أجنبي أو من ابن صغيره لا يجوز بيعه ممن في يده يجوز وهبته من الأجنبي لا يجوز وإن
 وهبه من ابن صغيره إن كان مرددا في دار الاسلام يجوز وإن أبق إلى دار الحرب اختل فيه
 المشايخ ورحمهم الله تعالى وروى قاضي الحرمين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ويجوز
 اعتاقه عن كفارة ظهاره ولو وكل المولى رجلا بطلب الآبق وأصابه الوكيل ثم باعه المولى من
 إنسان ولا يعلم البائع والمشتري أن الوكيل أصابه فالبيع باطل حتى يعلم أن الوكيل أصابه ولو أخذ
 الآبق رجل وأجره فالأجرة له ويتصدق بها فان دفعها إلى المولى مع العبد وقال هذه غلة عبدك وقد
 سلمت لك فهي للمولى ولا يحل للمولى أكلها قياسا ويحل استحسانا كذا في المحيط

(كتاب المفقود)

هو الذي غاب عن أهله أو بلده أو أسر أو العدو ولا يدري أحي هو أم ميت ولا يعلم له مكان ومضى على
 ذلك زمان فهو معدوم بهذا الاعتبار وحكمه أنه حتى في حق نفسه لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله
 ولا تفسخ أجارته وهو ميت في حق غيره لا يرث ممن مات حال غيبته كذا في خزانة المفتين * وينصب
 القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويقبض غلاته والديون التي أقربها غراماؤه ولا يخاصم في دين
 لم يقار به لغريم ولا في نصيبه في عرض أو عقار في يد غيره لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وإنما هو وكيل
 بالقبض من جهة القاضي وأنه لا يملك الخصومة بالاتفاق لما فيه من تضمن الحكم على الغائب فإذا
 كان يتضمن الحكم على الغائب لا يجوز عنه دنا فلو قضى به قاض يرى ذلك جاز لانه فصل مجتهد فيه
 فينفذ قضاءه بالاتفاق ثم الوكيل الذي نصبه القاضي يخاصم في دين وجب بعقده بلا خلاف وبيع
 ما يخاف عليه الفساد من ماله كذا في التبيين * ولا يبيع مالا يتسارع إليه الفساد في نفقة ولا في
 غيرها من ماله كان أو عقارا كذا في غاية البيان * ينفق من ماله على من يجب عليه نفقته حال حضرته
 بغير قضاء كزوجته وأولاده وأبويه وكل من لا يستحقها بحضرته إلا بقضاء فانه لا ينفق عليه كالأخ
 والاخت ونحوه سواهم معنى قولنا من ماله النقدان كذا في خزانة المفتين * والتبر بمنزلة النقدين
 في هذا الحكم وهذا إذا كان المال في يد القاضي وإن كان ودية أو دين ينفق عليهم منهما إذا كان
 المودع والمديون مقرين بالوديعة والدين والنسب والنكاح إذا لم يكونا طاهرين عند القاضي وإن
 كانا طاهرين فلا حاجة إلى إقرارهما وإن كان أحدهما طاهرا دون الآخر يشترط الإقرار بما
 ليس بظاهر في الصحيح وإن دفع المودع نفسه أو من عليه الدين بغير أمر القاضي فالمودع يضمن
 والمديون لا يبرأ وإن جحد المودع والمديون أصلا أو جحد الزوجية والنسب لم ينتصب أحد من
 يستحق النفقة خصما في ذلك * لا يفرق بينه وبين امرأته وحكم بموته بمضى تسعين سنة وعليه
 القموي وفي ظاهر الرواية بقدر موت أقرانه فإذا لم يبق أحد من أقرانه حيا حكم بموته ويعتبر موت
 أقرانه في أهل بلده كذا في الكافي * والمختار أنه يفوز إلى رأي الإمام كذا في التبيين * وإذا حكم
 بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموقوفين في ذلك الوقت ومن
 مات قبل ذلك لم يرث منه كذا في الهداية * فان عاذر زوجها بعد مضي المدة فهو أحق بها وإن تزوجت

فلا

ابن الفضل رحمه الله تعالى الأجرة فاسدة لأن بخارا اسم للقصبة مع سوادها فهي كالري وذكري

الكتاب إذا استأجر دابة إلى فارس أو إلى الري ولم يسر معاملة بالانصاح الأجرة في طاهر الرواية روى هشام عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى
 أنها تصح وجعل الري اسم للمدينة خاصة * ولو استأجر دابة إلى سمرقند صححت الأجرة لأن سمرقند اسم للقصبة دون السواد فسواد سمرقند
 سمرقند * ولو نكح الأجرة ولو نكح الأجرة إلى سمرقند وإن نكح الأجرة لا تصح كالنكاح إلى سمرقند

* وجعل تنكاري بفلا على أنه كذا ركب الأمير ركب معه كانت فاسدة وعليه كذا ركب أجرو مثله * وجعل تقبل من زئجل طعاما على أن يحمله من موضع كذا إلى موضع كذا إلى اثني عشر يوما بكذا فلم يحمله إلى اثني عشر يوما وانما حمله في أكثر من ذلك قالوا لا يلزمه إلا أن يكون استأجر رجلا على أن يخط نوبه في يومه بدرهم فخطه في اليوم الثاني لا يجب إلا أن صاحب الثوب في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يجب الإجلان عندهما في مثل هذا الموضع تقع الإجارة على العمل دون الوقت (٢٢٥) مسائل في الأجير المشترك فصل في

الحامى والثيابي امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها إلى المرأة التي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد ثيابها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كانت هذه أول مرة دخلت الحمام لا تضمن الثياب في قولهم اذالم تعلم أنها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك وما شرطت لها الاجر على الحفظ كان ذلك ايداها والمودع لا يضمن عند السكك الا بالتضييع وان كانت المرأة هذه دخلت الحمام قبل هذا ودفعت اليها الثياب وأعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة وجه الله تعالى لا تضمن لان عنده الاجير المشترك لا يضمن لما هلك في يده بغير صنعه والمختار في الاجير المشترك قول أبي حنيفة وجه الله تعالى وفيل هو قول محمد وجه الله تعالى أيضا وعلى قول أبي يوسف ومحمد وجهه ما لله تعالى الاجير المشترك يكون ضامنا لما هلك في يده بغير صنعه فيجب الاضمان عندهما على الثيابي قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابي أجير الحامى يأخذ منه في كل يوم أجرا معلوما لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة تلميذ القصار

فلا سبيل له عليها ويعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة وفي مال الغير يعتبر كأنه مات يوم فقده كذا في التتارخانية * ولا يرث المفقود أحد مات في حال فقده ومعنى قوائنا لا يرث المفقود أحد أن نصيب المفقود من الميراث لا يصير ملكا للمفقود أما نصيب المفقود من الارث فيتوقفان ظهرا حيا علم أنه كان يحقوا وان لم يظهر حيا حتى بلغ تسعين سنة فلو وقف له ورثة صاحب المال يوم مات صاحب المال كذا في السكافي * وإذا أوصى له توقف الموصى به إلى أن يحكم بموته فاذا حكم بموته برد المال الموصى به إلى ورثة الموصى كذا في التبيين * اذا فقد المرث فلم يعلم الحق بدار الحرب أم لا فإنه يوقف ميراثه حتى يتبين لحاقه بدار الحرب وان مات أحسن من ولد المرث يقسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف للمفقود شيء كذا في الظهيرية * لو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه ينقص حقه به يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وان كان معه وارث يحجب به لم يعط أصلا بيانه رجل مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن والمال في يد أجنبي وتصادقوا على الابن المفقود وطلبت البنات الارث دفع المصنف أقل النصيبين اليهما ولا يدفع إلى ولد الابن ولا ينزع من يد الأجنبي الا اذا ظهرت منه ضمان فلا يؤمن عليه فاذا مضت المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدس آخر البناتين ويتم لهما الثلثان ويعطى الباقي لولد الابن ونظيره الرجل فاته يوقف له نصيب ابن واحد باختيار الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحل يعطى كل نصيبه وان كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كذا في السكافي * اذا مات مفقودا بآبادية فلصاحبه أن يبيع حماره ومقاعه ويحمل الدراهم إلى أهله وان ادعى رجل على المفقود حقا من دين أو ودعة أو شركة في عقار أو طلاق أو عتاق أو نسكاح أو رد بعيب أو مطالبة باستحقاق لم يلتفت إلى دعواه ولم يقبل منه البينة ولم يكن هذا الوكيل ولا أحد من الورثة خصما وان رأى القاضى سماع البينة وحكم نفذ حكمه بالاجماع كذا في التتارخانية

(كتاب الشركة * وهو يشتمل على ستة أبواب)
(الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرايطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في بيان أنواع الشركة) الشركة نوعان شركة ملك وهي ان يملك رجلان شيئا من غير عقد الشركة بينهما كذا في التهذيب * وشركة عقد وهي أن يقول أحدهما مشاركتك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كذا الدقائق * وشركة الملك نوعان شركة جبر وشركة اختيار فشركة الجبر أن يختلط المالان لرجلين بغير اختيار المالكين خلطا لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بان كان الجنس واحدا أو يمكن التمييز بضرب كلفة ومشقة فحوا أن يختلط الخلطة بالشعير أو برنامالا * وشركة الاختيار أن يوهب لهما مال أو يملكهما مالا باستيلاء أو يخلطاهما مالا كذا في الذخيرة * أو يملكهما مالا بالشراء أو بالصدقة كذا في فتاوى قاضيخان * أو يوصى لهما فيقبلان كذا في الاختيار شرح المختار * وركنها اجتماع النصيبين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة

والمودع * رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان أقر صاحب الحمام أنه رأى رجل رفع الثياب وظن أنه رفع ثيابه نفسه كان ضامنا لانه صار مضيا عما إذا لم يمنع الغاصب وان سرق الثياب ولم يعلم به صاحب الحمام لا يضمن الا اذا ضيعه بان ذهب عن ذلك الموضع وترك الثياب * رجل دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب الحمام يراه وينظر اليه فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ان ضيع الحامى أو رأى أن غسبه رفع ثيابه كان ضامنا

وقال أبو القاسم لا يضمن والصحيح قول محمد بن مسلمة لأن ذلك انشغاف منه عادة * وكذا الوجه رجل ووضع ثيابه عند الباب في ذلك الموضع ولم يقل الجالس انشغاف ولم يقل الجالس لا تضع عندي ولم يقبل ولم يرد يكون مودعا حتى لو ضيعه كان ضامنا * رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند الجاني وقال احفظ الثياب وقبل الاجر وشرط عليه ضمان الثوب اذا تلف فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الجاني عند الكل أما على قولهما فظاهر (٢٢٦) وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عنده الاجير المشترك انما لا يضمن

اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط كان ضامنا وقال الفقيه أبو جعفر شرط الضمان في الامانات باطل فكان الشرط وعدم الشرط فيه سواء وذكر في المنتقى ما وافق قوله * امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلخ والحامية تنظر اليها فدخلت الحامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتغسل صبي ابنتها وابتها مع صبيها كانت في دهليز الحمام ترى أمها فضاغت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحامية وعن عين ابنتها ضمن الحامية والا فلا لان لها أن تحفظ الثياب بيد ابنتها فاذا لم تعب عن نصرها أو بصرا بئتها لا تضمن

(فصل في الجمل وما يرجع اليه) رجل استأجر حمالا بدائق ليجمل له رزق مهن الى موضع كذا فقال الجمل للمستأجر اجل على الرزق فرفعه المستأجر مع الجمل فوق الرزق وذهب ما فيه لا يضمن الجمل لان الرزق مادام في يده لم يسلمه الى الجمل وان جملة ثم ان الجمل وضع الجمل في بعض الطريق ثم استعان برب الرزق في رفعه فوضعه على ظهره فوقع وتخرق ضمن الجمل لانه دخل في ضمانه وباعاه رب الرزق ما صار الرزق مساميا اليه فلا يبرأ عن الضمان ولو رزق

بقدر الملك ولا يجوز لاحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر الا بامره وكل واحد منهما كالاجنبي في نصيب صاحبه ويجوز بيع أحدهما نصيبه من شريكه في جميع الصور ومن غير شريكه بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي * أما شركة العقود فانواع ثلاثة شركة بالمال وشركة بالاعمال وكل ذلك على وجهين مفاوضة وعنان كذا في الذخيرة * وركتها الايجاب والقول وهو أن يقول أحدهما شاركتك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي * ويندب الاشهاد عليها كذا في النهر الغائق * وشرط جواز هذه الشركات كون العقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة كذا في المحيط * وأن يكون الربح معلوما القدر فان كان مجهولا تفسد الشركة وأن يكون الربح جزأ شائع في الجملة لا معين فان عين عشرة أو مائة أو نحو ذلك كانت الشركة فاسدة كذا في البدائع * وحكم شركة العقد صيرورة العقد عليه وما يستفاد به مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي * أما الشركة بالمال فهي أن يشترك اثنان في رأس مال فيقولان اشتر كذا في كذا على أن نشترى ونبيع معا أو شتى أو أطلقا على أن مارزق الله عز وجل من ربح فهو بينهما على شرط كذا أو يقول أحدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع

(الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح) قال محمد رحمه الله تعالى اذا اشتركا بغير مال على أن ما اشترى باليوم فهو بينهما وخصاصا وعملا أولم يحصاه وجائز وكذلك اذا قال هذا الشهر وكذلك اذا لم يذكرا الشركة وقتا بان اشتركا على أن ما اشترى فهو بينهما هكذا في المحيط * وان وقتاهل يتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يتوقت والطحاوي ضعف هذه الرواية وصحها غيره من المشايخ وهو الصحيح * اذا لم يذكرا لفظ الشركة ولكن قال أحدهما للاخر ما اشترى اليوم من شئ فهو بيني وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة لم يذكروا محمد رحمه الله تعالى في الاصل وروى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وتثبت الشركة بهذا القدر لا ترى أنهم مالوذ كرا الشراء من الجانبين يجوز وان لم يذكرا لفظ الشركة باعتبار ذلك كحكمها فكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء والبيع لاحدهما أن يبيع حصة الآخر مما اشترى الا باذن صاحبه كذا في الغيائية * ان قال رجل لغيره ما اشترى من شئ فبيني وبينك أو قال فبينا وقال الآخر نعم فان أراد بذلك أن يكونا معني شريكي التجارة كان شركة حتى يصح من غير بيان جنس المشتري أو نوعه أو قدر الثمن كما اذا نصا على الشراء والبيع وان أراد به أن يكون المشتري بينهما خاصة بعينه ولا يكونا فيه كشريكي التجارة بل يكون المشتري بينهما بعينه كما اذا ورثا أو وهبا لهما كان وكالة لشركة فان وجد شرط صحة الوكالة جازت الوكالة والا فلا وهو بيان جنس المشتري وبيان نوعه ومقدار الثمن في الوكالة الخاصة وهو أن لا يغوض الموكل الرأي الى الوكيل أو بيان الوقت أو قدر الثمن أو جنس المبيع في الوكالة العامة كذا في البدائع * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجلين قالوا ما اشترى بنا من شئ فهو بينهما نصفين فهو جائز وفيه أيضا عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله

الجمل في الطريق وانشق الرزق وذهب ما فيه ضمن * وكذا لو انقطع الحبل لاه ما شده بحبل واهن تعالى كان مضيعا * الملاح اذا أخذ الاجر ووضع فيها الطعام فغرقت السفينة من ربح أو موج أو شئ وقع عليها أو صدم جبل وهلك الطعام لا يضمن الملاح في قوله أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان غرقت السفينة من مده أو معالجته أو جرده ضمن الملاح لان ذلك من جنابه يده قبضين وانه لا يضمن الاجير فيما تلف بغير فعله وان كان صاحب الطعام أو وكيله في السفينة لا يضمن الملاح بشئ من ذلك لان صاحب الطعام

إذا كان معه في السفينة كان الملاح يبيع فيها أو يفعل فعله بعد الفساد وان انكسرت السفينة
قد دخل فيها الماء ان كان ذلك بفعل الملاح يضمن والا فلا والله أعلم (فصل في البقار والرأى) رجل سلم بقرة الى بقار ليرعاها فجاء
البقار ليسلا وزعم أنه ردا للبقرة وأدخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد أيام في نهر في الجبانة قد عطبت قالوا ان كان
العرف فيما بينهم أن تدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا منه أن يدخل كل بقرة (٣٢٧) في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع

يمينه أنه أدخل البقرة في القرية
فلا ضمان عليه وكذا لو أرسل كل
بقرة في سكة صاحبها ساعت قبل
أن تصل الى صاحبها لا يضمن لانه
ليس عليه ادخالها في منزل صاحبها
عرفا والمسرور فعرفا كالمشروط
شرطا * بقار ترك الباقورة في
الجبانة وغاب عنها فوقع الباقورة
في زرع رجل فافسد الزرع
لا يضمن البقار الا أن يكون
البقار أرسل الباقورة في الزرع أو
أخرج الباقورة من القرية وهو
يذهب معها حتى وقعت الباقورة
في الزرع أو تلف مال انسان في
سوقها فيضمن البقار * واذا ساق
البقار الباقورة فعطبت واحدة
من سوقه بان استجمل عليها في
السوق فعثرت وانكسرت رجلها
أو اندقت عنقها أو ساقها في الماء
لتشرب فوقعت في الماء يضمن
البقار ان كان مشتركا وان كان
خاصا لا يضمن لان الاجير الواحد
لا يضمن ما تلف في يده بفعله اذا لم
يتعمد الفساد وان ساق البقر
فتناطحت وتل بعضها بعضا أو
وطئ بعضها بعضا في سياقه
فكذلك ان كان البقار أجيرا وحده
لرجل لا يضمن وان كان مشتركا
لقوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان
البقر لقوم شتى وهو أجير أحدهم
يكون ضامنا لما تلف من سياقه

تعالى في رجل قال لا آخذ ما شريته من أصناف التجارة فهو بيني وبينك فقبل ذلك صاحبه فهو
جائز وكذلك اذا قال اليوم وما أشترى في ذلك اليوم كان بينهما نصفين وكذلك لو قال كل واحد
منهما لصاحبه ولم يوقتا وكذلك اذا قال ما شريته من البقية فهو بيني وبينك وليس لواحد منهما
أن يبيع حصة صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه لانهم ما اشترى كافي الشراء لا في البيع كذا في المحيط
* ولو قال أحدهما لا آخذ ما اشترى يتعبدان فهو بيني وبينك كان فاسدا الا أن يسمى نوعا
فيقول عبدا خراسانيا أو ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاصخان * وان قال ما اشتريت من شئ
فهو بيني وبينك فان أباح حيفة رحمه الله تعالى قال لا يجوز وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
كذا في البدائع * وفي الممتق أيضا بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل
قال ما شريته اليوم من شئ فهو بيني وبينك فهذا جائز وكذلك ان وقت سنة أو لم يوقتا الا أنه
وقت من المشتري مقدارا بأن قال ما شريته من الخنطة الى كذا فهو بيني وبينك فهذا جائز كذا
في الذخيرة * اذا قال ما شريته في وجهك فبينك وبينك وقد خرج في وجهه أو قال بالبصرة
فهو باطل حتى يوقتا غنا أو يبعأ أو يأما هكذا في المحيط * رجل امر الاخوان بشري عبدا بعينه
بينه وبينه فقال نعم فاشهد عند الشراء أنه اشتراه لنفسه خاصة قال بعد مشترك كذا في محيط
السر حسي * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المجر اذا أمره بشراء فسكت ولم يقل نعم ولا لا حتى
قال عند الشراء اشتريته لنفسى يكون له ولو قال اشهدوا أنى اشتريته لفلان كما أمرني ثم اشتراه
فهو لا امر كذا في الذخيرة * فان اشتراه وسكت عند الشراء ثم قال بعد الشراء اشتريته لفلان
الا امر كان لفلان اذا كان سليما ولو قال ذلك بعد ما حدث به عيب أو مات لم يقبل قوله الا أن
يصدق الا امر كذا في التتارخانية * رجل قال لا آخذ ما اشترى عبدا فلان بيني وبينك قال نعم
فذهب ليشتري فقال له الا آخذ ما اشترى بيني وبينك قال نعم فاشتراه فهو لا امرين كذا في الخلاصة
* قالوا هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محضر من الاول وأما اذا قبل الوكالة بمحضر من الاول
فيكون العبد بين الامر الثاني وبين المأمور نصفين كذا في المحيط * ولولقيه نالت فأمره
بذلك فاشتراه المأمور بعد امر الثلاثة بنظران قال للثالث نعم بغير محضر الاولين والعبد بينهما
ولاشئ للثالث والمشتري وان قال نعم بمحضرهما فالعبد بين الثالث والمشتري نصفين كذا في محيط
السر حسي * وفي المنتقى قال هشام سألت محمدا رحمه الله تعالى ما تقول في رجل جعل امر رجلا
أن يشتري ثوبا موصوفا بعشرين درهما بيني وبينه على أن أنقدا بالدراهم قال فهو حائز وهو
بينهما والشرط باطل وفيه أيضا ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى ر - ل قال لرجل اشتر جارية
فلان بيني وبينك على أن أبيعها فأقال الشرط فاسد والشركة جائزة قال وكذلك كل شرط فاسد
في الشركة ولو قال على أن تبيعها كان هذا جائزا وهي مشتركة بينهما يبيعانها على تجارتهما
كذا في المحيط * لو قال رجل لا آخذ ما اشترى هذا العبد اشترى صاحبه أو فصاحبه فيه
شريك له فهو جاز ما اشترى كان مشتركا نصفه لنفسه ونصفه لصاحبه فاذا قبضه فهو

لانه سائق الدابة التي وطئت والسائق يضمن لما قال * ولوندت بقرة من الباقورة وخاف البقار أنه لو نبع ما يضيع الباقي كان في سعة
أن لا تبعه ولا يكون ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما نبت لانها ضاعت بغير فعله ويضمن في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
وكذا لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتب بعض وترك البعض لا يضمن لما ترك * ولو كان البقار مشتركا كفرعاه في موضع
فعطبت فقال صاحبها أنا شرطت عليك أن ترعاه في موضع آخر وقال الراعي لا بل شرطت على الرعي في هذا الموضع كان القول فيسه قول

صاحب البقر وليس البقار ولا الراعي أن ينزى على شيء منها بغير أمر صاحبها فإن فعل كان ضامنا لما عطيته منها ولو أن الراعي لم يفعل ذلك ولكن الفعل الذي كان فيها نزاعا على بعضها فعطيت لا يضمن الراعي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * الراعي والبقر إذا خاف الهلاك على شاة فذبحها ذكر في الأصل أنه يضمن قيمتها يوم الذبح وذكر في النوادر أنه لا يضمن استحسانا وكذا لو رأى رجلا شاة إنسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن (٢٢٨) استحسانا والمختار للفتوى أنه يضمن في الثانية ولا يضمن في الأولى فإن اختلف الراعي

وصاحب الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعي لا بل ذبحتها وهي ميتة كان القول قول الراعي * ولو أن صاحب الغنم أو البقر شرط على البقار أو الراعي أن ما هلك يأتيه بسببه لم يصح هذا الشرط ويكون القول في الهلاك قول الراعي وإن لم يأت بالسبب * أهل قرية كانوا يوعون دوابهم بالنوبة فصاعت بكرة في نوبة رجل تكلموا فيه قال الفقيه أبو الليث لا يضمن هذا الواحد عند الكل لأن هذه ليست بأجرة بل هي إعانة وإعارة * أهل قرية اتفقتوا على أن كل واحد منهم يحفظ الباقورة فلما كانت نوبة أحدهم استأجر هذا الواحد أجيرا ليحفظها فأخرجها لأجير إلى المغارة ثم رجع إلى القرية ليخرج ما تخلف منها فضاع بعضها قالوا إن ضاع عند غيبة الأجير ضمن الأجير فيها بترك الحفظ الملتزم وإن ضاع بعد إعادة الأجير إلى الباقورة لا يضمن الأجير ولا صاحب النوبة أما الأجير فظاهر وأما صاحب النوبة فلأنه أن يحفظ الباقورة بأجرائه * بقار يحفظ بأجر فترك البقر عند رجل ليحفظها ورجع هو إلى القرية ليخرج منها ما تخلف أو لحاجة لنفسه فصاع بعض ما كان خارجا

كقبضهما حتى لو مات كان من مالهما فإن اشترى معا واشترى أحدهما نصفه قبل صاحبه ثم اشترى صاحبه النصف الآخر كان بينهما ولو نذر أحدهما كل الثمن في هذه الصورة ولو يغير أمر صاحبه رجع بنصفه عليه كذا في فتح القدير * فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه في بيعه فباع أحدهما من رجل على أن له نصفه فهو ياتع نصيب شريكه بنصف الثمن وإن باعه النصف في جميع الثمن ونصف العبد بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيع بنصف إلى نصيب البائع خاصة كذا في محيط السرخسي * في المنتقى قال هشام سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل جعل لا خير ليس له شيء تعالى في عشرة آلاف فخذها شركة بيني وبينك قال هو جائز والربح والوضعية عليهما كذا في المحيط * رجل اشترى عبدا وقبضه فطلبه رجل آخر من الشركة فيه فأشركه فيه فله نصفه بنصف الثمن الذي اشتراه به بناء على أن مطلق الشركة يقتضي التسوية لأن بين خلافه كذا في فتح القدير * وكذا لو أشرك رجلين يصير بينهما أثلاثا كذا في فتاوى قاضخان * رجل اشترى عبدا وقبضه فقال له رجل أشركني فيه ففعل ثم لقيه آخر فقال مثل ذلك فإن كان الثاني يعلم بمشاركة الأول فله ربع العبد وإن كان لا يعلم فللثاني نصف العبد وللأول النصف وخرج المشتري من بين كذا في المحيط * وكذلك لو اشترى عبدا فقال له رجل أشركني فيه فأشركه ثم استحق نصف العبد فلا شريك لنصف العبد وخرج المشتري من بين كذا في محيط السرخسي * وإذا اشترى نصف العبد وقبضه فقال له رجل أشركني فيه وهو يرى أنه اشترى الكل ففعل فله جميع النصف الذي اشترى المشتري وإن كان يعلم أنه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط * وإذا اشترى رجل شيئا فقال له رجل آخر أشركني فيه فأشركه فهذا بمنزلة البيع فإن كان قبل قبض الذي اشترى لم يصح ولو أشركه بعد القبض ولم يسلمه إليه حتى هلك لم يلزمه ثمن ويعلم أنه لا بد من قبول الذي أشركه لأن لفظ أشركت صار إيجابا للبيع هكذا في فتح القدير * وذكر في المنتقى لو قبض النصف دون النصف ثم أشرك آخر فيه شاعنا من المقبوض وغير المقبوض يصح في المقبوض وله الخيار لتفرق الصفة عليه كذا في محيط السرخسي * ولو كان رجل في بيته حنطة يدعيها كلها فاشرك رجلا في نصفها فلم يقبض حتى أحس ق نصفها فإن شاء المشرِك أخذ نصف ما بقي وإن شاء ترك وكذا في البيع في هذا الوجه وإن استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما والمشرِك الخيار كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى رجلان عبدا فأشركا فيه آخر ينظران أشركاه على التعاقب فله النصف ولهما النصف كذا في محيط السرخسي * وإن أشركاه معا بان فالأجله أشركا في هذا العبد كان للرجل ثلث العبد استحسانا كذا في المحيط * ولو أشركه أحدهما في نصيبه ونصيب صاحبه فأجاز لصاحبه فله النصف وللشريك نصيبه كذا في محيط السرخسي * وإن لم يجز فله نصف نصيب المشرِك وهو الربع كذا في المحيط * ولو أشركه بأذن شريكه كان بينهما أثلاثا كذا في المبسوط * وإن قال أشركني

سعد

قالوا أن لم يكن الحافظ في عياله ضمن والأقلا * الراعي إذا خلط الغنم بعضها ببعض فإن كان بقدر على

التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين البواب أنها القلان قوله وإن كان خلطا لا يقدروا على التمييز يكون ضامنا قيمتها والقول في مقدار القيمة قول الراعي * وإن دفع غنم رجل إلى غيره فاستهلكها المدفوع إليه وأقر الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضمان على المدفوع إليه ولا ينفذ قول الراعي على المدفوع إليه إن كان الراعي أقر وقت الدفع أنها للمدفعوع إليه وإن شرط على الراعي أن لا يبيع غنمه غنم غيره صح

المشتركة بان قال على أن لك أن
ترعى مع غنمي غنم غيري فينبذ
يصير مشتركا ويتغير أول الكلام
بآخره هكذا قال الشيخ الامام
الاجل المعروف بخواجه رزاده قال
وكذلك الحكم في حق كل من كان
في معنى الراعي * الراعي أو البقار
إذا ضرب شاة ففعا عينها أو كسر
رجلها ذكر في الاصل أنه يكون
ضامنا قال مشايخنا رحمه الله
تعالى هذا على قياس قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى أما على
قياس قولهما ان ضرم في الموضع
المعتاد فلم يمس تاديا فيمضي أن
لا يجوز افاذا كان الصبي ما ذونا
كان الضمان على الصبي ولا يجب
على القصار لان له أن يحفظ الثياب
بالصبي الذي يكون في عياله وبقدر
على الحفظ وان لم يكن الصبي في
عيال القصار ولا تليذه ولا أجيرا
الا أن القصار أخذ بيده وأقعده
ليحفظ الخنور كان الضمان على
لقصار ههنا لانه لما استحقق من
ليس في عياله يصير مسئلا كما *
قصار سلم ثياب الناس الى أجيره
يشمسها في المقصرة ويحفظها
فانما الاجير وضاع من الثياب
مضاهي ولا يدوى كيف ضاع ومتى
ضاع قال الفقيه أبو جعفر رحمه
الله تعالى اذا لم يعلم أنه ضاع حال نوم
الاجير كان الضمان على القصار

(٤٢ - (العتاوى) - ثانى

وان ضربها في غير الموضع المعتاد يضمن في قولهم وان ضربها برقبته وقال المقيس أبو الليث انما قال له أن يضمن القصار في الموضع المعتاد نعم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعمل صاحبيه لا الا حبر المشترك لا بفعله أما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه عند الكل وهو تعبير الداية يضمن عند الكل الا اذا ضربت صاحبها الزوج ^{أداه} تعالى بقصه وأمره صاحب الثوب أن غسله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ذلك أمانة

كان ضامنا ضد الكل ولا يرثها في قولهم * والامام اذا ضرب بيد جلان عزيرا واحدا فمات لا يضمن والمعلم اذا ضرب صيدا والاستاذ
الحرفي اذا ضرب التلميذ فمات قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان ضربه بامرأته أو وصيه ضربه باعتادا
في الموضع المعتاد لا يضمن وان ضربه ضربه باعتاد يضمن وان ضربه بغير أمرأته أو وصيه فمات يضمن كل الدية في قولهم سواء ضرب
ضربه باعتادا أو غير معتاد * والاب اذا (٣٣٠) ضرب ابنه فمات يضمن كل الدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء

يضربه باعتادا أو غير معتاد وعند
صاحبه لا يضمن في المعتاد وأما
الوصي اذا ضرب اليقيم يضمن في
قولي أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وهو كالاب وعند صاحبه لا يضمن
كما لا يضمن الاب اذا ضربه للتأديب
أولادهم ولا يرثه وقال أبو يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمن
ويرثه * وليس على البزاع والفصاد
والجمام ضمان السراية اذالم
يقطعوا زيادة على ما أذن له فان
قطعت الختان الجلدة وبعض
الحشفة ان لم يمت ذلك كان
ر. ب. بن خ. اعانة واعارة * أهل
قرية اتفقوا على أن كل واحد
مهم يحفظ الباخرة فلما كانت
نوبة أحدهم استأجر هذا الواحد
أجيرا ليحفظها فأخرجها الاجير
الى المعازة ثم رجع الى القرية
اخرج ما تخلف منها فوضع بعضها
قالوا ان ضاع عند غيبة الاجير ضمن
الاجير فبقيتها بترك الحفظ الملتزم
وان ضاع بعد ما عاد الاجير الى
الباخرة لايضمن الاجير ولا
صاحب النوبة أما الاجير فظاهر
وأما صاحب النوبة فلان له أن
يحفظ الباخرة بأجرائه * بقار
يحفظها بجرم ترك البقر عند رجل
ليحفظها ورجع هو الى القرية
اخرج منها ما تخلف أو الحاجة
لنفسه فصاع بعض ما كان خارجا

(الفصل الثالث فيما يصلح أن يكون رأس المال وما لا يصلح) الشركة اذا كانت بالمال لا تجوز
عنا ما كانت أو مفاوضة الا اذا كان رأس مالهما من الاثمان التي لا تتعين في عقود المبادلات نحو
الدرهم والدنانير فاما ما يتعين في عقود المبادلات نحو العروض والحيوان فلا تصح الشركة بهما
سواء كان ذلك رأس مالهما أو رأس مال أحدهما كذا في المحيط * ويشترط حضوره عند العقد
أو عند الشراء كذا في خزانة المفتين * وهكذا في فتاوى قاضيان * حتى لو دفع ألف درهم الى رجل
وقال أخرج مثلها واشتر بها وبيع فأخرج صحت الشركة كذا في الصغرى * ولا تصح بمال غائب
أو دين في الحالين كذا في محيط السرخسي * أما العلم بمقدار رأس المال وقت العقد فليس بشرط
عندنا كذا في البدائع * ولا يشترط تسليم المالكين ولا خلطهما كذا في خزانة المفتين * ولو كان
لأحدهما ألف درهم ولا آخر مائة دينار أو لأحدهما دراهم بيض والآخر دراهم سود فاشتركا
بازت الشركة كذا في محيط السرخسي * التبر من الذهب والفضة بمنزلة العروض في ظاهر الرواية
لا يصلح رأس مال الشركة كذا في فتاوى قاضيان * والصحيح ان كانوا يتعاملون بها يجوز والا فلا
كذا في التهذيب * والمصوغ منهما بمنزلة العرض في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيان * أما
الوس فان كانت كاسدة فلا تجوز الشركة والمضاربة بهما لانهم عروض وان كانت نافعة فكذلك في
المحيط * آية المشهورة عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز كذا في
الشرائع * وعليه الفتوى كذا في السراجية والمضمرات * وفي المبسوط الصحيح أن عقد الشركة على
العبد وقبضه يجوز على قول الكل كذا في السكافي * أما الشركة بالمكيلات والموزونات قبل الخلط في
اشترا المشتري وفي جنسين مختلفين قبل الخلط أو بعده فلا تجوز بالاتفاق كذا في المحيط * ولكل واحد
فقال له رجل آت به ورجعه وعليه وضيعته كذا في السكافي * وان خلط وهو جنس واحد فشركة العقد
ولو أشركه بعدالة المالك نابتة رما وبخافهما او الوضعية عليهما كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر
لان لفظ أشرك لا السكافي * ثم عند اختلاف الجنس اذا باع المخلوط فالثلث بينهما على قدر قيمة متاع كل
النصف ثم أشرك في خلطه مخلوطا كذا في المبسوط * قال عامة مشايخنا الصحيح أن يقال يوم باع كذا في
الصفقة عليه كذا * وان كان أحدهما يزيد المخلوط خيرا فانه يضرب بقيمة يوم يقسمون غير مخلوط
في نصفها فلم يقبضه كذا في فتح القدير * اشترى يمتاعا بكر حنطة وكر شعير فـ كال أحدهما الحنطة
البيع في هذا الوجه ثم باع ذلك بدرهم يقسمان الثمن على قيمة الحنطة والشعير يوم يقسمان كذا في
الباقى وكان في الاشتراك وفي شرط الربح تعتبر قيمة رأس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي
رجلان عبدا فاشتركا في تعبيره قيمة رأس مالهما وقت الشراء وفي ظهور الربح في نصيبهما أو في
محيط السرخسي * وان تفرقت وقت القسمة لانه لم يظهر رأس المال لا يظهر الربح كذا في القنية *
استحسانا كذا في المحيط * والعروض وكل ما يتعين بالتعيين أن يبيع كل واحد منهما نصف ماله
والشريكين نصفه كذا في الخصال كل واحد منهما نصفين وتحصل شركة ملك بينهما ثم يعقدان بعد
الربح كذا في المحيط * ولو أنشأ في كذا في البدائع * ولو كان بينهما تفاوت بأن تكون قيمة عرض

أحدهما
الراعي اذا خلط الحنطة بالبيع في يد
قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا * الراعي اذا خلط الحنطة بالبيع في يد
التمير لا يضمن ويكون القوي في تعيين الروايات بالعلانة فمن رحمه الله تعالى أن الاجير المشترك لا يضمن وان استؤجر الحارس ونحمن أهل
قول الراعي * وان دفع غنم رجل الى غيره احبها فاصابته أحمر رئيسهم وينتقد الرئيس عليهم وان كرهوا البقاء باجرا ذبحوا الدرهم فكسره
يقبل قول الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي

قالوا يكون مائة إذا شتر بغير إذن صاحب الدراهم فإن قال له صاحب الدراهم أعزها فغمرها لا يضمن وهذا في الدراهم التي يشرها الكسبر
فإن كان لا يضره لا يضمن (فصل في القصار) قصار وضع الثوب على الحب في الحانوت وأقعد ابن أخيه ليحفظ الحانوت وغاب القصار
فدخل ابن أخيه الحانوت الأسفل فطرق الباب أو الثوب قالوا إن كان الحانوت الأسفل بحال لودخله إنسان لا يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب
فيه الثوب لا يجب فيه الضمان وإن كان الحانوت الأسفل بحال لودخله إنسان (٣٣١) يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب

ينظر إن كان الصبي الذي أقعده
القصار ضمنه إلى القصار أو
أمه أو وصيه أو لم يكن له أحد من
هؤلاء ولكن القصار ضمنه إلى
نفسه يضمن الصبي قال المصنف
وهذا الجواب إنما يستقيم إذا
كان الصبي مأذونا لأن الصبي المأذون
مؤاخذ بضمنان تضييع الوديعة
أما إذا كان محجورا فإنه لا يؤاخذ
بإستهلاك الوديعة وتضييعها حتى لو
دل سارقا على الوديعة أو رأى
إنسانا يأخذ الوديعة وهو يقدر
على منعه فلم يمنع لا يضمن إذا كان
محجورا فإذا كان الصبي مأذونا
كان الضمان على الصبي ولا يجب
على القصار لأن له أن يحفظ الثياب
بالصبي الذي يكون في عياله ويقدر
على الحفظ وإن لم يكن الصبي في
عمال القصار ولا تليذه ولا أجيرا
الآن القصار أخذ بيده وأقعده
ليحفظ الحانوت كان الضمان على
القصار ههنا لأنه لما استعطف من
ليس في عياله بصير مستهلكا *
قصار سلم ثياب الناس إلى أجيره
ليشمسها في المقصرة ويحفظها
فنام الاجير وضاع من الثياب
بعضها ولا يدري كيف ضاع ومتى
ضاع قال المصنف أبو جعفر رحمه
الله تعالى إذا لم يعلم أنه ضاع حال نوم
الاجير كان الضمان على القصار
لا على الاجير وإن علم أنه ضاع في

أحدهما مائة وقيمة عرض صاحبه أو بعمائة يبيع صاحب الأقل أربعة أخماس عرضه بخمس
عرض الآخر فصار المتاع كله أنجاسا كذا في الكافي * وكذلك إذا كان لأحدهما دراهم والآخر
عروض ينبغي أن يبيع صاحب العروض نصف عرضه بنصف دراهم صاحبه ويتقاضيان ثم
يشتر كان أن شاء أمقاوضة وإن شاء أعنا كذا في المحيط * وفي المنتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى
عبد بن رجلين اشتركا فيه شركة عنان أو مقاوضة جاز كذا في الذخيرة * وفي المنتقى رجلان لكل
واحد منهما طعام فاشتركا عليهما وخطا هما وأحدهما أجود من الآخر فالشركة جائزة والثمن
بينهما نصفين لأن هذا يشبه البيع حين خلطاهما على أنه بينهما وقال في موضع آخر تص في هذا
الكتاب أنه يقسم الثمن بينهما على قيمة الجيد وقيمة الردي يوم باعا كذا في محيط السرخسي
* والثاني بالقواعد أليق كذا في النهر الفائق والله أعلم

(الباب الثاني في المقاوضة * وقيمة ثمانية فصول)

(الفصل الأول في تفسيرها وشرائطها) أما تفسيرها فهي أن يشتركا الرجلان في تساويان في
مالهما وتصرفهما ودينهما ويكون كل واحد منهما كفيلا عن الآخر في كل ما يلزمه من عهدة
ما يشترية كما أنه وكيل عنه كذا في فتح القدير * فتجوز بين الحرين الكبيرين أو ذميين
كذا في الهداية * وإن كان أحدهما كتابيا والآخر مجوسيا كذا في المحيط * ولا تجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ كذا في النافع * ولا بين الحر والمكاتب
كذا في الجوهرة النيرة * وكذا لا تصح بين المجنون والعاقل كذا في العيني شرح الكثر
* ولا تصح بين العبد وبين الصبيين ولا بين المكاتبين كذا في خزانة المفتين * وإن فاض
المسلم الحر مرتدا أو مرتدة أو ذميا لا تصح المقاوضة فإن أسلم المرتد قبل الحكم بلحاقه صحت المقاوضة
كذا في فتاوى قاضخان * وصورة شركة المقاوضة أن يشتركا اثنين ويقولان نشاركنا شركة
مقاوضة في كل قليل وكثير على أن يشتري ويبيع جميعا وشرا بالنقد والنسيئة ويعمل كل واحد
منأراه على أن ما رزق الله تعالى من الربح فهو بينهما والوصيعة على المال ذكره في مبسوط صدر
الاسلام كذا في المضمرات * وأما شرائطها فهي التنصيص على المقاوضة كذا في المحيط * وإن
عقدتها من يعرف معناها فاستوفى المعنى في العقد صحت بغير لفظ المقاوضة كذا في المضمرات
* وأن يكون كل واحد منهما من أهل الكفالة بأن يكونا بالغين حريين عاقلين متعقنين في الدين
كذا في الذخيرة * وأن تكون عامة في عموم التجارات كذا في المحيط * وأن يكون رأس
مالهما على السواء من حيث القدر إذا كانا من جنس واحد ونوع واحد وان كانا من جنسين
مختلفين نحو الدراهم والدنانير أو كانا من جنس واحد إلا أنه اختلف نوعهما ما نحو الكسور مع
الصالح يشترط مع ذلك التساوي في القيمة كذا في الذخيرة * وأن لا يكون لكل واحد منهما
من المال الذي يجوز عليه عقد الشركة سوى رأس المال الذي شاركه به صاحبه ابتداء وانتهاء
كذا في المحيط * إذا كان المالان بقرعة بغير

حال يوم الاجير كان لصاحب الشركة كذا في
لأنه كان يعمل في الاجير المشقة هذا المشقة
الله عنه لا يضمن القصار في خبرها لا يجره
الثوب بعد العمل كذا في القواعد

فعل القصار لان عنده الثوب أدانة عند القصار وليس يضمنون عليه فلا يجب التمسك بالشك ويجب عليه نصف الضمان كما قال أبو يوسف وهو حسن اختياره الفقيه أبو الليث وهو نظير ما لو تمسك رجل بثوب انسان فغصب صاحب الثوب ثوبه فحرق كان على التمسك نصف الحرق وكذلك صاحب الثوب اذا أراد أن يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار فغصبه صاحب الثوب كان على القصار نصف الحرق * وذكر في المنتقى حائك نسج ثوبا فتعاق صاحب (٣٣٤) الثوب بثوبه ليأخذه وأبى الحائك أن يدفع حتى يأخذ الاجر فحرق الثوب

في يد صاحب الثوب لا يضمن الحائك وان تحرق في يدهما كان على الحائك نصف الحرق * رجل أرسل رسولا الى قصار ليسترد منه ثيابه الاربعة فلما جاء الرسول بالثياب الى المارسل كانت الثياب ثلاثة فقال الرسول دفع القصار الى الثياب ولم يعد على وقال القصار عدته الاربعة قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى يستل صاحب الثوب أي ما يصدق فأي ما يصدق يرى ذلك عن خصومته وأي ما كذبه يحلف فان حلف برئ وان نكل لزمه ما ادعاه صاحب الثوب فان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب الرابع وان كذب القصار وحلف فلا قصار أن يحلف صاحب الثوب على ما ادعى عليه من أجر الثوب الرابع فان حلف برئ * رجل دفع ثوبا الى قصار ثم أمر رجلا أن يقبض ثوبه من القصار فدفع القصار اليه غير ذلك الثوب فهل ذلك الثوب في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب أن يتبع القصار بثوبه قال رضي الله عنه أما عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل اذا كان الثوب الذي دفع اليه القصار ثوبا لرجل آخر لانه أخذ ثوب غيره بغير إذنه * وذكر

فلا يخرج أجر الاجر ولا المستأجر مطالبته بتسليم العبد ولو أجر عبد الله من ميراثه أو شيئا له خاصة ليس لشريكه أخذ الاجر ولا للمستأجر مطالبته بتسليم المستأجر كذا في محيط السرخسي * وكذا كل شيء هو له خاصة باعه لم يكن لشريكه أن يطالب بالثمن ولا للمشتري أن يطالب الشريك بتسليم المبيع كذا في فتاوى قاضخان * اذا افترق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتبت هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك في حق الشريك ولو كان يصدق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كأنه أنشأ الكتابة للعالم ولشريكه أن يردها كذا في المحيط * ولو أجر أحد المتفاوضين نفسه لحفظ شيء أو خياطة ثوب أو عمل من الاعمال فالاجر بينهما وكذلك كل كسب اكتسبه أحدهما فالاجر بينهما ولو أجر نفسه للخدمة فالاجر له خاصة كذا في التمار خانية * ولو استأجر أحد المتفاوضين أجيرا أو دابة فالمرء أجر أن يأخذ أي ما شاء بالاجرة الا أنه لو استأجره لحاجته أو الى مكة للعجيج يرجع شريكه بما أدى عنه كذا في محيط السرخسي

(الفصل الرابع فيما تبطل به المفاوضة وما لا تبطل به) لو استفاد أحد المتفاوضين مما لا يجوز عليه عقد الشركة بارت أو هبة أو وصية أو نحو ذلك ووصل اليه بطلت المفاوضة وصارت شركتهما عنانا كذا في السراجية * وان ورث عروضا أو ديونا لا تبطل المفاوضة ما لم يقبض الديون كذا في محيط السرخسي * وكذا العقار كذا في الهداية * واذا اشترى باحدا المالكين شيئا فقي القياس تبطل المفاوضة وفي الاستحسان لا تبطل واذا كان رأس مالهما على السواء يوم الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشتري بآن زادت قيمة أحد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة قال محمد رحمه الله تعالى وكذا اذا اشترى باحدا المالكين وزاد الآخر كذا في المحيط * وان اشترى أحدهما بماله وزاد المشتري في قيمته فالقياس أن تبطل وفي الاستحسان لا تبطل كذا في المضمهرات * وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالكين فالمفاوضة على حالها وكذا اذا وقع الشراء باحدا المالكين وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا تنتقض المفاوضة كذا في الظهيرية * ولو قال أحد المتفاوضين لغيرهما هب لي درهم ما فوهبه وسلم اليه بطلت المفاوضة وان كان شريكه غائبا وهذا هو الحيلة لأحد المتفاوضين اذا أراد فسخ الشركة حال غيبة صاحبه كذا في الذخيرة * وان أجر أحدهما عبدا له خاصة أو باع لم تبطل المفاوضة ما لم يقبض الاجر كذا في المحيط * اذا أنكر أحد المتفاوضين انتقضت المفاوضة ويجب أن يكون الحكم في جميع الشركات هكذا كذا في الظهيرية * وما فسدت به شركة العنان تمسده شركة لمفاوضة كذا في البدائع

(الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة) قال محمد رحمه الله تعالى لكل واحد من المتفاوضين أن يشتري بجنس ما في يده مكيلا أو موزونا فان اشترى بذلك الجنس جاز وان اشترى بجنس ليس في يده من ذلك الجنس بان اشترى بالدنانير أو الدراهم وليس في يده دراهم ولا دنانير كان المشتري خاصة للمشتري ولا يجوز شراؤه على الشركة * لأحد المتفاوضين أن يكتب عبدا من تجارتهم ما وله أن يأذنه في التجارة أو في أداء العلة كذا في المحيط * ويزوج الامة ولا يزوج العبد

ولا

في الماتقي رجل عنده ثياب ودبعة لرجل جعل المودع في ثياب الدبعة ثوبا لنفسه ثم جاء صاحب الدبعة

وطالب الدبعة فدفع المودع ثيابا الى صاحبها ونسي أن ثوبه في ثياب الدبعة فضاغ ثوب المودع عند صاحب الدبعة كان صاحب الدبعة ضامنا لذلك الثوب ووجه ذلك أنه أخذ ثوبا لغيره بغير إذنه والجهل في ذلك لا يكون عدرا وذكر أن القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوبا غيره فأخذه صاحب الثوب على ظن أنه له كان ضامنا وان كان صاحب الثوب بعث الى القصار رجلا ليأخذ ثوبه من القصار فدفع

القصار اليه ثوبان غير ثوب المرسل فضاع عند الرسول ذ كرا أن الثوب المدفوع لو كان للقصار لا يضمن الرسول وان كان لغير القصار كان لصاحب ذلك الثوب ان خيار ان شاء ضمن القصار وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لا يرجع القصار على الرسول * قصار شمس ثوب القصار فاحترق كان ضامنا وكذلك اذا عسر الثوب فحترق وان فعل ذلك أجبر القصار ولم يتعمد الفساد لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وعن محمد رحمه الله تعالى اذا أدخل القصار سراجا في حانوته فاحترق به ثوب (٣٣٥) بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجلة وانما لا يضمن الحرق

الغالب الذي لا يمكن الاحتراز عنه ولا يمكن من اطفائه وهذا قوله أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما هلك بغير صنعه * رجل دفع الى قصار ثوبا ليقصره فباعه صاحب الثوب وطالب ثوبه فقال له القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت أنه ثوبه كان القصار ضامنا

(فصل في الخياط والنساج)

اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب بثوبي الى منزل كذا حتى اذا رجعت من الجمعة سرت الى منزلي وأوفي عليك أجره فاختلس الثوب من يد الحائك في الزجة قال الفقيه أبو بكر البجلي ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه أو مكنته من الاخذ ثم دفعه الى الحائك ليس وفي له الاجر يكون الثوب وهنا فاداه لك يملك بالاجر وان كان صاحب الثوب دفع اليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون أجره على صاحب الثوب على حاله ولو منعه الحائك بالاجر قبيل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصطفا على شيء كان حسنا * رجل دفع الى نساج كرايا سبعة منسوج وبعضه غير منسوج فسرق ذلك عند النساج ذكر في النوازل أن على قول من

ولا يعتقه على مال كذا في محيط السرخسي * ولو زوج أحد المتفاوضين عبدا من تجارتهم أمة من تجارتهم جاز قياسا ولا يجوز استحسانا وهو قول علمائنا كذا في الظهيرية * ولكل واحد منهما أن يبيع بالنقد والنسيئة كذا في الخلاصة * وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره الا بما لا يتغابن الناس في مثله كذا في البدائع * ويبيع أحد المتفاوضين ممن لا تقبل شهادته لا ينفذ على المفاوضة بالاجماع كذا في الذخيرة * ولو اشترى أحدهما طعاما بالنسيئة كان الثمن عليهما بخلاف أحد شريكي العنان ولو قبل أحد المتفاوضين سلما في طعامه جاز ذلك على شريكه كذا في فتاوى قاضخان * ولو أعلم أحد المتفاوضين دواهم في طعام جاز ذلك عليهما * وكذلك لو تعين أحدهما عينة وصورة العينة أن يشتري عينا بالنسيئة باكثر من قيمته ليبيعه بقيمة بالنقد فيحصل له المال كذا في المبسوط * ولا أحدهما أن يرهن مال المفاوضة بدين المفاوضة وبدين عليه خاصة بغير إذن شريكه لان الرهن قضاء الدين حكما وأحدهما يملك قضاء دين المفاوضة ودينه خاصة من مهر أو غيره بغير إذن شريكه كذا في محيط السرخسي * حتى لم يكن لشريكه أن يسترده من يد المرتهن كذا في المحيط * فان كان الدين من شركتهما فلا ضمان عليه وان كان الدين عليه خاصة يرجع شريكه عليه بنصف ذلك وان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فلا ضمان عليه في الزيادة كذا في المبسوط * وكذا لو رهن متاعا من خاصة متاعه بدين المفاوضة لم يكن متبرعا ويرجع على شريكه بنصف الدين وان كان الرهن قد هلك في يد المرتهن كذا في المحيط * ولو ارتهن أحدهما رهنا بدين التجارة جاز كذا في محيط السرخسي * سواء كان هو الذي يلي المبايعة أو صاحبه كذا في المبسوط * ولكل واحد منهما أن يقرب الرهن والارتهن فان أقر بذلك بعد موت شريكه أو بعد افتراقهما لم يجز اقراؤه على شريكه كذا في السراج الوهاج * وله أن يودع وله أن يحتال كذا في البدائع * وأن يمدى من مال المفاوضة ويتخذ دعوة منه ولم يقدر بشئ والحجج أن ذلك منصرف الى المتعارف وهو ما لا يعده التجار سرقا كذا في الغياثية * وقبول هدية المفاوض وأكل طعامه والاستعارة منه بغير إذن شريكه جائز ولا ضمان على الأكل والمتصدق عليه استحسانا كذا في محيط السرخسي * ثم انما يملك الاهداء بالمال كقول من الفاكهة والحمير والخبز ولا يملك الاهداء بالذهب والفضة كذا في المحيط * ولو كسا المفاوض رجلا ثوبا أو هب دابة أو هب الذهب والفضة والامتعة والحبوب لم يجز في حصة شريكه وانما يجوز ذلك في الفاكهة والحمير والخبز وأشياء ذلك كذا في فتاوى قاضخان * ولا أحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ثم على قول من جواز السفر لو أذن له الشريك في ذلك فلا أن ينفق على نفسه في كرائه وطعامه وادامه من جلة رأس المال روى ذلك الحسن بن علي حنيفة رحمه الله تعالى فان رجح حسبب النفقة منه والا كانت النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية * وله أن يدفع المال مضاربة كذا في البدائع * هذا رواية الاصل وهو الاصح كذا في النهر العائق * وهكذا في الهداية * وكذا أنه أن يأخذ مالا مضاربة ويكون ربحه له خاصة كذا في البدائع * ولا أحدهما

يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغير صنعه يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج بحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوجا فكان النساج في الكل أجيرا مشتركا في ضمن الكل * وهذه جلة مسائل افتوا فيها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى منها هذه * ومنها رجل دفع الى خياط كرايا سبعة فحاطه قيصا وبقى قطعة من الكرايا من فسرق قالوا ضمن الخياط * ومنها رجل دفع صرما الى خفاف ليخرز له خفا ففصل شيء من الصرم فسرق قالوا يضمن * ولو دفع الى راق مصفيا ليعمل في المصنف ودفع

الغلاف منه أو دفع سيفاً إلى صيقلي ليصقله باجرود دفع الجفن معه فسرق لا يجب عليه ضمان الغلاف والجفن لان الجفن والغلاف منفصل
عن السيف والمصحف وهو كان أجيراً مشترى كافي السيف والمصحف لاني الغلاف والجفن وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يضمن السكل وعنه
رحمه الله تعالى لو دفع مصحفاً إلى رجل ليصقله غلافاً أو دفع السكين إلى رجل ليصقل له نصاباً فضاغ المصحف والسكين لا يضمن لانه استأجره
ليعمل له غلافاً لا يعمل في السكين والمصحف (٢٣٦) والسكين والمصحف لا يكونان تبعاً للنصاب والغلاف فكان السيف والمصحف

أمانة في يده فإذا هلك في يده
لا يتقصير منه لا يضمن وهذا كله
قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله
تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى ما هلك في يده لا يصنعه
لا يكون ضامناً لان عنده الاجير
المشترك لا يضمن ما هلك في يده
لا يصنعه * نساج كان يسكن مع
صهره ثم اكثرت داراً وانتقل اليها
ونقل متاعه وترك الغزل في الدار
التي انتقل عنها قالوا ان لم ينقل
الغزل من المكان الذي كان فيه
الى بيت آخر من دار صهره ولا
أودعه صهره لا يضمن في قول أبي
حنيفة لان الغزل مابق في ذلك
المكان الذي كان فيه كان هو
ساكناً بقاء الغزل في ذلك المكان
لم يعرف من أصله أن سكناً في
الدار لا تبطل ما سبق له فيها شيء
وعندهما يضمن * رجل دفع
الى نساج غزلاً لينسجه كرباساً
فدفعه النساج الى أجيره فسرق
من هذا الاجير قالوا ان كان هذا
الاجير أجيراً للنساج الاول لا يضمن
واحد منهما وان لم يكن الثاني أجيراً
الاول ضمن الاول عند الكل
ويضمن الاجير عند أبي يوسف
ومحمد ورحمهما الله تعالى ولا يضمن
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وهو كالسودع اذا أودع أجنبياً
عندهما لصاحب الوديعة أن يضمن

أن يضمن كذا في الظهيرية * ولو أبيع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئاً علم
المستبضع بتفرقه عما كان ما اشترى لاد من خاصة وان لم يعلم بتفرقه ما ان كان الثمن مدفوعاً الى
المستبضع جاز شراؤه على الا مروع على شريكه وان لم يكن الثمن مدفوعاً اليه كان مسترياً لاد من خاصة
كذا في فتاوى قاضيان * ولومات الذي لم يبيع ثم اشترى المستبضع المتاع لزم الحى خاصة ولو نقد
المستبضع الثمن من المال المدفوع اليه فوريته الميث بالخيار ان شاءوا ضمنوا المستبضع الثمن وان شاءوا
ضمنوا المبيع فان ضمنوا المستبضع يرجع بذلك على الا مروع وكذلك لو ضمنوا البائع يرجع على
المستبضع ثم المستبضع يرجع على المبيع ولو أبيع أحد المتفاوضين ألفاله ولشريك له شركة عنان
برضا شريك العنان ليشتري له متاعاً ثم مات أحدهم فان مات المبيع ثم اشترى المستبضع
فالمتع للمشتري ويضمن المال فيكون نصفه لشريك العنان ونصفه للمفاوض الحى ولورثة
الميت وان مات شريك العنان ثم اشترى المستبضع فالمشتري كله للمفاوضة ثم ورثة الميت ان
شاءوا رجعوا بحصتهم على أبيهما شاءوا وان شاءوا ضمنوا المستبضع ويرجع به المستبضع على أبيهما
شاءوا وان مات المفاوض الذي لم يبيع ثم اشترى المستبضع فنصفه لاد مروع ونصفه لشريك العنان
ويضمن المفاوض الحى لورثة الميت حصتهم وان شاءوا ضمنوا المستبضع ويرجع به على الا مروع
كذا في محيط السرخسي * وليس لاحد المتفاوضين أن يقرض في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في
الذخيرة * الا أن يأذنه اذناً صريحاً أن يقرض ولم يدخل تحت قوله اعمل برأيتك كذا في السراج
الوهاج * ولو أقرض بغير اذنه ضمن نصفه ولا تفسد المفاوضة هكذا في محيط السرخسي * وقالوا
ينبغي أن يكون له الاقراض بما لا خطر للناس فيه كذا في المحيط * ولا أحد المتفاوضين أن يشارك
رجلاً شركة عنان ببعض مال الشركة كذا في المبسوط * سواء شرط في عقد الشركة أن يعمل كل
واحد منهما برأيه أو لم يشترطاً كذا في الذخيرة * ويجوز عليه وعلى شريكه سواء كان باذن
شريكه أو بغير اذنه شريكه كذا في المحيط * وان شاركه شركة مفوضة باذن شريكه فهو جائز
عليهما كما لو فعل ذلك وان كان بغير اذنه لم تكن مفوضة وكانت شركة عنان ويستوى ان كان الذي
شاركه أباه أو ابنه أو أجنبياً عنه كذا في المبسوط * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في
متفاوضين شارك أحدهما رجلاً شركة عنان في الرقيق فهو جائز وما اشترى هذا الشريك من
الرقيق فنصفه للمشتري ونصفه بين المتفاوضين نصفين ولو أن المتفاوض الذي لم يشارك اشترى
عبداً كان نصفه لشريكه شريكه ونصفه بين المتفاوضين كذا في المحيط * وله أن يوكل وكيلاً يدفع
اليه مالا أو امره أن ينفق على شيء من تجارتهم في المال من الشركة فان أخرج الشريك الآخر
الوكيل يخرج من الوكالة ان كان في بيع أو شراء أو اجارة كذا في البدائع * وان وكله بتقاضي
مادائنه فليس لاد آخر اخراجه كذا في المحيط * وله أن يعبر استخساناً حتى لو أعار دابة من المفاوضة
وهلك في يد المستعير لم يضمن فيه استخساناً كذا في الذخيرة * ولو أعار أحدهما دابة من شركتهما
فركبها المستعير فطعت الدابة ثم اختلف في الموضع الذي ركبها اليه فأيها صدقه في الاعارة الى ذلك

الموضع

نساج ترك كرباساً

في بيت الطراز فسرق ليلا قالوا ان كان الموضع الذي ترك فيه الكرباس مما يحفظ فيه الثياب لا يضمن وان كان مما لا يحفظ فيه الثياب ولا
يحفظ ورضي به صاحب الثوب لا يضمن أيضاً ولا يضمن * رجل دفع ذهباً الى صانع ليصقله سواراً منسوجاً والنتج لم يكن من عمل هذا
الصانع فأصل الذهب وطوله ودفعه الى من ينسجه فسرق من الباقي قالوا ان كان الصانع الازل دفع الى الثاني بغير أمر المالك ولم يكن

الثاني أجبر الأول ولا يذله كان للمالك أن يضمن أجماعاً في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الصانع الأول أما الثاني أن سرق منه بعد العمل لا يضمن لأنه إذا فرغ من العمل صارت يده يد ودبعة أمامه في العمل كانت يده يضمنان لأنه يتصرف في مال الغير بغير إذنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف في الودبعة بغير إذنه مالكمها * رجل قال لحياط انظر إلى هذا الثوب فإن كفاً في قيصاف قطعه بدوهم . (٢٣٧) ونحوه فقال لحياط نعم وقطعه ثم قال بعد ما قطعه أنه لا يكفيك ضمن لحياط

قيمة الثوب لأنه انشأ له بالقطع بشرط الكفاية ولو قال لحياط انظر أيكفيني قيصاف قال لحياط نعم فقال صاحب الثوب اقطعه فقطعه فإذا هو لا يكفيه لا يضمن لحياط شيئاً لأنه أذن له بالقطع مطلقاً وان قال لحياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه أو قال اقطعه إذا فقطعه كان ضامناً إذا كان لا يكفيه لأنه علق الأذن بالشرط * استأجر نجاراً لينضج له طعام ولحمية فأفسد الطعام فأحرقه أو لم ينضج كان ضامناً لأنه أجبر مشترك فيضمن ما أفسد بجناية يده ولو لم يفسد النجار شيئاً ولكن رب الدار اشترى راوية من ماء وأمر صاحب البعير فأدخلها الدار فساق البعير ففر على القدور وكسرها وأفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئاً لأنه ساق بأمر صاحب الدار ولا ضمان على النجار فيما فسد لأنه فسد لا بفعله وكذا لو سقط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير * الخاس إذا هلك العبد في يده لا يضمن لأنه أجبر مشترك فلا يضمن ما هلك عنده لا يصنعه وكذا الدلال إذا دفع الثوب إلى رجل ليراه فبشتره فذهب الرجل بالثوب

الموضع يرى المستعبر من ضمانها كذا في فتاوى قاضيان * وكل ما يجوز لأحد شريك العنان أن يعمل به فكذلك للمنفرد كذا في محيط السرخسي

(الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه) إذا أقال أحدهما في بيع باعه الآخر جازت الأقالة عليهما وكذلك إذا أقال أحدهما في سلم باشره صاحبه كذا في المحيط * ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارتهم مانسبة لم يكن لواحد منهما أن يشتريها باق من ذلك قبل استيفاء الثمن كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع أحد المتفاوضين شيئاً ثم مات ليس لصاحبه أن يخاصم فيه فإن أعطاه المشتري نصف الثمن يرى منه كذا في محيط السرخسي * ولو باع أحدهما شيئاً ثم وهب الثمن من المشتري أو أبرأه جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضيان * وإن وهبه الآخر أو أبرأه جاز في نصيبه ولم يجز في نصيب صاحبه إجماعاً كذا في المحيط * وإذا أجزأ أحد المتفاوضين ديناً وجب لهما جاز تأخير في النصيبين إجماعاً كذا في الظهيرية * سواء وجب الدين بعقد المؤخر أو بعقد صاحبه أو بعقد أحدهما كذا في الذخيرة * إذا كان على المتفاوضين دين إلى أجل فأبطل أحدهما الأجل بطل وحل المال عليهما جميعاً ولو مات أحدهما حل على الميت حصته ولم يحل على الآخر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان لرجل على المتفاوضين مال فأبرأ أحدهما عن حصته فهم أبرأ جميعاً من المال كله كذا في المحيط * حقوق عقد تولاه أحدهما ينصرف إليهما جميعاً حتى إن أحدهما لو باع شيئاً بطلب شريكه البائع بالتسليم للمبيع كما يطلب البائع ولو طلب غير البائع الثمن من المشتري يجبر المشتري على تسليم الثمن إليه كما يجبر على تسليمه إلى البائع كذا في التتارخانية * ولو اشترى أحدهما شيئاً بواحد صاحبه بالثمن كما يواخذه المشتري كذا في السراج الوهاج * وله أن يقبض المبيع كالمشتري ولو وجد المشتري منهما عيباً بالمبيع فإصاحبه أن يرد بالعيب كالمشتري كذا في البدائع * وإذا اشترى أحدهما شيئاً من تجارتهما فوجد الآخر عيباً كان له أن يرده كذا في المحيط * ولو استحق المبيع كان لكل واحد منهما الرجوع بالثمن على البائع كذا في السراج الوهاج * والمشتري من أحدهما شيئاً من شركتهما إذا وجد بالمشتري عيباً كان له أن يرده بالعيب على أيهما شاء كذا في الظهيرية * ولو أنكر العيب فله أن يحلف البائع على البتات وشريكه على العلم ولو أقر أحدهما نفذ إفراؤه على نفسه وشريكه ولو باع كل واحد منهما نصف سلعة من شركتهما ثم وجد بهما عيباً فله أن يحلف كل واحد منهما على النصف الذي باعه على البتات وعلى النصف الذي باعه شريكه على العلم بيمين واحدة في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلف كل واحد منهما على البتات فيما باع وتسقط عن كل واحد منهما البين على العلم هكذا في البدائع * وإذا باع أحد المتفاوضين شيئاً من متاع المغاوضة ثم افترقا ولم يعلم المشتري بافتراقهما كان له أن يدفع جميع الثمن إلى أيهما شاء كذا في المحيط * وإن كان علم بالفرقة لم يدفع إلا إلى العاقد ولو دفع إلى

(٤٢ - (الفتاوى) - ثاني) من بين يديه ولم يطره الدلال لا يضمن لأنه ماؤن به هذا الدفع عادة * رجل دفع إلى لحياط ثوباً ليخطه فيما نخطه قباءاً ذائقاً واحداً الذي يقال له بالفارسية يكتماني خير المالك أن شاء ترك الثوب عليه يضمنه قيمة ثوبه وإن شاء أخذ القباء وأعطاه أجر مثله لا يزد على المسمى وإن اختلف فقال رب الثوب أمرتك أن تقطعه قيصافاً قال لحياط لا يل أمرتني أن أقطعه قباءاً كان القول قول صاحبه الثوب وإن أمره أن يقطعه قيصافاً طه سراً بل فهو الأول سواء وقيل هنا

لا يقب الاجر اذا اخذ الثوب * رجل امره جلا ان ينقش اسمه في قص ناعقه فغلط ونقش اسم غيره فممن الخاتم * ولو امره رجلا ليصنع ثوبه بزهرا ان أو بالقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لب الثوب ان يضمه قيم ثوبه ابيض ويترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب وأعطاه أجره له لا يزاد على المسمى وان صبغه بجنس ما أمره الا انه خالف في الوصف بان أمره أن يصبغه برقع فقير عصفرة فصبغه بفقير عصفرة وأقر بذلك لب الثوب بخير رب الثوب (٣٣٨) ان شاء ترك الثوب عليه وضمه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب وأعطاه ما زاد

من العصفرة فيه مع الاجر المسمى وذكر في المنتقى عن أبي يوسف هذا اذا صبغه برقع الفقير أو لا ثم صبغه بثلاثة أرباع الفقير فيكون له الخيار على الوجه الذي ذكرنا أما اذا صبغه ابتداء بفقير عصفرة بضربة واختار اخذ الثوب أعطاه ما زاده المصبغ فيه ولا أجر له ههنا وهكذا ذكر القدوري وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قول محمد اذا أمره أن يصبغه بمن من عصفرة ب درهم وصبغه بمنين بضربة واحدة ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب وأعطاه درهما وما زاد من العصفرة في ثوبه وروى ابن ميمونة عن محمد رحمه الله تعالى ماوجب التسوية في الجواب بين أن يصبغه بضربة أو بضربتين * رجل استأجر رجلا ليعمر بيته فخره أعطاه ما زاد الخضره فيه * رجل دفع غزلا الى حائك لينسجه سباعا في أربع فعمله أكبر من ذلك أو أصغر كان لصاحب العزل الخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر المسمى ولا يزيد على الاجر في الزيادة وفي النقصان أعطاه من الاجر بحسب ما نقص ولا يجاوز ما سمي وكذا ان أمره صفيقا فجاء برقيق أو على العكس لانه في الزيادة

شريك لا يبرأ عن نصيب العاقد وكذلك لو جده به عيبا لا يخاصم الا البائع كذا في محيط السرخسي * ولو كان المشتري وده على شريك البائع بالعيب قبل الفرقة وقضى له بالثمن أو بنقمة العيب عند تعذر الرد ثم افترقا كان له أن يأخذ أيهما شاء كذا في المحيط * ولو استحق العبد بعد الافتراق وقد كان نقد الثمن كما قبل الافتراق فلا يشتري أن يرجع بالثمن على أيهما شاء كذا في الظهيرية * متفاوضان افترقا فلا صاحب الدين أن يأخذوا أيهما شاءا بجميع الدين ولا يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف فبرجع بذلك كذا في الجامع الصغير * ولو وكل أحد المتفاوضين رجلا أن يشتري له حاريرة بعينها أو بغير عينها بثلث مسمى ثم ان الآخر تمسك الوكيل عن ذلك فنهيه حائز فان اشتراها الوكيل بعد ذلك فهو مشتر لنفسه وان لم ينهه عن ذلك حتى اشتراها كان مشتر بالهما جميعا ويرجع بالثمن على أيهما شاء كذا في المحيط

(الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين) لو ادعى على آخر أنه شاركه مفاوضة فانكروا المال في يد الجاحد فالقول قول الجاحد مع يمينه وعلى المدعي البيينة كذا في فتح القدير * فان جاء المدعي بيينة يشهدون على دعواه فهذا على وجوه أما ان شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده بينهما أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده من شركتهما وفي هذين الوجهين تقبل بينته ويقضى بالمال بينهما نصفين وأما ان شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده وفي هذا الوجه يقضى بالمال بينهما نصفين سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى أو بعدما تفرقا عن مجلس الدعوى وأما ان شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا الوجه ذكركم من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه أنه تقبل بينته ويقضى بالمال بينهما ما أثار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بعد هذه المسئلة وذكركم شيخ الاسلام أنهم ان شهدوا في مجلس الدعوى تقبل الشهادة ويقضى بالمال بينهما (٣) ما لم يشهدوا أنه بينهما نصفين أو يشهدوا أنه من شركتهما أو يقر الجاحد أن المال كان في يده فومئذ أو شهدوا بالشهود بذلك كذا في المحيط * ثم اذا قضى القاضي بينهما نصفين اذا ادعى الذي كان في يده شيئا مما في يده لنفسه مبرانا أو هبة أو صدقة من جهة غير المدعي فهذه المسئلة على وجوه ان كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال بينهما نصفين أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال من شركتهما في هذين الوجهين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده أو شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا تسمع دعواه وتقبل بينته عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان المدعي عليه ادعى شيئا مما في يده بطريق التلقي من المدعي تسمع دعواه وقبلت بينته في الوجوه كلها كذا في الظهيرية * واذا ادعى أنه شريكه مفاوضة وأقر به المدعي وقضى عليه بما في يده ثم ادعى شيئا مما في يده مبرانا أو هبة وأقام البيينة تقبل كذا في محيط السرخسي * ولو كان المال في يد

(٣) قوله ما لم يشهدوا الخ لا يرتبط بما قبله ولعله مرتبط بمحذوف والتقدير وان شهدوا في غير مجلس الدعوى لا تقبل ما لم يشهدوا الخ وتقرر العبارة بمراجعة المحيط اهـ

متبرع وفي النقصان نقص العمل وان أمره أن ينسج ثمانية ثمان فنسج ستا في ثمان ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزله وان شاء اخذ الثوب وأعطاه بحسب ثلاثة أرباع الاجر الذي سماه كذا لو أمر لبنا باليضرب له لبنا فضرب البعض وفات وقت الباقي يجب الاجر بحسب ما عمل ومن المشايخ من فرق بين الثوب وبين اللبن فقال في اللبن يجب له حصه ما عمل به من الاجر الذي سماه وفي الثوب أجره له لا يزاد على ثلاثة أرباع ما سمي واختار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى المرق بين

رجلين

الثوب وبين الذين على هذا الوجه الذي ذكرنا لان في الثوب قيمة تجعل يزداد بهما الزيادة ولا يكون المعقول تلك القيمة اذا انقربت من الباقي وفي الابن لا يزداد قيمة البعض البعض ولو ان النساج وفي الذرع والصفة وزاد عن واحد اعلى ما شرط وروى عن محمد بن صاحب الغزل بالخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر المسمى لا يزداد على الاجر المسمى لزيادة الذرع أما الخيار لتغير الصفة عليه فانه قد يحتاج الى الثوب القصير ولانه لو لم يزد (٣٣٩) في الذرع وبما يفضل شيء من غزله فيخبر

واذا اختار أخذ الثوب لا يلزمه زيادة الاجر لزيادة الذرع لانه متبرع في الزيادة * ولودفع غزلا الى حائك وأمره أن يزد في الغزل من عند نفسه رطلا فقال زدت وأنكر رب الثوب فان حلف رب الثوب على علمه برئ وان نكل لزمه مثل الزيادة وان اتعقا أن غزل الامر كان منا والثوب منوان فقال الامر الزيادة من الدقيق لا يقبل قوله لان وزن الدقيق في العادة لا يبلغ وزن الغزل وان كان الثوب مستهلكا وأنكر الامر الزيادة كان القول قول رب الثوب * ولودفع الى صائغ عشرة دراهم وقال له زد فيه درهمين يكون ذلك قرصا على واجعل من ذلك قلبا ولك اجر درهم فقال الصائغ زدت وأنكر الامر قال محمد رحمه الله تعالى تحالفا واذا حلما بحبر الصائغ ان شاء دفع اليه القلب وأخذ اجر خمسة دنانير وان شاء رد على الامر عشرة دراهم وأخذ القلب * ولودفع الى نداف جبة وقطنا وأمره أن يزد من عنده شيئا من القطن بقاء بعشرين استنار قطن في الثوب وقال لا امر دفعت الى عشرة أساتير وزدت عشرة وقال رب الثوب دفعت اليك خمسة عشرة وزدت خمسة كان القول قول

رجلين وهما قران بالمفاوضة فادعى أحدهما شيئا من ذلك المال أنه له ميراثا عن أبيه وأقام البيعة قبل بيته كذا في فتاوى قاضخان * واذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة وحد ذلك الحي فاقاموا البيعة أن أباهم كان شريكا شركة مفوضة لم يقض لهم بشي مما في يد الحي الآن يعقوا البيعة أنه كان في يده في حياة الميت وأنه من شركة ما بينهما فحينئذ يقضى لهم بنصفه كذا في المبسوط * فان أقام الحي البيعة أنه ميراث له من أبيه بعد القضاء عليه لا تقبل اذا شهدوا أن المال من شركتهما وان شهدوا أن هذا المال كان في يده وقت الشركة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل بيعة الحي وعند محمد رحمه الله تعالى تقبل كذا في محيط السرخسي * ولو كان المال في يد الورثة وجدوا الشركة فاقام الحي البيعة على المفاوضة وأقاموا بيعة أن أباهم مات وترك هذا ميراثا من غير شركة ما بينهما لم تقبل منهم ومصحح شمس الأئمة أن هذا قولهم جميعا ولو قالوا مات جدنا وترك ميراثا لا يبنوا فاقاموا البيعة على هذا لا تقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتقبل في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * وان كانت الاشياء في يد أحدهما بعد المفاوضة فقد وقعت الفرقة بحدوده وهو ضامن لنصف جميع ما في يده اذا قامت البيعة على المفاوضة لانه كان أمينا فبا لجود يصير ضامنا وكذلك اذا وجد ورثته بعد موته فان ماتا وأوصى كل واحد منهما الى رجل فوصى كل واحد منهما بما يطالب بماولى موصيه مبايعته فذا قبضه فلا ضمان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد أن يكونوا مقرين بالمفاوضة كولو كان الوصى قبض نفسه وهو مقر بالمفاوضة كان أمينا في نصيب صاحبه كذا في المبسوط * متفاوضان ادعى أحدهما أن صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقولان بالمفاوضة لجميع المال من العقار وغيره يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة أو متاع يت أورزق العيال أو جارية يطبوها فان ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استحسانا اذا كان ذلك بعد الفرقة ولو لم يمتزقا ولكن مات أحدهما ثم اختلفوا في مقدار الشركة فهذا وما لو اختلفا في مقدار الشركة سواء كذا في فتاوى قاضخان * واذا ادعى رجل على غيره أنه شريكه شركة مفوضة وأن المال الذي في يده بينهما أثلاثا بالثلثان والثلث والادعى عليه يجحد المفاوضة أصلا فاقام المدعى بيعة على نحو ما ادعاه لا تقبل هذه الشهادة قياسا وفي الاستحسان تقبل على المفاوضة كذا في المحيط * ادعى المفاوضة وادعى المال مناصفة وشهد الشهود بالثلاثة ثم قال المدعى كانت كذلك تقبل استحسانا كذا في محيط السرخسي * واذا افسق المتفاوضان وقام أحدهما البيعة أن المال كله كان في يد صاحبه وان قاضى ببلدة كذا كان قضى بذلك عليه ومهما هو المال وأنه قضى به بينهما نصفين فاقام الآخر بمثل ذلك من ذلك القاضي بعينه أو غيره فان كان من قاض واحد ولم ينج القضاء من أخذ بالآخر وان لم يعمل أو كان القضاء من القاضيين لزم كلاهما القضاء الذي أنفذه عليه لان كلاهما صحيح ظاهر فيحاسب كل صاحبه بما عليه ويتراد ان الفضل كذا في فتح القدير * ولو مات المتفاوضان فاقسم الورثة جميعا

النداف ولو قال صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر استنار أو أمرت أن تزد خمسة أساتير وقال النداف دفعت الى عشرة وأمرتني أن أزد عشرة بحسب صاحب الثوب ان شاء صدقة ودفع اليه عشرة أساتير وان شاء أخذ منه قيمة ثوبه ومثل عشرة أساتير قطن ويترك الثوب على النداف * رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فقبض به درهم على أن يفرغ منه اليوم جاز في قولهم (فصل في الحفار) * رجل استأجر حفارا وبينه مكان الحفرة وعمقه اودورها باجر معلوم جاز وان جفر بعض ما شرط عليه واستقبله جيل ان كان يمكنه الحفر

مع ذلك الا انه يشترط عليه العمل بحجر على العمل وكذا لو ظهر الماء في البئر قبل ان يبلغ منتهى ما امر به فان كان يستطيع الحفر مع ذلك لزمه وان كان لا يستطيع يكون عسذرا * وان استأجره ليحفر قبر او بين موضع حفرة في موضع آخر لا أجر له وان لم يبين له موضع الحفر مع العقد استحسانا فنصرف الى الحفر في مقبرة تلك الجهة وكذا لو لم يبين له عمقه ولا عرضه جاز استحسانا ونصرف الى المتعارف وكذا ادا لم يبين له الحد ولا شقا فنصرف الى المتعارف (٣٤٠) في تلك البلدة وهو كذا لو استأجر لبا مال لضرب له اللبن ولم يبين اللبن فان كان هناك

ملين متعارف فنصرف اليه
استحسانا ولا يفسد العقد * وان
استقل الحفار في حفر البئر أو القبر
حفرة لا يترادفه في أجره كالا ينقص
من أجره بسبب لبن المكان وحسو
التراب من القبر يكون على الحفار
استحسانا وان اختلف المستأجر
وحافر البئر بعد ما حفر خمسة
أذرع فقال المستأجر شرطت عليك
عشرة أذرع وقال الحفار لا بل
شرطت خمسة أذرع كان القول
قول المستأجر مع عينه وأعطاه
من الاجر بحسب ذلك فحلف
الحفار على دعوى المستأجر
وبئر كان الاجارة فيما سبق وان
اختلفا على هذا الوجه قبل
انخوض في العمل تحالفوا تركا
* رجل استأجر حفارا ليحفره
جوزا عشرة ايام في عشرة عشرة دراهم
وبين عمقه حفرة خمسة في خمسة كان
عليه ربع الاجر لان العشر في
العشر يكون مائة وخمسة في خمسة
يكسبون خمسة وعشرين فيكون
ربع الجملة فلهذا يلزم ربع الاجر
(فصل في اجارة الدواب والضمائم
فيما يجب وفيما لا يجب) رجل
نكاري ابلا مسمى بغير عيها من
كوفة الى مكة باجر معلوم ذكر في
الكتاب انه يجوز قالوا لم يرد هذا
ان يؤجر ابلا بغير عيها فان ذلك
لا يجوز وانما ارد به ان ينقل

ما تركا ثم وجدوا مالا كثيرا فقال أحد الفريقين كان هذا في قسمتنا لم يصدقوا على ذلك الابينة
وعلى الفريق الاخر البين فاذا حلفوا كان بينهما نصفين فان كان في أيديهم مسمى صدقوا ان كانوا
قد شهدوا بالبراءة وان كانوا لم يشهدوا بالبراءة فهو بينهم جميعا بعد ما يحلف الاخرون ما دخل
هذا في قسم هؤلاء كذا في المبسوط * ولو كان المال في يد أحد الفريقين فقالوا كان لا بينا قبل
المفاوضة وكذبهم الفريق الاخر قال المال بينهما وان كانوا شهدوا على البراءة مما في الشركة
وان كانت البراءة من الشركة وغيرها فهو له خاصة وان كان المال في يد غير الفريقين فهو بينهم
الابينة كذا في محيط السرخسي * واذا شهدوا على الاقرار بالمفاوضة منذ عشر سنين
فقبل القاضي شهادتهم تثبت المفاوضة منذ عشر سنين وقبل ذلك حتى يقضي بجميع ما في يده
منذ عشر سنين وقبل ذلك بينهما ما لو شهدوا على انشاء المفاوضة منذ عشر سنين قضى بالمفاوضة
منذ عشر سنين ولا يقضى بالمفاوضة قبل ذلك فاعلم بيقين لا جدهما قبل المفاوضة يختص به
به وما كان مشكلا الحال فهو للمفاوضة كذا في المحيط * ولو امر أحد المتفاوضين رجلين
بشتر يان عبد الله مسمى جنس العبد والتمن فاشترى ياموقدا فترق المتفاوضان عن الشركة
فقال الاخر اشترى يام بعد التفرق فهو له خاصة وقال الاخر اشترى يام قبل التفرق فهو بينهما كل
القول قول الاخر مع عينه والبينة بينة الاخران أقاما البينة ولا تقبل شهادة الوكيلين كذا
في فتاوى قاضيه * وان قال الشريك كان لا ندرى متى اشترى يام فهو للاخر خاصة كذا في محيط
السرخسي * وان قال الاخر اشترى يام قبل الفرقة وقال الاخر اشترى يام بعد الفرقة فالقول
قول الاخر والبينة بينة الاخر كذا في المحيط * واذا اعتق أحد المتفاوضين عبدا من
شركتهما فالقول فيه كاقول في غير المفاوضة واذا فترق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب
هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك لكن اقراره في نصيب نفسه صحيح ولشريكه أن يردده لم دفع
الضرر عن نفسه بعد ما يحلف على علمه وكذلك ان أقر أنه اعتقه في الشركة معناه أن اقراره
يصح في نصيب نفسه خاصة ولا يشتغل باستحلاف الاخرهنا بخلاف الكتابة هكذا في المبسوط
* واذا فترق المتفاوضان وأشهد كل واحد على صاحبه بالبراءة من كل شركة ثم قال أحدهما
كنت اعتقت هذا العبد في الشركة قد دخل نصف قيمته فمبارأت اليك منه فصدق الاخر في
عتقه وقال كنت اخترت ضمان العبد فالقول لمن لم يعتق مع عينه وله تضمين العبد عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى دون الشريك وان قال اخترت ضمانك برئ من الضمان بالبراءة ولا شيء على
العبد وان قال ما اخترت شيئا فله أن يضم العبد دون الشريك كذا في محيط السرخسي * وان
أقام المقر البينة أنه كان قد اختار ضمانه جعل الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة فيسبرأ هو من
ذلك ولا شيء على العبد وان قال الشريك لم يعتقه الا بعد الفرقة كان القول قواه أيضا فان أقام
المعتق البينة أنه اعتقه في المفاوضة وضمن له نصف قيمته وأقام الاخر البينة أنه اعتقه بعد الفرقة
واختار سعاية العبد فالبينة بينة المعتق وبرئ هو والعبد من نصف قيمته كذا في المبسوط * ولو

المكاري الجولة فقال له المستكري اجلني الى مكة على ابل فيكون المعقود عليك في الذمة وبعضهم
أجره والجواب على اطلاق التمتع وجوزوا ذلك لمكان العادة * رجل استأجر دابة ليطحن بها كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من
المنطة أو الشعير ونحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز وان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ وقال الشيخ الامام المعروف
بخوارزمي أنه لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى * رجل اكثري ابلا من بخارا الى بغداد والعج ثم اختلفا في وقت

الخروج من بخارا والقول في ذلك قول من يريد الخروج في الوقت المعروف للخروج لاهل بخارا * رجل ا كثر ابلان الكوفة الى مكة
للعج ذاهبا وجائبا كان له أن يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق * رجل استأجر أجيرا يوما ليعمل له كذا
قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف أنهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب
الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى (٢٤١) غروبها اعتبارا لذكر اليوم * رجل استأجر

بغير العمل فعمل البعير في العرف
هو الوسق وعري بالامناء مائتان
وأربعون منا * رجل استأجر
دابة الى ممر قنبد أو غيرهما من
الامصار فاذا دخلها كان له أن يأتي
بها الى منزله استحضانا * رجل
استأجر دابة أو عبدا فان مؤنة الرد
بعد الفراغ على صاحب الدابة
والعبد وكذا مؤنة رد الراحن تكون
على الراحن ومؤنة رد دابة على
صاحبها ومؤنة رد المستعار على
المستعير ومؤنة رد الغصب تكون
على الغاصب وكذا مؤنة رد المبيع
بيعا فاسدا بعد الفسخ تكون على
القباض * رجل استأجر دابة
ليحمل عليها حملا مقدرا وحل ثم
أراد صاحب الدابة أن يضع عليها
شيئا من متاعه مع حل المستأجر كان
للمستأجر أن ينعنه فان وضع مع
ذلك وبلغت الدابة الى الموضع
الذي سماه كان على المستأجر
جميع الاجر المسمى وليس هذا
كصاحب الدار اذا شغل به من
الدار المستأجرة سقطت حصته ذلك
الموضع الذي شغله صاحب الدار
من الاجر * رجل استأجر دابة
وقبضها كان له أن يؤجرها
ويعييرها أو يودعها هذا قال في
الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا
يتفاوت فيه الناس أما اذا استأجرها
لركوب نفسه ليس له أن يركب

أقر أحدهما به كاتب عبد في الشركة على ألف وقيضها منه ومات العبد فقد نحل في البراءة وقال
الاخر كاتبه بعد الفرقة فالقول لمن لم يكتب وان كان العبد ترك ما لا فقال المكاتب كاتبه بعد
الفرقة وأنا وارثه وقال الاخر في المفاوضة فحسن وارثاه والمكاتب لم يؤد شيئا فالقول لمن لم يكتب
كذا في محيط السرخسي * واذا أودع أحد المتفاوضين من مالهما ودبعة عند رجل فادعى
المستودع أنه قد ردّها اليه أو الى صاحبه فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط * فان جحد الذي
ادعى عليه ذلك لم يضمن لشريكه بقول المودع ولكن يحلف بالله ما قبضه كذا في المحيط * وكذلك
لومات أحدهما ثم ادعى المودع الدفع الى الميت يستحلف الوارثة على العلم وان ادعى الدفع الى وورثة
الميت وحلفوا ما قبضوه يضمن حصته الحي وهو بين الحي وورثة الميت كذا في محيط السرخسي
* ولو قال دفعت المال الذي أودعني بعد موت الذي لم يودعني وحلف على ذلك فهو بريء من
الضمان ولم يصدق على الزام الحي شيئا بعد أن يحلف ما قبضه كذا في المبسوط * وان مات المودع
فقال المستودع دفعت الى الحي نصفه والى وورثة الميت نصفه بريء عن الضمان اذا حلف فان أقر أحد
الفريقين بقبض النصف فركه الا تخوفه كذا في محيط السرخسي * وان كانا حيمين فقال المستودع
دفعت الى اليمين ما أقر أحدهما بذلك وجحد الاخر فالمستودع بريء ولا يمين عليه وان اقر قائم قال
المستودع دفعته الى الذي ودعني فهو بريء وان قال دفعته الى الاخر وكذبه في ذلك ضمن نصف
ذلك المال للذي أودعه ثم ما قبضه المودع يكون بينهما نصفين وان صدقه الشريك في ذلك
فالمودع بالخيار ان شاء ضمن نصيبه شريكه وان شاء ضمن المستودع كذا في المبسوط

(المصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين) استعار أحد المتفاوضين دابة ليركبها
الى مكان معلوم فركبها شريكه فغطت فهما ضامنان كذا في المحيط * ولو استعار أحدهما دابة
ليعمل عليها طعاما له خاصة فحمل عليها شريكه طعاما مثل ذلك أو أخف لا يضمن كذا في محيط
السرخسي * ثم في مسألة الركوب اذا وجب الضمان وأدى الراسب ذلك من مال الشركة
هل يرجع عليه شريكه بنصف ما أدى ينظر ان كان قدر كرها حاجتهما فلا رجوع وان كان
قدر كرها في حاجة نفسه فله الرجوع بنصف ما أدى ولصاحب الدابة أن يطالب بضمنان الدابة
أي ما شاء كذا في المحيط * وكذلك أحد المتفاوضين اذا استعارها ليحمل عليها عدل رطى فحمل
عليها شريكه مثل ذلك العدل لم يضمن ولو حل عليها طيبا لسة أو أكسية كان ضامنا لاختلاف
الجنس والاختلاف في الضرر على الدابة ولو حل المستعير عليها ذلك ضمن فكذلك شريكه لانه ان
كان ذلك من تجارتهم سماه لضمان عليهما وان كان بضاعة عند الذي حل فالضمان عليهما لان الذي
حل غاصب والاخر عنه كميل ضامن ثم يرجع الشريك على الذي حل بنصف ذلك اذا أديا من مال
الشركة كذا في المبسوط * ولو استعار أحدهما ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها شريكه
عشرة مخاتيم شريكه لا يضمن وكذا لو كانا شريكين شركة عنان فاستعار أحدهما فالجواب
فيه كالجواب في الاول كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال أحد الشريكين لصاحبه لا تجاوز بخاري

غيره * رجل استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحل مع نفسه خلا فغطت الدابة يضمن من قيمتها مقدار الزيادة وشريك معرفة
مقدار الزيادة الرجوع الى أهل البصر أن هذا الحل كم يزيد على ركوبه في الثقل هذا اذا ركب ووضع الحل في غير الموضع الذي ركب وان
ركب على موضع الحل يضمن جميع القيمة * رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع كذا فركبها في الموضع يكون مخالفا لاحتيا
عطيت الدابة من ركوبه يضمن قيمتها * رجل استأجر دابة لمسيرة فرمخ فسار عليها سبعة فراسخ كان عليه الاجر المسمى للفرمخ وثمان

وأدخل الفرسخ يكون غاصبا ولا أجر عليه وإن أرضى المستأجر صاحب الدابة بشئ كان أفضل * رجل استأجر حمارا يعمل عليه وقرح خنطة إلى المدينة فعمل عليها الخنطة إلى المدينة فلما انصرف من المدينة جل في انصرافه على الحمار فقيرا من ملح فرض الجار في الطريق وهلك بضمن قيمة الحمار إذا جل عليه الملح بغير اذنه * ولو استأجر دابة ليعمل عليها خنطة من موضع معلوم إلى منزله يوما إلى الليل فكان يحمل الخنطة إلى منزله وفي الذهاب إلى موضع الخنطة ما يتركب (٣٤٢) الدابة فعطبت الدابة قال بعضهم بضمن قيمة الدابة لأنه استأجرها للعمل دون

الركوب فيصير غاصبا بالركوب * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يضمن لان العادة فيما بين الناس الركوب في هذا الموضع حتى لو لم يكن ذلك عادة لهم كان ضامنا * رجل استأجر حمارا يعمل عليه اتى عشرو قران من التراب إلى أرضه بدهم وصاحب الدابة يعرف أرضه فكما عاد الاستأجر من أرضه يحمل عليه وقران من اللبن ان سلمت الدابة حتى فرغ من العمل وجب الاجر ولا يجب الضمان وان هلك الحمار قالوا ان هلك في الرجوع مع اللبن بضمن قيمة الحمار ولا يجب الاجر لانهم لا يجتمعان فلو المصنف رحمه الله تعالى وعندى يجب نصف دائق للوفر الاول مع قيمته لانه لم يكن غاصبا في ذلك الوقت وانما صار غاصبا بعده فيجب الاجر للوفر الاول كفي مسألة الفراسخ وبعد ما صار غاصبا لا يجب الاجر اذا هلك الحمار وان سلم يجب كل الاجر لانه وان صار مخالفا لكن اذا سلمت الدابة يجب الاجر ولو استأجر دابة إلى موضع معين ففاز ذلك الموضع وهلك بضمن قيمتها وان سلمت الدابة يجب تمام الاجر * وكذا لو استأجر دابة ليركبها بنفسه فركبها وأردف غيره فعطبت الدابة بضمن نصف القيمة وعليه

فأوز وهلك المال ضمن كذا في السراجية * اذا مات أحد المتفاوضين ولم يبين حال الذي كان في يده لا يضمن لشريكه نصيبه كذا في فتح القدير

(الباب الثالث في شركة العنان * وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها وأحكامها) أما شركة العنان فهي أن يشترك اثنان في نوع من التجارات بر أو طعام أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكر ان الكفالة خاصة كذا في فتح القدير * وصورتها أن يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكر ان الكفالة والمفاوضة فيها تقتضيت معنى الوكالة دون الكفالة حتى تجوز هذه الشركة بين كل من كان من أهل التجارة كذا في محيط السرخسي * فتجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي المأذون والحر والعبد المأذون في التجارة والمسلم والكافر كذا في فتاوى قاضخان * وفي التجريد والمكاتب كذا في التهذيب * ولو ذكرا الكفالة وكانت باقية شروط المعاوضة متوفرة انعقدت معاوضة وان لم تكن متوفرة ينبغي أن تنعقد عنانا هكذا في فتح القدير * وأما شرط جوازها فكون رأس المال عينا حاضرا أو غائبا عن مجلس العقد لكن مشارا اليه والمساواة في رأس المال ليست بشرط ويجوز التفاضل في الربح مع تساوي ما في رأس المال كذا في محيط السرخسي * ذكر محمد رحمه الله تعالى كيفية كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله وأداء الامارة ثم يبين قدر رأس مال كل منهما ويقول وذلك كله في أيديهما يشتركان به ويبيعان جميعا وشقي ويعمل كل واحد منهما برأيه ويبيع بالنقد والنسيئة ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما كان من وضعية أو تبعة فكذلك فان كانا اشترطا التفاوت فيه كتباه كذلك ويقول اشتركا على ذلك في يوم كذا في شهر كذا كذا في فتح القدير * وأما حكمها فصيرورة كل أحد منهما وكيل عن صاحبه في عقود التجارات ولا يصير كل واحد وكيل عن صاحبه في استيفاء ما وجب بعقد صاحبه كذا في المحيط * ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه اذا لم يذكرا الكفالة كذا في فتاوى قاضخان

(الفصل الثاني في شرط الربح والوضعية وهلاك المال) لو كان المال منهما في شركة العنان والعمل على أحدهما ان شرط الربح على قدر رؤس أموالهما جاز ويكون ربحه له ووضعيته عليه وان شرط الربح للعامل أكثر من رأس ماله جاز على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل واحد منهما ربح ماله كذا في السراجية * ولو شرط العمل عليهما جميعا صحت الشركة وان قل رأس مال أحدهما وأكثر رأس مال الآخر واشترطا الربح بينهما على السواء أو على التفاضل فان الربح بينهما على الشرط والوضعية أبدأ على قدر رؤس أموالهما كذا في السراج الوهاج * وان عمل أحدهما ولم يعمل الآخر بعذر أو بغير عذر صار كعملهما معا كذا

نصف الاجران كانت الدابة تطبق ذلك وان سلمت كان عليه كل الاجر * رجل استأجر دابة للركوب إلى الكوفة ففاز ربح بعض الكوفة مقدار ما لا يساح فيه الناس وركب في تلك الزيادة أوله بركب ثم ردها إلى الكوفة كان عليه الاجر إلى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عندهم لم يردوها إلى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة بضمن قيمتها ولا يسقط عنه شئ من الاجر بهذا القول أي خيمة الآخر وهو قول صاحب رحمهما الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا اذا ردها إلى الكوفة يرى من

الضمان ثم قال لا يبرأ من الضمان بأزالة التعدي وكذا المستعير بخلاف المودع وقال بعضهم برئ في الكل عن الضمان بأزالة التعدي وقال بعضهم إذا استأجرها ذاهبا وجائيا برئ وكذا المستعير وان استأجرها ذاهبا لا يبرأ عن الضمان في كل حال الا المودع * وقد كوفي الاصل إذا استأجر من المرأة ثوبا ثلثة أيام ان كان ثوب بذلة لها أن تلبسه في الأيام والليالي وان كان ثوب صيانة تلبسه في النهار وفي أول الليل وفي آخره وليس لها أن تلبسه كل الليل فان لبسته كل الليل ونامت فيه حتى (٣٤٣) جاء النهار برئت عن الضمان اذا لم ينفق

لثوب والفرق بين مسئلة الثوب ومسئلة اجارة الدابة على القول المختار ما عرف في الاصل * وان استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق عطف الاجارة وادعى أن الدابة له يصير ضامنا حتى لو عطبت بعد الجحود قبل أن يركبها يضمن قيمتها وان عطف ركبها بعد ذلك برئ عن الضمان وكان عليه جميع الاجر * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الاجر لركوب بعد الجحود لانه صار غاصبا بالجحود * رجل استأجر دابة يوما للركوب كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لان اليوم حقيقة اسم لما بعد طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وليس ههنا عرف بخلاف الحقيقة وفيما اذا استأجر أجيرا يوما تركت الحقيقة بحكم العرف * رجل تكارى دابة ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني وان تكارى دابة نهارا لم يذكر ههنا في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض وقال بعضهم هذا اذا كانا من أهل اللغة يفرقان بين اليوم والنهار أما العوام لا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب

في المضمرات * ولو شرط كل الربح لاحدهما فانه لا يجوز هكذا في النهر الفائق * اشترى كاهن أحدهما بالقبول الآخر بالفين على أن الربح والوضيعة نصفان فالعقد جائز والشرط في حق الوضيفة باطل فان عملا وربحا فالربح على ما شرطوا وان خسرا فالخسران على قدر رأس مالهما كذا في محيط السرخسي * ويجوز أن يعقد شركة العنان كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض كذا في العناية * واذا هلك مال الشركة أو أحد المالكين قبل أن يشتري باطلت الشركة كذا في الهداية * وأى المالكين هلك قبل الشراء هلك على صاحبه هلك في يده أو يد صاحبه كذا في المحيط * واذا جاء كل واحد منهما بألف درهم فاشترى كاهن وخاطاها كان ماله هلك منها هلك ما بقي فهو بينهما الا أن يعرف شيء من الهالك أو الباقي من مال أحدهما بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط * وان اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر فالمشترى بينهما على ما شرط كذا في الجوهر النيرة * وان لم يصرحا بالوكالة عند العقد كذا في المضمرات * ويرجع على صاحبه بحصته من الثمن كذا في الاختيار شرح المختار * ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد رحمه الله تعالى فلكل منهما أن يتصرف فيه كذا في النهر الفائق * وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * هذا اذا هلك أحد المالكين بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بماله ينظر فان كانا صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالشركة مشتركة بينهما بحكم الوكالة المفردة ويرجع عليه بحصته من الثمن وان ذكر ايجرد الشركة ولم يذكر في عقد الشركة أو كالة فالمشترى يكون للمشتري كذا في التبيين * في النوادر دفع الى رجل ألف درهم على أن يعمل بها على أن الربح للعامل والوضيعة عليه فهلك قبل الشراء فما لقا بضامن ولو قال اعمل بها بيني وبينك على أن الربح بينهما والوضيعة بيننا فهلك قبل أن يعمل بها فهو وضامن نصف المال عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وان اشترى بالمال ثم هلك قبل النقد فعلى الأمر ضمان نصف المال وعلى المشتري مثل ذلك كذا في المحيط * واذا كان رأس مال أحدهما دراهم ورأس مال الآخر دنانير وقيمة الدنانير مثل قيمة الدراهم فاشترى صاحب الدراهم بالدراهم غلاما واشترى صاحب الدنانير بالدنانير جارية ونقد المالكين وكان ذلك في صفقتين فهلك الغلام والجارية في أيديهم مرجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس ماله ولو اشترى ياهما صفقة واحدة وباقي المسألة بحالها لا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء كذا في الظهيرية * وان اشترى بالدراهم متاعا ثم بعده بالدنانير متاعا فوضعا في أحدهما أو ربحا في الآخر فالربح والوضيعة عليهما على قدر ملكيهما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وهكذا في المبسوط * واذا اشترى كاهن بعروض أو المكيل واشترى بذلك فلكل واحد منهما مما اشترى قدر قيمة متاعه فان باع المشتري بعد ذلك ثم أراد القسمة فان كانت الشركة وقعت بحالها لمثل له اعتبرت قيمته يوم الشراء وان كانت وقعت بحاله مثل من المكيل والاوزون والعددي المتقارب فقد ذكر في الاصل أنه تعتبر القيمة يوم القسمة وذكر في الاملاء أنه تعتبر القيمة يوم الشراء قال القدوري وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولكل

في اليوم * وان استأجرها الى العشي تنقضي الاجارة بدخول وقت الظهر * رجل استأجر دابة ليركبها انسانا فركبها امرأة ثقيلة بمرج أو رجل فعطبت لا يجب عليه الضمان ولا على المرأة الا أن يعلم أن مثل تلك الدابة لا تطيق حملها فيضمن قيمتها اذا عطبت * رجل استأجر دابة الى موضع معلوم ليركبها بنفسه فلم يركب أو ركب غيره وسلمت الدابة لا يجب الاجر وان عطبت يضمن قيمتها وان ركب بنفسه ودفن غيره كان عليه كل الاجر ولا ضمان عليه اذا ساءت وان عطبت الدابة من ركوبها بعد ما بلغت المكان المشروط يضمن نصف القيمة وعليه جميع الاجر

سواء كان الرديف أخف منه أو أثقل ان كانت الدابة تطيق مثلهما وان كانت لا تطيق يضمن بتجميع القيمة أما اذا كانت تطيق مثلهما ذكر أنه يضمن نصف القيمة اذا عطيت وقال بعض الناس يضمن قدر الزيادة وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا اذا كان الرديف كبيرا أو صغيرا يستمسك على الدابة وان كان لا يستمسك فهو بمنزلة الحمل يضمن قدر الزيادة كالركب وحمل شيأ وبعضهم سوى بين الصغير الذي يستمسك والصغير الذي لا يستمسك فقال يضمن (٣٤٤) نصف القيمة فان أراد صاحب الدابة أن يضمن الرديف نصف القيمة كان له ذلك

لانه في حق المالك غاصب نصفها ولا يرجع الرديف بذلك على المستأجر لانه في حق المستأجر بمنزلة المستعير وان ضمن المستأجر لا يرجع المستأجر بما ضمن على الرديف لانه بمنزلة المستعير * ولو استأجر دابة ليركبها الى موضع معلوم فحمل عليها صييا صغيرا فعطبت الدابة كان ضامنا قيمتها كما لو حمل عليها مكان الصبي جلا آخر * رجل استأجر دابة للعمل ولم يبين ما يحمل عليها فسدت الاجارة فان لم ينقض الاجارة حتى حمل عليها شيئا جازت الاجارة ويصير كأنه استأجرها لذلك ابتداء * وكذا لو لم يحمل عليها شيئا ولكن ركبها أو أركب غيره جازت الاجارة أيضا لان الحمل يشاؤ الركب * قال الله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوا التحملهم فلو انه حمل عليها أو أركب غيره حتى جازت الاجارة يصير كأن العقد ورد عليه حتى لو فعل بعد ذلك شيئا يخالف الاول بان أركب انسانا أولا أو ركب بنفسه ثم أركب غيره الاول أو كان الاول حلا ثم ركب أو أركب يصير غاصبا ضامنا * ولو استأجر دابة لحمل عليها شيئا فحمل عليها غيره فهو على وجوده ان حمل عليها من جنس المسمى الا أنه خالف المشروط بان استأجر دابة لحمل عليها عشرة

واحد من شريكي العنان أن يبيع بالنقد والنسيئة وكذلك يجوز بيعه بما عزوهان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج * ويحتمل ويحتال ويؤاخر كذا في التهذيب * وليس له أن يشارك غيره اذا لم يشترط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهما برأيه نصا هو الصحيح كذا في النخبة * ولو شارك أحدهما رجلا لشركة عنان فما اشترى الشريك الثالث كان النصف للمشتري ونصفه بين الشريكين الاولين وما اشترى الشريك الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث كذا في فتاوى قاضيان * وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أحد شريكي العنان اذا شارك غيره مفوضة بمحض من شريكه تصح المفوضة وتبطل شركته مع الاول وان كان غير محضر من شريكه لم تصح كذا في الظهيرية * وليس لأحدهما أن يكاتب عبدا من الشركة بلا خلاف كذا في المحيط * ولأنه يتفق على مال سواء قال اعمل برأيك أولا ليس له أن تزوج من تجارتهما في قولهم جميعا وكذلك تزويج الامه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في البدائع * وان أقر أحدهما بجمارية في يده من الشركة أنه الرجل لم يجز اقراره في نصيب شريكه وان كان قال صاحبه اعمل فب رأيك كذا في فتاوى قاضيان * ولا يبرهن أحدهما من الشركة بدين عليه الا باذن شريكه كذا في محيط السرخسي * ولورهن أحدهما متاعا من الشركة بدين عليها لا يجوز ويكون ضامنا للرهن كذا في فتاوى قاضيان * الا أن يكون هو العاقد في موجب الدين أو يأمره شريكه بذلك كذا في السراج الوهاج * وكذا لا يبرهن رهن بدين من الشركة في نصيب شريكه الا اذا ولي عقده بنفسه أو أمر من يليه فان هلك الرهن في يده وقيمه والدين سواء ذهب نصف الدين وهو حصصة المرتهن ولشريكه الخيار ان شاء رجع على المدون بنصف دينه ويرجع المدون على المرتهن بنصف قيمة الرهن وان شاء أخذ من شريكه حصته مما اقتضى كذا في محيط السرخسي * وان أقر بالرهن أو بالارتهان فان كان ولي العقد بنفسه جاز وان كان لم يمل العقد لم يجز كذا في السراج الوهاج * واذا أقر أحد شريكي العنان بالرهن أو بالارتهان بعدما تناقضا الشركة لا يصح اقراره اذا كذب شريكه كذا في المحيط * ولو استقرض أحد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي * وفي شرح القدوري اذا قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل في ذلك برأيك جاز لكل واحد منهما أن يعمل ما يقع في التجارة من الرهن والارتهان والخلط بماله والخلط المشاركة مع الغير وأما الهبة والقرض وما كان اتلافا لأمال وتلكا بغير عوض فان ذلك لا يجوز له الا أن ينص عليه وقال في هذا الموضع أيضا اذا لم يقل الشريك له اعمل برأيك ليس له أن يخلط مال الشركة بماله خاصة كذا في النخبة * ولشريك العنان والمبضع والمضارب والمودع أن يسافر وبالمال هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الخلاصة * ولو كان بينهما شركة في مال خلطاه ليس لواحد منهما أن يسافر بالمال بغير اذن الشريك فان سافر به فذلك ان كان قدره جمل وموثة ضمن وان لم يكن له حل وموثة لا يضمن كذا في فتاوى قاضيان * فاذا سافر أحدهما بالمال وقد أذن له شريكه بالسفر أو قيل له

يخاتم من هذه الحنطة في مل عليها عشرة نخاتم من غير ذلك الحنطة أو حمل عليها حنطة رجل آخر لا يكون اعمل مخالفا * وكذا اذا استأجر لحمل عليها ثوبا دريا يحمل عليها ثوبا من بامرويا مثل ذلك وزنا * والثاني أن يخالف في الجنس بان استأجر لحمل عليها عشرة أقفزة فحنطة فحمل عليها عشرة شعير في القياس يكون ضامنا مخالفا وفي الاستحسان لا يكون ضامنا لان المعبر هو الضرر لا الضرر وهو أن مثل خالص الشعير يكون أخف على الدابة فان سلمت الدابة بحسب الاجر المسمى ولا يكون مخالفا وان عطيت الدابة من

ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الاجر وان استأجرها ليحمل عليها عشرة أقفرة شعير فحمل عليها عشرة أقفرة حنطة مثل كيل الشعير قال الفقيه أبو الليث الحافظ رحمه الله تعالى يضمن قيمه الدابة لأن الحنطة أشد من الشعير وأثقل فيضمن كولو حمل عليها مكان الحنطة حديدًا * ولو سمي من الحنطة وزنا معلوما لحمل عليها من الشعير مثل ذلك الوزن وعطبت الدابة يضمن قيمتها وان استأجر دابة ليحمل عليها شعير فحمل عليها في أحد الجوارقين شعير أو في الآخر حنطة فعطبت الدابة يضمن نصف (٢١٥) قيمتها وعليه نصف أجرها لانه في النصف موافق

وفي النصف يخالف والثالث أن يخالف إلى ما هو أضرب بالدابة بأن استأجر لحمل الحنطة فحمل عليها حديدًا أو آجرًا أو قطبا أو حطبًا أو تبنًا أو طينًا مثل وزن الحنطة فعطبت يضمن قيمتها وان سلمت لا يجب الاجر وان استأجرها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مخطة ومامن الحنطة وجاء بالجار سليمًا فهلاك قبل أن يرد إلى صاحبه ان كان يعلم أن الجار يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكال الاجر المسمى * وان كان لا يطبق يضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر * وان تكارى بعير ليحمل عليه محملاً فحمل زاملاً فلو ايكون ضامناً لان الراملة تكون أضرب بالدابة * وهو كالأستأجر ليركب فحمل عليها يكون ضامناً * وان استأجر دابة ليسرج بسرج فأوكفها فعطبت كان ضامناً قدر ما زاد الثقل كالأ زاد في الحمل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يضمن جميع القيمة ولو استأجر حماراً بسرج ليركبه فأمرجه سرجاً آخر فان أسرجه بسرج بسرج بمثله الجار لا يضمن * وان أسرجه بسرج لا يسرج بمثله الجار كان ضامناً قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان أوكفه بأكثر من ثلثه الجار

اعمل برأيك أو عند اطلاق الشركة على الرواية الصحيحة عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فله أن ينفق من جملة المال على نفسه في كرائته ونفقته وطعامه وأدامه من رأس المال روى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى وهذا استحسن كذا في البدائع * فان ربح تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال كذا في خزاية المفتين * ولو خرج إلى موضع يمكنه أن يبيت بأهله لا تحسب من مال الشركة كذا في التهذيب (المصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك)

اسكل واحد منهما أن يوكل بالبيع والشراء والاستجار والادخار أن يخرج من الوكالة وان وكل أحدهما بتقاضى ما دابنه فليس للآخر اخراجه كذا في الظهيرية * ولا عاقد أن يوكل وكذا لا يقبض الثمن والمبيع فيما اشترى وباع كذا في البدائع * وفيما سوى هذه التصرفات أحد شريكي العنان كأحد شريكي المفاوضة ما يملكه أحد شريكي المفاوضة يملكه أحد شريكي العنان كذا في المحيط وكل ما كان لأحدهما أن يعمل به إذا نهى شريكه عنه لم يكن له عمله فان عمله ضمن نصيب شريكه ولهذا قال أحدهما ان خرج إلى دمياط ولا تجاوزها فإذ رزف هلك المال ضمن حصه شريكه وكذا لو نهى عن بيع النسبة بعدما كان أذن له فيه كذا في فتح القدير * في القدرى إذا قال أحدهما في بيع باعة الآخر جازت الاقالة كذا في المحيط * ولو باع أحدهما متاعاً فرد عليه بعيب فقبله بغير قضاء جاز عليهما وكذا لو حط من ثمنه أو أنجز لأجل العيب كذا في الخلاصة * وان حط من غير ذلك أو من غير أمر يخاف منه جاز في حصته ولم يجز في حصه صاحبه كذا في البدائع * وكذا لو دسب له كذا في السراج الوهاج * ولو أقر بعيب في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضيان * شريك كان شركة عنان على العموم أسلم أحدهما إلى صاحبه في كره حنطة على الشركة لا يصح كذا في القنية * ولو باع أحدهما حالاً وأجله الآخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعاً إلا أن يكون كل واحد منهما قال لصاحبه افعل ما رأيت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصح في نصيبه خاصة ولو أجله الذي ولي البيع جاز في النصيبين بالإجماع كذا في المضمرات * فأما إذا اجتمعاً فاداناً ثم أخر أحدهما متأخيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه وعندهما يجوز تأخيره في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه وأما إذا عاقد أحدهما ثم أخر العاقد متأخيره جاز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في النصيبين جميعاً كذا في السراج الوهاج * بالإجماع كذا في المضمرات * وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيان * وان أقر أحدهما بدين في تجارتهمها وأنكر الآخر لم يقر جميع الدين ان كان أقر أنه ولي العقد بان قال اشترى من فلان عبداً بكذا كذا في المحيط * فأما إذا أقر أنهم مولى له لم يصره وان أقر أن صاحبه وليه ذكر في جميع نسخ كتاب الاقرار أنه لا يلزمه شيء وهو الصحيح كذا في الظهيرية * أحد شريكي العنان إذا أقر أن دينهما سؤجل إلى شهر صح اقراره بالأجل في نصيبه عندهم جميعاً وكذا لو أبرأ أحدهما مع ابرأه عن

(٤٤ - (المتاوى) - ثانی) كان ضامناً قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف

ومحمد رحمه الله تعالى يضمن بحساب ذلك فعلى هذا في السرج ينبغي أن يكون كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن جميع القيمة وعندهما يضمن بقدر ما زاد من الثقل هذا اذا كان الجار موكفاً حين استأجره فان كان عربياً ناخلاً استأجره فأمرجه وركب ذكر في الكتاب أنه يضمن ومشايخنا رحمه الله تعالى قالوا هذا على وجوه ان استأجره من بلد إلى بلد لا يضمن لان الجار لا يركب من بلد إلى بلد

غادة الاسرج أو كاف * وان استأجره ليركب في المصرفان كان من قوى الهيئات فكذلك لأن مثله لا يركب في المصرف ياتاه وان كان من العوام الذين يركبون في المصرف ياتاه إذا أسرجه يكون ضامنا * وان استأجر دابة بغير لحام فالجهم ما أو كانت ملحمة تنزع وأبدله بلحام مثله وركب لا يضمن وان كانت تركب بغير لحام فالجهم ما أو كانت ملحمة فبالجهم مثلها كان ضامنا * رجل استأجر بعيرا ليعمل عليه بالنصف أو بالثالث فهو فاسد ثم (٣٤٦) ينظر ان كان العامل يؤجر الدابة من الناس وبأخذ الاجر كان الاجر لصاحب البعير وللعامل أجر مثل عمله * وان كان

العامل ينقل عابها طعام ويبيع كان الكسب للعامل واصحاب البعير أجر مثل البعير * رجل استأجر دابة ليركبها فامسكها ولم يركب ان استأجرها ليركبها فخرج المصير الى مكان معلوم فامسكها في المصير لا يجب الاجر ويكون ضامنا وان استأجرها ليركبها في المصير وما الى الليل فامسكها ولم يركب كان عليه الاجر ولا يكون ضامنا * رجل تشارك دابة الى بغداد على أن يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكراء ما لم يرجع من بغداد فان ركب المستأجر في بغداد كان لصاحب الدابة أجر الذهاب من تركته هكذا ذكر في المتن وفي الاصل رجل تشارك دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق نتجت الدابة وضعت عن المسير فان كان المستأجر استأجر دابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء تنقض الاجارة وان شاء ترك الى أن تقوى الدابة وليس له أن يطالبه بدابة أخرى وان كان المستأجر تشارك منه حولة بغير عينها التحمل الى ذلك المكان فإذا ضعفت الاولى كان له أن يطالبه بدابة أخرى لان العقود عليه جده الى ذلك المكان

نصيبه كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقر بجارية في يد من تجارهم ما تم لرجل لم يجز اقراره في نصيب شريكه وجاز في نصيبه كذا في البدائع * أحد شريكي العنان اذا أقر أنه استقرض من فلان ألف درهم لتجارتهما لم يضمن خاصة كذا في المحيط * وفي العيون الا أن يقيم البيعة فان أقام البيعة فالمقرض يأخذ من المستقرض ثم يرجع المستقرض على شريكه كذا في التتارخانية * فان أذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان للمقرض ان يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح كذا في المضمرات * وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيان * وحقوق عقد تولاه أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن للاخر أن يقبض شيئا من الثمن وكذلك كل دين لزم انسانا بمقدوله أحدهما ليس للاخر أن يخرجه ولا مدون أن يمنع من دفعه اليه كالمشتري من الوكيل بالبيع له أن يمنع من دفع الثمن الى الموكل فلن يدفع الى الشريك من غير توكيل برئ من حصته ولم يبرأ من حصته الدائن وهذا استحسان كذا في البدائع * وان اشترى أحدهما شيئا من تجارتهما فوجده عيبا لم يكن للاخر أن يردده بالعيب كذا في المبسوط * وكذا لو باع أحدهما شيئا من تجارتهما لم يكن للمشتري أن يردده على الآخر كذا في الظهيرية * وليس لواحد منهما أن يخاصم فيها ادانته الاخر أو باعه والخصومة للذي باعه وعليه وليس على الذي لم يل من ذلك شيء ولا تسمع عليه بيعة فيه ولا يستخلف وهو والاجني في هذا سواء كذا في السراج الوهاج * واذا استأجر أحد شريكي العنان شيئا ليس للاخر أن يطالب الشريك بالاجر كذا في المحيط * فان أدى العاقد من مال الشركة رجع شريكه بنصف ذلك عليه اذا كان استأجره لحاجة نفسه وان كان استأجره لتجارتهما وأدى الاجر من خالص ماله يرجع على شريكه بنصفه ولو كانت الشركة بينهما في شيء خاص شركة مالك لم يرجع على صاحبه بشيء كذا في المبسوط * وكذا اذا أجر أحدهما شيئا من تجارتهما ليس للشريك الاخر أن يطالب المستأجر بالاجر كذا في المحيط * رجلان اشترى شركة عنان في تجارة على أن يشتريا ويبيعا بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئا من غير تلك التجارة كان له خاصة فأساق ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما ما وشراؤه بالنقد والنسيئة ينفذ على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما بالنسيئة بالمكيل أو الموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الخنس من مال الشركة تجاز شراؤه على الشركة وان لم يكن كان مشتر بالنفسه وان كان مال الشركة في يده دراهم فاشترى بالدنانير نسيئة ففي القياس يكون مشتر بالنفسه وفي الاستحسان يكون مشتر بآل الشركة كذا في فتاوى قاضيان * أحد شريكي العنان اذا أجر نفسه في عمل كان من تجارتهما كان الاجر بينهما ولو أجر نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما وأجر عبداله كان الاجر له خاصة هكذا في الذخيرة * ولو أخذ أحدهما مالا مضاربة ولزم له خاصة أطلق الجواب في الكتاب وهو على التفصيل ان أخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتهما فالرجح له خاصة وكذلك ان أخذ المال مضاربة بمحضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من تجارتهما او اذا أخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتهما أو طاقا حال خيبة شريكه يكون لرجح مشتر كباينهما كذا في محيط السر حسي * وفي المتن اذا قال

(فصل فيما يكون تضيقا للدابة والمال) رجل استأجر حمارا مشاهرة وأمره أن يوكف الحمار أو كفه لغيره رزقه الحمار على باب المنزل ارفع خشب الحمار فلما خرج لم يجد الحمار ان كان الحمار غاب عن بصره حين دخل الدار كان ضامنا نار الا فلا الا أن يكون في موضع لا يحسد هذا القادر من الذهاب تضيقا بان كان في سكة غير نافذة أو يكون ذلك في بعض القرى * رجل استأجر حمارا فربطه على آمنة في المدينة في سكة فافسده ثم أقراهم نعيم ليسوا بعمال المستأجرين ولا من أجرائه فمسرقة الحمار قالوا ان كان المستأجر لم يستحفظهم يكون

ضامنا بترك الحفظ وان كان استغنى عنهم أو احتفظ بعضهم وقبلوا منه الحفظ ولم يكن في عقد الاجارة شرط تركيب المستأجر بنفسه وكان ذلك في موضع لا يعد النوم ممن يحتفظ الدواب تضيقا لا يضمن وان كان ذلك في موضع يعد النوم من الحافظ تضيقا ولم يستغنى عنهم ضمن وان استغنى عنهم وقبلوا منه الحفظ كان النسيان على الذي قبل الحفظ اذ لم يحتفظ وان كان المستأجر شرط في الاجارة أن يركبها بنفسه يضمن المستأجر على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يكن له أن يؤاخرها غيره ولا أن يعيرها (٣١٧) ولا أن يودعها رجل استأجر جارا يعمل

عليه الى المدينة فعمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق بقبول أو غائبا أو اشتغل بالحديث منع غيره فذهب الجار وضاع ان لم يغيب الجار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن * وان استأجر جارا ففضل في الطريق وتركه ولم يطلبه ان لم يعلم بذهابه حين ذهب وهو كان حافظا لا يضمن اذا كان آتيا من وجوده ولو طلبه في حوالى ذلك الموضع الذي ذهب فيه الجار * ولو استأجر جارا فأوقفه وصلى الفجر فذهب الجار أو انتهبه انسان فان رآه يذهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن لانه ترك الحفظ مع القدرة عليه لان خوف ذهاب المال يبيع قطع الصلاة وان كان درهما * رجل استأجر مكارا ليحمل له على دابته عصيرا الى موضع معلوم فلما أراد المكاري أن يضع العصير على الدابة أخذ أحد العدلين من جانب ورمى بالعدلين جميعا من الجانب الآخر فاشتق الرق من رمية وذهب العصير ضمن المكاري نقصان الرق والعصير * رجل دفع جارا الى المكاري ليحمله الى موضع معلوم وشرط عليه أن يسير ليلا ففقدت الدابة مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير تضيق من المكاري لا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه

لغيره أسركت فيما اشترى من الرقيق في هذه السنة ثم أراد أن يشتري عبدا الكعارة ظهاره وما أشبه ذلك وشهد وقت الشراء أنه يشتري لنفسه خاصة لم يجر ذلك وللتسريك نصفه الا اذا أذن له شريكه بذلك وكذلك لو اشترى طعاما لنفسه وقد أشرك غيره فيما يشتري من الطعام كذا في المحيط * وكل وضعية لحقت أحدهما من غير شركتهما فهي عليه خاصة وعلى هذا لو شهد أحدهما لصاحبه بشهادة من غير شركتهما فهو جائز كذا في المبسوط * في المتقي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في شريكين شركة عنان رأس مالهما سواء كل واحد منهما يبيع برأيه ويبيع ويشتري وحده عليه وعلى صاحبه فباع أحدهما حصته من متاع وأشهد على ذلك فالبيع من حصته وحده شريكه وكذلك لو باع حصته شريكه كذا في المحيط * وما ضاع من مال الشركة في يد أحدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه ويقبل قول كل واحد منهما في متاع ضاع مع يمينه كذا في البدائع * اذا غصب شريك العنان شيئا أو استأجره لم يؤاخذ به صاحبه وان اشترى شيئا شرا فاسدا فهل عنده ضمن ويرجع على صاحبه بنصفه كذا في المبسوط * ما أنجد شريك العنان والمال في يده ولم يبين فهو ضامن كذا في المحيط * لو استعار أحد شريك العنان دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة فحمل عليه ما شريكه طعاما لنفسه مثل ذلك أو أخفى ضمن كذا في محيط السرخسي * ولو استعار أحد شريك العنان دابة ليحمل عليها طعاما من تجارته فحمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام من تجارته ما وهلك الدابة لا ضمان عليه فالخاص ان الاستعارة من أحد شريك العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة الى المستعير خاصة ليست كالاستعارة منهما والاستعارة من أحد شريك العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة اليهما كالاستعارة منهما كذا في المحيط * شريكان شركة عنان اشترى أمتعة ثم قال أحدهما لصاحبه لا أعمل معك بالشركة وناب فعمل الآخر بالامتنعة فما اجتمع كان العامل وهو ضامن لقيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضيان

(الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال)

(أما شركة الوجوه) فهو أن يشترى كل واحد من لهما مال لكن لهما وجوه عند الناس فيقولوا اشترى كذا على أن نشترى بالنسيئة ونبيع بال نقد على أن سارزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بينهما على شرط كذا كذا في البدائع * وهكذا في المضمرات * وتكون مقايضة بان يكونا من أهل الكفالة والمشتري بينهما صفيين وعلى كل واحد منهما نصف ثمنه ويتساويا في الربح وينتلقا بلعظ المفارضة أو يذكرا مقتضياتها فتحقق الوكالة والكفالة في الاثمان والمبيعات وان فات شيء منها كانت عنانا كذا في فتح القدير * وان أطاقت كانت عنانا كذا في الظهيرية * والعنان منهما تجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري ويغني أن يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشترطا التساوي في الربح بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشترطا الملك بينهما كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى واذا اشترى كاشركة عنان بأموالهما وجوههما ما اشترى

الله تعالى ويضمن في قول صاحبه رحمه الله تعالى * مكروحل كرايبس رجل فاستقبله الاموص فطرح الكرايبس جميعا وذهب بحماره قالوا ان كان يعلم أنه لم يطرح الكرايبس أخذوا الجار والكرايبس جميعا ولا يمكن دفعهم لا يضمن الكرايبس * رجل استأجر مكارا أو جارا ليحمل له طعاما في طريق كذا فأخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهلك المتاع ذكر في الكتاب أنه لا يضمن قالوا هذا اذا كان الطريق قد تم تقارب بين ما اذا كان بينهما تفاوت واضح في الطول والقصر أو السهولة والصعوبة يضمن كل واحد شرط أن لا يحمل له في البحر

لحملة في البحر كان ضامنا * رجل دفع الى رجل فرسا يذهب به الى قريته ويدفعه الى والده فذهب به المأمور ونسيه في رباط في الطريق ومضى بوجهه ثم مر رجل من أهل قريته وعرف الفرس واستأجر من يذهب بالفرس الى منزله فغضب الفرس في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الذي نسي الفرس في ارباط يكون ضامنا للفرس وهذا المستأجر ان لم يكن أخذ الفرس لا يضمن وان أخذ ثم دفعه الى الاجير ان أشهد حين أخذه أنه (٣٤٨) انما يأخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير في عياله لا يضمن وان كان الاجير أجنبيا ضمن وان ترك الاشهاد حين أخذه

ضمن على كل حال كان الاجير في عياله أو لم يكن ويكون الاجير ضامنا أيضا على كل حال لا يثبت اليد على مال الغير فقبل له لو أن صاحب الفرس ضمن الاجير هل يرجع الاجير على الذي استأجره قال لا يرجع قبل له المودع اذا لحقه ضمان يرجع قال نعم لان المودع يمسك لصاحبه فأما الاجير انما يمسك لنفسه لانه بالامساك يستحق الاحرف كان بمنزلة المستعير والمستعير اذا ضمن لا يرجع على المعير * ولو أن رجلا كان على دابة بالعمارة أو بالاجار فنزل عنها في السكة ودخل المسجد ليصلي ونحلى عنها فضاغت كان ضامنا قالوا هذا اذا لم يربطها بشئ أما اذا وربطها لا يضمن لان المستعير والمستأجر لا يجردان بدان ذلك وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح عندي أنه اذا غيبها عن بصره ضمن فانه لو كان في الصحراء فنزل للصلاة وأمسكها فانفلتت منه لا يضمن فتبين بهذا أن المعتبر أن لا يغيبها عن بصره لانه اذا غيبها لا يكون حافظا لها وان ربطها بشئ * رجل دفع الى آخر عبدا وأمره أن يكرهه ويشتري له به شيا فعمى البعير وباعه وأخذ الثمن فهلك

أحدهما متاعا فقال الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا وقال المشتري هو لي وانما اشتريته بمالي ولنقصي فان كان المشتري يدعي الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة اذا كان المتاع من جنس تجارتهما وان كان يدعي الشراء لنفسه قبل الشركة وقال لا تخول بل اشتريته بعد عقد الشركة ينظر ان علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة فان كان تاريخ الشراء أسبق فهو للمشتري مع يمينه بالله ما هو من شركتنا وان كان تاريخ الشركة أسبق فهو على الشركة وان علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للمشتري خاصة وان علم تاريخ عقد الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلا فهو على الشركة وان لم يعلم للشركة والشراء تاريخ فهو له شئ مع يمينه بالله ما هو من شركتنا لانه اذا لم يعلم تاريخهما يجعل كأنهما وقعاهما ولو وقعاهما فالمشتري لا يكون على الشركة كذا في المحيط * وان قال أحدهما ما اشتريته متاعا عليك نصف ثمنه وكذبه شريكه فان كانت السلعة قائمة بالقول قوله وان كانت هالكة لا يصدق وكذلك لو أقر شريكه أنه اشتراه وأنكر القبض وحلف شريكه على العلم وان أقام البينة على الشراء والقبض قبلت ويكون القول قوله مع يمينه على الهلاك كذا في المحيط السرخسي * في المنتقى اذا أراد الرجل أن يشتركا شركة مفوضة ولا حده مادار أو خادم أو عروض وليس للآخر شئ فاشتركا شركة مفوضة يعملان في ذلك بوجوههما ولم يسميا شيئا من العروض التي لاحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفوضة والعروض لصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك اذا كان لاحدهما تبرذ به غير مضر وبالباقى بحاله كذا في المحيط (وأما شركة الاعمال) فهي كالحياطين والصباغين أو أحدهما خياط والآخر صبغ أو اسكاف يشتركان من غير مال على أن يتقبلا الاعمال فيكون الكسب بينهما فيجوز ذلك كذا في المضمرات * وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما وكيلا عن صاحبه في تقبل الاعمال والتوكيل بتقبل الاعمال جائز كان الوكيل يحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا في الظهيرية * ثم هي قد تكون مفوضة وقد تكون عنانا فان ذكر في الشركة لفظ المفوضة أو معنى المعاوضة بان اشترط الصانعان على أن يتقبلا جميعا الاعمال وأن يضمنوا الاعمال جميعا على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضيعة وأن يكون كل واحد كعبد لآخر صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة فهي مفوضة وان شرط التفاضل في العمل والاجربان فالأعلى أحدهما الثلثان من العمل وعلى الآخر الثلث والاجر والوضيعة بينهما على قدر ذلك فهي شركة عنان وكذا اذا ذكر اللفظة العنان وكذا اذا أطلقا الشركة فهي عنان كذا في محيط السرخسي * ثم اذا لم يتفادوا ولكن اشتركا شركة مطلقة تعتبر عنانا في حق بعض الاحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون أو اشنان مسننك أو عمل من أعمال النقلة أو أجر أجيرا أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الابينة ويلزمه خاصة وتعتبر مفوضة في حق بعض الاحكام حتى لو دفع رجل الى أحدهما أو اليهما عملا فله أن يأخذ بذلك العمل أي ما شاء ولكل واحد منهما أن يطالب بالجرة العمل والى أيهما دفع برئ

الثن في يده قال الفقيه أبو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك حاكم حتى يرفع الامر اليه لا يضمن وان كان في موضع يقدر على أن يرفع الامر الى الحاكم فلم يرفع كان ضامنا وكذا لو كان يمكنه أن يمسكه ويرده مع العمى الى صاحبه ضمن أيضا * رجل دفع الى وراق كاعدا واستأجره ليكتب له محققا وينقطه ويحجمه ويعشره بكذا فخطأ في بعض النقط والعواشر قال الفقيه أبو جعفر بن فضال في ذلك في كل رواية كان المستأجر بالخيار ان شاء أخذ وأعطاه أجر مثله لا يجازر به ما يهوى وان شاء رده عليه واسترده منه

وثب الحمار من شربه كان ضامنا وان وقع الحمار من شربه ولا بعثقه لم يضمن * رجل استأجر حمارا لينقل عليه الحطب من كرمه فأوقره بما يوقر مثله وقرامعتا دافا صاب الحمار حائطا وشجر افوق في النهر فسات ان كان المستأجر ساقه سوفا معتادا في الطريق الذي يسلكه الناس ولم ينف لا يضمن * رجل استأجر حمارا وقبضه وأرسله في كرمه فسرقته برذعة فاصابه البرد فمرض فرده على صاحبه فسات من ذلك المرض قالوا ان كان الكرم حصينا ولم يكن البرد بحال (٣٥٠) يضر بالحمار لو كانت عليه البرذعة لا يضمن لانه لم يقصر لافي حفظ الحمار ولا في

حفظ البرذعة أم في حفظ الحمار فلانه محفوظ بالبرذعة والبرذعة محفوظة بالكرم الحصين وان لم يكن الكرم حصينا وكان البرد بحال يضر بالحمار مع البرذعة يضمن قيمتها لانه ضيع البرذعة بتركها في غير الحصين وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمار في ضمانة لا يرأ الا بالرد على المالك سليما وان كان الكرم حصينا الا ان البرد كان بحال يضر بالحمار مع البرذعة يضمن قيمة الحمار دون البرذعة لانه اتانف الحمار ولم يتلف البرذعة وان لم يكن الكرم حصينا ولكن لم يكن البرد بحال يخاف منه تلف الحمار مع البرذعة يضمن قيمة البرذعة وعليه نقصان الحمار لانه لما أرسل الحمار في غير الحصين دخل الحمار في ضمانة فيبرأ بقدر ما رد على المالك ويتقرر عليه ضمان النقصان لانه لم يوجد البرد بقدر ما انتقص * رجل استأجر قدرا والائمة أو لطخ عصير فلما فرغ حمل القدر على الحمار ابرده على صاحبه فزاق الحمار واكسر القدر قالوا ان حمله على حمار يطبق مثله حمل ذلك القدر لا يضمن المستأجر لان رد القدر وان لم يكن على المستأجر شرعا الا ان استأجر لو تحمل ذلك يكون الاخر واضيابه وان المستأجر هو

بعد انكاره الاول كان الاقرار له اقرار الاول في الثوب ولا يصدق الا نحو على الثوب ويصدق على نفسه بالصمان ولا يرجع على صاحبه بشئ من ذلك وأيهما قارب ثوب مستهلك بغلهمه بالرجل والا نحو منكر فالضمان على المقر خاصة وكذلك اذا أقر أحد هما بدين من ثمن صابون او اشنان مستهلك أو أجر أجيرا أو أجرة بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه اذ بيينة ويلزم المقر خاصة وان كانت الاجارة لم تض والبيع لم يستهلك لزمهما ونفذ اقرار المقر على صاحبه الا أن يدعي أنه لهما بغير شراء فالقول قوله كذا في المحيط * (١) فيجنان اشترى كافي نقل كتب الحاج على أن ما رزقهما الله تعالى فيه فيبذلها نصفان فهذه الشركة جائزة كذا في القنية * معلمان اشترى كالحفظ الصبيان وتعليم الكتابة وتعليم القرآن قال المصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار أنه يجوز كذا في الخلاصة * وكذا لو اشترى كافي تعليم الفقه كذا في النهر الفائق * اشترى كافي عمل هو حرام لاتصح الشركة كذا في خزنة المتأوى * ولا تجوز شركة الدالين في عملهم ولا شركة القراء في القراءة بالزمرة (٢) في المجلس والتعاضد كذا في القنية * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في ثلاثة نفر من السكياتين اشترى كوايتهم على أن يتقبلوا الطعام ويكيلوه فما أصابوا من شئ كان بينهم فقبلوا طعاما باجر معلوم فرض رجل منهم وتبطل وعمل الآخر ان قال الاجر بينهم أثلاما ولو أنه حين مرض أحدهم وكره الآخر أن يعمل عمله فناقضا لشركة بمحض منعه أو قالوا شهدوا انافدا نقضنا الشركة ثم كالا الطعام كله فلهما ثلث الاجر ولا أجر لهما في المثل الباقي وهما متطوعان في كيله ولا يشركهما الثالث فيما أخذ من الاجر وكذلك ثلاثة نفر تقبلوا من رجل عملا بينهم وليسوا بشركاء ثم عمل أحدهم ذلك العمل بانفراده فله ثلث الاجر وهو متطوع في المثلين من قبل أن صاحب العمل ليس له أن يتوخذ أحدهم بجميع ذلك العمل كذا في الفهريية * ثلاثة لم يبيعوا شركة تقبل فتقبلوا عملا ثم جاء أحدهم فعمله كله فله ثلث الاجر ولا شئ للآخرين كذا في محيط السرخسي * خياط وتلميذه اشترى كافي الخياطة على أن يقطع الاستاذ الثياب ويخيط التلميذ والاجر بينهما نصفان أو الحائكان على أن يهيئ أحدهما الغزل للنسيج ويصبغه الآخر ينغي أن تصنع هذه الشركة كذا لو اشترى خياط وصباغ كذا في القنية * واذا أقعد الصانع مع رجل جلا في دكانه يطرح عليه العمل بالنصف جازا استحسنانا كذا في الخلاصة * فعلى هذا قالوا لو تقبل التلميذ جارا ولو عمل صاحب الدكان جازا حتى لو قال صاحب الدكان أنا تقبل ولا تتقبل أنت وأطرح عليك تعمل بالنصف لا يجوز كذا في محيط السرخسي

(الباب الخامس في الشركة الفاسدة)

- (١) قوله فيجنان تنبيه فيجنان كيد وهو المتخفى عن وطنه كما يعلم من كتب اللغة اه بحر اوى
- (٢) قوله بالزمرة هي قراءة الجماعة بصوت واحد يشتمل على التجميع وعلى قطع بعض الكمات والابتداء من أثناء الكلمة وأصل الزممة الصوت البعيد الذي له دوى وتتابع صوت الرعد على ما في القاموس أو هي صوت الرعد على ما في المختار اه بحر اوى

الذي برده عادة فكان مأذونا فيه فلا يضمن الا ان ذلك الحمار اذا لم يكن يطبق حمل ذلك القدر كان ذلك استملاكه فيكون ضامنا * زروع بين ثلاثة حصص وهما ثم استأجر واحد من الثلاثة حمارا لينقل عليه الحصائد فقبض المستأجر الحمار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصائد فمض الحمار عند المستعمل وكان المصادق في ما بينهم أن يستأجر أحدهم الحمار أو البقر ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن المستأجر لان هذا المستأجر يكون بمنزلة المبيع من شريكه قوله مستأجر ان يعبر فيما لا يتفاوت فيه الناس ورجل الحصائد مما لا يتفاوت

فيه الناس * رجل اشترى من رجل فراههم ودفع الى المقرض ثماره ليستعمله المقرض ويكون منده الى أن يوفيه المستقرض دينه
فبعثه المقرض الى السرح وسله الى بقار ليعتلف فقره الذئب ضمن المقرض قيمة الجواران المقرض في هذا بمنزلة المستأجر اجارة فاسدة
فلا يكون له أن يبعث الى السرح ليعتلف * رجل استأجر قبان بالوزن به ثيابا وزن وكان في عمود القبان عيب ولم يعلم به المستأجر فالتكسر
القبان قالوا ان كان مثل ذلكا لجل بوزن مثل هذا القبان مع هذا العيب لا (٢٥١) يضمن * رجل استأجر قاسا واستأجر أجيرا

ليعمل به ودفع اليه الفأس
فذهب الاجير بالفأس اختلقوا
فيه قال بعضهم يضمن المستأجر
لانه صار مخالفا بالدفع الى الاجير
* وقال بعضهم ان كان مستأجر
المأس استأجر الاجير أو لاثم
استأجر الفأس ودفع اليه لا يضمن
وان استأجر المأس أو لاثم استأجر
الاجير ضمن والاصح أنه اذا
استأجر الفأس أو لاثم لا يختلف
فيه الناس بالاستعمال لا يضمن
الآن يكون الاجير مبرعروفا
بالحيانة وان استأجر المأس لما
يختلف فيه الناس فان استأجره
ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى
غيره * وان استأجر الفأس ولم
يعين المستعمل فدفعه الى الاجير
قبل أن يستعمل هو بنفسه لا يضمن
وان استعمل هو أو لاثم دفع الى
الاجير ضمن * رجل استأجر مراً
من رجل وجعله في الطين ثم
صرف وجهه عن الطين ولم يبرح
مكاه ودعا جبره ثم فار الى المرح
فلم يجده قالوا ان كان تحويل
وجهه عن المرق قليلا لا يعد ذلك
تضييعا عند الناس لا يضمن وان
كان طويلا يعد تضييعا عند الناس
ضمن * جمال استأجر من رجل
جوالا يعمل فيه ماشيا فانخذ
الجوالق فأخذ السلطان له حمل
له جلا فذهب الجمال واشتغل بما
أمره السلطان فسرق الجوالق

وهي التي فاتها شرط من شرائط الحصة كذا في البدائع * لاتصح الشركة في الاحتطاب
والاصطياد والاستقاء كذا في الكافي * وكذا الاحتشاش والتكدي وسؤال الناس وما اصطاد
كل واحد منهما أو احتطابه أو أصابه من التكدي فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشتراك في
كل مباح كالتخذ الكلا والثمار من الجبال كالجوز والتين والفسق وغيرهما وكذا في نقل
الطين وبيعه من أرض مباحة أو الجص أو الملح أو الثلج أو الكحل أو المعدن أو الكنوز الجاهلية
وكذا اذا اشترى كاعلى أن يبين من طين غير مملوك أو يطبخا آجرا كذا في فتح القدير فان كان
الطين أو النورة أو سهولة الزواج مملوكا واشترى كاعلى أن يشترى أو يطبخا أو يبيعها جاز وهي شركة
الوجوه كذا في الخلاصة * ولكل واحد ما استولى عليه كذا في محيط السرخسي * فان أخذ
معافه وبينهما نصيبان وان أخذ أحدهما ولم يعمل الآخر شيئا فهو للعامل كذا في الكافي * فان
أعانه الآخر عليه بشئ فله أجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى بالغاما بالغ كذا في محيط السرخسي * ولو أعانه بنصب الشبالة
ونحوه فلم يصيب شيئا له قيمة كان له أجر مثله بالغاما بالغ بخلاف كذا في السراج الوهاج * ولو
خلطافه ويبيعهما على ما أتفق عليه فان لم يتفقا على شئ فاقول قول كل واحد منهما مع عينه
على دعوى صاحبه الى تمام النصف كذا في المضمرة وان خلطاه وباعاه فان كان مما يبال ووزن
قسم الثمن على قدر الكيل والوزن الذي لكل واحد منهما وان كان من غيرهما قسم على قيمة كل
واحد منهما كذا في الجوهرية النيرة * وان لم يعلم الكيل والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما
فما يدعيه الى النصف من ذلك مع اليمين على دعوى صاحبه كذا في البدائع ولا يصدق فيما زاد
الاينة كذا في النهر الغائق * واذا اشترى كافي الاصطياد ولهما كلب فأرسله أو نصبها
شبكة فالصيدي بينهما كذا في المحيط * ولو كان الكلب لاحدا وهو في يده فأرسله جميعا كان
ما أخذ لصاحب الكلب الا اذا جعل منفعة كلبه لغيره بان أعار الكلب من غيره فيصطاد مما أخذ
للمستعير كذا في محيط السرخسي * وان كان لكل واحد منهما كلب فاصابا صيدا كان
بينهما نصفين فان أصاب كلب كل واحد منهما صيدا على حدة كان له خاصة كذا في السراج
الوهاج * وان أصاب أحدهما صيدا فأخذه ثم جاء الآخر فأعانه فهو لصاحب الكلب الاول
فان لم يكن الاول أخذه حتى جاء الآخر فأخذه فهو بينهما نصيبان كذا في المبسوط * واذا اشترى
واحد منهما بغل ولا آخر أو روية يستقي عابها الماء وانكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب
كله للذي استقى الماء وعليه أجره مثل الراوية ان كان العامل صاحب البغل وان كان صاحب
الراوية فعليه أجره مثل البغل كذا في الهداية * ولو اشترى كواحد منهما بغل ولا آخر بغيره على
أن يؤجرهما أو الأجرة بينهما لاتصح فان آجراهما قسم الاجر بينهما على مثل أجر البغل ومثل أجر
البعير كذا في محيط السرخسي * وكذا لو آجر البغل بعينه كان الاجر لصاحب البغل دون صاحب
البعير وان كان الآخر أعانه على الجولة والنقل كان للذي أعان أجره له لا يجاوز به نصف الاجر الذي

ان لم يجد الجمال بدان أن يشتعل بما أمره وخاف على نفسه العسقية بترك ذلك لا يضمن لانه مضطر ولا يجب عليه حفظ الجوالق في هذه
الحالة وان كان يجد بدان أن لا يشتغل بذلك اخلى كان صامنا بترك الحفظ * رجل شق راوية رجل كان عليه صمان ماشق وما سال منه
وما عطب بما سال يعني اذا راق رجل بذلك ولم يره ولم يعلم فبات يضمن الشاق دينه * ولو أن صاحب البعير بعد ماشق هذا راوية عظم لم يذك
وساق البعير فاعطى من سبلانه لا يكون على الشاق لان صاحب البعير لما ساق البعير بعد العلم انقطع جناية الشاق وعلق في الكتمان

انقطاع الجنابة عن الشاق يشوق وهو يرى ذلك أو يحمل الراوية وهو يرى ذلك وقال القاضي الامام أبو زيد إذا ساق البعير فتنقطع
 جنابة الشاق علم سائق البعير بذلك أو لم يعلم فاعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا أثر فعل الاول والمختار هو الفرق بين العلم والجهل
 فان من حفر بئرا في الطريق وجاء انسان ولم يعلم به ووقع في البئر فمات ضمن الحافر * وان علم الماشي في الطريق بالبئر لم يدرده لان
 الجنابة وجدت من الاول وانما اضاف الى الثاني اذا كان الثاني متعمدا في ذلك وبدون العلم لا يكون (٣٥٢)

متعمدا فلا ينقطع عن الاول * واذا ساق راوية رجل فلم يزل يسبل ما فيها حتى مال الجانب الاخر ووقع فانحصر ضمن الشاق قيمتهما جميعا الا ان يكون صاحب البعير علم بذلك وساق البعير مع ذلك فلا يجب على الشاق ضمان ما يحدث بعد السوق * ولو شقة شقة صغيرا وقال صاحبها بشما صنعت ثم ساق البعير فساق رجل بما سال منه لا يضمن * طاحونة تطحن والبر يتسفل من حاق الطاحونة في الماء قالوا لا يضمن صاحب الطاحونة لان الحنطة في يد صاحبها فكان عليه حفظها * قال المصنف وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان استأجر الطاحونة لطحن هو به لا يضمن صاحب الطاحونة وان استأجر الطحان لطحن له فطحن الطحان ضمن الطحان (فصل في توابع الاجارة)

رجل استأجر خياطاً ليخيط له ثوبا كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم أم في عرفنا السلك على صاحب الثوب * ولو كان الثوب حرا فالأبر بسم الذي يخاطبه الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استئجار اللبان

أجره في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله بالغاما بلغ كذا في السراج الوهاج * وان شرطتا عملهما مع الدابة نحو السوق والحل وغير ذلك قسم الاجر على مثل أحدهما وعلى أجر عملهما كذا في المحيط * ولو تقبلا جولة معلومة بأجر معلوم ولم يؤجرا البغل والبعير وحلا على البغل والبعير اللذين أضافا عقد الشر كة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب الاجر هنا تقبل الحل وقد استويا في ذلك ولو تقبلا الحل وحلا على أعناقهما كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضمونا على قدر أجر المثل كذلك ههنا كذا في فتاوى قاضيان * اذا اشترك رجلان ولا حدهما دابة وللاخر كاف وجواق على أن يؤجرا الدابة على أن الاجر بينهما نصفين فهذه شركة فاسدة كذا في المبسوط * فان أجر الدابة للحل طعام الى موضع معلوم ثم تنقله بتلك الاداة بانفسهما كان الاجر كله لصاحب الدابة ولا ينقسم على أجر مثل الدابة وأجر مثل الاكاف والجواق ولو كانا اشتركا على أن يتقبلا حل الطعام على أن يعمل هذا باداه وهذا باداه فالاجر بينهما نصفان ولا أجر لدابة هـ ذا ولا أداة هـ ذا كذا في المحيط * لو دفع دابته الى رجل ليؤجرها على أن الاجر بينهما كانت الشركة فاسدة فان أجر الدابة كان جميع الاجر لصاحب الدابة وللاخر أجر مثل عمله ولو دفع دابة الى رجل ليبيع عليها البز والطعام على أن الربح بينهما كانت الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض واذا فسدت كان الربح لصاحب الطعام والبز ولصاحب الدابة أجر مثلها والبيت والسفينة في هذا كالدابة هـ كذا في فتاوى قاضيان * وكذلك لو دفع شبكة ليصيدها السمك بينهما نصفين فالصيد للصائد ولصاحب الشبكة أجر مثلها كذا في محيط السرخسي * ولو أن قصار له أداة القصارين وقصارا له بيت اشتركا على أن يعملوا بأداة هـ ذا في بيت هـ ذا على أن السكسب بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في السراج الوهاج * وكذلك كل حرفة كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان من أحدهما أداة القصارين ومن الاخر العمل فاشتركا على هذا فالشركة فاسدة ويجب على العامل أجر مثل الاداة والربح للعامل كذا في الخلاصة * وفي البيهقي سئل علي بن أحمد عن ثلاثة من الجمالين أو خمسة بشر كونه على أن يلا بعضهم الجواق وبعضهم يحمل الحنطة الى بيت صاحب الحنطة وبعضهم يأخذ من دم الجواق ويحمله على ظهره على أن ما يأخذون من هذا على السواء هل تكون هذه الشركة صحيحة فقال لا تصح كذا في التتارخانية * قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دود القز من واحد وورق التوت منه والعمل من آخر على أن القز بينهما نصفان أو أقل أو أكثر لم يجز وكذا لو كان العمل بينهما وانما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما فان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره كذا في القنية * في الصتاوي أعطى بذرا الفليق رجلا ليعمل عليه ويعلقه بالاوراق على أن ما حصل فهو بينهما فقام عليه ذلك الرجل حتى أدرك فالعقيق لصاحب البذر وللرجل الذي قام عليه قيمة الاوراق وأجر مثله على صاحب البذر كذا في المحيط * ولو كان من أحدهما البذر والاوراق ومن الاخر العمل فالعقيق لصاحب البذر وللعامل أجر مثل عمله كذا في السراجية * وكذلك لو كان العمل بينهما

وانما

المالين يكون على اللبان والتراب على المستأجر وفي نسج الثوب الدقيق يكون

على صاحب الثوب وانما خرج الخبز من التنور يكون على الخباز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استأجر لطبخ عرس أو وليمة * وان استأجر لطبخ قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ وانما الخبز في المنزل يكون على الخباز ولا يكون عليه أن يصعد به على سطح أو انحرقة الا أن يشترط عليه ذلك وكما ذهب الطعام في الخنق لا يكون على الخباز الا بالشرع * ولو تشارك في دابة ليعمل عليها صاحب

الذابة الجمل فإزال الجمل عن الذابة يكون على المكاري وادخال الجمل في المنزل لا يكون عليه إلا أن يكون في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم
 * وفي استئجار الذابة للعمل لا كاف يكون على المكاري والجواقي يكون على المكاري إذا استأجره ليعمل المكاري الجمل على ذابة
 نفسه * وإن استأجر الجمل ليعمل الحنطة على ظهره أو على دواب المستأجر فالجمل والجواقي يكون على المستأجر * وقال الفقيه أبو الليث
 رحمه الله تعالى في عرفنا الجواقي يكون على صاحب الجمل في الاحوال كلها الآن (٣٥٣) بشرط ذلك على الجمل والجمل يكون على
 الجمل لأن الجمل يكون لصيانة

الجمل عن الوقوع * ولو استأجر
 ورأى أفاقا شرط عليه الحسب
 والبياض فشرط الجبر جاز وشرط
 البياض فاسد * ولو استأجر قصارا
 ليقصره ألف ثوب قالوا حصل
 الثياب يكون على القصار الآن
 بشرط ذلك على صاحب الثوب
 * ولو أن رجلا استأجر جالا ليعمل
 له الاجال الى موضع كذا فلما بلغ
 الجال ذلك الموضع نزل في دار
 ووضع الاجال في موضع من الدار
 ثم وزنها على صاحبها وسلمها اليه
 فلم يرفعها صاحبها أياما ثم اختصموا
 في آخر ذلك الموضع ورب الدار
 يطالب الجال بالكراء قالوا ان
 كان أحدهما استأجر ذلك الموضع
 لوضع الاجال فيه كان الكراء
 على من استأجره وان وضع الاجال
 من غير أن يستأجر أحدهما ذلك
 الموضع فالكراء بعد الوزن
 واليسام يكون على صاحب الاجال
 وقبل ذلك يكون على الجال وان
 طلب صاحب الاجال من الجال
 أن وزن ثانيا لا يجبر عليه * وفي
 اجارة الدار عمارة الدار وقطيعها
 واصلاح الميزاب وما كان من
 البناء يكون على رب الدار وكذا
 كل ستر تركها يحل بالسكنى يكون
 على رب الدار فان أبي صاحب
 الدار أن يفعل كان للمستأجر أن

وانما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره وبه نص
 الخجندی كذا في القنية * وعلى هذا اذا دفع البقرة الى انسان بالعلف ليكون الحادث بينهما
 نصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة ولذلك الرجل مثل العلف الذي علفها وأجر مثله فيما قام
 عليها وعلى هذا اذا دفع دجاجة الى رجل بالعلف ليكون البيض بينهما نصفين والخيلة في ذلك أن
 يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف السجاجة ونصف بذرا الملق بثمن معلوم حتى تصير البقرة
 وأجناسها مشتركة بينهما فيكون الحادث منها على الشركة كذا في الظهيرية * وكل شركة
 فاسدة فالرجح فيها على قدر رأس المال كالف لاحدهما مع ألفين فالرجح بينهما أثلاثا وان كانا شرطا
 الرجح بينهما نصفين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل مال لا شر وطا الرجح أثلاثا بطل شرط
 التفاضل وانقسم نصفين بينهما لان الرجح في وجوده تابع للمال كذا في فتح القدير * الشركة
 تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل بالبيع حتى لو اشترط التفاضل في الصنعة لا تبطل
 وتبطل باشتراط رجح عشرة لاحدهما وان كان كلاهما شرطا فاسدا كذا في الذخيرة * وتبطل
 الشركة بموت أحدهما علم به الشريك أولا ولو كان الموت حكمه ميا بان قضى له ما قدمه مرتد فان
 لم يقض به توقف انقطاعها اجماعا فان عاد قبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقطعت كذا في النهر
 الغائق * ولو لم يلحق بدار الحرب انقطعت المعاوضة على سبيل التوقف فان لم يقض القاضي
 بالبطلان حتى أسلم عادت المعاوضة فان مات بطلت من وقت الردة واذا انقطعت المعاوضة على سبيل
 التوقف هل يصير عينا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا وعندهما تبقى عينا ما ذكره الولوالجي كذا في
 فتح القدير * ولو لم يمت لكن فسخ أحدهما الشركة ولم يعلم شريكه لا تنفسخ الشركة ولو علم ان
 كان رأس مال الشركة دراهم أو دنانير انفسخت الشركة ولو كان عروضا وقت الفسخ ذكر
 الطحاوي أنهم لا تنفسخ كذا في الخلاصة * وبعض المشايخ قالوا تنفسخ الشركة وان كان المال
 عروضا وهو المختار كذا في فتح القدير * واذا أنكر أحد الشريكين الشركة ومال الشركة أمتعة
 كان هذا فسخا لشركة كذا في الظهيرية * ولو كان الشركاء ثلاثة مات واحد منهم حتى انفسخت
 الشركة في حقه لا تنفسخ في حق الباقيين كذا في المحيط * واذا قال أحد الشريكين لصاحبه
 لا أعمل معك بالشركة فهو بمنزلة قوله فاسخ تلك الشركة كذا في الذخيرة * ثلاثة نفر متفاوضون
 بآحادهم وأراد الاخراج أن يتناقضوا ليس لهم ذلك بدون الغائب ولا ينقض البعض بدون
 البعض كذا في الظهيرية (الباب السادس في المتفرقات)

ليس لاحد الشريكين أن يؤدي كافة مال الاخراج الا باذنه كذا في الاختيار * فان أذن كل واحد
 منهما لصاحبه أن يؤدي الزكاة عنه فاديا معا ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه علم أو لم يعلم عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو أديا داء متعاقبا ضمن الثاني علم باداء صاحبه
 أم لا عند الامام رضي الله تعالى عنه كذا في النهر الغائق * وعلى هذا الخلاف الوكيل باداء الزكاة
 أو الكفارات اذا أدى الاثر بنفسه مع المأمور أو قبله كذا في التبيين * وأما المأمور بذبح دم

(٤٥ - (الفتاوى) - ثاني) يخرج منها الآن يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها فحينئذ يكون
 راصيا بالعيب فلا يرد هالاجاه واصلاح بئر الماء والبالوعة والخارج يكون على صاحب الدار * وان كان امتلا من قبل المستأجر لكن
 لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون على المستأجر ايفاضا فان فعل المستأجر ذلك يكون متبرعا ولا يجتنب له من الاجر وله أن يخرج من الدار
 اذا لم يفعل ذلك رب الدار وكذا الغلق والسلم وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرقة وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء

كان المسيل ظاهراً أو مسبقاً فان شرط ذلك على الآخر فثبتت الاجارة * وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط لان ذلك يكون على المستأجر بدون الشرط والشرط لا يزيد الا وكاد فان أنكر المستأجر أن يكون الرماض فعله كان القول فيه قوله لانه ينكر أن يكون نقله عليه (فصل فيما تنتقض به الاجارة وما لا تنتقض به) الاجارة تنتقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما ان كان من قبل أحد المتعاقدين أو من قبل المعقود عليه (٣٥٤) واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات أن الاجارة تنتقض وفي بعضها قال لا تنتقض

ومشاينا رحمهم الله تعالى وفقوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض فلم يبق ذلك الغرض أو كان عذراً عنه من الجري على موجب العقد شرعاً تنتقض الاجارة من غير نقض كلو استأجر انساناً لقطع يده عند وقوع الاشكال أو لقالع السن عند الوجع فبرأت الاشكال و زال الوجع تنتقض الاجارة لانه لا يمكنه الجري على موجب العقد شرعاً * وان استأجر دابة بعينها الى بعداد لطلب عريم أو لطلب عبد أبق ثم حضر العريم أو عاد العبد من الابق تنتقض الاجارة لانها وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض * وكذا لو ظن أن في بناء داره خللاً فاستأجر رجلاً لهدم البناء ثم ظهر أنه ليس في البناء خلل أو استأجر طباً لوليمسة العرس فمات العرس وبطلت الاجارة * واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقض هل ينفرد صاحب العذر بالنقض أو يحتاج الى القضاء أو الى الرضاء اختلفت الروايات فيه والصحيح أن العذر اذا كان ظاهراً بنفرد وان كان مشتبهاً لا ينفرد أما العذر الذي يكون من قبل الآخر اذا لحقه دين لا وفاقه الا بئس المستأجر فان الآخر لا ينفرد بالنقض ويفوز ذلك الى رأى القاضي لتعارض الضروب

الاتصار اذا ذبح به سد ما زال الاحصار وجب الا تصرفه لايضمن المأمور علم أو لم يعلم اجساعاً كذا في السراج الوهاج * كل دين وجب للاثنتين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكما كان الدين مشتركاً بينهما فاذا قبض شيئاً منه كان للآخر أن يشاركه في المقبوض كذا في المحيط * اذا كان دين بين رجلين على رجل من ثمن عبيد بينهما باعاه أو ألف بينهما ما أقرضاه واستهلكاهما ما وثبا أو ورثا دينه لرجل عليه فقبض أحدهما نصيبه أو بعضه فلا يخرآن يشاركه فيما خذمنه نصف ما قبضه بعينه سواء كان أجود من الدين أو مثله أو أردأ كذا في السراج الوهاج * وان أراد القابض أن يعطيه من مال آخر لا يكون له ذلك الا أن يرضى الساكت وكذلك لو أراد الساكت أن يأخذ من القابض مثله لا يكون له ذلك الا يرضى القابض كذا في الذخيرة * وان شاء الساكت سلم المقبوض للقابض واتبع الغريم في نصيبه فاذا اتبع الغريم لا يرجع على شريكه بنصف ما قبض ما لم يبق ما بقي على الغريم كذا في المحيط السرخسي * فان نوى الدين على الغريم فله أن يرجع على الشريك الا أنه ليس له أن يرجع في عين تلك الدراهم والقابض أن يعطيه مثله كذا في المحيط * فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه ويكون مستوفياً وما بقي على الغريم اشريكه كذا في القنية * وكذلك لو وكل غيره بالقبض فقبض الوكيل فله في يد الموكل كل ما كان على الموكل ولو كان قائماً لشريكه أن يشاركه كذا في الذخيرة * ولو أخرج القابض ما قبضه من يده بان وهبه أو قرضه في دين عليه أو استهلكه على وجه من الوجوه فله شريكه أن يضمه نصف ما قبض وليس له أن يأخذ من يد الذي هو في يده اذا كان في يده قائماً وجوداً كذا في السراج الوهاج * وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر ذلك للقابض ديناً على الغريم ويكون ما على الغريم بينهما على قدر ذلك من الدين حتى لو كان الدين ألف درهم بينهما فقبض أحدهما خمسة مائة فجاء الشريك فاخذ نصفها كان للقابض نصف ما بقي على الغريم وذلك مائتان وخمسون وتكون الشراكة باقية في الدين كما كانت كذا في البدائع * وكل دين وجب للاثنتين بسببين مختلفين حقيقة وحكما أو حكماً لاحقيقة لا يكون مشتركاً حتى اذا قبض أحدهما شيئاً ليس للآخر أن يشاركه فيه كذا في المحيط * رجلان باعا عبيداً بينهما ثمن معلوم فقبض أحدهما من الثمن شيئاً كان للآخر أن يشاركه فيه ولو سمي كل واحد منهما بالنصيب ثمناً على حدة فقبض أحدهما شيئاً من الثمن لم يكن للآخر أن يشاركه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية * رجلان لآدمهما عبد وللآخر ثمة باعاهما بالنف اشترى كافيماً يقبضان كذا في السراجية * ولو سمي كل واحد منهما المملوك ثمناً لم يكن للآخر أن يشاركه في المقبوض في ظاهر الرواية كذا في خزانة المفتين * ولو أمر رجل رجلين أن يشتريا له جارية فاشترياها ونقداً الثمن من مال مشترك بينهما أو من مال متفرق لم يشترى كافيماً يقبضان من الآخر كذا في المحيط * ولو كان على رجل ألف درهم لرجل فكفل عن الغريم رجلان وأديا ثمن قبض أحد الكفيلين من الغريم شيئاً يكون للآخر حق المشاركة ان أديا من مال مشترك كذا في خزانة المفتين وهكذا في الظهيرية * ولو لم يقبض أحدهما شيئاً لكن اشترى بنصيبه ثوباً فله شريكه أن يضمه نصف

فبرج القاضي أحدهما على الآخر لان هذا العذر مشتبه بمشتمل أن يكون قادراً على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر الا بالقضاء في خيال البلوغ غير ذلك وتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر جرة الدار الى أن ينقض القاضي العقد بينهما واذا أراد القاضي فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيح الدار فينفذ بيعه فتنتفع بالاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة أو لا يتم بيعه هذا اذا كان الدين فاسداً لم يكن واسداً صاحب الدار أو أقر بالدين على نفسه كذبه بالمعصية

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح إقراره ويقضي القاضي الاجارة بينهما بإقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح إقراره * وهذه ثلاث مسائل أحداها هذه * والثانية المرأة إذا أقربت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذب الزوج مع إقرارها ويكون للغريم أن يجلسها بالدين * والثالثة المحبوس بالدين إذا أقرب بعض ماله لرجل يثق به أو لعضو ورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح إقراره حتى يقضى القاضي بعسره ويخرج من الحبس * رجل أجرداه ثم صار معسرا (٢٥٥) ولا يجدر نفقة نفسه ولا عياله كان له أن يفسخ

الاجارة كما لو لحقه دين فادح * ولو اتهم الممنوع المنزل الذي يسكنه الآخر وليس له مسكن آخر سوى الذي أجده لم يكن له أن يفسخ الاجارة * وكذا لو أراد أن يبيع المنزل الذي أجده لرجل يثق به في بيع المنزل لم يكن له أن يفسخ الاجارة * وكذا لو أراد الآخر أن يتحول عن مصره لم يكن ذلك عذرا * ولو أجرداه إلى بلد معين ثم مرض وعجز عن الذهاب مع الدابة لم يكن ذلك عذرا * وان أجرداه بعينه ففرضت الدابة كان عذرا * وان أجرداه بغير عينها ففرضت دابته لم يكن عذرا * وان أجرداه بالوصي أو القاضي أرض اليتيم فبلغ اليتيم في مدة الاجارة لم يكن له أن ينقض الاجارة * وان أجرداه بنفسه غير مبلغ الصغير في مدة الاجارة كان له أن يفسخ وكذا لو أجرداه المولى عبده ثم أعتقه في مدة الاجارة كان للعبد أن يفسخ الاجارة عندنا * ولو أظهر المستأجر في الدار شيئا من أعمال الشر كشرب الخمر وأكل الربا والزنا واللاواط فانه يؤمر بالمعروف ونهي عن المنكر ولا للغير أن يخرج جسه من الدار وكذا لو اتخذ داره مأوى للصوم * وان ارتد العبد بالله لا تفسخ الاجارة ولكن يجبر على الاسلام فان أبي قتل وان أراد المستأجر أن يجعل

من الثوب ولا سبيل له على الثوب فان اجتمع جميعا على الشركة في الثوب فذلك جائز كذا في السراج الوهاج * فان لم يشتر بحصته ثوبا ولكن صالحة من حقه على ثوب وقبضه ثم طالبه شريكه بما قبض فان القابض بالخيار ان شاء سلم اليه نصف الثوب وان شاء أعطاه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع * وان أراد أحدهما أن يأخذ من مال المديون شيئا ولا يشارك صاحبه فيها أخذ فالحيلة في ذلك أن يهب المديون منه مقدار حصته من الدين ويسلم اليه ثم هو يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة كذا في فتاوى قاضيان * رجلان لهما على آخر ألف درهم أراد أحدهما أن يأخذ نصيبه ولا شركة لآخر فيه قال نصيب الغريم خمسة مائة درهم ويقبض ثم يبرئ الغريم من حصته وقال أبو بكر يبيع من الغريم كفا من زبيب مثلاً بمثل ماله عليه ويسلم اليه الزبيب ثم يبرئه مما كان له عليه ثم يطالبه بشئ الزبيب لا بالدين كذا في المحيط * ولو وهب أحدهما نصيبه من الغريم أو أبرأه منه لم تضمن شريكه شيئا ولو أبرأه أحدهما عن مائة والدين ألف ثم خرج شئ من الدين اقتسماه بينهما على قدر حقهما على الغريم وذلك تسعة للساكن خمسة وللبرئ أربعة كذا في محيط السرخسي * وفي الخبر يدو كذلك ان كانت البراءة بعد القبض قبل القسمة ولو اقتسم المقبوض نصفين ثم أبرأ أحدهما عن شئ القسمة ماضية لا تنتقض كذا في التتارخانية * فان آخر أحدهما نصيبه لم يحزن أخيره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخيرها في نصيب شريكه كذا في البدائع * فرع على قوله ما قل اذا قبض الشريك الذي لم يؤخر لم يكن للذي أخر أن يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه فاذا حل دينه شاركه ان كان قاعما وان كان مستهلكا ضمنه حصته كذا في الظهيرية * فان لم يقبض الاخر شيئا حتى حل دين الاجل عاد الاسرا إلى ما كان فاقبض أحدهما من شئ شركه الاخر فيه كذا في البدائع * فلان الغريم يحل للذي أخر حصته مائة درهم من حصته فله شريكه أن يأخذ منه نصف ذلك وذلك خمسون واذا أخذ منه ذلك كان للذي يحل له المائة أن يرجع على الغريم بمثل ما أخذ منه وذلك خمسون من حصته الذي لم يؤخره من قبل أن الذي يؤخره اذا أخذ من المؤخر صار للمؤخر من حصته مثل ذلك الا ترى أن الغريم لو جعل للمؤخر جميع حقه وذلك خمسمائة فخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر أن يرجع على الغريم بما أخذ من حصته شريكه فكذا هنا كذا في الذخيرة * فاذا أخذها اقتسمها وشريكه على عشرة أسهم لشريكه تسعة وله سهم كذا في الظهيرية * رجلان لهما مدين مؤجل على آخر فحبل نصيب أحدهما اقتسماه نصفين وان بقي لهما إلى الاجل كذا في السراجية * ولو تزوج أحدهما المرأة التي عليها الدين على حصته لا يرجع عليه شريكه بشئ كذا في محيط السرخسي * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لو تزوجها على خمسمائة رسالة كان لشريكه أن يأخذ منه نصف خمسمائة كذا في المحيط * وأما اذا استأجر أحد الشرى بدين بنصيبه فان شريكه يرجع عليه في قواهم كذا في السراج الوهاج * ولو كان للمطالوب على أحد الطايبين دين بسبب قبل أن يجب لهما عليه وصار قصاصا بذلك لم يكن

الدار بيعة أو كنيسة ونه عن ذلك وأما أهل الذمة اذا أرادوا أحداثا بيعة والكنيسة في أمصار المسلمين وفي أقاليم النصر من عوان ذلك وان أرادوا أحداثا في السواد والقرى فان كان أكثر سكانها أهل الذمة لا يمنعون في القرى التي يسكنها المسلمون وأهل الذمة اختلف المشايخ فيه لاختلاف الروايات فذكر في الاجارات أنهم لا يمنعون وذكر في السير أنهم يمنعون من أحداث البيعة والكنائس في المواضع كلها هكذا وي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أخذ عامة المشايخ منهم محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ولا يمنعون عن عمارة البيعة والكنيسة القديمة في الأمصار والقرى ولا عن استئجار الدار في المواضع كلها ولا عن شراء الدار في القرى وفي شراء الدار في

الامصار وابتان * العذر الذي تنفس به الاجارة من جانب المستاجر ان لا يمكنه المضي الا بصرة وذلك قد يكون لمعنى مبان تحت الاستجارة وقد يكون لمعنى في المعقود عليه * منها اذا اتمدم البيت المستاجر او اتمدم ما ينقص السكنى كالحائط ونحو ذلك فله ان يخرج عن الدار وينسخ الاجارة بحضرة الاسر لانه بمنزلة العيب الحادث في المبيع قبل القبض ومن ذلك اذا كان المستاجر يبيع ويشترى في هذا البيت او في الحانوت فادلس واراد التحول الى تجارة (٣٥٦) اخرى او اراد ترك التجارة أصلا كان له ان ينسخ الاجارة وان وجد بيتا آخر او حانوتا آخر اخرج من الاول فان

ذلك لا يكون عذرا وقال بعضهم ان نهياله ان يعمل التجارة الثانية او الحرفة الثانية في ذلك الحانوت ليس له ان ينقض الاجارة وان لم يتبأ كان له ان ينقض * وان اشترى منزلا فاراد التحول اليه لم يكن عذرا * وفي النوازل اذا تكاثر ابلان المكوفة الى بغداد ثم بدله ان يتكاثر بغلا لا يكون عذرا وان اشترى بعيرا او دابة كان عذرا لانه استغنى عن الاجارة * ولو استاجر حانوتا وبيتا ثم بدله السفر كان عذرا * ولو استاجر دابة الى بغداد ثم بدله ان يقعد عن السفر او اكثري ابلان مع ثم بدله ان لا يجمع عامه ذلك او مرض وعجز عن السفر كان عذرا ولو اكثري ابلان مع فلما سار بعض المراحل مات المكاري كان للمستاجر ان يركب الى مكة * ولو استاجر أرضا ليزرعها ثم بدله ان يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان لم يترك الزراعة ولكنه اراد ان يزرع أرضا اخرى لا يكون عذرا وان توت الأرض أو غرقت كان عذرا * وان مرض المستاجر وعجز عن الزراعة فان كان ممن يزرع بنفسه فهو عذر وان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا * وان استاجر عبدا لخدمة فرض

لشريكه ان يرجع عليه بشئ ولو كان دين بسبب بعد ان يجب له ما عليه وصار قصاصا لشريكه ان يرجع عليه كذا في الظهيرية * ولو اقر أحدهما أنه كان للمطلوب مثل نصيبه قبل دينهما برئ المطلوب من حصته ولا شئ لشريكه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية كان أرشها خمسة مائة لا يكون لشريكه شئ كذا في محيط السرخسي * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان أحد الطالبين اذا شجع المطلوب موصحة عمدا فصالحه على حصته لا يلزمه شئ لشريكه لانه لم يسلم له مائة كن المشاركة كذا في البدائع * وفي القدوري لو استهلك أحد الطالبين على المطلوب مالا وصارت قيمته قصاصا فلشريكه ان يرجع عليه وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أحسدر بن الدين أفسد على المطلوب متاعه أو قتل عبده أو عقر دابة له وصار ماله قصاصا بذلك لم يكن لشريكه ان يرجع عليه كذا في المحيط * ولو أخذه ثم أحرقه أو غصبه فلشريكه ان يرجع عليه بالاجماع وكذلك لو قبض بشراء فاسد فباعه أو أعتقه أو هلك عنده ولو ارتهن أحدهما بمائة فله ان يبيعها فلشريكه ان يضمنه كذا في محيط السرخسي * ولو ذهبت إحدى العينين بألف مائة في ضمان الغصب أو في بد المشتري بشراء فاسد أو في بد المرتهن لم يضمن لشريكه كذا في الظهيرية * وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد بن جعفر رحمه الله تعالى لو أن أحد الغريمين اللذين لهما المال قتل عبد المطلوب فوجب عليه القصاص فصالحه المطلوب على خمسمائة درهم كان ذلك حائرا وبرئ من حصته القتل من الدين فكان لشريك القاتل ان يشركه في أخذ مائة نصف خمسمائة كذا في البدائع * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ضمن أحد الطالبين للمطلوب مالا عن رجل صارت حصته قصاصا به ولا شئ لشريكه عليه فان اقتضى عن المكفول عنه ذلك المال لم يكن لشريكه ان يرجع عليه أيضا فيشاركه في ذلك كذا في المحيط * ولو أن المطلوب أعطى أحد الشريكين كملا بحصته أو أحاله بذلك على رجل فباقتضاه هذا الشريك من الكفيل أو الحويل فلا تخرا ان يشاركه فيه كذا في الذخيرة * رجلان لهما على رجل ألف درهم فصالح أحدهما المديون عن الالاب كلها على مائة درهم وقبضها فاجاز الا يخرج جميع ما صنع فهو جائز وله نصف المائة فان قال القابض قد هلك فهو مؤتمن ولا ضمان عليه وقد برئ الغريم وان أجاز الصلح ولم يقل أجرت ما صنع فانه يرجع على الغريم بخمسين ويرجع الغريم على القابض بخمسين من قبل ان اجاز الصلح ليست اجارة القبض * رجلان لهما في يد رجل غلام أو دار صالحه أحدهما مائة على مائة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الذي في يديه الغلام مقرا بالغلام فانه لا يشاركه في المائة وان كان جاحدا له شاركه فيها وقال محمد بن جعفر رحمه الله تعالى هما سواء لا يشاركه فيها الا ان يكون العلام مستهلكا كذا في الظهيرية * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان اشترى من رجل جارية اشترى أحدهما نصفها بالف درهم واشترى الآخر نصفها بالف درهم ثم وجداهما عيبا ورداهما ثم قبض أحدهما حصته من الثمن لا يشاركه صاحبه فيما قبض دفع الثمن مختلطا في الابتداء أو دفع كل واحد منهما الثمن على حدة وكذلك ان استخفت الجارية فان وجدت الجارية حرة وقد دفع الثمن مختلطا

العبد كان المستاجر ان يسمع الاجارة وان رضى المستاجر بذلك ليس للاجر ان يدخل الاجارة وان وجد المستاجر العبد غير حادق في الخدمة لا يكون عذرا وان استاجر عبدا لخدمة فبدله ان يسافر كان عذرا لان من استاجر عبدا لخدمة لا يكون له ان يخرج منه الى السفر ولو وجدته مع عاقرا كان عذرا ولو استاجر احباريا كان على الاجير ان يعمل كل المزم ولا يشئ عمل بشئ سوى الامانة المكتوبة * رجل استاجر أرضا لزرعها فموتت او قارب الموت والاعظم وعجز عن السقي كان له ان ينسخ الاجارة فان لم ينسخ حتى مضت المدة

كان عليه أجرها اذا كان بحال ثم ان يمتل بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك فوجوه فلا أجر عليه وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سالت فيه الماء حتى يجر من الزراعة فلا أجر عليه * رجل استأجر أرضا فأنقطع الماء ان كانت تسقى بماء النهر وماء المطر ولكن انقطع المطر أيضا فلا أجر عليه * رجل استأجر أرضا فغرقت قبل أن يزرعها فمضت المدة فلا أجر عليه كالأجر فأنصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرقت بعد الزرع ولم تثبت فمن محدره الله تعالى (٢٥٧) في رواية كان عليه الأجر كاملا وعنه في رواية

اذا استأجر أرضا فزرعها فقل ماؤها وانقطع فله أن يخاصم الآخر الى القاضي حتى يترك الأرض في يده بآخر المثل الى أن يدرك فان سقى زرعها بعد ذلك لم يكن له أن ينقض الاجارة والمختار للفتوى أنه اذا هلك الزرع لم يكن عليه ما بقي من المدة بعد هلاك الزرع أجر الا اذا كان ممكنا من أن يزرع مثل ذلك ضررا بالأرض أو أقل ضررا من الاول وان اختل الزرع وانتقصت غلاته كان عليه الأجر كاملا وان لم يسقه اذا لم يكن رفعه الى الحاكم ولو استأجر أرضا من أراضى الجبل فزرعها فلم يطر عامه ولم يثبت حتى مضت المدة ثم مطرت السماء ونبت الزرع قال محدره الله تعالى الزرع كله للمستأجر وليس عليه من كراه الأرض ولا من نقصانها شيئا * رجل استأجر رجلا ليهذب بجمولته الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بداه أن لا يذهب ويتركه الاجارة وطلب من الأجير نصف الأجر قالوا ان كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترده بقدره * رجل استأجر من رجل طاحونتين على ماء في موضع يكون الحفر على المواجر في عرفهم واحتاج النهر الى الكرم وصار

كان لا تخر أن يشارك القابض فيما قبض وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن قرآن لهذين عليه ألف درهم من ثمن جارية اشتراها منهما فقال أحدهما صدقت وقال الآخر كذبت ولكن هذه الخمسمائة التي أقررت بها هي لي عليك من ثمن براشتر يتهمني ثم ان الغريم قضى هذا خمسمائة لم يكن لصاحبه أن يشاركه فيما قبض ولا يصدق الغريم على أنه بينهما هكذا في المحيط * شريه كان في ألف درهم على رجل ضمن أحدهما لصاحبه عن الغريم فالضمان باطل فان قضاء على هذا الضمان يرجع به وأخذوه ولو لم يكن ضمن لصاحبه شيئا لكنه قضى شريكه حصته من غير كفالة صح القضاء واذا صح القضاء من أحد الشريكين لم يكن له أن يشارك صاحبه فيما قضى فان قوى ما على الغريم فلا سيل له على الشريك فيما قبض منه بخلاف ما لو قضى المطلوب أو أجزى حصة أحد الشريكين وسلم الشريك الآخر ثم قوى ما على الغريم حيث كان للشريك المسلم اتباع الشريك وبشاركه فيما قبض هكذا في الذخيرة * ذكره علي بن الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لو مات المطلوب وأحد الشريكين وارثه وترك مالا ليس فيه وفاء اشترى كالأجر حصص كذا في البدائع * اذا كان لثلاثة دين مشترك على انسان فغاب اثنان منهم وحضر الثالث فطلب حصته يجبر المديون على الدفع كذا في الصغرى * بعيرين شريكين جلى عليه أحدهما من الرستاق شيئا بامر شريكه فسقط في الطريق فنحره الشريك بنظر ان كانت ترجى حياته بضمن وان كانت لا ترجى لا يضمن وان ذبحه غير الشريك بضمن سواء كانت ترجى حياته أو لا ترجى وهو الاصح كذا في المحيط السرخسي * وكذا الراعي والبقار اذا ذبح الشاة أو البقرة فان كانت لا ترجى حياته لا يضمن استحسننا وان كانت ترجى حياته ضمن وان ذبح الاجنبي كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * دار بين رجلين غير مقسومة فغاب أحدهما وسع الآخر أن يسكن بقدر حصته فيسكن الدار كلها وكذلك الخادم ان كان بين رجلين فغاب أحدهما فلا تخر أن يستخدم الخادم بحصته كذا في خزنة المفتين * ولا تلزمه أجرة حصة شريكه ولو كانت الدار معدة للاستعلال * وفي الأرض له أن يزرعها كلها على المفتي به ان كان الزرع ينفعها فاذا جاءه شريكه زرعها مثل تلك المدة وان كان الزرع ينقصها أو أترك ينفعها فليس له أن يزرعها كذا في البحر الرائق * وفي الدابة لا يركبها بغير إذنه للفتاوى وأما ما ينتفع به كالحرث ونحوه فله ذلك لعدم التعاوت في عقد الفرائد ولو في الامة تكون عند أحدهما لو ما وعند الآخر لو ما ولو خاف أحدهما من صاحبه وطلب وضعها على يد عدل لا يحاب كذا في النهر الفائق * والكرم والأرض اذا كانا بين رجلين وأحدهما غائب أو كانت الأرض بين بالغ وبنيم يرفع الامر الى القاضي فان لم يرفع الحاضر وزرع الأرض بحصته طاب له وفي الكرم يقوم الحاضر فاذا أدرك الثمر يبيعه أو يأخذ حصته من الثمن وتوقف حصة الغائب فاذا قدم الغائب خيران شاء ضمنه القيمة وان شاء أخذ الثمن كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى طعام أو دراهم بين اثنين غاب أحدهما واحتاج الآخر الحاضر وأخذ منه نصفه قال محدره الله تعالى أرجو أن لا بأس به قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في الفتاوى الغياثية * وفي الكيل

بحال لا يعمل الا احدي الرحين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا عملا بما قاما كالللمستأجر أن يفسخ الاجارة لاختلال المطلوب فان لم يفسخ الاجارة فعليه أجرهما جميعا لانه يمكن من الانتفاع بهما بصفة المقصود وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل ما كان عليه أجر احدهما اذا لم يفسخ الاجارة لانه يمكن من الانتفاع الا باحدهما فان تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما اذا كان الماء يكفي لأكثرهما أجر وان كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر في عرفهم كان عليه كل الأجر لان الجوز والطلح كان يعني من قبله وهو بمنزلة مالو

استأجر حبة وانكسرت أو تاهل لا يسقط الاجر لان الاوتاد تكون على المستأجر وان انقطعت أطباقها لا يجب الاجر على المستأجر لان
 الاطناب تكون على المؤجر * رجل استأجر رحي فانقطع ماؤه كان له أن يرد فان لم يرد حتى مضت السنة لا أجر على المستأجر وان قل الماء
 ويدور الرحي ويطن نصف ما كان يطن كان للمستأجر أن يرده فان لم يرد حتى طعن كان ذلك رضا وليس له أن يرده بعد ذلك لانه رضى
 بالعيب * رجل استأجر بيتا فيه رحي وذكر (٢٥٨) بكل حق هو له ولم يسم الرحي لا يدخل فيه الرحي وللمؤجر أن يرفع الرحي فان

استأجرها بالرحى والجربين فله
 حقوق الرحي فان انقطع الماء ولم
 يرد حتى مضت السنة فان كان
 البيت مما ينتفع به بدون الرحي
 يقسم اجر عليهما نسقاً حصه
 الجربين ويلزمه حصه لبيت وان
 لم يكن البيت منتعماً الا بشفعة الرحي
 لا شيء على المستأجر وان لم يرد
 البيت * رجل في قرية استأجر
 أرضاً في قرية أخرى ثم بدله أن
 يترك هذه الأرض التي استأجرها
 ويزرع رضى في قرية أخرى قالوا
 ان كان بينهما مسيرة ثلاثة أيام
 كان له ذلك وان كان أقل من ذلك
 لم يكن له ذلك لان في المسافة البعيدة
 يلحقه كثير ضرر وفي القصيرة لا يلحق
 كثير ضرر والفاصل بينهما
 مسافة السفر * المؤجر اذا نقض
 الدار المستأجرة برضا المستأجر
 أو بغير رضاه كان للمستأجر أن
 يفسخ الاجارة ولا تقتضى الاجارة
 بغير فسخ ويسقط الاجر عن
 المستأجر هو كالمؤجر غصب
 كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه
 الاجر ولا تقتضى الاجارة اليه أشار
 في الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى
 أنه اذا تهدمت الدار المستأجرة
 وبنائها الاخر فإراد المستأجر أن
 يسكن ببقية المدة لم يكن الا أن
 يتعنه اراد بذلك اذا بناها الاخر
 قبل أن يفسخ المستأجر الاجارة
 وفيما اذا تهدمت الدار المستأجرة

والموزون له أن يعزل حصته بغية شريكه ولا شيء عليه ان سلم له في وان هلك كان عليه كما
 في النهر المائق * دار بين حاضر وغائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما مقرر وليس لاحد
 أن يسكن في نصيب الغائب ولا أن يؤجره بغير أمر القاضى ولا القاضي أن يؤجره ان يخرب
 ولم يسكن أحد ويملك الاجر للغائب هكذا في خزنة المقتين * دار بين أخوين وأختين ولهما
 زوجتان والأختين زوجان فلا أخوين أن يمنعوا زوجي الأختين عن الدخول فيها اذ لم يكونا
 حرمين لزوجتهما ولو كانت بين اثنين يسكنان فيها فليس لاحدهما أن يمنع صاحبه من الصعود
 على سطحها لانه تصرف فيما له حق كذا في القنية * سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم فيها دار
 غير أن لاحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها الى هذه السكة ليس له أن يفتح بابا الى هذه السكة به
 أفق أو القاسم والغنية أبو جعفر وأبو الليث وهو الصحيح كذا في الفتاوى الغياثية * طاحونة
 مشتركة بين اثنين أنفق أحدهما في عمارتها لم يكن متطوعاً بخلاف ما اذا أنفق على عبيد مشترك أو
 أدى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعاً كذا في السراجية * دار بين اثنين غاب أحدهما وأجرها
 الاخر وأخذ الاجرة فإلغائب أن يشاركه في الاجر كذا في القنية * وقال أبو القاسم في أرض مشاعة
 بين قوم فزرع بعضهم بعض هذه الأرض ببذره وساق اليه من الماء المشترك بينهم واستترك الأرض
 سمين بغير إذن شركائه قال ان حصل له بعد المأياة من نصيبه هذا القدر وكانوا يتهايون قبل ذلك لا
 ضمان عليه ولا شركة لشركائه في المشترك كذا في التتارخانية وما كان على الراهن اذا أدام المرتهن
 بغير إذن الراهن يكون متطوعاً وكذا لو أدى الراهن ما يجب على المرتهن وان أدى أحدهما كان
 على صاحبه بامر أو بأمر القاضي يرجع عليه وعن أبي يوسف وأبي حنيفة رجعهما الله تعالى اذا كان
 الراهن غائباً أنفق المرتهن بأمر القاضي يرجع عليه وان كان حاضراً لا يرجع عليه والفتوى
 على أن الراهن لو كان حاضراً وأبي أن ينفق فأمر القاضي المرتهن بالانفاق فأنفق يرجع على
 الراهن ومساائل الشركة ينبغي أن تكون على هذا القياس هكذا في فتاوى قاضخان * قال
 محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل عليه ألف درهم لرجل فأمر رجلين بأداء ألف عليه فأدياه ثم
 رجع أحدهما على الآخر فقص منه خمسمائة فان أدياه من مال مشترك بينهما كان لصاحبه
 أن يشاركه فيه وان لم يكن ما أدياه مشترك بينهما بان كان نصيب كل واحد منهما مما تزا عن نصيب
 صاحبه حقيقة الا أنهم ما أدياه جميعاً فان أحدهما لا يشارك صاحبه فيما قبض كذا في المحيط * وكذا
 لو باعاً أو أجزأ عبداً لهذا أو أمة لهذا صفقة واحدة فاقبض أحدهما شركة الاخر كذا في
 الكافي * وفي الجامع أيضاً هذان شهدا على رجل أنه كائب عبد الله بالقي درهم الى سنة وقيمة
 العبد ألف درهم ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار ان شا ضمن الشاهدان
 قيمة العبد ألف درهم حاله وان شاء أتبع المكاتب ببذل لكتابة ألفي درهم فالضمن الشاهدان
 قيمته حاله قام الشاهدان مقام المولى في ملكه بدل الكتابة فاذا استوفى ذلك من المكاتب طاب
 لهما أحد الا لعين وزمهما التمدق بالالف لا تنزروا بعثن المكاتب وكون ولا المكاتب

للمولى

أو غائباً

فان كان ذلك لا يضر بالسكنى لا يكون للمستأجر أن يفسخ العقد لو استأجر عبداً لخدمة فاعوز العبد لا يكون للمستأجر أن يفسخ العقد
 اذا كان ذلك لا ينفص الخدمة وان كان مفروض الطاعة يضر بالسكنى كان للمستأجر أن يفسخ اذا كان الاخر حاضر ولا يفسخ اذا كان
 غائبا كذا في حديث الشري بالبيع حيا قبل القبض لا يكون له أن يفسخ البيع الا بغيره البائع * اذا بنى المستأجر في الدار المستأجرة من

التراب الذي كان فيها بغير امر صاحب الدار ثم خرج بعد انقضاء مدة الاجارة قالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من تراب كان في الدار فان
المستأجر يرفع البناء ويغرم قيمة التراب لصاحب الدار وان كان البناء من طين لا ينقض البناء لانه لو نقض يعود ترابا * ولو بني المستأجر
غرفة في حانوت الوقف ليتفقه به من غير ان يزيد في الاجر قالوا ليس له ذلك الا اذا زاد في الاجر وبني مقدار ما لا يخاف على البناء وان كان
الحانوت بزيادة الزيادة يصير مرغوبا فله بطلان ذلك بغير زيادة الاجر * طعن ركب (٣٥٩) في الطاحونة بجر من ماله أو حديدا أو

للمولى فان أدى المكاتب الى أحد الشاهدين ألف درهم لا يمتق وهل لصاحبه أن يشاركه فيما
قبض قال ليس له ذلك قال في الكتاب ويستوى في هذا أن أبا القيمة من مال مشترك أو غير مشترك
وكذلك البيع اذا شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده هذا من فلان بألفي درهم الى سنة وقيمة
العبد ألف درهم والمشتري يدعي ذلك والبائع يجحد فقضى به ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان
للمولى الخيار ان شاء تابع المشتري بالثمن الى أجل وان شاء ضمن الشاهدان قيمته حاله فان اختار
تضمن الشهود قام مقام البائع في ملك الثمن لافي ملك العبد فيطيب لهما أحد الالفين ويتصدقان
بالالف الاخر فان قبض أحدهما شيأ لا يشاركه صاحبه فيه كذا في المحيط * ولو عجز المكاتب
وانفخت الكتابة أو انفسخ البيع رد السيد على الشاهدين ما قبض منهما من الضمان ورجع
المولى بما قبضه من المكاتب ورجع المشتري أيضا بما قبضه من الثمن كذا في الكافي * جارية
مشتركة باعها غاصب فاستولدها المشتري فقضى القاضي للمغصوب منهما بالجارية والعقر وقيمة
الولد معا شتر كافيا بقبضه أحدهما وان وقع القضاء لهما متفرقا شتر كافى قيمة الجارية والعقر
دون قيمة الولد حتى لو قبض أحدهما نصيبه من قيمة الولد لا يشاركه الاخر فيه وان اختار أحدهما
تضمن البائع والاخر تضمن المشتري لم يشتر كافى شي وان قضى لاحدهما بنصف قيمة الولد
ثم مات الولد ثم حضر الاخر لا شيء له وان ماتت الجارية في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن
البائع قيمة الجارية وان شاء ضمن المشتري وفي الوجهين جميعه أنه ان يضمن المشتري العقر وقيمة
الولد وكذلك لو اشترى دارا وبنيا فيها فاستحقت فقضى لهما بقيمة البناء على البائع فما يقبضه
أحدهما يشاركه الاخر فيه وان قضى متفرقا لم يشاركه الاخر فيه كذا في محيط السرخسي
* وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع وجلان غصب اعدا من رجل قيمته ألف درهم فصارت قيمته
ألفي درهم ثم جاء رجل وغصب العبد منهم فبات في يد الثاني ثم حضر المولى فهو بالخيار ان
شاء ضمن الغاصبين الاولين فقيمة ألف درهم وان شاء ضمن الغاصب الثاني ألفي درهم وبطبيب
لهما أحد الالفين ويتصدقان بالالف الاخر فان قبض أحدهما من الثاني ألف درهم كان
الاخر أن يشاركه فيه * وفيه أيضا رجلان غصبا من رجل عبدا فباعاه من رجل فبات العبد
في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصبين وان شاء ضمن المشتري فان ضمن الغاصبين
ثم بيعهم وكان الثمن لهما فلو قبض أحدهما شيأ من الثمن كان لصاحبه أن يشاركه فيه فان اتى المولى
أحد الغاصبين فضمنه نصف قيمته ثم البيع في نصيبه ووجب له نصف الثمن فان لم يقبض الغاصب
الذي أدى نصف القيمة من الثمن شيأ حتى ضمن المالك الغاصب الاخر أيضا نصف قيمته حتى نفذ
البيع في النصف الاخر ثم قبض أحد الغاصبين من المشتري حصته من الثمن كان للاخر أن
يشاركه فيه فلو أن الغاصب الذي أدى نصف القيمة أولا استوفى من المشتري نصف الثمن ثم ان
المالك ضمن الغاصب الاخر نصف القيمة حتى نفذ بيعه فارا الثاني أن يشارك الاول فيما قبض
لم يكن له ذلك واذا لم يكن للثاني أن يشارك الاول فيما قبض كان للثاني أن يتبع المشتري بنصيبه فان

نحو ذلك قالوا ان فعل ذلك باسم
صاحب الطاحونة يرجع عليه
كان له أن يرجع بذلك على صاحب
الطاحونة وان فعل بغير أمره فان
أسكن رفعه من غير ضرر يرفعه
وان كان من كبا لا يمكن رفعه الا
بضرر كان لصاحب الطاحونة
أن يدفع اليه قيمته ويمنعه من الرفع
وان أحدث المستأجر في المستأجر
بناء أو غرسا ثم انقضت مدة الاجارة
كان للاخر أن يأمره بالرفع قلت
قيمته أو كثرت وان شاء منعه من
الرفع وأعطاه القيمة اذا لم يمكن
رفعه الا بضرر وان كان فعل ذلك
باذن المالك فكذلك اذا لم يكن
أمره أن يفعل ذلك ليرجع به
عليه * واذا غرس المستأجر في
الارض أشجارا كان لصاحب
الارض أن يأخذ الأشجار بقيمتها
مقطوعة اذا كان قطعها بضرر
بالارض * واذا استأجر أرضا فغلب
عليها الرمل أو صارت سبخة بطلت
الاجارة وللمستأجر أن يبني بيتا أو
أريافا في الدار المستأجرة اذا كان
لا يضر بالدار * واذا مان الاخر
أو المستأجر تنفسخ الاجارة * ولو
كان الاخر اثنين والمستأجر واحدا
فات أحد الاخرين بطلت الاجارة
في حصته وتبقى في حصته الاخر
وكذلك لو كان المستأجر اثنين
والاخر واحدا فبات أحد

المستأجرين بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الاخر وتبطل الاجارة بموت الموكل ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الوصي والاب
والقاضي في اجارة مال اليتيم ولا بموت قيم الوقف في اجارة الوقف واذا حرت الاجارة بين وكيل الاخر وبين وكيل المستأجر فبات الوكيلان
لا تبطل الاجارة * واذا اراد الاخر أو المستأجر ولحق بدار الحرب وقضى القاضي له بطلت الاجارة فان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة
الاجارة ادب الاجارة * واذا مالك المستأجر العين المستأجرة بميراث يهية أو نحو ذلك بطلت الاجارة * ولو كانت الاجارة عينا فهو يهية من

المستأجر قبل القبض بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كانت الاجارة ديناً فهو بهما من المستأجر قبل القبض أو براءه جازت الهبة والبراء ولا تبطل الاجارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى البراء باطل في الوجوه كلها والاجارة باقية في العبد المأذون اذا آجر شيئا من أكسابه ثم جبر عليه المولى بطلت الاجارة وكذلك المكاتب اذا آجر شيئا من أكسابه ثم جبر عليه بطلت الاجارة ولو آجر المكاتب نفسه ثم جبر لا تبطل الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا العبد المأذون (٣٦٠) اذا آجر نفسه ثم جبر عليه المولى لا تبطل الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى * واذا

استأجر داراً ثم آجرها من الآخر أو أعارها منه ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل أن ذلك يكون نقضاً للاجارة وهكذا ذكر في المنتقى وجمع التفاريق وقال الفقيه أبو الليث اذا آجر من الآخر لانهم الاجارة الثانية والاجارة الاولى على حالها ولو استأجر أرضاً ثم دفعها الى صاحبها من أرضه ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز ويكون ذلك نقضاً للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جازت المزارعة ولا تبطل الاجارة لان البذر اذا كان من قبل المستأجر يكون هو مستأجر صاحب الارض أما اذا كان البذر من قبل صاحب الارض كان صاحب الارض مستأجراً للارض فلا يصح ويكون ذلك نقضاً للاجارة * رجل استأجر أرضاً ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر ذكر في المنتقى أن الاجارة تبطل ويترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون للشريك في الشراء على صاحب الزرع مثل أن يوصف الارض * وذكر فيه أيضاً رجل استأجر داراً أو أرضاً وبني فيها ثم آجرها من رب الدار فان الاجارة الثانية تكون نقضاً للاولى ويكون على رب الدار حصه بناء المستأجر من الاجر *

قبضاً جميعاً الثمن على هذا الوجه ثم ان الاول وجد ما قبض وصاصاً أو ستوقه كان له الخيار ان شاء اتبع المشتري بنصف الثمن وان شاء شارك شريكه فيما قبض ثم يتبعان المشتري ولو وجد الاول ما قبض نهر جنة أو زبوا فردد على المشتري ليس له أن يشارك الثاني فيما قبض ولو كان الثاني هو الذي وجد ما قبضه ستوقه أو وصاصاً أو زبوا فردد على المشتري لم يكن له أن يشارك الاول فيما قبض هكذا في المحيط * لو قتل المكاتب رجلاً خطأ وله وليان فقدمه أحدهما الى القاضي وأقام البيعة فقبض القاضي بالدم كله وقضى بالقيمة لهما شرك الغائب الحاضر فيما قبض وان قضى القاضي للحاضر بنصف القيمة وقبضه لم يشاركه الآخر فيه ولو كان المقتول اثنين لم يشارك أحد الوليين الا آخر فيما قبضه سواء وقع القضاء مجتمعاً أو متفرقاً كذا في محيط السرخسي * ولو كان الجاني مدبراً اشترى كاساً أو وقع القضاء مجتمعاً أو متفرقاً ولو كان الجاني عبداً والمقتول وليان واختار السيد دفع نصف الجاني أو فدائه الى أحد وليي الدم الواحد فهو اختيار حق الا آخر واشترى كافي المقبوض ولو قتل رجلين فدفع النصف الى أحدهما أو فدى النصف لم يشاركه الا آخر ولو قتل رجلاً عمداً وله وليان فصالح المولى مع أحدهما على ألف لم يشاركه الا الآخر ولو قتل وانما تحول الى الف بالصلح وانه مختلف حتى لو صالح الجانيه اشترى كذا في الكافي * عبد بين رجلين غصبه أحدهما من صاحبه فباعه بالف درهم ودفعه المشتري جاز البيع في حصته فان لم يقبض الثمن حتى أجاز صاحبه جاز للبائع أن يقبض الثمن كله فان قبض شيئا كان مشتركا بينهما حتى لو هلك عليهما بخلاف واحد من الشر يكتفي إذا قبض حصته من الدين المشترك حيث يصح القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه أياه كان الهلاك على القابض كذا في المحيط ناقل عن المنتقى * ولو غصب رجل آخر نصيب أحدهما أو باعه مع الشريك الا آخر صفقة واحدة ثم أجاز المالك فيما قبض أحدهما شركه الا آخر فلو أجاز بعد قبض المالك قسطه لم يشاركه كذا في الكافي * وكذلك الرجلان اذا باعا عبداً على أنهم بالخيار ثلاثة أيام فاجار أحدهما ثم أجاز الا آخر ثم قبض أحدهما شيئا من الثمن شاركه صاحبه فيه ولو أن الذي أجاز أو لا قبض نصيبه ثم أجاز الا آخر لا يشاركه فيما قبض كذا في المحيط * في النوازل سئل أبو القاسم عن رجل دفع الى رجل مالا يعمل به على أن يرجع بينهما وقال لا أرضى بان تعمل في شركة غيري فان عملت في شركة غيري فاني أريد منه الحصة وتراضيا على ذلك فعمل المدفوع اليه في شركة آخر ودفع قال ليس لرب المال شركة في بيع عمله مضاربة في غير المال الذي دفع اليه كذا في التارخانية * ولو تصرف أحد الوثة في التركة المشتركة ورجع فالرجع للمتصرف وحده كذا في الفتاوى الغياثية * وان أمر أحد المتفاوضين رجلاً بشراء عبداً بالف ولم يدفع اليه الثمن فنقض العقد للمفاوضة وفأوض كل واحد منهما رجلاً لا آخر ثم اشترى المامور عبداً وهو يعلم بمفاوضتهما أولاً فالشراء لا أثر خاصة ولا يكون للشريك الاول منه شيء لان نفاذ توكيله عليه ثبت ضمناً للمفاوضة فبطل بطلان المتضمن بلا شرط علم لانه عزل حكمي وللاثنى لان المالك في

رجل آجر نفسه في ختان أو حجامه أو صناعة من الاعمال ثم قال أما أرغب عن هذا العمل وأستحي من الناس المشتري وأريد التحول منه الى غيره من الاعمال قال محمد رحمه الله تعالى لا قبل ذلك منه وأقول له أوفه العمل ثم تحول الى ما شئت * واذا آجر المرأة نفسها بما تعاب به كان لاهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة والله أعلم (فصل في اجارة الظئر) رجل استأجر ظئراً لترضع ولده يسنه فترضعه شهراً ثم مات الاب فقالت عمة الصغير أرضعه حتى نعيلك الا حراً فترضعه شهراً بعد ذلك قالوا ان لم يكن له عمة غيرها لم يرضع

استأجر الأب الظئر كانت الاجارة عليه من ماله واذا مات بطلت تلك الاجارة فاذا قالت العمة بعد الموت أرضعني حتى تعطيك الاجر ولم تكن العمة وصية كان ذلك استجارا من العمة فيكون الاجر عليها وان كانت العمة وصية من قبل الاب ترجع بذلك الاجر على الصغير اذا استفاد الصغير مالا * ولو كان لا صغير مال حين استأجرها الاب لا تبطل الاجارة بموت الاب ويكون الاب عاقدا لو لده فلا تبطل الاجارة بموته * ورجل استأجر ظئرا شهرا فلامضى الشهر أبت الظئر أن ترضعه والصبي لا يأخذ ثدي (٣٦١) غيرها قال محمد رحمه الله تعالى تجبر الظئر على

أن ترضعه باجر مثلها قبل هذا اذا لم يكن لها زوج أو كان لها زوج وأذن لها بالاجارة فان كان لها زوج ولم يأذن كان للزوج أن يمنعها وان خيف الهالك على الصغير * صغير ليس له مال ولا لايه وامتنعت الام عن ارضاعه وهو لا يقبل ثدي غيرها قال شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى لا تجبر الام على الاوضاع في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في النواذر أنها تجبر وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تجبر وعليه الفتوى الا اذا كانت الام مريضة يضرها الارضاع * رجل استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على أنه ان مات الصغير قبل سنة فالدرهم كلها تكون للظئر فسدت الاجارة لان موجب الشرع أن يرد أحرم باقي من المدة بعدموت الصبي فاذا شرط بخلاف ذلك كان شرطا فاسدا والاحارة تبطل بالشروط الفاسدة * رجل استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائتي درهم على أن يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة ترضع بغير أجر فارضعت شهرا من ونصفا فمات الصبي قالوا يقسم أجره ثلثا سنة على الشهور فما أصاب شهرين ونصفا من ذلك كان لها ذلك وترد

المشترى انما يقع للآمر بسبب سابق وهو التوكيل السابق ولولا ذلك التوكيل لما وقع الملك له في العبد والملك اذا وقع لاحد الشرى يكتسب بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الا تخريفه كولو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع ثم فاض المشتري رجلا ثم أسقط الخيار فله لا يكون لشرى بركة في العبد شركة ويخير بين أن يرجع على الأمر أو على شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي * ولو دفع الأمر اليه كرام من طعام وأمره أن يشترى له به عبدا والمسئلة بمحالتها فاشترى الوكيل بكر مثله فالقياس أن يكون مخالفا وفي الاستحسان لا يكون فان كان علم بمناقضتها ثم اشترى فهذا الاول سواء وان لم يعلم فالعبد بين الأمر وشريكه القديم كذا في محيط السرخسي * في النوازل سئل أبو القاسم عن شريكين اشترى كاهن أحدهما وغاب الآخر فلما حضر الغائب أعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعدما حضر ورجع وأبى أن يدفع حصة شريكه من الربح قال ان كانت الشركة بينهما على الصحة واشترط أن يعمل جميعا وشترى فما كان من تجارتهم من الربح فهو بينهما على ما شرط من عمل كل واحد على حدة ومن عملهما جميعا * وسئل عن رجلين اشترى كاهن أن يبيعا ويشترىا والربح بينهما نصفين ولكل واحد منهما دراهم من غير هذه التجارة فقال أحد الشريكين لصاحبه نقاسم المال ونقطع الشركة لانه لا منفعة لي فيها فقام المتاع ثم باع أحدهما ما نصيبه كاهن الآخر وقبض بعض الدراهم وأخذ في عمل آخر ولم يقلوا فارقنا وقال الكلمة المتقدمة انما يقطع الشركة مع البيع المتأخر بكون قطعا للشركة كذا في التتارخانية * اشترى اثنان في الغزل على أن سدى الكرباس من أحدهما واللحمة من الآخر ففسجا ثوبا فالشوب بينهما على قدر قيمة السدى واللحمة كذا في المحيط * قال الخجندی ويجوز للاب والوصى أن يشترى كاهن أن يبيعا مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير أكثر من رأس مالهما فان شهدا بأكو الربح على الشرط * وان لم يشهدا بجل فيما بينهما وبين الله تعالى لكن القاضى لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال كذا في السراج الوهاج * في المستق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مفاوض وهبل رجل لا تجوز ولصاحبه أن يأخذ من الموهوب له نصف الهبة فاذا أخذ كان ذلك بينهما نصفين وتنقض الهبة فيما سبق ويرجع اليهما نصفين وفيه أيضا وفي شريكي الامان اذا كان أحدهما يلى البيع والشراء فاسد ان ديننا ثم ناقض صاحبه الشركة وأراد قبض نصف المتاع وقال اذا أخذ الدين منك فارجع على ليس له ذلك كذا في المحيط * اشترى ثمار كرم ثم قال لا أختر شركتك في سنة في المثل فهى فاسدة ان كان ذلك قبل ادراك الثمر كذا في القنية * اذا قال لعبيره اقترضني ألفا فتخرجها ويكون الربح بيننا فأقرضه ألفا واتجر فالربح كله للمستقرض لا لشركة المقرض فيه كذا في الذخيرة * سئل علي بن أحمد عن رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعها اليه ثم أخرج المقرض مائة دينار وخطط المالين جميعا وقال له المقرض ذهب هذا المال فاتجر به على الشركة ففعل ذلك وربح كيف الحكم فيه قال هو مختل ناقص لا بد من زيادة شرط حتى تصح الشركة وسئل أيضا عن أودع عند آخر حنطة وقال له اخط هذه

(٤٦ - (الفتاوى) - (ثاني) الباقي لان هذه الاحارة اجارة فاسدة وكانها أحر المثل لكن لا زاد على اسمى * رجل استأجر امرأة لترضع ولده منها فارضعت ذكر القدر وري وشمس الأئمة السرخسي رحمهما الله تعالى أنه لا أحر لها الآن ذلك ستحق عليها ديانة قال الله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن الآية وان كانت أبت لا تجبر على ذلك ولا تستوجب الاجر كالأول واستأجرها لم كثير اليد والطبخ والغسل وغير ذلك * والمعتمدة عن طلائع رحي في هذا كالمسكوحه وان كانت المعتمدة عن طلائع بائن أو ثلاث في

ظاهر الرواية تقع الاجارة وتصحق الاجر المسمى كالواستأجرها بعد انقضاء العدة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا أجر لها كما لو استأجرها قبل الطلاق لوجوب نفقة العدة عليه هذا اذا استأجر امرأته لترضع ولده منها على أن يكون الاجر على الابن من ماله فان كان للصغير مال فاستأجرها الاب على ارضاع ولده منها وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يصح الاجارة وتكون لها الاجرة لان الارضاع بمنزلة النفقة واذا كان للصغير مال لا تجب (٣٦٢) النفقة على والديه وكان لها الاجرة في مال الصغير وبعض المشايخ أخذوا بهذه

الرواية * وان استأجر الرجل امرأته لارضاع ولده من غيرها جازت الاجارة وكان لها الاجر لان ذلك غير مستحق علمه اديانته * وان استأجر الرجل خادمة امرأته لترضع ولده منها لا يجب الاجر وان استأجر مكاتبتهما جاز ولا بأس للمسلمة بان ترضع ولدا لكافرا باجر لان من الصحابة رضي الله عنهم من عمل للكافر باجر واذا استأجر الرجل أمه أو أخته أو بنته لترضع ولده جاز ويجب الاجر لانه ليس عليهن ارضاع ولده لاشرا ولا عرفا * ومن سوى الار والجد والوصى والقاضى اذا استأجر ظمرا لليتيم كالأجنبي كسائر الاجانب واذا لم تكن لليتيم أم ترضعه ولا مال له فاجر ارضاعه يكون على أقاربه بقدر ميراثهم عنه لان أجر الرضاع بمنزلة النفقة ولا يجب على من لا يجب عليه النفقة * وليس على الظن أن تعمل لأبوي اليتيم شيئا وعليها غسل الصبي والقيام بمصالحه من اصلاح دهنه وطعامه ولا يجب عليها من شيء من ذلك * وقال بعضهم عابها أن تتكاف الدهن والرياحين وانما قال ذلك في عرفهم والمعتبر في هذا العرف واذا ظهرت الظن كافرة أو زانية أو مجنونة أو حقة كان لهم أن يفسخوا الاجارة وكذا اذا أرادوا سفرا وأبى الظن أن

الحنطة في حنطتك فادفنها ثم دقنها ثم سرق منها الثلثان ثم جاء صاحب الحنطة ودفع الدافن له الحنطة ثم ادعى بعد ذلك الدافن وقال أعطني نصيبي من هذه الحنطة هل له ذلك فقال اذا خلطها بامرء وسرقت فالمسروق منه يكون على الشركة من النصيبين جميعا كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيمة * اذا كان بين الرجلين كرجنطة وكرج شعير ولم يأمر أحدهما صاحبه ببيعه فاستعار أحدهما دابة لجعل حنطة فحمل عليها الآخر الشعير بغير أمره كان ضامنا للدابة وللحصة صاحبه من الشعير وليس هذا كشريك العنان والمفاوض كذا في المبسوط * في الفتاوى سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما وعمل الآخر بمال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما قائمة الى أن يتم اطباق الجنون عليه فاذا قضى ذلك تنفسخ الشركة بينهما اذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال المجنون فيطيب له من الربح حصته ماله ولا يطيب له الربح من مال المجنون فيتصدق به كذا في المحيط * ويد الشريك في المال الذي في يده لشريكه يد أمانة فلو ادعى دفعه لشريكه وأنكر حلف وكذا المضارب مع رب المال كذا في البرازية * ولو ادعاه بعد موته قال في البحر ظاهر ما في الوالوجية من الوكالة يفيد أنه كذلك وقال وقعت حادثتان * الاولى نهاء عن البيع نسيئة فباع فاجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصته شريكه فاذا أجاز قسم الربح بينهما * والثانية نهاء عن الانحراج فخرج ثم ربح فأجبت بانه غاصب حصته شريكه بالانحراج فينبغي أن لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة * وتفرع على كونه أمانة أيضا في فتاوى قارئ الهداية سئل عن شريك طلب من شريكه أو من يمسك في المضاربة حساب ما باعه أو صرفه فقال لا أعلم هل يلزم بعمل بحاسبة فأجاب بان القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى شريكه كذا في النهر الفائق * قال الشريك ربحت عشرة ثم قال لا بل ربحت ثلاثة فله أن يحلفه بانه لم يربح عشرة كذا في القنية * ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن الامانات تنقلب مضمومة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احداها متولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو غنمه واودع بعض الغنمة عند بعض الغادين ومات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه وأما أحد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي كان عنده فبات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضيهان من كتاب الوقف * وبه تبين أن ما في فتح القدير وغيره من الفتاوى ضعيف وأن الشريك يكون ضامنا بالموت عنانا أو مفاوضة كذا في البحر الرائق * الشريك مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كلومات مجهلا لعين كذا في القنية * مفاوض اشترى من رجل عينا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقي البائع صاحبه فاستراه منه بالف

وتخرج معهم لا تجبر على السفر وكان لهم أن يفسخوا الاجارة * ولو كان لها زوج ولم ياذن لها بالاجارة ونجسها ثمة كان للزوج أن يفسخ الاجارة وهذا اذا كان النكاح ظاهرا فان لم يكن وأقرت المرأة بالنكاح لو جسد لم يكن للمقر له أن يفسخ الاجارة ولو لم تكن المرأة مبرورة وكانت ممن تعبر بذلك كان لها أن تفسخ الاجارة وكذلك كان قوم الصغير يؤذونها كان لها أن تفسخ الاجارة به وان أقرت نفسها ياذن زوجها المبرور كان لهم أن يفسخوا الزوج من غشيانها ولهم أن ينعوه من غشيانها في منزلهم ولهم أن ينعوهوا أقرباها

من المكث معها في بيتهم أما الزبارة فينظر ان كان يؤدي ذلك الى الاختلال بتعهد الصبي كان لهم حق المنع وليس عليها ان تمكث في بيتهم اذالم يشترطوا ذلك في عقد الاجارة والامانة المأذونة ان تواجر نفسها طرأ وكذا المكاتبه (فصل في اختلاف الاجر والمستاجر) رجل استأجر دارا أو دابة أو عبدا ولم يتصرف المستاجر بعد حتى يختلفا فادعى المستاجر أن الاجر خمسة دراهم وقال الآخر عشرة دراهم فانهما يتحالفان فإيهما نكل لزمه دعوى الآخر ويبدأ بهمين المستاجر فاذا حلفا قسح (٣٦٣) القاضي العقدي بينهما وأيهما أقام البينة قبلت

بينته وان أقاما يقضى ببينة الآخر لانه ثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا في المدة أو في المسافة فقال المستاجر آجر ثني شهرين بعشرة دراهم وقال الآخر لابل شهرا واحدا بعشرة دراهم أو قال المستاجر آجر ثني الدابة الى الكوفة بخمسة دراهم وقال صاحب الدابة لابل الى القصر بخمسة دراهم فهذا وما لو اختلفا في الآخر سواء الا أنهما اذا اختلفا في المسافة أو في المدة يبدأ بهمين الآخر وأيهما أقام البينة قبلت بينته وان أقاما جميعا في المسافة والمدة يقضى ببينة المستاجر ولو اختلفا في البيع فقال البائع بعثك هذا العبد بالن درهم وقال المشتري بعث هذا العبد وهذا العبد الآخر بالف درهم وأقاما البينة قاه يقضى ببينة المشتري * وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا أو في الاجرة والمسافة جميعا فقال الآخر ثك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستاجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فانهما يتحالفان واذا حلفا يفسخ العقد بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بينته وان أقاما يقضى بالبنتين جميعا فيقضى بزيادة الآخر ببينة الآخر وزيادة المدة والمسافة ببينة المستاجر وأيهما بدأ بالدعوى يحلف صاحبه أولا

وخمسائة قاه يكون المعتبر الشراء الثاني والاول ينتقض والمتفاوضان بمنزلة شخص واحد كذا في المحيط * رجلان اشترى باعدا بالف وكفل كل واحد منهما عن صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف * رجلان كفلا عن رجل بمال على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بر يديه اذا كفل كل واحد منهما بالمال كله عن الاصيل ثم عن صاحبه أيضا فكل شيء أداه أحدهما رجوع على صاحبه بنصف ذلك وان شاء المؤدى رجوع على الاصيل بجميع ما أدى ولو أبرأ رب المال أحدهما أخذ الآخر بجميع الدين بحكم الكفالة عن الاصيل * مكاتبان كتابة واحدة كفل كل واحد منهما بالمال كله عن صاحبه فكل شيء أداه أحدهما رجوع على صاحبه بنصفه فان لم يؤدي شيئا حتى أعتق المولى أحدهما جاز العتق وبرتاع النصف والمولى أن يأخذ بحصة أبيهما شاء أم المعتقد فبحكم الكفالة وأما الآخر فبحكم الاصله فان أخذ المعتقد بحكم الكفالة يرجع على صاحبه وان أخذ الآخر لم يرجع على المعتقد بشيء كذا في الجامع الصغير * اعتلت دابة مشتركة وأحسد النسيديكين غائب وقال البيطارون لا بد من كيهما فكواها الحاضر فهلك لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فسد فطفتا كثرى أحدهما دابة مع غيبة الآخر خوفا من أن يهلك المتاع أو ينقص جازو يرجع على شريكه بحصته كذا في القنية * أحد الشريكين اذا قال لصاحبه أما أريد أن أشتري هذه الجارية لنفسى خاصة فسكت الشريك فاشتراها لا يكون له ما يقل شريكه نعم كذا في الخلاصة * في المشتري اشترى كاهملا على أن لا أحدهما أجز كل شهر عشرة دراهم ليس من مال الشركة فالشركة جائزة والشرط باطل كذا في المحيط * لو شرط للعمل على أحد المتفاوضين بطلت هكذا في التهذيب * أحد شريكي العنان اذا ادعى شيئا من شركتهما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشريك الآخر أن يحلف المدعى عليه ثانيا كذا في فتاوى قاضخان * في العيون ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في مفاوض اشترى عبدا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقي صاحبه البائع فاستأجر منه بالف وخمسائة قاه جائز وانتهى الشراء الاول سواء عرف العبد أم لم يعرف كذا في التتارخانية

(كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا)

(الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه والالفاظ التي ينتمى بها)

(الوقف وما لا ينتمى بها)

(أما تعريفه) فهو في الشرع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على المقرء أو على وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري كذا في الكافي * فلا يكون لازما له أن يرجع ويبيع كذا في المضمرات * ولا يلزم الاطر يقين أحدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني أن يخرج مخرج الوصية فيقول أو صبت بغلة دارى هذه فحينئذ يلزم الوقف كذا في النهاية * وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه تعود منه عتبه الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كذا في الهداية * وفي العيون واليتمية ان العتوى

هذا اذا تمقأن الاجر كما دراهم أو دنانير فان اختلفا في الجنس فقال الآخر آجر ثك الدابة الى القصر يدينار وقال المستاجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما يتحالفان وأيهما نكل لزمه دعوى الآخر وأيهما أقام البينة قبلت وان أقاما البينة قاه يقضى الى الكوفة يدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة ويقضى الى القصر يدينار ببينة الآخر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم ببينة المستاجر * ولو استأجر دارا سنة فادعى المستاجر أنه استأجرها أحد عشر شهرا يدينار وشهر اربعة دراهم وادعى الآخر أنه

أجرها سنة بعشرة دراهم فأقام كل واحد منهما بيته على ما ادعى ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضي بينه وبين رب الدار ووجه ذلك أن رب الدار ادعى زيادة أجر لحد عشر شهرا فيقضي بينه وبين شهر واحد فالمستأجر أقر له بزيادة أجر لهذا الشهر فإن شاء صدقه وأخذ وان شاء كذبه * وان اختلفا في هذه الوجوه بعدما مضت مدة الاجارة عند المستأجر أو بعدما وصل الى المكان الذي يدعى اليه الاجارة كان القول قول المستأجر مع يمينه (٣٦٤) ولا ينفك فان عندهم أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلان هذا

بمنزلة ما لو اختلفا في البيع بعد هلال السلعة وثمة عندهما لا ينفك فان وأما عند محمد رحمه الله تعالى فلان في فصل الاجارة لو حاق لا يثبت أحد العقدتين فتبقى المنفعة مستوفاة بغير عقد والمنفعة لا تنقوم بدون العقد فلا يجب شيء فلا يفيد التحليف اما في البيع اذا اختلفا فلم يثبت العقد تبقى العين مقبوضة بدون الثمن وقد عجز عن رده فيعزم قيمته فان اختلفا في الاجر بعدما مضى بعض المدة أو بعد ما سار بعض الطريق فاتفقا يتحالفان واذا اختلفا تمسح الاجارة فيما بقي ويكون القول قول المستأجر في حصة ما مضى * ولو استأجر دارا شهرا ثم ادعى المستأجر أن الاجر باعها منه بعد الاجارة وأنكر الاجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانها تصادق على الاجارة والبيع لم يثبت بخلاف ما لو جحد الاجارة فيما مضى فان ذلك يكون فسحا للاجارة لانه لما جحد الاجارة فقد أنكر الاجارة أصلا أما ههنا تصادق على الاجارة ومدعى البيع يدعى الإبطال ولم يثبت فتبقى الاجارة * وذكر في المنتقى رجل أمر رجلا أن يستأجر دارا فلان بعينه ثم ان الآخر اشتراها من صاحبه بعدما استأجرها وكيله

على قولهما كذا في شرح الشيخ أبي المكارم للنقاية * وانما يزول ملك الوقف عن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالقضاء وطريقه أن يسلم الواقف ما وقفه الى المتولى ثم يرجع محتجا بعدم الزوم فيقضي القاضي بالزوم فيلزم ولو حكار جلا في حكم الحكم بلزوم الوقف والصحيح أنه لا يرتفع الخلاف كذا في الكافي * ولو خاف الواقف بطلان وقعه ولم يتيسر له القضاء يذكر في صل الوقف ان أبطله قاض أو وال فهذه الارض باصلها وجب ما فيها وصية مني تباع ويتصدق بثمنها على الفقراء اذا دعت الى الخراب فلا يفيد الوارث الرفع الى القاضي وإبطاله والوصية تحتل التعليق بالشرط كذا في الخلاصة * قال شمس الأئمة السرخسي والذي جرى الرسم به في زماننا أنهم يكتبون اقرار الواقف أن قاضي ما من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشيء وعن المتأخرين من المشايخ رحمه الله تعالى من قال اذا كتب في آخر الصك وقد قضى بهذا هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي يجوز قال رضي الله عنه والصحيح ما قاله شمس الأئمة السرخسي هكذا في فتاوى قاضخان * والصحيح أن في تعليقه بالموت لا يزول ملكه الا أنه يلزم بالاجماع ولو سكن عنده تكون رقبته ملكا لورثته أو له وعندهما لا تكون ملكا لاجدهما كذا في الاعتناق والمسجد كذا في الكفاية * ولو علق الوقف بموته بأن قال اذا مت فقد وقفت داري على كذا ثم مات صح ولزم اذا خرج من الثلث وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي الى أن يظهر له مال آخر أو تجزى لورثته فان لم يظهر له مال آخر ولم تجزى لورثته تقسم الغلة بينهما اثلاثا ثلثها للوقف والثلثان للورثة * ولو علقه بالموت وهو مريض مرض الموت فكذلك الحكم وان تجزى الوقف في المرض فهو بمنزلة المعلق بالموت فيما ذكره الطحاوي والصحيح أنه بمنزلة المنجز في الصحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزم وعندهما يلزم من الثلث كذا في التبيين * واذا كان الملك يزول عندهما يزول بالقول عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الأئمة الثلاثة وهو قول أكثر أهل العلم وعلى هذا مشايخ لمخ في النية وعليه الفتوى كذا في فتح القدير * وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يزول حتى يجعل للوقف وليا ويسلم اليه وعليه الفتوى كذا في السراجية * ويقول محمد رحمه الله تعالى يفتى كذا في الخلاصة * فصع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقف المشاع خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وكذا جعل الولاية لنفسه يصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمد رحمه الله تعالى وكذا شرط الواقف الاستبدال بارض أخرى اذا شاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى استحسانا كذا في الخلاصة * وعليه الفتوى هكذا في شرح أبي المكارم للنقاية * واذا خرج عن ملك الواقف بالقضاء عندهم بمجرد الوقف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبالوقف والتسليم عند محمد رحمه الله تعالى لا يدخل في ملك الموقوف عليه كذا في الكافي * وهو المختار هكذا في فتح القدير * وأما ركنه فالانطاط الخاصه الله عليه كذا في البحر الرائق * وأما سببه فطالب لزاني هكذا في العناية * وأما حكمه فعندهما زال العين عن ملكه الى الله تعالى وعند

ابي

ولم يعلمه وبمقدار كيل ثم علم فانه لا يكره له أن يردعه وتكون في يده بحكم الاجارة * رذ كرفيه أيضا

اذا استأجر عبدا سنة بكذا لا يكره له أن يردعه وتكون في يده بحكم الاجارة * رذ كرفيه أيضا
اذا استأجر عبدا سنة بكذا لا يكره له أن يردعه وتكون في يده بحكم الاجارة * رذ كرفيه أيضا
اذا استأجر عبدا سنة بكذا لا يكره له أن يردعه وتكون في يده بحكم الاجارة * رذ كرفيه أيضا
اذا استأجر عبدا سنة بكذا لا يكره له أن يردعه وتكون في يده بحكم الاجارة * رذ كرفيه أيضا
اذا استأجر عبدا سنة بكذا لا يكره له أن يردعه وتكون في يده بحكم الاجارة * رذ كرفيه أيضا

الاجارة فيلزم الاحر وبعد انتهاء المدة يعتبر بحجوده فكان عليه رده فاذا لم يرده تلتزمه قيمته * رجل تسكرى دابة من رجلين فاختلف المسكران فقال أحدهما أكرينا كها بعشرة دراهم وقال الآخر لا بل أكرينا كها بخمسة عشر والمستكرى يقول أكرينا كها بعشرة قال في الكتاب ان كان قبل الركوب كان القول قول المسكرى الذي يدعى خمسة عشر في نصيبه وان كان بعد الركوب فالقول قول المستكرى * رجل ركب دابة رجل الى بغداد ثم قال أعزقتها وقال رب الدابة آجرتم ابدرهم (٣٦٥) ونصف فان القول يكون قول الراكب لان

صاحب الدابة يدعى تقوم المنفعة وهو ينكر فان أقام صاحب الدابة شاهدين فشهد شاهد بدرهم وشاهد بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الآخر يدعى الاجارة بدرهمين فشهد شاهد بدرهم وشاهد بدرهمين لا يقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة * ولوركب دابة رجل الى الحيرة فادعى أنه أعارها الى الحيرة وقال صاحبها بل أكريتها الى الجبانة الى أطراف البيسوب بدرهم فان سلمت الدابة كان القول قول الراكب ولا يلزمه شيء وان هلك كان القول قول صاحب الدابة ويضمن الراكب قيمتها لان الراكب أقرب بالجوارزة عن الجبانة وادعى الادن وصاحبها أنه سكر الاذن فان أقام صاحب الدابة البينة بعد ذلك أنه أكرها الى الحيرة بدرهم لا تقبل بينته لانه زعم أولا أنه جاوز الجبانة بخير كراه فكان متناقضا في دعواه بعد ذلك * ولو استكرى دابة فقال له المسكرى استكر غلاما يتبعك ويتبع الدابة وأعطه نفقة ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان أعطى العلام نفقته ونفقة الدابة فسرق منه ان أقر صاحب الدابة بذلك برئ المستكرى وان اختلفا في الامر باستكر الكراء الغلام أو في

أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكمه صيرورة العين مجبوسة على ملكه بحيث لا تقبل النقل عن ملك الى ملك والتصدق بالغلة المدومة متى صح الوقف بان قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة أو وصفت مائة بدمون فانه يصح حتى لا يملك ببيع ولا يورث عنه لكن ينظر ان يخرج من الثلث يجوز (١) والوقف فيه بقدر الثلث كذا في محيط السرخسي * وأما شرائطه (فمنها العقل والبلوغ) فلا يصح الوقف من الصبي والمجنون كذا في البدائع * صبي مجبور عليه وقف أرضه فقال الفقيه أبو بكر وقفه باطل الا باذن القاضي وقال الفقيه أبو القاسم وقفه باطل وان أذن له القاضي لانه تبرع كذا في المحيط * (ومنها الحرية) وأما الاسلام فليس بشرط فلو وقف الذي على ولده ونسبه وجعل آخره للمساكين جاز ويجوز أن يعطى المساكين المسلمين وأهل الذمة وان خص في وقفه مساكين أهل الذمة جاز ويغرق على اليهود والنصارى والمجوس منهم الا ان خص من غنمهم فلو دفع القيم الى غيرهم كان ضامنا وان قلنا ان الكفر ملة واحدة ولو وقف على ولده ونسبه ثم للفقراء على أن من أسلم من ولده فهو خارج من الصدقة لزم شرطه وكذا ان قال من انتقل الى غير النصرانية خرج اعتبر نص على ذلك الخصاص كذا في فتح القدير * وفي فتاوى أبي الليث نصراني وقف ضيعة له على أولاده وأولاد أولاده أبدأ ماتنا سلاوا وجعل آخره للفقراء كما هو الرسم فأسلم بعض أولاده يعطى له كذا في المحيط * (ومنها) أن يكون قربة في ذاته وعند التصرف فلا يصح وقف المسلم أو الذي على البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في النهر الفائق * ولو وقف الذي داره على بيعة أو كنيسة أو بيت نازفهو باطل كذا في المحيط * وكذا على اصلا حهاودهن سراجها ولو قال يسرج به بيت المقدس أو يجعل في مرمية بيت المقدس جاز وان قال يشتري به عبدا فيعتق في كل سنة جاز على ما شرط كذا في الحاوي * ولو قال تجرى غلته على بيعة كذا فان خربت هذه البيعة كانت العلة للفقراء والمساكين فانه تجرى غلته على الفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة شيء كذا في المحيط * فان وقف على أبواب البر فابواب البر عنده عمارة البيع وبيوت النيران والصدقة على المساكين فأجير من ذلك الصدقة وأبطل غيرها كذا في الحاوي * وان قال تفرق غلته في جيرانه وله جيران مسلمون وجيران نصارى ومجوس وجعل آخره للفقراء فلو وقف جائز وتفرق غلة الوقف في جيرانه المسلمين والنصارى وغيرهم وان قال الذي يجعل غلته في أكفان الموتى أو في حفر القبور فهو جائز وتصرف العلة في أكفان موتاهم وحفر قبور فقراءهم كذا في المحيط * ولو جعل ذي داره مسجدا للمسلمين وبنائه كإبنى المسلمون وأذن لهم بالصلاة فيه فصلا فيه ثم مات يصير ميراثا لورثته وهذا قول السكك كذا في جواهر الاخلاط * ولو جعل الذي داره بيعة أو كنيسة أو بيت نازف في مخته ثم مات يصير ميراثا هكذا كرا الخصاص في وقفه وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزيادات

(١) قوله والوقف فيه بقدر الثلث كذا في جميع النسخ الحاضرة وفيها سقط بدل عليه مائة قدم وحق العبارة أن يقل بعد قوله يجوز وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث اهـ بحراوى

الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة ان أقر صاحب الدابة أنه أمر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة وان أقر صاحب الدابة أنه أمر بدفع النفقة الى الغلام وأنكر الدفع فافر الغلام أنه أعطاه قبل قول الغلام * رجل دفع الى حائك غزلا لينسجه فجاء الحائك دفع الغزل اليه وحلف ثم أقروا بالثوب منسوب قالوا ان كان نسجه قبل الجود كان له الاجر وان كان نسجه بعد الجود فالثوب للحائك وعليه مثل ذلك الغزل لصاحبه * ولو دفع الى صباغ ثوبا بالصباغ ثم جدد الصباغ وحلف ثم جاء بالثوب مصبوغا وان

كان صبغه قبل الجود فالشوب لصاحبه وله الاجر وان صبغه بعد الجود فيخبر صاحب الشوب ان شاء أخذ الشوب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الشوب حليه وضمنه قيمة ثوب أبيه من كافي الغصب ولودفع الى قصار ثوبه باليقصره فبعد القصار ثم أقر وجاء بالشوب مقصورا فان كان قصره قبل الجود كان له الاجر وان كان قصره بعد الجود فلا أجر له والثر ب لصاحبه على كل حال ولو اختلف الخياط مع صاحب الشوب فقال الخياط أنا خطته وقال رب الشوب (٣٦٦) أنا خطته فان كان الثوب في يد رب الشوب وفي بيته فالقول قوله مع عينه ولا أجر

للخياط وان كان الشوب في يد الخياط أو في يدهما كان القول قول الخياط مع عينه وله الاجر * ولو اختلف الخياط مع رب الشوب فقال رب الشوب أمرتك أن تقطعه قباء وقد خطته قبصا وقال الخياط لا بل أمرتني أن أقطعه قبصا كان القول قول رب الشوب مع عينه وهو بالخيار ان شاء أخذ القمص وأعطاه أجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع * ولودفع شيها الى صغار ليضربه طستا ووصفه فضر به كوزا كان له الخيار ان شاء أخذ الكوز وأعطاه أجر مثله لا يجاوز ما سمي وان شاء ضمنه مثل ذلك النسبه * ولودفع الى صباغ ثوبه بالصبغه أجر بالعصفرة ففعل ثم اختلف في الاجر فقال الصباغ علمته بدرهم وقال صاحب الشوب بدانقين فابهما أقام البيعة قبلت وان أقاما يؤخذ بيعة الصباغ وان لم يكن لهما بيعة ينظر الى ما زاد الصبغ في قيمة الثوب فان كان درهما أو أكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعطى له درهم بعينه بالله ما صبغه بدانقين وان كان ما زاد الصبغ فيه أقل من دانقين كان القول قول رب الشوب مع عينه على ما ادعى الصباغ وان كان يزيد في قيمة الثوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعينه ما صبغه بدانقين وان كان الصبغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الشوب وان دفع الى خياط ذلك ثم اختلفا فقال رب الشوب ليس هذا بطانتي كان القول قول الخياط مع عينه ولودفع الى قصار ثوبه باليقصره بدرهم فأعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال صاحب الشوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو كان القصار يدعي رد الشوب لابي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القصار أمين وكذلك

كذا في المحيط * حربي دخل دار الاسلام بامان ووقف جاز من ذلك ما يجوز من الذي كذا في الحاوي * (منها) الملك وقت الوقف حتى لو غصب أرضا فوقها ثم اشتراها من مالكها ودفع الثمن اليه أو صالح على مال دفعه اليه لا تكون وقفا كذا في البحر الرائق * رجل وقف أرضا لرجل آخر في برسماء ثم ملك الأرض لم يجوز ان أجاز المالك جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيان * ولو أوصى لرجل بارض فوقه الموصى له بهما في الحال ثم مات الموصى لا تكون وقفا كذا في فتح القدير * لو اشترى على أن البائع بالخيار فيها فوقها ثم أجاز البائع البيع لم يجوز الوقف كذا في البحر الرائق * ولو اشترى أرضا على أنه بالخيار ثم أسقط الخيار صرح ولو وقف الموهوب له الأرض قبل قبضها ثم قبضها لا يصح الوقف كذا في فتح القدير * ولو وهب له أرض هبة فأسدة فقبضها ثم وقفها صرح وعليه قيمتها كذا في البحر الرائق * ولو اشترى رجل دارا شراء فاسدا وقبضها ثم وقفها على العقراء والمساكين جاز وتصير وقفا على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبائع كذا في فتاوى قاضيان * ولو وقفها قبل أن يقبضها لا يجوز كذا في المحيط * رجل اشترى أرضا شراء جائزا ووقفها قبل القبض ونفذ الثمن فالامر موقوف فان أدى الثمن وقبضها فالوقف جائز وان مات ولم يتركه مالا تباع الأرض وبطل الوقف قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في الذخيرة * ولو استحق الوقف بطل ولو جاء شفعها بعد وقف المشتري بطل كذا في النهر الفائق * ويتفرع على اشتراط الملك أنه لا يجوز وقف الاقطاعات الا اذا كانت الأرض مواتا أو كانت ملكا لا امام فأقطعها الامام رجلا وأنه لا يجوز وقف أرض الحوز للامام لانه ليس بملك لها * وتفسير أرض الحوز أرض يحجز صاحبها عن زراعتها وأداءخراجها فدفعها الى الامام لتكون منافعها جبر الخراج كذا في البحر الرائق * وكذا عدم جواز وقف المرتد من ردة ان قتل على ذلك أو مات لان ملكه بزل بهار والاموقوف كذا في النهر الفائق * وكذا اذا لحق بدار الحرب وحكم القاضي بطاقه هكذا في المحيط * وان أسلم مع كذا في البحر الرائق * ولو ارتد المسلم بطل وقفه ذكره الخصاص كذا في النهر الفائق * ويصير ميراثا سواء قتل على ردة أو مات أو عاد الى الاسلام الا ان أعاد الوقف بعد عوده الى الاسلام كما أوضحه الخصاص في آخر الكتاب ويصح وقف المرتد لانها لا تقتل كذا في البحر الرائق * ولو وقف على نسائه ثم على المساكين ثم ارتد بطل الوقف لان جهة المساكين تبطل ويصير صدقة على ولده من غير أن جعل آخره للمساكين كذا في الحاوي * وأما عدم تعلق حق الغير كالرهن والاجارة فليس بشرط فلا جبر أرضا عامين فوقها قبل مضيهما لزم الوقف بشرطه ولا يبطل عقد الاجارة فاذا انقضت المدة رجعت الأرض الى ما جعلها له من الجهات وكذا لو رهن أرضه ثم وقفها قبل أن يفتكها لزم الوقف ولا تخرج عن الرهن بذلك ولو أقامت سنين في يد المرتن ثم افتكها تعود الى الجهة ولو مات قبل الافتك وترك قدر ما تنقص به افتكت ولزم الوقف وان لم يترك وفاء بيعت وبطل الوقف وفي الاجارة اذا مات أحد المؤجرين تبطل وتصير وقفا كذا في فتح القدير * (ومنها) أن لا يكون محجورا عليه لسفه أو دين كذا أطلقه الخصاص كذا في النهر الفائق

وبنيق
بعضه ما صبغه بدانقين وان كان الصبغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الشوب وان دفع الى خياط ذلك ثم اختلفا فقال رب الشوب ليس هذا بطانتي كان القول قول الخياط مع عينه ولودفع الى قصار ثوبه باليقصره بدرهم فأعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال صاحب الشوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو كان القصار يدعي رد الشوب لابي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القصار أمين وكذلك

كل أجبر مشترك والفتوى على قوله * ولو أن القصار أصلاه ثوبا وقال هذا ثوبك وهو ينكر فأخذ الثوب ونوى أن يكون ثوبا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يسعه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع إلا أن يقول للقصار أخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم * ولو دفع متاعا إلى حال ليعمله إلى موضع كذا فعمل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الحال هو متاعك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الحال مع غيره لا أجر له إلا أن يصدقه الآخر به نأخذ قال والنوع الواحد (٣٦٧) والنوعان فيه سواء إلا أنه في النوع الواحد

أخس وأقبح أن لا يلزمه الأجر * ولو حل طعاما أو زيتا فقال الحال هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي أجود من هذا قال إن هذا أخس أن يأخذ الطعام ولا يعطى الأجر فإما في النوعين المختلفين فلا أجر للعمال إلا أن يصدق به ويأخذ * رجل دفع إلى الخياط ثوبا ليخيطه له ولم يذكّر له أجرا فخاطه فأعطاه أكثر من أجر مثله زيادة على ما يتغابن فيه الناس قالوا يطيب له في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لرجل اني أركبتك بغلام من ترمذاني بلغ بعشرة دراهم وقال المدي عليه لابل استأجرتني لابلغة إلى فلان ببلغ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يجب شيء وان أقاما البيعة كانت البيعة بينة صاحب البغل لا تحفظ البغل واجب على المستأجر فلا يجوز الإجارة على ذلك * رجل أجزأ أرضا ثم اختلفا فقال المستأجر استأجرتها وهي فارغة وقال رب الأرض كانت مشغولة مزروعة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القول قول صاحب الأرض بخلاف المتبايعين إذا اختلفا في الصحة والفساد يحكم الشرط فان عمة كان القول قول مدعي الصحة لان في هذا الوجه

* وينبغي أنه إذا وقفها في البحر للسفينة على نفسه ثم لجهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل إذا حكم به ما كذب في فتح القدير * (ومنها) عدم الجهالة فلو وقف من أرضه شيئا ولم يسمه كان باطلا ولو وقف بجميع حصته من هذه الدار ولم يسم السهام جاز استحسانا ولو وقف هذه الأرض أو هذه الأرض وبين وجهه الصرف كان باطلا كذا في البحر الرائق * قال الخصاص إذا قال جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا أو على قرابتي فالوقف باطل لانه جعل ذلك على شأن وكذلك لو قال جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على زيد أو على عمرو ومن بعد ذلك على المساكين فهو أيضا باطل كذا في المحيط * رجل وقف أرضا فيها أشجار واستثنى الأشجار لا يجوز الوقف لانه صار مستثنى للأشجار بمواضعها فيصير الدار حائل تحت الوقف مجهولا كذا في محيط السرخسي * (ومنها) أن يكون مخرج غير معلق فلو قال ان قدم ولدي فداري صدقة موقوفة على المساكين بقاء ولده لا تصير وقفا كذا في فتح القدير * ذكر الخصاص في وقفه ان كان غدا فإرضى هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة ان شئت أو هويت أو رزيت كان الوقف باطلا كذا في محيط السرخسي * ولو قال ان شئت ثم قال شئت كان باطلا لو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صحح هذا الكلام المتصل كذا في فتح القدير * ولو قال أرضي هذه صدقة ان شاء فلان وقال فلان قد شئت فهو باطل كذا في المحيط * ولو أن رجلا قال ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكامل صح الوقف لان التعليق بشرط كأن تجيز كذا في فتاوى قاضخان * رجل ذهب عنه المال وقال ان وجدته فله على أن أقف أرضي فوجدته فعليه أن يقف أرضه على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز إعطاء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج عن عهدة النذر كذا في السراجية * ولو قال اذا قدم فلان أو اذا كلمت فلانا فأرضي هذه صدقة فان هذا يلزمه وهو بمنزلة اليمين والنذر وإذا وجد الشرط وجب عليه أن يتصدق بالأرض ولا يكون وقفا كذا في المحيط * رجل قال ان مت من مرضي هذا فقد وقفت أرضي هذه لا يصح برئ أو مات وان قال ان مت من مرضي هذا فأجعلوا أرضي وقفا جاز والفرق أن هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز كذا في الجوهرة النيرة (ومنها) أن لا يذكر معه اشتراط بيعه وصرف الثمن إلى حاجته فان قال لم يصح الوقف في المختار كذا في البرازية كذا في النهر الفائق (ومنها) أن لا يلحق به خيار شرط فلو وقف على أنه بالخيار لم يصح عند محمد رحمه الله تعالى معلوما كان الوقف أو مجهولا واختاره هلال كذا في البحر الرائق * ويصح شرط الخيار للواقف ثلاثة أيام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح أبي المكارم للتقاية * وان قال أبطلت الخيار لا ينقلب الوقف جائزا عند محمد رحمه الله تعالى ذكره هلال في وقفه كذا في النخبة * وفي النوازل والتفقوا على أنه لو اتخذ مسجدًا على أنه بالخيار جاز المسجد والشرط باطل كذا في التارخانية * (ومنها) التأييد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس

صاحب الأرض منكر الإجارة أصلا وقال القاضي الإمام على السعدي رحمه الله تعالى في الإجارة يحكم الحال ان كانت فارغة كان القول قول مدعي الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الأرض كذا في مسألة الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه * قال المصنف وينبغي أن يكون القول قول منكر الشغل لان في صحة إجارة المشغول روايتين والصحيح أنها جائزة ويؤمر بالتفريق والتيسير * رجل أجر داره سنة فلما مضت السنة أخذ صاحب الدار الدار وكنتها فقال الميسر أجزأني في دارهم وانك

كنسبها والقيمتها في الطريق ولي عليك ضمنتها فان أنكر صاحب الدار ذلك كان القول قوله * رجل دفع إلى صانع عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكون قرصا على وصغه قلبا وأجره درهم فصاغه وجاء به محشوا وقال زد عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد عليها شيئا فإنه يحلف كل واحد منهما فان حلفا بخير الصانع ان شاء دفع القلب اليه وأخذ منه خمسة دنانير درهم أجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة وأخذ القلب لان الصانع (٣٦٨) يدعي على صاحب الفضة قرص درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي على

الصانع استحقات القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما * ولو دفع إلى حائك غزلا وأمره أن يزيد في الغزل رطلا من عنده على أن يعطيه ثمن الغزل وأجر الثوب دراهم معاملة جاز ذلك وان احتملنا بعد النسخ فقال الحائك ردت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن غزل صاحب الغزل معلوما بان اتفقا على أن غزله كان مثافا كان الثوب قائما في يده يوزن فان وزن فوجد منوين فقال رب الثوب هذا من الدقيق وقال الحائك هذا من الدقيق وزيادة رطل غزل زدته قالوا القول قول الحائك لان الدقيق لا يزيد هذا القدر ظاهرا وان رجح القاضي إلى علماء الحوكة في ذلك كان أحسن فان رجح اليهم وقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر كان القول قول الحائك مع يمينه فاذا حلف يجبر رب الثوب على أن يعطيه ما سمي له وبأخذ الثوب وان قال أهل العلم الدقيق يزيد هذا القدر كان القول قول رب الثوب مع يمينه فان حلف بخير صاحب الثوب ان شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه من الاجر بحساب ما أقام من العمل وان كان الثوب مستهلكا عند صاحب

بشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الكافي * رجل وقف داره يوما أو شهرا أو وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف مؤبدا ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلا في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الامؤبدا فاذا كان التأيد شرطا لا يجوز مؤقتا كذا في فتاوى قاضيان * ان قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعدم موتي سنة ولم يزد عليه جاز الوقف مؤبدا على الفقهاء لان فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعدم موتي فاذا مضت السنة ولو وقف باطل كان وصية لفلان بعدم موته سنة ثم يصير وصية للمساكين فتصرف غاتها إلى المساكين ولو قال أرضي موقوفة على فلان سنة بعدم موتي ولم يزد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تكون للورثة كذا في فتاوى قاضيان * (ومنها) أن يجعل الاجرة لجهة لا تنقطع أبدا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان لم يذ كر ذلك لم يصح عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر هذا ليس بشرط بل يصح وان سمي جهة تنقطع ويكون بعد هذا الفقهاء وان لم يسمهم لان قصد الواقف أن يكون أجره للفقراء وان لم يسمهم فكانت تسمية هذا الشرط ثابتة دلالة كذا في البدائع (ومنها) أن يكون المحل عقارا أو دارا فلا يصح وقف المنعول الا في الكراع والسلاح كذا في النهاية

(فصل في اللفاظ التي يسميها الوقف وما لا يسميها) اذا قال أرضي هذه صدقة محررة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال أرضي هذه صدقة موقوفة محبوسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال أرضي هذه صدقة محبوسة مؤبدة أو قال حبيسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي يصير وقفًا جائزا لازما على الفقهاء عند الكل كذا في المحيط * أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فما دام حيا كان ذلك منه نذرا بالتصدق بالغلة فعليه أن يفي بذلك وله الرجوع عن معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي لكنه ان لم يرجع جاز ذلك من الثالث كذا في الظهيرية * ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء إلا أن عند محمد رحمه الله تعالى يحتاج إلى التسليم وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف على حاله لو مات يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة أو صدقة محبوسة أو حبيسة ولم يقل مؤبدة فانه يصير وقفًا على قول عامة من يحيز الوقف لان الصدقة تثبت مؤبدة لا تحتمل الفسخ وقال الحنفية وأهل البصرة لا يصير وقفًا لان جواز الوقف يتعلق بالتأيد ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على المساكين تصير وقفًا باجماع لان ذكر المساكين ذكر للتأيد هكذا في المحيط * قال أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو على وجه الخير أو وجه الخير والبر يكون وقفًا جائزا كذا في الوجيز * ولو لم يذ كر الصدقة لكن ذكر الوقف وقال أرضي هذه وقف أو جعلت أرضي هذه وقفًا أو موقوفة فانه يكون وقفًا على الفقهاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال الصدر الشهيد وهو شايع بلخ يفتون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ونحن نفتي بقوله أيضا لكان العرف هذا اذا

الثوب قبل أن يعلم وزنه كان القول قول رب الثوب مع يمينه على علمه أنه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل فان حلف كان عليه أجر الثوب دون ثمن الغزل فيقسم المسمى على عمل ثوب مثله وعلى قيمة رطل من الغزل فيطرح عنه ما أصاب قيمة الغزل * وقال أئمة الشهد رحمه الله تعالى الصواب أن يطرح عنه أيضا حصة ما ترك من زيادة العمل في النسخ لانه التزم الاجر المسمى بمقابلته العمل في ثلاثة أرطال غزل وهو انما عمل في رطلين هذا اذا احتملنا ووزن غزل الدافع كان معلوما فان لم يكن معلوما كان القول قول الدافع لم

وهو رب الثوب مع عينه سواء كان الثوب قائماً أو هالكاً ولا يرجع في هذا إلى قول الحوكمة لأنه لا يمكن معرفة الصادق من الكاذب وفي مسألة الصانع والقلب يجب أن يرجع في معرفة الزيادة إلى أهل العلم أن كانوا يعرفون ذلك وقد ذكرنا مثل ذلك في التذافي إذا دفع إليه ثوباً وأمره أن يزيد في قطنه * رجل حمل رجلاً كرهاً فذهب به إلى بعض البلاد قالوا عليه الكراء حتى يردّه إلى المكان الذي حمل منه وكذا كل شيء له حمل ومؤنة * صاحب خانوت أمر أجيراه ليرش الماء في طريق المسلمين ففعل (٣٦٩) وعطب به انسان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن الأمر * ولو أمره بالوضوء فتوضأ كان الضمان على الأجير لان منفعة الوضوء تكون للمتوضئ ومنفعة الرش تكون للأمر * رجل ركب سفينة رجل من ترمذ إلى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب جئت إلى أمل بخمسة دراهم وقال الراكب استأجرتني لأحفظ السكان إلى أمل بعشرة دراهم يحاب كل واحد منهما وليست البداءة بهين أحدهما بأولى من الآخر وكان للقاضي أن يبدأ بأيهما شاء وان أقرع للبداءة كان حسناً فان حلفا لأخر أحدهما على صاحبه وان أقاما البينة كانت البينة بينة الراكب وهو الملاح يقضى له بالأجر على صاحب السفينة ولا أجر عليه لصاحب السفينة لانهما أقالا البينة يجعل كان الأمرين كانا قبضت اجارة صاحب السفينة من الراكب لأنه لا بد للملاح من أن يكون في السفينة والله أعلم بالصواب

لم يذكر الفقراء أما إذا ذكر فقال أرضى هذه موقوفة على الفقراء وكذا في اللفاظ الثلاثة يكون وقفاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا عند هلال لأنه زال الاحتمال بالتنصيص على الفقراء كذا في الخلاصة * ولو قال هي موقوفة لله تعالى أبداً جاز وان لم يذكر الصدقة وتكون وقفاً على المساكين كذا في فتاوى قاضيان * وذكر الوقف وحده أو الجبس معه يثبت به الوقف على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيائية * ولو قال حرمت أرضي هذه أو هي محرمة قال الفقيه أبو جعفر هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كقوله موقوفة كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى لو قال موقوفة محرمة حبس أو موقوفة حبس محرمة لا تباع ولا تورث ولا توهب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار ما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيائية * ولو قال حبس صدقة قال الفقيه أبو جعفر هذا ينبغي أن يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة كذا في فتاوى قاضيان * لو قال أرضى هذه موقوفة على فلان أو على ولدي أو فقراء قرائي وهم يحصون أو على اليتامى ولم يرد به جنسه لا يصير وقفاً عند محمد رحمه الله تعالى لأنه وقف على شيء ينقطع وينقرض ولا يتأبد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح (١) لان التأبد عنده ليس بشرط كذا في محيط السرخسي * ان قال أرضى أو دارى هذه صدقة موقوفة على فلان أو على أولاد فلان فالغلة لهم ماداموا أحياء وبعد ائتمات تصرف إلى الفقراء كذا في الوجيز للكردي * ولو قال أرضى هذه صدقة لله أو موقوفة لله أو صدقة موقوفة لله تعالى تصير وقفاً كذا في محيط السرخسي * وكذا إذا قال موقوفة لوجه الله تعالى أو لطلب ثواب الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو قال أرضى موقوفة على وجه الخير والبر جاز كأنه قال صدقة موقوفة كذا في الظهيرية * ولو قال أرضى هذه للسبيل فان كان في بلدة تعارفوا مثل هذا وقفاً صارت الأرض وقفاً وان لم يتعارفوا يستل منه ان أراد به الوقف فهي وقف وان نوى الصدقة أو لم ينو شيئاً تكون نذرية تصدق بها أو بئنها وكذلك لو قال جمعائها للفقراء ان كان ذلك وقفاً في تعارف تلك البلدة كانت وقفاً وان لم يكن يرجع اليه بالبيان فان نوى وقفاً كانت وقفاً وان نوى صدقة أو لم ينو شيئاً تكون نذرية تصدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال ضيعتي هذه سبيل لم تصرف وقفاً الا اذا كان القائل من ناحية يعلم أهل تلك الناحية بها الوقف المؤبد بشرطه كذا في السراجية * ولو قال سببت هذه الدار في وجه امام مسجد كذا عن

(١) قوله لان التأبد عنده ليس بشرط أي التصريح به لا يشترط والافهو شرط في المعنى اجماعاً كما تقدم قبيل الفصل ثم اعلم أنه لا خلاف عندهما في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه وذكر لفظ التأبد أو ما في معناه كالفقراء وكلفظ صدقة موقوفة وأنه لا خلاف في بطلانه لو اقتصر على لفظ موقوفة مع التعيين كوقوفة على زيد وانما الخلاف بينهما لو اقتصر بالتعيين أو جمع مع التعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح كذا حقه في رد المختار وبه يعلم ما في هذه العبارة المنقولة عن المحيط حيث جعل فيها موقوفة على فلان من محل الخلاف وليس كذلك كما علمت اهـ بحمد الله تعالى

(كتاب الدعوى والبيانات)
وانه مشتمل على أبواب كل باب مشتمل على فصول * الباب الاول منه في آداب القاضي * الفصل الاول منه في معرفة أهل القضاء والدخول في القضاء والقرع عنه

(٤٧ - (البتاوى) - ثانی) فأهل من يكون أهلاً للشهادة ومن لا يكون أهلاً للشهادة كالعبد والصبي والاعمى والمرأة والكافر لا يكون أهلاً للقضاء حتى لو قلد فقضى لا ينفع قضاؤه وكذا الحدود وفي القذف وبعض العلماء منهم الخلاف والطحاوي رحمه الله تعالى ألحقوا بهؤلاء الفاسق والمرثى وعندهما اذا قلدا الفاسق لا يكون قاضياً واذا فسق ينزل وكذا المرثى باختلاف فيهما الروايات عن أصحابنا المتقدمين رحمه الله تعالى وكثرت فيهما أقوال المتأخرين رحمه الله تعالى والصحيح ما قال عامة

المشايخ ورحمهم الله تعالى أنه إذا قلده هو عدل ثم فسق يستحق العزل ولا ينزل حتى لو قضى بعد الفسق جاز قضاؤه سواء كان
القاضي مرتزقا من بيت المال أو لم يكن * وأجمعوا أنه إذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى * القاضي إذا ارتد والعياذ بالله ثم
أسلم كان على قضائه * وكذا إذا عصى ثم أبصر ولا ينفذ ما قضى في حال بدونه * والوالي إذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينزل
ومع أهلية الشهادة لا بد أن يكون عالما ورعا (٣٧٠) فان كان جاهلا عدلا أو عالما غير عدل لا ينبغي له أن يتقلد ولا يقلد لقوله عليه

السلام القضاء ثلاثة واحد في
الجنة واثنان في النار وأراد بالاثنتين
الجاهل وغير العدل * والجاهل
الفسق أولى بالقضاء من العالم
الفاسق * وعلى قول الشافعي
رحمه الله تعالى إذا قلد الجاهل
لا يصير قاضيا * وعند استجماع
الشرائط يكره الدخول في القضاء
عن اختيار * وإن قلد من غير
طلبه فإن كثر أمثاله في البلاد اختاروا
فيه قال بعضهم يكره له الدخول
وعند الأكثر لا بأس بالدخول وإن
تعين هو من البلدة قالوا يفترض
عليه الدخول ولو امتنع بأثم لأن
القضاء فرض كفاية بمنزلة صلاة
الجنائز إذا تعين الواحد لا قامتها
يفترض عليه فإن قلده وغيره أفضل
منه كان الأفضل أولى * وكذا
الوالي فأما الخليفة فليس لهم أن
يولوا الأفضالهم * إلا أن اذالم
يكن عدلا جاز أحكامه وحكامه لأن
الحكام رضى الله عنهم تقلدوا
الأعمال من معاوية والحق في
نوبته كان مع على رضى الله عنه
وإذا ارتشى ولد القاضي أو كاتبه
أو بعض أعوانه ليعين الراشئ
عند القاضي ففعل أن لم يعلم
القاضي بذلك نعم قضاؤه وكان
على الراشئ رد ما قبض وإن علم
القاضي بذلك كان قضاؤه مردودا
* وإذا تقلد القضاء بالرشوة

جهة صلواتي وصيامة التي نصير وقفها وإن لم يقع عنها كذا في البحر الرائق * ولو قال دارى هذه مسجلة
إلى المسجد بعد موتى يصح أن خرجت من الثلث وعين المسجد والأفلا كذا في القنية * ولو قال
جعلت حجرى هذه لمن سراج المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه أبو جعفر نصبر بالحجرة وقف على
المسجد إذا سلمها إلى المتولى وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضخان * رجل قال في مرضه اشتروا
من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم خيرا وافر قواعلى المساكين صارت الدار وقفا كذا في
محيط السرخسى * وفي النوازل جعلت نزل كرمى وقفها وكان فيه غرا ولا يصير الكرم وقفها وكذا
لو قال جعلت غلته وقفها كذا في فتح القدير * ولو قال وقفتم بعد موتى أو وصى أن يوقف بعد
موته يصح ويكون من الثلث كذا في التهذيب * وفي وقف هلال إذا وصى أن يوقف أثلاث أرضه
بعد وفاته لله أبدا كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط * ولو قال ثلث مالي وقف ولم يزد
قال أبو نصران كان ماله نفقا فباطل وإن كان ضياعا فخائر على الفقراء وقيل الفتوى على أنه لا يجوز
بلا بيان المصروف كذا في الوجيز * وفي الفتاوى رجل قال أرضى هذه صدقة كان نذرا بالتصدق
حتى لو تصدق بعينها أو بقيتها على الفقراء حاز كذا في الخلاصة * ولو قال تصدقت بأرضى هذه
على المساكين لا تكون وقفها بل نذرا يوجب التصديق بعينها أو بقيتها فان فعل خرج عن عهده
النذر والاورث عنه كذا في فتح القدير * ولا يجبره القاضي على الصدقة لأن هذه بمنزلة النذر
كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال أرضى هذه صدقة على وجوه الخير والعلم يكن ذلك وقفها بل
نذرا كذا في الظهيرية * رجل قال جعلت غلة ارضى هذه للمساكين يكون نذرا بالتصدق
بالغلة كذا في فتاوى قاضخان * وإذا قال جعلت هذه الدار للمساكين فهو نذر بالتصدق بالدار
على المساكين عرفا كذا في الفتاوى الصغرى * ولو قال صدقة لا تباع يكون نذرا بالصدقة لا وقفا
ولو زاد ولا توهب ولا تورث صارت وقفها على المساكين هكذا في البحر الرائق

(الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشايخ)

يجوز وقف العقار مثل الأرض والدور والخوانيت كذا في الحاوى * وكذا يجوز وقف كل ما كان
تبعاله من المنقول ولو وقف أرضا مع العبيد والثيران والآلات للعرب كذا في محيط السرخسى
* ذكر الخصاص إذا وقف أرضا معهما رقيق يعملون فيها ينبغي أن يسمى الرقيق ويبين عددهم
وكذلك إذا كان في ذلك بقر ينبغي أن يسمى البقر ويبين عددهم وينبغي أن يشترط في الصدقة
أن نفقة الرقيق والبقر من غلة الأرض وإن لم يشترط نفقتهم فإن نفقتهم في غلة الأرض كذا في
الذخيرة * وفي الاسعاف لو شرط نفقتهم من غلتها ثم مرض بعضهم يستحق النفقة أن شرط أن
تجرب عليهم نفقتهم من غلتها أبدا ما كانوا أحياء وإن قال لعمليهم فيها لا يجزئ شي من الغلة
على من تعطل منهم عن العمل كذا في البحر الرائق * فان ضعف الرقيق عن العمل فإن أن يبيده
ويشترى بثمنه غلاما مكانه فإن لم يجد بثمنه غلاما مكانه فأراد أن يزيد في ذلك من غلة الأرض فلا

(٢) قوله بثلاث أرضه متعاقبا وصى اه مصححه

باس

لا يصير قاضيا وتكون الرشوة حراما على القاضي والا تحذر * ثم الرشوة على وجوه أربعة منها ما هو حرام
من الجانبين أحدها هذه والثاني إذا دفع الرشوة إلى القاضي ليقضى له وهذه الرشوة حرام من الجانبين سواء كان القضاء بحق أو بغير حق
* ومنها إذا دفع الرشوة لخوف على نفسه أو ماله وهذه الرشوة حرام على الاخذ غير حرام على الدافع * وكذا إذا طمع في ماله فرشاه بعض
المال * ومنها إذا دفع الرشوة ليسوى أمره عند السلطان حل له الدفع ولا يحل للاخذ * وإن أراد أن يحل للاخذ يستأجر

الاخذ بربا الى الليل بما يريد أن يدفع اليه فانه يجوز هذه الاجارة ثم المستأجر ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في غيره هذا اذا أعطى الرشوة أو لا يسوى أمره عند السلطان وان طلب منه أن يسوى أمره ولم يذكر له الرشوة ثم أعطاه بعد ما سوى اختلافه عليه قال بعضهم لا يحل له أن يأخذه وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه بر ومجاورة الاحسان فيحل كالأجور والامام والمؤذن شيئا وأعطوه من غير شرط كان حسنا * ولا يحل للقاضي أخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبي (٣٧١) الذي لم يكن يهدي اليه قبل القضاء وكذا

الاستقراض والاستعارة * وان أهدى اليه من كان يهدي اليه قبل القضاء فان كان له خصومة لا يحل له أن يقبل وان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية مثل ما يهدي اليه قبل القضاء أو دونها لا بأس بان يقبل وان كانت أكثر من ذلك رد الزيادة * ولا بأس بان يقبل الهدية من القريب الذي لم يكن له خصومة * وكذا لا يقبل الهدية ممن كان لا يهدي اليه قبل القضاء لا يجيب الدعوة الخاصة ويجيب الدعوة العامة * وانما يعرف الخاص من العام أن ينظر ان كان يحال لولم يجب القاضي دعونه لا يتخذ الدعوة فهي خاصة * وان كان يتخذ الدعوة وان لم يجبه القاضي فهي عامة * وهذا اذا لم يكن بينهم قرابة * وان كان بينهم اقربة يجيب وان كانت خاصة * ولا بأس للقاضي أن يرتزق من بيت المال وان استعف فهو أفضل والعلماء والقضاة والمعلمين حظ في بيت المال * ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي * ويصح تعليق تقليد القضاء والامارة بالشرط كتعليق الوكالة * وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل بان قال له

باس بذلك وكذلك الحكم في الدواب وآلات الزراعة اذا وقفت مع الارض ولولا الصدقة أن يعملوا ذلك كذا في الذخيرة * ولو قتل فأخذ ذبته فعلى القيم أن يشتري بها آخر كذا في فتح القدير * وفي الاسعاف وان جنى أحدهم فعلى المتولى ما هو الاصلح من الدفع والفداء ولو فداء باكثر من الارش كان متطوعا في الزائد فيضمنه من ماله وان فداء أهل الوقف كانوا متطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة كذا في البحر الرائق * وأما وقف الموقوف مقصودا فان كان كراعا أو سلاحيما يجوز وفيما سوى ذلك ان كان شيئا لم يجز التعارف بوقفه كاشيا بالحيوان لا يجوز عندنا وان كان متعارفا كالغاس والقنطرة والجنازة وثيابها وما يحتاج اليه من الاواني والقد في غسل الموتى والمصاحف لقراءة القرآن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز واليه ذهب عامة المشايخ رحمه الله تعالى منهم الامام السرخسي كذا في الخلاصة * وهو المختار والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا قال شمس الأئمة الحلواني كذا في مختار المتأوى * ولو جعل جنازة ومسلاة ومعتسلا يقال بالفارسية حوض مسين وقفنا في محلة فسات أهاها كلهم لا يراد الى الورثة بل يحمل الى مكان آخر أقرب الى هذه المحلة كذا في الخلاصة * ثم في وقف المحض اذا وقفه على أهل المسجد يقرؤه (١) ان يحصون يجوز (٢) وان وقف على المسجد يجوز ويقرأ في هذا المسجد (٣) وذكر في بعض المواضع لا يكون مقصورا على هذا المسجد كذا في الوجيز للكردي * واختلف الناس في وقف الكتب جوزه الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيهان * اذا جعل ظهر دابته أو غلة عبده في المسالكين لا يصح في قول علماءنا كذا في المحيط * وجل وقف بقرة على أن ما يخرج من لبنها وسمنها وشيرازها يعطى أبناء السبيل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية كذا في الظهيرية ولا يجوز وقف فحل البقر وغيره ليتزوكذا في القمية * وفي الواقعات ذكر هلال البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجز وهو الصحيح وكذلك وقف (٤) الكردار بدون وقف الاصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحيط * ولا يجوز وقف البناء في أرض هي اعادة أو اجارة كذا في فتاوى قاضيهان * ذكر الخصاص أن وقف جوانب الاسواق يجوز ان كانت الارض باجارة في أيدي الذين بنوها لا يخرجهم السلطان عنها وبه عرف جواز وقف البناء على الارض المتكثرة كذا في النهر الفائق * البقعة الموقوفة على جهة اذابني رجل فيها بناء ووقفها على

(١) قوله ان يحصون فيه حذف كان واسمها أي ان كانوا يحصون وفي نسخة الطبع الهندى أو يحصونه وهو تحريف ثم ان حصد الاحصاء مختلف فيه والمفتي به أنه مفوض لرأى الحاكم (٢) قوله وان وقف على المسجد يجوز ظاهره وان لم يكونوا محصورين بدليل المقابلة (٣) قوله وذكر في بعض الخ مقابل لقوله ويقرأ الخ وينبغي أن يكون المعول عليه الاول حيث عين الواقف ذلك المسجد لوجوب اتباع شرطه (٤) قوله الكردار هو أن يحدث المزارع في الارض بناء أو غراسا أو كبسا بالتراب وانما لم يصح وقفه لانه منقول ولم يجز به العرف كذا في الذخيرة اهـ صححه بحر اوى

الخليعة اذا قدمت بلدة كذا فانت قاض وأنت أميرها أو قال اذا قدم فلان فانت قاض * تعليق عزل القاضي بالشرط صحيح ذكر الخصاص أن الخليعة اذا كتب الى القاضي اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزولا وتعلق بالتكليم لانسان بين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل على قول محمد يصح وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح عليه الفتوى * ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما على محلة على حدة جاز فان وقعت الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمضى يريد أن

يخالفه إلى قاضي محلته والآخر إلى القاضي المختل فيهما أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى والصحيح أن العبرة بما كان المدعى عليه * وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلدة فأراد العسكري أن يخصمه إلى قاضي العسكر فهو على هذا الخلاف * وإذا مات الخليفة لا تنعزل قضائه وعمله * وكذا لو كان القاضي مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف غيره فمات القاضي لا ينعزل خليفته وإذا قلد الإمام رجلاً القضاء يوماً وجلساً جازاً ويتوقف بالمكان (٣٧٢) والزمان * وإذا قلد السلطان رجلاً قضاء بلدة كذا لا يدخل فيه السواد والقرى

مالم يكتب في منشور البلدة والسواد * ولو فوض السلطان قضاء بلدة إلى اثنين لا ينفرد أحدهما بالقضاء كالأول وكل رجلين بالبيع * القاضي إذا لم يكن مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف في حكم الخليفة في مجلس القاضي بين يديه جاز كالأول كسيل بالبيع إذا لم يكن مأذوناً بالتوكيل فوكل غيره فيمال الثاني بحضور الأول جاز * ولو أن الخليفة سعة لم يحكم بين يدي القاضي في حكم غيبته ورفع قضاءه إلى القاضي فأجاز قضاءه بنعذ عندنا استعساناً ولا ينفذ قياساً وهو قول زفر رحمه الله تعالى كالأول كسيل إذا لم يكن مأذوناً بالتوكيل فوكل غيره وباع الثاني عند غيبته فأجاز الأول بيعه جاز عندنا * وكذلك القاضي إذا أجاز حكم الحكم في المجتهدات وهذا إذا كان الخليفة ممن يجوز حكمه فان كان ذمياً أو مجنسوا أو صيباً أو عبداً فأجاز القاضي حكمه لا يجوز * ويجوز قضاء المرأة فيما خلا الحدود والقصاص لأنها تصلح شاهدة فيما خلا الحدود والقصاص ولا تصلح شاهدة فيهما * القاضي إذا قضى زماناً ثم ظهر أنه عبداً أو محدوداً في قذف أو أعمى أو فاسق أو مرتش فإنه يرد قضاءه ولا ينفذ منه شيء كذا ذكر الحصاف * أما غير

تلك الجهة يجوز بالاستخلاف تبعاً لها فان وقفها على جهة أخرى اختلقوا في جوارزه ولا يصح أنه لا يجوز كذا في الغيبات * وإذا غرس شجرة ووقفها بموضعها من الأرض صح تبع للأرض بحكم الاتصال وان وقفها دون أصلها لا يصح وان كانت في أرض موقوفة فوقفها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف هكذا في الظهيرة * وقف الغلمان والجواري على مصالح الرباط يجوز ولو زوج الحاكم جارية به يجوز وعبد لا يجوز لأنه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز كذا في الوجيز للكردي وأما وقف ما لا ينتفع به إلا بالانكشاف كالذهب والفضة والمأكول والمشروب فغير جائز في قول عامة الفقهاء والمراد بالذهب والفضة الدراهم والدنانير وما ليس بحلي كذا في فتح القدير * ولو وقف دراهم أو مكيلاً أو ثياباً لم يجز وقيل في موضع تعارفوا ذلك يفتى بالجواز قيل كيف (٢) قال الدراهم تقرض للفقراء ثم يقبضها أو تدفع مضاربة ويتصدق بالربح والخطة تقرض للفقراء يزرعون ثم تؤخذ منهم والسياب والا كسبة تعطى للفقراء ليلبسوها عند حاجتهم ثم تؤخذ كذا في الفتاوى العتابية * ولا يصح وقف الأدوية إلا إذا قل على الفقراء والأغنياء فيجوز وتدخل الأغنياء تبعاً كذا في معراج الدراية * ذكر الناطقي إذا وقف ما لا صلاح المساجد يجوز وان وقف لبناء القنطرة أو لصلاح الطريق أو لحفر القبور واتخاذ السقايات والخانات للمسلمين أو لشراء الأكرام لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى كذا في فتاوى قاضيهان *

(ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل الإبه) ذكر الحصاف في وقفه إذا وقف الرجل أرضاً في محته على وجوه سبهاها ومن بعدهما على الفقراء فإنه يدخل في الوقف البناء والتخيل والأشجار كذا في المحيط * وذكر الحصاف أن الثمرة لا تدخل في وقف الأشجار وعليه أكثر المشايخ وهو الصحيح كذا في الغيبات * ولو قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة بحقوقها وجميع ما فيها ومنها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال في الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمرة بعد لو وقف فإنه يصرف إلى الوجوه التي سمي في الوقف كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله ومات الواقف وفيها ثمرة قائمة قال لا تكون الثمرة لعبد الله لأنه الآن وجب له الوقف فصار كأنه وقف الأرض وفيها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمرة الموجودة في الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب أن ههنا في القياس الثمرة القائمة للورثة وفي الاستحسان يتصدق بها على الفقراء والاستحسان ما أخذ قال الفقيه أبو جعفر أن كان لفظ الواقف بهذا القدر الذي ذكرنا ينبغي أن تكون للورثة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل أنه رد الوقف إلى

(٢) قوله قال الدراهم لم يعلم القائل من عبارته وفي الاسعاف مانعه وفي فتاوى الناطقي عن محمد بن عبد الله الأنصاري من أصحابه أنه يجوز وقف الدراهم والطعام والمكيل والموزون فقيسه له وكيف يصنع بالدراهم فقال يدفعها إلى آخر ما قال اه مسموعة

الفاسق والمرثي من ذكرنا فظاهر لا يتم ليسوا من أهل الشهادة * وأما العاسق والمرثي فهو قول الحصاف وهو اختيار الطحاوي * وعندنا الفاسق من أهل الشهادة في صدق قضاؤه وقضاء المرثي في غير ما ارثي بمنزلة قضاء العاسق وفيما ارثي إذا وقع بحق ذكر الشيخ الإمام إلى بن محمد الزدوي رحمه الله تعالى أنه ينفذ * الخوارج وأهل البغي إذا قلدوا رجلاً من أهل البغي قضاء بلدة عليهم لا ينفذ قضاؤه لأن شهادتهم على قول أهل العدل غير مقبولة لأنهم مستحقون أمراً لنا ولا ينفذ قضاؤه وان

فلقد وجدوا من أهل العدل من تعذيبهم وتدنسهم * القاضي إذا كان مأذونا بالاستخلاف فاستغفر بسلامة استخلافه فان عزله لا يصح عزله الا اذا قاله الخليفة استخلف من شئت واستبدل من شئت فينتد ذلك العزل والتقليد (فرق بين القضاء والامامة) الامير اذا استخلف رجلا في الجمعة جاز وان لم يأمره الخليفة بذلك لان ثم لم يصح الاستخلاف تفوت الجمعة وكذلك وصي الاب بذلك الا يصاه وان لم يأمره الميت بالايصاء * ولو أن الامام قلدر رجلا القضاء وأذن له بالاستخلاف فامر (٣٧٣) القاضي رجلا لسمع الدعوى والشهادة

في حادثة ويسأل عن الشهود ويسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه يكتب بذلك الى القاضي وينهى حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وانما يفعل ما أمره القاضي * واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه ويأمره بإعادة البيعة فاذا شهدوا بذلك بحضور الخصمين فينتد يقضى القاضي بتلك الشهادة * قالوا هذه المسئلة يغلط فيها القضاة فان القاضي يستحسن رجلا لسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي أنهم شهدوا عندي بكذا ويكتب ألقاظ الشهادة أو يكتب أن المدعى عليه أقر عندي بكذا فيقضى القاضي بذلك عن غير إعادة البيعة عنده فلا يصح هذا القضاء لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باقرار الخليفة الا أن يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا الاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للمدعى شهود أو يكذب فلعل له شهودا الا أنهم غير

ما بعد الوفاة وا أرض في حال حياته لم تصرف وقفا واذا كان كذلك حدثت هذه الثمرة على ملك الميت فتكون ملكا لورثته كذا في الظهيرية * وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كانت له قيمة أم لم تكن كذا في المضمرة * وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في الذخيرة * قال الخصاص ولو كان فيها بقل أو رباحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها قصب وغيضة أو نخلاف فما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلاث يدخل كذا في المحيط * وكذا ما يثمر في المستقبل كذا في فتاوى قاضيان * وأما الرطب فما كان من رطوبة قد طلعت فهو للواقف وما كان من أصول ذلك فهو دخيل في الوقف وكذلك الباذنجان والقطن الا أن تكون شجرة القطن تجز في كل سنة كذا في الظهيرية * بصل (١) العبر والزعفران يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجرة الورد والياسمين تدخلان في وقف الأرض كذا في الذخيرة * والورد وورق الحناء والياسمين تكون للواقف كذا في فتاوى قاضيان * والرحى في الضيعة تدخل في وقف تلك الضيعة ربح الماء ورحى اليد في ذلك سواء وكذلك الدوايب تدخل والدواي لا تدخل كذا في المحيط * ويدخل في وقف الحمام القدر وملق سرقينه ورماده ولا يدخل مسيل ماء في الأرض المملوكة أو طريق كذا في فتح القدير * رجل قال أرضي صدقة موقوفة على الفقراء ولم يذ كر الشرب والطريق فانه يدخل الشرب والطريق استقصا لان الأرض لا توقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق كذا في فتاوى قاضيان * وفي وقف الدار اذا لم يذ كر دار بمقوقها ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها من حقوقها يدخل ما كان يدخل في بيع الدار * وفي وقف الخوانيت يدخل ما كان يدخل في بيعها وخوابي الدباسين وقدر الدباغين لا تدخل في الوقف سواء كانت في البناء أم لم تكن كذا في الذخيرة * سئل نصر عن وقف دار فيها حمامات بطرن وبرجع قال يدخل في وقفه الحمامات الاهلية كذا في فتاوى أبي الليث * وفيه أيضا ولو وقف برج حمام أو رجوان يكون جائزا لان الحمامات وان كانت منقولة الا أنها نصير وقما قبا للبيت كولو وقف ضيعة في فيها من الثيران والعبيد وكذلك لو وقف بيتا فيه كوارات العسل يجوز وتصير النحل تبع للبيت والعسل ويجب أن يكون تأويل هذه المسألة أن يوقف البيت والبرج بما فيه من النحل والحمام كما لو وقف العبيد مع الأرض واليران كذا في المحيط

(فصل في وقف المشاع) الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف الا يرى أنه لو وقف نصف الحمام بجوز وان كان مشاعا كذا في الظهيرية * وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند مجد ربه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بخاري وعليه الفتوى كذا في السراجية * والمتأخرون أفتوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وهو المختار كذا في خزانة المفتين * وانعقاد على علم جعل المشاع مسجدا أو مقبرة مطلقا سواء كان مما لا يحتمل القسمة أو يحتملها كذا في فتح القدير * واذا قضى القاضي بصحة وقف المشاع نعت قضاؤه وصار متفقا عليه كسائر المختلفات

(١) قوله العبر بوزن عنبر الترجس اه قاموس

عدول أو قد لا تنعق العاطفهم فيفوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة (فصل فيما يستحق على القاضي وما ينبغي له أن يفعل وما لا يفعل) لا ينبغي للقاضي أن يبيع ويشترى بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره * وعن مجد ربه الله تعالى أنه لا بأس بان يفعل ذلك في غير مجلس القضاء * والصحيح أنه لا يفعل لاني مجلس القضاء ولا في غيره لان الناس يساهلون لاجل القضاء ولا ينبغي لمن يدخل مجلس القضاء لاجل الخصومة أن يسلم على القاضي ولو سلم لا يجب على القاضي رد سلامه فان أراد القاضي جوابه ينبغي أن لا يرد على قوله وعليكم * ويسلم

الشاهد على القاضي و رد عليه ولا بأس للقاضي أن يفتي من لم يخاهم اليه ولا يفتي أحد الحصين فيما دونه من اليه * وإذا خاهم رجل السلطان الى القاضي فجلس السلطان مع القاضي في مجلس واحد وعده على الارض ينشئ للقاضي أن يقوم من مقامه ويجلس فيه ثم يصعد السلطان حتى لا يكون مفضلاً أحد الحصين على الآخر في الجلوس وهذا المسئلة تدل على أن القاضي يصلح وأضياع السلطان الذي قلده والدليل عليه قصة علي رضي الله تعالى عنه (٣٧٤) عند شرح رضي الله تعالى عنه * وفيه قضى القاضي وهو مستوف حظه من الطعام

والشراب * ولا يقضى وهو جائع
ولا شبعان ولا غضبان ولا كظيظ
من الطعام ولا مأخوذاً أحد
الانحسرين ولا به نعاس أو نوم ولا
بشار أحد الخصمين ولا بضم
أحد هما إلى نفسه ولا بضحك *
* وصاحب مجلسه يقيم الخصوم
بين يديه من العبد والشهود
تقرب من القاضي ويخرج للقضاء
في أحسن ثيابه وأعدل أحواله *
ويأخذ كاتباً عالماً ورعاً فان كان
القاضي فقيراً محتاجاً الأولى له أن
يأخذ رزقه من بيت المال بل
يتمرض عليه وإن كان غنياً تكلموا
فيه والأولى له أن لا يأخذ من بيت
المال * ويجلس للقضاء في مسجد
حيه والمسجد الجامع أفضل إذا
كان المسجد الجامع في وسط البلدة
فإن كان في طرف من البلدة يختار
مسجداً آخر في وسط البلدة *
وله أن يقضى في داره إذا كانت
داره في وسط البلدة ويختار الجلوس
في مسجد السوق ليكون أشهر *
وعند الشافعي رحمه الله تعالى ليس
للقاضي أن يقضى في المسجد *
فإذا جلس القاضي في المسجد
أو في داره يابئ ذبوا ما يمنع الخصوم
من الازدحام * ولا يباح للبواب
أن يأخذ شيئاً ليأذن بالدخول *
ومتى دخل القاضي المسجد صلى
ركعتين أو أربعاً ثم يجلس مستديراً

كذا في شرح أي المكارم للنقابة * ثم فيما يحتمل العسمة اذا قضى القاضي بيمينه فطالب بعضهم القسم لا يقسم عبد أي حنيفه رحمه الله تعالى وينهايون وعندهما يقسم كذا في الخلاصة * (١) وأجمعوا أن الكل لو كان وقفا وأرادوا القسم به لا يجوز وكذا التهاؤ كذا في فتح القدير * ثم ان وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي يقاسم شريكه وعدا المون الى وصيه * وان وقف نصف عقاره فالذي يقاسمه هو القاضي أو هو يبيع نصيبه الباقي من رحل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري ذلك منه كذا في الهداية * لو أن رجلين كانت بينهما ما أرض وقف كل واحد منهما نصيبه على قوم معلومين فهذا حائر وله أن يتقاسمهما هذه الأرض فيغرر كل واحد منهما بما وقف فيكون في يده يتولاه كذا في الظهيرية * ولو وقف الكل ثم استحق الجزء منه بطل الباقي عند محمد رحمه الله تعالى لان الشروع بمقارن * ولو استحق جزء ميمز بعينه لم يطل في الباقي كذا في الهداية * ولو أن رجلا وقف جميع أرضه ثم استحق نصفها شائعا وقضى القاضي للمستحق بالنصف وبقي النصف الباقي وقما على حاله عند أي يوسف رحمه الله تعالى كان للواقف أن يقاسم المستحق كذا في المحيط * ثم على قول محمد رحمه الله تعالى لو كانت الأرض بين رجلين فتصدقها صدقة موقوفة على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جازا لان على قول محمد رحمه الله تعالى المانع من الجواز هو الشروع وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد الشروع وقت العقد لان ما تصدقا بالارض جلة ولا وقت القبض لانهما سلبا الارض جلة كذا في فتاوى قاضيان * وكذلك ان تصدق كل واحد بعينه صدقة موقوفة على المساكين وانصبا قبا واحدا فقبض نصيبهما جميعا أو منفردا كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو جعلوا التولية الى رجلين معا كذا في الوجيز * وكذلك لو اختلف جهة الوقف بان وقف أحدهما على ولده وولد ولده أبدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا كانت غلتها للمساكين والآخر في الخبز يحج بها في كل سنة وسلمها الى رجل واحد جاز وكذلك لو كان الواقف واحدا وجعل نصف الأرض وقفعا على الفقراء والمساكين مشاعا والنصف الآخر على أمر آخر جاز كذا في فتاوى قاضيان * وان قبض نصيب أحدهما ولم يقبض نصيب الآخر لا يصح الوقف حتى كان الذي قبض نصيبه أن يرجع عنه ويبيعه كذا في محيط السرخسي * ولو تصدق كل واحد منهما نصف الأرض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف متوايما على حدة لا يجوز لوجود الشروع وقت العقد لان كل واحد منهما باشر عقدا على حدة وتمكن الشروع وقت القبض أيضا لان كل واحد من المتولين قبض نصفه ثعافا قال كل واحد منهما للذي جعله متوليا في نصيبه قبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز وهذا كله قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لان عنده يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقسوم كذا في

(١) قوله وأجمعوا الخ مانعنا هنا بخالفنا في الاسعاف وغيره من جراز التهاؤ ويحجب بان ما هنا محمول على الجبر وما في الاسعاف على التراضي أفاده الرمي وتحقيقه في رد المحتار اهـ

القبلة كما يجلس المدرس والخطيب * ولا تدخل فيه - ما تضر والنفساء ولكن القاضي يجرح اليهن أو فتاوى

يجلس القاضي في المسجد وهي حارجه بحيث يسمع كلامها والمشارك يدخل المسجد - يدافى عرفها * أما في عرفهم كان القاضي يجلس مستقبل القبلة * وإذا جلس انطب ورم بين يديه - ل يستعملتهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يستعملتهم يقول أباك المدعى فإذا عرف المدعى يقول لماذا تدعى * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يفعل ذلك ويقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أو قن * وإذا ادعى المدعى شيئاً

على المدعى عليه يكتب القاضي على بياض صورة الدعوى ثم يقول للمدعى عليه ماذا تقول فان أقر بما ادعاه المدعى أثبت إقراره في كتابه
و يأمر المدعى عليه بإبقاء الحق وان أنكر يكتب إنكاره في ذلك ثم يأمر المدعى بإقامة البينة وهذا كان في عرفهم أما في عرفنا المدعى يجيء
الى كاتب القاضي فيخبره بكيفية دعواه ويصور عنده صورة الدعوى فيكتب الكاتب ذلك ثم يجيء الى القاضي مع خصمه ويدعى عليه فان
أقر خصمه أثبت القاضي إقراره في الكتاب ويأمره بقضاء الحق وان أنكر أمر (٣٧٥) المدعى بإقامة البينة فان جاء المدعى بشهود

فشهدوا عنده على الترتيب يكتب
القاضي شهادة كل شاهد ويكتب
أسماءهم وأسماء آبائهم وجددهم ويترك
بين كل خطين بياضاً يأتى له شهادة
كل واحد منهم * واذا جاء رجل
الى القاضي وذكر أن له على فلان
ابن فلان دعوى فان كان المدعى
عليه غائباً يدفع القاضي اليه طية
عليها ختم القاضي مكتوباً فيها
أجب خصمك الى مجلس الحكم
وان كان المدعى عليه حاضراً في
المصر أحضره القاضي بمجرد دعوى
المدعى وكذا اذا كان قريباً من
المصر فان كان بعيداً لا يعدي
القاضي خصمه بمجرد قول المدعى
حتى يقيم البينة أن له على فلان
حقاً فان أقام البينة أعداء القاضي
استحسنوا وفي القياس لا يعدي كما
لو كان بعيداً والمواصل بين
القريب والبعيد ما قال الحراف
انه ان كان في موضع يمكنه أن يحضر
مجلس القاضي ويجيب خصمه
ويعود الى منزله في ذلك اليوم ولا
يفسد عشاؤه فهو قريب والافهو
بعيد * وعلى هذا الشهادة على
الشهادة ان كان شاهد الاصل في
مكان قريب على هذا التفسير
لا تجوز الشهادة على الشهادة
وان كان بعيداً بهذا التفسير
تجوز الشهادة على الشهادة وعن
محمد رحمه الله تعالى أنه يجب على

فتاوى قاضيان * ولو وقف من داره أو أرضه ألف ذراع حاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يدرع
الأرض والدور فان كانت ألف ذراع أو أقل كان كلها وقفاً وان كانت أنفى ذراع كان الوقف منها
النصف وان كانت ألفاً وخمسمائة كان الوقف منها الثلثين وان كان في بعضها نخيل وبعضها لا نخيل
فيه يكون للوقف حصه من النخيل كذا في المحيط * رجل وقف جريداً شاة من أرض ثم وقعت
القسمه فأصاب الوقف أقل من حريب الجوده هذه الطائفة التي وقعت في الوقف فز يد في ذرعان
الطائفة الأخرى أو على العكس حاز كذا في الظهيرية * ولو قال جعلت نصيب من هذه الدار وقفاً
وهو ثلث جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار أو ثلث الدار كان جميع ذلك وقفاً كذا في فتاوى
قاضيان * ولو كانت له أرضون ودور بينه وبين آخر فوقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم شريكه
ويجمع الوقف كله في أرض واحدة ودار واحدة فان هذا جائز في قياس قول أبي يوسف وهلال
رحمهما الله تعالى كذا في الظهيرية * ولو أن رجلين بينهما أرض فوقف أحدهما نصيبه جاري في قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى فلو أن الواقف مع شريكه اقتسما وأدخل في القسمه دراهم معدودة
معلومة ان كان الواقف هو الذي يأخذ الدراهم مع طائفة من الأرض لا يجوز لأن الواقف بصير
بائعاً شيئاً من لوقف بالدراهم وذلك فاسد وان كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم حاز نصيبه
مكافئ أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فحوز ثم حصه الواقف
وقف وما اشترى بالدراهم فذلك ملك له كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان في القسمه فضل دراهم
بان كان أحد النصفين أجود من الآخر وجعل بازاء الجوده دراهم فان كان الآخر لا أخذ الدراهم هو
الواقف لا يجوز وان كان الآخر أخذ شريكه جاز كذا في فتح القدير * حانوت بين شريكين وقف
أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب لوح الوقف على بابه ففعله الشريك الآخر ليس له الصرب الا اذا
أذن له القاضي بذلك صباه للوقف وهذه المسألة تنأى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما
اختاره مشايخنا بل رحمهم الله تعالى كذا في المضمهرات * قرية بعضها وقف وبعضها مملوكة وبعضها
ملك أرادوا قسمه بعضها ليجعلوها مقبرة ليس لهم ذلك وان أرادوا قسمه الكل حاز كذا في الوجيز
(الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول)

(الفصل الاول) فيما يكون مصرفاً للوقف فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه
الذي يبدأ (١) من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف أم لا ثم الى ما هو أقرب الى العماره وأعم
للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة بصرف اليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والبسط كذلك
الى آخر المصالح هذا اذا لم يكن معيناً فان كان الوقف معيناً على شيء يصرف اليه بعد عماره البناء كذا
في الحاوي القدسي * ان قال جعلت غلته المعلن سنة أو سنتين ثم بعده للفقراء وشرط العماره من
العله فهنا يؤثر العماره عن حق صاحب العله الا أن يدخل بتأخير العماره ضرر بين على الوقف
فيقتضى يبدأ بالعماره كذا في الحاوي * ويقطع الجهات الموقوف عليها ان لم يخف ضرر بين

(١) قوله من ارتفاع الوقف كذا في جميع النسخ والاصح عبارة غيره من ربيع الوقف اهـ

الامام أن يصب قصاة في الكور فيمادون مدة السفر احترازاً عن مشقة الاعداء ويسقط الاعداء بعد المرض وكذا اذا كانت المرأة
مختدرة وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى المختدرة هي التي لا تكون برزوة بكراً كانت أو ثيباً لا يراه غير المحارم من
الرجال أما المرأة التي جلست على المنصة فترأها رجالاً بجانب كما هو عادة بعض البسلا لا تكون مختدرة * والمرأة التي تخرج الى حوائجها
بعديها القاضي * وفي المختدرة يبعث القاضي اليها أميناً اذا لم تثبت الوكالة عنها يستخلفها * وكذا في المريض فان نيكات تلاها أو شهد على

ذلك شهودا وبأخذ وكيله فاذا شهدوا به عند القاضي قضى القاضي بذلك على الوكيل ولا يقضى الامين الا ان يكون القاضي مأدونا
بالاستئناف فبعث الامين واستخلفه وفي هذا وجه آخر ان يحكم بينهما حكم الحكم بينهما ثم يرفع حكمه الى القاضي فيجيزه القاضي ان رآه
جائزا * وان كان المدعى عليه غائبا بعيدا عن المصر على التفسير الذي ذكرنا لا يشخصه القاضي ما لم يقسم المدعى البيعة على ما ادعى فاذا أقام
قبلت بيئته للاشخاص لا للقضاء والمستور (٣٧٦) في هذا يكفي * وان سأل المدعى من القاضي ختمه لاحتضار ختمه أعطاه القاضي

فاذا ذهب به الى الخصم أراه ذلك
وأخبر أنه ختم القاضي ليدعوه
في وقت كذا فان امتنع ورد ذلك
أشهد عليه شاهدين فاذا شهدا
بذلك عند القاضي يستحضره
القاضي باعوانه ان قدر والايصال
الوالى أن يستحضره * ومونة
المستحضر على التمرده هو المصعب
وقيل تكون في بيت المال فاذا
أحضر يحبس القاضي عقوبة
وكذا اذا سكنت المدعى عليه بعد
ما رأى الختم ولم يجبولم يردلانه
ظهر تعنته وكذا اذا وعد ثم خالف
الا أن هذا دون الاول في العقوبة
* ولو ادعى على صبي محجور حقا
فان لم يكن له بيعة على ما ادعى لم
يحضره القاضي * وان أخبر
القاضي أن فلانا طلق امرأته
ثلاثا واسترق الحران أخبره
بذلك عدلان كان على القاضي أن
يطلبه أشد الطلب وان كان المخبر
عدلا واحدا أو لم يكن عدلا وغلب
على ظن القاضي أنه صادق فالاولى
أن يطلبه وان لم يغلب على ظنه أنه
صادق لم يكن عليه أن يطلبه * ولو
أن رجلا قال للقاضي ان لي على
فلان حقا وهو في منزله يتوارى
عني ولا يحضر معي قال القاضي
يستحضره فان لم يقدر يكتب الى
الوالى في احضاره فان قال الوالى

فان خيف قدم وأما الناظر فان كان المشروط له من الوقف فهو كاحد المستحقين فاذا قطعه راعى العماره
قطع الا أن يعمل فيأخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئا كذا في فتح القدير * ان كان الوقف
على الفقراء لا يظفر بهم وأقرب أموالهم هذه الغلة فتجب فيها كذا في الهداية * وان كان
الوقف على رجل بعينه أو رجل أو آخر الفقراء فهو في ماله أي مال شاء في حياته فاذا مات فن الغلة
ثم العماره المستحقة عليه انما هي بقدر ما يبقى الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها وأما الزيادة
فليست بمستحقة فلا تصرف في العماره الا برضاه ولو كان الوقف على الفقراء فعند البعض لا تزداد على
الصفة التي كان عليها وهو الاصح كذا في فتح القدير * ان وقف دارا على سكنى ولده فالعماره على
من له السكنى فان امتنع من ذلك أو كان فقيرا أجرها الحاكم وعمرها باجرته او اذا عمرها ردها الى من
له السكنى ولا يجبر الممتنع على العماره ولا تصح اجارة من له السكنى كذا في الهداية * فان أنفق
صاحب السكنى من خالص ماله في عماره الوقف فما كان من العماره شيئا فاعلم بعينه فهو لورثته
ولهم أن يأخذوا ان لم يصرد ذلك الوقف كذا في الحاوى * ويقال لورثته ارفعوا بناءكم فان رفعوه
والاجبروا وان ملكوه الموقوف عليه بعد ذلك بالقيمة جاز بنراضهم وان أنى أحد المرين يقين ذلك
لا يجبر عليه كذا في المحيط * وما لا يكون شيئا فاعلم بعينه فلا شيء لورثته كذا في الحاوى * وان كان
المشروط له السكنى آزر حيطان الدار الموقوفة بالأجر وجصصها أو أدخل فيها أجناسا ثم مات
ولم يمكن تزع شيء من ذلك الا بضرر بالبناء فليس للورثة أخذ شيء من ذلك ولكن يقال للمشروط له
السكنى بعده أضمن لورثة الميت قيمة البناء ولك السكنى فان أنى أحد الدار وصرفت الغلة الى ورثة
الميت بقدر قيمة البناء واذا دفعت عليه بقيمة البناء أعيدت السكنى الى من له السكنى وليس لصاحب
السكنى أن يرضى بقلع ذلك وهدمه كذا في الظهيرية * وما انهدم من بناء الوقف وآتاه صرفة
الحاكم في عماره الوقف ان احتاج اليه وان استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج الى عمارته فيه صرفة فيها
وان تعذر إعادة عينه الى موضعه يبيع ويصرف ثمنه الى الورثة ولا يجوز أن يصرف بين مستحقى
الوقف كذا في الهداية * اذا سقط بعض سقف الرباط أو انهدم حائطه وأراد أرباب الوقف أن
يتفعلوا به ليس لهم ذلك الا اذا وقع اليأس من عمارته فينتدقيل لهم ذلك ان كانوا محتاجين وهو
قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل يرجع الى ورثة الواقف وهو قياس قول محمد رحمه الله
تعالى كذا في التهذيب * رباط على باب قنطرة على نهر كبير لا يمكن الانتفاع بالرباط الا بمجاوزة
القنطرة وليس للقنطرة غلة يجوز أن يصرف من غلة الرباط على عماره القنطرة ان كان الواقف
شرط في الوقف أنه تصرف غلته الى ما فيه مصلحة للرباط وان لم يشترط ذلك بل ذكر مرمته لا غير
لا يجوز لان هذا ليس من مرمة الرباط حتى لو كان الرباط بحال لم تصرف الغلة الى عماره القنطرة
لحرب الرباط استحسنوا أنه يجوز كذا في محيط السرخسى * والوقف على أقرباء الرسول عليه
السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز وبه أفتى السيد الامام أبو القاسم هكذا في السراجية *
والمختار أنه يجوز الوقف عليهم كذا في الغياثية * لا يجوز الوقف على الاغنياء وحدهم ولو وقف

لا أضفر به وسأل المدعى من القاضي تسمير الباب وانتم عليه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك الا أن ياتي
بشاهدين أنه في منزله فان شهدا بذلك سألهما القاضي من أين علمتما فان قالان اننا رأينا في منزله اليوم أو أمس أو ما أشبه ذلك فان القاضي
يختم على بابه ويحمله بيته حبسا عليه ويسد أعلاه وأسفله حتى يضيق الامر فيخرج * وان قالوا رأينا منذ شهر لا يلتفت الى كلامه سمالانه
قد نسيب اذا طالت المدّة وقد ذكر ذلك ثلاثة أيام ران ختم القاضي على بابه ولم يخرج قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبعث القاضي رسولا ومعه

شاهدان فينادي الرسول على بابه يا فلان بن فلان ان القاضي فلان بن فلان يقول لك اجتمع مع فلان بن فلان في مجلس الحكم والآن انصب لك
وكيلا واقبل بينة المدعي عليك هكذا يفعل القاضي ثلاثة ايام فان لم يحضر يفعل ما قال ويقضي على وكيله بما يدعي عليه الخصم * قال
شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى كان الامام الاستاذ يقول رأيت في النوازل مثل هذا عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكان ذلك
منهم اتفاقا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو كتب القاضي الى القاضي كتابا (٣٧٧) في مادة فلم يقدر القاضي المتوب اليه

على الخصم فان القاضي يترك عنه
على نحو ما قلنا * قال شمس الائمة
الحلواني رحمه الله تعالى وأما ما
يجوز والهجوم وصورته
أن يبعث القاضي نساء يطلبنه في
البيت وأعوانا يأخذون السفل
والعلو كيلا يهرب وقال الشيخ
الامام علي بن محمد البرزوي رحمه
الله تعالى والمشهور من قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى أن القاضي
لا ينصب وكيله بعد ختم الباب
ولكنه بهجم عليه صورته ما قلنا
أنه يبعث نساء ورجالا تدخل
النساء منزل المدعي عليه وتجعل
النساء الخدم من جانب ثم تقش
امراة ثقة حرمه وتخدمه كيلا
يكون فيه رجل يتشبه بالمرأة
فان وجد المدعي عليه يؤخذ وان
لم يوجد يطلب فيما بقي من البيت
قال وهذا استحسن فعله عمر رضي
الله تعالى عنه والصالحون بعده
وتركوا فيه القياس فان كان
المدون يسكن دارا باجارة وامتنع
من الحضور الى باب القاضي هل
يسهر القاضي بابه اختلافا فيه
والصحيح أنه يسهر ولو كان ساكنا
في دار مشتركة لا يسهر بابه
* والرجل الذي توجه عليه الحكم
بالبينة اذا اختفى لا يقضي القاضي
عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعذر

على الاغنياء وهم يحصون ثم بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للاغنياء ثم للفقراء كذا في محيط
السرخسي * والوقف على أبناء السبيل يجوز ويكون فقرائهم دون أغنيائهم كذا في الخلاصة
* ولو قال على أن يجمع بغاتها كل سنة أو بعمرها عني أو يقضي ديني فهو تزوإذا وقف على
أعمال البر فقال فيها يشتري حجاب يصب فيها الماء أو يجهز بها الارامل واليتامى أو يشتري بها
أكسية للفقراء أو يتصدق بها كل سنة مكان ذنوبي التي فرطت فيها فهو جائز اذا جعل آخره
مالا يتأبد للفقراء وان وقف أرضا على أن يجمع عنه كل سنة خمسة آلاف درهم حجة ومبلغ نفقة الحج
للا ركب ألف درهم صرف ألف درهم الى الحج والباقي الى المساكين كذا في الحاوي * اذا قال
أرضي هذه صدقة موقوفة على الجهاد والعراة وفي آكمان الموتى أو في حفر القبور أو غير ذلك مما
يشبهها فذلك تزكذافي الذخيرة * ذكر الخصاص في باب الوقف الذي لا يجوز اذا قال أرضي
صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أبدا فالوقف باطل وكذا اذا قال على بني آدم أو على أهل بغداد
فاذا انقضوا فهو على المساكين فالوقف باطل وكذلك لو قال على الزمنى والعميان ولو وقف باطل
وذكر الخصاص مسألة العميان والزمنى في موضع آخر وقال العلة للمساكين ولأن كون للعميان
والزمنى وكذلك لو وقف على قراء القرآن أو على الفقهاء فهو باطل وفي وقف هلال أن الوقف
على الزمنى والمقطع صحيح ويكون للفقراء منهم دون الاغنياء قال مشايخنا الوقف على معلم المسجد
يعلم الصبيان فيه لا يجوز وبعض مشايخنا قالوا لا يجوز قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني كان
القاضي الامام الاستاذ النسفي يقول وعلى هذا القياس اذا وقف على طلبة علم كورة كذا يجوز
وان لم يشترط فقرائهم قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي في شرح كتاب الوقف (الحاصل)
في جنس هذه المسائل أنه متى ذكر مصرفا فيه تنصيب على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح سواء
كانوا يحصون أو لا يحصون ومتى ذكر مصرفا يستوي فيه الغنى والفقير فان كانوا يحصون فذلك
صحيح لهم باعتبار أعيانهم يريد به أنه يصح بطريق التملك منهم وان كانوا لا يحصون فهو باطل قال الا
أن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة استعما الا فيما بين الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كما يتأني
فيما نذان كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف
الى فقرائهم دون أغنيائهم كذا في الظهيرية * ولو وقف على أصحاب الحديث لا يدخل في الوقف
شافعي المذهب اذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفي اذا كان في طلب الحديث كذا في
الخلاصة * رجل جعل أرضه أو منزله وقفا على كل مؤذن يؤذن أو امام يؤم في مسجد بعينه قال
الشيخ الامام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف وان كان المؤذن فقيرا لا يجوز أيضا والحيلة في ذلك
أن يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن يؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو المحلة
فاذا خرج المسجد وخوى عن أهله تصرف الغلة بذلك الى فقراء المسلمين ومحوهم فيجوز أما اذا
قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجهول كذا في الظهيرية * وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره
لا يصح كذا في القنية * سئل أبو بكر عن وقف أرضا على مصاحف موقوفة أن يصلح ما يدرس عنه ٧

(٤٨ - (العتاوى) - ثانی) ثلاثة ايام فينادي على بابه ثلاثة ايام على نحو ما قلنا فان خرج ولا يقضي عليه
وان لم يخطف ولكنه غاب لا يقضي عليه * وذكر الخصاص اذا غاب المدعي عليه بعدما سمع القاضي عليه البينة أو غاب الوكيل بالخصومة بعد
تبول البينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدت تلك البينة لا يقضي بتلك البينة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضي وقال شمس الائمة
الحلواني رحمه الله تعالى وهذا أرفق بالناس * ولو أقر المدعي عليه ثم غاب فله يقضي عليه بأقراره في قوائمه وان غاب الوكيل أو مات بعد

ما أقيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل يقضي عليه بتلك البيعة كذا ذكر في الزيادات وكذا الوهاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البيعة وكذا الوهاب المدعى عليه بعدما أقيمت عليه البيعة يقضى بتلك البيعة على الوارث * وكذا الوهاب أقيمت البيعة على أحد الورثة ثم غاب فانه يقضى بتلك البيعة على الوارث الآخر وكذا الوهاب أقيمت البيعة على الصغير ثم بلغ الصغير يقضى عليه بتلك البيعة ولا يكون باءة البيعة (باب الدعوى) * رجل ادعى عند القاضي (٣٧٨) على رجل حقا فهو على وجوه ما أن يدعى ديناً أو عيناً والعين لا تخلو اما أن

تكون منقولة أو غير منقولة والمنقول لا يحلوا ما أن يكون قائماً أو هالكاً والقائم لا يخلو اما أن يكون غائباً أو حاضراً فيجعل لكل قسم فصل على حدة * أما اذا كان المدعى به ديناً لا تصح الدعوى الا بعد ديبان القدر والجنس والصفة فان كان المدعى عاجزاً عن الدعوى عن طهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويذكر منها فيسمع دعواه ولو كان لسانه غير لسان القاضي يأخذ مترجماً وكذا الشاهد * والعدد في الترجمة ليس بشرط في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا الاختلاف في رسول القاضي * وإشارة الآخر فيملا بسقط بالشبهات وفيما بسقط كعبارة غيره حتى يستوفي القاضي بإشارته وإشارته في ذلك تكون كعبارة الا في الحدود الخالصة لله تعالى * وان ذكر المدعى جميع ذلك ولم يذكر السبب فقل المدعى عليه سله من أي وجه يدعى يسأله القاضي عن ذلك فان أبي أن يبين ذكر في عامة الروايات أن القاضي لا يجبره على بيان السبب وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى أن القاضي اذا سأل عنه السبب لا يجب عليه أن يجيب لان المدعى قد يستغنى عن بيان السبب

قال الوقف باطل كذا في الذخيرة * وقف على الصوفية فقيل لا يجوز وقيل يجوز وبصرف الى الفقهاء منهم وهو الاصح كذا في القنية والله أعلم (الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله) رجل قال أرضى صدقة موقوفة على نفسي يجوز هذا الوقف على المختار كذا في خزنة المفتين * ولو قال وقعت على نفسي ثم من بعدى على فلان ثم على الفقراء جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * ولو قال أرضى موقوفة على فلان ومن بعده على أو قال فلان أو على عبدى وعلى فلان المختار أنه يصح كذا في الغياثية * اذا وقف الرجل أرضه على والده ومن بعده على المساكين وقفنا صححنا فاما يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة سواء كان موجوداً يوم الوقف أو وجد بعد ذلك هذا قول هلال رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بلخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وهو المختار كذا في الغياثية * وكذا لو قال على ولدى وعلى من يحدث لي من الولد فاذا انقرضوا فعلى المساكين هكذا في المحيط * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف فاذا أدركت الغلة قسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسم تصرف الغلة التي توجب له بعد ذلك الى هذا الولد ما يبقى هذا الولد فان لم يبق له ولد تصرفت الغلة الى الفقراء كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال وقفت على أولادى دخل فيه الذكور والانثى والحنثى ولو وقف على البنين لم يدخل فيه الحنثى وان وقف على البنات لم يدخل أيضاً لاننا نعلم ما هو وان وقف على البنين والبنات دخل الحنثى كذا في السراج الوهاج * ثم في كل موضع ثبت الحق للأولاد فاما يدخل في ذلك من كان معروف النسب فأما من لم يكن معروف النسب وانما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في التحقيق معهم ومثال ذلك اذا قال وقفت أرضى هذه على ولدى ثم جاءت جارية له بولد اقل من ستة أشهر من وقت الغلة فادعاه لواقف ثبت نسبها ولا حصته من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولده لاقل من ستة أشهر من وقت الغلة كانت له الحصته من الوقف كذا في الحاوي * وان جاءت به ستة أشهر فصاعداً لم يشركهم كذا في المحيط * فان مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من الساعة التي أدركت فيها الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة وكذلك لو كان مكان الموت طلاق بائن ولم تقر بانقضاء العدة فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعي فالجواب فيه كالجواب في المنكوح كذا في الظهيرية * وان عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف بحيث يمكنه الوصول اليها ثم مات فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد في هذه الغلة لتوهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة الا أن تكون الولادة لاقل من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الاول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة يوم أو يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها وبين السنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصته من هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيهان * ثم تكا. وفي معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكر هلال رحمه الله تعالى هو اليوم الذي صارت للغلة قيمة ولا يشترط الفصل عن الموت وقيل هو اليوم

أول شق عليه بيان ذلك * فان بين المدعى عليه هذا المال الذي يدعى على من ثمن خيراً وميتة قال أبو الذي حنيفة رحمه الله تعالى يصير مرقاً بالمال اذا كذبه المدعى في السبب وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان بين مفصولاً فكما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان بين مفصولاً لا يصح بيانه * وأصل المسئلة اذا قال غيره لك على ألف درهم من ثمن جارية بعتها الا أنى لم أقبض قال أ حنيفة رحمه الله تعالى يؤخذ بالمال وقال كذلك ان فصل وان وصل لا يلزمه شيء * ولو ابتدأ بالسبب وقال انه باعني الجارية الميتة بكذا

لا يصير مقرا بالمال * وان قال المدعى عليه على ألف درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعى هي مؤجلة كان القول قول المدعى الا ان الكفالة
 والمسئلة معروفة * واذا صحت الدعوى وطلب المدعى قبل أن يقيم البينة أن يأخذ القاضي من المدعى عليه كفيلا بنفسه فان القاضي
 يقول للمدعى أنت بينة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال نعم لك منها غائبة فكذلك لا يكفله وان قال لي بينة حاضرة في المصر كفله القاضي بطلب
 الخصم وعن محمد رحمه الله تعالى ان طلب المدعى ليس بشرط وقيل ان كان المدعى : (٣٧٩) عليه رجلا مجهولا يتوارى مثله غالباً

كفله القاضي من غير طلب وان
 كان رجلا شريفا لا يكفله وقال
 بعضهم ان كان المدعى مهتديا الى
 الخصومات لا يكفله من غير طلب
 المدعى وان كان به عجمة لا بأس بان
 يرشده القاضي الى طلب الكفيل
 فيكفل خصمه واذا أعطاه كفيلا
 ثلاثة أيام بنفسه فمضت الايام
 الثلاثة خرج الكفيل من الكفالة
 ولو قال كفلت الى ثلاثة أيام في
 ظاهر الرواية يصير كفيلا بعد
 الايام الثلاثة كما لو قال لامرأته
 أنت طالق الى ثلاثة أيام فانه يقع
 الطلاق بعد الايام الثلاثة * وعن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال
 ككفلت الى ثلاثة أيام يطالب
 الكفيل في الايام الثلاثة ولا يطالب
 بعدها * وقال شمس الأئمة
 الحواشي رحمه الله تعالى هذا عرف
 الناس * وعن أبي يوسف رحمه
 الله تعالى في رواية أخرى اذا قال
 أنا كفيل ثلاثة أيام يصير كفيلا
 في الحال واذا مضت الايام الثلاثة
 لا تبقى الكفالة * ولو قال اني
 كفيل الى ثلاثة أيام يصير كفيلا
 بعد الايام الثلاثة وعن الشيخ
 الامام أبي بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله تعالى أنه كان يأخذ بهذه
 الرواية ويقول هذا أشبه بعرف
 الناس وحكي عنه أنه لو قال
 بالفارسية بذيرفتم تن فلان تراده

الذي صارت لها قيمة بحيث يفضل عن المؤن والخراج والنوايب القاهرة كالدين الواجب
 في الغلة كذا في محيط السرخسي * وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخاري رحمه الله
 تعالى كذا في الحاوي * ولو قال أرضى صدقة موقوفة على ولدي العور والعميان كان
 الوقف لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعمى من ولده يوم الوقف لا يوم الالة ولو قال أرضى
 صدقة موقوفة على أصغر ولدي كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان
 صغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الظهيرية * ولو قال أرضى صدقة موقوفة على ولدي
 الذين يسكنون البصرة فالغلة لساكني البصرة دون غيرهم ويعتبر ساكنو البصرة يوم وجود الغلة
 كذا في فتاوى قاضيجان * والحاصل أن الاستحقاق اذا كان ثابتا بصفة لا تزول أو تزول ولكنها
 لا تعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت الوقف واذا كان الاستحقاق
 ثابتا بصفة تزول وتعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت مجيء الغلة كذا
 في المحيط * لو وقف أرضه على ولده الذي كور يدخل فيه الذي كور دون الاناث لانه وصف
 الولد بصفة لا تزول كذا في محيط السرخسي * ولو قال على الذي كور من ولدي ولدا الذي كور
 من ولدي فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون بتلك الصفة يوم الوقف كذا في الحاوي * ولو قال
 وقفت على من يسلم من ولدي أو على من يتزوج من ولدي يدخل فيه كل من أسلم وتزوج بعد
 الوقف لا من كان مسلما أو متزوجا يوم الوقف كذا في محيط السرخسي * ولو قال على الفقراء من ولده
 ولم يزد على ذلك يدخل من كان فقيرا وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي * ولو قال على من افتقر
 من ولدي قال محمد رحمه الله تعالى تكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا
 وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر أو لم يكن غنيا أصلا كذا في فتاوى قاضيجان * وهو الصحيح
 هكذا في فتح القدير * ولو قال على من احتاج من ولدي يدخل فيه كل من كان به هذه الصفة وقت
 حدوث الغلة كذا في الحاوي * وقف ضيعة على أولاده الفقهاء وأولاد أولاده ان كانوا فقهاء ثم
 مات أحدهم عن ابن صغير تفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في
 القنية * رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الالة لولده صلبه يستوي فيه الذي كور
 والانتى واذا جاز هذا الوقف فإدام يوجد واحد من ولدا الصلب كانت الالة لا غير فان لم يبق واحد من
 البطن الاول تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شيئا وان لم يكن له وقت الوقف ولد
 لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطون ويكون ولد الابن
 عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال رحمه الله
 تعالى والصحيح ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيجان * فان حدث له ولد لصلبه بعد ذلك صرفت الالة
 المستقبلية الى الولد لصلبه كذا في الذخيرة * ولو عدم البطن الاول والثاني ووجد البطن الثالث
 والرابع ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت كذا في المحيط * وكل
 جواب عرفته في الوقف على ولده فهو والجواب في الوقف على ولد فلان كذا في الذخيرة * لو قال

روزيكون كفيلا في الحال * واذا مضت عشرة أيام لا تبقى الكفالة * ولو قال بذيرفتم تن فلان تراده روي يصير كفيلا بعد عشرة أيام * ولو
 قال أنا كفيل بنفس فلان الى عشرة أيام واذا مضت عشرة فأنا مري من الكفالة ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل أنه لا يبالغ بهذه
 الكفالة أصلا في العشرة ولا بعدها * وذكر في جميع التفاريق لو قال أنا كفيل الى شهر يصير كفيلا بعد الشهر الا أنه لو سلم نفسه قبل
 الشهر برئ عن الكفالة لانه سلم بعد السبب * ولو قال كفلت بنفس فلان شهرا يصير كفيلا أبدا قبل الشهر وبعده واعتماد أهل زماننا

على أنه لو قال بالعريضة كقلت بنفس فلان شهر يكون كفيلا في الحال وإذا مضى الشهر لا تبقى الكفالة * ولو قال إلى شهر يخرج
القاضي عن الكفالة بعد الشهر * ولو قال كملت بنفس فلان من اليوم إلى عشرة أيام يصير كفيلا في الحال وإذا مضت العشرة لا تبقى
الكفالة * ولو كمل بنفس رجل على أنه لم يسلم إليه النفس فهو كفيل بالمال الذي له عليه فيطالب الكفيل بتسليم النفس *
والكفول بنفسه بالسراويل تلزم (٢٨٠) الكفالة لمال أو بعلمه القاضي حتى يذهب بالسراويل ويحجب به قال الشيخ الإمام الأجل

ظهر الدين رحمه الله تعالى تلزمه
الكفالة بالمال ولا يكون هذا
مستثنى عن الكفالة وإذا ثبت أن
القاضي يأخذ كفيلا من المدعي
عليه بنفسه بمطالب المدعي ينبغي
أن لا يجبره على إعطائه الكفيل
لأنه لا يمنع من إعطائه كفيلا ينبغي أن
يكون الكفيل معروفا بالدار
معروف التجارة وبعضهم شرطوا
أن لا يكون لجوفا معروفا بالخصوصية
وأن يكون من أهل المصر ولا
يكون غريبا * وإن كمل كعله
مدة مؤقتة واختلفت الروايات
في تلك المدة والصحيح أنه يكفله
القاضي إلى المجلس الثاني فإن كان
القاضي يجلس كل ثلاثة أيام أو
أكثر يكفله تلك المدة وقال شمس
الأنفة الحلواني رحمه الله تعالى ذلك
مفوض إلى رأي القاضي هذا إذا
كان المدعي عليه رجلا من أهل
المصر فإن كان مسافرا لا يكفله
ولكن يؤجل المدعي إلى آخر
المجلس فإن أقام بينة والاخلى
القاضي سبيله وإن ادعى الخلع
أنه مسافر وأنكر المدعي ذلك
كان القول قول المدعي لأن
الإقامة في الأمصار أصل دل عليه
مسألة ذكرها في النوادر رجل
دخل مسجدا من المساجد في المصر
فأتم قوما في صلاة الظهر أو العصر
فلما صلى ركعتين سلم وخرج من

أرض هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده الموجود
الوقف ومن حدث بعده وبشرك البطنان في الغلة ولا يدخل فيه من أسفل هذين البطنين ولا يدخل
فيه أولاد البنات في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي * وإن قال على ولدي
وولد ولدي وولد ولدي ذكر البطن الثالث فإنه تصرف الغلة إلى أولاده أبدأ ما تناسلوا
ولا تصرف إلى الفقراء ما بقي أحديكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الأقرب والأبعد فيه
سواء الآن يذكروا الوقف في وقفه الأقرب فالأقرب أو يقول على ولدي ثم بعدهم على ولدي
أو يقول بطنا بعد بطن فحينئذ يبدأ بمبدأ الوقف كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضى هذه
صدقة موقوفة على أولادي يدخل فيه البطون كلها العموم اسم الأولاد ولكن يكون الكل للبطن
الأول مادام باقيا فإذا انقرض يكون للثاني فإذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فتشترك
هذه البطون في القسمة والأقرب والأبعد فيه سواء كذا في محيط السرخسي * ولو قال وقفت على
أولادي وله ولد واحد وقفت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء كذا في فتاوى
قاضيان * إذا قال هذه صدقة موقوفة على ولدي وله ولد واحد وقفت كله وكذا لو كان له أولاد
فانقرضوا ولم يبق إلا واحد كذا في الفتوى * وقف ضيعة بلفظ الصدقة على ولديه فإذا انقرضا
فعلى أولادهما وأولاد أولادهما أبدأ ما تناسلوا فانقرض أحد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف
الغلة إلى الولد الباقي والنصف للفقراء فإذا مات الولد الثاني من ولدي الوقف صرفت الغلة كلها إلى
أولادهما وأولاد أولادهما كذا في الوقفات الحسامية * ولو قال هذه الضيعة صدقة موقوفة
على المحتاجين من ولدي وإيس له في ولده الاحتياج واحد يصرف نصف الغلة إلى هذا المحتاج
والنصف إلى الفقراء كذا في خزائن المفتين * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على بني وله ابنان أو
أكثر كانت الغلة لهم وإن لم يكن له إلا ابن واحد وقفت وجود الغلة وجود ثلثها كان نصف الغلة له
ونصف الغلة للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال كانت الغلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كما
لو قال أرضى موقوفة على اخوتي وله أخوة وأخوات اشتركو جميعا هكذا في الظهيرية * ولو قال
موقوفة على بني فلان وله بنون وبنات روي أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الذكور
من ولده دون الإناث وروي يوسف بن خالد السني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم يدخلون جميعا
فإن كان بنو فلان قبيلة لا يحصون يكون ذلك على الذكور والإناث جميعا في الروايات كلها كذا في
فتاوى قاضيان * ولو قال على بني وإيس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بني وإيس له
بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين كذا في الوجيز * ولو وقف ضيعة له على ابن له وأولاده وأولاد أولاده
أبدأ ما تناسلوا تقسم الغلة بينهم على من كان ولدا ابنه على عدد الرؤس يستوي فيه الذكر والأنثى
وأولاد البنات تدخل كذا في خزائن المفتين ما قلنا من النوازل * ولو وقف على نسله أو ذريته دخل فيه
أولاد البنين وأولاد البنات قريبوا أو بعدوا ولو وقف على عترته قال ابن الأعرابي وتعلب العشرة
الرواية وقال العيني هم العشرة ولو وقف على من ينسب إليه لم يدخل فيه أولاد البنات كذا

المسجد ولم يعرف أنه كان مسافرا أو قهرا سدت صلاة اليوم وعابهم لإعادة لان الإقامة في المصر أصل
فيهم الحكم على ذلك في الشبهة وقيل القول قول المدعي مع عينة على علمه وقال بعضهم القول قول المدعي عليه أنه مسافر لأنه ينسب
إعطائه الكفيل * وقال بعضهم تصرف القاضي من رفقائه فإن كان مقبلا أو امتنع عن إعطائه الكفيل أمر المدعي بالملازمة وله أن يلزمه
بنفسه أو أن يراد به لا يمنع من إعطائه الكفيل من التمسك بقرينة المدعي في بيته فبكتفه مؤتمنة من الطعام والشراب فإن

لم يكفه مؤنته تركه ليقيم حايته وان كان الخصم امرأة اجنبية لا يخلوهم ولا بأس بان يطوف معها في البيت فاذا دخلت دارا او سفل
امرأة ثقة معها كيلا تغيب * واذا ادعى رجل انه وصي فلان الميت وادعى دين الميت على رجل وبعث الخصم الوصاية والدين فان
القاضي لا يأخذ من المدعى عليه كفيل حتى يثبت الوصاية وكذا لو ادعى انه وكيل فلان الغائب او وارث فلان الميت وبعث الخصم الوصاية
والوكالة والموت فاقام المدعى بيته على ذلك ثم ان المدعى احضر رجلا آخر قبل (٢٨١) تركية الشهود وادعى على الثاني حقا للميت

فان القاضي لا يكفل الثاني حتى
تظهر عدالة بيته الوكالة والوصاية
فان شددوا على الامر من جميعهم
على الوصاية والدين أو الوكالة
والدين فالقياس ان لا تقبل البيعة
على الدين حتى يقضى بالوصاية
والوكالة لتثبت خصوصيته أو لانه
تسمع البيعة على الحق بعد
ذلك وهو قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وفي الاستحسان تقبل
فاذا ظهرت عدالة الشهود يقضى
بهم السكن يقدم القضاء بالوصاية
والوكالة والوراثة على القضاء
بالدين وان عدلت بيعة الوصاية
والوكالة خاصة يقضى بهم وان
عدلت بيعة الدين خاصة لا يقضى به
* ولو ادعى رجل على رجل انه
وصي فلان الميت وان لم يعل
الميت هذا كذا تسمع دعواه وكذا
لو ادعى الوكالة من غائب اذا عرف
الميت والغائب باسمه واسم أبيه
وجده ولقبه ان كان لا تحصل
المعرفة الا باللقب واذا سمع دعواه
وطالب تكفيله فان القاضي لا يكفله
لانه لم يثبت خصوصيته معه فان أقر
المدعى عليه بالوصاية وانكر ان
يكون في يده شيء من المال لم يكن
عليه شيء * وان طلب المدعى من
القاضي تكفيله حتى يقيم البيعة
على المدعى به يأخذ منه كميلة *
وان كانت هذه الخصومة مع

في السراج الوهاج * رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ولدي ونسلي فالوقف صحيح يدخل فيه
الذكور والاناث من ولده وولده ومن قر بت ولادته ومن بعدت ويستوى فيه ولد البنين
والبنات احرارا كانوا أو مملوكين وحصصة المملوك تكون لمولاه وكذا لو قال على نسلي وذريتي
فهو جائز وهو مثال الاول كذا في الحاوي * ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولد ولدت له
ولدا الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق وكذا لو قال على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل الولد الحادث
بلد في النسل كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين
ونسلمهم يدخل فيه المخلوقون من ولده ونسلمهم سواء كان النسل مخلوقا أم لا ولا يدخل فيه غير المخلوقين
من ولده ولا نسلمهم كذا في محيط السرخسي * وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى أولادهم
وحدث له ولدا صلبه لا يكون للولد الحادث شيء كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال على ولدي
المخلوقين وأولادهم ونسلمهم يدخل الاولاد المخلوقون منه وأولادهم وأولاد أولادهم أبدا
ما تناسلوا ولو قال على ولدي المخلوقين وأولادهم ونسلمهم وسكت لم يكن للولد ولد شيء كذا في المحيط * ولو
قال على ولدي المخلوقين ونسلمهم ونسلي من يحدث من ولدي يدخل فيه أولاده لصلبه الحادثون
ويدخل فيه أولادهم فان قال على ولدي وأولادهم وأولادهم ما قالوا وكان له أولاد قبل أن
وقف ما قالوا دخلوا وأولادهم يدخلون في الوقف ولو قال على ولدي ولدي ولدي وأولادهم دخلوا فيه
كذا في الحاوي * اذا قال في صفة جعات ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولدي وولد
ولدي وأولادهم ونسلمهم أبدا ما تناسلوا فانه يدخل في ذلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم
وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد أبدا ومن مات منهم
قبل حدوث الغلة تسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن
الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال في وقفه على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى
منهم ثم بالبطن الذي يلونهم فان قال على هذا الوجه فمات البطن الاعلى الا واحدا كانت الغلة كلها
لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه وان قال على أن يبدأ بالبطن الاعلى ثم الذين يلونهم على
أن يكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فماتت الغلة والبطن الاعلى ذكور ولا أنثى معهم
أو اناث ولا ذكور معهم فذلك كله بينهم على السواء كذا في النخبة والمحيط * ولو قال على ولدي
وولد ولدي أبدا ما تناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن لكن قال كما مات أحد كان نصيبه من هذه الغلة
لولده فالحكم بموت بعضهم ما ذكرنا ان الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسلمهم على السوية
فان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم جاءت الغلة فان الغلة تقسم على عدد القوم على الولد
وولد الولد وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فمات الميت من الغلة كان ذلك لولده
ويصير لولده هذا الميت سهمه الذي جعله الواقف وسهم والده كذا في الخلاصة * ولو قال على ولدي
وولد ولدي ونسلمهم وأولادهم أبدا ما تناسلوا على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن
الذين يلونهم الح بطنا بعد بطن وكما حدث انوت على واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة

الوارث والوارث ينكر النسب والارث والموت جميعه فاراد أن يأخذ منه كميلة ليحضر البيعة لاثبات النسب والموت والارث فان القاضي
يكفله * ولو أن رجلين لهما على رجل ألف درهم هما شرى كان فيه والمديون يجعدان الدين فحضر أحدهما فقام البيعة على دينهما
والشرى لا يخرج غائب ذكر في المتقي أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى للحاضر بخمسة مائة واذا حضر الغائب كان اعاد
البيعة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجهه من الوجوه الا أن يكون الالف ميرايا بينهما من شخص واحد فان حضر الغائب ولم يقدم

هل إعادة البيعة تدخل مع شركه في الخمسمائة التي قبض الشريك * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الشريك يكتن حظه فهو حظه من
الاخر في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو جنيمة رحمه الله تعالى والاستحسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
* اذا ادعى رجل على رجل ديناً ولم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب جازت شهادتهم وان ادعى ديناً بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق
قبل لا تقبل شهادتهم كولو ادعى ملكاً (٣٨٢) بسبب فشهد الشهود بالملك المطلق والصحيح أنه قبل * ذكر في كماله الاصل

رجل ادعى على رجل ألفاً وقال
خمس مائة منها ثمن متاع قد قبضه
وخمس مائة منها ثمن عبد قد قبضه
وجاء بشاهدين فشهد أحدهما
على خمس مائة ثمن عبد قد قبضه
والآخر على خمس مائة ثمن متاع قد
قبضه جازت شهادتهما فيقضي
للمدعى بالف وان لم يكن على كل
خمس مائة الا شهادة شاهد واحد
وبشهادة الفرد لا يثبت السبب
وكذا لو شهد أحدهما بالالف بذلك
السبب وشهد الاخر بالالف
مطلقاً وكذا لو شهدا على اقراره
بالف مطلق أو شهدا أحدهما على
اقراره بالف بذلك السبب وشهد
الاخر على اقراره بالف مطلق جازت
شهادتهما * ولو ادعى ألفاً مشهور
أحد الشاهدين بالف قرض وآخر
بالف من ثمن متاع لا تقبل لانه لا يمكنه
تصديق الشاهدين اذا صدق
أحدهما فقد كذب الاخر *
ولو ادعى على رجل مائة وخمسين
درهماً وشهدا على اقراره بمائة
وخمسة وأربعين درهماً جازت
شهادتهما * ولو ادعى ألفاً وشهد
أحد الشاهدين بالف وشهد الاخر
على اقرار المدعى عليه بالف جازت
شهادتهما * ولو ادعى ألفاً فقال
المدعى عليه ما كان لك على شيء قط
فأقام المدعى بيعة على المال ثم أقام
المدعى عليه بيعة على القضاء أو

لولده ولولده ونسله أداما تناسلوا على أن يقدم البطن الاعلى وكلما حدث الموت على واحد منهم
ولم يترك ولداً ولولده ولولده ولا عقباً كان نصيبه من هذه الصدقة مردوداً الى أهل هذه الصدقة
فسمت العلة تسين على البطن الاعلى فبات البعض بعد ذلك وترك ولداً ولولده فان الغلة تقسم على
أولاد الواقف من كان موجوداً وقت الوقف ومن حدث بعد ذلك فاصاب الاحياء من ذلك أخذوه
وما أصاب الموتي كان (١) لولده من مات منهم على ما شرط الواقف من تقديم البطن الاعلى اعتباراً
لشرط الواقف ولولم يترك الميت من البطن الاعلى ولد الصلب وانما ترك ولولده فان نصيب الميت
من الغلة لولده ولولده وهو من البطن الثالث وكذلك ان كان أسفل من الثالث لان الواقف كذا شرط
* وان كان عدد البطن الاعلى عشرة أنفس فمات منهم اثنان ولم يترك كلاً ولا ولداً فمات اثنان
بعد ذلك وترك كل واحد منهما ولداً ولولده فمات بعد هذين اثنان آخران ولم يترك كلاً ولا ولداً
ولد فتنازعت الاربعة الباقون من البطن الاعلى ولداً اثنين الميتين قسمت الغلة يوم تاتي على
هؤلاء الاربعة وعلى الميتين الذين تركوا ولداً على ستة أسهم فاصاب الاربعة كان لهم وما أصاب
الميتين الذين تركوا ولداً كان ذلك لاولادهما وسقط سهم الاربعة الموتي الذين لم يتركوا ولداً
كذا في المحيط * رجل وقف أرضاً على أولاده وجعل آخره للعقراء فمات بعضهم قال هلال رحمه
الله تعالى يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى العقراء لا الى ولد الولد * ولو وقف على أولاده
وسمهم فقال على فلان وفلان وجعل آخره للعقراء فمات واحد منهم فانه يصرف نصيب
هذا الواحد الى العقراء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال على عبد الله وزيد وعمر ونسلمهم
دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر وأولادهم وأولاد أولادهم أداما تناسلوا ولو قال على عبد
الله وزيد وعمر ونسله دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر ومن حصل من أولادهم وخاصة
ولو قال على عبد الله وزيد وعمر ونسلمهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر وودخل أولاد
زيد وعمر ولو قال على ولد عبد الله وعلى ولد زيد وولد كات اللمة كلها لولد عبد الله كذا
في المحيط * ولو وقف على ورثة زيد وزيد وحى فلا شيء لورثته وتكون الغلة كلها للعقراء فاذا مات
زيد فالعلة بين ورثته الموجودين على عددهم يستوي فيه الذكر والانثى فان مات بعضهم سقط
سهمه وكانت الغلة لانه ان كان حياً يوم تاتي العلة فان بقي واحد كان له نصف الغلة والنصف الباقي
للمساكين * ولو قال ولد زيد وهو فلان وفلان حتى عد خمسة لم يكن من هذا هذه الحصة ولا من يحدث
من ولد زيد في ذلك نصيب كذا في الحاوي * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على المساكين على أن
يبدى الولد الصلي فتجري ذلة هذا الوقف عليهم ثم بعدهم على أولادهم ونسلمهم فانه تكون الغلة
لولده ولولده على ما شرط ثم على المساكين وكذلك اذا قال غلة صدقة هذه للمساكين لا يخرج
عنهم وقال مع هذا وعلى أن تجرى غلة هذه الصدقة على قرابتي ما بقي منهم أحدها غلة هذه الصدقة

(١) قوله لولد من مات منهم الخ مفهومه أنه لو لم بشرط فيه تقديم البطن الاعلى فانه يكون لاولاد ولولده
لولا جميعاً كذا في بعض النسخ اهـ

الابراء قيات وكذا لو ادعى ألفاً ل المدعى عليه ليس لك على شيء فأقام المدعى بيعة على المال ثم أقام المدعى
عليه بيعة على القضاء أو الابراء قيات * وان ادعى ألفاً ل المدعى عليه ما كان لك على شيء قط ولا تعرفك فأقام المدعى البيعة على المال ثم
أقام المدعى عليه البيعة على القضاء أو الابراء ذكر في الجامع الصغير أنهم تقبل وذكر الهمداني عن أصحابنا أنهم لا تقبل * رجل ادعى
على رجل ما فأنكر المدعى عليه فأنكر المدعى عليه فقال هذا خط المدعى عليه فأنكر المدعى عليه أن يكون

خطاه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة اختلافوا فيه قال بعضهم يقتضي القاضي على المدعي عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يقتضي وهو الصحيح * ولو قال المدعي عليه هذا خطي لكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدره معنونا لا يصدق ويقتضي عليه بالمال * ونحو الصراف والسمسار حجة وان لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصلح والاقرار فان شهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا يلزمه * وان كتب الخط بين يدي (٣٨٣) الشهود وقرأ عليهم كان اقرارا وحل لهم ان يشهدوا عليه سواء قالوا شهدوا على أولي يقر * وان كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم اشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه وان لم يعلموا لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه * رجل ادعى دينا على ميت بحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صح اقراره ويلزم جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة الحنفية لو ادعى رجل

الله تعالى هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره أما مجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه بدليل أنه لو أقر بالدين ثم شهد هو مع آخر بذلك الدين على الميت حارث شهادته ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل القضاء لمكان لا تقبل شهادته لأنه يكون محسوبا للدين عن حصته خاصة إلى جميع التركة فلا تقبل كالمشهد بذلك بعدما قضى القاضي باقراره * رجل ادعى على ميت دينا فخصمه في ذلك وارث الميت أو وصي الميت ولا يسمع دعواه على غريم الميت الذي عليه دين ولا على الذي له على الميت دين ولا على الموصي له * وذكري المتقي أن الموصي له بجميع المال عند عدم الوارث ولو وصي يكون خصما لمن يدعي دينا على الميت *

تكون لقربته أبدا ثم من بعدهم على المساكين ولو قال على أن تكون غلته العبد لله بن جعفر ولو لمزيدا ما بقي منهم أحدا فاذا انقضوا فهي على المساكين فان الغلة تقسم على عدد ولدي وعلى عبد الله فان كان ولدي خمسة تقسم على ستة أسهم كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على والدي وولدي ونسلهم ثم مات فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز وعلى ولده لا يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولدا الصلح حيا فنقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فأصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد الصلح فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولدا الصلح فغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلح الباقي من ولد الصلح يكون بين جميع الورثة الاحياء والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف كذا في الخلاصة * في وقف هلال رحمه الله تعالى وقف على بعض أولاده وذكريه وقف في حياته وبعد وفاته فقوله بعد وفاته لا يوجب الفساد في الاصح ولا يجعله وصية للوارث وانما يحل ذلك على التأيد كذا في لو جيز

(الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة) قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هي كل من يناسبه إلى أقصى أب له في الاسلام من قبل أبيه أو من قبل أمه المحرم وغير المحرم والقريب والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء * فاذا وقف على قرابة أو على ذوى قرابته دخل هؤلاء تحت الوقف عندهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان حصل بلفظ لوحدان نحو قوله على قرابتي على ذوى قرابتي دخل تحت الوقف من كان أقرب إلى الواقف من محارمه وان حصل بلفظ الجمع نحو قوله على ذوى قرابتي على أقربائي يعتبر مع ما ذكرنا الجمع حتى ينصرف اللفظ إلى المثنى فصاعدا وتكامل المشايخ رحمهم الله تعالى في معنى أقصى أب له في الاسلام قال بعضهم معناه أقصى أب أسلم ولا بعضهم معناه أقصى أب أدرك الاسلام أسلم أو لم يسلم وثمره الاختلاف تظهر في العلوي اذا وقف على قرابته فعلى المأخذ داخل أولاد عقيل وجهه فمقر وعلى الأولاد على فحسب * واذا كان الواقف عमान وخالان وقد حصل الاتفاق بلفظ الجمع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الغلة للعمين لانه يعتبر الأقرب فالأقرب وعندهما العلة للعمين والخالين أرباغا لانهم لا يعتبران الأقرب ولو كان له عم واحد وخالان فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالعم نصف العلة والنصف بين الخالين نصفين كذا في المحيط * ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعا الذكور والانثى والمسلم والكافر والحرة والمملوك الآن ما يجب للمملوك يكون له ولي الذي عليه يوم تخلق الغلة والقبول إلى العبد دون المولى وبعد العتق يكون له كذا في الحاوي * وفي الوقف على القريب تقسم الغلة على الرؤس الصغير والكبير والذكور والانثى والفقير والغني سواء لمساواة الكل في الاسم كذا في الوجيز * ولا يدخل أبو الواقف ولا أولاده أصابه وفي دخول الجد وابتان وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فسخ القدير * رجل وقف وقفا على أهل الحاجة من قراباته ومات الواقف هل يكون للقيم أن يعطى ابن ابن الواقف اذا كان فقيرا فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف

ولو ادعى رجل أن الميت أوصى إليه وأحضر عريضا للميت عليه دين تسمع دعواه كما تسمع دعوى الوكيل في حياة الموكل على غريم الموكل * ولو ادعى رجل أنه وصي فلان الميت لا تسمع دعواه الا على خصم جاحد وخصمه وارث الميت أو رجل عليه الميت دين أو رجل أوصى له الميت بوصية لان الموصي له حقه في الميراث فكان بمنزلة الوارث * وان أحضر رجلا على الميت دين اخذ موافقه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما لمن يدعي أنه وصي الميت لان الوصي لا يدعي قبله حقا منهم من قال يكون خصما وهو الصحيح * رجل قال لرجل لي عليك

ألف درهم فقال المدعي عليه ان حلفت أنها لك على أديتها اليك بغير فادها اليه هل له أن يستردها منه بعد ذلك ذكر في المنتقى أنه ان دفعها اليه على الشرط الذي شرط كان له أن يستردها منه * وصاحب الدين أن يلزم المدين بعد وجوب الدين وان لم يأمره القاضي بالملازمة اذ لم يكن القاضي فلسفه فان قال الغريم اجبني وصاحب الدين يريد الملازمة كان له أن يلزمه وان طلب صاحب الدين من القاضي أن يأمر واحدا من أعوانه حتى (٢٨٤) يلزمه لاستخراج المال ففعل القاضي ذلك اختلما وفي جعل من يلزمه قال

بعضهم يكون على صاحب المال وقال القاضي الامام صدر الاسلام يكون على المدين لانه اما احتاج الى الملازمة لطله فيكون عليه كالسارق اذا قطعت يده كان ثمن الدهن الذي تحسم به العروق وأجر الجلاد على السارق * رجل ادعى ديناً على الميت بحضرة وارثه أو وصيه ذكر في الجامع في الوصايا أنه لا تسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصماً للميت ديناً على الميت اذ لم يترك الميت شيئاً * رجل ادعى ديناً على الميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلط من التركة من جنس هذا الدين في يده هذا الوارث ما به وفاة بالدين وأقام البيعة على ذلك لاشك أن هذا القدر يكفي لامر الوارث باحضار هذا المال حتى تشهد الشهود بحضرة المال أن هذا المال مال الميت ولواكتفي بهذا القدر للقضاء على الوارث بالمال كان جائزاً وله وجه لان القضاء بذلك الدراهم والدنانير ممكن حال غيبتهما فان تجد ارجعه الله تعالى ذكر في الاباق أن القاضي اذا باع الآبق وقبض الثمن ثم ان مولى الآبق رفع الامر الى قاضي بلده ليكتب كتاباً يحكم به الى القاضي الذي باع الآبق وقبض الثمن وأقام البيعة على ذلك فان

رحمهما الله تعالى لا يعطى لان ولد الولد عندهما ليس من القرابة هكذا في فتاوى قاضي خان * والذي ذكرنا في قوله لا قربائه والذي قرأته فكذا في قوله لا رحامه والذي قرأته ولا نسابه والذي أنسابه كذا في المحيط * ولو قال لذي قرابتي فالقياس أن يقع هذا على واحد حتى لو كان له عم وخالان يكون الجميع للعم لان اللفظ فرد بصيغة وفي الاستحسان هم سواء لانه يراد به الجنس كذا في الحاوي * ولو كان وقف على ذوى قرابته أو اقربائه أو نسابه أو رحامه الاقرب فالاقرب فانه يدخل تحت الوقف الاقرب ولا يعتبر الجميع بخلاف كذا في الذخيرة * ولو قال أرضي صدقة موقوفة في القرابة أو على القرابة ولم يقل قرابتي قال هـ ما سواك ويكون ذلك لقرابته وكذا لو قال للاقرب أو للنسابة أو لذوى الارحام ولم يصف الى نفسه يكون ذلك الامر على قرابته لكان العرف كذا في المحيط * ولو قال على قرابتي من قبل أبي وأمي أو من قبل أمي فهو على ما قال وتقسم الغلة عليهم على عدد رؤسهم ولو قال على قرابتي من قبل أبي وأمي وقرابتي من قبل أبي أو على قرابتي من قبل أبي وأمي وعلى قرابتي من قبل أمي فالغلة تقسم على عدد رؤسهم يستوي فيه من كان من قبل أبيه وأمه ومن كان من قبل أبيه ومن كان من قبل أمه ولا يترجح قرابته من قبل أبيه وأمه ولو قال بين قرابتي من قبل أبي وبين قرابتي من قبل أمي فنصف الغلة يكون لقرابته من قبل أبيه ونصفها يكون لقرابته من قبل أمه كذا في الذخيرة * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي الاقرب فالاقرب وجبت الغلة لاقرب قرابته اليه فان كان الاقرب واحداً فجميع الغلة له وان زاد على مائتي درهم وان كانوا جماعة قسمت بينهم بالسوية يستوي فيه الذكور والاثني فاذا انقرض هؤلاء فالغلة لمن يليهم في القرب حتى تصير الى أبعدهم قرابة وهذا قول محمد رحمه الله تعالى واليه ذهب هلال رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تكون الغلة لاقربهم وأبعدهم الى الواقف بينهم بالسوية وكذا لو قال على قرابتي الادنى فالادنى فان قال بعضهم لا أقل سقط سهمه وكانت الغلة للباقي كذا في الحاوي * ولو قال على ما أنخرج الله تعالى من غلاتهم يعطى الاقرب فالاقرب يعطى الاقرب جميع الغلة كذا في المحيط * اذا وقف أرض على قرابته فادعى رجل أنه من القرابة كافاة البيعة ولا تقبل بينته الا على خصم وان خصم هو الوافان كان حبا فان مات فالوصي الذي الارض في يده هو الخصم فان أقر الوصي لواحدانه من قرابة الميت لم يصح اقراره وانما هو خصم في اقامة البيعة عليه كذا في الحاوي * فان كان له وصيان أو أكثر فادعى المدعي على أحدهم جاز ولا يشترط اجتماعهم كذا في الذخيرة * ولا يكون وارث الميت خصماً للمدعي في ذلك الا أن يكون متولياً وكذلك أرباب الوقف لا يكونون خصماً للمدعي هكذا في المحيط * فان برهن على المتولي بانه قريب او اقرب لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لابوين أو لاب أو لام ولا قبل على الاخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا نعم له وارثا آخر أعطاه وان لم يقولوا ذلك يتأني زماناً ثم يدفع اليه كذا في الوجيز * ولا يؤخذ منه كميل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي الميراث هكذا في المحيط * قال الشهود له قرابة غيب والقاضي يفرز ثمنه ما هم فان قال الشهود لا ندري عددهم كم هم ينبغي للقاضي أن يقول لهم

احتاطوا

القاضي يبيح قبل بيعة وان كان هذا استحقاق الدراهم التي هي أمانة عند الذي المكتوب

البيه حال غيبته أو هذه المسئلة ص في سله أخرى أن الكتاب الح كمي في المقر لحا و رقيه كان أولم يكن * رجل ادعى على غائب ديناً بمصر رجل يدعى أن ركبل الله قيب في حصومة واق المدعي عليه ولو كلفه مع اقراره حتى لو أنام المدعي بنفسه الدين على الغائب لم تقبل بيعة ركبل الوارث ديناً لم يثبت بحدوثه رجل يدعى أن يوصي الغائب المذموم عليه الوصاية رجل يدعى على رجل فويك المدعي

عليه رجلين بالخصومة فأقام المدعي شاهداً على أحد الوكيلين وشاهد على الوكيل الآخر جاز وكذا لو أقام شاهداً على الموكل وشاهد على الوكيل أو أقام على المدعي عليه شاهداً وعلى وصيه أو وارثه بعد موته شاهداً * ولو كان للميت وصيان فأقام المدعي على أحدهما شاهداً وعلى الآخر شاهداً جاز ذكره في المنتقى * ولو قامت البيعة على رجل بحق ثم مات المدعي عليه قبل أن يقضى عليه أو غاب أو تقامت البيعة على الوكيل بالخصومة فمات الوكيل قبل القضاء أو غاب ثم عدلت تلك (٣٨٥) البيعة لا يقضى بتلك البيعة في قول أبي

حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويقضى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واختار الحنفية رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل مات في بلدة وله ورثة في بلدة أخرى فجاء رجل وادعى على الميت ديناً فأراد أن يثبت دينه على الميت وطالب من القاضي أن ينصب وصيه للميت حتى يقيم عليه البيعة إن كان الوارث غائباً غيبة منقطعة نصب القاضي وصياً فإذا أقام المدعي عليه بيعة قضى الماضي له بدينه وإن لم تكن غيبة منقطعة لا ينصب القاضي وصياً * ولو كانت الورثة كباراً غيباً رآه وارث صغير في المصر فالقاضي يجعل للصغير وكيلاً يقيم المدعي البيعة على الوكيل ويقضى له بدينه ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة لو كان هذا الصغير كبيراً فقضى القاضي عليه كاقضاء على جميع الورثة * ولو كان الوارث الحاضر كبيراً فأقر الوارث بالدين على مورثه فأراد الطالب أن يقيم البيعة عليه مع إقراره ليكون حتمه في جميع التركة فإن القاضي يقبل بيئته على المقر ويقضى ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا لو ادعى على وصي الميت فأقر الوصي بالدين فأراد المدعي أن يقيم البيعة عليه

احتياطاً ولا تشهدوا إلا بما تيقنوا فيقولوا لا نعلم له قرابة أخرى سوى كذا كذا في الذخيرة * فان برهن على أن حاكم بلدة كذا حكم بأنه قريب الواقف قال هلال رحمه الله تعالى يسأل عنه الحاكم من القرابة التي حكم بها أن ذكر قرابة يستحق الوقف أعطاء والا فان غاب أومات الشهود قبل التفسير يستل المدعي فان ذكر قرابة يستحق الوقف حتى لو كان حكم بأعطاء شيء من الغلة أو بانه لا حكم بأنه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان حكم بأعطاء شيء من الغلة أو بانه الوقف عليه بمضيه ويعطيه أينما كان في الوجيز * وان لم يفسر المدعي القرابة أو كان صيباً قال هلال القاضي يعطيه العلة ويحمل قضا القاضي الأول على الصحة وعلى أنه قضى بقرابة يستحق بها كذا في المحيط * رجل ثبت قرابته عند القاضي وقضى به له ثم جاء آخر وادعى أنه قريب لواقف فلم يبدل القاضي فأراد أن يحاصم المقضى له فان كان قد أخذ شيئاً من الغلة فهو خصم للثاني وان لم يكن أخذ شيئاً من الغلة لم يكن خصماً سواء قدمه إلى القاضي الذي قضى به لا زال أو قدمه إلى قاض آخر وهذا استحسان ذهب إليه هلال رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة * وإذا ثبت واحد من الأقرباء فرأته فأقام الآخر البيعة أنه ابن الذي أثبت قرابته أو ابن ابنه ما كتفي به ولا يحتاج إلى تفسير القرابة التي احتاج الأول إليها وكذا إذا أقام البيعة أنه أخوه لابنه وأمه كذا في الحاوي * وكذلك لو كان المقضى الأول امرأة وباقي المسئلة بحالها كذا في الذخيرة * وان أقام ثانياً ببيعة أنه أخوه المقضى له الأول لا يبيد فاقضى ان قضى للأول بقرابته من قبل أبيه قضى للثاني وان قضى للأول بقرابته من قبل أمه كالثاني أجنيباً عن الوقف وعلى هذا يخرج جنس المسائل كذا في المحيط * وشهادة في الواقف أن هذا الرجل قريب والدنا مع تفسير القراءات فبولة كذا في الذخيرة * وان شهدا ثلثين بالقرابة وشهد هذان الاثنان اهذين فشهد بعضهم لبعض لم تشمل كذا في الحاوي * وان كل القاضي قد قضى بشهادة الشاهدين الأولين ثم شهد المقضى لهما للشاهدين لا تقبل شهادتهما للشاهدين الأولين شهادة لشاهدين الأولين ماضية على حالها كذا في الذخيرة * لو شهد رجلان من القرابة الواحد من القرابة فلم يعد لشاركتهم في أيديهم من غلة الوقف كذا في الحاوي * وإذا وقف أرضه على قرابته فجاء رجل وادعى أنه من قرابته وأقر الواقف بذلك وفسر القرابة ل هذا ممن وقعت عليه فان كان للواقف قرابة معروفة فويل لا يصح إقراره وهذا اذا كان لا من الواقف بعدة الوقف فاما اذا قر بذلك في عقد الوقف بان قال في عقد الوقف هذا ممن وقعت عليه قبل ذلك منه أما اذ لم تكن له قرابة معروفة في الاستحسان أن يقبل قوله كذا في المحيط * ان شهدوا على إقرار الواقف لو احدثه قريبه وله قرابة معروفة لم يقدل ذلك وان لم تكن له قرابة معروفة واستحسن أن أعطيه العلة اذا فسروا إقرار الميت بذلك كذا في الحاوي * وإذا وقف على ولده ونسله ثم أقر رجل أنه ابنه فلا يصدق في العلات الماضية ويصدق في العلات المستقبلية كذا في الذخيرة * وإذا وقف على قرابته وجاء رجل يدعي أنه من قرابته وقام ببيعة فشهدوا أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق به هذه الشهادة شيئاً وكذلك

(٤٩ - (الفتاوى) - ناني) بالدين كان له ذلك وقيمت بينته وكذا لو أقام البيعة على الوكيل بالخصومة بعد الإقرار * رجل ادعى على رجل مائة درهم فقال المدعي عليه قد قضيتك مائة بعد مائة فلاحق لاني لم يكن ذلك إقراراً وكذا لو ادعى عليه ألف درهم فقال قضيتك مائة درهم ما لم يكن ذلك إقراراً وكذا لو قال المدعي عليه لي عليك ألف درهم فقال المدعي عليه لي عليك ألف درهم ثم كان إقراراً * ولو قال المدعي عليه لي عليك ألف درهم أو قال لي عليك مثله أو قال لي عليك ألف درهم فيه روايتان في رواية

يكون اقرارا في أخرى لا يكون اقرا * رجل ادعى ذينا على رجل فاقام البينة عليه بعد الخود فقال القاضي ثبت عندي أن لهذا الرجل على هذا الرجل كذا اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكما من القاضي وقال شمس الأئمة الحلواني والقاضي أبو عاصم رحمه الله تعالى يكون حكما وعليه الفتوى * وذكر في كتاب الرجوع ولو قال القاضي بعدما شهد هذا الشهود بحق أو دار لرجل وعادوا أرى أن الحق لا مشهود له لم يكن ذلك قضاء حتى يقول أنفذت عليك القضاء في كذا وكذا الآن قوله أرى بمنزلة قوله أظن ولو قال أظن لم يكن ذلك قضاء * إذا قال القاضي لر - ل جعلتك وكيلا في تركه فلان الميت كان وكيلا في الحفظ خاصة الآن يقول له تشتري وتبيع * ولو قال جعلتك وصيا كان وصيا * وإذا تقدم (٣٨٦) الغرماء والورثة إلى القاضي وزعموا أن فلانا مات ولم يوص إلى أحد والقاضي

لا يعلم به فقال ان كنتم صادقين فقد
جعلت هذا وصيا قالوا يرجي ان
يكون القاضي في سعة من ذلك
قال كانوا صادقين كان وصيا *
رجل جاء الى القاضي فقال قدمت
ابي في بعض الاطراف وعليه ديون
وترك عروضا ورقيقا ودواب ولم
يوص الى احد وانا لا أستطيع ان
أثبت ذلك باليمين لان اهل تلك
الماحيمة لا يعرفونني قالوا لا بأس
للقاضي ان يقول له ان كنت صادقا
فيما تقول فبيع الحيوان واقض
الديون فان كان صادقا مع امر
القاضي والا فلا * واذا أوصى
الرجل الى رجل فقل في وجهه
لا أقبل بطل الايضاء حتى لو قبل
بعد ذلك في حياته أو بعد وفاته
لا يصح * ولو قبل في وجهه ثم رد لم
يصح رده مالم يعلم الموصي وهي
والوكالة سواء بخلاف مالم أوصى
للانسان بوصية فرد في وجهه في
حياته ثم قبل بعد وفاته أو قبل في
حياته ثم رد بعد وفاته فانه يصح رده
وقبوله والسئلة معروفة * واذا
توجه الحبس على المديون فان
القاضي لا يسأل المديون الا مال
ولا يسأل المدعي اله مال في ظاهر
الرواية فان سأل المديون من

[illegible]

القاضي أن يسأل صاحب الدين أنه مال سأل القاضي بالاجماع فان ذل الطالب هو معسر لا يحبس لانه لو أقر

بعصرته بعد أن يس أخرجه فقبل الحبس لا يجده فان قال الطالب هو موسر قادر على القضاء وقال المدينون أنا موسر متكاد وفيه قال بعضهم القول قول المدينون أنه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وعن المبيع القول قول مدعي اليسار مراد ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالمبدل ولا يقبل قوله في زوال تلك القدر وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول فيه قول المدينون والذي يؤيد هذا القول مسئلتان (أحدهما) أحد الشريكين اذا اعتق العبد المشترك وادعى أنه معسر كان القول فيه قوله لان الضمان فيه رجب بدلا عما هو ليس بمال والاصل في الآدمي هو العسرة (والثانية) أن المرأة اذا طلبت نفقة

الموسرين والزوج يدعى العسرة كان القول قول الزوج * وقال بعضهم كل مال وجب بعهدة لا يقبل قول المدين انه عسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال * المدين اذا أقام البينة على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الصحيح انها تقبل وقال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون ذلك مفوضا الى القاضي ان علم القاضي أنه وقع لا يقبل بينته قبل الحبس وان علم القاضي أنه لم يقبل بينته ولو أقام المدين بينته على العسار وصاحب الدين على اليسار كانت بينة يسارا ولو كان شهدوا أنه موسر قادر على قضاء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال * وان أقام المدين البينة على العسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تقبل البينة الا بعد مضي المدة واختلعت الروايات في ثلاث المدة (٣٨٧) وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه

مقدرب شهرين أو ثلاثة روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم من أربعة أشهر الى ستة أشهر وعن جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى أنهم مقسدة بشهر وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا أوفق الاقاويل وقال بعضهم ان كان المحبوس رجلا لينا صاحب عيال يشكو عياله الى القاضي لأجل النفقة يأخذ بقول الطحاوي رحمه الله تعالى وان كان وقعا وعرف القاضي ثم رده بحبسه ستة أشهر * والحاصل أنه يفوض الى القاضي ان وقع عند القاضي بعدمضي ستة أشهر أنه متمادم الحبس وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد أنه عاجزاً أطلقه وهذا اذا كان أمره مشككاً أما اذا كان أمره ظاهراً يسأل القاضي عنه عاجلاً ويقبل البينة على الافلاس ويخلى سبيله بحضرة خصمه وأما يسأل عن عسرته من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات درن القساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفى ذلك ولا يشترط في هذا العظة الشهادة بعد ما خلى سبيله هل لصاحب الدين أن يلزمه اختلاقوا فيه والصحيح أن له أن

لا يدخلون حال حياة الآباء ثم حسد الكفاية قدر الحاجة لنفسه ولمن يحون من أهله وولده وخادم واحد كذا في المنهات * وقف كان في يد الواقف وقد كان الواقف يفرق الاتزال على أقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فيما شاء فبات الواقف وأوصى الى آخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان الوصي يصرف الى من كان يصرف اليه وان أشكل على الثاني أن الاول الح من كان يصرف الزيادة عن أقربائه ومواليه فهو يصرف للفقراء كذا في فتاوى قاضي خان (المصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته) اذا قال أرضى هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي أو قال على فقراء ولدي ومن بعدهم على المساكين فهذا الوقف صحيح والمستحق للغة من كان فقيراً يوم تحقق الغلة عند هلال رجه الله تعالى وبه أخذ كذا في المنهات * وعليه الفتوى * ولو قال أرضى صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي أو على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو في قوله على فقراء قرابتي ولو قال أرضى صدقة موقوفة لمقرء قرابتي أو في فقراء قرابتي فهو ولو قال على فقراء قرابتي لان حروف الصلات يقام بعضها مقام بعض ولو قال على أيتام قرابتي فكذلك فان احتمل الغلام بعد مجيء الغلة فله حصته من هذه الغلة فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصومة في هذه الغلة فقل غيره من المستحقين انما احتملت قبل مجيء الغلة فلا حصه لك وقال هو انما احتملت بعد مجيء الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذا في حبض الجارية * وان مات واحد من القرابة بعد مجيء الغلة وترك أولاداً صغاراً لا يكون لهؤلاء الاولاد حصه في هذه الغلة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وقف على المحتاجين من قرابته وآخر الفقراء فبات له ابن فقير قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل تحت اسم القرابة وهو الصحيح كذا في الفتاوى العتائية * واذا قال على الصلحاء من فقراء قرابتي فالصالح من كان مستورا مستقيم الطريقة سليم الساجية كاف الاذى قليل الشرائس بتمتلك ولا صاحب ريبة ولا قذاق للمعصيات ولا معروف بالكذب فهذا من أهل الصلاح ولو قال على أهل العفاف أو أهل الخير أو أهل الفضل فهذا وقوله من أهل الصلاح سواء كذا في الحاوي * واذا وقف على فقراء قرابته وله قرابة فقراء من غير أهل البلد الذي الواقف فيه لا يبعث الى تلك البلدة ولكن يقسم على فقرائهم في هذه البلدة وان بعث القيم الى ثلاث بلدان لا ضمان كذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرابتي يبدأ بالأقرب متى حصلت الغلة يبدأ بأقربهم الى الواقف فيعطى مائتي درهم ولا يزاد عليها ثم الذي يليه في القرب يعطى مائتي درهم وهكذا الى آخرهم فان كانت الغلة ثلثمائة درهم أعطى الاول مائتي درهم والذي يليه مائة درهم فان ضاع بعض الغلة فإنه يبدأ بالبطن الاقرب وما ضاع يكون حصته من بينهم كذا في الحاوي * فان أعطى كل

يلزمه للعديت المشهور لصاحب الحق يدولساك قالوا المراد من اليد الملازمة * قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أحسن الاقاويل في الملازمة ما روى محمد بن رحمه الله تعالى قال يلزمه في ذمائه ولا يمنع من الدخول الى أهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوضوء والخلاء فان أراد الطالب أن يمنع عن ذلك فإنه يكفيه مؤنة الغداء والعشاء وما يحتاج اليه مما لا بد منه وله أن يلزمه بنفسه وأجرائه وولده ممن أحب فان قال المدين لا أجلس مع غلامك وأجلس معك قال بعضهم كان له ذلك وقيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما ليس للمدين ذلك وجعل هذه المسئلة قرعاً للمسئلة التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح توكيله فكذلك في الملازمة والصحيح أن في الملازمة الرأي فيه الى صاحب الدين لا الى المدين ان شاء يلزمه بنفسه وان شاء غيره لان المقصود

حصول الدين وملازمة الغير عسى أن تكون أقرب إلى ذلك * إذا كان للمحبوس مال فإن القاضي لا يبيع ماله في الدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحب روضة المحتاجين يبيع * وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى إن كان ماله من جنس الدين كالدرهم والدنانير والكيل وأوزون من جنس الدين أخذ القاضي ماله وقضى دينه وإن كان الدين دراهم والمال دنانير أو على العكس القياس أن لا يبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي في سائر الأموال وفي الاستحسان يبيع ويقضى دينه لأن ما جنس واحد حكمه كالصالح مع المكسرة * ولا يبيع العروض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي العقار عنهما وإيمان * الحر والعبد والبالغ والصبي والمأذون في الحبس سواء وكذا الأقارب (٣٨٨) والأجانب إلا الولدين والأجداد والجدات فانهم لا يحبسون في ديون فروعهم إلا في

النفقة ويبرهم بحبس بعضهم بدين بعض والمكاتب يحبس مولاه الأفيما كان من جنس الكتابه * والأولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابه وغيرها وفي رواية بن ميمونة رحمه الله تعالى يحبس في غير مال الكتابه والصحيح هو الأول * رجل وكل رجلان بالخصومة ويقبض كل حق له على الناس وكذا وكذا وكذا في ذكر لو كالة وكذا وكذا مما لا يحصى مما فادعى قوم قبل الموكل ما لا حال غيبته فافر لو كبل عند القاضي أنه وكيله فأقام أصحاب الديون البيعة بدونهم على الموكل وطلبوا حبس الوكيل بانه لا يحبس لان الحبس جزء الظلم والوكيل بالخصومة اذا لم يكن كفيلا بالمال ولا مأمورا بقضاء الدين من مال في يده لا يجب عليه المال فلا يكون ظالما اذا أراد المحبوس أن يحترف اختاره وافيته قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يمنع وقال غيره لا يمنع لان نفقة ونفقة عياله عسى تساون في ذلك ويمنع من الحمام وينور في السجن ولا يمنع من دخول الزوار عليه ولا من اللبس والطيب والطعام والبيع والشراء

واحد منهم مائتي درهم وبقى من الغلة شيء ففي الاستحسان يقسم بينهم بالسوية فكذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرأتى على أن يبدأ فيعطى جميع الغلة للأقرب فالأقرب يعطى للأقرب كل الغلة * ولو قال على فقراء قرأتى يعطى منها الأقرب فالأقرب يعطى مائتي درهم ولا يعطى جميع الغلة كذا في التتارخانية * وأما في هذا الباب من بعد فقير في باب الزكاة هدا هو المشهور كذا في الحاوي * من له المسكن لا غير أو كان له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذلك اذا كان له مع ذلك ثياب كمهاف ولا فضل فيه وكذلك اذا كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا يجزاء عنه كذا في الذخيرة * وان كان له مائتا درهم أو عشرة وثمن مثقل ذهب فلاحظه من الوقف كذا في المحيط * وان كان له فضل من متاع البيت أو الثياب وذلك المضل يساوي مائتي درهم فهو غني لا تحل له الزكاة وأخذ الوقف كذا في فتاوى قاضخان * وان كان له مسكنات وخدمان والمسكن الماضل والخدام الغاضل يساوي مائتي درهم فهو غني في حق حرمته أخذ الزكاة والوقف وان لم يكن غنيا في حق وجوب الزكاة وهذا مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وان كان له فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بانفراده لا يساوي مائتي درهم واذا اجتمعت بلغت مائتي درهم كان غنيا كذا في فتاوى قاضخان * وان كانت له أرض تساوي مائتي درهم ولا تخرج غلتها ما يكفيها فهو غني على المختار كذا في خزانة المفتين * وان كان له مال كثير غائب أو مال يكون له دين على الناس لا يتدبر على أخذه يعطى له من الوقف والزكاة جميعا لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان ماله غائبا عنه أو كان دينه على الناس لا يتدبر على أخذه إلا أنه يقدر على الاستقراض كالاستقراض خيرا من قبول الصدقة لو أنه لم يستقرض وأخذ الزكاة فلا بأس به ويعطى الوقف للفقير الكسوف ولا بأس به ويكره له أخذ الزكاة كذا في فتوى قاضخان * وان كان له دين على معلس فهو فقير وان كان على ملي وهو مقر به فهو غني وان كان منكرا وله بيعة فكذلك وان لم تكن له بيعة فهو فقير كذا في الذخيرة * وقف أرض على حفدة من كان منهم فقيرا وله من الحفدة من عده فرس فان أمسك الفرس للجهاد والركوب لم أن به زمانة يعطى له وان أمسك الفرس أشرفاه لا يعطى اذا كان الفرس يساوي مائتي درهم وليس عليه دين ولا مهر كذا في المضمرات * كل من وجبت نفقته في مال إنسان له أن يأخذ ذلك من غير قضاء ولا رضا ويقضى القاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متصلة بينهم حاجي لا تقبل شهادة أحدهم مال صاحبه بعد غيبته بغنى المتفق في حق حكم الوقف وذاك كالوالدين والمولودين والأجداد وكل من وجبت نفقته في مال غيره بفرض القاضي ولا يأخذ النفقة من ماله الا بقضاء أو رضا والقاضي لا يقضى بالنفقة في ماله حال

* ولو احتاج إلى الجماع لا بأس بان تدخل فيه زوجته أو جاريتها فيطوؤها في موضع لا طالع عليه غيره وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يمنع من وطء الحرث والاملاء لان المنع عن ذلك لا يقضى إلى الهلاك وعسى يكون ذلك سببا في زيادة ضرر يجمعه عن قتله الدين ولا يخرج به لجمعة ولا يمد ولا لجنارة قريب وقيل ماله يخرج كميل لجنارة لو الدين والأجداد والجدات والأولاد وفي ذيرهم لا يخرج ودليه مفتوى وعن محمد رحمه الله تعالى اذا مات ولده أو والداه لا يخرج إلا أن لا يوجد من بعده * واذا عجز المحبوس عن نفقة المرأة ليس لها أن تطالبه بالنفقة وليكنها ستدين على الزوج بأمر القاضي * ولو كان للمحبوس ديون على الناس فان القاهني يخرج من السجن حتى يخاضع ثم يحبس به فاذا مرض في السجن وأضناه المرض فان لم يكن هناك من عرضه أخرجه

القاضي من السخن بكفيل * واذا علم القاضي أن المجهوس يجهل بالخروج والهروب بنفسه وبالرجوع الى الظلمة ليخرجوه أدبه القاضي بالسياط * وان خاف القاضي عليه أن يفرض عليه حوله القاضي الى السجن لا يخاف عليه من اللصوص فان خاف عليه بان كان بينه وبين اللصوص عداوة لا يحوله * واذا سأل القاضي عن المجهوس بعد مدة فأخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي يأخذ منه كيلا بنفسه ويخرجه عن الحبس * ولو قال المجهوس نددت المال وصاحب المال غائب يريد تطويل الحبس عليه فان كان القاضي يعلم أنه حبس بدين فلان لا خير ويعلم مقدار الدين الذي حبس به بان كان القاضي حين حبسه كتب له حبس بدين فلان بكذا كان القاضي بالخيار ان شاء أخذ المال منه وخلى سبيله وان شاء أخذ منه كيلا بثقة (٣٨٩) بالمال والنفس خلى سبيله * ولومات

الطالب والقاضي الذي حبسه وارنه لا خير قال بعضهم بخلى سبيله كيلا يتهمة الناس وقال بعضهم يتركه في الحبس حتى يقضى الدين * وجعل ادعى على رجل ألفا وشهد شاهدان أنه كان لهذا المدعى على هذا المدعى ألف درهم ولكنه أبرأه منها وقال ادعى ما أبرأه منها فقال المشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني عن شيء ذكر في المتن أن المدعى عليه اذا لم يدع شهادتهم ما على البراءة يقضى عليه بالف درهم * رجل ادعى على رجل خمسة دنانير فقال المدعى عليه أوفيتكها وهاهنا بشهود فشهد شهوده أن هذا المدعى عليه دفع الى هذا المدعى خمسة دنانير الا ما لا ندري من أي مال دفعها اليه من هذا الدين أو من دين آخر حازت شهادتهم ما ويرى المدعى عليه * رجل باع من رجلين متاعا بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ولقي البائع أحدهما وأقام البيعة أن له على هذا وعلى فلان بن فلان الغائب ألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فانه يقضى له على الحاضر بالف درهم

غنية ومنافع الاملاك متيزة حتى تقبل شهادة أحدهما لصاحبه لا يعد غنيا بغنى المنفق في حكم الوقف وذلك كالأخوة والأخوات وسائر المحرمين وعلى هذا الاصل تدور المسائل كذا في المحيط * اذا وقف أرضه على فقراء قرابته وقريب غنى ولهذا الغنى أولاد فقراء فان كانوا أصغارا ذكورا أو نساء أو كانوا كبارا انما لأزواج لهم أو ذكور أو زمنى أو مجانبين فلا حظ لهم في هذا الوقف وان كان لهذا الغنى أخوة أو أخوات فقراء أو ولده كبير فقير مكتسب فلم حظ في هذا الوقف كذا في محيط السرخسي * واذا كانت امرأة فقيرة وله زوج غنى لا تعطى من الوقف والزوجة اذا كان فقيرا تعطى من الوقف وان كانت امرأة غنية * واذا كان اقرب بسبه وله كبير لازمانه به وهو فقير وهذا الولد أو ولد صغير فقراء فانه لا يعطى أولاد الولد من الوقف لان فرض نفقتهم من مال جدهم وأما بؤهم وهو ولده القريب لصلبه فله حظ في الوقف لانه لا نفقة له على الاب لانه كبير لازمانه به واذا كان للرجل ابن غنى وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الذخيرة * ولو قال أدنى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وفيهم رجل فقير يوم مجي الغلة فاستغنى قبل أن يأخذ حصته وله حصته وان ولدت امرأة من قرابته ولدا بعد مجي الغلة أقل من ستة أشهر فلا حصته له في ذلك في هذه الالة كذا في المحيط * ويستحق ما يستقبل من الغلات كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان أو من آل فلان ليس في نسبه له وآله الا فقير واحد كان جميع الغلة له بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة على فقراء آل فلان كذا في الظاهرية * أخوان لاب وأم وقفوا على فقراء قرابتهما بمائة فقير واحد من القرابة يظران كالأوقاف أرضا مشتركة بينهما يعطى هذا الفقير قوتا واحدا وان وقف كل واحد أرضا على حدة يعطى من كل واحد قوته * والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فان كان الوقف أرضا يعطى كفايته سنة بلا امراة ولا تقير وان كان الوقف حائوا يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط * ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وادعى رجل أنه فقير وهو قريب الوقف يجهل الى اثبات القرابة والفقر وان كان ثابتا بتبار الاصل والظاهر لكن الظاهر يصلح حجة للدفع لالا ستحق فان أقام البيعة على قرابته لا تقبل ما لم تفسر الشهود قرابته وهو أن يكون من ذوى الارحام وان أقام البيعة على فقره ينبغى أن تفسر الشهود أنه فقير مع عدم لانعلم له مالا ولا أحدا تلزمه نفقته فاذ قضى القاضي باعدامه لا يكون قضاء بالاعدام في حق الدين اما اذا قضى بنفقه في حق مطالبته الدين ثم جاء طالب الوقف فيعطى له هكذا ذكره هلال ر - والله تعالى * وقال العقبة أبو جعفر رحمه الله تعالى يجب أن يثبت مع ذلك أنه ليس له أحد تلزمه

واذا حضر الغائب لم يكن للمدعى أن يأخذ الا بخمس مائة وهي الاصل لان القضاء على الكفيل بالف قضاء على الاصل أما القضاء على الاصل لا يكون قضاء على الكفيل وفي مسئلتنا القضاء على الاول في النصف الذي كان كفيلًا كان قضاء على الغائب أما القضاء عليه فيما كان أصيلا لا يكون قضاء على الغائب * ولو ادعى على رجل انه كفل له وفلان بن فلان الغائب عن فلان بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ففرض له على الحاضر بالف درهم ثم حضر الغائب كان له أن يأخذ بجميع الالف لانه حين قضى على الحاضر بالف درهم قضى به عليه الكفالة عن كل واحد منهما على الكفيل والمطلوب فكل الالف عليه بجهة الكفالة * رجل ادعى على رجل ألف درهم فجحد المدعى عليه وأقام المدعى شاهدين شهد أحدهما أن المدعى عليه أقر أن لهذا المدعى ألف درهم من قرض وشهد

الأ نحر أن المدعى عليه أقر أن هذا المذموم أودعه ألف درهم فذكر في المتن أنه يجوز ويقضى عليه بألف درهم لأنهما أجمع على إقراره أنه وصل إليه ألف درهم من قبل المدعى وقد جحد الوديعه فكان ضامنا * رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه ألفا ووصف الألف فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى أقر أن هذا المال المفسر المسمى أخذ منه فلان آخر وأنكر المدعى الأول إقراره قال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل بهذا دعوى المدعى الأول ولا تبطل بيئته لأن الوقت غير مذكور في الشهادة فيجب على كان فلانا أخذ أو لا ثم ردها على المدعى ثم أخذ ضامنه المدعى عليه * ولو ادعى المدعى أولا أن هذا أخذ منه ألفا وأقام البينة ثم ان المدعى عليه أقام البينة أن هذا المدعى أقر أن فلان بن فلان وكيل المدعى عليه أخذ منه هذا المال كان ذلك (٣٩٠) إبطال الدعوى المدعى الأول وتكذيب البيئته لأنه لما أقرب قبض الوكيل ثم ادعى الأخذ

على الموكل كانه هذا الاخذ لذى
يدعى عين الاخذ الذى ادعاه على
وكيله لان اخذ الوكيل يضاف
الى الموكل فيجعل كذلك كيلا
يلزمنا اثبات اخذ آخره مع امكان
جل الثاني على الاول فيكون دعواه
الاخذ على الوكيل ابراء المدعى
عليه عن دعوى الاخذ بطريق
الاصالة أم في المسئلة الاولى اذالم
يكن أحدهما وكيل عن الآخر
في الاخذ كان الثابت بكل شهادة
أخذا آخر وعند القضاة بالاشدين
كان له أن يطالب المدعى عليه *
رجل ادعى دينه لابييه المبت على
رجل فشهد الشهود أنه كان لابي
المدعى هذا على المدعى عليه كذا
لا تقبل هذه البينة في قول أبي حنيفة
ومحمد ورحمهما الله تعالى وان شهدوا
على اقرار المدعى عليه أنه كان لابي
المدعى على المدعى عليه كذا جازت
الشهادة كما لو شهدوا في دار على
اقرار المدعى عليه أنهم كانت لابي
المدعى * رجل ادعى على رجل
عند القاضي وأخرج صكا وقال ان
الدين الذى في هذا الصك على
المدعى عليه باسم فلان الثب
المذكور في هذا الصك وان اسم
الغائب فيه عارية وان الغائب

نفقته لان ذلك لم يدخل في القضاء باله مقر في حال طلب الدين ولا بد من اثبات ذلك لاستحقاق الوقف
كذا في محيط السرخسي * فان اقام البينة أنه فقير يحتاج الى هذا الوقف وليس له أحد
تلمرمة نفقته أدخله القاضي في الوقف واستحسن هلال رحمه الله تعالى أن لا يدخله حتى يسأل عنه
في السر قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وانه حسن وقال أيضا وان أتى ببينة على ما قاما وسأل القاضي
في السر أيضا وادعى خبرا البينة أنه فقير وليس له أحد تلزمه نفقته فالقاضي لا يدخله في
الوقف حتى يستحمله بالله مالك مال وانك فقير قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وانه حسن أيضا
وكذلك يستخلف على قول هلال رحمه الله تعالى بالله مالك أحد تلزمه نفقته وانه حسن أيضا كذا
في الذخيرة * فان برهن على ما ذكرنا وأخبر برعد لان بغناه فهما أولى ولا يعمل به عرفا قال
هلال رحمه الله تعالى والخبر في هذا الباب والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال
انا لعلم أحد انجب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج الى أن يقول بالقطع ليس أحد ينفق عليه كما
في الميراث كذا في الوجيز * واذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله ذلك ان كان
صغيرا بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بأنفسهم ووصى الاب في هذا بجزء الاب فان لم يكن
لهم أب ولا وصى الاب واهم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره ان كان
الصغير في حجره استحسننا ان كانت الام والعم أو الاخ موضع الوضع العلة في أيديهم فلهما نصيب
الصغير من العلة يدفع اليهم ويؤمرون بالانفاق عليه وان لم يكن موضع ذلك الوضع في يد رجل
ثقة ويؤمر بالنفقة عليه كذا في المحيط * رجل وقف ضيعة له على فقراء أقربائه وأراد بعض
الفقراء من أقربائه ان يحلف البعض ما هم أغنياء ان ادعوا عليهم دعوى صحيحة بأن ادعوا
عليهم فلا يصبرون به أغنياء كاللهم أن يحلفوهم فان كان القيم يميل اليهم فادعوا هؤلاء أن يحلفوا
القيم بالله ما لم أنهم أغنياء ليس لهم ذلك كذا في الوقعات الحسامية * واذا برهن عندنا كم
على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالقرابة والفقر بطلب من وقف آخر على الدقيق القريب
لا يحتاج الى إعادة البينة لان من كان فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابته
من الواقف وحكم به كما ثم جاء يطلب وقف آخر لواقف لابن علي أقربائه لا يحتاج الى إعادة
البينة وكذا لو جاء أخو المقضي له لا يبريه كذا في الوجيز * ولو اقام رجل بينة عند القاضي أن الذي
كان قبله قضى بقرابته وفقره قبل هذه المدة استحق العلة وان طال المدة في القياس لكننا استحسننا
وقلنا ان القاضي يسأله إعادة البينة اذا طال المدة على أنه فقير وانما يعتبر المقر في كل سنة عند
حدوث العلة فمن كان فقيرا قبله استحق تلك العلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك العلة انما

الذكر في هذا الصك قد وكاني بعض هذا الدين من المدعى عليه هذاون لقصي يسمع دعواه لان
الانسان قد يكون وكلا عن انه يرفي ببيع ماله فيكون التمن لاموكل والعاقدي يكتب الصك باسم نفسه الا انه ينبغي ان يقول وان فلانا الغائب
وكاني القبض لان افا هراأت الدين اعيا يكتب باسم رجل اذا كان حق القبض لا فاذا ادعى دعواه يقبل بينته ويقتضى بالمسال وان اقر المدعى
عليه بالمسال ولو كالة امر بتسليم المال لي المدعى ولا ينمذا اقراره على العائب وان اقر المدعى عليه بالمسال وانكر الو كالة يقال له أثبت الوكالة
بالبينة ولو أقام البينة على اقرار العائب أن المال للمدعى هذا ولم يقم البينة على الو كالة لا تقبل بينته (فصل في الدعوى بخالف الشهادة
وما يصير به متناقضا وما لا يصير) رجل ادعى على رجل ألفا وخمسمائة فشهد اثنان وبالن جارت الشهادة من غير توفيق وكذا الو ادعى

ألفا شهدوا بخمس مائة * ولو ادعى ألفا شهدا أحدهما بالف والآخر بخمس مائة لا يقضى بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا
 ادعى خمسة عشر شهدا أحدهما بخمسة عشر والآخر بعشرة * ولو ادعى ألفا وخمسمائة فشهد أحدهما بالف والآخر بخمسمائة
 جازت شهادتهما على الألف * وإن ادعى ألفا شهدوا بالف وخمسمائة أو بالف درهم لا تقبل من غير توفيق لانه كذب الشهود وبالزيادة
 على ألف فلا تقبل بخلاف ما لو شهدوا بأقل مما ادعاه ادعى فان وفق المدعى فقال كان لي عليه ألف وخمسمائة كما شهدت بها شهود الألف
 أمراً أنه أو استوفيت خمسمائة ولم يعلم به الشهود فإذا وفق على هذا الوجه قبلت لأن ما أتى به من التوفيق يحمله الدعوى والشهادة بيقبل
 ولا يحتاج إلى إقامه البينة على التوفيق وقال بعضهم تشترط الشهادة على (٣٦١) التوفيق والصحيح هو الأول وانما يحتاج إلى اثبات

التوفيق بالبينة إذا كان التوفيق لا يتم به ولا ينفرد بإثباته كما لو ادعى
 الملك بالشراء فشهد الشهود بالملك بالهبة * أما الإبراء فيتم به وكذا
 الاستيفاء فله إذا طفر بجنس حقه كان له أن يأخذ فلا يحتاج إلى
 اثبات التوفيق بالبينة والقياس أنه إذا احتمل التوفيق يوفق
 وإن لم يدع التوفيق ويحتمل الشهادة على الصحة وذكر محمد
 رحمه الله تعالى في كثير من المواضع وأثبت التوفيق وإن لم يدع حلاً
 للشهادة على الصحة * منها إذا
 ادعى ديناً فأنكر المادعي عليه وقال ما كان لك على شيء فلما أقام المدعي
 البينة على الدين أقام المدعي عليه البينة على الإبراء أو الإبراء قال
 تقبل وذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في
 الشهادات أن محمد رحمه الله تعالى شرط في بعض المواضع دعوى
 التوفيق ولم يشترط في البعض فذلك محمول على ما إذا ادعى
 التوفيق فله لا بد من دعوى التوفيق وكذا لو ادعى العاقبة
 الشاهدان بالألف إلا أن أحدهما شهد أنه قضى الطالب منها خمسمائة
 وأنكر الطالب القضاء قبلت

يستحق من غلة أخرى فإذا قضى القاضي أنه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة وهو غني وقال إنما
 استغنت بعد حدوث الغلة وقال شركاؤه لا بل استغنت قبل حدوث الغلة فالقياس أن يكون
 القول قوله وفي الاستحسان القول قول الشركاء ولو لم يكن القاضي قضى بفقره فجاء يطلب الغلة
 وهو غني وقال إنما استغنت بعد مجيء الغلة لا يقبل قوله قياساً واستحساناً وإن جاء يطلب الغلة
 ويدعي أنه فقير وقال الشركاء أنه غني ورأوا استخلافه فلهم ذلك ويحلفه الماضي بالله أهو اليوم
 غني عن الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم وعن أنفسهم من غلته وإذا شهد الشهود على فقره
 وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في ذلك الغلة وإنما يدخل في الغلة الثانية إلا أن يوقتوا فقره
 وكان الوقف قبل حديث الغلة فينتزح حقه في تلك الغلة كذا في المحيط * وإذا شهد
 القرابة بعضهم لبعض في الوقف بالمعقل لا يقبل إذا شهد كل فريق لصاحبه وإن كان الشهود أغنياء
 وشهدوا الرجل من قراباتهم بقرابته وفقره ذكر الخصاص في وقفة في باب الوقف على فقراء القرابة
 أنهم إذا لم يجروا إلى أنفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدفعوا عن أنفسهم بذلك مضرة فبات شهادتهم
 * وذكر هو في باب قبل هذا الباب متصل به لو شهد رجلان من صحت قرابتهما لرجل أنه من قرابة
 الواقف وقرأت أنه أن ذلك جائز وإن لم تعدل شهادتهم ما فرد القاضي شهادتهما فلا يذم شهادته
 بقرابة الوقف أن يدخل معهما فيما يصل إليهما من ما الوقف ويشاركهما في ذلك كذا في الذخيرة
 * وذكر هلال رحمه الله تعالى في وقعه إذا شهد رجلان أجنيبيان بقرابة رجل من الواقف وشهد
 رجلان قرابته بفقره قبلت شهادتهما من غير تفصيل قال هلال رحمه الله تعالى في وقعه لو أقر
 رجل من القرابة أنه كان غنياً ثم جاء يطلب الوقف فقال نافع فقير وانما افتقرت قبل حدوث الغلة
 لا يقبل قوله وإن كان فقيراً للمحل وإن شهد الشهود أنه نفعه قبل حدوث الغلة استحق الغلة
 فان ذلوا الجاء وأتم حقه القاضي بالتجئة لا يعطى إلا إذا كان ما يلجئه تصل يده إليه
 كذا في المحيط

(الفصل الخامس في الوقف على جيرانه) وقف على جيرانه في القياس بصرف إلى الملاصق
 وفي الاستحسان بصرف إلى من يجتمع وياهم مسجد المحلة كذا في الوجيز * وهو المختار كذا
 في الغياثية * ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الشرط السكنى ما لك كان
 الساكن أو غير مالك هو الصحيح هكذا في المحيط * وإن كان الساكن غير المالك كان الوقف
 للساكن دون المالك كذا في فتاوى قاضيهان * ويدخل فيه الجار مسلم كان أو كافراً ذكراً
 أو أنثى حراً كان أو مكاتباً صغيراً كان أو كبيراً أو يقسم المال على عدد رؤسهم فان فضل الوصي

شهادتهما على الألف وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يقبل شهادة من شهد بقضاء خمسمائة وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى * ولو
 ادعى ألفا فشهد الشهود بالألف والقضاء فقال المدعي ما قضاني شيئاً أو قال صدقاني الشهادة على الدين وأوهما في القضاء إن عدلا جازت
 شهادتهما على الألف وإن قال المدعي شهدا بالدين بحق وبالقضاء بباطل أو بزوج وشهادتهما وكذا لو شهد المدعي بالف وشهدا أن
 للمدعي عليه على المدعي ما تدينار والمدعي ينكر الدين إن قال المدعي شهدا بالألف بحق وأوهما في الدين إن جازت شهادتهما * ولو ادعى
 ألفا فشهد الشهود أنه كان هذا المدعي على المدعي عليه ألف ولكنه أبرأه منها وقال المدعي ما أبرأه منها فقال الشهود عليه ما كان له على
 شيء ولا أبرأني عن شيء قالوا إذا لم يدع البراءة يقضى عليه بالألف * ولو ادعى ألفا فشهد أحدهما أن له عليه ألفاً وشهد الآخر على

اقراره بالالف ذكر في نصب الاصل وفي الجامع أنهم لا تقبل لأن أحدهما شهد بالقول والاخر بالفعل فلم يتفق على شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقبل * ولو اتفق الشاهدان على أنه أقرب بالغ واختلعا في المكان أو في الزمان جازت شهادتهما لأن القول بما يعاد ويكرر * ولو ادعى دارا في يد رجل أنهم له منذ سنة وشهدا الشهود أنهم له منذ عشرين سنة ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنهم لا تقبل * ولو ادعى أنهم له منذ عشرين سنة وشهدا الشهود أنهم له منذ سنة حازت شهادتهما إلا أنه كذب الشهود في السورة الأولى دون الثانية * ولو ادعى ثوباني يد رجل أنه له وأقام شاهدين فشهد أحدهما على اقرار ذي اليد أن المدعى أودعه أياه وشهد الآخر على اقراره أنه اغتصبه من المدعى فقال المدعى قد أقرب بما قالوا لكنه اغتصبه مني (٣٩٢) جازت شهادتهما ويجعل الذي في يده الثوب مقررا بما كلفه للمدعى حتى لو ادعاه بعد

ذلك لا تقبل * ولو شهد أحد شاهدي المدعى على اقرار ذي اليد أنه اغتصبه من المدعى وشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فله يقضى به للمدعى ويكون المدعى عليه على محته لأن الاقرار بالأخذ لا يكون اقرارا بالملك للمأخوذ منه فإن الانسان قد يأخذ ماله من الغير ولا يغتصب ماله من غيره * ولو شهد أحد شاهدي المدعى على اقرار المدعى عليه أن المدعى أودعه أياه وشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فقال المدعى قد أقرب بما قالوا لكنني أودعته أياه لا تقبل هذه شهادة لانهم لم يجتمعوا على اقراره بما كلفه ولا على اقراره بالأخذ لأن الذي شهد على اقراره بالوديعة لم يشهد على اقراره بالأخذ من المدعى * رجل ادعى عينا في يد انسان وأقام البينة أنهم له ثم أن المدعى عليه أقام البينة أن الشهود ادعوا هذه العينة جازت شهادتهم وبطأت بينة المدعى * رجلان شهدا أن فلانا قدمنا وهذه كانت امرأته وشهدا آخران أنه كان طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى شهود الزوجية أولى وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى شهود الطلاق أولى لأن الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وماده الشيخ الامام له وجه يجعل كله طلاق ثم تزوج * إذا ادعى أربعة دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لابيهم فلان مات وتركها ميراثا بهم وهم بنوه لا وارث له سواهم وأقاموا البينة على هذا الوجه ثم ظهر أن واحدا منهم ما كان ابنا للميت وإنما كان ابنا لته تصادقوا على ذلك ذكر في المنتقى أنه تبطل بينتهم ودعواهم فلون البنين الثلاثة بعد ذلك قاموا وشهودا آخرين غير الاولين وادعوا أن الدار كانت لابيهم مات وتركها ميراثا بهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم مع دعواهم وقبلت بينتهم * المدعى عليه الدين إذا ادعى الميراث من الرين قال في نسخة حاضرة في المصراية يؤجله القاضي إلى المجلس الثاني ولو قال المدعى عليه بعد ذلك إنكارا

بعضهم على بعض ضمن كذا في الحاوي * ولا يدخل فيه أمهات الاولاد والمبرون والعبيد كذا في الخلاصة * وكذا المديون الذي حبس في محله بدين هكذا في الوجيز * ولا يدخل فيه ولد الواقف وأبوه وجدده وزوجته كذا في الحاوي * وولد الولد إذا كان جارا لا يدخل استحقاقا كذا في خزنة المفتين * وأخوه وعمه ونحوه يدخلون كذا في الظهيرية والمحيط * ولو كان للواقف جيران فانتقل بعضهم إلى محلة أخرى وباعوا دورهم فانتقل قوم آخرون بعد ادراك الغر قبل الحصاد إلى جوارده فالتصير فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وقف على جيرانه وله دار هو فيها ساكن فانتقل منها إلى دار أخرى وسكن بها جارا إلى أن مات فالغلة لجيران الدار التي انتقل اليها ومات فيها كذا في المحيط * ولو وقف على جيرانه ثم خرج إلى مكة ومات فيها كان انتخذها دارا فالغلة لجيرانه بمكة وان خرج حاجا أو معمرًا فالغلة لجيران بلده كذا في الظهيرية * ولو كان له داران وهو يسكن في أحدهما والأخرى للعلة فالغلة لجيران الدار التي يسكن فيها كذا في المحيط * ولو كان له داران وفي كل دار له زوجة فالغلة لجيران الدارين وان مات في أحدهما كذا في الحاوي * وكذلك لو كانت إحدى الدارين بالبصرة والأخرى بالكويت وله في كل واحدة منهما زوجة كذا في المحيط * ولو وقف على فقراء جيرانه ومات فماتت رثته تلك الدار وانتقلوا إلى ناحية أخرى فالغلة لجيران يوم مات ولا يلتفت إلى بيع الو رثة كذا في خزنة المفتين فاقلا عن الجيدى * ولو وقف على فقراء الجيران ولم يصف الجيران إلى نفسه بأن لم يقل على فقراء جيران في ذوا مالي ووقف على فقراء جيرانه سواء كذا في الظهيرية * وان كان حين مرض حوله ابنه إلى محلة أخرى أو قرية ثم مات فالغلة لجيرانه الاولين وليس هذا بانتقل كذا في المحيط * امرأة كانت تسكن دارا وفتت على جيرانها أوقفا ثم تزوجت وزفت إلى بيت زوجها ومات فيه بجيرانها جيران زوجها كذلك ذات زوج الرجل امرأة وانتقل اليها انتقل جوارده الاول كذا في الظهيرية * قالوا ان كان متاعه في داره الاولى فالغلة الأولى كذا في المحيط * وان لم يتحول وكان يختلف اليها بجيرانه جيران داره دون داره كذا في الحاوي * واذا وقف على فقراء جيرانه ولا رثة تدخل إذا كانت جارة وذات البعل لا تدخل كذا في الظهيرية * وان لم يعلم من جيرانه لم يقسم الغلة حتى يشهد الشهود على المنزل الذي توفي فيه فيعطي جيران ذلك المنزل وان ادعى جاره فقير ولم يعرف كلف أن يقبر البينة على فقره ولو قال الواقف أو الوصي أعطيت العلة فقراء الجيران فالقول قول مع يمينه وان سجد ذلك الجيران كذا في الحاوي

(الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب) اذا وقف أرضه على

الزوجية أولى وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى شهود الطلاق أولى لأن الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وماده الشيخ الامام له وجه يجعل كله طلاق ثم تزوج * إذا ادعى أربعة دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لابيهم فلان مات وتركها ميراثا بهم وهم بنوه لا وارث له سواهم وأقاموا البينة على هذا الوجه ثم ظهر أن واحدا منهم ما كان ابنا للميت وإنما كان ابنا لته تصادقوا على ذلك ذكر في المنتقى أنه تبطل بينتهم ودعواهم فلون البنين الثلاثة بعد ذلك قاموا وشهودا آخرين غير الاولين وادعوا أن الدار كانت لابيهم مات وتركها ميراثا بهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم مع دعواهم وقبلت بينتهم * المدعى عليه الدين إذا ادعى الميراث من الرين قال في نسخة حاضرة في المصراية يؤجله القاضي إلى المجلس الثاني ولو قال المدعى عليه بعد ذلك إنكارا

المدعي أبرأني عن هذه الدعوى وأراد استخلاف المدعي على البراءة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يخالف المدعي عليه أو لا على الدين فان نكل حينئذ يخالف المدعي على البراءة (فصل في دعوى المنقول وفيه مسائل النتاج ودعوى الرجلين) رجل خاصم رجلا في عين فهو على وجهين اما ان كان العين هالكاً أو قائماً لقائم لا يخالو اما ان كان حاضراً في المجلس أو غائباً * فان ادعى أنه هالك فهذا دعوى الدين سواء لانه بعد الهلاك يدعي الضمان وهو المثل في ذوات الاشكال والقيمة في ذوات القيم فلا تسمع هذه الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس لان دعوى المجهول فاسدة فان المدعي لو قال ان هذا استهلك مالي أو قال كان هذا شريكى خان في الربح ولا أدري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني أن فلاناً الميت أوصى لي ولا أدري قدره (٢٩٣) أو قال المديون قضيت بعض ديني ونسيت قدره أو قال لا أدري قدره لا يلتفت اليه * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي اذا انهم وصى اليهم أو قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئاً ملوا فان على قول أكثر المشايخ رجحهم الله تعالى يستقلعه القاضي نظراً للصغير والوقف فان كان العين الذي يدعيه المدعي قائماً حاضراً في المجلس لا بد أن يشيرا اليه باليد فيقول هذا العين لي ولا بد للشهود أيضاً أن يشهدوا بالملك وأشاروا بأيديهم الى المدعي والعين المدعي به والاشارة بالرأس لا تكفي الا اذا علم بانارهم الالشارة الى العين المدعي به * ولو قال انشهد أن هذا العين المدعي به وقالوا بالفارسية ان ان مدعي است لا يكتفي بذلك ما لم يصرحوا بالملك لان الشيء كما ينسب الى الانسان بجهة الملك ينسب بالاجارة فلا بد من التصريح بالملك لقطع الاحتمال * وان كان العين غائباً وادعى أنه في يد المدعي عليه فأسكران بين المدعي قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يبين القيمة فقال غصب مني عين كذا ولا أدري أنه هالك أم قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الروايات أنه

أهل بيته دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آباءه الى أقصى أبائه في الاسلام يستوي فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والمحرم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل الاب الاقصى ولا يدخل فيه ولد الواقف والده ولا يدخل أولاد البنات وأولاد الاخوات وكذلك لا يدخل أولاد من سواهن من الاناث الا اذا كان أزواجهن من بنى أعمام الواقف كذا في الظهيرية * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير اذا ذكر أهل البيت في الوقف أو الوصية يرجع الى مراده ان أراد بيت السكنى فاهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لم تكن بينهما قرابة وان أراد بيت النسب فاهل بيته جميع أولاد أبيه المعروفين به وذكر القاضي الامام علي السعدي أن الواقف ان كان له بيت نسب مثل بيت العرب فاهل بيته جميع أولاد أبيه وان لم يكن له بيت نسب فاهل بيته من يعوله وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه وان كان بينهما قرابة واختار هـ كذا في الغيائية * واذا وقف على أهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجوداً من أهل بيته ومن يأتي بعدهم من أولادهم وأولاد أولادهم كذا في المحيط * وقوله على آل وجنسى كاهل بيتي ولا يخص المقراء الا ان خصهم وقوله على الفقراء منهم وعلى من افتقر سواء حيث يكون لمن يكون فقير وقت الغلة وان كان غنيا وقت الوقف ولا يتقيد بمن كان غنياً فافتقر على الصحيح كذا في فتح القدير * وان وقفت امرأة على أهل بيتها وعلى جنسها لا تدخل والدها ولدها كذا في خزنة المفتين * ولو قال على أهل عبد الله فهو على امرأته خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال هلال رحمه الله تعالى ولا يكتفى بتحصين الوقف على جميع من يعوله ممن يجمعه بيته من الاحرار كذا في الحاوي * وهو الوجه كذا في الغيائية * ولا يدخل تحت الوقف مما يليكه كذا في المحيط * ولا يدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في بيت آخر كذا في الحاوي * والعيال كل من يكون في نفقة انسان سواء كان في منزله أم في غير منزله والخشم بمنزلة العيال كذا في خزنة المفتين * واذا وقف على عقب فلان فاعلم بان عقب الانسان كل من يرجع با بائه اليه ولا يدخل فيه ولد البنات الا اذا كان أزواج البنات من ولد فلان وكذلك أولاد من سواهن من الاناث لا يدخل في هذا الوقف الا اذا كان أزواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد وعقبه ولزيد أولاد وزيد حتى لا يكون لاولاده شيء لان ولد الزيد لا يسمى عقبه الا بعد موته كذا في المحيط

(الفصل السابع في الوقف على الموالى والمديرين وأمهات الاولاد) اذا قال رجل حر الاصل ارضي هذه صدقة موقوفة على موالى ثم على الفقراء ولم يرد على هذا وله موالى عتاقة تصرف العلة اليهم ويدخل في ذلك من أعتقهم قبل الوقف ومن يعتقون من قبله بعد الوقف ومن يعتق بجموته من

(٥٠ - (التأوى) - ثاني) تسمع دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن اذا ادعى رجل على رجل أنه رهن عنده ثوباً بكذا قال تسمع دعواه وذكر في الغصب اذا ادعى على آخر أنه غصب منه عبداً أو ادعى أنه غصب منه جارية أو غيرها وأقام البينة على ذلك تقبل بينته ويحبس حتى يجي معها أو يرد لها على صاحبها وان لم يبين قيمتها قال الغاصب بعد ذلك فانت الجارية أو غيرها ولا أقدر عليها قال يتلوم القاضي في ذلك زماناً ومقدار ذلك الزمان مفوض الى القاضي فان لم يقدر عليها قضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب * وذكر في الوديعة رجل قال لغيره أودعك عبداً وأمة وقال المستودع ما أودعني الا أمة وقد هلك فاقام رب الوديعة البينة على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد وقال أبو بكر البجلي لا تسمع الدعوى الا بعد بيان القيمة قال وماذا كر محمد رحمه الله

تعالى في الكتاب يجوز على ما إذا ادعى اقرار المدعي عليه بذلك وعامة المشايخ قالوا نعم الدعوى من غير دعوى الاقرار لان محسدا وجه الله تعالى لم يذكر الاقرار في شيء من المواضع لكن ينبغي للقاضي أن يكلف المدعي ببيان القيمة جدا فان لم يبين يسمع دعواه ويقبل بينته ويأمر المدعي عليه باحضار ذلك العين فان أبي حنيفة شهر بن قيس أحضر عينا من ذلك الجنس يقل للمدعي أهذا الذي ادعيتنه فان صدقه أخذته وان كذبه كلف المدعي عليه باحضار عين آخر الى أن يوافق المدعي في ذلك فان عجز المدعي عليه وظهر عجزه بقضي عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول المدعي عليه * ولو ادعى عينا حاضر في يد رجل أنه له وأنكر المدعي عليه فأقام المدعي بينة على ما ادعى فسأل المدعي من القاضي أن يأخذ منه كفيلا بنفسه الى أن (٣٩٤) تظهر عدالة الشهود في القياس لا يكافئه القاضي وفي الاستحسان يجبره على اعطائه

الكفيل واذا أعطاه كفيلا بنفسه ينبغي أن يأخذ منه وكفلا بالخصومة أيضا حتى لو غاب المدعي عليه يمكنه القضاء على الوكيل ويأخذ منه كفيلا بعين المدعي به لان القاضي لا يتمكن من القضاء الا بحضور المدعي عليه وحضرة العين ويجوز أن يكون الكفيل والوكيل واحدا وانما يفعل القاضي ذلك عند طلب الخصم فان أبي أن يعطى كفيلا بنفسه أمر المدعي أن يلازمه آتاه الدليل وأطراف النهار اما بنفسه أو غيره هذا اذا أقام المدعي البينة فأما اذا ادعى ولم يقدم البينة وطلب من القاضي تكفيله فهو على وجهين ان قال بينتي غائبة لا يكفله وان قال حضور في المصرفي القياس لا يكفله وفي الاستحسان يكفله الى المجلس الثاني وكذا لو أقام المدعي شاهدا واحدا فانه يأخذ منه كفيلا بنفسه وبالعين المدعي به ووكيلا بالخصومة وكفيلا بنفس الوكيل فان أعطاه الوكيل دون الكفيل أو الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك منه الا أن يرضى به الخصم * ولو كان المدعي به نقليا فقال المدعي به لأرضني بالكفيل لا أرضني بالكفيل بالعين وطلب من

أمهات أولاده ومدير به ومن عتق بعد موته بوصيته مؤمنا كان أو كافرا ذكرا أو أنثى ويدخل فيه أولاده ومواليه لانه لا مولى لهم غير الوافق كذا في الحاوي * وأولاد الموليات ان كانوا يرجعون بولاء آبائهم الى الواقف يدخلون وان كان ولاء آبائهم الى قوم آخر لم يدخلوا كذا في خزائن المفتين * ولا يدخل فيه موالى موالية فان ماتت موالية تصرف العلة الى موالى موالية استحسانا فان كان له مولى واحد فله نصف الغلة والنصف الآخر للمقرء ولا يكون لموالى موالية شيء فان كان له موليان صرفت الغلة اليهما كسدا في الحاوي * ولو كان له موال وموليات كانت العلة لهم بالسوية ولو كان له موليات ايس معهن رجل كان لا وليات كل الغلة كذا في فتاوى قاضيان * وان كان له موالى موالاة وموالى عتاقة فالغلة لمرأى العتاقة وان لم يكن له الاموالى موالاة صرفت الغلة اليهم استحسانا كذا في المحيط * وان كان له موال ولا بنته موال وقسودورث هو ولأولاده هم عن أبيه فالغلة لمرأى ابنته متى واذا لم يكن له الاموالى ابنته فمن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى أنه تصرف العلة الى موالى ابنته وانه استحسان كذا في الظهيرية * ولو قال موالى وموالى والدى لم يدخل مع عتق جده فيه ولو قال على موالى أهل بيتي لم يعط موالى امرأته وأخواله الا أن يكونوا من أهل بيته ولو قال على موالى آل عباس لم يعط موالى موالىهم كذا في الحاوي * وقال على موالى وأولادهم ونسبهم يدخل في ذلك موالية وأولادهم وأولاد أولادهم الذكور والاناث جميعا ويدخل في ذلك ابن بنته وولاه وان كان ولأولادهم لقوم آخرين وكذلك لو كانت أمه من موالية وأبوه من العرب لانهم أولاد موالية والنسل ولد الذكور والاناث فان ماتت امرأة منهم وترك ولدا ولم يكن الواقف شرط ان مات واحد منهم رخصته الى ولده رخصته المولاة الى جميعهم هكذا أفتى أبو القاسم فان قال على موالى وأولادهم ونسبهم الذين يرجع ولاؤهم الى لم يدخل فيه من كان مولى لقوم آخرين من أولاد البنات فان قال على موالى الذين أعتقهم أو نالهم العتق متى لم يدخل ولد المولى قبله كذا في الحاوي * رجل وقت داره وأصبعته على الموالى وأولادهم فولد ولد في غلة الدار لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل الولادة لاقبل من ستة أشهر ولا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الضيعة له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لاقبل من ستة أشهر كذا في الواقعات الحسامية * ولو قال على موالى وقد أعتق هو وأخوه عبد لم يدخل في الوقف ولو كان قال على من يرجع ولاؤه الى وقد كان أعتق أبوه عبدا فورثه هو وأخوه يدخل في الوقف ولو قال على الموالى الذين يلزمون ولدى فمن لزمه دخل في الوقف ومن ترك الزوم فلا حق له فان ادعاه حقه كذا في الحاوي * ولو قال على موالى وموالى موالى

وموالى

القاضي أن يضعه على يدي عدل ان كان المدعي عليه عدلا لا يخشى عليه تغييب العين لا يجيبه القاضي الى

ذلك وان كان فاسقا يخشى عليه يجيبه القاضي الى ذلك وان كان المدعي به عقارا وطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل لا يجيبه القاضي الى ذلك الا أن يكون أنشجارا عامها ثمار وان كان المدعي به دابة أو جارية يحتاج الى النفقة وأبي المدعي عليه أن يعطى كفيلا والمدعي لا يقدر على الملازمة فطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل فان القاضي يقول لا مدعي ان شئت وضعت على يدي عدل وتكون النفقة عليك عدلت بينك أو لم تعدل قضيت بهالك أو لم أقض فان رضى المدعي بذلك وضعها على يدي عدل وان لم يرض لا يضع ويلزم ان شاء * ولو طلب المدعي من القاضي الجباولة بين المدعي به والمدعي عليه ان كان ذلك قبل اقامة البينة لا يجيبه القاضي الى ذلك * وكذا لو أقام شاهدا واحدا

أو شاهدين فاسقين لأن قول الغاسق لا يعتبر إلا يرى أنه لو أن خبر بجناسة الماء وطهارته لا يعتبر قوله في ذلك في ظاهر الجواب وإن أقام المدعي شاهدا عدلا أو امرأتين مستورتين فإن كان ذلك من باب الفرع بأن شهدا على أمة أمها هذا الرجل حيل بينهما وبين المدعي عليه وتوضع عند عدل وكذا لو ادعت حرية وعتقا أو شهدا بطلاق بائن أو ثلاث يحل بينهما وبين الزوج وذلك بأن يجعل القاضي بينهما امرأة عدلة ولا يخرج عن منزل الزوج فإن حيل بين الأمة وبين المدعي عليه فلم يعدل البيعة وقال المدعي لبينة أخرى حاضرة قالوا لا ترفع الحيلولة ولا تؤخذ من العدل إلى آخر المجلس وقيل يؤجل أياما كالأدعي القاتل بيعة على العقوبة يؤجل أياما وراء المجلس استحضارا * ولو ادعى رجل نكاح امرأة وهي في بدعيه فأقام المدعي البيعة فإن سأل المدعي الحيلولة أو التعديل (٣٩٥) في مدة مسئلة على الشهود فعل القاضي ذلك

والأفلا وكذا المرأة إذا ادعت فساد النكاح وأقامت البيعة وسألت الحيلولة وكذا رجل ادعى أمة في يد رجل وقال بعته من الذي في يديه بيعا فساد وقال المدعي عليه اشترى بتهامنه شراء حائرا فهو بمنزلة لو ادعت المرأة فساد النكاح وإن كان الدعوى في غير الفرع وأقام المدعي بيعة فإنه يأخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه وبالمدعي به وكذا بالخصومة ولا يحتاج إلى التعديل الحيلولة الآن يكون المدعي شيئا يخاف تغييره واتلافه * ولو كانت الجارية في يد رجلين يدعي كل واحد منهما ما أنهما فإن القاضي يدعيها في أيديهما ويقول لكل واحد منهما ما أقم البيعة فإن أراد كل واحد منهما أن تكون الجارية عنده وتنازع في ذلك أمرهما القاضي أن يتفقا على رجل تكون عنده إلى أن تقوم لهما بيعة قطعا للمنازعة فإن أقام أحدهما البيعة على دعواه ولم يقوم الآخر وضعها القاضي عند رجل عدل إلى أن يسأل عن الشهود * ولو ادعى رجل نكاح امرأة كبيرة ليست في يد رجل وهي نجسة دعواه فأقام البيعة وطلب من

وهو إلى موالى دخول الفريق الرابع ومن هو أسفل منهم على قياس مسئلة الولد كذا في المحيط * في البيعة سئل على بن أحمد عن وقت ضيعته على مواليه وأولادهم بطنا بعد بطن وعلى أولاد رجل وأولاد أولاده فسان واحد من الفريق الآخر وبقي منه أولاد فنصيب المتوفى لمن أياكون لأولاده أم للذي يكون من البطن الأول فقال الأولى أن يصرف نصيب الميت إلى أولاده كذا في التتارخانية * ولو أقر الواقف رجل مجهول النسب أنه مولاه وصدق المقر له وليس المقر له نسب معروف وأولاده معروف كان له الوقف كذا في فتاوى قاضيان * وما ذكر من الجواب مستقيم في الغلة الجانبية وغير مستقيم في الغلات الماضية والغلات التي حدثت قبل هذا الاقرار كذا في المحيط * فإن كان للواقف موال أعنته وهو موال أعنته لا يعطى الفريقان من الغلة شيئا كذا في الظهيرية وتعطى الغلة للفقراء كذا في المحيط * وإن قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبا على أمهات أولاده ومديراته فالوقف جائز وعكس هذا المعتقد على مال والمكاتبون وإذا صح الوقف استحق العلة من كان منهن عنده وإن كان قد تزوجهن وأما من أعنته من أمهات أولاده في حال حياته قبل حصول هذا الوقف فلا حق لهن فيه لأنهم قد انصرفوا باسم هو الولد فيقال مولياته فلا بدخلن في شيء من ذلك حتى يسين كذا في السراج الوهاج * وإن لم يكن له أم ولد الأوقد أعنتت في حياته فالغلة لها كذا في الحاوي * وإن قال على أمهات أولاد زيد وعلى مولياته ولز يد أمهات أولاد قد كان أعنته وأمهات أولاد لم يعتقه من الغلة بين أمهات أولاده وبين مولياته ودخل اللاتي كان أعنته في مولياته كذا في المحيط * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على موالى فإنه يعطى من الوقف لأمهات أولاده ومديره كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على سالم مملوك زيد فباعه زيد فباله لسلام تدور معه والقبول إليه دون المولى من ملك سالما وقت حدوث العلة فالغلة له كذا في الحاوي * ولو وقف أرضه على سالم غلام زيد ومن بعده على المساكين فباع زيد سالما فالغلة لسلام تدور معه كيف دار فإن ملك الواقف سالما بطل الوقف على سالم كذا في خزائن المعتزين والمحيط * ولو قال على سالم مملوكي ومن بعده على المساكين فالغلة للمساكين ولا يكون لسلام ولا الواقف من ذلك شيء فإن باع الواقف سالما هدام رجل لا يكون لسلام ولا لمولاه من ذلك الوقف شيء فقد جاوز الوقف على أمهات أولاده ومديراته ولم يجوز الوقف على المماليك وقد أشار محمد رحمه الله تعالى إلى الفرق بينهما وقال لأن فيهن ضربان العتق ولا كذلك المماليك كذا في الظهيرية * سئل أبو حامد عن ضيعة موقوفة على الموالى لو أرادوا قسمة هذا الوقف لأجل العمارة هل لهم ذلك فقال نعم يجوز إذا كانت قسمة حفظ وعمارة لا قسمة غلبك كذا في التتارخانية فاقلا عن البيعة

القاضي أن يصعها على يد عدل إلى أن يسأل عن الشهود ودون القاضي لا يضعها ولكن يأخذ منها كفيلا وكذا لو ادعى نكاح بكره في بيت أبيها لا يزلهما * وإن كان المدعي به منقولا عظيما لا يمكن نقله إلا بمؤنة تضر ونحو الخشب العظيم والحجر والرحى والصنم الكبير والمكيل والموزن اختلافوا فيه قال بعضهم ينقل إلى مجلس القاضي ومؤنة النقل تكون على المدعي عليه والصحيح أن القاضي يبعث رجلا يسمع الشهادة بحضور المدعي به وشهودا معه فيشهدون عند القاضي أن شهود المدعي شهدوا للمدعي وحيد شذيقضي القاضي للمدعي والذي بعثه القاضي لسماع الشهادة لا يكون قاضيا فلا بد من القضاء بذلك الشهادة * وإذا وقعت الدعوى في دابة لا بأس بإدخالها في المسجد للخصومة إذا كان القاضي يجلس في المسجد لأن الشهادة بالمنقول لا تقبل إلا بالإشارة إليه * وإذا ادعى رجل جارية أو عبدا أو دابة

في يذبح شاة فشهدا المدعى المدعى أنها جارية وشهدا لا خرا أنها كانت جارية ذكرا الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله تعالى في شرح الغصب أنها تقبل ويقضى للمدعى وكذا لو شهدا أحدهما أنها مملوكة وشهدا لا خرا أنها كانت مملوكة * ولو شهدا أحدهما أنها كانت في يده وشهدا لا خرا أنهم في يده لا تقبل ولو ادعى المدعى أنها كانت له وشهدا الشهود أنهم له ذكرا الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله تعالى أنها لا تقبل * ولو شهدا الشهود أنها كانت في يد المدعى أمس أو قاروا منذ شهر أو سنة لا يقضى بهذه الشهادة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل ويؤمر بالتسليم إلى المدعى * ولو شهدوا على إقرار المدعى عليه أنها كانت في يد المدعى أمس يؤمر بالآفة إلى المدعى في قولهم وكذا لو شهدوا (٣٩٦) أنها كانت في يد المدعى وإن المدعى عليه هذا أخذها منه أو غصبها منه وإن تزعمها

من يده أو أبق العبد من يد المدعى فأخذ المدعى عليه أو أرسله المدعى في حاجته فأخذ المدعى عليه أو ودعه عند المدعى عليه أو أعاره إياه تقبل وإن لم يشهدوا على ملك المدعى * ولو شهدا الشهود فقالوا نشهد أن هذا العين لهذا المدعى ولم يشهدوا أنه ملك المدعى أو قالوا نشهد أن المدعى مالك لهذا أو شهدوا على إقرار صاحب اليد أن هذا العين لهذا المدعى يجوز ويقضى به للمدعى وكذا لو شهدوا أنه له مملوكة منذ عشر من سنة أو ذكر أو وقت أقل من ذلك أو أكثر يجوز ويقضى به للمدعى وما ذكرنا قبل هذا أنه لا بد من التصريح على الملك فذالك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام علي بن محمد البردوي رحمه الله تعالى وأما على قول العامة إذا شهدوا أنه له تقبل * المدعى إذا قال للقاضي إن المدعى عليه أقر أن هذا الشيء لي فمه بالتدليم إلى قل عامة المشايخ تسمع دعواه وإذا أقام البينة على هذا يأمره بالتسليم إليه * إذا شهدوا بشيء ينقل أن هذا الشيء ملك المدعى يجوز شهادتهم وإن لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير

(العصل الثامن فيما إذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته) وفي الفتاوى إذا جعل أرضا صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فاحتاج بعض قرابته أو احتاج الواقف احتاج الواقف لا يعطى له من تلك الغلة شيء عند الكل كذا في الخلاصة * وإن قال في الصحة أرضي صدقة موقوفة على الفقراء بعدى وهو يخرج من الثلث أو كان ذلك في المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز الصرف إليها وهذا التفصيل مذکور عن أبي القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وبه يغتني كذا في الغنيمة * فإن احتاج بعض قرابته أو بعض أولاده إلى ذلك والوقف في الصحة (فهنا أحكام) حدها أن صرف الغلة إلى فقراء القرابة أولي فإن فضل منها شيء يصرف إلى الجانب والثاني أن لا ينظر إلى المحتاجين يوم خلقت الغلة وإنما ينظر إلى المحتاجين يوم قسمت الغلة والثالث أن ينظر إلى الأقرب فالأقرب منه في القرابة وهو ولد الصلب أو لأم ولد أو ولد البطن الثالث ثم البطن الرابع وإن سفلوا فإن لم يكن من هؤلاء أحد أو فضل أعطى فقراء القرابة ويبدأ فيهم أيضا بالأقرب كذا في الحاوي * ثم إلى موال الواقف ثم إلى جيرانه ثم إلى أهل مصره أيهم أقرب من الواقف منزلا كذا في محيط السرخسي * وكذا في المحيط وفتاوى قاضيخان * والرابع أن يعطى كل واحد مما يعطى أقل من مائتي درهم وهذا قول هلال رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * هذا إذا وقف على الفقراء واحتاج إليه بعض قرابته أو ما إذا وقف على فقراء قرابته فيصرف جميع الغلة إليهم وإن كان نصيب كل واحد منهم أكثر من مائتي درهم أو أكثر إذا وقف على الفقراء فالأقرب من قرابته فلهما لا يعطى الكل إنما يعطى أقل من مائتي درهم كذا في الذخيرة * فإن أعطى القاضي بعض القرابة من وقف الفقراء فهذا على وجهين إن أعطاهم ولم يقض بذلك لا يصير ذلك سببا لوجوب شيء لهم حتى كان للقاضي الذي يجيء بعده أن ينقض ذلك فلا يعطيه وإن كان الأول قد قضى بذلك فقال للقيم حكمت بذلك وجعلته راقبة لهم في لوقف صاروا أحق من سائر الفقراء وليس للقاضي الذي يجيء بعده أن ينقض ذلك كذا في الحاوي * ولو وقف أرضه على أن نصف غاتها للمساكين ونصفها للفقراء من قرابته فاحتاج قرابته وكان الذي سمى لهم لا يكفيهم أعطاهم ما جعل للفقراء لفقراءهم قال هلال رحمه الله تعالى لا وهو قول يوسف بن خالد السمتي رحمه الله تعالى وقال إبراهيم بن يوسف البخاري وعلي بن أحمد العارسي والمقبة أبو جعفر الهندواني رحمهم الله تعالى يعطون من نصيب الفقراء لأنهم فقراء وفقراء قرابته يستحقون بالجهةين جميعا كمن وقف أرضا على قرابته وأرضاء على جيرانه وبعض جيرانه قريبه فانهم يستحقون من الوقفين بالوصفين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الواقف إن شرط في الوقف أن لفقراء قرابته كذا وللمساكين والفقراء كذا

حق لأنهم لما شهدوا بالملك وملك الإنسان لا يكون في يد غيره إلا بإرضاء البينة تكون على مدعى العارض يعطى ولا تكون على صاحب الأصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا يقطع يد المدعى عليه والاول أصح فيما سوي العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى عليه لأن القاضي يراه في يده فلا حاجة إلى البيان بخلاف العقار * وجلان تزعاني عين كل واحد منهما يدعي أنه له فإن كان العين في يد غيرهما يئمه كرد دعواههما فأقام المدعيان البينة على الملك المطلق إن لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما سواء يقضى بينهما نصيبان فإن أرخا أو أحدهما أسبق في طاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف إلا أن خروجهما لا يقضى لاسبقهما وإن أرخ أحدهما وأطلق الآخر في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما هو الصحيح ولا يعتبر التاريخ عند الأفراد *

واختلفت الروايات عن صاحبيه في ذلك قال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى الصحيح أن علي قول أبي يوسف الاول ومحمد الآخر يقضي بينهما نصفان كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان العين في يد أحدهما فإن لم يورخا أو ورخا تاريخهما سواء كان الخارج أولى وإن أرخا أو أحدهما أسبق يقضي لاسبقهما سواء كان خارجا أو صاحب يدوهو قول أبي يوسف الآخر وفي قول محمد الآخر الخارج أولى فإن أرخ أحدهما لم يورخ الآخر كان الخارج أولى في قول أبي حنيفة ومحمد الآخر وأبي يوسف الاول * ولو تنازع رجلا في شيء فأقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه كان في يده منذ (٣٧) ساعة جعله القاضي في يد مدعي الساعة وكذا لو أقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه كان في يده منذ (٣٧) ساعة جعله القاضي في يد مدعي الجمعة * عبد

في يد رجل أقام البينة أنه كان عبده مئذنين سنة وأقام آخر البينة أنه عبده وكان في يده منذ سنة حتى اغتصبه الذي في يده فهو لمن في يده * رجل قال لغيره هذا العبدك فقال المقر له ليس هولي ثم قال بلى هولي لا يقبل قوله * ولو أقام البينة أنه لم لا تقبل بينته * وقال الناطق رحمه الله تعالى إذا قال ابنت هذه الدار لي ثم أقام البينة انهم له تقبل بينته لانه لم يقربها لمعروف حتى لو كانت الدار في يد رجل يدعيها لنفسه فقال رجل آخر ابنت الدار لي ثم ادعاه لنفسه لا تسمع دعواه * ولو أقام البينة لا تقبل بينته لانه لما قال ليست لي صار مقرا بالملك الذي اليد فاذا ادعاه لنفسه بعد ذلك لا تسمع * رجل في يده عبيد يقر بالرق فادعى العبد أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بالف ونقصه الثمن فلا يقبل قوله وإن ادعى أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه وكله بالخصومة وبقبض نفسه من صاحب اليد قبلت بينته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ويصلح وكيل في شراء نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك

يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وإن شرط أن اعقرأ قرابتي كذا والباقي للفقراء لا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وبه أخذ محمد بن سلمة و أبو نصر محمد بن سلام البلخي كذا في الذخيرة * ولو كان الواقف جعل الغلة للغير من أولاء لبناء السبيل أو في سبيل الله أو في الرقاب فاحتاج بعض ولده أو قرابته إلى ذلك لم يعطوا شيئا إلا أن يكون الولد أو القراب منهم فيكون غارما أو من أبناء السبيل فيمنع ذبيبتهم كذا في الحاوي * ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وأرضه أخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفهم فإن كان ذلك في عقدين مختلفين فالقرابة يعطون من الوقف الآخر ما يكفهم وإن كان ذلك في عقد واحد لا يعطون ويجب أن يكون ما ذكر من الجواب فيما إذا كان العقد واحد على قول هلال ويوسف بن خالد كذا في المحيط * وإذا أعطى واحد من فقراء القرابة أقل من مائتي درهم فأنفقه وقد بقي من الغلة أعطى نانيا إذا لم يكن أنفقها في الفساد كذا في الحاوي * (ومما يتصل بهذا الفصل) إذا قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة أبدا على زيد وولده وولد ولده أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين على أنه إن احتاج قرابي رد عليهم هذا الوقف فكانت غلته لهم وكانت قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم أغنياء يرد هذا الوقف على من احتاج من قرابته وكذلك لو قال إن احتاج مولى فاحتاج بعضهم ولو قال على ولد زيدان ماتوا ردت ثلثة هذا الوقف على عمر وفات بعض ولد زيد وبقي البعض لم ترد الغلة حتى يموت كل ولد يده كذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي على الفقراء فمن احتاج من ولدي ولدي ولدي أعطى ما يكفبه كان قال فان احتاج أحد من ولدي ليه ينظر إلى ما يكفبه (٢) فيكون ذلك ميراثا بين جميع الورثة وإن احتاج بعض ولد الولد أعطى ما يكفبه وإن احتاج ولد الصلب ولد الولد أعطى ثم ما يصيب ولد الصلب بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فإن احتاج جميعا يقسم على عدد الرؤس ثم الحكم ما ذكرنا من الارث والوقف وإن استغنى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وإن قسرت الغلة عن سمي لكل فقير وكان يكفي لاحدهما (٣) فإنه يبدأ بولد الولد كذا في المحيط (الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف)

(٢) قوله فيكون ذلك ميراثا لانه لا يستحقه بالوقف لانه بمنزلة الوصية وهي لا تجوز لارث وانما يستحقه بالارث ولا يختص هو به بخلاف ولد الولد فإنه يستحقه بالوقف لان الوصية له جائزة كذا في الذخيرة (٣) قوله فإنه يبدأ بولد الولد لان حقه أقوى لانه يثبت من غير اجازة وحق ولد الصلب لا يثبت الا باجازة الورثة ذخيرة اهـ معجزة

بالف درهم ووكفي بقبض الثمن وأقام البينة على ذلك قبلت بينته إلا أن لمولاه أن يجمع عن الخصومة وإن لم يجمع فقلو كذا جائزة قوله أن يقبض الثمن ويرأ منه المولى * ولو قال أما بعد فلان قد وكلت بخصومة ثني نفسي وأقام البينة قبلت بينته * رجل جاء إلى امرأة رجل أو ابنته وهي صغيرة فخدعها وأخرجها من منزل أبيها أو زوجها كان للاب والزوج أن يحاصمه في ذلك ويجلس حتى يأتي بها أو يعلم أنها قد ماتت * رجل ادعى عبدا في يد رجل فطوب بالبينة فلما أقام من عند القاضي باءه صاحب اليد من رجل بالف وتقا بضام أو دعه المشتري عند البائع وغاب ثم جاء المدعي بالبينة فإن كان له ضي يعلم بما صنع ذواليد أو أقر به المدعي لا يسمع بينة المدعي على ذي اليد وإن لم يعلم به القاضي ولا أثر به المدعي تقبل بينة المدعي ولا تقبل بينة صاحب اليد أنه باعه من فلان ثم أودعه فلان عنده وإن أقام البينة على أقارب

المدعى بذلك قبل بيئته وتندفع عنه الخصومة * والهيئة والصدقة اذا اتصل بهما القبض بنزلة البيع في ذلك * رجل ادعى عبد الله في يد رجل فقبل أن يقيم البيينة بآية المدعى عليه * رجل بمحض من الشهود ثم أقام المدعى البيينة على المدعى عليه أن العبد له أن القاضي يقضى به للمدعى ولا تقبل بيئته المدعى عليه أنه ما عاين المشتري بعد ذلك وأقام البيينة على المقضى له أن العبد عبده وهو في يده بغير حق يقضى به للمشتري فلا باع المشتري أو وهبه من المقضى عليه الأول جاز ويعود العبد إلى ملكه وهذه حيلة يمتثل بها المدعى بالاستحقاق * ولو ادعى عبد الله في يد رجل فقبل أن يقيم المدعى البيينة بآية المدعى عليه أن العبد له أن القاضي يقضى به للمدعى فأن حضر المشتري بعد ذلك وأقام البيينة على المقضى (٣٩٨) له أن العبد عبده كالإشتراف من المقضى عليه لا تسمع دعوى المشتري ولا

تقبل بيئته لأن القضاة على المقضى عليه يكون قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه * حجة في يد ثلاثة نفر أحدهم يدعى بطانته والثاني قطناته والثالث كاهن أو أقام كل واحد منهم البيينة على ما ادعى فانه يقضى بجميعها للمدعى الكل ويضمن هو للمدعى البطانة نصف قيمة البطانة والمدعى القطن نصف القطن وانما يقضى للمدعى الكل بالظاهرة لانه يدعيها ولا يدعيها غيره فيقضى له ثم مدعى الكل مع مدعى البطانة بدعيان البطانة ولا يدعيها غيره ما والبدعانة في أيديهم ما فيقضى لكل واحد منهما بنصفها الذي في يد صاحبه ترجح البيينة الخارج على بيئته ذي اليد واذا قضى للمدعى البطانة بالنصف صار كان مدعى الكل غصب منه نصف البطانة وجعلها بطانة لجبته فيضمن نصف قيمتها وكذا في القطن الآن في القطن يضمن المثل وفي البطانة يضمن القيمة * رجلان في يد كل واحد منهما ماشاة أقام كل واحد منهما البيينة أن الشاة التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده فان كانتا مشكتين ذكر في الأصل أنه يقضى لكل واحد

في الذخيرة اذا وقف أرضاً أو شيئاً آخر وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حياً وبعد له للفقراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوقت صحيح ومشايخ بلخ رحمهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف وجه الله تعالى ووليه الفتوى ترجيحاً للناس في الوقف وهكذا في الصغرى والنصاب كذا في المضمرات ومن صور الاشتراط لنفسه ما لو قال على أن يقضى دينه من غلته وكذا اذا قال اذا حدثت على الموت على ديني بدأ من غلة هذا الوقت بقضاء ما على ففاضل في سبيله كل ذلك جائز وكذا اذا قال اذا حدثت على فلان الموت يعني الوافق نفسه أخرج من غلة هذا الوقت في كل سنة من عشرة أسهم مثل أسهم تجعل في الخمر عنه أو في كفارة أو غيره وفي كذا وكذا أو شيء أو قال أخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا وكذا درهمها ليصرف في هذه الوجوه ويصرف الباقي في كذا وكذا على ما سبيله كذا في فتح القدير * ولو قال صدقة موقوفة لله تعالى تجري غلتها على ما عشت ولم يزد على ذلك جاز وإذا مات تسكون للفقراء ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة تجري غلتها على ما عشت ثم بعدى على ولدي وولد ولدي ونسأهم أبداً ما تناسلوا فان انقرضوا فهي على المساكين كذا في خزائن المفتين * ولو شرط أن له أن ينفق على نفسه وولده ويقضى دينه من غلته فاذا حدثت به الموت كانت غلة هذه الضيقة لفلان بن فلان وولده وولده ونسأله وعقبه أو بدأ بما جعل لفلان وأخر ما جعل لنفسه قال الخصاص تقديم وتأخير سواء على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو جائز على ما اشترط كذا في المحيط * وقف وقفاً على الفقراء وشرط فيه أن يأكل ويؤكل مادام حياً فاذا مات كان لولده وكذلك لولد ولده أبداً ما تناسلوا جاز الوقف على هذا الشرط كذا في المضمرات * وبه أخذ الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني وحسام الدين رحمهما الله تعالى كذا في السراجية * ولو شرط بعض الغلة لامهات أو أولاده حال وقفه ومن يحدث منهن بعد وقسط لكل منهن في كل عام قسطاً حال حياته ومماته جاز بلا خلاف كذا في الوجيز * وهكذا في المبسوط والذخيرة وفتاوى قاضي خان * وهو الأصح كذا في فتح القدير * وكذلك اذا سمي ذلك لمديره كذا في المحيط * ولو شرط العلة لأمه أو لغيره فهو كاشترطها لنفسه فيجوز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي * اذا وقف وقفاً مؤبداً واستثنى لنفسه أن ينفق من غلة هذا الوقف على نفسه وعياله وحشمه مادام حياً جاز الوقف والشرط جميعاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا انقرضوا صارت العلة للمساكين كذا في الذخيرة * ولو وقف وقفاً واستثنى لنفسه أن يأكل منه مادام حياً مات وعنده من هذا الوقف ما يبق أو عيب أو زيب فذلك كله مردود إلى الوقف ولو كان عنده خبر من يرد ذلك الوقف كان ميراً لان ذلك ليس من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية

وفي

مهما بالشاة التي في يد الآخر لا تخولهما استوى في دعوى المتاج فتعارضت البيئتان في ذلك فلا تعتبر دعوى

المتاج فيجعل كأنهما ادعيا ملكاً مطلقاً فيقضى بكل شاة بيئته الخارج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يده فضاء تركه لا قضاء استحقاق لانه لا وجه للقضاء لكل واحد منهما بالمتاج لمكان الاستحالة والقضاء بغير المتاج فضاء بغير دعوى فتبطل البيئتان ضرورة * جارية في يد رجل ادعى اهار جلان أقام كل واحد منهما البيينة أنها جارية بته بغيرها من الذي في يده بالف درهم على أبي بالخيار ثلاثة أيام فانه يقضى بالبيئتين فان أمضيا البيع كان لكل واحد من المدعين على الذي في يده ألف درهم لان حق كل واحد منهما عند الأمضاء قبل المشتري في الثمن ولا تضائق في الثمن فان أمضيا أحدهما البيع دون الآخر فلا يلزم أمضى البيع على المشتري نصف

الثمن لأنه لم يسلم للمشترى منه الا نصف الجارية والذي لم يبيع أن يأخذ كل الجارية لأنه أقام البيعة على أن كل الجارية له وانما
 به نصف يحكم المراجعة وقدز امت من ارجحة صاحبه ان لم يبيع كل واحد منهما المبيع كانت الجارية بين مدعين نصفين لاسيما وانما في الحجة
 ولا شيء على المشتري من الثمن لاستحقاق المبيع * رجل أقام البيعة على رجل أنه غصب منه هذه الجارية اليوم وأقام آخر البيعة على أن هذا
 المدعي عليه اغتصب منه هذه الجارية منذ شهر قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هي للذي أقام البيعة على
 الوقت الآخر وبضمن المدعي عليه قيمتها صاحب الوقت الاول وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هي للذي أقام البيعة على الوقت
 الاول ولا بضمن الاخر شيئا * رجل ادعى أن فلانا المبت غصب منه شيئا وبين (٢٩٩) وأحضر بعض ورثة المبت وأقام عليه البيعة

بذلك وبعض ذلك اشئ في يد
 الوارث وبعضه في يد وكيل الوارث
 الاخر وهذا الوارث الحاضر
 مقرأه ميراث لهم من قبل أبيهم
 فانه يقضى على هذا الوارث الحاضر
 بدفع ما في يده الى المدعي ولا يؤخذ
 ما في يد وكيله تبولو كان كاه
 في يد الوارث الحاضر فانه يقضى
 بكل ذلك عليه ويدفع الى المدعي
 فاذا قدم الغائب وقال كان هذا في
 يد أخ لنا من غير الوالد لا يقبل قوله
 * رجلان اهما على رجل ألف
 درهم مشتركة بينهما فما في يد
 المدعي عليه فحضر أحد الرجلين
 وقام البيعة على دينهما وشريكه
 غائب قال أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى القاضي يقضى للحاضر
 بخمس مائة ولا يجوز للحاضر حصة
 عن الغائب في وجهه من الوجوه
 الآن يكون الالب ميراثا بينهما
 عن مورث واحد * فاذا حضر
 الشريك الغائب يكافأ عالة
 البيعة فان لم يقدر على ذلك يدخل
 مع شريكه في الخمسمائة التي قبض
 * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 أي الشريكين حضر فهو حصم
 عن الآخر في الباقي في الميراث
 وغيره قال محمد رحمه الله تعالى

* وفي وقف الخفاف اذا شرط أن ينفق على نفسه وولده وحشمة وعياله من ثلث هذا الوقف
 فباعته خلته فباعها وقبض ثمنها ثم مات قبل أن ينفق ذلك هل يكون ذلك لورثته أو لاهل الوقف قال
 يكون لورثته لأنه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير * وقف ضيعة له نصفها على امرأته وأولاده
 فماتت المرأة لم يكن نصيبها الا منها خاصة اذا لم يكن الواقف شرط ان مات واحد منهم رد نصيبه الى
 أولاده فيكون نصيبها مردودا الى الجميع كذا في الكبرى * وقف ضيعة له نصفها على امرأته
 ونصفها على ولد بعينه على أنه ان مات امرأته صرف نصيبها الى أولاده وآخره للفقرات ثم ماتت
 المرأة يكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المضمرة * وقف ضيعة له على
 رجل على أن يعطى له كعابته كل شهر واما له عيال فصار له عيال يعطى له ولعياله كفايتهم كذا في
 الكبرى * ولو وقف أرضا على رجل على أن يقرضه دراهم جاز الوقف ويبطل الشرط * كذا في
 فتاوى قاضيهان * اذا شرط في أصل الوقف أن يستبدل به أرضا أخرى اذا شاء ذلك فتكون
 وقفا مكانها ولو وقف الشرط جائزا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو شرط أن يبيعها
 ويستبدل بثمنها مكانها وفي واقعات القاضي الامام نضر الدين قول هلال رحمه الله تعالى مع أبي يوسف
 رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * وليس له بعد استبداله مرة أن يستبدل ثانيا
 لانتهاء الشرط مرة الا يزيد كعبارة تفيد له ذلك دائما كذا في فتح القدير * وان كان الواقف
 قال في أصل الوقف على أن يبيعها بمبادي من الثمن من قليل أو كثيرا وقال على أن يبيعها وأشترى
 بثمنها عبدا أو قال يبيعها ولم يزد على ذلك قال هلال رحمه الله تعالى هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف
 كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة أبدا على أن لي أن أستبدل بها
 أخرى يكون الوقف جائزا استحسانا اذا كان الشراء بثمن الاولى كذا في محيط السرخسي * وكذا
 اشترى الثانية تصير الثانية وقفا بشرائط الاولى قائمة بمقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الوقف
 بشروطه في الثانية كذا في فتاوى قاضيهان * ولو شرط الاستبدال ولم يذ كر أرضا ولا دارا
 وباع الاولى له أن يستبدلها بحسب العقار ما شاء من دار أو أرض وكذا لو لم يقيدها بالبلد له أن يستبدلها
 بأي بلد شاء كذا في الخلاصة * واذا قال على أن أستبدل أرضا أخرى ليس له أن يجعل البلد
 دارا وكذا على العكس كذا في فتح القدير * وله أن يشترى بثمنها أرضا أخرى كذا في فتاوى
 قاضيهان * ولو قال بارض من البصرة ليس له أن يستبدل من غيرها وينبغي ان كانت أحسن أن
 يجوز لأنه خلاف الى خير كذا في فتح القدير * وفي القنية مبالاة دار الوقف بدار أخرى انما يجوز
 اذا كانت في محلة واحدة وتكون المحلة المملوكة خيرا من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز كذا

القياس ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى والاستحسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى * أربعة عشر لهم على رجل ألف درهم وهو وسر
 أو معسر فشهدا ثلثان منهم على اثنين منهم أنهم ما أبرأ الغريم عن حصتهم من الالف جازت شهادتهم وان كان ذلك ثمن مبيع باعوه منه وان
 مات الغريم وترك ألف درهم فشهدا بالبراء بعد موته لا يجوز شهادتهما لان الالف المتروكة بعد الموت يصير مشترا كالبين الغرماء كل واحد
 منهم كان مدعيا تحلص ذلك لنفسه * عبدني بدر رجل أقام البيعة على رجلين أنه باعه منهما بالفي درهم وأقام أحد الرجلين البيعة أنه
 شتراه منه بال درهم ذكر في المنتقى أنه يقضى بيعة الذي العبدني يديه * رجل ادعى على رجل ألفا فحضر المدعي عليه وأعطاه اياه على
 الجود أو صلحه من دعواه ثم ان المدعي عليه أقام البيعة للمدعي قال قبل أن يقبض مني الما أو قال قبل الصلح ليس لي قبل فلان شيء قال صلح

وقضاء المال ماضيان وان أقام البيعة أنه أقر بذلك بعد الصلح وقضاء المال يبطل الصلح والقضاء وان كان القاضي قضى عليه بالمال بالبيعة ثم أقام المدعى عليه البيعة أن المدعى أقر قبل القضاء أنه ليس له على المدعى شيء يبطل عنه المال * عبد في يد رجل ادعاه رجل وقال كان العبد لي وهبته لذي اليد وهو غائب ولم أمره قبضه فقبضه بغير أمرى وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته منك فان القول يكون قول الموهوب له لانه مقبوض في يده * ولو قال الموهوب له حين وهبته لي كان العبد في منزلك ولم يكن بحضرته فمضى قبضته لا يقبل قوله * ولو قال المدعى كان العبد لابي وهبه لك فلم تقبضه في حياته وانما قبضته بعد موته كان القول قول الوارث * اذا اختلفت ريب المال مع المضارب فقال المضارب رددت (٤٠٠) عليك رأس المال بعدما اقتسمناه وانكر رب المال كان القول قول رب المال لان

للمضارب يدعى أن ما في يده نصيبه من الربح ورب المال يدعى أنه مال المضاربة لانه لم يرد عليه رأس المال فحلف كل واحد منهما فان أقام البيعة أقام رب المال أن المضارب أقر أنه لم يرد عليه رأس المال وأقام المضارب البيعة على اقرار رب المال أنه رد عليه رأس المال فهذا على وجوه ان أقر تاريخ أحدهما أسبق بقضى الآخر التاريخين أيهما كان أما اذا كان تاريخ رب المال سابقا يصير كأن المضارب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رد بعده وأما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلان رب المال وان أقر ببراءته الآن المضارب لما أقر بانه ضمان بعد ذلك فقد رد اقراره وبطلت البراءة وهذا يصلح أصلا في جنس هذه المسئلة وان أرخا وتاريخهما سواء أو أطلقا بقضى بينة المضارب ويجعل كأنه لم يرد ثم رد بعد ذلك * جار يتي بدرجل ادعت أنها حرة الأصل وانكرت أنها أقرب بالرق ودعى ذوا اليد أنها أقرب بالرق كان القول قول الجارية وتوقيع بغيرتها * رجل ادعى عيشة في يد رجل فقال هو لي اشتريت من فلان بكرا وفي يدك

في البحر الرائق * ولو شرط لنفسه أن يستبدل فوكل به حاز ولو أوصى به عند موته لم يكن للوصي ذلك ولو شرط الاستبدال لنفسه مع آخر أن يستبدل معا فتردد ذلك الرجل لا يجوز ولو تفرد الواقف جاز كذا في فتح القدير * ولو شرط الواقف في الوقت الاستبدال لكل من ولي هذا الوقت صح ذلك ويكون لكل من ولي الوقت ولاية الاستبدال أما اذا قال الواقف على أن لغسلان ولاية الاستبدال فأت الواقف لا يكون لغسلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف الا أن يشترط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى قاضيجان * وليس للقيم ولاية الاستبدال الا أن ينصب له بذلك ولو شرطه للقيم ولم يشترط لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه كذا في فتح القدير * ثم اذا جاز الواقف وشرط البيع والاستبدال بالثمن فباعه بما يتغابن الناس فيه فالبيع حاز وان باعه بما لا يتغابن الناس فيه فالبيع باطل كذا في المحيط * ولو باعها بغير وض في قياس قول الامام بصح ثم بيعها بغير وض وقال أبو يوسف وهلال رحمهما الله تعالى لا يملكه الا بالنقد كذا في البحر الرائق * أو بارض تكون وقفا مكنها كذا في فتح القدير * ولو باع أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان الثمن دينارا في تركته كذا في فتاوى قاضيجان * وكذا لو استهلكه كذا في فتح القدير * وان باع الاولى وضاع الثمن من يده لا يضمن وبطل الوقف كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى بالثمن عرضا محملا لا يكون وقفا فهو له والدين عليه ولو وهبه من المشتري صحت الهبة ويضمنه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنعه أبو يوسف رحمه الله تعالى أما لو قبض الثمن ثم وهبه فالهبة باطلة اقسافا كذا في فتح القدير * واذا باع الوقف ثم عاد اليه بما هو فسخ من كل وجه كان له أن يبيعها بانيه او ان عادت بعقد جديد لا يملك بيعها الا أن يكون عم لنفسه الاستبدال ولو ردت بعيب بقضاء أو بغير قضاء بعد القبض أو قبل القبض بقضاء عادت وقفا وكذا اذا أقال المشتري قبل القبض أو بعده كذا في فتح القدير * وليس له أن يبيع الأرض بعد اذالة الا أن يكون اشترط ذلك في الوقت كذا في المحيط * ولو باع أرض الوقف واشترى بثمنها أرضا أخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له ان يصنع بالأرض الاخرى ما شاء والأرض الاولى تعود وقفا ولو ردت الاولى عليه بعيب بغير قضاء لم ينتسخ البيع في الاولى فبقيت الثانية بدلا عن الاولى فلا تبطل الوقفية في الثانية ويصير مشتريا للأولى لنفسه ولا يصير مشتريا للأرض الثانية ووافقا لنفسه كذا في فتاوى قاضيجان * وان باع الاولى واشترى الثانية ثم استحققت الاولى فالقياس أن لا ينتقض الوقف في الأرض الثانية وفي الاستحسان لا تكون الثانية وقفا كذا في محيط السرخسي * ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعها ويستبدل بها وان كانت أرض الوقف سبخة لا ينتفع بها كذا في فتاوى قاضيجان * وقد

بغير حق فواجب عليك تسليمه الى قالوا لا تسمع هذه الدعوى لانه لم يذكر نقد الثمن * ومن اشترى شيئا

فوجدته في يد غيره قبل أن ينقذه الثمن لا يكون له أن يأخذه من صاحب اليد الا أن يدعى الو كالة بالقبض من البائع * رجل ادعى على رجل أنه غصب منه حمارا وذكروا سماته وأقام البيعة على وفوق دعواه فاحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعى هذا الذي ادعيت به وزعم شهوده أن هذا الحمار هو الحمار الذي شهدنا بملكه للمدعى فنظر واقبه فاذا فيه بعض شياته على خلاف ما قالوا بأب ذكر الشهود عند الشهادة أنه مشقوق الأذن وهذا الحمار الذي جاءه المدعى عليه غير مشقوق الأذن قالوا هذا لا يمنع القضاء للمدعى لا يوجب خلاف في شهادتهم ذكره عالم يكن محتاجا اليه في الدعوى والشهادة والخلاف في مثل هذا لا يوجب الحلال والله أعلم * قال رضي الله عنه ومنذ كرفي مسائل النتائج

يخالف هذا * رجل ادعى دابة أو داراً في اجارة الغير لا تقبل بيعة المدعى الا بحضرة الاجرة والمستهة أخرجها وكذا الرهن ولو كانت ردة في يد رجل نان كان البذر من قبل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كان البذر من قبل صاحب الارض اختلفوا فيه والبيع أنه يشترط حضرة العامل ولو باع شيئاً ولم يسلم الى المشتري حتى اداه رجل فانه يشترط حضرة البائع والمشتري وكذا لو اراد الشفيع أن أخذ الدار بالشفعة وهي في يد البائع يشترط حضرة البائع والمشتري * ولو ادعى على صغير شيئاً بحضرة وصيه ذكر الشيخ الامام المعروف خواهر زاده في شرح القسمة أنه يجوز ولا يشترط حضرة الصغير ولم يفصل بين ما اذا كان المدعى به ديناً أو عيناً وجب مباشرة الوصي أولاً مباشرة الوصي * وذكر الناطقي أنه لو ادعى ديناً وجب مباشرة الوصي (٤٠١) لا يشترط حضرة الصغير وان كان ديناً وجب مباشرة الوصي

لا بمباشرة الوصي كضمان الاستهلاك ونحو ذلك يشترط حضرة الصغير للإشارة اليه * وذكر الخفاف رحمه الله تعالى أنه لو ادعى على صبي محجور مالا باستهلاك أو نكاح أو غصب ان كان المدعى يقول ان بيعة حضرة تسمع دعواه ويشترط حضرة الصغير ويحضر معه أبوه أو وصيه حتى اذا قضى القاضي بالمال يؤمر الاب أو الوصي بالاداء وان لم يكن للصبي أب ولا وصي وطلب المدعى من القاضي أن ينصب وصياً للصغير تجابه القاضي الى ذلك لكن يشترط حضرة الصغير عند نصب الوصي وعند بعض المتأخرين يشترط حضرة الصغير عند الدعوى سواء كان الصغير مدعياً ومدعى عليه * قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى * ولو ادعى على ميت ديناً وورثته صغار فان كان للميت وصي لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن للميت وصي وللصغار وصي يشترط حضرة الورثة الصغار وحضرة الواحد يكفي * ولو ادعى

اختلف كلام قاضيهان في موضع جوزه للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منعه منه ولو صارت الارض بحال لا ينتفع بها والمعتد أنه يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الاستفاد بالسكية وأن لا يكون هناك ربيع للوقف يعمر به وأن لا يكون البيع بغبن فاحش كذا في البحر الرائق * وشرط في الاستعاف أن يكون المستبدل قاضي الجنية المفسر بذي العلم والعمل كذا في النهر الفائق * وسئل شمس الأئمة محمود الاوز جندى عن وقف على أولاده وقال لهم ان عجزتم عن امساك فبيعهوه قال لو كان هذا شرطاً في الوقف كان باطلاً وهذا يجب أن يكون قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف ويبطل الشرط ولو قال أَرْضِي صدقة موقوفة على أن أصلها لي أو على أنه لا يزول مدعي عن أصلها أو على أن يبيعها أصلها تصدق بثمنها كان الوقف باطلاً كذا في فتاوى قاضيهان * ولو شرط أن يبيعها ويجعل ثمنه في وقف أفضل ان رأى الحاكم بيعه أذن له فيه كذا في الوجيز * وذكر الخفاف في وقفه لو شرط أن يبيعها ويصرف ثمنها في ما رأى من أبواب الخير فالوقف باطل وان شرط في أصل الوقف أن يبيعه ولم يبيعه لا يجوز لمن وليه بعده أن يبيعه كذا في الذخيرة * ولو قال أَرْضِي هذه صدقة موقوفة على أن لا يبطل الوقف باطل عند هلال رحمه الله تعالى وعند يوسف بن خالد رحمه الله تعالى جائز والشرط باطل ولاد واية لا يوجب يوسف رحمه الله تعالى فلما قيل أن يقول الوقف جائز لان هذا بمنزلة اشتراط الخيار واقتضى أن يقول بانه غير جائز عنده كذا في محيط السرخسي * ذكر الخفاف في وقفه مسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقال اذا كتب في صلح الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال وعلى أن لفلان يبيع ذلك والاستبدال بثمنه ما يكون وقفاً له أن يبيع ويستبدل وان قال في أول الكتاب على أن لفلان يبيع ذلك والاستبدال به ثم قل في آخر الكتاب وعلى أنه ليس لفلان يبيع ذلك فليس له أن يبيعه كذا في الذخيرة * ولو شرط لنفسه أن ينفق من المعالي ما يشاء أو يزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لغيره أن يجعله له كذا في فتح القدير * قال الخفاف في وقفه اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير بعد ذلك فان أراد أن يكون له ذلك أبداً ما عاش يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال يشترط ذلك وان اشترط الواقف هذه الاشياء لانسان مادام حيافله ذلك كذا في المحيط * ولو شرط لنفسه مادام حياً ثم للميت من بعده صح ولوجعه له للميت مادام الواقف حياً ما كده حياته فاذا مات الواقف بطل وليس للميت من بعده ذلك أن يجعل لغيره أو يوصي به كذا في البحر الرائق * اذا قال أَرْضِي صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على أن أضاع غلته حيث شئت جاز وله أن يضع غلته حيث شاء فان وضع في المساكين أو في الحج أو في انساب بعينه فليس

(٥١ - (الفتاوى) - ثاني) على عبد مأذون أو معتوه مأذون في التجارة يعقل التجارة مالا بغصب أو استهلاك ودبعة أو جود ودبعة أو بيع أو شراء أو اجارة أو استئجار أو ما أشبه ذلك وأقام البيعة على ما ادعى أو أقام البيعة على اقراره بذلك والعبد يجوز ذلك جاز وان كان مولاه أو ولي المعتوه غائباً لان العبد المأذون والمعتوه المأذون لو أقر بذلك صح اقراره لانه من التجارة والبيعة قامت على خصم منكر لو أقر صح اقراره فيكتفي بحضرة وان كان العبد محجوراً أو المعتوه محجوراً يعتبر حضور المولى والعبد جميعاً سواء شهدوا على معاينة السبب أو اقراره بذلك ولا تقبل الشهادة على المولى عند غيبته وهل تقبل في حق العبد حتى يؤخذ بذلك بعد الاعتناق قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن تسمع البيعة ويقضي عليه ان كانا حاضرين تقبل البيعة عليهما في حقهما ولا تسمع دعوى استهلاك الوديعة

والبصاعة على العبد المحجور في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى سواء كان الأولي حاضراً أو غائباً وسواء شهد وأعليه به عينة الاستهلال أو شهد وأعليه باقراره * ولو شهد وأعلي عبداً ذون في التجارة بقتل عمداً وقذف أو زناً أو شرب خمر فأنكر العبد أن كان مولا له حاضراً أجاز بالاجماع وإن كان غائباً لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتقبل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قامت اليقينة على العبد المأذون بقصاص أو حد تقبل وكذا المحجور وإن شهد وأعليه بالاقرار بهذه الأسباب في الزنا وشرب الخمر والحدود الخالص لله تعالى لا تقبل وفي القصاص والقذف إن كان مولا حاضراً تقبل وإن كان مولا غائباً لا تقبل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * ولو شهد وأعلي المأذون أو المعتوه المأذون بقتل العمد أو الزنا أو شرب الخمر أو القذف في الزنا (٤٠٢)

وشرب الخمر والقذف لا تقبل
 حضر الولي أو غاب وفي القتل ان
 حضر الولي جاز لان موجب هو
 الهدية على العاقلة وان كان الولي
 غائبا لا تقبل بل لا خلاف وان
 شهدوا على الاقرار بهذه الاسباب
 لا تقبل حضر الولي أو غاب * وان
 شهدوا على العبد المأذون بالسرقه
 ان كان موجبها القطع تقبل اذا
 كان المولى حاضرا معه ويقطع بلا
 خلاف وان كان المولى غائبا
 لا تقبل في حق القطع في قول أبي
 حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى
 وتقبل في حق الضمان وعند أبي
 يوسف رحمه الله تعالى تقبل في حق
 القطع وان كانت السرقه وجبة
 للمال تقبل بلا خلاف حضر المولى
 أو غاب وان شهدوا على الصبي
 المأذون أو المعتوه المأذون في
 التجارة بالسرقه تقبل حضر المولى
 أو غاب لان موجبها الضمان لا غير
 * ولو اختلف العبد المأذون
 المديون مع المولى في ثوب وادعاه
 كل واحد منهما ان كان الثوب في
 منزل العبد و هو من تجارته يفتى
 من نوع ما يتجر فيه فالثوب له وان
 كان العبد لا يسلو أو راكبا
 دابة وهو في منزل المولى فالثوب

والدابة لا عبدوان لم يكن من تجارته * ولو أن رجلين اختلما في دابة أحدهما راكبها والاخر ممسك
بجملها فالراكب ولا يس الثوب مع المتعلق به كذلك * لو كان أحدهما جالساً على بساط والاخر متعلق به كان بينهما * ولو كانا على
دابة أحدهما راكب في السرج والاخر ديف ادعى الدابة فهسي لراكب السرج وان كانا في السرج فهسي بينهما * ولو أن قطارا
يقودها رجلان رجل راكب بعير آمنه فادعى الراكب أن الابل كلها له والقائد كذلك يظن ان كانت الابل عليها جولة الراكب فالابل
كلها للراكب وليس للعائد منها شيء وانما هو أحبر * وعن محمد بن عيسى عن رجل قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قطار من الابل على أول بعير منها رجل راكب وعلى
بعير في وسطها رجل راكب وعلى آخرها بعير من الابل كل واحد منهم أن الابل كلها له قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا والله لا شيء

والبعير الذي عليه الاوسط للوسط خاصة والذي عليه الاخر له خاصة وباب الاول الى الاوسط وبابين الاوسط الى الاخر فهو بين
 الاول والاوسط نصفان وليس للآخر الا البعير الذي هو عليه * اذ ازوج الرجل بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كاهنهم في عياله فقال البنون
 المتاع متاعنا والاب يدعي لنفسه فان المتاع يكون للاب والبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قال البنون أو قالت امرأة الميت بعد موته امتاع
 بعينه ان هذا استفدناه بعد موت الاب والزوج كان القول قولهم وان أقروا أن المتاع كان في البيت يوم مات الاب أو قامت البيعة على ذلك
 فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم * رجل أعتق أمته ولها ولد فقالت أعتقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لابل أعتقتك بعد
 الولادة والولد عبد ذكر في العيون أن الولد اذا كان في يدها كان القول قولها (٤٠٣) وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الولد

في يديهما فكذلك يكون القول
 قولها وان أقاما البيعة فيبينتها
 أولى لانها أثبت العتق في زمان
 سابق وكذلك في الكتابة فاما في
 التدبير القول قول المولى وفي
 المتق عن محمد رحمه الله تعالى ان
 كان الولد يعبر عن نفسه فالقول
 قوله وان كان لا يعبر فالقول لمن
 هو في يديه وان أقاما البيعة فيبينتها
 أولى وكذلك في الكتابة * ولو
 أعتق جاريته ثم اختلعا بعد حين
 في ولدها فقالت ولده بعد عتقي
 فأخذته مني وقال المولى ولده قبل
 العتق فأخذته منك والولد لا يعبر
 فعل المولى أن يردّه الى الام وكذلك
 في المكتوبة وفي المدبرة وثم الولد
 القول للمولى * رجل وامرأة
 في يدهما دار أقامت المرأة البيعة
 أن الدار لها وأن الرجل عبدها
 وقام الرجل البيعة ن الدار له
 والمرأة وجته تزوجها على ألف
 درهم ودفع اليها ولم يقيم البيعة له
 حر يقضى بالدار للمرأة وبالرجل
 عبد لها * ولو قام الرجل البيعة
 انه حر الاصل والمسئلة بها لها فان
 المرأة امرأته ويقضى بانه حر
 ويقضى بالدار للمرأة من قبل أن
 الدار والمرأة في يد الزوج حين

كذافي المحيط * لو وقف أرضه على بني فلان على أن أعطي غلته من شئت فشاء صرفها الى
 واحد من بني فلان بعينه جازت مشيئة وان شاء صرفها الى جميعهم جاز ويصرف العلة اليهم جميعهم
 بالسوية لان قوله من شئت كلمة عامة فتعم الكل ولو شاء صرفها الى غير بني فلان طالت المشيئة
 كذافي محيط السرخسي * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن أعطي غلته من
 شئت منهم فله أن يعطي من شاء منهم فان قال لأشياء أن أعطي أحدا منهم فالعلة لهم وقد أبطل
 مشيئته فصار كأنه لم يشترط لنفسه مشيئة ولو قال صدقة موقوفة على بني فلان وسكت وكذلك
 لو مات الواقف فالصدقة لبني فلان فان قال جعلت الغلة لابن فلان دون اخوته جاز ولم يكن له أن يحوله
 وله أن يفضل بعضهم على بعض وأن يحرم بعضهم وله أن يعطي جميع بني فلان في الاستحسان فان مات
 الذي جعل الغلة له فشيئته ثابتة بعد ذلك كذافي الحاوي * ولو شاء كلهم طالت ويكون للفقراء
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيساو عندهما جازت ويكون لبني فلان استحسانا بناء على أن كلمة
 من للتبعض عنده والبيان عندهما كذافي الحر الرائق * ولو شاء الواقف بعضهم ثم مات الواقف
 ومات ذلك البعض منهم فمصيبهم يصرف الى الفقراء ولو شاء غير بني فلان فالمشيئة باطلة كذا
 في محيط السرخسي * فان قال وضعت في بني فلان ونسلهم جازت مشيئته في بني فلان وایس لاولادهم
 ونسلهم شيء كذافي الحاوي * اذا قال أرضي صدقة موقوفة على بني فلان على أن أعطي من
 شئت منهم كان ذلك جائزا ويكون له أن يفضل من شاءه ولو رد المشيئة فقال لأشياء ومات كانت الغلة
 بين بني فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك وكذلك لو وقف على بني فلان على أن له لان أن
 يفضل من شاء منهم كان لفلان أن يفضل من شاء منهم كذافي المحيط * ولو جعل نصف الغلة لواحد
 بعينه والنصف الآخر للباقيين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الآخر بينه وبين
 الباقيين بالسوية لانه خصه بفضل النصف والتفضيل بالنصف يقتضي اشتراكه في النصف الباقي
 ولو قال أن أحص بغلته من شئت فخص واحد بالنصف جاز ولا شركة له في الباقي ولو شاء جميعهم جازت
 المشيئة هكذا في محيط السرخسي * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن أعطي من شئت
 منهم فهو كما قال وله أن يخص من شاء منهم ولو دفع الكل الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى الكل
 القياس أن لا يجوز عملا بكلمة من وفي الاستحسان يجوز ولو قال لأخص واحد منهم هذه السنة جاز
 وكان بينهم بالسوية كذافي المحيط * ولو قال على أن أحرم من شئت منهم فحرمهم الا جاز وایس
 له أن يحرمهم جميعا في القياس وفي الاستحسان له ذلك وليس له ان يردّها عليهم وصار الوقف للفقراء
 ولو قال حرمتهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وهي للفقراء والمشيئة ثابتة له فيها

قضى بانها امرأته فكان القضاء بالدار بيعة المرأة أولى كزوجين في أيديهما دار أقام كل واحد منهما البيعة أنها داره فان في قياس قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالدار للمرأة ولو لم يكن لها بيعة كانت الدار للزوج لانه صاحب يد * وذكر ابن شجاع رحمه الله تعالى في
 النوادر لو أقام الرجل البيعة أن الدار داره والمرأة أمته وأقامت المرأة البيعة أن الدار لها وأن الرجل عبدها ولو است الدار في يدهما فالدار
 بينهما نصعان فان كانت في يد أحدهما تترك في يده لتعارض البيعتين في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بيعة أحدهما على
 صاحبه بالرق لمكان التعارض * قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن الدار اذا كانت في يد أحدهما يقضى بيعة الخارج لان بيعة صاحب
 اليد في الملك المطلق لا تعارض بيعة الخارج * رجل ادعى على رجل أنه رهن عنده ثوبا وبينه في يده المدعي عليه فشهد الشهود وأنه رهن

عنده ثوب ولم يسموه ذكر في الأصل أنه يجوز هذه الشهادة ويكون القول قول المرفق إذا ثبت بثوب مع يمينه؛ كذلك في الغصب وقد ذكرنا * عبد في يد رجل أقام البيعة أنه عبد للذي في يديه وأنه أعتقه وقال للذي في يديه هو ولدان أودني وقال غصبته منه وليس لصاحب اليد البيعة على ما يدعي فقضى القاضي بالعتق ثم - ضر فلان بعد ذلك وأقام البيعة أنه عبده اغتصبه منه صاحب اليد وكان أودعه عنده فانه يقضى به للذي حضر ويطل عتقه * ذكر في الجامع أنه إذا أقام عبدا البيعة على الذي في يده أن فلانا أعتقه وهو علة وأقام الذي في يديه البيعة أنه لفلان الغائب أودعه عنده فانه يقضى بالعتق فان قدم فلان الغائب وأقام البيعة أنه عبده لا تقبل بيعة والعتق أولى ولو أقامت جارية البيعة على رجل أنها له أعتقها وأقام (١٠٤) آخر البيعة أنها له اغتصبها الذي في يديه كان العتق أولى * رجل ادعى عبدا

في يد رجل أنه له وطول بالبيعة فلما أقام من عند القاضي باع الذي في يديه العبد من ثالث وتقا بضام أودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبيعة فان علم القاضي بما صنع ذو اليد وأقر به المدعي لا يسمع بيعة المدعي على صاحب اليد وإن لم يعلم به القاضي ولا أقر به المدعي سمعت بيعة المدعي ولا يسمع بيعة ذي اليد على ما صنع إلا إذا أقام البيعة على اقرار المدعي بذلك فيقبل بيعة وتندفع عنه خصومة المدعي * والهبة إذا اتصل بها القبض والصدقة في هذه بمنزلة البيع * رجل ادعى على آخر أنه استهلك عليه كذا دابة وسمى عددا معلوما وجه بالشهود قالوا ينسب في الشهر - ودأن يبينوا الذكور والانات فان لم يبينوا ذلك قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى أخاف أن لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشئ وإن يبينوا الذكور والانات جازت شهادتهم ولا يحتاج إلى ذكر اللون لأن اختلاف الذكور والانات اختلاف فاحش بها تخلف المسامح ولا كذلك اختلاف اللون * عبد في يد رجل أقام الذي في يديه

بعد ذلك فان مات قل أن يحرم أحدا منهم فالغلة بينهم جميعا ولو قال على أن لي أن أخرج من شئت منهم فأخرج واحدا أو الجميع - ز وصارت الغلة للفقراء وإن أخرج واحدا ثم أراد أن يدخل لم يكن له ذلك وصار الوقف على الباقيين لأن له المشيئة في الإخراج دون الإدخال كذا في الحاوي * ثم إن كان في الوقف غلة وقت الإخراج ذكر هلال رحمه الله تعالى أنه - رجع منها حصصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا الأصل والجامع الصغير أنه يخرج عن العلة أبدا فانه لو وصى بغلة بسنانه وفي البستان غلة يوم موت الموصي فله الغلة الموصى - ودقة ما يحدث في المستقبل أبدا وعلى رواية هلال رحمه الله تعالى له الغلة الموجودة دون ما يحدث وهو المحكي عن بعض أصحابنا كذا في محيط السرخسي * وإن أخرج بان قال أخرجت فلانا أو فلانا جازا والبيعة اليه فان لم يبين حتى مات فالعلة تقسم على رؤس الباقيين فيضرب لهما من بينهم فان اصطالحا أخذاه بينهما وان أبا أو أبي أحدهما وقف الأمر حتى يصطالحا كذا في البحر الرائق * ولو قال أخرجت فلانا لابل فلانا جازا جميعا ولو قال على أن أدخل من شئت فله أب يدخل من أحب وليس له أن يخرج منهم أحدا فان مات قبل أن يدخل أحدا فالعلة لهم فان قال أدخلت فلانا في غلتها أبدا فهو كذا قال ولو قال على ولد عبد الله على أن أدخل فيه ولدي لم يكن له أن يدخل فيها غير ولدي وله أن يدخل ولدي بدكهم ويكونون أسوة لولد عبد الله فان قال لا أشاء أن أدخلهم فقد انقطعت مشيئته فيهم والوقف لولد عبد الله كذا في الحاوي رجل وقف وقفا على أمهات أولاده الأمن تزوج فانه لا شيء لها فزوج واحدة منهن ثم طلقها فهاذا على وجهين أما أن لم يشترط الواقف في الوقف أن من تزوجت فطلقها أو شرط في الأول لا شيء لها لانه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني لها ذلك لانه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها والاستثناء من المعنى إثبات وكذلك لو وقف على بني فلان الأمن خرج من البلد فخرج بعضهم ثم عادوا كذلك لو وقف على بني فلان ممن يتعلم العلم وترك بعضهم ثم اشتغل فهو على هذين الوجهين أيضا كذا في الوقفات الحسامية * وفي وقف الخصاص لو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ونسله وعقبه أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على الفقراء المساكين وشرط في الوقف أن كل من انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد منهم إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف ولو ادعى بعضهم على بعض أنه انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وأنكر ذلك المدعي عليه فالقول في ذلك قوله وعلى المدعي بيعة على ذلك كذا في الذخيرة * ولو وقف على أولاده وشرط أن من انتقل إلى مذهب المعتزلة صار خارجا فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذا لو كان الواقف من

المعتزلة

البيعة أنه أعتقه وهو علة وأقام آخر البيعة أنه أعتقه وهو علة فان صدق العبد أحدهما فبيعته أولى

وان كذبهما جميعا يقضى بولائه بينهما نصفين * أمة في يد رجل أقام البيعة أنه دبرها وهو علة وأقام آخر البيعة أنها ولدت منه وهو علة وأقام آخر على مثل ذلك فحسب الذي في يديه * عبد في يد رجل أقام - فلان كل واحد منهما البيعة أنه باعه من الذي في يديه بيعا سدا فأنهما يأخذان العبد وقيمته بينهما يعني إذا شهدوا على اقراره فان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان وإن كانت البيعتان شهادتا على معاينة البيع والقبض فان كان العبد قائما أخذاه نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وإن كان العبد مستهدكا أخذاه قيمته نصفين ولا شيء لهما غير ذلك * قال ميرزا رضي الله عنه - ينبغي أن يكون في العلة كذا * عبد في يد رجل أقام هو البيعة على رجلين أنه باعه منهما بالاني

دروهم وأقام أحدال بيمين البينة أنه اشترا من الذي في يده بالث درهم فالبينة بيته الذي العبد في يديه لأنه لما أقام البينة عليه ما بالبيع ففقد
أثبت اقرار كل واحد منهما أنه اشترا مع صاحبه بالث درهم وذلك يبطل دعواه أنه اشترا منه بالث درهم * رجل غصب من رجل شيئا
فأقام المعصوب منه البينة على الغصب وعدلت فادعى الغاصب أن المعصوب منه أقر أنه للغاصب هل تقبل بيته الغاصب والغصب في يديه
أو يأمره القاضي بتسليم الغصب الى المدعى ثم يسأله البينة بعد ذلك على ما ادعى من الاقرار قال محمد رحمه الله تعالى ان ادعى بيته حاضرة تقبل
بيته واقرار الغصب في يديه قيل له ان كان القاضي يجلس كل خمسة عشر يوما اماهله القاضي الى ذلك قال عهله وياخذ منه كفيلا بنفسه
وبذلك الشيء * رجل ادعى متاعا ودارا في يد رجل أنه له وأقام البينة فقضى (٤٠٥) له القاضي بذلك ولم يأخذه من المقضى عليه حتى أقام
للمقضى عليه البينة على أن المدعى

أقر أنه لاحق له فيه قال محمد رحمه الله
تعالى ان شهدوا أنه أقر بذلك قبل قضاء
القاضي بطلت بيته المدعى والقضاء
وان شهدوا أنه أقر به بعد القضاء
لا يبطل به قضاء القاضي * عبد
في يد رجل أقام البينة أنه عبده
أعتقه وهو ملكه وأقام رجل
آخر البينة أنه عبده لدى ملكه
قالوا الولادة أولى * وعن محمد
رحمه الله تعالى عبد في يد رجل أقام
رجل البينة أنه عبده ولدى ملكه
ثم أقام آخر البينة أنه عبده ولدى
ملكه فقضى القاضي به له ما ثم
أقام ثالث البينة أنه عبده ولدى
ملكه فان القاضي يقضى به
لثالث ان لم يعد المقضى له
البينة نه عبدهما لدى ملكهما
فان أعاد ذلك أحدهما قضي
بالنصف الذي أعاد البينة لأنه
صاحب يد في النصف فلا يقبل فيه
بيته الثالث لان في دعوى النتائج
يقضى بيته صاحب اليد ويقضى
بالنصف لثالث وليس للذي أعاد
البينة أن يدخل مع الثالث في هذا
النصف لان القاضي حين يقضى
للاولين بالعبد بينهما فقد قضى
لكل واحد منهما على صاحبه

المعتزلة وشرط أن من انتقل الى مذهب أهل السنة صار خارجا عن شرطه ولو شرط أن من انتقل
من مذهب أهل السنة الى غيره فصار خارجا أو رافضيا خرج فلوارثه والعياذ بالله عن الاسلام خرج
والمرأة والرجل سواء فلو شرط أن من خرج من مذهب الاثبات الى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد
الى مذهب الاثبات لا يعود الى الوقف الا بالشرط وكذلك لو عيّن الواقف مذهب من المذاهب وشرط
أن من انتقل عنه خرج اشرطه وكذا لو شرط أن من انتقل من قرابته من بغداد لاحق له اشرطه
لكن هذا اذا عاد الى بغداد الى الوقف كذا في البحر الرائق * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله
تعالى أبا علي زيد وعمر وما عاشا ومن بعدهما على المتساكين على أن يبدأ بزيد فيعطى من غلته في
كل سنة ألف درهم ويعطى عمر قوته لسنة فهو جائز على ما قال فان فصل بعد ذلك من الغلة شيء كان
بينهما وان لم يكن ذلة لسنة الألف درهم يعطى ذلك زيدا وكذلك اذا كان أقل من ألف فذلك كله
لزيد فان مات زيد ثم جاءت ذلة السنة يعطى عمر قوته لسنة فان كانت الغلة ثلاثة آلاف درهم وقوت
عمر وسنة ألف درهم دفع اليه ألف درهم ويكون له تمام نصف الاله وذلك خمسمائة ويكون ألف
درهم وخمسمائة للمساكين فان لم يحضر يدومات عمر وأعطى زيد ألف درهم ممي له وتتمام نصف
الغلة ويكون لباقي للمساكين ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمر ووالد يبدأ بزيد
فيكون له غلة هذه الصدقة أبدا ما عاش ثم بعمر وفيكون له غلة هذه الصدقة أبدا ما عاش ثم بمحمد
فيكون له غلة هذه الصدقة أبدا ما عاش ثم ينقذ ذلك على ما ذكر من تقديم بعضهم فاذا انقضى
كانت الغلة للمقرء كذا في المحيط * في سيرة العميون حبس فرسان في سبيل الله عشر سنين ثم هي مردودة
على صاحبها فهو باطل وعن يوسف بن خالد السمتي استأذ هلال رحمه الله تعالى أن الوقف جائز
والشرط باطل كذا في النخبة * ولو جعل فرسه في الجهاد أو في السبيل على أن يمسه مادام حيا
صح لانه لو يشترط كان له ذلك والجعل في السبيل أن يجاهد عليه فان أراد أن يتفع به في غير ذلك
ليس له ذلك ولو آخروه لا يصح الا اذا احتاج الى النفقة كذا في الوجيز * ومن الشروط المعتبرة
ما صرح به الخصاص لو شرط أن لا يؤجر المتولى الارض فان آجرها فاجارته باطلة وكذا اذا اشترط
أن لا يعمل على ما فيه من تخل أو تمجار وكذا اذا شرط أن المتولى اذا آجرها فهو خارج عن التولية
فاذا خالف المتولى صار خارجا ولو اياه القاضي من يثق بامانته وكذا اذا شرط أنه ان أحدث أحد من
أهل هذا الوقف حدثا في الوقف يريد ابطاله كان خارجا عن الوقف فبعض وقال أردت تصحيح
الوقف وقال سائر أهل الوقف انما أردت ابطاله نظر القاضي في القوم الذين تنازعوا فان كانوا يريدون
تصحيحه فله ذلك وان كانوا يريدون ابطاله أخرجهما وأشهد على اخراجهم ولو شرط أن من نازع

بنصفه ولا يقبل البينة من أحدهما فيما صار مقضيا عليه * واذا قضى على الرجل بفتح أو ملك عطلق ثم أقام هو البينة على النتائج أو على
التالي من المدعى قبلت بيته * رجل أقام البينة على أن قاضي بلد كذا قضى له بهذه الجارية أو بهذه الشاة وأقام واليد البينة على النتائج
يقضى بيته المدعى ولا يقضى بيته ذي اليد على النتائج خلافا لمحمد رحمه الله تعالى لاحتمال أن القاضي قضى للمخرج بالنتائج وكذا لو فسر
المدعى القضاء بذلك مطلقا لان القاضي الثاني لا يدري أن القاضي الاول قضى باجتهاد فلا يبطل قضاء الاول * ولو أن رجلا ادعى ادا به في يد
رجل أقام أحدهما البينة على النتائج والاخر على الملك فصاحب النتائج أولى خارجا كان أو صاحب يد * ولو ادعى نتائج دابة يقضى
بينهما فان وقت كل واحد من البينتين وقتا وسن الدابة يوافق احدي البينتين وهما خارجان أو أحدهما يقضى للذي وافق له سن الدابة

وان كان سن الدابة مشكلا فان كانا خارجين يقضى لهما وان كان أحدهما صاحب يد يقضى له وان خالف سن الدابة الوقتين في رواية يقضى لهما وفي رواية تبطل البيعتان وان كان أحدهما صاحب يد ووقت يقضى للذي وافق له سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا وكان يوافق صاحب اليد يقضى لصاحب اليد ودعوى النتائج دعوى ما لا يتكرر * خارج أقام البيعة أنه ثوبه نسجه وأقام ذوالبيد البيعة أنه ثوبه نسجه فان كان يعلم أن مثل هذا الثوب مما لا ينسج إلا مرة فهو للذي في يديه وان كان يعلم أنه ينسج مرة بعد أخرى فهو للخارج وتبين محمد رحمه الله تعالى لو تنازعا في ثوب هو في يد أحدهما أقام أحدهما البيعة أنه نسج نصفه وأقام الذي في يديه البيعة أنه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان يعرف النصفان فلاكل (٤٠٦) واحد منهما للنصف الذي نسجه وان لم يعرف فكاه الخارج * ولو ادعى أحدهما

أنه له صاغه لم يكن هذا دعوى النتائج لان الحلي يصاغ مرة بعد أخرى وكذا الشجر يغرس مرة بعد أخرى وكذا الوادي حنطة انما له زرعها لانها تزرع ثم تغربل فتزرع * ولو تنازعا في صوف أقام ذوالبيد البيعة أنه ملكه حزه من شاة ملكها وأقام آخر البيعة أنه ملكه حزه من شاة ملكها يقضى به للذي اليد لان جزا صوف لا يتكرر فالحز لا يجوز ثانيا * ولو أقام خارج البيعة على شاة في يد غيره أنها شاته أو جز هذا الصوف منها وأقام البيعة ذواليد أن الشاة التي يدعيها له وجز الصوف منها فانه يقضى بالشاة للمدعي لانها ادعى في الشاة ملكا مطلقا يقضى بالشاة للخارج ثم يتبعها الصوف لان الجز ليس من أسباب الملك وكذا لو اختصما في أرض فقال الخارج هذه أرضي وزعت فيها هذا القطن أو بقيت فيها هذا البناء فانه يقضى به للمدعي ولو اختصما في جبن فقال الخارج هولي صنعته من لبن كان لي وصاحب اليد ادعى مثل ذلك فانه يقضى به للذي اليد ولو قال المدعي هذا اللبن لي صنعته من لبن شاتي

القيم وتعرض له ولم يقل لا بطله فنازعه البعض وقال منعني حتى صار خارجا ولو كان طالبا بحقه اتباعا للشرط كالمو شرط أن من طالبه بحقه فلامتولى اخراجه وليس له اعادته بدون الشرط كذا في البحر الرائق (الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي) الصالح لا يظمن لم يسأل الولاية لا وقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح المدير * وفي الاسعاف لا يولي إلا أمين قادر بنفسه أو بنائبه ويستوى فيه الذكروا الانثى وكذا الاجمعي والبصير وكذا المحدود في كنف اذا تاب ويشترط لصحة بلوغه وعقله كذا في البحر الرائق * وان جعل ولاية لثمة الى من يخلف من ولده ولي القاضي أمر الوقف رجلا يخلف ولده ويكون موضع الولاية فتكون الولاية اليه وهذا استحسن وكذلك لو أوصى الى صبي في وقفه فهو باطل في القياس وليكتفى استحسن أن تكون الولاية اليه اذا كبر واذا جعل الى غائب نصب القاضي رجلا حتى اذا حضر الغائب رد عليه كذا في الحاوي * ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة لما في الاسعاف ولو كان عبدا يجوز قياسا واستحسانا والذي في الحكم كالعبد فلو أخرجهما القاضي ثم اعتق العبد أو أسلم الذي لا تعود الولاية اليهما كذا في البحر الرائق * وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل عن شرط في أصل الوقف الولاية لنفسه ولولده قال يجوز بالاجماع كذا في التمار خاتمة * رجل وقف وقفًا ولم يذكر الولاية لاحد قبل الولاية للواقف وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده التسليم ليس بشرط أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا يصح هذا الوقف وبه يفتي كذا في السراجية * وقف ضيعة له وأخرجهما من يده الى قسم ثم أراد أن يأخذها من يده فان كان شرط لنفسه في الوقف أن له العزل والاخراج من يد القيم كان له ذلك وان لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ومشايخ بلخ رجعهم الله يفتون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبهذا أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ومشايعه بخاري يفتون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه يفتي كذا في المضمرات * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فالقاضي أن يترعهما من يده كذا في الهداية * ولو ترك العماره وفي يده من غلته ما يمكنه أن يعمره فالقاضي يجبره على العماره فان فعل والاخرجه من يده كذا في المحيط * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط أن ليس لسلطان أو قاض عزله فان لم يكن هو مأمونا في ولاية الوقف كان الشرط باطلا للقاضي أن يعزله ويول غيره كذا في فتاوى قاضيهان * للقاضي أن يعزل الذي نصبه الواقف اذا كان خيرا للوقف كذا في الفصول العمادية * ان شرط أن يليه فلان وليس لي

هذه وأقام الخارج البيعة على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة للخارج * ولو أن عبدا في يد رجل أقام هو البيعة أنه عبده ولحقه ملكه من أمته وعبده وأقام خارج البيعة على مثل ذلك يقضى بالعبد الذي اليد لانهم ادعى النتائج في العبد فترجح بيعة ذي اليد * ولو أقام ذوالبيد البيعة على أمة في يده أنها أمته ولدت هذا العبد في ملكي وأقام خارج البيعة على أن هذه أمة ولدت هذا العبد في ملكي فانه يقضى بالامه للمدعي لانهم ادعى في الامه ملكا مطلقا يقضى به للمدعي ثم يستحق العبد تبعها * ولو تنازعا امرأتان في غزل وكل واحدة منهما ادعى أنها غزلته فانه يقضى به للتي العزل في يدها لان القطن لا يغزل إلا مرة بخلاف الشعر والمرعزي فانه يغزل مرتين * واذا اختصم رجلان في أرض فبها زرع أقام كل واحد منهما البيعة أن الأرض والزرع له هو الذي زرعه فانه يقضى به للمدعي لان دواهما

دعوى الملك المطلق * ولو أن عبداً في يد رجل أقام رجل البيعة أنه عبده وولده في ملكه ولم يذكر الشهود أمه وأقام ذوا اليد البيعة أنه عبده
ولم يذكر أمته هذه فإنه يقضى بالعبودية في يديه لأنهما استويا في دعوى النكاح في العبد وفي بيعة صاحب اليد زيادة ثبات وهو النسب *
عبد في يد رجل أقام رجل البيعة أنه عبده وولده في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل آخر البيعة على مثل ذلك فإنه يقضى بالعبودية بين
الخارجين نصفين لأنهما استويا في دعوى النكاح وهما خارجان ويكون الابن من الامتين والعبد من جميعا * ولو اختصم ذوا اليد خارج في
لحم مشوي أو في مائة مشوية كل واحد منهما يدعي أنه شواه في ملكه فإنه يقضى به للمدعي لأن المشوي يشوي مرة بعد أخرى وكذلك في
المصنف إذا أقام كل واحد منهما البيعة أنه مصنفه كتبه فإنه يقضى به للمدعي لان (٤٠٧) الكتابة مما يسكر روي يكتب ثم يمحى ثم

يكتب * ولو اختصم في ذابة ادعى
خارج أنها ذابته سرقها منه أو
اغتصبها منه صاحب اليد وصاحب
اليدين يدعي أنها ذابته ولدته في
ملكه يقضى بها لصاحب الولادة
ولو ادعى ثوباني يدرجسل أنه له
نسجه وأقام البيعة والشهود
شهدوا أنه نسجه ولم يشهدوا أنه
له فإنه لا يقضى به للمدعي لان
النسج قد ينسج ثوب غيره وكذا
لو شهدوا في ذابة أنها تحت عنده
أو في أمة أنها ولدته عنده ولم يشهدوا
أنها له لا يقضى به للمدعي وكذا لو
شهدوا أنها ابنة أمته وكذا لو
شهدوا على ثوب أنه غزل من قطن
فلان لا يقضى به لفلان وكذا لو
شهدوا على أن هذه الحنطة حصدت
من زرع في أرض فلان لا يكون
لصاحب الأرض أن يأخذ الحنطة
هو الصحيح * وكذا لو شهدوا
أن هذه الحنطة من زرع كان في
أرض فلان أو هذا الثمر من نخل
كان في أرض فلان أو هذا الزبيب
من كرم كان في أرض فلان لا يقضى
به لفلان ولو أقر الذي في يده بذلك
يؤخذ بأقراره * ولو شهدوا أن
هذا العبد ولدته أمة فلان كان
العبد لصاحب الأمة * ولو شهدوا

أخواجه فالتولية جائزة بشرط منع الأخراج باطل كذا في محيط السرخسي * ولو جعل إليه الولاية
في حال حياته وبعد وفاته كان جائراً وكان وكيله في حالة الحياة وصياً بعد الموت ولو قال وليتلك هذا
الوقف فاعمله الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو قال وكلتك بصدقتي هذه في حياتي وبعد وفاتي فهو
جائز وهو وكيله في حياته ووصيه بعد وفاته كذا في الذخيرة * ولو لم يجعل له قسماً حتى حضرته
الوفاة فأوصى إلى رجل جعل وصياً في أمواله قسماً في أوقافه ولو أوصى إلى آخر بعد ذلك يكون
الثاني وصياً ولا يكون قسماً ولو لم يجعل قسماً حتى نصب القاضي قسماً وقضى بقوامته لم يملك
الوقف أخواجه ليتولاه بنفسه كذا في الفتاوى العتائية * لو أوصى إليه في الوقف خاصة فهو
وصى في الأشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وهو الصحيح
كذا في الغنائية * وعلى هذا الوصي إلى رجل جعل في الوقف وأوصى إلى آخر في ولده أو وصى
إلى رجل جعل في وقف بعينه وأوصى إلى آخر في وقف آخر بعينه كانا وصيين فيهما جميعاً كذلك
في الذخيرة * ولو وقف أرضه وجعل ولايته إلى رجل جعل حال حياته وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة
أوصى إلى رجل ذكره لعل عن محمد رحمه الله تعالى أن الوصي يشارك القسيم في أمر الوقف كأنه
جعل ولاية الوقف إليهما كذا في المحيط * ولو وقف أرضين وجعل لكل متولياً لا يشارك
أحدهما الآخر ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلاً آخر وصياً يكون شريكاً للمتولى
في أمر الوقف إلا أن يقول وقف أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا
وصياً في تركاتي وجميع أموري فينمذ بتفرد كل منهما بما فوض إليه كذا في البحر الرائق ناقلاً
عن الاسعاف * وإن شرط أن يلمه فلان بعدم موته ثم بعده يلمه فلان ثم بعده يلمه فلان فهذا
الشرط جائز كذا في محيط السرخسي * وإذا قال أوصيت إلى فلان ورجعت عن كل وصية
لي كانت ولاية الوقف إليه وخرج المتولى من أن يكون متولياً وإذا جعل الوقف الولاية إلى
اثنين أو صاوت الولاية إلى الوصي والمتولى لم يكن لأحدهما بيع غلة الوقف وينبغي على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يكون له ذلك فإن باع أحدهما أو أجاز الآخر أو وكل أحدهما صاحبه
به جاز كذا في الحاوي * وإن أوصى إلى رجل في وقفه واشترط عليه أنه ليس له أن يوصى إلى
غيره جاز الشرط كذا في الظهيرية * وإن مات أحد الوصيين وأوصى إلى جماعة لم يتفرد واحد
بالتصرف ويجعل نصف الغلة في يد الجماعة الذين قاموا مقام الوصي الهالك كذا في الحاوي * ولو
أن الوقف جعل ولاية لوقف إلى رجلين بعدم موته ثم أن أحدهما رجلين أوصى إلى صاحبه في أمر
الوقف ومات جاز تصرف الحي منهما في جميع الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أوصى إلى رجلين

أن هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يرضى بها لصاحب الزرع * وكذا لو شهدوا أن هذا الزبيب من كرم فلان يقضى بالزبيب لفلان
ولو ادعى دجاجة في يد رجل أنه له خرج في ملكه وأقام ذوا اليد البيعة على مثل ذلك فإنه يقضى به لذي اليد * ولو أقام المدعي البيعة أن البيضة
لتي خرج منها الدجاج كانت له لا يقضى بالدجاج للمدعي ويكون الدجاج لصاحب اليد وعليه بيضة المدعي كان صاحب اليد غصب بيضة
وجعلها تحت الدجاج * عبد في يد رجل أقام رجل البيعة أنه عبده اشتراه من فلان وأنه ولدته في ملكه وأقام ذوا اليد البيعة أنه عبده
شتراه من فلان آخر وأنه ولدته في ملكه فإنه يقضى بالعبودية لذي اليد لان كل واحد منهما ادعى نتاج بانه ودعوى نتاج بانه كدعوى
نتاج نفسه فيقضى بيعة ذي اليد * أمة في يد رجل وابنتها في يد رجل آخر ادعى رجل أنها أمة وأقام البيعة فقضى له بالجارية لا يكون

لهذا المسمى أن يأخذ به أو لا يستحق الجارية ملكا عاقلا ولو كانت الابنة في يد المدعي عليه كأنه ثمن يأن هذا مع ما ذكر به * ولو أقام رجل ابنة على شخص في يد رجل وتزوجه هذا الخلل في غيره فقضى له بالخلل فإنه يأخذ النحر أيضا ولا يشبه التزواج * من اشترى جارية نكحت من يده بمسكومه لم يكن له أن يرجع بالثمن على بائعه وإن أقام البينة بعدم كونه على ثمن أن الجارية كانت للمستحوذ تقبيل بينه إلا أن يفهمها على إقرارها مانع بذلك وهل له أن يحلف البائع فيه روايتان والظاهر أنه لا يحلف وكذلك لو كان القضاء للمشتري على المشتري بإقراره * ولو كانت الجارية ادعت أنها حرة فاستحلف المشتري فشكل أو أقر ثم أقام البينة على بائعه أم كانت حرة قبلت بينته على بائعه وإن لم يكن له بينة كأنه أن يحلف البائع (٤٠٨) وكذلك لو استحلفها رجل أنه له وأعتقها أو ودها أو وادعت منه فصح أنه المشتري ثم أقام هو البينة على البائع بذلك

قبل أحدهما أو أبي الآخر فالقاضي يقيم مكانه رجلا آخر حتى يجتمع رأي الرحلين كقصد الواقف ولو فوض القاضي الولاية تمامها إلى هذا الذي قبل حازوه - إذا يجب أن يكون بلا خلاف كذا في الظهيرية * وإن أوصى إلى رجل وصى أقام القاضي بدل الصبي رجلا كذا في الحاوي * ولو جعلها لعملان إلى أن يدرك ولده فاذا أدرك كان شريكه لا يزوج ما جعله لابنته في رواية الحسن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولو أوصى إلى رجل بأن يشتري بماله سماء أرضا ويجعلها وقفًا على وجه سماء له وأشهد على وصيته جازر يكون متوليا وله الإيصاء به لغيره ولو نصب مته وليا على وقف ثم وقف وقفًا آخر ولم يجعل له متوليا لا يكون المتولى الأول متوليا على الثاني الآن يقول أنت وصي كذا في البحر الرائق * لو شرط الولاية لولده على أن يلبسها لافضل من ولدته تكون الولاية إلى أفضل أولاده فإن صار أفضلهم فاسم فالولاية لمن يلبس في الفضل فإن ترك الأفضل الفسق وصار أعدل وأفضل من الثاني فالولاية تنتقل إليه في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي * ولو قال الواقف ولاية هذا الوقف إلى لأفضل فالأفضل من ولدي وأبي الأفضل القبول في الاستحسان فالولاية لمن يلبس في الفضل لا إباء الأفضل بمنزلة موته كذا في المحيط ولو جعل الولاية لأفضل أولاده وكانوا في الفضل سواء تكون لا كبرهم - ساذكرا كان أو أنثى ولو لم يكن فيهم أحد هلالها فالقاضي يقيم أحبيبا إلى أن يصير أحد منهم أهلا لها فتر إليه ولو جعلها لاثنتين من أولاده وكان منهن ذكرا وأنثى صالحان للولاية تشارك فيها الصدق الولد عليها أيضا بخلاف ما لو قال لرجلين من أولاده فإنه لاحق لها حيث نكح كذا في البحر الرائق * ولو ولي القاضي أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه فالولاية إليه وإذا استوى الاثنان في صلاح فالأعلم بأمر الوقف أولى ولو كان أحدهما أكثر ورعا وصالحا والآخر أعلم بأمور الوقف فالأعلم أول بعد أن يكون بحال تؤمن بحياته كذا في الذخيرة * في الحاوي وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى ابنه الصغير جعل القاضي له وصيا فاذا بلغ لم يكن له أن يخرج الوصي إلا بأمر القاضي - كذا في التتارخانية * ولو جعل الولاية إلى عبد الله حتى يقدم زيد فهو كذا قال فاذا قدم زيد فكلاهما واليمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * الآن يقول فاذا قدم فلان فالولاية إليه حينئذ لا يكون للحاضر ولاية إذا قدم العائب وقال أبو يوسف وهلال رحمه الله تعالى الولاية تنتقل إلى القادم وزالت ولاية الحاضر كذا في محيط السرخسي * ولو قال ولايتها إلى عبد الله مادام بالبصرة فهو على ما شرط وكذلك لو قال إلى امرأتي ما لم تستزوج فاذا تزوجت فالولاية لها ولو قال الولاية إلى عبد الله ومن بعده إلى زيد فسألت عبد الله وأوصى إلى رجل كانت الولاية لزيد كذا

أقام هو البينة على البائع بذلك قبلت بينته (فصل في دعوى الدور والاراضي) إذا ادعى دارا أو عقارا لا تسمع دعواه إلا بتعريفها وتعريفها لا يكون إلا بذكر الحدود فيذكر الجيران بأسمائهم وآبائهم وأجدادهم واللقب الذي يعرف به وإن كان يعرف باسمه واسم أبيه وجده لا يحتج إلى اللقب وإن كان التمرين لا يحصل إلا بذكر اللقب وإن كان يشارك في المصر غيره في ذلك الاسم والنسب كقول أحد بن محمد بن جعفر فهذا لا يقع التعريف لأن في المصر من يشاركه في الاسم والنسب ويحدرجه الله تعالى ذكر في كثير من المواضع فلان بن فلان القلاني وإن حصل التعريف باسمه واسم أبيه ولقبه لا يحتاج إلى ذكر الجسد وإن كان لا يحصل بذلك إلا بالجسد لا يكفي بذلك * ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وإن لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعي عليه ليس هذا المحدود في يدي أو قال ليس علي تسام هذا المحدود فإنه لا يتوجه

عليه هذه الخصومة * وإن قال المدعي عليه هذا المحدود في يدي غير أنك أخطأت في الحدود لا يلتفت إليه إلا إذا توافقا على الخطأ حينئذ يستأنف الخصومة * ولو ادعى على رجل محدودا في يده فأنكر المدعي عليه أن يكون ذلك في يده فطلب المدعي من القاضي أن يحلفه على ذلك كأنه ذلك حتى يقر فاذا أقر باليد حلف على ملك المدعي فاذا أقر بذلك بأمره القاضي بترك التعرض فإن أراد المدعي أن يقيم البينة بعد إقراره باليد أنه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تقبل بينة المدعي على الملك ما لم يقيم البينة أنه في يد المدعي عليه وأقام البينة على الملك بعد إقرار المدعي عليه باليد فقضى القاضي بذلك ذكر في الجامع أنه لا ينفذ قضاؤه ما لم يعرف القاهي أنهم في يده أو يقيم البينة أنهم في يده وكذا في كراهية إرجاعه إليه

تعالى * المدعى عليه اذا ادعى بعد القضاء أن المدعى أخطأ في الحد الرابع لا تسمع دعواه وكذا لو ادعى قبل القضاء بعدما أجاب المدعى أنها ملكه وفي يدي ثم ادعى أنه أخطأ في الحد الرابع لا تسمع دعواه وان شهدوا على خدين لم تقبل شهادتهم ولا يقضى بها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل ويقضى واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في قوله قال بعضهم أنها تقبل اذا شهدوا على خدين متقابلين أما اذا شهدوا على خدين حد اليمين والمغرب أو حد اليسار والمشرق لا تقبل وقال بعضهم أنها تقبل في قوله اذا شهدوا على خدين أحدهما طولا والاخر عرضا * اذا ادعى محدودا وذكر الحدود الاربع وقال الشهود نحن نعلم حدودها اذا ذهبنا اليها ونقف ثمة ولكن لا نعرف جيرانها ولا نعرف أسامي الجيران قال الشيخ الامام شمس الاعنة الحلواني رحمه الله تعالى هنا (٤٠٩) مسائل ثلاثة * أحدها أن يقول الشهود

لهذا المدعى دار في محلة كذا في سكة كذا تلاصق دار فلان في رقيقة كذا اغتصبها منه هذا المدعى عليه وانها في يده بغير حق ولم يذكروا حدودها أو قالوا لا نعلم حدودها وجاء المدعى بشهود آخر شهدوا بحدودها فان القاضي لا يقضى للمدعى لان الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بحدود الدار لم يشهدوا بالملك الدار * والمسئلة الثانية لو قال الشهود نحن نعلم حدودها أحد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا ولكن لا ندري أتوافق الحدود التي سمينا دعوى المدعى وهل هذه الحدود حدود تلك الدار فانا نحملنا الشهادة بهذه الحدود وسمى لنا حدودها هذه الحدود وأقر البائع بهذه الحدود لكن ما رأيناها ولا مررنا بتلك المحلة ولا بسكنها أو أكثر تحمل الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى البائع حدودها والشهود يحملون الشهادة بتعريف البائع وفي هذه المسئلة القاضي يبعث أمينين الى الدار لينظرا أن هذه الحدود هل هي حدود تلك الدار فان وافق يقضى

في الحاوي * اذا مات المتولى ولو اوقف حقا لراى في نصب قسيم آخر الى الواقف لا الى القاضي وان كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضي فان لم يكن أوصى الى أحد فالراى في ذلك الى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى * وفي الأصل الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك وان لم يجد منهم من يصلح ونصب غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه الى أهل بيت الواقف كذا في الوجيز * وفي الحاوي ذكر الانصاري في وقفه ان أخرج الوالى وصى الواقف من ولاية الصدقة لفساد فصلح بعد ذلك أترى أن ترده الى ولايته قال نعم فان لم يكن من يتولاه من جيران الواقف وقراباته الا برزق ويفعل واحد من غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي بنظر في ذلك ما هو الافضل لاهل الوقف وأصلح للصدقة كذا في التتارخانية * قال في جامع الفصولين لو شرط الواقف أن يكون المتولى من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضي أن يولى غيره بلا خيانة ولو ولاه هل يكون متوليا قال شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده لا كذا في النهر الفائق * لو مات القاضي أو عزل ببقى من نصبه على حاله كذا في القنية * والمتولى أن يفوض لغيره عند موته كالوصى له أن يوصى الى غيره الا انه ان كان الواقف جعل ذلك المتولى مالا مسمى لم يكن ذلك لمن أوصى اليه بل يرفع الامر الى القاضي اذا تبرع بعمله ليفرض له أجر مثله الا أن يكون الواقف جعل ذلك لكل متول وليس للقاضي أن يجعل للذى كان أدخله ما كان الواقف جعله للذى كان أدخله كذا في فتح القدير * واذا أراد المتولى أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التفويض اليه على سبيل التعميم هكذا في المحيط * لو كان الوقف على أرباب معلومين يحصى عددهم فنصبوا متوليا له بدون أمر القاضي تكلموا فيه كثيرا قال الصدر السعيد حسام الدين المختار أنه لا تصح التولية منهم وعن شيخ الاسلام أبي الحسن أنه قال كان مشايخنا رحمهم الله تعالى يجيبون أنهم اذا نصبوا متوليا يصير متوليا كما لو أذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ طهير الدين أن الافضل أن ينصبوا متوليا ولا يعلم القاضي به لما عرفوا من اطماعهم في الاوقاف قال العبد هذا في زماننا وقد تحقق بالواقع ما كان محتملا للفساد فوجب الانخذ بفتوى المتأخرين كذا في الغيائية * وقف مسجد على مسجد بعينه وله قيم فئات القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير أمر القاضي فقام هذا المتولى بعمارة المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح أنها لا تصح ويكون نصب القيم الى القاضي ولا يكون هذا المتولى ضامنا لما أنفق في العمارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولى أجرا للوقف وأخذ العلة وأنفق لانه اذا لم تصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا أجر الغصب

(٥٢ - (الفتاوى) - ثانی)
 به الامدعى اذا رجعا اليه وشهدا عنده أن حدودها هذه الحدود وان خالف لا يقضى * وأما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود ان لهذا المدعى دارا في محلة كذا نعرف حدودها اذا قنعنا عند حيطانها ونشير أن أحد حدودها الى ههنا والثاني الى ههنا والثالث الى ههنا والرابع الى ههنا ولا نعلم جيرانها فان ههنا اذا أراد القاضي أن يقضى للمدعى بأمر الشهود بان يذهبوا الى الدار ويبحث معهم شاعدين أو أمينين من أمثاله ودينوا الحدود للاثمينين ثم يتعرف الامينان جيرانها ويسألوا أساميهم فاذا رجعوا الى القاضي وشهدوا أميناه أن الشهود دينوا حدود الدار وأشاروا اليها وانما نعرفنا عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان وفلان في سكة كذا فان الياهي يقضي بشهادة الشهود الذين شهدوا بملك الدار للمدعى * وان قال الشهود نشهد

أن الدار التي تلاصق دار فلان بن فلان لهذا المدعى أو قالوا الدار التي بين دار فلان وبين دار فلان لهذا المدعى لا يلتصق إلى شهادتهم لأنهم ذكر واحد بن وذلك لا يكفي فإن كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم في قول أبي نعيم رحمه الله تعالى وكذا القرية والأرض والحنوت ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى وجموعا على أن الرجل إذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب * ولو ادعى محدودا في يد رجل وذكر الشهود الحدود الثلاثة وقالوا لا نعرف الحد الرابع سمعنا شهادتهم وإن ذكروا الحد الرابع وقالوا الحد الرابع متصل بملك المدعى ولم يذكروا الفصل حازت شهادتهم وإن ذكروا الحد الرابع في ملك المدعى عليه ولم يذكروا الفصل لا تقبل شهادتهم (٤١٠) في الأراضي وتقبل في البيوت والدور والكروم ولو كان الحد الرابع ملك

وجلبين لكل واحد منهما أرض بحسب المدعى قالوا في بيان الحدود والحد الرابع لزيق أرض فلان ذكروا أحد الجارين ولم يذكروا الآخر جاز أيضا وكذلك كان الحد الرابع أرض رجل ومسجدا فقالوا الحد الرابع لزيق أرض فلان ولم يذكروا المسجد جاز * رجلان تشارعا في دار كل واحد منهما يدعى أنه له وفي يديه ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أن على كل واحد منهما البيئة والا فاليمين لأن كل واحد منهما مقرر بتوجه الخصومة عليه لما ادعى ليدل نفسه فإن أقام أحدهما البيئة أنها في يديه يقضى له باليد ويصير هو مدعى عليه والاخر مدعىا وإن قامت البيئة لكل واحد منهما فإن القاضي يجعل الدار في يدهما لأنهما متساويا في إثبات اليد فصار كلوا متساويا في إثبات الملك وقال بعض أصحابنا وجهم الله تعالى إذا قال المدعى ملكي وفي يدي لا نسمع دعواه لأنه لا يدعى حقا على غيره * وذكر الحراف عن أصحابنا أن رجلا لو أقام البيئة على رجل أن في يديه الدار التي حدها كذا وبين حدودها فإن

كان الأجر له كذا في فتاوى قاضي خان * وأنت تعلم أن المعنى به تضمين غاصب الأوقاف كذا في فتح القدير * إذا وقف على أولاده وهم في بلدة أخرى فللقاضي ببلدهم أن ينصب قايما والقاضي إذا نصب قايما وجعل له شيئا معلوما يأخذه كل سنة حل له قدر أجر من له وإن لم يشترط الواقف ذلك كذا في السراجيه * ولو أن قايما في الوقف أقام كل قيم قايما ببلدة أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الآخر قال الشيخ الإمام اسمعيل الرازي ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحدا من هذين القايمين أراد أن يعزل القيم الذي أقامه القاضي الآخر قال إن رأى القاضي المصلحة في عزل الآخر كماله ذلك والأصل كذا في فتاوى قاضي خان * نصب القاضي قايما آخر لا يعزل الأول إن كان منصوب الواقف وإن كان منصوبه ويحرمه عند نصب الثاني يعزل * (في فتاوى صاعد) متولى الوقف باع شيئا منه أو رهن فهو خيانة فيعزل أو يضم إليه ثقة * ولو قال متولى من جهة الواقف عزلت نفسي لا يعزل إلا أن يقول له أو للقاضي فيخرج كذا في القنية * أجر القيم ثم عزل ونصب قيم آخر فقبل أخذ الأجر للمعزول والأصح أنه للمنصوب لأن المعزول أجره للوقف لأنفسه ولو باع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله أن يقبل البيع مع المشتري إذا لم يكن البيع بأكثر من ثمن المثل وكذا إذا عزل ونصب غيره فلا منصوب أقالته بلا خلاف كذا في البحر الرائق * الواقف جعل للوقف قايما فلو مات القيم له أن ينصب آخر وبعدمونه للقاضي أن ينصب والافضل أن ينصب من أولاد الموقوف عليه أو أقاربه مادام يوجد منه أحد يصلح لذلك كذا في التهذيب * وإن كان في الأرض الموقوفة نخل وخاف القيم هلاكها كان للقيم أن يشتري من غلة الوقف فصلا فيغرسه كيلا ينقطع كذا في فتاوى قاضي خان * وهو نظير الدار الموقوفة يؤمر بإدخال خشبة أولبنة ونحوهما حتى لا تخرب كذا في الذخيرة * قال كانت قطعة من هذه الأرض سبعة أمتنين شيئا فيحتاج إلى كسح وجهها وإصلاحها حتى تنبت كان للقيم أن يبيع من غلة تجلة الأرض بمائة إصلاح تلك القطعة كذا في المحيط * ثم اعلم أن التعمير إنما يكون من غلة الوقف إذا لم يكن الخراب يمنع أحد ولا قال في اللؤلؤ الجية رجل أجودا وموقوفة فعل المستأجر رواقها بطاير بها فيها الدواب ونحوها يضمن كذا في البحر الرائق * وإذا أراد القيم أن يبنى فيها قرية ليكثر أهلها وحفاظها وبحرث دياره العلة لحاجته إلى ذلك كان له أن يفعل ذلك وهذا كالحان الموقوف على المقرء إذا احتج فيه إلى خادم يكسح الخان ويفتح الباب ويسده فيسلم المتولى بيتا من بيوتها إلى رجل بطريق الأجر له ليقوم بذلك فهو جائز كذا في الظهيرية * ولو كانت الأرض متصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع

والنخل

القاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بيته على الملك ما لم يقيم البيئة أن الدار في يد المدعى عليه ثم يقيم البيئة أنها

له لتوهم أنهم ما تواضعوا في حدود في يد ثالث على أن يدعيه أحدهما فيقر الآخر أنها في يده ويقيم المدعى البيئة عليه أنها له والدار في يد غيره وهذا باطل لأن قضاء على المسخر واختلاف في القضاء على المسخر قال بعضهم ينفذ قضاؤه واليه أشار في الكتاب وقال بعضهم إنما ينفذ إذا لم يعلم القاضي أنه مسخر أما إذا علم أنه مسخر لا ينفذ قضاء القاضي وعليه الاعتماد فعلى ما قاله الحراف ينبغي أن لا يسمع البيئة في مسئلة تالان صاحب كل واحد منهما لا يكون خيمه له إذا لم تكن الدار في يده * ومن أصحابنا من قال مسئلة الأصل محمولة على ما إذا أقام البيئة على اليد ثم أقام أحدهما البيئة على اليد حتى أقام أحدهما البيئة على المالك والآخر لا يسمع دعواه ولا يقبل بيته

الدار في يد ثالث لا ينتزع من يده وذكره في الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قال تأويل مسألة الخصاف أن المدعى عليه لم يدع اليه يدوقاً
مسألة الأصل كل واحد منهما يدعي اليد لنفسه فلهذا تقبل دعوى المدعى على الثالث حتى لو قال المدعى في ملكي وفي يدي وإن هذا الرجل
يمنعني ويتعرض بغير حق والمدعى عليه يقول ملكي في يدك ولا يدعي اليد لنفسه لا تسمع بينة المدعى وذكره رحمه الله تعالى في السير
أن مسلماً خرج من دار الحرب ومعه مستأمن وفي يدهما بعل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لأحدهما بينة من
المسلمين فإن القاضي يقضي بالمال لمن أقام البينة لأنه نورد دعواه بالحق * قال شمس الأئمة هذا رحمه الله تعالى وهذه المسألة تبين خطأ
بعض مشايخنا فيما إذا قال كل واحد من المدعين ملكي في يدي إن القاضي (٤١١) لا يسمع هذه الخصومة ويقول إذا كان ملكك

في يدك فما تطالب متى فقد نص
ههنا على قبول البينة من أحدهما
وهو الصحيح وجهه أن كل واحد
منهما يحتاج إلى البينة لدفع منازعة
الأخر فالبينة لهذا المقصود
مقبولة ويقول للقاضي أطلب
منك أن تمنعه عن مزاحتي وتقرره
في يدي قائماً فالحاصل أن دعوى
الملك في العقار لا تسمع إلا على
صاحب اليد ودعوى اليد تقبل
على غير صاحب اليد إذا كان ذلك
الغير ينازعه في اليد فيجعل مدعياً
للمدعى مقصوداً ومدعياً للملك تبعاً
لملك اليد * رجل ادعى داراً في
يد رجل وقال الدار داري اشتراها
فلان منك لي وفلان غائب والذي
في يديه الدار يجسد البيع قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى أقبل
بينته المدعى عليه وكذا لو كان
المشتري حاضراً ينكر الشراء
وهذا بمنزلة رجل ادعى داراً في يد
رجل وقال هي لي اشتريتها من
فلان كان فلان اشتراها منك
وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا
ادعى أنه اشتراها من فلان
وفلان اشتراها من الذي في يديه
تقبل البينة وإن ادعى أنها
اشتراها فلان من الذي في يديه

والفخيل كان للقيم أن يبنى فيها بيتاً فبأن يوافقها بخلاف ما إذا كانت الأرض الموقوفة بعيدة من
بيوت المصر فإن ثمة لا يكون للقيم أن يبنى فيها بيتاً فبأن يوافقها بخلاف ما إذا كانت الأرض الموقوفة بعيدة من
المشروط له غلة الأرض جماعة رضى بعضهم بأن يرمه المتولى من مال الوقف وأبي البعض فمن أراد
العمارة عمر المتولى حصته بحصته ومن أبي يوافقها حصته ويصرف غلتها إلى العمارة إلى أن تحصل
العمارة ثم تعاد إليه كذا في خزنة المفتين * وهكذا في الحاوي * ذكر في فتاوى أبي الليث
حاتوث موقوف على الفقراء وله قيم بنى رجل في هذا الحانوت بناء غير أن القيم ليس له أن يرجع
بذلك على القيم فبعد ذلك ينظر إن كان أمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر البناء القديم فله رفعه وإن
لم يمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر البناء القديم فليس له رفعه ولكن يترتب إلى أن يتخلص
ماله من تحت البناء ثم يأخذها إن لم يرض هو بتملك القيم البناء للوقف بالقيمة وإن اختلف مع الوصي
على أن يجعل البناء للوقف ببديل يجوز لكن ينظر إلى قيمته مبنياً وإلى قيمته منزعاً فأيهما كان أقل
لا يجاوز ذلك كذا في المحيط * وإذا وقف رجل داراً على أن يسكنها فلان مدة حياته أو عشرين سنة أو
أكثر ثم بعد للمساكين فهو حائز وليس له أن يوافقها وله أن يسكن فيها بنفسه وعياله ووصيفه فإن
كان الموقوف عليهم جماعة فأراد بعضهم أن يسكنوا وأراد بعضهم أن يوافقها أمرهم الحاكم بالنهاية
ثم من أراد أن يسكن سكن ومن أراد أن يوافقها أمر كذا في الحاوي * وإن شرط الواقف أن غلته
فلان رواية فيه عن المتقدمين واختلف المتأخرون في الموصى له بغلة الدار إذا أراد أن يسكنها قيل ليس
له ذلك وله أن يوافقها وقيل له ذلك فلا اختلاف في الوصية بالغلة يكون اختلاف في الوقف دلالة وقيل
الاحتياط أن يوافق القيم من غير الموقوف عليه ويأخذ الأجرة ويرده إليه كذا في محيط السرخسي
* فإن قال الواقف على أن يستعملوها وليس لهم أن يسكنوها فهو على ما شرط كذا في الحاوي
* وليس للقيم أن يأخذ ما فضل عن وجه عمارة المدرسة ديناً ليصرفها إلى الفقهاء وإن احتاجوا إليه
كذا في القنية * إذا اجتمع من غلة أرض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف
يحتاج إلى الإصلاح والعمارة أيضاً ويخاف القيم أنه لو صرف الغلة إلى المرمية بقوته ذلك البر فانه
ينظر إن لم يكن في تأخير إصلاح الأرض ورممته إلى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه
يصرف الغلة إلى ذلك البر ويؤخر المرمية إلى الغلة الثانية وإن كان في تأخير المرمية ضرر بين فانه
يصرف الغلة إلى مرممته فإن فضل شيء يصرفه إلى ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا وجه فيه تصدق
بالغلة على نوع من الفقراء مخوفك أسارى المسلمين أو أعانة الغازي المقطع فأمارة مسجد
أو رباط أو نحو ذلك مما ليس باهل للتمليك فلا يجوز صرف الغلة إليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو

الدار لأقل هذه البينة * ولو قال هذا لي اشتريته من فلان الذي وكلته بالبيع مع دعواه * ولو قال هذه لي اشتراها منك فلان وفلان كان
وكيلاً لي في الشراء لا تسمع دعواه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتسمع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل ادعى داراً في يد رجل
فقال المدعى عليه ليست في يدي فخاف المدعى بشهود وشهدوا أن الدار في يد المدعى عليه وفي ملكه فإن القاضي يسأل المدعى إن قال المدعى هو
شهدوا أنها في يده وفي ملكه فقد أقر المدعى بالدار للمدعى عليه وإن قال صدقوا أنها في يده ولا أصدقهم أنها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى
عليه خصماً للمدعى * المدعى إذا قال ملكي وحتى وفي يده هذا بغير حق ولم يزل واجب عليه تسليمها إلى الشهود ولم يقولوا ذلك أيضاً *
ولو قال ملكي وحتى ولم يقل وفي يده بغير حق فقد ذكرنا اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه * رجل ادعى داراً في يد رجل فقال الذي في

يديه أو دعيها فلان فقال المدعي ما كان فلان أو دعيها ولا يمكنه وهما لك أو باعكها فان القاضي يحلف الذي في يديه بالله ما وهما له ولا يابها منه بعدما كان أو دعيها لانه فان نكل عن اليمين جعله خصما للمدعي * رجل في يديه دارا عاهار جل فأقام الذي في يديه الدار البيعة أن فلانا الغائب كان ادعى هذه الدار واستحقها من يده وسلمها اليه القاضي ثم ان ذلك الغائب آجرها للذي هو فيها فلما لا تقبل بيته ولا تدفع عنه الخصومة * دار في يد رجل ادعى رجل أنها له وأقام البيعة وأقام الذي في يديه البيعة أن هذه الدار لعنان الغائب اشتراها من المدعي وكلنيها تقبل بيته وتدفع عنه الخصومة ولا يلزم الغائب الشراء من هذا المدعي * دار في يد رجل أقام رجل البيعة أن صاحب اليد غصبها منه وأقام رجل آخر البيعة أن هذه الدار له فانه يقضي بالدار للذي أقام البيعة أنه له * رجل ادعى دارا في يد غيره

أنها له ثم ادعى بعد ذلك أنها فلان وقفها عليه قالوا تسمع دعواه كمال ادعى لنفسه أولا ثم ادعى لغيره وادعى أنه وكيل فان ادعى أولا أنه وقف ثم ادعى أنه لا تسمع دعواه كمال ادعى لغيره أولا ثم ادعى لنفسه * رجل ادعى دارا في يد رجل فأنكر الذي في يديه واستحلف ونكل فقضى القاضي عليه بنكوله ثم ان المقضي عليه أقام البيعة أنه كان اشتراها من المدعي ان أقام البيعة على الشراء قبل القضاء لا يقبل وان أقامها على الشراء بعد القضاء يقبل * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له وملكه وحقه وفي يد الذي في يديه غصب وأقام الذي في يديه البيعة أنها ودیعة في يده عن فلان الغائب اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة لانه لم يدع العمل على صاحب اليد فتندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا تندفع هو الصحيح كمال لو قال غصب مني ثم أقام الذي في يديه البيعة أنها ودیعة لا تندفع عنه الخصومة فكذا ههنا * ولو ادعى عبدا في يد رجل أنه له سرق منه وأقام الذي في يديه البيعة أنه ودیعة لفلان الغائب قال محمد

صرف المتولي على المستحقين وهذا لا يجوز تأخيرها دانه يكون ضامنا فاذا ضمن ينبغي أن لا يرجع على المستحقين بمادفعه اليهم في هذه الحالة قياسا على مودع الابن اذا أنفق على الابوين بغير اذنه أو بغير اذن القاضي فاتهم قالوا يضمن ولا رجوع له على الابوين كذا في البحر الرائق * حانوت من الوقف مال على حانوت لرجل ومال الثاني على الثالث وتمطت وأبى القيم أن يعمر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان اصحابي الحانوتين أن يأخذوا القيم بأقامة المسائل ورده الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل عن ملكهما وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المسائل بتلك الغلة كان للمالكين أن يرفعوا الامر الى القاضي فيأمر القاضي النسيم بالاستدانة كذا في فتاوى قاضيان * متولى وقف في عرصه الوقف فهو لا وقف ان نهض من مال الوقف أو من مال نفسه ونواه للوقف أو لم ينوشيا وان بنى لنفسه وأشهد عليه كان له والاجنبي اذا بنى ولم ينوفله ذلك وكذا الخرس كذا في القنية * لو أنفق دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق ماله في مرممة الوقف ببرأ عن الضمان قيم وقف أدخل جذا في دار الوقف ارفع من غلته ذلك * المتولي لو أنفق على الوقف من ماله وشرط الرجوع له الرجوع كذا في السراجية * اذا قال القيم أو المالك المستأجرها أذنت لك في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعة الى المالك أما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالتنوير فلا يرجع مالم يشترط الرجوع كذا في القنية * في اليتيمة شل أبو الفضل عن الوقف اذا كان ربح غلته الى العمارة وثلاثة أرباعها الى الفقراء فلم تقع المدرسة في تلك السنة هل يجوز للمقيم أن يصرف من ذلك الى الفقهاء على وجه الدين ويأخذ ذلك من غلته من السنة الثانية اذا احتاج اليها فقال لا شل أبو حامد فاجاب بانه كذا في التناو خانية * وقف ضيعة على فقراء قرابته وقرية وجعل آخره للمساكين جاز يحصون أولا وان أراد القيم أن يفضل البعض فالمسئلة على وجوه * ان كان الوقف على فقراء قرابته وقرية وهم لا يحصون أو يحصون أو أحد الفريقين يحصون والاخر لا يحصون ففي الوجه الاول للقيم أن يجعل نصف الغلة لفقراء قرابته ونصفها لفقراء القرية ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض فالمسئلة على وجوه * ان الحكم كذلك وفي الوجه الثاني يصرف الغلة الى الفريقين بعددهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أولا فيصرف الى الذين يحصون بعددهم والى الذين لا يحصون سهما واحدا ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء ويفضل البعض في هذا السهم كما بينا وهذا التفرع على قولهما وأما على قول

محمد

وزفر رحمه الله تعالى تندفع عنه الخصومة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى في السرقة اذا

لم يسم السارق لا تندفع الخصومة عن صاحب اليد ولو قال هذا الى غصبه مني فلان غير ذي اليد أو كان ثوبا فقال هذا الى سرقة مني فلان غير ذي اليد فأقام المدعي عليه البيعة على أن فلانا الغائب أو دعيه تندفع الخصومة عن ذي اليد * قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في السرقة لا تندفع الخصومة عن ذي اليد استحصانا * ولو قال هذا الى اشتريته من ذي اليد بكذا أو أقام المدعي عليه البيعة أنه ودیعة في يده ينظر في ذلك ان ادعى على ذي اليد فعلا لم تاته أحكامه بان ادعى الشراء منه بالف ولم يذكر أنه نقد الثمن ولا قبض منه فأقام الذي في يديه البيعة أنه لفلان الغائب أو دعيه أو غصبته منه لا تندفع الخصومة في قواهم فان ادعى عليه عقدا انتهت أحكامه بان ادعى أنه

اشترى منه هذه الدار أو هذا العبد بكذا ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم أقام المدعي عليه البيعة أنه لفلان الغائب أو دعيه اختل فواقبه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة لأنه لما ادعى عقدا انتهت أحكامه لم تبق دعوى العقد وبقيت دعوى الملك فتندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا تندفع لأنه وإن انتهت أحكامه لا يصير مدعيه ملكا قاطن لا يقضى له بالزوائد والعجيج أنها تندفع * ولو ادعى المدعي الشراء مع نقدا الثمن ولا يذ كر قبض المبيع لا تندفع الخصومة عن ذي اليد في قولهم * ولو ادعى ثوبا أو دارا أو دابة في يد رجل أنه له فاقام الذي في يديه البيعة أنه لفلان الغائب أو دعيه أو غصبته منه وفي يدى باجارة أو رهن ان كان المقر له غائبا لا تندفع الخصومة عن ذي اليد لما لم يتم البيعة على ذلك وان كان المقر له حاضرا وصدقه فيما قال تندفع الخصومة عن (٤١٣) ذي اليد وتحويل الخصومة الى المقر له وان كان

المقر له غائبا وأقام الذي في يديه البيعة وشهدوا أنه أو دعيه رجل لا نعرفه لا تقبل شهادتهم وان قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وان شهد الشهود على اقرار المدعي أن رجلا دفعه الى ذي اليد جازت شهادتهم وتندفع عنه الخصومة * ولو شهد شهود المدعي عليه أن المدعي أقر أن هذا لفلان الغائب وقال أو دعيه فلان الغائب تندفع الخصومة * ولو شهد الشهود على اقرار المدعي بذلك ولم يقل صاحب اليد هو لفلان الغائب أو دعيه قالوا تندفع عنه الخصومة * ولو أقام المدعي عليه البيعة أن فلانا الغائب دفعه اليه فشهد شهوده وقالوا انشهد أن فلانا الغائب دفعه ولا ندري أنه ملك فلان الغائب جازت شهادتهم وتندفع الخصومة عن ذي اليد كما لو أقر المدعي عند القاضي أن فلانا الغائب دفعه اليه فانه تندفع الخصومة عن ذي اليد * ولو قال الذي في يديه أو دعيه رجل لا أعرفه فشهد الشهود أنه أو دعيه رجل وهما لا يعرفانه كان الذي في يديه

محذور جه الله تعالى فلا يتأتى كذا في الوجيز * ولو وقف على فقراء أهل هذه البلدة فان كانوا لا يحصون أعطى القيم أنهم شاءوا ان كانوا يحصون قسم على عدد رؤسهم على السواء يستوي فيه الذكروا الانثى ولو صرف القيم نصيب واحد منهم الى نفسه ان شاء ضمنه وان شاء اتبع شركاه فان شرط لكل واحد قوته يعطى ما يمكنه من الطعام والكسوة والسكن ثم ان كان الوقف ضبيعة يعطى كل واحد قوت سنة وفي المستغلات قوت كل شهر كذا في الفتاوى العتابية * واذا خربت أرض الوقف وأراد القيم أن يبيع بعضها ليرم الباقي بثمن ما باع ليس له ذلك فان باع القيم شيئا من البناء لم يهدم لهدم أو نخلة حية لتقطع فالباع باطل فان هدم المشتري البناء أو صرم النخل ينبغي للقاضي أن يخرج القيم عن هذا الوقف لانه صار خائنا ثم القاضي ان شاء ضمن قيمة ذلك البائع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع نفذ بيعه وان ضمن المشتري يبطل بيعه كذا في الذخيرة * أرض وقف خاف القيم من وارت الوقف أو من ظالم له أن يبيعه ويتصدق بالثمن كذا ذكر في النوازل والمتوى على أنه لا يجوز كذا في السراجية * الانجار الموقوفة ان كانت مثمرة لم يجوز بيعها الا بعد اقلع وان كانت الاشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل اقلع كذا في المضمرات * أما بيع اشجار الوقف فينظر ان كانت لا تنتقص ثمرة الكرم بظلم لا يجوز بيعها وان كانت تنتقص ثمرة الكرم بظلمها ينظر ان كانت ثمرة الشجر تزيد على ثمرة الكرم ليس له أن يبيعها ويقطعها وان كانت تنتقص عن ثمرة الكرم فله أن يبيعها وان كانت اشجارا غير مثمرة وتنتقص ثمرة الكرم بظلمها فله أن يبيعها ويقطعها وان لم تنتقص ثمرة الكرم بظلمها فليس له أن يبيعها ويقطعها وان كانت اشجار الدلب والخلاف ونحوها جاز له بيعها لانها بمنزلة الغلة والثمرة لان الخلاف والدلب اذا قطع ينبت بانيا وثالثا وكذا لو باع ورق اشجار التوت جاز فلان المشتري قطع قوائم هذه الاشجار يمنع ولو امتنع المتولى من منع المشتري عن قطع القوائم كان ذلك خيانة كذا في محيط السرخسي * شجرة جوز في دار وقف فخربت الدار لم يبيع القيم الشجرة لاجل عمارة الوقف لكن يكرى الدار ويعمرها ويستعين بالجوز على العمارة لا بنفس الشجرة كذا في السراجية * متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد حافوتا أو دارا ثم باعها جاز اذا كانت له ولاية الشراء هذه المسئلة ناعلى مسئلة أخرى أن متولى المسجد اذا اشترى من غلة المسجد دارا أو حانوتا فهذه الدار وهذه الحانوت هل تلتحق بالخوانيت الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل يصير وقفا تختلف المشايخ رحمهم الله تعالى قال الصدوق الشهيد المختار أنه لا تلتحق ولكن يصير مستغلا للمسجد كذا في المضمرات * ولو اشترى بعملة ثوبا ودفعه الى المساكين ضمن ما تقدم من مال الوقف لوقوع الشراء له كذا في الجرار الرائق ناقلا عن الاسعاف

خصما للمدعي وكذا لو قال الشهود أو دعيه اياه فلان والمدعي عليه يقول أو دعيه رجل لا أعرفه كان هو خصما للمدعي * رجل ادعى على رجل ببلدة دار أو الدار في غير ذلك البلدة أقام المدعي البيعة فقبلت بيعة وقضى بها المدعي حاز قضاؤه وان لم تكن الدار في ولاية هذا القاضي * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له فانكر المدعي عليه ثم قال المدعي من اين سراي را بر من مدعي عليه ارا اني داشتم بطل دعواه لان هذا اللفظ يذ كر التاميك والبذل عرفا فان ادعاها المدعي بعد ذلك لا تسمع دعواه الا أن يدعي التقي من المدعي عليه بمالك حادث * رجل ادعى محدودا وذكروا وقال في تعريفها وفيه اشجار وكان المحدود بذلك الحدود ولكنها خالية عن الاشجار لا تبطل دعوى المدعي الملك وكذا لو ذكر مكان الاشجار حيطا ولو كان المدعي قال في تعريفها ليس فيها اشجار ولا حائط فاذا فيها اشجار عظيمة لا يتصور وجودها

بعد الدعوى إلا أن حدودها توافق الحدود التي ذكرت بطل دعواه * ولو ادعى أرضاً ذكر حدودها وقال هي عشر دراهم أرضاً أو عشر جريب فكأننا أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال وهي أرض يبذرفها عشر مكابيل فاذا هي أكثر من ذلك أو أقل إلا أن الحدود وافقت دعوى المدعى لا تبطل دعوى المدعى لأن هذا خلاف يحتمل التوفيق وهو غير محتاج إليه * دار في يدر جمل فقال رجل آخر بعث منه هذه الدار وأنكر الذي في يديه الشراء وقال هي لي ثم إن المقر ادعى أنها له وأقام البيئة على ذلك قبلت بيئته * ولو قال المقر أنا لا هذه الدار الذي في يديه وسكت ثم قال أنا بعت ما منه فأنكر الذي في يديه الشراء ثم أقام المقر البيئة ثم أنه ذكر الالطقي أنه لا تقبل بيئته ولا نسمع دعواه * رجل أقر عند القاضي أن هذا (٤١٤) العبد أو المملوك فلان غير ذي اليد ثم أقام البيئة أنه له اشتراه من الذي في يديه قبل

اقراره لا تقبل بينتبه * وجل
اشترى دارا أو عبدا فاستحق من
يده بالبينة فاراد أن يرجع
بالبثن على بائعه ثم قال لابن البائع
قد كنت اشتريت منك هذا بكذا
ولي أن أرجع عليك بالبثن فالوا
يسمع منه دعواه الثاني وله أن
يرجع عليه بما بالبثن لاحتفال
أنه اشتراه من البائع أولا ثم جاء به
وادعاء فاشتراه من ابنه فادعاء استحق
عليه كأن له أن يرجع عليه بما
بالبثن * دار في يد رجل ادعى
رجل أنه اله اشتراه من فلان
غير ذي اليد وأقام البينة ذكره
في الاصل وجعل المسئلة على وجوه
خمسة ان شهد شهوده أنها كانت
لفلان باعها من هذا المدعى بكذا
أو شهدوا أن فلانا باعها منه وهو
يومئذ على كذا جازت شهادتهم *
والثانية لو شهدوا أنهم الهذا المدعى
اشترأها من فلان بكذا جازت
بشهادتهم * والثالثة اذا شهدوا
أن فلانا باعها من هذا المدعى
وسلمها اليه جازت شهادتهم وعن
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها
لا تقبل ~~شهادتهم~~ وشهادتهم وبه أخذ
القاضي أبو حازم رحمه الله تعالى
ومشأخنا رحمه الله تعالى أخذوا

* اذا وقف دار على الفقراء فالقيم يؤجرها ويبدأ من غلتها بعمارتهما وليس للقيم أن يسكن فيها
أحدا بغير أجر كذا في المحيط * في جامع انهم دم ونبي نانيا فساكنوه أحق الا اذا انهم دم
بحيث لم يبق بيت كذا في التتارخانية * وان مات القيم بعدما آجر لا تبطل الاجارة وان كان الواقف
هو الذي آجر ثم مات ففيه قياس واستحسن القياس أن تبطل الاجارة وبه أخذ أبو بكر الاسكافي
وفي الاستحسان أن لا تنقض الاجارة كذا في الذخيرة * في فتاوى محمد بن الف. لى متول آجر الوقف
وه ان المتولى والمستأجر قبل انقضاء المدة فالزرع لورثة المستأجر الذي زرعه ببنده وعليهم ما نقصت
الارض من المزارعة ويصرف ذلك الى مصالح أرض الوقف دون الموقوف عليهم كذا في الحارثي
للحسيري * والقاضي اذا آجر الدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لا تبطل الاجارة
كذا في المضمهرات * فان كان الموقوف عليه هو المتولى يضاف آجره ثم مات لم تنقض الاجارة
وان كانت الغلة له كذا في الحارثي * وكذا الوات بعض الموقوف عليهم - قبل تمام المدة لا تبطل
الاجارة ثم ما وجب من الغلة الى أن مات هذا الموقوف عليه يصرف الى كل واحد منهم حصته وحصه
الميت تصرف الى وارثه وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهي تكون لمن بقي وكذا الوات - منهم
بعد موت الاول عدة فهي على هذا القياس كذا في فتاوى قاضيان * فان عجلت الاجارة واقتسمها
الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس أن تنقض القسمة ويكون للذي مات حصته من الاجارة
مقدار ما عاش واستحسننا حسن ولا تنقض القسمة وكذلك على هذا الوشرط تعجيل الاجارة كذا في
الظهيرية * قال اذا آجر دار الوقف سنة بمائة درهم والموقوف عليهم ثلاثة نفر ثم مات أحدهم بعد
مضي ثلث سنة ومات الآخر بعد مضي ثلث آخر من السنة وبقي الثالث فان الثلث الاول من
الاجارة بين وورثة الميت الاول وبين وورثة الميت الثاني وبين الباقي أثلاثا والثالث الثاني بين وورثة
الثاني وبين الباقي نصفين والثالث الثالث كله للباقي فتخرج المسألة من ثمانية عشر كذا في المحيط
* في جامع الفتاوى اذا مات الواقف عن وصي نصبه فلا وصي أن يؤجرها وان كان آجرها اجارة
قاسدة فعلى المستأجر أمثلها فيما اذا استعملها لا يزداد على ما رضى به الوصي كذا في التتارخانية
* متولى الوقف اذا آجر دارا موقوفة على الفقراء والمساكين أكثر من سنة لا يجوز وان لم يشترط
المختار أن يقضى بالجواز في الضياع في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير
الضياع يقضى بعدم الجواز اذا زاد على السنة الواحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا شيء
يختلف باختلاف المواضع والزمان كذا في السراجية * وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة
والمعاملة كذا في محيط السرخسي * وكان الماضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يعني بان

بجواب الكتاب وأجازوا هذه الشهادة * والرابعة لو شهدوا أن هذا المدعى اشتراها من ولان بكدا المتولى

وقبضها منه جازت شهادتهم * والخامسة لو شهدوا أنه اشتراها من فلان بكذا ونقده الثمن أو شهدوا أن فلانا باعها منه بكذا ولم يزيدوا على ذلك لا تقبل شهادتهم * ولو شهدوا أن فلانا باعها منه بكذا وكانت الدار في يديه وقت البيع ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه لا تقبل هذه الشهادة إذا كانت الدار في يدها وقت الخصومة * ولو شهدوا أنه اشتراها من ذي اليد بكذا وهو يدعي ذلك ولم يزيدوا عليه جازت شهادتهم * رجل قال للتقاضي إن هذا المدعى عليه أقر أن هذا الشيء الذي في يده لي فره بالتسليم إلى هذه المسئلة تلي وجهين * أحدهما أن يدعي أن هذه الدار أو هذا العبد له وإن الذي في يده أقر له به فإذ إن القاضى يسمع دعواه هذه عندنا ليكمل وأما الثاني فإن كان المدعى في يده

أقر به لي بالصحيح أنه لا تسع فسواه وان قال المدعي ان هذا الرجل أقر أن هذه الدار التي في يده بالقسيم الى قال عامة المشايخ تصح دعواه ويؤمر بالتسليم اليه اذا ثبت اقراؤه بذلك عند القاضي * رجل ادعى داراً أو جارية في يد رجل أنها له وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنها كانت له أو شهدوا جميعاً أنها كانت له قال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى تقبل شهادتهم وكذا لو شهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنها كانت له تقبل شهادتهم ولو شهد أحدهما أنها كانت في يده وشهد الآخر أنها في يده أو شهدوا جميعاً أنها كانت في يد المدعي لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي بين هذا وبين ما لو شهدوا أنها كانت له * ولو ادعى أنها (١٥٠) كانت له وشهد المشهود أنها له ذكر الشيخ الامام

المعروف بخوارزاده في شرح الغصب الصحيح أنها لا تقبل * ولو شهد الشهود أن المدعي عليه غصبها من المدعي تقبل وكذا لو شهدوا أنه استعارها منه * رجل ادعى داراً في يد رجل أنها دار فلان الغائب ولي على الغائب ألف درهم وان الغائب كان ههنا عند الدار بالألف التي له عليه من سنة شهر ودفعها اليه وان المدعي قبضها منه ثم ان الغائب بعد ذلك استعارها منه فأعارها أياماً وأقام البيعة والذي في يده الدار يزعم أن الدار داره اشتراها من ذلك الغائب أمس أو قال اشتراها منه منذ عشرة أيام وأقام البيعة على ذلك فان القاضي يقضي ببيعة الرهن فان قال ذواليسد أنا أنقض البيع فان القاضي لا ينقض بيعه على الغائب حتى يحضر الغائب وكذا لو كان المدعي يدعي الاستعجار مكان الرهن ولو كان مكان الرهن والمستأجر رجل يدعي ملك الدار يزعم أنه اشتراها من الغائب منذ شهر وذواليد يدعي الشراء منذ عشرة أيام فان القاضي يقضي للمدعي وينقض البيع الثاني

المتولي لا ينبغي له أن يؤجر أكثر من ثلاث سنين ولو أجزأ حازت الاجارة وهذا قريب مما هو المختار لان فعله يدل على روية المصلحة كذا في القيدانية * فان كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة والباق لا يرغبون في استئجارها سنة وكانت اجارتها أكثر من سنة أدر على الوقف وأنفع للفقراء فليس للقيم أن يخالف شرطه ويؤجرها أكثر من سنة الا أنه يرفع الامر الى القاضي حتى يؤجرها القاضي أكثر من سنة فان كان الواقف ذكر في صلح الوقف أن لا يؤجر أكثر من سنة الا اذا كان ذلك أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤجرها بنفسه أكثر من سنة اذا رأى ذلك خيراً ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي هكذا في فتاوى قاضيان * في دار موضع بيت وقف ولا يستأجر لغلة الا باجارة طويلة ان كان له مسالك الى الطريق الاعظم لا يؤجر بالطويلة ولا يؤجر كذا في الوجيز * ولا تجوز اجارة الوقف الا باجر المثل كذا في محيط السرخسي * استأجر حانوت وقف باجر مثل بغاء آخر وراد الاجرة لم تفسخ الا في كذا في السراجية * واذا استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجزأ المثل حتى جازت الاجارة فرخصت اجرتها لا تفسخ الاجارة كذا في المحيط * في الكبرى رجل استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجزأ المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات وازدادت اجرة الارض ليس للمتولي أن ينقض الاجارة لنقصان أجزأ المثل كذا في المضمرات * حانوت لرجل في أرض وقف فاني صاحبه أن يستأجر الارض باجر المثل فان كانت العمارة بحال لو رفعت يستأجر باجر أكثر مما يستأجره فانه يؤمر برفع العمارة والافترق في يده بذلك الاجر كذا في السراجية * استأجر عرصة موقوفة من المتولي مدة باجر المثل وبنى عليها باذن المتولي فلما مضت المدة زاد آخر على أجزأ المثل للمدة المسبقة ففرضي صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو أولى أوجب بانه نعم أولى كذا في الفصول العمادية * في وقف الحصاف الواقف اذا أجزأ الوقف اجارة طويلة ان كان يخاف على رقبته التلف بسبب هذه الاجارة فلها كم أن يبطل الاجارة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أهل سمرقند خان أوربا طسبيل أراد أن يخرب يؤجر وينفق عليه فاذا صار معموراً لا يؤجر كذا في المحيط * اذا خرب الوقف وعجز المتولي عن عمارته أجزأها القاضي وعمرها من أجزأه فاذا صار معموراً ردها الى المتولي كذا في التهذيب * لو استأجر المتولي أجيراً بدرهم وداق وأجزأه درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونقد الاجرة من مال الوقف ضمن جميع ما نقد كذا في الظهيرية * ولا تجوز اجرة الوقف والاسكان فيه كذا في محيط السرخسي * متولى الوقف اذا أسكن رجلاً بغير اجرة ذكر هلال رحمه الله تعالى أنه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى أن عليه أجزأ المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوى وكذا قالوا فيمن

الذي يدعي صاحب اليد فان كان شهود المدعي لم يشهدوا على الغائب بقبض الثمن من المدعي فان القاضي يأخذ منه الثمن ويسلم الدار الى المدعي ويكون الثمن عنده حتى يحضر الغائب كذا ذكره في المنتقى * وذكر في الجامع رجل اشترى حارية وقبضها بعير اذن البائع قبل نقد الثمن وباعها من رجل آخر وسلم الى الثاني وغاب المشتري الاول ثم حضر البائع الاول وادعى أن المشتري الاول قبضها منه بغير اذنه قبل نقد الثمن وأراد أن يستدهم الذي في يده ان أقر صاحب اليد بما ادعى البائع الاول يأخذها منه يده وان أقر الثاني فسلطت صومعة بين البائع الاول وبين المشتري الثاني * وذكر في الاجارات رجل استأجر من رجل ثلاثة دواب ثم ان رب الدواب أجزأه منها من غير وأعار أخرى ووهب أخرى أو باع فوجد المستعكرى الدواب في أيديهم فان كان باع بعذر جاز البيع ورائقة في الاجارة في رواية الاجارات وان

باع بغير عذر فالبيع مردود والمستكرى أحق بالدواب لتقدم عقده وما وجد في يد المستعير فلا خصومة بينهما حتى يحضر صاحب الدابة
لأن يد المستعير ليست يد خصومة وما وجد في يد الموهوب له فهو خصم فيه المستأجر لأن الموهوب له يدى ملك الرقبه فيماني يده فيكون
خصم لكل من يدى حقا في ذلك وان كان المدعى يدى الاجارة قال في الكتاب المستأجر أحق بها حتى يستوفى الاجارة هكذا كرى
الكتاب ولم يبين أى المستأجرين أحق به الاول أم الثاني واختلف المتأخرون فيه قال شمس الاثمة السرخسى رحمه الله تعالى الصريح أن
المستأجر الثاني لا يكون خصم للمستأجر الاول حتى يحضر صاحب الدابة بمنزلة المستعير لانه لا يدعى ملك العين فلا يكون خصم الاول
والخامس أن المستأجر لا يكون خصم للمالك (٤١٦) يدعى الاجارة ولا لمن يدعى الرهن ولا لمن يدعى الشراء والمشتري يكون خصم لكل

وكذلك الموهوب له * رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه
هى لولدى الكبير الغائب لا تندفع
الخصومة عنه ما لم يقم البينة على
الايداع كولو ادعى الوديعة لاجني
فان كان المقر له حاضرا مع اقراره
وتحويل الخصومة الى المقر له * ولو
قال هى لولدى الصغير لا تندفع عنه
الخصومة لانه لو كان صادقا في
اقراره كان هو خصم في ذلك *
ولو ادعى أرض في يد رجل أنها له
فخصم منه الذى في يده فقال المدعى
عليه هو وقف على سبيل خير معلوم
لا تندفع الخصومة عنه فان أقام
المدعى بينة على ما ادعى يقضى له
وان لم يكن له بينة قل لشئخ
الامام الجليل أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى يحلف المدعى
عليه على دعوى المدعى فان حلف
برئ وان نكل ضمن قيمته للمدعى
على قول محمد رحمه الله تعالى لانه
صار وقفا باقراره فذا نكل تعدد
عليه تسليم الى المدعى بحكم اقراره
بالوقف فيضمن قيمته للمدعى *
ولو أقام المدعى عليه البينة على
الوقف فشمس - ادوا أنه وقف ولم
يذكروا الواقف لا تندفع عنه

سكن دار الوقف بغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ كذا في المضمرات * المتولى اذا وهن
الوقف بدين لا يصح وكذا أهل الجماعة اذا وهنوا وقف المسجد أو واحد منهم فلو سكن المرفق فملكه
أجر المثل بالغاما بلغ معدة كانت للاستغلال أو لم تكن قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى
هو المختار لا فتوى كذا في الغيبائية * متولى المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري
ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وأبطل الفاضل بيع المتولى وسلم الدار
الى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المثل كذا في فتاوى قاضين * ولو آجر القيم الدار باقل من أجر
المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه حتى لم تجز فسكنه المستأجر كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ على ما
اختاره المتأخرون وكذا اذا آجره اجارة فاسدة كذا في الفصول العمدانية * واذا آجر القائم بامر
الوقف أرض الوقف اجارة صحيحة فغاب عليها الماء سقطت الاجرة فان بيعها المستأجر فلم يزرعها فعليه
الاجرة وان كانت الاجارة فاسدة فقبضها المستأجر ولم يزرع الأرض أو لم يسكن الدار فلا شيء عليه
وأفتى بعض المشايخ بوجوب أجر المثل في الوقف بغير عقد كذا في الحاوى * وفي جامع الفقهاء
المتولى لو آجر دار الوقف من ابنه البالغ أو أبيه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا باكثر
من أجر المثل وكذا متولى آجر من نفسه لو خير اصح والا لوجه يفتى كذا في البحر الرائق * ولو آجر
القيم دار الوقف بعرض جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعض المشايخ انما يجوز في الوقف
ما تعارفه الناس ثمنا وأجرة من العروض في البياعات والاجارات مثل الحنطة والشعير فأما الثياب
والعبيد ونحوها فلا يجوز بالاجماع كذا في الغيبائية * ثم اذا جازت اجارة الوقف بالعرض على
قول من قال بالجواز فالقيم يبيع العرض الذى هو أجرة ويجعل لنفسه في سبيل الوقف كذا في
المحيط * وللقائم بامر الوقف أن يزرعها بنفسه ويستأجر فيها لاجراء ويؤدى الاجرة من العلة
كذا في الحاوى * اذا آجر القيم الوقف بشرط المرمية على المستأجر بطلت الاجارة الآن يسمى
دراهم معلومة ويأمره بان يصرفها في المرمية كذا في ذخيرة * ولا يجوز للمستأجر ان يسئل أن
يبنى فيه غرفة لنفسه الآن تريد في الاجرة ولا يضر بالبناء وان كان معطلا لبا ولا يرغب للمستأجر
الاعلى هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة كذا في القنية * وجعل وقف داره على قوم
بأعيانهم وجعل آخره للفقراء فآجر المتولى الدار من الموقوف عليهم جاز الاجارة كذا في
المضمرات الا أنه يسقط حق المستأجر كذا في المحيط * وكذا فقير يسكن في الوقف للفقراء باجر فترك
ما وجب عليه بحساب ماله يجوز لان الرواية محفوظة عن علمائنا أن من له حق في مال بيت المال
فترك عليه خراج أرضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا هنا كذا في محيط السرخسى

* الموقوف

الخصومة المدعى ولا يبرأ عن الضمان لانه صار وقفا باقراره فكان وجود هذه البينة وعدمها بمنزلة والاقرار

بالوقف بمنزلة الاقرار لولد الصغير أو لولد صغير غيره فكما يلزمه الاقرار للولد الصغير يلزمه بالوقف * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له
فقال صاحب اليد ملك توينست وحق توينست أو قال ملك وحق منست فأقام المدعى بينة على ما ادعى ثم ادعى صاحب اليد دفعه بالخصومة المدعى
وقال له انك أقررت قبل دعوى هذه وفلت ابن سراى ملك من نيست و ق من نيست وأقام البينة على هذا كان هذا دفعه بالخصومة المدعى
* ذكر في الجامع اذا أقام المشهود عليه البينة أن المدعى عليه المدعى بالمدعى به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعى لان الاستيلاء اقرار
بالمالك لا يمنع أو انرا من المأمور أن لا يملك له فيه ما سوى ما لو أن المدعى به المدعى عليه على هذا الوجه أقام البينة ثم ادعى المدعى عليه

من المدعى به قبلت هذه البيعة ويبطل الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمستأمن منه فكان المدعى به صاحبا للدينار
اقرار صاحب اليد انهم ملك المدعى والتناقض يبطل تصديق الخصم فيصير في التقدير كأن صاحب اليد ادعى أن المدعى أنفد الدينار له
صاحب اليد ثم ان المدعى ادعى أن صاحب اليد أقرب بعد ذلك أن الدار ملك المدعى ولو كان هكذا يبطل دفع صاحب اليد هذا اذا أرخ كل واحد
منهما لاقراءه تاريخا فان لم يؤرخا فكذا يبطل دفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه فبقيت بيعة المدعى على الملك المطلق بلا اقرار كالأدعي
عينا في يد انسان أنما له وأقام البيعة على اقرار ذي اليد للمدعى وأقام ذو اليد البيعة على اقرار صاحبه تبطل البيعتان وتبقى اليد بلا معارض
وهذا على الرواية التي جعل الاستيلاء اقرار بالملك للمستأمن منه وعلى الرواية (٤١٧) التي جعل الاستيلاء اقرارا بان لا ملك له فكذلك

يصح هذا الدفع لان اقرار ذي
اليدين لا ملك له وثم أحديدي
الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك
للمدعى فانه ذكر في الزيادات رجل
استأمن من رجل عينا ولم يتفق
بينهما بيع ثم ان المساوم بعد ذلك
ادعاه لنفسه أو لغيره بالوكالة
لا تسمع دعواه ولو لم يكن ذلك
اقرارا بالملك للبائع تسمع دعواه
لغيره بالوكالة * رجل أودع
رجلا نصف عبدا ونصف دار غير
مقسوم ثم باع منه النصف الآخر
وسلمه اليه فادعى رجل وادعى نصف
ذلك وأقام البيعة وأقام صاحب
اليدين البيعة على الشراء والوديعة
لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر
البائع لان المدعى لو استحق النصف
يظهر بالاستحقاق أن البائع كان
شريكا للمدعى فانصرف بيعه الى
النصف الذي كان له والمشتري
ليس بخصم في النصف الآخر لانه
وديعة في يده * ولو اشترى نصف
عبدا ونصف دار غير مقسوم شراء
فاسدا وقبضه ثم اشترى النصف
الباقى شراء جائزا ثم جاء رجل
وادعى النصف فان المشتري يكون
خصما للمدعى لانه ملك الكل

* الموقوف عليه اذا أجزا الوقف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كل موضع يكون كل الاجر
له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك في الوقف فكان له أن يؤجر الدور
والحواليات وان كان الوقف أرضا ان كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشر وجعل للموقوف
عليه ما فضل من العمارة والمؤنة لم يكن للموقوف عليه أن يؤجر كذا في فتاوى قاضيان * وأما اذا
لم يشترط بداية الخراج والمؤن يجب أن تجوز اجارته ويكون الخراج والمؤنة عليه كذا في النخبة
* لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقف اثنين أو ثلاثا فتهيأوا وأخذ كل واحد أرضا ليزرعها
لنفسه لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانت الأرض عشرة جزات مهاباتهم وان كانت
خارجية لا تجوز كذا في فتاوى قاضيان * حتى عن الفقيه أبي جعفر الهندي في رحمه الله تعالى
أنه قال وقد احتال بعض الصكاكين في زماننا في الصكوك في اجارة الوقف لما كان الفتوى على
أن اجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة وذلك في الأصل أن الواقف وكل فلانا باجارة هذه
الضيعة من فلان كل سنة بكذا ومتى أخرج من الوكالة فهو وكيله وأرادوا بذلك بقاء الوقف في يد
المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الا أن يبطل هذه الوكالة في الوقف
وان كان القياس أن يجوز تحريم ما من صلاح الوقف كما يبطل الاجارة الطويلة ولا جازا بطل الوكالة
صيانة للوقف يجوز ابطال هذه العقود المختلفة أيضا صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المنهات
* رجل استأجر أرضا موقوفة وبنى فيها حانوتا وسكنها فاراد غيره أن يزيد في الغلة ويخرج من
الحانوت ينظر ان كان أجره مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للقيم فسخ الاجارة فبعد ذلك رفع البناء
ان كان لا يضر بالوقف فللباني رفعه وان كان يضر ليس له رفعه فبعد ذلك ان وصى المستأجر أن
يملكه القيم بقيمة مبنيا أو منزوعا أيهما كان أقبل فها هو الا فيترك الى أن يتخلص ملكه كذا في
السراجية * وهذا اذا كان البناء من الباني بغير اذن المتولى فاما اذا كان البناء بأمر المتولى كان
البناء للوقف ويرجع الباني على المتولى بما أنفق كذا في النخبة * وذكر في مجموع النوازل
سئل نجم الدين النسي عن أرض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استأجر الأرض
باجرة معلومة هي أجر مثلها يومئذ وبعد زمان تبدل صاحب البناء والمتولى ويريد صاحب البناء أن
يؤدى مثل تلك الاجرة التي كانت في الماضي والمتولى الجديد لا يرضى الاجرة المثل الا أن هل
للمتولى ذلك قال نعم كذا في العصول العمادية * متولى الوقف اذا أجزا الوقف كان له أن يمتثل
بالغلة على مدون المستأجر اذا كان المدون مليا وان أخذ كميلا بالاجرة فهو أولى بالجوار كذا في
فتاوى قاضيان * في آخر اجارات فتاوى أبي الليث المتولى اذا باع الاشجار التي في أرض الوقف

(٥٣ - (التاوى) - ثاى)
ظاهر فيكون خصما للمدعى فاذا قضى للمدعى بالنصف ثم حضر البائع
كان له أن يسترد منه النصف الآخر بحكم فساد العقد لان الاستحقاق انصرف الى النصف الباقي * ولو باع نصف العبد ببيع عاجزا ثم باع
منه النصف الباقي ببيعة أو بدم وسلم الكل الى المشتري ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري لا يكون خصما للمدعى * ولو اشترى نصف
عبد من رجل وأودعه رجل آخر النصف الباقي ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصما للمدعى ويفضى للمدعى بالربع *
رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه نصفها فلان بن فلان وديعة عندي ولم يقم البيعة على الوديعة حتى أقام المدعى البيعة
على ما ادعى ثم ان صاحب اليد أقام البيعة على ما ادعى من الوديعة بطلت بيعة المدعى في النصف راداً بطلت بيعة المدعى في النصف هل تبطل في

النصف الباقي قالوا تبطل بينته * قال مولانا رضي الله عنه وفيه نظر لان في المسئلة التي قبلها كان المدعي عليه خصمه في النصف دون النصف ومع هذا قبلت بينته في النصف * رجل ادعى دعوى واتفقت فتاوى الأئمة على فسادها ومع ذلك ادعى المدعي عليه الدفع دفعا صحيحا وأقام البينة قالوا لا تسمع بينة الدفع لان الدفع بناء على الدعوى والدعوى لم تصح فان كانت دعوى المدعي تختمل البينة بوجه ما اذا ادعى المدعي عليه الدفع يطالب المدعي عليه باثبات الدفع * رجل ادعى على شخص أنه مملوك وأنه قد تمرد وخرج من يده فقال المدعي عليه أما مملوك فلان الغائب قالوا ان جاء العبد ببينة على ما ذكر تندفع عنه خصومة المدعي وان لم يقم البينة على ما ادعى قبلت عليه بينة المدعي ويقضى له فان حضر الغائب بعد ذلك لم يكن له (٤١٨) على العبد سبيل حتى يقيم البينة على ما ادعى * رجل ادعى دارا في يد رجل

أجر منه الأرض فان باع الاشجار بعروقهها دون الأرض يجوز اذا لم تكن الاجارة طويلة وان باع الاشجار من وجسه الأرض لا تجوز اجارة الأرض وان كان قد دفع الاشجار منه معاملة سنة أو سنتين وما أشبه ذلك ثم أجزا الأرض منه باجر المثل فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجوز وعند أبي يوسف ومحمد وجه من الله تعالى المعاملة جائزة لفازت الاجارة والاحتياط أن يبيح الاشجار بعروقهها ثم يوجب الأرض ليكون متفقاً عليه كذا في المحيط * وللقائم بامر الوقف أن يستأجر الاجراء في عملها وحفر سواقيها وسائر ما يرجع الى مصالحها اذا كانت تحتاج اليه كذا في الحاوي * واذا دفع أرض الوقف زارعة يجوز اذا لم تكن فيه محبلة قد رما لا يتعبان الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من النخيل معاملة يجوز فان مات القيم قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة لا تبطل المزارعة والمعاملة وان مات المزارع والمعامل فان المزارعة والمعاملة تبطلان وان دفع القيم أرض الوقف زارعة سنين معلومة فهو جائز اذا كان ذلك أنفع وأصلح في حق الفقراء فقد جوزت المزارعة سنين معلومة من غير التقدير بالثلث وأنه صحيح فالمعنى الذي لا جله استحسن المشايخ أن لا تجوز الاجارة الطويلة على الوقف وهو أن لا يؤدي الى ابطال الوقف عسى لا يتأني في المزارعة واذا دفع أرض الوقف زارعة أو دفع نخيل الوقف معاملة ولا حظ فيه للوقف لا يجوز على الوقف ويصير غاصبا للأرض فان سلمت الأرض من النقصان فلا ضمان وان نقصت فالضمان واجب ان شاء رجع على الدافع وان شاء على الآخذ ولا شيء لاه وقف عليهم من الخارج من الأرض وأما الثمار فهي للموقوف عليهم ولا شيء لاه دفع اليه من الثمار انما حقه في أجره بل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع به على الآخذ كذا في الدخيرة * أرض وقف بشاحية استأجرها رجل من حاكمها بدواهم معلومة فزرعها فلما حصلت الغلة طالب المتولى الحصة من الغلة كجرحى العرف في المزارعة على النصف أو على الثلث وقال الرجل على الآخذ كان للمتولى أن يأخذ الحصة كذا في خزائنة المفتين * وهكذا في فتاوى قاضيان ^١ قال أرض الوقف اذا كانت عشرية دفعها القيم زارعة أو معاملة فعشر جميع الخارج في صيب الدافع وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده في الاجارة بالبراهم العشر على الآخذ كالخراج وعندهما يجب في الخارج فكذلك في المزارعة كذا في المحيط ^٢ قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه اذا استرمت الصدقة وليس في يد القيم ما يرمها فليس له أن يستدين عليها وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن القياس هكذا لكن يترك القياس فيما فيه ضرورة فهو أن يكون في أرض الوقف زرع يأكله الجراد ويحتاج القيم الى النفقة أو طالبه السلطان بالخراج جاز له الاستدانة والاحوط في هذه الضرورات أن

أنهاله اشتراها من فلان غيبر ذي اليد فشهد الشهود له بالملك المطلق لم تقبل شهادتهم * ولو ادعى ملكا مطلقا فشهد الشهود بالملك بسبب جازت شهادتهم * ولو ادعى ملكا بسبب ثم ادعى ذلك في وقت آخر عند غير ذلك القاضي ما كما مطالما فقام المدعي عليه البينة أنه كان ادعاه قبل هذا بسبب عند فلان القاضي قبلت بينة المدعي عليه وتبطل بينة المدعي * وان ادعى أولا ملكا مطلقا ثم ادعاه عند ذلك القاضي أو عند غيره ملكا بسبب سمع دعواه لان المطلق يحتمل التقييم دون الثاني دون الاول * اذا ادعى دارا أو عرضا فانكر المدعي عليه فأقام المدعي شاهدين شهد أحدهما أن المدعي عليه أقر أنه ابتاعها من المدعي وشهد الآخر أن المدعي أو دفعها اليه ذكر في المنتقى أنها تقبل ويقضى للمدعي * ولو شهد أحدهما أنها للمدعي وشهد الآخر على اقرار المدعي عليه أن المدعي دفعها اليه لم تقبل هذه الشهادة * رجل ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكي وان صاحب

اليده أحدث عليه بغير حق قالوا لا يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد * وكذا لو قال المدعي في يدي أحدث عليه بغير حق * ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى أن أحدث المدعي عليه بده عليه بغير حق يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد * رجل ادعى دارا في يد رجل فأسكن المدعي عليه فأقام المدعي شهودا أنها للمدعي وقضى بالدار للمدعي ثم أقام المدعي عليه البينة أن البناء له بناء هو * ذكر في الاصل أنه تقبل بينة المدعي عليه لان البناء دخل في القضاء والشهادة تبعاً له لو كان قد شهدوا بالدار والبناء جارية فاقضى للقاضي للمدعي ثم أقام المقضى عليه البينة أن البناء له بناء هو لا تقبل * ولو أقام البينة في أرض في أرواح قضى للمدعي ثم أقام المقضى عليه البينة أن الزرع لأرضه بغيره من نطته

قبلت شهادتهم * وذكر في المنتقى اذا ادعى داراً وأقام البيعة أمهاله فقصي القاضي له بالدار ثم أقام المقضي عليه البيعة أن البناء له بناء هو لا تقبل بيعة المقضي عليه لان الشهادة بالدار شهادة بالارض والبناء جميعا * وكذا لو قال شهود المدعى بعد القضاء ليس البناء للمدعى وإنما شهدنا له بالدار ولم تشهد له بالبناء كانت شهادتهم بما بالدار شهادة بالبناء ويضمنان قيمة البناء للمقضي عليه * ولو شهدوا بالدار للمدعى ثم قال قبل القضاء ليس البناء للمدعى قبلت شهادتهم ما ويقضي للمدعى بالساحة دون البناء * وينبغي للقاضي اذا شهدوا بالدار أن يسألهم عن البناء فان ماتا أو غابا قبل أن يسألهم ما يقضي بالدار والبناء * ولو قال المدعى هذا البيت من هذه الدار لفلان غير المدعى عليه ليس هو لي فقد أ كذب شهوده ان كان قبل القضاء لا يقضي له بشئ وان كان بعد القضاء فقال (٤١٩) هذا البيت لم يكن لي وإنما هو لفلان جاز

اقراره لفلان ويكون البيت للمسقر له و يرد هو ما بقي من الدار على المقضي عليه ويضمن قيمة ذلك البيت للمشهد عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يضمن قيمة السكك للمشهد عليه ويكون ما بقي من الدار للمشهد له * ولو شهدوا بالدار للمدعى فماتوا أو غابوا وقضى القاضي بالدار والبناء للمدعى ثم قال المدعى ليس البناء لي إنما هو للمدعى عليه لم يزل له فهذا الكذاب منه لشهوده ويرد الدار مع البناء على المقضي عليه * ولو قال المدعى البناء للمدعى عليه ولم يقل لم يزل له لم يكن ذلك كذا بالشهود ويكون البناء للمدعى عليه وان قال ذلك قبل القضاء صدق ولا يقضي له بالبناء ولا يكون مكذبا بشهوده * واذا ادعى دارا فقال شهوده شهد أنها دار المدعى ولا نعلم ما حال البناء كان فيها بناء ولا ندري هو هذا البناء أم لا ذكر في المنتقى أنه يقضي بالدار والبناء للمشهد له فان أقام المقضي عليه البيعة بعد ذلك أن البناء له بناء هو تقبل بيئته ويجعل البناء له لان البناء

يستدين بامر الحاكم إلا أن يكون بعيدا منه ولا يحكمه الحضور غيبت فلا بأس بان يستدين بنفسه كذا في الظهيرية * هذا اذا لم تكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت ففرق القيم الغلة على المساكين ولم يحسب الخراج شيئا فانه يضمن حصصه الخراج كذا في الذخيرة * قيم وقف طلب منه الخراج والجبايات وليس في يديه شئ من مال الوقف فأراد أن يستدين قال ان امرأ الواقف بالاستدانة له ذلك وان لم يأمره تكاموافيه والاصح أنه ان لم يكن له بد منه يرفع الامر الى القاضي حتى يأمر بالاستدانة كذا قال الفقيه رحمه الله تعالى ثم يرجع في الغلة كذا في المضمرة * والعمارة لا بد منها فيستدين بامر القاضي وأما غير العمارة فان كان تصرفا على المستحقين لا تجوز الاستدانة ولو باذن القاضي كذا في البحر الرائق * ولو استدان على الوقف لجعل ذلك في ثمن البذر بامر القاضي يجوز بالاجماع وان فعل لا يأمره فغيره روايتان كذا في الغياثية * وهكذا في الذخيرة المتولى اذا أراد أن يستدين على الوقف لجعل ذلك في ثمن الرهن فان كان بامر القاضي يملك ذلك والا فلا كذا في السراجية * وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة أما اذا كان للوقف غلة فاتفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاضخان * أرض موقوفة في يدي أكارو كان فيها قطن فسرق القطن فوجده الاكار في منزل رجل فآخذ صاحب المنزل وخاصة فقال صاحب المنزل ضمنت لك أن أعطيك مائة من من القطن أي حمل للقيم أن يأخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة أوجه اما أن يعلم أن صاحب المنزل يعطى خوفا من هتك السر أو يعلم أنه سرق ذلك المقدار أو أكثر أو أقل بذلك أو علم أنه سرق لكن أقل مما يعطى ففي الوجه الاول لا يجوز له أن يأخذ وفي الوجه الثاني جاز وفي الوجه الثالث لا يجوز الامتداد ما يعلم يقينا أنه سرق كذا في المحيط * أكار تناول من مال الوقف فصالحه المتولى على شئ ان وجد المتولى بيعة على ما ادعى أو كان الاكار مقررا لملك المتولى أن يحبط شيئا منه ان كان الاكار غنيا وان كان محتاجا جاز ذلك اذا لم يكن ما على الاكار غنيا فاحشا كذا في فتاوى قاضخان * اذا جعل الواقف للقيام بامر الوقف ما لا معلوما كل سنة للقيام بامر الوقف جاز ويكاف القيام ما يفعله مثله وجاءت العادة به من عمارة الوقف واستعماله ورفع غلاته وتفريقها في وجوه الوقف كذا في الحاوي * ولا ينبغي أن يقصر في ذلك وأما ما كان يفعله الوكلاء أو الاجراء فليس له ذلك كذا في المحيط * حتى لو جعل الولاية الى امرأة جعل لها أجراما معلوما لا تكاف الامثل ما تفعله النساء عرفا ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا لهما كم ان الواقف اعما جعل هذا في مقابلة العمل ولا يعمل شيئا لا يكفه الحاكم من العمل ما لا تفعله الولاية هكذا في البحر الرائق * وان حدث للمتولى آفة مثل

دخل في القضاء ههنا تبع كما ذكر في الاصل وكذا لو شهدوا بأرض فيها نخل فقالوا تشهد أن هذه أرضه وأما النخل فلا علم لنا به فالنخل بمنزلة البناء في الدار ان شهدوا بالارض ولم يتعرضوا للنخل ثم رجعوا عن النخل بعد القضاء ضمنوا قيمة النخل وان شهدوا بالارض وقالوا لا ندري ما حال النخل والبناء ثم رجعوا عن البناء والنخل بعد القضاء لا يضمنون شيئا * ولو ادعى دارا في يد رجل وأقام شهودا شهدوا أن الدار داره ثم قال قبل القضاء ان البناء ليس له إنما هو للمشهد عليه ذكر الناطق رحمه الله تعالى ان قال ذلك قبل أن يفرق عن مجلس القضاء وقبل أن يطول جازت شهادتهما استحسانا أما اذا قاما أو طال ذلك بطلت شهادتهما وهو نظير ما ذكر في الجامع الصغير اذا شهد الشهود بشئ فلم يبرحوا عن مكانهم ما حتى قالوا أو همنا في بعض شهادتنا قبل ذلك منهما * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له وشهد الشهود بذلك وقضى

القاضي به ثم أقر المدعي أن البناء كان ملكاً للمقضي عليه لا يبطل قضاء القاضي له بالأرض * ولو شهد الشهود له بالأرض والبناء فأقر بعد
القضاء أن البناء كان ملكاً للمقضي عليه بطل قضاء القاضي * وكذا لو ادعى أرضاً فيها أشجار وأقام البيئة وقضى القاضي به ثم أقر المدعي
أن الأشجار كانت ملكاً للمقضي عليه لا يبطل قضاء القاضي بالأرض * ولو شهد الشهود للمدعي بالأرض والأشجار جميعاً والمستلة بحالها
بطل قضاء القاضي لأن في الوجه الأول شهدوا بالبناء فبعضاً لا يكون أقرار المدعي أكذا بالشهود وأما في الوجه الثاني شهدوا بالبنا والأشجار
نصاً فكان أقرار المدعي أكذا بالشهود * ولو ادعى داراً في يدرجل وأقام البيئة فشهدوا أنهم للمدعي فقضى بها القاضي ثم قال الشهود
لا ندري لمن البناء فأنهم لا يضمنون شيئاً كانهم (٤٢٠) قالوا بعد القضاء شككنا في الشهادة * وإن قالوا البناء للمدعي عليه ضمة وا

قيمة البناء للمقضي عليه * ولو
ادعى جارية أنها له وشهد الشهود
بذلك وقضى بها القاضي وكان لها
ولد في يد المدعي عليه لم يعلم به
القاضي فأقام المدعي بيته أنه ولدها
فان القاضي يقضى بالولد للمدعي
فان رجع شهود الام بعد ذلك
ذكر الناطق رحمه الله تعالى
أنهم يضمنون قيمة الام والولد
جميعاً لان القاضي انما قضى بالولد
للمدعي بشهادة شهود الام فانهم
لو رجعوا بعد القضاء بالام قبل
القضاء بالولد أو ارتدوا عن
اسلام أو فسقوا ثم أقام المدعي
البيئة على الولد أنه ولده الجارية
فان القاضي لا يقضى له بالولد الا
أن يشهد الشهود بالولد أنه ملك
المدعي وله الجارية في ملكه
* ولو ادعى جارية في يدرجل أنها
له وشهد الشهود أنها له فغابوا أو
ماتوا وله ولد في يد المدعي عليه ادعاه
الذي في يديه وأقام البيئة على ذلك
ذكر في المتن أنه لا يثبت اليه
ويقضى بالجارية وولدها للمدعي
فان قضى القاضي بذلك ثم حضر
الشهود فقالوا لم يكن الولد للمدعي
انما هو للمدعي عليه فان القاضي

الجنون أو العسمى أو الخرس فان أمكنه مع ذلك الامر والنهي فلا جرح قائم وان لم يمكنه ذلك لم يكن له
من الاجر شيء فان طعن في الوالي طاعن لم يخرج جبه القاضي من الولاية لا بخيانة طاهرة فان أخرجه
قطع عنه الاجر الذي جعل له الواقف لقيامه وان صلح من أخرجه القاضي رد عليه ولاية الوقف كذا
في الحاوي * وان رأى أن يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك وان كان هذا
المال الذي سمي قليلاً ضيفاً فرأى الحاكم أن يجعل للرجل الذي أدخل معه رقامن غلة الوقف فلا
باس بذلك فان كان الواقف جعل له للقيام بامر هذا الوقف مالا معلوماً في كل نسمة وكان المال الذي
سماه الواقف لهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام به فهو جائز ولا ينظر في هذا إلى أجر مثله
* ولناظر أن يترك من يقوم بما كان اليه من أمر الوقف ويجعل له من جعله شيئاً له أن يحزله
ويستبدل به كذا في فتح القدير * واذا جعل الواقف لقسيم بامر الوقف مالا فنصب القيم فمما جعل
ذلك المال له لم يحز ذلك الا أن يكون الواقف جعل ذلك اليه كذا في الحاوي * ولو وكل هذا القيم
وكيلاً في الوقف أو وصى به إلى رجل وجعل له كل المعلوم أو بعضه ثم جن جنونا مطبقاً يبطل توكيله
ووصيته وما جعل للوصى أو الوكيل من المال يرجع إلى غلة الوقف الا أن يكون الواقف عينه
لجهة أخرى عند انقطاعه عن القيم فينفق فيها كذا في البحر الرائق ناقلاً عن الاسعاف * ويرجع
إلى القاضي في النصب كذا في فتح القدير * والجنون المطبق سوسة كذا في الحاوي * ولو زال عقله
سنة وعجز عن القيام به ثم رجع اليه عقله وصح يعوده إلى ما كان من القيام بامر هذا الوقف كذا
في المحيط * وان صح عند الحاكم أن هذا القيم لا يصلح للقيام بامر هذا الوقف فأخرجه وجعل
مكانه آخر ثم جاءكم آخر فادعى أن الحاكم الذي كان قبلك انما أخرجنى من القيام بامر هذا
الوقف من غير أن يصح على عنده شيء أستحق به اخراجي عن ذلك لا يقبل قوله ولا دعواه ولكن يقول
له صح عندي أنك موضع للقيام بامر هذا الوقف حتى أردك إلى القيام بذلك فان صح عنده هذا
الحاكم أنه موضع لذلك رده وأجرى ذلك المال له من غلة هذا الوقف كذا في الذخيرة * وكذا
لو أخرجه لفسق وخيانة فبعد مدة تاب إلى الله وأقام بيته أنه صار أهلاً لذلك فاه يعيده كذا في فتح
القدير * ولو أن القاضي أخرج هذا القيم بوجه من الوجوه وأقام غيره مقامه فينبغي للقاضي أن
يجري لهذا الرجل شيئاً بالمعروف ويرد الباقي إلى غلة الوقف كذا في المحيط * وإن قال الواقف
يجري للقيم هذا المسمى وإن أخرجه القاضي من الوقف أو قال يجري على ذلك لأولاده ولأولاد
أولاده اذ مات صح الشرط كذا في الحاوي * رجل وقف ضيعة على مواليه وقفاً فماتت مولاته
وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقسيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يدرجل بالمقاطعة

لا
يقضى بقيمة الولد على الشهود كانهم رجعوا عن شهادتهم بالولد فان قال الشهود لا ندري لمن الولد لا يضمنون
قيمة الولد هذا اذا شهدوا بالجارية فماتوا أو غابوا فان كانوا حضروا سألهم القاضي عن الولد فان قالوا قبل القضاء هو للمدعي عليه أو قالوا
لا ندري لمن هو فان القاضي يقضى بالام ولا يقضى بالولد * رجل ادعى داراً في يدرجل أنها له أو ادعى أنها له استراها من الذي في يده بكذا
ونقد الثمن وقبضها منه وقال المدعي عليه هي لي وأقام المدعي شاهدين شهد أحدهما كما ادعى بشراعتها وشهد الثاني وقال أشهد على
شهادته الأول أو قال على ما لي شهادة الأول لا تقبل شهادته في قواهم * وإن قال أسهد مثل ما شهد الأول ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنها
لا تقبل حتى يثبت من الشهادة على وجهها * ذكر شمس الأمانة في الحواشي رحمه الله تعالى المختار عندي أن يكون الجواب على التفصيل أن

كان الشاهد الثاني فصيحاً يمكنه أداء الشهادة على وجهه لا يقبل منه الاجال وان كان عاجزاً عن الشهادة أصلاً لا تقبل شهادته وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى المختار عندي أن القاضي ان أحسنهم تهمة الكذب لا يقبل منه الاجال ولا يقبل وهو كلف الفرق القاضي بين الشهود ان أحسنهم تهمة الكذب جاز له ذلك والا فلا * ولو كتب الشهادة على بياض فشهد أحدهما من الكتاب وأشار إلى مواضعها ونقول الاخر شهد أن لهذا المدعي جميع ما بين ووصف على المدعي عليه هذا أو يقول أشهد بما ادعى هذا المدعي على هذا المدعي عليه ويشير اليهما كذلك * وذكر الشيخ الإمام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى اذا قال الشاهد أشهد بما ادعى المدعي (١٢١) لا يقبل ولو ادعى المدعي من الكتاب تسمع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى فصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الإشارة في موضع الإشارة * ولو أمر القاضي رجلين ليعلماه الدعوى والخصومة ذكر في المنتقى أنه لا بأس به خصوصاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل ادعى شيئاً في يد انسان وأقام البيينة فأقر المدعي عليه بالمدعى به لغيره لم يصح اقراره حتى لا تندفع عنه الخصومة * رجل ادعى داراً أو شيئاً في يد رجل وأقام البيينة فعدلت الشهود ومات المدعي عليه قبل القضاء فان القاضي لا يقضى بدون الخصم فان خلف وارثاً حاضراً قضى عليه بتلك البيينة ولا يحتاج إلى إعادة البيينة وان كان الوارث غائباً غيبة منقطعة ينصب القاضي وكيلًا يطلب الخصم ويقضى عليه بتلك البيينة ولا يحتاج إلى إعادة تلك البيينة * اذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق فأقر أو ادعت الامة العتق فأقر ثم غاب فان القاضي يقضى عليه باقراره ولو لم يقر لكن أقيم عليه البيينة فغاب فإنه لا يقضى على العائب * رجل في يديه مال فقال هو ودبعة عندي ولا أعرف

لا حاجة فيها إلى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلاتها لا يجب للقيم عشرة غلات هذه الطاحونة كذا في فتاوى قاضيان * عزل القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مسانحة فصدقه المعزول فيه لا تقبل البيينة ثم ان كان ما عينته أجر مثل عمله أو دونه يعطيه الثاني والا يحط الزيادة ويعطيه الباقي * القيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط القاضي أو أهل المحلة أجر أو لا لأنه لا يقبل القوامة ظاهراً الا بالجر والمعهود كالمشروط كذا في القنية * وفي مجموع النوازل المتولى من جهة القاضي اذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه ولم يرفع الامر إلى القاضي ليعزله ويقيم غيره مقامه هل يخرج عن كونه متولياً قال نجم الدين لا وان امتنع عن تقاضي ما على المتقبلين زماناً هل يأثم بذلك قال نجم الدين لا فان هر ب بعض المتقبلين بعدما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة هل يضمن المتولى قال نجم الدين لا كذا في الظهيرية * متولى الوقف اذا أخذ العلة ومات فلم يبين ماذا صنع لم يضمن كذا في المضمرات

(فصل في كيفية قسمة العلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي) ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالعلة لهما ولو ماتا كانت العلة كلها للفقراء وان مات أحدهما كان النصف للفقراء وان سمي جماعة قسمت العلة بينهم على عدد رؤسهم فان مات أحدهم بقصته للفقراء وما بقي لمن اتى منهم ولو قال على ولدي عبد الله ولم يسم عددًا فما بقي من ولدي عبد الله أحدهم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية * ولو سمي زيد وعمرو وجعل النصف لزيد والثلثين لعمر وسكت فانه يقسم على سبعة على طريق العول لزيد ثلثه ولعمر وأربعة ولو قال لزيد النصف ولعمر الثلث وسكت يعطى كل واحد مائتي والباقي بينهما نصفين كذا في خزائن المفتين * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو ولعمر ومنها الثلث أو قال لعمر ومنها مائة درهم فاعمر ومائتي والباقي لمن سكت عنه وهكذا السبيل في كل شيء يسميه يعطى صاحب التسمية مائتي له والباقي للذي لم يسم له فان قال لزيد منها مائة ولعمر ومنها مائة فمقتصة العلة قسم الحاصل بينهما اثلاثاً فان زادت العلة على المسمى كان الزائد بينهما نصفين يقسم على عدد رؤسهم لاعلى المسمى فان قال هي صدقة موقوفة لزيد منها مائة درهم ولعمر ومائتان أعطى كل واحد منهما مائتي له والباقي للفقراء كذا في الحاوي * ولو قال صدقة موقوفة على أن لزيد مائة ولعمر وما بقي فلم تكن العلة المائة لم يكن لعمر شيء وكذلك اذا قال لزيد مائة ولم يسم شيئاً لعمر وفاذا العلة مائة فلا شيء لعمر * ولو قال صدقة موقوفة لعبد الله نصفها ولزيد منها مائة يعطى عبد الله نصفها ويعطى زيد من النصف الباقي مائة والفضل للفقراء ولو لم تكن العلة المائة فالعلة كلها لزيد ولا شيء لعبد الله ولو كانت العلة مائتي

مالسها فجاء رجل وادعى الوديعة أنها له قبات بينته لان المودع يكون خصماً للمالك ولو أقر المودع أهلها وقال وضعها عندي فلان آخر وصدقه المدعي لا يكون هو خصماً للمدعي * عز في يد رجل فقال ليس لي فجاء رجل وادعاه فقال ذواليد هو لي سمع ذلك منه * رجل استعار من رجل ثوباً ثم أقام البيينة أنه لابنه الصغير ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى أنه تسمع دعواه وتقبل بينته * قال مولانا رضى الله عنه وهذا على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقراراً بالمالك وانما تكون اقراراً بأن لملك للمستعير * دار في يد رجل فقال له رجل ادفع الى هذه الدار أسكنها فأبى أن يدفع فادعى السائل أنها له سمع دعواه وكذا لو قال أعطى هذه الدابة أركبها أو قال ناولني هذا الثوب ألبسه * ولو قال أسكني هذه الدار أو أعرفني هذه الدار أو هذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه * رجل ادعى على

رجل أنه باعه هذا العبد بالف درهم بأمر مولاه وقال المدعي عليه بعته بغير أمر مولاه كان المدعي عليه متهما بالمدعي وتقبل بينة المدعي عايشه ومؤمر بتسليم العبد إليه * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه قال ذواليدهي لغلان بعته منه بكذا وقبضها ثم أودعها فان صدقه المدعي في ذلك أو كذبه وعلم القاضي بذلك فلا خصومة بينهما وان كذبه ولم يعلم به القاضي قبلت بينة المدعي ولا تقبل بينة المدعي عليه على ما ادعى فان قضى القاضي للمدعي ثم حضر الغائب وادعى أنه قال وصدق المقر فيما أقره أراد أن يقيم البينة على ما ادعى لا تقبل بينته وان ادعى الحاضر ملكا مطالقا قبلت بينته ويقضى له وان حضر الغائب قبل أن يقضى القاضي للمدعي فان ادعى الذي حضر لنفسه ملكا مطالقا صاروا كخارجين أقاما البينة وان ادعى الذي حضر (٤٢٣) الشراء من ذي اليد منذ شهر وأقام البينة قبلت بينته في دفع بينة المدعي لانه ثبت

بم هذه البينة أن بينة المدعي قامت على غير خصم

(فصل في دعوى الملك بسبب)

دار في يد رجل فأقام رجل البينة أنه اشتراها من فلان غير ذي اليد بالف درهم وهو يملكها ونقصه الثمن وأقام آخر البينة أن ولانا آخر وهبها منه وقبضها وأقام آخر البينة على الصدقة من رجل آخر وأقام آخر البينة أنه ورثها من أبيه فان القاضي يقضى بينهم أرباعا وان ادغوا ذلك من رجل واحد يقضى للمشتري وتخرج بينة البيع * ولو ادعاهما رجلان أقام أحدهما البينة على الهبة والقبض من رجل وأقام آخر البينة على الصدقة والقبض من ذلك الرجل فهما سواء ان كان شيئا لا يحتمل القسمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بشيء وقيل بانه يقضى لهما عند الكل وقال بعضهم لا يقضى بشيء عند الكل والرهن أولى من الهبة والصدقة * ولو ادعى رجل الشراء من رجل وادعت امرأته انه أمهرها قال محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

درهم فلعب الله مائة ولز يد مائة ولا شيء للفقراء ولو كانت الغلة مائة وخمسين فلز يد مائة وما بقي فلعبد الله كذا في المحيط * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على فقراء قرأتني يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف ويتحابون في ذلك يضرب كل واحد منهم بما يكفيه وان وقت الغلة بكفايتهم يعطى كل واحد منهم كفايته وان نقصت يتضاربون بذلك وان فضلت الغلة على الكفاية كان الفضل بينهم على عدد رؤسهم كذا في الطهيرية * ولو قال أرضي صدقة موقوفة فسا أخرج الله تعالى من غلاتها أعطى من ذلك كل فقير من قرابته في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف وفضلت الغلة على ذلك فالفضل يكون للفقراء كذا في خزنة المفتين ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة فسا يخرج من غلاتها فلز يد وعبد الله ألف درهم لعبد الله من ذلك مائة تغفر من غلاتها ألف درهم كان لعبد الله مائة والباقي لز يد فان خرجت جسمائة قسمت الجسمائة بينهم على عشرة أسهم ولو قال ما أخرج الله تعالى من غلاتها يخرج منها كل سنة ألف درهم يعطى منها لعبد الله مائة ولز يد ما بقي فنقصت الغلة عن ألف يبدأ بعبد الله فيعطى منها مائة فان بقي شيء كان لز يد وان لم يبق شيء فلا شيء لز يد كذا في المحيط * فان قال لعبد الله والمساكين فنصف لعبد الله ونصف للمساكين كذا في الحاوي * وان قال أرضي صدقة موقوفة فسا أخرج الله تعالى من غلاتها فلهي لعبد الله والفقراء والمساكين وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى النصف لعبد الله والنصف للفقراء والمساكين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فثلث الغلة لعبد الله والثلث للفقراء والثلث للمساكين وأما عند محمد رحمه الله تعالى فالغلة تكون على خمسة أسهم سهم لعبد الله وسهمان للفقراء وسهمان للمساكين ونظيره في الجامع في كتاب الوصايا كذا في الطهيرية * ولو قال لقرايتي وجيراني وموالي والمساكين يضرب كل واحد من القرابة وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى بسهم والمساكين بأسرهم بسهم كذا في خزنة المفتين * ولو قال لقرايتي وللمساكين يضرب كل واحد من القرابة بسهم والمساكين بسهم كذا في الحاوي * ولو قال للفقراء والعارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء بسهمين عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بسهم كذا في المحيط * ولو قال صدقة موقوفة في وجوه الصدقات فوجوه الصدقات الاصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة الآن في الوقف لا يعطى العاملون والمؤلفة قلوبهم قد ذهبوا فيقسم الآن على ما عداهم كذا في الطهيرية * فان قال على وجوه الصدقات وجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بسهم والرقاب بسهم والعارمين بسهم وسبيل الله بسهم وابن السبيل بسهم ولو وجوه البر بثلاثة أسهم فان قال للفقراء والعارمين وفي سبيل الله

هما سواء * رجل في يديه دار أقام رجلان كل واحد منهما البينة أنه اشتراه من ذي اليد بكذا ونقصه الثمن وهو ينكر دعواهما فان القاضي يقضى بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ النصف بنصف الثمن أو يردو برجع بكل الثمن فان نقضا البيع رجع كل واحد منهما على ذي اليد بجميع الثمن ولو قضى القاضي بالدار بينهما فاختار أحدهما القبض والاخر الاجازة بعد تخيير القاضي فلا بد أن يأخذ النصف بنصف الثمن وليس له أن يأخذ كل الدار والنافض يرجع عليه بكل الثمن وان كان ذلك قبل قضا القاضي كان للذي لم ينقض البيع أن يأخذ الكل بكل الثمن هذا اذا لم يكن لاحدهما تاريخ فان أرتجا وتاريخهما سواء فكذلك يقضى بينهما ما ران تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان أرتجا أحدهما وأطلق الآخر فهو لا مؤرخ وان لم يؤرخا والدار في يدهما فصاحب

اليست أولى وان أرخ أحدهما ولا تخريف صاحب اليد أولى الآن يشهد شهود الالة شرأ أن يبعه كان قبل يبيع ذي اليسد في قضى للمؤرخ
 * وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر أنه اشتراه من فلان وهو يملكها وأقام آخر البيعة أنه اشتراه من فلان آخر وهو
 يملكها فان القاضي يقضى بينهما وقتا فصاحب الوقت الاول أولى في ظاهر الرواية * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعتبر التاريخ
 وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما اتفاقا فان كان لأحدهما قبض فالآخر أولى كأن البائعين ادعى أحدهما يدفاه يقضى
 للخارج منهما * رجل في يديه دار وعبد أقام رجلان كل واحد منهما البيعة أنه اشترى منه الدار بالعبد الذي في يديه وصاحب اليد ينكر
 دعواهما فان القاضي يقضى بالدار بينهما ويقضى بالعبد بينهما وله ما الخيار (٤٣٣) لان الشركة في الدار عيب فان اختارا أخذ

الدار أخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختارا الفسخ أخذوا
 العبد بينهما وقبض العبد بينهما
 وان أراد أحدهما أن يأخذ كل
 الدار بعد ما قضى القاضي لهما
 ليس له ذلك لان القاضي حين قضى
 لهما بالدار والعبد فقد فسخ عقد كل
 واحد منهما في نصف الدار وان
 كانت الدار في يد أحدهما قضى
 القاضي له بالدار وبالعبد للآخر
 وكذا لو لم تكن الدار في يده ولكن
 شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى
 القاضي له بالدار وليس للبائع
 الدار أن يرجع على من أخذ الدار
 وان استحق منه ثمن الدار وهو
 العبد لان العبد أخذ من يده
 ببيعة لم تظهر في حق صاحبه * وان
 أرخا وأحدهما أسبق بالدار له
 والعبد للآخر خر على كل حال سواء
 كانت الدار في يدهما أو في يد البائع
 أو في يد أحدهما أو شهد الشهود
 للآخر بقبض الدار * ولو
 أرخ أحدهما وأطلق الآخر
 فان كانت الدار في يد البائع والدار
 للذي أرخ والعبد للآخر * وان
 أرخ أحدهما ولا تخريف يقضى
 بالدار الذي ليسد وكذا لو كان لغير
 المؤرخ قبض مشهود به فهو أولى

والجزم وهي لكل وجه دراهم مسماة فزادت الغلة قسمت على عدد الوجوه كذا في الحاوي
 * رجل وقف ضيعة على رجل وشرط أن يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال
 فانه يعطى له ولعياله كفايتهم كذا في فتاوى قاضيان * اذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهدا على
 وجهين اما أن يرد كلهم أو بعضهم فان رد كلهم كان الوقف جائزا وتكون الغلة للفقراء واذا رد
 البعض فان كان الاسم ينطلق على الباقيين فالغلة كلها تكون للباقيين وان كان الاسم لا ينطلق
 على الباقيين فنصيب الذي لم يقبل يصرف الى الفقراء وبيانه أنه اذا قال لولد عبد الله فرد بعضهم كان
 جميع الغلة للباقيين ولو قال لزيد وعمر فلم يقبل زيد وعمر نصيبه الى الفقراء كذا في الحاوي * ولو
 قال أرضي صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله فلم يقبلوا جلة وكانت الغلة للفقراء فحدثت
 العلة بعد ذلك فقبلوا كانت الغلة لهم كذا في الظهيرية * ولو حدث له ولد بعد ذلك فقبل كانت
 العلة له كذا في المحيط * فان أخذ الغلة سنة ثم قال لا أقبل ليس له ذلك ولا يعمل رده قال الفقيه أبو
 جعفر رحمه الله تعالى هذا الجواب صحيح في حق الغلة المأخوذة لانها صارت ملكا له فلا علة رده
 وأما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها نعم الثابت فيها مجرد الحق ومجرد الحق يقبل الرد كذا
 في الذخيرة * ولو قال الموقوف عليه وعلى نسله من بعده لا أقبل لنفسى ولا نسلى جاز رده في حقه ولم
 يجز في حق نسله وولده وان كان الولد صغيرا كذا في الحاوي * وان قال أقبل سنة ولا أقبل فيما سوى
 ذلك فهو كقول وعمل قبوله في تلك السنة وحدها وكذلك اذا قال لا أقبل سنة وأقبل فيما سوى ذلك
 فهو كذا قال كذا في الذخيرة * وكذا لو قال أقبل نصف العلة ولا أقبل النصف * فان قال على زيد
 وعبد الله ما شافنا أحدهما فالنصف الآخر بحاله وقوله ما عاش لا يبطل حصص الباقي فان قال
 لعبد الله ومن بعدهم زيد فأبى عبد الله أن يقبل فهو لزيد فان قال عبد الله قبلت وقال زيد لا أقبل فهو
 لعبد الله واذا مات عبد الله كان للفقراء كذا في الحاوي

(الباب السادس في الدعوى والشهادة وبه فصلان)

(الفصل الاول في الدعوى) ومن باع أرضا ثم قال كنت وقعنها أو قال هي وقف على ان لم يقسم
 بية على ذلك وأراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك لان سبق الدعوى الصحيحة شرط التحليف
 وقد انعدم لكان المناقض منه وان أقام البيعة فاختار أنهما تسمع لان الدعوى ان بطلت للتناقض
 بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في العيانية * ومتى قبلت ينقض
 البيع كذا في الوقائع الحسامية * في فتاوى النسفي رحمه الله تعالى (٢) فقد ذكر ان الشهادة

(٢) قوله في فتاوى النسفي فقد ذكر الخ هذه العبارة لا موقع لها كما يعلم من الوقوف على الذخيرة
 وعبارتها وقال بعض الناس لا تقبل البيعة ولا كما لا تأخذ به فقد ذكر الخ اه مصدحه

وان كان لأحدهما قبض معاين ولا تخريف قبض مشهود به فالبعض المعين أولى * وان كانت الدار في أيديهما فأرخ أحدهما وأطلق
 الآخر يقضى بالدار بينهما وبالعبد بينهما * رجل اشترى من رجل شيئا فاستحق من يده ورجع على بائعه بالثمن
 ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه لا يكون للبائع أن يأخذه منه لانه وان أقر للبائع بالملك حين اشتراه منه فقد أطل القاضي ذلك الشراء
 فيبطل ما كان في ضمه * وان اشترى شيئا وأقر صريحا أنه للبائع ثم استحق من يده ورجع على بائعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه
 من الوجوه كان للبائع أن يأخذه منه بحكم اقراره * رجل اشترى دارا بعبد فاستحق منه نصف الدار كان له أن يرجع على البائع بنصف
 العبد وان شاء نقض البيع ويسترد كل العبد * رجل في يديه دار ادعى رجل أنها له اشتراها من ذي اليد من سنة وقال صاحب اليد هي

يقضى بثلاثة أرباع الدار للأجنبي وبالربع للابن المدي ولا شيء للذي اليد * دار في يد رجل أقام رجل البيعة أن صاحب الدار يسد باع منه نصفاً شاة عامتها بالف درهم وأقام رب الدار البيعة أنه باع منه نصفاً معلوماً من الدار بالقي درهم فان القاضي يقضى ببيعة البائع ببيع النصف المعلوم بالقي درهم ويقضى أيضاً ببيع النصف من النصف الباقي بخمس مائة درهم وان أقام البائع البيعة أنه باع منه عشرة أعشار مقسوم بالف درهم وأقام المشتري البيعة أنه اشترى منه نصفاً مقسوماً بمائة درهم فان القاضي يقضى له بعشر النصف الذي لم يدع شراؤه بخمس مائة درهم ببيعة البائع عليه وأما النصف المقسوم يقضى للمشتري بتسعة أعشار هذا النصف بتسعين درهماً والعشر الباقي من هذا النصف بخمس مائة درهم ببيعة البائع لان بيعة البائع فيه قامت على فضل الثمن * عبد (٤٢٥) في يد رجل أقام رجل البيعة أنه باع منه

الذي في يديه بالف درهم ورطل من خمر وهو ملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه باع منه من الذي في يديه بالف درهم وخمر بر وهو ملكه والذي في يديه ينكر دعواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد العبد على المدعين نصفين ويضمن الذي في يديه لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البيعة أنه باع منه من الذي في يديه ببيعاً فاسداً وهذا اذا أقام البيعة على اقرار الذي في يديه بذلك فان أقام كل واحد منهما البيعة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائماً أخذ العبد بينهما نصفين لاشيئ لهما غير ذلك وان كان العبد مستهلكاً فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما لاشيئ لهما غير ذلك * دار في يد رجل ادعاها رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنها داره آجرها من الذي في يديه شهراً بعشرة دراهم وأنه سكنها شهراً والذي في يديه ينكر دعواهما ويقول الدار لي فانهما يأخذان الدار بينهما ويأخذان منه عشرة دراهم تكون بينهما استحقاقاً وفي القياس يأخذ كل

تسمع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال تسمع والقشوي على الاول كذا في الخلاصة * وذكر رشيد الدين في الفتاوى ادعى الموقوف عليه أن هذا وقف عليه ان كانت دعواه باذن القاضي صحت بالاتفاق وبغير اذنه فيسهر وايتان والاصح أنهم لا تصح لان له حقاً في الغلة لا غير فلا يكون خصماً في شيء آخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بدون اذن القاضي لا تصح رواية واحدة وذكر فيها أيضاً أن مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ذلك كذا في الفصول العبادية * صاحب الاوقاف اذا أراد أن يسمع الدعوى في أمور الاوقاف ويقضى بالبيعة أو بالنكول ينظر ان ولاء السلطان ذلك نصاً وعرف دلالة جاز والافلا كذا في الوقعات الحسامية بضيعة في يد حاضر وضيعة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر أن هاتين الضيعتين وقف عليه وقفهما جده على أولاده وأولاد أولاده قال المقيم أبو جعفر رحمه الله تعالى ان شهد الشهود على أن هاتين الضيعتين كانتا لوالد اوقف وقفهما جميعاً وقفاً واحداً يقضى بوقف الضيعتين جميعاً وان شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضى الا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضيهان * وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت ثم الحى أقام بيعة على واحد من أولاد الاخ أن الوقف بطناً بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد تقبل ويتصب خصماً عن الباقي ولو أقام أولاد الاخ بيعة أن الوقف مطلق علينا وعليك فبيعة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى كذا في القيمة * ادعى كرماني يد رجل فاقر المدعى عليه أنه وقف الكرم بشرائطه ولا بيعة للمدعى فاراد تحليفه ان أراد تحليفه ليأخذ الكرم لو نكل فليس له عليه عين وان أراد تحليفه ليأخذ القيمة ان نكل له عاينه عين كذا في المضمرات * بيت فوقه بيت وهو متصل بالمسجد يتصل صف المسجد بصف البيت الاسفل ويصلي في البيت الاسفل في الصيف والشتاء اختلف أهل المسجد وأرباب البيت الذين يسكنون العلو قال الارباب ان ذلك ميراث لنا فالقول قواهم كذا في المحيط * ادعى داراً في يد رجل أنها ملكه بأصلها وبناؤها وأنكر المدعى عليه ذلك وادعى أنها وقف على مصالح مسجد كذا فأقام المدعى بيعة على دعواه وقضى له بذلك وكتب له السجل ثم ان المدعى أقر أن أصل الدار وقف والبناء له بطلت دعواه والحكم والسجل هكذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند كذا في الذخيرة * رجل ادعى داراً وقضى له بها ثم ادعى المتولى أن العرصه وقف وأقام البيعة أن كان ادعى المدعى الدار بيناً لا تقبل بيعة المتولى وان كان لم يدع الدار بيناً تبق العرصه وقعا وان كان ادعى داراً وقبض ثم ان المتولى استحق العرصه ببق البناء على ملك المدعى كذا في الفصول العبادية * دار موقوفة على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلبت اتسع سنين ثم مات

(٥٤ - (الفتاوى) - ثانی)
واحد منهما عشرة دراهم * عبد في يد رجل ادعاها رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنه باع منه معلوماً والذي في يديه ينكر دعواهما ويدعيه لنفسه فان الذي في يديه العبد يكون بالخيار يدفعه الى أيهما شاء وعليه ثمنه لا آخر ولو كان كل واحد من المدعين يدعي الخيار لنفسه فان نقضا البيع فان الذي في يديه العبد يدفع العبد اليهما نصفين ولا يغرم لهما شيئاً * ولو كانا أقاما البيعة على اقراره بذلك ثم اختارا نقض البيع ود العبد اليهما يضمن لهما قيمة العبد نصفين ولو أنهما لم يقبضا البيعة على الاقرار وانما أقاما البيعة على البيع واختارا امضاء البيع قبل قضاء القاضي لهما كان عليه الثمن لكل واحد منهما اذا قضى القاضي بالبيع والمشتري الخيار لفرق الصفة فان قضى القاضي بينهما

بالعبد بينهما نصفين في وقت اختيارهما ثم انقض البيع فالحق فيه كالحق في البيع اذا اختار انقض البيع قبل قضاء القاضي لهسما ولو اجاز أحدهما البيع قبل أن يقضى القاضي لهما بالعبد نصفين واختار الاخر نقض البيع كان الذي في يديه بالخيار ان شاء قبل كل نصف بنصف الثمن وان شاء ترك * رجلان ادعى ادا في يد رجل أقام أحدهما البينة أن هذه الدار كانت دار فلان مات منذ سنتين وتركها ميراثه وأقام آخر البينة أن فلان مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثه والذي في يديه ينكر دعواهما ويدين لنفسه قال محمد رحمه الله تعالى هي بينهما نصفان ولا يعتبر التاريخ في الموت * ولو أقام أحدهما البينة أن هذه الدار كانت لفلان الميت منذ ثلاث سنين ثم مات وتركها ميراثه وأقام آخر البينة أن هذه الدار كانت لفلان الميت غير الاول منذ سنتين مات وتركها ميراثه فهي في هذا الوجه للذي أقام

البينة على ثلاث سنين لانهم وقتوا الملك * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له ورثه من أبيه والشهود شهدوا أنه كان في يده ورثه لا تقبل شهادتهم ولو أقر المدعي عليه بذلك يجبر على التسليم الى المدعي * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له اشتراها من ذي اليد بكذا ونقد الثمن وقبضها وأقام ذو اليد البينة أنها لفلان الغائب أو دعنها تقبل بينة المدعي عليه وتندفع عنه الخصومة المدعي لان المدعي ادعى عليه عقد اتناهي أحكامه فبقى دعواه دعوى الملك فإذا أقام المدعي عليه البينة على الودعة تندفع عنه الخصومة * لو ادعى عينا في يد رجل أنها له اشتراها من ذي اليد بالغدرهم ونقده الثمن فأقام البينة على ذلك وصاحب اليد يقول هو عندي وديعة لفلان ولم يظهر عدالة شهود المدعي حتى حضر المقر له فانه يدفع الى المقر له فإذا ظهر عدالة شهود المدعي يقضى له بتلك البينة ولا يكون ذلك قضاء على المقر له حتى لو أقام المقر له البينة بعد ذلك أنه ملكه كان أودعه الذي في يديه

الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصي بنصيبه من العلة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان الحاضر الذي قبض العلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بحصته من العلة وان لم يكن الحاضر قيم هذا الوقف الا أن الاخوين أجرا جميعا فكذلك وان أجره الحاضر كانت العلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصته الغائب كذا في فتاوى قاضخان * رجل في يديه نصف دار ادعى رجل أنه وقفها وكانت له وأقام البينة بوقف جميع الدار تقبل لان المدعي ادعى وقف جميع الدار غير أنه أقام البينة على ما في يده فهو كذا في يده كذا في المضمرات * ولو ادعى انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على أرباب الوقف وانما تسمع على القيم أو على الواقف كذا في المتاوى العتبية * لو أقام المتولى بينة على الوقف وأقام المدعي بينة على الملك وذو اليد هو المتولى لا تسمع بينة ذي اليد ويقضى بينة الخارج ولو أقام المتولى بعد ذلك بينة على الوقف لا تسمع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بينة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بينة الخارج على الملك والفتوى على قولهما كذا في الفصول العمادية ناقلا عن فتاوى رشيد الدين * رجل ادعى الملك في دار والدار في يد المتولى يقول وقفها زيد على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعي ولوجاء متولى آخر وادعى على هذا المدعي أنها وقف على مسجد كذا في جهة عمره وتقبل والقاضي لو أمر انسانا أن يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم وكذا تصح الدعوى على اكرار الوقف وغير الوقف وكذا على غلة دار الوقف اذا ثبت له أكار أو غلة داره كذا في خزنة المفتين

(الفصل الثاني في الشهادة) اذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان فالشهادة باطلة وكذلك ان حددها أحدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وقالام يحددها فالشهادة باطلة قال الحنفية الا أن تكون أرضا مشهورة تغني شهرتها عن تحديدها فان كان كذلك قضيت بانها اوقف وان حددها باحددين فالشهود عن أصحابنا أنه لا يقبل وان حددها بثلاثة حدود قبالت الشهادة عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * وان حددها بثلاثة حدود وقالانما أقر لنا بهذه الثلاثة جازت الشهادة كذا في الحاوي * سئل الحنفية فقيل اذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود كيف تحكم بالحد الرابع قال أجعل الحد الرابع باراء الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدا الحد الاول أي باراء الحد الاول كذا في المحيط * وان شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وحددها لنا الا أنا نسيناه لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * وان شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها لنا ولا نكننا نعرف الحدود ذكرها لرحمته الله تعالى أن القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي الامام أبو زيد

الشروط

والثانية لو أقام المدعي شاهدا واحدا فحضر

المقر له ثم أقام شاهدا آخر وهذه المسئلة الاولى سواء في جميع ما ذكرنا * والثالثة لو لم يقدم المدعي شاهدا حتى حضر المقر له وصدق الذي في يديه فانه يؤمر بالتسليم الى المقر له فان أقام المدعي شهودا قضى له ويكون ذلك قضاء على المقر له حتى لو أقام المقر له البينة أنه كان أودعه المدعي في يديه لا يقبل بينته * رجل في يديه مال لرجل غائب مات الغائب فجاء رجل وادعى أنه ابنه وصدقه ذوا اليد فان القاضي يتلوم ولا يدفع المال الى المدعي سواء قال للميت وارث آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وتقدر مدة التسليم مفوض الى القاضي وقد را طهارى رحمه الله تعالى مدة التلوم بالحول * قيل ماذا كرا الطهارى رحمه الله تعالى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فأما أبو

حنيفة رجه الله تعالى لا يرى التقدير * عين في يد رجل جاع رجل وادعى أنه له اشترائه من فلان الغائب وصدقه في ذلك صاحب البستان
القاضي لا يأمره بالتسليم الى المدعى * ولو ادعى رجل ديننا على رجل وادعى المدينون البراءة وقال لي بينة حاضرة على ذلك في المصر قال
الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى يؤجله القاضي ثلاثة أيام ولا يأمره باداء المال في الحال ولو آجله الى المجلس الثاني جاز
أيضا وقيل فيه خلاف بين أبي حنيفة وابن أبي ليلى رجهما الله تعالى على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى يأمره باداء المال ولا يؤجله * رجل
أمر رجلا بان يقضى دينه الذي لفلان عليه فغاء المأمور وقال قضيت وأراد أن يرجع به على الآخر فقال الآخر ما كان لفلان على دين ولا
أمرتك بالقضاء ولا أت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فأقام المأمور بينة (٤٢٧) على الدين والأمر بالقضاء وقضاء الدين قبلت

بينت ويقضى القاضي بجميع
ذلك ويكون ذلك قضاء على الغائب
* ولو أن رجلا حضر رجلا
وادعى أن له على فلان الغائب
ألف درهم وأن الذي أحضره
كفل له بهذا المال عن الغائب
وأشكر المدعى عليه الدين والكفالة
فأقام المدعى البينة على ما ادعى
قبلت بينته ويقضى له على الحاضر
ولا يكون ذلك قضاء على الغائب
الا أن يدعى المدعى الكفالة بأمره
وشهوده شهدوا بذلك أيضا فيقضى
على الحاضر ويكون ذلك قضاء
على الغائب * ولو أن المدعى ادعى
على الحاضر أنه كفل عن فلان
الغائب بكل مال له على فلان
الغائب وله على الغائب ألف
درهم وشهد الشهود بذلك ففي
هذا الوجه يقضى على الحاضر
ويكون ذلك قضاء على الغائب
سواء ادعى الكفالة بأمر أو بغير
أمر * رجل أراد أن يشيت دينه
على غائب فاحيله له أن يكفل رجل
للمدعى بكل مال المدعى على فلان
الغائب فيجيز المدعى كفالته في
المجلس ثم يدعى المدعى المال المقدر
الذي يريد إثباته على الغائب فيقرر

الشروطي رجه الله تعالى تأويل هذا أنهم لم يبينوا للقاضي أما اذا بينا وعرفنا يقبل ذلك وذكروا
الخصاف أني أجيز الشهادة وأقضى بالارض بحدودها وقفوا أقول للشهود سموا الحدود وقاضى
بما يسمون كذا في الظهيرة * وهكذا في المحيط والذخيرة * قال هلال رجه الله تعالى وكذلك
لو قال لم يكن له في المصر الا تلك الارض لم تقبل كذا في المحيط * ولو شهد شاهدان أنه وقف أرضه
ولم يحددها لنا ولا كئنا نعرف أرضه لا تقبل شهادتهما لعل للواقف أرضا أخرى سوى التي يعرف
الشاهدان وكذا لو قال لا نعرف له أرضا أخرى لم تقبل شهادتهما لعل له أرضا أخرى وهذا لا يعلمان
كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لا أشهدنا أنه وقف أرضه التي هو فيها ولم يذكر حدودها جازت
شهادتهما كذا في الوجيز * قال الامام رحمه الله تعالى تأويل هذا اذا بينا للقاضي وعرفنا فاما
اذا لم يبيننا لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * وان شهد أنه حددها لنا ولا كئنا لا نذكر الحدود التي
حددها لنا فالشهادة باطلة كذا في المحيط * ولو شهدا أن الواقف وقف أرضه وذكر حدود الارض
ولكئنا لا نعرف تلك الارض في أي مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المدعى إقامة البينة أن الارض
التي يدعيها هذه الارض كذا في فتاوى قاضيان * وكذا لو قال أدارنا على حدودها ولم يسم لنا فانها
تقبل فان شهدا على الحدود وقال لا نعرف فالشهادة جائزة ويكلف المدعى الوقف أن يأتى بشهود
يعرفون تلك الحدود كذا في الحاوي * وان شهدا أنه أقر عندهما أنه جعل حصته من هذه الارض
التي في موضع كذا حدودها كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الارض على
كذا وجعل آخرها للمساكين فنظر الحاكيم فوجد حصته من هذه الارض أكثر من الثلث قال
الخصاف يجعل جميع حصته وقف على الوجه التي سبيلها كذا في الظهيرة * وان جعل غلة ذلك
على قوم سبيلهم ومن بعدهم على المساكين فصدقه القوم الذين وقف عليهم وقالوا انما قصد وقف
الثلث علينا قال الخصاف تصدقهم وسكونهم في ذلك سواء ويقضى بجميع حقه وقفا وأجعل
للقوم الذين هم باعيانهم غلة الثلث من ذلك وأجعل فضل ما بين الثلث الى النصف للمساكين كذا
في الذخيرة * اذا شهدوا أنه وقف حصته من هذه الدار وما ورث من أبيه من هذه الدار ولا يدريان
ما هي لم تجز الشهادة قياسا وجازت استحصانا كذا في الحاوي * وان شهدوا على الواقف باقراره
ولم يعرفوا مال له من الارض أو من الدار أخذ القاضي بان يسمى ماله من ذلك فيسمى من شيء فالقول
قوله فيه ويحكم عليه بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فأتقربه من
ذلك لزمه الا أن يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده منه كذا في الفصول العمادية * واذا
شهدا على رجل أنه وقف أرضه واختلما فيما بينهما فشهد أحدهما أنه وقف أرضه في موضع كذا

الكفيل بالكفالة وينكر دينه على الغائب فيقيم المدعى بينته بذلك الدين على الغائب فيقبل بينته ويقضى له بذلك المال على الغائب
ثم يبرئ المدعى الكفيل عن المال فيبقى المال على الغائب * دار في يد رجل ادعى رجل أنها كانت لابيه مات وتر كهامير ماله والذي في
يديه يقول هي لي وشهد شهود المدعى أنها كانت لابيه مات وتر كهامير ماله وأنهم لا يعلمون له وارثا غيره فان القاضي يقبل شهادتهم
ويقضى به للمدعى ويدفع الدار اليه كذا في الحاوي * دار في يد رجل ادعى أنها كانت لابيه مات وتر كهامير ماله وأنهم لا يعلمون له وارثا غيره فان القاضي يقبل شهادتهم
ويقضى بالدار له * وهذه أربعة ألقاظ اذا شهدوا بها يقضى به للمدعى أحدها هذه * والثانية اذا شهدوا أنها كانت ملك أبيه *
والثالثة اذا شهدوا أن أباه كان يسكن هذه الدار * والرابعة اذا شهدوا أن أباه كان يملك هذه الدار ففي هذه الألقاظ الاربعة ان جروا

الميراث فقالوا مات وتر كهاميراثه قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجروا الميراث فقالوا كانت لابييه او قالوا كانت ملك أبييه او قالوا كانت لجده أبي أبيه ولم يقولوا مات وتر كهاميراثه لا تقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وتفضل في قول أبي يوسف الآخر * وان شهدوا على اقرار المدعى عليه بشئ من ذلك بكون اقرارا منه بالملك للمدعى ويؤمر بالتسليم اليه * ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشئ لانهم لم يشهدوا بالملك للميت ولهذا اقر المدعى عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا * ولو شهدوا أن أباه مات وهذه الدار في يديه أو شهدوا أن هذه الدار كانت في يديه يوم مات يقبل ويقضى بها للمدعى وان لم يجروا الميراث لانهم لما شهدوا بميت عند الموت فقد (٤٢٨) شهدوا به بالملك عند الموت والشهادة بالملك للميت عند الموت شهادة بالانتقال الى

الوارث وكذا لو شهدوا أن أباه
 مات وهو ساكن فيها يقبل ويقضى
 به الممدعي * ولو شهدوا أن أباه
 مات في هذه الدار أو شهدوا أن أباه
 كان في هذه الدار حين مات أو حتى
 مات فيها لا تقبل وكذا لو شهدوا
 أن أباه دخل هذه الدار ومات
 لا تقبل لأنهم لم يشهدوا له بالملك
 ولهذا لو أقر المدعي عليه أنه كان
 فيها أو كان داخلا فيها لا يكون
 اقرارا ولو شهدوا أن أباه مات وهو
 لابس هذا الثوب أو هذا الخاتم
 وصاحب اليد يجعديقبل شهادتهم
 ويقضى به للابن وإن كانت ذابة
 فشهدوا أن أباه مات وهو راكب
 هذه الدابة أو شهدوا أن أباه مات
 وهو حامل — هذا المتاع يقبل
 ويقضى به للوارث * ولو شهدوا
 أنه مات وهو قاعد على هذا البساط
 أو على هذا الفراش أو نائم عليه
 لا تقبل ولا يقضى بشئ * ولو ادعى
 دارا في يد رجل مسير ما عن أبيه
 فشهدوا أنها كانت لابيه يوم مات
 وتركها ميراثا له قضى للوارث *
 وكذا إذا شهدوا أنها كانت
 لابيه يوم مات وهو ابنه ووارثه *
 وإن شهدوا أنه ابنه ولم يذكروا

أنه وارثه ذكر في الزيادات أنه ابنه

فشهد الآخر أنه وقف أرضه في موضع كذا وسمى موضعا آخر لا تقبل الشهادة ولو شهد أحدهما أنه وقف تلك الأرض وأرضا أخرى قبلت الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهد أحدهما أنه وقف هذه الأرض كلها وشهد الآخر أنه وقف نصفها قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقفية نصف هذه الأرض هكذا ذكر هلال والخصاف رحمهما الله تعالى ولو شهد أحدهما أنه جعل له ثلث الغلة وشهد الآخر أنه جعل له نصفها قبلت الشهادة على الثلث عندهما كذا في المحيط * وإن شهد أحدهما أنه وقف نصفها مشاعا وشهد الآخر أنه وقف نصفها مغرا مجبرا فالشهادة باطلة كذا في الظهيرية * وإن شهد أحدهما أنه وقف يوم الجمعة وشهد الآخر أنه وقف يوم الخميس أو قال أحدهما وقف بالكوفة وقال الآخر وقف بالبصرة فالشهادة جائزة كذا في الحاوي * ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر أنه وقفها وقفا محبا ياتا كانت الشهادة باطلة ولو شهد أحدهما أنه وقفها في صحته وشهد الآخر أنه وقفها في مرضه جازت شهادتهما كذا في فناوي قاضخان * ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قبلت الشهادة * والحاصل أنهم إذا اتفقا على كونها صدقة موقوفة وتفرّد أحدهما بزيادة شيء لا تثبت الزيادة ويثبت ما اتفقا عليه وهو كونها وقفاً على الفقراء وعن هذا قلنا إذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على زيد يكون وقفاً على الفقراء كذا في الذخيرة * ولو شهد أحدهما أنه جعلها وقفاً على عبد الله والله من بعده وشهد الآخر أنه جعلها وقفاً على عبد الله جعلتها وقفاً على عبد الله كذا في الظهيرية * ذكر الخصاف في وقفه إذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وزيد وشهد الآخر أنه جعلها على عبد الله خاصة قضينا بالنصف لعبد الله والنصف للآخر للعقراء قال مشايخنا وما ذكر من الجواب أنه يقضى لعبد الله بالنصف يجب أن يكون قول الكل كذا في المحيط * ولو شهد أحدهما أنه وقف على الفقراء وشهد الآخر أنه وقف على أعمال البر جازت الشهادة والغلة للفقراء كذا في الحاوي * قال الخصاف في وقفه لو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وأبواب البر تقبل هذه الشهادة * قال ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين قرأته قال هذا لا يشبه أبواب البر لأن الذي شهد الفقراء قرأته لم يشهد بجميع الغلة للفقراء والمساكين كذا في المحيط * وإذا شهد أحدهما أنه وقف عليهما أو على أولادهما أو على نسائهما أو على أبنائهما أو على قرأته وهما

أنه وارثه ذكر في الزيادات أنه ابنه ووارثه قالوا انما ذكر ذلك لازالة وهم الرضاع والاصح أن قوله
ووارثه وقع اتفاقا فانه ذكر في الاب والام هو أبوه وأمه وجوز الشهادة وان لم يذكروا وارثه * وهذا فمن لا يحجب بغيره فان كان يحجب
بغيره كالجد والاخ والعلم لا بد أن يذكر هو وارثه ويشترط أيضا أنهم لا يعلمون له وارثا غيره * رجل طلب الميراث وادعى أنه عم الميت
يشترط لحيته أن يفسر فيقول عمه لا به وأمه أو لايه أولاهم ويشترط أيضا أن يقول له وارثه لا وارث له غيره * وإذا أقام البنت ولا بد
لشهود أن ينسبوا الميت والوارث حتى يلتقي إلى أب واحد ويقولوا هو وارثه لا وارث له غيره * وكذلك في الاخ والجد اذا شهدوا أنه
جد الميت أو لأبيه لا ير أن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخ الميت لأبيه وأب ولأبيه لا يعاون له

وارثا غير جاز ولا يشترط في هذا ذكر الأسماء * رجل مات فأقام رجل اليانة أنه وارث الميت وان قاض بلد كذا فلان بن فلان قضى بانه وارثه لا وارث له غير موأ شهدا على قضاائه ولا يدري بأي سبب قضى بورائه فان القاضي يسأل المدعي عن السبب الذي قضى به فان بين سببها عمل به في حقه ولا يكون ذلك قضاء بذلك السبب لانه لا يدري أن القاضي قضى بذلك السبب أم لا لكن لما احتمل ذلك أنفذ قضاء الاول * رجل مات فحضر واحد من الورثة وادعى دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لابيه مات وتر كها ميراثه ولورثته وذكروا عدد الورثة فان القاضي يقبل بينته ويقضى بالدار لابيه ويدفع الى المدعي حصته ويترك حصة بقية الورثة في يد المدعي عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه وجهما الله تعالى يضعها على يدي عدل * ولو ادعى دارا في يد رجل (١٢٩) أنها كانت لابيه مات وتر كها ميراثه وأقام على ذلك بينة وشهدا لشهودا أنه

على ذلك بينة وشهدا لشهودا أنه مات وتر كها ميراثه أو قالوا مات وهو وارثه ولم يذكروا عدد الورثة ولا جهة الورثة وما قالوا ولا نعلم له وارثا آخر ولا قالوا معه وارث آخر أو قالوا مات وتر كها ميراثا بالورثة ولم يذكروا الورثة فان القاضي لا يقبل شهادتهم ولا يدفع اليه شيئا وان قالوا هو ابنه ولم يقولوا لا نعلم له وارثا آخر فان القاضي يأخذ زمانا فان رأى ولي يظهر له وارثا آخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كميلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبنا يأخذ * هذا اذا كان هذا وارثا من لا يحجب بغيره كالأب والأم والابن فان كان ممن يحجب بغيره كالأخ والأعم والجد فانه لا يدفع اليه شيئا وان كان الحاضر ممن لا يحجب بغيره لكن يقبل نصيبه مرة ويكثر أخرى كالزوج والزوجة ثبت بخصومته مال الميت شهدا لشهودا أنه لا وارث له غيره أو لم يشهدوا لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الكل في اثبات مال الميت على كل حال ثم ينظر اذا شهدا لشهودا أنه لا وارث له غيره وكان زوجا يعطى له

من القرابة أو على آل عباس وهما من آل عباس أو على مواليه وهما من الموالى فالشهادة باطلة ولو شهدا أنه وقف عليهما وعلى قوم آخرين فالشهادة كلها باطلة فان قالوا لا نقبل ما جعل لنا فيها فشهادتهم باجائزة للباقيين يعطون بماسمى لهم ويجعل حصة الشاهدين للفقراء كذا في الحاوي * ولو شهدا القرابة الواقف وهما من قرابته وقالوا لم نقبل ذلك لم تقبل شهادتهما وان لم يكن لهما أولاد هكذا في الذخيرة * ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهدا شاهدان أنهما صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهدا شاهدان في ضيعة أنهما صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضخان * ولو شهدا أنه وقف على فقراء قرابته وهما غنيان من القرابة يوم شهدا لم تجز الشهادة لانهم مالوا فترا كان لهما حصة كذا في الحاوي * ولو شهدا أنه وقفها على فقراء مسجده وهما من فقراء مسجده جازت شهادتهما وكذلك لو شهدا أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم * ولو وقف رجل كراصة على مسجد لقراءة القرآن أو على أهل المسجد وشهدا أهل ذلك المسجد على وقف الكراصة فهذه المسئلة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل المحلة على وقف تلك المحلة * والمشايخ رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة أهل المدرسة ان كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا يأخذون تقبل وكذا قالوا في أهل المحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد في المكتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح كذا في الفصول العبادية * اذا ادعى رجل على رجل أنه وقف هذه الأرض على المساكين وهو يجمع ذلك وأقام بينة على اقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين وأخرجت الأرض من يده كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى وقف صحيح على مكتب ومعلم في القرية فغصبه رجل فشهد من أهل القرية من لا ولله في المكتب أن هذا وقف فلان بن فلان على كذا صحت شهادتهم كذا في التتارخانية * شاهدان شهدا على أرض أن فلانا جعلها مسجدا أو مقبرة أو خانة للمارة ثم رجعا فالمشهود به وقف على حاله ويضمن الشاهدان قيمة الأرض للمشهود عليه يوم قضى القاضي عليه وكذا لو شهدا أنه وقفها على المساكين أو على فلان ثم على المساكين ثم رجعا كذا في الحاوي * الشهادة على الوقف بالشهرة تجوز وعلى شرائطه لا وعلى الفتوى كذا في السراجية * وكان الشيخ الامام طهیر الدين المرغيناني يقول لا بد من بيان الجهة بان يشهدوا بان هذا وقف على المسجد أو على المقبرة وما أشبه ذلك حتى لو لم يذكر واذل في شهادتهم لا تقبل شهادتهم ومعنى قول المشايخ لا تقبل الشهادة على شرائطه أن بعد ما بينوا الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي

النصف على قول محمد رحمه الله تعالى وان كانت امرأة يعطى لها الربع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى يعطى له أو فر الصبيان وفي رواية يعطى له أقل النصيبين الثمن للمرأة والربع للزوج ولا يي يوسف رحمه الله تعالى فيه أربعة أقاويل في قول كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي قول يعطى أقل النصيبين وفي قول يعطى للمرأة ربع الثمن وفي رواية يعطى لها ربع التسع ويجعل كاله مات عن أبوين وابنتين وأربع نسوة وفي الزوج لمحمد رحمه الله تعالى قول واحد يعطى له النصف ولا يي يوسف رحمه الله تعالى فيه ثلاثة أقاويل في قول كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي قول له الربع وفي قول له خمس المال ويجعل كأنها ماتت عن ابنتين وأبوين وزوج وأصل المسئلة من اثني عشر وتعمل لأجل الزوج الى خمسة عشر له ثلاثة من ذلك * وان مات الرجل عن امرأة حبل أو أم

والجبل وورثة فان القاضي يؤخر القضية الى أن يظهر حكم الجبل فان أبو التآخير وطلبوا تحجيل القضية توقف القاضي نصيب الجنين عند الكل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى توقف نصيب أربع بنين وعند محمد رحمه الله تعالى توقف نصيب غلامين لأنها تلد غلامين وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى توقف نصيب غلام واحد لانها في العادة تلد ولدا واحدا وعليه الفتوى وعنه في رواية توقف نصيب غلامين كما قال محمد رحمه الله تعالى * رجل مات وله ابنان أحدهما حاضر والاخر غائب فأحضر الحاضر وجلا أجنبيا وادعى أن له على أبيه ألف درهم دين ولا يبيعه على هذا الرجل الاجنبي ألف درهم لآمال لبيعه غير هذا الألف قالوا تقبل بينة الابن الحاضر في اثبات دين الميت على الاجنبي ولا تقبل في اثبات دين الابن على الاب لانه ليس (٤٣٠) معه خصم ولا يعضي له بشئ من الألف التي يقضي بها على الاجنبي لانه زعم

لهم ان يشهدوا أنه يبدأ من غلته فيصرف الى كذا ثم الى كذا ولو ذكروا ذلك لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة * وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة النساء مع الرجال كذا في الظهيرية * وكذا الشهادة بالتسامع فلا تأثم ما شهدا بالتسامع وقالنا شهدا بالتسامع تقبل شهادتهما وان صرحا به لان الشاهد بما يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي أن الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعيان فاذن لا فرق بين السكوت والافصاح أشار لطلب ميراثين المرغبتين الى هذا المعنى وهذا بخلاف ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانها اذا صرحا أنهما شهدا بالتسامع لا تقبل كذا في الفصول العمادية * في النوازل سئل أبو بكر عن صدقة موقوفة استولى عليها ظالم وأنكر الوقف هل يجب على أهل القرية أن يشهدوا أنه للفقراء قال من سمع من الواقف أنه يشهدون من لا يسمع لا يجوز كذا في التمارخانية * أرض في يد رجل يدعى أنها له أقام قوم البينة أن فلانا وقفها عليهم لم يستحقوا شيئا لانه قديم فمالا يملك وكذا لو شهد الشهود أنه وقفها وكانت في يده لان الشئ قد يكون في يده وديعة أو غصبا وان شهدوا أن فلانا وقفها عليهم وهو يملكها قضى به ولو لا يحتاج الى احضار وارث الواف ولا وصيه كذا في الحاوي (ومما يتصل بذلك) رجل جاء الى قاضي بلدة وقال اني كنت أميناً للقاضي الذي كان قبلك هنا وفي يدي صدقة كانت لرجل يقال له فلان بن فلان وقفها على قوم مملوكين سماهم قبل قوله اذالم تكن للواقف ورثة ولم يعلم من أمر هذه الصدقة غير ما أقربه هذا الرجل وان كانت له ورثة فقالوا هو ميراث بيننا وليس بوقف فالقول قولهم ويكون ميراثا بينهم ان قال الوارثة هي وقف علينا وعلى نسلنا ومن بعد ذلك على المساكين وقال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم فالقول قول الواقف وان قال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين ولم يقل وقفها فلان وقال قوم هي وقف علينا وعلى نسلنا وقفها أبونا فالقاضي يقضي بالوقف ولا ينظر الى قول الورثة * هذه الجملة في أجناس الناطقي كذا في المحيط * الوقوف التي تقام أمورها واثمها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فان كانت لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها فاذا تنازع أهلها فيها أجريت على الرسوم الموجودة في ديوانهم وان لم تكن لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها تجعل موقوفة فن أثبت في ذلك حقا قضى له به هذا كله اذالم تبق ورثة الواقف فان بقيت وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فاذا أفرأ بشئ يؤخذ باقرارهم فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر تجعل موقوفة الى قيام الدليل كذا في المضمرات * فان اصطالحوا وأرادوا أخذ ذلك كان للقاضي في الاستحسان أن يقسم ذلك بينهم كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كانت الارض في يد رجل وهو يقول انها كانت

أنه لا ميراث له فيوقف ذلك حتى يحضر الاخ * رجل ادعى دارا في يد رجل أنهما له وأقام الذي في يديه الدار البينة أن فلانا الغائب كان ادعى هذه الدار واستحقها من يده ودفعها للقاضي الى المستحق ثم انه أجراها الذي هو فيها لا تقبل بينة ذي اليد على هذا لانه أقر أن يده كانت يده خصم لا تقبل الاستحقاق وهو ليس بخصم في اثبات الاستحقاق * رجل ادعى دارا في يد رجل وبين حدودها فأنكر المدعي عليه ذلك فقاما من عند القاضي ثم جاء المدعي ببينة فشهدوا على المدعي عليه أنهم لما أقاموا من عند القاضي أقر المدعي عليه أن الدار التي خاصمه هذا المدعي فيها هذا المدعي ولم يذكر حدود الدار في اقراره وانما لا يعرف الدار ذكر في المنتقى أنه يجوز ويقضى به للمدعي وكذا لو لم تشهد الشهود أنه قال الدار التي خاصمه المدعي فيها ولكنهم قالوا تشهد أن المدعي عليه قال الدار التي في سكة كذا حدودها كذا التي في يدي دار المدعي فانه يقضى به للمدعي * رجل مات فقاسمت

فلان

امراته أولاده الميراث وهم كبار كلهم وأقروا أنهم ازوجته ثم وجدوا شهودا أن زوجها كان طلقها

ثلاثا فانهم برجعه ون عليها بما أخذت من الميراث وكذلك قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى في امرأة اختلعت زوجها بمال ثم أقامت البينة أنه كان طلقها ثلاثا قبل النكاح وكذلك الرجل اذا قاسم أخ امرأته ميراثا وأقر الاخ أنه ميراثها وأقر أن هذا زوج وهذا أخ ثم أقام الاخ البينة أن الزوج كان طلقها ثلاثا فذلك يزوج ويرجع الاخ فيما أخذ الزوج من الميراث * واذا اقتسم القوم دارا والمرأة ممترة بذلك وأصابها النمن فغزل لها ثلثة من الارض ثم ادعت أن الزوج أصدقها ياها في صحته أو ادعت أنها اشتريتها منه بصدافها لا تقبل بينهما * وكذلك اذا اتت فأصاب كل أسنان المائة فيبسط ميراثه عن أبيه ثم ادعى أحد هبهم في قسم الا شرياء أو نخلا

ورغم أنه هو الذي بناء وعرضه وأقام البيعة على ذلك لا تقبل لأن القسمة السابقة أقرار منه أن جميع ذلك ميراث لهم عن أبيهم وأن هذا القسم صار ميراثا لآلئيه * ولو أن رجلا أقر أن فلانا مات وترك هذه الأرض أو هذه الدار ميراثا ثم ادعى بعد ذلك أن الميت أوصى له بالثلث يقبل بينته وأقراره السابق لا يخرج من دعوى الوصية وكذا لو ادعى ديناً قبل الموت لأن محل الدين والوصية التركة والتركة بعد الموت توصف بأنهم ميراث وإن كان فيهادين أو وصية * وكذلك ورثة أقر واجبعا أن هذه المواضع ميراث بيننا عن أبينا ثم ادعى أحدهم أن ثلث هذه المواضع وصية من أبي لآلئ الصغير فلان وأقام البيعة تقبل بينته * رجل ادعى أنه تزوج هذه المرأة فأنكرت ثم مات الرجل فجاءت تدعى ميراثه كان لها الميراث وكذا لو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر (٤٣١) الرجل ثم ماتت فطلب الرجل ميراثا وزعم أنه كان تزوجها كان له الميراث هكذا

روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النسوادر * ولو أن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلثا فانكر الرجل ذلك ثم ماتت وطلبت ميراثا عنه لا يكون لها الميراث وكذا لو كذبت نفسها قبل موته وزعمت أنه لم يطلقها * دار في يد قوم من ميراث ادعى رجل أنه اشترى من بعضهم نصيبه الذي ورت عن أبيه من هذه الدار وهو غائب وأقر الحاضرون فيها بحق الغائب ونصيبه من ميراثه عن أبيه وقالوا لا ندري اشترى أم لا ولا ندفع اليك حصة الغائب منها فأحضر المدعى شهودا فشهدوا له بالشراء من الغائب لا تقبل بينته * ولو قالوا هذه الدار لنا لا حق للغائب فيها قبلت بينة المدعى * ثلاثة أخوة ورثوا دارا من أبيهم فادعى رجل أن أباهم غصبها إياه فافقوا من كل واحد منهم عن اليمين وحلف الآخر أن وقد ورثوا مالا من أبيهم غير ذلك يضمن النا كل قيمة حصصهم للمدعى ويرد حصة نفسه من الدار على المدعى وإن نكل واحد أو أقر أنه كان

لفلان وقفها على كذا وقالت الورثة بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا ومن بعدنا على المساكين والذي قالته الورثة خلاف ما قاله الرجل فان القاضي يحضيه على ما أقرت به الورثة إذا لم يجد القاضي في ديوان الحكم الذي قبله كتابا من الصلح فيها رسوم الوقوف ولم تكن الوقوف في يد الامناء بل وجد أقرارا من في يده وأما إذا كانت الوقوف في يد الامناء ولها رسوم في ديوان من قبله فإنه لا يقبل قول الورثة فيما ليس في أيديهم كذا في الذخيرة * سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه وقد مر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان ان قوامها كيف يعملون فيه والى من يصرفون وكم يعطون فينتى على ذلك كذا في المحيط * في فتاوى الفضلي وقف في يد صاحب الاوقاف فوجد في صلح ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته يضرب الى فقراء أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفاضل الى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف يضرب لكل واحد منهم بسهم وليسائر الفقراء بسهم وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين الباقين منهم على ما وصفت فإذا انقضى فقراء السكة الموجودين يوم الوقف كان فقراء أهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء كذا في الذخيرة * في وقف الخصاص رجل وقف ضيعة له فقال قد جعلت ضيعتي المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تحديدها صدقة موقوفة على وجوه سماها وجعل آخرها للمساكين جازفان ادعى الواقف أن قرا حاهمها لم يدخل في هذا الوقف قال ان كانت حدود هذه الضيعة مشهورة معروفة وكان هذا القراح داخل في حدودها فهو داخل في الوقف وكذا ان كانت هذه الضيعة معروفة عند الصالحاء من جيرانها وكان هذا القراح منسوباً اليها ومعروفها فهو داخل في الوقف فان لم يكن الامر على ما بينا فالقول قول الواقف ولا يكون هذا القراح داخل في الوقف كذا في المحيط

(الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصلح)

سئل شيخ الاسلام عن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على مواليه ومدرس مدرسة معلومة وكان فيه بيان المقادير وشروط الصحة وجعل آخره للفقراء فاجاب أنه غير صحيح كذا في الذخيرة * رجل وقف ضيعة له وكتب صكوا وشهد شهودا عليه بذلك ثم قال الواقف اني وقفت على أن يكون يبعي فيه جائزا ولم أعلم أن السكاتب كتب أو لم يكتب في الصلح هذا الشرط ان كان الواقف رجلا فصحا يحسن العربية وقرئ عليه الصلح وكتب وقف صحيح وأقر هو بجميع ما فيه لا يقبل قوله وإن كان الواقف أعجميا لا يفهم العربية فان شهد الشهود أنه قرئ عليه بالفارسية وأقر بجميع ما فيه لا يقبل قوله أيضا وإن لم يشهدوا يقبل قوله كذا في المضمهرات * وهذا شئ لا يختص بصلح الوقف بل

ودیعة فی بدایهم برده حصته علی المدعی ولا یضمن شیءا لأن الودیعة لا تسكون مضمونة ولو ادعی شیءا لابیة وأقام البیعة أن هذا الشئ لابیة مات وترکه میراثا له وإن أباه مات يوم کذا من شهر کذا من سنة کذا وأقامت امرأة البیعة أن أباه تزوجها يوم کذا من شهر کذا من سنة کذا وأنه مات بعد ذلك بیوم بعد الیوم الذي وقت الابن أراد بذلك أن المرأة أقامت البیعة علی النکاح بعدما ثبت الابن موته بیوم فان القاضی یقضى لكل واحد منهما یقضى للمرأة بالنکاح والصداق والمیراث وللابن بالمیراث وكذا لو أقامت امرأة أخرى بیعة أنه کان تزوجها بعد نکاح الاولی بیوم یقضى بنکاحها ایضا مع نکاح الاولی ویقضى له ما بالمیراث مع الابن ولا یشبهه هذا ما لو ادعی الابن أن فلانا قتل أباه وأقام البیعة وأرخ للقتل أنه قتل فی يوم کذا من شهر کذا من سنة کذا ثم أقامت امرأة البیعة أنه تزوجها فی يوم کذا بعد ذلك الیوم فإنه لا یقضى

بينت المرأة هنا لأن وقت القتل يدخل في القضاء لأن المقتول يستحق حقا على القاتل أما القصاص وأما الدية فإذا قضى بنفسه ولو تجوز
الدية أو القصاص في ذلك الوقت لا يقبل البينة على النكاح بعده بخلاف الموت فإن الميت بموته لا يستحق شيئا على أحد فإذا لم يدخل وقت
الموت في القضاء لعدم تعلق الحكم به يبطل التاريج ألا يرى أن امرأة لو أقامت البينة أنه تزوجها يوم النحر بالكوفة وأقامت امرأة أخرى
أنه تزوجها يوم النحر من تلك السنة بخراسان فإنه لا يقبل بينة الأخرى لما قلنا * ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أيام هذا بالسيف منذ
عشرين سنة وأنه وارثه لا وارث له غيره وجاءت امرأة معها ولو أقامت البينة أن والدها تزوجها منذ خمس عشرة سنة وأن هذا ولده منها
ووارثه مع ابنه هذا قال أبو حنيفة رحمه (٤٣١) الله تعالى أسخس في هذا أن أجيز بينة المرأة وأثبت نسب الولد ولا أبطل بينة

الابن على القتل ولو أقامت المرأة
البينة على النكاح ولم تأت بولد
فالبينة بينة الابن وله الميراث دون
المرأة وبقتل القاتل وانما ذلك
في النسب خاصة وهذا قول أبي
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى * ولو
ادعى دارا في يد رجل أن أباه اشتراها
من ذي اليد بالف درهم ومات أبوه
في عهد البائع صح دعواه وإن لم
يذكر المدعي في دعواه أن أمه ماتت
وتركها ميراثا له ثم القاضي يسأله
البينة أن يشهدوا أنهم لا يعلمون
له وارثا غيره فإذا أقام البينة على
ذلك يقضى بشهادتهم ويأمر
المدعي أن ينقذ الثمن ويقبض
المبيع ولو كانت الدار في يد رجل
غير البائع لا بد أن يقيم البينة أن
أباه مات وتركها ميراثا له ولو ادعى
رجل دارا في يد رجلين فأقام
البينة أن أحدهما باعه الدار وسلمها
لآخر ولا يعرف الشهود الذي
باع من الذي لم فشهادتهم باطلة
* رجل ادعى دارا في يد رجلين
وأقام البينة أنها اشتراها من ذي
اليد بالف درهم فقال ذو اليد لم
أبيع ثم أقام ذو اليد بينة أن المدعي
قدر عليه الدار ذكر في الشهادات

ثم الصكوك بأسرها كذا في الظهيرية * وفي فتاوى أبي الليث سئل العقيه أبو جعفر عن امرأة
قال لها جيرانها جعل على هذه الدار وقما على أنك متي - تحت إلى بيتهما تبيعينها فكتبوا صكاً بغير هذا
الشرط وقالوا قد فعلنا وأشهدت عليه وقال إن قرئ الصك عليهما بالقارسية وهي تسمع وأشهدت
على ذلك صارت الدار وقفاً وان لم يقرأ عليهما إلا نصير الدار وقفاً وما ذكر من الجواب في المسائلين انما
يتأتى على قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتأتى كذا في المحرط *
وقف ضبيعة له وأمر بكتابة صك الوقف فغلط الكاتب في حدين وأصاب في حدين فإن كان الحدان
الذين غلط فيهما في تلك النواحي لكن بينه وبين الحدود أرض أو كرم أو دار للغير يصح الوقف وإن
كان الحدان الذين غلط فيهما لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل إلا إذا كانت الضبيعة مشهورة
متعينة مستعينة عن الحديد لشهرتها فيجوز لوقف حينئذ كذا في الوجيز * رجل أراد أن يقف
جميع ضبيعة له في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة الصك في مرصه فنسى الكاتب أن يكتب
بعض أقرحه من الأراضى والكروم ثم قرئ الصك على الواقف وكان المكتوب أن فلان بن
فلان وقف جميع ضبيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا فقرأ على فلان بن فلان وبن حدودها
ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فقرأ الواقف بجميع ذلك قال أبو نصر رحمه الله
تعالى إن كان الوقف في صحته وأخبار الواقف أنه أراد به جميع ماله في هذه القرية المدكور وغير
المذكور فذلك على الجميع الذي أرادوه وكذلك لو مات الواقف وقد أخبر الواقف عن نفسه قبل
الموت فالأمر كما تكلم كذا في فتاوى قاضخان * إذا كتب صك المتولى ولوصى ولغيره كرفيه جهة
وصايته وتوليته لا يصح هذا الصك فإن كتب أنه وصى من جهة الحاكم ومتولى من جهة الحاكم
ولم يسم القاضي الذي نصبه والذي ولاه جاز كذا في الوقفات الحسامية * وهكذا في فتاوى
قاضخان * في فتاوى أهل سمرقند استأجر رجل من متولى وقف أرضا هي وقف على أرباب
معاومين وكتب في الصك استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولى في الأوقاف المسبوبة إلى
فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم أبي الواقف وجده ولم يعرف جازلا له لو كتب من فلان بن فلان
المتولى في كذا وهو وقف على أرباب معاومين حازوا لم يذكروا وقف فهذا أحق كذا في الذخيرة
* رجل في يده ضبيعة جاز رجل وادعى أنها وقف وجاء بصك فيه خطوط مدول وكتابة دا انقرضوا
وطلب من القاضي القضاء به ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصك كذا في الخلاصة * وكذلك لو كان
لوح مضروب على باب دار ينطق بالوقف لا يقضى به مالم يشهد الشهود بالوقف كذا في المحيط

(الباب الثامن في الاقرار)

وقال أقبل بينة ذي اليد وأبطل البيع وانكاره البيع لا يبطل بينته على الرد سواء كان المدعي عليه
قال في انكاره لا بيع بيننا أو قال لم يجر بيننا بيع لأن من حقه أن يقول لم يكن بيننا بيع لأن المدعي ادعى هذه الدار مرة ثم بدله فيها فردها
على قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى انما تقبل بينة المدعي عليه على الرد إذا ادعى التوفيق وإن لم يذكر محمد رحمه
الله تعالى ذلك * رجل باع من رجل حارية ثم غاب المشتري قبل القبض ولا يدري أين هو فأقام البائع بينة على ذلك فان القاضي يسمع
بينته ويبيع الحارية على المشتري بطريق الخطأ والنظر له وينفذ البائع الثمن ويستوفى منه بكفيل لاحتمال أن البائع استوفى الثمن أو
أجر المشتري عن الثمن ما كان فيه فضل أمسك الفضل للعقاب وإن كان فيه نقصان فذلك على المشتري هذا إذا كان لا يدري كان الغائب

كان كان يعرف أين المشتري لا يبيع القاضى الجارية * رجل ادعى شراء شئ من رجل فانكر المدعى عليه البيع ثم ان باع ذلك ادعى البيع وأقام البينة لا تقبل بيئته لان البائع لما أنكر البيع أولاً ثم ادعاه بعد ذلك وأنكر المشتري انفسخ البيع بمجوده ما فلا تقبل بيئته البائع بعد ذلك (فصل في دعوى النكاح) امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فانكر الرجل ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وأقام البينة قبل بيئته بخلاف البيع لان النكاح لا يبطل بمجودهما * رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها بالف فانكرت فأقام البينة على أنه تزوجها بالف فدرهم تقبل ويقضى بالنكاح بالفين وكذا لو أقام البينة أنه تزوجها على هذا العبد قبل بيئته ولو كان هذا في المبيع لا تقبل * امرأة مع رجل في منزله يطوؤها ولها منه أولاد ثم أنكرت أن (٤٣٣) تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا أقسرت أن هذا الولد لها

قول من الأرض في مية هذه الأرض وقف اقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا تشتطه شرائط الوقف كذا في المحيط * إذا أقر بوقفية أرض في يده ولم يسم واقفها ولا مستحقها صح اقراره وصارت الأرض وقفا على الفقراء ولا تجعل المقر هو الواقف له ولا غيره إلا أن يشهد الشهود أن هذه الأرض كانت لهذا المقر حين أقر فيجعل المقر واقفا كذا في محيط السرخسى * وهكذا في فتاوى قاضخان * والولاية للمقر استحسانا حتى يقسم الغلة بين الفقراء ولكن ليس له أن يوصى إلى غيره كذا في الذخيرة * وتأويل قبول هذه البينة جاز رجل غير المقر وادعى أنه هو الواقف وأراد أن يأخذ من يد المقر فقام المقر بيئته أنه هو الواقف فبدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها العزل ولو أن هذا المقر بعد هذا الاقرار أقر أن الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال أنا واقفها قبل قوله كذا في فتاوى قاضخان * ولو أقر بالوقف وسمى واقفه ولم يسم مستحقه بأن قال هذه الأرض صدقة موقوفة من أبي وبه مبيت فاب كان على أبيه دين يباع فيه وان كانت له وصية فمذوصيته من ثلثه وما فضل منهما يكون وقفا على الفقراء ان لم يكن معه وارث آخر وان كان معه وارث آخر جاز كذا في محيط السرخسى * ثم ينظر ان لم يدع لولاية لنفسه فلا ولاية له ولا قاضى أن يولى أمره من شاء وان ادعى الولاية قبل قواد استحسانا جاز لأمره على الصلاح كذا في المحيط * وان كان مع المقر وارث آخر يجحد ذلك كان نصيب الجاحد من هذه الأرض للجاحد فعل ما يشاء ونصيب المقر يكون وقفا على ما أقربه كذا في فتاوى قاضخان * وكذا إذا قال هو موقوفة من جدى ولو قال هذه الأرض موقوفة عن أبي فان هذا لا يكون اقرارا بالملك لأبيه ولا يجوز الوقف سواء كان على الأب دين أو له وصية أو معه وارث آخر أو لم يكن شئ من ذلك كذا في الحاوى * ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكانت الولاية له استحسانا كذا في المحيط * وأما إذا أضاف الوقف إلى رجل أجنبي فان ذكر رجلا معروفا سماه بعينه وكانت الإضافة بحرف من فان كان ذلك الرجل في الأحياء وكان حاضر ارجع إليه لانه أقرب بالملك له وشهد عليه بل وقف فان صدقه في جميع ذلك ثبت جميع ذلك بتصادقهما وان صدقه في الملك وكذبه في الوقف ثبت الملك بتصادقهما ولم يثبت الوقف لكون الشاهد واحدا وان كان ميتا فالأمر إلى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا فان صدقه البعض في جميع ذلك وكذبه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب الجاحد ملك له يتصرف فيه ما شاء كذا في المحيط * فان صدقوه جميعا فالولاية له فان صدقه البعض دون البعض فلا ولاية له قياسا وقال هلال رحمه الله تعالى وبالقياس نأخذ ذلك اذا صدقوه في الوقف وكذبه

منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة مدرصة زوجها أبوها فمات الزوج فمات ندعى الميراث ان قالت كنت أمرت الأب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت أم كن أمرت أبي بالنكاح ولا كنى لمغنى النكاح فأمرت كان عليها البينة وكذلك هذا في البيع * رجلان شهدا امرأة على وارث رجل أنها كانت امرأة فلان ولم يشهدوا أنه مات وهي امرأته والوارث يجحد ذلك حازت بهادتهما كذا ذكر في المتقى * امرأة معها ولد فقالت لرجل هذا الولد منك وقد تزوجتني وقال الرجل لم أتزوجك وهذا الولد من زنا زنت بك لا يثبت نسب الولد منه ولا حد عليه ويقضى عليه بالنهر * رجل قال لامرأة تزوجنيك أبوك وأنت صغيرة وقالت بل تزوجنيك وأنا كبيرة لم أرض كان القول قولها والبينة بينة الزوج * رجل أقام البينة على امرأة أنه تزوجها وأقامت أنها عليه بيئته أنه

(٥٥ - (الدعوى) - ثانى) تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بيئته الرجل ولا تقبل بيئته المرأة لانها أقامت البينة على نكاح ففسد ولو وقت بيئته المرأة واقوقت بيئته الرجل جازت دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعى الرجل ويبطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر * ويسع للشاهدين أن يشهدا بالنكاح إذا رأياهما يسكان في منزل واحد وينبسط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج وهو بمنزلة ما يشهد بالنكاح باثنتين مع وكما جازت الشهادة على النكاح التسامع قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الدخول بحكم النكاح بالتسامع * رجلان ادعيا نكاح امرأة وأقام كل واحد منهما البينة أنها امرأته فان كانت في بيت أحدهما فهو أولى لانها في يده فترج بحكم اليد كما لو ادعيا شراء عنب من رجل وأقام كل واحد منهما البينة أنه اشترى من فلان يكذا وكان المبيع في يد أحدهما كان هو أول وكذا لو شهدوا بوجوب مدعي النكاح أنه دخل

بها كان هو أولى وقد ذكرنا أنه يحل للشهود أن يشهدوا على الدخول بحكم النكاح بالتسامع فإن كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد
شهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى كذا في دعوى الشراء ترجح بيينة ذي اليد إذا أقام الآخر
البينة على سبب شرائه * وإن ادعى النكاح وقام كل واحد منهما بالبينة وأردوا تاريخهما سواء فإن كانت في بيت أحدهما ترجح بيينة ذي
اليد * وإن أرخ أحدهما ولا تخريفه لصاحب اليد أولى في دعوى الشراء إذا أرخ أحدهما ولم يؤثر أرخ الآخر بقضى لصاحب
التاريخ فإن أرخا وتاريخ أحدهما سبق فالسابق أولى في كل حال وإن لم يؤثر وأعدلت بيينة أحدهما هو أولى وإن عدلت البينتان جميعا
لا يقضى لواحد منهما كذا في البينة وإن (٣٤) أقام البينة ولم يؤثر وأعدلت بيينة أحدهما سألها القاضي فأقرت لأحدهما

أنه تزوجها قبل الآخر وأقرت
أنه تزوجها دون الآخر فهي
للمقر له لانهم لما أقاما البينة ولم
يكن لأحدهما تاريخ ولا بد طالت
بينتهما المكان التمازفاذا أقرت
لأحدهما ثبت نكاح المقر له
بتصادقها * وكذا لو أقام البينة
فإن أحدهما بأقرت المرأة بنكاح
الميت صح إقرارها ويقضى لها
بالمهر والميراث وكذا لو أقام
البينة على النكاح والدخول
فأقرت المرأة لأحدهما أنه دخل
بها أو لافه وأولى وإن لم تفرق
بينهما وكان على كل واحد منهما
بالدخول الأقل من المسمى ومن
مهر المثل * ولو أنهما ادعيا نكاح
امرأة فأقرت لأحدهما ثم أقاما
البينة على النكاح ذكر الصدر
الشهيد حسام الدين رحمه الله
تعالى في المتأوى الصغرى أنه
لا يقضى لأحدهما كذا لو لم تفرق ولا
يصير المقر له بنفس الإقرار صاحب
يد وأحال الجواب إلى الخصاف
رحمه الله تعالى * وإذا ادعت
المرأة على رجل نكاحا فحسد
فأقامت المرأة البينة يقضى لها ولا
يفسد النكاح بحجوده ولو أن

البعض في الولاية فلا ولاية له قياسا كذا في الظهيرية * قال الأنا يشهد شاهدان بالولاية على
الجاحدين وشهادة الواردين في ذلك مقبولة كذا في المحيط * وإن كانت الإضافة بحرف عن فهذا
ليس بإقرار بالملك لفلان كذا في خزنة المفتين * وإن لم يسم به بعينه بأن قل هذا الأرض صدقة
موقوفة من محمد أو من محمد صارت وقما كذا في الظهيرية * فإن سمى بعد ذلك رجلا لم يصدق
إذا كان مفصولا وكانت الإضافة بحرف من وإن كانت الإضافة بحرف عن صدق كذا في المحيط
* ولو سمى الواقف المستحق فالحكم فيه أن يرجع فيه إلى ذلك الوقت إن كان حيا وإلى ورثته
إن كان ميتا فإن صدقه أو صدقوه في أفضلية وفي الشروط كان الأمر على ما أقرب به وإن كذبه أو
كذبوه لا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحاوي القدرى * لو أقر بالوقفية ولم يسم واقفها
وسمى مستحقا بأن قال هذه الأرض موقوفة على نفسي وعلى ولدي وعلى فاه يقبل إقراره كذا في
محيط السرخسى * والولاية إليه وفي الاستحسان دون القياس فإن ادعى آخر أنه وقف عليه وصدقه
المقر صدق في حصته دون حصته ولده وسأله كذا في الحاوي * ولو أقر رجل بأرض في يده أنه واقف
على قوم معلومين سماهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو رادعهم أو قص عنهم لا يلزم
إلى قوله الآخر ويعمل بقوله الأول كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقر أنه صدقة موقوفة على
وجه سماهم ثم بين وجهها آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياسا واستحسانا ويكون على ما بين أول
كذا في المحيط * ولو أقر بأرض في يده أنه واقف وسكت ثم قال أنه واقف على فلان وفلان وسمى
عددا معلوما في القياس لا يقبل قوله الآخر وفي الاستحسان يقبل كذا في فتاوى قاضيان * لو
قال على فلان بعينه ثم قال مفصولا يبدأ أولا بفلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك مفصولا عند مجرده
الله تعالى يقبل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقبل قوله الثاني كذا في محيط السرخسى * ولو أقر
بأرض في يده أن القاضي فلانا بلاء هذه الأرض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في
التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي زما بأن لم يظهر عنده غير ما أقربه جوار إقراره عن سبيل
ما أقر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال هذه الأرض ولاها الماضي والذي ثم توفي والذي وأوصى
إلى وهي صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله وكذلك لو قال هذه الأرض كانت في يدي والذي أو قال
كانت في يد فلان فأوصى إلى وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله وكذلك لو قال كانت في يد فلان
وقد أوصى بها إلى لا يقبل قوله ويؤمر بالتسليم إلى وارث فلان الذي أقر أنها كانت في يده
وأوصى إلى الذي أوصى إلى كذا في المحيط * ولو قال لأرض غير هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صارت
وقفا كذا في المتأوى العتابة * أرض في يد ورثة أقر وأبأهاهم وقفها أو سمى كل واحد منهم

أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها هو ويجوز أن أقامت أحدهما البينة على
إقراره أنه تزوجها بالندره وأنه دخل بها أو أقامت الأخرى البينة على إقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بها عدلت البينتان فإن
القاضي يفرق ويقضى لكل واحد منهما بالمال الذي شهد الشهود على إقراره استحسانا * وإن أقامت أحدهما البينة على إقراره
بالدخول بمائة نكاح ولم تقسم الأخرى البينة على إقراره بالدخول بها ولا بها أقامت على النكاح وهو ينكر الكل فإن القاضي يقضى
للمدخل بمائة نكاحها والمهر الذي شهد الشهود لا بالدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة على إقراره
بالدخول بها ولا بالدخول أصلا فرق بينه وبينهما ويقضى به من المالين لهما بينهما المدة الدراهم مع الدراهم والمدة الدراهم يربح

الدنانين * وفي المتنبي ادعى زيد وهو مهر وتكاح امرأة فقاتلته زوجته زيداً بعد مهر وفهي امرأة زيد وان سألها القاضي بغداً ادعيا
النكاح من زوجها منهم فقاتلته زوجته زيداً بعد مهر وفهي له مهر * امرأة ادعت على رجل نكاحاً فأنكر الرجل قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى يحلف الرجل بالله ما هي امرأتك وان كانت امرأتك وهي طالق بائن وقال بعضهم يحلف على النكاح فتى حلفوا ليس
للمرأة بينة يقول القاضي فرقت بينكما وفي الاستحلاف على النكاح أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى بقول أبي يوسف ومحمد وجه - ما الله تعالى
وعليه المتوى * وعن نصير رحمه الله تعالى في رجلين ادعيا نكاح امرأة فأمرت لاحدهما قال ليس له أن يحلفها الا حرمها لم يحلف
الذي أقرت له المرأة على دعوى الاخر فان حلف المقر له برئ وان نكل عن اليمين (٤٣٥) فرق بينهما ثم يحلف المرأة لاخر فان لم

برئت وان نسكت عن الامين تعبير
 زوجة * امرأة طلقها زوجها ثلثا
 فمعت الى الاول بعد مدة فتروجها
 الاول ثم ادعت أن زوجها الثاني
 لم يكن دخلا بها قال أبو القاسم
 رحمه الله تعالى ان كانت المرأة
 عالة بشرائط حلها للاول فقالت
 عند النكاح أحلت لك فتروجها
 الاول لا يقبل قولها بعد ذلك وان
 كانت جاهلة لا تعلم بشرائط الحل
 قبل قولها الا اذا كانت أقربت أن
 الثاني قد دخل بها * ولو اتهم
 نقل شيأ عند نكاح لزوج الاول
 حتى تروجها الاول ثم قالت ما
 تزوجت بزواج آخر أو قالت
 تزوجت ولم يدخل بي كان القرب
 قولها * امرأة طلقها زوجها
 ثلثا فمعت بعد مدة فأخبرت أنها
 تزوجت فسلنا بجماعها وأنكر
 الزوج الثاني الجاع ذكر الساطي
 رحمه الله تعالى ان القول قواها
 ويجوز للاول نكاحها * ولو أقر
 الزوج الثاني بجماعها وهي تنكر
 كان القول قولها ولا تحلل للاول
 * ولو قال لزوج الاول بعد
 ما تزوجها ما وطئني فرق بينهما
 الثاني وقالت قد وطئني فرق بينهما

وجهها غير ما سمي صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصة كل واحد منهم الى الوجه
 الذي اقر وتكون ولاية هذا الوقف للقاضي يوابه من شاء كذا في فتاوى قاضي خان * فان كان في
 الورثة صغير أو غائب وقف نصيب الصغير حتى يدركه ونصيب الغائب حتى يعود فان اقر بعض الورثة
 أن والدهم وقف على أولادهم وأسلمهم وأنكر بعضهم فنصيب من اقر للوقف على ما اقر به ونصيب
 الجاحدين ملك لهم ولا يدخل الجاحد في نصيب المقر من الغلة فان باع الجاحد دون بعض حصصهم
 ورجعوا الى تصديق المقبرين صدقوا فيما بقي في أيديهم ولا يقبل قولهم فيما باعوا الا أن يصدقهم
 المشتري وان كذبهم غرم الباعة قيمة ما باعوا وتشترى أرض فتسكون موقوفة مع الباقي على ما اقرروا
 به فان كان بعض الباعة دخل مع الباقي في غلة الوقف لانهم اقرروا به ورجع هو الى تصديقهم فلا
 يصير المقدم من الغلة قصاصا بما ألزمه من القيمة كذا في الحاوي * قال الخصاص في وقعه لو أن رجلا
 قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد بن عبد الله وولده وولد له وعقبه أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم
 على المساكين فقال زيد ان الواقف جعل هذا الوقف على وعلى ولدي وولدي ولدي وعلى عمر وفاته يصدق
 على نفسه ولا يصدق على غيره ينظر الى العلة عند قسمتها فيقسم على زيد وعلى من كان موجودا من
 ولده وولده وولد له فما صاب زيدا منها دخل عمر ومعه في ذلك فتكون حصة زيد بين زيد وبين عمر
 أبدا ما كان زيد في الأحياء فاذا مات زيد بطل اقراره ولم يكن لعمر وحق في هذه الصدقة وكذلك لو
 كان الواقف وقفها على زيد ثم من بعده على المساكين فائثر زيد لعمر وعلى نحو ما بينا كان لعمر وأن
 يشارك زيدا في غلة الوقف مادام زيد في الأحياء فاذا مات كانت العلة كلها للمساكين كذا في المحيط
 * مات وترك ابنين في يد أحدهم ضيعة زعم أنه اوقف ليه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف
 علينا كان القول قوله وهي وقف عليهم ما هو المختار كذا في المضمرات * قال الخصاص في وقعه رجل
 في يده أرض أو دار أو دأعاها رجل عند القاضي أنه له والذي في يده يقول هذه الأرض وقف وقفها
 رجل من المسلمين على المساكين ودفعها الى فان القاضي يجعل الأرض وقفها على ما اقر به ولكن
 لا تدفع الخصومة عن صاحب اليد بذلك حتى ان المدعي لو قال للقاضي حللتم هذه الأرض لي فان
 القاضي يحلفه فان نكل عن اليمين أو اقر أنها لهذا الرجل فالقاضي يضمه قيمة الأرض ولا يبطل
 ما قضى به من الوقف كذا في الذخيرة * فان أقام المدعي البينة أنه له حكم له وطل اقراره بالوقف
 فان اقر بان رجلا معروفا وقفها أو حضر ذللا الرجل فاقرب بالوقف كان خصم المدعي فان سمي
 صاحب اليد قوم أو قال هو وقف عليهم كانوا خصماء له مدعي فان اقر القوم للمدعي بانهم ملك له قبل
 اقرارهم على أنفسهم في العلة فاذا ماتوا كانت العلة للمساكين دون المدعي فان كانت الأرض في يد

وعليه نصف السداق * ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضاء عدتك من الزوج الاول وقالت قد كنت أسقطت بعد طلاق الاول سقطا استبان خاقه فرق بينهما ولا مهر لها وان قالت أولا أسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عندك كاحك كان القول قولها ويفرق بينهما ولها المهر * رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبلي فلان وقد طلقك وانقصت عدتك فتزوجتك قالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر العتق بعد ذلك ونكر الطلاق فرق بينهما وهي الاولى * وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبه المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها فتمتعد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخر وان أنكرت ما أقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الآخر * اذا قالت امرأة تزوجت بغيره يود أو في العدة أو حاله

ما كنت بمجوسية أو أمة فإن ذكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج إجماعاً * وإن أقر الزوج بشئ من ذلك وكذبت المرأة يكون طلاقاً حاكماً * وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا كان للمرأة زوج معروف طلقته فزوجت ما آخر وقالت تزوجت وأنا في العدة إن كان بين طلاق الأول ونكاح الثاني أقل من شهرين كان القول قول المرأة وإن كان مقداره شهرين لا يقبل قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا بخلاف المطلقة إذا طالت إلى الزوج الأول بعد شهر ثم قالت لم تزوج غيرك كان القول قولها وليس هذا كالعدة * وذكر في المتن رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهد أنها امرأته فاحراز القاضى شهادته عليها ثم ادعى الشاهد أنها امرأته وقال لم أعرفها ولم أكن دخلت (٤٣٦) به قال يقبل منه ذلك * وكذا لو شهد على إقرار المرأة أنها امرأة هذا الرجل

فأجاز القاضى عليها ادسرارها وجعل عليها امرأته ثم ادعى الشاهد أنه تزوجها منذ سنة وأنه لم أعرفها وأقام البينة قال يقبل منه ويبطال القاضى قضاءه ويردها على الشاهد ولو كان يدافعها أنها امرأته ثم ادعى الزوج لم يقبل ذلك منه * رجل تزوج امرأة ثم ادعى أنه اشتراها من يملكها لا تقبل بينته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو عاقل كما بعد الزوج * وكذا إذا ساءم دار في يد رجل ثم ادعى أنها اشتراها من فلان وهو يملكها لا يقبل منه ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان بعد المساومة وهي له وأقر الذي في يده الدار أنه وكيل البائع * رجل اشترى خادماً منتقبة من رجل فلما رفعت نقابها قال المشتري هذه خادى ولم أعرفها لا يقبل قوله ولا تقبل بينته * امرأة غاب عنها زوجها ففعلت ما يفعل أهل المصيبة واعتدت وتزوجت بزوجه ثم جاء رجل وقال رأيت زوجك حيّاً في بلد كذا قالوا ان صدقت الذي أخبرها أولاً بالموت لم يكن لها إلا القسر مع الزوج

قيم والمسئلة على حالها فهو خصم للمدعى تسمع بينته عليه ولا يستخلف القيم لأنه لو أقر لم يصح وكذلك أمسين الله ضي كذا في الحاوى * فلو أن الذي في يده الدار بعدما أقر أنه واقف على فلان وفلان وأولادهم ومن بعدهم على المساكين أقر أن الدار للمدعى ثم إن هؤلاء المسلمين حضروا وكذبوا صاحب اليد في إقراره بالدار للمدعى وقالوا هذه الدار وقف علينا فهم الخصماء للمدعى فيما يدعى فإن أقام المدعى بينة على ملكية الدار قضى بالدار له وطل إقرار الذي كانت الدار في يده عنها وقف وان لم تكن له بينة على ما ادعى كاله أن يستخلف هؤلاء المسلمين على دعواهم فإن أقر وأبى الدار للمدعى أو كذا وعن البين كان إقرارهم جائزاً على أنفسهم دون أولادهم وأولاد أولادهم والمساكين وكذا لا يجوز إقرارهم على العير فيه كذا في المحيط * أقر بوقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا إقراره على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء كذا في فتاوى قاضخان * في الغناوى رجل وقف ضيعته على الفقراء في صحته ثم مات فجاء انسان وادعى أب الضيعة له وأقر الورثة بذلك لم يبطال الوقف فيضمنوا قيمة الضيعة من تركته الميت في قول محمد رحمه الله تعالى وقال الدقيمه يجب الضمان بالاحلاف وهو الصواب فإن أنكر الورثة ذلك فأراد تحليفهم أن أراد أخذ الضيعة فلا يمين عليهم وإن أراد أخذ القيمة أن نسكا وافله ذلك كذا في محيط السرخسى * رجل في يده دار أقر الذي في يده الدار أن هذه الدار وقف وقفاً رجل من المسلمين في أبواب الخير والمساكين ودفعها إليه وولاه لقيامها ثم جاء رجل وقدم صاحب اليد على القاضى وقال أنا واقف هذا الوقف على هذه الوجوه والسبيل ودفعته إلى هذا ووليته القيام بما مرها وأراد أن يقبضها من يد الذي هي في يده ينظر أن كان الذي في يده هذه الأرض صدقة أنه هو الذي وقفها فله أن يقبضها منه ولو قال اعاد دفعها إليه وديعة وصاحب اليد يقول أنها كانت له إلا أنه وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فإن القاضى لا يقبل قول صاحب اليد أن هذه الدار وهذه الأرض لهذا المدعى كذا في الذخيرة * أرض في يد رجل شهد شاهدان على إقراره أنها موقوفة على فلان بن فلان ونسله وشهد آخران أنه قرأ أنها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب أن عرف أى الإقرارين كان أول جاز الأول ويبطل الثانى فإن لم يعرف الأول من الآخر بقضى بجميع ذلك وتكون الغلة بين الفريقين نصفين كذا في فتاوى قاضخان * ذمى في يده أرض أقر بأن مسلماً وقفها على المساكين أو في الحج أو في الغر أو سعى وجهها آخر مما يتقرب به المسلمون إلى الله تعالى جاز إقراره ويجرى على الوجوه التي سماها وإن أقر أن المسلم وقفها على البيع أو سعى وجهها لا يتقرب به المسلمون بطل إقراره وأخرجت الأرض من يده وجعلت لبیت مال المسلمين كذا

الثانى لان خبر الواحد العدل مقبول في المور فتجوز الشهادة على الموت بالتسامع بسماعة من واحد وفي غير الموت لا يحل له أن يشهد بسماعة من الواحد لان غير الموت كالنكاح والوقف يكون بمشهد من الجماعة غالباً فلا يكتفى بخبر الواحد * أم الموت لا يكون بمشهد من الجماعة غالباً إذا ادعت أختان على رجل وأقامت كل واحدة منهما البينة أنه تزوجها أولاً كان ذلك إلى الزوج إذا صدق واحدة منهما أنها الأولى كانت امرأته وتبطل بينة الأخرى ولا شئ لهما من المهر إن لم يكن دخلها وإن قال الزوج واحدة منهما أو قال تزوجتهما جماً ولا أدري الأولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما لم يكن دخل يراخدة منهما إذا قال تزوجتهما ولا أدري الأولى منهما وأما إذا قال لم أتزوج واحدة منهما ينبغي أن لا يحجب شئ ولا يصح أن هذا الجواب في

في النصلين سواء هو كالأقامة البينة بعد موت الزوج فإنه يقضى لكل واحدة منهما بالمهر والميراث (فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وشبه ذلك) وبعض هذه المسائل أعيدت لزيادة الفائدة * رجل قال لامرأته تزوجتك وأنا صبي فقالت لا بل تزوجتني وأنت بالغ كان القول قوله إلا أن القاضي لا يفرق بينهما بل يسأله هل أجاز وليك أم لا إن قال لا يقول له القاضي هل أجرت بعد البلوغ إن قال لا يقول له القاضي هل تحيز إلا أن قال لا يفرق بينهما * امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت تأمدركة ثم قالت بعد ذلك لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا إن كان قد هاد المدركات في ذلك الوقت أو كان بها علامة المدركات لا يصدق أنها لم تكن مدركة وإن لم يكن كذلك كان القول قولها * رجل تزوج ابنته البالغة فجاءت بعد (٤٣٧) موت الزوج تطلب الميراث إن قالت تزوجني والذي بأمرى كاللها الميراث

والذي بأمرى كاللها الميراث * وإن قالت لم أكن أمرته بالتزويج لكن حين بلغني أنه زوجني منه أجرت أن أقامت البينة على ما قالت كان لها الميراث وإن لم تقم البينة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها لأنها أقرت أن نكاح الأب انعقد موافقا لا يقبل قولها في التنفيذ الابينة * رجل تزوج ابنته البالغة قبلها الحبر ثم اختصها إلى القاضي فادعى الزوج أنهم اسكتت حين علمت فقالت لا بل رددت قالت رددت حين علمت كان القول قولها وإن قالت علمت بالنكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل اسكتت كان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في الشفعة إذا اختلف الشفيع مع المشتري على هذا الوجه إن قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت بالبيع كان القول قوله وإن قال علمت بالشراء يوم كذا فطلبت لا يقبل قوله * صغيرة زوجها غير الأب والجد فاختصت زوجها بعد البلوغ وهي بكر نقالت اخترت الفرقه حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل

قولها الابينة * وإن اختلفا في الحال فقالت بلغت لا أن اخترت الفرقه فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وإن كانت تداوت البلوغ لا يبطل خيارها إلا بالرضا صريحاً أو دلالة نحو التمكين وشبه ذلك * ادعت امرأة مهرها من زوجها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها إن كان الوارث مقرراً بالنكاح يقول له القاضي أكان مهرها كذا يذكركم مهرها أكثر من مهر مثلها إن قال الوارث لا يقول له القاضي أكان مهرها كذا يذكركم مهرها أكثر من مهر مثلها إن قال لا يقول له القاضي أكان كذا إلى أن يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك إذا قال لوارث لا يذكركم القاضي مقدار مهر المثل ويحلفه على الزيادة * ونظيره إذا أقر رجل لرجل بمس غير مقدور من الدراهم فإن القاضي يفعل هكذا إلى أن يأتي القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهم ويحلفه على الزيادة

في الخاوي

(الباب التاسع في غصب الوقف)

رجل وقف أرضاً أو داراً ودفعها إلى رجل وولاه القيام بذلك فجاء المدفوع اليه فهو غاصب يخرج الأرض من يده وانضم فيه الواقف فإن كان الواقف ميتاً وجاء أهل الوقف يطالبون به نصب القاضي فيما يحادهم فيه فإن كان دخلها نقص ضمن ما كان من نقصان بعد جحوده ويعسر به ما أنهدم منه ولو غصبه من الواقف أو من واليه غاصب فعليه أن يردّها إلى الواقف فإن أبي وثبت غصبه عند القاضي حسب سببه حتى ردّها فإن كان دخل الوقف نقص غرم النقصان ويصرف إلى مرمة الوقف ويعمر به ما أنهدم منه ولا يقسم بين أهل الوقف كذا في المحيط * فإن كان الغاصب زاد في الأرض من عنده إن لم تكن الزيادة ملامتة قومياً بان كرب الأرض أو حفر النهر أو ألقى في ذلك السريق واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فإن القيم يسقط الدار من الغاصب بغير شيء وإن كانت الزيادة ملامتة قومياً كالبناء أو الشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع الأشجار ورد الأرض إن لم يضر ذلك بالوقف وإن كان أضرب بالوقف بان خرب الأرض بقاع الأشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب أن يرفع البناء أو يقطع الشجر إلا أن القيم يضمن قيمة الغراس مقلوعاً وقيمة البناء مرفوعاً إن كان للوقف غلة في يد المتولي يكفي لذلك الضمان وإن لم يكن للوقف غلة يؤجر الوقف فيه على الضمان من ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وإن أراد الغاصب قطع الأشجار من أحدى موضع لا يجرب الأرض كان له ذلك ثم يضمن القيم له قيمة ما بقي في الأرض الموقوفة إن كانت له قيمة كذا في المحيط * فإن صالح المتولي من الغرس على شيء جازاً إذا كان فيه صلاح الوقف وكذا في العمارة كذا في الخاوي * وإن غصب الأرض الموقوفة رجل قيمتها ألف درهم ثم غصبها من الغاصب رجل آخر بعدما صار قيمتها ألفي درهم فالقيم لا يتبع الغاصب الأول إنما يتبع الغاصب الثاني إذا كان الثاني ملياً يريد به إذا غصبها رجل آخر من الغاصب الثاني وتعذر استردادها من يد الثالث وإن كان الأول أملي من الثاني يتبع الأول وإذا اتبع القيم أحدهما بالضمان برئ الآخر وإذا أخذ القيمة من أحدهما يشتري بها أرضاً أخرى فيقفه مكانها كذا في النخبة * فإن أخذ القيمة من أحدهما ثم ردت عليه الأرض رد القيمة وكانت الأرض وقفاً على حاله وليس للغاصب حبسها إلى أن تصل إليه القيمة كذا في المحيط * فإن أخذ القيمة من الغاصب فضاعت من يده لشيء عليه والقول قوله مع يمينه كذا في الخاوي * وإن ضاعت القيمة في يد القيم قبل أن يشتري بها أرضاً أخرى ردت أرض الوقف عليه كانت وقفاً على ما كانت وضمن القيم القيمة التي أخذها من مال نفسه ثم رجع القيم بذلك في غلات الوقف استحقاقاً ولكن يرجع في غلة الوقف ولا يرجع على الموقوف

يدعوى المدعى هذا إذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فإن كان لا يعرف بأمر أمناه بالسؤال من يغسل أو يكفها القامة البينة على
 ما تدعى * رجل زوج ابنته الصغيرة فأدركت بعدما دخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج فدفع المهر إلى أبيك وأنت صغيرة
 فصدق الأب في ذلك قالوا لا يجوز إقرار الأب عليها لأنه أن تأخذ مهرها من الزوج ولا يرجع الزوج إلى الأب * ابن ادعى مهر أمه في تركة
 والده قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن كانه القاضي إقامة البينة على ما ادعى جازت وإن عجز عن إقامة البينة يقضى
 له بمهر المثل قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بمهر المثل بعد موت الزوجين
 * مطابقة طابت نفقة ولدها من الزوج المطلق (٤٣٨) فقال المطلق تزوجت بزوج آخر ولم تنق لك حق الحضانة وأنا آخذ منك

الولد فقالت لم أتزوج أو قالت
 تزوجت رجلا وطلقتى كان القول
 قولها أما إذا أنكرت الزوج
 فظاهر وكذلك إذا قالت تزوجت
 رجلا لأنها أقربت بالنكاح لمجهول
 فلم يصح إقرارها * وإن قالت
 تزوجت فلانا وطلقتى لا يقبل
 قولا ويكفون للأب أن يأخذ
 منها الولد الآن بصدقها المقر له
 في الطلاق * صغير جاء به أم أمه
 تطلب النفقة من الأب فقال الأب
 أنا أحق به لأن أمه في نكاحي
 لكنها هربت مني وقالت الجدة
 لأبلى ماتت أمه قالوا بئس الولد مع
 الجدة ويقال للأب اطلب امرأتك
 لأن الأم إذا لم يعرف مكانها كانت
 بمنزلة المفقودة فإن أحضر الأب
 امرأة وقال هذه ابنتك وولدي
 هذا منها وصدقته المرأة في ذلك
 وقالت الجدة ما هذه ابنتي وابنتي
 قد ماتت كان القول قول الأب
 والمرأة وهما أولى بالولد * كذا
 لو قال الأب أولا حين خاصته الجدة
 هذا ابنتي لأمن ابنتك قال قول
 لأن الجدة أقرت له بالنسب والأب
 منكرك حق الجدة * رجل أعتق
 أمته ثم خاصمت مولاه وولده

عابهم في أموالهم سوى غلة الوقف كذا في الذخيرة * ولو كان القيم حين أخذ القيمة اشترى ما
 أرضا أخرى للوقف ثم ردت الأرض الأولى عليه كانت وقفا على حالها وأخرجت الأرض عن الوقفية
 وكان للقيم أن يبيعها ويوفى من ثمنها القيمة التي قبضها فإن كان فيها نقص كان ذلك على القيم في
 ماله ولا يرجع بذلك في غلات الوقف قياسا واستحسانا ولو كان لواقف شرط الاستبدال من ثمنها
 القسم وقبض الثمن فضاع ثم ردت الدار الأولى عليه بعيب بقضاء قاض ضمن القيم الثمن من مال نفسه
 ثم يبيع أرض الوقف التي ردت عليه بالثمن الذي غرم كذا في المحيط * وإذا غصب الدار الموقوفة أو
 الأرض الموقوفة فهدم بناء الدار وقلع الأشجار كان للقيم أن يضمنه قيمة الأشجار والنخل والبناء
 إذا لم يقدر الغاصب على ردها ويضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة الأشجار والنخل بابتاع الأرض فإن
 ضمن الغاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والأرض والنقص والأشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قدر
 الغاصب على رد الدار والنقص والأشجار فالغاصب مرد العرصه على الواقف وأما النقص والشجر
 فيكون للغاصب ويرد القيم على الغاصب حصة العرصه كذا في الذخيرة والمحيط وفتاوى قاضي خان
 * وإن جنى على الشجر والبناء في يد الغاصب جاز وأخذ الغاصب منه قيمته والغاصب معدم لم يكن
 لامتولى أن يضمن الجاني فإن كان الغاصب زرع الأرض فالزرع له وعليه نقصان الأرض يجلس
 في عمارتها كذا في الحاوي * وإذا كان في أرض الوقف نخيل وأشجار استغلها الغاصب
 سنين يعني الأشجار والنخل ثم أراد رد الأرض والنخل والأشجار رد الغلة معها إن كانت قائمة
 بعينها وإن كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الذخيرة * وما أخذ من الغاصب من بدل الغلة
 فرق في الوجوه التي سبلها عليها كذا في المحيط * غصب أرض الوقف وفيها نخيل وأشجار
 فقاع الأشجار والنخل رجل من يد الغاصب فالقيم بالخيار إن شاء ضمن الغاصب قيمة الأشجار والنخل
 بابتاع الأرض وإن شاء ضمن القاع ذلك فإن ضمن الغاصب جاز بذلك على القاع وإن
 القاع لم يرجع بذلك على الغاصب وإن لم يضمن القيم أحدهما حتى ضمن الغاصب القاع وأخذ
 منه قيمة ما قلع جفاء قيم وأراد تضمين القاع ليس له ذلك كذا في الذخيرة * رجل غصب ضيعة
 موقوفة فقامم المصوب منه وأقام البينة قبل بينته وترد عليه الضيعة أجماعا كذا في الظهيرية
 * ولو غصب الوقف أحدا لا يكون لاحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون إذن القاضي كذا
 في الفصول العمادية * وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن إقتراعه من يده فادعى الموقوف
 عليه على واحد منهم أنه باع من هذا الظالم وسلمه إليه وهو منكرف فإرادوا تخليفة فلهم ذلك فإذا
 أنكر يستعمل فإن نكل قضى عليه بيمينته أو كذا لو قامت لهم بينة لأن الغتوى في غصب الدور

والعقار

فقال المدعى أدعني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لأبى ولدته قبل الاعتناق والولد رقيق ذكر الساطني

رحمه الله تعالى كان لولدي بها كان القول بتولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الولد في يديهم ما فكذلك يكون القول قولها
 لأنها تدعى الولادة في أقرب الأوقات وفيه حربة الولد ولو أقام البينة في يمينها أولى لأن بينة المولى قامت على نفي العتق وبينتها قامت على إثبات
 الحرية وكذلك هذا في الكتابة وإنما في القول يكون للمولى لأنهم ما تصادقوا على رد الولد * وذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى
 أنه قال إن كان الولد يعبر عن نفسه يرجع إليه ويكون القول قول الولد وإن كان لا يعرف كان القول إن هو في يده منهما وإن أقام البينة
 في يمينها أولى وكذلك إن كان مكان الاعتناق كتابة ثم اختلفا في الولد وهو أول أعتق الجارية ثم اختلفا بعد حين في الولد فقالت ولدته بعد ما عتقت

فأخذته مني وقال المولى ولدت قبل العتق فأخذته منك وأنت أمة لي فان كان الولد لا يبرهن نفسه رده المولى الى الام لانه أقر أنه أخذته منها وكذلك في المكاتبه أما في المدبرة وأم الولد القول للمولى * جارية بين رجلين أو ثلاثة أو أكثر ولدت ولدا فادعوه جميعا يثبت النسب من الكل في قول أبي حنيفة وزفر رجهم الله تعالى * وعن أبي حنيفة ترجه الله تعالى في رواية يثبت من الخمسة لامن الزيادة لان المقصود من النسب أحكامه لا عينه وأحكامه الميراث والحضانة التريبة ونحو ذلك مما يتبع الشركة فيقبل بينة الكل كل واحد دعواته جارية فاقام كل واحد منهم البينة ثم ادابته ولدت له ابنتي هذه لادابة معروفة فانه ينقض بالبينات وان كثرت * أم توالد أولاد في بطون مختلفة فتشهد ثلاثة نفر على اقرار المولى شهد أحدهم أنها حين ولدت الاكبر أقر المولى أنه ابنه (٤٣٩) وشهد الثاني أنها حين ولدت الثاني أقر المولى

أنه ابنه وشهد الثالث أنه أقر بالثالث والمولى يجحد جميع ذلك قال محمد رحمه الله تعالى الولد الاكبر عبده بباع لانه لم يشهد على اقرار المولى بنسبه الا واحد فلا يثبت نسبه والثاني حكمه حكم ولد أم الولد لان الاول مع الثاني شهدا على اقراره أنها أم ولد له وان لم يجتمعا على نسب الثاني فقد اجتمعا على حق الحرية للام فثبت ذلك الحق بشهادتهما للولد الثاني وان لم يثبت نسبه واذا صارت الجارية أم ولده بالولد الثاني كان الولد الثالث ولدا أم ولد له فيثبت نسبه منه الا أن ينفيه * وذكر في المنتقى رجل مات وترك أمة لها ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فأقامت الامة شاهدين أن الميت أقر أن هذا الولد الاكبر ولده منها قال هو ابنه والاوسط والاغصغر بمنزلة أمهم فان بين الشهود فقالوا نشهد أنه أقر هذا الولد الاكبر أنه ولد قبل أن تلدهذين فان الاوسط والاغصغرا بنائه أيضا وقال زفر رحمه الله تعالى في الاول أيضا هما ابناه وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جاءت بولد بعد اقرار المولى بالولد الاكبر

والعقار الموقوف بالضممان نذر الوقف كما أن العتوى في غصب منافع الوقف بالضممان نظرا للوقف وهو اختيار مشايخنا ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيعة أخرى فتكون وقفا كذا في محيط السرخسي * وقف موضع على حياته وصحة وأخرج منه من يده فاستولى عليه غاصب وحال بينه وبينه تؤخذ من الغاصب قيمته ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائه لان الغاصب لا يجدر مستهلكا ولو شئ المسبل اذا صار مستهلكا وجب الاستبدال به كالفرس المسبل في غيبيل الله اذا قتل فهذا استحسان أخذ به المشايخ كذا في المضمرات * رجل وقف ضيعة له ثم ان الواقف زرع بها وأنفق فيها وأخرجت زرعها والبذر من قبل الواقف فقال أنا زرعها بنفسى ببذر وقال أهل الوقف زرعها للوقف فالقول قول الواقف الزرع والزرع له فان سأل أهل الوقف من القاضي أن يخرجها من يده وقد زرعها لنفسه لم يكن له ذلك ولا يخرجها من يده ولكن يتقدم في زراعتها للوقف فان احتج بأنه ليس للوقف عنده مال ولا بذر قال القاضي استدن على الوقف واجعل ما تستدين به في البذر والنفقة على الزرع فان قال لا يمكن في قال لأهل الوقف استدينوا أنتم ما تشترون به بذرا وما يكون في النفقة على ذلك حتى تأخذوا ذلك مما يجزى به من الغلة فان قالوا لا نأمن أن نستدين نحن ونشتري البذر وكما صار في يد الواقف جحد ذلك لكن نحن نزرع فانه لا ينبغي أن يطبق لهم ذلك لان الذي وقف أحق بالقيام الا أن يكون خوفا عليه لا يؤمن أن يتلفه فان زرع الواقف الارض وأنفق عليه فأصاب الزرع آفة من غرق أو غير ذلك وذهب الزرع فقال الواقف استدنت وزرعت هذا الزرع الذي عطب للوقف وجاءت غلة أخرى فأراد أن يأخذ من هذه الغلة ذكر أنه استدان له لذلك وقال أهل الوقف انما زرع ذلك لنفسه فالقول في ذلك قول الواقف انه أن يأخذ من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع فان قال الواقف الزرع استدنت ألف درهم واشترى بها بذرا وأنفقت عليه وقال أهل الوقف انما أنفقت من ثمن البذر والنفقة على الزرع خمسمائة قال يصدق الواقف في مقدار ما ينفق على منسل ذلك فان اختلفوا الى الوقف يعني القيم وأهل الوقف في الزرع فقال الوالى زرعها بنفسى ببذرى ونفقتى وقال أهل الوقف بل زرعها لنفسى فالقول قول الوالى كذا في المحيط

(الباب العاشر في وقف المريض)

مريض وقف دارا في مرض موته فهو جائز اذا كان يخرج من ثلث المال وان كان لم يخرج فأجازت الورثة فكذلك وان لم يجزوا بطل فيما زاد على الثلث وان أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي الا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا في فتاوى

استة أشهر فصاعدا الزمه الولد وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لا يلزمه لانها انما صارت فراشاله معذورم أقر بالولد الاول فلا يلزمه ما كان من الحبل قبل ذلك * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى رجل له أمة لها ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فقال أحدهم هؤلاء ولدى ومات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعتق كل الولد الاغصغر وتعتق الام فأما الولد الاول والاوسط يعتق من كل واحد منهما ثلثه كانه قال أحذكم من الاغصغر حرق في الاحوال كلها فيعتق كله وأما الآخران كل واحد منهما يعتق في حال دون حالين فيعتق ثلثه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يعتق من الاول والاوسط من كل واحد منهما نصفه ورجل عالج جاريته فمادون الفرج فانزل فأنزلت الجارية مائة في شئ فاستدخلته فخرجها فبعت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الولد ولده وتصير الجارية أم ولده * وذكر في الاصل أم ولد في مائة خرج ثلاثة أولاد

لي يطلون مختلفا فاذى الموتى اصدقهم قال ان ادق الاصغر يثبت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الا تخرب عنسدا الكل وان ادق الاكبر يثبت نسب الاكبر منه والاصغر بمنزلة الام ايض له ان يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه فعند ادعوى الاكبر تكون نسب الاكبر خرين دالة لان الاقرار بنسب الولد حق عليه شرعا فكان تخصيص الاكبر بالدعوى والسكوت عن الاخرين بمنزلة الدفى وولد ام الولد ينسب من غير لغان وقال زفر رحمه الله تعالى دعى الى الاكبر يكون دعوى الكل * رجل باع ام ولده والمشتري يعلم بذلك فجاءت بولد فادعاء المشتري فان الولد لا يكون للمشتري ويكون للبائع ان لم ينفعه فان نفعه البائع يثبت نسبهم من المشتري استقسانا ولا يكون حرا لان المشتري اذا كان يعلم انها ام ولده لا يكون مغرورا ولم يعلم (٤٤٠) المشتري انها ام ولده كالجواب كذلك الا ان ههنا اذا نفاه البائع وادعاء المشتري

كان حرا لان المشتري اذا لم يعلم يكون مغرورا وولد المغرور ورجل اشترى بمارية فظهر بها رجل بعد ايام نفاه البائع في ذلك فقال له البائع امسكها فان ثبت الحبل فهو منى وامر البائع غلامه او وكيله ليرد الثمن على المشتري ويقبض الجارية عند ذلك وغاب المشتري فاسقطت سقطا استبان خلقه لاقبل من مائة وعشرين يوما من وقت قول البائع ذلك فان السقط يكون من البائع وعليه دفنه واصير الجارية ام ولد له فبرد الثمن على المشتري لانها اذا جاءت بسقطا استبان خلقه فظهر انها كانت حرة لا وقت كلام البائع لان خلق الولد لا يتم لاقبل من مائة وعشرين يوما فيثبت نسبه من البائع * رجل قال ان كان فى بطن جاريته غلام فهو منى وان كانت جارية فليست منى فولدت ولدا لاقبل من ستة اشهر ذكر عصام رحمه الله تعالى انه ثبت نسبه منه غلاما كان او جارية لان الانسان لا يعلم ما فى بطن الحامل * امرأة الحرة اذا جاءت بولد فنفاه لاعتن القاضى بينهما ثم

قاضيان * فان ابطال القاضى الوقف فى الثلاثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلاثين كان قائما بعينه فى يد الورثة تصير كلها وقف وان لم يكن بان باع الوارث لا ينقض بيعه لكن يؤخذ منه قدر ما باع ويشتري به ارضا اخرى فتوقف مكاتها كذا فى محيط السرخسى * ولو حصل للميت مال بان قتل عمدا ثم ان الورثة صالحوا القاتل على مال لا ينقض البيع بالاتفاق ولو باع بعض الورثة دون البعض فماله يبيع يعود وقفا وما يبيع يشتري بقيمة ارض وتوقف كذا فى الذخيرة * وكذا لو باع القاضى الارض فى الدين ثم ظهر للميت مال فبها وفاء بالدين يخرج الارض من ثلث لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت مقدار ثمن الارض وتشتري به ارض اخرى وتوقف على الفقراء كذا فى محيط السرخسى * واذا جعل ارضه صدقة موقوفة لله تعالى ابدى على ولده وولد ولده ونسله ابدى ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غلاتها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى انه اذا كان له زوجة وأولاد تعطى الزوجة ثلث وان كان له أبوان وأولاد فالأبوان يعطيان السدين ويقسم الباقي بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا اذا كان له أولاد صليبية ويكره معهم أولاد الأولاد فان كان معهم أولاد الأولاد وباقي المسئلة بحالها فله تقسم العلة على عدد رؤس الأولاد الصليبية وعلى عدد رؤس أولاد الأولاد معا أساب أولاده لصلبه من ذلك قسم بين ورثته على فرائض الله تعالى وما أصاب أولاد الأولاد يقسم بينهم بالسوية وذا انقرض أولاد الصليب قسمت العلة على أولاد أولاده ونسله فلا يكون لزوجه ولا لآبويه من ذلك شئ كذا فى الطهيري * وان كانت هذه الارض لا تخرج من الثلث فان أجازت الورثة الوقف لاز وتكون العلة يدم بالسوية لا يفضل الذكر على الأنثى ولا يكون للأبوين والزوجة من ذلك شئ وان لم يميز والودف الزاوية من الثلث فصارت لث الرقبه وقفا للفقراء وتقسم الغلة بين جلة الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذى ذكرنا قول هلال والقاضى أبى بكر الخصاصى والفقهاء أبى بكر الاعمش والفقهاء أبى بكر الاسكاف رحمه الله تعالى كذا فى الذخيرة * وان وقف ارضه على قرابة فان كانت قرابة ورثته فهذا ومالو كان الوقف على الولد سواء وان لم يكونوا ورثته حاز الوقف عليهم ويسقطون الغلة بجهة الوقفية وان وقف على بعض ورثته دون البعض فان أجاز وأجاز وان لم يميز واصارت الارض وقفا للفقراء من الثلث وتكون الغلة على قول هلال ومن تابعه لا ورثته على قدر موادهم فان مات الوارث اوقف عليه كانت الغلة للفقراء وان مات بعض ورثة الواقف الا ان الوارث الموقوف عليه حي فالغلة لجميع الورثة ومن مات فنصيبه يصير ميراثا لورثته كذا فى المحيط * ولو قال ارضى

هذه ينظر بعد ذلك ان نفاه فى مدة قريبة بعد ولادة ينقطع نسب الولد وان نفاه فى مدة بعيدة لا ينقطع * وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قدر المدة البعيدة بأربعين وقالا بعد الأربعين لا ينقطع نسب الولد وقوله ينقطع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى فوض ذلك الى رأى القاضى ولم يقدر ذلك * رجل هني بولد المنكوحه فماتت ثم نفاه بعد ذلك لا يصح نفيه وكذلك فى ولد ام الولد فالسكوت عند التهنئة فهم ما يكون قبل الولد وفى ولد الجارية لا يكون قبولا * رجل فى يده مال زعم انه ورثته من امرأة كانت له وسعى تلك المرأة ثم أقروا رجل أنه أخ تلك المرأة فقوال المقر له أما أخوها واستأت بزوج لها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون المال بينهما النصف للزوج والنصف للاخ المقر له الآن يقيم الاخ البينة أنه أخ تلك المرأة وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للاخ الآن لهم لزوج

البينة على أنه زوجها * وهذه ثلاث مسائل * أحدها هذه * والثانية مجهول النسب في يد مال فقال ورثته من أبي وهو وفلان ثم أقر بعد ذلك بإخ لابو أم فقال المقر له أنا ابن فلان وأنت لست بابن له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى المال بينهما سمانصفان وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للمقر له * والثالثة امرأة أقرت أنها ورثت هذا المال من زوجها فلان ثم أقرت بإخ زوجها فقال الأخ أنا أخ وليست أنت بامرأة له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى للزوجة الربع والباقي للأخ وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للأخ إذا قامت المرأة البينة على النكاح * رجل ادعى على ميت ديناً بحضرة وارثه وهو يدعي أنه ليس في يد الوارث مال فانه يسمع دعواه ولو أقام البينة على ذلك قبلت بينته وإن لم يكن له بينة كان له أن يخلف الوارث على العلم بالدين كذا (١١١) ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وكذا لو كان

المديون مات ولم يترك مالا في يد وارثه فإن كان الوارث يكون نصيبا للدين وتقبل بينته ويقضى بدينه حتى لو ظهر للميت مال أخذه صاحب الدين ولو تبرع إنسان بقضاء دين الميت جاز * رجل مات وترك أخوين فأقر أحدهما بإخ ثالث وأنكر الآخر قال علي وأما رحمه الله تعالى يأخذ المقر له من المقر نصف ما في يده * وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يأخذ ثلث ما في يده * رجل مات وترك أبا فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام البينة وقضى القاضي له بالالف ودفع إليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف درهم وأنكر ورثة الميت وصدقه القاضي له بالالف فان الثاني يأخذ من الممضى له نصف ما في يده * ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه فصدقه البعض وأنكر البعض فانه يأخذ من الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين * ولو ادعى رجل أجني على الميت ألف درهم فصدقه بعض الورثة وكذب البعض ذكر في الكتاب أنه

هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي ونسلي وآخره للفقراء أو وصى بذلك والارض تخرج من ثلث المال فان أجاز واقسمت الغلة بين الوارث وولد الولد على عدد رؤسهم وإن لم يجز واقسمت الغلة على ولد الصلب وولد الولد على عدد رؤسهم ثم ما أصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة فان هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدث بعض ولد الولد ينظر الى عددهم يوم تحدث الغلة ثم ما أصاب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصة الميت منهم تكون لورثته فان انقرض ولد الصلب كلهم فالغلة لولد الولد والنسب ولا شيء لساير الورثة كذا في الظهيرية * ولو قال المريد عن أرضي هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولدي ونسلي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وإن لم يكن في ولده ونسله فقير فالغلة كلها للفقراء فان كان ولده ونسله فقراء قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم بقدر لكل واحد منهم ما يكفيه لنفقته ونفقة ولده وامرأته وخادمه بالمعروف اطعامهم وادامهم وكسوة سنة ثم ما أصاب ولده أصابه يقسم بينهم وبين جميع ورثة الواقف على فرائض الله تعالى فإذا أخذ منه بعض ما أصابه والباقي لا يكفيه لم يكن له أن يرجع فيما أصاب ولد الولد وإن كان فيهم أغنياء لا يعطى من كمال غنيان ولده ونسله شيئاً ويقسم بين الفقراء منهم على عدد رؤسهم كذا في الحاوي * ولو وقف أرض في مرض موته ووصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقت وبين ساير الوصايا في ضرب لاهل الوصايا بوصاياهم ولاهل الوقف بقيمة هذه الارض مما أصاب أهل الوصايا أخذوه وما أصاب قيمة أرض الوقف أخرج من الارض بذلك المقدار فصار ذلك وقفاً على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ أولى كذا في الذخيرة * وليس الوقف كالعتق والتدبير حيث يبدأ بهم كذا في الحاوي القدمي * ولو قال أرضي هذه تعطي غلاتها بعد وفاتي لولد عبد الله ونسله يكون وصية بالغلة وكذلك إذا قال أرضي بعد وفاتي موقوفة على فلان ونسله لا تباع فهذا كله سواء تكون وصية بالغلة ولو قال أرضي بعد وفاتي موقوفة على المساكين أو حبس على المساكين فهذا وقف جائز كذا في الظهيرية * وإذا جعل أرضه صدقة موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة فالغلة تكون للقوم الذين جعل لهم فإذا انقرضوا كانت للورثة على قدر موارثهم فإذا ماتوا كانت الغلة للفقراء كذا في خزائن المفتين والمحيط * إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي ونسلي فمن هلك من ولدي لأصلي فما كان نصيبه بالارث فهو وقف على ولدي فهو جائز وتقسم الغلة على عدد رؤس ولد الولد وعلى عدد رؤس ولد الصلب الاحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما أصاب الولد من ولد الصلب يكون وقفاً على ولد الولد ثم ما يصيب الاحياء يقسم بينهم وبين الاموات وما أصاب الاموات يكون لورثتهم

(٥٦ - (المتاوى) - ثاني) يأخذ كل الدين من نصيب من صدقه لان الذي صدقه مقرر أن الدين مقدم على الميراث وقال القتيبي أبو الليث رحمه الله تعالى عندي يأخذ من المصدق ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي والبصري ومالك وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى وقال هذا عدل وأحسن * رجل مات وترك ابنتين فادعى أحدهما أن لاهلها على هذا الرجل ألف درهم من ثمن مبيع وادعى الآخر أنه كان من فرض وأقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما بخمسمائة ليس لاحدهما أن يشارك صاحبه فيما قبض * رجل له تسعة أولاد أقر في صحته وجوار أقراره أن الخمسة من أولاده فلان وفلان وفلان وذكروا أسمائهم عليه ألف درهم ثم مات وأنكر ساير الورثة ذلك شهد شاهدان شهدوا على أقراره بذلك وقالوا لا نعرف الاولاد الذين أقر لهم لانهم ما كانوا

مستورا وقت الاقرار قالوا ان اقرت سائر الورثة باسمي هؤلاء يثبت المال بشهادتهم وان أنكر وأقام المدعون البينة على أنهم مستحرون
بالاسامي التي ذكرها اليهودية قضى لهم بذلك اذ لم يكن في سائر الورثة مثلهم في الاسامي * وجعل ما ترك ما لا فادى به من الورثة
عينا من أعيان التركة أن المورث وهدبه من في محضه وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعي الهبة
في المرض وان أقاموا البيدة والبيدة بيته من يدعي الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير * وذكر النسبي رحمه الله تعالى في العتاي
امرات ماتت واختلف الزوج وورثته في مهرها الذي كان عليه فادى الزوج ثم اوهبت منه في مهرها وادى الورثة أن الهبة كانت في مرض
موتها فالقول يكون قول الزوج لانه منكر (١٤٢) استحقاق وورثة المرأة المال على الزوج يا استحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون

القول قوله الآن هذا يخالف
رواية الجامع الصغير ولا اعتماد
على تلك الرواية لانهم تصادقوا
على أن المهر كان واجبا عليه
واختاموا في السقوط فكان
القول قول من ينكر السقوط
ولان الهبة حادثة والاصل في
المسودات أن نحال الى أقرب
الاوقات

(فصل في الخصومة بين الزوجين
في الغزل) اذا غزلت المرأة
فكان زوجها فهو على وجوه *
اما أن أذن لها بالغزل فغزلت *
أو نهاها عن الغزل فغزلت أو لم يأذن
لها ولم ينه فغزلت ولم يقل الزوج
شيئا لها أو لم يعلم غزلها * فان
غزلت بأذنه فهو على وجوه *
اما أن قال لها اغزلي * أو قال
لها اغزليه لنفسك أو قال اغزليه
ليكون الثوب لي ولك أو قال
اغزليه وليذكري شيئا في الوجه
الاول يكون الغزل للزوج لانها
غزلت قطنة بأذنه لاجله فيكون
له ولا شيء لها على الزوج لانها
تبرعت بالغزل * وان قال لها
اغزليه بكذا وسمى لها أجرا معلوما
جاز ويكون لها الاجر المسمى

بالارث منهم فان أراد الواقف أن يجعل ذلك وقفا على ولد الولد ونسله فقال وما يصيب الميت منهم من
حصه ولدي الاحياء فهو وقف على ولده ولدي هذا لا يجوز كذا في المحيط * واذا وقف أرض في مرضه
على ولده وولد ولده ولا مال له سوى الارض فثلث الارض وقف على ولد الولد وأجازت الورثة أو لم يجزوا
وأما الثلثان فان لم تحر الورثة ذلك فذلك ملك الورثة فان أجازوا فذلك بين ولد الصلب وبين ولد الولد
لمكان التسوية كذا في الظهيرية * وقف أرض في مرضه وهي تخرج من الثلث فتتلف المال قبل
موته وصارت لا تخرج من الثلث أو تلف المال بعد موته قبل أن يصل الى الورثة فثلثها وقف وثلثاها
للورثة كذا في البحر الرائق ناقلا عن البرازية * ولو أوصى بأن توقف أرضه بعد موته على فقراء
المسلمين فان خرجت من الثلث أو تخرج ولكن أجازت الورثة فانهم توقف كل واحد لم يجز الورثة
فقدار الثلث توقف وان خرجت كلها من ثلثه وفيها تخيل فأثرت بعد الموت قبل وقف الارض دخلت
الثمرة في الوقف وان أثرت قبل الموت فذلك الثمرة تكون ميراثا كذا في محيط السرخسي * ولو وقف
الارض في مرضه وقفا صحح ما حدث فيها ثمرة قبل وفاته فان الثمرة تكون وقفا مع الارض ولو كانت
فيها ثمرة يوم وقفها وهو مريض فالثمرة ميراث الورثة كذا في المحيط * واذا قال المريض جعلت أرضي
هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على زيد وعلى ولده وولد ولده بداما تأسلوا ومن بعدهم على
المساكين فان احتاج ولدي أو ولد ولدي كانت ثلثة هذه الارض لهم دون غيرهم وكانوا أحق بها
ما كانوا محتاجين اليها فاحتاج اليها ولده لصلبه بعد وفاته فانه يراد جميع العلة اليهم وان مات بعض ورثة
الواقف ثم احتاج اليها ولده لصلبه ردت العلة اليهم وقسمت العلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان
باقيا من الورثة ولا ينظر الى من مات منهم كذا في الظهيرية * وان كان قال فان احتاج أحد من
ولدي لصبي أجرى على من احتاج منهم من ثلثة هذه الصدقة بقدر ما يسعه لنفقة بالمعروف وكان
الباقى من ثلثة هذه الصدقة مقسوما بين أهل الوقف فهو جائز فان احتاج خمسة أنفس من ولده فظهر
الى ما يسعهم لنفقاتهم لسنة الى ادراك العلة المستقبلة فان بلغ ذلك مثلامائة دينار تقسم هذه المائة
الدينار بينهم وبين سائر ورثة الواقف فاذا قسمنا ذلك أصاب المحتاجين منهم أقل مما يسعهم نفقة
سنة فيرد عليهم من ثلثة هذا الوقف ما يصيبهم من ذلك مقدار مائة دينار كذا في المحيط

(الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان)

(الفصل الاول فيما يصير به مسجد وفي أحكامه وأحكام ما فيه) من بني مسجد الم يزل ملكه عنه
حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلاة فيه أما الاقرار فلا يخلص لله تعالى الاب كذا في
الهداية * فلو جعل وسط داره مسجدا وأذن للناس في الدخول والصلاة فيه ان شرط معه الطريق

وان سمي أجرا مجهولا كان الغزل للزوج ولها أجر مثلها كما في سائر الاجارات الفاسدة وان اختلفا فقالت
المرأة غزلت باجر وقال الزوج غير أجر كان القول قول الزوج مع اليمين لانها تدعى عليه الاجر وهو ينكر فيكون القول للزوج * هذا
اذا قال لها اغزليه لي وان قال اغزليه لنفسك فغزلت كان الغزل لها ويكون ذلك هبة للقطن منها وان اختلفا فقال الزوج انما أذنت لك
لتغزليه لي وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع اليمين لان الاذن يستفاد من جهة والظاهر شاهد له فان العادة أن
المرأة تغزل قطن الزوج لاجل الزوج * وان قال اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه أجر المثل لانها غزلت للزوج
بعض الغزل فمكون في معنى معين المحتاج ويكون الغزل للزوج لانه صاحب أصل وهو القطن وهو كذا لو دفع غزلا الى حائك لانه مبيع بالنصف

فإن الثوب يكون لصاحب الغزل وإن قال لها اغزلي به ولم يذكر شيئا فادعى الزوج أنها غزلت له كان القول قوله لأنه طلب منها التبرع وأنكر الأجرة وذهب القطن * هذا إذا غزلت باذن الزوج فإن غيرها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليها الزوج مثل قطنه ممن غصب حنطة فباعها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون الدقيق للغاصب وهو ضامن للحنطة وإن لم ياذن لها ولم ينه عن الغزل فغزلت إن كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليها مثل القطن لأن الظاهر أنه اشترى القطن للتجارة لا للغزل فتصير غاصبة كالو غزلت بعد النهي وإن كان الزوج جابا القطن إلى بيته لأجل البيت كان الغزل للزوج لأنها غزلت بأذنه ولا أجر لها لأنها متطوعة كالو غزلت من دقيق الزوج أو طغت القدر باذن الزوج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المنتقى (١٤٣) رجل اشترى قطناً وأمر امرأته أن تغزل

فغزلت كان الغزل لها ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام وضع في بيته فأكلت وروى هشام رحمه الله تعالى في النوادر إذا غزل قطن الغير ثم اختلفوا قال صاحب القطن غزلت باذن والغزل لي وقال الآخر غزلت بغير اذنك والغزل لي كان القول قول صاحب القطن لأن الأصل وإن كان عدم الاذن إلا أنه ظاهر فهو يريد بهذا الظاهر أن يستحق قطن غيره فلا يقبل قوله * وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى رجل اشترى قطناً وجوزاً لتغزل امرأته وأهدت إلى المرأة أنختها قطناً فغزلت المرأة ونسج ببعضها كبر باسم ماتت المرأة لمن يكون الغزل والكر باس قال إن كانت هي التي دفعت الغزل إلى الحائك بغير أمر الزوج فإن الكر باس لورثة المرأة وللزوج في مالها غزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنه وإن كان الزوج هو الذي دفع الغزل إلى الحائك بغير أمر المرأة فإن الكر باس يكون للزوج وكان عليه غزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنها وإن دفعها جميعاً

صار مسجداً في قولهم والا فلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصير مسجداً وتصير الطريق من حقه من غير شرط كذا في القنية * وفي السفناني ولو عزل باباً إلى الطريق الأعظم يصير مسجداً كذا ذكره الإمام قاضيان * كذا في التتارخانية * ومن جعل مسجداً تحت سراب أو فوقه بيت وجعل باب المسجد إلى الطريق وعزله فله أن يبيعه وإن مات يورث عنه ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كفي مسجد بيت المقدس كذا في الهداية * إذا أراد إنسان أن يتخذ تحت المسجد حوانيت غلة لمرمة المسجد أو فوقه ليس له ذلك كذا في الذخيرة * وأما الصلاة فلا بد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في البحر الرائق * التسليم في المسجد أن تصلي فيه الجماعة بأذنه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية الحسن عنه بشرط أداء الصلاة فيه بالجمعة بأذنه أو ثمان فصاعداً كما قال محمد رحمه الله تعالى والصحيح رواية الحسن كذا في فتاوى قاضيان * ويشترط مع ذلك أن تكون الصلاة باذان وإقامة جهر الاسراحتي لو صلى جماعة بغير اذان وإقامة سر الاجهر لا يصير مسجداً عندهما كذا في المحيط والكفاية * ولو جعل رجلاً واحداً مؤذناً واماماً فاذن وأقام وصلى وحده صار مسجداً بالاتفاق كذا في الكفاية ورفع القدير * وإذا سلم المسجد إلى متول يقوم بمصلحه يجوز أن لم يصل فيه وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * وكذا إذا سلمه إلى القاضي أو نائبه كذا في البحر الرائق * والإضافة إلى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط أصبر ورة المسكان مسجد أحقة وز وما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف سائر الأوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة * وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الواقعات في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل له ساحة لآبناء فيها أمر قوم أن يصلوا فيها بجماعة فهذا على ثلاثة أوجه أحدها ما أن أمرهم بالصلاة فيها أبداً نصابان قال صلوا فيها أبداً أو أمرهم بالصلاة معاً لقاروي لا بد في هذين الوجهين صارت الساحة مسجداً لو مات لا يورث عنه وأما إن وقت الأمر باليوم والشهر أو السنة ففي هذا الوجه لا يصير الساحة مسجداً لو مات يورث عنه كذا في الذخيرة * وهكذا في فتاوى قاضيان * متولى مسجد جعل منزلاً موقوفاً على المسجد مسجداً وصلى الناس فيه سنين ثم ترك الناس الصلاة فيه فاعيد منزلاً مستغلاً جازاً له لم يصح جعل المتولى إياه مسجداً كذا في الواقعات الحسامية * مريض جعل داره مسجداً ومات ولم يخرج من الثالث ولم تجز الورثة صار كله ميراثاً وبطل جعله مسجداً لأن الورثة فيه حقا فلم يكن مفرزاً عن حقوق العباد فقد جعل المسجد جزاً ثانياً في بطل كذا جعل أرضه مسجداً ثم اشترى شقص منها شاعراً يعود الباقي إلى ملائكة بخلاف ما لو أوصى بأن يجعل ثلث داره مسجداً حيث يصح لأن هناك وجد

إلى الحائث أو دفع أحدهما بأمر صاحبه كان الكر باس بينهما بقدر غزله ولا ضم على واحد منهما ما صاحبه * رجل في يديه أرض أخرى فباعها لرب الأرض آخرتها بأمرى والآخرى وقال الآخر غصبتهم منك وأجرتها فالأجرى كان القول لرب الأرض لأنهما اختلفا في بدل منفعة الأرض والأصل أن بدل ملك الإنسان يكون له ولو كان الآخر يبنى في الأرض ثم آخرها فقال رب الأرض أمرت أن تبنى فيها ثم تواسر وقال ذواليد غصبتهم منك وبنيت ثم آخرت فانه يقسم الأجر على الأرض وهي مبنية وعلى الأرض وهي غير مبنية فمأصاب البناء يكون للأجر وما أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض لأن الأصل أن البناء يكون للباني فلا يقبل قول صاحب الأرض وإن قال رب الأرض غصبتهم منك كان القول قوله وإن أقام البينة كانت بينة الغاصب أولى ذكره في المنتقى * ولو قال الآخر غصبتهم منك ألفاً ورجعت

فيها عشرة آلاف وقال المقر له لا بل أمرتك به كان القول قول المقر له ولو قال المقر له لا بل غصبتني الالف وعشرة آلاف كان القول قول المقر ولو قال غصبت منك ثوباً فقد عنته ونخطه غير أمرتك فيصا وقال المقر له بل غصبتني القميص أو قال بل أمرتك بخياطته كان القول للمقر له (باب دعوى الحائط والطريق) * حائط بين دارين كل دار لرجل ادعى الحائط صاحب كل دار هذه المسئلة على وجوه * ان كان لاحد المدعين جذوع على الحائط المتنازع فيه وليس للاخر شيء فله واصل باب الجذوع عندنا وكذا لو كان لاحدهما عليه جذوع ولا تخر عليه هرادي أو يوارى فهو لاصحاب الجذوع وان كان لاحدهما عليه جذوع ولا تخر عليه ستره أو حائط فالحائط المتنازع فيه وهو الاسفل لاصحاب الجذوع والستره (٤٤٤) لاصحاب السترة بنزلة سفل رجل عليه علوة تخر ولا يؤمر صاحب السترة برفع السترة الآن ثبت مدعى الحائط

استحقاق الحائط فيه تذيير صاحب السترة برفعها وان كان لاحدهما على الحائط المتنازع فيه جذوع ولا تخر اتصال بهذا الحائط من جانب واحد عندنا صاحب الجذوع أولى والمراد بهذا الاتصال مدخله بعض أنصاف ابن هذافى بعض ذلك من أحد جانبي الحائط المتنازع فيه لامن الجانبين وذكر الطحاوى أن صاحب هذا الاتصال أولى بالحائط المتنازع فيه وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى * وان كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه جذوع ولا تخر اتصال تربيع بهذا الحائط فصاحب اتصال تربيع أولى بالحائط المتنازع فيه ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع كقلنا في السترة * واختلفوا في نفس اتصال التربيع قال الكرخى رحمه الله تعالى نفسه مدخله أنصاف اللين من جانبي الحائط المتنازع فيه بحائطين لاحدهما والحائطان متصلان بحائط له بمقابلة الحائط

الافراز لان الدار تقسم ويفرز الثلث ثم يجعل مسجدا كذا في محيط السرخسى * المتخذ للصلاة الجنازة حكمه حكم المسجد حتى يجنب ما يجنب المسجد كذا اختاره الفقيه وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وأما المتخذ للصلاة العبد فاختاره مسجد في حق جوار الاقتداء وان انفصلت الصفوف وفيما عدا ذلك فلا رقة بالناس كذا في الخلاصة * ولو ضاق المسجد على الناس وجنبه أرض لرجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرها كذا في فتاوى قاضيين * أرض وقف على مسجد والأرض يجنب ذلك المسجد وأرادوا أن يزيدوا في المسجد شيئا من الأرض جاز لكن برفعون الأمر إلى القاضي ليأذن لهم ومستغل الوقف كالدار والحوت على هذا كذا في الخلاصة * في الكبري مسجد أراد أهله أن يجعلوا الرحبة مسجداً والمسجد رحبة وأرادوا أن يحد ثواله بأبواب أرادوا أن يحولوا الباب عن موضعه فاهم ذلك فان اختلعهوا نظر أيهم أكثر وأفضل فاهم ذلك كذا في المضمرات * ذكر في المنتقى عن مجده الله تعالى في الطريق الواسع بنى فيه أهل المهلة مسجداً وذلك لا يضر بالطريق فنههم رجل فلاباس أن يبنوا كذا في الحاوى * وفي الاجناس وفي نوادر هشام قال سألت محمد بن الحسن عن نهر قرية كثيرة الأهل لا يحصى عددهم وهونهم رقنة ونهر واد لهم خاصة وأراد قوم أن يعمرها وبعض هذا النهر وبنوا عليه مسجداً ولا يضر ذلك بالنهر ولا يتعرض لهم أحد من أهل النهر قال مجده الله تعالى يسعهم أن يبنوا ذلك المسجد للعامة أو المهلة كذا في المحيط * قوم بنوا مسجداً واحتاجوا إلى مكان لينسج المسجد وأخذوا من الطريق وأدخلوه في المسجد كان يضر بأصحاب الطريق لا يجوز وان كان لا يضرهم هم رجوت أن لا يكون به بأس كذا في المضمرات * وهو المختار كذا في خزائن المفتين * ان أرادوا أن يجعلوا شيئاً من المسجد طريقاً للمساكين فقد قيل ليس لهم ذلك وأنه صحيح كذا في المحيط * اذا جعل في المسجد ممرأ فانه يجوز لتعارف أهل الأمصار في الجوامع وجاز لكل واحد أن يعرفه حتى الكافر إلا الجنب والحائض والنفساء وائس لهم أن يدخلوا فيه الدواب كذا في التبيين * سلطان أذن لقوم أن يجعلوا أرضاً من أرض البلدة حوانيت موقوفة على مسجد وأمرهم أن يزيدوا في مساجدهم ينظر ان كانت البلدة فحقت عنوة يجوز أمره اذا كان لا يضر بالمارة لان البلدة اذا فحقت عموة صارت ملكاً للفرقة لجاز أمر السلطان فيها وان فحقت ملكاً بقيت البلدة على ملكهم فلا يجوز أمر السلطان فيها كذا في محيط السرخسى * ولو كان مسجد في ملة ضاق على أهله ولا يسعهم أن يزيدوا فيه فسألهم بعض الجيران أن يجعلوا ذلك المسجد له ليدخله في داره ويعطيهم مكانه عوضاً ما هو خير له فبسع فيه أهل المهلة قال مجده الله تعالى لا يسعهم ذلك كذا

المتنازع فيه حتى يصير مرعى شبه القبة فيكون الكل في حكمه * واحد وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى نفسه اتصال التربيع الذي به ترجح صاحب الاتصال على صاحب الجذوع اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بمدخله أنصاف اللين بحائطين لاحدهما اتصال الحائطين بحائط أخرى في مقابلة الحائط المتنازع فيه غير معتبر وعليه أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى منهم شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى فهو أولى من صاحب الجذوع ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع لان صاحب الاتصال استحقاق الحائط المتنازع فيه بذوع طاهر فلا يستحق برفع الجذوع على صاحب الجذوع بخلاف ما تنازعا في دابة ولا أحدهما على صاحبه ولا تخر عليه من ثمة يؤمر صاحب المهلة برفعها لان وضع المهلة على دابة الغنم حادثة لا يتصور أن

يكون مستحق في الأصل أما وضع الجذوع على الحائط الغير قد يكون مستحق في الأصل بان كان مشروطاً في أصل القسمة * وان كان لاحدهما على الحائط المتنازع فيه ستر أو اتصال لأعلى وجه التبريم ولا تخوع عليه هراي أو يوراي أو لا شيء فهو لصاحب السترة والاتصال من غير مدخاله أنصاف الابن جوار ولا يعتبر * وان كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه أزج من لبن أو حرق فهو ستر السترة * وان كان لاحدهما عليه هراي أو يوراي ولا شيء لا تخوع بينهما ولا يوراي * وان كان وجه الحائط المتنازع فيه إلى أحد المدعين أو كان لاحدهما عليه طاقات كان الحائط المتنازع فيه بين المدعين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يترجى بذلك أحدهما وفي قول صاحب ربهما الله تعالى يقضى بالحائط لمن كان (١٤٥) وجه الحائط أو الطاقات اليه * وان

كان لاحدهما عليه جذع واحد ولا تخوع عليه هراي أو يوراي أو لا شيء لا تخوع فهو لصاحب الجذع وان كان لكل واحد منهما عليه جذوع إلا أن جذوع أحدهما أكثر من جذوع الآخر لكن لا ينقص عدد جذوع صاحب القليل عن الثلاث اختلفت الروايات فيه ذكر في المتقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان لاحدهما على الحائط المتنازع فيه جذع واحد ولا تخوع عليه أكثر من ذلك جعله بينهما نصفين فان كان لاحدهما عليه ثلاثة ولا تخوع عليه عشرة ونحو الحائط لصاحب العشرين ولصاحب الثلاثة موضع جذوعه وانما جعله بينهما نصفين إذا تقاربت أو كان لصاحب الأقل أكثر من نصف جذوع الآخر فهو بينهما * وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر إذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات ولا تخوع عليه سبع خشبات فهو بينهما نصفين وهذا يوافق ما ذكر في المتقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عدد صاحب القليل أكثر من نصف

في الذخيرة * في الكبري مسجد بني أراد رجل أن ينقصه وبينه ما نيا أحكم من البناء الأول ليس له ذلك لأنه لا ولاية كذا في المضمرات * وفي النوازل الأن يخاف أن ينهدم ان لم يهدم كذا في التنازخانية * وتأويله إذا لم يكن الباني من أهل تلك الجهة وأما أهل تلك الجهة فلهم ان يهدموا ويحددوا بناءه ويغرسوا الحصر ويعلقوا القناديل لكن من مال أنفسهم أما من مال المسجد فليس لهم ذلك إلا بأمر القاضي كذا في الخلاصة * وكذا لهم أن يضعوا فيه حجاب الماء للشرب والوضوء إذا لم يعرف للمسجد باني فان عرف فالباني أولى كذا في الوجيز * ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل بنى مسجدا ثم مات فأراد أهل المسجد أن ينقضوه ويهدموا فيه فلهم ذلك وليس لو رثة الميت منعهم وان أرادوا أن يزيدوا من الطريق لم آذن لهم كذا في محيط السرخسي * إذا جعل أرضه مسجدا وشرط من ذلك شيئا لنفسه لا يصح بالاجماع كذا في المحيط * واتفقوا على أنه لو اتخذ مسجدا على أنه بالخيار جاز الوقف وبطل الشرط كذا في مختار الفتاوى * في وقف الخصاص إذا جعل أرضه مسجدا وبناه وأشهد أن له إبطاله وبيعه فهو شرط باطل ويكون مسجدا كقول بني مسجد الأهل محلة وقال جعلت هذا المسجد لأهل هذه الجهة خاصة كان لغير أهل تلك الجهة أن يصلي فيه هكذا في الذخيرة * وإذا خرب المسجد واستغنى أهله وصار بحيث لا يصلي فيه عادما كالواقفه أو لو رثته حتى جازاهم أن يبيعه أو يبنوه دارا وقيل هو مسجد أبدا وهو الأصح كذا في زاية المفتين * في فتاوى الخجاء لو صار أحد المسجدين قديما وتداخى إلى الخراب فأراد أهل السكة بيع القديم وصرفه في المسجد الجديد فإنه لا يجوز وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلان المسجد وان خرب واستغنى عنه أهله لا يعود إلى ملك الباني وأما على قول محمد رحمه الله تعالى وان عاد بعد الاستغنى ولو لم يكن إلى ملك الباني وورثته فلا يكون لأهل المسجد على كلا القولين ولاية البيع والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعود إلى ملك مالك أبدا كذا في المضمرات * في الحاوي سئل أبو بكر الألكاف عن بني لنفسه مسجدا على باب داره ووقف أرضا على عمارته فمات هو وخرب المسجد واستغنى الورثة في بيعها فأفتوا بالبيع ثم انقوا ما سوا ذلك المسجد فطالبوا بتلك الأرض قال ليس لهم حق المطالبة كذا في التنازخانية * رجل يسط من ماله حصيرا في المسجد فخرّب المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع ويصرف ثمنه إلى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يحول إلى مسجد آخر والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى ولو كفى ميتا فافتريسه سبع فان السكن يكون للمكف ان كان حيا ولو ارثته ان كان ميتا كذا في فتاوى قاضيان * وذكر أبو

عبد صاحب الكثير * وذكر في صلح الأصل لو كان لاحدهما عليه عشرة أجداع ولا تخوع عليه خمسة أجداع لكل واحد منهما ما في يد قالوا أراد بذلك أن الحائط المتنازع فيه يكون بينهما على ثلاثة ثلثاه لصاحب العشرة وثلثه لصاحب الخمسة وبه أخذ بعض المشايخ رحمه الله تعالى وانه يوافق رواية المتقي لأن أجداع صاحب القليل ليست بأكثر من نصف جذوع الآخر وبها انفصلا ذكر الحاكم الشهيد في المختصر * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى إذا كان لاحدهما عشر خشبات ولا تخوع لثلاثة فضاء غني بينهما نصفان اعتبار الأدنى الجع بأقصاه واليه أشار في صلح الأصل * ولو كان لاحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاثة ولا تخوع عليه ثلاثة أجداع أو أكثر ذكر في النوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاث موضع جذعه قال وهذا استحيان وهو قوله أي

ورغبة أبي يوسف رحمه الله تعالى أن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن يكون الخائط بينهما نصيبين قبه كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولاً ثم جع إلى الاستحسان * وذكر من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في دعوى الأصل إذا كان لأحدهما عليه عشر خشبات وللآخر عليه خشبة واحدة فلا كل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الخائط بينهما نصيبين وإنما استحسن هذا في الخشبة والخشبتين وهكذا ذكر في صلح الأصل وذكر في كتاب الأقرار أن الخائط كله لصاحب عشر خشبات الأموضع الخشبة فانه لصاحبها لا يؤمر هو برفع الخشبة لأن استحقاق صاحب الخشبات باعتبار الظاهر فلا يستحق به رفع الخشبة على صاحبها * ووجه رواية الدعوى والصلح أن الاستحقاق باعتبار موضع الخشبة فيبقى (٤٤٦) لكل واحد منهما ما تحت خشبته لوجود التصرف منه في ذلك الموضع

الليث في نوار له حصير المسجد إذا صار خلقاً واستغنى أهل المسجد عنه وقد طارحه أنسان أن كان الطارح حياً فهو له وإن كان ميتاً ولم يدعه وارثاً أو أن لا بأس بأن يدفع أهل المسجد إلى فقير أو ينتفعوا به في شراء حصير آخر للمسجد والمختار أنه لا يجوز لهم أن يفعلوا ذلك بغير أمر القاضي كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى يورى المسجد إذا خلقت فصارت لا ينتفع بها فأراد الذي بسطها أن يأخذها ويتصدق بها أو يشترى مكانها أخرى فله ذلك وإن كان هو غائباً فأراد أهل المحلة أن يأخذوا البوارى ويتصدقوا بها بعد ما خلقت لم يكن لهم ذلك إذا كانت لها قيمة وإن لم تكن لها قيمة لا بأس بذلك كذا في الذخيرة * حشيش المسجد إذا أخرج من المسجد أيام الربيع إن لم تكن له قيمة لا بأس بطرحه خارج المسجد ولمن رفعه أن ينتفع كذا في الوقعات الحسامية * حشيش المسجد إذا كانت له قيمة فلاهل المسجد أن يبيعه وإن رفعوا إلى السلطان فهو واجب ثم يبيعه بأمره هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * لو رفع أنسان من حشيش المسجد وجهه قطعاً قطعاً (١) بالسواد ولو أعليه ضمانه لأن له قيمة حتى إن الشح أيا حفص السفسكردى أوصى في آخر عمره بمحمد بن درهم الحشيش المسجد كذا في الوقعات الحسامية * جنازة أو نعش لمسجد فسد بعباءة أهل المسجد قالوا الأولى أن يكون اليمين بأمر القاضي والصح أن يبيعهم لا يصح بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضخان * ديباج الكعبة إذا صار خلفاً لا يجوز أخذه لكن يبيعه السلطان ويستعين به على أمر الكعبة كذا في السراجية * ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل بقدر حاجة المصلين ويجوز أن يترك في الليل أو نصفه إذا احتج إليه للصلاة فيه كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز أن يترك في كل الليل إلا في موضع جرت العادة فيه بذلك كعميد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام أو شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في البحر الرائق * إن أراد أنسان أن يدرس الكتاب بسراج المسجد كان سراج المسجد موضوعاً في المسجد للصلاة قبل لا بأس به وإن كان موضوعاً في المسجد للصلاة بأن فرغ القوم من صلاتهم وذهبوا إلى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لا بأس بأن يدرس به إلى ثلث الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضى خان

(الفصل الثانى فى الوقف على المسجد ونصرف القيم وغيره فى مال الوقف عليه) ولو أراد أن يقف

(١) قوله بالسواد كذا فى نسخ وهو المواقق للأصل المنقول عنه كما رأيت فى نسخة منى وفى نسخ بالسواء اهـ معجمه

* وقال من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات أنه لا يسمي بفضلي به من أصحابنا رحمه الله تعالى من قال يقضى به بالملك بينهما على أحد عشر من عشرة أمهم لصاحب الخشبات ومنهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة من الخائط حتى لو انهدم الخائط يقتسمان أرضه على هذا * قال مولانا رحمه الله تعالى وأكثرهم على أنه يقضى به لصاحب العشر الخشبات الأموضع الخشبة الواحدة فإن ذلك الموضع يكون ملكاً لصاحب الخشبة الواحدة عند أكثرهم * وقال بعضهم الخائط كله يكون ملكاً لصاحب الخشبات ولصاحب الخشبة والخشبتين حق وضع الخشبة في ذلك الموضع * قال مولانا رحمه الله تعالى والصح أن ذلك الموضع يكون ملكاً لصاحب الخشبة كذا ذكرنا في الدعوى * ولو كان الخائط بين دارين رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهما نصيبين

هو المختار * فإن كانت جذوع أحدهما أكثر فلا آخر أن يزيد في جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه * قال مولانا رضي الله عنه وهذا إذا كان الخائط يحتمل الزيادة فإن كان لا يحتمل الزيادة ليس له أن يزيد * دار في يد قوم في يد كل واحد منهم ناحية بعينها وفي الدار درج معقود بارج سفل الدرج في يد أحدهم وعلى ظهر الدرج طريق لا آخر إلى منزله فانه يقضى بالدرج لصاحب السفل ولصاحب العلوى طريقه على الدرج على حاله * ولو كان على رأس الدرج روشن هو على صاحب السفل وهو طريق إلى صاحب العلوى ومنه في روشن فالروشن كله لصاحب السفل لأن روشن بمنزلة سقف السفل لكن لصاحب العلوى الممر على يده كفي المسائل المقدمة * سفل بيت في يد رجل عليه علو في يد آخر انهدم السفل ومقط كان جذوعه ورواياه وهراديه لصاحب

السفل لان ذلك من سقف السفل والظاهر ان كل من يتاح له سقفه او يكون لصاحب العلوان يسكن على ظهره * دارق بقدر جمل
وعلاوها في يد آخر وطريق العلوان ساحة الدار ادى كل واحد منهما ساحة الدار مع الساحة تكون لصاحب السفل والعلو
وطريقه لصاحب العلوان الساحة والسفل في يد صاحب السفل فانه هو الذي يستعمل الساحة بوضع الامتعة وكسرا لطيب وصب
الوضوء وادخال الدابة فالعلو وطريقه في يد صاحب العلوان يكون ذلك وان أقام البيئة يقضى لكل واحد منهما ما يلقى يد الا حترجها
للخارج على ذي اليد فيمساك يذو اليد * خص بين دارين قطه الى احدي الدارين كل واحد من صاحبي الدارين يدعي الحص قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى يقضى بالخص بينهما فحين وقال لصاحبهما رحمهما الله تعالى يقضى (٤٤٧) به لمن البه القمط وهو كقائنا في الحائط

بين دارين كل واحد منهما يدعيه
ووجه الحائط أو الطاقان الى
أحدهما * حائط سفل له رجل
وعلاوه لا يتخره فاراد صاحب
السفل أن يهدم السفل لم يكن له
ذلك عندهم وان أراد صاحب
السفل أن يفتح فيه بابا أو كوة أو
يدخل فيه جذعا لم يكن له قبل ذلك
ليس لصاحب السفل ذلك في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن
يرضى به صاحب العلو * وقال
أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
له أن يفعل ذلك اذا كان لا يضر
بصاحب العلو * فان كان شيء
من ذلك يضره لم يكن له أن يفعل
وكذا ليس له أن يحفر في سفله بئر
وكذا لو أراد صاحب العلوان أن
يحدث على علاه بناء أو يضع عليه
جذوعا أو يشرع فيه كنيه فالم
يكن له ذلك في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى أضرب بالسفل أو لم يضر
وعندهما ان أضرب بالسفل يمنع
منه وان لم يضر لا يمنع منه * زقبة
لا منفذ لها فهادور خمسة مرورهم
في الزقبة فرقع أحداهم سقفها
وادعى أن السقف له وادعى كل
واحد منهم أنه له فان كان طريق

أرضه على المسجد وعمارة المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه
الابطال يقول وقت أرضي هذه وبين حدودها بحقوقها ومرافقتها وقاموا بداني حياثي وبعد
وفتي على أن يستغل ويبدأ من غسلاته بما فيه من عمارتها وأجور القوام عليها وأداء موقوفها
فضل من ذلك يصرف الى عمارة المسجد ودهنه وحصيره وما فيه مصلحة المسجد على أن للقيم أن
يتصرف في ذلك على ما يرى واذا استغنى هذا المسجد يصرف الى فقراء المسلمين فيجوز ذلك
كذا في الظهيرية * رجل وقف أرضا على مسجد ولم يجعل آخره للمساكين تكام المشايخ
فيه والمختار أنه يجوز في قولهم جميعا كذا في الواقعات الحسامية * ولو كانت الأرض وقفاء على
عمارة المساجد أو على مرمة المقار جاز كذا في فتاوى قاضيان * وقف على أعلى مسجد أو
مدرسة وهذا مكان البناء قبل أن يبينها الخلف المتأخرون والحج الجواز وتصرف غلتها الى
الفقراء الى أن تبنى فاذا بنيت ردت اليها الغلة كذا في فتح القدير * ذكر الصلوات الشهيد رحمه الله
تعالى في باب الواداة صدق بداره على مسجد أو على طريق المسلمين تكام وافية والمختار أنه يجوز
كل وقف كذا في الذخيرة * رجل أعطى درهمه في عمارة المسجد أو نفقة المسجد أو مصلح
المسجد مع لانه وان كان لا يمكن تصحيحه تليكا بالهبة للمسجد فانه ان الملك للمسجد على هذا الوجه
مع فتم بالقبض كذا في الواقعات الحسامية * ولو قال أو صيت بثلث مالى للمسجد لا يجوز
الآن يقول ينفع على المسجد كذا في خزانه المفتين * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى
اذا قال أو صيت بثلث مالى لسراج المسجد لا يجوز حتى يقول يسرج مالى المسجد كذا في الذخيرة
* ولو قال وهبت دارى للمسجد أو أعطيتها له مع ويكون تليكا في شرط التسليم كذا لو قال وقت
هذه المائة للمسجد مع بطريق التليكا اذا سلمه للقيم كذا في المناوى العتابية * ولو قال هذه الشجرة
للمسجد لا تصير للمسجد حتى تسلم الى قيم المسجد كذا في المحيط * ولو وقف ضيعة على مسجد على أن
ما فضل من العمارة فهو لفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة لعل هل تصرف تلك
الغلة الى الفقراء اختاف وافية والمختار أنه لو اجتمع من الغلة مقدار مالا يحتاج المسجد والضيعة الى
العمارة تمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة الى الفقراء ليكون جميعا بشرط الواقف وصيانة
لوقف كذا في محيط السرخسى * مسجد انهدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاص
لا تنفق الهبة في البناء لان الواقف وقفه على مرمتها ولم يبر بان يبنى هذا المسجد والفتوى على أنه
يجوز البناء بتلك الغلة كذا في فتاوى قاضيان * سئل أبو بكر عن أوصى بثلث ماله لعمال البرهل
يجوز أن يسرج في المسجد قال يجوز قال ولا يجوز أن يزاد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان

السقف الى ملك أحداهم أو مشغولا بمتاعه كان له في الحكم ويكون القول قوله مع يمينه وان لم يكن طريق السقف الى ملك أحداهم ولا كان
مشغولا بمتاعه فهو لهم جميعا لكل واحد منهم أن يحلف الا آخر على نصيبه عند عدم البيئة وأيهم أقام البيئة فهو له وان أقاموا جميعا
يقضى لكل واحد منهم بما في يد غيره * وعن محمد رحمه الله تعالى دار الى جنب أرض رجل فبنى صاحب الأرض أرضه وأراد أن يلزق
حائطه بحائط الدار ومنعه صاحب الدار عن ذلك قال ينظران الزقة بالدار بحيث لو سقط حائط الدار لا يسقط حائط الباني كان لصاحب
الأرض أن يلزق حائطه به وان كان لو سقط حائط الدار يسقط حائط الباني لم يكن لصاحب الأرض أن يلزقه بحائط الدار وان كان أصل
حائط الدار ذواعين وأعلامه شرالم يكن لصاحب الأرض أن يبنى ويلزقه بالدار وسيأتي أحكام الحائط المشتركة في كتاب الصلح ان شاء الله

تعالى (باب العين) رجل ادعى على رجل مالا فانكر المدعي عليه وطلب المدعي من القاضي أن يحلفه قالوا يقول القاضي للمدعي
 ألك بينة فان قال نعم لم يثبت حاضره في المصر لاني مجلس القضاء وطلب من القاضي أن يحلفه فانه لا يحلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال
 أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلفه واضطرت الروايات عن محمد بن حنفية رحمه الله تعالى والمختار فيه أن القاضي ان كان يجهل ورأي الميل الى قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلفه وان مال الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلفه وهو كالتوكيل بغير رضا الخصم بلا عذر من مرض أو
 سفر أو نحوه أن القاضي يجتهد فيه فيقضي بما قضى إليه اجتهاده * وان قال المدعي لابنته أو قال شهودي غيب وطلب من القاضي
 تحليفه يحلفه ولا يكره اليمين ولا يغلط وتفسير (٤٤٨) التغليظ أن يقول بالله لرحن الرحيم يذكركم من الصفات ما شاء وقال بعضهم

ينظر الى حال المدعي عليه ان عرفه
 بالصالح لا يغفل بل يتتبعه
 اسم الله تعالى ولا يذكرك الصفة
 وان عرفه على غير ذلك يغفل فيذكر
 الاسم والصفة وبالحق فيه وقال
 بعضهم ينظر الى المدعي به ان كان
 مالا غيرا غافلا وان كان حقه برا
 لا يغفل وان أراد المدعي تحليفه
 بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية
 لا يجيبه القاضي الى ذلك لان
 التحليف بالطلاق أو العتاق ونحو
 ذلك حرام وبعضهم جوز ذلك في
 زماننا والصحيح ظاهر الرواية اذا
 أراد القاضي تحليفه في دعوى
 المال حلفه بالله ماله هذا المدعي
 عليك المال الذي يدعي ولا شيء
 منه لانه لو حلفه على الكل ربما
 يكون عليه بعض ذلك المال
 لا كله فيحلف ولا يبالى * ولو أقر
 المدعي باستيفاء بعض المال
 والمدعي عليه يفكر المال أصلا
 يطالب المدعي برده ما أقر قبضه
 فكان الاحوط هو الجمع بين الكل
 والبعض ولا يحلفه بالله ما
 استقرض منه هذا المال ولا
 غصبته ولا أودعك اذا كان المدعي
 يدعي المال بذلك السبب لاحتمال

أوغیره قال ولا يزين به المسجد كذا في المحيط * مسجد بابه على مذهب الریح فيصيب المطر باب المسجد
 فيفسد الباب وينشئ على الناس الدخول في المسجد كان للقسيم أن يتخذ طلة على باب المسجد من ذلة
 الوقف اذا لم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق كذا في السراجية * سئل الفقيه أبو القاسم عن قيم
 مسجد جعله القاضي قيسا على غلاته او عمل له شيئا معلوما يأخذه كل سنة حل له الاخذ ان كان مقدار
 أجره له كذا في المحيط * ولو نصب القاضي خادما للمسجد كان الواجب شرط ذلك في وقفه حاز
 وحل له الاخذ وان لم يشترط لا يجوز كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الواقعات والمتولى أن يستأجر
 من يخدم المسجد بكنسه ونحو ذلك باجره له أو زيادة يتعابن قيمه فان كان أكثر فالأجرة له وعليه
 المدفع من مال نفسه ويضمن لو دفع من مال الوقف وان علم الاجير أن ما أخذه من مال الوقف لا يحل له
 كذا في فتح القدير * ومتولى المسجد اذا تضرع عليه الحساب بسبب أنه أحمق فاستأجر من يكتب له ذلك
 بمال المسجد لا يجوز له كذا في الذخيرة * مسجد له مستعلات وأوقف أراد المتولى أن يشتري من
 غلة الوقف للمسجد هذا أو حصيرا أو حشيشا أو آجرا أو جصا لفرش المسجد أو حصي قالوا ان وسع
 الوقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كاله أن يشتري للمسجد ماشاء وان لم يوسع
 ولكنه وقف ببناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذكرنا ان لم يعرف شرط الوقف
 في ذلك ينظر هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا يشترون من أوقف المسجد الدهن والحشيش
 والحشيش والآجر وما ذكرنا كان للقيم أن يفعل ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضيهان * ولو وقف
 على عمارته يصرف الى بناءه وتطيينه دون تزيينه ولو قال على مصالحه يجوز في دهنه وورابه أيضا
 كذا في خزنة المفتين * ليس للقيم أن يتخذ من الوقف على عمارة المسجد مشرقا من ذلك ولو فعل
 يكون تامنا كذا في فتاوى قاضيهان * وفي الفتاوى الصغرى المتولى اذا أفتى على قناديل
 المسجد من وقف المسجد جاز كذا في الخلاصة * ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل للقسيم أن
 يشتري سلما ليرتقي على السطح اكس السطح وأطيينه أو يعطى من غلة المسجد أجر من يكتسب
 السطح ويطرح الثلج ويخرج التراب المجتمع من المسجد قال أبو نصر للقيم أن يعمل ما في تركه خراب
 المسجد كذا في فتاوى قاضيهان * ويجوز أن يبني منارة من غلة وقف المسجد ان احتاج اليها
 ليكون أسمع للعبير ان وان كانوا يسمعون الاذان بدون المنارة فلا كذا في خزنة المفتين * مسجد
 بجانب فارقين يضرب حائط المسجد ضررا بينا فأراد القيم وأهل المسجد أن يتخذ من مال المسجد
 حصنا بجانب حائط المسجد لمنع الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم
 ذلك لان هذا من مصالح المسجد وان كان لوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمارة

أنه استقرض منه أو اغتصب منه أو قبل منه الوديعة ثم رد عليه ولو حلف على السبب كان كاذبا في عينه
 ولو أقر بالاستعراض أو الغصب وادعى الرد والقضاء عسى ينكر المدعي الرد والقضاء فيأخذ منه المال نائبا كان ظر الجانبين فيما قلنا
 فيحلفه على ذلك الوجه سواء عرض المدعي عليه أو لم يعرض الآن فيما سوى الوديعة يحلفه بالله ماله عليك ولا قبلك المال الذي يدعي ولا شيء
 منه وفي الوديعة يحلفه بالله ليس في يدك هذه الوديعة لتي يدعي ولا شيء منها ولا قبلك حق منها لان المدعي عليه لو كان استهلك الوديعة أو دل
 سارقا داهيا لانسكون في يده ويكون ضامنا له فيحلف على نحو ما قلنا * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المدعي اذا ادعى مالا مطلقا يحلف
 على المال وان ادعى مالا يسبب يحلف على المال بذلك السبب لا يحلف بالله ما استقرض منه هذا المال أو بالله ما غصبته منه هذا ونحوه

ذلك الآن تعرض المدعى عليه للقاضي فيقول لا تخلفني على هذا الوجه لأن الرجل قد استقرض مالا لم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى بان رده أو أبرأه فإذا عرض على هذا الوجه في ذلك يخلفه على الحاصل كما ذكرنا وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ينظر إلى جواب المدعى عليه دعوى المدعى ان أنكر المدعى عليه الاستقراض والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا يخلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعى يخلف على الحاصل بالله ماله عليك ولا قبلك هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه قال مولانا رحمه الله تعالى هذا هو أحسن الاقوال بل عذري وعاليه أكثر القضاة * ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه استهلك ماله وطلب التحليف من القاضي فإن (٤١٩) القاضي لا يخلفه وكذا لو قال هذا شريكي وقد

خان في الربح ولا أخرى قد سره لا يلتفت اليه وكذا لو قال باغني أن فلان بن فلان أو صلي ولا أدري قد سره وأراد أن يخلف الوارث لا يجيبه القاضي إلى ذلك وكذلك المدون اذا قال قضيت به من يني ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قد سره وأراد أن يخلف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الجهالة كما تمنع قبول البيينة تمنع الاستخلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي وصي اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئا معلوما فإنه يخلف نظرا للوقف واليتيم * رجل اغتصب أرضا أو دارا فأراد المغصوب منه استرداد الغصب وأقام البيينة على ذلك بعد دعوى صحبة فقال المدعى عليه انه اوقف في يدي على سبيل خبير معلوم وعجز المغصوب منه عن اقامة البيينة كان له أن يخلف المدعى عليه في قول محمد رحمه الله تعالى لان عنده العقار يضمن بالغصب وعندهما لا يضمن فلا يستخلف * ثم عند محمد رحمه الله تعالى انما يستخلف اذا أراد المدعى أن يأخذ

المسجد كذا في فتاوى قاضخان * والاصح ما قال الامام ظهير الدين أن الوقف على عمارة المسجد وعلى مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير * متولى المسجد ليس له أن يحمل سراج المسجد إلى بيته وله أن يجعله من البيت إلى المسجد كذا في فتاوى قاضخان * ليس لقيم المسجد أن يشتري جنازة وان ذكر الواقف أن القيم يشتري جنازة كذا في السراجية * ولو اشترى القيم بئله المسجد بثواب دفع إلى الميسكين لا يجوز وعليه ضمان ما تنقص من مال الوقف كذا في فتاوى قاضخان * القيم اذا اشترى من بئله المسجد حائوتا أو دارا أن يستعمل ويباع عند الحاجة جازان كاله ولاية الشراء واذا حازله أن يبيعه كذا في السراجية * قيم المسجد لا يجوز له أن يبنى حوانيت في أحد المسجد أو في فسائه لان المسجد اذا جعل حائوتا أو مسكنا تسقط حرمة وهذا لا يجوز والغناء تتبع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد كذا في محيط السرخسي * متولى المسجد اذا اشترى بالغلة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلا ودفع المنزل إلى المؤذن ليسكن فيه ان علم المؤذن ذلك كره أن يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات الوقف ويكره للامام والمؤذن أن يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضخان * واذا أراد أن يصرف شيئا من ذلك إلى امام المسجد أو إلى مؤذن المسجد فليس له ذلك الا ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف كذا في الذخيرة * ولو شرط الواقف في الوقف الصرف إلى امام المسجد وبين قدره يصرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحمل وكذا الوقف على الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة * أهل المسجد لو باعوا بئله المسجد ونقض المسجد بغير إذن القاضي الاصح أنه لا يجوز كذا في السراجية * مسجد انكسر حائطه من ماء يجنب المسجد في الشارع وهو ماء الشفة أو انكسرت ضفته هل يصرف من بئله المسجد إلى عمارة النهر ومرمته قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان ما يصرف إلى عمارة النهر ومرمته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولا هل المسجد أن يجمعوا أهل النهر من الانتفاع بالنهر ومرمته حتى يعطيه قيمة العمارة فيصرف ذلك إلى عمارة المسجد وان شاء أهل المسجد تقدموا إلى أهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد وانكسر ضمنوا قيمة ما انهدم كذا في فتاوى قاضخان * وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في نعماته عن مشايخ بلخ أن المسجد اذا كانت له أوقاف ولم يكن لها متول فقام واحد من أهل المحلة في جميع الاوقاف ونفق على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصر والحشيش ونحو ذلك لضمان عليه فيما فعل استحسانا فيما بينه وبين الله تعالى فاما اذا أخبر الحاكما بذلك وأقر به عنده ضمنه الحاكما كذا في الذخيرة * القاضي من وقف المسجد هل يصرف إلى الفقراء قبل لا يصرف وانه صحيح ولكن يشتري به مستغلا للمسجد كذا في

(٥٧ - (الفتاوى) - ثاني) القيمة عند النكول أمال أو أراد أن يأخذ الضيعة والعقار عند النكول

لا يستخلف أيضا لان المدعى عليه لما أقر بالوقف يصير وقفا باقراره فلا يمكن القضاء به المدعى عند النكول * قال الشيخ الامام الزاهد ويكره محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينبغي أن يغني بقول محمد رحمه الله تعالى ويقضي بالقيمة عند النكول كيلا يحتال بهذا الدفع سقاط اليمين عن نفسه وكذلك رجل في يديه ضيعة يقول وقفها أبي علي وعلى أولادي خاصة وادعى أخوه ان أبانا وقفها علينا وعلى أولادنا بدا وأراد أن يخلف صاحب اليد قالوا لا يخلف على أصل الوقف ولكن يخلف على حصته من الغلة * ولو ادعى ضيعة في يد رجل أنه ماله فقال واليد هي لابني الصغير فلا يستخلف المدعى عليه وكذا لو ادعى شفعة في دار فله الميثري انهم لا يني الصغير فلا لا يكون للمدعى أن

يختلفه لان اقراره لولده الصغير قد صح ولزم ولو اختلف فنسكل لا يصح نكوله فان قال المدعى ان هذا قد استهلك دارى باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند النكول فهو على الخلاف عندهما لا يستحق كذا في المسئلة الاولى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستحق فان نكل يقضى به عليه بالقيمة لان عند محمد رحمه الله تعالى العقار يضمن بالعصب وكذلك بالحدود في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى باقراره لولده الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى اذا أقر للصغير بسقط عنه اليمين سواء كان الصغير ابنه أو غيره * ولو قال المدعى عليه هذه الدار لابني الكبير الغائب فلان فهذا ما لو (٤٥٠) أقر بذلك لأجنبي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فنسكل يدفع الدار الى المدعى فان

المحيط * سئل القاضي الامام شمس الاسلام محمد الاوزجندی رحمه الله تعالى عن أهل المسجد تصرفوا في أوقاف المسجد يعني آجروا المستغل وله متول قال لا يصح تصرفهم ولكن الحاكم عني ما فيه مصلحة المسجد قبل دلي يفرق الحال بين أن يكون المتصرف واحدا أو اثنين قال لا بد أن يكون المتصرف من الامانلي رئيس المحلة ومتصرفها كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى النسفية سئل عن أهل المحلة باعوا وقف المسجد لأجل عمارة المسجد قال (١) لا يجوز باسراف القاضي وغيره كذا في الذخيرة * وفي فوائد نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أهل مسجد اشترى واعقار ابغلة المسجد ثم باعوا العمارة اختلف المشايخ في جواز بيعهم والصحيح أنه يجوز كذا في الغياثية * ولو أن قوم ابغوا مسجدا وفضل من خشبهم شيء قالوا يصرف الفاضل في بنائه ولا يصرف الى الدهن والحصير هذا اذا سلموه الى المتولى ليعني به المسجد ولا يكون الغاضل لهم يصنعون به ماشاؤا كذا في البحر الرائق ناقلا عن الاسعاف * أرض وقف على مسجد صارت بحال لا تزرع فجعلها رجل حوضا للامة لا يجوز للمسلمين انتفاع بماه ذلك الحوض كذا في القنية * مال موقوف على سبيل الخبز وعلى الفقراء بغير أعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع واجتمعت من غلاتها ثمانية آلاف درهم فحدثت الروم واحتج الى النفقة في تلك الحادثة أما المال الموقوف على المسجد الجامع ان لم تكن للمسجد حاجة للمال فلا يقضى أن يصرف في ذلك لكن على وجه القرض فيكون دين في مال التي وأما المال الموقوف على الفقراء فهذا على ثلاثة أوجه اما أن يصرف الى المحتاجين أو الى الاغنياء من أبناء السبيل أو الى الاغنياء من غير أبناء السبيل في الوجه الاول والثاني جاز لا على وجه القرض وفي الوجه الثالث المسئلة على قسمين امدان رأى قاض من قضاة المسلمين جواز ذلك أو لم يرفق في القسم الاول جاز الصرف لا بطريق القرض وفي القسم الثاني يصرف على وجه القرض فيصير دين في مال التي كذا في الوقفات الحسامية

(الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك)

(١) قوله لا يجوز باسراف القاضي وغيره تمام عبارة الذخيرة وقيل ان كان أهل المسجد اشترى واعقارا بعلاات المسجد للمسجد هل لهم بيعه لعمارة المسجد قال فيه اختلاف المشايخ وينبغي أن لا يكون في هذا الفصل اختلاف المشايخ لانه لا ولاية لأهل المسجد في شراء العمارة للمسجد فلم يصح شراؤهم أصلا للمسجد ويصح بيعهم بلا خلاف بخلاف مسئلة المتول اه ومنه تعلم العبارة التي بعد فتأمل اه صححه

سائر الورثة ذكر في الكتاب أنه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث وان أنكر هذا الوارث الدين من علي أبيه فأقام المدعى بينة يقضى بالدين ويستوفي من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث لان العضاء على أحد الورثة بالبينة يكون قضا على الكل وان أقر هذا الوارث بالدين وكذبه سائر الورثة فلم يقض القاضي عليه باقراره حتى شهد هذا الوارث المقر مع رجل أجنبي بالدين على مورثه - زنت شهادته ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة وان شهد هذا الوارث بالدين على أبيه بعد ما قضى القاضي عليه باقراره لا تقبل شهادته ولولم يقيم المدعى البينة بالدين وأقر به الوارث في ظاهر الرواية يقضى كل الدين من نصيب هذا الوارث وقال العقبة أبو الليث رحمه الله تعالى عندى لا يستوفي كل الدين من نصيب هذا الوارث وانما يستوفي منه ذروحة واحدة ولو أن هذا الوارث لم يقر

حضر الغائب بعد ذلك وصدقه كان له أن يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للولد الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين بحلف فان نكل يدفع الدار الى المدعى فاذا بلغ الصغير فادعاه يدفع اليه فأما من فرق بين الولد الصغير وبين الولد الكبير قال اقراره لولده الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير فاذا صح اقراره لزم وصار الملك لولده الصغير حكما فلا يفيد تحليفه لانه لو نكل لا يصح نكوله على ولده الصغير أما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق فيفيد تحليفه بعدما أقر لولده الكبير ألا ترى أنه لو أقر لولده الصغير بعينه ثم أقر به لغيره لا يصح اقراره ولو أقر به لولده الكبير أو لغائب أجنبي ثم أقر به لا تخو قبل حضور الغائب صح اقراره للثاني لما قلنا * رجل مات فجاء رجل وأحضر ابنه وادعى أنه كان له على أبيه ألف درهم وقد توفي ولي عليه ألف درهم قالوا ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه هل مات أبوك ان قال نعم فيمنئذ يسأله عن دعوى المال فان أقر الوارث بالدين على مورثه صح اقراره وان كذبه

بالدين على موثوقه المدعى عن اقامة البينة وادخلت الوارث فانه يحلف على العلم فان حلف اندفعت عنه الخصومة وان نكل يستمرى الدين من نصيبه في ظاهر الر وال قال اقر هذا الوارث بالدين وانكروا وصول التركة اليه فان صدقه المدعى لاختصاصه بينهما وان كذبه المادى يحلف الوارث على البتات بالله ما وصل اليك المسال من جهة والدك فان حلف لا تثنى عليه وان نكل يؤمر بقضاء الدين هذا اذا حلف المدعى على الدين اولاً ثم حلفه على وصول التركة اليه فان حلفه اولاً على وصول التركة اليه حلفه ثم اراد ان يحلفه على الدين فقال الوارث ائس لك على ان لا تاني لم آخذ شيئا من تركة الميت لا يلتفت القاضي اليه ويحلفه على العلم بالله ما علم بالدين على ابيك لهذا المدعى لان وصول المال الى الوارث وتحليف التركة ليس بشرط للمدعى الدين على الوارث فالمدعى (٤٥١) الدين يصح على الوارث وان لم يدع الميت مالا

في يده لاحتمال انه لو قضى بالدين ربما يظهر للميت مال بعد ذلك من بضاعة او دين او ودعة فلا يحتاج المدعى الى اثبات الدين * قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى كان الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى يقول تقبل البينة بالدين على الوارث وان لم يكن في يده مال الميت ولا يستخلف قبل ظهور المال اما قبول البينة فلانها لو لم تقبل ربما تغيب الشهود او غوت فذلك المال فتقبل البينة قبل ظهور المال لمكان الفائدة ولا يستخلف قبل ظهور المال لانه اذا لم يكن في يده مال لم يستخلف في الحال فيستخلف عند ظهور المال فلا يحتمل هلاك المال هذا اذا حلفه على الوصول اولاً ثم اراد ان يحلفه على الدين او على العكس فان اراد تحليفه فقال المدعى عليه ليصل الى من مال الميت شئ ولا عين لك على ذكر الخصاص رحمه الله تعالى ان القاضي لا يلتفت اليه الا ان المدعى ان صدقه في عدم الوصول اليه حلفه في الدين على العلم وان كذبه في عدم الوصول اليه كان له ان يحلف في عدم

من بنى سقاية للمسلمين او خاتما يسكنه بنو السبيل او رباطا او جعل أرضاً مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * او الاضافة الى ما بعد الموت ليكون وصية فيلزم بعد الموت له أن يرجع عنه قبل موته على ما مر في الوقت على الفقهاء كذا في فتح القدير * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بالقول كما هو أصله وعند محمد رحمه الله تعالى اذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفى بالواحد انه ذرف الخس كله وعلى هذا البئر والحوض ولو سلم الى المتولى صح التسليم في هذه الوجوه كذا في الهداية * ذكر في المبسوط ان الفتوى على قولهما في هذه المسائل وعليه اجماع الامة كذا في المضمرات * ولا بأس بأن يشرب من البئر والحوض ويسقى دابته وبعبيره ويتوضأ منه كذا في الظهيرية * واذا جعل السقاية للشرب فأراد أن يتوضأ منها اختلف المشايخ فيه واذا وقف للوضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما أعيد للشرب حتى الخياض لا يجوز منها التوضؤ كذا في خزائن المفتين * وكذلك اذا جعل داره مسكناً للمساكين ودفعها الى وال يقوم بذلك فليس له أن يرجع فيها وكذلك الرجل تكون له الدار بمكة فملاها مسكناً للحجاج والمعتمرين ودفعها الى وال يقوم عليها ويسكن فيها من رأى فليس له أن يرجع فيها وكذلك اذا جعل داره في ثغر مسكناً للغزاة والمرابطين ودفعها الى وال يقوم عليها فليس له أن يرجع فيها وان مات لم تكن ميراثاً عنه وان لم يسكنها أحد كذا في المحيط * ثم لا فرق في الانتفاع في هذه الاشياء بين الغني والفقير حتى جاز للسكن التزول في الخان والرباط والشرب من السقاية والدفن في المقبرة كذا في التبيين * وغلة الدار والارض اذا جعلت للغزاة لا يأخذ منها الا من هو في عداد المحاربين كذا في خزائن المفتين وفتاوى قاضيان * قال الخصاص في وقفه اذا جعل الرجل داره سكنى للغزاة فسكن بعض الغزاة بعض الدار والبعض فارغ لا يسكنها أحد ينبغي للقيم بأمرها الوقف أن يكرى من هذه الدار ما لا يحتاج الى سكناء ويجعل أجرة ذلك في عمارة هذه الدار فما فضل بعد ذلك يصرفه على الفقراء والمساكين كذا في المحيط * وفي النوادر اذا بنى خاناً واحتاج الى المرسعة روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يعزل منها ناحية بيتاً أو بيتين فتؤاجر وينفق من غلتهما عليها وروى عن محمد رحمه الله تعالى رواية أخرى أنه يؤذن الناس بالنزول سنة ويؤاجر سنة أخرى ويرم من أجزائه وهكذا اذا جعل فرسه حبيباً فان كان يركب عليه يجاهد يركبه وينفق عليه وان لم يركبه أحد يؤاجر ويبنفق عليه من أجزائه كذا في الذخيرة * وفي المنتقى فان لم يوجد من يستأجره يبيعه الامام ويوقف ثمنه حتى اذا احتج الى ظهر يشترى بثمنه فرساو يغزى عليه كذا في المحيط * قال الخصاص في وقفه اذا جعل

الوصول والدين جها الا أنه في عدم الوصول اليه يحلفه على البتات وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم أن لهذا على ابيك كذا وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله تعالى * ثم اختلفوا أنه يحلف مرة واحدة أو يحلف مرتين * قال بعضهم يحلفه مرة واحدة ويجمع بين اليمين على العلم وبين اليمين على البتات كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بهودخية في حديث القسامة وقال بعضهم يحلفه مرتين بالله ما وصل اليك من مال الابن شئ ثم يحلفه بالله ما تعلم أن لهذا على ابيك كذا لان الحكم مما لا يتعلق بأحد الامرين فله وان اقر بالدين لا يؤخذ منه شئ ما لم يثبت وصول المال للميت اليه بخلاف حديث القسامة * وعلى قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى ما لم يثبت وصول شئ من مال الميت اليه اما بالنكول أو بالبينة لا يحلف على الدين هذا اذا اقر المدعى عليه بموت الاب فان أنكر

يخلف على الموت وهو موصول للمال اليه بمينا واحدة الآن في الموت يخلف على العلم وفي موصول المال اليه يخلف على البتات وقال عامة المشايخ
رحمهم الله تعالى في لف مرتين مرة على الموت ومرة على العلم فان نكل عن عين الموت حينئذ يخلف على الدين على علمه فان خالف لم يكن عليه
شيء واذا مات الرجل وترك امرأة وأولاداً صغاراً ولم يدع مالا طاهراً فخاراً جعل وادعى على الميت ديناً فاحضر المرأة قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى المرأة في هذا كوارث آخره قبل البينة على ما لا يثبت الدين على الميت وان لم يكن في يدها شيء وكذا لو
كانت تركت مستغرة بالدين ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أن الوارث يكون خصماً ان يدعى ديناً على الميت وذكر الخصاص رحمه
الله تعالى رجل قدم رجلاً الى القاضي وقال (١٥٢) ان والدي فلان بن فلان بن فلان الفلاني مات ولم يدع وارثاً غيري وله في هذا الرجل

كذا وعند هذا الرجل كذا من
المال فان القاضي يسأل المدعي
عليه عما ادعى فان أقرب جميع
ذلك أمر القاضي يدفع جميع ذلك
اليه ولا يكون ذلك قضاء حتى لو جاء
الاب جياً أخذ المال من الغريم ثم
الغريم يرجع على الابن بما أخذ منه
ولو أنكر المدعي عليه في الابتداء
دعوى الابن وأراد الابن أن يخلفه
بالله مات علم أن فلان بن فلان بن
فلان الفلاني مات ولم تعلم أني ابنه
قال الخصاص رحمه الله تعالى
روى عن أصحابنا رحمهم الله تعالى
أنه لا يستخلف المدعي عليه بل
يقال للمدعي أقم البينة على موت
فلان بن فلان وانك وارثه فان
أفت فثبت يخلف على ما ادعى من
المال قال مولانا رحمه الله تعالى
وفيها قول آخر أن المدعي عليه
يستخلف بالله ما تعلم أن فلان بن
فلان بن فلان مات ولا تعلم أنه ابنه
فان نكل فيئذ يخلفه على ما يدعي
من المال للميت ولم يذكر الخصاص
رحمه الله تعالى صاحب القولين
واختلف المتأخرون فيه قال
بعضهم منهم شمس الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى ان

داره سكنى للعاج فليس للعجاءورين أن يسكنوها واذا مضى يوم الموسم يؤجرها وينفق عليها
في مرمها وما فضل عن ذلك فرق على المساكين كذا في الظهيرية في فتاوى أبي الميت رحمه الله
تعالى رجل بنى رباطاً للمسلمين على أن يكون في يده مادام حياً فليس لاحد أن يخرج ماله يظهر
منه أمر يستوجب الانحراج من يده كشراب الخمر فيه أو ما أشبه ذلك من الفسق الذي ليس فيه
رضا لله تعالى كذا في الذخيرة أرض لاهل قرية جعلوها مقبرة وأقبروا فيها ثم ان واحد من أهل
القرية بنى فيها بناء (١) لوضع اللين وآلات القبر وأجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا أهل
القرية أو رضا بعضهم بذلك قالوا ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان فلا بأس
به وبعد ابنى لواحتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه كذا في فتاوى قاضينان رجل
أوصى بأن يخرج ثلث ماله ويعطى ربع الثلث لفلان وثلاثة أرباعه لأقربائه والفقراء ثم قال
لا تتركوا أحداً من الرباطين وهم فقراء المساكين في رباط بعينه فهذا على وجهين اما ان كانت
القربة يحصون أولادهم وفي الوجه الاول جعل عدد كل واحد منهم جزءاً والفقراء جزءاً
والرباطين جزءاً حتى لو كانت القربة عشرة نفر جعل ثلاثة أرباع الثلث على اثني عشر سهماً
عشرة للقربة وواحد للفقراء وواحد للرباطين وفي الوجه الثاني جعل ثلاثة أرباع الثلث على
ثلاثة لسكل فريق سهم كذا في الوقفات الحسامية واذا اشترى الرجل موضعاً وحده طريقاً
للمسلمين وأشهد عليه فإنه يصح وبشروط التمساه مروراً من المسلمين على قول من يشترط التسليم
في الاوقاف كذا في الظهيرية قال هلال رحمه الله تعالى وكذلك القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين
ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثاً للورثة وقد صار وقفاً قد خص ببناء القنطرة بأطال الميراث
فيها كذا في الذخيرة وحكي عن الحاكم المعروف بمهر و به أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين
ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثاً لورثته خص ببناء القنطرة في بطلان الميراث قالوا تأويل ذلك اذا
لم يكن موضع القنطرة ملك الباني وهو المعتاد والظاهر أن الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام
وهذه المسئلة دأبل على جواز وقف البناء دون الاصل مع أن وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز
كذا في فتاوى قاضينان مقبرة كانت للمشركين أرادوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين فان كانت
آثارهم قد اندرست فلا بأس بذلك وان بقيت آثارهم بان في من عظامهم شيء ينشئ ويقبر ثم يجعل

(١) قوله لوضع اللين كذا في جميع نسخ الهندية وصوابه أو وضع كذا في الأصل المقول عنه
اه بحرأوى

الاول قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والثاني قول صاحبيه رحمه الله تعالى وقال بعضهم منهم شمس الأئمة
الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح هو القول الثاني أن المدعي عليه يخلف فان خلف على ذلك يكلف الابن باقامة البينة على وفاة أبيه وانه وارثه
وان نكل المدعي عليه عن البينة صار مقرباً بالموت والنسب جميعاً ولا يجعل القاضي الابن خصماً في اقامة البينة على الدين وانما يجعله خصماً
في حكم الظالمين على المال بالله ما له ابن فلان الميت عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يخلف على العلم ثم يكره اليه أن يكره في
بين واحد فهو على الخلاف الذي ذكرنا رجل له رجل ألف درهم فاقرب بها ثم أنكر اقراره به اهل يخلف على اقراره بالله ما تقررت
له بهذا المال اختل المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال أبو نصر الرازي رحمه الله تعالى أنه يخلف بالله ما امر به وتكلم به او قال أبو القاسم الصفار

رحمه الله تعالى ليس له أن يحلفه على الاقرار بما يحلفه على نفي الحق * وذكره في الامم السريسة ونحوه الله تعالى في شرح الحبل
قال اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذه المسئلة وانما اختلفوا لاختلافهم أن الاقرار هل هو سبب للمالك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله تعالى الاقرار ليس سبب واستدل بعينه * احدهما أن المريض الذي ليس عليه دين إذا أقر بجميع ماله لا جنى
صحة اقراره ولا يتوقف اقراره على اجزاة الورثة ولو كان ثلثا كالا ينفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة * والثانية العبد المذون إذا أقر
لرجل بعرضي يده مع اقراره ولو كان الاقرار سببا كان تبرعاً من العبد فلا يصح * قال مولانا رضي الله عنه وذكر في الجامع ما يؤيد هذا
قال إذا أقر المسلم لرجل بخمره مع اقراره حتى يؤمر بالتسليم ولو كان الاقرار (١٥٣) غلبا لا يصح وكذا لو أقر لرجل بعين لا يملكه

مقبرة للمسلمين لأن موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للمشركين فثبت
واخذها مسجدا كذا في المضمرة * رجل جاء الى المفتي فقال اني أريد أن أتقرب الى الله تعالى
أبني رباطا للمسلمين أو أعتق العبيد أو أرا أن يتقرب الى الله تعالى بداره فقال أبيعها وأتصدق
بثمنها أو أشتري بثمنها ببيد فاصتقهم أو أجعلها دارا للمسلمين أي ذلك يكون أفضل قالوا يقال له ان
بنيته رباطا وتجعل له وقفاً ومستغلا لعمارة فلرباط أفضل لأنه أدوم وأعم نفعاً وان لم يجعل للرباط
وقفاً ومستغلا لعمارة فالأفضل أن يتبعه وتصدق بثمنه على المساكين كذا في فتاوى قاضيان
* ودون ذلك في الفضل أن يشتري بثمنها ببيد فاصتقهم كذا في الظهيرية * وفي البرازية وقف
الصيغة أولى من بيعها والتصدق بثمنها كذا في البحر الرائق * الميت بعد ما دفن عدة طويلة أو قليلة
لا يصح اخراجه من غير عذر ويجوز اخراجه بالعذر والعذر أن يظهر أن الأرض مغمورة أو
أخذها الشفيع بالشفعة كذا في الوقعات الحسامية * رباط كثر دوابه وعظمت مؤنثها هل
للقيم أن يبيع شيئا منها وينفق ثمنها في علمها أو مرمية الرباط فهذا على وجهين ان بلغ سن
البعث الى حد لا يضل لما رباطه فله ذلك ولا فلا ولكن يحسب في هذا الرباط مقدار ما يحتاج
اليها ويربط ما زاد على ذلك في أدنى رباط الى هذا الرباط كذا في الذخيرة * سئل القاضي الامام
شمس الأئمة محمود الاورجندى عن مسجد لم يبق له قوم وخرب ما حوله واستغنى الناس عنه هل
يجوز جعله مقبرة قال لا وسئل هو أبصاعن المقبرة في القرى إذا اندرست ولم يبق فيها أثر الموق
لا العظام ولا غيره هل يجوز زرعها واستغلالها (١) قال لا ولها حكم المقبرة كذا في المحيط * فلو كان
فيها شئ يسير يرسل الى الدواب ولا ترسل الدواب فيها كذا في البحر الرائق * رجل جعل أرضه
مقبرة أو خاناً لليلة أو مسكناً سقط الخراج عنه ان كانت خراجية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان
* امرأة جعلت قطعة أرض لها مقبرة وأخرجتها من يدها ودفنت فيها ابنتها وتلك القطعة
لا تصلح للمقبرة لغلبة المساء عند هافيصها فسادا فادت بيعها ان كانت الأرض بحال لا يرغب الناس
عن دفن الموق لذلك الفساد ليس لها البيع وان كانت يرغب الناس عن دفن الموق فيها الكثرة
الفساد فلها البيع فإذا باعها فلا مشترى أن يأمرها برفع ابنائها كذا في المضمرة فاقبل
لكبرى * رجل حفر له مقبرة دل يكون لغيره أن يقبر فيه ميتة قالوا ان كانت في المقبرة
(١) قوله قال لا هذا لا يشي في مقاله الزيلعي في باب الجمائر من أن الميت اذا بلى وصار ترابا جاز زرعها
والبناء عليه اه لان المانع هنا كون المحل موقفا على الدفن فلا يجوز استعماله في غيره فليست
وليهرز اه معناه

يصح اقراره حتى لو مظهر المقر فوما
من الدهر يؤمر بالتسليم الى المقر
له ولو كان الاقرار غلبا لا يصح
لانه لا يملك غلبك ما ليس بمالك
له * رجل ادعى على امرأة أنها
امرأته فأنكرت المرأة نكاحه
وقالت أنا امرأة هذا الرجل
الحاضر فصدقها المقر في ذلك
قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى
يحلف المقر على العلم بالله ما تعلم
أنها امرأة هذا الرجل الذي
يدعى نكاحها فان نكل صار مقرا
فحلف المرأة على البتة بعد ذلك
فان نكلت فهي للمدعى وان
حلفت انقطعت الخصومة وان
حلف الزوج المقر فهي امرأته
لتمسادهما على النكاح ولا يحلف
المرأة بعد ذلك لانها لو أقرت
لا يصح اقرارها للمدعى فلا ينفذ
تحليفها وكان في البداية بهمين
المقر له اسقاط البين على المرأة
* رجل ادعى على رجل مالا
فقال المدعى عليه ان المدعى أبرأني
عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم
ان هذا اقرار من المدعى عليه بالمال
حلف المدعى على البراءة فحلف
أحلف المدعى عليه بعد ذلك على

المال أم لا قال الخصاصي رحمه الله تعالى يحلف وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان المدعى عليه يحلف وقوله
أبرأني المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعى ألله بينة على المال فان أقام البينة على المال
يحلف المدعى بعد ذلك على البراءة وان لم يكن للمدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه أولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا
بالمال فان حلف المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة وتوهم القاضي ان هذا اقرار فليس بشئ * قال وهذه المسئلة
اختلف فيها المشايخ رحمهم الله تعالى قال المتقدمون من أصحابنا رحمهم الله تعالى دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا وخالفهم فيها
المتأخرون رحمهم الله تعالى وقول المتقدمين أصح وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهيري الدين المرعشي في رحمه الله تعالى ينبغي أن يحلف

المدعى أولا على البراءة لأن المدعى عليه يدعى بطلان الدعوى ورعا يترك كل فتنة قطع الخصومة بينهما * قال وفي المسئلة اختلاف المشايخ
رحمهم الله نه لى اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لى قبل فلان أولا خصومة لى قبل فلان يسمع حتى لا تجمع دعواه الا فى حق حادث
بعد البراءة ولو قال برئت من دعوى فى هذه الدار يسمع ولا يبق له حق فى الدار ذكر الناطق رحمه الله تعالى لو قال لعبدى يدور جمل برئت
من هذا العبد كان برئ من العبد وكذا لو قال برئت من هذا العبد ليس له أن يدعى ولو قال برأتك عن هذا العبد يبق العبد ودعيته فى يده
ويكون ذلك ابراهم من ضمان القيمة * رجل وهب أرضا من ميراث أبيه وسلم لثلاث امراء الميت وادعت على الموهوب له أن الأرض
أرضها وان الورثة قسموا الميراث وأن الأرض (٤٥٤) وقمت فى قسمي وأن الواهب وهب الأرض بعد ذلك وادعى الموهوب له أن

القسم كانت قبل الهبة ووقعت
الأرض فى قسم الواهب وعجز
الموهوب له عن إقامة البينة على
ما ادعى وطلب عيّن المرأة فخلعت
له أن يحلف سائر الورثة بعد ذلك
قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفصل رحمه الله تعالى ليس له أن
يحلف سائر الورثة لان المرأة لما
حلفت أظهرت أن الهبة كانت فى
مشاع يحتمل القسم فلم تجمع فلا
يحلف سائر الورثة * رجل ادعى
عبدانى يدور جمل فأنكر المدعى عليه
فاستخلف فنسكل فقطضى القاضى
عليه بالنسكول ثم ان المدعى عليه
أقام البينة فشهدوا أنه كان
أشترى العبد من المدعى قبل ذلك
ذكر فى المنتقى أنه لا تقبل هذه
البينة الا أن يشهدوا بالشراء بعد
القضاء * ولو أن رجلا اشترى
عبدان ثم ادعى به عيبا فاستخلف البائع
فنسكل فقطضى القاضى عليه
بالنسكول ثم ان البائع أقام البينة
أنى تبرأت اليه من هذا العيب
تقبل بيئته * اذا ادعى البراءة
بعد انكار الدين أو ادعى العفو
عن القصاص بعد انكار القصاص
تسمع ولا تسمع دعوى البراءة عن

سعة فالمستحب له أن لا يوحش الذى حفر وان لم تكن فى المكان سعة كان لغيره أن يدفن ميتته وهو
كرجل بسط المصلى فى المسجد أو نزل فى الرباط فجاء آخر فان كانت فى المكان سعة لا يوحش الاول
ولو أن الثانى دفن ميتته فى هذا القبر قال أبو نصر لا يكره ذلك كذا فى الفايدي * ميت دفن
فى أرض انسان فغير اذن مالكها كان المالك بالخيار ان شاء رضى بذلك وان شاء أمر بالخراج الميت
وان شاء سوى الأرض وزرع فوقها واذا حفر الرجل قبر فى المقبرة التى يباح له الحفر فدفن فيه
غيره ميتا لا ينبش القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون جميعا بين الحقين كذا فى خزنة المفتين
* وهذا فى المحيط * قوم عمروا أرض موات على شط جيهون وكان السلطان يأخذ العشر
منهم ويقر بذلك رباط فقام متولى الرباط الى السلطان وأطلق السلطان له ذلك العشر هل
يكون للمتولى أن يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن فى هذا الرباط يستعين به فى طعامه وكسوته
وهل يكون للمؤذن أن يأخذ ذلك العشر الذى أباح السلطان قال القاضى أبو جعفر رحمه الله تعالى
لو كان المؤذن محتاجا لطيب له ولا ينبغي له أن يصرف ذلك العشر الى عمارة الرباط وانما يصرف الى
الفقراء لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم انهم اتفقوا على عمارة الرباط جاز ويكون ذلك حسنا كذا فى
فتاوى قاضيهان * وكذلك من عليه الزكاة لو أراد صرفها الى بناء المسجد أو القنطرة لا يجوز فان
أراد الخلية فالخليفة أن يتصدق به المتولى على الفقراء ثم الفقراء يدفعونه الى المتولى ثم المتولى يصرف
الى ذلك كذا فى الذخيرة * رباط فيه ثمار يحوز للنازلين فيها أن يتناولوا منها فهاذا على وجهين اما
أن كانت ثمار الاقيمة لها نحو التوت وما شاكل ذلك أو ثمار الهاقيمة فى الوجه الاول لا بأس وفى
الوجه الثانى الاحتراز عن ذلك أحوط لديه لانه يحتمل أنه جعل ذلك وقفا للفقراء دون النازلين وهذا
اذا لم يعلم أما اذا علم أنها وقف على الفقراء لا يحصل لغير الفقراء أن يتناول منها كذا فى الوقفات
الحسامية * وفى فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دفع الى خادم دار عمران وهى دار يسكنها
الفقراء دراهم وأمره أن يشتري بها خبز والخبز ينفق على المقيمين فيها فلم يحتج الخادم ذلك اليوم
الى الخبز والخبز وقد كان اشترى قبل ذلك الخبز والخبز بالنسيئة فقطضى ذلك الدين بهذه الدراهم ضمن
كذا فى المحيط * والمسائل التى تعود الى الاشجار التى فى المقبرة وأراضى الوقف وغير ذلك (مقبرة
عليها أشجار عظيمة فهاذا على وجهين اما أن كانت الاشجار نابتة قبل اتخاذ الأرض مقبرة أو نبتت بعد
اتخاذ الأرض مقبرة فى الوجه الاول المسألة على قسمين اما أن كانت الأرض مملوكة لها مالك
أو كانت مواتا لمالك لها واتخذها أهل القرية مقبرة فى القسم الاول الاشجار باصلها على ملك رب
الأرض يصنع بالاشجار وأصلها ما شاء وفى القسم الثانى الاشجار باصلها على حالها القديم وفى الوجه

الثانى

الطيب بعد انكار البيع فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتسمع فى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

رجل ادعى على رجل أنه نقض حائضه وهذا المشهود بذلك فالبينوا طول الحائط وعرضه جازت شهادتهم وان لم يذكر واقبته ولا يشترط
ذكر القيمة * رجل ادعى على رجل أن عبده الصغير أنلف عليه شيئا وأراد أن يستخلف المولى كيف يستخلفه يستخلفه بالله ما تعلم أن
عبدك هذا استهالك كذا أو بانه ليس له عليك شئ من الوجه الذى يدعى قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى مسائل
أحمد بن محمد بن الله تعالى فى النوادر من مطروحة فى هذا الفصل فى بعضها يحلف على نفس التوى وفى بعضها يحلف بالله ما له عليك حق من
الوجه الذى يدعى وقد ذكرنا بعض هذه المسائل فى أول هذا الباب * رجل ادعى على رجل أنك ضمنت لى عن فلان كذا درهما فقال

المدعى عليه ليس لك على هذا المال ولم يقل لم أضمن كيف يحلف قالوا يحلف بالله ما له عليك هذا المال من لوجه الذى يدعى قال أبو يوسف
 وجه الله تعالى ان عرض للقاضى يحلفه على الحاصل ولا يحلفه بالله ما ضمنته * رجل مات وله على رجل ألف درهم فقدم ابن الميت الغريم
 الى القاضى وادعى عليه الدين قالوا يحمل للغريم قبل أن يثبت الابن موت الاب أن يحلف مال هذا عليه شئ ويحمل للوارث أن يحلف أن لى على
 هذا الرجل ألف درهم * الوكيل بالخصومة اذا ادعى ديناً لموكاه على رجل وأراد أن يحلف المدعى عليه فقال المدعى عليه للوكيل أحضر
 موكلك حتى يجمع كل ما يدعى على لا حلف ليس له ذلك وكذا الرجل اذا خاصم رجلاً فى شئ فقال المطلوب للقاضى ان هذا المدعى يريد ان يعاين
 امره ليجمع دأويه حتى أنظر فيها فأقر بما يجب اقراره وأحلف فيما يتوجه على (٤٥٥) اليهين قالوا ان تحرر القاضى عن الأمر أمره
 بذلك ولا يجبره وقال الفقيه أبو

جعفر وجه الله تعالى ان يعرف
 القاضى المدعى بالتعنت أمره
 حتى يجمع دعاويه وان لم يكن
 كذلك لا يأمره وقال أبو نصر وجه
 الله تعالى اذا كان لرجل على رجل
 دعاوى متفرقة لا يحلفه القاضى
 على كل شئ بل يأمره حتى يجمع
 الدعاوى ويحلفه بما واحد
 * اذا حلف الحاكم المحكم رجلاً
 لا يحلفه القاضى فى ذلك نائياً وان
 كان الحاكم فاسقاً عذراً * اذا
 طلب المدعى عين المدعى عليه فى
 شئ فقال المدعى عليه أخرج كرامة
 حسابك لا نظريه فقال للمدعى
 لا أخرج وطلب من القاضى أن
 يحلفه قالوا ان أمره القاضى بان
 يخرج فهو حسن ولا يجبره كالأمر
 طلب المدعى عليه من القاضى أن
 يسأل المدعى من أى وجه يدعى
 على هذا المال ان ماله القاضى
 عن ذلك فهو حسن وان لم يبين
 لا يجبره القاضى على ذلك فكذلك
 هذا * رجل ادعى مالا على رجل
 وأخرج صكافيه اقرار المدعى عليه
 بذلك المال للمدعى فقال المدعى
 عليه ان المدعى قد رد اقرارى وأراد

الثانى المسألة على قسمين اما أن علم لها غارس أولم يعلم فى القسم الاول كانت للغارس وفى القسم
 الثانى الحكم فى ذلك الى القاضى ان رأى بيعها وصرف ثمنها الى عبارة المقبرة فله ذلك كذا فى
 الوقعات الحسامية * واذا غرس شجرة فى المسجد فالتشجر للمسجد واذا غرس شجرة فى أرض
 موقوفة على الرباط ينظر ان كان الغارس ولى قاعده هذه الأرض الموقوفة على الرباط فالتشجر
 للوقف وان لم يول ذلك فالتشجرة له وله قلعها واذا غرس شجرة فى طريق العامة فالحكم أن التشجر
 للغارس واذا غرس شجرة على شطرنج العامة أو على شط حوض القرية فهو للغارس كذا فى الظهيرية
 * ولو قطعها فنبتت من دروقها أشجار فهي للغارس كذا فى فتح القدير * أشجار على حافى النهر
 فى الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري أمام باب رجل فى الشارع قالوا
 ان كان موضع الاشجار ملكاً للشربة فسانبت فى ملكهم ولم يعرف غارسه يكون لهم وان لم تكن
 أرض الاشجار ملكاً للشربة بل هى للعامة وللشربة فيها حق تسبيل الماء ان علم أن صاحب الدار
 حين اشترى الدار كانت هذه الاشجار فى هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحب الدار وان لم يعلم
 ذلك كانت الاشجار له كذا فى فتاوى قاضى خان * قال الصدر الشهيد فى واقعاته يجب أن يكون هذا
 المجرى فى فناء داره كذا فى المحيط * وقف شجرة ينتفع باوراقها أو بأثمارها أو بأصلها فالوقف جائز
 ثم اذا جاز لا يقطع أصلها الا اذا كان لا ينتفع بالأصلها بان فسدت أغصانها أو كانت فى الأصل لا ينتفع
 بالأصلها فيقطعها أيضاً وتصديق واذا كان ينتفع بثمارها أو بأوراقها لا تقطع كذا فى المنهات
 * وكذلك لو وقف شجرة بأصلها على مسجد فيبست أو يفسد بعضها يقطع اليأس ويترك الباقي كذا
 فى محيط السرخسى * أرض موقوفة على الفقراء أو المساكين أو على المتولين رجل وطرح فيها السرقة
 وغرس الاشجار ثم مات المستأجر فهذه الاشجار ميراث للورثة وبؤخرون بقلعها فلا أراد الورثة أن
 يرجعوا فى الوقف بما زاد السرقة فى الاراضى ليس لهم ذلك كذا فى الذخيرة * رجل غرس شجرة
 فى الشارع فسات الغارس وترك ابنه فجعل أحدهما حصته للمسجد لا تكون للمسجد كذا فى
 الوقعات الحسامية * رجل غرس أشجاره فى ضيعته وقال لامرأته فى صحته اذا مت فبيعي هذه
 الاشجار واصرفى ثمنها فى كفى وثنى الخبز للفقراء وثنى الدهن لصراج المسجد الذى فى كذا ثم مات
 وترك امرأته هذه وورثة كبارا فاشترى الورثة الكفن من الميراث وجهزوه بتباع الاشجار ويحيط
 من ثمن الاشجار مقدار الكفن وتصرف المرأة الباقي الى الخبز ودهن السراج كذا فى المحيط * رجل
 وقف ضيعته على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم ان الواقف غرس فيها شجرة قالوا ان غرس من
 غلة الوقف أو من مال نفسه لكن ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وان لم يذكر شيئاً وقد غرس

أن يحلف المدعى على ذلك كان له ذلك كما لو قال لرجل بعت منى عبدك هذا بكذا فقال المدعى عليه بعت وله كذا فقلتى البيع مع دعواه وله
 أن يحلفه على ذلك * عين فى يد رجل ادعى رجلان كل واحد منهما على حدة فحلفه القاضى لاحدهما فله كل وقضى له ثم أراد الاخر أن
 يحلفه ان كان الثانى يدعى ملكاً مطلقاً ويدعى الشراء من المدعى عليه لا يحلفه الثانى لان فائدة التحليف النكول ولو نكل للثانى بعدما
 نكل الاول لا يصح نكوله للثانى على الاول فلا يبطل ذلك القضاء وان كان الثانى يدعى عليه غصباً حلفه لانه لو نكل للثانى ضمن له القيمة
 فيحلفه * رجل ادعى داراً فى يد رجل ولا يدعى للمدعى فأراد أن يحلف المدعى عليه على البتات فقال ذواليدانى وورثته من أبى وعلى الوارث
 اليهين على العلم فانما حلف على العلم قالوا الذى اليدان يحلف المدعى بالله ما تعلم أنهم اصلب اليه من قبل أبيه فان حلف المدعى فيه بذلك يحلف

المدعى عليه على البتات وان نكل المدعى بحلف المدعى عليه بعد ذلك على العلم بالله ما تعلم انهم المدعى * سكة شجرة نائمة فيها قورق وادى رجل فيها طريقا وانكر أصحاب السكة كان له أن يحلفهم ان لم يكن فيهم أيتام صغار أو وقف فاذا حلف واحد منهم سقط الباقين وان نكل هذا الواحد حلف الباقون وان كان فيهم صغار أو أوقف فلا عين عليهم * رجل مات وادى بعض ورثته لا يهتم على رجل ديننا واحلفه فحلف ثم حضر وارث آخر ايسل الثاني أن يحلفه لان الوارث قائم مقام المورث والمورث لا يحلفه الامرة * رجل ادعى على عبد محب ور عليه مالا بالاستهلاك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ليس له أن يذهب بالعبد الى باب القاضى بغير اذن المولى لما فيه من شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة (٤٥٦) ولكن لو وجد في مجلس القاضى كان له أن يحلفه * رجل ادعى على ميت

من مال نفسه يكون له ورثته بعده ولا يكون وقفا كذا في فتاوى قاضيهان * سئل نجم الدين في مقبرة فيها شجر هل يجوز صرفها الى عمارة المسجد قال نعم ان لم تكن وقفا على وجه آخر قيل له فان دعا شيطان المذمومة الى الخراب يصرف اليها أو الى المسجد قال الى ما هي وقفا عليه ان عرف وان لم يكن للمسجد متول ولا للمقبرة فليس للعمارة التصرف فيه بدون اذن القاضى كذا في الظهيرية * سئل نجم الدين عن رجل غرس نالة في مسجد كبرت بعد سنين فاراد متولى المسجد أن يصرف هذه الشجرة الى عمارة بئر في هذه السكة والغارس يقول هي لى فاني ما وقفتها على المسجد قال الظاهر أن الغارس جعلها للمسجد فلا يجوز صرفها الى البئر ولا يجوز للغارس صرفها الى حاجته نفسه كذا في المحيط * في فتاوى أهل سمرقند مسجد فيه شجرة تفاح يباح للقوم أن يقطروا بها المارة جعلت وقفها على المارة يباح تناول ثمرها للمارة ويستوى فيه الغنى والفقير وكذا الماء الموزع في القنوات وماء السقاية وسرير الجنائز وثيابهم او صيف الوقت يستوى العنى والفقير في هذه الاشياء كذا في فتاوى قاضيهان *

(الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها او ما يتصل به من صرف غلة الاوقاف الى وجوه أخرى وقف الكفار)

أوقاف على قنطرة فيبش الوادى وصار الماء الى شعب أخرى من أرض تلك المحلة واحتيج الى عمارة قنطرة هذا الوادى الجديد هل يجوز صرف غلات الاولى الى الثانية ينظر ان كانت القنطرة الثانية للعمارة وليس هناك قنطرة أخرى للعمارة أقرب اليها من صرف الغلة اليها كذا في الوقعات الحسامية * سئل شمس الأئمة الحلواني عن مسجد أو حوض خرب ولا يحتاج اليه لتفرق الناس هل للقاضى أن يصرف أوقافه الى مسجد آخر أو حوض آخر قال نعم ولو لم يتفرق الناس ولكن استغنى الخرض عن العمارة وهناك مسجد يحتاج الى العمارة أو على العكس هل يجوز للقاضى صرف وقف ما استغنى عن العمارة الى عمارة ما هو محتاج الى العمارة قال لا كذا في المحيط * وابط يستغنى عنه وله غلة فان كان بقره رباط صرفت الغلة الى ذلك الرباط وان لم يكن بقره رباط يرجع الى ورثة الذى بنى الرباط هكذا ذكر المسألة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته وفيه نظر فتأمل عند الفتوى كذا في الذخيرة * في فتاوى النسب في سئل عن الاسلام عن أهل قرية افتروا وتدعى مسجد القرية الى الخراب وبعض الغلبة يستولون على شجر المسجد ويقولون له الى ديارهم هل لواحد من أهل القرية أن يبيع الشجر باسم القابله

دينا فاحضر وارثا واحدا فاسكر فاحلف على العلم بحلف ثم أراد المدعى أن يستحلف وارثا آخر كان له ذلك لان الناس يتفاوتون في البين ولان الوارث يستحلف على العلم ورعما لا يعلم الاول بدين الميت ويعلم الثاني * رجل ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنهم نسيت تخاف أن لو أقر بالالف وادعى الاجل ر بما ينكر الاجل ويطلبه بالالف حالة فاما له في ذلك أن يقول للقاضى سألته انها مؤجلة أو محجلة فان سألته فقال هي حالة وطلب عين المدعى عليه كان للمدعى عليه أن يحلف بالله ماله على الف التى يدعى ولو حلف بالله ماله على أداء هذه الف التى يدعى كان صادقا في عينه ولو كان عليه ألف حالة وهو معسر لا يسهه أن يحلف بالله ماله على هذه الف التى يدعى حتى لو حلف بالطلاق ليس على هذه الف وهو معسر يقع الطلاق ولو كان عليه ألف مؤجلة حلف بالله ماله اليوم قبله - قذوا ان لم يكن من قصده اقواء مال المدعى وانما يريد به هذا دفع المطالبة يرجى أن لا يكون

وعلى

قال الفقيه أبو الليث رحمه الله

تعالى هذه المسألة دليل على أن قول المدعى عليه ماله قبله اليوم حق لا يكون منه اقرار بالمسال اذ لو كان اقرارا أمره القاضى بإدائه بئرط وقال بعض الناس يكون اقرار بالمسال * ولو كان عليه دين فأنكر وحلف بالله ايسل على شئ وحول لسانه بالاستثناء بحيث لا يعلم أن يكن ذلك استثناء ولو حلف وأشار بأصبعه في كنه الى رجل غير المدعى بالله ماله على شئ لم يكن حاثا ديانة ويكون حاثا قضاء حتى لو كاسا قبل بالطلاق يقع الطلاق قضاء * ولو كان على رجل دين وبه رهن نقاف المدعى أنه لو أقر بالدين عما يسكر الدين من الرهن فباخذ من ماله يقول المدعى عليه أنه يدعى على الفاجع ان رهن أوليس حارهن يسأل فان قال حارهن رهن الامن عن مال الرهن را . قال ما فقال

رهن كانه أن يحلف بالله ليس له على الفليس درهم * إذا ادعى رجل أن الفافانكر وتحلف بالطلاق به ليس له على شيء أو حلفه القاضي بالطلاق على قول بعض المشايخ رجعهم الله تعالى بطلب المدعي ثم إن المدعي أقام البيعة فشهد الشهود أن المدعي أقرضه الفافان قبل اليمين وقضى القاضي بالمال لا يقع الطلاق ولو شهد الشهود أنه عليه الفافان فحلف القاضي بالمال ذكر في الجامع أنه يقع الطلاق وهو قول محمد رحمه الله تعالى * رجل ادعى على ميت ديناً وقدم الوصي إلى القاضي فحلف الوصي وطلب المدعي من القاضي عين الوصي لا يحلفه القاضي لأن فائدة الحلف هو النكول ولو أقر الوصي بالمال لا يصح إقراره على الميت فلا يحلفه إلا أن يكون الوصي وارث الميت فينتزله أن يحلفه لأنه لو نكل حتى يصير مقراً يلزمه المال في نصيبه * المدعي (٥٧) عليه إذا شك أن المدعي صادق في دعواه

أم كاذب لا ينبغي له أن يحلف فإن طلب المدعي يمينه ولا يرغب في القضاء فإن كان أكبر رأي المدعي عليه أن المدعي صادق في دعواه فإنه يدفع المال ولا يحلف وإن كان أكبر رأي أنه مبطل في دعواه وسعه أن يحلف * رجل ادعى على وارث رجل مالا وأخرج صكاً بإقرار المدعي عليه بالمال فادعى الوارث أن المقر قد سدد إقراره وطلب عين المدعي على ذلك كان له أن يحلف لأنه ادعى عليه مالا وأقر به يبطل دعواه ولو قال الوارث قد أقر لك الميت تجزئة قال بعضهم له أن يحلفه لأنه لو نكل تبطل دعواه ولو ادعى أن المقر كان كاذباً في إقراره لا يقبل ذلك منه * رجل ادعى على امرأة مخدرة أو على مريض مالا وطلب المدعي عليه ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي يبعث أمينا أو أمينين ومعه شاهد حتى يستحلف المدعي عليه وذكر في المنتقى فيه خلافاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبعث أمينا يحلفه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يبعث فيفوض ذلك إلى رأي القاضي فـ... لو أن

ويستل التمن ليضرفه إلى بعض المساجد أو إلى هذا المسجد قال نعم كذا في المحيط * رجل رباط دابة أو سيفاً في رباط وقفه على الرباط وخرب الرباط واستغنى الناس عنه برباط في رباط آخر هو أقرب الرباط إليه كذا في الذخيرة * في النواذر عساو وقف اتهدم وليس له من العلة ما يمكن عمارة العساو يبطل الوقف وعاد حق البناء إلى الواقف إن كان حياً وإلى ورثته إن كان ميتاً كذا في محيط السرخسي * حوض في محلة تحرب فصار بحيث لا يمكن عمارة واستغنى أهل المحلة عنه إن كان يعرف واقفه يكون له أن كان حياً ولو ورثته إن كان ميتاً وإن كان لا يعرف واقفه فهو كاللقطة في أيديهم يتصدقون به على فقير ثم يبيعه الفقير فينتفع بالثمن * ومن هذا الجنس حانوت هو وقف صحيح احترق السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بشئ البتة يخرج من الوقفية * ومن هذا الجنس الرباط إذا احترق يبطل الوقف ويصير ميراثاً * ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفاً صحيحاً على مقبرة معلومة تخرب هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به فإمره جل وعمره وبني فيه بناء من ماله بغير إذن أحد فالأصل لورثة الواقف والبناء لو رثه الباقي كذا في المضمهرات * وكذلك وقف صحيح على أقوام مسلمين تحرب ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية لا يرغب أحد في عمارة ولا يستأجر أصله يبطل الوقف ويجوز بيعه وإن كان أصله يستأجر بشئ قليل يبقى أصله وقفاً كذا في فتاوى قاضيخان * وهذا الجواب صحيح على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ففيه نظر لأن الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يبطل إلا في مواضع مخصوصة كذا في محيط السرخسي * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل جمع مالا من الساس ليعتقه في بناء المسجد فأنفق من ذلك المراهم في حاجته ثم رد بدله في نفقة المسجد لا يسعه أن يفعل ذلك فإن فعل فإن عرف صاحب ذلك المال رد عليه أو سأله تجديد الأذن فيه وإن لم يعرف صاحب المال استأذن الحاكم فيما يستعمله وإن تعذر عليه ذلك رجوت له في الاستحسان أن ينفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز لكن هذا واستثمار الحاكم يجب أن يكون في رفع الوبال أما الضمان فواجب كذا في الذخيرة * ويتن على هذا مسائل ابتلى بها أهل العلم والصلحاء منها العالم إذا سأل الفقراء أشياء واختلط بعضها ببعض يصير ضماناً لجميع ذلك وإذا أدى صار مؤدياً من مال نفسه ويصير ضماناً لهم ولا يجز بهم عن زكائهم فيجب أن يستأذن الفقير لبأذن له بالقبض فيصير خالطاً ماله بماله كذا في المحيط * ومنها (١) نأدى مرد إذا قام وسأل للفقير شيئاً بغير أمره فهو أمين فإن اختلط مال البعض بمال البعض يصير مؤدياً من مال نفسه ويصير ضماناً لهم ولا يجز بهم عن زكائهم فيجب أن يأمره الفقير أو لا بذلك لأنه (١) قوله نأدى مرد كذا في عبارة الذخيرة ولم يظهر لي هذا الاسم فلتراجع المضمهرات اهـ بحراوى

(٥٨ - (الفتاوى) - ثاني)

القاضي يبعث أمينا يحلفه فاء الامين وقال حلفته لا يقبل قوله إلا بشاهد * رجل توجه عليه اليمين فقال إن المدعي حلفني في هذه الدعوى عند القاضي بلد كذا وطلب عين المدعي على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فإن نكل لا يكون له أن يحلف المدعي عليه وإن حلف كان له أن يحلف المدعي عليه على المال فإن قال المدعي عليه إن المدعي قد ادعى على هذا المال عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه وأبرأني فطلب من القاضي تحليفه قال بعضهم لا يحلفه القاضي هنا لأن دعواه الأبراء لم يصح فلا يستوجب اليمين بخلاف المسئلة الأولى * وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا الأول سواء والأصح أن له أن يحلفه * رجل اشترى من رجل عبداً ثم ارعبه عيلاً إن آل الله شري فهو مدعي حليفه لا يحلفه القاضي على أنه الثمن وإن قال

المشتري شهودى غيب يستخلف البائع فان خلف البائع يجبر المشتري على نقد الثمن وان نكل يقضى بالغيب * اذا شهد الشهود على رجل بحق وقضى القاضي بشهادتهم ثم ان الشهود عليه ادعى أن الشهود قد رجوعوا عن شهادتهم ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضي لا يسمع دعواه ولا يحلف الشهود ولو أقام البينة على ذلك لم يقبل بيته وان ادعى رجوعهم عند قاض آخر لم يدع قضاء القاضي رجوعهم لم يسمع دعواه أيضا وان ادعى انهم رجوعوا عند فلان القاضي وان ذلك القاضي قضى رجوعهم مع دعواه ولو أقام البينة على ذلك قبلت بيته وان لم يكن له بينة كان له أن يستخلف الشهود لان رجوع الشهود عند قاض آخر يصح كلور رجوعا عند القاضي الذي قضى بشهادتهم * المدعى عليه اذا كان آخرس وطلب المدعى عليه فانه يحلفه وصورة الخليف أن يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فاذا أو ما برأسه بنعم يصير حالفا ولا يقول له القاضي بالله ان كان كذا لانه لو أشار برأسه بنعم في هذا الوجه يصير مقرا بالله ولا يكون حالفا * رجل ادعى على صبي ما ذون مالا فأنكر اختلافوا فيه قال بعضهم لا يحلف لانه لا تحت عليه فأنما يلزمه المسال اما بالبينة أو بالاقراء وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يحلف في قول علماء نازحهم الله تعالى قال وبه نأخذ لان المأذون محتج عن اليقين الكاذبة كيلا يرتفع اعتماد الناس عليه في التجارات ولهذا يصح اقراره وفي بعض الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلف لان فائدة الخليف النكول وعند النكول يذل والصبي لا يذل البذل وعند صاحبيه رجحما الله تعالى يحلف لان عندهما النكول اقرار وهو من أهل الاقرار * وذكر شمس الائمة رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاقرار أنه يحلفه عند الكل (٣٥٨) * اذا اشترى من رجل جارية ثم ادعى على البائع أنه آتاه اليبس وهو كاذب في

دعواه خلف البائع فنكل وقضى عليه بالاقالة بنكوله نفد قضاؤه باطنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحما الله تعالى الاول حتى يحل للبائع وطوها عندهما وعلى قول محمد وأبي يوسف رجحما الله تعالى الا لا يحل له وطوها وهو على الخلاف المعروف في قضاء القاضي بشهادة الزور في العقود والفسوخ * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له وانك قد أقررت لي بهذا فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى قد استوهب مني كان ذلك دفعا لدعوى المدعى لان

اذا أمر صار وكيل بقبضه والتصرف له فيصير خالطا له بماله كذا في المضمرات

(الباب الرابع عشر في المتفرقات)

رجل أراد أن يجعل ماله في جهة القرية فبناها لرباط للمسلمين أفضل من عرق الرقاب لانه أدوم وقيل التصديق على المساكين قلت وقد كنا قلنا ان أراد ذلك بأن يشتري الكنب ويضع في دار الكتب ليكتب العلم لانه أدوم فانه ينبغي الى آخر الدهر فكان أفضل من غيره ولو أراد أن ينفذ داره وتغافل على الفقراء فالتصدق بثمنها أفضل ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقف أفضل * أراد أن يشتري للمسجد دهنًا أو حضيرا فان كان المسجد مستغنيا عن الدهن محتاجا الى الحصير فالصير أفضل وان كان على العكس فشراء الدهن أفضل وان كانا سواء فهم في الهنل سواء فنظر في الفضيلة ونقصانها وزيادة على حاجتها وقوتها وضعفها ودوامها فعلى هذا الصيرف الى المتعلم ووجوه النعم من الفقه وكتابه وجمعه أولى من الاشتغال بأداء العبادات من النوافل وكذا الحديث والتفسير أولى لان نفع هذه الاشياء أدوم فكان أولى كذا في المضمرات * وقف وقفها صححها على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم فسكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشغل بالحراسة ايملا لا يحرم عن ذلك ان كان يابوي الى بيت من بيوتهم وله آله السكنى لانه يعد ساكن هذا الموضع كذا في المضمرات * ولو اشتغل بالليل

بالحراسة

الاستيهاب اقرار منه بالملك للواهب فصار كولو أقام ذوا اليد البينة على اقراره

المدعى أنه ملك ذى اليد ولو أقام كل واحد منهما البينة على اقرار صاحبه له بالملك تهاترت البيعتان ويبقى لذى اليد اذا أقر رجل أنه وهب هذا العين لغسلان وقبضه مني ثم ادعى أنه لم يقبضه مني وانى أقررت بالقبض كاذبا وطلب بمن الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في المزارعة أنه لا يحلف الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد رجحما الله تعالى ويحلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا في كل موضع اذا ادعى أنه كان كاذبا فيما أقر كولو أقر بقبض الثمن من المشتري وغيره ثم ادعى أنه كان كاذبا في اقراره أو أقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى أنه كان كاذبا فيما أقر وأراد استخلاف المشتري بالله لقد نفد الثمن أو طلب بمن الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة باذن الواهب على قول أبي حنيفة ومحمد رجحما الله تعالى ليس له أن يستخلفه وعلى قول أبي يوسف والشافعي رجحما الله تعالى له ذلك ذكر الخلاف في كتاب الاقرار فاذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعي رجحما الله تعالى يفوز ذلك الى رأى القاضي والمفتي * رجل اشترى من رجل جرابا هرويا فقبضه فوجده أحد عشر ثوبا ثم اختلفا فقال البائع بعث منك هذا الجراب على أن فيه عشرة أثواب بمائة درهم وقال المشتري بل اشتريت منك على أن فيه أحد عشر ثوبا بمائة درهم فطلب كل واحد منهما من صاحبه فان القاضي يحلف البائع أولا بالله يا باع هذا الجراب على أن فيه أحد عشر ثوبا بمائة درهم لان المشتري يدعى علمه بجميع الثوب الزائد وهو يشكر فيحلف كولو أكره فان يكذب به يرد ثوبا على المشتري وان خالفه رد المائة على المشتري على البائع ولا يحلف المشتري لان البائع

لما حلف ان يبيع الثوب الزائد فيفسد العقد بينهما فكان عليه رد المبيع ولا يحلف المشتري * الاستحلاف على ثلاثة اوجه وفي وجه يستحلف عند السكك وهو القصاص والامول وفي وجه لا يستحلف عند السكك وهو الحدود وفي وجه اختلافه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال لا يستحلف وهي بيع مسائل ستة من مازنة النكاح والرق والاني في الابل والولاء والرجعة والنسب والسابعة ذكرها في الجامع الصغير اذا ادعت الامة على مولاها انها ولدت منه هذا الولد او ادعت انها ولدت منه ولدا ومات الولد او ادعت انها اسقطت منه سقطا استبان خلقه وانكر المولى لا يحلف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو ادعت امرأة الرجل انها ولدت هذا الولد منه وانكر الزوج وكذا لو جاء المولى والزوجة بصبي وادعى انها ولدت منه واراد استحلافها لا يعين عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا لا يحلف في احدى وثلاثين مصلة بعضها تختلف فيه وبعضها متفق عليه * فنها اذا ادعى رجل او امرأة على رجل انه قد ذقه لا يحلف المنكر في قولهم * ومنها اذا ادعى الزنا لا يحلف وصورة ذلك رجل حلف بعق عبده ان لا يزني أبدا فقدمه العبد الى القاضي وقال ان هذا حلف بعقبي ان لا يزني أبدا وقد أتى الذي حلف عليه بعد عيونه وعققت فأنكر المولى الزنا فطلب العبد عيونه ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه يستحلف بالله ما زنت بعدما حلفت بعق عبدي هذا ان لا تزني فان نكل عن اليمين عتق عليه عبده وان حلف لشيء عليه وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يستحلف بالله ما زني كما ادعى العبد وذكر الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى الرواية بحفوفة في الكتب أن القاذف اذا ادعى على المقذوف أن المقذوف صدقه في القذف (٣٥٩) وانه قد زني وأقام البينة على ذلك قبلت بينته

ويستحلف عنه الحد وان لم يكن له بينة وأراد استحلاف المقذوف بالله ما صدقه في ذلك القذف ليسقط الحد عن نفسه لا يستحلف المقذوف على ذلك ولا فرق بين المسئلةين فان مقصود القاذف من هذه الدعوى اسقاط الحد عن نفسه لا إيجاب الحد على المقذوف ولهذا لا يشترط عدد الاربعين في الشهود كما أن مقصود العبد اثبات العتق لا إيجاب الحد على المولى فصار في المسئلة روايتان قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح

بالحراسة وبالنهار يقصر في التعلم ينظر ان اشتغل في النهار بعمل آخر حتى لا يعد من جملة طلبة العلم فلا وظيفة له وان لم يشتغل حتى يعد من جملة طلبة العلم فله الوظيفة كذا في محيط السرخسي * هذا اذا قال على سا كني مدرسة كذا من طلبة العلم أما اذا قال على سا كني مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم فكذلك الجواب حتى لا يكون لسا كني المدرسة من غير طلبة العلم شيء من الوظيفة لانه هو المفهوم كذا في فتاوى قاضيخان * المتعلم اذا كان لا يختلف الى الفقهاء للتعلم فان كان في المصر وقد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج اليه لا بأس له أن يأخذ الوظيفة وان كان في المصر وقد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ كذا في المضمرات * ان غاب المتعلم عن البلد بأمانه رجع وطلب فان خرج مسبرة سفر ليس له طلب ماضى وكذا اذا خرج وأقام خمسة عشر يوما وان كان أقل من ذلك لاسر لا بد له كطلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحل لغيره أن يأخذ جبرته ووظيفته على حالها اذا كانت غيبته مقدار شهر الى ثلاثة أشهر فاذا زادت كان لغيره أن يأخذ جبرته ووظيفته كذا في البحر الرائق * قال المقية من يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لادرس فيه أرجو أن يكون جائزا كذا في المحيط * غاب المتفقه شهرا أو شهرين يحرم عليه أخذ المرسوم بالانحلاف ان كان مشاهرة وان كان مسانحة وحضر وقت القسمة وقد أقام أكثر السنة يحل كذا في القنية

أنه يستحلف المولى في مسئلة العبد وهل يصير العبد قاذفا مولا به هذا الكلام ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي ما هو اشارة الى أنه لا يصير قاذفا فانه قال وقد أتى الذي حلف عليه ولم يقل انه زني نحر زاعن ذلك * وذكر في الحدود رجل قذف غيره فقال رجل آخر للقاذف هو كذبت قلت يصير الثاني أيضا قاذفا ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على السبب بالله ما زنت بعدما حلفت بعق عبدي هذا * ومما لا يستحلف فيه الحدود الا أن في السرقة يستحلف السارق وعند النكول بقضى عليه بالمال لانه ادعى عليه أخذ المال بجهة السرقة فيستحلف لاخذ المال * ومما لا يستحلف فيه النكاح لا يعين فيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت الدعوى من الرجل أو المرأة وعند صاحبيه يستحلف المنكر والفتوى على قولهم ما فيه لعموم البلوى وكيفية الاستحلاف عندهما انها اذا ادعت النكاح والصداق في ظاهر الرواية عنهما يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى ولها عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعى هو الرجل يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعى وقيل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف على السبب بالله ما تزوجتها على كذا وكذا من الصداق كما هو أصله الا اذا عرضت المرأة قالوا ويحتمل أن يكون المذكور في ظاهر الرواية قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا * ومن فروع هذه المسئلة رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج بنته فلانة منه وهي صغيرة فأنكر الأب وطلب المدعى عيونه ان كانت البنت صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الأب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو جهن أحدهما أنه لا يرى اليمين في النكاح والناظر أن اليمين للنكول وعنده اذا أقر الأب على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح اقراره وعند صاحبيه يستحلف الأب لانه لو أقر عليها بالنكاح يصح اقراره ولو كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الأب عند الكل أما عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى فلما قلنا وأما عندهما فإنا إذا كانت كبيرة كان الأب بمنزلة الوكيل والوكيل بالنكاح لا يتوجه عليه الخصومة فلا يخلف
وتستخلف المرأة على دعواه عندهما * رجل ادعى على رجل أنه زوج منه أمته فلانة على مائة درهم وأنكر المولى عندهما يخلف المولى لأنه
لو أقر عليها بالنكاح يصح إقراره فيستخلف * امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة العدة فأنكر الزوج النفقة
يخلف بالله ما عليك تسليم النفقة إليها إذا ادعت المرأة فقالت أنه من صحاب الحديث يزعم أنه لا نفقة للمبتوتة فلو خلف على الحاصل
يخلف بناء على زعمه فيخلفه القاضي على السبب بالله ما طلقها بعد الدخول * امرأة ادعت الدخول على زوجها فقالت تزوجني وطلقني
بعد الدخول ولي عليه المهر كذا أو قالت طلقني قبل الدخول ولي عليه نصف المهر المسمى وهو كذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يخلف على
النكاح وإنما يخلف على المال فإن نكل يلزمه المال ولا يقضى بالنكاح * امرأة ادعت على زوجها أنه آلى منها وانقضت أربعة أشهر
من وقت الإبراء وإنما بان منسه فقال الزوج فئت إليها قبل مضي أربعة أشهر وأنكرت المرأة التي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا تستخلف المرأة وعندهما تستخلف وكذا لو ادعت أنه طلقها طلاقاً جعياً وانقضت العدة فقال الزوج كنت راجعتهما في العدة وأنكرت
المرأة كان القول قول المرأة ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة وعندهما رجعهما الله تعالى عليها باليمين * رجل ادعى على رجل أنه أبوه أو
ابنه فأنكر المدعي عليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يمين على المنكر إلا أن يدعي عليه ما لا يسبب السبب كالميراث أو النفقة إذا كان ممن
يستحق النفقة فيستخلف على المال وعند (٤٦٠) صاحبيه رجعهما الله تعالى إذا ادعى نسباً ثبت بإقراره يستخلف المنكر

* سئل المقيم أبو بكر عن الوقف على العلو به الساكنين ببلخ قال من غاب منهم ولم يبع مسكنه
ولم يخذ مسكنه آخر فهو من سكان بلخ ولم تبطل وظيفته ولا وقفه كذا في الذخيرة * ولو اشتري
أرضاً شرعاً فاسداً فقبضها واتخذها مسجداً وصلى الناس فيه ذكره لال رحمه الله تعالى في وقفه أنه
مسجد وعلى المشتري قيمتها ولا ترد إلى البائع قال هلال رحمه الله تعالى هذا قول أصحابنا في المسجد
والوقف على قياضه وذكر في كتاب الشفعة إذا اشترى أرضاً شرعاً فاسداً واتخذها مسجداً وبني فيها
بناءً أنه يضمن قيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصير مستهاكاً بالبناء وعندهما ينقض البناء
وترد الأرض على البائع فاشترط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل على أنه إذا لم يبن لا يصير
مسجداً بمجرد اتخاذه مسجداً بل بخلاف وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رحمه الله تعالى دليل
على أنه يصير مسجداً بخلاف بدون البناء قال الحاكم الشهيد رواية محمد رحمه الله تعالى في كتاب
الشفعة أصح من رواية هلال رحمه الله تعالى ولو اشترى أرضاً شرعاً فاسداً فقبضها ووقفها على
الفقراء ثم وجد بها عيباً لا يردّها ولكن يرجع بالنقصان بخلاف ما إذا اشترى أرضاً واتخذها
مسجداً ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط * وإذا تباين داراً بعبد وثقايصا
فوقف الدار ثم استحق العبد فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الأرض يوم قبضها بالبائع كذا

ادعى عليه ما لا أولم يدع وإن ادعى
نسباً لا يثبت بإقراره كالأعمومة
والأخوة ونحوهما إذا ادعى ما لا
تسمع دعواه ويستخلف المنكر
وإن تجرد عن دعوى المال
لا يستخلف المنكر * وما يصح به
إقرار الرجل أربعة الأب والولد
والمرأة ومولى العتاقة وإقرار المرأة
يصح بثلاثة الأب والزوج ومولى
العتاقة ولا يصح إقرارها بالولد
لأن إقرارها بالولد أقصر على
صاحب الفراش وإقرار الإنسان
لا يصح على غيره بلا دعوى *
وإن ادعى ما لا ينسب بالادعى

في

أن أباه مات وترك ما لا في يد المدعي عليه أو ادعى أنه زمن والمدعي عليه موثر والمدعي

عليه ينكر الأخوة يستخلف المدعي عليه على المال عند الكل لا على النسب ويستخلف بالله ما تعلم له في هذه الدار نصيباً كما يدعي فإن خاف
برئ وإن نكل يقضى عليه بالمال ولا يقضى بالنسب * وجنس هذه المسئلة أربعة أحداها الميراث والثانية النفقة والثالثة إذا ادعى
سقى الحفظ أو الحضانة فإن قال لم التقطه عبراً أن الصغير الذي التقطته أحي وأنكر الملتقط * والرابعة إذا ادعى بطلان حق الرجوع
بان وهب الإنسان هبة ثم أراد أن يرجع فيها فقال الموهوب له أنا أخوك وأنكر الوهاب يستخلف الوهاب * والحاصل أنه إذا ادعى
بسبب النسب ما لا أو حقلاً لازماً كان المقصود إثبات ذلك الحق دون النسب فيستخلف عند الكل * رجل مات ولم يترك عصبته ولا رجل
أنه كان أعتقه وأن له الميراث بحق الولاء وأنكر سائر الورثة لا يمين عليهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل مات فدل رجل لرجل
أنه مات وقد أوصى اليك ولي عليه دين فأنكر المدعي عليه الأوصاء وأقر بالوصاء وأنكر الدين لا يمين عليه عندهم وكذا لو ادعى رجل على
رجل أن فلاناً وكلك بطلب حقوقه وكالة عامة ولي على موكل كذا فهو الوصي سواء رجل في يديه داراً عرضاً أو حيواناً فقدمه رجلان
إلى القاضي وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذي اليد بكذا فأقر المدعي عليه لأحدهما بعينه أنه باعه منه وأنكر الآخر فقال الآخر
للقاض حلف المدعي عليه أنه لم يبعه مني فإنه لا يخاصم ركناً الوأ أنكر المدعي عليه دعواه فما عليه القاضي لأحدهما فأنكل ونقض عليه
بالنكول ثم قال الآخر جلدته لي فإنه لا يخاصمه وكذا لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد ساءت إلى القاضي فأقرت لأحدهما أنكر الآخر
فقال الآخر حلفها لي لا يخاصمها في قولهم ركناً الوأ أنكرت المرأة دعواه فما عليها القاضي لا يخاصمها عينة على قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى فشكل وقضى به له لا يحلف إلا أن تحرق قولهم * رجل في يديه داو أو عرض قدمه وتجلان إلى القاضي وأدى كل واحد منهما أن صاحب اليد وهب له وطلعه إليه فأقر لأحدهما بعينه وطلب الآخر غنمه لا يحلف وكذا لو حلف لأحدهما فشكل لا يحلف إلا أن تحرق قولهم * رجل في يديه داو أو عرض قدمه وتجلان إلى القاضي وأدى كل واحد منهما أن صاحب اليد وهب له وطلعه إليه فأقر لأحدهما بالف درهم وأنه قبضه وأقر به لأحدهما أو حلف لأحدهما فشكل لا يحلف إلا أن تحرق وكذا لو أدى أحدهما الرهن والتسليم والآخر الشراء وأقر بالرهن وأنكر البيع لا يحلف للمشتري ولو أدى أحد هذين الرجلين الأجرة والآخر الشراء فأقر بالأجرة وأنكر البيع لا يحلف للمدعي الشراء ويقال للمدعي الشراء إن شئت تنتظر حتى تنقضي مدة الأجرة وتغلق الرهن وإن تفسخ البيع ولو أدى أحد الرجلين الصدقة والقبض والآخر الشراء فأقر بأحد الأمرين لا يستحلف للثاني * ولو أدى كل واحد منهما منهما الأجرة فأقر لأحدهما وحلف فشكل لا يحلف إلا أن تحرق ولو أدى كل واحد منهما أن العبد الذي في يده يدعي اليد عبده غصبه منه ذو اليد فأنكر دعواه وأقر لأحدهما أو حلف لأحدهما فشكل يحلف للثاني * ولو أدى كل واحد منهما أنه أودعه الذي في يديه فأقر لأحدهما حلفه القاضي للثاني ويحلف بالله ما له عليك هذا العبد ولا قيمته وهي كذا وكذا وكذلك الأجرة * رجل أدى داراً في يده رجل وقال إن هذا الرجل اشترى داراً في موضع كذا وبين حدودها بكذا من الثمن وأنا شقيع هذه الدار بدولي تلازقها فقال المدعي عليه إن الدار التي تدعي فيها الشفعة لابني الصغير فلان فقال مدعي الشفعة إنه يريد بهذا الإقرار دفع اليمين عن نفسه فحلف على ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبو جعفر رحمهما الله تعالى أنه يحلف ولا يسقط عنه اليمين بهذا الإقرار كما لو أقر

في الحاي * ولو وجد العبد حيا بطل الوقف كذا في المحيط * قيم وقف جمع الغلة وقسمها على أربابها وحرم واحد منهم وصرف نصيبه الى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية أراد المحرم أن يأخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الاولى ان اختار تضمين القيم ليس له أن يأخذ من الغلة الثانية ذلك وان اختار اتباع الشركاء والشركة فيما أخذوا فله ذلك من أنصباهم من الغلة الثانية مثل ذلك فتي أخذوا جميعا على القيم بما استهلك من حصة المحرم في السنة الاولى كذا في المضمرات * امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا تسترد منه غلة بعض السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز * وهل يحل للامام أكل حصة ما بقى من السنة ان كان فقيرا يحل وكذا الحكم في طلبه العلم يعطون في كل سنة شيئا مقدرا من الغلة وقت الادراك فاحذوا احد منهم قسطه وقت الادراك فتقول عن تلك المدرسة كذا في المحيط * رجل أوصى بان يوقف من ماله كذا كذا درهم الدين يظهر على الوصية باطلة وقت وفاتها ولم يوقت فان قال ان رأى الوصى ذلك الآن يوقف ذلك من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الوصى ذلك فكأنه قال يعطى الوصى ذلك القدر من شاء ولو نص على هذا صح كذا في الوقعات الحسامية * رجل في يده أرض وماء للفقراء وفضل الماء في النهر عن الأرض لا يعطى أحد ابل

على رضا الموكل لم يكن له عينه * امرأة بالعة زوجها وليها وهي بكر فادعى الزوج أنه زوجها وامرأته بائنا من رجل وقبل النكاح عن الرجل أجنبي وادعى أنه وكيل الزوج ثم أنكر الزوج وقال ما كنت وكلت فلانا في النكاح وما رضيت وما أجزته وأرادت المرأة عينه لا يحلف الرجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا عين فيه لاحدهما على الآخر * ولو ادعى الصانع على رجل أنك استصنعت لي في كذا وأنكر المدعي عليه لا يحلف * رجل ادعى على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الغلابي وأن هذا المال لي وأن فلان بن فلان الغلابي الذي المال باسمه أقر أن المال لي وإن اسمه عارية في الصلح وإن الذي باسمه المال وكلني بقبض هذا المال والخصومة فيه إن صدقه المدعي عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال إليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر ذلك أخذ المال من المدعي عليه ثم المدعي عليه يرجع على الآخر أخذ وان أنكر المدعي عليه جميع ذلك فأقام المدعي بينة على أنه وكيل الغائب بقبض المال منه قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب فأنكر لا يسمع إنكاره * ولو أقر المدعي عليه بالمال وأنكر الوكيل فأقام المدعي بينة الوكالة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قبلت هذه البينة وكان له أن يستخلفه على المال في قولهم وصورة التحليف أن يقول بالله ما تعلم أن هذا وكيل فلان بن فلان الغائب بالخصومة وفي قبض هذا المال وقال بعضهم له أن يستخلفه على الوكالة في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يستخلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان نيكل عن بين الوكيل يؤمر بدفع المال إليه ولا يكون ذلك قضاء على الغائب لأن إقراره لا يكون بحجة على الغائب وإن أقر المدعي عليه

بالو كالة وأنكر المال كان المدعى أن يقيم البيعة على المال وإن لم يكن له بينة كان له أن يستخلفه بالله ما فلان بن فلان الفلاني ولا باعته عليك هذا المال الذي سمى المدعى وهو ألف ولا أقل منها وذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل في أول المسئلة أن المال الذي باسم فلان بن فلان الفلاني مالى وقد وكنى فلان بالخصومة فيه وبقبضه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يشترط ذكر التوكيل * وإذا ادعى رجل على رجل أنه قتل ابنه عمدا أو عبدا أو وليا بآلة توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه أو ادعى أنه قلع يده عمدا أو قطع يدا بن صغيره عمدا أو ادعى شعبة أو جراحة يجب فيها القصاص فأنكر المدعى عليه كان له أن يستخلفه ثم في كيفية الخليفة في القتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده فلان ولادم وليه فلان ولا قبلك حق بسبب هذا المسمى الذي يدعى وفي رواية يستخلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشعبة وتعد ذلك يحلف على الحاصل بالله ماله عليك قطع هذه اليد ولاه قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص فإن حلف برئ وإن نكل في القتل يقضى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أئمة حنيفة رحمه الله تعالى يحبس حتى يحلف أو يقر * وإن ادعى أنه قتل ابنه خطأ أو وليه خطأ أو قطع يده أو نجسه خطأ إذا ادعى شيئا فيه دية أو أورش يستخلف بالله ما فلان عليك هذا الحق الذي يدعى من الوجه الذي يدعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين لانه ادعى مالا فيحلف على الحاصل كفى سائر الاموال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدعى عليه كالدية في قتل الخطأ وما أشبه ذلك يحلف على السبب بالله ما قتلت ابن هذا فلانا وفي الشعبة بالله ما شجعت هذا هذه الشعبة التي يدعى وكل جناية (٤٦٢) يجب بها الارش والدية على المدعى عليه يستخلف به يستخلف في القصاص

* امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ثلاثا أن لا يدخل هذه الدار وأنه قد دخلها بعد اليمين والمسئلة على وجوه أربعة ان أقرب اليمين والدخول جميعا فقد أقرب بالطلاق وإن أنكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة باتت منك ثلاث تطليقات كما ادعت وإن أقرب اليمين وأنكر الدخول بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وإن أقرب بالدخول في ذلك الزمان وأنكر اليمين يحلف

برسالة في النهري يصل الى الفقراء أو الى كل من يصل * مريض قال اني كنت استولى ما نوت وقت على الفقراء وكنت استهلك من غلته أو قال لم أؤدر كاني فادوا ذلك من مالى بعدم موت فان صدقة الورثة في ذلك يعطى الوقف من جميع المال والزكاة من الثلث وإن كذبت الورثة يعطى الوقف والزكاة من الثلث وللوصى أن يحلف الورثة على الع - لم يريد بالوصى فيم الوقف بالله ما تعلمون أن ما أقرب به حق فإن حلفوا جعل ذلك كله من الثلث كما قبل الحلف وإن نكوا جعل الزكاة من الثلث والوقف من الجميع كالو أقرب به الورثة ابتداء كذا في المحيط * (جامع الخواص) * وعن أبي القاسم وقف في الصحة وأخرج من يده فقال عند الموت لوصيه أعط من غلته لفلان خمسين ولفلان مائة ومات وله ابن محتاج وقد قال للوصى افعل ما رأيت فالذخ الى الابن أفضل دون هؤلاء وإذا لم يشترط في الوقف أن يعطى من شاء فالفقراء كذا في التتارخانية * مريض قال أخرجوا نعيي من مالى ولم يزد على هذا يخرج الثلث من ماله لان ذلك نصيبه قال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموال الحكم في آخر أعمالكم كزيادة على أعمالكم كذا في الواقعان الحسامية * في الجامع الكسائي إذا جعلت امرأة مصحفا حيدسافي سبيل الله وتحرق المصحف وبقيت

الفئة

بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثا أن لا تدخل هذه الدار قبل أن تدخلها وكذلك هذا في العتق

إذا ادعى المملوك أنه حلف بعتقه أن لا يدخل هذه الدار فإن عرض المولى أو الزوج للقاضي الا أن يحلفه القاضي على السبب بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثا ما قبل أن تدخلها * وجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان أبي فلان بن فلان الفلاني مات ولم يرث وارثا عسيري وله على هذا الرجل الذي قدمته كذا وكذا من المال وقال للقاضي سأل عما ادعت أجابه القاضي الى ذلك فان سأل رصده المدعى عليه في جميع ذلك أمره القاضي بان يدفع جميع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب وإن كذب المدعى عليه في جميع ذلك فقال المدعى للقاضي - الله بالله ما تعلم أنه ابن فلان بن فلان بن فلان ولا تعلم أن فلانا مات قال الخصاف روى عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يستخلفه لكن يقال للمدعى أقم البيعة على وفاة فلان وأنتك ابنه فإذا أقت البيعة على ذلك فبعد ذلك أحلفه على ما تدعى لا يملك من المال ثم قال الخصاف رحمه الله تعالى فيها قول آخر أنه يستخلفه على العلم كما طالب المدعى واختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم منهم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما ذكر أنه يحلف هو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وما ذكر أنه لا يحلف حتى يقيم المدعى البيعة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح أنه يحلف قبل أن يقيم المدعى البيعة فإن حلف المدعى عليه يكاف الابن امامة البيعة على وفاة أبيه وأنه وارثه وإن نكل المدعى عليه يصير مقرا بالموت والنسب * ولو أقرا المدعى عليه بالموت والنسب صريح أو أنكر المال لا يكون المدعى خصمه في حكم البيعة على المال ويكون خصمه في الخليفة على المال فكذا إذا نكل في حلفه نكرا الزكول بالله ما فلان ابن فلان الفلاني عليك هذا المال * وفي حوى الموت والنسب إذا حلف المدعى عليه يحلفه على العلم بالوأن رجلا ادعى أنه وكيل فلان ابن

فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبل هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فان صدقه المدعى عليه في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين اليه ولا يؤمر بدفع العين لان الاقرار بحق قبض العين للوكيل اقرار بحق القبض في مال الغير حال قيام صاحب العين فلا يصح اقراره بخلاف ما لو اقر لوارثه * وان أنكر المدعى عليه الوكالة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يحلف بالله ما تعلم أنه وكيل فلان بن فلان بقبض الدين الذي له عليك كما يحلف لاجل الوارث وسوى بينهما وبين الوارث * وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى اذا أنكر الو كالة لا يحلف على الو كالة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو كان المدعى ادعى أن فلان بن فلان الغلابي مات وأوصى اليه بقبض الدين الذي له على هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فان صدقه المدعى عليه في جميع ما قال يؤمر المدعى عليه بدفع الدين والعين اليه كما في الوارث بخلاف الو كالة فان ثمة لا يأمره القاضي بدفع العين الى المدعى لان القاضي يملك نصب الوصي ولا يملك نصب الوكيل على الغائب وان كذبه المدعى عليه يحلف على العلم بالله ما تعلم أنه أوصى اليه * ولو ادعى رجل عينا في يد رجل أنه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقه المدعى عليه فان القاضي لا يأمره بدفع المال اليه لانه لو أمره بذلك يكون ذلك قضاء على الغائب بالملك والمبيع باقرار ذي اليد وذلك لا يجوز ولا وجه الى أن يقضى له بالملك بغير سبب لانه قضاء بخلاف ما يدعى * أما القضاء للوارث والوصي لا يكون قضاء بزل ملك الميت وملك الغائب * وان ادعى أنه اشتراه من فلان وأن فلانا وكله بقبض هذا المال منه كان له أن يحلف المدعى عليه على الوكالة * رجل ادعى في دار رجل طريقا ومقام البينة فشهد الشهود أن له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحدوا الطريق * قال شمس الأئمة الحلواني شوش بخروج الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب ذكر في بعض (٤٦٣) الروايات تقبل الشهادة وان لم يحدوا الطريق

الفضة التي عليه دفع ذلك الى القاضي حتى يبيعه ويشتري به مصفا مستقلا فيجعل له حبيسا ولو جعل فرسا حبيسا في سبيل الله فاصابه عيب لا يقدر على أن يغزى عليه لايأس للوكيل أن يبيعه يريد به القيمة يشتري به فرسا آخر يغزى عليه ويبيع الوكيل جاز في ذلك بغير أمر القاضي وهو بمنزلة المسجد اذا خربت القرية كان لصاحبه أن يأخذ ويبيعه (فرع على مسئلة المصحف) لو صار المصحف لا يعطى بثمنه مصحف يرد ذلك على الورثة فيقتسمونه على فرائض الله تعالى قال الكسائي وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الوصايا رواية بشر بن الوليد اذا جعل أرضه صدقة موقوفة بما فيها من الرقيق والبقر والآلة فتغيرت عن حالها حتى لا ينتفع بها في الصدقة ليس له بيعها الا بأمر القاضي كذا في المحيط * حائط بين دارين احدهما وقف انهدم الحائط فبنى صاحب الدار في حد دار الوقف كان للقيم أن يأمره بالنقض فان أراد القيم أن يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للقيم أن يجبره على أخذ القيمة وكذا لو أعطاه قيمة البناء برضاء لا يجوز كذا في فتاوى قاضخان * رجل له ضيعة تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون فوقف الضيعة وشرط صرف غلاتها الى نفسه قصدا منه الى المماطلة وشهد الشهود على

تمنع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء بها وهنالا يتعذر فان عرض الباب العظمي يجعل حكما لمعرفة الطريق قال وان محمد رحمه الله تعالى ذكر في بعض النسخ وان لم يحدوا الطريق فذلك أجوز للشهادة يعني أنفذ ومعنى ذلك أن الطريق عند بعض العلماء رحمهم الله تعالى مقدور بسبعة أذرع فاذا بين الشهود مقدار الطريق بقرب ما يذكروا الشهود أقل من سبعة أذرع أو أكثر والقاضي يحسب الى مذهب بعض العلماء رحمهم الله تعالى فيرد شهادتهم فكان ترك البيان أجوز * وذكر في بعض النسخ ان بينوا كان أجوز * وذكر في الكتاب لو شهدوا أن أباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم وان شهدوا أن المدعى كان يمر في هذا الطريق لا يقبل شهادتهم * وان ادعى مسيل ما في دار رجل وشهدوا بالمسيل ذكر في الكتاب انها تقبل * قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا الطريق سواء انما تقبل اذا بينوا موضع المسيل أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها وانما له الماء أو لغيره أو لماء المطر * وذكر مقدار المسيل أما بدون ذلك لا تقبل الشهادة ولا تصح الدعوى ولا يستحلف الخصم الا اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك * ولو أن ميراثا بالرجل في دار رجل فثمة صاحب الدار عن تسهيل الماء فيه كان له أن يمنع الا أن يشهد الشهود أن له حق تسهيل الماء في هذه الدار من هذا الميراث * وقال بعض المتأخرين ان عرف أن الميراث قديم وتصوب السطح اليه يترك وان شهدوا أنه كان يسيل منه الماء لا تقبل * وان ذكر وامسلا مطلقا واختلفوا في أنه للوضوء أو للمطر كان القول فيه قول صاحب البيت مع الميراث * رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أخرى على سطحه أو في داره يربا أو ادعى أنه فتح في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى أنه رمى التراب أو الزبل في أرضه أو دابة مقيمة في أرضه أو غرس شجرة أو ما يكون فيه فساده الأرض وصاحب الأرض يحتاج الى رفعه ونقله وصحح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الأرض

بذكر الحدود وموضعها إذا صح دعواه وأنكر المدعي عليه يستخلف على السبب لأنه ادعى عليه نفي لا يثبت حمل السقوط لا بالرضا ولا بالإبراء
فإنه لو رضى بذلك كان إغارة ولو صالح عنه لا يجوز وفي مثل هذا يخلف على السبب * ولو كان صاحب الخشب هو المدعي وقدم صاحب
الحائط إلى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقع أو قلعت له لا عبده وإن صاحب الحائط بمعنى من ذلك لا تسمع دعواه ما لم
يصح التصوي بأن يبين موضع الخشب وأن له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه ذلك وبين غلظ الخشبة ونخفتها فإذا صح دعواه وأنكر
المدعي عليه يخلفه القاضي على الحاصل بالله ما لهذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعي وهكذا وكذا في موضع كذا من هذا الحائط في
مقدم البيت أو مؤخره حق واجب له فإن نكل ألزمه القاضي حقه * ولو ادعى رجل على غيره أنه حفر في أرضه حفرة أضرت ذلك بأرضه
وطالب النقصان فإن بين موضع الأرض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان يخلفه القاضي على الحاصل بالله ما له عليك هذا الحق الذي
يدعي ولا يخلفه على السبب لأن هذا الحق مما يحتمل السقوط بالرضا أو الإبراء أو الصلح فيخلف على الحاصل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه
الله تعالى عند بعض العلماء رحمهم الله تعالى في هذه المسئلة يجب عليه كبس الحفرة ولا يجب النقصان فلو خلف على النقصان وبما عيّل
الحالف إلى ذلك القول فيخلف فكان ينبغي أن يحترز عن قول هذا القائل الآن الخصاص رحمه الله تعالى لم يعتبر ذلك القول ولم يلتفت
إليه ثم ذكر في الكتاب حفر في أرضه حفرة أضرت بالأرض وهذا إشارة إلى أنه إذا لم يضر بالأرض ولا يدخل نقصان في أرضه بذلك لا يجب
عليه شيء * ولو أن رجلا رفع من أرض إنسان ترابا قالوا ينظران كان لذلك القدر من التراب قيمة في ذلك الموضع يصم قيمة التراب دخل
بذلك نقصان في أرضه أو لم يدخل لأنه رفع مالا (٤٦٤) مما لو كاستقوماله وذ كرفي الصيد إذا دخل الماء في أرض إنسان واجتمع فيه

الطين يكون ذلك لصاحب الأرض
ولا يكون لأحد أن يرفع ذلك من
أرضه وهذا بخلاف السمك إذا
اجتمع في أرض إنسان بغيرة
واجتباه فإنه لا يكون لصاحب
الأرض الآن يأخذه جعل صاحب
السمك التراب من ذوات القيم ولم
يجعله مثليا * ولو أن رجلا ادعى
على رجل أنه هدم حائطه أو كسره
وبين قدر الحائط وموضعه وبين
النقصان وطلب النقصان خلفه
القاضي على الحاصل بالله ما له
عليك هذا القدر من الدراهم
ولاشئ منها * وقال بعض العلماء

أفلاسه جاز الوقف والشهادة فإن فضل عن قوته شيء من هذه الغلات فلغرماء أن يأخذوا ذلك منه كذا
في المضمرة * إذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مستجدهل بوجوب نقض الوقف أسباب
الشيخ الإمام الأجل الاستاذ ظهير الدين أنه إن أطلق الوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما
بنقض الوقف وإن أطلق لغير الوارث لا أما إذا بيع لوقف فقضى القاضي بجهة البيع كان حكما
ببطلان الوقف كذا في الخلاصة * مثل شمس الإسلام محمود الأوزجندی عن باع محدودا قد وقفه
وكتب القاضي الشهادة على الصلح لا يكون ذلك قضاء بجهة البيع وهذا صحيح ظاهر كذا في المحيط
* قال القاضي الإمام إذا كتب القاضي الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب أقر
البائع بالبيع أما إذا كتب شهد بذلك وفي الصلح باع بيجا ثرا صحيحا (١) كان حكما ببطلان البيع
كذا في الخلاصة أراد المتولي أن يقرض ما فضل من غلة الوقف ذكر في وصايا فتاوى أبي الليث رحمه
(١) قوله كان حكما ببطلان البيع كذا في جميع النسخ ولعل الصواب كان حكما بجهة البيع أي
بيع الوقف أو يقول كان حكما ببطلان الوقف بدليل أول الكلام فليأمل ولجرحه اه صححه
بحراوى

الله

رحمهم الله تعالى إن كان الحائط حديثا كان على الهادم إعادة الحائط بالمدران كان من المدر و بالحجر

والخشب إن كان من ذلك ولا يضمن النقصان * وإن كان الحائط عتيقا قد خلق كان عليه النقصان فينبغي للقاضي أن يحترز عن هذا
القول ويخلفه على وجه يقع الاحتراز عنه * وإن خلفه على النقصان والقيمة ولم يحترز عن ذلك القول لأبأس به وكذا لو ادعى رجل على
رجل أنه ذبح شاة أو بقرة له أو ادعى أنه فقاع عين عبده وقدمات العبد أو ادعى أنه فقاع عين دابته أو أنه سد ستاعاله وذلك السبي ليس بمحاضر
فإن القاضي يسأله عن قيمة ذلك ويخلفه على الحاصل وإن كان الحيوان مضمونا عند بعض الناس بالمثل لا بالقيمة إلا أن صاحب الكتاب لم
يلتفت إلى ذلك القول * رجل ادعى على رجل أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب فإن القاضي ينظر فيه إن كان الخرق يسيرا كان الواجب
فيه نقصان الثوب يقوم الثوب وليس به ذلك الخرق ويقوم وبه الخرق فإذا ظهر النقصان والمدعي عليه يسكر الخرق يخلفه القاضي بالله
ما له عليك هذا القدر الذي يدعي من الدراهم ولا أقل منه ولا يخلفه على السبب لأن هذا مما يحتمل السقوط بالإبراء أو الرضا والصلح ولا
يخلفه على السبب وإن لم يكن الثوب حاضرا فإن القاضي لا يسمع دعواه حتى يذ كرصفة الثوب وقيمه وقدرة نقصان الخرق ثم يخلفه على
الحاصل * وإن ادعى رجل أنه شق في أرضه نهر أو ساق الماء فيه إلى أرض له فإن القاضي لا يسمع دعواه حتى يبين الأرض ويبين موضع
النهر في الأرض أنه على اليمين أو على اليسار ويبين مقدار النهر طولا وعرضا ومقارنا ذلك إن أقروا المدعي عليه بذلك لزمه وإن أنكر خلفه
بالله ما أحدثت في أرض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي * وكذا لو ادعى أن شق في أرضه نهر أو ساق الماء فيه إلى أرض له فإن القاضي لا يسمع
دعواه حتى يبين الأرض ويبين موضع النهر في الأرض أنه على اليمين أو على اليسار ويبين مقدار النهر طولا وعرضا ومقارنا ذلك إن أقروا المدعي عليه بذلك لزمه وإن أنكر خلفه

برفع البناء والشجر وان ذكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما عرست هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكح امر برفع البناء والشجر * وادعى على رجل أنه كسر ابريقه من الفضة وأحضر الابريق وأدعى أنه صب الماء في طعامه وأفسده ان أقر المدعى عليه بذلك عندنا يجرى صاحب الابريق والطعام ان شاء أمسكه كذلك ولا شيء له وان شاء دفع اليه الابريق والطعام وضمنه قيمة الابريق من خلاف الجفنس وصممه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فان أنكر المدعى عليه حلفه القاضي على قيمة الابريق وعلى منسل الطعام فان قال المدعى ان هذا المدعى عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت ما ادعاه المدعى * رجل ادعى على رجل أنه قال له يا فاسق أو يا كافراً أو يا فاجراً أو يا منافقاً أو يا خبيثاً أو يا خسريراً أو يا جاحداً أو يا لصاً أو يا لوطياً أو يا آكل الربأ أو يا شارب الخمر أو يا ديوثاً أو يا مخنثاً أو يا خائناً أو يا ابن القمجة أو ما سوى ذلك مما يجب فيه التعزير * أو ادعى عبداً أنه قال له يا زاني أو أمة ادعت أنه قال لها يا زانية أو ادعى أمراً يجب به الادب بان ادعى أنه ضربني أو شتمني أو لطمني وأنكر المدعى عليه حلفه القاضي لان هذا من حقوق العباد ويجرى فيه العفو والابراء ولا يسقط بالتقادم وتقبل فيه شهادة النساء والشهادة على الشهادة وكتاب القاضي ولا يختص الامام بالاقامة فان الزوج يؤدب المرأة والمولى يؤدب العبد ولورآه انسان يفعل ذلك كان له أن ينهيه ويمنعه ويؤدبه ويضربه ان كان لا ينزجر بالمع باللسان فيجزي فيه اليمين * رجل عليه دين لرجل وبه رهن يقي بالدين فانكر رب الدين الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الرهن أن يحلف بالله ما له على هذا الدين الذي يدعى المدعى * اذا استخلف المدعى عليه فحلف ثم أقام المدعى البيعة على خفة تقبل بيته عندنا وكذا لو كان المدعى طلب عينه وقال لا بينة لي فلما حلف أقام البيعة بعد ذلك تقبل بينته (١٦٥) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا لو كان المدعى قال كل بيعة آتت بها فهي شهودز ورواها قال مالي عند فلان بن فلان شهادة في هذا المال الذي ادعى ثم أتى بالرجلين فشهدا بذلك جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو أن المدعى قال للمدعى عليه عند طلب اليمين اذا حلفت فأنت بريء من المال الذي لي عليك فحلف ثم أقام المدعى البيعة على الحق تقبل بينته ويقضى له بالمال * ورجل قدم رجلاً الى القاضي وادعى عليه مالا أوضيعة في يده أو حقاً من الحقوق فانكر فاستخلفه القاضي فإني أن

الله تعالى رجوت أن يكون ذلك واسعا اذا كان ذلك أصح وأجرى للغة من امساك الغلة ولو أراد أن يصرف فضل الغلة الى حوائجه على أن يردّه اذا احتج الى العماره فليقل له ذلك وينبغي أن يتنزه غاية التنزه فان فعل مع ذلك ثم أنفق مثل ذلك في العماره أجرت أن يكون ذلك نهيئاً له عما وجب عليه وفي فتاوى القضاة أنه يبرأ عن الضمان مطلقاً كذا في المحيط * ولو جاء بمثل ما أنفق وخلطه بدهمهم الوتف ضمن الكل الا اذا صرف الكل الى العماره فيبرأ عن الضمان أو يرفع الامر الى القاضي فيأمر رجلاً بقبض الكل منه ثم يدفع اليه كذا في الغيائية * ولا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا يجعل الدار بستاناً ولا الحان جاماً ولا الرباط دكاناً الا اذا جعل الواقف الى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف كذا في السراج الوهاج * سئل شمس الاسلام محمود الاوز جندى رحمه الله تعالى عن وقف ثم افتقر وأراد أن يرجع فيه قال يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف كذا في النخبة * في جامع الفتاوى اذا باع كرمافيه مسجد قديم كان المسجد عامراً فسد البيع في الباقي وان كان خراباً لا يفسد كذا في التتارخانية * وذكر الخصاص في وقفه اذا وقف بيتاً من دار فان وقفه بطريقة جاز الوقف وان لم يقفه بطريقة لم يجز الوقف كذا في المحيط * رجل بنى مسجداً

(٥٩ - (المتاوى) - ثانی) يحلف فانه ينبغي للقاضي أن يقول له اني أعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا ألزمتك المدعى به ثم يقول له القاضي احلف بالله هذا عليك هذا المال الذي يدعى وهو كذا وكذا ولا شيء منه فان أبي أن يحلف في المرة الاولى يقول له في المرة الثانية كذلك فان أبي أن يحلف في المرة الثانية يقول له بقيت الثالثة ثم أقضى عليك ان لم تحلف ثم يقول له ثالثاً احلف بالله ما لهذا الرجل عليك هذا المال ولا شيء * فان أبي أن يحلف يقضى عليه بدوى المدعى * وان قضى الماضي عليه بالنكول في المرة الاولى نعتضاؤه * ولو أن القاضي عرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا أحلف ولم يعرض عليه في المرة الثانية قال أحلف فأراد أن يحلفه فقال له قل بالله فقال لا أحلف ثم عرض عليه اليمين ثالثاً فقال لا أحلف فان القاضي يقضى عليه ويحسب كل ذلك عليه * ولو أن المدعى عليه بعد ما عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله ثلاثة أيام ثم جاء بعد ثلاثة أيام وقال لا أحلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى ينكح ثلاثاً ولا يستقبل عليه اليمين ثلاث مرات ولا يعتبر بنكوله قبل الاستمهال * ولو قدم رجلاً الى القاضي وادعى عليه حقاً فحلف فاستخلفه فسكت ولم يجبه فان القاضي يقول له أعرض عليك اليمين ثلاثاً فان حلفت والا أقسى عليك بما يدعى ثم يعرض عليه اليمين ثانياً فان أبي أن يحلف يعرض عليه ثالثاً فان أبي فان القاضي يقضى عليه وسكوته في المرة الاولى يكون بمنزلة النكول الا أنه انما يجعل بمنزلة النكول اذا لم يكن به آفة تمنعه من الكلام أو السماع فان كان به آفة فسكوته لا يكون نكولاً * ولو أن القاضي حلف المدعى عليه فسكت وكلمه كلمه القاضي سكت ولم يجب بشيء فان القاضي يأمر المدعى حتى يأخذ منه كفيلاً ثم يسأل عن حاله هل به آفة تمنعه من الكلام أو السماع فان سأل وظهر أنه ليس به آفة أعاده الى مجلسه ويعرض عليه اليمين ثلاثاً ثم يقضى * ولو أن القاضي عرض اليمين على المدعى عليه ثلاث

أو اتخذ أرضه مقبرة أو بنى خاتماً ينزل فيه الناس فادعى رجل دعوى فيه والباني غائب فتي قضي
على بعض أهل المسجد فقد قضي على جميع أهل المسجد وأمر الحاكم فلاحق يحضر
بانيه أو نائبه كذا في الفصول العمادية * في الملتقى رجل حفر ثرا
في مسجد وفيه نفع ولا ممر فيه لاسدله ذلك ويجوز
كذا في العمادية * والله أعلم بالصواب *
واليسه المرجع
والمآب
تم

(تم الجزء الثاني من الفتاوى العالمة كبرى المشهود بالساوى الهندية في
مذهب السادة الحنفية ويليه الجزء الثالث أوله كتاب البيوع)

مرات فأبى أن يحلف ثم قال قبل
القضاء أنا أحلف بحلفه ولا يقضى
عليه بشئ ولو أن القاضي عرض
اليمين على المدعى عليه ثلاثاً فأبى
أن يحلف فقصى عليه بالنكول ثم
قال أنا أحلف لا يلتفت اليه ولا
يبطل قضاء القاضي * دار في يد
رجل ادعاه رجل فأنكر فطلب
المدعى يمينه فان كانت الدار في يده
بجرات حلف على العلم وان كاتب
بجبة أو بشرأ أو نحو ذلك حلف
على البتات وان اختلفا فقال المدعى
عليه الدار في يدي بجرات عن أبي
وأراد أن يحلف على العلم وقال
المدعى انها وصلت اليه لا بجرات
ولي عليه يمين على البتات كان
القول قول المدعى مع يمينه على
علمه بالله ما تعلم أنها وصلت اليه
بجرات عن أبيه فان حلف المدعى
على ذلك يحلف المدعى عليه على
البتات وان أبى المدعى أن يحلف
يحلف المدعى عليه على العلم

(تم الجزء الثاني من كتاب فتاوى
قاضيخان ويليه الجزء الثالث
أوله باب ما يبطل دعوى المدعى)

(فهرست الجزء الثاني من الفتاوى العالمكيرية المشهورة بالفتاوى الهندية)

صبيغة	صبيغة
١٤٣ الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره	١ الباب العتاق وفيه سبعة أبواب الباب الاول في
١٥٠ الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضي الدراهم	٢ تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه
١٥٥ مسائل متفرقة	٣ وسببه وألغاطه وفي العتق بالملك وغيره
١٥٨ مطلب الخلف على مالا لك الذي يبر فيه بالقول	٨ فصل في العتق بالملك وغيره
١٦٠ كتاب الحدود وفيه ستة أبواب الباب الاول في	١٠ الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه
تفسيره شرعا وركنه وشرطه وحكمه	١٩ الباب الثالث في عتق أحد العبدین
الباب الثاني في الزنا	٢٩ الباب الرابع في الخلف بالعتق
١٦٢ الباب الثالث في كيفية الحد واقامته	٣٤ الباب الخامس في العتق على جعل
١٦٥ الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحد	٤١ الباب السادس في التدبير
والذي لا يوجب	٥٠ الباب السابع في الاستيلاء
١٦٩ مطلب لو زنى بحرة فقتلها	٥٦ كتاب الايمان وفيه اثنا عشر بابا الباب الاول
١٧٠ الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع	في تفسيره شرعا وركنها وشرطها وحكمها
عنها ١٧٩ الباب السادس في حد الشرب	٥٨ الباب الثاني فيما يكون عينا وما لا يكون عينا
١٨٠ الباب السابع في حد القذف والتعزير	وفيهِ فصلان الفصل الاول في تحليف الظلمة
١٨٧ فصل في التعزير	وفيما ينوي الخلف غير ما ينوي المستحلف
١٩١ كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب الباب الاول	٦٩ الفصل الثاني في الكفارة
في بيان السرقة وما تظهر به	٧٦ الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى
١٩٢ مطلب فيما تظهر به السرقة	وغيرهما ٨٢ مطلب مسائل تتعلق بالايلاء
١٩٦ مطلب الشهادة على العبد بالسرقة	٨٣ مطلب اليمين على السكنى
مطلب في اللص اذا دخل الدار وأخذ المتاع الخ	٨٧ الباب الرابع في اليمين على الخروج والاتيان
مطلب في اللص اذا وجد في حال عدم اشتغاله	والركوب وغير ذلك
بالسرقة	٩٠ الباب الخامس في اليمين على الاكل والشرب
١٩٧ الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه	وغيرهما
وفيهِ ثلاثة فصول الفصل الاول في القطع	١٠٨ الباب السادس في اليمين على الكلام
١٩٨ مطلب الاشربة في القطع على ثلاث مرات	١٢١ مطلب الخلاف في ليلة القدر
١٩٩ مطلب لا قطع في المصحف وان كان عليه حلية	١٢٢ الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق
تساوي نصاب السرقة	١٢٥ مطلب من حلف لا يتزوج فوكل به حنث
٢٠١ الفصل الثاني في الحرز والاختذ منه	١٢٦ الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء
٢٠٥ الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته	والتزوج وغير ذلك
٢٠٨ الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة	١٣١ فصل ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة الخ
٢٠٩ الباب الرابع في قطاع الطريق	١٣٥ الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة
٢١٠ مطلب في ثبوت قطع الطريق	والصوم
٢١١ كتاب السيرة وهو مشتمل على عشرة أبواب	١٣٩ الباب العاشر في اليمين في لبس الشياجه والحي
الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه	وغير ذلك
	١٤٣ مطلب في اليمين على لبس الحلي

صيفة

- ٢١٧ الباب الثاني في كيفية القتال
 ٢٢٠ الباب الثالث في المواجهة والامان ومن يجوز
 أمانه ٢٢٢ فصل في الامان
 ٢٢٠ الباب الرابع في الغنائم وقسمتها وفيه ثلاثة
 فصول الفصل الاول في الغنائم
 ٢٣٨ الفصل الثاني في كيفية القسمة
 ٢٤٢ مطلب اذا جهل الامام الغنيمة لا يضمن
 ٢٤٤ الفصل الثالث في التنزيل
 ٢٥٢ الباب الخامس في استيلاء الكفار
 ٢٦٠ مطلب فيما يصير به دار الحرب دار اسلام ومكسه
 ٢٦١ الباب السادس في المستأمن وفيه ثلاثة فصول
 الفصل الاول في دخول المسلم دار الحرب بامان
 ٢٦٣ الفصل الثاني في دخول الحرب في دار الاسلام
 ٢٦٥ الفصل الثالث في هدية ملك أهل الحرب
 يبعثها الى أمير جيش المسلمين
 ٢٦٦ الباب السابع في العشر والخراج
 ٢٦٧ مطلب الخراج نوعان
 ٢٦٨ مطلب لا يجوز أن يحول الخراج الموقوف الى
 خراج المقاسمة والعكس
 ٢٦٨ مطلب هل الخراج على الغاصب أو على رب
 الارض
 ٢٦٩ مطلب اذا اشترى أو ما خراجية وبنى فيها
 فعليه الخراج ٢٦٩ مطلب اذا جعل السلطان
 العشر لصاحب الارض لا يجوز
 ٢٧٠ مطلب لا يجمع عشر وخراج في أرض واحدة
 ٢٧٠ مطلب فيما لو عجز المالك عن رعاة الارض
 ٢٧١ مطلب في شراء السلطان أرض القرية التي
 عجز أو ما به لمن زراعتها بنفسه
 مطلب اذا جعل أرضه خراجية فبيرة سقط
 الخراج ٢٧٢ مطلب الخلاف في أن وجود
 الخراج ٢٧٢ الباب الثامن في الجزية
 ٢٧٦ فصل في احداث البيوع والكفائس وبيت
 الدار ١٨١ الباب التاسع في أحكام المرتدين
 ٢٨٢ مطلب موجبات الكفر أنواع منها ما يتعلق
 بالامان والا لام

صيفة

- ٣٠٩ الباب الياسر في البعثة
 ٣١١ كتاب القبط
 ٣١٤ كتاب اللطاة
 ٣١٨ مطلب ما يجتمع من الدهن الذي يتلوه من
 الاوقية عند الدهان
 ٣٢٠ كتاب الاباق ٢٢٤ كتاب المفقود
 ٣٢٥ كتاب الشركة وهو يشتمل على ستة أبواب
 ٣٢٥ الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها
 وشرائطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه
 ثلاثة فصول الفصل الاول في بيان أنواع
 الشركة ٢٢٦ الفصل الثاني في الالفاظ التي
 تصح الشركة بم اواله لا تصح
 ٣٢٧ مطلب الشركة لا تبطل بالشروط العاسدة
 ٣٢٨ مطلب مطلق الشركة لا تنفذ التسوية الا أن
 يتبين خلافه ٣٣٠ الفصل الثالث فيما يصح
 أن تكون رأس المال وما لا يصح
 ٣٣١ الباب الثاني في المعاوضة وما لا يدخل
 ٣٣١ الفصل الاول في تسعير ما لا يطهر
 ٣٣٢ الفصل الثاني في أحكام المعاوضة
 ٣٣٢ الفصل الثالث فيما يلزم واحد من
 المتفاوضين بحكم الكسالة عن صاحبه
 ٣٣٤ الفصل الرابع فيما تبطل به المعاوضة وما لا
 تبطل به
 ٣٣٤ الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في
 مال معاوضة ٣٣٦ مطلب اذا اشترى أحد
 المتفاوضين بالعينه يكون عاينها
 ٣٣٧ الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين
 في عقد صاحبه أو يمسح به عقد صاحبه
 ٣٣٨ الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين
 ٣٤١ الفصل الثامن في حبوب السمات على
 المتفارضين ٣٠٣ مطلب اذا مات أحد
 المتفاوضين فمجهلا في يد لا يضمن
 ٣٤٢ الباب الثالث في شركة العنان وفيه ثلاثة
 فصول الفصل الاول في بيان شرائطها
 وأحكامها

حقيقة	حقيقة
٣٤٢ الفصل الثاني في شرط الريح والوضيعة وهلاك المال	٣٦٧ مطلب وقف أرضا فيها أشجار واستثنائها لايحوز الوقف
٣٤٥ الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك	٣٦٨ فصل في اللفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم
٣٤٧ الباب الرابع في شركة الوجود وشركة الاعمال	٣٧٠ الباب الثاني فيما يحوز وقفه وما لا يحوز وفي وقف المشاع
٣٤٨ مطلب شركة الاعمال	٣٧٢ وما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل الابه ٣٧٣ فصل في وقف المشاع
٣٤٩ مطلب أبوا بن اكتسبا أموالا فهي للاب وكذا الزوجان	٣٧٥ الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول
٣٥٠ الباب الخامس في الشركة الفاسدة	الفصل الاول فيما يكون مصرفا للوقف ومن يكون مصرفا فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه
٣٥٣ مطلب لو دفع الدابة لرجل يعلقها ويربها بالنصف	٣٧٨ الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله ٣٨٣ الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة
٣٥٣ مطلب الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة دون بعض	٣٨٤ مطلب الخصم في اثبات دعوى القرابة
٣٥٣ الباب السادس في المتفرقات	٣٨٧ الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته
٣٥٤ مطلب في الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيأ منه هل يشاركه الآخر فيه	٣٩١ الفصل الخامس في الوقف على جيرانه
٣٥٥ مطلب حيلة الاختصاص بقبض مانحه من الدين المشترك	٣٩٢ الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب
٣٦٠ مطلب لو تصرف أحد الورثة في التركة فالرجح له خاصة	٣٩٣ الفصل السابع في الوقف على الموالى والمديرين وأمهات الاولاد
٣٦٢ مطلب اذا تصرف أحد الشريكين بعد الجنون مطلب يقبل قول الشريك مع عينه ولا يلزمه أن يذ كر الامر مفصلا	٣٩٦ الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته
٣٦٢ مطلب الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث مسائل الخ	٣٩٧ الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف
٣٦٣ كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه واللفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها	٣٩٩ مطلب شرط الاستبدال
مطلب في تعريف الوقف والخلاف فيه	٤٠٦ الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي
٣٦٤ مطلب في بيان سببه وركنه وحكمه وشرائطه	٤٠٩ مطلب اذا أراد القيم بيع بعض الخرب ليرم الباقي الخ ٤١٢ مطلب في بيع أشجار الوقف
٣٦٥ مطلب في وقف الذمي	٤١٤ مطلب اذامات من أجزأ الوقف هل تنقض الاجارة
٣٦٦ مطلب وقف الاقطاعات	٤١٥ مطلب اذا عجلت الاجرة واقتسمها الموقوفون عليهم ثم مات أحدهم
٣٦٦ مطلب تفسير أرض الحوز التي لا يحوز للساكنين رقة فيها	

- ٤١٥ مطلب فيما إذا آجر الوقف أكثر من سنة
- ٤١٦ مطلب في وجوب أجر المثل وفيما إذا زادت أو رخصت ونحو ذلك
- ٤١٧ مطلب إذا أسكن مته في الوقف سراجا لا يغير أجره
- ٤١٨ مطلب لا يجوز البناء من غير زيادة الأجرة إلا إذا كان لا يرغب فيه إلا بهذا الوجه
- ٤١٩ مطلب العشر يجب في الخارج عن عهدهما
- ٤٢٠ مطلب في الاستدانة على الوقف وتفسيرها
- ٤٢١ مطلب لا يعزل المتولي بمجرد الطعن من غير ظهور تحيية
- ٤٢٢ مطلب يجوز للمطر التوكيل
- ٤٢٣ مطلب لو جن ثم زال الجنون تعود له الولاية
- ٤٢٤ فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض سحي
- ٤٢٥ الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان الفصل الأول في الدعوى
- ٤٢٦ مطلب ما عدا ثم ادعى الوقف
- ٧٢٥ مطلب تجمع دعوى الوقف من غير بيان الواقف
- ٧٢٥ مطلب دعوى أنها وقف لا تسمع إلا من المذلول
- ٧٢٥ مطلب ليس لصاحب وقف سماع دعوى بدون أمر السلطان نصا أو دلالة
- ٧٢٥ مطلب بينة مدعى الوقف بطن واحد بطن أول من بينه الاطلاق
- ٤٢٦ مطلب يرضى ببيعة الخارج
- ٧٢٥ مطلب المأمور بأجرة الوقف لا تسمع عليه دعوى
- ٤٢٦ الفصل الثاني في الشهادة
- ٤٢٦ مطلب في تحديد العقار
- ٤٢٨ مطلب اختلاف شهود الوقف في الزمان والمكان لا يمنع جواز الشهادة
- ٤٢٩ مطلب شهادة فقراء الجيران على أنها وقف عليهم مسوعة
- ٤٢٩ مطلب شهادة أهل المدرسة لوقف المدرسة مقبولة

- ٤٢٩ مطلب الشهادة بالشهرة على أصل الوقف وعلى شرائطه
- ٤٣٠ مطلب لا بد في قبول البينة من بيان أنه وقفها وهو عليها
- ٤٣٠ مطلب الأوقاف السقي تقادم أمرها ومات شهودها ٤٣١ مطلب إذا اشتبهت المصارف
- ٤٣٢ الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك
- ٤٣٣ مطلب لا يقضي بالحط
- ٤٣٧ الباب الثامن في الإقرار
- ٤٣٨ الباب التاسع في بيت الوقف
- ٤٣٩ الباب العاشر في وقف الميراث
- ٤٤٠ الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان الفصل الأول فيما يسير به مسجدا وفي أحكامه وأحكام ما به
- ٤٤١ مطلب فيما إذا أراد أن يدمر الكتاب بسراج المسجد
- ٤٤٢ الفصل الثاني في الوقف على المسجد وصرف التيمم ونحوه في مال الوقف عليه
- ٤٤٣ مطلب في الوقف على المسجد ولو لم يسمه
- ٤٤٤ مطلب يتولى المسجد إذا لم يسمه آخر ما تم
- ٤٤٥ مطلب الوقف على عمارتين أو صالحيه سواء على الأصح
- ٤٤٦ مطلب ما عدا هذا المسجد فيه بغير أمر القاب
- ٤٤٧ مطلب في بيان المنازل من واثب المسجد
- ٤٤٨ الباب الثاني عشر في الرباطات والقابر والخانات والبياض والحدود والقياسات والمسائل التي تدرج في الأشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك
- ٤٥٢ مطلب يجوز وقف البنية وما فيه في مسألة القنطرة
- ٤٥٣ مطلب الكلام على الانتفاع في التبرع وغير ذلك
- ٤٥٤ الباب الثالث عشر في الأوقاف التي يستعنى بها وما يتصل به من صرف غلة الأوقاف إلى وجه آخر وفي وقت الكفاية
- ٤٥٥ الباب الرابع عشر في المتصرفات

(فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الخانية الموضوع بالهامش)

صفحة		صفحة	
١٨٦	فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية	١٨٥	فصل في اليمين المؤقتة
١٩٢	فصل في مسائل الغرور	١٨٦	فصل فيما يكون نكاحاً على الفور أو الأبد
١٩٦	باب ما يدخل في البيع من غير كره ومالا يدخل فيه خمسة فصول	١٨٧	باب من الإيمان
٢٠٥	فصل فيما يدخل في بيع الحمام والخنازير	١٨٨	فصل في التزويج
	فصل فيما يدخل في بيع الكرم والأراضي وما لا يدخل	١٨٩	مسائل اليمين على الترك
٢١١	فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير كره	١٩٠	مسائل في السرقة والاختاذ والغصب
٢١٢	فصل في بيع الزرع والثمار	٢٩١	فصل في الإكراه
٢١١	باب الصرف	٢٩٢	فصل في اليمين على الشرب
٢٢٢	باب قبض المبيع وما يجوز من التصرف الخ	٢٩٣	فصل في اللبس والكسوة والخياطة
٢٢٢	فصل في المقبوض على سوم الشراء	٢٩٤	فصل في تعين المخالف عليه
٢٣٣	فصل في قبض الثمن	٢٩٥	فصل في النحول
٢٣٦	فصل في الأجل	٢٩٦	فصل في الخروج
٢٣٨	ويتصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة	٢٩٧	فصل في المساكنة والسكنى والكون
٢٣٩	فصل في الأقالة والاستحقاق	٢٩٨	فصل في الركوب
٢٤٥	باب في بيع مال الربا ببعضه ببعض	٢٩٩	فصل في الكلام والقراءة
٢٤٩	فصل فيما يكون فراراً عن الربا	٣٠٠	مسائل في القراءة والصلاة
٢٥٢	فصل فيما يخرج عن الضمان في البيع الفاسد والبيع المكروه	٣٠١	فصل في المعرفة والرؤية
٢٥٥	فصل فيما يتضرر به الجيران والمفاسدة في ذلك	٣٠٢	فصل في اليمين على الشتم والقذف
٢٥٧	باب في بيع غير المالك	٣٠٣	فصل في الضرب والقتل ونحو ذلك
٢٥٩	فصل في بيع الوصي وشراؤه	٣٠٤	(كتاب البيوع) باب السلم
٢٦٣	فصل في تصرفات الوكيل	٣٠٥	فصل فيما يجوز السلم فيه وما لا يجوز
٢٦٩	باب الاستبراء ٢٧٣ (كتاب الاجارات)	٣٠٦	كتاب البيع
	فصل في الألفاظ التي تنعقدها الاجارة الخ	٣٠٧	فصل في البيع الباطل
٢٨١	فصل في الاجارة الطويلة	٣٠٨	باب البيع الفاسد
٢٩١	فصل في اجارة الوقف ومال اليتيم	٣٠٩	فصل في الشروط المفسدة
٢٩٦	فصل فيما يجب الاجر على المستأجر وفيما لا يجب	٣١٠	فصل في أحكام البيع الفاسد
٣٠٥	باب الاجارة الفاسدة	٣١١	فصل في البيع الموقوف
٣٢٥	مسائل في الاجير المشترك	٣١٢	باب الخيار
	فصل في الجماعي والثنائي	٣١٣	فصل في خيار الرؤية
٣٢٦	فصل في المال وما يرجع اليه	٣١٤	فصل في العيوب
٣٢٧	فصل في البقار والراعي	٣١٥	فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد
		٣١٦	فصل في البراءة عن العيب
		٣١٧	فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك ١٨٥ مسائل الأقالة وبحود البيع

فصل في بيان الدعوى واليمين فيما يجب
وفيما لا يجب
٣٤٦ فصل فيما يكون فيه الداء هو المال
٣٥٢ فصل في قواعد الشارة
٣٥٤ فصل فيما ينتقض به الاجارة وما لا ينتقض به
٣٦٠ فصل في اجارة الظاهر
٣٦٣ فصل في اختلاف الاجر والسنجر
٣٦٩ (كتاب الدعوى والبيانات)
٣٧٣ فصل فيما يستحق على القاضي وما ينبغي له أن
يفعل وما لا يفعل

٣٧٤ فصل في الدعوى فيما قبل الشاهد من دعوى
٣٧٦ فصل في دعوى الموقوف في دعوى
ودعوى الرجلين
٤٠٨ فصل في دعوى المهور والاخراج
٤٢٢ فصل في دعوى المالك بسبب
٤٣٣ فصل في دعوى النكاح
٤٣٧ فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والوجه
وشعر ذلك
٤٤٢ فصل في الخصومة بين الزوجين في الغزاة
٤٤٤ باب دعوى الخاطا والعارق
٤٤٨ باب المبي

(تمت)